ارتشاف الضرب من لسان العرب

تأليف

أبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف بن علي

المتوفى سنة ٧٤٥ هـ

تحقيق

محمد عثمان

الجزء الثالث

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

Title : IRTIŠĀF AL-ḌARAB MIN LISĀN AL-ʿARAB

Classification: Syntax
Author : Abu Ḥayyān al-ʾAndalusi
Editor : Muḥammad ʿUṯmān
Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Pages :1664 (3 volumes)
Size :17*24
Year : 2011
Printed in : Lebanon
Edition :1st

الكتاب : ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب

التصنيف : نحو
المؤلف : أبو حيّان الأندلسي
المحقق : محمد عثمان
الناشر : دار الكتب العلميـــة – بيروت
عدد الصفحات : 1664 (3 أجزاء)
قياس الصفحات: 17*24
سنة الطباعة : 2011
بلد الطباعة : لبنــان
الطبعة : الأولى

DKI
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg
Tel: +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
Po.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف +٩٦١ ٥ ٨٠٤ ٨١٠/١١/١٢
فاكس +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-7180-1
ISBN 2-7451-7180-1
9 782745 171801
90000

بسم الله الرحمن الرحيم

باب القسم[1]

القَسَمُ مصدرٌ غير جارٍ على أُقْسِمُ؛ إذ قياسه: إِقْسَامٌ، والحلف، والإيلاء،

(١) القسم ليس بمصدر (أقسمتُ)، بل هو عبارة عن جملة اليمين فهو بمعنى المقسم به فهو كالقبْض والنقْض بمعنى المقبوض والمنقوض.
فصل: والغرض منه توكيد الكلام الذي بعده من إثبات أو نفي.
فصل: المقسم به كلّ معظَّم إلا أنَّه نهى عن الحلف بغير الله تعالى.
فصل: والأصل فيه: (أقْسِمُ) و(أحْلِفُ)؛ لأن ذلك يدلُّ بصريحه عليه إلا أنَّ الفعل حُذِفَ لدلالة حرف الجر والجواب عليه.
فصل: وأصل حروف القسم (الباء)؛ لأن فعل القسم يتعدَّى بها دون غيرها؛ ولذلك جاز الجمع بين الفعل والباء ولم يجز إظهار الفعل مع الولو والتاء.
فصل: وتدخل (الباء) على المضمر والمظهر؛ لأنها أصل فتجري في كلِّ مقسم به.
فصل: و(واو) القسم بدل من الباء لأنَّهم أرادوا التوسعة في أدوات القسم لكثرته في كلامهم و(الواو) تشبه الباء من وجهين:
أحدُهما: أنَّ الباء للإلصاق والواو للجمع والمعنيان متقاربان.
والثاني: أنَّهما جميعاً من الشفتين فأمَّا الفاء وإن كانت من الشفتين ففيها معنى غير الجمع وهو الترتيب في العطف والجواب ولكون الواو بَدَلا لا تدخل على المضمر؛ لأنه بدل من المظهر فلم يجتمع بدلان.
فصل: و(التاء) بدل من: (الواو) هنا كما أبدلت في: (تراث وتجاه وتهمة وتخمة) ولَمَّا كانت بدلا عن بدل اختصَّت لضعفها باسم الله تعالى خاصَّة؛ لأنه أكثر في باب القسم ولا يجوز (تَرَبِّي)، وقد حُكي شاذاً.
فصل: وقد استعملوا (اللام) في القسم إذا أرادوا التعجُّب كقولهم: لله أبوك لقد فعلت، وإنما جاؤوا بها دون الحروف الأوَل ليعلم أنَّ القسم قد انضمَّ إليه أمرٌ آخر، وكانت اللام أوْلى بذلك لما فيها من الاختصاص والمقسم به مع التعجب مختصّ.
فصل: وقد قال بعضهم: إنَّ (من) الجارّة تستعمل في القسم مع: (ربي) ومع: (الله) وقال آخرون: هي محذوفة من (أيمن) وسيأتي القول فيها. [اللباب في علل البناء ٢١٦/١]

اسْتُعمل منها حَلَف وآلَى، والأليَّة لَيْسَت خارجة عن (آلَى)، واليمين ليست منها فعل جارٍ ولا غيره؛ إذ هي اسم للجَارِحَة، ثُمَّ سُمِّيَ القسم بها.

وينحصر الكلام في ذلك في رَسْمِ القَسَم، وفي المُقْسَم به، وفي حروف القسم، وفي المقسم عليه، وفيما يُتلقَّى به القسم.

فأمَّا القَسَمُ: فهو جملة يُؤكد بها جُملة أُخْرَى خبريَّة غير تَعَجُّبية، وأعني بجملةٍ: في اللفظ نحو: أَقْسَمْتُ بالله، أو في التقدير نحو: بالله؛ أي: أَقْسَمْتُ بالله.

والجملة تَشْمَلُ الجملة الإنشائية نحو: أَقْسَمْتُ، والخبرية نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [فاطر: ٤٢]، هو خبرٌ عمَّا صدَرَ عنهم من جملة الإنشاء.

واحترز بقوله: (يُؤكَّد بها أخرى) من نحو قولهم: زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ قَائِمٌ، فهذه ليست أخرى، بل هي هي.

واحْتَرَزَ بقوله: (خَبَرِيَّة) من غير الخبرية، فإنَّها لا تقع مقسمًا عليها.

واحترز بقوله: (غير تعَجُّبية) من التعجبية، فإنَّها لا تَقَعُ مقسمًا عليها، وهي خبرية عند كثير من أصحابنا. وأمَّا من يقول: إنَّها إنشائية، فلا يحتاج إلى قوله: غير تعجبية.

فأمَّا قولهم: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ، وأَشْهَدُ أنَّكَ لمُنْطَلق، يقولون في هذا: إنَّه جُمْلَة قَسَمِيَّة لَمَّا جاءَتْ تَوْكِيدًا وتَثْبيتًا، أُطْلِقَ عليها قَسَمِيَّة، وقد تَلقى (عَلِمْتُ، وعَاهَدْتُ، وأَوْثَقْتُ) بما يُتلقَّى به القسم الصريح، وقال تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]، ثُمَّ قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ٢].

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ﴾ [هود: ١١٩]: صار (وتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّك يَمِينًا)، كما تقول: حَلِفِي: لأضْرِبَنَّكَ وَبَدَا لِي لأَضْرِبَنَّكَ.

وقال سيبويه: يَعْلَمُ الله. قال الأستاذ أبو علي: ليس في هذا قَسَمٌ، لا ملفوظ به ولا مُقدَّر، لكنَّه لَمَّا أَشْبَهَ القَسَم مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ تَأْكِيدٌ للخَبَر الذي بَعْدَهُ، أُجِيبَ بجَوَابه.

قال ابن خروف: دخول القَسَم في (عَلِمَ، ويَعْلَمُ)، لا يكون إلا مع اسم الله تعالى، ولا يوجد ذلك إلا بالسَّماع.

وما ضُمِّنَ معنى القَسَم من نحو: عَلِمْتُ وأَشْهَدُ، فقيل: الجُملَة في موضع المفعول لـ(عَلِمْتُ، وأَشْهَدُ)، وقيل: لَيْسَتْ معمولة؛ لأنَّ القَسَم لا يَعمل في جوابه، وهذا مُضمن معناه فلا يعمل.

فإن كانت مُعلَّقة، ولم تُضَمّن معنى القَسَم، فهي في موضع معمول و(لا بُدَّ). انتهى.

أو تُبْدَلُ في الجملة الصريحة من فِعلها المُصدَّر قَسَمًا وأليَّة، نحو[1]: [الرجز]

أَلِيَّةً بِاليَعْمُـلاتِ يَرْتَمِي

ونحو[2]: [الكامل]

قَسَمًا لأصْـطَبِرَنْ عَلَى مَا سُـمْتَنِي ... مَـا لَـمْ تَـسُومِي هجـرَةً وصُـدُودَا

وما في معناه نحو[3]: [الطويل]

يَمِينًـا لَـنِعْمَ الـسَّيِّدَان وُجِـدْتُمَا ... عَلَى كُلِّ حَالٍ مِـن سَحِيلٍ ومُبْـرَمِ

وقَضَاءَ الله لأقُومَنَّ، ويَقِينًا لأشْرَبَنَّ، وقال تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لأمْلأنَّ﴾ [ص: ٨٤ - ٨٥]، فهذه كُلها نَابَتْ مناب أُقْسِمُ.

والمُقْسَم به كأَنَّ المقسم يُريد تحقيق ما أَقْسَمَ عليه وتثبيته، فإن كان مقصوده الحِنْث أَقْسَمَ بغير معظم، نحو قوله[4]: [الكامل]

وَحَيَـاةُ هَجْـرِكَ غَيْـر مُعْتَمِـدٍ ... إلا ابْتِغَـاءَ الحِنْـث فِـي الحَلْـفِ

مَـا أَنْـتِ أَحْـسَنُ مَـنْ رَأَيْـتُ ولا ... كلفـي بِحُبِّـكِ مُنْتَهَـى كَلَفِـي

أَقْسَمَ بحَيَاة هَجْرهَا، وهو غير معظم عنده؛ رغبةً في أن يَحْنَث فيموت هجرها؛ قال ابن عصفور: إلا أنَّ القسم على هذا الطريق يَقِلُّ.

[حروف القسم]

وحروف القَسَم[5]: (الباء، والواو، والتاء، واللام، ومُن، وأَيْمُن) في مذهب

---

(١) لصفي الدين الحلي، وانظر: الديوان ١/٣٠٠.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٤٨٥.

(٣) من معلقة زهير، انظر: الديوان ١/١٢.

(٤) انظر: سمط اللآلئ ١/٦٩.

(٥) انظر: الأصول ١/٤٣٠، والتبصرة ١/٤٤٥، وشرح المفصّل ٩/٩٩، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٢١.

الزجاج، وهو قول مُخالف لإجماع البصريين والكوفيين، وحروف التعويض وتقدَّم ذكرها في حروف الجر.

ويجوز حَذْف الفعل مع الباء، وتدخل على الظاهر والمضمر، فتقول: بِكَ لأَنْصَرَنَّ يا رب؛ أي: أُقْسِمُ بِكَ.

ولا يظهر الفعل مع الواو، فتقول: والله لأَقُومَنَّ، وأجاز ابن كيسان إظهاره، فتقول: حَلَفْتُ والله لأَقُومَنَّ، ولا يظهر مع التاء، ولا مع اللام.

وقال قطرب: التاء[1] لا تَدْخُلُ إلا في موضعٍ واحدٍ بمعنى التَّعجب، أو القسم؛ فالتعجب: تالله مَا أَكْرَم زَيْدًا، والقسم: تالله ما عَلِمْتُ هذا، واللام: لله ما أَكْرَم زَيْدًا.

ولا يجوز حَذْفُ الحرف، إلا إن كان الباء فقط، فيجوز حذفه وحذف الفعل، وإذا حُذِفَا، جاز نصب المقسم به ورفعه، ورَووا[2]: [الطويل]

فَقَالَــتْ يَمِــينَ الله مَالَــكَ حِيلَــةٌ وَمَـا إِنْ أَرَى عَنْـكَ الغَوَايَـة تَنْجَلِـي

بنصب (يَمِينَ الله) ورفعه، فالرَّفع على أنَّ التقدير: قَسَمِي يَمِينُ الله، والنَّصب.

قال الفارسي: لَمَّا حَذَفَ الحرف، وَصَلَ إليه فعلُ القسم المضمر فنَصَبَه، وأجاز ابن خروف، وتبعه ابن عصفور، هذا الوجه.

وأن ينصب بفعلٍ مُضْمَر يصل بنفسه، تقديره: (أُلْزِمُ نَفْسِي يَمِينَ الله)، وإذا نُصِبَ لفظ (الله) فقُلت: اللهَ لأَفْعَلَنَّ، فيجوز عند ابن خروف أن يكون الأصل: (أُلْزِمُ نَفْسِي يَمِينَ الله)، فحذف يمين وأُقِيم المضاف إليه مقامه.

الأَحْسَنُ عندي في نصب (يمينَ الله) ونظائره، أن يُنْصَبَ بفعل مُتعدٍّ إلى وَاحِد، فيكون التقدير: وأَلْتَزِمُ يَمِينَ الله، وفي نصب (الله) أن يكون التقدير: أَحْلِفُ بالله.

فلمَّا حُذِفَا معًا، وَصَلَ الفعل المحذوف إلى اللَّفْظِ بنفسه فنصبه، وإذا كان المقسمُ به لفظ (الله)، جاز جره.

---

(١) قال الجرجاني: التاء مَقصُورَةٌ عَلَى الاسمِ الأعظَمِ؛ يُقَالُ: (تَالله)، وَلا يُقَالُ: (تَالرَّحْمَنِ)، وَلا: (تَالرَّحِيمِ)، وَلا (تَرَبِّ الكَعْبَةِ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ؛ لأَنَّهَا فَرْعُ الفَرْعِ، فَحُطَّت عَلَى الوَاوِ، فَلَم تُسْتَعْمَلْ إلا فِي هَذَا الاسمِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَن يُجْعَلَ ذَلِكَ اختِصَاصًا لِهَذَا الاسْمِ العَظِيمِ بِشَيءٍ لا يَكُونُ لِغَيرِهِ. [شرح الجمل ١٥٣/١]

(٢) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١٣/١.

قال ابن مالك: بهمزة مفتوحة تَلِيهَا أَلِف، نحو: آالله لأفْعَلَنَّ، وأصحابنا يُعبّرُون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، وليس استفهامًا حقيقة.

أو (ها) محذوفة الألِف، أو ثابتة مع وَصْلِ الألف، أو قَطْعها، فتجيء صور أَرْبَع: (هَأَلله، وهَا الله، وهَا أَالله، وهَاالله)، وأصحابنا يعبرون بها للتنبيه.

وقد يُستغنَى في التعويض بقطعها بقول القائل: والله لأخْرُجنَّ، وتقول: أَفَأَالله ليَخرُجَنَّ، وإنْ شِئْتَ (فَأَلله) بغير همزة الاستفهام، فهمزة القطع عِوَض عن الحرف.

وقال المبرد: (أَفَأَالله): أَلِف وَصْل مُعَاقِبَة لحرف القسم، والفاء للعطف، والألف التي قبلها للاستفهام، ولا تكون ألف الوصل معاقبة لحرف القسم إلا هاهنا، كأنَّ قائلا قال: لَكَ هذه الدَّار لِي: فقُلت: أَنْتَ؟ مُستفهمًا عاطفًا على كلامه بالفاء: أَفَأَالله لَقَدْ كَانَ كَذَا وكَذَا.

ولَكَ أَنْ تقول: (فَاآلله) وتجعل أَلِف اللام بدلا من حرف القسم، ولم تَأْتِ بأَلِف الاستفهام، فإذا أدخلت الواو فهي حرف قسم، فلا يجوز أن تُثْبِتَ ألف اللام معها. انتهى.

ولا تُسْتَعْمَلُ هذه الأعواض إلا في اسم الله تعالى، ولا يجوز معها إلا الجَرّ، فلو جِئْتَ بشيءٍ من هذه الأعواض الثلاثة، فيما يُقْسَمُ به من غير لفظ الله، وحَذَفْتَ حَرْفَ الجر الموضوع للقَسَم، لم يكن إلا النصب، تقول: العزيزَ لأفْعَلنَّ.

ويجوز جَرُّ لفظ (الله) دُون عوض، حكاه سيبويه، والأخفش، وغيرهما، تقول: الله لأفْعَلَنَّ، وأَجَازَ بعضهم رفعه، فتقول: الله لأَقُومَنَّ، وحكاه الفراء ومنعه بعضهم.

ومذهب البصريين: أَنَّ المُقسمَ به إذا حُذِفَ منه الحرف بلا عوض، ولم ينو المحذوف، جاز نصبه كائنًا ما كان، وقيل: لا يجوز فيه؛ إذ ذاك إلا النَّصب إلا في لفظ (الله)، فيجوز الجر، وأجاز الكوفيون فيه، إذ ذاك الجر والرفع، ولا يَجُوز النَّصب عندهم إلا في حرفيْن: كَعْبَة الله، وقَضَاءَ الله، قال[1]: [البسيط]

لا كَعْبَةَ الله مَا هَجَرْتكُمُ ... إلا وفِي النَّفْسِ مِنْكُمُ أَرَبُ

ولا يجوز: تالله وعمرو لأذْهَبَنَّ، ولا هَا الله وأَخِيكَ لأنْطَلِقنَّ؛ لأنَّ التاء، وأَلِف

(١) انظر: شرح الكافية ٨٦١/٢، وهمع الهوامع ٤٨٧/٢.

الاستفهام، وهاء التنبيه، لا تَقعُ على غير الله تعالى.

وأَنْتَ إِذَا عَطَفْتَ أَوْقَعْتها على زَيْدٍ وعمرو وأَخِيكَ، فإن جَعَلْتَ الواو للقَسَم، جَازَ على ما فيه من البُعد.

وقد لَحِقَ لَفْظُ الله في القَسَم وغيره أنواع من التَّصَرُّفات، قالوا: وَلْهِ لا أَفْعَلُ ذلك، ووَلَهِ لا أَفْعَلُ، كما قالوا: لاهِ أَبُوكَ، ووَلْهِ، ووَلَهِ أَبُوكَ، ولَهْي أَبُوكَ، وقالوا: لَهُ رَبِّي، يُريدون: الله رَبِّي.

وأَجَازَ بعض البصريِّين تابعًا للكوفيين، الجَر في كل اسم يُقسَمُ به إذا حُذف الحرف.

وحكى الجرمي: أنَّ مِن العرب مَنْ يُضْمِرُ حَرْفَ الجَرِّ مع كُلِّ قَسَم.

ومذهب الأخفش: أَنَّ الجَرَّ بالعوض نفسه، وهو اختيار ابن عصفور، وابن أبي الربيع.

ومذهب غيره: أنَّه بالحرف المحذوف الذي صَارَ هذا عِوَضًا، وهو اختيار ابن مالك، تابعًا لمذهب الكوفيين في ذلك.

فإن ابتدأ في الجملة الاسمية بمُتعين للقَسَمِ، وَجَبَ حَذْفُ الخَبَر، والمُتعيّن هو: (لَعَمْرُكَ، وأَيْمُن) لَمْ يُسْتَعملا مَقْرُونين باللام إلا في القسم، والتقدير: لَعَمْرُكَ ما أُقْسِمُ به، وهذه اللام لام الابتداء.

قيل: ولَيْسَت لام قَسَم محذوف، قيل: لأنَّ القَسَم لا يَدْخُلُ على القَسَم، وقد جاء قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلا الْحُسْنَى﴾ [التوبة: ١٠٧]، فاللام جواب قَسَم محذوف، وهو قسم جوابه: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلا الْحُسْنَى﴾.

وإذا عُرِّي من اللام جاز نصبه، تقول: عَمْرَ الله، وعَهْدَ الله، وإن كان غير مُتعيّن للقسم، جاز حذف الخبر، تقول: عَلَيَّ عَهْدُ الله، ويَمِينُ الله تَلْزَمُنِي، فيجوز حذف (عَلَيَّ) ويَلْزَمُنِي.

وقد نَصَّ سيبويه وحكى: عَلَيَّ عَهْدُ الله لأفعلَنَّ، فأَظْهَرَ الخَبَر، خِلافًا لِمَنْ أَنْكَرَ إظهاره مِن المُتأخِّرين، وحكاية سيبويه تَرُدُّ عليه.

وإذا كان المحذوف منه اللام (عَمْرًا)، جاز ضَمُّ عَيْنه، فتقول: عُمْر الله لأفعلَنَّ

كذا، ودخول الباء عليه، قال الشاعر - أَنْشَدَهُ ابن مالك -[(١)]: [الوافر]

رُقَـيَّ بِعَمْـرِكُم لا تَهْجُرِينَـا ... ومُنَّيْنَـا المُنَـى ثُـمَّ امْطُلِينَـا

ولَيْسَ بِقَسَم.

وقال أبو جعفر ابن النحاس: إذا قُلْتَ: عَمْرُ الله، أو عَمْرُك، جاز الرفع والنصب، وقد يجوز الخفض بجعل الواو للقسم، تقول: وعُمرِكَ. انتهى.

وقال[(٢)]: [الكامل]

وَلا عَمْـرُو الَّـذِي أُثْنِـي عَلَيْـهِ ... وَمَـا رفـعَ الحَجِـيجُ إلا إلالِ

برَفْعِ (عَمْرو) ونَصْبه، ويلزم إِضَافَة (عَمْرو) إلى ظَاهِر أو إلى مُضْمَر، مع اللام ودون اللام.

وفي معنى (عَمْرو) قولان:

أحدهما: مذهب البصريين أنَّه بمعنى البقاء، يُقال: طَالَ عُمْرُكَ وعَمْرُكَ، والتزموا فتح العين مع اللام في القَسَم، فالمجرور بَعْدَهُ فاعل، والمصدر مضاف إليه.

والثاني: ما ذهب إليه بعض الكوفيين والهروي: أنَّه مَصْدَرٌ ضد الخلو مِنْ عَمرَ الرَّجُل مَنْزِله، والمُقسَمُ يُريدُ تذكير القلب بذكر الله؛ تأكيدًا للصدق فيه، وقال به السهيلي.

فإن كان المتعين للقسم (أَيمُن)؛ فمذهب سيبويه: أنَّ هَمْزَتَهُ همزة وَصْل، ولذلك تسقُطُ في الدرج.

ومذهب الفراء: أنَّه جَمْع يَمِين، وهمزته همزة قطع، لكنَّهم يحذفونها لكثرة الاستعمال.

ومذهب الزجاج والرماني: أنَّ (أَيْمُن) حرفٌ لا اسم، وهو قول شاذ، والتفريع على مذهب الجمهور، فـ (أَيْمُن الله) في القَسَمِ مُلْتَزَمٌ فيه الرفع على الابتداء، هكذا اسْتَعْمَلَته العرب، وخَبَره وَاجِب الحذف.

---

(١) قاله ابن قيس الرقيات، انظر: الديوان ١/١٣٧.

(٢) انظر: لباب الآداب ١/١٠٥.

وذهب ابن درستويه إلى أنَّه يجوز أن يُجر بواو القسم، قال: ما عدا الباء، والواو، والتاء، أسماء يُقسمُ بها، وتدخُلُ عليها الواو، إلا مُنْ رَبِّي، ومِن رَبِّي، وامُ الله، فتقول: وأَيْمُن الله، ويَمِين الله، وعَهْدِ الله، ولا تدخل على (مُنْ رَبِّي)، ولا (امُ الله)، إنَّما هي (أَيْمُن)، حذفت منه الهمزة والياء، فأشبهت حروف المعاني لمَّا حذفت، فلا تدخل عليها الواو.

وقد يُضاف (أَيْمُن) إلى الكعبة، والكاف، والذي؛ تقول: أَيْمُن الكعبة لأَقُومَنَّ، وفي الحديث: " وأَيْمُ الذي نفسي بيده "[1]، ومن كلام عروة بن الزبير: (لَيْمُنُكَ لئن ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْت، ولئن أَخَذْتَ لَقَدْ أَبْقَيْتَ) [2].

وزعم الفارسي: أنَّها لا تُضاف إلا إلى (الله، والكعبة)، وقد سُمِعَ إضافتها إلى غيرها، أنشد الكسائي[3]:

لَيُمْنَ أَبِيهم لَبِئْسَ العُذْرَة اعْتَذَرُوا

وحكى المفضل عن العرب: (لَيَمِينِ الله) بكسر النون إذا لقيها ساكن، فإن لم يلقها ساكن سكنت النون، وعلى هذا فتكون مبنيَّة، وسبب بنائها هو السبب في فتح همزتها، وهو شبه الحرف.

وقد تصرَّفَت العرب في (أَيْمُن) تصرفًا كثيرًا لكثرة استعمالهم لها، قالوا فيها: (إِيمُن) بكسر الهمزة وضم الميم، و(إِيمَن) بكسر الهمزة وفتح الميم، و(أَيْمَن) بفتح الهمزة والميم، و(أَيْمُ) بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون عن تميم، و(إِيمُ) بكسر الهمزة بعدها ياء وضم الميم وحذف النون عن سليم، وضمة الميم في هاتيْن اللُّغتين علامة رفع.

ورُوي: (إِيمِ الله) بكسر الهمزة بعدها ياء وكسر الميم، وكسرة الميم جَر عند الأخفش بحرف قَسَم مُقدَّر، نحو: اللهِ لأَقُومَنَّ، وقيل: هو مبني على السكون في لغة

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٣٢٠، رقم ٤٢٦)، والنسائي (٣/ ٨٣، رقم ١٣٦٣)، والدارمي (١/ ٣٤٥، رقم ١٣١٧، ٢/ ٣٩٦، رقم ٢٧٣٥)، وابن خزيمة (٣/ ٤٧، رقم ١٦٠٢). وأخرجه أيضًا: ابن أبي شيبة (٢/ ١١٧، رقم ٧١٥٦)، وأبو يعلى (٧/ ٤١، رقم ٣٩٥٢).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (١/ ١٣٨، رقم: ١٦٨).

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/ ٤٨٢.

مَنْ بناها على السكون، وكُسِرَت الميم لالتقاء الساكنيْن.

و(هَيْمُ الله) بإبدال الهمزة هاء، كما قالوا: (هَيَّاكَ)، في (إِيَّاكَ).

وعن بعض العرب: (إِمِ الله) بكسر الهمزة والميم، وعن بعضهم: (أَمُ الله) بفتح الهمزة وضم الميم، وعن بعضهم: (أَمِ الله) بفتح الهمزة وكسر الميم، و(أَمَ الله) بفتحهما، و(إِمُ الله، وإِمَ الله) بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها.

و(مُنُ الله) بضم الميم والنون، وفتحهما، وكسرهما، و(مُ الله) بميم مضمومة، و(مِ الله) بميم مكسورة، حكاهما الكسائي والأخفش.

وسُئل رجل من بني العنبر: ما الدُّهْدُرَّان؟ فقال: (مُ رَبِّي الباطل).

وحكى الهروي: (مَ الله) بفتح الميم؛ وقال الأخفش: وهو مبنيٌّ؛ لأنَّ الاسم إذا كان على حرفٍ واحدٍ لم يُعْرَب.

وزعم بعض النحاة: أنَّ (مُنُ) و(مُ) بلُغَاتهما حرفان، وليستا بقية (أَيْمُن)، وبه قال المبرد، قال: تقول: مِن الله.

و(مُن رَبِّي لأفْعَلَنَّ)، إنَّما دَخَلَت اللام و(مُنْ) في القَسَم؛ لأنَّ حروف الخفض يُبْدَلُ بعضها من بعض، نحو: فُلان بمكَّة وفي مكة.

ومذهب سيبويه: أنَّ (مُ)، و(أَيم)، و(مُن)، وبقيَّة اللُّغَات، أصلها: (أَيْمُن).

وزعم بعضهم: أنَّ (مُ) المفردة بَدَل مِنْ واو القسم، وزعم بعضهم: أنَّ (الواو) بدل من الباء، وبعضهم: أنَّ (التاء) بدل من الواو.

وزعم السهيلي: أنَّ واو القسم هي في الأصل واو العطف. ولا يقوم دليلٌ على صِحَّة شيءٍ من هذه المذاهب، ولو كان أصلها العطف، لَمْ يدخل عليها واو العطف في قول الشاعر(١): [الطويل]

أَرِقْتُ ولَمْ تَخْدَعْ لِعَيْنَيَّ هَجْعَةٌ   والله مَا دَهْرِي بِعِشْقٍ ولا سَقَمْ

وحكى أبو الحسن في أَلِفِ (أَيْمُن) القطع، وحكى سيبويه الوصل، وحكى بعضهم عن أبي الحسن: أنَّ همزة (ايْم) همزة وصل، وهمزة (إِيم) همزة قطع.

---

(١) البيت لراشد بن شهاب اليشكري في: المفضليات: ٣٠٨، وشرح اختيارات المفضل: ١٣١٨/٣، وبلا نسبة في: همع الهوامع: ٣٩٤/٢، والدرر ٢١٥/٤.

وقال الأستاذ أبو علي: (أَيْمُن) مغير كـ (امْرِئٍ، وابن)، فلا يُطالب بوزنه، كما لا يطالب بوزن (امرئ)؛ إذ ليس في الكلام مثله.

قال ابن طاهر: هو مُغيَّرٌ عند سيبويه من يَمِين، وقال غيره: بل هو مُغيَّرٌ من (فعل)، اسم مُشتق من اليُمن، كـ (امرئ) مُغيَّر عن مرئ.

وقال الأخفش: إنْ سَمَّيْتَ بـ (أَيْمُن) ثُمَّ صَغَّرْتَه، قلت: يُمَيِّن. قال ابن خروف: وهو قولٌ صحيح.

وقد يُخْبَرُ عن اسم الله مُقسمًا به، نحو[1]: [الطويل]

لَـكَ اللهُ لا أُلْفِـي لِعَهْـدِكَ نَاسِـيًا ... فَـلا تَـكُ إلا مِثْـلَ مَـا أَنَـا كَـائِنُ

وبـ (عَلَى) نحو قوله[2]: [الطويل]

نَهَى الشَّيْبُ قَلْبِي عَنْ صِبًا وصَبَابَةٍ ... أَلا فَعَلَـيَّ اللهُ أُوجَـدُ صَـابِيَا

أي: لا أُوجِد صَابِيًا.

وقد يُبتدأ بالنَّذر قَسَمًا، نحو[3]: [الطويل]

عَلَـيَّ إِلَـى البَيْـتِ المُحَـرَّمِ حُجَّـةٌ ... أُوَافِـي بها نَـذْرًا ولَـمْ أَنْتَعِـلْ نَعْـلا

ثم قال[4]: [الطويل]

لَقَـدْ مَنَحَـتْ لَيْلَـى المَـوَدَّةَ غَيْرَنَـا ... وإِنَّ لَهَـا مِنَّـا المَـوَدَّةَ والبَـذْلا

ومِن أَيْمَان العرب: لا والذي وَجْهِي زَمَم بَيْته؛ أي: نَحْوَ بَيْته، ولا ومجرى إلا لاهَةَ، وهي الشمس، (لا ومَجْرَى إِلاهَةَ) ممنوع الصرف عَلَمًا.

ويقولون قَسَمًا: لأَفْعَلَنَّ ذَاكَ، ويَمِينًا، وأَلِيَّة، ونَحْبًا، وعَهْدًا، ونَذْرًا، ومَوْثِقًا، ومِيثَاقًا، وحَقًّا، ولَحَقًّا، ولَيَمِينًا، ولَقَسَمًا، ولَحَقُّ أَفْعَل - يرفعون بغير تنوين -، وبِإِصْرٍ، وبِأَصْر لَيَكُونَنَّ ذَاكَ، ومعنى (بِأَصْر): حَتْمٌ لازِمٌ، لا والذي أَكْتَع له، ومعنى

(١) انظر: شرح الكافية ٢/٨٥٦.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/٨٥٦.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/٨٥٥.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/٨٥٥.

(أَكْتَع): أُؤَكِّد، وتقول عقيل: حرَامُ الله، كقولهم: يَمِين الله.

والحروف التي يُتلقَّى بها القسم في الإثبات هي اللام، وإن زعم الأخفش: أنَّ القسم يجوز أن يُتلقَّى بلام (كي)، وأجازه أبو علي في " العسكريات "، ورَجَعَ عنه في "البصريات" و" التذكرة "، نحو قوله[١]: [الطويل]

إذا قُلْتَ قَدْنِي قَالَ بالله حِلْفَةً   لَتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إنَائِكَ أَجْمَعَا

وزعم بعض القدماء من النحويين: أنَّه قد يُتلقَّى بـ (بل)، نحو قوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ * بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص: ١ - ٢].

وزعم ابن عصفور: أنَّ (أَنْ) من الحروف التي تَرْبِطُ القَسَم بالمُقْسم عليه، إن كانت الجملة الواقعة جوابًا لـ (لَوْ) وما دخلت عليه، نحو قوله[٢]: [الوافر]

أَمَا والله أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا   وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلا العَتِيقِ

وقد رَدَّ عليه ذلك الأستاذ أبو الحسن ابن الضائع.

ونَصَّ سيبويه على أنَّ (أَنْ) في جواب القسم، كاللام الأولَى في (والله لئن فَعَلْتَ لأفْعَلَنَّ)، فلَيْسَت الرابطة للجواب بالقسم.

وقد رجع ابن عصفور إلى ما قال سيبويه، وقال سيبويه: ووَجْه آخر تكون فيه (أَنْ) لَغْوًا، قال: نحو قولك: لَمَّا أَنْ جَاءَ، وأَمَا والله أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لأَكْرَمْتُكَ. انتهى.

والذي أَذْهَبُ إليه أنَّها مُخفَّفَة من الثقيلة، وقرَّرْنَا ذلك في الشَّرْحِ.

واللام التي تتلقَّى بها مفتوحة، ففي الجملة الاسمية نحو: واللهِ لَزَيْدٍ فَاضِل.

و(أَنَّ) مُشدَّدَة نحو: والله إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، والمخففة: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ [الطارق:١]، ثم قال: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

ولم يذكر أصحابنا الاستغناء في الجملة الاسمية عن اللام أو عَنْ (أَنَّ). وذكر

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٢٧٨.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله، وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد.

الشاهد: قوله: "أن لو كنت" فإن أن فيه جعل حرفا يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه. والذي ذهب إليه سيبويه أنها زائدة - بين القسم ولو.

انظر: السيوطي في الهمع ١٨/ ٢.

ابن مالك أنَّه قد تُسَوِّغ الاستطالة الحذف ويَحْسُن، كما في قول الشاعر(١): [الطويل]

ورَبِّ السَّموات العُلا وبُرُوجِها   والأَرْضِ وما فِيهَا المُقدَّرُ كَائِنُ

أي: للمُقدَّرِ كَائِنُ، وينبغي أن يُحمل ذلك على الندور، بحيث لا يحسن ولا يُقاس عليه.

وما ذهب إليه بعض النُّحاة من أنَّه لا يتلقَّى بـ (أَنَّ)، إلا إذا كان في خبرها اللام، ليس بصحيح، ولا يحوز دخول لام القسم على (أَنَّ)، ولا على (أَنْ)، ويجوز دخولها على (كَأَنَّ)، ومنه قول الأعرابي: (وَمَا هَذِهِ القَنَمَة والله لَكَأَنَّا عَلَى حُشَشَة). القَنَمَة: الرَّائِحَة الرَّدِيئة. والحُشَشَة: جَمْع حُشّ.

وفي الجملة الفعلية إن كانت مُصدَّرَة بماضٍ جامد فاللام، ولم تدخل عليه (قد)، نحو(٢): [الطويل]

يَمِينًا لَنِعْمَ السَّيِّدَان وُجِدْتُمَا   عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ

أو مُتصرِّف جاز دخولهما، فتقول: والله لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ، ويجوز أَنْ لا تَدْخُل (قَدْ)، نحو قوله(٣): [الطويل]

حَلَفْتُ لَهَا بالله حِلْفَةَ فَاجِرٍ   لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلا صَالِ

وقال بعض العرب: والله لكذب زَيْد كَذِبًا ما أَحْسَبُ الله يَغْفِرُه لَهُ، ويجوز (قَدْ) دون اللام، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، جوابًا لقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١].

ويجوز أَنْ لا يَدْخُلا، كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأَخْدُودِ﴾ [البروج: ٤]،

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٧٧١، وهمع الهوامع ٢/٤٨٩.

(٢) من معلقة زهير بن أبي سلمى. انظر: الديوان ١/١٢.

(٣) من شعر امرئ القيس. و (الصّالي): الّذي يصطلي بالنّار.

والمعنى: لَمّا خوّفتني من السّمّار أقسمتُ لها كاذبًا أنْ ليس منهم أحدٌ إلا نائمًا.

والشّاهد فيه: (لناموا) حيث أدخل اللام في الجواب وهو فعل ماض، بدون قد.

يُنظر هذا البيتُ في: الأصول ١/٢٤٢، وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٧٤، والتّبصرة ١/٧٧، ٤٥٢، والأزهيّة ٥٢، ٤٥٢، وشرح المفصّل ٩/٩٧، والمقرّب ١/٢٠٥، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ١/٤٣١، والمغني ٢٢٩، والخزانة ١٠/٧١.

جوابًا لقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١].

و(قَدْ) تَدْخُل اللام على ماضي اللفظ مستقبل المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾ [الروم: ٥١]؛ أي: لَيَظلن.

وعلى (رُبَّما) وما بعدها ماضي اللفظ مستقبل المعنى، نحو قوله[١]: [الطويل]

لَـئِنْ نَزَحَـتْ دَارٌ لِلَيْلَـى لَرُبَّمَـا غَنِينـا بِخَيْـرٍ والـدِّيَارُ جَمِيـعُ

وعلى معمول الماضي، نحو قوله[٢]: [الطويل]

لَعَمْرِي لَقَدْ مَا عَضَّنِي الجُوعُ عَضَّةً فَآلَيْـتُ أَنْ لا أَمْنَـعَ الـدَّهْرَ جَائِعَـا

وقال ابن عصفور: إِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْ زَمَانِ الحال، دَخَلَت (اللام، وقد)، وإِنْ كَانَ بعيدًا فاللام وَحْدها، أو بمضارعٍ حال، ففي المسألة خلافٌ؛ فمن النُّحاة من أجاز، فيقول: والله ليقوم زَيْدٌ، وقد جاء هذا التركب في الشِّعر، وبه استدَلَّ من يُجيزه.

ومنهم مَنْ مَنَعَ، وقال: إذا أُرِيدَ القَسَم على فعل الحال، أُنشئ من المضارع اسم فاعل، وصُيِّر خبرًا للمبتدأ، ثُمَّ يُقْسَمُ على الجملة الاسميَّة، نحو: والله لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

وقال ابن أبي الربيع: وأَمَّا في الإيجاب، فتَرِدُ الجُمْلَة الفعلية اسميَّة، فتقول: إِنَّ زَيْدًا يَقُومُ الآن، وقد تَأْتِي قَلِيلا، نحو: والله لَيَقُوم زَيْدٌ، والله لَقَدْ يَقُوم زَيْدٌ، كما قال[٣]: [الطويل]

كَذَبْتِ لَقَدْ أُصْبِي عَلَى المَرْءِ عِرْسَه وَأَمْنَـعُ عِرْسِـي أَنْ يُـزَنَّ بِهَـا الخَـالِي

أو بمُسْتَقبل مَقْرُون بحرف التَّنْفِيس، وهو سَوْفَ فاللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، أو السين واللام أيضًا، نحو: والله لَسَيَقُوم زَيْدٌ، هذا مذهب البصريِّين، قَاسُوا السين على سوف ولم يُسمع، ولا يجيز ذلك الفراء.

أو مفصول بَيْنَ اللام والمستقبل بالمعمول أو بـ (قَدْ)، فاللام وحدها، نحو قوله

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٤٨٨.

(٢) انظر: الخزانة ١٠/٨٤.

(٣) انظر: الخزانة ١/٨٢، وزهر الأكم ١/١٤٠.

تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، وقولك: والله لَقَدْ أَقُومُ غَدًا.

أو لم يُفْصَل، فلا بُدَّ من اللام، ونون التوكيد خفيفة أو شديدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ﴾ [هود: ٨]، هذا مذهب البصريّين، وتعاقب اللام والنون عندهم ضرورة.

وذهب الكوفيون، وتبعهم الفارسي، إلى جواز تعاقبهما في الكلام، فتقول: والله لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ غَدًا، ووالله يَقُومَنَّ زَيْدٌ.

وحروف النَّفي التي يُتلقَّى بها القَسَم (ما، ولا، وإِنْ)، وقال ابن مالك: وقَدْ يُصدَّرُ بـ (لَنْ)، وبـ (لَمْ)، نحو قوله[1]: [الكامل]

والله لَـنْ يَـصِلُوا إِلَيْـكَ بجَمْعِهِـم حَتَّـى أُوَارَى فِـي التُّـرَابِ دَفِينَـا

وحكى الأصمعي: أنَّه قيل لأعرابي: أَلَكَ بَنُون؟ قال: نَعَم، وخَالِقِهم لَمْ تَقُمْ عن مثلهم مُنْجِبَة، وقال: نَدر نَفْيُ الجَوَاب بـ (لَنْ)، وبـ (لَمْ).

وزعم ابن جني: أنَّه قَدْ يُتلقَّى القَسَم بـ (لَنْ)، وبـ (لَمْ)، في الضرورة.

وكان أبو عبد الله محمد بن خلصة الكفيف يُجيز أَنْ يُتلقَّى القسم بـ (لَمْ)، ورَدَّهُ عليه ابن السيد، وحكاه ابن الدَّهان عن بعضهم.

ثم الجملة المنفية الواقعة جوابًا للقسم؛ إمَّا أن تكون اسميَّة أو فعلية، إن كانت اسمية فتُنفى بـ (ما)، نحو: والله ما زيدٌ قائمٌ، والنظر يقتضي أن تُنفَى بـ (إِنْ)، كما تُنفى بها لو لم تكن جوابًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ [يونس: ٦٨]، فتقول: والله إِنْ زَيْدٌ قائم.

ولا تُنفَى بـ (لا)، وزعم ابن مالك: أنَّها تُنفَى بـ (لا)، إلا أنَّه إذا قُدِّم الخبر، أو كان المُخبر عنه معرفة، لزم تكرارها في غير الضرورة، نحو: والله لا فِي الدَّارِ رَجُل ولا امْرَأَة، ولَعَمْرِي لا أَنَا هَاجِرُكَ ولا مُهِينكَ.

وفي " النهاية ": الجملة الاسمية تنفيها بـ (ما) على اللُّغتيْن، وبـ (لا)، نحو: لا

---

(١) هذا واحد من خمسة أبيات من الكامل تنسب لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: ديوان أبي طالب ص٤، غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب للخطيب ص١٧٦.

رَجُل في الدَّار، ولا يجب تكرارها؛ لأنَّك أعملتها.

وبـ (لا) التي لا تعمل نحو: والله لا زيد في الدار ولا عمرو، ولأنَّك لم تعملها. وبـ (لا) التي تعمل عَمَل ليس، نحو: والله لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ. وبـ (إِنْ) نحو: والله إِنْ زَيْدٌ قائمٌ. انتهى.

وإن كانت الجملة فعلية مُصدَّرَة بماضٍ، نُفِي بـ (ما)، وبـ (إِنْ)، وبـ (لا)، إِنْ أُرِيدَ به الاستقبال، نحو: والله ما قَامَ زَيْدٌ.

ودخول اللام على (ما) ضَرُورَة، ولا يجيزه ابن السراج: والله لمَا قَامَ زَيْدٌ، وقد جاء في شِعر النابغة، ووالله إِنْ قَامَ زَيْدٌ، وقوله[1]: [البسيط]

رُدُّوا فَوَالله لا ذُدْنَاكُمُ أَبَدًا مَا دَامَ فِي وِرْدِنَا مَاءٌ لِوَرَّادِ

وقال المؤمل[2]: [البسيط]

حَسْبُ المُحِبِّين في الدُّنْيَا عَذَابُهُم بالله لا عَذَّبَتْهُم بَعْدَها سَقَرُ

وفي " النهاية ": يجوز: والله قَامَ زَيْدٌ، يُريد: والله لا قَامَ زَيْدٌ؛ لأنَّ لو كان إيجابًا، لم يَخْلُ من اللام، أو (قد)، أو كليهما. انتهى.

أي: لا نَذُودكم أَبَدًا، ولا تعذبهم.

وقوله تعالى: ﴿مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥]؛ أي: ما يَتْبَعُوك، وقوله: ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]؛ أي: إِنْ يمسكهما من أَحَدٍ.

وإن كان مضارعًا، نُفِي بـ (ما)، وفي جواز حذف (ما) خلاف، والصحيح المنع.

وإن كان مستقبلا، نُفي بـ (لا)، ثم إنَّه إن كان جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، جاز حذف (لا)، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ﴾ [يوسف: ٨٥]، وكقول الشاعر[3]: [البسيط]

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤٣/١.

(٢) انظر: الخزانة ٩٦/١٠، ومغني اللبيب ٣٢٠/١.

(٣) قائله النمر بن تولب، انظر: الديوان ٨٥/١.

والمنخل: شاعر يشكري اتهمه النعمان بامرأته المتجردة فحبسه، ثم انقطعت أخباره فضربت به العرب المثل فيمن يذهب ولا يعود.

انظر: جمهرة أشعار العرب ص١٤١، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢١٤.

وقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِم تُلاقُونَــه حَتَّــى يَئُــوبَ المنخَّــلُ

أي: والله لا تُلاقونه.

فإن كان النَّفيُ بـ (لا)، دخلت عليه نون التوكيد، كقوله[1]: [البسيط]

تــالله لا يُحْمَــدَنَّ المَــرْءُ مُجْتَنِبًــا فِعْلَ الكِرَامِ وإِنْ فَاقَ الـوَرَى حَسَبَا

فلا يجوز حذف (لا)، والأكثر أن لا يُؤكَّد بالنون، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨].

وزَعم ابن مالك: أنَّه يجوز حَذْفُ (ما) في الجملة الاسمية، و(ما) في الفعل الماضي لأمن اللَّبس، واستدلَّ بما لا دليل فيه، وتقول: والله لولا زَيْدٌ لَخَرَجْتُ، والله لو قَامَ زيدٌ لَقَامَ عَمْرو، فجواب (لَوْ، ولَوْلا) محذوف، وجواب القسم هو هذا المذكور، وهو: (لَخَرَجْتُ، ولَقَامَ عمرو).

ويلزم مضي جواب القسم لدلالته على جواب (لَوْ، ولَوْلا) المحذوف، وجوابهما ماضي، ولا فرق في حَذْفِ جوابهما بينه وبين حَذْفِ أداة الشرط، إذا اجتمع هو والقسم، وتقدَّم القَسَمُ على الشرط، فإنَّ الجواب يكون للقَسَم لا للأَدَاةِ، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]، فجَوَاب (إِنْ) محذوف، ولا يخرجون جواب القسم المُقدَّر قبل (لَئِن).

وكلام ابن مالك يقتضي اضْطِرَابًا، زعم أنَّ الجُمْلَة المُصدَّرَة بـ (لَوْ وجوابها، هي الجملة المُقْسَم عليها، وأنَّها وَاقِعَة جَوَابًا للقَسَم، وكذا (لَوْلا)، فإذا قُلت: والله لَوْلا زَيْدٌ لأكْرَمْتك، أو والله لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرو، كانت هذه الجملة نفس جواب القسم، قال: ويُصدَّر في الشرط الامتناعي بـ (لَوْ) أو (لولا).

وأصحابنا لا يُسمُّون (لَوْ) ولا (لَوْلا) شَرْطًا، إلا إن كانت (لَوْ) بمعنى (إِنْ)، وأَمَّا إن كانت تعليقًا في الماضي فلَيْسَتْ شَرْطًا.

وزعم في الفصل الأول من باب عوامل الجزم: أَنَّ جَوَابَ القَسَم محذوف إذا

---

(١) قائله: لم أقف على قائله.

الشاهد: قوله: "لا يحمدن" حيث أكد الفعل المنفي.

انظر: الأشموني ٤٩٦/ ٢.

تقدَّم القَسَم على (لَوْ)، أو على (لَوْلا)، يُغْنِي عنه جواب (لَوْ، ولولا)، وقد أَطَلْنَا الكلام في ذلك في كتابنا " شرح التسهيل ".

وتدخل لام التوطئة على (لَوْلا) في الشِّعْر، وإن لم يُقدَّر قبلها قَسَم محذوف، كانت اللام جوابًا لها، فإن كان الفعل جَوَابًا مَنْفِيًّا، لم يجز حَذْف القسم، ويأتي توالي الشَّرطيْن أو أكثر في باب جوازم المضارع، إن شاء الله تعالى.

والذي يُتكلَّم فيه هنا هو اجْتِمَاعُ القَسَم والشَّرط، فنقول: إِذَا اجْتَمَعَا؛ فإمَّا أَنْ يتقدَّم عليهما ما يطلب خبرًا أو لا، إن لم يتقدَّم، فالجواب للسابق منهما، مثال سبق القسم: والله إِنْ زُرْتَنِي لأَكْرَمْتُكَ، ومثال سبق الشرط: إِنْ تَزُرْنِي والله أُكْرِمكَ.

ويُحذف جواب ما تأخَّر منهما؛ لدلالة جواب ما أثبت جوابه منهما، وإذا أَغْنَى جواب القسم عن جواب الشرط، لَزِمَ أن يكون جواب القسم مستقبلا؛ لأنَّه مُغْنٍ عن مستقبل ودالٍّ عليه.

ولزم أن يكون فعل الشرط بصيغة الماضي أو منفيًّا بـ (لَمْ)، فلا يجوز أن تقول: والله إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ لأَقُومَنَّ، ولا والله إِنْ لا يَقُمْ زَيْدٌ لأَقُومَنَّ، ولا والله إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ، إلا أن يكون الماضي وَقَعَ مَوْقِع المستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾ [الروم: ٥١]؛ أي: لَيَظَلُّنَّ، وهو قليل.

وزعم الفراء، وتبعه ابن مالك: أنَّه يجوز أن يكون الجواب للشرط مع تقدُّم القسم عليه، فتقول: والله إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُم عَمْرو، فيُستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم، ويكون جواب القسم محذوفًا لدلالة جواب الشرط عليه.

وإن تقدَّم على القسم والشرط طالبُ خَبَر، فالجواب لأداة الشَّرْط دون القسم، وسواء تقدَّم القسم على الشرط، أم تقدَّم الشرط على القسم، مثال ذلك: زَيْدٌ والله إِنْ يَزُرْنَا نَزُرْهُ، وزَيْدٌ إِنْ يَزُرْنَا والله نَزُرْهُ. وهل الحكم لجواب الشرط على سبيل التَّعْيِين أو الجواز؟

فقال ابن مالك: هو على سبيل التحتم. وقال غيره: على سبيل الجواز؛ فيجوز عند قائل هذا أَنْ يقول: زيدٌ والله إِنْ قَامَ يَقُمْ عَمْرو، وزيدٌ والله إِنْ قَامَ لَيَقُومَنَّ عمرو.

وأجاز بعضهم أن يُحذف جواب الشرط والقسم، ويكون ذلك الفعل مرفوعًا خبرًا عن المبتدأ، فتقول: زَيْدٌ والله إِنْ أَكْرَمْتُه يُكْرِمُكَ، وزيدٌ إن أَكْرَمْته والله يُكْرِمُكَ.

وفي " كتاب سيبويه ": أَنَا والله إن تَأْتِنِي لا آتِكَ؛ لأنَّ هذا الكلام مبنيٌّ على (أَنَا)، ألا ترى أنَّه حَسَنٌ أن تقول: أَنَا والله إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ. انتهى.

وليس في كلامه ما يدلُّ على تحتم، بل ظاهره الجواز؛ لقوله: (ألا تَرَى أنَّه حَسَنٌ)، وإذا تقدَّم على القسم وحده ما يطلب صلة، وما يطلب خبرًا، جاز أن يُبْنَى ما بعده على طالب الخبر، وطالب الصلة، وجاز أن يُبنى على القسم؛ فإذا بَنَيْت على طالب الجزاء والصلة، كان جواب القسم محذوفًا لدلالة الخبر والصلة عليه.

وفي الثانية يكون الخبر والصلة القسم، وجوابه: زَيْدٌ والله يَقُومُ، وجاءني الذي والله يقوم، وزيدٌ والله لَيَقُومنَّ، وجاءني الذي والله ليقومنَّ.

ويجوز أن تقع الجملة القسمية جوابًا للشرط، نحو: إِنْ تَزُرْنِي فوالله لأكْرِمَنَّكَ.

وأجاز ابن السَّراج أن تنوي الفاء، فيُعطى القسم المُؤخَّر بنيتها ما أُعْطي بلفظها، فتقول في (إِنْ تَقُمْ فيَعْلَمُ الله لأَزُورَنَّكَ): إِنْ تَقُمْ يَعْلَمُ الله لأَزُورَنَّكَ، على تقدير الفاء، فلو لم ينو الفاء، أُلْغِي القسم لتقدُّم الشرط عليه، فقيل: إِنْ تَزُرْنِي يَعْلَمُ الله أَزُرْكَ.

وإذا صُرِّح بالقسم السابق على أداة الشرط أو أُضْمِرَ، جاز أن تَدْخُلَ على الأداة لامٌ مفتوحة تُسَمَّى الموطئة والمؤذنة، وسواءٌ أكانت الأداة (إِنْ) أو غيرها، هذا مذهب البصريين.

وزعم الفراء: أنَّ هذه اللام لَمَّا دَخَلَتْ على الشرط، أُجِيب الشرط بجواب القسم، فمن المُصرّح فيه بالقسم قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣]، ومِنْ إضمار القسم: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]، ومِنْ دُخُولِهَا على غير (إِنْ) قوله[1]: [الكامل]

وَلَمَا رُزِقْتَ لَيَأْتِيَنَّكَ سَيْبُهُ ... جَلْبًا وَلَيْسَ إِلَيْكَ مَا لَمْ تُرْزَقِ

وقوله[2]: [الكامل]

لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ ... وَلَتُجْزَيَنَّ إِذَا جُزِيتَ جَمِيلا

---

(١) قاله القطامي، انظر: الديوان ١/٣٦.
السيب: العطاء جلبا: مسوقا إليك، من قولهم جلبه: ساقه من موضع لآخر.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/٣١٠.

ويجوز حذف هذه اللام، قال سيبويه: ولا بُدَّ من هذه اللام، مظهرة أو مضمرة. انتهى.

ومن إضمارها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المائدة: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ﴾ [الحشر: ١١].

وقال الشاعر[1]: [الطويل]

فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ ... لأَنْتَحِيَنْ لِلعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُه

لم يَقُل: فَلَئِنْ.

فإذا لم يكن في الكلام ما يدلُّ على أنَّ القَسَمَ محذوف قَبْل أداة الشرط، بأن يكون الفعل المُقدَّر جوابًا مُنفيًا، وهو يَصْلُحُ أن يكون جواب الشرط، أو دليلا عليه منويًّا به التقديم، وَجَبَ إِثْبَات اللام، مثال ذلك: إِنْ قَامَ زَيْدٌ لا يَقُومُ عمرو، أو لَمْ يَقُمْ عمرو؛ ففي مثل هذا إذا كان القَسَمُ منويًّا قبل الأداة، أَتَيْتَ باللام، فقلت: لئن قام زيدٌ لا يقوم عمرو، أو لم يقم عمرو.

وجوابُ القسم: إِنْ كان بـ (ما)، أو بـ (إِنْ)، أو بـ (اللام)، داخلة على جملة اسمية، فلا يجوز أن يتقدَّم معمول لما بعدها عليها.

أو بـ (لا) داخلة على المضارع، ففي جواز التقديم خلافٌ، منهم من أجاز تقديم المعمول مطلقًا من ظَرْفٍ، ومجرور، ومفعول، على (لا)، ومنهم من منع ذلك مطلقًا، وهو الصحيح.

أو باللام داخلة على المضارع المؤكد بالنون، وأَطْلَقَ ابن مالك الجواز، فقال: إِنْ تعلَّقَ بجواب القسم جار ومجرور، أو ظرف، جاز تَقْدِيمه عليه، ومَثَّلَ بقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وبقوله[2]: [الطويل]

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقَاسَمَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٤١٠/٧، وشرح ديوان الحماسة ٤٣/١، وسر صناعة الإعراب ٣٩٨/١.

(٢) البيت للأعشى، وانظر: الديوان ٢٧٥/١.

ونُصُوص أصحابنا على أنَّه لا يجوز أن يتقدَّم ما بعد اللام عليها مطلقًا.

وفي " البسيط ": وهذه اللام لا يَعْمَلُ ما بعدها فيما قَبْلَها، وقد أجازه الفراء، وأبو عبيدة، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [ص:٨٤-٨٥]، جَوَّزوا في الأول أَنْ يكون منصوبًا بـ (لأمْلأنَّ)، كأنَّه قال: لأمْلأنَّ حَقًّا، والصواب أنَّه منصوب بفِعْلِ القسم، أمَّا اللام فمعنى لام الجواب، وليست لام الابتداء. انتهى.

وقد شَبَّه بعض الشُّعَراء (إِذْ) بـ (إِنْ)، فأدخل عليها هذه اللام، قال(١): [الكامل]

غَضِبَتْ عَلَيَّ بِأَنْ شَرِبْتُ بِجَزَّةٍ   فَلإِذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ

وقد يُجاء بـ (لَئِنْ) بعد ما يُغنِي عن الجواب، فيحكم بزيادة اللام، نحو قول عمر ابن أبي ربيعة(٢): [البسيط]

أَلْمِمْ بِزَيْنَبَ إِنَّ البَيْنَ قَدْ أَفِدَا   قَلَّ الثَّوَاءُ لَئِنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا

أي: إِنْ كان فاللام زائدة.

وفي " النهاية ": إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ والله، ليس (لَيَقُومَنَّ) جواب (والله) هذا، بل جواب قسم محذوف؛ لأنَّ جواب القسم لا يتقدَّم عليه، ولا يجوز: زَيْدًا لأَضْرِبَنَّ، ويجوز: إِنَّ زَيْدًا عَمرًا ليضرب.

وأجاز الكوفيون تقديمه إذا كان ظرفًا، نحو: فِيكَ لأَرْغَبَنَّ، وعَلَيْكَ لأَنْزِلَنَّ، والحال يجري مجرى الظرف، فإذا كانت معمولة للفعل الذي هو جواب القسم، جاز تقديمها عليه. انتهى.

ويُستغنَى للدليل كثيرًا بالجواب عن القَسَمِ، قال ابن مالك: لوُقُوعِه بعد (لَقَدْ)، أو بعد (لئن)، أو مُصَاحِبًا بلام محذوفة، ووَجَدْتُ بخطي إِنَّ ذلك لا يجوز إلا بشرط أن يكون الجواب باللام، أو بـ (إِنْ)، فليس يُحذف القسم إذا كان مُتلقًّى بحرفٍ غيرهما، كـ (ما، ولا، وإِنْ).

وقد اختلف في نحو: لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ من غير قَسَمٍ في اللَّفْظِ، فالمنقول عن

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٣١١، وهمع الهوامع ٢/٤٩٣.

(٢) انظر: الديوان ١/٣٩١.

البصريين أنَّها ليست لام قسمٍ، بل هي لام ابتداء.

وقال الكوفيون: هي لام قسم. وزعم ابن مالك: أنَّه قد يُستغنَى عن الجواب بمعموله، قال: لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦]؛ أي: لَتُبْعَثُنَّ يوم تَرْجُفُ الرَّاجِفَة.

ولا يَتعيَّن ما قاله في الآية، بل يَحْتَمِلُ وُجوهًا، ولا يَثْبُتُ مثل هذا الحُكم بمحتمل، ويجوز أن يُستغنى عن الجواب بقَسَمٍ مسبوقٍ ببعض حروف الإجابة، وهي (بَلَى، ونَعَمْ، ولا)، ومُراد فيها؛ أي: وأَجَل، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠]؛ أي: لهذا الحق.

وتقول لمن قال: أَتَفْعَلُ كَذَا: لا والله، ونَعَمْ والله، وإِيْ والله، وأَجَلْ والله. وأمَّا (إِنْ) فقد تقدَّم لنا ذِكْر الخلاف فيها، أَهِيَ من حروف الإجابة أو لا.

وأما (جَيْرِ)؛ فمذهب سيبويه أنَّها اسم، وقد تفتح راؤها، وذهب قوم إلى أنَّها حرف من حروف الإجابة، وقيل: هي مصدر، والمعنى: حَقًّا لأفْعَلنَّ، وبُنيت لقِلَّةِ تَمَكُّنها؛ لأنَّها لا تُستعمل إلا في القَسَم.

وقيل: ظَرْف، وبُنِيَ لقِلَّة تَمَكُّنه، وكأنَّه قال: لا أَفْعَلُ ذلك أَبَدًا، وقيل: اسم فِعْلٍ، وبُنِيَتْ؛ لأنَّ الأصل على الكسر على أصل الْتِقَاء السَّاكنيْن.

وجاء الجمع بين (أَجَل، وجَيْر)، قال طفيل[1]: [الطويل]

فَقُلْنَ عَلَى البَرْدِيّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ رِوَاءً أَسَافِلُهْ

وتكون بمنزلة (عَوْضُ)، وما ذكره الزجاجي مِن أَنَّ (عَوْضُ) يُستعمل في القسم مذهب كوفي، والبصريون لا يعرفون القسم به.

وقال صاحب " الملخص ": يُعَوَّض من القَسَم، (عَوْضُ) اسم وهو مَبْنِيّ على الضَّمِّ، لِقَطْعِه عن الإضافة أو على الفتح؛ لأنَّه أَخَفّ، ولا يُقال: عَوْضُ والله لأفْعَلنَّ، وإن جاء فقليل، وهو الأصل، وفيه الجمع بين العوض والمعوض منه. انتهى.

وقال بعض أصحابنا: وأَمَّا (عَوْضُ، وجَيْر) فمَبْنِيَّان، حُذِفَ منهما حرف القَسَم، فيجوز أن يُحكم على موضعهما بالنَّصب بإضمار فعل، أو بالرفع على الابتداء، أو

(١) انظر: الديوان ١/١٠.

على خبر ابتداء بمُضْمَر، قياسًا على نظائرهما من الأسماء التي حذف منها حرف القسم، وممَّا جاء من جواب القَسَم بعد (جَيْر) قوله[1]: [الكامل]

قالوا قُهِرْتَ فَقُلْت جَيْر لَيُعْلَمَنْ عَمَّا قَلِيلٍ أَيُّنَا المَقْهُورُ

وبعد (لا جَرَمَ) حكى الفراء: أنَّ العرب تقول: لا جَرَمَ لآتِيَنَّك، ولا جَرَمَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ. وقد صَرَّحَ بعض الأعْرَاب بالقَسم مع (لا جَرَمَ)، قال لمرادس: لا جَرَمَ والله لأفَارِقَنَّكَ.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، فـ (لا) عند الخليل وسيبويه رَدٌّ، و(جَرَمَ) فِعْلٌ مَاض فاعله (أَنَّ)، وما بعدها المنسبك منهما المصدر.

وقال الكُوفيُّون: (لا) نَافِيَة، و(جَرَمَ) اسم لا، و(أَنَّ) على تقدير (مِنْ)؛ أي: لا بُدَّ من كَيْنُونَة النَّار لهم، و(إِيْ) من حروف الإجابة، لا يعلم استعمالها إلا مع القسم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

وإذا أَخْبَرْتَ عن قَسَم غيرك، فلك أن تقول: أَقْسَمَ زَيْدٌ لَيَضْرِبَنَّ عَمْرًا، لك أن تَحْكِي فتقول: لأضْرِبَنَّ عَمْرًا، والاستحلاف يَجْرِي مَجْرَى اليمين.

وفاعل الفعل في الجواب على حَسَبِ الفاعل في غَيْبَةٍ، وخِطَاب، وتَكَلُّم، نحو: والله لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ، والله لَتَقُومَنَّ، والله لأَقُومَنَّ.

وفي الاستحلاف يجوز: استحلفه ليفعَلنَّ ولأفعلنَّ (هذا في الغائب)، واستحلفك لتفعلنَّ ولأفْعَلَنَّ (في المخاطب)، واستحلفني لأفْعَلنَّ (في التكلم).

وتقول: والله والرحمن والرحيم لأضربنَّ زَيْدًا، قالوا: والثانية والثالثة واو عطف، لا واو قسم، وتنزَّلت منزلة القسم الواحد، فكان لها جواب واحد، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى * إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ [الليل: ١ - ٤].

وإذا نَوَيْتَ بكُلِّ وَاحِدٍ من القسم، أَتَيْتَ بواو العطف داخلة على واو القسم، فقُلت: والله لأفْعَلنَّ، ووالله لأفعلنَّ.

وإذا استأنفت، لَمْ تجئ بواو العطف، قيل: ذكر جواب الأول، كما لا يجوز:

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٤٩٥.

مَرَرْتُ بزَيْد بعمرو، إلا بالتشريك، فكذلك هذا.

ولو اختلف حرف القَسَم لم تَأْتِ بالثاني حتى يُوفي الأول جَوَابه، قال الخليل: العرب لا تقول: تالله بالنَّبِيِّ لأفعلنَّ كذا، حتى تُوفي الأوَّلَ جوابه، فتقول: تالله لأفعلنَّ، بالكعبة لأفعلنَّ.

وقال أبو الحسن: يجوز أن تَجْمَعَ أَيْمَانًا كثيرة على شيءٍ وَاحِدٍ، يعني: وإن اخْتلفَ الحرف، لو قلت: والله بالله تالله لأفعلنَّ، لجاز، كما تقول: والله والله لأفعلنَّ.

وقال الأستاذ أبو علي: تلخيص مذهب الخليل: أنَّه لا يجتمع مُقْسَمٌ بهما، إلا أن يكون الثاني هو الأول على التوكيد. انتهى.

وقالت العرب: (لا ها الله ذا)؛ فالخليل يقول: (ذَا) من جملة المقسم عليه، والتقدير للأمر: (ذا)، فحذف المبتدأ الذي دَخَلَتْ عليه اللام، و(ذا) خبر عنه، فجميع الكلام مقسم به ومُقسمٌ عليه، ويُستعمل هذا كلامًا.

والأخفش يجعل (ذا) توكيدًا للقَسَمِ الثاني، و(ذا) مبتدأ خبره محذوف؛ أي: ذَا قَسَمِي، أشار إلى قوله: لا ها الله.

وجاء من كلامهم: لا ها الله ذا ما كان كذا، ويقولون: ها الله ذا لقد كان كذا، وها الله ذا لتَفْعَلَنَّ، وفي الحديث من كلام أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه: (لا ها الله ذَا لا يُعْمَدُ إلى أَسَدٍ من أسد الله يُقاتل في سبيل الله، فيعطي غير سَلَبَه)، فالظاهر في هذه المنقولات أنَّها جواب للقسم.

وقال الأعلم: تقديره: لَعَمْرُ الله هذا ما أُقْسِمُ به، فوَافَقَ الأخفش، ومن انتصر للخليل جعل هذه المنقولات جواب قسم محذوف.

فصل في السؤال والطلب

الذي ذَكَرَ بعض النحويين أنَّه من باب القسم، وليس من المقسم في شيءٍ، وجعل الطلب ابن مالك قِسْمًا من القَسَمِ، قال: ومن القَسَمِ غير الصريح: (نَشَدْتُكَ، وعَمَرْتُكَ)؛ فللنَّاطِق بهما أن يقصد القَسَم وألا يقصد، ويعلم كونه قسمًا بإيلائِه الله، نحو: نَشَدْتُكَ الله، وعَمَرْتُكَ الله.

ولا يُستعملا إلا في قَسَمٍ فيه طلب، نحو: نَشَدْتُكَ الله إلا أَعَنْتَنِي، وعَمَرْتُكَ الله لا تُطِع هَوَاكَ، وتُستعمل أيضًا في الطلب: عَزَمْتُ، وأَقْسَمْتُ، وقُلْتُ. انتهى.

ولا نعلم أحدًا ذهب إلى تسمية هذا قسمًا إلا ابن مالك، ومن ذكرناه أوَّلا، وفعل الطلب لا يُعَدَّى إلا بالباء وَحْدهَا، ويجوز حَذْفُه، كقوله[(١)]: [الكامل]

بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى ... وهَلْ قَبَّلْتَ قَبْلَ الصُّبْحِ فَاهَا

التقدير: أَسْأَلُكَ بِدِينِكَ.

وقد يُحذف الفعل وحَرْفُ الجر، كقوله[(٢)]: [الطويل]

أَقُولُ لِبَوَّابٍ عَلَى بَابِ دَارِهَا ... أَمِيرَكَ بَلِّغْهَا السَّلامَ وأَبْشِرِ

أي: أَسْأَلُكَ بِأَمِيرِكَ.

وفي " النهاية ": تَخْتَصُّ الباء بظهور فعل القسم معها وبدخولها على المُضْمَر، وباستعمالها للاستعطاف، ولا يكون الاستعطاف إلا إذا أَعْقَبَهَا كلام ليس بخبر، من أَمْرٍ، أو نَهْيٍ، أو اسْتِفْهَام، نحو قوله[(٣)]: [الوافر]

---

(١) من شعر مجنون ليلى، خزانة الأدب ٥٨/١.

جواب قسم السؤال قد يكون استفهاماً. فإن قوله: هل ضممت... إلخ جواب القسم الذي هو قوله: بدينك وهو قسم سؤال ويقال له: القسم الاستعطافي يستعطف به المخاطب.

وفي جعله هذا قسماً تابع لابن مالك. قال أبو حيان: لا نعلم أحداً ذهب إلى تسمية هذا قسماً إلا ابن مالك. وفي يعض شروح الكتاب وقد ذكر عمرتك وعمرك وقعدك وقعيدك ما نصه: وزعم بعض النحويين أن هذه أقسام. فابن مالك وافق من قال بذلك. وأما أصحابنا فالجملة القسمية لا تكون إلا خبرية عندهم. انتهى.

ويؤيده أن ابن جني قال: القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى. فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وإن كانت طلبية فهو الاستعطاف. انتهى.

وأغرب ابن عصفور في قوله في شرح الجمل الصغير: والقسم كل جملة أكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية.

والصواب أن جملة القسم إنشائية لا خبرية كما قال ابن جني وغيره. واعتذر عنه بأن مراده أن الجملتين إذا اجتمعا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب.

ثم قال ابن عصفور بعد تعريفه: فإذا جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حمل على أنه ليس بقسم.

انظر: الخزانة ٥٢/١٠، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٨/٤.

(٢) انظر: الخزانة ٥٤/١٠.

(٣) انظر: الخزانة ٥٢/١٠، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٨/٤.

بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نعْمَى وهَل قَبَّلْتَ قَبلَ الصُّبْحِ فَاهَا

وهَلْ مَالَتْ عَلَيْكَ ذُؤَابَتَاهَا كَمَثلِ الأقْحِوَانَةِ فِي نَدَاهَا

ولا يظهر الفعل الذي يَتعلَّقُ به هذا الاستعطاف، ويجوز أن يعتقبها الشرط. انتهى.

والذي يكون بعد (نَشَدْتُكَ الله، وعَمَرْتُكَ الله) أحد ستة أشياء: استفهام، وأمر، ونهي، وأَنْ، وإلا، ولَمَّا بمعنى إلا، تقول: نَشَدْتُكَ الله أَنْ تَقُومَ، ونَشَدْتُكَ الله قُمْ، ونَشَدْتُكَ الله لا تَقُمْ، ومن كلامهم: أُنْشدكَ الله إلا فَعَلْتَ، قال(١): [البسيط]

عَمَرْتُكِ الله إلا مَا ذَكَرْتِ لَنَا هَلْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمِ

وقد يُحذف الفعل هذا قَبْلَ (لَمَّا) بمعنى إلا، نحو قول الشاعر(٢):[السريع]

قَالَتْ لَهُ بالله يَا ذَا البُرْدَيْنِ

لَمَّا غَنِثْتُ نَفْسًا أَو اثْنَيْنِ

أي: سَأَلْتُكِ بالله إلا ما غَنِثْتَ.

وإذا كان (إلا) وما في معناها، فالفعل قَبْلَها بصورة الموجب، وهو منفي في المعنى، وقد تقدَّم كلامنا على (نَشَدْتُكَ إلا فَعَلْتَ) في باب الاستثناء، ولفظ الجلالة منصوب على إسقاط الخافض، ولذلك يجوز التصريح بالخافض، تقول: نَشَدْتُك بالله؛ أي: سَأَلْتُكَ بالله، وليس منصوبًا على المفعول، فيكون التقدير: نَشَدْتُك مُذكِّرًا الله، خلافًا لزاعمه.

ومعنى عَمَرْتُك: سَأَلْتُ الله تعميرك، وضُمِّنَ معنى الطلب، وقيل: المعنى: ذَكَّرْتُكَ بالله تَذْكِيرًا يُعَمِّرُ القَلْب، ولا يخلو منه.

---

(١) من قصيدة للأخوص اليربوعي الأنصاري، انظر: الديوان ١/ ٢٠١.

(٢) من السريع وليس من الرجز؛ لأن الرجز لا يكون على زنة "مستفعلن مستفعلن فعولات"، وهذا البيت لم يعزه أحد لقائل، ويحتمل أن يكون من قصيدة خطام المجاشعي التي ذكر صاحب الخزانة أبياتا منها ١/ ٣٦٧.

غنث: شرب ثم تنفس. قال الأمير في حاشيته على المغني ١/ ٢٢٠، كنت بهذا الفعل عن الجماع "المخصص ١١/ ٩٤، اللسان "غنث" شرح الشواهد ٢/ ٦٨٣".

وإن انْتَصَبَ لفظ الجلالة على إسقاط الخافض، وأبدل من (عَمَرْتُكَ الله): عَمْرُكَ الله، وهو مصدر على حَذْفِ الزَّوَائِد، والتقدير: تَعْمِيرك الله؛ أي: تَذْكِيرك بالله، فيُرْوَى بنصب الجلالة على إسقاط الخافض، وهو رِوَايَة أهل العربية، وبالنَّصب جاء في كثير من شِعْرهم، نحو قوله(١): [الخفيف]

أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلا عَمْرَكَ الله كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

رواه ابن الأعرابي برفع هاء الجلالة، والمعنى: عَمَرَكَ الله تَعْمِيرًا، أضاف المصدر إلى المفعول ورفع به الفاعل.

قال أبو علي: وقال الأخفش: أَصْلُه: بتَعْمِيرِكَ الله، حُذِفَ زوائد المصدر والفعل، فانتصب ما كان مجرورًا بها، ويدلُّ على ما قاله الأخفش، وأنَّه ليس منصوبًا على إضمار فعل إدخال باء الجر عليه، قال(٢): [الوافر]

بِعَمْرِكَ هَلْ رَأَيْتَ لَهَا سَمِيًّا فَشَاقَكَ أَمْ لَقِيتَ لَهَا خَدِينَا

وقيل: تَعْمِيرَكَ الله، انتصب (تَعْمِيرَكَ) ولفظ الجلالة على أنَّهما مفعولان؛ أي: أَسْأَلُكَ الله تَعْمِيرَكَ، وقيل: (تَعْمِيرَكَ) منصوبٌ بأَسْأَلُكَ، ولفظ الجلالة منصوب بالمصدر، وهو عَمْر بمعنى: تَعْمِير.

وأجاز المبرد والسيرافي أنْ يَنْتَصِبَ هذا على تقدير القسم، كأنَّه قال: أُقْسِمُ عَلَيْكَ بِعَمْرِكَ الله؛ أي: بتَعْمِيركَ الله؛ أي: بإِقْرَاركَ له بالدَّوَامِ والبقاء، ويكون محذوف الجواب، فتكون الكاف في موضع رفع. والظاهر من كلام سيبويه أنَّه مصدر موضوع موضع الفعل، على أنَّه مفعول به، وقاله المبرد.

وقالوا: قِعْدَكَ الله، وقَعِيدَكَ الله، فقيل: مصدران كالحِسِّ والحَسِيس، وقيل:

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة.
انظر: أمالي المرتضي ٣٦٢/١، وتاج العروس ١٢٦/١٣، والكليات ٤٢٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٣١٢/١، والتمثيل والمحاضرة ٥٢/١، والعمدة في محاسن الشعر ٩١/١، والكامل في اللغة والأدب ١٧٤/٢، والكشكول ٣٣/١، ١٣٢، وتحرير التحبير ٤٨/١، وخزانة الأدب ٢٤٩/٢، وزهر الآداب ٣٢١/١، وصبح الأعشى ٤١٢/١، ونهاية الأرب ٥٨/١، وشرح المشكل من شعر المتنبي ٨٩/١.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وانظر: الديوان ٥٦٠/١.

اسمان غير مصدرين كالخلِّ والخَلِيل، وهو عند سيبويه بمنزلة عمرك الله.

وقال أبو الحسن ابن سيده: المعنى: أَسْأَلُكَ الله بقِعْدَكَ الله، وبقَعِيدكَ الله، ومعناه: بِوَصْفِكَ الله بالثَّبَاتِ والدَّوَام، وهو مأخوذٌ من القواعد، التي هي الأصول لما يلبث ويبقى، ولم يُصَرّف منه، فيقال: قَعَّدْتُكَ الله، كما يُقال: عَمَرْتُكَ الله. انتهى.

وقال الكسائي: قِعْدَكَ الله، مِثْل: نَشَدْتُكَ الله، وقال أيضًا: قِعْدَكَ الله؛ أي: الله مَعَكَ، ومثله: قَعِيد، وقيل: القعيد المقاعد، كأنَّه قال: أَنْتَ مقاعد الله وهو مَعَكَ، والمحفوظ كسر القاف في (قِعْدَكَ).

وقال أبو الهيثم: قَعِيدَكَ وقَعْدَكَ، بفتح القاف، ولا أعرف كسرها، وأنشد[1]: [الطويل]

قَعِيدَكَ أَنْ لا تُسْمِعِينِي مَلامَةً ... ولا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيَيْجَعَا

ورواه الأصمعي: قِعِيدَكَ أَلا تُسْمِعِينِي، ويُقال: قَعَّدْت الرَّجُلَ وأَقْعَدْتُه؛ أي: خَدَمْتهُ.

ويجيء بعد (قِعْدَك وقَعِيدَكَ) الاستفهام و(إنْ). وقال أبو عبيد: قال: قعِيدك لتفعلنَّ، فاستعمل قَسَمًا.

وفي " البسيط ": ويدلُّ على القَسَم فيها قولهم: قِعْدَك الله لأفعلنَّ، وقال الأزهري: قَالَتْ قُرَيْبَة الأعرابية[2]: [الطويل]

قَعِيدَكِ عَمْرَ الله يَا ابْنَةَ مَالِكٍ ... أَلَمْ تعلمِينَا نِعَمْ مَأْوَى المُعَصِّبِ

ولم أسمع بَيْتًا جُمِعَ فيه العَمْر والقَعِيد إلا هذا. انتهى.

وذكر ابن جني: (جَدَّك) في باب القسم، وأَنَّ جوابها بـ (لَمْ)، واستدلَّ بقول الأعشى[3]: [المتقارب]

---

(١) انظر: الخزانة ١٩/٢، ومنتهى الطلب ٢٨٥/١.

(٢) ذكره صاحب اللسان في مادة "قعد" ٣٥٧/٣ ونسبه إلى قريبة الأعرابية. مأوى: المكان الذي أوى إليه.

المعصب: السيد، أو الذي يتعصب بالخرق جوعا، والرجل الفقير.

(٣) البيت للأعشى، وانظر: الديوان ١١٩/١.

أَجِـــدَّكَ لَـــمْ تَغْـــتَمِضْ سَـــاعَةً فَتَرْقُـــدَهَا مَـــعَ رُقَّادِهَـــا

وليس هذا من القسم في شيء، وهو عند سيبويه من باب ما ينتصب من المصادر توكيدًا، نحو قولك: هذا عبد الله حَقًّا.

قال في هذا الباب: ومِثل ذلك في الاستفهام: أَجِدَّكَ لا تفعل كذا؟ كأنَّه قال: أَحَقًّا لا تفعل كذا؟ قال: وأصله من الجِدِّ، كأنه قال: أَجِدّ، ولكنَّه لا ينصرف ولا يُفارق الإضافة، كما كان في (لَبَّيْك، ومعاذ الله). انتهى.

والمحفوظ أنَّ الفعل المنفي بعد (أَجِدَّكَ) يكون بـ (لَمْ)، وبـ (لَنْ) وبـ (لا).

باب الإضافة

الإضافة[1] **في اللغة**: الإمَالَة، ومنه: ضَافَت الشَّمس إلى الغروب؛ أي: مَالَتْ، وأَضَفْتُ ظَهْرِي إلى الحائط: أَمَلْتُهُ.

وفي اصطلاح النُّحاة: يُطلق على النسب، وعلى هذا الباب الذي نتكلَّمُ فيه. ورَسْمُ الإضافة: نسبة بين اسمَيْن: تقيدية تُوجِب لثانيهما الجر أبدًا.

فـ (بَيْنَ اسمَيْن) احْتِرَازٌ مِن (قَامَ زَيْدٌ)، والإضافة إلى الجمل مُقدَّرة الجمل باسم. و(تقيدية) احتراز من (زَيْدٌ قائمٌ). و(تُوجب لِثَانِيهما الجر) احتراز من (زَيْدٌ الخياطُ قَائِمٌ)، والخياط صفة. و(أَبَدًا) احترازٌ من (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَياط)، فإنَّه لكَوْنِه نَعْتًا لا يلزم الجر أبدًا؛ إذ لو تَبِع مرفوعًا رفع أو منصوبًا نصب.

وجَرُّ الثاني هو بالاسم المضاف إليه[2]، هذا مذهب سيبويه. وزعم الزجاج: أنَّ الجَرَّ هو بمعنى اللام، وعند قَوْمٍ: إنَّ اللام أو (مِنْ) هو الخافض.

ولم يمنع ذلك من الإضافة، والإضافة تكون على معنى اللام، نحو: دَارُ زَيْدٍ، وعلى معنى (مِنْ)، وهي إضافة الشيء إلى كله، نحو: ثَوْبُ خَزٍّ، ويُقال فيه: إضافة الشيء إلى جنسه.

---

(١) الإضافة هي: إمالة الشّيء إلى الشّيء ونسبته إليه؛ فالأوّل: مُضاف، والثّاني: مُضافٌ إليه، وينزّلان بالتّركيب الإضافي منزلة الاسم الواحد؛ ولذلك سقط التّنوين من الأوّل؛ لأنّه لا يكون حشوً الكلمة؛ فالاسم الأوّل مُعْربٌ بما يقتضيه العامل، والثّاني مجرورٌ به دائمًا.
وفي الاصطلاح هي: إسناد اسمٍ إلى غيره، على تنزيل الثّاني من الأوّل منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه. شرح الشّذور ٣٠٦.
وقيل: نسبة تقييديّة بين اسمين توجِب لثانيهما الجرّ.
انظر: الهمع ٢٦٤/٤، والصّبّان ٢٣٧/٢.

(٢) حكم المضاف إليه الجرّ دائمًا؛ وقد اختُلف في عامل الجرّ فيه:
فذهب سيبويه والجمهور إلى أنّه مجرورٌ بالمضاف؛ وذهب الزّجّاج إلى أنّه مجرور بحرف جرٍّ مقدّر.
وقيل: هو مجرورٌ بالإضافة؛ وقيل: هو مجرورٌ بحرف مقدّر ناب عنه المضاف.
تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٤١٩/١، والبسيط ٨٨٦/٢، وشرح ألفيّة ابن معطٍ ٧٣١/٢، وأوضح المسالك ١٦٧/٢، والتّصريح ٢٤/٢، ٢٥، والهمع ٢٦٥/٤.

وشَرْطُها أن يصح الإخبار بالثاني عن الأول؛ احترازًا من (يَدِ زَيْدٍ)، فإنَّه إضافة بعض إلى كل، لكنَّه لا يصح الإخبار فيه، لا تقول: اليَدُ زَيْدٌ، وتقول: الثَّوْبُ خَزٌّ.

وذهب قوم منهم ابن كيسان والسيرافي، إلى أنَّه وإنْ لم يصح فيه الإخبار، فإنَّه إضافة بمعنى (مِنْ).

ومذهب ابن السراج، والفارسي، وأكثر المتأخرين: أنَّها إضافة بمعنى اللام، وتقدَّم الكلام في باب التمييز على الأوْجُه الجائزة في (خَزّ)، من قولك: ثَوْبُ خَزٍّ.

واختلفوا في الإضافة في العدد في نحو قولهم: ثَلاثَةُ أَثْوَاب؛ فذهب ابن السراج إلى أنَّها بمعنى (مِنْ)، وذهب الفارسي إلى أنَّها بمعنى اللام؛ فإن أَضَفْتَ العدد إلى عدد مثله، نحو: ثلاث مائة، فاتَّفقا على أنَّ الإضافة بمعنى (مِنْ).

وأثبت ابن مالك الإضافة بمعنى (في)، وقال: أَغْفَلَ أَكْثَرُ النَّحويين التي بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح. انتهى.

وعند عبد القاهر: أنَّ ثَمَّ إضافة تتقدَّرُ بـ (في)، وذلك في قولنا: فُلانٌ ثَبْتُ الغَدْرِ؛ أي: ثَبْتٌ في الغَدْرِ، والغَدْرُ: المكان الصلب، لا يمتنع حمل هذا على اللام، هو أن يكون اختصاص ثبوته بهذا المكان.

كما يُقال: هذه مَطِيَّة حَرْبٍ؛ أي: مَطِيَّة لهذا الأمر، قاله في " النهاية "، وزاد الكوفيون: الإضافة بمعنى (عِنْدَ)، قال: تقول: هذه نَاقَةٌ رَقُودُ الحَلَبِ، معناه: رقودٌ عِنْدَ الحَلَبِ.

وإلى تقسيم الإضافة المحضة على معنى (مِنْ)، وعلى معنى (اللام).

ذهب الجرمي، وأكثر المتأخرين، وذهب شيخُنا الأستاذ أبو الحسن ابن الضائع، إلى أنَّ الإضافة التي هي بمعنى (مِنْ)، من الإضافة التي بمعنى اللام؛ لأنَّ الخَزّ مستحقٌّ للثَّوْبِ لكَوْنِه أصله، فالإضافة بمعنى اللام على كُلِّ حالٍ، ومعنى اللام: الاستحقاق على كُلِّ حال، والمِلْكُ نَوْعٌ من أنواع الاستحقاق، كما أنَّ الجنسية نَوْعٌ من معانيه. انتهى.

والذي أَذْهَبُ إليه: أنَّ الإضافة تُفِيد الاختصاص، وأنَّها لَيْسَتْ على تقدير حرف (مِنْ) ما ذَكَرُوه، ولا على نِيَّتِه.

وإنَّ جهات الاختصاص مُتعدِّدَة، يُبَيِّنُ كل منهما الاستعمال، فإذا قُلت: غُلامُ

زَيْدٍ، ودَارُ عمرو، كانت الإضافة للمِلْك، وإذا قلت: سَرْجُ الدَّارِ، وحَصِيرُ المَسْجِدِ، كانت للاستحقاق، وإذا قُلْتَ: هذا شَيْخُ أَخِيكَ، وتلميذُ زَيْدٍ، كانت لمُطْلَق الاختصاص.

وما فيه تنوين أو نون تشبهه، تُزَالُ عند الإضافة، نحو: (غُلام) تقول: غُلامُ زَيْدٌ، و(اثنان وعشرون) تقول: اقْبِضْ اثْنَيك وعِشْرِيك.

وذهب الفراء، وتبعه ابن مالك، إلى أنَّ مافيه تاء التأنيث قد تُزَالُ للإضافة إنْ أَمِنَ اللَّبس.

وجعل الفراء من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلاةِ﴾ [النور: ٣٧]، و﴿مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾ [الروم: ٣]، بناء منه على أنَّه لا يُقال إلا: إقَامَة وغَلَبَة.

وإنَّ حَذْفَ التاء لأجل الإضافة، وأنشد على ذلك أبياتًا، ولا يَذْهَبُ أصحابنا إلى ذلك، بل هو عندهم في الأبيات من التَّرْخِيم الواقع في غير النداء ضرورة.

وقسَّمَ النُّحاة الإضافة إلى إضافة تخصيص، وهي الإضافة إلى نكرة، وإلى إضافة تعريف، وهي الإضافة إلى معرفة، فجعلوا القِسْمَ قَسِيمًا، وذلك أَنَّ التعريف تخصيصٌ، فهو قِسْمٌ من التخصيص، والإضافة إنَّما تُفِيد التخصيص، لكن أقوى مراتبه التعريف، فإذا أُضِيفَ إلى معرفة، اقْتَضَى التَّخصيص التام من الإضافة.

والإضافة محضة وغير محضة، وغير المحضة مضافة إلى معرفة وتؤول بنكرة، نحو: لا أَبَاكَ، ورُبَّ رَجُلٍ وأَخِيه، وكَمْ نَاقَةٍ وفَصِيلِهَا، وفَعَل ذَلِكَ جُهْدَهُ.

وإضافة (غيرك) وأخواتها مأخذها السماع، والمسوع: غَيْرِكَ، وشِبْهِكَ، ومِثْلِكَ، وخِدْنُكَ، وتِرْبُكَ، وضَرْبِكَ، ونَحْوِكَ، ونِدُّكَ، ونَاهِيكَ مِنْ رَجُلٍ، وحَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ، وكَافِيكَ، وهَمُّكَ، وهَدُّكَ، وشَرْعُكَ، وكَفْيُكَ مُثَلَّث الكاف، وكَافِيكَ، وقَيْدُ الأَوَابِد، وغُبْرُ الهَوَاجِر، وجَارِيَة شكل النّجار، وحَجَرٌ مِلْءُ الكَف.

ولا يُثَنَّى بتَثْنِيَة الموصوف، ولا يُجمع بجَمْعِه، فأمَّا (شَبِيهكَ) فمَعْرِفَة، وأمَّا (قُرَّة عَيْنِهِ) من قول الشاعر(١): [الطويل]

إِذَا هُوَ أَمْسَى آبَ قُرَّة عَيْنِـه

---

(١) البيت لعمرو بن مالك، وانظر: الديوان ١/١١٥.

فذَهَبَ الفارسي إلى إنَّه بمنزلة (حَسْبُك)، فينصبه على الحال، مع أنَّه مضاف إلى معرفة، وأصله مصدر في الأصل.

وقيل: الأوْلَى أن يكون على إسْقَاطِ الحرف؛ أي: آبَ إلى قُرَّةِ عَيْنِهِ، وهو ما يَسُرُّه، وأمَّا (وَاحِدُ أُمِّه، وعَبْدُ بَطْنِهِ)، فالأكْثَر أن يكون مَعْرِفَتَيْن.

وبعض العرب يجعلهما نَكِرَتَيْن، كأنَّه لا حَظَّ في (وَاحِد أُمِّه) مُفْرَد أُمِّه، وفي (عَبْدُ بَطْنِهِ): خَادمُ بَطْنِهِ، والضَّمير فيهما لا يرجع إلى وَاحِد، ولا إلى عَبْد، وإنَّما يرجع إلى غيرهما ممَّا تقدَّم ذِكْرُه.

ومن العرب من يجعل (أَخًا، وأَبًا) مُضافيْن إلى معرفة نكرتيْن.

وذهب ابن السَّراج إلى أنَّ (المُغَاير، والمُمَاثِل) إذا كان وَاحِدًا، كانت (غَيْرُ، ومِثْلُ) نكِرَتيْن، وإنْ أُضِيفَا إلى معرفة، وجعل من ذلك: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، ومَرَرْتُ بالجامد غَيْر المُتحرِّك.

وزعم السيرافي: أنَّ (غَيْرَ) تتعَرَّف، وجعل من ذلك: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾.

وذهب المبرد إلى أنَّه لا يتعرَّف (غير) بحال، والمثلية تكون في الجنس وفي الوصف، والوصف ظاهر كالطول والقصر، وباطن كالجهل والعلم.

واختلفوا في إضافة الظروف، فذهب بعضهم إلى أنَّ إضافتها غير محضة، سواء أُضِيفت إلى المفرد أم أُضِيفت إلى الجملة، ومن غير المحضة إضافة اسم الفاعل واسم المفعول.

والأمثلة إذا أُضِيفَت إلى المفعول، وكانت بمعنى الحال والاستقبال، وإضافة الصفة المُشبَّهة باسم الفاعل، هذا مجمع عليه من أصحابنا، وذكروا أنَّه يُقْصَدُ التعريف في ذلك، فيتعرَّف المضاف بما أُضِيفَ ممَّا كانت إضافته غير محضة، إلا إضافة الصفة المُشبَّهة، فتَضَافَرَت النصوص على أنَّها لا تعرف بحال.

وفي " المقنع " عن الكوفيين: أنَّهم أَجَازُوا في (حَسَن الوَجْهِ) وما أشبهه، أن يكون صفة للمعرفة؛ وقال: وذلك خطأ عند البصريين؛ لأنَّ (حَسَنَ الوَجْه) نكِرَة، فإن أَرَدْتَ تعريف، أَدْخَلْتَ عليه الألف واللام. انتهى.

وقال الأعلم: لا يَبْعُد أن يَقْصد في (حسن الوجه) التعريف.

وقال المبرد: كلها تَتعرَّف إلا (غَيْرُكَ)، فلو كان اسم الفاعل، وما عطف على لم

يضف إلى المفعول، كانت إضافته محضة، نحو: ضَارب القاضي، وشَهِيد الدَّار، وقول الحطيئة[١]: [البسيط]

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُم فِي قَعْرِ مُظْلَمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلامُ اللهِ يَا عُمَرُ

أي: الذي يَضْرِبُ للقاضي، والذي يكسب لهم.

وهذه الإضافات التي هي غير محضة في اسم الفاعل وما عُطِفَ عليه، لم تُفِدْ إلا تخفيف اللَّفْظ، وهو حَذْف التنوين أو النون من الوصف فقط، والتخصيص كان حاصلا قَبْل الإضافة، بخلاف الإضافة المعنوية، فإنَّها أفادت التخصيص.

وزَعَمَ بعض أصحابنا: أنَّ الإضافة في اسم الفاعل، وفي الأمثلة، واسم المفعول المضاف إلى مفعول كان منصوبًا، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُعطي الدَّرَاهِم، هي على معنى اللام، لجواز وصولها إليه باللام، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، و﴿بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقول الشاعر[٢]: [المديد]

مُطْعَمٌ للصَّيْدِ لَيْسَ لَهُ غَيْرَهَا كَسْبٌ عَلَى كِبَرِهِ

ولمَّا كانت هذه الإضافة غير محضة، لم تَمْنَع من دخول (أل) على المضاف إلى ما فيه ألف، نحو: الضَّارِبُ الرَّجُل، والحسن الوجه، فتصير معرفة بـ (أل)، وشَرَطَ أكثر النُّحاة في هذه الإضافة أن يكون الثاني غير الأول، فلا يجوز: زَيْدٌ ضَارِبُ أَبِيهِ عَمْرًا، يُريد: ضَارِبُ أَبُوهُ عَمْرًا.

وحكى الخليل: كَائِن أَخِيكَ، فعلى قياس هذا يكون جائزًا.

ومذهب الجمهور: أنَّ إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه محضة، وذهب ابن برهان، وابن الطراوة، إلى أنَّها غير محضة، فلا تُعَرَّف.

وذهب سيبويه والأكثرون إلى أنَّ إضافة (أَفْعَل) التفضيل محضة.

وذهب الكوفيون، والفارسي، وأبو الكرم ابن الدباس صاحب كتاب " العَرْف": إلى أنَّها غير محضة.

وقال ابن السراج: إنْ أُضِيفَت على معنى (مِنْ)، فتكون في حُكم الانفصال ولا تتَعَرَّف، أو على غير (مِنْ) فتتَعرَّف.

(١) انظر: الديوان ٨/١.

(٢) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ٤٦/١.

وذهب الفارسي، وأبو الكرم ابن الدباس، وغيرهم، إلى أنَّ إضافة الاسم إلى صفته غير محضة، فلا تتعرَّف، وحُكي هذا عن الأستاذ أبي علي.

وذهب غيرهم إلى أنَّها محضة؛ وإلى هذين القسمين قَسَّمَ الناس الإضافة، وهما محضة وغير محضة.

وذهب ابن مالك إلى أنَّ هذه الإضافة شبيهة بالمحضة، ولا أعلم له سلفًا في ذلك، ومثال ذلك: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، ودار الآخرة، وبقلة الحمقاء، وحبة الخضراء، وليلة القمراء، ويوم الأول، وساعة الأولى، وليلة الأولى، وباب الحديد؛ فهذه كلها أصلها: الصلاة الأولى، وكذلك باقيها هي قَبْلَ الإضافة كموصوفٍ وصفته.

ولمَّا كانت الإضافة من هذا الأصل لا يسوغ؛ لأنَّ الصفة هي الموصوف، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز، اختلفوا؛ فذهب الكوفيون إلى أنَّ الصفة ذُهِبَ بها مَذْهَب الجنس، فجُعِلَت (الخضراء) جنسًا لكلِّ أُنْثَى موصوفة بالخضرة، وكذلك باقيها.

وذهب الأخفش، وابن السراج، والفارسي، وجمهور البصريين، إلى أنَّ مَنْ أَضَافَ، فإنَّما أَضَافَ في الأصل إلى موصوف محذوف، والتقدير: صلاةُ السَّاعِة الأولى مِنْ زَوَالِ الشَّمْس، ومسجدُ الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، ودار الحياة الآخرة، أو الساعة الآخرة، وبقلة الحبة الحمقاء، وليلة الساعة القمراء، ويومُ الوقت الأول، وساعة الوقت الأول، وباب البناء الحديد؛ وقَبُحَ ذلك لإقامة النَّعت، وليس بخاص مقام المنعوت المحذوف، وما جاء منه حُفِظَ ولم يقس عليه.

وذهب بعض النُّحاة إلى أنَّه من قَبِيلِ ما أُضِيفَ فيه المُسمَّى إلى الاسم، كأنَّك قلت: (البقلة) التي هي صاحبة هذا الاسم، وكذلك باقيها.

وفي " الإيضاح ": الفراء والكوفيون يجيزون الإضافة من غير دعوى نَقْلٍ ولا حَذْفٍ، وبه قال الزمخشري، وابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو القاسم ابن القاسم، وجماعة.

قال الفراء: (ولدار الآخرة) أُضِيفَت إلى الآخرة وهي الآخرة، والعرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كيوم الخميس، وشهر رمضان، و﴿وَعْدَ الصِّدْقِ﴾ [الأحقاف: ١٦]، و﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، و﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة:

٩٥]، ونساءُ المؤمنات، وقول الشاعر: [الطويل]

إِذَا حَاضَ عَيْنَيْهِ كَرَى النَّوْمِ لَمْ يَزَلْ ... بِهِ كَالِئٌ مِنْ قَلْبِ شيمَان فَاتِكِ

و﴿حَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، و﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

قال ابن الطراوة: وهذا من إضافة الشيء إلى نَفْسِه لاختلاف اللَّفْظَيْن، فنَسَبها بما اختلف لَفْظُه ومعناه.

وفي " النهاية ": ما اتَّحَدَ معناه، واختلف لفظًا أو اتفق، لا يجوز عند البصريين إضافة بينهما، والكوفيون يجيزون ذلك في ما اخْتَلَفَ لفظهما. انتهى.

وذكر ابن مالك من الإضافة الشبيهة بالمحضة عنده، على ما اختار من تقسيم الإضافة إلى محضة، وغير محضة، وشبيهة بالمحضة، إضافة المُسمَّى إلى الاسم، قال: كـ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ويوم الخميس، وإضافة الصفة إلى الموصوف، نحو قوله(١): [البسيط]

إِنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِينَا ... وَإِنْ سَقِيتَ كِرَامَ النَّاس فَاسْقِينَا

أي: النَّاسُ الكِرَام.

وسَحْقُ عمَامَة، وجَرْدُ قَطِيفَة، وسَمَلُ سِرْبَال، أصله: عمَامَة سَحْقٌ، وقَطِيفَة جَرْدٌ، وسِرْبَال سَمَلٌ.

ومنه: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جُدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣] في قراءة من ضَمَّ الجيم؛ أي: رَبُّنَا الجُدُّ؛ أي: العظيم، وهذه الإضافة ذهب ابن عصفور إلى أنَّها غير محضة، وغيره إلى أنَّها مضحة، وابن مالك إلى أنَّها شبيهة بالمحضة.

وذهب بعض النحاة إلى جواز إضافة الصفة إلى الموصوف، نحو: كَرِيمُ زَيْدٍ؛ أي: زَيْدٌ الكَرِيمُ، وأنكر ذلك أبو علي وقال: العرب لا تقول: قَائِمُ زَيْدٍ ولا قَاعِدُ عَمْرو، ويُريدون: زَيْدٌ القَائِم وعمرو القَاعِد.

---

(١) قائله بشامة بن حزن النهشلي من قصيدة نونية.

الشاهد: في "كرام الناس"، فإن إضافة الكرام إلى الناس إضافة الصفة إلى الموصوف.

انظر: توضيح المقاصد ٧٨٨/٢، وشرح شذور الذهب ٥٨٢/٢.

قال ابن هشام: وقد جاء هذا الذي منعه أبو علي، قال[1]: [الكامل]

وكَـأَنَّ عَافِيَـةَ النُّـسُورِ عَلَـيْهِمُ   حُـجٌ بِأَسْـفَلِ ذِي المَجَـازِ نُـزُولُ

وإِنَّمَا أراد: النُّسُور العافية.

وذكر ابن مالك من الإضافة التي هي شبيهة بالمحضة أيضًا، إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، وإضافة المسمى إلى الاسم، وإضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، والمُلغَى إلى المُعْتَبَر، والمُعْتَبر إلى الملغَى، ومثال الأول[2]: [الطويل]

عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ الوَغَى رَأْس زَيْدِكُمْ

أي: عَلا زَيْدُ صَاحِبنا رَأْس زَيْدِ صَاحِبكُم.

ومثال الثاني قوله[3]: [المتقارب]

عَلَـى كُـلِّ ذِي مَيْعَـةٍ سَـابِحٍ   يُقَطِّـعُ ذُو أَبْهَرَيْـهِ الجِزَامَـا

أي: يَقْطَعُ أَبْهَرَاهُ.

ومثال الثالث قوله[4]: [البسيط]

لَـمْ يَبْـقَ مِـنْ زَغَـبٍ طَـارَ الـشِّتَاءُ بِـهِ   عَلَـى قَـرَى ظَهْـرِهِ إلا شَـمَالِيلُ

أضاف (القَرَى) إلى (الظَّهر)، وهما شيءٌ واحد.

ومثال الرابع قوله[5]: [الطويل]

(١) البيت لجرير، وانظر: الديوان ١/٥١٠.

(٢) قال العيني: قائله رجل من طيئ، كذا قاله المبرد.

الشاهد: في "زيدنا"، فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف. قال العيني: واستشهد به الزمخشري، وقال: أجرى زيدا مجرى النكرات، فأضافه كما أضيفت النكرات فقال: زيدنا وزيدكم.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، وابن يعيش ١/ ٤٤، وابن هشام في المغني ١/ ٥٠، والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم، وانظر: الشعر والشعراء ١/٥١، والمعاني الكبير ١/٣٢.

(٤) انظر: المعاني الكبير ١/٤٣.

(٥) قائله لبيد بن ربيعة العامري.

الشاهد: في "ثم اسم السلام"، فإن "اسم" مضاف إلى السلام وهو إضافة الملغى إلى المعتبر، =

إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا ... وَمَنْ يَبْكِ حَوْلا كَامِلا فَقَد اعْتَذَرْ

أي: ثُمَّ السَّلامُ عَلَيْكُمَا.

ومثال الخامس قوله(1): [الطويل]

فَلَوْ بَلَغَتْ عَوّا السَّمَاءِ قَبِيلَةٌ ... لَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وتَعَلَّتِ

انتهى.

وقالت العرب: هذا حَيُّ زَيْدٍ، وتَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْب، ونَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الرَّيْب، وأَتَيْتُ وَحَيُّ زَيْدٍ قَائِم، وأَتَيْتُكَ وَحَيّ فُلانَة شَاهِد.

وسمع أبو الحسن أعرابيًّا يقول في أبيات قالهُنَّ في حَيِّ رباح: ممَّن أَنْتَ: قال: مِنْ حَيِّ رباح، وأنشد أبو زيد(2): [الكامل]

يَا قُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيُّ خُوَيْلِد ... قَدْ كُنْتَ خَائِفَهُ عَلَى الإحْمَاقِ

وأنشد أبو علي في " كتاب الشعر "(3): [الوافر]

أَبُو بَحْرٍ أَشَدُّ النَّاس مِنَّا ... عَلَيْنَا بَعْدَ حَيِّ أَبِي المُغِيرَه

فقيل: (حَيّ، واسم، ومقام) زوائد، والتقدير: هذا زَيْدٌ، وتَدَاعين بالشَّيْبِ، ونفيت الرّيب.

وقال الخوارزمي: وفائدة هذه الزِّيَادة أنَّها تؤذن بضرب من الذَّمِّ، فإذا قال: هذا حَيُّ زَيْدٍ، فإنَّما يُريد أَنَّ زَيْدًا المذكور ليس فيه، إلا أنَّه حي؛ فأمَّا غير ذلك إذا طلب منه ما طلب في الرجال، فلا.

وقد زَعَمُوا أنَّ (حَيًّا) في هذا زَائِد، وأَقُول: ليس بزائد في كُلِّ وَجْهٍ، فإنَّهم

=

يعني: لفظ الاسم هنا ملغى؛ لأن دخوله وخروجه سواء.

والمعنى: ثم السلام عليكما.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، والسيوطي في همعه ٢/ ٤٩، وابن يعيش ٣/ ١٤، والشاهد رقم ٣٠٥ من خزانة الأدب، والخصائص ٣/ ٢٩.

(١) انظر: المحكم ٢/٢٠٧، ولباب الآداب ١/٧٨.

(٢) انظر: الخزانة ٤/٢٩٧، وسمط اللآلئ ١/٢٩٦.

(٣) انظر: الخزانة ٤/٢٩٨، واللسان (حيا) ١٤/٢١١، وتاج العروس ٣٧/٥٢٨.

قالوا: أَتَيْتُك وحَيّ فُلانَة شَاهِد، فلمَّا قالوا: شَاهِد، عَلِمْنَا أنَّه ليس زائدًا مِنْ كل وَجْهٍ؛ إذ لو كان زائدًا لقالوا: شَاهِدَة.

فصل معمول المضاف إليه من تمامه

فلا يتقدَّم على المضاف، كما لا يتقدَّم المُضاف إليه على المضاف، فإذا قلت: جَاءَنِي أَخُو ضَارِبٍ زَيْدًا، لم يجز: جَاءَنِي زَيْدًا أَخُو ضَارِب.

فإن كان المضاف (غَيْرًا) مُرَادًا به نفي؛ فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّه يجوز تقديم معمول المضاف إليه على (غير) مُطلقًا، فتقول في (جَاءَنِي زَيْدٌ غَيْر ضَارِبٍ عَمْرًا): جَاءَنِي زَيْدٌ عَمْرًا غَيْرُ ضَارِبٍ، وهو مذهب السيرافي.

الثاني: المنع مُطلقًا، وهو الصحيح، وهو مذهب ابن السراج.

الثالث: التفصيل بَيْنَ أن يكون المعمولُ ظرفًا أو مجرورًا، فيجوز، أو غيرهما فيمنع، فإن لم يُرد به نفي، نحو: أَكْرَمُ القَوْمَ غَيْرَ شَاتِمٍ زَيْدًا، لم يجز التَّقدِيم باتِّفاق، ومعناه: إلا شَاتِمًا زَيْدًا.

وقال ابن الحاج: أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ، ومثلُ ضَارِب، رَأَيْتُ من أجازهما. ومَنْ فرَّق بين (غير، ومثل)، فأَجَاز في (غَيْر) ومنع في (مِثْل).

وزعم بعض النُّحاة: أنَّه يجوز أَنْ يتقدَّمَ معمول ما أُضِيف إليه حَقٌّ، فتقول في (هُوَ حَقٌّ عَلِيم بضَرْبِ الطُّلَى): هُوَ بِضَرْبِ الطُّلَى حَقّ عَلِيم، والصَّحِيح المنع.

وأجاز الكسائي في (أَنْتَ أَوَّلُ ضَارِبٍ أَخَانَا) أَنْ تقول: أَنْتَ أَخَانَا أَوَّلُ ضَارِب، والصَّحِيح المنع، فلا يجوز ذلك في (أَوَّل، ولا) في أَفْعَل التفضيل.

والإضافة تكون بأَدْنَى مُلابَسَة، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إلا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، لمَّا اشْتَرَكَا في كونهما طرفي النهار، صَحَّ إضافة إحداهما إلى الأخرى.

وقد يَسْرِي التأنيث إلى المُذكَّر المضاف إلى المؤنث، والتذكير إلى المُؤنَّث المضاف إلى المُذكَّر، وتقدَّم الكلام على ذلك وعلى أقسامه، في باب العلامات التي تلحق الفعل، وقد يلزمُ المضاف كَيْفِيَّات من أحكام ما أُضِيفَ إليه، غير التأنيث والتذكير، كحاله إذا أُضِيفَ إلى اسم استفهام أو شرط، فيجري عليه أحكامها أو إلى عام، فيسري إليه العموم.

وقد تلزم الإضافة لَفْظًا ومَعْنًى أسماء، منها ما مَرَّ في الظروف، والمصادر، والقَسَم، ومنها (وَحْدَ)، وتقدَّم الكلام في شيء من أحكامه في باب المبتدأ والخبر، وفي باب الحال، ومن بقيَّة أحكامها: أنَّ الغَالِبَ عليه النصب والإفراد، وإن اختلف الضمير الذي أُضِيف إليه.

وسُمِعَ فيه الجر بـ (على)، قالوا: جَلَسَ على وَحْدِهِ، وجَلَسُوا على وَحْدِهم، وجَلَسَا على وَحْدِهمَا، وعلى وَحْدِيهِمَا، وقلنا ذَلِكَ وَحْدِينَا، مُثنًّى.

وسُمِعَ الجر بالإضافة في قولهم: قُرَيْعُ وَحْدِهِ، ونَسِيجُ وَحْدِهِ، وعُيَيْر وَحْدِهِ، وجُحَيْش وَحْدِهِ، فالأوَّلان للمَدْحِ، والأخيران بعدهما للذَّمِّ.

ويجوز التأنيث، والتثنية، والجمع، في الألفاظ على حسب ما كان خبر عنه، أو حالا، أو صفة. قال الخليل: تقول: هي نسِيجَة وَحْدِهَا، وهُمَا نَسِيجَتَا وَحْدِهما، وهُنَّ نَسَائِجُ وَحْدِهِنَّ، وهُمَا نَسِيجَا وَحْدِهِمَا، وهُمْ نُسَجَاء وَحْدَهُم.

وحكى بعض النحويين أنَّ (نَسِيجًا) يُترك مُوحدًا في التثنية والجمع، ومُذكَّرًا في التأنيث، وإذا انتصب وحده فعلى الظرف، أو على الاسم الموضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال.

أو على المصدر الذي لم يُوضع له فعل كـ (الخئولة)، أو على المصدر المُتوهِّم حَذْف الزوائد، فمعنى وَحْدَهُ: إِيحَادًا.

أو على المصدر بفعل ملفوظ به أقوال أَصَحّها الآخر، ومنها: جُمَادَى، وقُصَارَى، ومعناهما: غَايَة الشَّيْء، وقد يُقال: قُصَار الشيء، وقَصْرُهُ بمعنى: قُصَارَى.

و(كِلا، وكِلْتَا)، وتقدَّم الكلام في لُغاتهما، وفي ثبوت الألف وانقلابها، ويُضافان إلى مثنّى لفظًا ومعنًى ظَاهِرًا، ومعنًى إلى مضمر صالح للتثنية والجمع، نحو[1]: [الطويل]

كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

(١) البيت للأبيرد الرياحي في: الأغاني: ٨٨/٧، ويروى لعبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب في: شعر عبد الله بن معاوية: ٩٠، وللمغيرة ابن حبناء التميمي في: لسان العرب: (غنا)، وبلا نسبة في: أمالي المرتضى: ٣١/١، وأوضح المسالك: ١٢٤/٣، وتخليص الشواهد ٦٥، ومغني اللبيب: ٢٧٠، والدرر: ٢٤/٥.

قالوا: وإلى مُثَنًّى معنى دُون لفظٍ، ومَثَّلُوا بقوله[١]: [الرمل]

إنَّ للخَيْـــرِ وللـــشَّرِّ مَـــدًى   وكِـــلا ذَلِـــكَ وَجْـــهٌ وَقَبَـــلْ

وذكر ابن الأنباري: أنَّ (كِلا) تُضاف إلى مفرد، بشرط أن يتكرَّر، وذلك قولك: كِلايَ وكِلاكَ مُحْسِنَان، المعنى: كِلانَا، وكِلا زَيْد وكِلاكَ مُحسنان، وكِلايَ وكِلا عَمْرو مُنْصِفَان، ومَثَّل بما أُضِيف إلى مَكْنِي أو فيه مكني، وأَوْرَدهَا على أنَّها مِنْ كلام العرب.

ومذهب البصريين: أنَّهما لا يُضافان إلا إلى معرفة.

وأجاز الكوفيون أن يُضافَا إلى نكرة إذا كانت محذوفة، فيُقال: كِلا رَجُلَيْن عِنْدكَ قَائِمَان.

وحُكي عن العرب: كِلْتَا جَارِيَتَيْن عِنْدك مَقْطُوعَة يَدُهَا، وزعموا أنَّ القطع في هذا الكلام عُنِيَ به تَرْكُ الغزل، وجاء في الشِّعر إضافتهما إلى ظاهرين مفردَيْن، نحو قوله[٢]: [الطويل]

---

(١) قائله هو عبد الله بن الزبعرى أحد شعراء قريش المعدودين، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركا يهجو المسلمين ثم أسلم. والبيت من كلمة له يقولها وهو مشرك يوم أحد، وهو من الرمل.
الشرح: "مدى" غاية ومنتهى، "وجه" جهة، "وقبل" -بفتح القاف والباء- له عدة معانٍ منها الحجة الواضحة.
المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها واحد منهما، وكل منهما أمر واضح لا يخفى على أحد.
الشاهد: في "وكلا ذلك" حيث أضاف "كلا" إلى مفرد لفظا وهو "ذلك"؛ لأنه مثنى في المعنى لعوده على اثنين.
انظر: ابن الناظم ١٦١، وابن عقيل ٢/ ٤٨، وابن هشام ٢/ ٢٠٣، وداود، والأشموني ٢/ ٣١٧، والسيوطي ص٧٦، وفي همعه ٢/ ٥٠، وابن يعيش ٣/ ٣.

(٢) البيت بحثت عنه فلم أعثر على قائله.
الشرح: "الضيفن" -بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الفاء- تابع الضيف وهو الذي يسمى الطفيلي والنون فيه زائدة، فوزنه "فعلن" لا "فيعل"، "المشنوء" -بفتح الميم وسكون الشين وضم النون- المبغض، وروي "واجد" بدل "نائل"، وروي: "العسر واليسر".
الشاهد: في كلا الضيفن "أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة".
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣١٧.

كِـلا الـضَّيْفَنِ المَـشْنُوء والـضَّيْفِ لَـدَيَّ المُنَـى والأمْـنُ فِـي اليُـسْرِ

وإفرادُ ما لـ (كِلا وكِلْتَا) أَجْوَدُ من تثنيته، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، وقد اجتمع الإفراد والتثنية في قول الشاعر(١): [البسيط]

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَري بَيْنَهُمَا قَـدْ أَقْلَعَـا وكِـلا أَنْفَيْهِمَـا رَابِـي

ويتعيَّنُ الإفرادُ إذا كان كُلُّ وَاحِدٍ منهما مَحْكُومًا عليه بحكم الآخر بالنسبة إليهما، نحو قوله: [الطويل]

كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَـهُ

وكِلاهُمَا مُحب للآخر، وكِلْتَاهُمَا مُكْرِمَة للأخْرَى.

و(ذُو) وفروعه: ذَوَا، وذُوُو، وذَاتَ، وذَاتَا، وذَوَاتَا، وذَوَاتَ، يُضَفْنَ غَالبًا إلى اسم جنس ظاهر، نحو: ذِي عِلْمٍ، والمنقول في كُتُب المتأخرين: أَنَّه لا يُضاف إلى مضمر إلا في شِعر.

وقال ابن أصبغ: منع الكسائي إضافة (ذِي) بمعنى (صاحب) إلى المضمر، تَبِعَهُ النَّحاس، والزبيدي، وأجاز ذلك غير هؤلاء. انتهى.

ومن إِضَافَتِه إلى المضمر قوله(٢): [مجزوء الرمل]

---

(١) البيت قائله الفرزدق.

الشرح: "كلاهما" يعني كلا الفرسين، "حين جرى الجري" أي حين اشتد الجري وقوي بين الفرسين. وهذا من الإسناد المجازي، وأصله جدا في الجري، أي: اجتهدا فيه، "قد أقلعا" أي: قد كفا عنه. "رابي" اسم فاعل من ربا يربو ربوا، وهو النفس العالي، وربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع.

الاستشهاد فيه: في موضعين. الأول: أنه اعتبر معنى "كلا" وثنى الخبر حيث قال "قد أقلعا"، والثاني: أنه اعتبر لفظ "كلا" ووحد الخبر حيث قال "رابي".

انظر: ابن الناظم في شرحه للألفية ص١٤، والأشموني أيضا ١/ ٣٣، وابن هشام في المغني ١/ ١٧٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٦٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٤١، والخصائص ١/ ٤٢١، ٣/ ٣١٤.

وقيل: هذا البيت قيل في ابنة جرير وبعلها تندرا.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١/١٠٤٩، وشرح ابن عقيل ١/٥٥.

إِنَّمَا يَصْطَنِعُ المَعْرُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوه

وقد اسْتُعْمِلَ جَمْعُهُ غير مُضافٍ، قال الشاعر[1]: [الوافر]

فَلا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا

وقد يُضاف (ذُو) إلى عَلَم، فإن قُرِنَ به وَضْعًا، كانت الإضافة واجبة، مثال: ذُو يَزَن، وذُو وَحْدِي، وذُو رُعَيْن، وذُو القلاع، و(ذُو سَلم) نحو من الأعلام التي وُضعت وأوَّلها (ذُو).

وإن لم يُقْرَنْ به وضعًا، كانت الإضافة جائزة، كقولهم في قَطْرِيّ: ذُو قَطْرِي، وفي عمرو: ذُو عَمْرو، وفي تَبُوك: ذُو تَبُوك.

والغالبُ في هذا الذي فيه الإضافة جائزة ألا يُعْتَدّ به، فيكون من باب إضافة المسمَّى إلى الاسم، نحو قولهم: ذُو صَبَاحٍ، وقد جاء مُعتدًّا به، نحو ما وُجِدَ في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام: أَنَا ذُو بَكَّة؛ أي: صَاحِبُ بَكَّة، كما تقول: ذُو مَال؛ وكلَّمَا أُضِيف إلى العَلَم من نوعيْه مسموع، فلا يُقال منهما إلا ما قالته العرب.

وفي كلام الفراء ما يدلُّ على القياس في نحو: ذِي قَطْرِيّ، قال في (زَيْدٌ بَطة، وثَابِت قُطْنَة)، كأنَّك قُلت: زَيْدٌ ذُو بَطة، وأنت لو قلت: (ذُو زَيْد) لجاز.

و(أُولُو) بمعنى: أَصْحَاب، و(أُولات) بمعنى: صَاحِبَات، يُضافان إلى اسم جنس ظاهر، قال تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلا أُولُو الأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، وقال: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، وقال: ﴿وَأُولاتُ الأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤].

وقد تَلْزَمُ الإضافة معنًى لا لفظًا اسمًا، وإن كان يجوز فيها الإضافة لفظًا ومعنًى، وذلك بحَذْفِ ما يُضاف إليه، فمن ذلك: (قَبْلُ، وبَعْدُ)، وانتصابهما على الظَّرفية ما لم يَنجرَّا بـ (مِنْ).

وهما في الحقيقة لَيْسَا بظَرفيْن، بل هُمَا صِفَتَان في الأصل للظرف، فإذا قلت:

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للكميت بن زيد يهجو بها أهل اليمن، والمعنى: لا أقصد بهجائي أراذلكم وأسافلكم وإنما أعني به الذوينا أي الملوك والاكابر وكانوا يلقبون (بذو كذا) كذي نواس وذي رعين وذي يزن الخ.

انظر: شرح الرضي ٩٥/١، والمخصص ١٤٦/٤، والمزهر ٤١٤/١.

جَاءَ زَيْدٌ قَبْل عمرو، فأصله: جاء زيدٌ زَمَانًا قَبْل زَمَان مجيء عمرو، وكذلك: جاء بعد عمرو؛ أي: زمانًا بَعْد زَمَان مجيء عمرو، ثُمَّ حَذف ذلك اتساعًا، وإذا قُطِعَا عن الإضافة لَفْظًا، ونُوِيَ ما أُضِيفَا إليه وكان معرفة، بُنِيَا على الضَّمِّ ولا يُثَنَّيَان، ولا يُجْمَعان، ولا يُنْعَتان، ولا يُخبر عنهما.

وإذا كَانَا مَبْنِيَّيْن على الضَّمِّ، لم يجز أَنْ يَقعَا خَبرِيْن للمبتدأ، ولا وَصفَيْن، ولا حَالَيْن، وحُكْمُ (دُونَ، وقُدَّام، وأَمَام، ووَرَاء، وخَلْف، وفَوْق، وتَحْت، ويَمِين، وشمَال)، حُكم (قَبْلُ، وبَعْدُ) في البناء على الضم، إذا حُذِف ما يُضاف إليه، وكان مُرادًا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى.

وفي كونها لا تقع أخبارًا، ولا صفات، ولا أحوالا، ذهب يونس إلى أنَّك إذا حَذَفْتَ المعرفة، جاز في المضاف الإعراب بالنصب من غير تنوين، فتقول: قَعَدَ زَيْدٌ قُدَّام، تُريد: (قُدَّام عمرو) مثلا إذا كان.

ثَمَّ ما يدلُّ على المحذوف، فكأنَّه نَطَق بالمحذوف، وقال سيبويه: كلام العرب خلافه، وقد جاء في الشِّعر تنوين ما بُنِيَ على الضَّمِّ وتنوين ما نُصِبَ، قال: [الوافر]

حَبَوْتُ بِهَا أَبَا عمرو بن عَوْف ... بِمَا قَدْ كَانَ قَبْلٌ مِن عِتَابِ

ويُرْوَى (قَبْلا) بالنَّصب والتنوين، وقد يُقطَعَان عن الإضافة لَفْظًا ومعنى، فيُنَكَّرَان ويُعربان، قُرئ شَاذًّا[١]: (مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) [الروم: ٤]؛ أي: من زمن مُتقدِّم، ومن زمن مُتأخِّر، قال الشاعر[٢]: [الوافر]

---

(١) حكى الكسائي عن بعض بني أسد، (لله الأمر من قبل ومن بعد) الأول مخفوض منون، والثاني مضموم بلا تنوين، وحكى الفراء: (من قبل ومن بعد) مخفوضين بغير تنوين، وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة الغلط فيها بين؛ فمنها أنه زعم أنه يجوز: (من قبل ومن بعد). [انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٨٠]

(٢) قال العيني: قائله عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق، من الوافر.
الشرح: "ساغ لي الشراب" حلا ولان وسهل مروره في الحلق، "أغص" مضارع من الغصص وهو في الأصل انحباس الطعام في المريء ووقوفه في الحلق، واستعمل ههنا في موضع الشرق، "الماء الحميم" هو الذي تشتهيه النفس، وفي غير هذا الموضع يطلق على الماء الحار، ويروى: الماء الفرات.
المعنى: لما أدركت ثأري هدأت نفسي وطاب خاطري، وكنت قبل ذلك أتألم من أسهل الأشياء وألذها.

=

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلا أَكَادُ أُغَصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ

وقراءة الجمهور: ﴿لِلَّهِ الأمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾؛ أي: مِنْ قَبْلِ الحَوَادِث ومن بعدها.

و(آل): اختلف فيه، فقيل أصله: أَهْل، أُبْدِلَتْ هَاؤُه همزة ثُمَّ سُكِّنَتْ، ثم أُبْدِلَتْ أَلِفًا، نحو: كاس في كَأْس.

وقالوا في تصغير (أَهْل): أُهَيْل، رجوعًا إلى الأصل، وقيل: أَلِف (آل) مُنْقَلِبة عن واو، وأصله: أَوَّل، وتصغيره (أُوَيْل) وهو الصحيح، وتقدَّم الكلام عليه في باب البدل من باب التصريف، والغالب إضافته إلى العَلَم من ذوي العلم وغيرهم، نحو: آلُ مُحَمَّد، وآلُ الله.

وسُمِعَ إضافته إلى غير مَنْ يعلم، نحو قوله(١): [الطويل]

مِن الجردِ مِنْ آلِ الوَجِيهِ وَلاحِقٍ مَغَاوِيرُ فِيهَا للأرِيبِ مُعَقَّبُ

وإلى الجنس نحو(٢): [مجزوء الكامل]

وَانْصُر عَلَى آلِ الصَّلِيبِ وعَابِدَيْهِ اليَوْمَ آلُكَ

وفي اقْتِيَاسِ إِضَافَتِه إلى المُضْمَرِ خِلافٌ، مَنَعَ ذلك الكسائي، وتبعه النحاس، والزبيدي، وشَذَّ قَطْعُه عن الإضافة نحو قوله(٣): [الرمل]

نَحْنُ آلُ الله فِي بَلْدَتِنَا لَمْ نَزَلْ إلا عَلَى عَهْدِ إِرَمْ

أي: لَمْ نَزَلْ آل الله.

و(كُلّ): إنْ وَقَعَ تَوْكِيدًا أو نَعْتًا، لَزِمَتْ إِضَافَته لَفْظًا أو مَعْنًى، نحو: قَامَ القَوْمُ كُلُّهم، وزَيْدٌ الرَّجُل كُلّ الرَّجُل، وأَكَلْتُ شَاةً كُلّ شَاةٍ، ويأتي خلاف من خَالَفَ في

=

انظر: ابن الناظم ص١٣٦، وابن عقيل ٢/ ٥٦، والأشموني ٢/ ٣٢٢، والشاطبي، وابن هشام ٢/ ٢١٣، والمكودي ص٩١، والسيوطي ص٧٨، وأيضا في الهمع ١/ ٢١٠، وابن يعيش ٤/ ٨٨، والشاهد رقم ٦٩ من الخزانة.

(١) انظر: همع الهوامع ٥١٦/٢.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٢٦٤/١، وهمع الهوامع ٥١٦/٢.

(٣) لم أعثر على من نسبه لقائل، ورواه ابن الخباز في شرح الدرة الألفية ص٣٢.

جَوَازِ إفراده عن الإضافة إذا كان توكيدًا، في بابه إن شاء الله، وهو إذا تجَرَّدَ عن الإضافة قَدْ تَنْوِي الإضافة، فلا تَدْخُلُ عليه (أَلْ).

وقد أَدْخَلَهَا عليه الزجاجي في جملة، فقال: ويُبْدَلُ البعض والكل، وأجاز ذلك الأخفش والفارسي، وشَذَّ تنكيره وانتصابه حالا، فيما حَكَى الأخفش.

ومذهب سيبويه والجمهور: أنَّ (كُلا، وبَعْضًا) مَعْرِفَتان يُعرَّفَا بنيَّة الإضافة، وقالوا: مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمًا وبِبَعْضٍ جَالِسًا.

ومذهب الفارسي: أنَّهما نكِرَتَان، وإذا أُضِيفَ (كُل) إلى نكرة، تَعيَّنَ اعتبار المعنى في الضمير وغيره، تقول: كُلُّ رَجُلٍ أَتَاكَ مُكْرَمٌ، وكُلُّ رَجُلَيْن أَتَيَاكَ مُكْرَمَان، وكُلُّ رِجَالٍ أَتَوْكَ مُكْرَمُون، وكُلُّ امْرَأَة أَتَتْكَ مُكْرَمَة، وكُلُّ امْرَأَتَيْن أَتَيَاكَ مُكْرَمَتَان، وكُلُّ نِسَاءٍ أَتَيْنَكَ مُكْرَمَات، فأمَّا قول الشاعر، وهو عنترة[1]: [الكامل]

جَادَتْ عَلَيْهَا كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ   فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ

فقِيَاسه: فَتَرَكَتْ، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وإن أُضِيف (كُلّ) إلى معرفة لفظًا ومَعْنًى، جَازَ مُرَاعَاة اللَّفْظ، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، و﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، وهذا هو المستقر من لسان العرب، ولا تكاد تجد في لسانهم: كُلُّهم يَقُومُون، ولا كُلُّهُنَّ قَائِمَات، وإن كان ذلك يوجد في تمثيل كثير من النحاة.

وإن أُضِيفَت (كُلّ) إلى معرفة معنًى لا لفظًا، جاز مراعاة اللَّفْظ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ومراعاة المعنى كقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤].

ومن مسائل (كُل) قولك: أَنْتُم كُلُّكُم بَيْنَكُم دِرْهَمٌ، رَاعَيت الخِطاب كما راعيته في (أَنْتَ الَّذِي قُمْتَ).

وأجاز ابن طاهر: (أَنْتُم كُلُّكُم بَيْنَهُم) بضمير الغيبة، ومنعه أبو علي الزبيدي.

وأجاز ابن جني: (أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُ دِرْهَمٌ)، وما أُفْرِدَ لَفْظًا من اللازم للإضافة

---

(١) انظر: الديوان ١/١٧٦.

معنًى، إنْ نُوِيَ تنكيره، كقوله: [الوافر]

وَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنتُ قَبْلا أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ

أو لفظ المضاف إليه.

ولو كان في موضع جَرٍّ لقُلت: مِنْ قَبْلٍ، أو نوي لفظ المضاف إليه نحو ما حكى الكسائي: أَفَوْقَ تَنَامَ أَمْ أَسْفَل، على تقدير: أَفَوْقَ هَذَا تَنَام أَمْ أَسْفَل مِنْهُ.

وحكى الفراء: أنَّ من العرب من يقول: (مِنْ قَبْلِ) بالخَفْضِ وحذف التنوين، وكذا في النَّصب (قَبْلَ)، والتنوين فيهما مَسْمُوعٌ من العرب، أو عوض منه تنوين.

ومثال (كُلٌّ وأَيْ)، نحو: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾ [النمل: ٨٧]، و﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء:١١٠]، ونحو: حِينئذٍ.

أو عُطِفَ على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف، مثاله قوله: [الرجز]

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَنَمْ

حَمْدُ الإلَهِ البَرِّ وَهَّابِ النِّعَمْ

واسم العامل يَشْمَلُ المضاف وغير المضاف؛ فالمضاف ما مَثَّلْنَا به، وغير المضاف نحو: " مَا جَاءَ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّال "(١)، وقوله(٢): [الرجز]

بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ

التقدير: مِثْل فِتْنَة، وبِمِثْلِ وَبْل الدِّيَمْ، وقد يُحذف ما أُضِيفَ إليه؛ لتقَدُّمِ اسم في مِثل المحذوف، نحو(٣): [الطويل]

أُكَابِدُهَا حَتَّى أُعَرِّس بَعْدَ مَا يَكُونُ سُحَيْرًا أَوْ بُعَيْدَ فَأَهْجَعَا

يريد: أو بُعَيْد سُحَيْر، حَذَفَهُ لدلالة ما قَبْلَهُ عليه، فحُكم هذه المسائل لا يَتغيَّر، ما كان منها مُعْرَبًا بَقِيَ على إعرابه، وما كان مبنيًّا بقي على بنائه كـ (إِذْ) في (حيئنذٍ)، فإنَّه لمَّا حذفت الجملة بعدها، بَقِيَ على بنائه، والكسر فيه لالْتِقَاءِ السَّاكنيْن لا

(١) أخرجه البخاري (٣٥٨/١، رقم ١٠٠٥).
(٢) انظر: أوضح المسالك ١٧٢/٣.
(٣) انظر: الخزانة ٤٥٦/٦.

للإعراب، خلافًا للأخفش، وتقدَّم ذِكْر ذلك في الظروف المَبْنِيَّة.

وإن لم ينو التنكير، ولا لفظ المضاف إليه، بقي على الضمِّ، نحو: مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ، وابدأ بهذا أَوَّلُ، وخُذْ هذا حَسْبُ، و[1]: [الرجز]

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ وَمِنْ عَلُ

و[2]: [الطويل]

إِذَا أَنَا لَمْ أُومِنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ ... لِقَاؤُكَ إِلا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

وأجاز الأخفش قَطْعَها عن الإضافة مِنْ غَيْرِ بِنَاء، فتقول: جَاءَنِي قَبْلُ.

وحكى هشام: رَأَيْتُهُ قَبْلُ ومِنْ قَبْلُ، وأنشد أبو الحسن[3]: [الطويل]

فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْدًا وَجَدْتُهُ ... ولا وَجَدَ العُذْرِيُّ قَبْلِ جَمِيلُ

وإذا حُذِفَ تنوين العوض، بَقِيَ على إعرابه إن كان مُعْرَبًا، وعلى بنائه إن كان مَبْنِيًّا، وعادت الجملة في مِثْل: حينئذٍ، فتقول: كان ذلك حِينَ إذ كان كذا.

ومثل: (كُلّ، وبَعْض) إذا حُذِفَ التنوين لا يُبْنَى على الضم، بل يعود ما أُضِيفَ إليه، وكذلك إذا لم يكن العطف، بَقِيَ على إعرابه مضافًا إلى ما بَعْدَه.

وقال ابن مالك: استعمال هذا الحذف في الأسماء الناقصة الدلالة قليل، وهو في الأسماء التَّامَّة الدلالة كثير، فمن ذلك قراءة ابن محيصن[4]: (فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ)

---

(١) انظر: الخزانة ٢/٣٥٠.

(٢) البيت لابن مالك العُقيليّ.
انظر: العقد الفريد ١/٢٥٠، والزاهر ٢/٢٩٢.

(٣) انظر: الخزانة ٥/٢٥٧.

(٤) قرأ الجمهور بالرفع والتنوين، وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن، وقرأ ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين وجه قراءة الجمهور مراعاة الرفع في (ولا هم يحزنون)، فرفعوا للتعادل.
قال ابن عطية: والرفع على إعمالها إعمال ليس، ولا يتعين ما قاله، بل الأولى أن يكون مرفوعاً بالابتداء لوجهين: أحدهما: أن إعمال لا عمل ليس قليل جداً، ويمكن النزاع في صحته، وإن صح فيمكن النزاع في اقتياسه.
والثاني: حصول التعادل بينهما، إذ تكون لا قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيهما.
=

[البقرة:٣٨]، وقول بعض العرب: سَلامُ عَلَيْكُم؛ أي: فَلا خَوْفُ شَيْءٍ، وسَلامُ الله.

وقوله(١): [الرجز]

سُبْحَان من فِعْلِك يَا قَطَامِ

على أحسن الوَجْهَيْن، وقَطَعَ الله الغَدَاةَ يَدَ ورِجْلَ من قَالَهَا، وقال الأعشى(٢): [مجزوء الكامل]

إلا عُلالَــــــةَ أَوْ بُـــــدَا هَـــةَ قَـــارِحٍ نَهْـــدِ الجُـــزَارَه

وجاء نظيره في الشِّعر في عِدَّة أبيات.

وقال الفراء: لا يجوز ذلك إلا في المُصْطَحِبين، كاليَد والرِّجْل، والنِّصف والرُّبع، وقَبْلُ وبَعْدُ، وأمَّا نحو: دَار، فلا يجوز ذلك فيها لو قِيل: اشْتَرَيْتُ دَارَ وغُلامَ زَيْدٍ، لم يجز. انتهى.

قال ابن مالك: فهذه حذف المضاف إليه فيها من الأول، لدلالة الثاني عليه.

وقال ابن عصفور: التقدير: قَطَعَ الله يَدَ مَنْ قَالَهَا ورِجْله، فحذف الضمير، وأُقْحِمَ المعطوف بين المضاف والمضاف إليه، وحُذف التنوين من (يَدٍ)، لإضافتها إلى (مَنْ)، وحُذف من (رِجْلٍ)؛ لأنَّه مضاف إلى (مَنْ) في المعنى، وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ.

وقال أيضًا: ويجوز حَذْفُ المضاف إليه بقياس إذا كان مفردًا، وكان المضاف اسم زمان، فإن كان المحذوف معرفة، بُنِيَ على الضَّمّ اسم الزمان.

وإِنْ كان نكرة لم تَبْنه، وإن كان المضاف إليه جملة، لم يجز حذفه إلا في ما سُمع، نحو قولهم: (يَوْمَئِذٍ، وحِينَئِذٍ)، فإن كان غير ظَرْفٍ، لم يجز حَذْف المضاف إليه إلا ما سُمع من ذلك، نحو: (كُل، وبَعْض، وأَي، وغير)، ولا بُدَّ من التنوين، إلا

=

ووجه قراءة الزهري ومن وافقه أن ذلك نص في العموم، فينفي كل فرد من مدلول الخوف، وأما الرفع فيجوزه وليس نصاً، فراعوا ما دل على العموم بالنص دون ما يدل عليه بالظاهر.

وأما قراءة ابن محيصن فخرجها ابن عطية على أنه من إعمال لا عمل ليس، وأنه حذف التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال. [انظر: البحر المحيط ١/٢٢٤]

(١) انظر: جمهرة اللغة ١/١١٤.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٤٠٧، والمحكم ٧/٢٨٦.

أن يكون المضاف بعد الحذف على هَيْئَتِه قَبْل الحذف، نحو قولهم: قَطَعَ الله يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَهَا.

فصل في إضافة أسماء الزمان إلى الجُمل

فشَرْطُ أسماء الزمان أن تكون مُبْهَمة، وتشمل ما لا يختص بوجه ما، كـ (حِينَ، ومُدَّة، وزَمَن)، وما يختص بوجه دون وجه، كـ (غداة، وعَشِيَّة)، فلو تَخَصَّص بتَصْرِيف كـ (سَحَر) من يوم بِعَيْنِه، أو كان محدودًا بالتثنية كـ (يَوْمَيْن)، لم يجز إضافته، خلافًا لابن كيسان في المُثَنَّى، فإنَّه يجوز عنده إضافته إلى الجملة، والصحيح المنع، إذ لم يُسْمَع.

فإن كان غير مُثَنَّى، ودَلَّ على اسْتِحْضَار ما تحته من العدد استحضارًا أَوَّلِيًّا، كأسبوع، وشهر، وعام، وسنة؛ فنصَّ أصحابنا على جواز إضافته إلى الجُمل.

ونَصَّ غيرهم على المنع في كل ما دلَّ على عدد دلالة صريحة، نحو: شهر، وأسبوع، وجمعة.

وفي " حواشي مبرمان ": سَأَلْتُ المبرد: هل يجوز: أَتَيْتُكَ شَهْرَ زَيْدٌ أَمِير، وسَنَةَ زَيْدٌ أَمِيرٌ، فقال: كل ما كان في معنى (إِذْ) فجَيِّد، ولا أُجِيز: أَتَيْتك هذا، لما فَسَّرْنَا؛ لأنَّها جُعلت في موضع (إِذَا). انتهى.

والأصلُ في إضافة اسم الزمان إلى الجُمل، هو (إِذْ، وإِذَا)، فيما سَاوَاهُمَا في الإبهام أو قاربهما، جَازَتْ إِضَافَته، ولو كان لازمًا إضافته، لم يَضِف حَتَّى يكف بـ(ما)، نحو: (قَبْلَ مَا، وبَعْدَ مَا).

وهذا الظرف الذي تجوز إضافته عرفي، وهو ما بَقِيَ على ظَرْفِيَّتِه، فانتصب ظرفًا وحقيقي، وهو ما استعمل فاعلا ومفعولا، ومبتدأ ومجرورًا، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، وقوله[1]: [الطويل]

---

(١) قائله النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان.

الشرح: "عاتبت": لمت في تسخط، "الصبا" -بكسر الصاد- اسم الصبوة، وهي ميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها، "المشيب" هو ابيضاض المسوَدّ من الشعر وقد يراد به الدخول في حده، أصح" فعل مضارع مأخوذ من الصحو وهو زوال السكر، "وازع" زاجر، كاف.

المعنى: أسلبت العبرة وقت معاتبتي الشيب حين حل وارتحل الصبا وقلت لنفسي موبخا: =

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

وفي " البسيط ": إن تَوَسَّعت في الظرف، لم تجز إضافته؛ لأنَّه اسمٌ حينئذٍ، والأسماء لا تُضاف إلى الجمل. انتهى.

وليس بصحيح، بل قد اتَّسع فيها وأُضِيفت، ويجوز أن يُضاف اسم الزمان إلى اسم زمان، نحو: زُرْتُكَ يَوْمَ إِذْ قَدِمَ زَيْدٌ، وقد يُقال: بَعْدَ إِذْ، وقيل: (إِذْ) بغير (ما) حَمْلا على (يَوْمَئِذٍ، وسَاعَتئِذٍ)، وإنَّما تُذْكَرُ (ما) بعد (بَعْدُ، وقَبْلُ) عند الإضافة إلى مذكور، نحو(١): [الكامل]

أَعَلاقَةً أُمّ الوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ

وفي " البسيط ": لا يُضاف إلى الزمان (أَمْس)، ولا (غَدْ)، ولا معرفة، ولا مجاورة الأسماء كـ (مُذْ)، إذا كانت اسمًا على رأي بعضهم.

وأجاز سيبويه إضافتها إلى الجملة الاسمية، فتقول: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ كَذَا، تُريد: مُدَّة كَذَا، ولا يبعد إضافتها إلى الجملة الاسمية، وهي فيه أَوْلَى، فتقول: ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَان، فيُحذف الخبر ولا يُضاف، فأعمل فيه عمل ظاهر، كـ (مَتَى) في الشَّرْطِ، ولا المستمر كـ (أَبَدًا، وعَوْضُ). انتهى.

ويعني الاستمرار في الاستقبال، وشرط الجملة على ما دلَّ عليه الاستقراء، أَنْ

=

كيف لا أفيق من غفلتي والشيب أكبر زاجر.

الشاهد: في "على حين عاتبت"، فإن الرواية وردت فيه بفتح "حين" على أنه مبني؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه.

انظر: ابن الناظم ص١٦٠، وابن عقيل ٢/ ٤٥، والأشموني ٢/ ٣١٥، وابن هشام ٦/ ١٩٨، وأيضا في المغني ٢/ ١١٥، والسيوطي في الهمع ١/ ٢١٨، وابن يعيش ٢/ ١٦، الشاهد ٤٩٩ من الخزانة، وسيبويه ١/ ٣٦٩.

(١) قاله المرار الفقعسي يخاطب نفسه "أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٢، الكامل ١/ ٢٠١، سيبويه ١/ ٦٠، الخزنة ٤/ ٤٩٣".

(أم الوليد) تصغير وليد، ورواه بعضهم بدون تصغير وهو بالتصغير أقوى في وزن البيت.

و(الثغام) نبت تبرز منه خيوط طوال دقاق، و(المخلس) الذي اختلط بياضه بالسواد، فإذا صار أبيض كله، قيل: ممحل، فيكون أشبه بالشيب. أفنان الشعر: خصله.

الشاهد: قوله "أم" حيث نصب بقوله "علاقة".

تكون خبريَّة مبتدأ مثبتة، أو منسوخة الابتداء بـ (لا) التبرئة، أو (ما، ولا) العَامِلَتيْن عَمَل (لَيْسَ)، أو مُصدَّرَة بمتصرف مَاضٍ أو مضارع، أو بـ (لَوْ) وهو قليل، مثال ذلك[1]: [الوافر]

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى ... عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانِ

وجِئْتُكَ يَوْمَ لا حَرَّ ولا بَرْدَ، ورُوِيَ: يَوْم لا حَرٌّ وَلا بَرْدٌ، والإضافة: يَوْمَ لا حَرِّ ولا بَرْدِ.

و: [الطويل]

تَبَدَّتْ لِقَلْبِي فَانْصَرَفْتُ بِودِّهَا ... عَلَى حِينَ مَا هَذَا بِحِينَ تَصَابِي

و[2]: [الطويل]

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لا ذُو قَرَابَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

و[3]: [الطويل]

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

---

(١) لم أقف على قائله.
والشاهد فيه بناء (حين) على الفتح مع أنه مضاف لجملة اسمية، وهذا يرجح قول الكوفيين.
انظر: المغني ص ٦٧٢ والعيني ٤١١/٣ والتصريح٤٢/٢ والهمع ٢١٨/١ وشرح الأشموني ٢٥٧/٢ والدرر اللوامع ١٤٧/٣.

(٢) البيت لسويد بن قارب الدوسي في: شرح عمدة الحافظ: ٢١٥/١، والجنى الداني: ٥٤، وشرح التصريح: ٢٠١/١، ٤١/٢ والدرر: ١٢٦/٢، ١٤٨/٣، وبلا نسبة في: مغني اللبيب: ٥٤٨، ٧٥٩، وشرح ابن عقيل: ٢٦٩/١، وحاشية ابن حمدون: ١٦٨. والفتيل: الخيط الذي يكون في شق النواة.

(٣) البيت للنابغة الذبياني. في ديوانه ص ٣٢.
لمّا أصح: لم أفق، وازع: ناه ورادع.
والشاهد قوله: (على حين عاتبت) حيث ترجح البناء في (حين) على الإعراب لإضافته لمبني، وهو (عاتب).
وانظر: سيبويه ٣٣٠/١، والأمالي الشجرية ٢٦٤/٢ والإنصاف ٢٩٢/١ وشرح المفصل ١٦/٣ والمقرب ٢٩٠/١ والعيني ٤٠٦/٣ والتصريح ٤٢/٢ وشرح الأشموني ٢٥٦/٢ والخزانة ٥٥٠/٦ والدرر ١٤٤/٣.

و[1]: [الرجز]

أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرْ أَمْ يَـوْمَ قُدِرْ

و﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩]، و﴿يَوْمَ لا تَمْلِكُ﴾ [الانفطار: ١٩]، وهذا الظرف إن أُضِيف إلى جملة الابتداء، فمذهب البصريين تحتم الإعراب، ومذهب الكوفيين جواز الإعراب والبناء.

وإن أُضيف إلى ماضٍ، جاز الإعراب والبناء، وإن أُضيف إلى مضارع، فمذهب البصريين تحتم الإعراب، ومذهب الكُوفيّين جواز الإعراب والبناء، فإن كان المضارع عَرَضَ فيه البناء، بأَنْ كان اتَّصَل به نون الإناث، فيقتضي أن لا يكون فيه إلا البناء كالفعل الماضي؛ لأنَّ اسم الزمان أُضِيف إلى مبنيّ.

ومَنْ ذَهَبَ إلى أنَّه باقٍ على إعرابه، وفرَّع على مذهب البصريين في المضارع، فلا يجوز عنده فيه إلا الإعراب، ورُوِيَ[2]: [الطويل]

لأجْتَـذِبَنْ قَلْبِـي تَحَلُّمَـا عَلَـى حِـينَ يَسْتَـصْبِينَ كُـلَّ حَلِـيم

ببناء (حِينَ)، وهو مضاف إلى يَسْتَصْبِين.

ومثال تصدير الجملة بـ (لَوْ)، قوله: [الكامل]

أَيَّـام لَـوْ يَحْتَـلُّ وَسْـطَ مَفَـازَةٍ فَاضَـتْ مَعَاطِـشُهَا بِـشُرْبٍ سَـائِحِ

وممَّا وَقَفْنَا عليه من أسماء الزمان المضاف إلى الجمل: (يَوْم، وأَيَّام، ولَيْلَة، ولَيَالِي، وأَزْمَان، وزَمَن، وعَصْر، وعَشِيَّة، وغَدَاة، وحِينَ).

وذكر الكسائي: أنَّ العرب تختار التعريف إذا أُضِيف إلى يَفْعِل، والبناء على

---

(١) رجز ينسب للحارث بن المنذر الجرمي "النوادر ١٣، سر الصناعة ٨٥، العيني ٤/ ٤٤٧"، وقد نسبه البحتري في حماسته إلى الإمام علي -كرم الله وجهه "ص ٨٥"، ولم ينسبه ابن جني في المحتسب ٢/ ٣٦٦.

(٢) لم أقف على قائله.

والشاهد فيه بناء (حين) على الفتح لأنه زمن مبهم مضاف إلى مبني وهو (يستصبين) ويجوز فيه الإعراب، لكن البناء أرجح.

انظر: المغني ص ٦٧٢ والعيني ٤١٢/٣ والتصريح ٤٢/٢ والهمع ٢١٨/١ وشرح الأشموني ٢٥٦/٢.

الفتح إذا أُضِيف إلى غيرها من الجُمَل، ولا يجوز أن يعود من الجملة التي أُضِيفَتْ إليها اسم الزمان، ضميرٌ على اسم الزمان.

قال ابن السراج: إن قلت: أَعْجَبَنِي يَوْم قُمْتُ فيه، امْتَنَعَت الإضَافَة؛ لأنَّ الجُمْلَة صفة، ولا يُضاف موصوف على صفته.

وقال الكوفيون: إن كان الضمير قبل تمام الجملة، لم يجز أَنْ يُضَافَ إليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، أو آخر الجملة جاز أن يكون مضافة.

وأن تكون صفة على حَسَب ما يُقدَّر، فإن عَمِلَ في الظرف الكلام، فالجملة صفة، وإن قَدَّرْتَهُ من كلام آخر مُضافًا إليها؛ لخُلُوِّها من الضمير، ومثال ما جاء فيه الضمير قوله(١): [المتقارب]

وتَسْخَنُ لَيْلَةَ لا يَسْتَطِيعُ نُبَاحًا بِهَا الكَلْبُ إلا هَرِيرا

وقول الآخر(٢): [الوافر]

مَضَتْ سَنَةٌ لِعَام وُلِدْتُ فِيهِ وعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وحِجَّتَان

وقد تُؤول هذا البيت.

وأمَّا قولك: أَتَيْتُكَ لَيْلَةَ حَرَّت، وأَتَيْتُكَ ليلة بَرِدَت؛ فإن جعلت الفعل (نَوَيْتَ، أو للرِّيح) أَضَفْت، وعلى هذا لا يجوز توكيد (اليوم) لِعَوْدِ العائد، لا تقول: يَوْمٌ قُمْتُ كُلّهُ، ولا بَعْضه، ولا نَفْسه، ولا أَجْمع، ولا يجوز أيضًا أن تتبعه، لا تقول: يَوْمَ قُمْتُ البَارِد ولا بَارِدًا، إلا أن يكون على كَلامَيْن، وهو قبيح.

وهذه مسائل من هذا الفصل، لا يجوز إضافة اللَّيْل والنَّهار، والصباح والمساء، وأجروا (السَّنَة) مجرى العام في إجازة الإضافة إلى الجُمَل.

ولو جمعت (السَّنَة) فقُلْتَ: السِّنِين، لم يجز أن تقول: قَدْ عِشْنَا سِنِيّ قَحِطَ النَّاس، ولا يُقال: غُدْوَةَ قَامَ، ولا بُكْرَةَ قَامَ زَيْدٌ وسحر.

وأجاز الكسائي: وَقْتَ يَقُومُ، وخطَّة يَقُوم، وشَرَع يَقُوم، وتقول: أَتَيْتُكَ يَوْمَ لا

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٧٧٢، وهمع الهوامع ٢/٢٣٦.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/٧٧٢.

زَيْدٌ قَائِم، ولا عَمْرًا ضَرَبْتُ، ولا يجوز أن تضيف شيئًا منها إلى (إِنَّ) وأخواتها سوى (كأنَّ)، فتقول: أَتَيْتُكَ كَأَنَّكَ أَسَدٌ.

وأمَّا (إِنَّ) فقال بعضهم: القِيَاس أن تعربه، فتقول: (هذا يَوْمُ إِنَّكَ سَائِرٌ)، ولم أَسْمَعْهُ من العرب، ولا رُوِيَ لي مضافًا، ولكنَّه قياس.

وأمَّا (الجَزَاء) فإنَّه يجوز فيه على خلاف الأصل، فتقول: أَزْمَان مَنْ يَأْتِكَ تَأْتِه، وتقول: أَتَيْتُكَ أَزْمَانَ قَامَ، ولا تقول: أَحْيَان قَامَ زَيْدٌ، ولم يقولوا: أَحْيَان ذَلِكَ، وقالوا: أَزْمَانَ ذَلِكَ.

وما أُضِيف من هذه لا يكون مُفسِّرًا لعدد، ولا يقع عليه (رُبَّ)، فلا تقول: لَكَ عِشْرُون يَوْم قَامَ عبد الله، ولا رُبَّ يَوْم قَامَ عَبْد الله.

ويجوز أن تقول: أَتَيْتُكَ حِينَ يَوْم قَامَ زَيْدٌ؛ لاختلاف اللَّفْظَيْن، ويجوز خفضهما في: حِينَ يَوْمِ قَامَ زَيْد، ولَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمِ قَامَ زَيْد، ومُذْ يَوْمَ حِينَ قَامَ زَيْدٌ؛ تنصبهما كأنَّهما وَاحِد، وإضافة الثاني إلى الأوَّل أَحَبُّ، إذا اختلف لفظهما من نصبهما جمعيًا، وكذا: أَزْمَان حِينَ قَامَ زَيْد، إلا قولهم: أَتَيْتُكَ لَيْلَة يَوْم قَامَ زَيْد؛ لأنَّ لليَوْمِ لَيْلَة، فمعناها مخالف لقولك: حِينَ يَوْم قَامَ.

وأما قولك: أَتَيْتُكَ يَوْمَ لَيْلَةَ قَامَ عبد الله، فهو شبيه بـ (حِينَ يَوْمَ قَامَ)، وتقول: لَقِيتُه مُذْ يَوْم تَعَلَّم، وتقول: اليَوْمُ يَوْمُ يَخْرُجُ زَيْدٌ، برفعهما، الأول مبتدأ، والثاني خبره، وبنصب (اليَوْمَ) على أنَّ اليَوْمَ خبر، وفتح (يَوْمَ يخرج) مبتدأ، على مذهب من يجيز بِنَاءه، إذا أُضِيفَ إلى المضارع.

وإن عَطَفْتَ على الاسم المضاف إلى غير المحض اسمًا مِثْله، جرى مجراه، إنْ نَصْبًا فنصبًا، وإن خفضًا فخفضًا، نحو: أَعْجَبَنِي يَوْمَ قَامَ عبد الله، ويَوْمَ قَامَ زَيْد، ولَكَ أَنْ تُخَالِفَ بينهما رفعًا ونصبًا.

فإن اختلفا في الإضافة، وكان الأول غير محض، نحو: هَذَا يَوْمُ قَامَ زَيْدٌ، ويَوْمَ قِيَام بَكْر، كان الأوَّلُ على ما كان، والثاني على التقريب.

فإن عَكَست، كان في الثاني ما كان فيه، وأعربت الأول، نحو: مُذْ يَوْمِ الفِطْر، ويَوْمَ صَامَ النَّاسُ، ومُقتضَى مذهب سيبويه: أنَّ الظرف إذا كان بعده جملة وكانت ماضية، كانت اسمية أو فعلية، إذْ جَرَتْ مجرى (إذْ)، و(إذ) تَلِيهَا الجُمْلَتان، وإذا

كانت مستقبلة، كانت الجملة فعلية، إذ جرت مجرى (إِذَا)، و(إذا) لا تليها الجملة الفعلية.

وذهب أبو الحسن إلى جواز الاسميَّة والفعلية، إذا كانت الجملة مستقبلة، وممَّا ظاهره الاستقبال وجاءت اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ * يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ [غافر: ١٥ - ١٦]، والظاهر أنَّ هذه الإضافة في هذا الباب تُفِيد التعريف.

وفي " البسيط ": قد يُقال: لا تفيده؛ لأنَّ الجُمل نكِرات، وقد يُقال: إنَّ الجُمل مُقدَّرَة تقدير المصدر فتُفِيده، وقد أُضِيفَ إلى الجمل ألفاظ غير أسماء الزمان، منها (آية) بمعنى: علامة.

ومذهب سيبويه: أنَّه يجوز إضافتها إلى الفعل، كما قال[1]: [الوافر]

بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا

وقوله[2]: [الطويل]

بِآيَةِ مَا قَالَتْ غُدَاةَ لَقِيتُهَا بِمَدْفَع أَكْنَانٍ أَهَذَا المُشَهَّرُ

وذهب ابن جني أنَّ ذلك على حذف (ما) المصدرية، وليست إضافة إلى

---

(١) نسب في كتاب سيبويه ١/ ٤٦١ للأعشى، وليس في ديوانه قال البغدادي في الخزانة ٣/ ١٣٥: "لم أره منسوبا للأعشى إلا في كتاب سيبويه".
وهو من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٨، وهمع الهوامع ٢/ ٥١.
قال سيبويه: ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك ما رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاءني، ومنه أيضا آية قال:
بآية تقدمون.....
قال الأعلم: "الشاهد فيه إضافة آية إلى "تقدمون" على تأويل المصدر أي: بآية أقدامكم الخيل. وجاز هذا فيها لأنها اسم من أسماء الفعل لأنها بمعنى علامة، والعلامة من العلم وأسماء الأفعال تضارع الزمان فمن حيث جاز أن يضاف الزمان إلى الفعل جاز هذا في "آية" فكان إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت فكأنه قال: بعلامة وقت تقدمون".
وشبه ما ينصب من عرق الخيل ممزوجا بالدم على سنابكها بالمدام وهي الخمر.
والسنابك: جمع سنبك وهو مقدم الحافر.
(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وانظر: ١/١٥٠.

الفعل، كما جاء[١]: [الوافر]

أَلا مَـــنْ مُبْلِــغٌ عَنِّـــي تَمِيمًـــا بِآيَـــةِ مـــا يُحِبُّـــون الطَّعَامَـــا

أي: بآيَةِ حُبِّهِم.

ومذهب سيبويه: أنَّ إضافة (آيَة) إلى الفعل يطرد في الكلام وفي الشِّعر.

ومذهب المبرد: أنَّ ذلك لا يَطَّرِدُ.

وقال ابن مالك: تُضاف إلى الفعل المتصرف مُجرَّدًا، أو مقرونًا بـ (ما) المصدرية، وبـ (ما) النافية، نحو قوله[٢]: [الطويل]

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلامَ رِسَالَةً بِآيَـةِ مَـا كَـانُوا ضِـعَافًا وَلا عُـزْلا

وقال أبو ذؤيب[٣]: [المتقارب]

بِآيَـــةِ مَـــا وَقَفَـــتْ والرِّكَـــا ب بَـيْنَ الحَجُـون وبَـيْنَ الـسِّرَرْ

أي: بِآيَةِ وقُوفِهَا.

وجاء أيضًا إضافتها إلى الجملة الاسميَّة، أنشد الفراء[٤]: [البسيط]

بِآيَـةِ الخَـال مِنْهَـا عِنْـدَ بُرْقُعِهَـا وقَـوْلُ رُكْبَتِهَـا قِـضْ حِـينَ تَثْنِيهَـا

ولم يصرِّحُوا قط بالمصدر، ولم يقولوا: بآيَةِ مَحَبَّتكم.

ومنها (لَدُن) نحو قوله[٥]: [الطويل]

لَزِمْنَـا لَـدُنْ سَـأَلْتُمونَا وِفَـاقَكُمْ فَـلا يَـكُ مِـنْكُمْ لِلخِـلافِ جُنُـوحُ

---

(١) قاله يزيد بن عمرو بن الصعق يعير تميما بحب الطعام. ولهذا البيت قصة ذكرت في الكامل ١٤٧، والخزانة ٣/ ١٣٨، ومجمع الأمثال ١/ ٤٧٠. وهو من شواهد سيبويه ١/ ٤٦٠.

(٢) البيت لعمرو بن شأس. ألكني: تحمل رسالتي.

انظر: سيبويه ١/ ١٠١، الخصائص ٣/ ٢٤٧، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٨٢، العيني ٣/ ٥٩٦ همع ٢/ ٥٠ اللسان "ألك".

(٣) انظر: الخزانة ٣٠٩/٩.

(٤) انظر: همع الهوامع ٥١٩/٢.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٥٥٠/١.

وقد فصل بَيْنَ (لَدُن) والفعل بـ (أَنْ) في قوله[١]: [الطويل]

وَلَيْـتَ فَلَـمْ تَقْطَـعْ لَـدُنْ أَنْ وَليتنـا قَرَابَـةَ ذِي قُرْبَـى ولا حَـقَّ مُـسْلِمِ

كما فصل بين (حِينَ) والفعل بـ (أَنْ) في قوله: [الطويل]

وَجَالَـتْ عَلَـى وَحْـشِيِّهَا أُمُّ جَـابِرٍ عَلَى حِين أَنْ نَـالُوا الرَّبِيعَ وأَمْرَعُـوا

وفي " البديع ": المعروف في (لَدُنْ) أَنْ تُضَاف إلى المُفْرَد، ومَنْ زعـم أنَّها تُضاف إلى الجملة، فإنَّما استدلَّ بقول الشاعر[٢]: [الطويل]

وَإِنَّ لُكَيْـزًا لَـمْ تَكُـنْ رَبَّ عُكَّـةٍ لَـدُنْ صَـرَّحَتْ حُجَّـاجُهُم فَتَفَرَّقُـوا

ومنها (رَيْثَ) نحو قوله: [الطويل]

لا يَزْجُـرُ الـرَّأي إلا رَيْـثَ يَبْعَثُـهُ ولا يُـشَارِكُ فِـي آرَائِـهِ أَحَـدَا

وقد تجيء بَعْدَها (ما) زائدة أو مصدرية، نحو قوله: [المديد]

بِمُحَيَّـاهُ حِـين يَلْقَـى يَنَـال الـسُّـ ـؤَالَ رَاجِيـهِ رَيْـثَ مَـا يَقْـضِي

و(رَيْثَ) مصدر رَاثَ يَرِيثُ: إِذَا أَبْطَأَ.

وقال ابن أصبغ: أجاز أبو علي: إِضَافَة المصدر إلى الفعل على حَدِّ إضافة أسماء الزمان إليه، ومنعه غيره.

وفي كتاب " الصفار " للبطليوسي: المصدر إذا استُعمل في معنى الزمان، جاز أن يُضاف إلى الفعل، تقول: أَتَيْتُكَ رَيْثَ قَامَ؛ أي: قَدْرَ بُطْء قِيَام زَيْد، لما كانت تخرج إلى الظرف من الزمان، جاز فيها ما جاز في الزمان.

وكـذلك مـا كـان بهـذه المنزلـة، ومنهـا (ذُو)، وتَلِيهـا (تَـسْلَم) مـضارع (سَـالَمَ) للمُخَاطب، تقول: اذْهَب بذي تَسْلَم، واذْهَبِي بذِي تَسْلَمِين، واذْهَبَا بذِي تَسْلَمَان، واذْهَبُوا بذِي تَسْلَمُون، واذْهَبنَّ بذِي تَسْلَمْنَ.

وفي (ذِي) هذه قولان:

---

(١) انظر: الخزانة ١٠٣/٧، وهمع الهوامع ٢٢١/٢.

(٢) البيت للمزق العبدي، وانظر: المفضليات ٨٠/١.

أحدهما: أَنَّها موصولة على لُغَة طيئ، وأُعْرِبَتْ في لغة بعضهم و(تَسْلَمُ) صلة لـ(ذِي)، والمعنى: اذْهَبْ في الوقت الذي تَسْلَمُ فيه، ثم اتَّسع، فحذف الجار، فصار (تَسْلَم) ثم حذف الضمير، فلا إضافة في (ذي) ولا شذوذ، وإلى نحو هذا ذهب ابن الطراوة.

وذهب الجمهور إلى أنَّ (ذِي) بمعنى: صَاحِب، وهو مضاف إلى تَسْلَم، والمعنى: اذْهَبْ في وَقْتِ ذِي سَلامَة، وحكى ابن السكيت القَسَم به، قالوا: ولا بِذِي تَسْلَم بما كان كَذَا.

وفي " البسيط ": قيل: التقدير: لا أَفْعَل بحَقِّ سَلامَتك، ومعناه القَسَم، وقيل المعنى: لا أَفْعَلُ هذا مُقترنًا بوقت ذي سلامة، فتكون (ذُو) صفة لوقت، وقيل: هو صفة لوقت المعنى: افْعَلْ مُتبركًا بما تَسْلَم فيه، والمعنى: مُتبركًا بِكَ.

وعلى هذه الأقوال لا تكون الباء ظرفية، وقالوا: لا تَفْعَل بذِي تَسْلَمُ، وكذا باقي الخطاب، وقالوا في الإثبات: افْعَلْ.

وأجاز قومٌ بناء ما أُضِيف إلى مبنيّ، وذكروا ذلك في (غَيْر، وبَيْنَ، ودُونَ، ومِثْل)، وتأَوَّلَ آخرون ما ادَّعُوا من ذلك، على أنَّ الحركة فيها حركة إعراب لا حركة بناء، ويجوز حَذْفُ المضاف إذا كان الكلام مشعرًا به، فإن لم يكن مشعرًا به، لم يجز حذفه إلا في ضرورة، كقوله(1): [الطويل]

عَشِيَّة فَرَّ الحَارِثِيُّون بَعْدَ مَا ... قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ

يريد: ابن هَوْبَر، وإنَّما عُرِفَ هذا من غير البيت، وإذا حُذِفَ فله اعتباران:

أحدهما: وهو الأكثر في لسان العرب، أَنْ تجري الأحكام على لَفْظِ ما قام مقامه، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، ويريد: أَهْل القَرْيَة، وأَعَادَ الضمير على لفظ القرية.

والآخر: أن تجري عليه الأحكام على المحذوف، فيُراعي ما يعود عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠]، تقديره: أو كذِي

---

(1) البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه: ١١٢، وتأويل مشكل القرآن: ٢٠١، وخزانة الأدب: ٣٤٢/٤، والدرر: ٣٧/٥ وبلا نسبة في: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٣٨٧، وشرح المفصل: ٢٤/٣، وهمع الهوامع: ٤٢٨/٢.

ظُلُمَات، فأَعَادَ الضمير في (يَغْشَاهُ) على المحذوف، لا ما قام مقامه.

وممَّا جاء فيه مراعاة الأمْرَيْن، قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، تقديره: وكم من أَهْلِ قَرْيَةٍ، فأعاد الضمير في (أَهْلَكْنَاهَا)، فجاءها على لفظ قرية، وأَعَادَ الضمير في: أَوْ هُمْ قَائِلُون، على (أَهْلِ) المحذوف.

وإذا لم يستبد القائم مقام المحذوف بالنسبة في الحُكم، كان الحَذْفُ مقيسًا، نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، وإن اسْتبدَّ بنسبة الحُكم إليه، كان الحذفُ غير مقيس، كقوله[1]: [الخفيف]

لا تَلُمْنِي عَتِيقُ حَسْبِي الَّذِي بِي ... إنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

يريد: لا تَلُمْنِي ابن أَبِي عتيق.

وأجاز أبو الفتح: جَلَسْتُ زَيْدًا، على تقدير: جُلُوسَ زَيْد، وهذا ممَّا لا ينبغي أن يجوز؛ إذ لا يتعيَّن حَذْف جلوس لاحتمال إلى زَيْد.

وأجاز الخليل أن تَخْلُفَ المعرفة ما حُذِفَ مِنْ منكر إذا كان مثلا، نحو قوله: لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَار، فأَعْرَبَ صَوْتَ الحمار صِفَة لـ (صَوْت)، و(صَوْت) نكرة، و(صَوْت الحِمَار) مَعْرِفَة، لكنَّه حَذَفَ مِثْل ورُوعِي.

وقال سيبويه: وهذا قَبِيح ضَعِيف.

وفرَّعَ ابن مالك على مذهب الخليل، فقال: وقد يَخْلُفُه في التَّنْكِير، إنْ كان المضاف مثلا، مثاله: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زُهَيْرٍ شِعْرًا، وهذا زَيْدٌ شِعْرًا؛ تَنْعَتُ بـ (زهير) وتنصبه حالا؛ لأنَّ الأصل: مثل زهير، ومِثْلَ زُهَيْر، فحَذَف ونَوَى، وإن كان بلفظ المعرفة، ومنه: تفرَّقُوا أَيَادِي سَبَا؛ أي: مِثْلَ أَيَادِي سَبَا. انتهى.

ومنع ذلك سيبويه، قال في مسألة (لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِمَار، ولَهُ خوَارٌ خوارُ ثَوْر): وإن كان معرفة، لم يجز أن يكون صفة لنكرة، كما لا يكون حالا. انتهى.

وإذا كان المحذوف المضاف مُؤنَّثًا وكان مضافًا إلى مُذكَّر، أو مُذكَّرًا وكان

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٢٩١، وشرح التصريح: ٥٥/٢، وبلا نسبة في: حاشية ياسين على الألفية: ٤٠٨/١.

مضافًا إلى مؤنث، فيجوز اعتبار التذكير والتأنيث، مثال ذلك: فُقِئ زَيْد، وفُقِئَت زَيْد، على مراعاة فُقِئَت عَيْنُ زَيْد، وجُدِعَتْ هِنْدٌ، وجُدِعَ هِنْدٌ، على مراعاة جُدِعَ أَنْفُ هِنْدٍ.

وقد يُحذف اثنان مُتضايفان ويُستغنى بالثالث عنهما، كقوله تعالى: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]؛ أي: كدَوَرَان عَيْن الذي يُغْشَى، وقد يُحذف ثلاثة مُتضايفات وصفة ويُستغنى بالرابع، نحو قوله[(١)]: [الوافر]

لا الحَجَّاجِ عَيْنَيْ بِنْتِ مَاءٍ تُقَلِّبُ حَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ

يريد: ولا الحَجَّاج صَاحِبُ عَيْنٍ مِثْلَ عَيْنَيْ بِنْتِ مَاءٍ.

وقد يُقام مقام محذوف مضاف، إلى محذوف قائم مقامه رابع، نحو قوله: [المتقارب]

أَبَيْتُنَّ إلا اصْطِيَادَ القُلُوبِ بِأَعْيُنِ وَجْرَةَ حِينًا فَحِينَا

التقدير: بمِثْلِ أَعْيُنِ ظِبَاء وَجْرَة.

وقد يُستغنَى بمضاف إلى مضاف، إلى مضاف إلى رابع، عن الثاني والثالث، مثاله قوله تعالى: ﴿مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]؛ أي: مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُول.

ويجوز الجر بالمضاف محذوفًا، إثر عَاطِف متصل مسبوق بمضاف، مثل المحذوف لفظًا ومعنًى، نحو: (مَا كُلُّ سَوْدَاء تَمْرَة ولا بَيْضَاءَ شَحْمَة)، وما مِثْل أَبِيكَ وأَخِيكَ يقولون ذلك، التقدير: ولا كُلّ بَيْضَاء، ومِثْلَ أَخِيكَ.

أو منفصل بـ (لا)، نحو قوله[(٢)]: [الطويل]

لَمْ أَرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الفَتَى ولا الشَّرّ يَأْتِيهِ الفَتَى وَهُوَ طَائِعُ

أي: ولا مِثْلَ الشَّرّ، قاله ابن مالك.

وقال ابن عصفور: وقد لا يُعرب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف، وذلك إذا تقدَّم في اللفظ ذِكْرُ المحذوف، نحو قولهم: (مَا كُلُّ سَوْدَاء تَمْرَةً ولا

---

(١) البيت لإمام بن أقرم النميري، وهو في البيان والتبيين ١/٣٨٦. والشاهد قوله «عيني» منصوب على الذم؛ شبَّه عيني الحجاج بعيني بنت الماء.

(٢) البيت لبشر القشيري في: شرح عمدة الحافظ: ١/٥٠١، وبلا نسبة في: المساعد: ٢/٣٦٦، وشرح الأشموني: ٢/٢٧٣، وهمع الهوامع: ٢/٤٣٠، والدرر: ٥/٤٠.

بَيْضَاء شَحْمَةً)، فلم يَشْتَرِط ابن عصفور العطف، لا متصلا، لا منفصلا بـ (لا)، وليس هذا الحذف في هذا النوع مشروط بتقدُّم نفي أو استفهام، خلافًا لمن شرط ذلك.

وممَّا جاء غير مشروط فيه ذلك، قوله(١): [الخفيف]

كُلُّ مُثْرٍ فِي أَهْلِهِ ظَاهِرُ العِزّ ... وذِي غُرْبَةٍ وفَقِيرٍ مُهِينُ

أي: وكُلُّ ذي غُرْبَة، قالوا: والجرُّ في كل هذا مقيس، ورُبَّما جر دون عطف.

حكى الكسائي عن العرب: أَطْعَمُونَا لَحْمًا سَمِينًا شَاةٍ ذَبَحُوهَا، وحكى الفراء عن العرب: والله لو تَعْلَمُون العلمَ الكَبِيرَةِ سنه الدَّقِيق عَظمه، يريد: لَحْم شَاةٍ، وعلم الكَبِيرَة سنه.

وجاء في الشِّعر مثل هذا النثر، قال(٢): [الرجز]

الآكِلُ المَالَ اليَتِيم بَطَرَا

يَأْكُلُ نَارًا وسَيَصْلَى سَقَرَا

وأجاز الكوفيون القياس على هذا، فأجازوا: يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ؛ أي: ضَرب زَيْد.

وقالوا: قالت العرب: يُعْجِبُنِي الإِكْرَامُ عِنْدَكَ سَعْد بَنِيهِ؛ أي: إِكْرَامُ سَعْد بَنِيه، ولم يُجز البصريون ما أجازه الكوفيون من ذلك، بل حملوه على الشذوذ إِنْ صَحَّ نَقْله.

وقالت العرب: رَأَيْتُ التَّمِيمي تَيْمَ عَدِيّ وتَيْمَ قُرَيْش، ورَأَيْتُ العَبدِيّ عبد مناف، بالنَّصْب والخفض في كُلِّ قَبِيلَةٍ يكون فيها اشتراك، فقال أبو علي: كأنَّه قال: صَاحِبُ تَيْم عَدِيّ، دَلّ ذِكْر التَّمِيمي على ذِكْر صَاحِب، فأضْمر للدَّلالة.

وقال السيرافي: الخفض على إضمار (مِنْ)، التقدير: مِنْ تَيْم عدي، ودلَّ على (مِنْ) معنى النسب؛ لأنَّك إذا قلت: زَيْدٌ تَمِيمِيٌّ، فكأنَّك قلت: مِنْ تَمِيمٍ.

وقال أبو عبد الله محمد بن مسعود، المعروف بابن أبي ركب: هو على إضمار

---

(١) البيت بلا نسبة في: همع الهوامع: ٤٣٠/٢، والدرر: ٤٢/٥.

(٢) الرجز بلا نسبة في:شواهد التوضيح والتصحيح: ٥٨، وهمع الهوامع: ٤٣٠/٢، والدرر: ٤٢/٥.

مضاف، تقديره: (مِنْ) لفظ الأول؛ أي: تَيْمِي تَيْم عدي، كأنَّهم اسْتقبَحُوا تكرير الأول، فأَغْنَى الأول عن الثاني.

وذهب الكُوفيُّون إلى أنَّ موضع ياء النسب جَرٌّ، ولذلك خُفِضَ عندهم تَيْم عدي، فـ (تَيْم) عندهم بَدلٌ من الياء، وهذه المسألة لَيْسَت مَسْطُورَة في شيء من كُتُب أصحابنا، وإنَّما هي مسطورة في كُتُبِ الكوفيين، وخَرَّجَها أبو بكر ابن الخياط وابن شقير، بالنَّصب على إضمار أَعْنِي، ولا مانع من الرفع على إضمار (هُوَ).

قال ابن مالك: الجَرُّ على تقدير: أَحَد تَيْم عنده، حكاه الفارسي. انتهى.

وقال أبو القاسم الزجاجي في " المسائل الطَّبَرِيَّة ": يختار الكُوفيُّون فيه الخفض على معنى: زَيْد مِنْ سَعْد، ثم تقول: سَعْد بَكْرٌ، على الترجمة، وليس يمتنعون من إجازة نَصْبه، فأمَّا أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا ألبتَّة. انتهى.

وأنشد الكوفيون: [الطويل]

إِذَا نَـــــزَلَ الأَزْدِيُّ أَزْدِ شَــــــنُوءَةٍ   بِـأَرْضٍ صعيدٍ طَابَ مِنْهَا صَعِيدُهَا

بخفض (أَزْدِ شَنُوءَةٍ).

وقال السيرافي: ومن نَصَبَ، أَضْمَرَ أَعْنَي، وفيه قلق، والرفع أقلق، قال: ولا يكون بدلا؛ لأنَّه أَعَمُّ من الأوَّل.

وعلى قول ابن أبي ركب: يكون بدلا على حذف مضاف؛ أي: تَيْمِي تَيْم عدي، وهذا نظير قوله[1]: [الخفيف]

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات: وهو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي، ابن قيس الرقيات. شاعر قريش في العصر الأموي. كان مقيماً في المدينة.
خرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان، ثم انصرف إلى الكوفة بعد مقتل ابني الزبير (مصعب وعبد الله) فأقام سنة وقصد الشام فلجأ إلى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب فسأل عبد الملك في أمره، فأمّنه، فأقام إلى أن توفي.
أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر. ولقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة، اسم كل واحدة منهن رقية.
انظر: ديوانه ١/٢٠، والحيوان ١/٣٣٢، وشرح المفصل ١/٤٧، وخزانة الأدب ٨/١٠، والدرر اللوامع ٦/٥٧، والمقتضب ٢/١٨٨، والإنصاف ١/٤٥،، ورصف المباني ٣٤٨، وهمع

رَحِـــمَ الله أَعْظُمًـــا دَفَنُوهَـــا   بِسَجِـــسْتَان طَلْحَـــةِ الطَّلَحَـــاتِ

أي: أَعْظَم طَلْحَة الطَّلَحَاتِ.

ومِن الحَذف قِرَاءَة ابن جماز[1]: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] بخفض (الآخرة)، قَدَّرَه ابن مالك: عَرض الآخِرَة، والمضاف إليه يَتنَزَّل من المضاف منزلة التنوين، وهو من تمامه، فالقياس يقتضي أن لا يجوز الفصل بينهما إلا على سبيل الضرورة، إلا ما وَقَعَ فيه الفصل بين المصدر وفاعله المجرور بالمفعول، فيأتي فيه الخلاف.

وفي " الإفصاح ": الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه، قال سيبويه: لم يُسمع إلا في الشِّعر، وأجازه يونس في الكلام في الظروف غير المستقبلة. انتهى.

فمتى جاء الفصل بالظروف والمجرور، فعند ابن مالك إن كان الظرف والمجرور مُتعلقَيْن بالمضاف، فلا يَختصُّ عنده إلا بالضرورة، والفصل قوي، كقوله[2]: [الطويل]

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ ومِدْحَتِي   كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

وقول الآخر[3]: [البسيط]

=

الهوامع ٣/١٥٠، ويروى شطره الأول باختلاف يسير بلفظ: نضَّر اللهُ أعظماً دفنوها.

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣/٢١٠.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله، وبحثت فلم أعثر له على قائل.

الشرح: رشني أمر من راش يريش، يقال: رشت فلانا: أصلحت حاله، ومعناه أصلح حالي "بعسيل" مكنسة العطار التي يجمع فيها العطر.

المعنى: يقول لمخاطبه الذي يستجديه: أصلح شأني ولا تردني خائبا بعد هذا السعي والعناء؛ لئلا أكون في مدحي لك كمن ينحت الصخرة بمكنسة العطار، يتعب بدون فائدة.

الشاهد: في "كناحت يوما صخرة"، فإن قوله: "ناحت" اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو "صخرة" وقد فصل بينهما بالظرف وهو "يوما"، والتقدير: كناحت صخرة بعسيل.

انظر: ابن هشام ٢/ ٢٢١، والمكودي ص٩٢، والسيوطي في الهمع ٢/ ٥١.

(٣) لم أقف على اسم قائله، وبحثت فلم أعثر له على قائل.

الشرح: "الهيجا" قال الجوهري: الحرب، وتمد وتقصر وههنا مقصورة، "يصلى" من قولهم: صليت الرجل نارا، أدخلته النار.

=

لأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا

قال: فهذا جَائِزٌ في الاخْتِيَار، وإن لم يَتعلقَّا به، فالفصل ضعيفٌ، نحو(١): [البسيط]

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا كَمَا تَضَمَّنَ مَاءُ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ

و(٢): [الوافر]

=

الشاهد: في "في الهيجا"، فإنه فصل بين المضاف وهو قوله: "معتاد" والمضاف إليه وهو "مصابرة"، فالفصل بالجار والمجرور.

انظر: المكودي في شرحه للألفية ص٩٢.

(١) قائله جرير بن عطية الخطفي، من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويهجو أهل المهلب.

الشرح: "امتياحا" من ماح فاه بالسواك يميح إذا استاك، "الندى" -بفتح النون- البلل من النداوة، "المزنة" السحابة البيضاء، "الرصف" -بفتح الراء والصاد- الحجارة المرصوفة وماء الرصف: هو الماء الذي ينحدر من الجبال على الصخر.

"المسواك": العود الذي يستاك به، "الريقة": الرضاب، وهو ماء الفم.

المعنى: أن أم عمرو تسقي من بلل ريقها المسواك عند استياكها، فيشتمل على ريقها الصافي العذب، كما يشتمل الرصف على ماء المطر الصافي.

الشاهد: في "المسواك"، فإنه نصب على المفعولية لتسقي، وفصل به بين المضاف وهو "ندى" وبين المضاف إليه وهو "ريقها"، والتقدير: تسقي ندى ريقتها المسواك.

انظر: ابن الناظم ص١٦٧، وابن هشام ٢/ ٢٢٣١، والأشموني ٢/ ٣٢٨، والسيوطي في الهمع ٣/ ٥٢.

(٢) البيت لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيّ، يصف رسم دار.

و (يقارِب): يضم بعض ما يكتبه إلى بعض. (أو يزيل) يفرّق كتابته.

والمعنى: وصف رسوم الدّار فشبّهها بالكتاب في دقّتها والاستدلال بها؛ وخصّ اليهود لأنّهم أهلُ كتابٍ، وجعل كتابته بعضها متقاربٌ وبعضها متفرّق ومتباين؛ لاقتضاء آثار الدّار تلك الصّفة والحال.

والشّاهد فيه: (بِكَفِّ - يومًا - يهوديّ) حيث فصَل بين المضاف - وهو (كف) - والمضاف إليه - وهو (يهوديّ) - بالظّرف - وهو (يومًا) - للضّرورة الشّعريّة.

انظر: الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٣٧٧/٤، والخصائص ٤٠٥/٢، والإنصاف ٤٣٢/٢، وشرح المفصّل ١٠٣/١، وشرح التّسهيل ٢٧٣/٣، وابن النّاظم ٤١٠، وابن عقيل ٧٨/٢، والخزانة ٤١٩/٤.

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

و(١): [الطويل]

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

وجاء الفصل بينهما بفاعل، نحو(٢): [الطويل]

نَرَى أَسْهُمًا للمَوْتِ تُصْمِي ولا تُنْمِي ولا نَرْعَوِي فِي نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا

وبنداء نحو(٣): [البسيط]

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ والخُلْدُ فِي سَقَرَا

وبنَعْت نحو(٤): [الطويل]

---

(١) نُسِبَ إلى عَمْرَة الخثعميّة، وقيل: لدُرْنا بنت عَبْعَبَةَ، وقيل: لامرأة من بني سعد.

و (النَّبوَة) أصلُها: أنْ يضرِب بالسّيف فينبوَ عن الضّريبة ولا يمضي فيها. (فدعاهما): استغاث بهما.

والمعنى: ترثي الشّاعرة أخويها فتقول: كانا لمن لا أخا له في الحرب ولا ناصر، أخوين ينصرانه إذا غشيه العدوّ فخاف أن ينبوَ عن مقاومته.

والشّاهد فيه: (هما أخوا - في الحرب - من لا أخا له) حيث فصَل بين المضاف - وهو (أخوا) - والمضاف إليه - وهو (مَن)- بالجارّ والمجرور- وهو (في الحرب) - للضّرورة الشّعريّة.

انظر: الكتاب ١/١٨٠، ونوادر أبي زيد ١١٥، ١١٦، والخصائص ٢/٤٠٥، وتحصيل عين الذّهب ١٤٩، والإنصاف ٢/٤٣٤، وشرح المفصّل ٣/٢١، وابن النّاظم ٤١٠، والمقاصِد النّحويّة ٣/٤٧٢، والهمع ٤/٢٩٥.

(٢) انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٩٢.

(٣) قائله بجير بن زهير بن أبي سلمى يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب فلامه كعب على ذلك وتعرض للرسول -صلى الله عليه وسلم- فنال بلسانه منه، فأهدر النبي -صلى الله عليه وسلم- دمه. وأما أبوهما زهير، فقد مات قبل المبعث بسنة.

انظر: ابن عقيل ١/ ٦٦، والأشموني ٢٢/ ٣٢٩.

(٤) انظر: شرح الكافية الشّافية ٢/٩٩٠، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٩٦، وابن النّاظم ٤١١، وابن عقيل ٢/٧٩، والمساعِد ٢/٣٧٢، والمقاصد النّحويّة ٣/٤٧٨، والتّصريح ٢/٥٩، والهمع ٤/٢٩٦، والأشمونيّ ٢/٢٧٨.

نَجَـوْتَ وَقَـدْ بَـلَّ المُـرَادِيُّ سَـيْفَهُ مِـنْ ابْـنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَـاطِحِ طَالِـبِ

وبفعل مُلْغَى نحو قوله(١): [الوافر]

بِـأَيِّ تَـرَاهُم الأَرَضِـينَ حَلُّـوا الـدَّبَرَانِ أَمْ عَـسَفُوا الكِفَـارَا

وبالمفعول من أجله(٢): [الوافر]

مُعَـاوِدُ جَـرْأَةً وَقْـتِ الهَـوَادِي أَشَـمُّ كَأَنَّـهُ رَجُـلٌ عَبُـوسُ

فالتقدير فيما مَثَّلْنَاه كـ (نَاحِتِ صَخْرَةٍ، ومُعْتَاد مُصَابَرَة، ونَدَى رِيقَتها، وبِكَفِّ يَهُودِيّ، ونقض العزم أَهْوَاؤنَا، ووِفَاقُ بُجَيْر، ومن ابن أبي طالب، وبِأَيِّ الأَرْضِين، ومُعاوِدُ وَقْتٍ).

وقد جاء الفصل بينهما بالقَسَمِ في النَّثر، حكى الكسائي: هذا غُلامُ والله زَيْدٍ، وحكى أبو عبيدة عن العرب: الشَّاة لَتَجْتَرُّ فتَسْمَعُ صَوْتَ والله رَبِّها، يريد: هذا غُلامُ زَيْد والله، وتَسْمَعُ صَوْتَ رَبّها والله.

وأمَّا الفصل بالمفعول بَيْنَ المصدر والمخفوض، كقراءة ابن عامر(٣): (قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ) [الأنعام: ١٣٧]، فَقَدْ جَاءَتْ نَظَائِره في أَشْعَار العرب، والصحيح جوازه، وإن كان أَكْثَرُ النُّحاة يَخُصُّونه بالشِّعر.

وفي " النهاية ": أجاز الكُوفيُّون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحرف الجر في الشِّعر وفي الكلام، ومنه قراءة ابن عامر، وسَلَكَ المُتبني هذه الطريقة، فقال(٤): [الطويل]

---

(١) انظر: الأشموني في شرحه ٢/ ٣٢١، والسيوطي في همعه ٢/ ٥٣.

(٢) انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٢٩، والسيوطي في الهمع ٢/ ٥٣.

(٣) قرىء: «زين» على البناء للفاعل الذي هو شركاؤهم، ونصب (قَتْلَ أولادهم) وزين، على البناء للمفعول الذي هو القتل، ورفع شركاؤهم بإضمار فعل دلّ عليه زين، كأنه قيل: لما قيل زين لهم قتل أولادهم من زينه؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم. وأما قراءة ابن عامر: «قتل أولادهم شركائهم» برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ. [الكشاف: ٢/١٧٩]

(٤) انظر: شرح المشكل من شعر المتنبي ١ / ٤٢، وشرح ديوان المتنبي ١ / ١٦٨، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ١ / ١٣٣.

حَمَلَـتْ إِلَيْـهِ مِـنْ لِـسَانِي حَدِيقَـةً شَفَاهَا الحِجَا سَقْيَ الرِّيَاضِ السَّحَائِبِ

فصل المضاف إلى ياء المتكلم ليس مُثنًّى ولا مجموعًا[١]

على حد المُثنَّى فيه أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب الجمهور: أنَّه مُعرَبٌ في الأحوال الثلاثة، مُقدَّرٌ فيه الحركات الإعرابية، لشغل آخره بالحركة التي تَقْتَضِيها ياء المتكلِّم.

الثاني: مذهب الجرجاني، وابن الخشاب، والمطرزي، وظاهر كلام الزمخشري أنَّه مبنيٌّ.

الثالث: مذهب ابن جني: أنَّه لا مُعرب ولا مَبنيّ؛ إذ الاسم لا ينحصر عنده في معرب ولا مبني، بل له حالة ثالثة مثل هذا.

الرابع: ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجر، مقدرة فيه حالة الرَّفْع والنَّصْب، ولا أعرف له سَلَفًا في هذا المذهب، ويقول في المُثنَّى: قَامَ غُلامَاي، ورَأَيْتُ غُلاميّ، ومَرَرْتُ بغُلامي، والخلاف الذي في إعراب المثنى، جاء فيه إذا أُضِيف إلى الياء، وتقدَّم ذِكْر ذلك.

وتقول في الجمع الذي على حَدِّ التَّثْنِيَة: هؤلاء ضَارِبِيّ، ورَأَيْتُ ضَارِبِي، ومَرَرْتُ بضَارِبِي، اللفظ واحد، والخلاف فيه مُضافًا إلى الياء، كالخلاف مضافًا إلى غير الياء، وتقدَّم ذِكْر ذلك.

وزَعَمَ أبو عمرو ابن الحاجب، وتَبِعَه ابن مالك: أنَّ هذا الجمع حَالَة الرَّفع إعرابه بالحرف المُقدَّر، وكما أنَّ الحركة تُقدَّرُ، كذلك الحرف يُقدَّرُ.

وقد بَيَّنَّا في الشَّرح لـ " التسهيل " أنَّ هذا لا تحقيق فيه، وهذه الياء في (ضَارِبِيّ)، وشِبْهه مفتوحة، كقوله[٢]: [الكامل]

أَوْدَى بَنِـيَّ وأَوْدَعُـونِي حَـسْرَةً عِنْـدَ الرُّقَـادِ وعَبْـرَةً لا تُقْلِـعُ

وفـي الحـديث: " أَوَ مُخْرِجِـيَّ هُـمْ "[٣]، وقـراءة حمـزة[٤]: (بِمُـصْرِخِيِّ)

---

(١) انظر: شرح الكافية الشّافية ١٣٢٥/٣.

(٢) البيت لأبي ذؤيب، انظر: التذييل والتكميل ٦٣/١.

(٣) أخرجه البخاري (١٨٩٤/٤، رقم ٤٦٧٠).

(٤) قرأ حمزة والأعمش وابن وثاب « بمصرخي » بكسر الياء تشبيهاً لياء الإضمار بهاء الإضمار =

[إبراهيم:٢٢] بكسر الياء، أجازها أبو عمرو ابن العلاء، والفراء، وقطرب، وهي لغة بني يَرْبُوع، وقال الفراء: قَرَأَ بها الأعمش، ويحيى بن وثاب، قال: وزَعَمَ القاسم بن معن: أنَّها صواب، وكان ثقة بصيرًا. انتهى.

وقد رَدَّ هذه القِرَاءَة على حمزة، جعفر الصاق، وقال: أُخَالِفكَ فِيهَا، والفتح قراءة علي بن أبي طالب، وخُيِّرَ حمزة في: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ بين الفتح والكسر بعد أن أراد أن يتركها.

وقال الكسائي: كان نصير النحوي يحمل قراءة حمزة على اللَّحن، وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطًا.

وإذا أَضَفْتَ المنقوص قلت: قَاضِي، كما تقول في جمع (قَاضُون) إذا أُضِيفت إلى الياء: قَاضِيّ.

وإذا أَضَفْت المقصور قلت: عَصَايَ، في الأحوال الثلاثة والياء مفتوحة، وقد تُكسر نحو: (عَصَايِ)، وتسكينها بَعْد أَلِف، كَقِرَاءَة نَافِع[1]: (وَمَحْيَايْ) [الأنعام: ١٦٢] في الوَصْل، من إجراء الوصل مجرى الوقف.

وإقرار أَلِف المقصور حالة الإضافة إلى الياء، لُغة أكثر العرب، وقد ذكر قلبها (ياء) وإدغامها في الياء: سيبويه، عن ناس من العرب لم يُعيِّنهم، وحكاها عيسى بن عمر، عن قريش، وهي في شِعر أبي الأسود الدُّؤلي، والمنخل اليشكري.

=

في قوله: مصرخيه، ورد الزجاج هذه القراءة، وقال ردية مرذولة، وقال فيها القاسم بن معن: إنها صواب، ووجهها أبو علي وحكى أبو حاتم: أن أبا عمرو حسنها، وأنكر أبو حاتم على أبي عمرو. [المحرر الوجيز ٤/١٠٠]

(١) قرأ السبعة سوى نافع و « محيايَ ومماتي » بفتح الياء من « محياي » وسكونها من « مماتي » وقرأ نافع وحده و « محياي » بسكون الياء من « محياي »، قال أبو علي الفارسي وهي شاذة في القياس لأنها جمعت بين ساكنين، وشاذة في الاستعمال ووجهها أنه قد سمع من العرب التقت حلقتا البطان ولفلان ثلثا المال، وروى أبو خليد عن نافع و « محيايِ » بكسر الياء، وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى والجحدري و « محيي »، وهذه لغة هذيل ومنه قول أبي ذؤيب:

سبقوا هـويَّ وأعنقوا لهواهم ... فتصرعـوا ولكل جنب مصرع

وقرأ عيسى بن عمر « صلاتيَ ونسكيَ ومحيايَ ومماتيَ » بفتح الياء فيهن وروي ذلك عن عاصم. وقوله تعالى: (وأنا أول المسلمين) أي من هذه الأمة، وقال النقاش من أهل مكة. [انظر: المحرر الوجيز ٣/٣.]

وعَيَّنَهَا صاحب " التَّمهيد "، وابن مالك لهذيل، ولا يَتحتَّم ذلك عندهم، بل يُجيزون القلب والإقرار الذي عليه أكثر العرب.

وهذا القلب لا يختصُّ بحالة النَّصب والجر، بل يجوز في حالة الرفع، ومِنْ دُعاء بعض العرب: يَا سَيِّدِي، ومَوْلَيَّ، وقُرِئَ[1]: (يَا بُشْرَيّ هَذَا غُلامٌ) [يوسف: ١٩]، وهديَّ، وعصيَّ، ومحييَّ، ومَثْوَيَّ، ورويَّ؛ فإن كانت الألف للتثنية، لم تقلب حالة الرفع.

فأمَّا في لغة من استعمل المُثنَّى بالألف، رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، فيحتاج في جواز قلبها على هذه اللغة إلى سماع.

وأمَّا (لَدَى، وعَلَى، وإِلَى)، فأكثر العرب يَقْلِبُ أَلِفها وتدغم، فتقول: (لَدَيَّ، وعَلَيَّ، وإِلَيَّ)، وبعضهم لا يقلب فيقول: (لَدَايَ، وعَلايَ، وإِلايَ).

وإذا أَضَفْت إلى الياء غير مُثنَّى ولا مجموع على حده، ولا منقوص ولا مقصور، نحو: (غُلامِيَ، وغِلْمَانِيَ، وهِنْدَاتِيَ، وظَبْيِيَ، وغَزْوِيّ، ووَلِيّ، وعَدوِيّ)، جاز فتح الياء وإسكانها، فقيل: الأصل: الفتح، وقيل: الأصل: الإسكان، وحَذْف الياء في مثل هذه قليل، ومنه: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧ - ١٨]، فيمن حَذَفَها وَصْلا ووَقْفًا.

ورُبَّمَا قلبت الياء أَلِفًا، والكسرة قبلها فتحة، نحو قوله[2]: [الوافر]

---

(١) قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: (يا بشرى) بترك الإضافة، فيها وجهان:
أحدهما: أنهم جعلوه اسم رجل، فيكون دعا إنسانا اسمه (بشرى).
وحجتهم: ما قد روي عن جماعة من المفسرين أنهم قالوا: كان اسمه (بشرى)، فدعاه المستقي باسمه كما يقال: يا زيد، فيكون (بشرى) في موضع رفع بالنداء.
والوجه الآخر: أن يكون أضاف البشرى إلى نفسه، ثم حذف الياء وهو يريدها، كما تقول: يا غلام لا تفعل؛ يكون مفردا بمعنى: الإضافة.
و قرأ الباقون: (يا بشرايَ) بإثبات ياء الإضافة وفتحها، أضاف (البشرى) إلى نفسه، وإنما فتحوا الياء على أصلها لئلا يلتقي ساكنان، فجرت مجرى (عصاي)، و(بشراي) في موضع نصب، كما تقول: يا غلام زيد. [حجة القراءات ٣٥٧/١]
(٢) قائله: الحطيئة -واسمه جرول- يهجو امرأته.
اللغة: "أطوف" من طوّف تطويفا وتطوافا -والتشديد فيه للتكثير- ومعناه: أكثر من الدوران والطوفان، "آوي" من أوى الإنسان إلى منزله يأوي أويا، "النقيع" -بفتح النون وكسر القاف- اللبن المحض يبرد.
=

أُطَـوِّفُ مَـا أُطَـوِّفُ ثُـمَّ آوِي إِلَـى أُمَّـا وَيُروِينِـي النَّقِيـعُ

يريد: إلى أُمِّي، فأجازه بعضهم.

وفي " النهاية ": أجاز المازني في غير النِّداء إبدال ياء المُتكلم أَلِفًا، فأجاز: قَامَ غُلامًا، ورَأَيْتُ غُلامًا، ومَرَرْتُ بغُلامًا، يُريد: غُلامِي، حكاه ابن السراج في "الأصول". انتهى.

وقال ابن عصفور: وهذا في الضَّرورة، ورُبَّمَا استغنى بالفتحة عن الألِف، فتقول: جَاءَ غُلامَ، تُريد: غُلامَا؛ أي: غُلامِي.

وأمَّا الضَّمُّ نحو: جَاءَ غُلامُ، وَأَنْتَ تُريد الإضافة، فأجازه أبو عمرو وغيره على قِلَّةٍ، واسْتَدلُّوا بقوله[1]: [الوافر]

ذَرِينِـي إِنَّمَـا خَطَئِـي وَصَـوْبِي عَلَـيَّ وَإِنَّمَـا أَهْلَكْـتُ مَـالُ

يُريد: مَالِي، ورَدَّه أبو زيد الأنصاري، وتأَوَّلَ ما اسْتدلَّ به أبو عمرو.

وأمَّا في النِّدَاء، فأَطْلَقَ النُّحاة فيه خمسة أوجه:

فتح الياء: يَا غُلامِيَ، وإسكانها نحو: يَا غُلامِي، وقلب الياء أَلِفًا نحو: يَا غُلامَا، وحذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء نحو: يَا غُلامِ، وحذفها وضَمّ ما قبلها نحو: يَا غُلامُ، تريد: يَا غُلامِي، وقُرئ[2]: (قُلَ رَبُّ احْكُمْ) [الأنبياء: ١١٢] بضَمِّ الياء بعد

=

الإعراب: "أطوف" فعل مضارع والفاعل ضمير، "ما أطوف" ما مصدرية، أي: أطوف الطواف الكثير، وأطوف فعل مضارع والفاعل ضمير، "ثم" عاطفة، "آوي" جملة من فعل وفاعل عطف على أطوف، "إلى أما" جار ومجرور، "ويرويني" يروي فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول، "النقيع" فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: "إلى أما" إذ أصله: أمي، فقلبت الياء ألفا.

انظر: المقتضب ٢٣٨/٤، والجمهرة (قعد) ٦٦٢/٢، والجُمل ١٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٤٧/٢، وشرح المفصّل ٥٧/٤، واللّسان (لكع) ٣٢٣/٨، وشرح الشّذور ٩٢، والمقاصد النّحويّة ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤، والتّصريح ١٨٠/٢، والهمع ٢٨٢/١، وملحق ديوان الحُطيئة ٣٣٠.

(١) انظر: السيوطي في الهمع ٥٣/ ٢.

(٢) روى حفصٌ، عَنْ عاصمٍ (قالَ ربِّ) على الخبر.

وقرأ الباقون: (قلَ ربِّ) على الأمر.

فإن قَالَ قائلٌ: الله تَعَالى لا يحكم إلّا بالحقِّ. فلم قيل (رَبِّ احْكُمِ بالحَقِّ)؟

=

حَذْفِ ياء المتكلم، يريد: يَا رَبِّي، حَذَفَ حرف النداء وياء المتكلم.

وأجاز الأخفش، والمازني، والفارسي، حَذْف الألف المنقلبة عن الياء، والاجتزاء بالفتحة عنها، فتقول: يَا غُلامَ، تريد: يَا غُلامَا، وقاسوا ذلك، ومنعه الأكثرون، وتختلف رُتبة هذه الأوجه في الفصاحة، فأفصحها: يَا غُلامِ، ثُمَّ يَا غُلامَا، ثم يَا غُلامِي، ويَا غُلامي، وأَقَلّها: يَا غُلامَ.

وقال الأستاذ أبو علي: وهذا إذا لَمْ يلبس، يعني: بالمُنادى المقبل عليه.

وقال ابن هشام اللخمي: يَا غُلامُ أَقْبل، لا يجوز على مذهب الجماعة، إنَّما أجاز سيبويه الضَّم، فِيمَا يُزَاد فيه الإضافة فيما كَثُر، حَتَّى إذا ضَمَمْته، عُلِم أَنَّ المُرَاد فيه الإضافة.

وقال خطَّاب الماردي: والخَامِسَة قَلِيلَة رَدِيئَة، وهي: يَا غُلامُ، بحذف الياء وبضَمّ الميم، وأنت تريد: يَا غُلامِي، وهذا قبيح؛ لأَنَّه يلتبس بالمضاف بغيره، كقولك: يَا غُلامُ، إذا أَرَدْت: يَا أَيُّهَا الغُلام.

وهذه لُغَة ذَكَرَها أبو القاسم الزجاجي في كتابه، ولم يَنصّ عليها بالضم، ولكن بعض شيوخنا كان يرويه بالضم، وذلك لا يصح، والصواب: يا غُلامَ، بالفتح، فحذف الألف المنقلبة عن الياء، كما حذف الياء في: يَا غُلامي، وهي قليلة؛ لأَنَّ الألِف خفيفة والياء ثقيلة، فجاز حذف الياء، وقبح حَذْفُ الألِف. انتهى.

وقال ابن مالك في نحو: يَا مُكْرِمِيّ، مُرَادًا به الحال أو الاستقبال، إضافته إضافة تخفيف، والياء في نِيَّة الانفصال، فلا تُحذف ولا تُقلب، ولا حَظَّ لها في غير الفتح أو السكون، وهذا تقييدٌ لما أَطْلَقَه النَّحويون، وإطلاقهم يقتضي جواز الحذف والاجتزاء بالكسرة، والقلب إلى الألف، والحذف والبناء على الضم.

وفي " المجالس " لثعلب: (يَا غُلامِ أَقْبِلْ) تَسقط الياء منه، و(يا ضَارِبِي أَقْبِلْ) لا تسقط الياء منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل. انتهى.

وفي " النهاية ": من قال: (يا غُلامُ) بضم الميم، إنَّما يفعلون ذلك في الأسماء

=

فقل: التَقدير: احكم بحكمك يا ربّ. ثم سَمى الحكم حقًّا.

والقراءة الثالثة (ربِّ احكم) بضم الباء. قرأ بذلك أَبُو جَعفر يزيد بْن القعقاع. كأنّه جعله نداء مفردًا لا مضافًا، كَمَا تَقُول: يا ربُّ، ويا ربِّ. [إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٧١]

التي تَغْلِبُ عليه الإضافة، كقولك: يَا رَبّ، ويَا قَوْم؛ لأنَّ هذا يُضِيفُونه كثيرًا، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا﴾ [النساء: ٧٥]، و﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، فلمَّا كانوا يُضِيفونه، جعلوه مَعْرُوفًا بالقصد، فبَنَوْهُ على الضَّمِّ.

وهذه الضمة كهِيَ في: يَا رَجُل، إذا قصدت رَجُلا بعَيْنه.

وقال أيضًا: اسم الفاعل المُتعدِّي المضاف إلى ياء المتكلم إن كان ماضيًا، فإِضَافَته مَحْضَة، فتجري يَاؤُه مجرى (يَا غُلامِي) في النداء، فيجوز: (يَا ضَارِبُ) في النِّدَاء.

وإن كَانَ حالا أو مستقبلا، فلا يجوز حذف الياء في النِّدَاء؛ لأنَّ الإضافة في نِيَّةِ الانفصال، فصَارَت الياء في التقدير اسمًا مُستقبلا، فلا يجوز حَذْفُها.

وإذا أَضَفْتَ (ابنما، وفَمًا) على لغة من أَتْبَع حركة النون لحركة الميم، وحركة الفاء لحركة الميم، كَسَرْتَ ما قبل الميم، فتقول: جاء ابْنِمِي، ووَضَعْته في فَمِي.

ومَنْ أَجْرَى (غَيْرَ مَاض) مَجْرَى الصحيح، فقال: (غير ماض إِلَى)، أضاف (إِلَيَّ) الياء، لا تقول: مَاضِي، بل تقول: مَاضِيّ.

وإذا أَضَفْتَ ما رُفع وفيه الواو، ونُصب وفيه الألف، وجُر وفيه الياء إلى الياء، فكحَالِه إذا أَفْرَدْتَ عن الإضافة، فتقول: أَبِي، وأَخِي، وحَمِي، وهَنِي.

ومن أضاف (ذُو) إلى الضمير فقياسه: (ذِيّ)، ويكون أصله: ذَوِيَّ.

وقالوا في (فُوك): (فِيّ) في الأحوال الثلاثة، ومَنْ أَثْبَتَ المِيم فجعلها حرف الإعراب، أو جعله مقصورًا، أضاف كنَظِيره، فتقول: (فَمِي) بالتخفيف، و(فَمِّي) بتشديد الميم، أو (فَمَاي)، وقول من زعم: أنَّ ثبوت الميم مع الإضافة لا يجوز إلا في ضَرُورة الشِّعر، ليس بصحيح.

وأجاز الكُوفيُّون (أَبِيَّ) في (أَبِي)، يبقون الواو ويدغمونها في ياء الإضافة، فتصيرُ (أَبِيَّ)، ولا يجيز ذلك البصريون إلا في الشِّعر.

وقد تبع الكوفيون المبرد، وابن مالك، وزادا إِجَازَة (أَخِيّ) في (أَخِي).

قال ابن مالك: ولم أجد شاهدًا على (أَخِيّ)، لكن أُجيزه قياسًا على (أَبِيّ)، كما أجازه المبرد. انتهى.

وقد جمع (أَخ، وأب) بالواو والنون، فإذا أَضَفْت إلى الياء قلت: أَبِيّ، وأَخِيّ.

باب المجزوم[1]

أدوات الجزم حروف وأسماء، فمن الحروف لام الطلب وتشمل الأمر والدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، و﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]، وأكثر النُّحاة يُعبِّرُ عنها بلام الأمر، وحركتها الكسر، وفَتْحُها عن الفراء لُغَة سُلَيْم.

وعنه أيضًا: تُفْتَح بفتحة الفاء بعدها، فعلى هذا قيل: إن انكسر ما بعدها، نحو: لِتئذن، أو انضَمَّ نحو: لِتُكْرِمْ زَيْدًا، فلا تَفْتَح، بل تُكْسَر.

وعنه أيضًا ما نَصَّ عليه في سورة النساء، وهو قوله: وبنو سُليم يفتحون اللام إذا اسْتُؤنِفت، فيقولون: لَيَقُم زَيْدٌ، يجعلون اللام منصوبة في كُلِّ جِهَةٍ، كما نَصَبَت تميم لام (كي)، إذ قالوا: جِئْتُ لآخذ حَقِّي، يريد: أنَّهم لا يفتحون إلا إذا لم يكن قبلها واو، أو فاء، أو ثُمَّ، ويجوز تسكينها مع ثلاثتها وليس بضعيف، ولا قليل مع ثُمَّ، خلافًا لِمَنْ زَعَم ذلك، بل الأكثر التسكين مع الواو والفاء.

وقال خطاب الماردي: إسكانها مع ثُمَّ في ضرورة الشِّعر، ولا يجوز في الكلام، وإن كان حمزة قد قرأ[2]: (ثُمَّ لْيَقْطَعْ) [الحج: ١٥] بسكون اللام؛ لأنَّه لم

---

(١) انظر: التّسهيل ٢٣٦، وشرح الكافية الشّافية ١٥٩١/٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٦/١، وتوضيح المقاصد ٢٣٦/٤، والأشمونيّ ٥/٤.

(٢) قال أحمد: اتفقوا على تسكين لام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاء في جميع القرآن.
واختلفوا إذا كان قبلها ثم.
فقرأ أبو عمرو: (ثُمّ لِيقضوا تفثهم)، (ثُمّ لِيقطع) بكسر اللام مع ثم وحدها. (وَلْيُوفوا) ساكنة اللام، (فَلْيَنْظر) بالإسكان.
واختلف عن نافع، فروى أبو بكر بن أبي أويس وورش عنه: (ثم لِيقضوا)، (ثم لِيقطع) بكسر اللامين مثل أبي عمرو.
وروى المسيبي وإسماعيل بن جعفر وقالون وابن جماز وإسماعيل بن أبي أويس مثل حمزة بإسكان اللامين.
وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي بإسكان اللامين في الحرفين جميعًا، وقال القوّاس عن أصحابه عن ابن كثير: (ثم لِيَقْضوا) كسرًا، وقال البزي: اللام مدرجة.
وقرأ ابن عامر بتسكين لام الأمر فيما كان قبله واو أو فاء أو ثم في كل القرآن، إلا في خمسة =

يكن له علم بالعربية. انتهى.

وإذا أُسْنِدَ الفعل إلى غير الفاعل المخاطب، لزمت اللام نحو: لِيَقُم زَيْدٌ ولِيُضْرَبْ خَالِد، ولِتُفْنَ بحَاجَتِي، ولأغْنَ بها، وقال تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت:١٢]، وفي الحديث: " قُومُوا فلأصَلّ لَكُم "(١)، وقال الشاعر: [الطويل]

وَجَدْتُ أَمَنَّ النَّاس قَيْس بن عَثْعَثٍ فَإِيَّاهُ فِيمَا نَالَنِي فلأحْمَدِ

ودخولها على فِعل المتكلم مُفردًا، أو مشاركًا فيه قليل، والصحيح أنَّه لا يجوز حَذْفُ لام الأمر إلا في الشِّعر، خلافًا للمبرد، إذ مَنَع ذلك أيضًا في الشِّعر، وخلافًا للكسائي، إذ أجاز حَذْفَها بعد الأمر بالقول، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]؛ أي: لِيُقِيمُوا الصلاة.

وخلافًا لمن أجاز ذلك بعد قول غير أمر، نحو: قُلت لزيدٍ يَضْرِبْ عَمرًا؛ أي: لِيَضْرِبْ، فإذا كان مُسندًا للفاعل المخاطب، فلُغَتَان:

إحداهما: قالوا: رَدِيئَة قليلة، وهي إقرار تاء الخطاب واللام، نحو: لِتَقُمْ. وزعم

=

مواضع كلها في الحج: (ثم لِيقضوا) (ثم لِيقطع) (فلِينظر) (ولِيوفوا نذورهم) (ولِيطوفوا) بكسر اللام وسائر ذلك بالإسكان.

قال أبو علي: حجة من أسكن لام الأمر، إذا كان قبلها واو أو فاء: أن الواو والفاء، لَمّا كان كل واحد منهما حرفًا مفردًا، ولم يجز أن تُفْصل من الكلمة التي دخلت عليها، فتُفْصل منها بالوقف عليها أشبهت الكلمة التي أحدها فيه المتصل نحو: كتف وشَكِس. فكما أن هذا النحو من الأسماء والأفعال يخفف في كلامهم بالتسكين، كذلك أسكنت اللام بعد هذين الحرفين.

وما يدل على أن الحرف إذا لم ينفصل مما دخل عليه تَنَزَّل منزلة جزء من الكلمة قولهم: هؤلاء الضاربوه والضاربوك، فحذفوا النون التي تلحق للجميع، لما كانت النون حرفًا لا ينفصل من الكلمة، وعلامة الضمير كذلك، فلم يجتمعا. وكذلك حرف اللين الذي للنُّدبة، عاقب التنوين من حيث كان حرفًا لا ينفصل، كما كانت النون كذلك. وكما تنزلت هذه الحروف منزلة ما هو من الكلمة من حيث لم تنفصل منها، تنزلت الواو والهاء، منزلتهما، فحسن تخفيف الحرف بعدها، كما خفف نحو: كتف وسَبُع. وليس كذلك ثم، لأنها على أكثر من حرف، فتنفصل من الكلمة ويوقف عليها، فلم تجعلها بمنزلة الواو والفاء لمفارقتهما لهما فيما ذكرنا. [الحجة للقراء السبعة ٢/٢٧٦]

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٦/٧٤، رقم ٣٣٢٨).

الزجاجي: أنَّها لُغَة جيِّدة.

والثانية: وهي اللُّغَة الجَيِّدَة الفَصِيحَة أن يكون عَارِيًا من حرف المضارعة واللام، فإن كان ما بعد حروف المضارعة مُتحركًا، أُقِرَّ على حركته، نحو: دَحْرِجْ، وبِعْ، وقُمْ، وعِدْ، وهَبْ.

وإن كان ساكنًا وماضيه على وزن أفعل، فالأمر منه (أَفْعِلْ) بقَطْعِ الهمزة، أو إلى غير وَزْنِه، اجْتُلِبَتْ له همزة الوصل مكسورة في غير الثلاثي.

وفي الثلاثي الذي ثانيه مكسور أو مفتوح، نحو: انْطَلِقْ، واضْرِبْ، وارْكَبْ، ومضمومة إن كان مضمومًا، نحو: اقْتُل إلا إنْ نُقِلَ إلى فاء الكلمة حركته، فتذهب الهمزة نحو: سَلْ.

وشَذَّ إقرارها مع النقل، نحو: اسْئَلْ، وشَذَّ في الكلام: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، وتقدَّم الكلام عليها في التصريف في باب الحذف.

وعلى الأمر إذا كان عاريًا عن اللام، أهو معربٌ أو مبنيّ في باب البناء، وعلى همزة الوَصْل ما أصلها، وما أَصْلُ حركتها في همزة الوصل، ويَلزمُ آخره ما يلزم المجزوم، نحو: اضْرِبْ، واضْرِبِي، واضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبْنَ، واغْزُ، وارْمِ، واخْشَ.

ومِن إِبْدَال الهمزة في يَقْرَأُ أَلِفًا، وفي (يُوضؤ) واوًا، وفي (يقرئ) ياء، فلَكَ إِثْبَاتها نظرًا إلى أصلها، فتقول: اقْرَا، واوْضُوا، واقْرِي، ولَكَ حَذْفها؛ نَظَرًا إلى ما آلَتْ إليه، فتقول: اقْرَ، واوْضُ، واقْرِ.

ولا يجوز الفصل بين لام الأمر وما عَمِلت فيه، لا بمعمول الفعل ولا بغيره، ويجوز تقديم معمول معمولها عليها، إذا كان يجوز تقديمه على فعل الأمر العاري من اللام، نحو: زَيْدًا لِيَضْرِبْ خَالِدٌ، وفِعْلُ الأمر للمخاطب بغير لام، إذا عُطِفَ فِعْلٌ بعده، ارْتَفَع على الاستئناف، نحو: اضْرِبْ زيدًا أو لِيَضْرِبْ، ويَرْكَبُ خَالدٌ.

ويجوز في النَّثْرِ جَزْمُه عطفًا على تَوهُّم أَنَّ الأوَّل باللام، ويجوز تقديم منصوبه عليه، تقول: زَيْدًا اضْرِب. وقال قومٌ: تَنْصِبُ (زَيْدًا) بفعل مضمر، ودليلهم دخول الفاء عليه، فتقول: زَيْدًا فَاضْرِبْ، وقالوا: الأمْرُ والنهي لا يتقدَّم منصوبهما عليهما؛ لأنَّ لهما الابتداء.

(لا)

في الطَّلَبِ يَشمل النَّهي والدعاء، نحو: لا تَضْرِبْ زَيْدًا، و﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وهي أصل بنفسها، خلافًا لمن زعم أنَّ أصلها لام الأمر زِيدَ عليها أَلِف، فانفتحت اللام لأجلها، وخلافًا للسهيلي، إذ زعم أنَّها (لا) التي للنَّفي.

وأنَّ الجَزْم في الفعل بلام الأمر مُضْمَرة قبلها، حُذِفَت كراهة اجتماع لامَيْن في اللفظ، وإذا بُنِيَ الفعل للمفعول، جاز دخول (لا) هذه عليه، سواء أكان لمُتكلِّم، أو غائب، أو مخاطب، نحو: لا أُخْرَجْ، ولا تَخْرُجْ، ولا يُخْرَجْ زَيْدٌ، وإذا بُنِيَ لفاعلٍ، فالأكثر أن يكون للمخاطب ويَضْعُف للمُتكلِّم، نحو قوله[1]: [البسيط]

لا أَعْـرِفَنْ رَبْرَبًـا حُـورًا مَـدَامِعُهَا   كَـــأَنَّ أَبْكَارَهَـــا نِعَـــاج دُوَّارِ

وللغائب نحو: لا يُخْرَجْ زَيْدٌ، ولا يفصل بين (لا) هذه ومعمولها، إلا إن كان بالفضلة، نحو: اليَوْم تَضْرِبْ زَيْدًا، فقيل: يَجُوزُ في قليل من الكلام، وقيل: يختص بالضَّرُورة، وقد يجوز بالنَّهي عن الفعل المقصود به في الحقيقة إلى ما يلزمه، نحو قولهم: (لا أَرَيَنَّكَ هُنَا).

واللام و(لا) الطَّلبيَّتَان يُخَلِّصان المضارع للاستقبال، وهل يجوز حَذْفُ الفعل بعد (لا) الطَّلبية في كلام ابن عصفور، وشيخنا أبي الحسن الأبذي، ما يدُلُّ على جَوَازِ حَذْفه، إذا دلَّ عليه الدليل وتبعته (لا)، قالا: كقولك: اضْرِبْ زَيْدًا إِنْ أَسَاءَ وإلا فلا؛ أي: فلا تَضْرِبْهُ.

ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب، والأمر لا يدلُّ إلا على طلب إدخال الماهية في الوجود، لا على فور ولا تكرار، والنهي يلزم منه العموم.

وصِيغَة الطلب تأتي لمعانٍ أُخَر بالقرينة، نحو: الإِذْن، والتهديد، والتعجيز، والتأديب، والتسخير، والاستهزاء، والتكوين،، وغير ذلك، وليس ذلك على سبيل الاشتراك، خلافًا لمن زعم ذلك، بل على سبيل المجاز، فلا يُصار إلى ذلك إلا بقرينة.

---

(١) ينسب إلى النابغة الذبياني، والرواية في ديوان النابغة ص٨٢.

(لَمْ، ولَمَّا) (١)

وهي مُركَّبَة من (لَمْ) و(مَا) عند الأكثرين، وبسيطة عند بعض النحاة، ومذهب سيبويه: أَنَّهما يَصْرِفَان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه.

ومذهب المبرد: أَنَّهُما يَصْرِفَان معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه.

وتَنْفَرِد (لَمْ) بمصاحبة أدوات الشَّرط، نحو: إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُمْ، وهي موضوعة لمُطلق الانتفاء، فلا تدلُّ على أنَّ ذلك مُنقطع عن زمان الحال ولا مُتصل به، بل قد تجيء في المنقطع، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وفي المتصل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤].

وتَنْفَرِدُ (لَمَّا) بوجوب الاتصال للنَّفي بزمان الحال، نحو: لَمَّا يَقُمْ زَيْدٌ، يَدلُّ على انتفاء القِيَام إلى زَمَنِ الإخبار، ولذلك لا يحسن أن تقول: لَمَّا يَقُمْ زَيْدٌ ثُمَّ قَامَ، بل تقول: لَمَّا يَقُمْ زَيْدٌ، وقد يَقُوم أو لا يَقُوم.

واختلف عبارة أصحابنا، فبعضهم يقول: (لَمَّا) لِنَفْيِ الماضي المتصل بزمان الحال، وبعضهم يقول: لِنَفْيِ المَاضِي القريب من زمان الحال، وقيل: كَوْنها للمَاضِي القريب من الحال ليس شَرْطًا، بل غالبًا، فعلى هذا قد لا يَكُن للمُتصل بالحال، ولا القريب منه.

وقيل: (لَمْ) لِنَفْيِ الماضي المُنقطع، و(لَمَّا) لنَفْيِه متصلا بزمان الحال، هذا المعنى الذي لَهُما بحَقِّ الأصالة، وقد تُوضَع (لَمْ) مَوْضِع (مَا)، فيُنْفَى بها الحال.

وتَنْفَرِدُ (لَمَّا) أيضًا بجواز حَذْف مجزومها، إذا دَلَّ على حَذْفِه دليلٌ، نحو: قَارَبْتُ المدينة ولَمَّا، تُريد: ولَمَّا أَدْخُلْهَا، وهذا أحسن ما يُخَرَّجُ عليه، قراءة من

---

(١) الفرقُ بين (لَمْ) و (لَمّا) من وجهين:

أحدُهما: أَنّ (لَمّا) تُفيد امتداد انتفاء الفعل إلى وقت حديثك، تقول: (ندم زيد ولم ينفعه النّدم) أي: عقيب ندمه؛ فإنْ قلتَ: (ولَمّا ينفعه) كان معناه أنّه لم ينفعه إلى وقته هذا، قال الله تعالى: (وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) المعنى: إنّهم إلى وقت الإخبار عنهم كانوا غيرَ مؤمنين.

الثّاني: أنّه يوقف على (لَمّا) دون الفعل، كقولك: (خرج زيد ولَمَّا) أي: ولَمّا يخرج. [انظر: اللمحة في شرح الملحة ٨٥٢/٢]

قرأ(١): (وَإِنَّ كُلا لَمَّا) [هود: ١١١]، خَرَّجْتَهُ على حَذْفِ الفعل المجزوم، لدلالة قوله تعالى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]؛ أي: لَمَّا يَنْقُصْ مِن عَمَلِه.

ثُمَّ حُكِيَ عن أبي عمرو ابن الحاجب تَخْرِيجه على حَذْفِ الفعل، ثم وَجَدْتُ تخريجه على حَذْفِ الفعل لمحمد بن مسعود الغزني، قال في كتابه " البديع ": (لمَّا) قد يُحْذَفُ فِعْله لقيام الدليل، نحو: جِئْتُ ولَمَّا، أي: ولَمَّا تجيء، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلا لَمَّا﴾؛ أي: لمَّا يُوفُوا، ثُمَّ استأنف فقال: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، فحَذَفَ (يُوفُوا) لدلالة ما قَبْلَه عليه؛ لأنَّ قَبْله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ﴾ [هود: ١١٠]، وإنَّما جاز حَذْف فعله؛ لأنَّه يقوم بنفسه؛ بسبب أنَّه مركب من (لَمْ) و(مَا)، وكأنَّ ما عوضٌ من المحذوف. انتهى.

ويجوز ذلك في (لَمْ) في الشِّعر، نحو: (أُحْسِنُ إِلَيْكَ وإِنْ لَمْ)، تريد: وإِنْ لَمْ تُحْسِنْ، ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها إلا في الشِّعر.

وأجاز الفراء: لَمْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، تَجْزِمُ بـ (لَمْ)، فتكون قد فَصَلْتَ بين (لَمْ) ومعمولها بالشرط، أو تجزم على جواب الشرط، ولا يصلح دخول الفاء عليه، وأبطل هشام هذا.

وقياس (لَمَّا) على (لَمْ) وَاضِحٌ، ولا يجوز: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ولا يَجْلِس عمرو.

وقال ابن عصفور: وهو من أَقْبَح الضَّرَائِر، فلا يُقاس عليه في الشِّعر.

ويجوز تقديم معمول مجزومها الفضلة عليها، نحو: زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ وعَمْرًا لَمَّا أَضْرِبْ، وقد تُلْغَى (لَمْ) في الشِّعر فلا تجزم، حملا على (مَا)، وقيل: حَمْلا على (لا).

وحكى اللحياني عن بعض العرب: أنَّه يُنْصَبُ بـ (لَمْ)، وقد تخرج على ذلك قراءة من قرأ: (أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ) [الشرح: ١] بنصب الحاء، وتنفردان دون لام

(١) قرىء: «وإن كلا» بالتخفيف على إعمال المخففة عمل الثقيلة، اعتباراً لأصلها الذي هو التثقيل. وقرأ أبيّ: «وإن كل لما ليوفينهم» على أنّ إن نافية. ولما بمعنى إلا. وقراءة عبد الله مفسرة لها. وإن كل إلا ليوفينهم، وقرأ الزهري وسليمان بن أرقم «وإن كلا لما ليوفينهم» بالتنوين، كقوله: (أَكْلاً لَّمّاً) [الفجر:١٩] والمعنى: وإن كلا ملمومين، بمعنى مجموعين، كأنه قيل: وإنّ كلا جميعاً، كقوله: (فَسَجَدَ الملائكة كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) [الحجر:٣٠]. [الكشاف: ١٢٧/٣]

الطلب، و(لا) في الطلب بجواز دخول همزة الاستفهام عليها، وأكثر مع (لَمْ).

وتكون استفهامًا حقيقةً عن الفعل المنفي بهما، فإذا قال: أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ، وأَلَمَّا يَقُمْ زَيْدٌ، فمعناه السؤال عن انْتِفَاءِ قِيَام زَيْد فِيمَا مَضَى، والأكثر إذا دَخَلَتْ عليهما أن يكون الاستفهام على سبيل التقرير، والتقرير: هو التوقيف على ما يَعلمُ المخاطب ثبوته، ولذلك الكلام معه مُوجب، حتَّى إنَّه يُعْطَفُ عليه صريح الموجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ١ - ٢].

وهو تارة يَخْلُص للتقرير، وتارة تَنْجَرُّ معه معانٍ، منها التذكير نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ [الضحى: ٦]، والتهديد والتخويف نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦]، والإبطاء: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]، والتنبيه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الحج: ٦٣]، والتعجب: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة: ١٤]، والتوبيخ: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧].

والواو والفاء المتوسطة بين الهمزة، و(لَمْ، ولمَّا) تعطف الجملة التي بعدها على الجملة التي قبل الهمزة، ولا يجوز تقديمهما على الهمزة، بخلاف غيرها من أدوات الاستفهام، نحو: (هَلْ، ومَتَى)، تقول: وَهَلْ، فَمَتَى.

وذهب الزمخشري في أَحَدِ قوليْه إلى تقدير معطوف عليه بين الهمزة ولَمْ، أو لَمَّا حُذِفَ وعُطِفَ عليه، وقَدَّرَ في كُلِّ موضع ما يُنَاسِبُ، فتقدر في: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [فاطر:٤٤]، أَمَكَثُوا ولم يَسِيرُوا، وفي: ﴿أَفَلا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٨]، أَجَهِلُوا فَلا يَعْقِلُون.

وأدوات الشرط: وهِيَ كَلِمٌ وُضِعَتْ لتَعْلِيق جُمْلَة بجملةٍ، وتكون الأولَى سببًا، والثانية مُتسبِّبًا، ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلا في المستقبل، وهذه الكَلِمُ حرفٌ واسمٌ.

والحرف: (إِنْ، وإِذْ مَا) في مذهب سيبويه، خلافًا للمبرد في أَحَدِ قَوْلَيْه، وابن السراج، والفارسي، في زَعْمِهم: أنَّ (إِذْ مَا) اسم ظرف زمان، و(إِنْ) أُمُّ الأدَوَات، ولا تُشْعِرُ بزمانٍ يكون فيه تَوَقُّف حصول الجزاء على حصول الشرط من لفظها.

و(إِذْ مَا) على مذهب سيبويه كذلك، ويُجْزَمُ بها في الكلام، خلافًا لِمَنْ خَصَّ ذلك بالشِّعر، وجعلها كـ (إِذَا)، معناها كـ (معناها).

ولا تُحْمَلُ (إِنْ) على (لَوْ)، فيرتفع ما بعدها، خلافًا لزاعم ذلك، وإثْبَات ما أُثِرَ في الحديث يُمْكِنُ تَأْوِيله، والاسم ظَرْفٌ وغير ظرفٍ، فغير الظرف: مَنْ، ومَا، ومَهْمَا؛ فـ(مَنْ) لتعميم أُولِي العَلَم من ملك، وإِنْسَان، وشَيْطَان.

و(ما) دَالَّةٌ على الإبهام وتَعُمُّ، وكِلاهما مُبْهَمَة في أَزْمَانِ الرَّبط، و(مَهْمَا) بمعنى (ما)، فقيل: إنَّها بسيطة، ووَزْنها: فَعْلَى، وأَلِفُهَا إمَّا للتأنيث وإمَّا للإلْحَاق، وزوال التنوين للتأنيث، ويختار فيها البساطة.

وقال الخليل: هِيَ مُركَّبَةٌ مِنْ (مَا) و(مَا)، الأولَى التي للجزاء والثانية التي تُزاد بعد الجزاء، اسْتقبَحُوا التكرير، فأَبْدَلُوا من الألِفِ الأولَى هاءً، وجعلوها كالشيء الواحد.

وذهب الأخفش، والزجاج، والبغداديون، إلى أنَّها مركَّبَة من (مَهْ) بمعنى: اسْكُتْ، و(مَا) الشَّرطية، قالوا: وقد تُستَعْمَلُ (مَهْ) مع (مَنْ) التي هي شرط.

وأجاز سيبويه أن تكون (مَهْ) أُضِيفَ إليها (مَا)، ولا يجوز إلا على أن تكون (ما) شرطية، ولا تَخْرُجُ عن الاسمية، خلافًا لمن زعم أنَّها تكون حرفًا بمعنى (إِنْ)، ذكر ذلك خطَّاب والسهيلي؛ إذ زعم أنَّها تكون حرفًا ولا تخرج عن الشرطية، خلافًا لمن زعم أنَّها قد تكون استفهامًا، مُستدلا بقوله(1): [السريع]

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ ... أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

ولا دَليلَ فيه لاحتمال أن تكون (مَهْ) بمعنى: انْكَفِفْ، وما هي الاستفهامية.

وانْفَرَدَتْ (مَهْمَا) مِنْ (مَنْ ومَا)، بأنَّها لا يَدْخُلُ عليها حَرْفُ الجَرِّ، ولا يُضاف إليها، فلا تقول: على مَهْمَا تَكُنْ أَكُنْ، ولا جِهَةِ مَهْمَا تَقْصُد أَقْصُد.

---

(1) البيت لعمرو بن مِلْقَطٍ الطّائيّ.
والشّاهدُ فيه: مجيء (مهما) للاستفهام.
وقد ذهب إلى هذا جماعةٌ من النُّحاة - ومنهم ابنُ مالك -؛ واستدلّوا بهذا البيت؛ ولا حُجّة فيه؛ لاحتمال أنّ التّقدير (مَهْ) اسم فعل بمعنى (اكفُف)، ثمّ استأنف استفهامًا بـ(ما) وحدها.
انظر: نوادر أبي زيد ٦٢، والأزهيّة ٢٥٦، وشرح المفصّل ٤٤/٧، وأمالي ابن الحاجب ١٣٥/٣، وشرح التّسهيل ٦٩/٤، والجنى الدّاني ٥١، ٦١١، والمغني ١٤٦، ٤٣٧، والهمع ٣١٩/٤، والخزانة ١٨/٩، وشعر طيّء ٤٥٤/٢.

وقد وَهِمَ ابن عصفور، فزعم أنَّه يَدْخُلُ عليها حَرْفُ الجَرّ، ولا تَقَعُ (مَا) ولا (مَهْمَا) ظَرْفي زمان، خلافًا لزاعم ذلك.

وذكر أبو العباس محمد الحلواني: أنَّ من الجوازم (مَهْمَنْ). وقال قطرب: لم يُحْمَل الحزم بها عن فصيح.

والظرفُ: ظرفُ زمانٍ وظرف مكان، فظرف الزمان (مَتَى، وأَيَّان)؛ أمَّا (مَتَى) فلتَعْمِيم الأزمنة، ولا تُفارق الظرفية، فتكون شرطًا، نحو: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ، ولا تُهْمَلُ حملا على (إِذَا)، خلافًا لزاعم ذلك.

واستفهامًا نحو: مَتَى القِيَام؟ فتكون خبرًا، ويَلِيها الماضي والمستقبل. قال المبرد: (مَتَى، وأَيْنَ) يكون جوابهما معرفةً ونكرةً، و(كيف) لا يكون جوابها إلا نكرة. انتهى.

ولا تجيء بعد مَتَى (مَا) إلا في الشرط، فيجوز: مَتَى مَا تَقُمْ أَقُمْ.

وزعم الكوفيون: أنَّها تكون بمعنى: وَسَط، في لُغة هُذَيْل، تقول: جعلته في مَتَى الكِيس؛ أي: في وَسَطِه. وزعموا أيضًا أنَّها تكون حرف جر بمعنى (مِنْ): أَخْرَجَهُ مَتَى كُمِّه؛ أي: مِنْ كُمِّه، ولا يعرف ذلك البصريون، وقد تقدَّم الكلام على ذلك في حروف الجر.

و(**أَيَّانَ**): لتعميم الأوقات كـ (مَتَى)، وقيل: تُستعمل في الأزمنة التي تقعُ فيها الأمور العظام، والجزم بها محفوظ، خلافًا لمن زعم أنَّ الجزم بها غير محفوظ، ولم يحفظ سيبويه الجزم بها، لكن حَفِظَه أصحابه.

وسُلَيْم تكسر همزتها، فتقول: إِيَّانَ، وتكون استفهامًا فتقع خبرًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، ويُستفهم بها عن المستقبل لا عن الماضي، كقوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١].

وأمَّا (**إِذَا**) فتقدَّم الكلام عليها في باب الظرف، ونحن نذكر هنا مَزِيدًا، فنقول: (إِذَا) ظَرْفُ زمانٍ فيه معنى الشرط غالبًا، قيل: واتَّفَقُوا على أنَّه للاستقبال.

وزَعَمَ بعضهم أنَّه يكون للحال، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١]، وأصلها أن لا تكون شرطًا؛ إذ الشرط في لسان العرب ما يُمْكِنُ وُقُوعه غالبًا، و(إذا) في الغالب تدلُّ على المعلوم وقوعه، ومع دلالتها على الظرفية تدلُّ

على ارتباط إحدى الجُملتيْن بالأخْرَى.

وقيل: بل حُصُول الفِعليْن بحسب الاتفاق، لا بحسب الارتباط؛ إذ لو لُوحِظَ فيها معنى الشرط، جيء بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥]، ولا يجوز: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا ضَرَبْتُه.

والفرق بَيْنَ (إِنْ، وإِذَا): أَنَّ (إِنْ) لا تدلُّ على الزمان بحسب الوَضْع، بل بحسب الالتزام، لكن قد يُقصد بها الزمان مجازًا، وعلى ضَعْفٍ تقول: إِن احْمَرَّ البُسْرُ فَائْتِنِي.

و(إِنْ) إِنَّما تَدْخُلُ على المَشْكُوك، أو المعلوم المبهم زمانه، كقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ولا يَلْزَمُ في (إِذَا) اتِّفَاق الفعلين في وقوع زمانها، بخلاف (مَتى)، تقول: إِذَا زُرْتَنِي اليَوْم أَزُورك غَدًا، ولا يجوز: مَتى زُرْتَنِي اليَوْم أَزُورك غَدًا.

وإذا اسْتَعْمَلْتَ (إِذَا) شَرطًا، فالجُمهور على أَنَّها مُضَافة للجُمْلَة بعدها، وضُمِّنَتْ الربط بين ما يُضاف إليه وغيره، والعامل فيها جواب الشرط، والمنصور أَنَّها ليست مضافة إليها، والعامل فيها الفعل الذي يليها.

والمشهور أَنَّه لا يُجزم بها؛ إذ ذَاكَ إلا في الشِّعر، لا في قليل من الكلام، ولا في الكلام إذا زِيدَ بعدها (مَا)، خلافًا لزاعم ذلك. ولا تقتضي العموم، فليست كأَسْمَاء الشرط، وقيل: تَقْتَضِيه، فهي مثل: (كُلَّمَا) تقتضي التكرار، و(إِذَا) لا تجيء زائدة، خلافًا لأبي عبيدة.

وظرف المكان (أَيْنَ، وحَيْثُمَا)، وهُمَا لتعميم الأمكنة، ولا يخرجان عن الظرفية، وتكون (أَيْن) شرطًا واستفهامًا، ولا تكون (حَيْثُمَا) إلا شرطًا.

و(أَنَّى) تكون شرطًا، وذَكَرَها الناس في ظُرُوف المكان للعموم بمعنى (مَتَى)، وبمعنى (أَيْنَ)، وقيل: لتعميم الأحوال، وتكون أيضًا استفهامًا بمعنى (مَتَى)، ومعنى (كَيْفَ)، وبمعنى (أَيْنَ).

وقال الفراء: (أَنَّى) مُشَاكلة لمعنى (أَيْنَ)، إلا أَنَّ (أَيْنَ) للمواضع خاصَّة، وتَصْلُحُ لغَيْرِ ذلك، فإن قال قائل: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، فكأَنَّه قال: مِنْ أَيِّ

الوُجُوه، ومِنْ أَيّ المَذَاهِب أَصبته؟ وقد فَرَّق بينهما الكميت، قال[١]: [الطويل]

تَـذَكَّرْ مِـنْ أَنَّـى وَمِـنْ أَيْـنَ شَـرْبُهُ ... يُـؤَامِرُ نَفْـسَيْهِ كَـذِي الهَجْمَـةِ الآبِـلِ

وفي (أَنَّى) معنى يَزِيد على (أَيْنَ)، فـ (أَيْنَ لَك هَذَا) يَقْصُرُ عن (أَنَّى لَك هَذَا)؛ لأنَّ المعنى: مِنْ أَيْنَ لَك هَذَا، فهو بمعناه من حرف الجزاء؛ ألا تَرَى أَنَّها أَجَابَت: ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ولو قالت: هُوَ عِنْد الله، لَمْ يُفِد ذلك المعنى، وجواب (أَيْنَ لَك هَذَا) غير جواب (أَنَّى لك هذا). انتهى. من " الغرة ".

وأمَّا (أَيّ) فبِحَسَب ما تُضاف إليه، إن أُضِيفَت إلى ظرف مكان، كانت ظرف مكان، نحو: أَيُّ جِهَةٍ تَجْلِسْ؟ أَجْلِسْ مَعَكَ.

أو إلى ظرف زمان، كانت ظرف زمان، أو إلى مفعول، كانت مفعولا، أو إلى مصدر، كانت مصدرًا، وهي لتعميم أَوْصَاف الشيء، والأوصاف مشتركة؛ فلذلك يلزم أن تُضاف لفظًا أو معنًى إلى الموصوف.

والجمهور على أنَّه لا يُجْزَمُ بـ (كَيْفَ)، خلافًا للكوفيين وقطرب، و(كَيْفَ) تكون استفهامًا، و(مَتَى) لتعميم الأحوال، وإذا تَعلَّقَت بجُملتيْن، فقالوا: تكون للمُجَازَاة مِنْ حَيْثُ المعنى، لا من حَيْثُ العمل.

وقَصُرَت عن أدوات الشرط، بكونها لا يكون الفعلان معها إلا مُتفقيْن، نحو: كَيْفَ تَجْلِس أَجْلِس، ومع الأدَوَات قد يكون الفعلان مُتفقيْن نحو: مَتَى تَجْلِس أَجْلِس، ومُختلفيْن نحو: مَتَى تَجْلِسْ أَرْكَبْ.

وسيبويه يقول: يُجَازَى بـ (كَيْفَ)، والخليل يقول: الجَزَاءُ بها مُسْتَكْرَهٌ، وكثيرٌ من النُّحاة منعوا الجزاء بها.

والمسبب عن صلة (الذي)، أَجَازَ الكوفيون جزمه، نحو: الذي يَأْتِيني أُحْسِنْ إليه، تشبيهًا بجواب الشرط، والمسبب عن النكرة الموصوفة نحو: كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيني أُكْرِمْهُ، وكذا لو دَخَلَ على هذه النكرة (أَنَّ)، وما وَرَدَ من ذلك حَمَلَه البصريون على الضرورة.

وأدوات الشَّرط تقتضي جُملتيْن، تُسمَّى أُولاهما شرطًا والثانية جزاءً وجَوابًا:

والأولَـى مَـصدَّرَة بمـضارع غيـر دُعَـاء، مُثْبَـت أو مَنْفِـي، بـ (لا)، أو بـ (لَـمْ)، أو

---

(١) انظر: اللسان (أبل) ١١/٣.

بِمَاضٍ عَارٍ مِنْ قَدْ، ومِنْ حَرْف نَفْيٍ، ومِن جُمُود، ومِنْ دُعَاء.

وأكثر ما يكون فعل الشرط ظاهرًا، وقد يكون مُضمرًا قبل معموله، مُفسرًا بفعلٍ من جنس المُضْمَر، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، التقدير: وإن اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ من المشركين اسْتَجَارَكَ.

وقد يُفسَّرُ من المعنى، نحو: ما قد رَوَوا في (إِنْ خَيْرٌ فخَيْرٌ)؛ أي: إِنْ وَقَعَ خَيْرٌ فالجزاء خَيْرٌ، ويَشِذُّ كَوْنه مضارعًا غير مصحوب بـ (لم)، نحو: إِنْ زَيْدٌ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ.

ووَقَعَ في " كتاب سيبويه " ما يدلُّ على جواز مِثل هذا، لكنَّهم حَمَلُوه على الجواز في الشِّعر، ولا يتقدَّم الاسم إلا في (إِنْ)، فيجوز بشرط مضى فعل الشرط، وكونه مصحوبًا بـ (لَمْ)، ووَافَقنَا على ذلك الكسائي، وفي نَقْلٍ وَافَقنَا عليه الفراء.

وأجاز الكسائي تقديمه على فعل الشرط بعد (مَنْ) وأخواته، نحو: مَنْ زَيْدٌ يَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ، وأجاز الكسائي إضمار (كَانَ) بعد (مَنْ)، ومنعه الفراء.

ومن الكوفيين من منع ذلك في المرفوع، وأجازه في المنصوب والمجرور، نحو: مَنْ زَيْدًا يَضْرِبْ أَضْرِبْهُ، ومَنْ بِزَيْدٍ يَمْرُرْ أُكْرِمْهُ.

ومنهم من قال: لا يجوز تقديم المرفوع إلا فيما لا يمكن من أسماء الشرط أن يعود عليه مُضمرٌ، نحو: (مَتَى)، وأمَّا ما يمكن فلا يجوز تقديم الاسم، لا تقول: مَنْ هُوَ يَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ، ويجوز: مَتَى زَيْدٌ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ، وهذا مذهب أبي علي صاحب " المهذب ".

وأجاز الكسائي الفصل بين (مَنْ) والفعل، بالعطف على (مَنْ) وبالتأكيد، ومنع ذلك الفراء، وهو الذي تقتضيه قواعد البصريين، وإذا وَلِيَ الأداة اسمٌ مرفوع، فهو على إِضْمَارِ الفعل، يُفَسِّرُهُ الفعل بعده مِنْ لَفْظِه كما تقدَّم، أو من معنى الكلام، نحو[1]: [الكامل]

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

تقديره: إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ.

وأجاز الكسائي ارتفاعه على الابتداء، والجملة في موضع جَزْمٍ، كما كان ذلك في جملة الجزاء.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٦٨/١، ومفصل الزمخشري ١٤٩/١.

وذكره سيبويه بشرط أن يكون الخبر فعلا، فأمَّا قوله[١]: [الطويل]

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأَوَائِلُ

فقيل: (أَنْتَ) مبتدأ، وقيل: فاعل بفعلٍ محذوف يُفسِّره المعنى، تقديره: فَإِنْ هَلَكْتَ، لمَّا حَذَفَ الفعل انْفَصَلَ الضمير.

وقال السهيلي: (أَنْتَ) في موضع نصب، وهو ممَّا وُضِعَ فيه ضميرُ الرفع موضع ضمير النصب، كما قالوا: لَمْ يَضْرِبْنِي إلا إِيَّاهُ، وَضَعُوا المنصوب موضع المرفوع.

وجملة الجزاء إنْ صُدِّرَتْ بجملة اسميَّة، لزمتها الفاء أو (إِذَا) الفجائية، نحو: إِنْ زَارَنَا زَيْدٌ فنَحْنُ نَزُورُه، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، و﴿وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨].

والسَّمَاعُ في الربط بـ (إِذَا)، ورد في (إِنْ) من أدوات الشرط الجازمة، والنصوص متضافرة على الربط بـ (إِذَا) في الجملة الاسمية مطلقًا مع أدوات الشرط، وكذا جاء جوابُ (إِذَا) بـ (إِذَا) الفجائية، وذهب محمد بن مسعود إلى أنَّه لا يُربط بـ(إِذَا)، وأنَّ ما ورد من ذلك إنَّما هو على حَذْفِ الفاء؛ أي: فَإِذَا هُمْ يَقْنَطُون. انتهى.

وشرط الجملة الاسمية الداخلة عليها (إِذَا)، أن لا تكون طلبيَّة، فلا يجوز: إِنْ عَصَى زَيْدٌ إِذَا وَيْلٌ لَهُ، وتقول: فَوَيْلٌ لَهُ، ولا إِنْ أَطَاعَ إِذَا سَلامٌ عليه، وتقول: فَسَلامٌ عليه.

وأن لا يدخل عليها أداة نفي، فلا يجوز: إِنْ قَامَ زَيْدٌ إِذَا مَا قَامَ عَمْرو قَائِمٌ، ويجوز: فَمَا عَمْرو قَائِمٌ.

وأَنْ لا تَدْخُلَ (إِنْ) على ما كانت جملة اسميَّة، فلا يجوز: إِنْ قَامَ زَيْدٌ إِذَا إِنْ عمرًا قائمٌ، ويجوز: إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَإِنَّ عَمْرًا قَائِمٌ.

وإن كانت (إِذَا) تَدْخُلُ على (إِنَّ) في غير الشرط، ولا يجوز أَنْ يُجمع بين الفاء و(إِذَا) في الشَّرط، وإن كان جائزًا في غيره، نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ.

---

(١) قاله لبيد بن ربيعة من قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة، والرواة في الديون ص١٣١.

وكَوْنُ (إذا) تربط جُمْلَة الجواب بجملة الشرط هو مذهب الخليل وسيبويه. وزعم الأخفش: أنَّ ذلك هو على حَذْفِ الفاء، والفاء هي التي تَرْبِط، ولا يجوز حذف الفاء من الجملة الاسمية عند سيبويه إلا في الشِّعر، وأجاز المبرد حَذْفَها في الكلام.

وجاء حذفها وحذف المبتدأ في الشِّعر، نحو قوله(١): [الطويل]

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَهَا بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ

فهو ظالمٌ.

وفي محفوظي قديمًا أنَّ المبرد مَنَعَ من حَذْفِ الفاء في الضرورة، وأنَّه زعم في البيت الذي استدلَّ به على جواز حذف الفاء، وهو قوله(٢): [البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ الله يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ الله مِثْلانِ

إنَّ الرواية: فالرَّحْمَن يَشْكُرُهَا.

وإِنْ صُدِّرَت بجملةٍ غير اسمية، فإن كان صَدْرُها يصلح لدخول أداة الشرط عليه، انْجَزَم إن كان مضارعًا، ورَفْعه ضرورة.

وقال ابن الأنباري في (إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ): الاختيار الجزم، وإنَّما يَحْسُنُ الرفع إذا تقدَّم ما يَطلبُ الجواب قَبْل (إِنْ)، كقولهم: طَعَامَكَ إِنْ تَزُرْنَا نَأْكُلُ، تقديره:

---

(١) ينسب إلى فلان الأسدي، وفي كتاب سيبويه ١/ ٤٣٦ "وقال الأسدي".
بنو ثعل: قبيلة في طيئ وهم بنو عمرو بن الغوث، نكع الناقة: أجهدها حلبا -والمراد هنا بالنكع: المنع، والشرب: الحظ من الماء.
انظر: المحتسب ١/ ١٢٢، العيني ٤/ ٤٤٨، الأشموني ٤/ ٢١، اللسان نكع.

(٢) قد نسبه سيبويه إلى حسّان بن ثابت - رضي الله عنه -؛ ونسبه المبرّد إلى عبد الرّحمن بن حسّان، وقيل: لكعبِ بن مالك.
والشّاهدُ فيه: (من يفعل الحسنات اللهُ يشكُرها) حيث حذف الفاء الرّابطة من جواب الجزاء؛ والتّقديرُ: فاللهُ يشكُرها؛ وهذا الحذفُ للضّرورة الشّعريّة.
انظر: الكتاب ٦٥/٣، ونوادر أبي زيد ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والأصول ١٩٥/٢، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٣٥، والخصائص ٢٨١/٢، والتّبصرة ٤١٠/١، وأمالي ابن الشّجريّ ١٢٤/١، ٩/٢، ١٤٤، وشرح المفصّل ٢،٣/٩، وضرائر الشّعر ١٦٠، وزيادات ديوان حسّان ٥١٦/٢، وديوان عبد الرّحمن بن حسّان ٦١، وديوان كعب بن مالك ٢٨٨.

طَعَامَكَ نَأْكُلُ إِنْ تَزُرْنَا.

وقال الفراء: وأَجَابُوا الشَّرط بالفاء، وقالوا: إِنْ تَزُرْنَا فَأَزُورك، واسْتُغني عن الفاء إن كان ماضيًا.

وإن لم يصلح لزمته الفاء، وموضع ذلك أن يكون الفعلُ جامدًا، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالا وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩ - ٤٠]، أو طَلَبًا كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

والطَّلب يشمل الأمْر، والنهي، والتخصيص، والعرض، والدعاء، والاستفهام، أو شرطًا، نحو: إِنْ تَأْتِنِي فَإِنْ تُحَدِّثْنِي أُكْرِمْكَ.

أو ماضيًا مَقْرُونًا بـ (قَدْ) لَفْظًا، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو تقديرًا نحو: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف:٢٦]، وفي التحقيق ليس هذا جواب الشرط.

أو منفيًا بغير (لا، ولم) نحو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُوم عَمْرو، أو قُلت: يَقُوم عمرو، أو مضارعًا مصحوبًا بـ (قَدْ) نحو: إِنْ يَقُم زَيْدٌ فقد يَقُوم عمرو، أو بحَرْفِ تَنْفيس نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة:٥٤].

أو تعجبًا نحو: إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ فما أَحْسَنَكَ، أو قَسَمًا نحو: إِنْ تَلْزَمْنِي فَوَالله لأُكْرِمَنَّكَ، أو مُصَدَّرًا بـ (رُبَّ)، نحو قوله(١): [الطويل]

فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ

أو بندَاءٍ نحو: إِنْ أَتَاكَ رَاجٍ فَيَا أَخَا الكَرم لا تُهِنْهُ، وفي التقدير هِيَ دَاخِلَةٌ على جملة الطلب، وفُصِلَ بينهما بالنداء، فإن جاء من هذه محذوف الفاء، فبابه على الضرورة.

وزَعَم بعض النُّحاة أنَّه يجوز حَذْفُها في حال السَّعَة، إذا كان فعل الشرط ماضيًا في اللفظ، حَمْلا على: إِنْ آتَيْتَنِي آتِيكَ، وجَعَلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/ ٢٩.

وزعم أنَّ هذه الفاء اللاحقة هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب، نحو قولك: يَقُوم زَيْد فيَقُومُ عَمْرو، فكما يُربط بها عند التحقيق، يُربط بها عند التقرير.

وزعم بعضهم أنَّها عاطفة جملة على جملة، فلم تخرج عن العطف، وإذا رُفِع المضارع الواقع جوابًا للشرط، المضارع فعله غير الداخل عليه (لَمْ)، فإن كان قبله ما يمكن أن يطلبه، نحو قوله[1]: [الرجز]

إِنَّـكَ إِنْ يُـصْرَعْ أَخُـوكَ تُـصْرَعُ

أو لَمْ يكن نحو: إِنْ تَأْتِينِي آتِيك، فالأَوْلَى عند سيبويه في الأولَى أَنْ تكون على التقديم والتأخير، وفي الثانية أن يكون على حَذْفِ الفاء؛ أي: فَآتِيكَ، وجَوَّزَ العكس سيبويه، وقال المبرد: هُمَا على حَذْفِ الفَاء فيهما.

وقيل: إن كانت الأداة اسم شَرْطٍ بالمضارع المرفوع على إضمار الفاء، فإن كانت غير اسم شرطٍ، فعلى التقديم والتأخير.

وإذا تقدَّمت الهمزةُ على أداة الشَّرط الذي فِعله وفِعْلُ جزائه مُضارعان، نحو: أَإِنْ تَأْتِنِي آتِكَ؟ فكما لو لم تدخل الهمزة.

وذهب يونس إلى أنَّه يُبْنَى على أداة الاستفهام، وينوي به التقديم إذ ذاك، ويلزم أن يكون فعل الشرط إذ ذاك ماضيًا، فيكون التركيب: إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ، ولا يجوز عنده جزمهما، ولا أَنْ يُجْزَمَ الأول ويُرفع الثاني، نحو: إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ، إلا في الشِّعر.

فلو كان الحرف (هَلْ)، فالقياس جريان الخلاف كالهمزة، وأجاز الفرَّاء في الثاني الجزم والرفع، نحو: هَلْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ وأَزُورُكَ؟

---

(١) قائله: هو عمرو بن خثارم البجلي، وأنشد في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بين حابس ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه، وهو من الرجز.
الشاهد: قوله: "إن يصرع... تصرع" حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وفعل الشرط مضارع.
انظر: الأشموني ٥٨٦/ ٣، وابن عقيل ٢٧٩/ ٢، والسيوطي ص١١٧، والمكودي ص١٤٨، والسيوطي في الهمع ٦١/ ٢، وسيبويه ٤٣٦/ ١، والشاهد رقم ٩٩٠ في الخزانة.

وأجاز الكسائي دخول الفاء، فتقول: فَأَزُورُكَ.

فإن تقدَّم (ما) على (إنْ)، فأجاز الفراء فيه الجزم والرفع، نحو: مَا إِنْ تَزُرْنِي أَزُورُكَ وأَزُرْكَ، وأبطل الفراء دخول الفاء في الفعل إذا تقدَّمت (ما)، بخلاف (هَلْ)، وحُكم (لا) النافية حُكم (ما) في هذه المسألة.

وإذا كان فعل الشرط ماضيًا وفعلُ الجزاء مضارعًا، نحو: إنْ قام زيدٌ يقوم عمرو، فجزمه فصيح، وزعم بعضهم أنَّه لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع (كان).

وظاهر كلام سيبويه ونصوص الجماعة، على أنَّ ذلك لا يختص بـ (كان). وأمَّا رفعه؛ فذهب بعض أصحابنا إلى أنَّه أَحْسَنُ من الجَزْمِ، ونصوص الأئمة على جواز مجيئه في الكلام، خلافًا لبعض مَنْ عَاصَرْنَاهُ، فإنَّه قال: لا أَعْلَمه جاء في الكلام، وإذا جاء فقياسه الجزم؛ لأنَّه أَصْلُ العمل، تقدَّم أو تأَخَّر.

واختلف المُتقدِّمون في تخريجه؛ فذهب سيبويه إلى أنَّه على التقديم والتأخير، وجواب الشرط محذوفٌ.

وذهب الكُوفيُّون والمبرد إلى أنَّه على حذف الفاء، وهو الجواب. وذهب غير هؤلاء إلى أنَّه، وهو الجواب، وليس على حذف الفاء، ولا على نيَّة التقديم.

وإذا قُرِنَ المضارعُ بالفاء، ارْتَفَع على إضمار مبتدأ، فإن تقدَّمَه ما يَعُود عليه، فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ أي: فهو ينتقم منه، وكقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن: ١٣]؛ أي: فهو لا يَخاف.

وسواء أكان فِعل الشَّرط ماضيًا أو مضارعًا، وإن لم يَتقدَّمه ما يَعُودُ عليه، كان المحذوف ضمير الأمر، نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ فيَقُومُ عَمْرو؛ أي: فهُوَ؛ أي: الأمرُ والشأن يَقُومُ عمرو، ومنه قوله تعالى[1]:﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الأخْرَى﴾

(١) قرأ الأعمش، وحمزة: إن تضل بكسر الهمزة، جعلها حرف شرط فتذكر، بالتشديد ورفع الراء وجعله جواب الشرط.
وقرأ الباقون بفتح همزة: أن، وهي الناصبة، وفتح راء فتذكر عطفاً على: أن تضل وسكن الذال وخفف الكاف ابن كثير، وأبو عمرو.
وفتح الذال، وشدّد الكاف الباقون من السبعة.
وقرأ الجحدري وعيسى بن عمران: تضل، بضم التاء وفتح الضاد مبنياً للمفعول، بمعنى: تنسى، كذا حكى عنهما الداني.
=

[البقرة:٢٨٢]، في قراءة من كسر همزة (إِنْ) ورفع (فَتُذَكِّرُ)؛ أي: فهُوَ؛ أي: الأمر والشأن تُذَكِّرُ.

وقال الفراء: وأَجَابُوا الشرط بالفاء، فقالوا: إِنْ تَزُرْنِي فأَزُورُكَ، ليَدلُّوا على اتصال الجواب بالأول، وإن كان يَنْجَزِمُ بالإتْبَاع له. انتهى.

ولو قيل: رَبْطُ الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان: أحدهما بجزمه، والآخر بالفاء ورفعه؛ لكان قولا، وقد قرَّرناه في الشرح، فينظر هناك.

وذكر بعض أصحابنا الاتفاق على أنَّ أداة الشرط عاملة الجزم في فِعْلِ الشرط، وشَذَّ المازنزي، فعنه في قَوْلٍ: إنَّه مبنيٌّ هو وفعل الجزاء، وعنه في قول: إنَّه مُعْربٌ وفعل الجزاء مبنيٌّ.

والمختار أنَّ الأداة هي الجازمة لفعل الجواب، وهو مَذْهَبُ المُحقِّقِين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنَّه مجزوم بفعل الشرط.

وقيل: الجزم بالأداة وفعل الشرط معًا، ونُسب هذا إلى سيبويه، والخليل، والأخفش. وذهب الكوفيون إلى أنَّه انْجَزَم على الجوار، كما يَنْجَرُّ الاسم على الجوار.

وإذا كان لفعل الشرط معمولٌ غير مرفوعٍ، نحو: إِنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ، فلا يجوز تقدُّمُه على الأداة، فلا تقول: زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ، ولا خَيْرًا مَتَى تَفْعَلْ تُثَبْ عليه؛ هذا مذهب البصريين والفراء.

وأمَّا معمول فعل الجواب، فلا يتقدَّم على الأداة، قيل: باتفاق، فلا يجوز: خَيْرًا إِنْ تَزُرْنَا تُصِيب، فإن رَفَعْتَ الفعل فقلت: خَيْرًا إِنْ تَزُرْنَا تُصِيب، جَازَ ذلك.

=

وحكى النقاش عن الجحدري: أن تضل، بضم التاء وكسر الضاد، بمعنى أن تضل الشهادة، تقول: أضللت الفرس والبعير إذا ذهبا فلم تجدهما.

وقرأ حميد بن عبد الرحمن، ومجاهد: فتذكر، بتخفيف الكاف المكسورة، ورفع الراء، أي فهي: تذكر وقرأ زيد بن أسلم: فتذاكر، من الذاكرة.

والجملة الشرطية من قوله (أن تضل إحداهما فتذكر) على قراءة الأعمش وحمزة قال ابن عطية: في موضع رفع بكونه صفة للمذكر، وهما المرأتان. انتهى. [البحر المحيط ١١٤/٣]

ومذهب الأخفش يَقْتضِي جواز ذلك؛ لأنَّه يُجيز تقديم الجواب على الشرط، ويتقدَّم على الجواب المجزوم ويُفسِّر، وإن كان طَالِبَ رفع، نحو: إِنْ تَزُرْنَا خَيْرًا تُصِب، وإِنْ تَأْتِنَا زَيْدًا تَضْرِبْهُ، وإِنْ تَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلْ، تقديره: يَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلْ، ففُسِّرَ فِعْلُ الجواب المجزوم رَافعًا لـ (زَيْد)؛ هذا مذهب سيبويه.

واخْتَلَف النَّقل عن الفراء، فعَنْهُ في المسألة الأولَى المَنْع مُطلقًا، إلا إِنْ كَانَ فِعْلُ الجواب مرفوعًا، فيَجُوزُ على التقديم، أو على حَذْفِ الفاء، وقيل عنه: إِنْ كَانَ المعمول مجرورًا، جاز تقديمه على الجواب، وإن كان صريحًا لم يجز.

وأَجَازَ الكسائي تقديمه عليه كائنًا ما كان، وأما المسألة الثانية؛ فأَجازها سيبويه، ومنعها الكسائي والفراء.

فصل

مذهب البصريين أنَّ أداة الشرط لها صدر الكلام

ولذلك لا يُجيزون تقديم شيء من معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب عليها، وإنَّما تَقَعُ مُستأنفةً أو مَبْنِيةً على ذي خَبَرٍ ونحوه، ومَذْهَبُ جمهور البصريين أنَّه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط.

ومذهب الكوفيين، وأبي زيد، والأخفش، والمبرد، جواز ذلك.

ومذهب المازني: أنَّه إن كان ماضيًا فلا يجوز تقديمه، نحو: قُمْتُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ، وقُمْتُ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ. وإن كان مضارعًا جاز، نحو: أَقُومُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ، وأقوم إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ.

ومذهب بعض البصريين: أنه يجوز إن كان فعل الشرط ماضيًا، نحو: أَقُومُ إِنْ قُمْتَ، أو كَانَا معًا ماضيين نحو: قُمْتُ إِنْ قُمْتَ، وثمرة الخلاف تظهر في صور من التركيب.

وإذا فرَّعنا على مذهب جمهور البصريين، فإن تقدَّم ما يُشْبِه الجواب، كان دليلا على حَذْفِ الجواب، ويلزم إذ ذاك أن يكون فِعْلُ الشَّرْط مَاضِي اللفظ أو مَقْرُونًا بـ (لَمْ)، ولا يكون مضارعًا بغير (لَمْ) إلا في الشِّعر.

وأجاز الكوفيُّون سوى الفراء حَذْفَ جواب الشرط، وفعل الشرط مستقبل، قِيَاسًا على المعنى، فأجازوا: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ.

وإذا كان غير مَاضٍ مع (ما، أو مَنْ، أو أيّ)، صِرْنَ مَوْصُلات في سعة الكلام، ولها ما للموصولات من جواز تقديم العامل فيها، وحُكم الضمير، وشروط الصلة.

وأمَّا في الشِّعر فيجوز الجزم، نحو: آتِي مَنْ يَأْتِنِي، في مذهب سيبويه، ومَنَعَه عامَّة الكوفيين، وكذا باقي الأدوات الاسمية، ولا خلاف في جواز: (أَتَيْتُكَ إِنْ تَأْتِنِي)، على قُبْحٍ.

وإذا أُضِيفَ إلى (مَنْ، ومَا، وأَيّ) ظَرْفُ زَمَانٍ، صَارَت موصولات عند سيبويه، والجرمي، والمازني، إلا في الشِّعر، فيجوز أن يبقى اسم شرط.

وأجاز أبو إسحاق الزيادي ذلك في الكلام، نحو: أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِه، ويَتعيَّنُ وصلهن بَعْدَ (مَا) النافية، نحو: ما مَنْ يَأْتِينَا نُعْطِيهِ، ولا بعد (لا) فيجوز أن يكون شرطًا، وبعد (هَلْ) نحو: هَلْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ؟ لا بعد الهمزة فيجوز أن يكون شرطًا نحو: أَمَنْ يَأْتِينَا نَأْتِهِ؟ خلافًا ليونس، وقد تقدَّم.

فإن تقدَّم عليهن (كان) وأخواتها، جاز الوصل نحو: كَانَ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِهِ، والشرط فيجزم، وهو على إضمار مُبتدأ، وهو ضمير الأمر، أو (إِنَّ) فالوصل، ولا يجوز الجزم إلا في الشِّعر، ويكون اسم (إِنَّ) ضمير الشأن محذوفًا.

أو (لَكِنْ) المخففة، أو (إِذَا) المفاجأة، فالوصل، وهو أحسن، نحو: لَكِنْ مَنْ يَزُورُنِي أَزُورُه، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا مَنْ يَأْتِيهِ يُحْسِنُ إِلَيْهِ، ويجوز الشرط على إضمار مبتدأ جملة الشرط خبره.

وهذا عقد في الوصل والشرط، فالدَّاخلُ عليه هذه الأداة عاملٌ معنوي، فيجوز أن يكون الاسم موصولا، واسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط، لا هي وجملة الجزاء معًا، خلافًا لبعضهم.

أو لفظي عاملٌ في الجُمل ممَّا لا يعقل، نحو: (كَانَ) وأخواتها، و(ما) الحجازية، و(لا) العاملة، تَعيَّن الوصل، إلا فيما صحَّ فيه إضمار الشأن فيجوز الوصل، ولا يكون في أفعال المقاربة، وقيل: يجوز في (عَسَى).

أو ممَّا يُعلَّقُ كـ (ظَنَنْتُ)، وأعملتها في الأول، جاز نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا مَنْ يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ، ومَنْ يَأْتِهِ يُكْرِمه، أو لَمْ تَعْملهَا فيه، فالظاهر من قول المبرد: أنَّه لا يجوز الشرط، ومِنْ نَقْلِ غيره: أنَّه يجوز ويُعلَّقُ عنها.

أو في غير عاملٍ في الجملة الابتدائية فِعْلا، فلا يصح دخوله، أو حرفًا عاملا في الأفعال، فلا يصحُّ دخوله، لا على حرف الشرط ولا على اسمه، ولا إن كان موصولا.

أو عاملا في الأسماء كحروف الجر، فإن تعلَّقت بفِعلٍ أجنبي عن الشرط والجزاء، رَجَعْتَ إلى الأصل، نحو: أَتَصَدَّقُ عَلَى مَنْ يَسْأَلُ وأَدْعُوا مَنْ يَسْمَعُ فَيُجِيبُ.

فإذا كان المجرور في موضع خبر محذوف، فمَنْ جَعَلَ العامل فِعْلا أو اسم فاعل، مَنَعَ الشرط، ومن جعله نفس الخبر أجاز، نحو: زَيْدٌ فِي أَيِّ مَكَانٍ تَكُون يَكُون، أو في مَكَان يَكُن تَكُنْ.

وإن تعلَّقَ بالجزاء، بَطُل الشرط، نحو: بمَنْ تَمُرُّ بِهِ أَمُرُّ، أو بِفِعل الشرط، جاز بقاء الشرط، فإن شَغَلْتَ كِلا من الفِعلَيْن بضمير، نحو: بمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ به؛ فالوَصْل والشرط، ولا بُدَّ لحرف الشرط الداخل على اسم الشرط؛ إذ ذاك من إضمار، فمن إضمار فِعْلٍ يتعلَّقُ به التقدير: بمَنْ تَمْرُر به أَمْرُرْ بِهِ.

وإن حَذَفْتَ الضمير منهما تعلَّقَ بأحدهما، فإن كان بالفعل الذي يَلِيه فالجزم، أو بالفعل المُقدَّر جَزاءً فالوصل، وحذفه من هذا ضَعِيف، ويَضْعُفُ إن اخْتلفَ، نحو: بِمَنْ تَمُرُّ اتْرُك.

وكحرف الجر الاسم الذي يُضاف إلى اسم الشرط، فإنْ عَمِلَ فيه الجزاء رَفَعْتَ، أو الشرط جَزَمْتَ، أو غير ذلك، فلا بُدَّ أن تكون جملة، فإن شَارَكت الشرط في معناه، فلا يَدْخُلُ على جُمْلَة الشرط، كـ (إِذْ)، و(لَمَّا) و(لَوْ)، و(إِنْ).

وإنْ لم تُشارك، وشأنه أَنْ يُغَيِّر لفظ ما تَدْخُلُ عليه إلى لفظ آخر كالنهي، واعْتَمَدَ عليه، صُرف جواب الشرط إلى نَفْسِه، أو مُعتمدًا على غيره، فالشَّرط على ما كان عليه، أو شأنه أَنْ لا يُغَيِّر.

وهو مخصوص ببعض الجُمل أو أكثرها، نحو: المُخْتَص بالجُمل الابتدائية، كـ(أَنَّ) وأخواتها إذا كُفَّتْ، ولام الابتداء، و(لَكِنْ) الخفيفة، و(ما) التَّميميَّة، و(أَمَّا، ولَوْلا)، والظروف المضافة إلى الجمل، نحو: إِذْ، وإِذَا، وحَيْثُ، ونحو المُختصَّة بالفِعليَّة، كالظروف غير اللازمة للإضافة إذا أُضيفت، نحو: حِينَ، ويَوْمَ، ونحوه.

فالمُخْتَصَّة بالاسميَّة الوجه أَنْ لا تَدْخُلَ عليها، فإِنْ دَخَلَتْ كانت موصولة، ويصير الفعل إلى الصلة، وأجاز المبرد في هذا كُله أن تَدْخُل على الشرط، وقد أجازه سيبويه على ضعف.

وأَحْسَنُ ما يجوز ذلك فيه في الأسماء المبتدأة، ثُمَّ يُحمل عليه (إنْ)، فإن كان ممَّا يجوز الإضمار بعده مبتدأ، جاز الشرط مطلقًا، والمضاف إلى الفعليَّة بمنزلة ما تقدَّم، ويجوز فيه ما جاز في تلك على ضَعْفٍ.

وغير المخصوص دخوله عليه، وذلك أفعال، نحو: قَالَ، وسَمِعَ، وجميع أفعال الحكاية، وحروف كالحروف العاطفة، وكحرف الاستفهام وهو الألف وَحْده، أَمَّا أسماء و(لا)، فلا تَدْخُلُ على الشرط. وتقدَّم خلاف يونس في الهمزة إذا دخلت على الشرط، وبمنزلة ألف الاستفهام في هذا، لا غير العاملة.

وأمَّا (مَا) التَّميمية، فجوَّزَها المبرد وأبو علي، وأمَّا الحجازية إِذَا أُلْغِيَتْ بسبب (أَنْ)، فينبغي أن لا تَدْخل؛ لأنَّها عاملةٌ (لَوْلا أَنْ)، فهي (كَأَنَّ).

ويجوز حذف جواب الشرط لقرينةٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية، تقديره: فَافْعَلْ، و﴿أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]؛ أي: تَطَيَّرْتُم.

ويَكْثُر حَذْفُه إذا دخل عليه ما يَنُوبُ منابه، كجواب القسم، وكتقديم ما يدُلُّ عليه، نحو قولك: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ.

ويجوز حَذْفُ الشرط لدلالة المعنى مُثبتًا، نحو: إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، ومنفيًّا بـ (لا) نحو[1]: [الوافر]

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

---

(١) البيت للأحوص. و(المَفْرِق): وسطُ الرّأس.
والشّاهدُ فيه: (وإلاّ يعل) حيث حذف فعلَ الشّرط لدلالة ما قبله عليه؛ والتّقدير: وإلاّ تطلِّقها يَعْلُ مفرقك الحُسام.
انظر: أمالي الزّجّاجيّ ٨٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٩٦/٢، والإنصاف ٧٢/١، والمقرّب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشّافية ١٦٠٩/٣، وابن النّاظم ٧٠٥، ورصف المباني ١٨٨، والمغني ٨٤٨، وابن عقيل ٣٤٩/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٣٥/٤، والدّيوان ٢٣٨.

تقديره: وإلا تُطلِّقها.

وحَذْفُ فعل الجواب، وحذف فعل الشرط، لا أحفظه إلا في (إنْ) وَحْدَها. وقول ابن عصفور، وشيخنا أبي الحسن الأبذي: أنَّه لا يجوز حَذْفُ فعل الشرط في الكلام، إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف، ليس بشيء.

وأمَّا حَذْفُ فعل الشرط وفعل الجزاء معًا، وإبقاء (إنْ)، فقيل: هو مُختصٌّ بالضرورة.

وقال ابن الأنباري: وإنَّمَا صَارَتْ أُمّ الجَزَاء؛ لأنَّها بغلبتها عليه تَنْفَرِدُ وتُؤدِّي عن الفِعليْن، فيقول الرجل: لا أَقْصِدُ فُلانًا؛ لأنَّه لا يُعْرَف حَقَّ مَنْ يَقْصِدُه، فتقول له: زُرْهُ وإنْ، يُراد: وإنْ كان كذلك فزُرْهُ، فتكفي (إنْ) من الشَّيئيْن، ولا يُعْرَفُ ذلك في غَيْرِها من حروف الشرط. انتهى.

وقال بعض أصحابنا: يُقال: أَتَفْعَلُ هذا؟ فتقول: أَنَا أَفْعَلُه وإنْ؛ أَيْ: وإنْ لَمْ تَفْعَلْهُ أَفْعَلْهُ.

ولا يجوز حَذْفُ أدوات الشرط، لا (إنْ) ولا غيرها، وقد جَوَّزَ ذلك بعضهم في (إنْ)، قال: ويَرْتَفِعُ الفعل بحذفها صفة، أو تقدرها لا تعمل، مثاله صفة قوله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا﴾ [المائدة:١٠٦]، ومثاله مُقدَّرة لا تعمل قوله[1]: [الطويل]

وإنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءَ تَارَةً ... فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجِمُّ فيَغْرَقُ

أي: إنْ يَحْسِرُ الماء، وهذا قول ضعيف، ولا تُبنَى القواعد الكليَّة بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقْيِسَة.

---

(١) قائله: ذو الرمة غيلان بن عقبة.

الشرح: "إنسان عيني": إنسان العين. هو المثال، وهو النقطة السوداء التي تبدو لامعة في وسط السواد، "يحسر" بالحاء والسين المهملتين أي يكشف، وهو من باب ضرب يضرب "فيبدو": يظهر، "يجم" -بالجيم- من الجموم وهو الكثرة والجمع العظيم، قال تعالى: (حُبًّا جَمًّا) أي: عظيما.

الشاهد: في: "وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو" كون المبتدأ له خبران جملتان وليس للمبتدأ رابط إلا الضمير الذي في الجملة الأخيرة منهما وهو الضمير المستتر في قوله: فيبدو.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٩٢، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٩٨.

وقال ابن مالك: وقد يَسدُّ مسدَّ الجواب خبر ما قبل الشرط، قال: كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠]. انتهى.

وليس الخبر سَادًّا مَسَدَّ الجواب، بل الجواب محذوف، وإذا تَوَالَى شرطان فصاعدًا بغير عاطفٍ، فالجواب للسابق، ويُحذف جواب المتأخر لدلالة جواب المتقدم عليه، ويكون ما حُذِفَ جوابه بصيغة الماضي في الفصيح، وقد جاء بالمضارع نحو قوله[1]: [البسيط]

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ... مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانهَا كَرَمُ

والشرط الثاني عند بعضهم تقييد الأول تقييده بالحال الواقعة مَوْقِعَه، فكأنَّه قال في هذا البيت: إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا مَذْعُورِين.

وعند بعضهم يَجْعَلُه متأخِّرًا في التقدير، فكأنَّه قال: إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ وإِنْ تُذْعَرُوا، فأوَّلُ الشرط يصير أَخِيرًا، سواء كانت مترتبة في الوجود أم غير مُترتبة، مثال ذلك: إنْ أَعْطَيْتُكَ إنْ وَعَدْتُك إِنْ سَأَلْتَنِي فعَبْدِي حُرٌّ.

ومثال غير المترتبة: إنْ جَاءَ زَيْدٌ إِنْ أَكَلَ إِنْ ضَحِكَ فعَبدِي حُرٌّ؛ فالسُّؤال أَوَّل، ثُمَّ الوَعْد، ثُمَّ الإعْطَاءُ، والضَّحكُ أَوَّلُ، ثُمَّ الأكْل، ثُمَّ المَجِيء.

واختلفت أقوال الفقهاء في هذه المسألة، فمنهم من أَجَابَ بما ذَكَرْنَا، وهو الصحيح، وبه ورد السَّماع، ومنهم من جعل الجواب للأخير، وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه، وجواب الشرط الأول الشرط الثاني وجوابه.

فإذا وقع الأول، ثُمَّ الثاني، ثم الثالث، عُتِقَ العبد، وكأنَّ الفاء عنده محذوفة، ولا يلزم على هذا المذهب مُضيُّ فعل الشرط.

ومنهم من قال: يَلْزَمُ العِتْقُ بحصولها كُلها، ولا يلتفت إلى تَقْدِيمِ فعل منها

---

(١) قائله: لم أقف على قائله.

اللغة: "تستغيثوا" من الاستغاثة "تذعروا" على صيغة المجهول من الذعر وهو الفزع والخوف "معاقل" جمع معقل، وهو الملجأ.

الشاهد: قوله: "إن تستغيثوا.. إن تذعروا.. تجدوا" حيث اكتفى بجواب واحد للشرطين وهو "تجدوا".

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٥٩٦/ ٣، والسيوطي في الهمع ٦٣/ ٢.

وتأخيره، وإذا تَوَسَّطَ بين الشرط والجزاء مضارعٌ بعد حرف عطف، فإن كان لا يجوز حَذْفُه، فليس فيه إلا الرفع، نحو: إِنْ يَكُنْ زَيْدٌ يَقُومُ يَنَمْ عَمْرو.

وإِنْ كَانَ ممَّا يَجُوزُ حَذْفُه ووَقَعَ صفة، فالرفع، نحو: إِنْ يَأْتِنِي رَجُلٌ يَعْرِفُ الفِقْهَ أَوْ لا، وهو مرادفٌ لما قَبْلَه أو نوع منه، نحو: إِنْ تَقْصُدْنِي تَعْمَدْ إِلَيَّ أُكْرِمُك، وإن تَأْتِني تَمْشِ أُكْرِمْكَ، فيجوز الحال فتَرْفَعُ، وهي حال مُؤكَّدة في الأولى، ومَبنيَّة في الثانية.

والجزم على أنَّه بدلٌ من الأول، بدل شيء من شيء، وفي الثانية بَدَلُ اشتمال، وإن كان غير مُرَادِفٍ، ولا نَوْعًا من الفعل، فالرَّفع على الحال، نحو: إِنْ يَأْتِنِي زَيْدٌ يَضْحَكُ أُكْرِمُه.

و(مَهْمَا) لا تُزاد بعدها (ما)، فلا تقول: مَهْمَا مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ.

و(إِذْ، وحَيْثُ) يُشترط في الجزم بهما اتِّصالهما بـ (ما)، على مذهب الجمهور، وذهب الفراء إلى أنَّ ذلك ليس بشَرْطٍ، وأنَّه يجوز الجزم بهما دون (مَا، ومَنْ، وأَنَّى)، لا يُزاد (ما) بعدها، وأجاز ذلك الكوفيون.

و(إِنْ، وأَيْنَ، ومَتَى، وأَيَّان، وكَيْفَ)، تجوز زيادة (ما) بَعْدَهُنَّ، خلافًا لمن زعم أنَّها لا تلحق (أَيَّان).

و(أَيٌّ) يجوز زيادة (ما) بعدها، إن لم تُضَف إلى ضَمِير، ولحاق (ما) لهذه الأدوات إِنْ وَلِيَها مضارعٌ أو ماضٍ، لفظًا نحو: إِنْ مَا قُمْتُ قُمْتُ، أو تقديرًا نحو قوله[1]: [البسيط]

يَا هَوْذَ ذَا التَّاجِ إِنَّا لا نَقُول سِوَى ... يَا هَوْذَ يَا هَوْذَ إِمَّا فَادِحٌ دَهِمَا

وإذا كان الشرط والجزاء بفِعْلَيْن، فالأحسن أن يَكُونَا مُضَارعَيْن، ثم أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا، ثُمَّ ماضِيَيْن بـ (لَمْ) أو بدونها، أو أحدهما بـ (لم) والآخر بدونها، تمثيل ذلك: إِنْ يَقُمْ أَقُمْ، إِنْ قُمْتُ أَقُمْ، إِنْ قُمْتَ لَمْ أَقُمْ، إِنْ قُمْتَ قُمْتُ، إِنْ لَمْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ، إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُمْ، إِنْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ، إِنْ لَمْ تَقُمْ قُمْتُ؛ فهذه تراكيب ثمانية تجوز في الكلام.

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٣٦١/١.

والتاسع أن يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا، نحو: إِنْ تَقُمْ قُمْتُ، وإِنْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ، ولا يجوز ذلك إلا في الشِّعر، وأجازه الفراء في " الاختيار "، وتبعه ابن مالك، واسْتَنْتَج من كلام سيبويه ضَعْفَهُ وقُبْحَهُ، والشَّرط والجزاء لا بُدَّ من استقبالها، خلافًا للمبرد في (كَانَ) إذا كانت شَرْطًا، أنَّها تَبْقَى على مضيها لَفْظًا ومَعْنًى.

وخلافًا لِمَنْ يَزْعُمُ أنَّ الماضي لفظًا ومَعْنًى مَصْحُوبًا بالفاء و(قَدْ)، أو بالفاء وَحْدها هو جواب الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، و﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧]؛ أي: فَقَدْ كَذَبَتْ.

ولا تَجِيءُ (إِنْ) بمعنى (إِذْ) ولا بمعنى (إِذَا)، خلافًا لزاعمي ذلك، واسم الشرط إن كان ظرفًا، أو أُرِيدَ به المصدر، كان في موضع نصب، والعامل فيه فعل الشرط.

وإن كان غير ذلك وفعل الشرط لازم، فمُبتدأ نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ لَهُ، وخَبَره الفعل، وقد تقدَّم هذا.

أو مُتعدّ لَمْ يَأْخُذ مفعوله وهو مسند إلى ظاهر، نحو: مَنْ يَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ، أو إلى مُتكلِّم نحو: مَنْ أَضْرِبْ تَضْرِبْهُ، أو إلى مُخاطَب نحو: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ.

فمفعول بفعل الشرط، أو إلى ضميرٍ غائب عائد على اسم الشرط، نحو: مَنْ يَضْرِبْ أَضْرِبْهُ، فمُبتدأ، أو على غَيْره نحو: هِنْد مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْهُ، فمفعول.

أو آخذه تَقْدِيرًا نحو: ﴿مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الأنعام: ٣٩]، أو لفظًا والفعل سَبَبِي لاسم الشرط، والمفعول أجنبي نحو: مَنْ تَضْرِبْ أَخُوه زَيْدًا أَضْرِبْه، فمُبتدأ فقط، أو ضميره نحو: مَنْ تَضْرِبْهُ أَخُوهُ أَضْرِبْهُ، أو سَببي نحو: مَنْ يَضْرِبْ أَخُوهُ غُلامَهُ أَضْرِبْهُ.

فالمَسْأَلَتَان من الاشْتِغَال أو الفاعل أجنبي، والمفعول ضمير اسم الشرط أو سَبَبِي، منه: مَنْ يَضْرِبْهُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ، ومَنْ يَضْرِبْ زَيْدٌ أَخَاهُ أَضْرِبْهُ، فالمسألتان من الاشتغال.

أو مُضمر يعود على اسم الشرط مُتصلا، فلا يجوز إلا أن يكون مُخاطبًا، نحو: مَنْ يَضْرِبْكَ أَضْرِبْهُ، أو غَائِبًا عَائِدًا على غَيْرِ اسم الشرط، نحو: هِنْد مَنْ يَضْرِبْهَا أَضْرِبْهُ، فالرَّفع بالابتداء فقط أو مُنفصلا.

ولاسم الشَّرط في فِعْلِه ضَمِير، أو سببي منصوب أو مجرور؛ فالمسألة من الاشتغال، نحو: مَنْ لَمْ يَضْرِبْهُ إلا هُوَ أَضْرِبْهُ، ومَنْ لَمْ يَضْرِبْ أَخَاهُ إلا هُوَ أَضْرِبْهُ، ومَنْ لَمْ يَمْرُرْ بِهِ إلا هُوَ أَمْرُرْ بِهِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسْمُ الشَّرْط مبتدأ.

وهذه مسائل من هذا الباب، إذا دَخَلَ حرف النَّفي على فعل الشرط نَفَاه، فتعلَّقَ الحكم عليه منفيًا، نحو: مَنْ لا يُكْرِمُنِي أُكْرِمْهُ، عَلَّقَ وجُود الإكْرَام على انتفاء الإكْرَام.

قالوا: إلا في المَشِيئَةِ والإرَادَة، والرُّؤْيَة والظَّنّ، فإنَّ النَّفْي يتَسَلَّطُ على مُتعلِّقٍ، ذلك مثاله: مَنْ لا يُرِدْ أَنْ أُكْرِمَهُ أَهِنْهُ، قالوا: معناه: مَنْ يُرِيدُ إلا أُكْرِمَه أُهِنْهُ.

ومِنْهُ: ما شَاء الله كَانَ وما لا يَشَاء لا يَكُون، المعنى: وما يَشَاء أَنْ لا يكون لا يَكُن، دَخَلَتْ (لا) على (يَشَاءُ) في اللفظ، وهي في المعنى دَاخِلَة على مُتعلِّق المشيئة، قيل: وكَثِير مِنْ أَهْلِ الكَلام لا يجيزون ذلك، والصحيح جوازه.

جواب الشَّرط كـ (خبر المبتدأ)، فلا يكون إلا بِمَا يُفيد، لَوْ قُلت: إِنْ لَمْ تَقُمْ نَقُمْ، لم يجز، فإِنْ دَخَلَهُ معنى أَخْرَجَه إلى الإفادة، جاز نحو: إِنْ لَمْ تُطِعْنِي فَقَدْ عَصَيْتَنِي، أَرَادَ به التَّنْبِيه على العقاب، كأنَّه قال: وَجَبَ عَلَيْكَ ما وَجَبَ على العَاصِي.

إذا عطفت على فِعل الشرط بالواو، وتكَرَّرَت أداة الشرط، نحو: إِنْ آتِكَ وإِنْ أَدْخُل دَارِكَ فعَبْدِي حُرٌّ، عُتِقَ بالفعليْن كِلَيْهما، أو بِوَاحِدٍ منهما، أو لم تكررها نحو: إِنْ آتِكَ وأَدْخُل دَارِكَ، عُتِقَ بفعل الفعليْن معًا، ولا يُبالى بأيهما بدأ بالفاء، أو بـ (ثُمَّ)، عُتِقَ بفعل الفعليْن إذا بدأ بالأول، وسواء أَكَرَّر الأداة، أم لم يُكرِّر، أو بـ (أو)، عُتق بفعل الفعليْن، أو بأحدهما كَرَّر الأداة، أو لم يكررها.

الشَّرط الذي لا يقتضي التكرار، لو انْفَرَدَ إذا رُبط بالفاعل على ما يقتضي التكرار، وأَمْكَن تكراره، وكان مُناسبًا، نحو قولك: كُلَّمَا أَجْنَبْتُ جَنَابَة مِنْكِ فإن اغْتَسَلْتُ في الحمام فأَنْتِ طَالِق، فإِنْ أَجْنَبَ ثلاثًا، واغْتَسَلَ لِكُلِّ جنابة، طُلقت ثلاثًا؛ فإِنْ أَجْنَبَ ثَلاثًا واغتسل وَاحِدة، فزعم أبو يوسف أَنَّها تُطلق ثلاثًا، وقال الفراء: قول أبي يوسف غلط.

وإن لم يكن مناسبًا، نحو: كُلَّمَا دَعَوْتَنِي فَإِنْ سَقَطَ هذا الحائط فعَبْدٌ من عَبِيدِي حُرٌّ، فإن دعاه ثلاث دَعَوَات، وسقط الحائط، فعليه عِتق ثلاثة أَعْبُد، ولا يلزم في غير المناسب التكرار، هذا مذهب الفراء.

وأصول البصريين تقتضي التكرار في المربوط بالفاء على ما يقتضي التكرار، إذا كان الفاعل قابلا، سواء أكان مناسبًا أم غير مناسبٍ.

ولا يمكن أن يكون فعل الشرط، إلا ممَّا يُمكن فيه التكرار إذا كان بعد (كُلَّمَا) ومُتعلقها، و(كُلَّمَا) في هذا منصوبٌ على الظرف، والعامل محذوف يدلُّ عليه جواب الشرط، وتقديره: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّمَا كَانَ كَذَا.

و(ما) هي المصدرية التوقيتية، ولا تأتي إلا بِمَعْنَى العموم، وكل الداخلة عليها لتأكيد العموم، و(ما) التوقيتية شرطٌ من جهة المعنى، منتصبة على الظرف.

وزعم ابن عصفور، وشيخنا أبو الحسن الأبذي: أنَّ (كُلَّمَا) مرفوعة بالابتداء في هذه المسائل، و(ما) نكرة موصوفة، والعائد على الموصوف محذوفٌ، وجملة الشرط والجزاء في موضع الخبر، قالا: ولا يَجُوز فيه غير الابتداء، فالتقدير: كُلُّ وَقْتٍ أَجْنَبْتُ فِيهِ مِنْكِ جَنَابَة، فإن اغْتَسَلَتُ في الحمام بَغْدَهُ فعبدي حُرٌّ، لا بُدَّ من ذلك لتربط الصفة بالموصوف، والخبر بالمخبر عنه.

وتكون جملة الشرط والجزاء مُستحقة بكل جنابةٍ أَجْنَبْتَها، ناسب فعل الشرط أو لم يُناسب، وهذا الذي ذَهَبَ إليه حكاه صاحب " البسيط "، ولم يُعين قائله.

وقال أيضًا: وقيل: إنَّها شَرْطِيَّة بمنزلة (لَمَّا) مع الماضي، وَرَدَّ كونها شرطية بمنزلة (لَمَّا).

وقال: كُلَّمَا تَأْتِنِي أَكْرَمْتُكَ، على رأي سيبويه.

(ما) مصدرية بمنزلتها: فِيمَا يَدُومُ لِي أَدُومُ لَكَ، ومقصودٌ بها: الحِين؛ أي: أَزْمَان إِتْيَانِكَ أَكْرَمْتك، ثُمَّ أَدْخَلْتَ (كُلا) على المصدر بتأويل الزمان، فاكتسب منها الزمان، فانتصب على ذلك. انتهى.

وأقول: المُستقر من لسان العرب أنَّ (كُلَّمَا) هذه التي تقتضي التكرار، لا يَلِيها إلا فِعْلٌ ماضي اللفظ، والعاملُ فيها مُتأخِّر فعل ماض أَيْضًا، ومن ادَّعَى غير هذا من التركيب، يحتاج إلى أَنْ يستدلَّ بسماع من العرب، فأمَّا قوله[1]: [الوافر]

(١) قائله: هو عمرو ابن الإطنابة الخزرجي -والإطنابة اسم أمه، واسم أبيه: زيد بن مناة-.
اللغة: "جشأت" ثارت ونهضت من فزع أو حزن، والضمير للنفس "جاشت" فزعت وغلت من حمل الأثقال كما تغلي القدر "تحمدي" يحمدك الناس.

=

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

فمُتأوَّل.

وإذا كان قبل الشرط فِعْلٌ، وبَعْدَهُ فِعلٌ ليس جوابًا، فإنْ حَمَلْتَ على الأوَّل، فالرفع مثاله: تُؤْجَرُ إنْ أَمَرْتَ بمَعْرُوف وتُثَابُ، أو على الثاني فالرفع والجزم، مثاله: تُؤْجَرُ إنْ أَمَرْتَ بمَعْرُوفٍ وتَنْهَى عن مُنْكر، فالجزم في (وتَنْهَى) عَطْفًا على محل أَمَرْت، والرفع على الاستئناف، وأجاز الكوفيون النَّصب؛ لأنَّ مِن مذهبهم جواز: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ ويَقُومُ عَمْرو أَخْرُجُ.

وإذا أَتَيْت بأَفْعَال بعد فِعل الشَّرط من معناه، فإن عطفتها بالواو، نحو: تُحْسِنُ، وتُكْرِمُ أَبَاكَ، وتَصِلُ رَحِمَكَ، وتَأْمُرُ بِمَعْرُوفٍ، وتَنْهَ عَنْ مُنْكَرٍ، فالله يُثِيبُكَ؛ فالجواب مُستحق بالمَجْمُوع، وإِنْ لَمْ تَعْطفها، فإِبْدَال بدَاء لَيْس فيها إِبْطَال.

وإن كانت ليست من معنى فعل الشرط، لَزِمَ أن ترتفع، فالأوَّل على الحال، والباقي عَطْفٌ عليه، مثاله: إنْ تُحْسِنْ إِلَى زَيْد، وتهين خَالِدًا، وتُسِيء إلى بَكْر.

وإذا دخل على اسم الشرط حرف جر، وتعلَّق بالجواب حرف جر، فإن اختلف العامل أو الحرف، فلا يجوز حَذْفُ ذلك الضمير، وعامله نحو: بمَنْ تَمْرُرْ انْزِلْ عَلَيْهِ، وبمَنْ تَمْرُر انْزِلْ به على زَيْد؛ أي: بسببه.

وإن اتَّحدَا نحو: بمَنْ تَمْرُر امْرر به، فلا يجوز حَذْف (بِهِ) إلا قليلا، وذلك بخلافه في الموصول، فإنَّه كثير فصيح، نحو: مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ، تريد: مَرَرْتُ بِهِ.

=

المعنى: إن همتي وشجاعتي جعلتني أقول لنفسي: كلما فزعت وضجرت من مشقات الحرب اثبتي تحمدي بالصبر والشجاعة، أو تستريحي عن عناء الدنيا بالقتل في موطن الشرف والفخار.

الشاهد: قوله "تحمدي" حيث جزم النون لوقوعه في جواب الأمر.

انظر: الأشموني ٥٦٩/ ٣، وابن هشام ٣٨٤/ ٣، والمكودي ص١٤٦، وذكره ابن هشام في الشذور ص٣٦٠، والقطر ص٢٦٣.

باب في أدوات يحصل بها التعليق وليست من أدوات الشرط

وهي: (أمَّا، ولَمَّا، ولَوْ، ولَوْلا)

[(أَمَّا)][1]

أَمَّا (أَمَّا) فحرفٌ بَسِيط مُؤوَّل من حَيْثُ التقدير باسم شرط، قدَّرها الجمهور بـ(مَهْمَا) يَكُنْ مِنْ شيءٍ.

وقال بعض أصحابنا: حَرْفُ إِخْبَار يَتَضَمَّنُ معنى الشَّرط، فإذا قلت: أَمَّا زَيْدٌ فمُنْطَلِقٌ، فالأصل إن أَرَدْتَ معرفة حال زَيْدٍ، فزَيْدٌ مُنْطَلق، حُذِفَتْ أَدَاة الشَّرط وفِعلُ الشَّرط، وأُنِيبَتْ منابَ ذلك (أَمَّا).

وذَهَبَ ثعلب إلى أنَّ (أَمَّا) جزاءٌ، وهي (أَنْ مَا)، حُذِفَ فِعْلُ الشَّرط بَعْدَها، ففُتِحَتْ هَمْزَتُها مع حَذْفِ الفعل، وكُسِرَتْ مع ذِكْره، وإذا فُتِحَت بَقِيَت الأسماء بعدها معرفةً، فإن كان ما بعد الفاء ليس له معمولٌ أَعْمَلُوه فيه اكتفاءً بما ظهر عمَّا ترك.

وإن كان لا يعمل فيه، كان حينئذٍ معمولا للفعل المحذوف، وقَرِيب من قول

---

(١) تَجِيءُ فِي شَيئَينِ، أَو أَشيَاءَ أَردتَ أَن تَفصِلَ القَولَ بَيْنَهُمَا، كَقَوْلِكَ: (أَمَّا زَيدٌ فَمُوَافِقٌ لَكَ، وَأَمَّا عَمرٌو فَمُخَالِفٌ، وَأَمَّا زَيدٌ فَشَاعِرٌ، وَأَمَّا عَمرٌو فَكَاتِبٌ)؛ وَالاسمُ بَعدَهَا مَرفُوعٌ بِالابتِدَاءِ، وَالاسمُ الثَّانِي خَبَرٌ لَهُ، وَالأَصلُ فِيهَا عِندَهُم أَنَّهَا تَرجَمَةٌ لِجُملَةِ كَلامٍ هُوَ شَرطٌ، وَالجُملَةُ المَذكُورَةُ بَعدَهَا جَزَاءٌ لِذَلِكَ الشَّرطِ، فَإِذَا قُلتَ: (أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ)، فَأَصلُ الكَلامِ: (مَهمَا يَكُن مِن شَيءٍ فَزَيدٌ مُنطَلِقٌ)، ثُمَّ أُقِيمَ (أَمَّا) مُقَامَ هَذِهِ الجُملَةِ، فَحَصَلَ: (أَمَّا فَزَيدٌ مُنطَلِقٌ)؛ فَكَرِهُوا أَن تَكُونَ الفَاءُ الَّتِي مِن شَأنِهَا أَن تَكُونَ مُتبِعةً شَيئًا شَيئًا فِي أَوَّلِ الكَلامِ، فَأَخَّرُوهَا إِلَى الخَبَرِ، فَقَالُوا: (أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ)، وَيَقُولُونَ: إِنّ ذَلِكَ لإِصْلاحِ اللَّفظِ، وَلِكَرَاهَةِ أَن يَكُونَ عَلَى خِلافِ الأُصُولِ.

ثُمَّ إِن كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا جُملَةً مِن فِعلٍ، وَفَاعِلٍ، فَإِنَّهُم يُقَدِّمُونَ شَيئًا يَكُونُ مَفعُولا لِذَلِكَ الفِعلِ، أَو جَارِيًا مَجرَى المَفعُولِ، فَالمَفعُولِ كَقَوْلِهِم: (أَمَّا زَيدًا فَضَرَبتُ، وَأَمَّا عَمرًا فَأَكْرَمْتُ)، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ - ١٠]. وَأَمَّا الجَارِي مَجرَى المَفعُولِ، فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]. [شرح الجمل في النحو ١/١٦٨]

ثعلب قول الفراء، أجاز: أَمَّا زَيْدًا فَقَدْ ضَرَبْتُ زَيْدًا، وأَمَّا زَيْدًا فَقَدْ قَامَ زَيْدٌ، على معنى: مَهْمَا أَكْرَمْتُ زَيْدًا فَقَدْ ضَرَبْتُ زَيْدًا، ومَهْمَا ذَكَرْتُ زَيْدًا فَقَدْ قَامَ زَيْدٌ. انتهى.

وكثيرًا ما تأتي للتفصيل، ولمَّا ضُمِّنَتْ معنى الشَّرط، احْتِيج إلى الفاء، وهي فاء خَرَجَتْ عن بابها، فلَيْسَتْ عاطفةً مُفْرَدًا على مُفْرَدٍ، ولَيْسَت رَابِطةً بَيْنَ جُمْلَتَيْن.

ولا يَلِي (أَمَّا) هذه الفاء، ولا يُفْصَلُ بينهما بجُمْلَةٍ إلا إن كانت الجملة دعاءً، بشرط أن يتقدَّم الجملة فاصلٌ بينهما وبين (أَمَّا)، نحو: أَمَّا اليَوْم - رَحِمَكَ الله - فالأمْرُ كذا، ويُفْصَلُ بينهما بالمبتدأ نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ، وبالخبر نحو: أَمَّا قَائِمٌ فَزَيْدٌ، وأَمَّا فِي الدَّارِ فعَمْرو.

وفي كتاب " البطليوسي " الصفار: أنَّ الفَصلَ بينهما بالخبر قليل، وبمعمول لِمَا بَعْدَها من مفعول به، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، وقولهم: أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّاب، وأَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ.

ومفعول له نحو: أَمَّا العِلمَ فعَالِمٌ، أو مصدر: أَمَّا ضَرْبًا فَاضْرِبْ، أو ظَرْف: أَمَّا اليَوْمَ فَأَقُومُ، أو مجرور: أَمَّا بِزَيْدٍ فَامْرُر، وبالحال: أَمَّا مُسْرِعًا فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ.

وأَمَّا الفصل بالشرط كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ - ٨٩]؛ فمذهب سيبويه: أَنَّ الجواب لـ (أَمَّا) لا للشرط، وحُذف جواب الشرط لدلالة جواب (أَمَّا) عليه، ولذلك لَزِمَ مضيُّ فعل الشرط.

ومذهب الفارسي في أحد قوليْه: أنَّ الجواب هو للشرط لا لـ (أَمَّا)، وجواب (أَمَّا) محذوف.

وقوله الآخر كمذهب سيبويه ومذهب الأخفش: أنَّ الفاء وما بعدها جواب لـ (أَمَّا) وللشرط معًا، والأصل: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ كَانَ مِن المُقرَّبين فرَوْحٌ، ثُمَّ أُنِيبَت (ما) مَنَاب (أَمَّا)، فصار: فأَمَّا إِنْ كان من المقربين فَرَوْحٌ، ثُمَّ قُدِّمَتْ (أَنْ) والفعل الذي بعدها، فصار: فأَمَّا إن كان من المقربين ففَرَوْحٌ؛ فَالْتَقَتْ فَاءَان، فأَغْنَت إِحْدَاهمَا عن الأخرى، فصار: فَرَوْحٌ.

ولا يجوز أن يتقدَّم الفاء أَكْثَرُ من اسم واحد، لو قُلْتَ: أَمَّا زَيْدٌ طعامه فَلا تَأْكُل، لم يجز.

واتَّفقُوا على تجويز أَنْ يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في الجملة، واختلفوا في

شروط ذلك؛ فذهب سيبويه، والمازني، والزجاج، وابن السراج، إلى اعتبار ذلك، بأَنْ يُقدَّرَ حَذْفُ (أَمَّا) وحَذْفُ الفاء، فما جَازَ للذي قُدِّرَ بَعْدَ حذفها أَنْ يعمل فيه عمل، وما لا امتنع، فلا يجوز عندهم: أَمَّا زَيْدٌ فأَنَا رَجُلٌ ضَارِب، ولا أَمَّا زَيْدًا فإِنِّي ضَارِبٌ، ويجوز: أَمَّا زَيْدٌ فأَنَا ضَارِبٌ.

وذهب المبرد، وابن درستويه، إلى أنَّ مَا بعد (إِنَّ) يَعْمَلُ فيما قبل الفاء، فأَجَازَا: أَمَّا زَيْدًا فإِنِّي ضَارِبٌ، وحُكِيَ عن المبرد رجوعه إلى مذهب سيبويه.

وفي " البسيط ": يَجُوز عند المبرد أَنْ يتقدَّم ما بعد الفاء عليها، إلا إن كان المعمول مع عامله نفسه، لا يصح أَنْ يتقدَّم، فلا يجوز: أَمَّا دِرْهَمًا فعندي عِشْرُون، بخلاف (أَمَّا زَيْدًا فإِنِّي ضَارِبٌ)؛ فإنَّه قبل دخول (إِنَّ) يجوز نحو: زَيْدًا أَنَا ضَارِبٌ، وقيل: يجوز ذلك في الظَّرْفِ والمجرور، نحو: أَمَّا اليوم فإِنِّي ذَاهِبٌ.

وأجاز الفراء إعمال ما بَعْدَها فيما قبلها، إذا كان دَاخِلا لمعنى الاستئناف وفيه معنى الابتداء، وأمَّا لغير ذلك فلا يجوز، فيجوز عنده: أَمَّا زَيْدًا فإِنِّي ضَارِبٌ، وكذلك في أخواتها.

وفي كُلِّ ما يَدْخُلُ على الابتداء، نحو: أَمَّا زَيْدًا فَلَيْتَنِي ضَارِبٌ، وأَمَّا عَمْرًا فَلَعَلِّي قَاتِلٌ، وأجاز أيضًا: أَمَّا زَيْدًا فلأَضْرِبَنَّ، وإلا كان لا يجيز: زَيْدًا لأَضْرِبن؛ قال: والرفع في هذا كله الوجه والقياس.

ولا يجوز عند الفراء: أَمَّا القَميصَ فإِنْ تَلْبَس خَيْرٌ لك، ويجوز عنده: أَمَّا زَيْدًا فَمَا أَعْلَمَنِي بِهِ، ولا يجوز: أَمَّا زَيْدًا فَمَا أَظْرَفَهُ.

وفي بعض شروح " الكتاب ": أجاز الكوفيون: أَمَّا زَيْدًا فَمَا أَحْسَنَ، ولا يجيز الكوفيون: زَيْدًا لأَضْرِبَنَّ، ولا بِكَ لأَمُرَنَّ، فعلى هذا لا يجوز: أَمَّا زَيْدًا فلأَضْرِبَنَّ، وأَمَّا بِكَ فلأَمُرَنَّ.

وأجاز هشام ذلك في المجرور، قال: لأنَّ (أَمَّا) يسوغ ذلك، ولا يجوز عند المبرد: أَمَّا زَيْدًا فَمَا أَنَا بِضَارِبٍ.

وأجازوا أَنْ تعمل (أَمَّا) في الظرف، والمجرور، والحال، بما فيها من معنى الفعل، ولا تَعْمَلُ في الأسماء الصريحة، وأجاز الكوفيون ذلك، وتقدَّم تمثيل الفراء بشيء من ذلك، وقد تقدَّمت مسائل في (أَمَّا) في باب الحال تُطالع هناك.

ويجوز إبدال ميمها الأولَى ياء، قالوا: (أَيْمَا)، وجاء حَذْفُ الفاء في الشِّعر، نحو قوله(١): [الطويل]

فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَـالَ لَدَيْكُم

وفي الكلام مع حذف ما بعد الفاء، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، تقديره: فيُقال لهم: أَكَفَرْتُم.

(لَمَّا) التعليقية

حَرْفٌ عند سيبويه، تدلُّ على رَبْطِ جُمْلَة بأخرى ربط السَّبَبِيَّة، وعَبَّر عنه بعضُهم بحرف وجود لوجود، والذي تلَقيْنَاه من أَفْوَاهِ الشيوخ: حرف وجوب لوجوب.

وذهب ابن السراج، وابن جني، والفارسي: إلى أنَّه ظَرْفُ زمان بمعنى: حِين، والصَّحيح مذهب سيبويه.

ويليها فِعْلٌ مُثْبَت لفظًا ومعنًى، أو مضارعٌ منفي بـ (لَمْ)، ويجوز زِيَادَة (أَنْ) بَعْدَ (لَمَّا) قبل الماضي، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦].

وجواب (لَمَّا) فعل ماضي لفظًا ومعنًى، أو منفي بـ (مَا)، أو مضارع منفي بـ(لَمْ)، أو جُمْلَة اسميَّة مُقترنة بـ (إِذَا) الفجائية؛ قال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

وجاءت مُصدَّرَةً بـ (لَيْسَ)؛ قال(٢): [الطويل]

حَـدِيثُ أَنَاسِـيٍّ فَلَمَّـا سَـمِعْتُهُ   إِذَا لَـيْسَ فِيـهِ مَـا يُبِـين فَأَعْقِـلُ

وزعم ابن مالك: أنَّ جوابها الماضي قد يُقْرَنُ بالفاء، وبجُمْلَةٍ اسمية مقرونة بالفاء، وبمضارعٍ، ولَمْ يَقُمْ دليلٌ واضح على ما ادَّعاه.

ويجوز حَذْفُ جواب (لَمَّا) للدلالة عليه، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِلوَلِيد بن نَهِيك، أَحَدِ بَنِي رَبِيعَة بن مَالِك بن حَنْظَلَة مِنْ بَنِي تَمِيم، وَيُكْنَى: أَبَا حَزَاقَة، وَيُنْسَبُ لِلكُمَيْت بن زَيْد بن الكُمَيْت بن مَعْرُوف بن الكُمَيْت.

انظر: السيوطي في همع الهوامع ١/ ٦٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١٣٤، والشاهد رقم ٧٦ في خزانة الأدب، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٦٥.

(٢) البيت لكعب بن زهير، وانظر: الديوان ١/٤٢.

[يوسف:١٥] الآية؛ أي: فَعَلُوا به ما أَجْمَعُوا عليه، و(أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ)، والكوفيون يجعلون الواو زائدة، والجواب: أَوْحَيْنَا.

ويجوز أن يختلف مُتعلِّقُ الفعليْن: الفعل الذي بَعْدَ (لَمَّا) وفعل الجواب، تقول: مَا أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَمْس أَكْرَمْتُكَ اليَوْمَ، ويكثر تأخُّر الجواب، وقد يجوز: أَكْرَمْتُكَ لَمَّا أَكْرَمْتَنِي.

(لَوْ) حرف امتناع لامتناع(١)

هذه عبارة شيوخنا في ابتداء التعلُّم، وعبارة سيبويه: لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غَيْره، يعني: أنَّه يقتضي فِعْلا ماضيًا كان يتوقَّع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقَّع غير وَاقِعٍ.

قال الأستاذ أبو علي: (لَوْ) لَيْسَتْ موضوعة للدلالة على الامتناع، بل مدلولها ما نَصَّ عليه سيبويه مِنْ أنَّها تقتضي لزوم جوابها الشرط فقط. انتهى.

وعند المُحقِّقِين: أنَّه لا يَلِيها إلا ماضي المعنى، سواء أَكَانَ بلفظ الماضي أو المضارع، قال تعالى: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، أو منفي بـ (لَمْ).

وزعم قومٌ أَنَّ استعمالها في المُضيّ غالبٌ، وأنَّها تُستعمل بمعنى (إِنْ) للشرط في المستقبل.

وكونها بمعنى (إِنْ) ذَكَرَهُ النُّحاة في غير موضع، وتعقَّب ذلك ابن الحاج نَاقِدًا على ابن عصفور، إذ زعم أنَّ (لَوْ) تجيء بمعنى (إِنْ)، وقال: هذا خَطَأ، والقاطع بذلك أنَّك لا تقول: لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ فعَمْرو مُنْطَلق، كما تقول: إِنْ لا يَقُمْ زَيْدٌ فعَمْرو

(١) (لَوْ) مَعنَاهُ امتِنَاعُ الشَّيءِ، لامتِنَاعِ غَيرِهِ، فَإِذَا قُلتَ: (لَو جِئتَنِي أَعطَيتُكَ)، كَانَ الإعطَاءُ قَدِ امتَنَعَ؛ لامتِنَاعِ المَجِيءِ، فَإِن كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا نَفيًا، كَانَ المَعنَى عَلَى وُجُودِ الفِعلِ المَنفِي، فَإِذَا قُلتَ: (لَو لَم تَجِئنِي لَم أُعطِكَ)، كَانَ المَجِيءُ وَالإعطَاءُ جَمِيعًا مَوجُودَينِ، وَهِيَ تَختَصُّ بِالفِعلِ، فَإِنْ رَأَيتَ الاسمَ بَعدَهَا كَانَ مَحمُولا عَلَى فِعلٍ مُضمَرٍ، فَإِذَا قُلتَ: (لَو زَيدٌ أَتَانِي)، كَانَ فِي التَّقدِيمِ - فِي (زَيدٍ) -: أَنَّهُ مَرفُوعٌ بِفِعلٍ مُضمَرٍ، يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ.
الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الوَاقِعُ بَعدَهَا مَفعُولا فِي المَعنَى، لَم يَكُن إِلا مَنصُوبًا، تَقُولُ: (لَو زَيدًا ضَرَبتَهُ ضَرَبَكَ)، وَلا يَجُوزُ: (لَو زَيدٌ ضَرَبتَهُ)، بِالرَّفعِ، وَلا يَنْبَغِي أَن تُقَدِّر أَنَّهُم قَالُوا: (لا زَيدٌ مَوجُودٌ)، ثُمَّ أَدخَلُوا (لَو)، فَانتَقَضَ نَفيُ (لا) بِهَا، فَصَارَ الوُجُودُ بِذَلِكَ ثَابِتًا، وَلَو كَانَ يَجُوزُ أَن يُبتَدَأَ الاسمُ بَعدَهَا، لَكَانَ يَنْبَغِي أَن يَصِحَّ المَجِيءُ بِالجُملَةِ مِنَ المُبتَدَإِ وَالخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: (لَو زَيدٌ خَارِجٌ خَرَجتُ)؛ فَلَمَّا لَم يُستَعمَل ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّهَا تَختَصُّ بِالفِعلِ. [شرح الجمل في النحو ١٦٢/١]

مُنْطَلق، وتأَوَّل قوله[١]: [البسيط]

قَــوْمٌ إِذَا حَــارَبُوا شَــدُّوا مَــآزِرَهُم دُونَ النِّــسَاءِ وَلَــوْ بَاتَــتْ بِأَطْهَــارِ

انتهى.

وإذا دَخَلَتْ على المستقبل، فزعم قومٌ أنَّ الجزم بها لُغَة مُطَّردة، وزعم قوم منهم ابن الشجري: أنَّه يجوز الجزم بها في الشِّعر.

و(لَوْ) عند البصريين لا يليها إلا الفعل، ولا يليها اسمٌ على إضمار فِعْلٍ إلا في ضرورة الشِّعر، نحو قوله: [الطويل]

أَخِلايَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُم عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مُعْتَبُ

أو في نادر كلام كما جاء: (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي).

وذهب أبو الحسن علي بن فضَّال المجاشعي إلى أنَّه يجوز أن يليها الفعل ظاهرًا أو مُضمرًا، ومنه ظاهر قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء:١٠٠]، حُذف الفعل فانفصل الضمير.

وزعم ابن مالك: أنَّه يجيء بَعْدَ (لَوْ) جُمْلَة اسميَّة من مُبتدأ وخبر، وهو نحو قوله[٢]: [الوافر]

لَــوْ بِغَيْــرِ المَــاءِ حَلْقِــي شَــرِقٌ كُنْــتُ كَالغَـصَّانِ بِالمَـاءِ اعْتِـصَارِي

وقوله[٣]: [البسيط]

لَوْ فِي طُهَيَّة أَحْلامٌ لَمَا اعْتَرَضُوا دُونَ الَّـذِي كُنْـتُ أَرْمِيـهِ وَيَرْمِينِـي

وهو مذهب الكوفيين.

وتأَوَّلَ ذلك غيرهم من النُّحاة، ولم يُجيزوا: لَوْ زَيْدٌ قَائِم، وقول أبي الطيب: [الطويل]

---

(١) البيت للأخطل، وانظر: الديوان ١/١١٠.

(٢) قاله علي بن زيد العبادي "الديوان ص٩٣" يخاطب النعمان بن المنذر من أبيات لها قصة مشهورة.

(٣) البيت لجرير، وانظر: الديوان ١/٦٥٠.

فَلَوْ قَلَمٌ أَلْقِيتُ فِي شِقّ رَأْسِهِ مِن السُّقْمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ

لَحنٌ.

وتَلِي (لَوْ): (أَنَّ)، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]؛ فمذهب سيبويه: أَنَّ (أَنَّ) ومعمولها في موضع رَفْعٍ على الابتداء، ولا يحتاج إلى خَبَرٍ لانتظام المخبر عنه، والمخبر بعد (أَنَّ).

وذكر ابن هشام الخضراوي: أنَّ مذهب سيبويه والبصريين أَنَّ الخَبَرَ محذوف.

وذهب الكوفيون، وتبعهم المبرد، والزجاج، والزمخشري، وجماعة، إلى أَنَّه في موضع رفع على الفاعل، تقديره: وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّهُم.

وزعم السيرافي والزمخشري: أنَّ خَبَرَ (أَنَّ) هذه لا يكون إلا فِعْلا، وَهْمٌ وخطأٌ فاحش، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

وقال الشاعر[1]: [الطويل]

وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا مُسَوَّمَة تَدْعُو عَبِيدًا وَأَزْنَمَا

وجواب (لَوْ) فِعلٌ مَجْزُوم، أو مَاضٍ مُثْبَت، أو منفي بـ (ما)؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

وقَلَّ دخول اللام على (ما)، نحو قوله: [الطويل]

لَوْ أَنَّ بِالعِلْمِ تُعْطَى ما تَعِيشُ بِهِ لَمَا ظَفَرْتَ مِن الدُّنْيَا بِثُفْرُوقِ

والماضي المثبت أكثرُ ما يجيء باللام، وقد يجيء بلا لام، قال الله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وتجيء (إِذًا) قبل الجواب، نحو: لَوْ زُرْتَنِي إِذًا لأَكْرَمْتُكَ، وقد تدخل بين اللام والفعل، نحو: لَوْ زُرْتَنِي لإِذًا أَكْرَمْتُكَ، ولا يكون الجوابُ جملةً اسمية.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، فالجواب محذوف واللام جواب قَسَم محذوف؛ وقال الزجاج: (لَمَثُوبَةٌ) في موضع الجواب، كأنَّه قال: لأُثِيبُوا.

(١) انظر: المخصص ٧٨/٥، وديوان المعاني ٨٠/١.

وقال الأخفش: (لَوْ، ولَئِنْ) لَمَّا تقاربا في الشرط تداخلا، فتكون (لئِنْ) في معنى (لَوْ) في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ﴾ [البقرة: ١٤٥]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾ [الروم: ٥١]، ولذلك جاء الجواب: ما تَبِعُوا، ولَظَلُّوا، وسيبويه يترك كل وَاحِدٍ منهما على أصله.

وأجاز ابن مالك أن يكون جواب (لَوْ) بالفاء، وأنشد[(١)]: [الكامل]

لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلامُ فَرَاحَةٌ ... لَكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةَ أَنْ أُوسَرَا

أي: فهو رَاحَةٌ، وتأوَّلَهُ ابنه بدر الدين على أنَّ (فَرَاحَةٌ) معطوفٌ على (قَتْل)، والجواب محذوف.

ومِنْ غَرِيبِ ما وَقَعَ جوابًا لـ (لَوْ) فعل التعجب بصيغة (أَفْعل) مقرونًا باللام، قال الشاعر[(٢)]: [الطويل]

فَلَوْ مِتُّ فِي يَوْمٍ وَلَمْ آتِ عَجْزَةً ... يُضَعِّفُنِي فِيهَا امْرُؤٌ غَيْرُ عَاقِلِ

لأكْرِم بِهَا مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ لَقِيتُهَا ... أُطَاعِنُ فِيهَا كُلَّ خِرْقٍ مُنَازِلِ

و(رُبَّ) مَقْرُونًا باللام، قال الشاعر[(٣)]:[الطويل]

وَلَوْ عَلِمَ الأَقْوَامُ كَيْفَ خَلَفْتُم ... لَرُبَّ مُفَدًّ فِي القُبُورِ وَحَامِدِ

ويجوز حَذْفُ جواب (لَوْ) لدلالة المعنى عليه، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]؛ أي: لَرَأَيْتَ أَمْرًا عَظِيمًا.

وجاء في الشِّعر حَذْفُ الفعل بعد (لَوْ)، قال: [الكامل]

لَوْ فِي قُلُوبِ العَاشِقِين بِأَسْرِهَا ... لَمَا مَلأَتْ لِي مِنْهُ مَعْتَبَةٌ قَلْبَا

وحَذْفه وحذف الجواب، قال[(٤)]: [الخفيف]

إِنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلال فَلَوْ فِي ... سَالِفِ الدَّهْرِ والسِّنِين الخَوَالِي

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٣٥٩، وهمع الهوامع ٢/٥٧٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٥٧٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٤٣٣.

(٤) قاله عبيد بن الأبرص، وانظر: الديوان ص١١٣.

تقديره: فلو كان في سَالِفِ الدَّهْرِ لاحْتَمَلنَا دَلالَكِ.

وإذا أُشْرِبَتْ (لَوْ) معنى التَّمنِّي، فنصَّ شَيْخُنا ابن الضائع، وأبو مروان ابن هشام: على أنَّها لا جواب لها كجواب الامتناعية، ويجوز أن تُجاب بالفاء، قال تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وهي إذ ذَاكَ قَسَمٌ برأسه، والصحيح أنَّها الامتناعية.

ويجوز أن يُجاب بالفاء، وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء في قوله[1]: [الوافر]

فَلَوْ نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فَيُخْبَرُ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمِينَ لَقَرَّ عَيْنًا وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ

وقال الأخفش: (أَلا شَيْءَ وَلَوْ مَاءٌ) هذا جائز على قُبْحِه تَرْفعه؛ أي: ولو الذي ما بَيْنَنَا مَاءٌ، وتَنْصِبُه كأنَّك قُلت: وَلَوْ يَكُون الَّذِي تَمَنَّيْنَاهُ مَاءًا، وكُلّه قَبِيح.

ولو قُلت: أَلا خَشَفَ ولَوْ تَمْرًا، كان أَقْبَح، إنَّما يكون الشيء دون الأول، ولو قلت: (أَلا شَرَابَ وَلَوْ عَسَلا)، لم يَحْسُن إلا في موضع يضطر فيه إلى العسل، إنَّما يكون للشيء الذي دون الأول. انتهى.

وقد رَكَّبَ أبو العباس ابن شُريح رحمه الله تعالى، ما دخلت عليه (لَوْ) تركيبًا غريبًا غير عربي؛ فقال: [الوافر]

وَلَوْ كُلَّمَا كَلْبٌ عَوَى مِلْتُ نَحْوه أُجَاوِبُه إِنَّ الكِلابَ كَثِيرُ
وَلَكِنْ مُبَالاتِي بِمَنْ صَاحَ أَوْ عَوَى قَلِيلٌ لأَنِّي بِالكَلابِ بَصِيرُ

---

(١) قائلهما: مهلهل بن ربيعة واسمه امرؤ القيس.

اللغة: "زير" الزير -بكسر الزاي- من يكثر زيارة النساء "الشعثمين" أراد شعثما وشعيبا ابني معاوية بن عمرو، وقال القالي: الشعثمان موضع معروف "كليب" أخوه "بالذنائب" الباء بمعنى في، وهو ثلاث هضبات بنجد فيها قبر كليب.

الشاهد: قوله: "لقر" حيث إن جواب لو قد جاء باللام بعد جوابها وهو فيخبر.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٥٩٧/ ٣، وابن هشام في المغني ٢٦٧/ ١.

(لَوْلا) (١)

ويُقال: (لَوْ مَا): حَرْف امتناع لوجود، ويرتفع ما بعدها بالابتداء عند البصريين، وبالفاعلية عند الكسائي، وبها نفسها عند الفراء، وابن كيسان، وبتقدير: (لَوْ لَمْ يَحْضُرْ) عند بعض مُتقدِّمي النحاة.

وتقدَّم شيء من أحكام الاسم بعد (لولا) في باب الابتداء، وزعم الأخفش: أنَّه لا يُؤْتَى بهذا المرفوع بحالٍ.

وحكى الكسائي عن العرب: (لَوْلا رَأْسُكَ مَدْهُونًا لَكَانَ كَذَا).

وتجيء بعد (لَوْلا): (أَنَّ، وأَنْ)، قال تعالى: ﴿فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]، و﴿لَوْلا أَنْ تَدَارَكَهُ﴾ [القلم: ٤٩].

ولا يُحفظ (أَنْ) بعد (لَوْ)، وجواب (لَوْلا) ماض مُثْبت مَقْرُون باللام، قال تعالى: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ﴾ [النور: ١٤] وبها، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْلا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤].

وقد جاء في الشِّعر(٢): [البسيط]

لَوْلا الحَيَاءُ وبَاقِي الدِّين عِبْتُكُمَا ... بِبَعْضِ مَا فِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوَرِي

فقال ابن عصفور: حَذْفُ اللام ضرورة، وقال أيضًا: يجوز في قليلٍ من الكلام.

---

(١) (لَوْلا) تَكُونُ عَلَى وَجهَينِ:
أَحَدُهُمَا: أَن يَكُونَ مَعنَاهَا امتِنَاعَ الشَّيءِ لِوُجُودِ غَيرِهِ، كَقَوْلِكَ: (لَوْلا زَيدٌ لَخَرَجَ عَمرٌو)، وَالمَعْنَى: أَنَّ خُرُوجَ عَمرٍو امتَنَعَ لِوُجُودِ زَيدٍ، وَيَكُونُ الاسمُ بَعدَهَا مُبتَدَأً، وَلَكِن يَكُونُ خَبَرُهُ مَحذُوفًا أَبَدًا؛ لأَنَّهُم لا يُرِيدُونَ الخَبَرَ عَنْهُ إلا بِالوُجُودِ، فَإِذَا قُلتَ: (لَوْلا زَيدٌ)، لَم يَكُنِ المَعْنَى إلا أَنَّكَ جَعَلتَ وُجُودَهُ عِلَّةً لامتِنَاعِ مَا تَجعَلُهُ جَوَابًا لَهُ، فَإِنْ قَدرتَ أَن تَجعَلَ لَهُ خَبَرًا سِوَى الوُجُودِ، نَحوَ أَن تَقُولَ: (لَوْلا زَيدٌ أَخُوكَ)، لَم يَستَقِم، إلا أَن تَأتِيَ بِـ (أَنَّ)، فَتَقُولَ: (لَوْلا أَنَّ زَيدًا أَخُوكَ)، فَإِذَا أَتَيتَ بِهَا صَارَتِ الجُملَةُ فِي مَعْنَى اسمٍ مُفرَدٍ: (لَوْلا كَونُ زَيدٍ أَخَاكَ)، فَيَصِيرُ الحَالُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِن تَقدِيرِ مَعْنَى الوُجُودِ.
وَالثَّانِي مِنَ الوَجهَينِ: أَن تَكُونَ لِلتَّحْضِيضِ، بِمَنْزِلَةِ (هَلا)، تَقُولُ: (لَوْلا فَعَلتَ كَذَا)، تُرِيدُ: هَلا فَعَلتَ كَذَا. وَهِيَ فِي هَذَا الوَجهِ تَختَصُّ بِالفِعلِ؛ لأَنَّ التَّحضِيضَ يَجرِي مَجرَى الأمرِ، فَهُوَ لا يَكُونُ إِلا بِالفِعلِ، وَيُحذَفُ الفِعلُ كَثِيرًا، فَيُقَالُ: (لَوْلا زَيدًا)، يُرَادُ: لَوْلا ضَرَبتَ زَيدًا، أَو لَوْلا تَضرِب زَيدًا. [شرح الجمل في النحو ١/١٦٣]
(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٥٧٥.

وقال صاحب " الترشيح ": حَذْفُ اللام مع (لَوْلا) جَائزٌ، وأكثر ما تأتي الشِّعر.

وسَوَّى دُرَيْود بين حذف اللام وإثباتها في (لَوْ) و(لَوْلا). انتهى.

ومنفي بـ (لَمْ)[1]: [الطويل]

أَتُطْمِــعُ فِينَــا مَــنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَــا وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَن

وبـ (ما): ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [النور:٢١]، ولا يُحفظ دخول اللام على الجواب.

ويجوز حذف جواب (لولا) للدلالة عليه، إمَّا من المعنى، وإمَّا من لفظ يتقدَّم على (لولا) يدلُّ على الجواب؛ فالأول نحو قوله: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠]؛ أي: لآخُذَكُم.

ومثال الثاني: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤]؛ أي: لَهُمْ بِهَا، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]؛ أي: لأَبْدَتْ بِهِ.

وقد مَنَعَ قَوْمٌ تقدُّمَ جواب (لولا)، والذي نختاره جوازه، وهو ظاهر الآيَتَيْن، فيجوز: هَلَكْتَ لَوْلا أَنْ تَدَارَكْتُكَ، وهلكتُ لَوْلا أَنْ تُخَلِّصَنِي، وإن لم يكن وَقَع هلاكٌ ولا قَتْل.

وقال ابن خروف والبهاري: حَذْفُ جواب (لو) يكثر، بخلاف جواب (لولا)؛ لأنَّه صار عِوَضًا من الخبر، فكُرِهَ حَذْفُه.

---

(١) من قصيدة لعمرو بن العاصر يخاطب بها معاوية بن أبي سفيان وأراد بحسن: الحسن بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهما "العيني ٣/ ٢٦٠، الإنصاف ٦٩٣، ابن يعيش ٣/ ١٢٠" وأنشد الفراء الشاهد في معاني القرآن ٢/ ٨٥ ولم ينسبه.

باب التابع(1)

هُوَ مَحْصُورٌ بالعدِّ، فلا يحتاج إلى رَسْمٍ ولا حَدٍّ.

وهو: (النَّعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق).

---

(١) اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي عَوَامِلِ التَّوَابِعِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَنْسَحِبُ حُكْمُ الْعَامِلِ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ جَمِيعًا؛ أَعْنِي التَّابِعَ وَالْمَتْبُوعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يُقَدَّرُ عَامِلٌ مِثْلُهُ فِي الْمَتْبُوعَاتِ كُلِّهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ فِي الْبَدَلِ وَالْمَعْطُوفِ بِالْحَرْفِ مُقَدَّرٌ، وَفِي غَيْرِهِمَا مُنْسَحِبٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ بِدَلِيلِ مَجِيءِ ذَلِكَ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف:٧٥]، وَالْعَطْفُ بِالْحَرْفِ فِيهِ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْعَامِلِ، فَكَأَنَّهُ مَوْجُودٌ، وَلِذَلِكَ فَرَّقَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ وَبَيْنَ مَا عَدَاهُمَا، وَقِيلَ: الْعَامِلُ فِيهَا كَوْنُهَا صِفَةً، وَقِيلَ: الْعَامِلُ عَامِلُ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ مَعًا، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ.

وَالصَّحِيحُ الأَوَّلُ؛ لأَنَّهُ بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ، ولأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، بِدَلِيلِ (اشْتَرَيْتُ الْجَارِيَةَ نِصْفَهَا) و(جَاءَنِي غُلامُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو)، أَلا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ الأَوَّلُ فَسَدَ الْمَعْنَى؟ وَفَسَادُ غَيْرِ الْبَدَلِ وَالْعَطْفِ أَوْلَى، وَبِهِ يَتَبَيَّنُ فَسَادُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ.

وَمَنْ صَحَّحَ الثَّانِي بِدَلِيلِ (أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو)، و(قِيَامُ زَيْدٍ) لا يُنْسَبُ إِلَى عَمْرٍو مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْقِيَامَ لَمْ يُنْسَبْ إِلَى عَمْرٍو بَعْدَ نِسْبَتِهِ إِلَى زَيْدٍ، وَإِنَّمَا نَسَبَ الْمُتَكَلِّمُ فِي أَوَّلِ الأَمْرِ إِلَيْهِمَا مَعًا، مِثْلُ (قَامَ الزَّيْدُونَ)، وَإِذَا وَجَبَ صِحَّةُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَجَبَ صِحَّةُ الآخَرِ.

وَمَنْ صَحَّحَ الثَّالِثُ بِنَحْوِ: ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾ [الزخرف:٣٣] يُجَابُ بِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ فِي نَحْوِ ذَلِكَ لِلتَّأْكِيدِ.

وَضَعُفَ الرَّابِعُ بِلُزُومِ إِعْرَابٍ وَاحِدٍ، وَبِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ، وَالْخَامِسُ قَرِيبٌ.

وَتَرَكَ ذِكْرَ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لأَنَّهُ عِنْدَهُ فَاعِلٌ، وَتَرَكَ ذِكْرَ الْمَرْفُوعِ فِي بَابِ (كَانَ)؛ لأَنَّهُ عِنْدَهُ فَاعِلٌ؛ لأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ الْفِعْلُ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ؛ لأَنَّ أَفْعَالَهَا لا دَلالَةَ لَهَا عَلَى الْحَدَثِ يَلْزَمُهُ مِنْهُ أَنْ لا تَكُونَ أَفْعَالا.

وَسُمِّيَ الرَّفْعُ رَفْعًا لاسْتِعْلاءِ الشَّفَتَيْنِ عِنْدَهُ، كَمَا أَنَّ الْخَفْضَ سُمِّيَ خَفْضًا لِنُزُولِ الشَّفَتَيْنِ عَمَّا كَانَتْ عِنْدَهُ، وَالْجَرُّ إِمَّا لأَنَّهُ بِمَعْنَى الْخَفْضِ مِنْ جَرِّ الْجَبَلِ وَهُوَ أَسْفَلُهُ؛ وَإِمَّا لأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَرِّ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الاسْمِ؛ أَيْ: إِيصَالُهُ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ مَدْلُولِهِ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَلأَنَّهُ مِنَ الأَلِفِ الَّتِي الانْتِصَابُ مِنْ صِفَتِهَا. [الإيضاح: ١/١٨٦]

النَّعت[(١)]

تَابعٌ مَقْصُودٌ بالاشتقاق، وَصْفًا أو تأويلا، تابع جنس يَشْمَلُ التَّوَابِع مقصود بالاشتقاق، فَصْلٌ يخرُج بَقيَّة التَّوَابع، وعَدَلَ عن مشتق؛ احْتِرَازًا عمَّا كان في الأصل مشتقًّا صفة ثم غُلِّب، فصَارَ التَّعْيِين به أَكْمَلَ من العمل، نحو: الصِّدِّيق تابعًا لأبي بكر، والصَّعِق تابِعًا لخُوَيْلِد، فأُعْرِب عطف بيان وتَمَّ الحَدّ.

وجاء وَضْعًا نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ، أو تأويلا نحو: بِرَجُلٍ أَسَدٍ؛ أي: شُجَاع، تَقسِيمًا للمقصود بالاشتقاق، وليس من شرطه أن يكون ثابتًا مُصاحبًا للمنعوت، خلافًا لمن ذَهَبَ إلى ذلك.

ويجيء للتخصيص نحو: ﴿وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ﴿آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وللتَّعميم نحو: يَحْشُرُ الله الأَوَّلِين والآخرين، وللتَّفصيل نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَرَبِيٍّ وعَجَمِيٍّ.

وللمدح: سُبحان الله العظيم، وللذَّمّ: من الشيطان الرَّجِيم، وللتَّرحُّم: بِزَيْدٍ المسكِين، وللتوكيد: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، ولِخِلْقَة نحو: طَوِيل، وحِرْفَة نحو: بَزَّاز، وفِعْل علاج: ذَاهِبٌ ونَائِمٌ، وغير علاج: عَالِمٌ وفَهِم، ونسب: هَاشِمِيّ، وغير ذلك نحو: ذِي مَال.

ويُوَافِقُ المَتْبُوع في التعريف والتنكير، إذا تَبِعَ في الإعراب، فإنْ قُطِعَ الوَصْفُ

---

(١) الغرض من النّعت: تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، أو ثناء، أو مدح، أو ذمّ وهجاء.

فالنّعتُ هو: وصف المنعوت بمعنىً فيه، أو في شيء من سببه بالمشتقّات، أو ما ينزّل منزلة المشتقّات.

فالمشتقّات أسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: (هذا الرّجل الضّارب) و (الرّجل المضروب).

والمنزّل منزلة المشتقّ قولُك: (هذا ثوب خمسون ذراعًا) يقع موقع (طويل).

ومن المنزّل منزلة المشتقّ: اسم الإشارة، نحو: (مررتُ بزيد هذا) أي: المُشار إليه؛ و(ذي) بمعنى (صاحب)، نحو: (مررتُ برجلٍ ذي مالٍ) أي: صاحب مال؛ وأسماء النّسب، نحو: (مررتُ برجلٍ دمشقيّ) أي: منسوب إلى دمشق.

انظر: أوضح المسالك ٦/٣، وابن عقيل ١٨١/٢، والتّصريح ١١١/٢، والأشمونيّ ٦٣/٣.

لم يلزم ذلك، نحو[(١)]: [الطويل]

عَلَى مُسْتَقِلٍّ لِلنَّوَائِبِ والحَرْبِ أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ غِضَابَا

فـ (مُستَقِلٍّ) نكرة، وصفته المقطوعة عنه وهي (أَخَاهَا) معرفة.

والموافقة في التعريف والتنكير إذا لم يكن قُطِعَ، هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، فإن كان الموصوف المُعرَّفُ باللام لا يُراد به شَخْصٌ بِعَيْنِه، والصِّفة (أَفْعَل مِنْ)، أو (مِثْلك) وأَخَوَاته، جاز أن تُجْرَى عليه وإن كانت نكرة، نحو: مَا يَحْسُنُ بالرَّجُلِ مِثْلَكَ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنْكَ، فجوَّزَ ذلك الخليل، وزعم الأخفش: أنَّ (أل) زائدة، فهو من وَصْفِ النَّكرة بالنكرة.

وذهب بعض الكُوفيّين إلى جواز التخالف بكون النَّعت نكرة، إذا كان لمدحٍ أو ذَمٍّ، وجعل منه: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ﴾ [الهمزة: ١ - ٢]، فالذي وصف لـ (هُمَزَةٍ).

وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخَصَّصَت النكرة قَبْل بالوصف، نحو: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧]، ثم قال: ﴿الأَوْلَيَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧]، فـ(الأَوْلَيَان) صِفَة لآخران، لَمَّا تَخَصَّصَت.

وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، ومنه عنده[(٢)]: [البسيط]

لابْنِ اللَّعِينِ الَّذِي يُخْبَا الدُّخَانُ لَهُ وللمُغَنَى رَسُولُ الزُّورِ قَوَّادِ

فـ (قَوَّاد) صفة للمُغْنَى.

وزعم ابن الطراوة: أنَّه يجوز وَصْفُ المعرفة بالنكرة، إذا كان الوصف بها خَاصًّا بالموصوف، وجعل من ذلك[(٣)]: [الطويل]

---

(١) البيت لذي الرمة، وانظر: الديوان ١/٣٠٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/١٤٦.

(٣) قائله: هو النابغة الذبياني، واسمه زياد بن عمرو من قصيدة يقولها في الاعتذار للنعمان بن المنذر، وهو من الطويل.

اللغة: "ساورتني" وابتني، "ضئيلة" -بفتح الضاد وكسر الهمزة وفتح اللام- قليلة اللحم، وهي الحية الدقيقة قد أتت عليها سنون كثيرة، فقل لحمها واشتد سمها، وأصلها صفة لموصوف محذوف، أي: حية ضئيلة، "من الرقش" -بضم الراء وسكون القاف- جمع رقشاء وهي حية =

وَفِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِــعُ

وقال: (نَاقِعٌ) صِفَة للسُّم، والذي نختاره أنَّه لا تُنْعَتُ المعرفة إلا بالمعرفة، ولا النكرة إلا بالنكرة، إذا تَوَافَقَا في الإعْرَابِ.

والنَّعتُ إنْ رَفَعَ ضمير المنعوت مُشتقًّا جَارِيًا على فِعْلِه، وهو ما جاء على قِيَاس مُطَّرد كـ (عَالِم).

وظَرِيف تَبع في أربعة من عشرة وَاحِدٌ من وُجُوهِ الإعراب. ووَاحِدٌ من الإفراد، والتثنية، والجمع، ووَاحِد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتنكير.

واخْتُلِفَ في قول العرب: أَسْوَدُ سَالِخٌ، إِذَا ثُنِّيَ وجُمِع الموصوف، فقال أبو حاتم: يُقال: أَسَاوِد سُلَّخ، وسَوَالِخ، وسَالِخَات. وقال اللحياني: الجَمْع: سَالِخَات.

وأَنْكَرَ التَّمِيمِي النحوي ذلك، وقال: يُقال في الاثنين: أَسْوَدَان سَالِخٌ وسُود سَالِخ، ولا يُقال: سَالِخَان، ولا يُجمع في الجَمْع.

وقال أبو سهل الهروي: خَصُّوا (أَسْوَد) للذَّكَرِ مِن الحَيَّات، فجَمعه: أَسَاوِد، واسْتَغْنُوا عن جَمْع صِفَتِه، فقالوا: أَسَاوِد سَالِخ، ومن جمع وَصْفَهُ أجرَى الصفة مجرى الموصوف في إفْرَادِه وجَمْعه.

ولا تُوصَفُ أَسْوَدة بسَالِخَة، واسْتغنُوا بتَخصِيصها بهذه الاسميَّة من وَصْفِها بسَالِخَة. انتهى.

أو غير جَارٍ كفعُول، وفَعِيل بمعنى مَفْعُول، ومفْعَال ومَفْعِيل للمُبَالَغَة نحو: صَبُور، وجَرِيح، ومِطْعَام، ومِخْضِير.

تبع في ثلاثة من ثمانية، واحد من وجوه الإعراب، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التعريف والتنكير، ما عدا (أفعل) للمفاضلة، فمَعَ (مِنْ)، أو مُضَافًا إلى نكِرَة.

تبع في اثنين من خمسة واحدٍ من وجوه الإعراب، والآخر التنكير خَاصَّة، أو

=

فيها نقط سود وبيض، "ناقع" ثابت طويل المكث.

الشاهد فيه: "السم ناقع" حيث إن "ناقع" نكرة وقعت صفة المعرفة، وهو "السم".

انظر: الأشموني ٢٩٤/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١١٧/ ٢.

معرفة بـ (أل)، ففي أربعة من عشرة، ويتعيَّن التعريف.

أو مُضَافَة إلى مَعْرِفَة، فيجوز أن يتبع في أربعة من عشرة، وأن يتبع في اثنيْن من خمسة، كَحَالِه بـ (مِنْ)، أو غير مُشتقٍّ منسوبًا، فحُكمه حُكم المُشتق الجَارِي، أو غير منسوب، تبع في ثلاثة من ثمانية، نحو: مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ أَسَدٍ، وبامرأة حَجِر الرَّأْس، ولا يُقال: أَسَدَة، ولا حَجِرَة ما عَدَا (أَيًّا) فتفرد، وتذكر على كل حال.

ولا يلزم تَأْنِيثها، فيتبع في اثنين من خمسة وَاحِدٌ من وجوه الإعراب والتنكير، وما عدا (مِثلا) فتذَكُّرُ وتُفْرَد، وقد يجوز جَمْعُها وتَأْنِيثها، فإن كانت غير إِضَافةٍ، لَزِمَ تَثْنِيَتها وجَمْعهَا، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْن مِثْلَيْنِ، وبِرِجَالٍ أَمْثَال.

وما عدا الوصف بالمصدر فلا يُثنَّى، ولا يُجمع، ولا يُؤنَّث، إلا ما حُكِيَ شَاذًّا مِن قولهم: فَرَسٌ طَيُوعَة القِيَاد، والحَيَّة الخَنْثَعَة، وأَضْيَاف، وضُيُوف، وضَيْفَان، وأصله: طَيُوع، وخُثَع، وضَيْف، مصادر، وهو موقوف على السماع.

وإن رَفَعَ سَبَبِي المَنْعُوت، فيَأْتِي ذِكْره في باب الصِّفَة المُشبَّهَة، ونَذْكُر مسألة ذَكَرَ أصلها سيبويه، وهي ما الْتَبَس بالموصوف، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبُه زَيْدٌ، أو بشيء من سببه نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ زَيْدٌ، فما كان مُنوَّنًا فلا خِلاف في جَرَيَانه على الأول.

وما ليس بِمُنَوَّن؛ فسيبويه يجعله كالمُنوَّن، جاريًا على الأول، ووَافَقَه الفرَّاء، إلا فيما وقع علاجًا فيلزم نَصْبُه، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ملازمه رجل.

وعيسى بن عمر فيما قاله الصفار البطليوسي: يلزم الرفع في العلاج مُطلقًا، وقع نحوه: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبُه رَجُلٌ، أو لم يقع نحو: سَأَمُرُّ بِرَجُلٍ ضَارِبه رَجُلٌ.

وغير علاج إن وقع، الْتَزَم نصبه نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخالطه ذَا، وإن لم يقع أَتْبَعَه الأول، نحو: سَأَمُرُّ برَجُلٍ مُخَالِطه ذا.

ويونس لا يجري شيئًا، بل ينصبُ ما كان وَاقِعًا علاجًا، أو غير علاج، ويرفع ما لم يقع علاجًا أو غير علاج.

ولا يمنعُ سيبويه النَّصب والرَّفع في هذه الصفات، وإنَّما منع الْتِزَام النَّصب والرفع، والتفصيل الذي فصلوا، ويعنون بالوَاقِع الحال، وبغير الواقع المستقبل، فمَنْ نَصَبَ فعلى الحال، ومَنْ رَفَعَ فعَلَى الابتداء، والصحيح مذهب سيبويه.

وفي " التمهيد ": الخلافُ إنَّما هو استحباب ما ذهب إليه عيسى ويونس، لا في جوازه والعلاج، كالضَّارِب والكَاسِر، وغير العلاج ما لا يَرَى كالمُخَالِط.

وزعم الفراء: أنَّ النَّعتَ على مَذهبيْن:

أحدهما: تَكْرِير الاسم، فلا رَاجِع فيه من ذِكْر المَنْعُوت.

والثاني: أَنْ يتبعَ على نِيَّةِ الصِّلَة ففيه رَاجِعٌ، فإذا قُلت: قَامَ عبد الله الظريفُ، والظريف على نِيَّة التكرار، فلا راجع، أو على نِيَّة الصلة ففيه راجع.

والبصريون لا يَكُون النَّعت عندهم صِلَة، وإذا لم يرفع السببي، فلا بُدَّ فيه من الضَّمير، ونصوص أَئِمَّتنا على أنَّ النَّعْتَ يكون دون المنعوت في التعريف أو مُساويًا، أَمَّا أَنْ يكون أَعْرَف فلا، وهو مذهب البصريين، وتقدَّم مذهب البصريين في رتبة المعرفة.

وبنوا على ذلك أحكام النَّعت، فقالوا: يُوصَفُ العَلَم بالمُبْهَمِ، ولا يجوز ذلك عند الكوفيين، بل هو عندهم ترجمة، يعنون: البدل، نحو: زَيْدٌ هَذَا قَائِمٌ.

وبذِي (أل) وبما أُضِيفَ إلى معرفة مُطلقًا، ويُوصَفُ المُبْهَمُ باسم الجنس فقط، ويأتي الخلاف فيه، ويُوصف ذو (أل) بما فيه (أل)، ويُوصف المضاف إلى الضمير، أو العلم بما أُضِيف إليهما.

ويُوصف المضاف إلى ذي (أل) بما يُوصَفُ به العَلَم، ويُوصف المضاف إلى المبهم بالمبهم، وبذي (أل)، وبما يُوصف به ذو (أل).

وذهب الفراء إلى أنَّه يُوصَف الأعَمُّ بالأخصِّ، نحو: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ أَخِيكَ) على الوَصْفِ.

وذَهَبَ بعض المُتأخِّرين، ومنهم ابن خروف، إلى أنَّه يجوز أن تُوصَف كُل مَعْرِفَةٍ بكُلِّ معرفة، كما تُوصَف كُلُّ نكرة بكل نكرة.

فلا يُلْحَظُ في ذلك تَخْصِيصٌ ولا تعميم، وكان ابن خروف يَرَى أَنَّ ما ذَكَرَهُ النُّحاة من هذا التخصيص في المعارف دَعْوَى بلا دَلِيل.

وممَّا لم يَتْبَعْ النَّعْت فيه المنعوت، قول العرب: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) بجَرِّ (خَرِب)، وحقه الرفع؛ لأنَّه وَصْفٌ للجُحْرِ لا للضَّبِّ، لكنَّه جُرَّ لمُجَاوَرَته المجرور، وهذا الذي يقولون فيه الخفض على الجوار.

وجاء من ذلك عدة أبيات، وهذا رواه سيبويه وغيره عن العرب بالرفع، وهو الأصل، والقياس الجر، فحمله الأكثرون على أنَّه صلة للجُحْر، لكنَّهم جرُّوه للمجاورة كما ذكر.

وتقول: هذه جِحْرَة ضَبَابٍ خَرِبَةٍ، فتَجُرّ، غَلِطُوا في ذلك فجَرُّوا، فإن ثَنَّيْتَ قلت: هَذَان جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبَان، بالرفع، ولا يجوز: خَرِبَيْنِ، خلافًا لمن أجاز ذلك اتِّكَالا على فِهم المعنى، وهو مَعْزُوٌّ إجازة ذلك بالجر إلى سيبويه.

وقال الفراء وغيره: لا يُخْفَضُ بالجَوَارِ إلا ما اسْتَعْمَلَتْهُ العرب كذلك، فلا يُقاس على ما اسْتُعمل ما لا يُستَعْمَل، فلو قيل: هَذِهِ جِحَرَةُ ضَبٍّ خَرِبَةٍ، لم يجز الاتباع للجِحَرَة؛ لأنَّ الخفض على الجوار لم يُسمع إلا في التوحيد خاصَّة، وقياس ما عُزي إلى سيبويه في التثنية، أن يجوز ذلك في الجمع.

وذكر ابن شروان المفضل الضبي، فقال: كان والله مِنْ رِجَال العرب المعروف له ذلك، وفيه رَدٌّ على من زعم أنَّه لا يكون إلا في النكرة، وهذا الخفض على الجِوَارِ، إنَّما سَمِعْنَاهُ في النَّعْتِ، وجاء في التوكيد في بيت غريب أنشده أبو الجراح[1]: [البسيط]

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى

وزعم بعض النحويين أنَّه جاء في العطف، وحَمَلَ عليه: (وَأَرْجُلِكُمْ) [المائدة:٦] في قراءة من جَرَّ.

وأمَّا في البدل فلا يُحفظ ذلك من كلامهم، ولا خَرَّجَ عليه أَحَدٌ ممَّن عَلِمْنَاه، وقال بعض من عَاصَرْنَاه: أكثرهم يَخُصُّه بالمجرور، وقد جاء في المرفوع في قوله[2]: [البسيط]

السَّالِكُ الثُّغْرَة اليَقْظَانَ طَالِبُهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

رفع (الفُضُل) اتِّبَاعًا للمرفوع قَبْله لقَرِينَةٍ، والخفض على الجوار، قال به

(١) انظر: مغني اللبيب ٨٥٩/١، وهمع الهوامع ٥٣٥/٢.

(٢) نسب في تهذيب اللغة لتأبط شرا "١/ ١٦٦ والأقرب أنه للمتنخل اليشكري كما في ديوان الهذليين ٢/ ٣٤ من قصيدته التي يرثي فيها ابنه.

الجمهور من أهل البصرة والكوفة.

ورَامَ إخراج ذلك عنه السيرافي وابن جني، على اختلاف في التقدير، فقدَّرَهُ السيرافي: خَرِبٍ الجحرُ مِنْهُ، كما تقول: حَسَنُ الوَجْهِ منه، حُذِفَ الضمير للعِلْمِ به، ثُمَّ أَضْمَر (الجحرَ) فصار (خَرِبٍ).

ولم يَبْرُز الضمير كما لم يبرز في: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لا قَاعِدِين؛ فـ (لا قَاعِدِين) جَار على (رَجُلٍ)، ولم يبرز الضمير؛ لأنَّه لو بَرَزَ لقال: لا قَاعِدهُمَا.

وقدَّرَه ابن جني: خَرِبٍ جُحْرُه، ثُمَّ نُقِلَ الضَّمير فصار (خَرِبِ الجُحرُ)، ثُمَّ حُذف؛ قال: فهذا جَرٌّ صحيح، وهو نعت للضَّبِّ، وتقديرهما خطأ قد بيَّنَّاه في الشرح لـ"التسهيل".

فصل
المَنْعُوتُ به مُفْرَد وجُمْلَة[(١)]

كالجملة الموصول بها، والذي تكون الجملة نَعْتًا له هو النَّكرة، ولا يَجُوزُ دخول الواو عليها كجملة الحال، خلافًا للزمخشري، ولا يُنْعَتُ بها المُعرَّف بـ (أل) الجنسية، خلافًا لمن أجاز ذلك.

ولا تَنُوبُ (أل) عن الضمير العائد منها على المنعوت، وإن جاء ما ظاهره ذلك، كقوله[(٢)]: [الطويل]

(١) يُشترط في النّعت بالجملة ثلاثة شروط؛ شرطٌ في المنعوت، وشرطان في الجملة نفسها:
١- فيُشترط أن يكون المنعوتُ منكّرًا؛ لأنّ الجملة تؤوّل بنكرة، فلا يُنعت بها إلاّ النّكرة.
٢- أن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف.
٣- أن تكون الجملة خبريّة.
انظر: ابن النّاظم ٤٩٣، وأوضح المسالك ٦/٣، ٧، وابن عقيل ١٨٢/٢، والتّصريح ١١١/٢.
(٢) قائله: هو الشنفرى عمرو بن براق.
اللغة: "حفيف" هو دويّ ذهابه، "النبل" السهم، "عجسها" -بتثليث العين وسكون الجيم- مقبض القوس، "عوازب" -جمع عازبة- من عزبت الإبل؛ إذا أبعدت في المرعى، "أخطأ الغار" ضل عنه، والمراد بالغار بيت النحل، "مطنف" -بضم الميم وسكون الطاء وكسر النون- بمعنى علا الطنف -بفتح الطاء والنون- وهو حرف الجبل، وأراد به هنا رئيس النحل.
المعنى: يصف قوسا بأنها محكمة الصنع شديدة قوية، فيقول: كأن الصوت الذي تسمعه من فوق مقبض هذا القوس من شدة دفع الوتر، دوي نحل قد بعدت عن بيتها، وعند العودة =

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَـوَازِبُ نَحْـلٍ أَخْطَـأَ الغَـارَ مُطْنِـفُ

أُوِّلَ على حَذْفِ الضَّمير؛ أي: أَخْطَأَ الغَارَ مِنْهَا، لا على أنَّ التقدير: أَخْطَأَ غَارُهَا، فنَابَتْ (أل) عن الضمير، خلافًا لمن ذَهَبَ إلى ذلك.

ولا يعتبر زمانٌ في الوَصْفِ بالجملة، وإذا كَثُرَتْ، وهي فعليَّة عُطِفَ بَعضُها على بعضٍ بالواو، أو الفاء وثُمَّ.

وأمَّا في المفردات، فالأحْسَنُ تَرْكُ العطف، ووقوعها غير خبرية، نحو[1]: [الرجز]

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ

مُتأَوَّل، وكذا ما ظاهره أنَّه حال، نحو: وَجَدْتُ النَّاس اخْبُرْ تَقْلَه. أي: بمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ: هل رَأَيْتَ الذِّئب؟ ومقولا فيهم: اخْبُرْ تَقْلَه.

والعائد منها كالعائد على الموصول، إلا أَنَّ حَذْفَهُ من الصِّلَة أكثر، ومن الصِّفَة كَثِير، ومن الخبر قليل، وقد أحكم ذلك في باب الموصول وفي باب الخبر.

وقيل: لا يُشْتَرَطُ هنا في حَذْفِهِ إذا كان مُبتدأ طول، بل يجوز حذفه، كان في الوصف طول أو لم يكن، مثال ذلك[2]: [الكامل]

ورُبَّ قَتْـــــلٍ عَـــــارٌ

تقديره: هو عارٌ.

وإذا وُصِفَ بها اسم زمان، جاز حَذْفُ عائدها المجرور بـ (في)، نحو: ﴿لا

=

ضلّت وأخطأ رائدها، فصعد بها إلى قنة الجبل يلتمس البيت.

الشاهد فيه: "أخطأ الغار" فإن الألف واللام أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف. تقديره: أخطأ غارها.

انظر: الأشموني ٣٩٦/ ٢.

(١) هذا بيت من أبيات من الرجز تنسب إلى العجاج وهي في ملحقات ديوانه ص ٨١.

(٢) من أبيات في رثاء يزيد بن المهلب بن أبي صفرة قالها ابن كعب الذي اشتهر بثابت قطنة لأنه أصيب بسهم في إحدى عينيه وذهب إلى الحرب، وكان فارسا، فحشى في عينه قطنة، فاشتهر بذلك وقيل فيه شعر.

انظر: مغني اللبيب ٤١/١، وهمع الهوامع ٣٦٩/١.

تَجْزِي نَفْسٌ﴾ [البقرة: ٤٨]؛ فـ (لا تَجْزِي) صِفَةٌ لـ (يَوْم)، والتقدير: لا تَجْزِي فيه، فحُذِفَ فيه برمَّته عند سيبويه، وبتَدَرُّج عند الكسائي والأخفش، فحُذف (في) فاتَّصَل الضمير منصوبًا، وصار لا يَجْزِيه ثُمَّ حَذَفَهُ.

فلو كان المجرور بـ (في) وَصْفًا لاسم الزَّمان، لم يجز حَذْفُه نحو: لا تَكْرَه يَوْمًا يَسُؤكَ فيه رَاحَتُكَ؛ ف (فِيهِ) في مَوْضِع الصِّفَة لقوله: (يَوْمًا).

وكذا لو كانت الجُملة وَصْفًا لغير اسم الزمان، والحرف الذي هو (في) مُتعلِّق بالفعل، لم يجز الحذف نحو: رَأَيْتُ رَجُلا رَغِبْتُ فِيهِ.

ويجوز أيضًا حذف المجرور بـ (مِنْ)، عاد على ظَرْفٍ أو غيره، إنْ تَعيَّن مثال عَوْدِهِ على الظرف: شَهْرٌ صُمْتُ يَوْمًا فيه مُبَارَكٌ، ومثال عَوْدِهِ على غير الظرف: عِنْدِي بَرّ كُرٍّ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ، فيجوز حَذْفُهُ في المَسألتيْن.

فإن لم يتعَيَّن لم يجز حَذْفُه، نحو: سَرَّنِي شَهْرٌ صُمْتُ فِيهِ، ولا أُحِبُّ رَجُلا أَخَافُ مِنْهُ؛ إذْ لو حُذِفَ لجاز أن يُراد: صُمْتُه، وأَخَافُه.

والمفرد مُشتقٌّ لفاعل ومفعول، وهو ما تضَمَّن معنى الفعل وحُروفه الأصليَّة، واحْتَرَزَ بقوله: (لفَاعِل ومَفْعُول) مِن المُشتَقّ لمكانٍ، أو آلَةٍ، أو زَمَانٍ، ويَعُمُّ المُشتقُّ لفاعل أسماء الفاعلين، والأمثلة للمبالغة، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل.

ويَعُمُّ المفعول أسماء المفعولين، وأفعل المفضل به المفعول، كقولهم: هو أَجْرَبُ مِنْ زَيْدٍ، وغير مُشتق جَارٍ مَجْرَى المُشتق أبدًا، وهو الأوْصَاف التي تضَمَّنَت معاني الأفعال دون حروفها.

واسْتُدِيم النَّعتُ بها دُون شرطٍ كـ (لَوْذَعِي) جرى مجرى فَطِن وذَكِيّ، و(جُرْشُع) مَجْرَى غَلِيظ وسَمِين، و(صَمَحْمَح) مجرى شَدِيد، و(بَرَهْرَهَة) مجرى نَاعِمَة، و(خَنْضَرِف) مجرى مُسترخيَة الجلد؛ وهذا النوع كثيرٌ مدركه السَّماع.

و(ذي) بمعنى صاحب، وفروعه: (ذَوَا، وذَوُو، وذَاتَ، وذَوَاتَا، وذَاتَا، وذَوَات)، وأَكْثَرُ النُّحاة على أنَّها لا تَدْخُل إلا على الأجناس، وأنَّ أصلها أَنْ تدخل على النكرة، ودخلت على المُعرَّف بـ (أل)، لا على ما أصله التعريف، كالمُضْمَر والعَلَم،

فلا تقول: ذُو زَيْد، ولا ذَوْه، وقوله(١): [مجزوء الرمل]

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

شاذٌّ عندهم.

وزَعَمَ ابن بري: أنَّه يَجُوز أَنْ يُضاف إليه صَاحِب، فإذا خَرَجَتْ عن أن تكون وَصْلَة للوَصْفِ باسم الجنس، جاز أن تقول: رَأَيْتُ الأميرَ وذَوِيه، ورَأَيْتُ ذَا زَيْدٍ؛ لأنَّها ليست هنا وصلة، وكذلك في البيت. انتهى.

و(أُولِي، وأُولات) بمعنى: أَصْحَاب وصَوَاحِب، ويظهر أَنَّ حُكْمَهُما حُكم (ذِي)، في كونهما لا يُضافان إلا إلى أسماء الأجناس، فقال تعالى: ﴿أُولُو الأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، و﴿وَأُولاتُ الأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]، وأسماء النَّسب المقصود، نحو: هَاشِمِيّ.

واحْترَزَ بالمَقْصُود من نحو: (قَمَرِيّ)، و(دُبْسِي) هي منسوبة في الأصل، وغلب استعمالها دالَّة على أجناس لا تَعَرُّضَ فيه للنَّسب.

والجاري في حالٍ دون حالٍ، مُطَّرِدٌ بها الوَصْف وغير مُطَّرِدٍ؛ فالمُطَّرِدُ أسماء الإشارة غير المكانية، نحو: جَاءَ زَيْدٌ هَذَا، واستعمالها غير مَنْعُوت بها أكثر من استعمالها منعوتًا بها، وكونها يُنْعَتُ بها هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون، وتبعهم السهيلي، إلى أنَّه لا يجوز أن يُنعت بها.

و(ذُو) الموصولة، وفروعها، وأخواتها المبدوءة بهمزة وَصْلٍ، نحو: (الَّذِي، والتي) وفروعها من لفظها كـ (الَّذِين، واللاتِي)، ومن غير لفظها كالأولى، و(اللائين، واللات)، ومن الوصف بـ (ذُو) الموصولة قول العرب: بالفضل ذُو فَضَّلَكُم الله به.

و(رَجُل) بمعنى: كَامِل، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الرَّجُل؛ أي: الكَامِل رجُولِيَّة، ولَمَّا كان بمعنى (كَامِل)، ذُكِرَ أنَّه يَرْفَعُ الظَّاهِر في قولك: أَرَجُلٌ عبد الله؟

ويُنعت به أيضًا إذا أُضِيف إلى صِدْقٍ بمعنى: صَالِح، أو إلى سُوءٍ بمعنى: فَاسِد، نحو: هُوَ رَجُلُ صِدْقٍ أَوْ رَجُل سُوءٍ.

---

(١) أنشده الأصمعي ولم يعزه لقائل معين، ورواية ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٣٨ والسيوطي في همع الهوامع ٢/ ٥٠.

(أَيّ) مُضَافَة إلى نكِرَة تُمَاثِل الموصوف، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيّ رَجُلٍ، وتقدَّم الكلام على (أَيّ) في باب الموصول.

ووَصَفُوا أَيْضًا بـ (أَبٍ) في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشرة؛ لأنَّه في مَعْنَى وَالِد، فوَصَفُوا به كما وَصَفُوا بوَالِد.

و(جَدّ، وحَقّ) مُضَافين إلى مُمَاثِل الموصوف، نحو: هذا رَجُلٌ جَدّ رَجُلٍ، وحَقّ رَجُلٍ، وهذا الرَّجُلُ جَدّ الرَّجُل، وهذا الرَّجُل حَقُّ الرَّجُل.

و(كُلّ) مضافًا إلى مثل الموصوف، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلّ رَجُلٍ، وبِالرَّجُلِ كُلّ الرَّجُلِ، لا خِلافَ بَيْنَ البصريين في جواز هذا، يُنعتون المعرفة بالمعرفة والنكرة بالنكرة.

وذهب الكسائي، والفراء، وهشام، إلى أنَّه لا يجوز أَنْ يُقال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلّ رَجُلٍ.

قال هشام: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلّ رَجُلٍ مُحَال، وما مَرَرْتُ برَجُلٍ كُلّ رَجُلٍ، جائز.

وأجاز الكسائي: أَكَلْتُ شَاةً كُلّ شَاةٍ، فنقض ما كان أَصَّلَهُ.

وأجاز الكسائي، والفراء، وهشام: مَرَرْتُ برَجُلٍ كُلّ الرَّجُلِ.

وقال الكسائي: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلّ الرَّجُلِ، وغَيْر الرَّجُلِ، ونَفْس الرَّجُل، لا يجوز إلا بالألِف، والألِفُ في الثاني.

وغير المُطَّرد النَّعت بالمصدر وفيه تفصيل، والعدد والقائم بمُسَمَّاه معنًى لازم، تُنَزِّله مَنْزِلَة المُشتقّ، أَمَّا المصدر؛ فإمَّا أن يكون في أَوَّلِه ميم زَائِدَة، كـ (مَزَار، ومَسِير، ومَضْرَب)، فهذا لا يجوز الوَصْفُ به، ولا الإخبار لا بِاطِّرَادٍ ولا غيره، تقول: رَجُلٌ زَوْرٌ، ولا تقول: رَجُلٌ مَزَارٌ.

وإن لم يَكُن فيه الوَصْف به طَرِيقَان:

أحدهما: أن تُريد المبالغة لِكَثْرَة وقُوعه من الموصوف به، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرْبٍ، أو لا يريدها، فيكون على حَذْفِ مُضَاف؛ أي: ذِي زَوْرٍ، وذِي عَدْل، والكُوفيُّون يجعلون (ضَرْبًا، وعَدْلا) وَاقِعِين موقع ضَارِب وعَادِل.

ثُمَّ المصدر إمَّا مُضاف أو غير مضاف؛ المُضاف إمَّا مُقدَّر باسم الفاعل، وإضافته غير محضة، ولا ينقاس، بل سُمِعَ في نحو: حَسْبُكَ؛ أي: كَافِيكَ، وشَرْعُكَ:

شَارِعٌ لك فيما تريد، في ألفاظ محفوظة.

وإمَّا مُقدَّرٌ بالمفعول وإضافته مَحْضَة، وهو قِيَاسٌ في الثلاثة المُضافة إلى الفاعل، نحو: هَذَا ثَوْبٌ نَسْجُ صَانِعٍ، ومنه: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]؛ أي: مَخْلُوقه، ومَنْسُوج صَانِع، ودِرْهَم ضَرْب ملك، ودِينَار نَقْد خَبِير.

ولا يكون كثيرًا في غير الثلاثي، بل يُقال منه ما سُمع، فأمَّا قولهم: هذا ثَوْبٌ نَسْجُ اليَمَن، فعلى الابتداء؛ أي: هو نَسْج اليَمَن، والنَّصب في هذا على المصدر خَاصَّة.

وفي المُضاف إلى نَكِرَةٍ على الحال، وهو ضَعِيف، وعلى المصدر.

وغير المضاف نحو: عَدْلٌ ورِضًى، وهو في الأكثر من المصادر التي يُفهم منها معنى في الموصوف، وقد تكَلَّمْنَا فيه.

وأمَّا أسماء العدَد فمِن النَّعت بها قول بعض العرب: أَخَذَ بَنُو فُلان من بني فُلان إِبلا مائة، حكاه سيبويه، وأنشد(١): [الطويل]

لَئِنْ كُنْتَ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً ورُقِّيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

دَخَلَ مائة معنى: كَثِير، وثمَانِينَ معنى: عَمِيق، والمُقْدَار كالعدد، نحو: مَرَرْتُ بِبُرٍّ قَفِيزٍ؛ أي: (مَكِيل به)، وبِجُبَّةٍ ذَرَاعٍ.

وأمَّا القائم بمُسمَّاه معنى لازم، يُنزّله منزلة المشتق، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوه، ولَبِسْتُ ثَوْبًا خَزًّا مَلْمَسُه، وشَرِبْتُ مَاءً عَسَلا طَعْمُه؛ أي: شَجَاعٌ، ونَاعِمٌ، وحُلْو؛ فإن أَرَدْتَ أنَّ الماء مَشوبٌ بعَسَلٍ، أو في نَسْجِ الثَّوْب خَزّ، لم يجز النَّعت.

وكان الكسائي يَقِيس النَّكرات كلها أو تجرى على الأول، وأَنْ ينقل إليه، فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَال قَوْمه، وحكى عن العرب: ذُو مَالٍ إِخْوَتك، ذُهِبَ به مذهب الفعل، وأجاز: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ دِرْهَمُ المَال؛ أي: كَثِيرُ المَال.

وهذه الأسماء مثل (الخَزّ) في نحو: مَرَرْتُ بِسَرْج خَزٍّ صُفَّتُه، وبِصَحِيفَةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا، ونحو ذلك ممَّا وصف به مذهب سيبويه: أنَّ الخَاتم ليس بطِينٍ، وأنَّ الصُّفَّة ليست بخَزٍّ، فمعنى طين: رَدِيءٌ، ومعنى خَزّ: لَيِّن.

---

(١) البيت للأعشى، وانظر: الديوان ١/٢٥٩.

ومذهب غَيْره أنَّها بَاقِيَة على مُسمَّاه، ويُتوهَّم فيه معنى الاشْتِقَاق.

وقالت العرب: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ؛ فذَهَبَ الفارسي إلى أنَّ (ما) مَصْدَرِيَّة، نُعِتَ بها وبصلتها، كما يُنْعَتُ بالمَصْدَرِ الصَّرِيح؛ أي: مَشِيئَتُكَ مِنْ رَجُلٍ.

وَرُدَّ بِأَنَّ الحرف المصدري وَصِلَتِه لا يُؤكَّد به الفعل، ولا يقع نعتًا ولا حالا، بخلاف المصدر الصريح، تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رِضًى، ولا تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَنْ يَرْضَى.

وأيضًا فما شئت على تقديره معرفة؛ إذ يتقدَّر بمَشِيئَتِك، فلا يكون نعتًا للنكرة، والصحيح أنَّها شرطية، والجواب محذوف؛ أي: ما شِئْتَ مِنْ رَجُلٍ فهو ذلك، والجملة الشرطية نعت للنكرة.

و(مِنْ) في (مِنْ رَجُلٍ)، قيل: لِبَيَانِ الجِنْس، وقيل: (ما) في هذه أصلها الاستفهام الذي دَخَلَهُ معنى التَّفْخِيم، كـ (أَيّ)، وهي هنا بمَعْنَاهَا؛ لأنَّها تكون للسُّؤال عن الوَصْفِ، فالمعنى: مَرَرْتُ بأَيِّ شِئْتُ مِن الرِّجَال؛ أي: بِمَا هُوَ مَوْصُوف بما نَحْمِده، ونَشَاؤُه مِن الخلال الكريمة.

ولمَّا كانت ما لا تُضَاف استعمال غير مُضافٍ، بخلاف (أَيّ، وأَيٌّ) أكثر استعمالا.

فصل

يُفرَّقُ نَعْتُ غيرِ واحدٍ إذا اختلف

نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْن كَرِيمٍ وبَخِيلٍ، ورَغِبْتُ في الزَّيْدَيْنِ التَّمِيمِي والقُرَشِي، وذلك إذا كان غير الواحد من غير أسماء الإشارة، فلا يجوز: مَرَرْتُ بهَذَيْن الطَّوِيلِ والقَصِير، نَصَّ على ذلك سيبويه وغيره، كالزيادي، والمبرد، والزجاج.

قال الزيادي: وقد يَجُوز مَرَرْتُ بِهَذَيْن الطَّوِيل والقَصِير على البَدَل، وعطف البيان.

وأجاز سيبويه وغيره: يَا هَذَان زَيْدُ وعمرو، على عطف البَيَان، فعَطْفُ البيان مُخَالِفٌ للوَصْفِ، وقد حَكَى أَنَّ: يَا هَذَا زَيْدُ، كَثِيرٌ فِي لُغَةِ طَيِّئ، فعلى هذا جاز: يَا هَذَان زَيْدُ وعمرو.

والاختيار في: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْن كَرِيمٍ وبخيلٍ) القَطْعُ، ويُجمَعُ إذا اتَّفق، نحو:

مَرَرْتُ بِرَجُلَيْن كَرِيمَيْن، واسْتَعَنْتُ بالرَّجُلَيْن الفَاضِلَيْن.

ويغلب التذكير والعقل عند الشمول وجُوبًا، مثال ذلك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وهِنْدٍ الصَّالِحَيْن، وبِرَجُلٍ وامْرَأَةٍ عَاقِلَيْن، واشْتَرَيْتُ عَبْدَيْن وفَرَسَيْنِ مُخْتَارَيْن.

وعند التفصيل اختيارًا، مثال ذلك عند التغليب بالتَّذْكِير: مَرَرْتُ بِإِنْسَانَيْنِ صَالِحٍ وصالح، ويجوز: صَالِح وصَالِحَة، وبِاثْنَيْن ذِي عُذْرَة، وذِي عِذَار، ويجوز: ذِي عِذَار، وذَات عُذْرَة.

ومثاله عند التغليب بالعقل: انْتَفَعْتُ بِعَبِيدٍ وأَفْرَاس سَابِقَيْنَ وسَابِقَيْنِ، ويجوز: سَابِقَيْنَ وسَابِقَاتٍ.

والعامل إمَّا أنْ يتَّحِد أو يتعَدَّد، إنْ تَعدَّدَ فإنَّما أن يتَّحِدَ عَمَلُه أو يختلف، إن اختلف العمل فالقطع، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ولَقِيتُ عَمْرًا الكَرِيمَان أو الكَرِيمَيْن، هذا مذهب جمهور البصريين.

وأجاز الكسائي والفراء الإتباع، إذا كان العاملان يَرْجِعَانِ إلى معنًى وَاحِدٍ، نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا ومَرَرْتُ بعَمْرو الظَّرِيفَيْن؛ لأنَّ المرُورَ في معنى الرُّؤيَة، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمَيْن؛ لأنَّه قَد مَرَّ بهما جَمِيعًا.

وهذا في (مَع) دون ما يخفض، إلا أنَّ الفراء يُتْبِعُ الأول، والكسائي وتبعه ابن الطراوة يُتْبِعُ الثاني؛ فعلى مذهب الفراء تقول: قَامَ عبد الله ورَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلان، وعلى مذهبهما: العَاقِلَيْن.

وإن اتَّحَدَ العَمَلُ، فإمَّا أن يتَّفِقَ جنس معنى الكلام أو يختلف، فإن اختلف فالقطع، نحو: قَامَ زَيْدٌ وهَلْ خَرَجَ عَمْرو العَاقِلان؛ فَإِنْ كان الاختلاف، يكون أحدهما مُستفهمًا عنه، والآخر ليس كذلك، نحو: مَنْ زيدٌ وهَذَا بَكْرٌ، فَلا يجوز أن تقول: العَاقِلان، لا بِإِتْبَاعٍ ولا قَطْعٍ.

وإن اتَّفق المعنى، فإمَّا أن يتَّحد جنس العامل أو يختلف، إن اختلف كأَنْ يَكُونَا مَرْفُوعَيْن، هذا على الابتداء وهذا على الفاعلية، أو مَنْصُوبَيْن هذا على المَفْعُولِيَّة وهذا على الظَّرْفِيَّة، أو مجرورَيْن هذا بحرف وهذا بإضافة؛ فذهب الجمهور إلى وجوب القطع.

وذهب الأخفش والجرمي إلى جواز الإتباع، ويقتضي جواز الإتباع في ذلك

مذهب الكسائي والفراء، فإنَّهما أَجَازَا في: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مع عمرو الظَّرِيفَيْن، على أنَّ الظَّرِيفَيْن في مَوْضِع خَفْضٍ على الإتباع.

وإن اتَّحد جنس العامل، فإمَّا أن يَتفِقَا في اللفظ والمعنى، أو يختلفا فيهما، أو يتفقَا في اللفظ ويختلفَا في المعنى، أو يتفقا في المعنى ويختلفا في اللفظ.

فإن اختلفَا فيهما نحو: أَقْبَلَ زَيْدٌ وأَدْبَرَ عَمْرو العَاقِلان، جَازَ الإتباعُ والقَطْعُ في أَمَاكِنه، وذهب المبرد، وابن السراج، إلى أنَّه لا يجوز إذ ذاك إلا القطع، وهو قول الكسائي؛ لأنَّه لا يُجيز: أَكْرَمْتُ زَيْدًا وضَرَبْتُ عَمْرًا الظَّرِيفَيْن، على الإتباع؛ لأنَّ الكَرَامَة لَيْسَتْ مِن جنس الضَّرْب.

وإن اتَّفقَا فيهما نحو: قَامَ زَيْدٌ وقَامَ بَكْر العَاقِلان؛ فمذهب الجمهور جواز الإتباع والقطع في أماكنه. وفَصَّل ابن السراج، فقال: إنْ قدَّرْتَ الثاني عَامِلا فالقَطْع، أو تَوْكِيدًا والعامل هو الأول، جَازَ الإتْبَاع.

وإن اتَّفقا في اللفظ واختلفا في المعنى، نحو: وَجَدَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرو ووَجَدَ بَكْرٌ الضَّالة العَاقِلان، جَازَ الإتْبَاع والقَطْعُ في أَمَاكِنه، وذهب المبرد، وابن السراج، إلى أنَّه لا يجوز إلا القَطْع.

وإن اتَّفقَا في المعنى واختلفَا في اللفظ، نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وانْطَلَقَ خَالِد العَاقِلان؛ فذهب سيبويه، والكسائي، والمبرد، إلى جواز الإتباع والقطع في أماكنه، وذهب ابن السراج إلى أنَّه يجب القطع.

ويقتضي مذهب سيبويه أنَّه لا يجوز الوَصْفُ، لما انْجَرَّ من جِهَتَيْن، كاختلاف الحرف والإضافة نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وهَذَا غُلام بَكْر الفَاضِلَيْن، وكاختلاف الحرفين نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ودَخَلْتُ عَلَى عَمْرو الظَّرِيفَيْن، وكاختلاف معنى الحرفيْن.

وإن اتَّحدا لَفْظًا نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ واسْتَعَنْتُ بعمرو على خَالِدٍ، والباء الثانية للسبب، كاختلاف معنى الإضافَتيْن، نحو: هذه دَارُ زَيْدٍ وهذا أَخُو عمرو الفَاضِليْن.

وإن اتَّحدَ العامل ولم يتعَدَّد؛ فإمَّا أن يتَّحِدَ عمله أو يختلف، إن اتَّحَد عمله، جاز الإتباع والقطع في أماكنه، نحو: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرو العَاقِلان.

وإن اختلف عمله، فإمَّا أن تَتَّحِد النِّسبَة إليهما من حيث المعنى أو تختلف، فإن اختلفت فالقطع، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا العَاقِلان، وإن اتَّحَدَتْ النسبة، فالقطع مذهب البصريين.

وذهب الكسائي، والفراء، وابن سعدان، إلى جواز الإتباع على اختلاف بينهم، فالنَّص عن الفراء: أنَّه يُوجِبُ إذا اتَّبع تغليب المرفوع.

ونصَّ ابن سعدان على جواز إتباع أيّ شِئْتَ منهما، فتقول: خَاصَمَ زَيْدٌ عَمْرًا الكَرِيمَيْن والكَرِيمَان؛ لأنَّ كُلا منهما مُخَاصِمٌ ومُخَاصَمٌ، فكُلٌّ وَاحِدٍ منهما مفعول لصاحبه وفاعلٌ لصاحبه.

والصحيح مذهب البصريين، بدليل أنَّه لا يجوز: ضَارَبَ زَيْدٌ هِنْدًا العَاقِلَةُ، برفع (العَاقِلَة) على أن يكون نَعْتًا لـ (هِنْدٍ) على المعنى، باتِّفَاق من البصريين والكوفيين، فكما لا يجوز في نَعْتِ الاسم إذا أُفْرِدَ الحمل على المعنى، فلا يجوز إذا ضَمَمْتَهُ إلى غيره.

وهذا الخلاف في هذه المسائل مُتَرَتِّب على العامل في النَّعت ما هو، فذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، والجرمي، وأكثر المُحقِّقِين، إلى أنَّ العامل في النعت تبعيَّته للمنعوت.

واختلف هؤلاء، فمنهم من لاحَظَ التَّبَعِيَّة من حيث اتِّحَاد معنى الكلام، اتَّفَقَ الإعراب أو اختلف، ومنهم من شرط اتِّحاد الإعراب، ولا يُبَالِي باختلاف جِهَةِ الإعراب، ومنهم من فَصَّلَ فشَرَطَ مع اتحاد الإعراب اتفاق جِهَته، فتكون العوامل من جنس واحد، وبشرط ألا تكون عوامل مختلفة، وإلى هذا ذهب سيبويه، والخليل، وصَحَّحَهُ أصحابنا.

وذهب المبرد، وابن السراج، وابن كيسان، إلى أنَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنَّه يَنْصَبُّ عليهما انصبابة وَاحِدَة.

قيل: وهو مذهب الجمهور، ويُنسب إلى سيبويه، فهؤلاء إذا كان العامل أَكْثَر من وَاحِدٍ، لا يجيزون الإتباع.

والنعت في المعرفة إن كان لمدحٍ، أو ذَمٍّ، أو تَرَحُّمٍ، جاز فيه القَطْعُ إلى الرفع على إِضْمَارِ مبتدأ وَاجِب الحَذْف، وإلى النَّصب على إضمار فعل مُنَاسِب وَاجِبِ الحَذْف، فإذا قلت: جَاءَ زَيْدٌ العَالِم، جاز إتباعه وقَطْعُه على إضمار هُوَ، ونصبه على إضمار أَمْدَحُ، وفي الذَّمِّ يُقدَّرُ أَذُمّ، وفي التَّرحُّم أَرْحَمُ، وخَالَفَ يُونس في التَّرحُّم، فلا يُجيز القطع.

فإن كان النعت لتأكيد أو ملتزمًا أو نَعْتُ مُبْهَمٍ، فلا يجوز القَطْعُ، مثال التأكيد: ﴿لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، ومثال الملتزم: نَظَرْتُ إلى الشِّعْرَى العَبُور، ومثاله في المُبْهَم: مَرَرْتُ بِهَذَا العَالِم.

وإن كان لتخصيصٍ وهو ما عَدَا هذه الثلاثة، نحو: مَرَرْتُ بزَيْدٍ الخَيَّاط، جاز قَطْعه إلى الرفع على إضمار هُوَ، ولا يجبُ إِضْمَارُه، وعلى إضمار أَعْنِي، ويجوز إظهاره.

وإن كان النَّعتُ لنكرةٍ، فإن لم يَتقدَّمْهُ نعتٌ آخر، فلا يجوز القطعُ إلا في باب الشِّعر، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٌ) بالرفع، أو (عَاقِلا) بالنَّصب.

وإن تقدَّمَهُ آخر، فقال سيبويه: إن كان لمَدْحٍ، أو تَرَحُّمٍ، أو ذَمٍّ، جاز القطع، وخالفه الخليل في المدح والذم، ويونس في الثلاثة، وإن وَصَفْتَ بغير مَدْحٍ، أو ذمٍّ، أو ترحُّمٍ، جاز القطع عند سيبويه.

وشَرْطُ القطع في النكرة تَأَخُّره عن نعتٍ آخر، فأمَّا القطعُ إلى الحال عند تَعَذُّرِ الوَصْف، فإنِ اتَّحَدَ العامل، جاز نحو: مَرَرْتُ بزَيْدٍ ورَجُلٍ قَائِمَيْن.

وإن اختلف العامل، فأجاز سيبويه في: هَذَا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمَيْن، نَصْبَ (قَائِمَيْن) على الحال؛ إذ تعذَّرَ أن يكون صفةً لِكَوْنِ (رَجُل) الأول خبرًا، والثاني فاعلا بالظَّرْفِ.

والحاصل من مذهب سيبويه أنَّ الحال تَنْتَصِبُ من اثنين مُختلفي العامل، بشرط أن يكونَا يَنْسَحِبُ عليهما عاملٌ وَاحِد؛ لأنَّهما في هذه المسألة دَاخِلانِ تحت معنى الإشارة، كأنَّك قُلت: انْظُر إليهما قَائِمَيْن.

وكذلك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَ امْرَأَةٍ مُلْتَزِمَتَيْنِ؛ لأَنَّهُمَا دَاخِلان تحت معنى المرور، بخلاف قولك: فَوْقَ الدَّارِ رَجُلٌ، وقَدْ جِئْتُكَ بِآخر عَاقِلَيْن، فلا يجوز.

وذهب ابن السراج إلى أنَّه إذا اخْتَلَفَ العامل، فلا يجوز الحال، والحال عنده كالوصف، وإذا تكَرَّرَت النُّعوت والمنعوت مجهولٌ عند المخاطب فالإتْبَاع، إلا أَنْ تُنَزِّلَهُ منزلة معلوم، أو يكون الصِّفَة تَقدَّمَها صِفَةٌ مُتَّبِعَة تُقاربها في المعنى، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شُجَاعٍ فَارِسٍ، فيجوز القطع، أو معلوم والصفات للبيان فالإتباع.

أو لمدحٍ، أو ذَمٍّ، أو تَرَحُّمٍ، فإتباع الجميع وقطع الجميع، وإتباع بعض وقطع

بعض، وتُقْطَعُ بعد الإتباع ولا يعكس، وهذا هو الصحيح، والثابت من كلام العرب، وفيه خلاف.

وصَحَّح في " البسيط " جواز الإتباع بعد القطع، وإذا كان النَّعتُ وَاحِدًا والمنعوت مجهول عند المخاطب فالإتباع، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ وبِزَيْدٍ العَاقِل، إذا لم يَكُن (زَيْدٌ) مَعْلُومًا عند المخاطب، إلا أن يُنَزَّلَ المجهول منزلة المعلوم، فيجوز الإتباعُ والقطعُ.

وإن كان المَنْعُوت مَعْلُومًا عند المخاطب، والصِّفَة لزوال عَارِض اشتراك، فالإتباع، نحو: مَرَرْتُ بزيْدٍ الأزْرَق.

قال ابن خروف: رُبَّمَا قُطِعَ بعض النَّكِرَة وبعض المعرفة في الضَّرُورة.

وقال السهيلي: أو في ضَعْفٍ من الكلام.

وقال ابن أبي الربيع: ما جِيءَ به للبيان، فيجوز نَصْبُه بإضمار فِعْلٍ، ورفعه بإضمار مبتدأ، فتقول: جاءني زَيْدٌ الخياطَ؛ أي: أُرِيدُ الخياطَ، ومررت بزيد الخياطُ؛ أي: هو الخياطُ.

ويَجُوز إظهار الفعل والمبتدأ، وكأنَّه في النَّصب جواب مَنْ قال: مَنْ تَعْنِي، وفي الرفع جواب من قال: مَنْ هُوَ لمَدْحٍ، أو تَرَحُّمٍ، أو ذَمٍّ، جاز الإتباع والقطع. انتهى.

ويجوز القطع قبل تمام الكلام، نحو: إِنَّ زَيْدًا العَالِمُ قَائِمٌ، برفع (العَالِم) على القطع أو نصبه، خلافًا لبعض الكوفيين، فإنَّه لا يُجيز ذلك.

والنعوت يجوز عَطْفُ بعضها على بعضٍ إذا اخْتلفت معانيها، فإن كانت معانيها لا يَظهَرُ فيها ترتيب، كان العطف بالواو خاصَّة، وإن دَلَّتْ على أَحْدَاثٍ وَاقعٍ بعضها إِثْرَ بعضٍ، كان العطف بالفاء نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٍ إلى زَيْدٍ فضَارِبِهِ فقَاتِلِهِ.

وإذا تَبَاعَدَت المعاني، كان العطف بالواو أحسن، نحو: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وأجازوا إذا لم تكن مُجْتَمِعَة العطف بـ (ثُمَّ، وأَوْ، وبَلْ، ولَكِنْ، ولا)، لا بـ (حَتَّى، وأَمْ).

ولمَّا كانت المعاني مُتقارِبَة، لم يكن العطف مُختارًا، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]، ولمَّا تباعدت كان العطف مختارًا، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ

الْمَرْعَى﴾[الأعلى: ٢ - ٤]، والعطف سائغٌ، سواء أكانت النعوت متبعة أو مقطوعة.

وإذا وَلِيَ النَّعتُ (إمَّا) وَجَبَ تِكْرَارُها، نحو: ائتِنِي بِرَجُلٍ إمَّا صَالحٍ وإمَّا طَالِحٍ أو لا، فكذلك نحو: ﴿وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ * لا بَارِدٍ وَلا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣ - ٤٤]، وقيل: لا يلزم تكرار (لا).

ويَضْعُفُ تقديم الصفة على الموصوف، نَكِرةً كان أو مَعْرِفَةً، فإن كان نكرة وتقدَّمَ ما لو تَأَخَّرَ، لكَانَ وَصْفًا، فالفصيح انْتِصَابُه على الحال.

وإن كان معرفةً وصَلُحَتْ الصفة لمُبَاشَرَةِ العامل، كان الذي كان يكون موصوفًا لو تَقدَّمَتْ بَدَلا، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١- ٢]، في قراءة من جَرَّ.

قيل: من التقديم: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]؛ أي: سُودٌ غَرَابِيب، وجاء في تقديمها إضافتها إلى الموصوف وحَذْفُ (أل) منها، كقراءة من قرأ: (وَأَنَّهُ تَعَالَى جُدُّ رَبِّنَا) [الجن: ٣] بضمِّ الجيم، أصله: رَبُّنَا الجُدُّ؛ أي: العظيم، وإضافة الصفة إلى الموصوف لا تنقاس.

وإذا اجْتَمَعَت صِفَاتٌ مُفردٌ وظَرْفٌ، أو مَجْرُورٌ وجُمْلَة، فالأوْلَى البَدَاءَة بالمفرد ثُمَّ بالظَّرفِ، أو المجرور ثم بالجملة، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨].

ويجوز تقديم الجملة على المفرد، نحو: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام:١٥٥]، و﴿بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، وهو كثير موجود في كلام العرب، فقول من خَصَّهُ بالضرورة، أو بنادر كلام، أو بقليل في الكلام، ليس بشيء.

وفي " البديع ": الوَصْفُ بالجُمْلَة الفعليَّة أَقْوَى منه بالجملة الاسميَّة، وزعم أبو الفتح: أنَّ الصِّفَة إذا كانت رافعة، وثَمَّ صفة غير رافعة، أنَّكَ تُقدِّم غير الرافعة، فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ قَائِمٍ أَبُوه؛ لأنَّ الرَّافِعَة أشبهت الجملة، فتكون بعد ما لا يرفع، وبكون الظَّرف بعده ثم الجملة.

فصل

المُضْمَر لا يُنْعَتُ به ولا يُنْعَت

وأجاز الكسائي نَعْتَ الضَّمِير الغائب إذا كان النعت لمَدْحٍ، أو ذَمٍّ، أو ترَحُّمٍ، لا

مُطلقًا كما في " التسهيل "، نحو قولهم: مَرَرْتُ بِهِ المسْكِينِ، ونحو: صَلَّى الله عَلَيْهِ الرَّءُوفِ الرَّحِيمِ.

وقال النحاس: أجاز الكسائي نَعْتَ المُظْهَر إذا تقدَّمَ المضمر، وقال الفراء: هذا خطأ، ومن مَنَعَ ذلك جعله بدلا.

وممَّا لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَت به: أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و(كم) الخبرية، وكُلُّ اسم مُتوَغِّلٍ في البناء، نحو: (الآن).

إلا (ما) إذا كانت نكرة، فإنَّها تُنعت ويُنعت بها، وإلا (مَنْ) إذا كانت نكرة، فإنَّها تُنعت، فإذا كانت (مَنْ، ومَا) مَوْصُولَتَيْن، فالبصريون يُجيزون أَنْ يُوصَفَا، تقول: جاءني مَنْ في الدارِ العَاقِلُ، ونَظَرْتُ إلى ما اشْتَرَيْتُ الحسنِ.

ومذهب الكوفيون أنَّه لا يجوز وَصْفُهما، وأمَّا غيرهما من الموصولات، كـ (الذي، والتي) فتُوصَفُ ويُوصَفُ به، وكذلك (ذُو، وذَات) في لغة طيِّءٍ.

وفي كتاب " الخفاف ": مَنَعَ النحويون صِفَة (الذي)؛ لأنَّ الصلة بَعْضُ الاسم، وهي لا تُوصف، وإن قُلت: الصفة للموصوف فقط، وَصَفْتَ بعض الاسم.

وما لَزِمَ مَوْضِعَيْن من الإعراب كـ (قَبْلُ، وبَعْدُ)، لا يُنعت ولا يُنعت به، وكذا (كُلٌّ وبَعْضٌ)، نحو: مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمًا، ومَرَرْتُ ببَعْضٍ جَالِسًا.

قال سيبويه: هو معرفة لا يُوصَفُ، ولا يكون نكرة وَصْفًا، فإن أُضِيفَ (كُلٌّ) إلى نكرة، جاز وصفها، نَصَّ على ذلك سيبويه، نحو[1]: [الهزج]

قَبِلْنَـــا مِـــنْهُمْ كُـــلَّ ... فَتًـــى أَبْـــيَضَ حُـــسَّانَا

وقد تقدَّم الوَصْفُ بـ (كُلّ) إذا أُضِيفَتْ إلى مِثْل الموصوف، وما في بعض صوره من الخلاف.

وفي " البسيط ": اخْتُلِفَ في (كُلّ)؛ فذهب الكوفيون إلى أنَّها تُوصَفُ ويُوصَفُ بها.

وقال بعض النحويين: إنَّ البصريِّين لا يَصِفُون بها، وممَّا لا يُنْعَتُ ولا يُنعت به، المصدر الذي بمعنى الأمر، نحو: ضَرْبًا زَيْدًا، والدعاء نحو: سَقْيًا لَكَ.

وممَّا يُنعت ويُنعت به، المشتقات من أسماء الفاعلين والمفعولين، وما جرى

(١) انظر: الكتاب ١/١١٣.

مجراهما، تقول: بِزَيْدٍ الشُّجَاع العَالِم؛ فـ (الشُّجَاع) وَصْفٌ لزَيْدٍ، و(العَالِمُ) وصف للشُّجَاع، هذا مذهب سيبويه، أجاز: يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ ذُو الجمَّة، على جَعْلِ (ذِي الجمَّة) نَعْتًا للطَّوِيلِ.

وسواءٌ أكان النَّعتُ عَامِلا أو غير عاملٍ، ومن العامل قوله(١): [الطويل]

ظَلَلْنَـا بِمُسْتَنِّ الحَـرُور كَأَنَّنَـا ... لَـدَى فَـرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الـرِّيحِ صَـائِمِ

جعل سيبويه (صَائِمًا) صِفَة لمُسْتَقْبِلِ الرِّيح.

وذهب جماعة منهم ابن جني، إلى أنَّه مِن خَوَاصِ الوَصْف، أنْ لا يَقْبَل الوصف، وإن كَثُرَتْ صِفاتٌ كانت للأوَّل، فإن لم يكن مَذْكُورًا كان مُقدَّرًا.

وذهب السهيلي إلى الجواز إذا دَلَّ دليلٌ على جُمُودِه، مِثْلُ أن يكون خبرًا لمُبْتَدَأ، أو بدلا من اسمٍ جامدٍ، فإن كان نَعْتًا يَقْوَى فيه معنى الفعل بالاعتماد، فلا يُنعت.

وبعضهم مَنَعَ ذلك فيما يَعمَلُ عمل الفعل،، وأجازه في غير هذا، ولهذا قال بعضهم: إذا وُصِفَ لم يَعْمَل لبُعْدِه عن الفعل بالوَصْفِ، وقال بعضهم: إذا تقدَّم الوَصْف لم يَعْمَل، وإن تأخَّرَ عمل.

أمَّا أسماء الإشارة؛ فمذهب البصريِّين أنَّها تُوصَفُ ويُوصَفُ بها، فمِنْ وَصْفِها: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ﴾ [الإسراء: ٦٢]، ومن الوَصْف به: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، و﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

وذهب الكوفيون، وتبعهم السهيلي، والزجاج، إلى أنَّ أسماء الإشارة لا تُوصَف ولا يُوصَفُ بها، ومن أجاز نَعْتَها قال: لا يكون إلا مَصْحُوبًا بـ (أل) خاصَّة.

ولا يُنعت بالمُضَافِ، وقال ابن النحاس: بإِجْمَاع من النُّحاة.

قال الفراء: مَنْ قال: هذا الرجل عَاقِلٌ، لم يَقُل: هَذَا غُلامُ الرَّجُل عَاقِلٌ، ونَصَّ أيضًا على أنَّه لا يُنعت بالمُضاف؛ ثعلب والزجاج، فلم يُجِز أبو إسحاق: مَرَرْتُ بهذا المال، قال: مُحال أن يكون (ذُو المال) مع هذا بمنزلة شيءٍ وَاحِد.

وقال الزجاج: إذا أَرَدْتَ أن تَقِفَ على هذا وفَهِمَ المُخاطب مَقْصُودَك، جاز أن

---

(١) البيت لجرير. انظر: الكتاب ٨٦/١، والمحكم ٥١٧/٢، وديوان جرير ٦٨١/١، وهمع الهوامع ١٥١/٣.

تَتَّبعه بالبدل وبالفصل بَيْنَهُ وبَيْنَ نَعْتِه، نحو: مَرَرْتُ بهذا اليوم الكَريمِ، والعطف على ما بعده نحو: بهذا الطَّوِيلِ والقصِيرِ، وبهذا ذِي المَالِ.

وقال ابن خروف: وجاز على الصفات كما ذكر سيبويه، أنَّك أَنْ جاز إن تَقِفَ على هذا، أَتْبعت بالرفع والنصب، وإن كان بمنزلة بـ (أَيُّهَا) رفعت لا غير.

وقال ابن هشام: لا يجوز: مَرَرْتُ بهذا وبزَيْدٍ الطَّوِيلَيْنِ، ولا يا هذا وزَيْدُ الطَّوِيلَيْن، ولا يا زيد وهذا الطَّوِيلان، ولا يا هذا ويا ذلك الطويلان، بدخول حرف العطف و(يا)، ولا بذاك الذي هنا، ولا بذاك الذي على الحائط. انتهى.

وإذا أَتْبَعْتَ اسم الإشارة بذِي (أل)؛ فإمَّا أن يكون جامدًا أو مشتقًّا، إن كان مُشتقًّا فيَضْعُف الوصف به، نحو: مَرَرْتُ بهذا العَالِم، ولا خلاف أنَّه وَصْفٌ.

وإن كان جامدًا نحو: مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ؛ فسيبويه يُسَمِّيه نَعْتًا، والكوفيون يُسمُّونَه التَّرحُّم، وبعضهم يَجْعَلُهُ عطف بَيَان، وهو قول الزجاج، وابن جني، وابن السيد، والسهيلي، واختيار ابن مالك.

وقال ابن عصفور: أَجَازَ النَّحويُّون في مِثْل: مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ، أن يكون (الرَّجُل) نَعْتًا وعطف بيان؛ فإذا كان نَعْتًا، فـ (أل) في (الرجل) للعهد، وإذا كان عطف بيان، فـ (أل) فيه للحضور، قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

وقال السهيلي: وإِنْ سَمَّاهُ سيبويه صِفَة، فمذهبه التَّسامح في هذه التوابع كلها، وقد سَمَّى التوكيد وعطف البيان صفة في غير مَوْضعٍ، وقد عُرِفَ مذهبه في ذلك. انتهى.

والأَعْلامُ (زَيْدٌ)، وأسماء الأجناس كـ (سَبْعٍ، ونَمِرٍ، وفَهْدٍ)، ما دَامَت على موضوعها تُوصف ولا يُوصف بها، ولا تُوصف الأسماء الثواني من الكُنَى الأعْلام، و(أي، وكل، وجد، وحق) يُوصف بها ولا تُوصف، وسبق الكلام في ذلك.

وكذا ما لم يُستعمل من الأسماء إلا تابعًا، يكون صفةً ولا يُوصف، نحو: بَسَنَ ولَيْطَان، وشَقِيح، من قولهم: حَسَنَ بَسَن، وشَيْطَان لَيْطَان، وقَبِيحٌ شَقِيح، وهي مَحْفُوظَة لا يُقاس عليها.

وما دخل عليها (لا) التي لنفي الجنس من الأعلام، نحو: أَمَّا البصرةُ فلا بَصرةَ، لا يجوز أن يُوصفَ به معرفة ولا نكرةً، نصَّ عليه الفارسي.

ويجوز الفصلُ بين المنعوت ونَعْته بما يَتمحَّض مُبَايَنَته، فإن تمَحَّضَت مُبَايَنته

فلا يجوز، ولذلك مَنَعَ النُّحاة: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ على فَرَسٍ عَاقِلٍ أَبْلَق، على أن يكون (عَاقِل) صِفَة رَجُل، و(أَبْلَق) صفة فَرَس؛ لأنَّ (عَاقِلا) مُبَاينٌ لفرسٍ وصِفَته.

فما يجوز فيه الفصل بينهما: المبتدأ الذي خبره في مُتعلِّق الموصوف، نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، والخبر نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ العَاقِلُ، والمُقسم به وجوابه، نحو: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣].

ومعمول الموصوف: هذا ضَارِبٌ زَيْدًا، وعَامِلٍ ومعمول المضاف الموصوف: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [المؤمنون: ٩١ - ٩٢]، ومعمول الوصف نحو: ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق: ٤٤]، و[١]: [الطويل]

بَكَيْتُ أَخَا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ   كَرِيمٌ رُءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

والفعل العامل في الموصوف نحو: أَزَيْدًا ضَرَبْتُ العَاقِلَ، والمُفَسَّر نحو: أَزَيْدًا ضَرَبْتُه العَاقِل، وجُملة الاعتراض: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، والاستثناء نحو: ما جَاءَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، والمعطوف إذا لم يكن شريك الموصوف في الصفة، حَكَى سيبويه: هذا رَجُلانِ وزَيْدٌ مُنْطَلِقَان.

فإن كان النَّعتُ لمُبْهَمٍ، فلا يجوز الفصل بينهما، لو قلت: ضَرَبَ هذا الرَّجُل زَيْدًا، لم يجز: ضَرَبَ هذا زَيْدًا الرَّجُل، وكذا ما أشبه ذلك من صِفَةٍ لا يُستغنَى عنها، نحو: ظَهَرَتْ الشِّعرَى العَبُور اللَّيْلَة، لا يجوز: ظَهَرَتْ الشِّعرى الليلة العبور.

أو صفة تُشْبِهُ التوكيد، نحو: ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١].

ولا يجوز أن يتقدَّمَ معمول الصفة على الموصوف، فلا يجوز: هذا طَعَامَكَ رَجُلٌ يَأْكُلُ، وأجاز ذلك الكوفيون، وتبعهم الزمخشري في قوله: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣]، جعل (فِي أَنْفُسِهِمْ) مُتعَلِّقًا بقوله: (بَلِيغًا)، وتقول: جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرو العَاقِلان، هذا ترتيب الكلام.

وأجاز صاحب " البديع " تقديم الصفة على الموصوف، إذا كانت لاثنيْن أو جماعة، وقد تقدَّم أَحَدُ المُوْصُوفَيْن، تقول: قَامَ زَيْدٌ العَاقِلان وعَمْرو، ومنه قول الشاعر[٢]: [الطويل]

---

(١) انظر: الكتاب ١/٩٠.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله.

ولَسْتُ مُقِرًّا للرِّجَالِ ظُلامَةً ... أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأكْرَمَانِ وَخَالِيَا

انتهى. يريد: ذاك عَمّي وخَالِي الأَكْرَمَان، وقد جاء نظير هذا في المبتدأ والخبر، نحو: زَيْدٌ قَائِمَان وعَمْرو.

فصل

في حَذْفِ الوَصْف، وفي حَذْفِ الموصوف، وإقامة وَصْفه مقامه

أمَّا حذف الوصف، فالأصل فيه ألا يُحذف؛ إذ جيء به في الأصل لزَوَالِ اشْتِرَاك في معرفة، أو لتخصيصٍ في نكرةٍ، لكنَّهُم حَذَفُوه لدَلالَة عليه، فمن ذلك: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ [الأنعام:٦٦]؛ أي: المُعَانِدُون، و﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]؛ أي: النَّاجِين، ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]؛ أي: سُلِّطَت عليه، ﴿لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [القصص:٨٦]؛ أي: مَعَادٌ تحبّه، وقال[1]: [الوافر]

وَرَبُّ أَسِيلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ ... مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ

أي: فَرْعٌ وَافِرٌ وَجِيدٌ طَوِيلٌ.

ومن نادر حَذْفِه قوله[2]: [الطويل]

إِذَا حَارَبَ الحَجَّاج أَيَّ مُنَافِقٍ ... عَلاهُ بِسَيْفٍ كُلَّمَا هُزَّ يَقْطَعُ

وقول الآخر[3]: [الطويل]

=

اللغة: "مقرا" اسم فاعل من الإقرار، وهو من إثبات الشيء وعدم إنكاره، "ظلامة" -بضم الظاء وفتح اللام مخففة- اسم لما يدعيه المظلوم قِبَل ظالمه، "أبى" امتنع، "الأكرمان" مثنى الأكرم، وهو أفعل التفضيل من الكرم، "خاليا" أخو الأم.

الشاهد فيه: "عمي الأكرمان وخاليا" حيث قدم الشاعر النعت وهو "الأكرمان" على أحد المنعوتين وهو "خاليا"، فإن قوله: "الأكرمان" صفة لقوله: "عمي وخاليا".

انظر: الأشموني ٣٩٢/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٢٠/ ٢.

(١) البيت للمرقّش الأكبر.

انظر: المفضّليّات ٢٢٤، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٢/١، وأوضح المسالك ١٨/٣، والمقاصد النّحويّة ٧٢/٤، والتّصريح ١١٩/٢، والأشموني ٧٢/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٥٦/١.

(٣) انظر: مصارع العشاق ١٦٤/١، وتزين الأسواق ١١٤/١.

لَعَمْـرُكَ مَـا نَفْـسِي بِجَـدٍّ رَشِـيدَةٍ تُـؤَامِرُنِي سِـرًّا لأَصْـرِمَ مَرْثَـدَا

أي: مُنَافِقًا أَيَّ مُنَافِقٍ، وبِرَشِيدَة جَدّ رَشِيدَةٍ.

وقول الآخر[1]: [الطويل]

أَلا أَيُّهَـا الطَّيْـرُ المُرِبَّـةُ بِالـضُّحَى عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ عَلَى لَحْـمِ

أي: لَحْم مَنِيع.

وأَمَّا حَذْفُ الموصوف وقيام صفته مقامه، فالصِّفَة إمَّا أن تكون اسمًا، أو ظرفًا، أو مجرورًا، أو جملة؛ فإن كانت اسمًا، فإمَّا أن تكون صفة لذات غير مكان، أو مكان، أو زمن، أو مصدر؛ فإن كانت صفةً لذات غير مكان، فلا تحذف إلا إذا كان الموصوف مُتقدِّمًا ذِكْره، نحو: ائْتِنِي بمَاءٍ ولَوْ بَارِدًا؛ أي: وَلَوْ مَاءً بَارِدًا، ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ﴾ [الصافات: ١١٣]؛ أي: ذُرِيَّة مُحْسِنٍ وذُرِيَّة ظَالِمٍ.

أو أَشْعَرَ الوصف بالتعليل، نحو: أَكْرِمْ العَالِمَ، وأَهِنْ الفَاسِقَ، أو كان الوصف عُومل معاملة الأسماء، نحو: مَرَرْتُ بالفَقِيهِ، ومَرَرْتُ بالقَاضِي، أو قصد العموم نحو: لا رَطْبٍ ولا يَابِسٍ.

أو كان الوصفُ خَاصًّا بجنس الموصوف، نحو: مَرَرْتُ بكَاتِبٍ، وبحَائِضٍ، فإن كان الوصفُ غير خَاصٍّ بجنس الموصوف، فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه، إلا في ضَرُورَة الشِّعر، نحو قوله[2]: [الهزج]

وقُـصْرَى شَـنِجِ الأنْـسَا ءِ نَبَّـاحٍ مِـنَ الـشُّعْبِ

يريد: وقُصْرَى بثَوْرٍ شَنِجِ الأَنْسَاءِ.

وممَّا استعملت العرب الصفات استعمال الأسماء: (الأبْطَح، والأبْـرَق، والأجْرَع) للمكان، و(الأدْهَم) للقيد، و(الأسْوَد) للحَيَّة، و(الأخْيَل) للطَّائِر، يدلُّ على أنَّها صِفَات عدم الصَّرف، إذا عَرِيَتْ من (أل) والإضافة.

وإن كان الوصف لمكانٍ أو زمانٍ، جاز حَذْفُ الموصوف، نحو: جَلَسْتُ قريبًا مِنْكَ وبَعِيدًا عن عمرو، وصَحِبْتُكَ طَوِيلا؛ أي: مكانًا قريبًا مِنْكَ، وزَمَانًا طويلا.

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٧٦/٥، والمعاني الكبير ٢٩٠/١، والمحكم والمحيط الأعظم ١٤٨/٢.

(٢) انظر: المعاني الكبير ٣٣/١، وأدب الكاتب ١٢٥/١.

وإن كان الوصف لمصدر، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، وقوله: ذَهَبْتُ سَرِيعًا؛ فذهب المبرد وأكثر المعربين إلى أنَّه يَنْتَصِبُ انتصابَ المصدر.

وذهب سيبويه إلى أنَّه ينتصبُ على الحال، وليس وَصْفًا لمصدر، فإن لم يكن فُضْلَة، أُعْرِبَ بإعراب الموصوف المحذوف، وإن كان الوصفُ مجرورًا، فلَمْ يُسمَع حذف الموصوف، وإبقاء ما هو صِفَة له، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]؛ أي: وإن أَحَدٌ مِن أَهْلِ الكتاب.

وإن كان ظَرْفًا، فخُرِّج عليه على قولٍ: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]؛ أي: قَوْمٌ دُون ذَلِكَ.

وإن كانت الصِّفَة جُمْلَة، فكَثُرَ حَذْفُ الموصوف معها إذا تقدَّمَتها (مِنْ)، حكي سيبويه: ما مِنْهُم مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُه، وقالوا: مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أَقَامَ، وقال الشاعر[1]: [الطويل]

وَمَا الدَّهْرُ إلا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا ... أَمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

التقدير: أَحَدٌ مَاتَ، ومِنَّا إِنْسَانٌ ظَعَنَ وإِنْسَان أَقَامَ، وفَمِنْهَا تَارَة أَمُوتُ.

وزعم الفارسي: أنَّ ذلك لايجوز إلا مع المرفوع، وليس كما زعم قد سُمِعَ مع المنصوب في مكان التفصيل، نحو قوله[2]: [البسيط]

كَانُوا فَرِيقَيْنِ يَصِفُونَ الزجاجَ ... قَعْسِ الكَوَاهِل فِي أَشْدَاقِهَا ضَخْمُ

ثم قال: [البسيط]

وآخَرِينَ عَلَى المَاذِيِّ فَوْقَهُمْ ... مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ أَوْ مَا أَوْرَثَتْ إِرَمُ

التقدير: فَرِيقًا يَصِفُون الزجاج، وآخرين بذِي المَاذِيّ، وكأنَّ هذا الحذف لم يَكُنْ غَالِبًا إلا مع التفصيل.

وقد جاء بغير (مِنْ)، نحو قوله[3]: [الطويل]

---

(١) البيت لابن مقبل، وانظر: الديوان ١/١١٣.

(٢) انظر: المعاني الكبير ١/٢٢٥.

(٣) انظر: تاج العروس (ثرو) ٣٧/٢٧٠.

لَكُم مَسْجِدُ الله المَزُورَانِ والحَصَى لَكُـم قِبْـضُهُ مِـنْ بَـيْنَ أَثْـرَى وأَقْتَـرَا

أي: مِنْ بَيْنَ قِبْصٍ أَثْرَى وقِبْص أَقْتَرَا.

وأمَّا قول الشاعر(١): [الرجز]

لَـوْ قُلْـتَ مَـا فِـي قَوْمِهَـا لَـمْ تِيْـثَم يَفْـضُلهَا فـي حَـسَبٍ ومَيْـسَمِ

التقدير: أَحَدٌ يَفْضُلهَا.

فقال ابن مالك في مِثْلِ (مَنْ) في جواز الحذف للموصوف وإقامة صفته مقامه، إذا كان المنعوت بَعْضًا ممَّا قبله، قال: فمِثْل هذا لو اسْتُعمل في غَيْرِ الشِّعر لحسن، كقولك: مَا فِي النَّاسِ إلا شَكَرَ أو كَفَرَ؛ أي: إِنْسَان شَكَرَ أو إنسان كَفَرَ.

وجعل ابن عصفور هذا من الضَّرائر في الشِّعر، نحو قوله(٢): [الرجز]

تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ

وقوله(٣): [الرجز]

والله مَـا زَيْـدٌ بِنَـامَ صَـاحِبُهْ

---

(١) نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحماني يصف امرأة، ونسبه سيبويه إلى حكيم الربعي، وهو من الرجز.

اللغة: "لم تيثم" -بكسر التاء- لغة قوم، وقلبت الهمزة ياء؛ لسكونها إثر كسرة، أي: لم تأثم من الإثم وهو الخطيئة، "يفضلها" يزيد عليها، "حسب" ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، "ميسم" -بكسر الميم- وسامة وجمال.

المعنى: لو قلت: إنه ليس في قوم هذه المرأة أحد يفضلها، ويزيد عليها في عراقة النسب والجمال؛ لم تكن كاذبا في ذلك.

الشاهد فيه: "ما في قومها.... يفضلها" حيث إن جملة "يفضلها" جاءت نعتا لمنعوت محذوف وهو "أحد"، وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو "قومها".

انظر: الأشموني ٤٠٠/ ٢، وابن هشام ١٣٢/ ٣، وذكره ابن يعيش ٥٩/ ٣، وسيبويه ٣٧٥/ ١، والسيوطي في الهمع ١٢٠/ ٢، والشاهد ٣٤٤ في الخزانة.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ٢/ ١٣، المقتضب ٢/ ١٣٩، همع ٢/ ٢٢٧، الإنصاف ١/ ١١٤، اللسان ١٧/ ٢٥٢، همع ٢/ ١٢٠، المقاصد النحوية ٤/ ٦٦، الخزانة ٢/ ٣١٢، شواهد الكشاف للشيخ عليان ١٣٧، والتصريح ٢/ ١١٩.

(٣) انظر: الأشموني ٣/ ٢٧.

أي: بِكَفَّيْ رَجُلٍ كَانَ، ومَا زَيْدٌ بِرَجُلٍ نَامَ صَاحِبه.

وإذا اجْتَمَعَتْ صِفَتَان مُفْرَدَتَان، ففي كُلٍّ منهما ضمير الأول، فإن لم يَكُنْ في الثانية ضَميرٌ آخر جزئ الجملة السابقة، لم يَلْزَمْ التَّأخِير، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ كَرِيم، ويجوز (كَرِيمٍ عَاقِلٍ)، وكِلاهُمَا للمَنْعُوت، أو الثانية صفة للأولى على الخلاف.

وإن كان لَزِمَ التأخير، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْه جَمِيلِهِ؛ ففي (جَمِيلِهِ) ضَمِيرَان: ضَمِيرُ الأول وضَمِيرُ الوَجْه، ويجوز أن يكون صفةً للأوَّل لازم التأخير.

وكذا فيما جَرَى على غير الأول، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلَةٍ أُمُّه لَبِيبَةٍ، على الصفة للأوَّل، أو صفتان جُملتان نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْحَكُ ويَكْتُبُ؛ تُقدِّم أَيًّا شئت دون الواو. ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ غُلامُه ويَتَّبِعه، لا يجوز التقديم.

أو صِفَتَان: إحْدَاهُمَا جُمْلَة، والأخرى مُفْرَد؛ فالأحْسَنُ تقديم الاسم وتأخير الجملة، ويجوز العكس، وتقدَّمَ شيء من هذا.

وكذا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَه صَقْرٌ صَائِدٍ بِبَازٍ؛ فإن كان في إحداهما ضميرٌ من الأول، لَزِمَ تأخيرُها نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قاعدٍ على سَريرٍ يَلْعَبُ فيه، فهو صِفَة للأوَّلِ. ويجوز فيه الحال من الضمير في (قاعدٍ)، وأن يكون وصفًا لـ (قَاعِدٍ).

وإن كان الاسم كذلك، لزم التأخير نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٍ به، وسواءٌ أَكَانَتْ ظَرْفًا كما ذَكَرْنَا، أم جملة فعلية نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَنْطَلِقُ بَابْنِهِ حَامِلٍ أَبَاهُ إلى دَارِهِ، أو اسمية نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أبوه مُنْطَلِقٌ برجُلٍ حَامِلٍ أَحَدَهُمَا إلى دَارِه، فيجوز الحالُ في (حَامِلٍ) والوَصْفُ، ولا يُرَاعَى عدم الولاية، ويَقْوَى الوصفُ إذا ضَعُفَتِ الحال بِنَقْصِ بعض شُرُوطِها من عدم الانتقال، أو كونها ليست في الحال.

وزعم بعض القدماء: أنَّه لا يجوز الوصفُ إذا كان في الثاني ضميرٌ للمُتقدِّم؛ لأنَّه لا يصحُّ وِلايَتُه إيَّاه، ورأى النَّصبَ على الحال، ويجوز: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ معهُ صَقرٌ صَائِدٍ به هُوَ، يُبْرِزُ هو تَأْكِيدًا لا لُزومًا.

ويجوز أن يُرفع بالابتداء، وخَبَرُه (صَائِدٌ) مرفوعًا، فإن جَرَت الصفة على من هِيَ له، وَجَبَ الإبْرَازُ، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ معه جَارِيَةٌ ضَارَبَتُهَا أُمُّهُ.

باب عطف البيان(١)

تابعٌ جَارٍ مجرى النعت في ظُهُور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جَامِدٌ أو بمنزلة الجامد، فالتَّابع جِنسٌ جَارٍ مجرى النَّعت، فَصل يَخْرُجُ به عطف النَّسق والبدل.

و(في التوضيح) خَرَجَ به التوكيد، و(التخصيص) خَرَجَ به ما جِيء به من النُّعوت للتوكيد، و(جامد) خَرَجَ به النعت، (أو بمنزلة الجامد) خَرَجَ به ما أَصْلُه صِفَة، ثُمَّ غلب عليها فصَارَ عَلَمًا بالغَلَبَةِ كالصَّعِق.

ومذهب البصريين أنَّه لا يكون إلا معرفةً تابعًا لمعرفةٍ، وخصَّه بعضهم بالعَلَمِ اسمًا، أو كُنْيَة، أو لَقَبًا.

وذهب الكوفيون، وتبعهم الفارسي، وابن جني، والزمخشري، إلى أنَّه يكون في النَّكِرَة تابعًا لنكرةٍ، واختاره ابن عصفور، وابن مالك، ومَثَّلَ بعضهم ذلك بقوله: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

ورَدَّ الأسماء من الأجناس على الأسماء، نحو: ثَوْبٌ خَزٌّ، وبَابٌ سَاجٌ، وأجازه الزمخشري، فخالفهما في قوله: إنَّ ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] عَطْفُ بيان على قَوْلِه: ﴿آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، مُخَالَفَة لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يَلْتَفت إليهما، ويُسمِّيه الكوفيون الترجمة.

وقال بعض أصحابنا: لا خِلافَ في كَوْنِ المُضْمَر لا يكون عَطْفَ بيان، ولا يجري هو على اسم عطف بيان، ثُمَّ نَاقَضَ، فقال في نحو: ما قَامُوا إلا زَيْدٌ.

---

(١) هو أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف من الاوَّل كقولك: مررت بزيد أبي عبد الله، إذا كان بالكنية أعرف وبأبي عبدالله زيد إذا كان الاسم أعرف، وليس هو ههنا ببدل؛ لأنه كالموصوف في التعريف والتنكير وجميع ما ذكرناه في الصفة، وليس البدل كذلك.

وفي بعض المواضع يجوز أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا، وفي بعضها يتعين أحدُهما كقولك: جاءني زيد أبو محمد يحتملها، وفي قولك: يا أيُّها الرجل زيد، يتعين أن يكون عطف بيان، وفي قولك: يا أخانا زيداً إنْ نصبت كان بياناً، وإن أردت البدل ضممت: (زيداً)؛ لأن حرف النداء يقدر عوده مع البدل. [اللباب ١/٣٣٣]

وإن أَعْرَبَه نَعْتًا، فإن النحويين يَعْنُون به أنَّه عَطْفُ بيانٍ للضَّمِير في (قَامُوا)، وهذا العطفُ يُوَافِقُ مَتْبُوعه في الإفْرَاد، والتثنية، والجمع.

ولا يُشترط التَّسَاوِي في رُتْبَة التعريف، فقد أجاز سيبويه في قولك: (يَا هَـٰذَا ذَا الجُمَّة)، أن تكون (ذَا الجُمَّة) عَطْفُ بَيَان وبَدَلا.

وقال النُّحاة في (مَرَرْتُ بِهَـٰذَا الرَّجُلِ): إنَّ (الرَّجُلَ) عَطْفُ بَيَان، وقالوا في (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ زَيْدٍ): إنَّ (زَيْدًا) عطف بيان.

وقول ابن عصفور: عَطْفُ البَيَان يَجْرِي فيه الأعرَفُ على الأَقَلِّ تَعْرِيفًا بخلاف النَّعت، مُخالفٌ لِمَا أجاز سيبويه، وما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، ولا ينعكس؛ إذ البدل ليس مشروطًا فيه التعريف، ولا التنكير، ولا المطابقة، في إفراد، وتثنية، وجمع.

ويَتعيَّنُ عَطْفُ البيان في صُوَر:

إحداها: أن يكون فيه (أل)، وهو تابع لمنادى منصوب، نحو: أَيَا أَخَانَا الحَارِثَ، أو مضموم نحو: يَا رَجُلُ الحَارِثُ، ويجوز (الحَارِثُ) بالنَّصب.

الثانية: أن يَتْبَعَ مجرورًا بإضافة صِفَة مَقْرُونَة بـ (أل)، وهو غير صالح لإضافتها إليه، ومثاله: [الوافر]

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

على الصحيح، وهو قول السيرافي، والرماني، والمبرد، لا يُجيز إلا نَصْبَ (بِشْر)، وأجاز الفارسي فيه البدل، فإن صَلَحَ لم يتعَيَّن، نحو: الضَّارِبُ الرَّجُلَ غُلامَ القَوْم.

الثالثة: أن يَكُون الكلام يَفْتَقِرُ إلى رَابِطٍ، ولا رَابِط إلا التَّابع على عطف البيان، نحو: هِنْدٌ ضَرَبْتُ الرَّجُلَ أَخَاهَا.

الرابعة: أنْ يُضاف أفعل التفضيل إلى عَامٍّ، ويتبع بقسمي ذلك العام، ويكون المفضل أَحَدَ قِسْمَي ذلك العام، نحو: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاس الرِّجَالِ والنِّسَاءِ، أو النِّسَاءِ والرِّجَالِ.

الخامسة: أن يُتبع موصوف (أيّ) بمُضاف، نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ غُلامَ زَيْدٍ.

السادسة: أَنْ يُفْصَلَ مَجْرُور (أَيّ)، نحو قولهم: أَيُّ الرَّجُلَيْن زَيْدٌ وعَمْرو أَفْضَلُ.

السابعة: أَنْ يُفْصَلَ مجرور (كِلا)، نحو قولك: كِلا أَخَوَيْكَ زَيْد وعَمْرو قَالَ ذَلِكَ.

الثامنة: أَنْ يُتبع المُنَادَى المضموم باسم الإشارة، نحو: يَا زَيْدُ هَذَا.

التاسعة: أن يُتبع المُنادَى المضاف على سبيل التفضيل، بما هو مُضاف وما هو مُفرد، نحو قوله: [الطويل]

فَيَـا أَخَوَيْنَـا عبـد شَـمْسٍ ونَـوْفَلا أُعِيــذُكُمَا بــالله أَنْ تُحْـدِثَا حَرْبَــا

العَاشِرَة: أن يُتْبع مَوْصُوف (أَيّ) في النِّدَاء بمُنوَّن، نحو: يَا أَيُّها الرَّجُل زَيْدٌ.

الحادية عشرة: أن يُتبع اسم الجنس (ذا)، (أل) المُنادَى المضموم، نحو: يَا زَيْدُ الرَّجُلُ، ويا غُلامُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ.

وإذا أَفْرَدْتَ التَّابع للمُنادَى المنصوب نُصِبَ، نحو: يَا أَخَانَا زَيْدًا، أو المضموم جاز نَصْبُه ورفعه، نحو: يَا غُلامُ بِشْرًا أو بِشْرٌ، كالنعت نحو: يَا أَخَانَا العَاقِلُ، ويا فَاسِقُ الخَبِيثُ والخَبِيثَ؛ فلو أَبْدَلْتَ (بِشْرًا) على أنَّه بدل، تعَيَّنَ ضَمُّه، فتقول: يَا غُلامُ بِشْرٌ.

وعطف البيان قد يَجِيء مشتركًا مع النعت والبدل، نحو: جَاءَ زَيْدٌ أَبُو عَمْرو، ومع البدل نحو: جَاءَ أَبُو مُحَمَّد زَيْدٌ، وقالوا: يجوز أَنْ يجيء عَطْفُ البيان للتأكيد، كما يجيء النعت للتأكيد، وأنشدوا[1]: [الرجز]

لَقَائِــلٌ يَــا نَــصْرُ نَــصْرًا نَــصْرَا

فـ (نَصْرُ) الأَوَّل المُنَادَى مَضْمُوم، وهو نَصْرُ بن سَيَّار، والثاني يُرْوَى بالنصب وبالرفع وبالضَّمِّ.

وللنُّحاة في تَخْرِيجِ ذلك أقوال: والعَامِل في عَطْفِ البيان، كالعامل في النَّعت، وتقدَّمَ الخِلاف في ذلك في باب النعت.

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٢٩.

باب التوكيد(١)

معنوي ولفظي.

المعنويّ: تابع بأَلْفَاظٍ مَحْصُورة، فلا يحتاج إلى حدٍّ ولا رَسْمٍ، ومنها ما هو للإحاطة، خلافًا لابن السراج والفارسي، فإنَّما ذَهَبَا إلى أنَّ ما جِيء به للإحاطة ليس من قَبِيلِ تكْرَار الاسم بِلَفْظِه ولا بمعناه.

فمِنْ تِلْكَ الألْفَاظ: (نَفْسٌ، وعَيْنٌ) لِفَرْدٍ، و(أَنْفُس، وأَعْيُن) للمُثَنَّى والمجموع،

---

(١) التوكيدُ: تمكينُ المعنى في النفس ويقال: توكيد وتأكيد ووكَّد وأكَّد وبالواو جاء القرآن: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١] ولفظه على ضربين:
أحدُهما: إعادة الأوَّل بعينه ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والجمل.
والثاني: غير لفظ الأوَّل ولكن في معناه.
فصل: والغرض من ذكره إزالة الاتساع، وذلك أنَّ الاسم قد ينسب إليه الخبر ويراد به غيره مجازا كقولك: جاءني زيد؛ فإنه قد يراد جاءني غلامه أو كتابه، ومنه عمر السلطان داراً أو حفر نهراً، أي: أصحابه بأمره؛ فإذا قلت: جاء زيدُ نفسه كان هو الجائي حقيقةً، وقد يذكر العامّ ويراد به الخاص كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران:١٧٣] والمراد بعضهم؛ فإذا قلت: (قال الناسُ كلهم) لم يحتمل بعضهم.
فصل: ويؤكد الواحد بلفظين: (نفسه) و(عينه) وهما عبارتان عن حقيقة ويوكد الاثنان بـ (كلا) و(كلتا) والجمع بـ (كلّهم) و(أجمع) و(أجمعين) و(جمعاء) و(جمع)؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء والإحاطة بها فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه ألا ترى أنَّك لو قلت كتب زيد كلُّه أو أجمع لم يكن له معنى كما يكون في قولهم: كتب القوم كلُّهم.
فصل: ولا تؤكّد النكرات وأجازه الكوفيّون.
وحجَّة الأوَّلين من وجهين: أحدهما: أنَّ التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة.
والثاني: أنَّ النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة، ألا ترى أنَّك لو قلت: جاءني رجل لم يحتمل أن تفسِّره بكتاب رجل؛ لأن المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتَّى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة: (القوم) فإنَّه يغلب استعمالها في الأكثر؛ فإذا أردت الجميع أكَّدت لرفع المجاز الغالب، ومثل ذلك الاستثناء فإنَّه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق؛ لأنه يستعمل فيه غالباً. [اللباب ٢٢٧/١]

وهي مُضَافَة لضمير المُؤكَّد، تقول: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُه، وقَامَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا، وقَامَ الزَّيْدَان أَنْفُسهمَا، وقَامَ الزَّيْدُون أَنْفُسُهُم، وقَامَتْ الهِنْدَاتُ أَنْفُسهنَّ.

وقد وَهِمَ الشيخ بدر الدين محمد ابن الشيخ جمال الدين محمد بن مالك تابعًا لأبيه، فأجاز أن تقول في تثنية المُؤكَّد: قام الزَّيْدان نَفْسَاهُمَا، وكذا عَيْنَاهُمَا، ولم يذهب إلى ذلك أحدٌ من النحويين.

وفائدة التأكيد بالنَّفس والعين، هو إزالة التَّوَهُّم عن المُخاطَب أن يكون المُسند إليه الحُكم، إنَّما أُسند إليه مجازًا ووقع مع غيره حقيقة، فإذا قلت: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُه، كان هو الذي قام حقيقة.

وإذا أُكِّدَ بالنفس والعين ضميرُ رفع مُتَّصِل، فالمَنْصُوص على أنَّه لا بُدَّ من تَأْكِيد ذلك الضمير بمُنفصلٍ مرفوع، نحو: قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ، وقَامُوا هُمْ أَنْفُسُهُم، وقُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ. وذكر الأخفش أنَّه يجوز على ضَعْفٍ: قُومُوا أَنْفُسُكم.

(فرع): إذا قُلت: هَلُمَّ لَكُم أَنْفُسُكم، جاز دون تأكيد للفصل الذي هو (لَكُم)، وهذا بلا خلاف، فلا يُتَوَهَّم أنَّه لا بُدَّ فيه من التأكيد.

وتَنْفَرِدُ (نَفْسٌ، وعَيْنٌ) بجواز جَرِّهما ببَاءٍ زائدة، تقول: جاء زَيْدٌ بِنَفْسِهِ، وجاء زَيْدٌ بعَيْنِهِ.

وقالت العرب: جاءوا بأَجْمُعِهم بضَمِّ الميم وفتحها، وفيه معنى التأكيد، وليس من ألفاظه، ومن ألفاظ التأكيد: (كِلا) لمُذكَّرَيْن، و(كِلْتَا) لمُؤنَّثيْن، تقول: قام الزَّيْدَان كِلاهُمَا، وقَامَت المَرْأَتَان كِلْتَاهُمَا.

وإذا كان المُتبعض بِذَاتِه قد اسْتُعمل، حَيْثُ لا يُراد بالتبعيض ولا يحتمله، نحو: رَأَيْتُ أَحَدَ الرَّجلَيْن كِلَيْهِمَا، والمالُ بَيْنَ الرَّجُلَيْن كِلَيْهِمَا، واخْتَصَم الرَّجُلان كِلاهُمَا؛ فمذهب الجمهور، ومنهم المبرد إلى الجواز.

وذهب الفراء، وهشام، وأبو علي، إلى المَنْعِ، وعن الأخفش القولان، والصحيح المنع، لا يُحفظ عن عربي شيء من تلك الصور.

وإذا قُلت: اللَّذَان اخْتَصمَا كِلاهُمَا أَخَوَاك، وإذا قُلْنَا بالمَنع، كان (كِلاهُمَا) تأكيدًا للموصول، أو مبتدأ خبره (أَخَوَاكَ)، وإذا قُلنا بالجواز، جاز هذان، وأنه يكون تأكيدًا للضمير.

وقال أبو بكر الخياط: القَائِمَان كِلاهُمَا مُخْتَصِمَان، إن كان (كِلاهُمَا) من توكيدًا للضمير المُستكِنّ في القَائِمَيْن، جازت المسألة، أو للألِف واللام، لم يجز في قول مَنْ لم يُجِز: اخْتَصَمَ الزَّيْدَان كِلاهُمَا، وكذلك إنْ جَعَلْتَ (كِلاهُمَا) مبتدأ، وجَعَلْتَ (مُخْتَصِمَان) خبره، فهو خطأ.

وفي " كتاب ابن هشام " أَجَازَ البصريُّون، كِلاهُمَا مُخْتَصِمٌ، وكِلاهُمَا يَخْتَصِمُ، وكِلاهُمَا مُخْتَصِمَان ويَخْتَصِمَان، ومَنَعَ ذلك بعض البُغْدَادِيّين في الإفراد، والتثنية، والجمع.

وقال ابن مالك: ويُستغنى بـ (كِلاهُمَا) عن (كِلْتَاهُمَا)، ومن شَوَاهِد ذلك قوله(١): [الطويل]

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِد وحَبِيب

وقال ابن عصفور: هو من تَذْكِير المُؤنَّث حَمْلا على المعنى للضَّرُورة، وأجاز الفراء: (مَرَرْتُ بالرَّجُلَيْن كِلاهُمَا) بالألِف.

والكسائي والفراء أَجْرَيَا (كِلا) مع المظهر مجراها من المضمر، ومنع ذلك البصريون في المسألتين، وأجاز البصريون: كِلاكُمَا يَنْطَلِقُ، وكِلاكُمَا يَنْطَلِقَانِ، وكِلاكُمَا تَنْطَلِقَان، ومَنَعَ الأخفش هذه الأخيرة.

ومن ألفاظ التوكيد (كُلّ)، ومن فائدته رَفْعُ تَوَهُّم إرادة المَخْصُوص بما قَبْله، ويُضاف إلى مفرد نحو: قَبَضَ المَالَ كُلَّهُ، أو جَمْعٍ نحو: قَامَ القَوْمُ كُلُّهُم، وقَامَت الهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ، ويجوز (كُلَّتَهُنَّ)، نَصَّ عليه الخليل عن بعض العرب.

وزعم ابن مالك: أنَّه يُستغنَى بـ (كُلّهِمَا) عن (كِلَيْهِمَا) وعن (كِلْتَيْهِمَا)، نحو: قَامَ

---

(١) قائله: هو هشام بن معاوية.

اللغة: "يمت" يتقرب، "بقربى" -بضم القاف وسكون الراء- القرابة، "الزينبين" -مثنى زينب- وهو علم امرأة.

المعنى: ينسب إليك بقرابة الزينبين، وقرابة خالد وحبيب.

الشاهد فيه: "الزينبين كليهما" حيث أكد المثنى المؤنث "الزينبين" بالاسم الموضوع للاستعمال في توكيد مثنى المذكر وهو "كليهما"، فقد وقع "كليهما" موقع "كلتيهما".

انظر: الأشموني ٤٠٧/ ٢.

الرَّجُلان كُلُّهُمَا، وقامت المَرْأَتَان كُلُّهُمَا؛ أي: كِلاهُمَا وكِلْتَاهُمَا، ويحتاجُ ذلك إلى سماعٍ من العرب.

ولا يُؤكَّدُ إلا مُتجزئ بالذَّات أو بالعامل، نحو: قُبِضَ المَالُ كُلُّهُ، ورَأَيْتُ زَيْدًا كُلَّهُ.

وقال ابن مالك: ويُستغنَى بإضافة (كُلّ) إلى مثل الظاهر المؤكد عن الإضافة إلى ضميره، وأنشد على ذلك قوله[1]: [البسيط]

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ ... يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالقَمَرِ

ونحو ذلك.

والذي ذَكَرَ النَّاسُ: أنَّ (كُلا) في التوكيد يُضاف إلى ضمير المُؤكَّد، ويحمل ما أُنشد على أنَّه نَعْتٌ يُبيِّنُ كمال المَنْعُوت، وهو أَمْدَح، وقد مَثَّلَ هو في باب النَّعت بقولك: زَيْدٌ الرَّجُل كُلُّ الرَّجُل، وأنَّه نَعْتٌ بمعنى: الكَامِل، وغَرَّه في ذلك صلاحية (كُلّهم) مكان (كُلّ النَّاس).

وأجاز الكوفيون، وتبعهم الزمخشري، الاستغناء بنِيَّة الإضافة عن صريح الإضافة، وجَعَلا من ذلك قراءة من قرأ[2]: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨]: (إِنَّا كُلَّنَا

---

(١) قائله: كثير عزة.

اللغة: أجزى: مضارع مبني للمجهول من الجزاء، وهو المكافأة.

الشاهد فيه: "الناس كل الناس" فكلمة "كل" توكيد للناس، ومن حق الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة عائد على المؤكد فيقول: يا أشبه الناس كلهم.

انظر: الأشموني ٤٠٤/ ٢.

(٢) قال أبو جعفر: واختلف أهل العربية في حكم"كلّ" إذا أضمر فيها. فقال بعض نحويي البصريين: إنما جاز حذفُ المراد الذي كان معها الذي"الكل" إليه مضاف في هذا الموضع، لأنها اسمٌ، كما قال:(إِنَّا كُلٌّ فِيهَا) [سورة غافر: ٤٨]، بمعنى: إنا كلنا فيها. قال: ولا يكون"كل" مضمرًا فيها وهي صفة، لا يقال:"مررت بالقوم كل" وإنما يكون فيها مضمرٌ إذا جعلتها اسمًا. لو كان:"إنا كُلا فيها" على الصفة لم يجز، لأن الإضمار فيها ضعيفٌ لا يتمكن في كلّ مكان.

وكان بعض نحويي الكوفيين يرى الإضمار فيها وهي صفةٌ أو اسم، سواءً. لأنه غير جائز أن يُحذف ما بعدها عنده إلا وهي كافية بنفسها عما كانت تضاف إليه من المضمر، وغير جائز أن تكون كافية منه في حال، ولا تكون كافية في أخرى. وقال: سبيل"الكل" و"البعض" في

فِيهَا)، وخُرِّج على أنَّه منصوبٌ على الحال، وأَخْتَارُ أن يكون بدلا من الضمير.

قال أبو بكر ابن ميمون في كتابه " نقع الغلل ": وما حكاه ابن السراج من قول بعضهم: مَرَرْتُ بِهِمْ كُلا، فنَصْبُهُ على الحال شَاذ، كما شَذَّ قول بعضهم: هو أَحْسَنُ النَّاس هَاتَيْن، يشير بهما إلى عَيْنَيْهِ، و(هاتان) مُبْهَم لا يتنكَّر بحالٍ.

ومن ألفاظ التأكيد: (جَمِيع، وعامة) بمعنى: كُلّ، نحو: قَامَ القَوْمُ جَمِيعُهم، وقَامَ القَوْمُ عَامَّتُهم، ذكر ذلك سيبويه، وأغفله أَكْثَرُ النُّحاة، وخالف المبرد في (عَامَّتِهم)، فزعم أنَّه بمعنى: أَكْثَرَهُم.

و(أَجْمَع، وأَكْتَع، وأَبْصَع، وأَبْتَع) بمعنى: كُلّ، فيُؤكَّد بأَجْمَع المتجزئ بالذات أو بالعامل، مثاله: قُبِضَ المَالُ أَجْمَعُ، ولا يُثنَّى ولا يُجمع وما بعده، خلافًا للكوفيين والبغداديين، وابن خروف من أصحابنا.

ومُؤنَّث (أَجْمَع) وتَابعه: جَمْعَاء، كَتْعَاء، بَصْعَاء، بَتْعَاء. وفي جمع (أَجْمَع) وتابعه تقول: أَجْمَعُون، أَكْتَعُون، أَبْصَعُون، أَبْتَعُون. وفي جَمْع (جَمْعَاء) وتابعها تقول: جُمَع، كُتَع، بُصَع، بُتَع. وجَمْعُ (أَجْمَع، وجَمْعَاء) على ما ذَكَرْنَاه، هو قول النَّحويِّين فيما أعلم.

وفي " البسيط ": لا تُثنَّى ولا تُجمع؛ لأنَّها بمنزلة (كُلٍّ) في الدَّلالة، و(كُلٌّ) لا يُثنَّى ولا يُجْمَع، وإنَّما هي صِيَغُ جَمْعٍ لا جَمْعٌ لـ (أَجْمَع)، ولا لـ (جَمْعَاء)، وحُكِيَ: قَبَضْتُ المَالَيْنِ أَجْمَعَيْنِ.

واتَّفَقَ النُّحاة على أنَّ أَلْفَاظَ التأكيد معارف، فأمَّا ما أُضِيفَ إلى الضمير فظاهر، وأمَّا (أَجْمَع) وتابعه؛ ففي تعريفه قولان:

أحدهما: أنَّه بنِيَّة الإضافة، وعُزِيَ هذا إلى سيبويه، واختاره السهيلي.

والثاني: أنَّه بالعَلَمِيَّة عُلِّقَ على معنى الإحاطة لِمَا يَتْبِعه، وهو اختيار ابن

=

الدلالة على ما بعدهما بأنفسهما وكفايتهما منه بمعنى واحد في كل حال، صفةً كانت أو اسمًا.

قال أبو جعفر: وهذا القول الثاني أولى بالقياس، لأنها إذا كانت كافية بنفسها مما حذف منها في حالٍ لدلالتها عليها، فالحكم فيها أنها كلما وجدت دالة على ما بعدها فهي كافية منه. [تفسير الطبري: ٦/٢١٠]

سليمان السعدي، ومحمد بن مسعود الغزني، قال في كتابه " البديع ": (أَجْمَع) وأخواتها مَعَارِف، وتعريفها تعريفُ عَلَمِيّ، كتعريف أُسَامَة، وهُنَيْدَة، وشعوب، ونحوها. انتهى.

و(أَجْمَع، وجَمْعَاء، وجُمَع) وتوابعها مَمْنُوعَة الصَّرْف، وإذا اجْتَمَعَتْ ألفاظ التحقيق، بَدَأْتَ بالنَّفْسِ ثُمَّ بالعَيْنِ مُرَتبًا.

وقيل: على طريق الأحسنية، أو ما هو للشمول، بَدَأْتْ ثُمَّ بِأَجْمَع مُرَتبًا.

وقيل: عن طريق الأَوْلَوِيَّة، أو اجْتَمَعَا فتُقَدِّم ما للتحقيق، فتقول: رَأَيْتُ القَوْمَ أَنْفُسَهُم كُلَّهُم.

وقيل: تقديم ما للتحقيق على ما للشمول على طريقة الأحسنية.

وكَثُر وُرُود (أَجْمَعِين) في القرآن دون (كُلّ)، فهو يُؤَكِّدُ كما يُؤَكَّد بـ (كُلّ)، وليس من باب الاستغناء به عن (كُلّ)، كما زعم ابن مالك، وتَبَعَ أَجْمَع، أَكْتَع، وأَبْصَع، وأَبْتَع، بهذا الترتيب.

ومذهب الجمهور: أنَّه لا يجوز تقديم أَكْتَع على أَجْمَع، وأجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان، أن تَبْدَأَ بأيَّتِهنَّ شِئْتَ بعد (أَجْمَع)، وقال ابن عصفور: لا تُبَالِ بأيٍّ قَدَّمْتَ من (أَبْصَعَ، وأَبْتَعَ) على الآخر. انتهى.

ولا يُغْنِي (أَكْتَعُ) عن (أَجْمَع) على مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان. و(أَجْمَع) وأخواته عند البصريّين معارف، فلا تنكَّر فتَقَعُ حضالا.

وأجاز الفراء نَصْبَ (أَجْمَع، وجَمْعَاء) وتَثْنِيَتهمَا على الحال، وحكى: أَعْجَبَنِي القَصْرُ أَجْمَعَ والدَّارُ جَمْعَاء، وأجاز في التثنية (أَجْمَعَيْن، وجَمْعَاوَيْنِ) على الحال.

فأمَّا نَصْبُ (أَجْمَعَيْنَ، وجُمَع) على الحال، فمنع ذلك الفراء، وأجازه ابن كيسان، واختاره ابن مالك، وقد جاء (جَمْعَاء) بمعنى: مُجْتَمِعَة، كما في الحديث: "كَمَا نَتَائِجِ الإِبِلِ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاء "[1]؛ أي: مُجْتَمِعَة الخَلْق.

وأجاز الأستاذ أبو علي أن يكون (أَجْمَعُ) في معنى: مُجْتَمِع، في قوله[2]: [الرجز]

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١/ ٣٤٣، رقم ١٣٣).

(٢) هَذَا الرَّجَزُ يُنْسَبُ لِحُمَيْد الأَرْقَط.

الشاهد فيه: قَوْلُهُ: (أَجْمَعُ)، وَكَانَ وَجْهُ الكَلَامِ: جَمْعَاءُ، لَكِنْ حَمَلَهُ عَلَى المَعْنَى إِذْ القَوْسُ عُودٌ، وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِي فِي (فَزِع)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَى الفِعْلِ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى الجَارِي،

أَرْمَـى عَلَيْهَـا وَهـيَ فَـرْعٌ أَجْمَـعُ

ولا يَتعَيَّنُ ما قال.

وإذا اختلف العامل فلا يجوز التوكيد، نحو قولك: مَاتَ زَيْدٌ وعَاشَ عَمْرو كِلاهُمَا.

فإن اخْتَلَفَا لفظًا واتَّفقَا معنًى، أَجَازَهُ الأخفش، نحو: انْطَلَقَ زَيْدٌ وذَهَبَ بَكْر كِلاهُمَا، ويحتاج إِجَازَةُ ذلك إلى تصريح بسَمَاعٍ من كلام العرب، والذي تَقْتَضِيهِ القواعد المنع.

ولا يجوز عند البصريين أَنْ تُؤكَّد النكرة بشيءٍ من ألفاظ التوكيد، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون، إذا كانت النكرة مؤقتة، وأجاز ذلك بعض الكوفيين مُطلقًا، سواء أكانت مُؤقتة أم غير مؤقتة، واختاره ابن مالك، فأجاز: صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ، وهذا أَسَدٌ نَفْسُه، وجاء في الشِّعر توكيدها بما يقتضي الإحاطة.

وفي حَذْفِ المُؤكّد وإقامة المؤكد مقامه خلافٌ، مثال ذلك: الذي ضَرَبْتُه نَفْسَهُ زَيْدٌ، فتقول: الذي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ زَيْدٌ، تُرِيدُ: ضَرَبْتُهُ؛ ذهب الخليل، وسيبويه، والمازني، وابن طاهر، وابن خروف، إلى جواز ذلك؛ وذهب الفارسي، والأخفش، وابن جني، وثعلب، إلى مَنْعِ ذلك.

ولا يجوز الفصل بَيْنَ المُؤكّد والتَّوْكِيد بما ليس بينهما علاقة، ويجوز إن كان بينهما علاقة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، فـ(كُلُّهُنَّ) تأكيد لنون الإناث، وقال[١]: [الرجز]

مَـا رَأْسُ ذَا إِلا جَبِـينٌ أَجْمَـعُ

=

كَمَا قَالُوا: مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ؛ أي: خَشِنٍ، وَبِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ، فَيَكُونُ (فَرْعٌ) بِمَعْنَى: قَوِيّ أَوْ شَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ التَّقْدِيرِ.

وَلا يَكُونَ تَأْكِيدًا (لِفَرْعٍ)؛ لأَنَّ (فَرْعًا) نَكِرَةٌ وَالنَّكِرَةُ لا تُوَكَّدُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، وَالكُوفِيُّونَ يُؤَكِّدُونَهَا.

انظر: شرح شواهد الإيضاح ٢/٦٥، وإصلاح المنطق ١/٣١٠، وأدب الكاتب ١/٣٩٦، وخزانة الأدب ١/٢١٥، وأصول النحو ١/٣٩٦.

(١) انظر: الكامل في اللغة ٢/١٣٠.

يريد: ما رَأْسُ ذَا أَجْمَعَ إلا جَبِينٌ، ثم قال[١]: [الرجز]

إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

يريد: ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَجْمَعَ أَبْكِي.

فأمَّا الفصل بـ (إمَّا) نحو: مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ إِمَّا أَجْمَعِينَ وإِمَّا بَعْضِهم، فمَنَعَهُ البصريُّون، وأجازه الفراء والكسائي، ومَرَرْتُ بِهِمْ إِمَّا كُلِّهم وإِمَّا بَعْضِهم، أجازه الفراء.

ولا يجوز القطع في أَلْفَاظِ التوكيد، لا تقول: مَرَرْتُ بزَيْدٍ نَفْسُه، لا إلى الرَّفع ولا إلى النَّصْبِ، كما جاز ذلك في النَّعْتِ في مَوَاضِعِه.

ولا يجوز عَطْفُ ألفاظه بعضها على بعض، لا يجوز: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُه وعَيْنُه، ولا جاء القَوْمُ كُلُّهم وأَجْمَعُون، وأجاز العطف بَعْضُهم، وهو قول ابن الطراوة. وألفاظ التوكيد إذا تَكرَّرَت هي للمَتْبوع المؤكد، وليس الثاني تأكيدًا للتأكيد.

وأَجْرَت العرب مجرى (كُلّ) في التَّأكيد (اليد والرِّجْل، والزرع والضرع، والظَّهْر والبطن، والسَّهْل والجبل، والصغير والكبير، والقوي والضعيف)، تقول: ضُرِبَ زَيْدٌ اليَدُ والرِّجْلُ، وضُرِبَ بَكْرٌ الظَّهْرُ والبَطْنُ، ومطِرْنَا الزَّرْعُ والضَّرْعُ، ومطرنا السَّهْل والجَبَلُ، وضَرَبْتهم كَبِيرَهُم وصَغِيرَهُم، وقَوِيَّهُم وضَعِيفَهُم، فهذه ألفاظ أَخْرَجَتها العرب عن مَدْلُولاتها إلى العمُومِ.

وألفاظ التأكيد لا تَلِي العامل، فتَبْقَى على مَدْلُولِها في التأكيد، إلا (جَمِيعًا، وعَامَّةً)، فإذا وَلِيَ العامل (النَّفس، والعَيْن)، خَرَجَا عن مَدْلُولهما في التأكيد، تقول: فَاضَتْ نَفْسُ زَيْدٍ، وفُقِئَتْ عَيْنُ عمرو، وتقول: مَرَرْتُ بِجَمِيعِهِم وبِعَامَّتِهِم، وبِجَمِيعِهم وعَامَّتِهم يتَحَدَّثُون؛ فيَبْقَى (جَمِيعٌ، وعَامَّة) على مدلولهما الذي كَانَا يَدُلان عليه حالة استعمالها للتوكيد.

وأَمَّا (كُلّ، وكِلا، وكِلْتَا)، فتُستعمل في غير التَّأْكِيد، مُبتدأةً بِكَثْرَةٍ وغير مُبتدأة بقِلَّةٍ، قال[٢]: [مخلع البسيط]

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/ ٨٠٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢١٠.

(٢) البيت لطرفة، وانظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١/ ٢٢٧، ولباب الآداب للثعالبي ١/ ٣٣، وجمهرة الأمثال ١/ ١٦، والشعر والشعراء ١/ ٣٤، وحياة الحيوان الكبرى ١/ ١٧٣.

كُلُّهُــــم أَرْوَغُ مِــــنْ ثَعْلَــــبِ مَــــا أَشْــــبَهَ اللَّيْلَــــةَ بِالبَارِحَــــة

فهذا كثير، وقال[١]: [الطويل]

يَمِيــدُ إِذَا وَالَــتْ عَلَيْــهِ دِلاؤُهُــم فَيَـصْدُرُ عَنْهَــا كُلُّهَــا وَهُــوَ نَاهِــلُ

وقال: كِلَيْهِمَا وتَمْرًا، وقال[٢]: [الطويل]

وَخَيَّرَنِي ذُو البُؤْسِ فِي يَوْمِ بُؤْسِهِ خِـصَالا أَرَى فِـي كُلِّهَـا المَـوْت قَـدْ

فاسْتَعْمله فَاعِلا، ومفعولا، ومجرورًا، وهذا قليل.

وقال بعض أصحابنا: إذا أُضِيفت إلى الضمير، لم تُستعمل إلا تَابِعَة للمؤكد أو المبتدأة، ولا يَدْخُلُ عليها عَاملٌ غير الابتداء، إلا في شاذ من الكلام أو ضرورة شِعر.

وإذا كان (كُلّ) توكيدًا أو ابتدأت به، فَوَضْعُهُ في كَلامِهِم على العموم، فإذا بَنَيْتَهُ على اسم، نحو: هَؤُلاء كُلُّهُم تُشِيرُ لِمَنْ عَرَفْتَ، (مَنْ) تَغْنِي بالضَّمِير المجرور في (كُلّهم)، أو على غير اسم نحو: ضَرَبْتُ كُلَّهُم، خَرَجَتْ عن العمُومِ.

وتصير في معنى: جَمِيعِهم، ويُطلق اسم الجميع على الأكثر، بخلاف (ضَرَبْتُ القَوْمَ كُلَّهُم)؛ لأنَّه لا يُحِيطُ بِهِم غَالِبًا، هكذا نَقَلَ الخليل عنهم، وإلى الفَرْقِ بين الرَّفْعِ والنصب في قوله[٣]: [الرجز]

عَلَــيَّ ذِنْبًــا كُلُّــهُ لَــمْ أَصْنَــعِ

ذهب ابن أبي العافية، وقال الأستاذ أبو علي: لا فَرْقَ بين الرفع والنصب، ومذهب البصريين التسوية بين (كُلّهم، وأَجْمَعِين) في إفادة العموم، دون تَعرُّضٍ لاجتماع في وَقْتٍ وعَدَمه، خِلافًا للفراء والمبرد في زَعْمِهما: أنَّ (أَجْمَعِين) يُفيد الاجتماع في وقت الفعل.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٢٠٦/١.

(٢) انظر: الخزانة ١٩٢/٢.

(٣) انظر: "الخزانة ١/ ١٧٣، أمالي ابن الشجري ٨/١، ٩٣، ٣٢٦، شرح شواهد المغني للسيوطي ١٨٥".

فصل

التوكيد اللفظي يكون في المفرد، والمركب غير الجملة والجملة

ويَشملُ المفرد: الاسم، والفعل، والحرف، ويكون في المعرفة والنكرة، فمن توكيد الاسم(١): [الطويل]

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لا أَخَـا لَـهُ   كَـسَاعٍ إِلَـى الهَيْجَـا بِغَيْـرِ سِـلاحِ

ومن توكيد الفعل(٢): [الطويل]

فَـأَيْنَ إِلَـى أَيْـنَ النَّجَـاءُ بِبَغْلَـةٍ   أَتَـاكِ أَتَاكِ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

ومن توكيد الحرف(٣): [الكامل]

لا لا أَبُـوح بِحُـبِّ بَثْنَـةَ إِنَّهَـا   أَخَـذَتْ عَلَـيَّ مَوَاثِقًـا وعُهُـودَا

ومن توكيد المركب غير الجملة(٤): [الطويل]

---

(١) واحد من أبيات نسبت في كتاب سيبويه ١/ ١٢٩ لمسكين الدارمي وهي في ديوانه ص٢٩. وذكر الأعلم الشنتمري أن قائل الأبيات إبراهيم بن هرمة الفهري، وهي في محلقات ديوانه ص٢٦٣.

(٢) لم يعثر على قائله "العيني ٣/ ٩".
قال ابن الشجري في أماليه ١/ ٢٤٣ وما بعدها "أراد: إلى أن تذهب إلى أين تذهب، أتاك اللاحقون أتاك اللاحقون، احبس البغلة احبس البغلة. فحذف الفعل والفاعل من اللفظين الأولين، وحذف الفاعل من أحد اللفظين الثانيين وحذف المفعولين من اللفظين الثالثين.
وحذف أحد الفاعلين من قوله "أتاك أتاك اللاحقون" يقوي ما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل في باب إعمال الفعلين، ألا تراه لو أضمر الفاعل ولم يحذف لقال: أتوك أتاك اللاحقون. أو أتاك أتوك اللاحقون".

(٣) لجميل بثينة، انظر: همع الهوامع ١٧٣/٣.

(٤) قائله: هو الكميت بن زيد الأسدي.
اللغة: "ولاة السوء" الولاة -بضم الواو- جمع والٍ، وهو الذي يتولى أمور الناس، "حتام" بمعنى: إلى متى؛ فحتى غائية وما بعدها استفهامية، وحذفت ألفها فرقا بين الخبر والاستفهام، أي: فرقا بين "ما" الموصولة والاستفهامية، "العناء" -بفتح العين وتخفيف النون- المشقة والتعب، "المطول" الطويل.
الشاهد فيه: "حتام حتام" فإنه توكيد لفظي بإعادة الأول بلفظه، وهو من نوع توكيد المركب غير الجملة بمركب غير جملة، فإن الجار والمجرور مركب من كلمتين، ولكنه مركب غير تام.
انظر: الأشموني ٤٠٩/ ٢.

فَتِلْكَ وُلاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُلْكُهُم   فَحَتَّـام حَتَّـام العنَـاءُ المُطَـوَّلُ

ومن توكيد الجملة(١): [الرجز]

قُـمْ قَائِمًـا قُـمْ قَائِمَـا

وهذا التوكيد اللفظي قد يكون بتكرار اللفظ مَرَّتيْن، وهو الأكثر، وقد يكون بثلاث مَرَّات، نحو(٢): [المتقارب]

ألا حَبَّـذَا حَبَّـذَا حَبَّـذَا   حَبِيـبٌ تَحَمَّلْـتُ فِيـهِ الأذَى

وقد يكون بغير اللفظ بما يُقوّيه وما يوافقه معنى، كتَوْكِيد الضَّمير المُستكِن والبارز، نحو: قُمْ أَنْتَ، وقُمْتُ أَنَا.

والفعل باسم الفعل، نحو قوله(٣): [الكامل]

فَـرَّتْ يَهُـودُ وأَسْـلَمَتْ جِيرَانَهَـا   صَـمِّي لِمَـا فَعَلَـتْ يَهُـودُ صَـمَامِ

وإذا أُكِّدَ الضَّمير المُتَّصِل أُعِيدَ مع ما اتَّصل به، نحو: قُمْتُ قُمْتُ، ورَأَيْتُك رَأَيْتُكَ، وزَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ.

وأمَّا الحَرْفُ، فإن كان جَوَابًا أَكَّدْتَهُ بإعادة لفظه، نحو: نَعَمْ نَعَمْ، أَجَلْ أَجَلْ، لا لا، وإن لم يكن جَوَابًا، فنَصَّ السهيلي على أنَّه لا يُعاد إلا مَعَ ما دَخَلَ عليه مِن اسمٍ أو فِعلٍ. انتهى.

وسواء أَكَانَ عَامِلا أم غير عاملٍ، نحو: إنَّ زَيْدًا إنَّ زَيْدًا قائِم، ومفصولا نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، ولا يُعاد وَحْدَه إلا ضرورة، نصَّ على ذلك ابن السراج.

---

(١) انظر: الخزانة ٩/ ٣٢٠، وهمع الهوامع ٣/ ١٧٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١/ ١٢٠.

(٣) قائله: هو الأسود بن يعفر أحد شعراء العرب في الجاهلية، وكان من ندماء النعمان بن المنذر.
اللغة: "يهود" اسم قبيلة، "صمي" -بفتح الصاد وتشديد الميم- فعل أمر مسند لياء المخاطبة المؤنثة، بمعنى اخرسي، "صمام" -بفتح الصاد وآخره مكسور مثل قطام- اسم علم للداهية.
الشاهد فيه: "صمي صمام"، فإن "صمام" توكيد لفظي لقوله: "صمي" وهي تقوية للأول.
انظر: الأشموني ٤٠٩/ ٢.

وسُمِعَ تكرَار (إنَّ، ولَيْتَ، وكَأَنَّ) دُونَ ما دَخَلَت عليه، وأجاز الزمخشري: إنَّ إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وتبعه ابن هشام، وإذا أَكَّدْتَ المجرور بحرفٍ وهو ظاهر، فالأجودُ إعادة الحرف داخلا على ضمير الظاهر، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ، وهو أَجْوَد من: بِزَيْدٍ بِزَيْدٍ، ومن النُّحاة من يعرب (بِهِ) بدلا.

وأجاز بعض النُّحاة تأكيد المضمر المنفصل بالمُبْهَمِ، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ﴾ [البقرة: ٨٥].

وإذا أَكَّدْتَ جُملةً بجملةٍ وأُمِنَ اللَّبْسُ، كان الأجود الفصل بينهما بـ (ثُمَّ)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧ - ١٨]، فإن لم يُؤمن اللبس، لم تدخل (ثُمَّ)، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا، فلو أُدْخِلَتْ (ثُمَّ)، أُوهِم أنَّهما ضَرْبَان.

ويَجُوز تَوْكِيد الضَّمير المُتصل مُطلقًا بالضَّمِير المرفوع المنفصل، مُطابقًا له في التَّكلُّمِ والخِطَاب، والغَيْبَة والإفْرَاد، والتَّثنية والجَمْع، والتَّذْكِير والتَّأْنِيث، تقول: قُمْتُ أَنَا وأَكْرَمَنِي أَنَا، ومَرَرْتُ بِي أَنَا، وزَيْد قَامَ هُوَ وأَكْرَمْته هُوَ، ومَرَرْتُ بِهِ هُوَ وقُمْتَ أَنْتَ، وأَكْرَمْتُكَ أَنْتَ ومَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ.

ثُمَّ الضَّمِيرَان إن اتَّفقَا لَفْظًا فلا يَجْتَمِعَان باتفاق.

وإنْ اختلفا؛ فمذهب سيبويه أنَّهما لا يجتمعان، فلا تقول: رَأَيْتُه هو إِيَّاهُ، وأجازه بعضهم، وكذا لو اجْتمعَا مع الفصل على رأي سيبويه، فلا تقول: ظَنَنْته هُوَ إِيَّاهُ خَيْرًا مِنْهُ.

وإذا أَتبعتَ الضمير المُتصل بمُنْفَصِلٍ مثله في الإعراب، نحو: قُمْتُ أَنْتَ وأَكْرَمْتُكَ إِيَّاكَ، جاز في (أَنْتَ) أَنْ يَكُون تَوْكِيدًا وأن يكون بدلا.

وأَمَّا (إِيَّاكَ)؛ فمذهب البصريين أَنَّه بَدَلٌ من الضمير المتصل، ومذهب الكوفيين أَنَّه توكيدٌ لا بدل، واختاره ابن مالك.

وإذا قُلت: زَيْدٌ قَامَ هُوَ وقُمْتَ أَنْتَ؛ فمذهب الفرَّاء أَنَّه إِثْبَات الفِعل للاسم، ونَفْيٌ عن غيره، وأَنَّ قولك: (نَفْسه) إِثْبَات للاسْم، وليس فيه نفي عن غيره، والتأكيد بالضَّمِير وبالنَّفس عند سيبويه، سواء ليس فيهما نفي عن غير الاسم.

باب البدل[1]

تَابعٌ مُستقل بمُقْتَضَى العَامِل تقديرًا دُون مُتَّبع.

(**تابع**) جِنسٌ يَشملُ التَّوَابع، والتَّبَعِيَّة في الإعراب، لَفْظًا أو موضعًا، نحو[2]:

لَــــسْتُمَا بِيَــــدٍ إلا يَــــدًا

و(**مُستقل**) يُخْرِج النَّعت، وعطف البيان والتوكيد، وأكثر النُّحاة على أنَّ العَامِل في البَدَلِ مُقدَّرٌ، وهو بِلَفْظِ الأوَّل، فهُوَ مِن جُمْلَةٍ ثانية لا من الجُمْلَةِ الأولَى، ولا يَنْوِي بالأول الطرح.

وقد صَرَّحَ سيبويه بأَنَّ البَدَلَ من جُملةٍ ثانية، ويَظْهَرُ العامل كَثِيرًا إذا كان حرف جَرٍّ، نحو: ﴿لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، ويَجِبُ ذِكْره في نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ.

واخْتَلَفُوا في جَوَازِ إِظْهَار الرَّافِع والنَّاصب، في نحو: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ، فأَجَازَ ذلك بعضُهم، فتقول: قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَخُوكَ، وضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاكَ، ومَنَعَ ذلك بَعْضُهم، وجَعَلَ ما أَوْهَم ذلك، كقولك تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس: ٢٠ - ٢١] مِن تِكْرَار الجُمل، وإن كان وَاحِدًا، ويُسمَّى التَّتْبِيع.

وذهب بعض النحويين ومنهم المبرد، إلى أنَّ العامل فيه هو العامل في المُبدل منه، وليس على نِيَّة تكرار العامل، وهو ظاهر قول سيبويه في بعض كلامه.

---

(١) البَدَلُ هو التّابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا واسطةٍ بينهُ وبينَ متبوعهِ نحو "واضعُ النحوِ الإمامُ عليٌّ".
(فعليٌّ تابع للإمام في إعرابه. وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو اليه. والإمام انما ذكر توطئة وتمهيداً له، ليستفاد بمجموعهما فضلُ توكيد وبيان، لا يكون في ذرك أحدهما دون الآخر. فالإمام غير مقصود بالذات، لأنك لو حذفته لاستقلّ "عليٌّ" بالذكر منفرداً، فلو قلت "واضع النحو عليٌّ"، كان كلاماً مستقلا. ولا واسطة بين التابع والمتبوع.
أما ان كان التابع مقصوداً بالحكم، بواسطة حرف من أحرف العطف، فلا يكون بدلا بل هو معطوف، نحو "جاء علي وخالد" وقد خرج عن هذا التعريف النعت والتوكيد أيضاً، لأنهما غير مقصودين بالذات وإنما المقصود هو المنعوت والمؤكد).

(٢) انظر: الكتاب ١٥٦/١.

وقيل: العامل هو الأول بحُكمِ العِوَضِية عن العامل الثاني المحذوف، واحْتَرَزَ بقوله: (دون متبع) من المتبع بـ (بَلْ، ولَكِنْ)، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بَلْ عَمْرو، وما قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عمرو، ويُسمِّي الكوفيُّون هذا بالترجمة، والتَّبْيين، والتكرير، والبصريون يُسمُّونه البدل.

والبدل يُوَافِق المبدل منه ويُخالفه في التعريف والتنكير، مثال موافقته في التعريف: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢] في قراءة من جَرَّ، وفي التنكير: ﴿مَفَازًا * حَدَائِقَ﴾ [النبأ: ٣١ - ٣٢]، ومثال المُخَالفَة: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣]، و﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦]، وسواءٌ أكَانَت النَّكِرَة من لفظ الأولَى أو لم تَكُن، أو موصوفة أم غير موصوفة.

وذهب الكوفيون والبغداديون إلى اشتراط وَصْف النَّكِرَة إذا أُبْدِلَتْ من المعرفة، وتَبِعَهم السهيلي على ذلك.

ونقل ابن مالك: أنَّ مذهب الكُوفيّين لا يُجَوِّزُ إِبْدَالُ النَّكِرَة مِن المَعْرِفَة، إلا أن يكون من لفظ الأول، وكلام الكوفيين على خلاف النقل.

قال الكسائي والفراء في (قِتَال) من قوله تعالى: ﴿عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]: خَفضه على نيَّة (عن) مُضْمَرَة.

ونَسَبَ بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نُحاة بغداد، لا إلى نحاة الكوفة، وأجاز سيبويه: هذا عبد الله رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ، و(رَجُل) نكِرَة بَدَلٌ من مَعْرِفَة، وسُمِعَ بَدَلِ النَّكِرَة من المعرفة، ولَيْسَت من لفظ الأول ولا موصوفة، وهذا مذهب البصريين.

وأمَّا بدلُ المُضْمَر من المضمر في بَدَلِ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، فمثاله: رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ؛ وتقدَّم الخلاف فيه بين البَصْرِيّين والكوفيين.

وأمَّا في بَدَلِ بَعْض مِنْ كُلّ، وفي بدل الاشتمال، فمثاله: ثُلُثُ التُّفَاحَة أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ، وحُسْنُ الجَارِيَة أَعْجَبَتْنِي هُوَ، وفي جواز مثل هذا التركيب خلاف، والذي نختاره المنع.

ولو أَبْدَلْتَ مُضمرًا من ظاهر في بدل كُلّ من كُلّ، قلت: رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ، هَكَذَا مَثَّلَ أصحابُنَا.

وقال ابن مالك: لم يُستعمل هذا في كلام العرب نَثْره ونَظْمه، ولو اسْتُعمل لكان توكيدًا.

أو في بَدَلِ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ أو اشتمال، قلت: ثُلُثُ التُّفَّاحة أَكَلْتُ التُّفَّاحة إيَّاهُ، وحسنُ الجارية أَعْجَبتنِي الجارية هُوَ، وفي جواز ذلك خلاف.

وفي " النهاية ": يجوز إِبْدَالُ (إيَّا) من المضمر، نحو: رَأَيْتُنِي إِيَّايَ، ومن المظهر نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ، وتقول: إنَّك أَنْتَ إِيَّاكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، منهم من أَجَازَه، تجعل (أَنْتَ) توكيدًا للكاف، و(إِيَّاكَ) بدلٌ من الكاف، فيُعطَى كُلُّ مُضْمَرٍ حُكمه.

ومنهم من مَنَعَه؛ لأنَّ (إِيَّاكَ) مع كَوْنِهِ بدلا، لا يخلو من التوكيد، فلا فائدة في ذِكْرِ (أَنْتَ)؛ لأنَّه و(إِيَّاكَ) يَدُلان على شيءٍ واحدٍ، ولأنَّك إذا جَعَلْتَ (إِيَّاكَ) بدلا من الكاف، لم يَحْسُنْ تَوْكِيده؛ لأنَّه متروكٌ؛ لأنَّ المُبْدَل منه في نِيَّة الطَّرح.

وقال: مسألة مُشْكَلة الظاهر، تقول: زَيدٌ هِنْدٌ أَكْرَمَتْنِي أَنَا وإِيَّاكَ هُوَ وهِيَ؛ (زيد) مبتدأ أول، و(هِنْد) مبتدأ ثَانٍ، و(أَكْرَمَتْنِي) وما بعده خَبَر عن (هِنْد)، و(هِنْد) وما بعده خبر عن (زَيْد)، وفي (أَكْرَمَتْنِي) ضَمِيرٌ يَعُودُ على (هِنْد)، و(أَنَا) توكيد للياء في (أَكْرَمَتْنِي)، و(هُوَ) معطوف على ذلك المضمر، ولم يعطف عليه إلا بعد توكيده. انتهى.

والبدل على أقسام:

[أولا]: بَدَلٌ مُوَافِق من موافق، وهو الذي يُسمُّونه بدل كُلٍّ مِن كُلٍّ، وبعض أصحابنا اصْطَلَحَ عليه ببدَلِ الشيء من الشيء، وإنَّما عَدَلَ عن مصطلح الجمهور، لوجود ذلك في ما لا يُطلق عليه بدل كُلّ من كُلّ، كقوله تعالى: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم:١].

وهذا البدل يوافق في التذكير والتأنيث، نحو: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ وبأُخْتِكَ هِنْدٍ، وفي الإفراد كما مَثَّلْنَا، وفي التثنية نحو: عَرَفْتُ ابْنَيْكَ المُحَمَّدَيْن، وفي الجمع: عَرَفْتُ أَصْحَابكَ الزَّيْدِينَ.

إلا إن كان المُبدل منه لفظ المصدر، فإنَّه قد يُبْدَلُ منه الجمع، نحو: ﴿مَفَازًا * حَدَائِقَ﴾ [النبأ: ٣١ - ٣٢]، أو قُصِدَ التفصيل فلا يُطابق في التثنية والجمع، نحو

قوله(١): [الطويل]

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

ومَرَرْتُ بِإِخْوَتِكَ زَيْدٍ وبَكْرٍ وخَالِدٍ.

وإذا كان في البدل زيادة بيان، فربَّما اتَّحَدَا في اللفظ، نحو(٢): (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا) [الجاثية: ٢٨] في قراءة مَنْ نَصَب.

ويجوز إبدال ظاهر من مضمر غائب، نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُه أَخَاكَ، فإن أَبْدَلْتُه من ضَمِيرٍ مُتكلِّم أو مُخَاطَب، وأفاد معنى الإحاطة، جاز نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، وأَكْرَمْتُكُم صَغِيرَكُم وكَبِيرَكُم.

وإِنْ لم يُفِدْ معنى الإحاطة؛ فمذاهب:

أحدها: أنَّه يجوز، وهو قول الكوفيين والأخفش.

الثاني: أنَّه يجوز في الاستثناء، فتقول: ما ضَرَبْتُكُم إلا زَيْدًا، وهو قول قطرب.

الثالث: أنَّه لا يجوز، وهو قول جمهور البصريين، وسَمِعَ الكسائي إلى أبي عبد الله، وقال(٣): [البسيط]

---

(١) البيت لكثيّر عزّة. والشّاهدُ فيه: (رجلٍ صحيحة) حيث أبدل النّكرة وهي (رجل صحيحة) من النّكرة وهي (رجلين).

ويجوز الرّفع على القطع إمّا مبتدأ حذف خبره؛ وتقديرُ الكلام: منهما رجل صحيحة، ومنهما رجل رمى فيها الزّمان.

وإمّا خبر مبتدأ محذوف تقديره: إحداهما رجلٌ صحيحة، والأخرى رجل رمى فيها الزّمان.

انظر: الكتاب ٤٣٣/١، والمقتضب ٤/ ٢٩٠، والجُمل ٢٤، وشرح عيون الإعراب ٢٤١، وشرح المفصّل ٦٨/٣، والمغني ٦١٤، والمقاصد النّحويّة ٢٠٤/٤، والأشمونيّ ١٢٨/٣، والخزانة ٢١١/٥، والدّيوان ٩٩.

(٢) قرأ جمهور الناس: « كلُّ أمة » بالرفع على الابتداء. وقرأ يعقوب الحضرمي: «كلَّ أمة تدعى» بالنصب على البدل من « كل » الأولى، إذ في « كل » الثانية إيضاح موجب الجثو. وقرأ الأعمش: « وترى كل أمة جاثية تدعى » بإسقاط (كل أمة) الثاني. [المحرر الوجيز: ١٠٦/٦]

(٣) قائله: لم أقف على قائله.

اللغة: "كفينا" أي: وقينا، "معضلة" -بكسر الضاد- اسم فاعل من أعضل الأمر؛ إذا اشتد وصعب المخرج منه، "أم" قصد، "نهج الهدى" طريقه، "ضليلا" -بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة- الشديد الضلال.

=

بِكُـمْ قُـرَيْشٍ كُفِينَـا كُـلَّ مُعْـضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْـجَ الهُـدَى مَـنْ كَـانَ ضِـلِّيلا

القسم الثاني: بدل بَعْضٍ من كُلّ، نحو: مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ نَاسٍ مِنْهُم، وصَرَفْتُ وُجُوهَهَا أَوَّلَهَا، وشرط هذا البدل أن يَرُدَّ المسألة إلى أصلها الذي اخْتُصِرَت مِنْهُ، بأَنْ يَظْهَرَ العَامِلُ في البدل، فيصِيرُ الكلام جُمْلَتَيْن كما كان قَبْل أن يُخْتَصر، فإن ساغ الاكتفاء بـ (كُلٍّ) من الجُمْلتَيْن، جازت المسألة وإلا امْتَنَعت، فعلى هذا تقول: جَدَعْتُ زَيْدًا أَنْفَهُ، ولَقِيتُ كُلَّ أَصْحَابِكَ أَكْثَرَهُم.

القسم الثالث: بَدَل اشتمال، وأَكْثَرُ ورُوده بالأَوْصَافِ، نحو: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُه، وأَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ ظُرْفُهَا. وقد جَعَلُوا مِنْهُ ما كان ذَاتًا، نحو: سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ، وسُرِقَ زَيْدٌ فَرَسُه، وسرَّنِي زَيْدٌ قَلَنْسُوَتُه، وسَرَّتْنِي الفَتَاةُ زَجُّهَا وسِنَانُها.

وقالت طائفة: هو ما بَيْنَهُ وبين المُبْدَل مِنْهُ تَعَلُّق، ما عدا نسبة الجزئيَّة، وقد مَنَعَ سيبويه أن يكون منه: مَرَرْتُ بزَيْدٍ أَبِيهِ، وإن كان بَيْنَهُمَا تَعَلُّق غيره نسبة الجزئية.

وحكى البصريون عن الكوفيين: أنَّهم يُجيزون في هذا البدل: مَرَرْتُ بزَيْدٍ أَبِيهِ، كما يُجيزون: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُه، ولا يُجيزه إلا البَصريُّون، وفي جُمَلِ الزجاجي: (كان عبد الله مَالُهُ كَثِيرٌ) على الابتداء، و(كثيرًا) على البدل.

ولا يجوز لو قُلت: (كان عبد الله كثيرًا) لم يصح، ولم يُفهم منه كثرة المال، وما جاز فيه البدليّة والابتداء، فالأَقْيَسُ والأكثر في الكلام الابتداء، نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا وَجْهَهُ حَسَنٌ، ويجوز: وَجْهُهُ حَسَنًا.

وشرط هذا البدل، وبدل بعض من كل، عند أصحابنا: صِحَّة الاستغناء بالمُبْدَلِ منه عن البدل، ولو قلت: أَسْرَجْتُ القَوْمَ دَابَّتَهُم، لم يجز أن يكون منه، بخلاف (سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُه)، وقد فَرَّقُوا بين المَسألَتَيْن.

ويُشترط في هذين البَدلَيْن أن يكون فيهما ضميرٌ يَعُود على المُبْدَلِ منه، إمَّا ملفوظٌ به وإمَّا مُقدَّرٌ، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ، وأَعْجَبَتْنِي الجَارِيَة حُسْنُهَا، وقوله

=

الشاهد فيه: "بكم قريش" حيث أبدل الاسم الظاهر وهو "قريش" من ضمير الحاضر وهو ضمير المخاطبين المجرور محلا بالباء -بدل كل من كل- من غير أن يبدل البدل على الإحاطة.

انظر: ابن هشام في شذور الذهب ص٤٥٨.

تعالى: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فيمن أَعْرَبَ (مَنْ) بَدَلا من الناس، فقَدَّرَ الضَّمِير: أَيْ مِنْهُ، وقوله(١): [الطويل]

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضِّي لُبَانَاتٍ ويَسْأَمَ سَائِمُ

أي: ثَوَيْتُه فِيهِ.

فأمّا: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ﴾ [البروج: ٤ - ٥] فاتّفقوا على أنَّ (النَّار) بدلٌ.

قال الفارسي: بدل اشتمال.

وقال الفراء، وابن الطراوة: بدل كل من كل.

وقال ابن خروف: بدل إضراب.

وقال ابن هشام: على حَذْفِ مُضاف؛ أي: أُخْدُود النَّار.

ومن النحويّين من لا يلتزم في هذين البَدَلَيْن ضميرًا، ويجوز في هذين البَدَلَيْن أن يُبْدَلَ من ضمير المتكلم والمخاطب، كما يُبْدِلُ من ضمير الغائب، تقول: ضَرَبَنِي رِجْلِي زَيْدٌ، و(٢): [الوافر]

---

(١) البيت للأعشى.

و (اللّبانات): الحاجات، واحدُها: لُبانة.

والشّاهدُ فيه: (في حولٍ ثواءٍ) حيث أبدل (ثواء) من (حول) بدل اشتمال، وحذف الضّمير الّذي يجب أن يتّصل ببدل الاشتمال، وسهّل حذفه علم المخاطب به وإرشادُ الكلام إليه.

ويُروى البيتُ برواية أُخرى وهي (تُقَضَّى لبانات) على أنّها فعلٌ مبنيٌّ للمجهول؛ وتتمّة هذه الرّواية (ويسأمُ سائم).

انظر: الكتاب ٣٨/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٩/١، والمقتضب ٢٧/١، ٢٦/٢، ٢٩٧/٤، والأُصول ٤٨/٢، والجُمل ٢٦، والتّبصرة ١٥٩/١، وأمالي ابن الشّجريّ ١٣٠/٢، ٢٣٣/٣، ونتائج الفكر ٣١٧، وشرح المفصّل ٦٥/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٠/٢، والدّيوان ٧٧.

(٢) قائله: هو عدي بن زيد العبادي شاعر جاهلي.

اللغة: "ذريني" دعيني -يخاطب امرأة- أمر من يذر بمعنى يدع، "ألفيتني" وجدتني.

المعنى: يخاطب عاذلته على إتلاف ماله فيقول: ذريني من عذلك، فإني لا أطيع أمرك، فالحلم وصحة التمييز والعقل يأمرنني بإتلافه في اكتساب الحمد ولا أَضيع.

الشاهد فيه: "ألفيتني حلمي" حيث أبدل الاسم الظاهر وهو "حلمي" بدل اشتمال من ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم في "ألفيتني".

=

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

وضَرَبْتُكَ رَأْسَكَ، وأَجَبْتُكَ عِلْمَكَ، كما تقول: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ رَأْسَهُ، واسْتَجَدْتَهُ عَقْلَهُ.

واخْتَلَفُوا في المُشتملِ في بَدَلِ الاشتمال؛ فذهب الفارسي في أحد قوليْه، والرماني في أحد قوليه، وخطاب الماردي: إلى أنَّ الأوَّلَ مُشتملٌ على الثاني.

قال خطاب: ولا يجوز: سَرَّنِي زَيْدٌ دَارُهُ، ولا أَعْجَبَنِي زَيْدٌ فَرَسُه، ولا رَأَيْتُ زَيْدًا فَرَسَهُ، ويجوز: سَرَّنِي زَيْدٌ ثَوْبُه، وسَرَّنِي زَيْدٌ قَلَنْسُوَتُه؛ لأَنَّ (الثوب) يتَضَمَّنه جسده، وقد رَدُّوا عليه هذه المثل التي أجازها.

وذهب الفارسي في الحجَّة إلى أنَّ الثاني مُشتملٌ على الأول، نحو: سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ.

وذهب المبرد، والسيرافي، وابن جني، والرماني في أحد قوليه، ومن أصحابنا ابن الباذش، وابن أبي العافية، وابن الأبرش: إلى أنَّ المعنى المُسند إلى المُبْدَلِ مِنْهُ مُسندٌ إلى البَدَلِ، فيكون إسناده إلى الأول مَجَازًا، إلى الثاني حقيقةً؛ إذ المسلوبُ في الحقيقة هو الثوب لا الرَّجُل، والمعجب هو العَلَم لا زَيْد.

وإذا صَحَّ فيما كان بدلا أن يكون مبتدأ وما بعده خبره، كان الابتداء فيه أَقْيَس من البدل وأكثر، وذلك نحو: عَلِمْتُ زَيْدًا وَجْهُه حَسَن، وأَلْفَيْتُ زَيْدًا حِلْمُهُ مُضَاعٌ، ومنه: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، و[1]: [الطويل]

=

انظر: الأشموني ٣٩/ ٢، وابن عقيل ١٨٦/ ٢، والمكودي ص١٢٤، وذكره سيبويه ٧٨/ ١، وابن يعيش ٦٥/ ٣، والسيوطي في الهمع ١٢٧/ ٢، والشاهد رقم ٣٦٩ في الخزانة، وابن هشام في الشذور ص٤٥٧.

(١) قائله عبدة بن الطبيب، وهو شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. كان أسود اللون شجاعاً شهد الفتوح وقتال الفرس مع المثنىّ بن حارثة والنعمان بن مقرن بالمدائن وغيرها وكانت له في ذلك آثار مشهودة، وله فيها شعر.

ويجوز أن يروى في البيت (هلك) بالنصب والرفع، فإذا نصبت كان هلكه في موضع البدل من قيسٍ وهلك ينتصب على أنه خبر كان كأنه قال: فما كان هلك قيس هلك واحد من الناس، بل مات بموته خلقٌ كثير، وتقوض ببنيته وعزه بنيانٌ رفيع. وإذا رفعته كان هلكه في موضع المبتدأ، وهلك واحدٍ في موضع الخبر، والجملة في موضع النصب على أنه خبر كان.

=

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

قاله سيبويه، وذَكَرَ أنَّ البدل جائز، فتنصب (وَجْهَهُ حسنًا، وحِلْمَهُ مُضَاعًا، وهُلْكَ وَاحِدٍ).

والعرب إذا أَتَتْ بعد البدل بخبر، أو حال، أو غير ذلك، إنَّما تعتمد به على البدل لا على المبدل، نحو: إنَّ هِنْدًا حُسْنُها فَاتِنٌ، وأَبْصَرْتُ هِنْدًا ثَغْرَها بَاسِمًا، وإِنَّ زَيْدًا وَجْنَتُهُ مُوردَة.

وزعم ابن مالك: أنَّه قد يكون البدل في حُكم المُلغَى، فيكون الاعتمادُ على المبدل منه لا على البدل، واستدلَّ بما لا دليل فيه ألبتَّة.

وهذه الأبدال الثلاثة هي المُتَّفق عليها، وقد رَدَّ السهيلي بدل بعضٍ من كُلٍّ، وبدل اشتمال، إلى بدل موافق من موافق، فقال: العرب تتكلَّمُ بالعامِّ وتُريد به الخاص، وتَحْذِفُ المضاف وتَنْوِيه، فقولك: أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، فإنَّما تُريد: أَكَلْتُ بعض الرَّغِيف، ثُمَّ بَيَّنْتُ ذَلِكَ البَعْضَ فقُلْتَ: ثُلُثَهُ. وإذا قُلت: أَعْجَبَتْنِي الجارية، فالإعجاب إنَّما هو لصِفَةٍ من صِفَاتها، فحَذَفْتَ المضاف ثُمَّ بَيَّنْتَ ذلك المحذوف فقلت: حُسْنُهَا.

واختلفوا في بدل الكل من البعض، وفي بدل البداء، ويُسمى أيضًا بدل الإضراب؛ فأمَّا الأول فنحو: لَقِيته غُدْوَةً يَوْمَ الجُمعة، ومنه[1]: [الطويل]

كَأَنِّي غَدَاةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَات الحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

والجمهور على نَفْيِ بدل كل من بعض.

وأَمَّا بدل البداء فأَثْبَتَه سيبويه، وهو ذِكْرُك المُبْدَل منه والبدل، من غير أن يكون الثاني ليس مطابقًا للأول في المعنى، ولا مُتضمِّنًا المبدل منه بجُزْئِه، ولا بينهما تَلازُمٌ لوصْفِيَّة أو غيرها، بل هُمَا مُتَبَايِنَان من حَيْثُ اللفظ والمعنى، وذلك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ امْرَأَةٍ.

=

انظر: شرح ديوان الحماسة ١/٢٤٥، والبيان والتبيين: ١/ ١١٦، ولباب الآداب ١/١٣٩، ومحاضرات الأدباء ٢/٦٢، ونفح الطيب ٢/٤٤٩.

(١) البيت لامرئ القيس.
انظر: الأشموني ٤٣٧/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٢٧/ ٢.

أَخْبَرْتَ أَوَّلا أَنَّكَ مَرَرْتَ بِرَجُلٍ، ثُمَّ بَدَا لك أن تُخْبِرَ أَنَّك مَرَرْتَ بامرأةٍ، من غير إِبْطَال لمرُورك برَجُلٍ، فصار كأَنَّهما إخباران مُصَرَّح بهما؛ إذ التقدير: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَرَرْتُ بامرأةٍ، وحكى أبو زيد: أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمْرًا. ومن لم يُثْبِتْ هذا البدل، جَعَلَهُ ممَّا حُذِفَ منه حرف العطف؛ أي: لَحْمًا وسَمَكًا وتَمْرًا.

وبَدَلُ الغلط[1] شَبِيهٌ في اللفظ بِبَدَلِ البداء، لكنَّ الأول غير مُرادٍ، إنَّما سبق اللسان إلى ذِكْره غَلَطًا.

وزعم أبو العباس، وخطاب الماردي: أنَّ بَدَلَ الغلط لا يوجد في كلام العرب، لا نثرها ولا نظمها.

قال خطاب: وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشِّعر فلم أَجِدْه، فطالبت غيري به فلم يَعْرِفه، وزعم ناسٌ من أهل الأندلس، منهم أبو محمد ابن السيد: أنَّه وجد في شِعر العرب بدل الغلط، وما ذكروه تأَوَّله مُنْكِرُو ذلك.

وفي " البسيط ": وأمَّا بَدَلُ الغلط، فجَوَّزَهُ سيبويه وجماعة من النحويين، واختلفوا في المبدل منه، هل يُنْوَى به الطرح لَفْظًا ومعنًى، فقال به المبرد، فتَبْطُلُ عنده مسائل ممَّا يَعْرِضُ فيها رجوع ضميرٍ إلى الأوَّل، فإذا طُرِحَ لم يَكُنْ للضمير ما يَعُودُ عليه.

وقال الأستاذ أبو علي: معنى قولهم: في نِيَّة الطَّرح: أنَّه يُقدَّرُ له عَامِلٌ من جِنْسِ الأوَّل يَعْمَلُ فيه؛ لأنَّ الأوَّلَ يُطْرَحُ ألبتَّة؛ لأنَّ في كلام العرب ما يُبْطِلُ ذلك، وهو نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُه أَبَا بَكْرٍ، فلو طُرِحَ الضَّمِير لم يَبْقَ ما يَرْبِطُ الجُمْلَة بالمُبْتَدأ.

---

(١) من النُّحاة مَن جعل هذا البدل قسمين؛ كابن النّاظم، وابن عقيل، وغيرهما:
بدل غلط ونسيان. وبدل إضراب، نحو قولك: (أكلت ثمرًا زبيبًا).
ومنهم مَن جعله ثلاثة أقسام، كالرّضيّ، وابن هشام، وغيرهما:
بدل إضراب، ويسمّى أيضًا: (بدل البداء)؛ وهو ما كان قصد كلّ واحدٍ منهما صحيحًا.
وبدل غلط: إن لم يكن مقصودًا ألبتّة ولكن سبق إليه اللّسان.
وبدل نسيان: وهو ما كان مقصودًا وتبيّن فساد قصده بعد ذكره.
انظر: ابن النّاظم ٥٦٦، وشرح الرّضيّ ٣٣٩/١، ٣٤٠، وتوضيح المقاصد ٢٥٢/٣، وأوضح المسالك ٦٦/٣، وابن عقيل ٢٢٨/٢، والتّصريح ١٥٨/٢، ١٥٩، والهمع ٢١٤/٥، ٢١٥، والأشمونيّ ١٢٥/٣.

وقال ابن مالك: وقد يُستغنَى في الصِّلَةِ بالبدل عن لفظ المبدل منه، كقولك: أَحْسِنْ إلى الذي وَصَفْتَ زَيْدًا، بالنَّصب على البدل من الهاء المُقدَّرَة، وبالجرّ بَدَلا من الموصول، وبالرَّفْعِ على خبر ابتداءٍ مُضْمَر، وخَالَفَ في جَوَازِ ذلك السيرافي وغيره.

وقال تعالى: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، وفي "الغرة": (الكَذِبُ) بَدَلٌ من الضمير المحذوف من (تَصِفُ) لا يَحْسُن؛ لأنَّ الشيء لا يُحذف ويُبْدَلُ منه؛ لأنَّ حَذْفَه اختصارٌ والبدل إِسْهَابٌ، وقد أجازه الأخفش. انتهى.

وإذا أَبْدَلْتَ من اسم استفهام، أو من اسم شرط، أُعِيدَتْ أَدَاة الاستفهام، وهي الهمزة مع البدل مِن اسم الاستفهام وأداة الشرط، وهي (إِنْ) مع البدل من اسم الشرط، فتقول: كَيْفَ زَيْدٌ أَصَحِيحٌ أم سَقِيمٌ، ومتى قَدِمْتَ أَيَوْم الخميس أم يوم الجُمعة، وبِمَنْ تَمْرُر إِنْ رَجُلٍ أو امْرَأَة أَمْرُرْ بِهِ، وما تَقْرَأُ أَنَحْوًا أم فِقْهًا أَقْرَأْهُ.

فإذا أَتَيْتَ بـ (هَلْ) أو بـ (إِنْ)، فقلتَ: هل جاء أَحَدٌ رَجُلٌ أو امْرَأَةٌ؟ وإِنْ تَضْرِبْ أَحَدًا أَرَجُلا أو امْرَأَةً أَضْرِبه، لَمْ تَدْخُل الأَدَاة على البدل.

وأجاز ابن جني، والزمخشري، وتبعهما ابن مالك: أَنْ تُبْدَلَ الجُمْلَة من المُفْرَد.

وفي " البديع ": قد تُبْدَلُ الجملة من الجملة إذا اتَّفقَا في المعنى، وما اسْتدلُّوا به لا تَقُومُ به حُجَّةٌ.

وفي " النهاية ": تُبدل الجملة من الجملة، وجَعَل من ذلك: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١] على قراءة الكَسْر، بدلا من: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ﴾ [المؤمنون:١١١]، ويجوز فيها الاستئناف.

وجعل ابن جني في قول ابن عطاء السدي أَنَّ قوله(١): [الطويل]

ذَكَرْتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا ... وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَة السُّمْرُ

بدلا من قوله: يَخْطِرُ بَيْنَنَا. انتهى.

ويَصِحُّ إبدال الفعل من الفعل إذا كان بمعناه، كقوله(٢): [الطويل]

---

(١) البيت لأبي عطاء السندي، وانظر: ديوان الحماسة ١/١٢.

(٢) ينسب إلى عبيد الله بن الحر الجعفي.

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

أو كان الثاني نَوْعًا ممَّا قبله، نحو: مَتَى تَأْتِ تُحْسِنْ أُحْسِنْ إِلَيْكَ.

وفي " البسيط ": اتَّفقُوا على أنَّ بدل الفعل من الفعل يكون فيه بدل الشيء من الشيء، ولا يكون فيه بدل بعض من كل، واختلفوا في بدل الاشتمال، ومن أَثْبَتَهُ فيه جعل منه: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٦٩].

ويجوز فيما فَصَلَ به جَمْعٌ أو عدد، الإتباع بدلا، والقطع إن كان وَافِيًا بالفصل، فتقول: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ زَيْدٍ وعَمْرو وبَكْرٍ، ومَرَرْتُ بثلاثةٍ بَكْرٍ وجَعْفَر وخَالِد، فإن أَبْدَلْتَ أَتْبَعْتَ المبدل منه في الإعراب، وإن شئت قَطَعْتَ إلى الرَّفْع فقلت: زَيْدٌ وعَمْرو وبَكْرٌ.

وكذا فيما أُبْدِلَ من اسم العدد، وإِنْ لَمْ يَفِ بأَنْ لم ينطلق عليه اسم المُفصل قَطَعْتَ، فتقول: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ زَيْدٌ وعَمْرو وبَكْرٌ، ومَرَرْتُ بثلاثةٍ بكرٌ وجَعْفَر وخَالِدٌ؛ أي: مِنْهُم.

وليس مِنْ شَرْطِ القَطْعِ التَّفْصِيل، بل يجوز في نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ أَنْ تَقْطَعَ، فتقول: أَخُوكَ، نَصَّ عليه سيبويه والأخفش، وهو قَبِيحٌ عند بعضهم، إلا إِنْ طَالَ الكلام، نحو: ﴿بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمْ﴾ [الحج: ٧٢].

فإن جَاءَ جَمْعٌ، وتَبِعَه ما ليس موَافقًا، فيؤول الجمع على أنَّه مُتجَوزٌ فيه، واقعٌ على الاثنين، أو اعتقد محذوف يَفِي به، وبالمذكور الإطلاق على الجمع، وذلك نحو قوله[1]: [الطويل]

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ

رَمَادٌ كَكُحْلِ العَيْنِ لأيًا أُبَيِّنُه ونُؤْيٌ كجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

يُرْوَى برفع (رَمَادٌ، ونُؤيٌ) على القطع من (آيَات)؛ أي: مِنْهَا رَمَادٌ ونُؤْيٌ،

=

انظر: سيبويه ١/ ٤٤٦، ابن يعيش ٧/ ٥٣، ١٠/ ٢٠، همع ٢/ ١٢٨، الإنصاف ٥٨٣، الخزانة ٣/ ٦٦٠.

(١) انظر: البديع في نقد الشعر ١ / ٣٢، والحماسة البصرية ١ / ١٣، وخزانة الأدب ١ / ٣٠٦، والأغاني ٣ / ١٩٣، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٧ / ٢٢٣.

وبنصبهما على تأويل آيات بمَعْنَى آيَتَين، فيَكُونُ قد قُطِعَ، أو على إِقْرَار آيَات على الجمعيَّة، وتقدير محذوف يصح به الإتباع؛ أي: رَمَادًا، ونُؤيًا، وأُثْفِيَة.

ولا يجوز أن يَتقدَّمَ بَدَلُ الموافق على المبدل منه، وقد تقول: أَكَلْتُ ثُلُثَ الرَّغِيف، وأَعْجَبَنِي حُسْنه زَيْد، لكنَّ الأحسن الإضافة، فتقول: أَكَلْتُ ثُلُثَ الرَّغِيفِ، وأَعْجَبَنِي حُسْنُ زَيْدٍ.

والأحسن ألا يُفصل بين البدل والمبدل منه، وقد يُفصل بالظَّرف والصِّفَة ومعمول الفعل، نحو: أَكَلْتُ الرَّغِيفَ فِي اليَوْمِ ثُلُثَهُ، وقَامَ زَيْدٌ الظَّرِيف فَقَمْ، وقال تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلا قَلِيلا﴾ [المزمل: ٢].

باب عطف النسق[1]

تابعٌ بأَحَدِ الحروف، ولا يحتاج إلى حَدّ، والنَّسق عبارة الكوفيين، وأكثر ما يقول سيبويه باب الشِّرْكَة، وهذه الحروف على قِسْمَيْن مُتفق عليه ومُختلف فيه.

والمتفق عليه أَنَّهُ من حُرُوف العطف[2]: (الواو، والفاء، وثُمَّ، وأَوْ، وبَلْ، ولا).

ويأتي تَفْصِيل أَحْكَامها إن شاء الله تعالى.

والمُختلف فيه: (لَكِنْ، وإمَّا، وإلا، ولَيْسَ، وأَيّ، وحَتَّى، وأَمْ، ولَوْلا، وهَلا)، ومن الأدوات: (كَيْفَ، ومَتَى، وأَيْنَ).

(لَكِنْ)[3]

أمَّا (لَكِنْ) ففيها خمسة مذاهب:

---

(١) العطف من عبارات البصريّين، والنّسق من عبارات الكوفيّين؛ ولكلٍّ من الاصطلاحين توجيه.
انظر: معاني القرآن للفرّاء ٧٢/١، واللّمع ١٤٩، وشرح الفريد ٣٧٤.

(٢) حروف العطف على ضربين:
أحدهما: ما يعطَف مطلَقًا، أي: يُشرك في الإعراب والمعنى؛ وهو (الواو) و(ثُمّ) و(الفاء) و(حتّى) و(أمّ) و(أو) و(إمّا).
والثّاني: ما يُعطَف لفظًا فحسب، أي: يُشرك في الإعراب وحده؛ وهو (بل) و(لا) و(لكن).
انظر: شرح الكافية الشّافية ١٢٠٢/٣، وابن النّاظم ٥١٩، والأشمونيّ ٩٠/٣.

(٣) (لَكِنْ): إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا إِذَا كَانَت مُخَفَّفَةً، وَلا يَخلُو المَعطُوفُ بِهَا مِن أَن يَكُونَ مُفرَدًا، أَو جُملَةً؛ فَإِنْ كَانَ مُفرَدًا لَم يَجِئ إلا بَعدَ النَّفيِ، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيدٌ، لَكِنْ عَمرٌو)، وَتُثبِتُ لِلثَّانِي مَا نَفَيتَ عَنِ الأَوَّلِ، بِعَكسِ مَا صَنَعتَ فِي (لا)، حِينَ قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ لا عَمرٌو)، وَلا يَجُوزُ أَن يَجِيءَ بِـ(لَكِن)، وَالمَعطُوفُ بِهَا مُفرَدٌ بَعدَ الإِثبَاتِ، لَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ لَكِنْ عَمرٌو)؛ لَم يَكُن كَلامًا.
وَإِذَا كَانَ المَعطُوفُ بِهَا جُملَةً فَإِنَّهَا تَجِيءُ بَعدَ النَّفيِ وَالإِثبَاتِ جَمِيعًا؛ إِلا أَنَّ الوَاجِبَ إِذَا كَانَتِ الجُملَةُ الأولَى إِثبَاتًا، أَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ نَفيًا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيدٌ، لَكِنْ عَمرٌو لَم يَجِئ)، وَإِذَا كَانَتِ الأولَى نَفيًا، أَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ إِثبَاتًا، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيدٌ، لَكِنْ عَمرٌو جَاءَنِي)، وَكَذَلِكَ أَصَّلُوا فِيهَا أَنَّهَا تَجِيءُ أَبَدًا لِتَركِ قِصَّةٍ مُخَالِفَةٍ، إِلَى قِصَّةٍ قَد يَكُونُ صَرِيحًا بِأَن يَكُونَ مَا قَبلَهَا إِثبَاتًا، وَمَا بَعدَهَا نَفيًا، وَقَد يَكُونُ مِن جِهَةِ المَعْنَى دُونَ صَرِيحِ اللَّفظِ، وَذَلِكَ يَكُونُ إِذَا جَعَلتَ الخَبَرَ فِي الثَّانِيَةِ، لِمَعْنًى يُضَادُّ مَعْنَى الخَبَرِ فِي الأولَى، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (زَيدٌ عَالِمٌ، لَكِنْ عَمرٌو جَاهِلٌ)، فَقَولُكَ: (عَمرٌو جَاهِلٌ)، وَإِن كَانَ فِي ظَاهِرِهِ إِثبَاتًا، فَإِنَّهُ فِي المَعْنَى نَفيٌ لِمَا أَثبَتَّهُ فِي الأَوَّلِ؛ لأَنَّ الجَهلَ ضِدُّ العِلمِ. [شرح الجمل في النحو ٢٢٧/١]

أحدها: أنَّها لَيْسَت بحَرْفِ عَطْف، وهو مذهب يونس[(١)]، بل هي حرف اسْتِدْرَاك، والعطف بالواو، وتقول: ما قَامَ سَعْد ولَكِن سَعِيد، ولا تَزَرْ زَيْدًا ولَكِنْ عَمْرًا.

الثاني: أنَّها حرف عَطْفٍ، وهو مذهب أكثر النحويين منهم الفارسي، فتكون عَاطِفَة ولا تحتاج إلى الواو، تقول: ما قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرو، وما ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا، وما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لَكِنْ عَمْرو.

الثالث: أنَّها عَاطِفَة بنَفْسِها، ولا بُدَّ في العطف بها من الواو قَبْلها، والواو زائدة قبلها إذا عطفت، وهو اختيار ابن عصفور.

والرابع: أنَّ العطفَ بها، وأَنْتَ مُخيَّرٌ بين أَنْ تَأْتِي بالواو، وألا تأتي بها، وهو قول ابن كيسان.

والخامس: أنَّ العطف هو من عَطْفِ الجُمل، لا من عطف المفردات، والواو هي العاطفة، فإذا قلت: ما قَامَ سَعدٌ وَلَكِنْ سَعِيد، فالتقدير: ولَكِنْ قَامَ سَعِيد، وكذلك في النصب.

وفي " الترشيح ": ولو قُلت: ما قام زيد ولكن عمرو، لم يجز؛ لأنَّه لا يُجمع بين حَرْفَي عطف. انتهى.

(إمَّا)

وأمَّا (إِمَّا): وهي التي تَدْخُلُ عليها الواو، فذكر ابن مالك: أنَّ مذهب يونس،

---

(١) ذهب يونس إلى أنّ (لكنْ) حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لِمَا بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد. وارْتضى ذلك ابن مالكٍ في التّسهيل.

ثم القائلون بأنّها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّها لا تكون عاطفةً إلا إذا لم تدخُل عليها الواو؛ وهو مذهب الفارسيّ، وأكثر النّحويّين.

الثّاني: أنّها عاطفة ولا تُستعمَل إلا بالواو الزّائدة قبلها لُزومًا؛ وصحّحه ابن عصفور.

الثّالث: أنّها عاطفة تقدّمتها الواو أو لم تتقدّمها؛ وهو مذهب ابن كيسان.

انظر: شرح المفصّل ١٠٩/٨، وشرح الجُمل ٢٤١/١، والتّسهيل ١٧٤، وأوضح المسالك ٥٥/٣، والتّصريح ١٣٥/٢، والأشمونيّ ٩١/٣.

وابن كيسان، وأبي علي: على أنَّها لَيْسَتْ بحَرْفِ عطف[1]، وأنَّ العطف بالواو لا بـ(إمَّا)، إذا قُلت: قَامَ إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عَمْرو.

وذكر ابن عصفور اتِّفَاق النَّحويين على أنَّ (إِمَّا) لَيْسَت من حروف العطف، لا الأولى ولا الثانية. انتهى.

وقد عَدَّ سيبويه (وإِمَّا) في حُرُوفِ العطف، وحَمَلَ بعضُهم كلام سيبويه على ظَاهِره، فقال: الواو رَابِطَة بَيْنَ (إمَّا) الثانية وبَيْنَ (إمَّا) الأولى.

وقال بعض المتأخرين: الواو عَطْفُ إمَّا على (إمَّا)، و(إمَّا) الثانية عَطَفَتْ الاسم على الاسم الذي بعد (إمَّا) الأولى.

وقال الرماني: (إما) الثانية حَرْفُ عطف، وتأَوَّلَ بعض النحاة كلام سيبويه، بأنَّه لمَّا كانت صاحبة المعنى، ومخرجةً للواو عن الجمع والتابع يليها، سمَّاها عاطفة مجازًا.

(إلا)

وأمَّا (إلا): فذهب الأخفش والفراء، إلى أنَّها قد تكون حرف عطف، وجعل الأخفش من ذلك قوله تعالى: ﴿لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠].

---

(١) قَدِ اتُّفِقَ أَن عَدَّ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ (إِمَّا) فِي حُرُوفِ العَطفِ، وَجَعلُوهَا عَشَرَةً، وَالأمرُ بَيِّنٌ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا فِي العَطفِ مَدخَلٌ أَلبَتَّةَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَيسَتْ مِنَ العَطفِ فِي شَيءٍ: أَنَّهَا تَجِيءُ قَبلَ تَمَامِ الكَلامِ، وَقَبلَ الاسمِ الَّذِي يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: (جَاءَكَ إِمَّا زَيدٌ، وَإِمَّا عَمرٌو)، وَقَد تَرَى أَنَّ (إِمَّا) الأولَى قَد جَاءَت قَبلَ (زَيدٍ) الَّذِي هُوَ الفَاعِلُ، وَالمَعطُوفُ عَلَيْهِ، فَمَن جَعَلَهَا عَاطِفَةً لَم يَجِد شَيئًا يَجعَلُهُ مَعطُوفًا بِهَا؛ لأنَّ الفَاعِلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لا يُعطَفُ عَلَى الفِعلِ، فَهَذَا وَاحِدٌ. ثُمَّ إِنَّ حَرفَ العَطفِ، يَدخُلُ عَلَيهَا فِي قَوْلِكَ: (إِمَّا زَيدٌ، وَإِمَّا عَمرٌو)، وَلَو كَانَت حَرفَ عَطفٍ، لَم يَصِحَّ دُخُولُ حَرفِ عَطفٍ آخَرَ عَلَيهَا. ثُمَّ إِنَّهَا اجتُلِبَت لِتُؤذِنَ بِالشَّكِّ فِي أَوَّلِ الكَلامِ، إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي إِمَّا زَيدٌ)، عَلِمَ السَّامِعُ الشَّكَّ مِن أَوَّلِ الأمرِ، وَلا يَكُونُ الأمرُ كَذَلِكَ فِي (أَوْ)؛ إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ أَو عَمرٌو)؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ صَدرَ الكَلامِ هُنَاكَ قَد مَضَى عَلَى اليَقِينِ، ثُمَّ يَعرِضُ الشَّكُّ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَو سَكَتَّ عَلَى قَولِكَ: (جَاءَنِي زَيدٌ)، لَم يَكُنِ إِلا خَبَرًا عَلَى القَطعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الأمرُ فِي (إِمَّا)؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ مِن قَبلِ أَن يَتِمَّ الكَلامُ عَلَى أَنَّكَ شَاكٌّ فِي الَّذِي تُرِيدُ أَن تَجعَلَهُ فَاعِلَ الفِعلِ، أَو مَفعُولَهُ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ. [شرح الجمل في النحو ١/٢٣٠]

وأجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]؛ أي: وما شاء رَبُّكَ.

وذهب الجمهور إلى أنَّ (إلا) لا تكون حرف عطفٍ، وفي محفوظي أنَّ أحمد بن يحيى ذَهَبَ إلى أنَّها حرف عطفٍ، في مثل: مَا قَامَ القَوْمُ إلا زَيْدٌ، وما ضَرَبْتُ القَوْمَ إلا زَيْدًا، وما مَرَرْتُ بالقَوْمِ إلا زَيْدٍ.

(لَيْسَ)

وأمَّا (لَيْسَ): فحكى النَّحاس، وابن بابشاذ، عن الكوفيين: أنَّهم ذهبوا إلى أنَّها قد تكون حرف عطف، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين.

وقال أبو جعفر النحاس: قال هشام: ضَرَبْتُ عبد الله لَيْسَ زَيْدًا، وقام عبد الله لَيْسَ زَيْدٌ، ومَرَرْتُ بعبد الله لَيْسَ بِزَيْدٍ؛ لأَنَّكَ لا تُضْمِرُ المرُور والباء، ولا يُجيز حذف الباء، ولا يُجيزون: إِنَّ زَيْدًا لَيْسَ عَمْرًا قَائِم؛ لأَنَّهُم يُضمرون العامل بعد الاسم، فيُجيزان: زَيْدًا لَيْسَ عمرًا إِنْ قَائِمٌ.

ولو قلت: ظَنَنْتُ زَيْدًا لَيْسَ عَمْرًا قَائِمٌ، جاز عندهم؛ لأنَّ (ظَنَنْتُ) تَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا، والعَطْف بـ (لَيْسَ) عند البصريين خَطَأ.

وقال ابن كيسان: قال الكسائي: هي على بَابِهَا تَرْفَعُ اسمًا وتَنْصِبُ خَبَرًا، وأُجْرِيَت في النسق مجرى (لا) مُضمرًا اسمها، فإذا قُلت: رَأَيْتُ زَيْدًا لَيْسَ عَمْرًا، ففيها اسم مجهول وهو الأمر، و(رَأَيْتُ) مَحْذُوفَة اكتفاءً بالتي تَقدَّمها، و(عَمْرو) مَحمُولٌ على المحذوف لا على العطف على ما قبله.

قال ابن كيسان: وهذا الذي أَذْهَب إليه؛ لأنَّ (ليس) فِعْلٌ، ولا بُدَّ للفعل من اسم، فإذا عَمِلَتْ في اسم فلا بُدَّ من خبر، والخبر حذفه جائز. انتهى.

وفي الحقيقة ليست (لَيْسَ) عندهم أَدَاة عطف؛ لأنَّهم أَضْمَرُوا الخبر في قولهم: قَامَ زَيْدٌ لَيْسَ عَمْرو، وفي النَّصب والجَرّ جعلوا الاسم ضميرًا لمجهول، وأضمروا الفعل بعدها، وذلك الفعل المضمر في موضع خبر (لَيْسَ)، هذا تحرير مذهبهم، فليس يَعْطِفُ مُفردًا على مفردٍ، على ما يُفهم من كلام ابن عصفور، وابن مالك، وهشام، وابن كيسان، أَعْرف بتقدير مذهب الكوفيين منهما.

(أَيٌّ)

وأمَّا (أَيٌّ): فذهب الكوفيون، وتبعهم ابن السكاكي الخوارزمي من أهل

المشرق، وأبو جعفر ابن صابر من أهل المغرب، إلى أنَّها حرف عطف، تقول: رَأَيْتُ الغضنفرَ أَيْ الأسَدَ، وضَرَبْتُ بالعضبِ أَيْ السَّيْفِ.

والصحيح أنَّها حرف تفسير يَتْبَعُ بعدها الأجلى للأخفَى، وهو عطف بيانٍ يوافق في التعريف والتنكير ما قبله.

(حَتَّى)

وأمَّا (حَتَّى): فذهب الكوفيون إلى أنَّها ليست بحرف عطفٍ، وإنَّما يُعربون ما بعدها بإضمار، والعطف بها، رواه سيبويه، وأبو زيد، وغيرهما عن العرب، لكن ذلك لُغة ضعيفة، ولذلك قال أبو الحسن في " الأوسط " له: زَعَمُوا أَنَّ قَوْمًا يقولون: جاءني القومُ حَتَّى أَخُوكَ، وضربتُ القوم حَتَّى أَخَاكَ، وليس بالمعروف.

(أَمْ)

وأمَّا (أَمْ): فذكر النحاس فيها خلافًا، وأنَّ أبا عبيدة ذهب إلى أنَّها بمعنى الهمزة، فإذا قال: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرو، فالمعنى: أَعَمْرو قَامَ؟ فتصير على مذهبه استفهاميْن.

وقال محمد بن مسعود الغزني في كتابه المسمى " البديع ": أَمَّا (أَمْ) فعَدِيل همزة الاستفهام، وليس بحرف العطف، ولذلك تقع بعدها جملة مُستفهم عنها كما بعد الهمزة، نحو: أَضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْ قَتَلْتَهُ، وأَبَكْرٌ في الدَّارِ أَمْ خَالِدٌ؛ أي: أَمْ خَالِد فِيهَا.

ولتساوي الجُملتيْن بعدهما في الاستفهام حَسُن وقُوعها بعد سواء، وإذا كان معنى الهمزة معنى أَمْ؛ أي: الأمْرَيْن، فكيف تكون حرف العطف.

لكنَّه من حيث يتوسط بين مُحتملي الوجود لتعيين أحدهما بالاستفهام، كتوسط (أَوْ) بين اسمين محتملي الوجود، قيل: إنَّه حرف عطف. انتهى.

(لولا)

وأمَّا (لولا): فحكى أحمد بن يحيى عن الكسائي أنَّه أجاز: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فلَوْلا عَمْرو) بحذف الباء، وأتى ذلك الفراء، و(لولا) هذه هي التحضيضية.

(هَلا)

وأمَّا (هَلا): فذهب الكوفيون إلى أنَّها من أدوات العطف، قالوا: تقول العرب: جاء زَيْدٌ فَهَلا عَمْرو، وضَرَبْتُ زَيْدًا فَهَلا عَمْرًا، فمجيء الاسم موافقًا للأول في

الإعراب، دَلَّ على العطف.

والصحيح أنَّها ليست من أدوات العطف، والرفع والنصب هو على إضمار الفعل، بدليل امتناع الجر في نحو: مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَهَلا امْرَأَة.

(كَيْفَ)

وأمَّا (كَيْفَ): فذهب هشام إلى أنَّها حَرْفُ نَسق، وزعم أنَّه لا يُنْسَقُ بها إلا بعد نَفْيٍ، وأجاز: مَرَرْتُ بزَيْدٍ فَكَيْفَ بعَمْرو.

وقال يونس: امْرُرْ على أَيِّهم أَفْضَل إنْ زَيْدٍ وإنْ عَمْرو، يعني: إِنْ مَرَرْتَ بِزَيْدٍ وإن مَرَرْتَ بعَمْرو.

قال سيبويه: وهذا يُشْبِه قول النحويين: ما مَرَرْتُ بزَيْدٍ فكَيْفَ أَخِيهِ، قال: وهذا رديء لا تتكلَّم به العرب.

وزعم يونس: أنَّ الجر خطأ.

ونسب ابن عصفور العطف بـ (كَيْفَ) للكوفيين.

وقال ابن بابشاذ: لم يذهب إلى العطف بـ (كَيْفَ) إلا هشام وحده.

(مَتَى)

وأمَّا (مَتَى): فحَكَى ثعلب عن الكسائي أنَّه أجاز: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فمَتَى عَمْرو) بالجرِّ، ومَنَعَ ذلك الفراء كالبصريين.

(أَيْنَ)

وأمَّا (أَيْنَ): فذَهَبَ الكوفيُّون إلى أنَّها من أدوات العطف، وقالوا: قالت العرب: هذا زَيْدٌ فأَيْنَ عَمْرو.

باب ذِكْر الحروف المُتفق عليها

وبعض أحكام من المختلف فيه

[الواو][1]

فمن ذلك (الواو) وتُشْرِكُ في الحُكم، تقول: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرو، فيحتمل ثلاثة معانٍ:

أحدها: أَنْ يَكُون قَامَا مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

والثاني: أن يكون المُتقدِّم قَامَ أَوَّلا.

والثالث: أن يكون المُتأخِّر قام أولا.

---

(١) أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي أَن تَعلَمَ فِي (الوَاوِ): أَنَّ الَّذِي أَرَادَهُ النَّحوِيُّونَ فِيهَا بِالجَمعِ لَيْسَ هُوَ مِمَّا يَظُنُّهُ النَّاسُ، وَذَلِكَ أَنَّهُم ظَنُّوا أَنَّ المَعْنَى إِذَا قُلْنَا فِي مِثْلِ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو): إِنَّ (الوَاوَ) لِلجَمعِ، أَنَّهُمَا جَاءَا مَعًا، وَفِي حَالٍ وَاحِدَةٍ وَهَذَا خَطَأٌ مِنهُم فِي الظَّنِّ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُم بِالجَمعِ أَنَّ المَعطُوفَ يُشَارِكُ المَعطُوفَ عَلَيْهِ فِي الحُكمِ الَّذِي عَلَّقْتَهُ بِهِ؛ فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، كُنتَ قَد جَمَعتَ بَينَهُمَا فِي إِثبَاتِ المَجِيءِ لَهُمَا، وَجَعَلتَهُمَا شَرِيكَينِ فِي هَذَا الحُكمِ، فَأَمَّا المَجِيءُ نَفسُهُ، فَلَيسَ القَصدُ بِالجَمعِ إِلَيهِ، ثُمَّ هَذَا الجَمعُ الَّذِي أَرَادُوهُ لا يَمنَعُ مِن إِرَادَةِ الجَمعِ فِي المَجِيءِ، وَلَكِنَّهُ لا يُوجِبُهُ، حَتَّى لا يَجُوزَ إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، إلا أَن يَكُونَا قَد جَاءَا مَعًا، بَل يَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَا قَد جَاءَا فِي وَقتَينِ، وَيَجُوزُ أَيضًا أَن يَكُونَ المَبدُوءُ بِهِ فِي اللَّفظِ، قَد تَأَخَّرَ مَجِيئُهُ عَن مَجِيءِ الثَّانِي، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ فِي اللَّفظِ مُقَدَّمًا فِي الفِعلِ أَيضًا، وَهُوَ يَحتَمِلُ إِذًا ثَلاثَةَ أَوجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَن يَكُونَا قَد جَاءَا مَعًا.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ فِي اللَّفظِ مُقَدَّمًا فِي الفِعلِ كَمَا هُوَ.

وَالثَّالِثُ: أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ مُؤَخَّرًا فِي الفِعلِ، وَالمُؤَخَّرُ مُقَدَّمًا.

وَأَمَّا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، مِمَّنْ لَيْسَ مِن أَهلِ هَذَا العِلمِ، أَنَّ الوَاوَ تُوجِبُ التَّرتِيبَ، فَمِنَ الغَلَطِ الظَّاهِرِ؛ لأُمُورٍ مِنهَا: أَنَّا نَرَى الوَاوَ يُعطَفُ بِهَا مَا لا يَصِحُّ تَقدِيرُ التَّرتِيبِ فِيهِ أَصْلا، وَذَلِكَ فِي الأَفعَالِ الَّتِي تَقتَضِي أَكثَرَ مِن فَاعِلٍ وَاحِدٍ، نَحوَ: (اختَصَمَ، وَاشتَرَكَ، وَاجتَمَعَ)، وَأَشبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا لا يُحصَى، فَإِذَا قُلتَ: (اشتَرَكَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، لَم يُتَصَوَّر أَن يُثبَتَ الاشتِرَاكُ لِـ(زَيدٍ) وَحدَهُ، حَتَّى تَزعُمَ أَنَّ (عَمرًا) تَأَخَّرَ عَنهُ، كَمَا يُتَصَوَّرُ أَن تَقُولَ فِي: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، أَنَّ مَجِيءَ (عَمرٍو) كَانَ قَبلَ مَجِيءِ (زَيدٍ)، فَلَوْ كَانَ الوَاوُ مِن شَأنِهَا أَن تُوجِبَ التَّرتِيبَ، لَكَانَ مُحَالا أَن يُعطَفَ بِهَا فِي مَوضِعٍ يَستَحِيلُ تَقدِيرُ التَّرتِيبِ فِيهِ. [شرح الجمل ٢١٩/١]

وقال ابن مالك: وتنفرد (الواو) بكون متبعها في الحُكم محتملا للمَعِيَّة برجحان، وللتَّأخُّر بكثرة، وللتقدم بقِلَّةٍ، وهذا الذي ذَكَرَهُ مُخالف لمَذْهَبِ سيبويه وغيره.

قال سيبويه: وذلك قولك: مَرَرْتُ برَجُلٍ وحِمَارٍ، كأنَّك قُلت: مَرَرْتُ بِهِمَا، ولَيْسَ في هذا دليلٌ على أنَّه بَدَأَ بشَيْءٍ قَبْلَ شيء، ولا شيء مع شيء.

وقال ابن كيسان: لَمَّا اخْتَلَفَت هذه الوجوه، ولم يكن فيها أكثرُ من جَمْعِ الأشياء، كان أَغْلَبُ أحوالها أن يكون الكلام على الجمع في كُلِّ حالٍ، حتى يكون في الكلام ما يدلُّ على التَّفرُّقِ.

وذهب هشام، وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوي، إلى أنَّ الواو لها مَعْنَيَان:

معنى اجْتِمَاع: فَلا تُبَالِي بأَيِّها بَدَأْتَ، نحو: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرو، ورَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا، إذا اتَّحَدَ زَمَانُ رُؤْيَتهما.

ومعنى افتراق: بأن يختلف الزَّمانُ، فالمُتقدِّم في الزمان مُتقدِّم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدَّمَ المُتأخِّر.

وما ذَكَرْنَاهُ عن هشام والدينوري من أنَّ (الواو) التي ليست لمعنى الاجتماع تُرتِّب، هو مَنْقُولٌ عن قطرب، وثعلب، وأبي عمرو الزاهد غُلام ثعلب.

وما ذَكَرَهُ السيرافي والسهيلي، من إجماع النُّحاة بَصْرِيِّهم وكُوفِيِّهم، على أنَّ (الواو) لا تُوجِبُ تقديم ما قُدِّمَ لَفْظُه، ولا تأخير ما أُخِّرَ لَفْظه، غير صحيح؛ لوجود الخلاف في ذلك.

وتَنْفَرِدُ (الواو) أَيْضًا بعدَمِ الاستغناء عنها في عَطْفِ ما لا يُستغنَى عَنْهُ، مثاله: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرو، وهَذَان زَيْدٌ وبَكْرٌ، وإِنَّ إِخْوَتَكَ زَيْدًا وعَمْرًا وبَكْرًا نُجَبَاء، والمال بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرو، وزَيْدٌ بَيْنَ أَخِيكَ وبَكْرٌ، وسواءٌ عبد الله وبِشْرٌ.

وأَجَاز الكسائي وأصحابه: اخْتصَمَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرو، فنَابَتْ (مَعَ) مناب الواو، ومنع ذلك الفراء.

وأجاز الكسائي: ظَنَنْتُ عبد الله ثُمَّ زَيْدًا مُخْتَصمَيْن، بـ (ثُمَّ)، وبـ (الفَاءِ)، وبـ(أَوْ)، ومنع ذلك البصريُّون والفراء إلا بالواو.

وقال الفراء: لا يَجُوز: أَظُنُّ عبد الله مُخْتَصِمًا فزَيْدًا، ولا بـ (ثُمَّ)، ولا بـ (أَوْ).

وحكى الكسائي: لأضْرِبَنَّ عبد الله ومُحمَّدٌ على هذه الصفة، وكذا قال الفراء وهشام.

وقال الفراء: إذا بَدَأْتَ بالفِعْل فقُلت: ضَرَبْتُ عبد الله وزَيْدًا، كان في (زَيْد) الرفع بالردِّ على التاء، أو بنسق على التاء بمعنى التكرير، والنصب على (عبد الله)، أو بالتكرير، ووجهٌ خامس: أنْ يَرْفَعَ (زيدًا) على الردِّ على (عبد الله) وإن كان نصبًا، وذلك أنَّ الواو لم يظهر معها الفعل، وجاء بعد تمام الكلام بالاسم، فكأنَّكَ قُلت: وزَيْدٌ كَذَلِكَ.

وزعم هشام أنَّه لا يجوز: ضَرَبْتُ عبد الله ورَجُلٌ، فلو قُلت: ضربتُ عبد الله فزَيْدًا، استقبحه الفراء في الفاء.

وقال هشام: إذا أَرَدْتَ الاستئناف، فجميع النسق سواء، ولا يجوز شيء من هذا عند البصريين.

وقال ابن مالك: وتَنْفَرِدُ بجواز عَطْفِ بعض مَتْبُوعها عَلَيْهِ تفصيلا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨]، و﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]؛ فـ (جبريل، وميكائيل) مُنْدَرِجَان تحت و(مَلائِكَتِه)، و(الصَّلاة الوُسْطَى) مندرجة تحت (الصَّلَوَات).

وهذا ليس مُتفقًا عليه، بل ذهب أبو علي وأبو الفتح، إلى أنَّ ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قَبْلَه، وأنَّه أُرِيدَ به غير ما عُطِفَ عليه؛ ذِهَابًا منهما إلى أنَّ المعطوف لا يكون إلا غير المعطوف عليه.

وقال ابن مالك: ويجوز عَطفُ عامل مضمر على ظاهر يجمعهما معنًى وَاحِد، مثاله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]، أصله: تَبَوَّءُوا الدَّارَ واعْتَقَدُوا الإيمَان؛ فاسْتُغْنِيَ بمفعول (اعْتَقَدُوا) عنه، وهو معطوف على (تَبَوَّءُوا)، وجاء ذلك؛ لأنَّ في (اعْتَقَدَ، وتَبَوَّأَ) معنى: لازَمُوا.

وهذا الذي ذَكَرَهُ فيه مَذْهَبان، خَلَطَهُما ابن مالك وركَّبَ منهما مَذْهَبًا ثالثًا، فتقول: ذهب الفارسي في جماعة من البصريين، والفراء في جماعة من الكوفيين، إلى أنَّ ما وَرَدَ من ذلك، إنَّما يُحمل على إِضْمَارِ فِعْلٍ لتَعَذُّر العَطْف، فقدَّرُوا: اعْتَقَدُوا الإيمَان.

وذهب أبو عبيدة، والأصمعي، واليزيدي، وغيرهم، إلى أنَّ ذلك مِنْ عَطْفِ المُفردات، وتَضْمِينُ العَامِلِ مَعْنى ينتظم به المعطوف والمعطوف عليه، فيُقدَّر: آثَرُوا الدَّارَ والإيمَانَ.

واختار بعض أصحابنا التَّضْمِين على الإضمار، واخْتُلِفَ أيضًا في هذا التضمين، والأكثرون على أنَّه يَنْقَاس، وضَابِطه عندهم أن يكون الأول والثاني يَجتمعان في معنًى واحدٍ لَهُمَا.

والذي أَخْتَارُه التفصيل، فإن كان العامل الأوَّلُ يَصِحُّ نِسْبَته إلى الاسم الذي يَلِيه حَقِيقَة، كان الثَّانِي مَحْمُولا على الإضمار؛ لأنَّ الإضمار أَكْثَرُ من التَّضْمِين، نحو: يَجْدَعُ الله أَنْفَهُ وعَيْنَيْه؛ أي: ويَفْقَأُ عَيْنَيْه، فنِسْبَة الجَدْع إلى الأَنْفِ حَقِيقَة.

وإن كان لا يَصحُّ، كان العامل مُتضمِّنًا معنى ما يَصِحُّ نِسْبَتُه إليه؛ لأنَّه لا يُمكن الإضمار، نحو قول العرب: عَلَفْتُ الدَّابَّة مَاءً وتِبْنًا؛ أي: أَطْعَمْتُهَا أو غَذَوْتُهَا مَاءً وتِبْنًا، وتقدَّم الكلام على شيء من هذا في المفعول معه.

وإذا عطفت بالواو على منفي عنه الحُكم، وأَتَيْتَ بـ (لا) بعد الواو، نحو: ما قَامَ زَيْدٌ ولا عَمْرو، كَانَ الفِعْل مَنْفِيًّا عَنْهُمَا حالة الاجْتِمَاع وحَالَة الافْتِرَاقِ.

فإن كان الفِعل ممَّا يَقتَضِي الاشتراك، فقد تَأْتِي بـ (لا) زائدة لتأكيد المنفي، نحو: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ * وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢١].

والظَّاهر أَنَّ مِثل: مَا قَامَ زَيْدٌ ولا عَمْرو، هو مِنْ عَطْف المُفْرَدَات، وبعضهم يَزْعُم أنَّه من قَبِيلِ عَطْفِ الجُمل.

قال: إِذَا عَطَفْتَ بالواو ومعها (لا)، أفادت المنع من الجميع، كقولك: والله لا كَلَّمْتُ زَيْدًا ولا عَمْرًا، ولو حَذَفْتَها لجاز أن تُكلِّمَ أحدهما؛ لأنَّ (الواو) للجَمْعِ، وإعادة (لا) كإعادة الفعل، فيَصِيرُ الكلام جُمْلَتَيْن.

وقال السهيلي: (الواو) قِسْمَان:

أحدهما: أن تَجْمَعَ الاسمَيْن في عامل واحدٍ، وتَنُوبُ مَنَابَ صِيغَة التَّثْنِيَة، فيكون: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرو بمَنْزِلَةِ قَامَ هَذَان، فإنْ نُفِيَ الفِعل قُلت: مَا قَامَ زَيْدٌ وعَمْرو.

الثاني: أَنْ يُضْمَرَ بعد الواو، فيَرْتَفِعُ المعطوف بذلك المضمر أو ينتصب، فإذا

نَفَيْتَ على هذا، قُلت: ما قَامَ زَيْدٌ ولا عَمْرو، فالواو عَاطِفَة جُملة على جملةٍ.

ويترَكَّبُ على هذين الأصْلَيْن مَسَائِل، منها: (قامَتْ هِنْدٌ وزَيْدٌ) إذا أَضْمَرْتَ، و(قَامَ هِنْدٌ وزيدٌ) إِذَا جَعَلْتَها جامعة لتَغْلِيب المُذكَّر على المُؤنَّث.

وتقول: طَلَعَت الشَّمْسُ والقَمَر، وطلعَ الشَّمسُ والقمر، على هذا، ولا تَقُول في (جُمِع) إلا: جُمِع الشَّمسُ والقَمَر، ومنها: زَيْدٌ قام عَمْرو وأَبُوه، إن جعلتها جامعة جاز، أو أَضْمَرْتَ بعدها لم يجز، وكذا في الصِّلَة والصِّفَة.

(الفاء)[1]

تُشْرِكُ في الحُكم، والثاني عَقِب الأوَّل بـ (لا) مُهلة، هذا مذهب الجمهور.

وذهب الجرمي إلى أنَّها للتَّرتِيب، إلا في الأماكن والمطر فلا تَرْتِيب، تَقُول: عَفَا مَكَانُ كَذَا فمَكَان كَذَا، وإن كان عَفَا وَهُمَا في وقت واحد، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد.

وزعم الفراء: أنَّ ما بعد الفاء قد يكون سَابِقًا، إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه، وجَعَلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، ومعلومٌ أَنَّ مَجِيء البَأْس سَابِق للمَلائِكَة.

وزعم الفراء أيضًا: أنَّ الفعلين إذا كان وقوعهما في وقتٍ واحدٍ، ويَئُولان إلى معنًى واحدٍ، فإنَّكَ مُخيَّرٌ في عَطْفِ أَيّهما شِئْت، على الآخر بالفاء، تَقُول: أَحْسَنْتَ إليَّ فَأَعْطَيْتَنِي، وأَعْطَيْتَنِي فأَحْسَنْتَ إليَّ.

وتَغْلِبُ السَّببيَّة في الفاء إذا عُطِفَ بها جُمْلَة أو صفة، مثال ذلك: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، و﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ * فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ

---

(١) يُوجِبُ التَّرتِيبَ، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ فَعَمرٌو)، دَلَّ الفَاءُ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ (عَمرٍو)، كَانَ بَعدَ مَجِيءَ (زَيدٍ)، وَعَلَى ذَلِكَ قَولُهُم: (أَخَذتُهُ بِدِرهَمٍ فَصَاعِدًا)، المَعْنَى: فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وَلا تَصلُحُ الوَاوُ هَاهُنَا البَتَّةَ، وَتَقُولُ: (أَخَذتُهَا شَيئًا فَشَيئًا، وَأَوَّلا فَأَوَّلا)، فَيَكُونُ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ أَخَذتَ الوَاحِدَ بَعدَ الوَاحِدِ، وَأَنَّكَ أَخَذتَهَا مُفَرَّقَةً، وَلَم تَأْخُذهَا دَفعَةً وَاحِدَةً. [شرح الجمل ٢٢٠/١]

مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢ - ٥٤].

وقال ابن مالك: وقد تَكُونُ بينهما مهلة، مثاله: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. انتهى.

ولا يُعتقد أنَّ قَوْلَه: (فتُصْبِحُ) معطوفٌ على (أَنْزَلَ)، بل ثَمَّ محذوف، و(فَتُصْبِحُ) معطوف عليه؛ أي: فأَنْبَتْنَا به، فطَالَ النَّبْتُ فتُصْبِحُ.

وتَعْطِفُ الفاء مفصلا على مجمل، نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا﴾ [البقرة: ٣٦]، و﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء:١٥٣].

ويَسُوغُ الاكتفاء بضَميرٍ وَاحِدٍ، فيما تضَمَّن جُملتين من صِلَة أو صِفَة، أو خَبَر، إذا كان العطف بها، نحو: الذي يَطِيرُ فيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّباب، ومَرَرْتُ برَجُلٍ يَبْكِي فيَضْحَكُ عَمْرو.

وقد يكون الضمير في الجملة الثانية، نحو: الذي تَقُوم هِنْدٌ فيَغْضَبُ عَمْرو، ومَرَرْتُ بامْرَأَةٍ تَبْكِي زَيْدٌ فيَضْحَكُ، وهِنْدٌ يَقُومُ عَمْرو فتَضْحَكُ، وذَكَرُوا أنَّ (الفاء) قد جَاءَتْ زائدة.

قال الأخفش: زَعَمُوا أنَّهم يقولون: أَخُوكَ فوُجِدَ، يريدون: أَخُوكَ وُجِدَ، وذكروا من زيادتها قوله[1]: [الطويل]

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ عَلَى هَوًى فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

وذَكَرُوا غير هذا ممَّا يحتملُ التأويل، فلا تكون زائدةً، كما ذكروا زيادة الواو، وأنشدوا على ذلك أبياتًا.

وقال الأخفش: تقول: كُنْتُ ومَنْ يَأْتِنَا نَأْتِه؛ الواو زائدة في باب (كان)، ولا يَحسُنُ زيادتُها إلا في باب (كان)، يعني: أنَّه لا يَطَّرِد زِيَادتها إلا في باب (كان).

ويجوز دخول الفاء على (إذا) الفجائية، في مثل: خَرَجْتُ فإذا السَّبعُ؛ فمذهب مبرمان، واختاره ابن جني: أنَّها عاطفة.

ومذهب الزيادي: أنَّها فاء الجزاء، ومذهب الفارسي: أنَّها زائدة.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٩٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

(ثُمَّ) [١]

تُشْرِكُ في الحُكْمِ وتُرَتِّبُ بمُهْلَةٍ، وذهب الفراء فيما حَكَاهُ السِّيرَافِي عنه والأخفش، وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس في مسائله "الخلافيات " عنه، إلى أنَّ (ثُمَّ) بمنزلة الواو لا تُرَتِّبُ، ومنه عندهما: ﴿رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]، ومعلومٌ أنَّ هذا الجعل كان قَبْل خَلْقِنَا.

وزعم بعضهم أنَّها تقعُ مَوْقِعَ الفاء، وجعل من ذلك[٢]: [المتقارب]

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيّ تَحْتَ العَجَاجِ ... جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَب

أي: فَاضْطَرَبَ.

كما تقعُ (الفاء) موقع (ثُمَّ) في قول بعضهم، وجَعَلَ منه: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]؛ فالفاء في (فَخَلَقْنَا، فَكَسَوْنَا) وَاقِعَةٌ مَوْقِع (ثُمَّ)، لِمَا في معناه من المُهْلَةِ،

---

(١) لِلتَّرتيبِ أَيضًا، إلا أَنَّ فِيهَا دَلالَةً عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهلَةٌ وَتَرَاخٍ، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ ثُمَّ عَمرٌو)، دَلَّ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ (عَمرٍو) تَرَاخَى عَن مَجِيءِ زَيدٍ، وَأَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ، وَ(الفَاءُ) تَقتَضِي أَنَّ الثَّانِي اتَّصَلَ مَجِيئُهُ بِمَجِيءِ الأَوَّلِ، وَلَم يَكُن بَيْنَهُمَا مُهلَةٌ، وَكَذَلِكَ تَجِيءُ (ثُمَّ) فِي حَطِّ الأَقدَارِ، وَالمَرَاتِبِ بَعضِهَا عَن بَعضٍ، كَقَوْلِهِم: (الأَمِيرُ ثُمَّ الوَزِيرُ، وَالأَبُ ثُمَّ العَمُّ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

وَلا تَصلُحُ الفَاءُ فِي أَشبَاهِ هَذَا، فَلا يُقَالُ: (الأَمِيرُ فَالوَزِيرُ)، عَلَى مَعْنَى التَّنزِيلِ. [شرح الجمل ٢٢١/١]

(٢) البيت لأبي دؤاد الإياديّ.

و (الرّديني): صفةٌ للرّمح؛ يقال: رمحٌ ردينيّ، وقناة ردينيّة؛ قال الجوهريّ (ردن) ٢١٢٢/٥: "زعموا أنّه منسوبٌ إلى امرأةِ السّمهريّ، تسمّى رُدَيْنَة؛ وكانا يقوّمان القَنَا بخطِّ هَجَر".

و(العَجاج): الغُبار. و (الأنابيب): جمع أنبوبة؛ وهي ما بين كلّ عقدتين من القصبة.

والشّاهد فيه: (ثمّ اضطرب) حيث جاءت (ثُمّ) بمعنى (الفاء) فأفادت التّرتيب دون التّراخي؛ لأنّ اضطراب الرّمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين.

انظر: شرح عمدة الحافظ ٦١٢/٢، وابن النّاظم ٥٢٥، والجنى الدّاني ٤٢٧، والمغني ١٦٠، وأوضح المسالك ٤٣/٣، والمقاصد النّحويّة ١٣١/٤، والتّصريح ١٤٠/٢، والهمع ٢٣٧/٥، والدّرر ٩٦/٦، والدّيوان ٢٩٢.

وكقوله[١]: [الطويل]

إِذَا مِسْمَعٌ أَعْطَتْكَ يَوْمًا يَمِينَهُ فَعُدْتَ غَدًا عَادَتْ عَلَيْكَ شِمَالُهَا

وزعم بعضهم أنَّه قد تقعُ (ثُمَّ) في عطف المقدم بالزمان، اكتفاءً بترتيب اللفظ، وحكى المهاباذي: أنَّ (ثُمَّ) قد تكون زائدة، على مذهب أبي الحسن والكوفيين، نحو قوله[٢]: [الطويل]

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى وَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنَّها للترتيب والإيذان، أنَّ الثاني بعد الأول بمهملة، ويُؤَوَّلُ ما ظَاهِرُه خِلاف ذلك.

وقد تُبْدَلُ ثَاؤُهَا بفاء، فيُقال: فُمَّ، وقد تلحقها التاء ساكنة فتقول: ثُمَّتْ، ومتحركة فتقول: ثُمَّتَ.

وقال الفراء: العرب تستأنف بـ (ثُمَّ)، والفعل الذي بعدها قد مَضَى قَبْلَ الفعل الأول، من ذلك أن يقول الرجل: قَدْ أَعْطَيْتُكَ أَلْفًا ثُمَّ أَعْطَيْتُكَ قَبْلَ ذَلِكَ مَالا، فيكون (ثُمَّ) عطفًا على خبر المُخبر، كأنَّك قلت: أُخْبِرُكَ أَنِّي أَعْطَيْتُكَ اليَوْمَ ثُمَّ إِنِّي أُخْبِرُكَ أَنِّي أَعْطَيْتُكَ أَمْسِ.

وهذا هو الذي ذَكَرْنَا أنَّ بعضهم قال: إنَّه قد تقعُ (ثُمَّ) في عطف المقدم بالزمان؛ اكتفاءً بترتيب اللفظ.

(أو)[٣]

مذهب الجمهور أنَّ (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، وأكثر النحاة يجعل (أو) مُشْرَكَة في اللفظ لا في المعنى.

---

(١) البيت للفرزدق، وانظر: الديوان ١/١٣٩.

(٢) البيت لزهير، وانظر: الديوان ١/٤٨.

(٣) العِبَارَةُ المُحَقَّقَة فِيهَا أَن يُقَالَ: إِنَّهَا تَكُونُ لأحَدِ الشَّيئَينِ، أَوِ الأشيَاءِ، ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا كَانَت فِي الخَبَرِ، كَانَت شَكًّا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِنَّمَا تَجعَلُ الفِعلَ الَّذِي تُخْبِرُ بِهِ لأحَدِ المَذكُورِينِ، بِغَيرِ عَينِهِ إِذَا كُنتَ شَاكًّا، وَإِذَا كَانَت فِي الأمرِ كَانَت لِلتَّخيِيرِ؛ فَإِذَا قُلتَ: (اضْرِبْ زَيدًا أَو عَمرًا)، كُنتَ خَيَّرتَهُ فِي ضَرْبِ أَيِّهِما شَاءَ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذَا لَم تَخُصَّ وَاحِدًا مِنهُمَا كَانَ تَخيِيرًا لا مَحَالَةَ. ثُمَّ اعلَم أَنَّ الوَاجِبَ أَن يَعُودَ الضَّمِيرُ فِيمَا كَانَ العَطفُ فِيهِ بِـ (أَو) عَلَى لَفظِ الْمُفْرَدِ دُونَ التَّثْنِيَةِ، وَالجَمعِ. [شرح الجمل ١/٢٢٣]

وزعم ابن مالك: أنَّ (أَوْ) تُشْرِكُ في اللفظ والمعنى، ومع كونها لأحَدِ الشَّيْئيْن أو الأشياء، تأتي على مَعَانٍ: الشَّكُّ في الخَبَر وفي الاستفهام، نحو: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرو، وأَقَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرو. والإبهام تَعْلَم مَنْ القَائِم وتُبْهِم على المُخاطَب، نحو: ﴿عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤]، وقد عَلِمَ الله تعالى متى يَأْتِيها أَمْرُه.

والتخيير نحو: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والإباحة نحو: جَالِسْ الحَسَنَ أو ابن سِيرِين.

وإذا نَهَيْتَ عن المُبَاحِ، اسْتُوعِبَ ما كان مُبَاحًا باتِّفَاق من النُّحَاة، ومنه: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، وإذا نَهَيْتَ عن المُخْبَر فيه، فذهب السيرافي إلى أنَّه يَسْتَوْعِبُ الجميع كالنَّهْي.

وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النَّهي عن وَاحِدٍ، وأن يكون عن الجميع.

والتفصيل: وهو أن تأتي عَقِب أخبار فتُفَصِّلَهُ، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥].

وتكون **لإيجاب أَحَدِ الشَّيْئين**؛ قال: كقولك للشُّجاع: إنَّما أَنْتَ طَعْنٌ أو ضَرْبٌ؛ أي: تَارَةً كذا وتارَةً كذا، وقال قطري[1]: [الكامل]

حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي ... أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عِنَانَ لِجَامِي

أي: خَضَبْتُ مَرَّةً مِنْ أَكْنَافِ سَرْجِي وأُخْرَى عِنَانَ لِجَامِي.

وقال الفراء وأبو علي: تَأْتِي للإضْرَابِ بمعنى: بَلْ. وحكى الفراء: اذْهَبْ إلى زَيْدٍ أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلا تَبْرَحْ اليَوْمَ، وقرأ أَبُو السمال[2]: (أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا) [البقرة:١٠٠]؛ قال ابن جني: مَعْنَى (أَوْ) هُنَا: مَعْنَى (بَلْ).

---

(١) انظر: أمالي القالي ١/ ١٩٠، والسمط: ٨٠٦، والتبريزي ١/ ٦٨، وشرح النهج ٢/ ٢٦٦، ١/ ٣١٣، والخزانة ٢٥٩/٤، والحصري ١٦٣/٤.

(٢) قرأ أبو السمال العدوي وغيره: أو كلما بسكون الواو، وخرّج ذلك الزمخشري على أن يكون للعطف على الفاسقين، وقدّره: وما يكفر بها إلا الذين فسقوا، أو نقضوا عهد الله مراراً كثيرة. وخرجه المهدوي وغيره على أن أو للخروج من كلام إلى غيره، بمنزلة أم المنقطعة، فكأنه قال: بل كلما عاهدوا عهداً، كقول الرجل للرجل، لأعاقبنك، فيقول له: أو يحسن الله رأيك، أي بل يحسن رأيك، وهذا التخريج هو على رأي الكوفيين، إذ يكون أو عندهم بمنزلة بل. [البحر المحيط: ٤٣١/١]

وقد ذكر سيبويه الإضْرَاب في النَّفي والنهي في مسائل، إِذَا أَعَدْتَ العامل، منها: لَسْتَ بِشْرًا أَوْ لَسْتَ عَمْرًا.

وزعم بعض النحويين أنَّها تكون للإضراب على الإطلاق، وذَكَرَ ما اسْتدلَّ به، ونَازَعَهُ غيرُهُ في الاستدلال به.

وقال ابن مالك: ويُعَاقِبُ معنى (أَوْ) الواو في الإباحة كثيرًا، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلا؛ فمن عطف المصاحب: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء:١١٢]، ومِنْ مُعَاقَبَةِ الواو في الإباحة: ﴿وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١] الآية، ومنه: جَالِس الحَسَنَ أو ابن سِيرِين، فلو جَالَسَهُمَا مَعًا، لم يخالف ما أُبِيحَ لَهُ، والاعتماد في فَهْمِ ذلك على القرائن.

وذكر أصحابنا فَرْقًا بينهما، أنَّك إذا قلت: جَالِسْ الحَسَن وابن سِيرِين، لم يجز له مُجَالَسَة أحدهما دون الآخر، وإذا كان بـ (أَوْ)، جاز له أن يُجَالِسَهُمَا أو أَحَدَهُمَا، وأن يُجَالِسَهُمَا معًا وغيرهما، ممَّن هو مِثْلهمَا في الفضل.

وذهب الأخفش والجرمي إلى أنَّ (أَوْ) تأتي بمعنى (الواو)؛ احتجاجًا بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وهو مَذْهَبُ جماعة من الكوفيين في الآيات.

وذهب الأزهري إلى أنَّ (أَوْ) تُستعمل بمعنى الواو في النَّثر والنَّظْمِ.

(إمَّا)

تكون للشَّكِّ نحو: قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرو، أو للتخيير: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]، وللإباحة: جَالِسْ إِمَّا الحَسَنُ وإِمَّا ابْن سِيرِين، والإبهام: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]، والتفصيل: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

ولإيجاب أَحَدُ الشيئين في وقت دون وقت، نحو قولك للشجاع: إنَّما أَنْتَ طَعْنٌ وإِمَّا ضَرْبٌ، ولم يَذْكُر ابن مالك هذا المعنى لـ (إِمَّا)، كما لم يذكره لـ (أَوْ)، وذَكَرَه غيره من أصحابنا.

ولغة الحجاز ومَنْ جَاوَرَهُم كَسْرُ همزة (إِمَّا)، ولغة قيس وأسد وتميم فَتْحها، وحُكِيَ إبدال ميمها الأولَى ياءً مع كَسْرِ الهمزة وفتحها، فتقول: إِيمَا وأَيْمَا.

وزعم الزجاج أنَّه لا يجوز: لا تَضْرِبْ إِمَّا زَيْدًا وإِمَّا عَمْرًا، والجمهور على جوازه.

ونَصَّ النحاس على أنَّ البصريين لا يُجيزون فيها إلا التكرار، وأجاز الفراء أَلا تُكرَّر، وأن تُجْرَى مجرى (أَوْ).

وقال الفراء: يقولون: عبد الله يقوم وإِمَّا يَقْعُدُ. وقال أحمد بن يحيى: وأجازوا أن تأتي (إِمَّا) بمعنى (أَوْ). انتهى.

وجاءت (أو) مُعادَلة لها في الشِّعر، نحو قوله(١): [الطويل]

وَقَـدْ شَـفَّنِي أَنْ لا يَـزَالُ يَرُوعُنِـي خَيَالُـكِ إِمَّـا طَارِقًـا أَوْ مُغَادِيَـا

وقال بعض أصحابنا: الوَجْهُ فيها أن تُستعمل مُكرَّرَة، وقد تجيء غير مُكرَّرَة إذا اعْتَاضُوا عن تكرارها بـ (إِنْ) الشَّرطِيَّة، المُدْغَمَة في (لا) النافية، أو بـ (أَوْ).

وقد تجيء في الشِّعر غير مُكرَّرة من غير عِوَض، ومن ذلك قول الفرزدق(٢): [الطويل]

تُهَـاضُ بِـدَارٍ قَـدْ تَقَـادَمَ عَهْـدُهَا وَإِمَّـا بِـأَمْوَاتٍ أَلَـمَّ خَيَالُهَـا

حَذَفَ (إِمَّا) بدَارٍ للضرورة.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٣١٧.

(٢) قائله: هو ذو الرمة -وقيل: الفرزدق- من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف.
اللغة: "تهاض" من الهيض -من هاض يهيض هيضا- أي: نكس بعد أن تماثل للشفاء، ويروى "تلم"، وهو فعل مضارع مبني للمجهول، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة في بيت سابق، ويكون معناه يصيبها اللمم وهو المرض، "تقادم" طال الزمن.
المعنى: وصف الشاعر أن نفسه كلما قاربت البرء وطمع هو في أن تندمل جروحها ويبرأ سقامها تعرضت للانتكاس ورجعت إلى الأسقام بأشد مما كانت عليه؛ وذلك بسبب رؤية الديار التي كانت مسرح هواه.
الشاهد فيه: "بدار" أصله: إما بدار قد تقادم عهدها، وإما بأموات؛ فحذفت "إما" الأولى اكتفاء بإما الثانية.
انظر: الأشموني ٤٢٦/ ٢، والسيوطي في همعه ١٣٥/ ٢.

ومثال الاستغناء بـ (وإلا)[(١)]: [الوافر]

فَإِمَّــا أَنْ تَكُــونَ أَخِــي بِحَــقٍّ ... وإِلا فَـــاطَّرِحْنِي وَاتَّخِـــذْنِي

ومذهب سيبويه: أَنَّ (إِمَّا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (إِنْ، ومَا)، أُدغمت نون (إن) في (ما) فصارت (إِمَّا)، ولمَّا اعتقدوا أنَّ أصلها (إِنْ مَا) قالوا: قد جاء في الشِّعر (إِنْ) دون (ما)، وأنشدوا[(٢)]: [الوافر]

قَتَلْــتُ بِــه أَخَــاكَ بخيْــرِ عَــبْسٍ ... فَــإِنْ حَرْبًــا حُــذَيْفَ وإِنْ سَــلامَا

قالوا: يريد: فإِمَّا وإِمَّا.

وقال غير سيبويه: ليست (إِمَّا) مركَّبة من (إِنْ، ومَا)، ولا معنى لـ (إِنْ) هنا.

وهذا المذهب عندي أَوْلَى؛ لأنَّ الأصل البساطة لا التركيب، ولمَّا بَنُوا على أنَّها مُركَّبة مِنْ (إِنْ، ومَا)، قالوا: وقد يَحْذِفُونَ في الشِّعر، (إِمَّا) الأولى، و(ما) من (إِمَّا) الثانية، ومن ذلك عند سيبويه قول الشاعر[(٣)]: [المتقارب]

سَــقَتْهُ الرَّوَاعِــدُ مِــنْ صَــيِّفٍ ... وإِنْ مِــنْ خَرِيــفٍ فَلَــنْ يَعْــدَمَا

قالوا: يريد: إِمَّا من صَيِّفٍ وإِمَّا من خَرِيفٍ.

وذهب الأصمعي والمبرد إلى أنَّ (إِنْ) شرطية، والفاء فاء الجواب، والتقدير: وإِنْ سَقَتْهُ من خريفٍ فلن يَعْدَم الرِّيّ، وذهب أبو عبيدة إلى أَنَّ (إِنْ) زَائِدَة، والتقدير: مِنْ صَيِّفٍ ومن خَرِيفٍ.

وزعم الكسائي: أنَّ (إِمَّا) تكون جَحْدًا، تقول: إِمَّا زَيْدٌ قَائِم، تريد: إِنَّ زَيْدٌ قَائِم، و(ما) صِلَة.

ويجوز إبدال الميم الأولى ياء فتقول: إِيمَا، ويجوز فتح همزتها فتقول: أَمَّا وأَيْمَا، لُغَتَان عن أبي رياش.

(بَلْ)[(٤)]

إِنْ وَقَعَ بَعْدَها جملة، كانت إِضْرَابًا عمَّا قَبْلَها على جِهَةِ الإبطال له، وإثبات

(١) البيت للمثقب العبدي، وانظر: الديوان ١/١٥.

(٢) انظر: الأمثال للضبي ١/١٢٠.

(٣) قاله النمر بن تولب، وانظر: الديوان ١/١٠٤.

(٤) اعْلَمْ أَنَّ (بل) معناها: الإضراب عن الأوَّل والإثبات للثَّاني. فَإِذَا قُلْت: ضَرَبْتُ زيدًا بل عمرًا، =

ذلك لما بعدها، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠].

أو على جِهَةِ التَّرْك من غير إبطال، كقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢ - ٦٣]، ولا تكون إذ ذاك عاطفة.

وإن وقع بعدها مُفْردٌ، فإن كان ما قَبْلَها أَمْرًا نحو: اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، أو نَهْيًا نحو: لا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، فالمعنى فيهما: بل اضْرِبْ عَمْرًا، أو نَفْيًا نحو: ما قام زَيْدٌ بَلْ عَمْرو، فمعناه الإيجاب؛ أي: بَلْ قَامَ عَمْرو.

ووَافَقَ المبرد في هذا الحُكم، وأجاز أن يكون التقدير في النَّهْي: بَلْ لا تَضْرِبْ عَمْرًا، وفي النَّفْي: بَلْ مَا قَامَ عَمْرو، ووَافَقَهُ على ذلك أَبُو الحسين ابن عبد الوارث، أو مُوجبًا نحو: قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرو، فهو إِضْرَابٌ عن الأول، وإِيجابُ ذلك للثاني؛ أي: بَلْ قَامَ عَمْرو.

وذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يكون (بَلْ) نَسقًا إلا بعد نَفْي، أو ما جرى مجراه، قال هشام: ومُحَال: ضَرَبْتُ عبد الله بَلْ أَبَاكَ، واختار هذا المذهب أبو جعفر ابن صابر.

= كُنْت قاصدًا الإخبار بضربِ زيدٍ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّكَ غَلَطْتَ فِي ذَلِكَ، فَتَضْرِبُ عَنْهُ إلى عمرٍو، فتقول: بَلْ عَمْرًا قبل نقيض (لا)؛ لأنَّ (لا) تنفي عن الثَّانِي ما وَجَبَ لِلأوَّل، و(بل) تُثْبِت للثَّانِي مَا وَجَبَ لِلأوَّل وتنفيه عنه، فالضَّرْبُ في قَوْلكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا لا عمرًا، منفيٌّ عن عمرو، ومثبتٌ لِزَيْد، وفي قَوْلكَ: ضَرَبْت زَيْدًا بل عمرًا، منفيٌّ عن زيد، ومثبتٌ لعمرو، فَاعْرِفْهُ.

ويستدرك بـ (بل) بعد الإيجاب والنَّفْي، فالإيجاب ما ذكرنا من قَوْلكَ: ضَرَبْتُ زيدًا بل عمرًا. والنَّفْي كَقَوْلكَ: ما جاءني زيدٌ بَلْ عمرو. قَالَ شيخنا رَحِمَهُ الله أَنَّ هَذَا عَلَى وَجْهَيْن:

أحدَهُما: أن يكون التَّقْدِير مَا جَاءَنِي زَيْد، بَلْ مَا جَاءَنِي عَمْرو، فَكَأَنَّكَ قصدت أن تُثْبِت نَفْي الْمَجِيء لِزَيْد، ثُمَّ استدركْتَ فَأَثْبَتَّهُ لِعَمْرٍو، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْمَعْنَى فِي قَوْلكَ: مَا جَاءَنِي زَيدٌ بَلْ عَمْرو: إنَّ عَمْرًا ما جاءك، وإنَّ الذِي تُخْبِرُ عَنْهُ بِتَرْكِ الْمَجِيءِ هُوَ عَمْرٌو دُوْنَ زَيْدٍ.

والوَجْه الثَّانِي: أَنْ يكونَ الْمَعْنَى: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، بَلْ جَاءَنِي عَمْرٌو، فَيَكُون نَفْي الْمَجِيء ثَابِتًا لِزَيدٍ وَيَكُون إِثْبَاتُهُ لَعَمْرٍو، وَيَكُون الاسْتِدْرَاكُ فِي الفِعْلِ وَحْدَهُ دُونَ الفِعْلِ وَحَرفِ النَّفْي مَعًا، فَاعْرِفْهُ. [المقتصد: ٢/٢٩١]

وكون الكوفيين وهُمْ أَوْسَعُ من البصريين في اتِّبَاع كلام شواذ العرب، يذهبون إلى أنَّ (بَلْ) لا تجيء في النسق بعد إيجاب، دليلٌ على عدم سماعه من العرب، أو على قِلَّة سماعه، ولا يُعطف بها بعد استفهام، لا يُقال: هَلْ جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرو، ولا أَضْرَبْتَ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا.

وقد تُكَرَّر (بَلْ) في الجُمل، قال تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥]، ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ * بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٥ - ٦٦].

وإذا زِيدَت (لا) بعد إيجابٍ أو أَمرٍ، نحو: قَامَ زَيْدٌ لا بَلْ عَمْرو، واضْرِبْ زَيْدًا لا بَلْ عَمْرًا، و(لا) زائدة لتأكيد الإضراب عن جَعْلِ الحُكم للأول، أو بعد نفي أو نهي، نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ لا بَلْ عَمْرو، ولا تَضْرِبْ خَالِدًا لا بَلْ بِشْرًا؛ فهي زائدة لتأكيد بقاء النفي والنهي.

وزعم ابن درستويه: أنَّها لا تُزاد بعد النفي، وذهب الجزولي إلى أنَّها بعد الإيجاب والأمر (نَفْيٌ)، وبعد النفي والنهي (تَأْكِيدٌ).

وقال ابن عصفور: وهذا الذي ذَهَبَ إليه من زِيَادَةِ (لا) على (بَلْ) في النفي والنهي، لا ينبغي أن يُقال به، إلا أن يُشهد له بالسَّمَاعِ.

وما ذهب إليه ابن درستويه، واستبعده ابن عصفور، مسموع من كلام العرب، ويُقال في (لابل): نَابِن، ونَابِل، ولابَن.

(لا) (١)

يُعطف بها بعد الأمر، نحو: اضْرِبْ زَيْدًا لا عَمْرًا. وفي معنى الأمر التحضيض والدعاء، نحو: هَلا تَضْرِبُ زَيْدًا لا عَمْرًا، وغَفَرَ الله لِزَيْدٍ لا لِبَكْرٍ. ومِنْ كَلامِهم: بِهِ لا بِظَبْيٍ أَعْفَرَ، وأَمْتٌ فِي حَجَرٍ لا فِيكَ. أو نداء نحو: يا زَيْدُ لا عَمْرو، نصَّ على ذلك سيبويه.

---

(١) اعْلَمْ أَنَّ (لا) بمنزلة سائر حروف العَطْف في إدْخَال الثَّانِي فِي حُكْمِ الأوَّل لَفْظًا، وأما معناها فالنفي، فَإِذَا قُلْت: ضربتُ زيدًا لا عمرًا، كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْ عمرو مَا أَثْبَتَّ لزيدٍ، أَلا تَرَى أَنَّ زيدًا قد وَقَعَ عليه الضَّرْب ولم يقع عَلَى عمرو، وَلَمَّا كانت تَنْفِي عَمَّا يقعُ بَعْدَهَا مَا وَجَبَ لِمَا قَبْلَهَا، لم يَجُزْ، أَنَّ يُقَال: ما ضَرَبْتُ زيدًا لا عمرًا؛ لأجْلِ أَنَّ الضَّرْب إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا عَنْ زَيدٍ، كَانَ نَفْيُهُ عَن عَمْرٍو مُحَالا؛ إِذْ النَّفْيُ لا يُنْفَى، وَإِنَّمَا يُنْفَى المُثْبَتُ. [المقتضد: ١/٢٩٠]

وزعم ابن سعدان: أنَّ العطف بـ (لا) على مُنادَى، ليس من كلام العرب، وأجاز الفراء العطف بها على اسم (لعلَّ)، تقول: لَعَلَّ عَمْرًا لا زَيْدًا مُنْطَلِقٌ.

كما جاز في اسم (إنَّ) نحو: إِنَّ زَيْدًا لا بَكْرًا قَائِمٌ، وبعد خَبَرٍ مُثْبَت إن كان في جُمْلَة اسميَّة، فيُعطف على الخبر: هَذَا رِزْقُ الله لا كَدُّكَ، وعلى المبتدأ نحو: الصِّدْقُ يُنْبِئُ عَنْكَ لا الوَعِيدُ.

أو كان في جُمْلَة فعلية مُصدَّرَة بمضارع، قُلت: يَقُومُ زَيْدٌ لا عمرو، أو بمَاضٍ نحو: قَامَ زَيْدٌ لا عَمْرو، فالجمهُور على جواز ذلك.

وقال الكسائي: لا يَكَادُون يقولون: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لا عَمْرو، حَتَّى تُكَرَّر، وذهب قومٌ إلى أنَّه لا يجوز، وما جاء من نَفْي (لا) للماضي قليلٌ، يُحفظ ولا يُقاس عليه، وممَّن منع ذلك الزجاج.

وأجاز بعض النحويين: قام زَيْدٌ لا قَعَدَ، إذا اقْتَرَنَتْ به قرينةٌ تدلُّ على أنَّه إِخْبَارٌ، لا دُعَاءٌ.

وأجاز هشام: ضَرَبْتُ بَكْرًا لا ضَرَبْتُ عَمْرًا، إذا لم يَكُن دُعَاء، وأَرَدْتَ معنى: لَمْ تَضْرِبْ عَمْرًا، ولا يجوز عند البصريين: ضَرَبْتُ بَكْرًا لا ضَرَبْتُ عَمْرًا، إلا على الدُّعَاءِ.

وشَرْطُ عَطْفِ الاسم بـ (لا)، أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه؛ فلذلك لا يجوز: قَامَ رَجُلٌ لا زَيْدٌ، ولا امْرُرْ بِرَجُلٍ لا عَاقِلٍ.

وتقول: هذا رَجُلٌ لا امْرَأَةٌ، ورَأَيْتُ طَوِيلا لا قَصِيرًا، ولا يجوز: هَذَا زَيْدٌ غَيْرُ امْرَأَةٍ، ولا رَأَيْتُ طَوِيلا غَيْر قَصِيرٍ؛ فإِنْ كَانَا عَلَمَيْنِ، جاز فيه (لا، وغير)، تقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ غَيْر عَمْرو، وهَذَا زَيْدٌ غَيْرُ عَمْرو.

و(لا) لا يُعطف بها إلا المفرد، أو الجمل التي لها مَوْضِعٌ من الإعراب، نحو: زَيْدٌ يَقُومُ لا يَقْعُدُ؛ فإن كان الفعل منفيًّا نحو: زَيْدٌ مَا يَقُومُ لَمَّا يَجْلِسُ، لم يجز.

فإن لم يَكُن لها مَوْضِعٌ من الإعراب، لم يَكُنْ حَرْفَ عَطْفٍ، ولذلك يجوز الابتداء بها، ولا يجوز الابتداء بـ (الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو)، ونحوها، فإذا قُلت: زَيْدٌ قَائِمٌ لا عَمْرو قَائِمٌ ولا بِشْر، فلا بُدَّ من تِكْرَارها كحالها إذا ابْتُدِئ بها.

وتقول: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ لا يَقْعُدُ، فلا يجوز نَصْبُ (يَقْعُدُ) عَطْفًا على المنصوب،

بل تَرْفَعُ على القطع، كما ترفع في نحو قوله تعالى[1]: (لا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا) [البقرة:٢٣٣] في قراءة الرَّفْع.

وأجاز الكسائي والفراء عَطْفَ (لا تُضَارّ) نَسَقًا على: ﴿لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

---

(١) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وأبان، عن عاصم: لا تضارٌ، بالرفع أي: برفع الراء المشددة، وهذه القراءة مناسبة لما قبلها من قوله: (لا تُكلف نفس إلاّ وسعها) لاشتراك الجملتين في الرفع، وإن اختلف معناهما، لأن الأولى خبرية لفظاً ومعنى، وهذه خبرية لفظاً نهيية في المعنى.

وقرأ باقي السبعة: لا تضار، بفتح الراء، جعلوه نهياً، فسكنت الراء الأخيرة للجزم، وسكنت الراء الأولى للإدغام، فالتقى ساكنان فحرك الأخير منهما بالفتح لموافقة الألف التي قبل الراء، لتجانس الألف والفتحة، ألا تراهم حين رخموا: أسحارّاً، وهم اسم نبات، إذا سمي به حذفوا الراء الأخيرة، وفتحوا الراء الساكنة التي كانت مدغمة في الراء المحذوفة، لأجل الألف قبلها، ولم يكسروها على أصل التقاء الساكنين، فراعوا الألف وفتحوا، وعدلوا عن الكسر وإن كان الأصل؟ وقرأ: لا يضارِّ بكسر الراء المشددة على النهي وقرأ أبو جعفر الصفار: لا تضار، بالسكون مع التشديد، أجرى الوصل مجرى الوقف، وروي عنه: لا تضار، بإسكان الراء وتخفيفها، وهي قراءة الأعرج من ضار يضير، وهو مرفوع أجري الوصل فيه مجرى الوقف.

وقال الزمخشري: اختلس الضمة فظنه الراوي سكوناً. انتهى.

وهذا على عادته في تغليط القراء وتوهيمهم، ولا نذهب إلى ذلك.

ووجّه هذه القراءة بعضهم بأن قال: حذف الراء الثانية فراراً من التشديد في الحرف المكرر، وهو الراء، وجاز أن يجمع بين الساكنين: إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ولأنَ مدة الألف تجري مجرى الحركة. انتهى.

وروي عن ابن عباس: لا تضارر، بفك الإدغام وكسر الراء الأول وسكون الثانية.

وقرأ ابن مسعود: لا تضارر، بفك الإدغام أيضاً وفتح الراء الأولى وسكون الثانية، قيل: ورواها أبان عن عاصم.

والإظهار في نحو هذين المثلين لغة الحجاز، فأما من قرأ بتشديد الراء، مرفوعة أو مفتوحة أو مكسورة، فيحتمل أن يكون الفعل مبنياً للفاعل، ويحتمل أن يكون مبنياً للمفعول كما جاء في قراءة ابن عباس، وفي قراءة ابن مسعود؛ ويكون ارتفاع: والدة ومولود، على الفاعلية إن قدر الفعل مبنياً للفاعل، وعلى المفعولية إن قدر الفعل مبنياً للمفعول، فإذا قدرناه مبنياً للفاعل، فالمفعول محذوف تقديره: لا تضارر والدةُ زوجَها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة وغير ذلك من وجوه الضرر، ولا يضارر مولودٌ له زوجته بمنعها ما وجب لها من رزق وكسوة، وأخذ ولدها مع إيثارها إرضاعه، وغير ذلك من وجوه الضرر. [البحر المحيط: ٤٣٦/٢]

وفي " النهاية ": وتَعْطِفُ (لا) الجملة على الجملة، نحو: زَيْدٌ قائمٌ لا عَمْرو جَالِس. انتهى.

وقد يجوز حَذْفُ المعطوف عليه، نحو: أَعْطَيْتُكَ لا لِتَظْلِمَ؛ أي: لِتَعْدِلْ لا لِتَظْلِمْ.

(لَكِنْ)

تقدَّمَ الخلاف فيها، وكَوْنُهَا مُركَّبَة مِنْ (لا) النافية، وكاف الخطاب، و(أَنْ).

ومذهب الكوفيين، وتبعهم السهيلي، وهو لا يَنْبَغِي أن يُحكى باللفظ فضلا عن أَنْ يُسْطرَ، وتقعُ قبل المفرد في نفي، نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرو، أو نهي نحو: لا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا، (لا) لإيجَابٍ، وأجاز ذلك الكوفيون، نحو: أَتَانِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرو.

وقيل: جُمْلَة؛ فيكون إِيجَابًا، ونفيًا، أو نهيًا، وأمرًا لا استفهامًا، فلا يُقال: هَلْ قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرو لَمْ يَقُمْ، وتكون إذا ذاك حرف ابتداء لا عاطفة، هذا قول أكثر أصحابنا.

وقال ابن أبي الربيع: يظهر لي أنَّها عاطفة وَقَعَتْ بعدها جُمْلَة أو مُفردٌ، إذا كانت بغير واو، وهو ظاهر كلام سيبويه.

وفي " البديع ": قيل: إنَّها مع المُوجب حرف ابتداءٍ، كقوله تعالى: ﴿لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦]، وإن شِئْتَ جَعَلْتَها عَاطِفةً جملةً على جملةٍ.

وتقدَّمَ لنا الكلام على (لَكِنْ) في باب (إِنَّ)، وأَنَّ وقوعها بَيْنَ نَقِيضَيْن أو ضِدَّيْن، لا بَيْن مُتمَاثِلَيْن، فإن كَانَا خِلافَيْن ففي وقوعها بَيْنَهُمَا خِلافٌ، والصحيح جواز ذلك، وقال ابن هشام الخضراوي: لا تكون بين خِلافَيْن.

(حَتَّى)

تقدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ الكوفيين أنَّها لا تكون عاطفة، ونحن نُفَرِّعُ على مذهب البصريين، فنقول: المعطوف بها يكون بعض متبوع الأول، فيكون وَاحِدًا من جَمْعٍ أو جُزْءٍ من أجزائه، مثاله: مَاتَ النَّاس حَتَّى خِيَارُهُم، وأَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا.

فلو قُلْتَ: ضَرَبْتُ الرَّجُلَيْن حَتَّى أَفْضَلَهُمَا، لم يجز؛ لأنَّه ليس جُزْءًا من أجزاء المعطوف، ولا وَاحِدًا من جَمْعٍ، وقد يَخْتَلِطُ بالمتبوع ما يتنزَّل منزلة البعض في ذلك، نحو: خَرَجَ الصَّيَّادُونَ حَتَّى كِلابُهُم.

وأجاز الفراء: إنَّ كَلْبِي لَيَصِيد الأرَانِبَ حَتَّى الظِّبَاء، وإنَّ زَيْدًا ليَقْتُل الرَّجَالَة حَتَّى الفرسان، وهذا خطأٌ عند البصريين.

وشَرْطُ المعطوف بـ (حَتَّى) ألا يكون نكرة، فلا يجوز: قَامَ القَوْمُ حَتَّى رَجُلٌ؛ فإِنْ خَصَّصْتَهُ جاز، نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى رَجُلا جَلْدًا فِيهِم.

ويُخالِفُ العطف بـ (حَتَّى) العطف بالواو، في أنَّ ما بَعْدَ (حَتَّى) لا بُدَّ أن يكون عظيمًا، أو حقيرًا، أو قويًّا، أو ضعيفًا، ومن كلامهم: اسْتَنَّتِ الفِصَالُ حَتَّى القَرْعَى، وقد اجْتَمَعَت غَايَة القُوَّة والضَّعْف في قول الشاعر[(١)]: [الطويل]

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ ... لتَخْشَوْنَنَا حَتَّى بَنِيْنَا الأصَاغِرَا

وقد يُقدَّرُ المُباين بَعْضًا بالتأويل، نحو[(٢)]: [الكامل]

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

كأنَّه قال: وما يَشْغَلُه حَتَّى نَعْله.

وإذا عَطَفْتَ على مجرور، فقال ابن الخباز الموصلي، وأبو عبد الله الجليس مؤلف كتاب " الثمار ": لَزِمَ إِعَادَة الجار، فَرْقًا بَيْنَها وبَيْنَ الجَارَّة.

وقال ابن عصفور: الأحْسَنُ إعادة الخافض، ليَقعَ الفرق بين العاطفة والجارة، وإذا عَطَفْتَ على مجرور أَعَدْتَ الجار، نحو: مَرَرْتُ بِهِمْ حَتَّى بِزَيْدٍ؛ فإِنْ كَانَت الجَارَّة، لم تَحْتج للبَاءِ، وإن كانت العاطفة، أعدت الباء كما تعيدها مع الواو.

---

(١) انظر: المغني ١/ ١٣٣، همع ٢/ ١٣٦، الأزهار الزينية ١٢٧، الأشموني ٣/ ٩٧ الدرر ٢/ ١٨٨.

(٢) نسبه سيبويه - في الكتاب ٩٧/١ - لابن مروان النّحويّ، ويُنسب للمتلمّس في ملحق ديوانه ٣٢٧، ولمروان بن سعيد النّحويّ في مُعْجَمِ الأُدباء ١٤٦/١٩، وبُغية الوُعاة ٢٨٤/٢.

والشّاهد فيه: (حتّى نعله ألقاها) حيث يجوز في (حتَّى) ثلاثة أوجه: الرّفع على أنّ (حتّى) ابتدائيّة، و (نعله) مبتدأ، وجملة (ألقاها) في محلّ رفع خبر المبتدأ؛ والنّصب على أنْ يكون (نعله) مفعولاً لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، والتّقدير: حتّى ألقى نعله.

ويجوز أنْ تكون (حتّى) عاطفة بمعنى الواو، ويكون (نعله) معطوف على (الزّاد) عطف مفرد على مفرد.

والجرُّ على أنَّ (حتى) حرف جرّ وغاية، و (نعله) مجرور بها.

انظر: الأصول ٤٢٥/١، وأسرار العربيّة ٢٦٩، وشرح المفصّل ١٩/٨، ورصْف المباني ٢٥٨، والجنى الدّاني ٥٤٧، ٥٥٣، والخزانة ٢١/٣.

وقال ابن هشام الخضراوي: لا يجوز العطف إلا حَيْثُ يجوز الجَرُّ، يعني: مع الشروط المُتقدِّمَة، قال: ولذلك لا يُعْطَفُ المُضْمَر على المظهر ولا على المضمر، لا يجوز: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى إِيَّاكَ، ولا قاموا حَتَّى أَنْتَ؛ لأنَّ (حَتَّى) لا تَجُرُّ المُضْمَر ولا تَعْطِفه. وهذا الذي ذَكَرَهُ على مذهب جمهور البصريين.

وأجاز المبرد والكوفيون أنْ تَجُرَّ (حَتَّى) المُضْمر، نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّاكَ، ولكن الكوفيون لا يرون العطف بـ (حَتَّى)، بل ذاك على الجر، واتفق الفريقان على أنَّه لا يجوز: مَرَرْتُ بالقَوْمِ حَتَّاكَ، وتصحيحها: حَتَّى بِكَ.

وأجاز الفراء فيما يكون بعدها من المكني إذا أَتْبَعْتَ: قَامَ القَوْمُ حَتَّى أَنْتَ، وضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى إِيَّاكَ، وقال: لا يجوز: (حَتَّاكَ) في النصب إلا إذا أَتْبَعْتَ مخفوضًا، نحو: مَرَرْتُ بالقَوْمِ حَتَّاكَ.

وقال: إذا أَرَدْتَ النَّسق كان ما بعدها داخلا، وإذا جَرَرْتَ جاز أن يَدْخُلَ وأَنْ لا يَدْخُل، قال: وإنْ جَعَلْتَ (حَتَّى) مُعْتَرِضَة بعد الأسماء، وقَبْل الفعل الذي عليه نَسَقْتَ، فقُلت: القَوْمُ حَتَّى عبد الله قَامُوا، والقَوْمُ حَتَّى عبد الله قِيامٌ؛ فلَكَ العطف، والأحسنُ الجر، وكذا يُفْعَلُ فيما جرى مجراها مِنْ (كَانَ، وظَنَّ) وأخواتها.

وإذا اسْتَوفَيت (حَتَّى) ما شُرِطَ في كَوْنِها عاطفة، فإن اقْتَرَنَ بالكلام قَرينَةٌ تَدُلُّ على أنَّ الاسم بعدها غير شريك لِمَا قَبْلها في الحُكم، فلا يجوز فيه العطف، نحو: صُمْتُ الأيَّامَ حَتَّى يَوْم الفِطْر، أو شَرِيك، لم يجز إلا العطف نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أَيْضًا.

فلو لم تذكر المَحْكُوم عليه قَبْلَ (حَتَّى)، فقُلت: ضَرَبْتُ حَتَّى أَخَاكَ أو زِيَادَة؛ فالكوفيون لا يُجيزون إلا النصب، وأجاز البصريون الجزاء.

ولا قرينة على دخول ولا خروج، جاز العطف، والخفض أَحْسَن، وتقول: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدًا، وأَوْجَعْتُ بنَصْبِ (زَيْد) إنْ قَدَّرْتَ الإيجَاع لزَيْدٍ؛ فإن قدَّرْتَه للقوم، جاز الخفض، والنصب أحسن.

وزعم الفراء: أنَّ قولك: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى أَخَاكَ وأَوْجَعْتُ، وأَعْطَيْتُ القومَ حَتَّى أَخَاكَ فَأَكْثَرْتُ، لم يكن بُدٌّ من الفاء؛ لأنَّ المعنى: حتَّى ضَرَبْتُ أَخَاكَ فأَوْجَعْتُ، وكذا عنده إنْ خَفَضْتَ (الأخ)، وحذف الفاء جائزٌ في هذا عند البصريين.

ويكون الفعلِ الثاني توكيدًا لا عطفًا، وتقول: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى أَخَاكَ في ما أَظُنُّ، وأَحْسَبُ، وأَرَى، ونحوه.

قال الفراء: إنْ قَدَّرْتَها داخلة للأخِ، كان منسوقًا، وإن قدَّرْتَه راجعًا لِمَا قَبْل، جاز في الاسم ما جاز قبل دخولها.

وتقول: ضَرَبْتُ القَوْمَ حتَّى أَخَاكَ ضَرَبْتُه؛ تَنْصِبُ (أَخَاكَ) بفعلٍ مُضْمَر يدلُّ عليه ما بعد (حَتَّى)، ولا يَبْعدُ النسق، ويجوز الخفض، وأكره الرفع.

وأجاز الكسائي الرفع فيما بعدها على الاستئناف، حَمْلا على الواو، فإن قَوِيَ الاستئناف بما بعدها، جاز، وذلك إذا كان الفعل للمستقبل، نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى عبد الله اضْرِبْه.

وأمَّا (أَلْقَى الصَّحِيفَة) البيت؛ فالنَّصب كلام العرب الذي سَمِعْنَاه، والخفض جائز، وأمَّا الرفع فلم يُسمع من العرب؛ لكَوْنِه غير مستقبل، وجَوَّزَه الكسائي، ومثله ما كان الفعل يَطْلُبُ فاعلا، فإنَّه كالمستقبل، نحو: سَبَّنِي النَّاسُ حَتَّى زَيْدٌ سَبَّنِي، لا يكون الرفع إلا إذا كان مستقبلا.

وإذا جُرَّت على العادة أو عُطِفَتْ، فالفعل في موضع نصبٍ على الحال، ولك أن تُوقعَ موقعه اسمًا منصوبًا، فتقول: حَتَّى عبد الله شَابًّا، وجملة اسمية: حتى عبد الله شَابٌّ، والأحسن دخول الفاء في الفعل والجملة الاسمية.

وإذا وقع الاسم جاز الرَّفْعُ في الاسم بعدها، نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ مَضْرُوبٌ، وحَتَّى زَيْدًا مَضْرُوبًا، وحَتَّى زَيْدٍ مَضْرُوبٍ.

وإذا رَفَعْتَ ما بعدها، ونصب الاسم بعد الاسم، دخل في الكلام معنى صَارَ، لكنَّها لَمْ تَقْوَ في معناها حَتَّى تَنْصِبَ، وقد غَلطَ قومٌ، فنَصَبُوا الاسم بمعنى صَارَ.

ولا يجوز أن تَعْطِفَ الجُمل ولا الأفعال، فإذا وَقَعَ بعدها الماضي، فهي حرف ابتداء، نحو: سِرْتُ حَتَّى دَخَلْتُ المَدِينَة.

وأجاز أبو الحسن: أن تكون كالفاء إذا كانت سَبَبًا، فتعطفُ الفعل على الفعل، نحو: ما تَأْتِينَا حَتَّى تُحَدِّثنا، وكذلك أَجَازَ بعضهم أنْ يكون العطف على (سِرْتُ حَتَّى دَخَلْتُ المَدِينَة).

وقال خطاب الماردي: تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّى قَتَلْتُه، وضَرَبْتُه حَتَّى هو

مَقْتُولٌ، لا تَعْمَلُ شيئًا، ولا يكون ما بعدها إلا شيئًا يُؤدِّيه الأوَّلُ ويُبدِّله منه، تقول: قَامَ حَتَّى أَعْيَا وبَكَى حَتَّى عَمَى.

ولو قلت: أَكَلَ حَتَّى بَكَى وَسَارَ حَتَّى طَلَعَت الشَّمْس، لم يجز؛ فإن وَقَعَتْ على مستقبل بمعنى الماضي، أو بمعنى الحال، كان مرفوعًا نحو: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ المَدِينَة. انتهى.

و(حتَّى) لا تقتضي في العطف ترتيبًا، فهي كالواو، ويجوز كون العطف بها مُصَاحِبًا، نحو: قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاة في سَاعَةِ كَذَا، وسَابِقًا نحو: قَدِمُوا حَتَّى المُشَاة مُتقدِّمِين؛ ومن ادَّعى أنَّها تقتضي الترتيب في الزمان، فقد ادَّعَى ما لا دليل عليه.

وقال الزمخشري: (الفاء، وثُمَّ، وحَتَّى) تقتضي الترتيب، وحَيْثُ جاز الجر والعطف، فالجَرُّ أَحْسَن، إلا في باب (ضَرَبْتُ القوم حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُه)؛ فالنَّصب أَحْسَن عند من اعْتقدَ أنَّها للعطف، فجَعَل (ضَرَبْتُه) توكيدًا، وعند من لم يَعْتَقد أنَّها للعطف.

وقد يَجْتَمِعُ غايات في الزمان وغيره، فيكون قَبْلَها وبَعْدَها مواقيت وغير مواقيت، فتقول: إنَّ فُلانًا لَيشْتَرِي الرَّقِيق الأيَّام كُلَّهَا حَتَّى الخَمِيس حتَّى اللَّيْلِ؛ فلَكَ أن تَخْفِضَ لعدم الدخول، ولك أن تَتْبَعَ أحدهما على شَكْلِه، قَدَّمْتَ أو أَخَّرْتَ، وتجعل الآخر غَايَةً، والأحسن أن تجعل أحدهما عَطْفًا والآخر غاية، فيختلفا في المعنى.

وهذا الاختلاف فيه ما لَيْسَ من الجنس ويُجَانِسُه، وممَّا ليس منه وينوب عن الزمان، المصدر المُقارن للزمان، تقول: أَقِمْ عِنْدَنَا حَتَّى طُلُوع الشَّمس وقِيَامِ زَيْدٍ، وهو خَفْضٌ.

قال الفراء: ولا يَصِحُّ أن يَقَعَ هنا بَدَل المَصْدَر ما يَنْسَبِك به، وهو (أَنْ، ومَا)، لا تقول: أَقِمْ عندنا حتَّى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، ولا حَتَّى ما يَقُوم زيدٌ.

ويجوز في أنَّ المُشدَّدة، نحو: أَقِمْ حَتَّى أَنَّ النَّاسَ يَفْطرُون.

ولا يجوز أن يكون بَعْد (حَتَّى) نكِرَة، لو قُلْتَ: أَقِمْ عِنْدَنَا حتَّى شَهْر أو يَوْم، لم يجز، إلا أن تُريد مقدار ذلك، فإنَّك لو قلت: أَقِمْ عِنْدَنَا حَتَّى إِلَى تَمَامِ اثْنَتَيْ عَشَرَة سَاعَة؛ فإنَّه يجوز.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، كأنَّه أراد الموت، أو زَمَانًا يحصر، وتقول: أَقِمْ عِنْدَنَا حَتَّى قَلِيل تَقْضِي حَاجَتَكَ فِيهَا، وأجاز الكسائي: أَقِمْ عِنْدَنَا حَتَّى شَهْرٍ، وحَتَّى عَصْرٍ؛ فخفض، وهو غير جائز.

ولو قلت: (أَتَيْنَا كُلَّ وَقْتٍ حَتَّى ظُهرًا) جاز، ولو قُلْتَ: كُنْ عِنْدَنَا حَتَّى غُدْوَةً يا هذا، وحَتَّى سَحَرَ، جاز.

ولو قُلت: (حَتَّى غَدَاةَ) لم يجز، ولو قلت: (حَتَّى عَشِيَّةَ) جاز على قُبْحٍ، إذا جعل العَشِيَّة من الظُّهر إلى اللَّيْل، فإن لم يُرد ذلك، كان مُحالاً.

وتقول: لا آتِيكَ حَتَّى عَشر؛ فتَضَعُ (حتَّى) مكان (إِلَى)، ولو قُلت: (آتِيكَ) لم يجز. ولو قلت: آتِيكَ فأُوَاظِب إِلَى عَشر، جازت (حتى)، كقولك: أَرْعَى الشِّتَاء حَتَّى شَهْر. انتهت هذه المسائل، وهي من كلام الفراء.

(أَمْ) (١)

تكون مُتَّصِلَة ومُنْقَطِعَة، فالمُتَّصِلَة لا يَستغنِي ما بَعْدَهَا عمَّا قَبلَها، ولا تكون إلا فيما يُستعمل لَفْظُ الاستفهام فيه، سواء أكان الكلام على معنى الاستفهام أم لا، نحو: قد عَلِمْتُ أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ عَمْرو، ولَيْتَ شِعْرِي أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ خَالِدٌ، وما أُبَالِي أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ، وسَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ.

ووَقَعَتْ في هذه النِّسب من حَيْثُ كان المعنى على التَّسْوِيَة في ظَنِّ المُخَاطب، في جهالة أَيّهما ادَّعَيْتَ العِلْم بكَوْنِه عنده، والتسوية في ظَنِّ المُتكلِّم فيما جَاءَ بَعْدَ

---

(١) تَكُونُ عَلَى وَجهَينِ: مُتَّصِلَةٍ، وَمُنقَطِعَةٍ:
فَالمُتَّصِلَةُ هِيَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ الهَمزَةِ بِمَعْنَى (أَيّ)، كَقَوْلِكَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو؟) تُرِيدُ: (أَيُّهُمَا عِندَكَ؟) وَإِنَّمَا يَسأَلُ بِهَذَا مَن عَرَفَ كَونَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ؛ إلا أَنَّهُ لا يَعرِفُ عَيْنَهُ، فَهُوَ يُسأَلُ لِيُنَصَّ لَهُ عَلَى وَاحِدٍ.
وَالمُنْقَطِعَةُ: هُوَ أَن تَستَفهِمَ عَن شَيءٍ، ثُمَّ تَدَعَ الاستِفهَامَ عَنْهُ وَتَستَأْنِف الاستِفهَامَ عَن وَاحِدٍ آخَرَ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَولُكَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو؟) أَردتَ فِي أَوَّلِ الأمرِ أَن تَستَفهِمَ عَن (زَيدٍ؛ أَهُوَ عِنْدَهُ، أَو لَيْسَ هُوَ عِنْدَهُ؟) ثُمَّ عَرَضَ لَكَ قَصدٌ فِي أَن تَستَفهِمَ عَن عَمرٍو، فَقُلتُ: (أَمْ عِندَكَ عَمرٌو؟) وَيَقُولُونَ إِنَّ (أَمْ) فِي هَذَا الوَجهِ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى (بَلْ، وَالهَمزَةِ) جَمِيعًا، وَأَنَّ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ لَمَّا قُلتَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ؟) كَانَ قَصدُكَ إِذْ ذَاكَ أَن يُعلَمَ كَونُ (زَيدٍ) عِنْدَهُ، ثُمَّ أَضرَبتَ عَن ذَلِكَ، وَأَخذتَ فِي الاستِفهَامِ عَن (عَمرٍو)، وَلا تَكُونُ هَاهُنَا بِمَعْنَى (أَيّ). [شرح الجمل في النحو ١/٢٢٤]

(لَيْتَ)، والتسوية بين قُعود زَيْد وقِيَامه، في مسألة (ما أُبَالِي)، ومسألة (سِوَى).

كما أنَّك إذا اسْتَفْهَمْت فقُلت: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؟ اسْتَوَى في ظَنِّكَ في كَيْنُونَة من عِنْدِكَ مِنْهُمَا، ولا يجوز أن تُقَدِّمَ (أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ) على (سَوَاءٌ عَلَيَّ)، وأَغْلَب ما يكون الفِعلان مَاضِيَيْن، وقد يجوز على ضَعْفٍ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَتَقُومُ أَمْ تَقْعُدُ.

والجملة الواقعة بعد أفعال القلوب والتسوية لا يجوز تقديمها، فلا تقول: أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ عَلِمْتَ، ولا أَضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا تَبَيَّنَ لِي.

وإذا عَطَفْتَ اسْمًا بَعْدَ (أَمْ) على اسمٍ مخبر عنه بـ (أَفْعَل) التفضيل، فلا يجوز الإتيان بـ (مِنْ)، لا في الأول ولا في الثاني، فتقول: ما أُبَالِي أَزَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ عَمْرو، ولا يجوز: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو أَمْ بَكْر، ولا أَفْضَلُ أَمْ عَمْرو مِنْ بَكْر.

ويجوز العطف على الاسم المضمر في أَفْعَل، ويتَّضِح ذلك في: مَا أُبَالِي أَرَأَيْت زَيْدًا أَفْضَلُ أَمْ عَمْرًا؛ فإن حَمَلْتَ على المُضْمَر قُلت: أَمْ عَمْرٌو، ومَنْ يُؤكِّد الضمير المرفوع لمكان العطف لا يُؤكِّد هنا.

ومن النَّاسِ من لا يُجيز العطف عليه، فإن قُلت: أَزَيْدًا ضَرَبْتَ أَكْثَر أَمْ عَمْرًا، لم يجز رَفْعُه على الحَمْل على الضمير، ويجوز رَفْعُ هذا الاسم على الابتداء، فتقول: أَزَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ عَمْرو، تُرِيد: أَمِ الأَفْضَلُ عَمْرٌو.

ورفعه على هذا أَحْسَنُ من حَمْلِهِ على الأول، وهو كلام العرب الفصيح، تقول العرب: أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَفْضَلُ أَمْ عَمْرو، كثيرًا أَكْثَر مِنْ أَمْ عَمْرًا.

والمعادلة لا تكون إلا بَيْنَ اسْمَيْن أو فِعْلَيْن، أو جُمْلَتَيْن؛ إمَّا اسْمِيَّتَيْن وإمَّا فِعْلِيَّتَيْن، ولا تعادل بَيْنَ اسْمِيَّة وفعلية، إلا إن كانت في معنى الاسمية، أو الاسمية في معنى الفعلية، نحو: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]؛ أي: أَمْ صَمَتُّم، ونحو: ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١ - ٥٢]، المعنى: أَمْ أَنْتُم بُصَرَاء، والمُوجِبَتان تُقَدِّمُ أَيًّا شِئْتَ مِنْهُمَا.

وإن كانت إحداهما مَنْفِيَّة أَخَّرْتَها، نحو: أَقَامَ زَيْدًا أَمْ لَمْ يَقُمْ، ولا يجوز: أَلَمْ يَقُمْ زَيْدًا أَمْ لا، ولا سَوَاءٌ عَلَيَّ أَلَمْ يَقُمْ أَمْ قُمْت؛ فـ (أَمْ) لا يتقدَّمها إلا الاستفهام أو التسوية، و(أَوْ) يتقدَّمَها كُلُّ كَلامٍ إلا التسوية، فلا يجوز: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ،

وكذلك: مَا أُبَالِي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، إذا أَرَدْتَ التسوية.

وإن أَرَدْتَ (ما أُبَالِي فِعْلَكَ)، جَازَتْ (أَوْ، وأَمْ)، وتقول: أَتَقُوم أَمْ لا؟ و(أَمْ) هذه المتصلة لا بُدَّ أن يتقدَّمَها الهمزة، ومع الهمزة أَفْعَال القلوب، أو ما جرى مجراها، وهي التسوية، أو عدم المساواة، أو ضد ذلك، نحو: ما أَشَدُّ عَلَيَّ وما أَشَقُّ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ.

وإذا عَادَلْتَ بَيْنَ جُملتين، جاز أن تكون إحداهما الاسمية والأخرى فعلية، إلا في التسوية؛ فإنَّه لا يُذْكَرُ بعدها إلا الفعلية، ولا يجوز: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو مُنْطَلِق، هذا ما لا تقوله العرب.

وأجازه أبو الحسن قِيَاسًا على الجملة الفعلية، و(سَوَاءٌ) خبر مُقدَّم، و(أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ) في موضع المبتدأ، وقال أبو الحسن: (أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ) في موضع الفاعل بـ(سواء).

وممَّا عُودِلَ فيه بين الجملة والمفرد، قوله[1]: [الطويل]

سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتُّ لَيْلَةً ... بِأَهْلِ القِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ

والمتصلة تسبقها همزة، ويَصْلُحُ موضعها لـ (أَيّ)، ولذلك يُبْدَلُ ما دَخَلَت عليه من (أَيّ)، تقول: أَيُّهُم ضَرَبْتَ أَزَيْدًا أَمْ عَمْرًا أَمْ خَالِدًا، وأَيُّهُمَا ضَرَبْتَ أَزَيْدًا أَمْ عَمْرًا.

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "النفر" -بفتح النون وسكون الفاء- أصل معناه التفرق والشراد، وفي شواهد العيني: "سواء عليك الفقر" -بفاء ثم قاف- وربما يكون محرفا عن "القفر" -بقاف ثم فاء- وهو الأرض الموحشة الخالية من الأنيس، "القباب" -جمع قبة- وهي الخيمة، والمراد منها هنا: اسم موضع.

المعنى: يقول الشاعر: إنه لا فرق بين أن تنفر وتأخذ في طريقك غير ملوٍ على شيء، وأن تبيت بهؤلاء القوم الذين عرفوا بمنع الجار وحمايته، فلن ينجيك مما تحذر شيء.

الشاهد فيه: "النفر أم بت ليلة" حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد سواء، باسم مفرد ثم عادَلَهُ بجملة فعلية. وهذا خلاف الأصل، وربما لاحظ الشاعر أن الاسم المفرد ينبئ عن الجملة؛ لكونه مصدرا، فاستساغ الشاعر أن يقيمه مقام الجملة، وكأنه قد قال: "سواء عليك أنفرت أم بتّ ليلة".

انظر: الأشموني ٤٢١/ ٢.

وجَوَاب (أَمْ) المُتَّصِلَة التَّعْيِين، ويُجرَى مجرى التسوية: مَا أَدْرِي، ولَيْتَ شِعْرِي، و(سَوَاءٌ عَلَيّ) وتقعُ بعدهما الجملة الاسميَّة والفعلية، و(ما أُبَالِي) فلا يكون بعد الاستفهام فيها إلا الفعل، لا الجملة الاسمية، كذا قال بعضهم.

والصحيح وقوع الجملة الاسمية بعدها، قال[١]: [البسيط]

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا   أَمَوْتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الآن وَاقِعُ

وكان أبو الحسن يَسْتَقْبِحُ وقوع الجملة الاسميَّة بين (ما أَدْرِي) وبين (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو)؛ و(إِنْ أَدْرِي) تُستعمل في النَّفي والإيجاب، والتَّمنِّي بمنزلة النفي، و(عَلِمْتُ) لا تكون إلا في النفي، لا تقول: مَا عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو؛ لأنَّ التَّعْلِيق جَرَى في الإثبات.

وقد يكون السؤال بـ (أَمْ) والهمزة، مَبْنِيًّا على تَوَهُّمِ السَّائِلِ حصول ما يسأل عنه، فلإيجابٍ بالتَّعْيِين لفسادِ الوَضْعِ؛ فيكون الجواب: كِلاهُمَا عندي، أَوْ لا واحد منهما عندي.

ويجيء بعد (أَمْ) المُتَّصِلَة المُفْرَد، والجملة في تقدير المفرد، نحو[٢]: [الرجز]

أَمُخْدَجُ اليَدَيْنِ أَمْ أَتِمَّتِ

أي: أَمْ مُتِمًّا.

ومن ذلك: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ، المعنى: أَكَانَ مِنْ زَيْدٍ قِيَام أَمْ قعُود.

وقد يكون الفعلان لفاعلَيْن نحو: مَا أُبَالِي أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ بَكْرٌ، وجُملتان ابتدائيَّتان نحو: ما أُبَالِي أَزَيْدٌ غَاضِب عَلَيَّ أَمْ هُوَ رَاضٍ، وقد تُحْذَفُ الهمزة وتَنْوِي نحو: مَا أَدْرِي زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرو؛ أَيْ: أَزَيْدٌ، وقرأ ابن مُحَيْصن: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] بهَمْزَةٍ وَاحِدَة، يُريد: أَأَنْذَرْتَهُمْ.

وقد يُكتفى بـ (لا) عن ذِكْر المُعَادِل، نحو: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ لا، تُرِيد: أَمْ لا هُوَ عِنْدَكَ، وأَزَيْدٌ يَقُومُ أَمْ لا، تريد: أَمْ لا يَقُوم، وتقول: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو، وأَزَيْدًا لَقِيتَ أَمْ بِشْرًا.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٣٢، الدرر ٢/ ١٧٥، الأشموني ٣/ ٩٩، التصريح ٢/ ١٤٢.

(٢) انظر: زهر الأكم ١٤٢/١.

تَفْـصِلُ أَمْ مِمَّـا عَطَفَـت، قـال تعـالى: ﴿قُـلْ أَذَلِـكَ خَيْـرٌ أَمْ جَنَّـةُ الْخُلْـدِ﴾ [الفرقان:١٥]، فَصَلت (أَمْ) ممَّا عَطَفت عليه، ولو قُلت: (أَلَقِيتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا) كَانَ حَسَنًا، وتقديم الاسم أَحْسَنُ، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، ولو قُلت: أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرو قَائِمٌ، جاز.

وقال ابن الطراوة: إنَّمَا تُقدِّم الاسمَيْن مضمومًا أحدهما إلى الآخر، أو تُؤخِّرهما، ومنع من التوسط.

وقال غيره: لا يجوز إلا تقديم المُستفهم عنه، وتأخير ما لَيْسَ بِمُسْتَفْهِم عنه، وقد مَثَّل سيبويه بجواز الثلاثة.

والمُنْقَطِعَة ما انْخَرَمَ فيها شرط المُتصلة، وهي ما لا يَتقدَّمها لفظ الهمزة، وألا يتقدَّرَ الكلام معها بـ (أَيّهمَا أو بأَيّهم)، وتأتي بعد استفهام بغير الهمزة، وبعد جملة خبريَّة، ومذهب البصريِّين أنَّها تتقدَّرُ بـ (بَلْ) والهمزة مطلقًا.

وذهب الكسائي وهشام إلى أنَّها بمنزلة (بل)، وما بعدها مِثل ما قبلها، فإذا قُلت: قَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرو، فالمعنى: بَلْ قَامَ، وإذا قُلت: هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ قَامَ عَمْرو، فالمعنى: بَلْ هَلْ قَامَ عَمْرو.

وذهب الفراء إلى أنَّ العرب تَجْعَلُ (أَمْ) مكان (بَلْ)، إذا كان في أول الكلام استفهامٌ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها تكون بمعنى (بَلْ)، بعد الاستفهام وبعد الخبر، قال: وقد تَكُون بمعنى الهمزة إذا لَمْ يَتقدَّمْها استفهامٌ، وإلى هذا ذَهَبَ الهروي في " الأزهية ".

وذهب أبو عبيدة إلى أنَّها بمعنى أَلِف الاستفهام، وذهب إليه الفراء في بعض المواضع.

ولا تَدْخُل (أَمْ) هذه على همزة الاستفهام، لا تقول: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرو قَائِمٌ، ولا هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ عمرو؟

وتَدْخُلُ على (هَلْ) نحو: قَامَ زَيْدٌ أَمْ هَلْ قَامَ عَمْرو، كما تَدْخُلُ الهمزة على (هَلْ)، نحو قوله[1]: [البسيط]

(١) انظر: عروس الأفراح ٢٦١/٢، ومغني اللبيب ٤٦٠/١، وأسرار العربية ٣٣٢/١، والمقتضب ٤٤/١، والخصائص ٤٦٣/٢، والجنى الداني في حروف المعاني ٦٤/١، وهمع الهوامع ٦٠٩/٢، واللمع ٢٣٠/١، والمفصل في صناعة الإعراب ٤٣٧/١، وخزانة الأدب ٢٨٠/١١.

سَـــائِل فَــوَارِسَ يَرْبُــوع بِــشِدَّتِنَا أَهَـلْ رَأَوْنَـا بِـوَادِي القُـفِّ ذِي الأكَـمِ

وتَـدْخُلُ علـى أَسْـمَاء الاسـتفهام، كقولـه تعـالى: ﴿أَمَّـاذَا كُنْـتُمْ تَعْمَلُـونَ﴾ [النمـل:٨٤]، وهـو كثير فـصيحٌ، خِلافًـا لِمَـا فـي شـرح " الـصفار " الـذي كتبـه ابـن عصفور، فإنَّه ادَّعَى أنَّه لا يحفظ منه إلا قوله[1]: [البسيط]

أَمْ هَـلْ كَبِيرٌ بَكَـى لَـمْ يَقْـضِ عَبْرَتَـهُ إِثْــرَ الأَحِبَّــةِ يَــوْمَ البَـيْنِ مَــشْكُومُ

و[2]: [الطويل]

مَــا أَنْــتَ أَمْ مَــا ذِكْرُهَــا رَبَعِيَّــةً يَخُــطُّ لَهَــا مِــنْ ثَرْمَــدَاء قَلِيــبُ

وقوله[3]: [الطويل]

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي عَلَى القَتْلِ أَمْ هَلْ لامَنِي لَكَ لائِمُ

وأنَّه من الجمعِ بَيْنَ أَدَاتِي مَعْنى، وهو قليلٌ جدًّا، وفي كتاب الله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ﴾ [الملك: ٢١].

وفـي " الغـرة ": يُـدْخِلُونَ (أَمْ) علـى جميـع الاسـتفهام إلا علـى الهمـزة، قـال: [الرجز]

أَخُزِمَتْ أَمْ وُذِمَتْ أَمْ مَـالَهَا

وقال[4]: [الطويل]

فَأَصْــبَحَ لا يَــدْرِي أَيَقْعُــدُ فِــيكُمُ عَلَى حَسْبِكَ الشَّحْنَاءِ أَمْ أَيْنَ يَذْهَبُ

وذكر الآيَتَيْن.

وقال الفراء: لا يُجمع بين الاستفهامَيْن في موضعِ واحدٍ، ولا يجوز: أَيْنَ قُمْتَ وأَيُّهم في الدَّارِ، وأَهَلْ زَيْدٌ فِي الدَّار؟ إلا في ضَرُورة الشِّعر. انتهى.

---

(١) انظر: الخزانة ٣٠٤/١١.

(٢) البيت لعلقمة الفحل، وانظر: الديوان ١١/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢١٣/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٠٣/٣.

وهـذا مـن ابـن عـصفور وتلميـذه يـدلُّ علـى الجسارة، وعـدم حفـظ كتـاب الله تعالى.

وقد دخلت على (كَيْف)، نحو قوله: [البسيط]

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا يُعْطَى العلوقُ بِهِ   رِئْمَـان أَنْـفٍ إِذَا مَـا مَـا ضُـنَّ بِـاللَّبَنِ

وتقول: مَتَى قُمْتُ أَمْ مَتَى قَامَ زَيْدٌ.

وزعم ابن مالك: أَنَّ (أَمْ) المُنْقَطِعَة يُعْطَفُ بها قليلا الاسم المفرد. وأصحابنا يقولون: لَيْسَت للعَطْفِ، لا لمُفْرَدٍ ولا جُمْلَةٍ.

وقالـت العـرب: (إِنَّها لإِبِـلٌ أَمْ شَـاءٌ)، وقـدَّرَه أصـحابنا، والفارسـي، وابـن جنـي، بـ(بَلْ أَهِيَ شَـاءٌ)، وقـال هـو: (أَمْ) لمُجرَّد الإضـراب، وهـي بمعنـى (بَـلْ)، عاطفـة مـا بعدها على ما قبلها.

واسْتُدِلَّ على العطف بما نُقِلَ أَنَّ بعض العرب قال: (إِنَّ هُنَاكَ إِبِلا أَمْ شَاءً)، قال: وهذا عَطْفٌ صَرِيحٌ يُقَوِّي عدم الإضمار في المرفوع.

وقد رَدَدْنَا ما ذهب إليه في " الشرح الكبير "، وإذا تصدَّرَ (هَلْ) صَلُحَتْ (أَمْ، وأَوْ).

قـال سـيبويه: لـو قلـت: هـل تَـضْرِب أو تَقْتِـل؟ أو هَـلْ تَـضْرِب أَمْ تَقْتِـل؟ لَكَـانَ وَاحِدًا، وحَصْرُ (أَمْ) في المتصلة والمنفصلة، مذهب أكثر النحويين.

وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أنَّ (أَمْ) تكون زائدة، ومذهب الجمهور: أَنَّ (أَمْ) وُضِعَتْ على حَرْفَيْن أَصْليَيْن، وذهب ابن كيسان إلى أنَّ (أَمْ) ميمها بدل من الواو، وأَنَّ أصلها (أَوْ).

فصل

يجوز عَطْفُ الأسماء بعضها على بعض

فيُعْطَفُ الظاهر على الظاهر وعلى المضمر مُنفصلا، نحو: إِيَّاكَ وزَيْدًا رَأَيْتُ، أو مُتَّصلا نحو: رَأَيْتُكَ وزَيْدًا، والمضمر المُنفصل على المضمر المتصل نحو: زَيْدٌ ضَـرَبْتُه وإِيَّـاكَ، ومُنفصلَيْن نحـو: زَيْـدٌ إِيَّـاهُ وإِيَّـاكَ أَكْرَمْـتُ، وزَيْـدٌ أَنْـتَ وَهُـوَ قُمْتُمَـا، والمُنفصل على الظاهر نحو: أَكْرَمْتُ زَيْدًا وإِيَّاكَ، وقَامَ زَيْدٌ وأَنْتَ.

ووَهِمَ شَيْخُنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي في أنَّه لا يجوز: رَأَيْتُ زَيْدًا وإِيَّاكَ، وكلام العرب على جوازه، ومنه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١].

ولا يُشترط صلاحيَّة المعطوف لمُبَاشَرة العامل، فيجُوز: قَامَ زَيْدٌ وأَنَا، وقُمْتُ أَنَا وزَيْدٌ، ورَأَيْتُ زَيْدًا وإِيَّاكَ، ورُبَّ رَجُلٍ وأَخِيهِ، وإِنَّ زَيْدًا وإِيَّاهُ قَائِمَان، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لا قَاعِدِين، وإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لا عمرًا.

فلو كان العامل لا يُمكن قبُوله المعطوف بوَجْه ألبتَّه، نحو: أَقُومُ أَنَا وزَيْدٌ، و﴿لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ﴾ [طه: ٥٨]، ونَقُوم نَحْنُ وزَيْدٌ، وتَقُومُ أَنْتَ وزَيْدٌ، و﴿لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقُمْ أَنْتَ وزَيْدٌ؛ فزعم ابن مالك: أنَّ هذا من عطف الجُمل، فيُقَدَّر: ولِيَذْهَب رَبُّكَ، وفي (أقوم أَنَا وزَيْدٌ): ويَقُومُ زَيْدٌ، وكذا باقي ما مَثَّلَ به.

وما ذهب إليه مُخالفٌ لِمَا تَضَافَرَتْ عليه نصوص المعربين والنحويين مِن أَنَّ: ﴿وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة: ٣٥]، معطوف على الضمير المُستكِنّ في (اسْكُنْ) المُؤكَّد بـ(أَنْتَ).

ولا نعلم خِلافًا في جواز: تَقُومُ هِنْدٌ وزَيْدٌ، وأنَّه مِنْ عَطْفِ المُفْرَدَات، وفرَّقَ ابن مالك بَيْنَ هذا النوع وبَيْنَ مِثْل: قَامَ زَيْدٌ وأَنَا، بصَلاحِيَّة (قُمْتُ)، وفي (قُمْتُ وزَيْدٌ): قَامَ زَيْدٌ، بخلاف هذا، فلا تقول: اسْكُنْ وزَوْجُكَ.

وإذا عَطَفْتَ على الضَّمِير المرفوع المُستكِنّ أو البَارِز؛ فذهب البصريُّون إلى أنَّه لا يجوز إلا بالفَصْلِ بين المُتَعَاطفين بتَوْكِيدٍ بضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ أو بغيره.

وذهب الكوفيون، وابن الأنباري، إلى أنَّه لا يُشْتَرَطُ في ذلك الفَصْل، بل يجوز في الكلام: قُمْتُ وزَيْدٌ، وحُكِيَ عن أبي علي إجَازَة ذلك مِن غَيْرِ فَصْل.

وفي " كتاب سيبويه " حِينَ ذَكَرَ انفصال بَعْضِ الضمائر، وكذلك (كُنَّا وأَنْتُمْ ذَاهِبِين)، إلا أنَّ الشُّرَّاح تأوَّلُوه.

ولا يُعْتَدُّ عند البَصريِّين بفصل كاف (رُوَيْدَكَ)، بل يُؤكَّد إذا عطفت على الضمير المرفوع في (رُوَيْدَكَ)، فتقول: رُوَيْدَكَ أَنْتَ وزَيْدٌ.

وإذا عَطَفْتَ على الضمير المجرور بغَيْرِ (لَوْلا) فيمن قال: هُوَ ضَمير جَرٍّ حقيقة؛ فمذاهب:

جمهور البصريين على المَنْعِ إلا بإعادة الجار، نحو: مَرَرْتُ بِكَ وبِزَيْدٍ.

الثاني: جَوَازُ ذلك في الكلام، ولا يُشترط إعادة الخافض، وهو مذهب الكوفيين، ويونس، والأخفش، وهو اختيار الأستاذ أبي علي.

الثالث: أنَّه إنْ أُكِّدَ الضَّمير جاز، نحو: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وزَيْدٍ، وهو مذهب الجرمي، والزيادي.

وقال الفراء: يَجُوز: مَرَرْتُ بِهِ نَفْسه وزَيْدٍ، ومررت بِهِ كُلّهم وزَيْدٍ، وكذا القول في (أَجْمَعِين، وقَضِّهم، وقَضِيضهم، وخَمْسَتهم)، إذا خَفضت.

فإن نَصَبْتَ (خَمْستهم) لم يجز، يعني: العطف بغير إعادة الجار، قال: ومن قال: مَرَرْتُ بِهِ أَجْمَعَ، يُنْوَي بـ (أَجْمَع) النَّصب، لم يجز أَنْ يُرَدَّ على المخفوض، يعني: بغير الإعادة.

قال الفراء: إذا تَرَاخَى الكلام تَوَهَّمت أنَّ الأول ظاهر، وقول الفراء هذا قول الجرمي والزيادي، والذي أختاره جواز العطف عليه مُطلقًا؛ لتَصَرُّف العرب في العطف عليه، فتارَةً بالواو وتارةً بلا واو، وتارَةً بـ (بل)، وتارَةً بـ (أَوْ)، وتارة بـ (أَمْ)، وإن كان الأكثر أن يُعاد الجارّ.

ومن قال: إنَّ الضمير المنفصل في نحو: (لَوْلاكَ)، هو ضمير جرٍّ، فلا يُجيز عطف الظاهر عليه، فلو رفعت المعطوف على تَوَهُّمِ أنَّك أَتَيتَ بضمير الرفع المنفصل؛ ففي جَوَازِ ذلك نظر.

ولا يجوز نِيَابَة حرف على أَكْثَرِ من العاملين، وتصوير ذلك أن تقول: إنَّ زَيْدًا في البَيْتِ على فِرَاش والقَصْر نطع عمرًا، والتقدير: وإنَّ في القَصرِ على نطع عمرًا؛ فنَابَت الواو مناب (إنَّ)، ومناب (فِي)، ومناب (عَلَى).

وقبل ذلك: جاء من الدار إلى المسجد زَيْدٌ والحانوت البيت عمرو، نابت الواو مناب (جَاءَ)، ومناب (مِنْ)، ومناب (إِلَى)؛ إذ التقدير: وجَاءَ مِن الحَانُوتِ إلى البَيْتِ عَمْرو.

فلو ناب مناب عامليْن؛ فمذاهب:

أحدها: القَوْلُ بالجواز مُطلقًا، سواءٌ أَكَانَ أَحَدُ العاملين جَارًّا أَم لَمْ يَكُنْ، فإن لم يَكُنْ جَارًّا نحو: كَانَ آكِلا طَعَامَكَ زَيْدٌ وتَمْرًا عَمْرو؛ أي: وكَانَ آكِلا تَمْرًا عَمْرو.

فذكر ابن مالك في " شرحه ": الإجماع على منع ذلك، وليس بصحيح، بل ذكر الفارسي في بعض كُتبه جواز ذلك مطلقًا، عن قومٍ من النحويين، ونُسب للأخفش.

وإن كان أحد العاملين جارًّا، فقال المهدوي: إنْ تأخَّرَ المجرور نحو: زَيْدٌ فِي الدَّار وعمرو القصر، لم يجزه أحد، وليس كما ذَكَر، بل من أجاز ذلك مُطلقًا، أجاز هذه الصورة.

ونَصَّ بعضهم على أنَّه لا بُدَّ في العطف على عاملَيْن أن يكون أحدهما جارًّا، وإذا كان أحدهما جارًّا، وتقدَّم المجرور المعطوف؛ فالمشهور عن سيبويه المنع مُطلقًا، ونَقَلَ أبو جعفر النحاس الجواز.

وأمَّا الأخفش فعَنْهُ في هذه الصورة قولان:

أحدهما: الجواز، وهو المشهور عنه، وهو مذهب الكسائي، والفراء، والزجاج، وتبعهم من أصحابنا أبو جعفر ابن مضاء، وأبو بكر ابن طلحة.

والقول الثاني: المنع، ذَكَرَه في كتاب " المسائل " له، وهو مذهب هشام، والمبرد، وابن السراج.

فعلى المشهور من مذهب الأخفش ومن تبعه: يَجُوزُ، وسواءٌ أكان المجرور مُتقدِّمًا في المعطوف عليه، نحو: إنَّ في الدَّارِ زَيْدًا والحُجْرَة عمرًا، أم مُتأخِّرًا نحو: إنَّ زيدًا في الدار والحجرة عمرًا.

وفصَّلَ قومٌ بَيْنَ أَنْ يتقدَّمَ المجرور في المتعاطفين معًا، فيجوز: إنَّ في الدَّارِ زَيْدًا والقصر عَمْرًا أو لا؛ فيمتنع نحو: إنَّ زَيْدًا في الدار والحجرة عَمْرًا، ونُسب هذا لأبي الحجاج الأعلم؛ لتَسَاوِي الجُملتيْن.

وأنَّه لم يَأْتِ مَسْمُوعًا غير هذا، فحَصَلَ في هذه المسألة مذاهب: القول بالجواز مطلقًا، والقول بالمنع مطلقًا، والتفصيل بين أن يكون أحد العاملَيْن جارًّا فيجوز، أو ليس بجَارٍّ فيَمْتَنِع.

وإذا كان جَارًّا فمذهبان:

أحدهما: إنْ تقدَّمَ المجرور المعطوف جاز، وإلا فيمتنع.

والثاني: إن تقدَّمَ المجرور في المُتعاطفيْن جاز، وإلا فلا.

وقال ابن الطراوة: العطفُ على عامليْن إنَّما يكون في ما كان العاملان فيه من العوامل اللفظية المؤثرة، لَفْظًا ومَعْنًى، فإن انْخَرَمَ شَرْطٌ من هذه، لم يكن من هذا الباب، وهي جائزة، كأَنْ يكون العاملان ابتداءيْن، أو أحدهما، نحو: زَيْدٌ في الدار والقصر عمرو.

وكأن يكون العامل لفظيًّا لا معنويًّا، كالباء الداخلة في خبر (لَيْسَ، ومَا، ومِنْ) في النفي، فهو جائزٌ نحو: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ ولا خَارِجٍ أَخُوهُ، وما شَرِبَ مِنْ عَسَلٍ زَيْدٌ ولا لَبَنٍ عَمْرو، وما شَرِبَ زَيْدٌ مِنْ عَسَلٍ ولا لَبَنٍ عَمْرو. وأجاز ابن طلحة: زيدٌ في الدار والقصر عمرو، كابن الطراوة.

وفي " البديع ": العطف على عامليْن مَعْنَاه: أن يَتقدَّمَ مرفوعٌ ومنصوبٌ، أو مرفوع ومجرور، أو منصوب ومجرور، ثم يُعطف عليهما من غير إعادة العَامِل، ومثاله: قَامَ زَيْدٌ وضَرَبَ عَمْرًا وبَكْرًا خَالِدًا؛ عَطَفْتَ (بكرًا) على (زَيْد)، و(خالدًا) على (عمرو)، كأنَّك قُلت: قام زيدٌ وضَرَبَ عَمْرًا، وقام بكر وضَرَبَ خَالِدًا؛ هذا هو الذي وقع فيه الخلاف.

وقد أجمعوا على أنَّه لا يجوز: مَرَرْتُ بِعَمْرو وبَكْر خَالِد، فيُعطف على الفعل والباء؛ فإن قُلْتَ: مَرَّ زَيْدٌ بعَمْرو وخالد بكر، فقَدَّمْت المجرور على المرفوع، فقد أجازه الأخفش، ومن ذهب مذهبه. انتهى.

ويجوز أن يُعطف بحرف اسم فأكثر، على اسم قَبْله فأكثر، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وبكر خَالِدًا، وظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا مُنطلقًا وبِشْر جَعْفَرًا مُقيمًا، وأَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا دِرْهَمًا وبَكْر خَالِدًا دِينَارًا، وأَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا مُقِيمًا، وجَعْفَر خَالِدًا زَيْدًا ظَاعِنًا.

ويجوز حذف المعطوف بالواو وحذف الواو، ومنه قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]؛ أي: والبرد، وذلك إذا دلَّ الدليل على ذلك.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [الروم: ٩]، و﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف:١٠٩]؛ فزعم الزمخشري، ومحمد بن مسعود الغزني: أنَّ بين همزة الاستفهام، وحرف العطف الذي يلي (لَمْ)، و(لَمَّا) في قوله: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] فِعْلا مَحْذُوفًا.

ومذهب الجمهور: أنَّ حَرْفَ العطف عَطَفَ ما بَعْدَهُ على الجُمْلَة قَبْلَهُ، والتقدير: وأَلَمْ، وأَلَمَّا، لكنَّه اعْتَنَى بهمزة الاستفهام فقُدِّمَتْ؛ لأنَّ الاستفهام له صَدْرُ الكلام.

وأَمَّا حَذْفُ الواو وَحْدَها وإبقاء المعطوف، فقد جاء في كلامهم ما يدلُّ على ذلك، ومنه قيل ما حكاه أبو زيد: أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمْرًا؛ أي: وسَمَكًا وتَمْرًا، وذهب الفارسي إلى جواز ذلك، وتبعه ابن عصفور، وابن مالك.

وذهب ابن جني، وتبعه السهيلي، إلى أنَّه لا يجوز، وبه قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن ابن الضائع.

ويجوز حذف الفاء والمعطوف عليه بها، ومنه: ﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ أي: فضَرَبَ فَانْفَجَرَتْ.

وزعم ابن عصفور في مِثْلِ هذا التركيب: أنَّه لم يُحذف حرف العطف والمعطوف عليه، بل حُذف المعطوف عليه وَحْده، وحُذِفَت الفاء من المعطوف، وأُقِرَّت الفاءُ من المعطوف عليه، فاتَّصَلَت بالمعطوف، فأُبْقِيَ من كُلٍّ منهما ما يدلُّ على المحذوف.

وقد حُذِفت (أَمْ) ومعطوفها في قوله(١): [الطويل]

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لأمْرِهِ ... سَمِيع فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُهَا

يريد: أَمْ غَيٌّ.

و(أو) دُون معطوفها، فيما حَكَى أبو الحسن: أَعْطِه دِرْهَمًا دِرْهَمَيْن ثلاثة، يريد: أو دِرْهَمَيْن أو ثَلاثَة.

ويُغْنِي المعطوف عن المعطوف عليه بالواو كثيرًا بَعْدَ (بَلَى) وشبهها، تقول لمن

---

(١) قائله: هو أبو ذؤيب الهذلي.

اللغة: "الرشد" -بضم الراء وإسكان الشين- خلاف الغي، "طلابها" الطلاب مصدر طالب بمعنى طلب.

المعنى: أن قلب الشاعر دعاه إلى طلب الوصال من هذه المحبوبة، فهل حقيقة الحال في ذلك الطلب، أرشد هو أم غي؟ لكنه على كل حال لم يقوَ على مخالفة دعوة قلبه؛ لأنه لا يسمع إلى أمر غيره، وإنما غلب جانب الهوى على العقل، إذ القلب يميل إلى الهوى والعشق، ويدعو إلى الصبوة.

الشاهد فيه: أن "أم" تشارك الواو والفاء في جواز حذفها مع معطوفها، بدليل حذف "أم" العاطفة، و"غي" المعطوف المعادل لما بعد الهمزة في قوله: أرشد.

انظر: الأشموني ٤٣١/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٣٢/ ٢.

قال: أَلَمْ تَضْرِبْ عَمْرًا: بَلَى وزَيْدًا؛ أي: ضَرَبْتُ عَمْرًا وزَيْدًا، وتقول لمن قال: خَرَجَ زَيْدٌ: نَعَم وعَمْرو؛ أي: خَرَجَ وعَمْرو.

ونَدر ذلك مع (أو) في قوله[1]: [الطويل]

فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا ... يُوَسِّمُ أَوْلادَ العِشَارِ ويَفْصِلُ

التقدير: فَهَلْ لَكَ مِنْ أَخٍ أَوْ مِنْ وَالِدٍ.

وتقول: زَيْدٌ وعَمْرو مُنْطَلِقَان، ولا يجوز تَوْسِيطُ مِثْلِ هذا الخبر، فتقول: زَيْدٌ مُنْطَلِقَان وعَمْرو، وأَجَازَ ذلك بعض أصحابنا، وإِنْ وَرَدَ ذلك فيكون في شِعْرٍ ضَرُورَة، ويجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه بخمسة شروط عند أصحابنا:

أحدها: أَنْ يَكُونَ العَطْفُ بالواو خَاصَّة، وهو مَذْهَبُ البصريين، وأجاز ذلك هشام بـ (الفاء، وثُمَّ، وأَوْ، ولا)، وقال: هو جَيِّد.

وقال: وإن كانت الأداة تَرْفَعُ، جَازَ تقديم النَّسق، تقول: مَتَى وَخَرَجَ الأَمِيرُ خرُوجكَ، وكذلك في (كَيْفَ، وأَيْنَ)، وفي جميع الصِّفَات التامَّة، نحو: خَلْفَكَ وعبد الله رَجُل.

ولا يُجيز: هَلْ وزَيْدٌ عَمْرو مُنْطَلَقَان، ولا فِيكَ وزَيْدٌ عَمْرو رَاغِبَان، وأجاز هذا كله أحمد بن يحيى، ولا يجوز شيء من هذا على مذهب سيبويه، لا في التامِّ ولا في الناقص.

الشرط الثاني: أَنْ لا يُؤَدِّي إلى وقوع حرف العطف صَدْرًا، لا تقول: وعَمْرو زَيْدٌ قَائِمَان، تريد: زَيْدٌ وعَمْرو قَائِمَان، ولا نَعْلَمُ خلافًا في هذا **الشرط**.

الشرط الثالث: أَنْ لا يُؤَدِّي إلى مباشرة حرف العطف عاملا غير مُتصرِّفٍ، فلا تقول: إِنَّ عَمْرًا وزَيْدًا قَائِمَان، ولا ما أَحْسَن وَزَيْدًا عَمْرًا.

الشرط الرابع: أن لا يكون المعطوف محفوظًا، فلا تقول: مَرَرْتُ وعَمْرو بزَيْدٍ.

الشرط الخامس: أن يكون الفعل لا يَستغنِي بفاعلٍ واحدٍ، نحو: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرو؛ فذهب هشام إلى أنَّه لا يجوز: اخْتَصَمَ وعَمْرو زَيْدٌ، وهو مذهب البصريين،

---

(١) البيت لأبي أمية الهذلي.
انظر: الأشموني ٤٣٢/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٤٠/ ٢.

وأجاز ذلك أحمد بن يحيى.

وإذا اجتمعت هذه الشروط، فمذهب البصريين أنَّه لا يجوز ذلك إلا في الشِّعر، وهو عندهم في المنصوب أَقْبَحُ منه في المرفوع، ومذهب الكوفيين جواز ذلك في الشِّعر وفي الكلام.

وما أنْشدَ دليلا على ذلك، هو من عَطْفِ المفردات، وقد جاء من عطف الجُمل، وأنشدوا[1]: [الطويل]

أَأَطْـــلالَ دَارٍ بِالـــسِّبَاعِ فَحُمَّـــتِ سَالَتْ فَلَمَّا اسْتَعْجَمَتْ ثُمَّ صَمَّتِ

يريد: سَالَتْ فَحُمَّتِ.

وإذا تَقدَّمَ معطوفٌ بالواو ومعطوف عليه، وتأَخَّرَ عنهما خبرٌ أو غيره، طَابَقَ المُتعاطِفَيْن في عَوْدِ الضمير في الخبر وغيره، فتقول: زَيْدٌ وعَمْرو مُنْطَلقان، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرو وأَكْرَمْتَهُمَا.

فإن أُفْرِدَ الخبر ولم تكن ثَمَّ قَرِينَة، تَعَيَّنَ المُتأخِّر لِمَا يَعُودُ عليه، نحو: زَيْدٌ وعَمْرو قَائِمٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]؛ فقال ابن عصفور: لا يجوز الإفراد إلا حَيْثُ سُمِعَ، ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وقال أيضًا: الأحسن أن لا يُفْرَدَ الخبر. انتهى.

وكون المذكور خبرٌ للثاني، وحَذْفُ خبر الأول للدلالة هو مذهب ابن السراج.

وذهب سيبويه، والمازني، والمبرد، وعلي بن سليمان، إلى أنَّ المذكور خبرٌ للأَوَّلِ، ويَدْخُلُ الثاني في مَعْنَاهُ، ولا يَحْتَاجُ إلى إضمار؛ لأنَّ العطف إذ ذَاكَ من عطف المفردات.

فإن كان ثَمَّ قرينة، تَعَيَّنَ المتأخر لِمَا يعود عليه، كان على حَسَبِ القرينة، نحو ما حكى أبو حاتم: زَيْدٌ وهِنْدٌ قَائِمَةٌ؛ فهذا خبرٌ عن الثاني، وحكى: زَيْدٌ وهِنْدٌ قَائِمٌ؛ فهذا خبر عن الأول، والخلاف إنَّما هو إذا لم تَكُن قرينة.

وفي " الإفصاح ": لو قلت: زَيْدٌ قَائِمَان وعمرو، لم يجز، إنَّما تقول العرب: زَيْدٌ وعَمْرو قَائِمَان، وزَيْدٌ قَائِمٌ وعَمْرٌو؛ فتحذف خبر الثاني لدلالة الأول عليه، وزَيْدٌ

---

(١) انظر: اللسان (حمم) ١٢/١٥٠.

وعَمْرٌو قَائِمٌ، قيل: حُذِفَ خبر الأول، وقيل: حُذِفَ خبر الثاني، وقيل: أَنْتَ مُخيَّرٌ، وهو الصحيح. انتهى.

فإن كان العطف بالفاء أو بـ (ثُمَّ)، جاز الإفرادُ والمطابقة، فتقول: زَيْدٌ فعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ، وزَيْدٌ ثُمَّ عَمْرو مُنْطَلقٌ، ومَرَرْتُ بِهِ، ويجوز: مُنْطَلِقَان ومَرَرْتُ بِهِمَا، والإفراد مع (ثُمَّ) أحسن.

وإن كان العطف بـ (أَوْ)، فَنَقَلَ الأخفش عن العرب: أنَّه يجوز أن يكون الحُكم للأوَّلِ، ويجوز أن يكون للثاني، فتقول: زَيْدٌ أَوْ أَمَةَ الله مُنْطَلق، ويجوز: زَيْدٌ أو أَمَةَ الله مُنْطَلِقَة.

وقال ابن عصفور: الضَّمِير في (أَوْ) على حَسَبِ المُتأخِّر، فتقول: زَيْدٌ أَوْ عَمْرو قَامَ، وهذا مُخالِفٌ لِمَا نَقَلَ الأخفش عن العرب.

وقال ابن عصفور أيضًا: ولا يجوز أن يكون الضمير على حَسَبِ ما تقدَّمَ في (أَوْ)، إلا شذُوذًا لا يُقاس عليه، قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء:١٣٥]، فأَعَادَ الضَّمير على الغَنِيّ والفَقِير لتَفَرقهما في الذِّكْرِ.

وقال أيضًا: إنْ كَانَتْ (أَوْ) مُسْتَعملة، حيث يجوز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، كالتي في الإباحة، أو في النهي عن المباح، فيجوز في الخبر الإفراد والجمع، نحو: الحَسَن أو ابْن سِيرِين جَالِسْهُ، والآثِمُ أو الكَفُور لا تُطِعْهُ، وإن شِئْت: جَالِسْهُمَا، ولا تُطِعْهُمَا، والدليل على جواز الجمع قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾. وهذا اضطراب من ابن عصفور، تارَةً حَمَل الآية على الشذوذ، وتارة استدلَّ لها.

وإن كان العطف بـ (لا)، فالذي يَقْتَضِيه النظر، أنَّ الحُكم في ذلك للأول، نحو: زَيْدٌ لا عَمْرو قَائِمٌ.

قال ابن عصفور: الضَّمير على حسب المتأخر، نحو: زَيْدٌ لا عَمْرو قَامَ.

وإن كان العطف بـ (بَلْ) أو بـ (لَكِنْ)، فالذي يقتضيه النظر، أنَّ الحُكم فيهما للثاني، فتقول: زَيْدٌ بَلْ عَمْرو مُنْطَلق، وما زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرو خَرَجَ.

وقال ابن عصفور: على حسب المُتأخِّر منهما، وثمرة القولَيْن تظهر، إذا كان أحدهما مُذكَّرًا والآخر مُؤنَّثًا.

ويجوز عطف الفعل على الاسم، كقوله تعالى: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، والاسم على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ولا يكون ذلك، إلا إذا كان كلٌّ واحدٍ منهما في تقدير الآخر.

وزعم أبو القاسم السهيلي: أنَّه يَحْسنُ عطف الفعل على الاسم، إذا كان اسم فَاعلٍ، ويَقْبُحُ عَطْفُ الاسم على الفعل، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ وقَاعِد. انتهى.

وإذا قلت: الطَّائِرُ فيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَاب، عَطَفْتَ الفِعل على الاسم حَمْلا على المعنى، وهذا لا يُجيزه المبرد، ولا ابن السراج.

وقد أَلَمَّ بجوازه يسيرًا أبو الحسن، قال: لو قلت: الضَّارِبُه أَنَا وقُمْتُ زَيْدٌ، كان جائزًا بالحمل على المعنى؛ لأنَّ معنى (الضَّارِبُه): أَنَا الذي ضَرَبْتُه، والقياس عنده هنا (أل) في الأول والثاني، إذا كان لكلٍّ منهما ما يَرتَبِطُ به، ولذلك منع غيره هذه المسألة؛ لأنَّ إحدى اللاميْن يَخْلُو من الضمير.

وقال ابن السراج: وقد أَجَازَ قومٌ: ظَنَنْتُ عبد الله يَقُومُ وقَاعِدًا، وظَنَنْتُ عبد الله قَائِمًا ويَقْعُدُ، وهو عندي قَبِيح؛ مِنْ أجل عطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل، وقد مَنَعَ مِنْ ذلك المازني، والمبرد، والزجاج، كُلّ المَنْعِ.

واعتمد الفارسي جواز الذي قَبَّحَه شيخه ابن السراج، وله شواهد.

وذَكَرَ أصحابنا: أنَّ الجملة الفعلية والجملة الاسمية، لا تكون في تقدير مفرد، إلا إذا وَقَعَتْ صِفَةً، أو حالا، أو خبرًا، أَوْ ثَانِيًا لـ (ظَنَنْتُ)، أو ثالثًا لـ (أَعْلَمْتُ).

ويجوز عطفُ الجملة الاسميَّة، إذا كانت في تقدير المفرد، قال تعالى: ﴿بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، التقدير: بَائِتِين أو قَائِلِين.

ويجوز عطف الفعل على الفعل بشرط أن يَتَّحِدَا في الزمان، والأحسن إذ ذاك اتِّحَادهما في الصيغة، نحو: زَيْدٌ قَامَ وخَرَجَ، وزَيْدٌ يَقُومُ ويَخْرُجُ، ومن الاختلاف في الصيغة: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]؛ أي: فأَصْبَحَتْ، وقوله(١): [الكامل]

---

(١) من شواهد سيبويه الخمسين ١/ ٤١٦، الخصائص ٣/ ٣٣٠، الخزانة ١/ ١٧٣، ٥٢٨، ٢/ ١٦١، المغني ١/ ١٠٢ العيني ٤/ ٥٨، التصريح ٢/ ١١١، همع ١/ ٩، ٢/ ١٤٠، الدرر ١/ ٤، ٢/ ١٩٢.

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

أي: مَرَرْتُ فمَضَيْتُ.

ولا تقول: زَيْدٌ قَامَ ويَخْرُج، تريد: قَامَ فِيمَا مَضَى ويَخْرُجُ فِيما يُسْتَقبَلُ، على أن يكون من عَطْفِ الفعل على الفعل؛ لأنَّ هذا العطف مَعْدُودٌ من عطف المفرد على المفرد، فإذا اختلَفَا في الزمان، صار من عطف الجُمل.

وحرف العطف إن كان على حرفٍ وَاحدٍ كـ (الواو، والفاء)، فلا يجوز الفصل بين (الواو، والفاء) وما عُطِفَ، لا بِقَسَمٍ، ولا ظَرْفٍ، ولا مَجْرُورٍ، إلا في ضَرُورَة الشِّعر، نَصَّ على ذلك أصحابنا، فلا تقول: قَامَ زَيْدٌ والله عَمْرٌو، ولا فوالله عَمْرٌو، ولا ضَرَبْتُ زَيْدًا وفي البَيْتِ عَمْرٌو، ولا خَرَجَ زَيْدٌ والسَّاعَة عَمْرو.

قال ابن مالك: وهُوَ قَوْل أَبِي عَلِي، قال: وهو جَائِزٌ في الكلام المنثور، إن لم يكن المعطوف فعلا، نحو: قَامَ زَيْد وفي الدَّارِ قَعَدَ، وزَيْدٌ يَقُومُ ووالله يَقْعُدُ.

أو اسمًا مجرورًا لم يُعَدّ جَرّه، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ومِنْ بَعْدِه عَمرو، وأجاز ذلك الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، فقال: يُنْوَى بِهِ الخَفْض، فيكون معطوفًا على (بإِسْحَاق)، وقد فصَلَ بينهما بالجار والمجرور، الذي هو (مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ)، والعَطْفُ بالواو.

وخَرَّجَ ذلك أبو علي، وأبو الفتح، على إضمار فِعْلٍ تقديره: وآتَيْنَاهَا مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ، كما قال سيبويه في (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرًا): إذ التقدير: ولَقِيتُ عَمْرًا، وهذا الذي اسْتَقْبَحَه أبو علي، لم يَسْتَقْبِحه سيبويه إلا في النَّصب، وإنَّما قَبَّحَهُ في الخفض، نحو: أَمُرُّ اليَوْمَ بِزَيْدٍ وغَدًا عَمْرو.

وإن كان حَرْفُ العطف على أَكْثَرِ من حَرْفٍ، جاز الفصل بَيْنَه وبين المعطوف بالقَسَمِ، وبالظرف، وبالجار والمجرور، نحو: قام زَيْدٌ ثُمَّ والله عَمْرو، وقَامَ زَيْدٌ بَلْ والله عَمْرو، وما ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ فِي الدَّارِ عَمْرو.

ومِنْ أَحْكَامِ حرُوف العطف: أنَّ ما كان معمولا لعاملٍ بعدها، لا يجوز أن يتقدَّم ذلك المعمول على حرف العطف، فلو قلت: زَيْدٌ قائمٌ وضَارِبٌ عمرًا، ما جاز أن تقول: عَمْرًا وضَارِب، ونَقَلُوا: أنَّ القِيَام يكون صلة، ولا قيام هناك.

فإذا قلت: قُمْتُ فضَرَبْتُ زَيْدًا، قالوا: فإنْ كان القِيَامُ لَغْوًا، فلا يجوز تقديم

(زَيْد) على (فَضَرَبْتُ)، وإن كان القيام حقيقةً أو أَكَّدْتَه بمصدرٍ، نحو: قُمْتُ قِيَامًا فَضَرَبْتُ زَيْدًا، أو كان في شرطٍ نحو: إنْ قُمْتَ فَضَرَبْتَ زَيْدًا فعَبْدِي حُرّ، فيجوز تقديم المفعول على (فَضَرَبْتَ)، وهذا مخالف لِمَا قَرَّرْنَاه في الأصل.

وإذا اجتمعت التوابع، بَدَأْتَ بالنَّعْتِ، فعَطْف البَيَان، فالتَّوْكِيد، فالبَدَل، فعطف النسق، فتقول: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الكَرِيم مُحَمَّد نَفْسه رَجُل صَالِح ورَجُل آخَر. وأجاز بعضهم تقديم التأكيد على النعت، فتقول: قام زيدٌ نَفْسُه الكَاتِب.

فإنْ كان التأكيد بتكرار الاسم، فالكَالتَّأْكِيد بألفاظ التأكيد، فتقول: قَامَ زَيْدٌ العاقل زَيْد، نصَّ عليه بعض أصحابنا، وقال: ذلك في قوله: (وَيْلٌ لَهُ وَيْلٌ طَوِيل)، قال: يجوز أن يكون (طَوِيل) صفة لـ (وَيْل) الأول.

باب القول في الأفعال وأقسامها

الفعلُ بالنَّظر إلى الصِّيَغِ ثلاثة: مَاضٍ، وأَمْرٍ، ومُضَارعٍ، وكُلٌّ مِنْهُمَا أَصْلٌ، فالقسمة ثُلاثِيَّة.

وزعم أبو علي: أنَّ المستقبل حُمِلَ على الحال.

وأبو بكر ابن طاهر إلى أنَّ المُستقبل أَسْبَقُ.

وأكثر النُّحاة يقول: في بِنْيَةِ (يَفْعَلُ) بالاشتراك، كاشتراك عَيْن.

وزعم الكوفيون: أنَّ الأمر مُقْتطَعٌ من المضارع، فالقِسْمَة عندهم ثُنَائِيَّة.

وزعم بعض النُّحاة: أنَّ الأصل في الأفعال هو الماضي، فتَسْمِيَةُ الماضي مَاضِيًا والأمْر أمرًا وَاضِحَة.

وزعم صاحب " الضروري ": أنَّ الأمر والنهي، نحو: اضْرِبْ، ولا تَضْرِبْ، لَيْسَا فِعْلَيْن إلا مجازًا.

وأمَّا المُضارع: فهو في اللُّغَة: المُشَابِه لِمَا شَابَه الاسم، سُمِّيَ مُضَارِعًا، كأنَّه وُضِعَ مع الاسم صَرِيحًا.

وزعم ابن عصفور: أنَّ المُضَارَعَة مَقْلُوبَة عن المراضعة.

ويقول المُتكلِّم، مُذكَّرًا كان أو مُؤنَّثًا: (أَخْرُجُ) بالهمزة الدَّال ما هي فيه على التَّكلُّمِ، ويقول جماعة المتكلمين: نَحْنُ نَصْنَعُ، وكذلك لو كان معه مشارك في الفعل، وَاحِدًا أو أكثر، نحو: نَحْنُ وزَيْد نَفْعَلُ، أو نَحْنُ والزَّيْدُون نَفْعَلُ.

وكذا إذا شَارَكَ المُتكلِّمُ غيره في الفعل، نحو: أَنَا وهِنْدٌ نَصْنَعُ، وأَنَا والزَّيْدُون نَصْنَعُ. ويقول المُتكلِّم المُعظِّم نفسه: نَصْنَعُ كذا، وهو عند بعض أصحابنا مُجاز فيه، وتقول للمُخاطَب مُطلقًا: أَنْتَ تَقُومُ، وأَنْتِ تَقُومِين، وأَنْتُمَا تَقُومَان، وأَنْتُم تَقُومُون، وأَنْتُنَّ تَقُمْنَ، بالتاء فيها كلها.

وقد يُعامَلُ جَمْعُ التكسير من المُؤنَّث معاملة المؤنث في الخطاب، تقول: يا نِسَاء تَقُومِين، كما تقول: يَا هِنْدُ تَقُومِين. وتقول للغَائِبَة: هِنْدٌ تَقُومُ وهي تَقُومُ، والسَّمَاءُ تَنْفَطِرُ وهي مُنْفَطِرٌ. وللغائبتين: الهِنْدَان تَخْرُجَان والعَيْنَان تَدْمَعَان، فإن كان هُمَا ضمير غَائِبتَيْن، فمسألة خلاف؛ فـ (ابن الباذش) يقول: هُمَا يَخْرُجَان كضَمِير المُذكَّر.

وابن أبي العافية يقول: هما يَخْرُجَان كظاهرهما، وهو الصحيح.

وقد يُحمل المُذكَّر الغائب على مُؤنَّثٍ فيكون بالياء، نحو: تَجِيء كِتَابِي، يريد: الصَّحِيفَة.

أو أُضِيفَ إلى مُؤنَّث وأنتَ تُرِيد المُذكَّر، نحو: يَجْتَمِعُ أَهْلُ اليَمَامَة، و(تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) [يوسف: ١٠][1]، في قراءة من قرأ بالتاء، وتَشْرَقُ صَدْرُ القَنَاة.

أو يكون في المُذكَّر تاء التأنيث، نحو: تَقُومُ طَلْحَة، وتَعْدِل الخَلِيفَة، وهذا قليل.

أو أُسْنِدَ إلى ظَاهِرِ جَمْع تَكْسِير لمُذكَّر وأُرِيدَ معنى جماعة، أو ضَمِير غَائِبَات، نحو: تَقُومُ الزُّيُود، وتَنْكَسِرُ الأَجْذَاعُ، وتَنْكَسِرُ الجُذُوع، وتَخْرُجُ الرِّجَالُ، والرِّجَالُ تَخْرُجُ، والنِّسَاءُ تَخْرُجُ.

فإن كان الظاهر جَمْع سَلامَةٍ في المُذكَّر، أو ضميرًا يعود عليه؛ فمذهب البصريين أنَّه لا يجوز إلا بالياء، فتقول: يَقُومُ الزَّيْدُون، والزَّيْدُون يَقُومُون، وأجاز الكوفيون: تَقُومُ الزَّيْدُون، والزَّيْدُون تَقُومُ، بالتاء.

وتقول للغائب: يَقُومُ زَيْدٌ، ويَقُومُ الزَّيْدَان، ويَقُومُ الزَّيْدُون، وزَيْدٌ يَقُومُ، والزَّيْدَان يَقُومَان، والزَّيْدُون يَقُومُون، وقد يُقال: الزَّيْدُون يَقُومُ، كما يُقال: زَيْدٌ يَقُومُ، وهو قليل جدًّا.

فإن كان الجَمْعُ لغير عاقلٍ، جاز فيه ذلك أيضًا، فتقول: الجذُوعُ تَنْكَسِرُ، وتقول: تَقُومُ الهنُودُ، و﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ [مريم: ٩٠]، وتُسْرِعُ الجِمَالُ، والهنُودُ يَقُمْنَ، و﴿السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ [الشورى: ٥]، والجِمَالُ يُسْرِعْنَ، والهِنْدَاتُ تَخْرُجْنَ.

ورَوَى أبو عمرو الزَّاهِد في " نَوَادِر ابن الأعرابي ": الإِبِلُ تَشْمَمْنَ، يعني: بالتاء، وقرأ يُونس عن أبي عمرو[2]: (تَكَادُ السَّمَوَاتُ تَتَفَطَّرْنَ) [الشورى: ٥] بالتاء في

---

(١) قرأ مجاهد، وأبو رجاء، والحسن، وقتادة: (تلتقطه) بعض السيارة، وهذا محمول على المعنى، لأن بعض السيارة سيارة. وحكى سيبويه: سقطت بعض أصابعه. [إعراب القرآن للنحاس ١٩٤/٢]

(٢) روى يونس عن أبي عمرو قراءة غريبة «تتفطرن» بتاءين مع النون، ونظيرها حرف نادر، روى في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تشممن. ومعناه: يكدن ينفطرن من علو شأن الله وعظمته، يدل عليه مجيئه بعد العلي العظيم. وقيل: من دعائهم له ولداً، كقوله تعالى: (تَكَادُ السموات يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ) [مريم: ٩٠]. [الكشاف: ١٧٤/٦]

(يَتَفَطَّرْنَ)، وهي قراة شاذة، و(تَشْمَمْنَ) حَرْفٌ نَادِر.

فإن كان الظاهر جمع سَلامَةٍ في المُؤنَّث العاقل، نحو: الهِنْدَات؛ فمذهب البصريين أنَّه لا يجوز إلا بالتاء، فتقول: تَقُومُ الهِنْدَاتُ، وإنَّما جاز بالتاء في (السَّمَوَات)؛ لِجَوَاز ذلك في مُفْرَدِه أو تَأْنِيثه مجاز.

وأجاز الكوفيون: (يَقُومُ الهِنْدَات) بالياء، ويجوز: يُقْطَعُ يَد زَيْدٍ؛ لجواز (تُقْطَع زَيْد) وأنت تريد يَدَه، ويحْضرُ القاضي امْرَأَة، وينفعك اليوم المَوْعِظَة، و(تَنْفَعُ الموعظة) على معنى (الوَعْظ) بالياء.

والأمر مُستَقبَلٌ أَبَدًا، ورُبَّما دَلَّ بصِيغَةِ الخبر على الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، كما دَلَّ بصِيغَةِ الأمر على الخبر في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]؛ أي: فيَمُدُّ.

والمضارع فيه خمسة مذاهب:

أحدها: أنَّهُ لا يكون إلا مُستقبَلا، وهو مذهب الزجاج.

الثاني: أنَّه مُختصٌّ بالحَالِ، وهو مذهب ابن الطراوة.

والثالث: وهو مذهب الجمهور، وهو أنَّه يكون للحال ويكون للاستقبال، واختلفوا؛ فقيل: هُوَ مُشْتَرك كلَفْظَة (عَيْن)، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ورَجَّحَهُ صاحب "الضروري".

وقيل: إذا أُرِيدَ به الحال، فهو بحَقِّ الأصلية، وإذا أُريدَ به الاستقبال، فهو بحَقِّ الفرعيَّة، وهو مذهب الفارسي، وبه قال من أصحابنا أبو بكر ابن مسعود.

وقيل عكس هذا، وأنَّ أَصْلَه المستقبل، وهو مذهب أبي بكر ابن طاهر.

ومَنْ قال: إنَّه صَالِحٌ للحَالِ، قال: هُوَ صَالِحٌ لَهُمَا ولو نُفِيَ بـ (لا)، وهذا مذهب الأخفش والمبرد، إلا إنْ تَعيَّنَ المضارع للاستقبال.

وذهب أكثر المُتأخِّرين إلى أنَّها تخلصه للاستقبال، ومنهم الزمخشري، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وقال: يَترَجَّح الحال مع التجريد، يَعْنِي: من القرائن المُخَلِّصة للحال والاستقبال، وقال بهذا ابن مالك مع زَعْمِه، ونَصّه أنَّه مُشتركٌ بين الحال والاستقبال، وهو قول مُتناقض.

قال: ويَتعَيَّنُ عند الأكثر بمصاحبة (الآن) وما في معناه، كـ (السَّاعَة، والحِين)،

و(أل) فيهما للحضور و(آنفًا)، تقول: يَخْرُجُ الآن، أو السَّاعَة، أو الحِين، أو آنِفًا.

وقد جاء اسْتِعْمَالُ (الآن) مع المستقبل، كقوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة:١٨٧]، ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ﴾ [الجن: ٩]، فأَجَازَ بعضهم: (يَخْرُجُ زَيْدٌ الآنَ) عَلَى الاسْتِقْبَالِ.

وأَمَّا لامُ الابتداء فتَخْلص للحَال عند الأكثرين، نحو: إنَّ زَيْدًا ليَقُوم. قال ابن مالك: ويَجُوزُ أنْ يُراد الاستقبال بالمَقْرُون بها، واسْتدلَّ بما رَدَدْنَاهُ عليه في الشَّرح، قال: والأكثرون على أنَّ النفي بـ (لَيْس، ومَا، وإنْ)، قَرِينَة تخلص للحَالِ، مَانِعَة من إرَادَة الاسْتِقْبَال.

وقال: لَيْسَ ذَلِكَ بلازمٍ، وأَوْرَدَ أَدِلَّة على زَعْمِه لا تدلُّ على مُدَّعَاه؛ لأنَّ المُدَّعِي أنَّ تِلك تُخَلّص للحَالِ، إذا لم يَكُنْ هناك قَرِينَة لفظيَّة أو معنوية تخلص للاستقبال.

وممَّا يُخَلِّص للحال، عَطْفُ الحال عليه، نحو: يَقُومُ زَيْدٌ ويَخْرُجُ الآن، وعَطْفه على الحال نحو: يَقُومُ زَيْدٌ الآن ويَخْرُجُ.

ومجيئه حالا نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وممَّا يعينه للحال الإنشاء نحو: أُقْسِمُ لأضْرِبَنَّ عَمْرًا، وأَحْلِفُ مَا خَرَجَ زَيْدٌ.

ويَتخَلَّصُ للاستقبال بظَرْفٍ مُستقبَل مَعْمُولا للمضارع، نحو: أُكْرِمُكَ إذَا جِئْتَ، أو مُضَافًا إليه نحو: القِتَالُ إِذَا تَجِيء.

وإسناده إلى متوقع، نحو قوله: [الوافر]

يَهُولُكَ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ مُلْغٍ   لِمَا فِيهِ النَّجَاةُ مِنَ العَذَابِ

أو تَضمَّنَ طَلَبًا نحو قوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أو وَعْدًا نحو: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكوت: ٢١].

أو مصاحب نَاصِب، نحو: (أَنْ، ولَنْ، وإِذًا، وكَيْ) في أَحَدِ قِسْمَيْهَا، وخَالَفَ في هذا بعض المتأخرين؛ أي: في تخليص النَّاصِب للاستقبال.

أو أداة تَرَجٍّ نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]، أو اشتقاق نحو: [الوافر]

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ   عَسَى يَغْتَرُّ بِهِ حَمِقٌ لَئِيمُ

أو مُجازاة جَازِمَة نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، أو غير جازمةٍ: كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

قال ابن مالك: أو (لَوْ) المصدرية، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، أو حرف تَنْفِيس، وهُوَ (سَوْفَ، والسين)، ولا يَعْرِفُ البصريون غيرهما، وهُمَا لُغَتَان، وليست السِّين مُقتطعَةً مِن (سَوْفَ)، خلافًا لمن زَعَمَ أَنَّها فَرْعٌ من (سَوْفَ).

وحَكَى الكسائي أنَّ نَاسًا من أهل الحجاز يقولون: (سَوْفَ تَعْلَمُون) بسكون الواو.

وحكى أحمد بن عبد الجليل المروي، في كتابه الذي سمَّاه " توطئة المدخل": (سَوْ أَفْعَلُ، وسَوَ أَفْعَلُ) بفتح الواو وسكونها، لُغتان.

وحكى الكوفيون: (سَفْ). وحكى ابن سيده: (سَيْ).

قال ابن مالك: واتَّفَقُوا على أنَّ أصل (سَوْ، وسَفْ، وسَيْ): سَوْفَ. انتهى.

وزعم بعضهم: أنَّ هذا من الحذف الذي جاء في الشِّعر وليس بلُغَةٍ.

وذكر أبو موسى في مُخلصاته للاستقبال لام الأمر، والدعاء، و(لا) في النهي والدعاء، وهذا مندرجٌ تحت اقتضاء الطلب، وذكر أيضًا لام القسم، نحو: والله لَيَقُوم زَيْدٌ، وعَطفه على المستقبل، وعطف المستقبل عليه.

ويَنصرِفُ معنى المضارع إلى المضي بـ (لَمْ، ولَمَّا)، وهذا مذهب المبرد، والأستاذ أبي علي، وأكثر المتأخرين، قالوا: الأصْلُ: يَفْعَلُ، فدَخَلَتْ عليه (لَمْ، أو لَمَّا)، فصَرَفَتْ معناه إلى المُضِيّ، وبَقِيَ اللفظ على ما كان عليه.

وذهب أبو موسى وغيره إلى أَنَّهما يَصْرِفَان لفظ الماضي إلى المُبْهَم دُونَ مَعْنَاه، ونُسِبَ هذا إلى سيبويه.

وبـ (لَوْ) الامتناعيَّة نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النحل: ٦١]، وبـ(إِذْ) نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، و(رُبَّمَا) نحو[1]: [الخفيف]

---

(١) هذا البيت يروى في عدة روايات، قيل: أمية بن أبي الصلت، وقيل: حنيف بن عمير اليشكري، وقيل: لنهاز ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر، وهو من الخفيف.

الشرح: "فرجة" بفتح الفاء وهو الانفراج، "العقال" بكسر العين وهو القيد، وقال ابن الأثير: العقال الحبل الذي يعقل به البعير.

=

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْرِ   لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

وقد جاء ما ظَاهِرُهُ الاستقبال كقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر:٢]، و(قد) في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وعطفه على الماضي كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]؛ أي: فَأَصْبَحَتْ، وعَطَفَتَ الماضي عليه نحو: [الكامل]

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي   فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

الخ؛ أي: وَلَقَدْ مَرَرْتُ.

ووقوعه خبَرًا لـ (كان) وأخواتها، نحو: كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ، وإِعْمَالِه في الظَّرْف الماضي، نحو: [الرجز]

يَجْزِيهِ رَبُّ العَرْشِ عَنِّي إِذْ جَزَى

أي: جَزَاهُ رَبُّ العَرْشِ.

وزعم ابن عصفور: أنَّ مِنْ هذه القرائن (لَمَّا) المُحْتَاجة إلى الجواب، ومَثَّلَ ذلك بقوله: لَمَّا يَقُومُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرو، ويحتاج إثبات ما زعم إلى دليل من السماع.

ويَنْصَرِفُ الماضي إلى الحال بالإنشاء، نحو: أَقْسَمْتُ لأَضْرِبَنَّ زَيْدًا، وألفاظ العقود نحو: زَوَّجْتهَا، وقَبِلْتُ، واشْتَرَيْتُ.

وإلى الاستقبال بالطلب، نحو: غَفَرَ الله لَكَ، واتَّقَى الله امْرءٌ فَعَل خَيْرًا يُثَبْ عليه، وعَزَمْتُ عَلَيْكَ إلا فَعَلْتَ ولَمَّا فَعَلت.

وبالوَعْد نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، وبالعطف على ما عُلِمَ استقباله، نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨].

وذكر ابن مالك: أنَّه يَنْصَرِفُ إلى الاستقبال في القَسَم بدخول (لا) و(أَنْ) عليه،

=

المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة.

الشاهد: في "ربما تكره" حيث وقعت "ما" نكرة موصوفة، بمعنى شيء.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٧٠، وابن هشام في المغني ٢/ ٢، والسيوطي في الهمع ١/ ٢٨، والشاهد ٥٤١ في الخزانة، وسيبويه ج١ ص٢٧٠.

ومَثَّلَ بما لا دَلِيلَ فيه على مُدَّعَاه، وقال: ويَحتمِلُ المضي والاستقبال بعد همزة التَّسوية، نحو: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، وسواءٌ عَلَيَّ؛ أي: وَقْت جِئْتَنِي.

فإن كان المعادلُ مَقْرُونًا بـ (لَمْ)، تعيَّنَ المُضِيّ نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وبَعْدَ حَرْف التحضيض نحو: هَلا ضَرَبْتَ زَيْدًا، إِنْ أَرَدْتَ المضي كان للتوبيخ، أو الاستقبال كان للأمر.

وبعد (كُلَّما) نحو: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، و﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ﴾ [النساء: ٥٦]، وبعد (حَيْثُ) نحو: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩]، و﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وبِكَوْنِه صِلَة نحو: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، و﴿إِلا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]، أو صفة لنَكِرَة عامَّة نحو[1]: [الخفيف]

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ اليَوْ ... مَ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

ونَضَّرَ الله امْرءًا سَمِعَ مَقَالَتِي.

وهذه المُثُل في هذا الاحتمال من كلام ابن مالك، وإنَّ ذلك على سَبِيل التسوية، والذي نَذْهَبُ إليه الحمل على المُضِيّ، لإبقاء اللفظ على مَوْضُوعِه، وإنَّما فُهِمَ الاستقبال فيما مَثَّلَ به من خارجٍ.

فصل
الفعل مُتصرِّف وجَامِد

والمُتصَرِّف ما اخْتَلَفَتْ بِنْيَته لاختلاف زَمَانِه: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، اضْرِبْ، والجامد بخلافه.

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِلأَعْشَى مَيْمُون بْن قَيْس.
الشَّاهد فيه: حَذْفُ صِفَةِ مَعْمُولِ (رُبَّ) لِدَلالَةِ الكَلامِ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ).
فَهَذَا المَجْرُورُ لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ صِلَةِ (أَسْرَى)؛ لأنَّ (وَأَسْرَى) مَعْطُوفٌ عَلَى (رُبَّ) وَهِيَ لا بُدَّ لَهَا مِنْ صِفَةٍ، فَكَذَلِكَ مَا عُطِفَ عَلَيْهَا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ أَتَى بِنَوْعَيْنِ. فَقَالَ: (رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ، وَرُبَّ أَسْرَى أَخَذْتُهُمْ مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ).
انظر: ديوانه ١٣،شرح القصائد السبع ٣٧١ والأضداد ٣٣٩ والمذكر والمؤنث ٥٠٠ وشرح المفضليات ٣٩.

وهو **قِسْمَان**: مُبوَّب له في النحو وغير مبوب له. المبوب سيأتي ذكره إن شاء الله.

وغير المبوب له: مِنْهُ ما ذُكِرَ في باب (كَانَ)، وفي باب المقاربة، وفي باب الاستثناء، وتقدَّم الكلام على ذلك. ومِنْهَا: (قَلَّ)، فإذا كان مُقابله (كَثُرَ) تصرَّفَت.

وإذا كان للنَّفْيِ المحض فلا تَتَصرَّفُ، فيَرْتَفِعُ بها الفاعل وما بَعْدَه في موضع الصفة، مثاله: قَلَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ؛ أي: مَا رَجُلٌ يَقُول ذلك، ويُطَابِقُ ما بَعْدَ فَاعِله الفاعل، تَقُول: قَلَّ رَجُلان يَقُولان ذَلِكَ؛ أي: مَا رَجُلان يَقُولان ذَلِكَ.

وتَتَّصِلُ بِـ (قَلَّ) (مَا) كَافَّة، فيَلِيهَا إذ ذاك الفِعْلُ، وليس لها إذ ذَاكَ فَاعِلٌ؛ لإجرائها مجرى حرف النفي، وقد يَلِيهَا الاسم في الضرورة نحو(1): [الطويل]

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى الصُّدُود يَدُومُ

وخُرِّجَ على تَقْدِيم الفاعل ضَرُورَة، أو على إِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُه ما بَعْدَه؛ أي: وقَلَّمَا يَدُومُ وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُود يَدُومُ.

والتي تُقَابِل (كَثُرَ) إذا دَخَلَ (ما)، كَانَت مَصْدريَّة لا كَافَّة.

و(تَبَارَكَ) مُشتق من البَرَكَة، لم يُسْتَعْمَل إلا مَاضِيًا لازِمًا، قال تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

و(هَدَّكَ)، تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ، وبِامْرَأَةٍ هَدَّتكَ مِن امْرَأَةٍ؛ أي: كَفَاكَ وكَفَتْكَ، وتقدَّمَ أَنَّ (هَدَّكَ) يكون اسمًا يُوصف به، تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ، ولا يُثنَّى، ولا يُجْمَعُ، ولا يُؤنَّث.

وإن كان تَابِعًا لمُثنًى، أو مَجْمُوع، أو مُؤنَّث، تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ هَدَّكَ مِنْ رَجُلَيْنِ، وبِرِجَالٍ هَدَّكَ مِنْ رِجَالٍ، وبِامْرَأَةٍ هَدَّكَ مِن امْرَأَةٍ؛ أي: كَافِيكَ ومَحْسَبكَ، ومَنْ زَعَم أَنَّ (هَدَّ) لَمْ يُستعمل فِعْلا، فزَعْمُهُ بَاطِلٌ.

و(عَمَرْتُكَ الله)؛ أي: اسْأَلُ الله تَعْمِيرَكَ، ونَصَبَ (الله) بأَسْأَل محذوفة، وتقدَّم الكلام مُشبعًا عليها في باب القَسَمِ.

و(كَذَبَ): في الإغْرَاء، الكَذِبُ يُطْلَقُ، ويُرَادُ به اختلاف ما لم يُعلم ولم يُسمع،

---

(١) البيت من ديوان عمر بن أبي ربيعة من الشعر الذي نسب إليه، انظر: ديوانه ص٤٩٤.

وما يُشبه الكَذب، وإن لم يَقْصِدْهُ، والخطأ والبطول: كَذَبَ الرَّجُل؛ أي: بَطلَ عَلَيْهِ أَمَله.

وما رَجَاهُ وقَدَّرَهُ، وفِعْله مُتصَرِّف في هذه المعاني، ويطلقُ (كَذَبَ) ومُرادٌ به الإغْرَاء، ومُطَالَبَة المخاطب بلزومِ الشَّيْء المَذْكُور، ولا يَتَصَرَّف، بل لم يستعمل منه في الإغراء إلا لفظ الماضي.

وقالت العرب: كَذَبَ عَلَيْكَ العَسَلَ؛ أي: كُلْ العَسَل. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (كَذَبَ عَلَيْكُم الحَجُّ، كَذَبَ عَلَيْكُم العَمْرَةُ، كَذَبَ عَلَيْكُم الجِهَادُ، ثَلاثَةُ أَسْفَارٍ كَذَبْنَ عَلَيْكُم)، معناه: الْزَمُوا الحَجَّ والعُمْرَة والجِهَادَ.

والمغري به مرفوع، قالوا: يَكْذِبُ، ولا يجوز نصبه، وأَجَاز بعضهم النَّصب بما رُوِيَ: أنَّ أَعْرَابيًّا نظر إلى نَاقَةٍ نِضْوٍ لرَجُلٍ، فقال له: (كَذَبَ عَلَيْكَ البَزْرَ والنَّوَى) بالنَّصب؛ أي: الْزَمْهُمَا.

وقال ابن الأنباري: هذا شَاذٌ لا يُعمَلُ به، وقد رَوَى قول عنترة[1]: [الكامل]

كَذَبَ العَتِيقُ ومَاءُ شَنٍّ بَارِدٌ ... إنْ كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقًا فَاذْهَبِ

بالرَّفْع والنَّصْب، قال عبد الدايم القيرواني: أَصْلُه: كَذَبَ ذَلِكَ عَلَيْكَ العَتِيقُ، حَذَفَ (عَلَيْكَ) ونَابَ (كَذَبَ) مَنَابَهُ، فصَارَت العرب تغري به.

وقال الأعلم: العرب تقول: كَذَبَكَ التَّمْرُ واللَّبَن؛ أي: عَلَيْكَ بِهِمَا، وبَعْض العرب تَنْصِب وَهُم مُضَر، والرَّفع لليَمن، وقال عُمر رضي الله عنه: (كَذَبَكُم الحَجُّ والقُرْآن)؛ أي: عَلَيْكُم بِهِمَا.

وقال الفراء: مَعْنَى كَذِبَ عَلَيْكُم: وَجَبَ عَلَيْكُمْ، والذي تَقْتَضِيه القَوَاعِدُ في مِثْل: (كَذَبَ عَلَيْكُم الحَجُّ) وشِبهه، أَنَّ ذَلِكَ يكون مِنْ باب الإعْمَال.

فإذا ارْتَفَعَ الاسم كَانَ فَاعِلا بـ (كَذَبَ)، وحُذِفَ مفعول (عَلَيْكَ)؛ أي: عَلَيْكَهُ، حُذِفَ لِفَهم المَعْنَى، وإذا انْتَصَبَ ما بَعْد (عَلَيْكَ)، كان مَنْصُوبًا بـ (عَلَيْكَ)، وفَاعِل (كَذَبَ) مُضْمر يُفَسِّرُه ما بَعْدَهُ على رأي سيبويه، أو محذوف على رأي الكسائي.

---

(١) أحد أبيات لعنترة العبسي يوجه فيها الحديث إلى امرأته التي لامته على إيثار فرس له بسقي اللبن. انظر: الديوان ١/١٢٦.

و(يَهِيطُ): لَمْ يُسْتَعْمَل إلا مضارعًا، والهِيَاطُ: العجاج والصِّيَاح، يُقال: مَا زَالَ مُنْذُ اليَوْم يَهِيطُ هَيْطًا.

و(أَهَلُمُّ): تَقُول للمُخَاطَب: إِلامَ أَهَلُمُّ، وأُهَلَمُّ، ولا أَهَلُمُّكَهُ؛ فهذه مُضَارعات، ولم تَسْتَعْمِل منها العرب فِعْلا مَاضِيًا، ولا أكثر العرب فعل أمر؛ ففي هذه الحالة لا تتصرف.

و(هَلُمَّ) التميمية، لم تستعمل بنو تميم لها ماضيًا ولا مضارعًا، غير ما نُبِّه عليه، وسيأتي الكلام على (هَلُمَّ) مُشبعًا في باب أسماء الأفعال، إن شاء الله تعالى.

و(سُقِطَ فِي يَدِهِ) بمعنى: النَّدَم والتَّخَلِّي عمَّا كان يَتعلَّقُ به، لم يُستعمل في هذا المعنى إلا مَاضِيًا مَبْنِيًّا للمفعول، و(فِي يَدِهِ) قَائِمٌ مَقَام الفَاعِل، وقراءة اليماني: (وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ) [الأعراف: ١٤٩]، مَبْنيًّا للفَاعِل مُخَالِفٌ لِمَا قِيلَ فِي (سُقِطَ).

(وأَهَاء) بمَعْنَى: أَعْطَى، لا يَتَصرَّف، لم يُسْتَعْمَل منه بهذا المعنى، لا ماض، ولا أمر، ولا مضارع مبني للفاعل. و(أَهَاءُ) بمعنى: آخُذُ، حُكِيَ أَنَّ المُخَاطب بها بمعنى: خُذْ، تقول: مَا أَهَاءُ، ومَا أُهَاءُ بمعنى: ما آخُذُ وما أُعْطِي.

وذكر ابن مالك في الأفعال التي لا تتصرَّف: (عِمْ صَبَاحًا) بمعنى: أَنْعِمْ صَبَاحًا، و(يَنْبَغِي)، وهو وَهْم.

يُقال: و(عِمَ يَعَمُ) في معنى: نَعِمَ يَنْعَمُ، فيكون لازمًا، ومنه[1]: [الطويل]

أَلا عِمْ صَبَاحًا أَيّها الطَّلَلُ البَالِي وهَلْ يَعِمَن مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

ومُتعدِّيًا.

قال يونس: وعَمْتُ الدَّارَ أَعِمُ؛ أي: قُلْتُ لَهَا: انْعَمِي، ويُقال: انْبَغَى يَنْبَغِي، وهو من أفعال المُطَاوَعَة.

قال ابن فارس: يُقال: بَغَيْتُه فانْبَغَى، كما تقول: كَسَرْتُه فَانْكَسَر.

وقال ابن مالك تابعًا للأعلم: (وتَعَلَّم) بمعنى: اعْلَم، يعني: أنَّه لا يُستعمل منه ماضٍ ولا مضارع بهذا المعنى، قال[2]: [الطويل]

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/ ٢٧.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/ ٧٧٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٤١.

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّخَيُّلِ والمَكْرِ

أي: اعْلَمْ.

وذَكَرَ غَيْرُه: أنَّ يعقوب ذَكَرَ أنَّها مُتصرِّفَة، وحَكَى: تَعَلَّمْتُ أنَّ فُلانًا خَارِجٌ، بمعنى: عَلِمْتُ.

و(هَاءَ وَهَاءِ) بمعنى: خُذْ، وسيأتي الكلام على هذا في باب أسماء الأفعال، إن شاء الله تعالى.

وتقول في زَجْرِ الخيل، وهو حَثُّها على السير: (أَقْدُمْ، وأَقْدِم)، و(هَبْ) لزَجْرِها أَيْضًا، وبمعنى: (ظَنَّ)، ولا يتصرَّف في الحالَيْن، تقول: هَبْ زَيْدًا شُجَاعًا.

و(وَهَبَ) بمعنى: جَعَلَ، تقول: وَهَبَنِي الله فِدَاءَكَ؛ أي: جَعَلَنِي فِدَاءَكَ، لا يُستعمل إلا ماضيًا.

وفي زَجْرِ الفرس: (أَرْحِبْ، وارْحِبي)؛ أي: تَوَسَّعِي وتَبَاعَدِي، ويُقال: أَرْحَبْتُ الشَّيْء إِذَا وَسَّعْتَهُ، ولا يُستعمل في الزَّجْر إلا أَمْرًا.

وقال قطرب: إِذَا كَانَ البَعِير بَارِكًا، قيل له: ارْحَبِي ارْحَبِي، لِيَقُوم.

وقال في كتاب " الفرق ": يُقال في زَجْرِ الفرس: إِجْد وإِجَد، وهِجْد وهِجَد، وإِجْدَمْ، يُقال: أَجْدَمْتُ الفَرَسَ إِجْدَامًا، إذا قُلتُ له ذلك. انتهى.

وصِيغَة (إِجَد، وهِجَد) لَيْسَتْ على وَزْنِ الأفْعَال، ويُتخيَّل لتَخْرِيجه بأَنَّ الأصل: إِجْدَم، فحُذفت الميم شذوذًا، ونُقلت حركة الدال إلى الجيم، وأَقَرُّوا همزة الوصل، لعروض التحريك، كما قالوا: (اسَلْ)، فصار (إِجَد)، ثُمَّ أَبْدَلُوا الهمزة هاء، فقالوا: هِجَد.

وإنَّما حُكِمَ على هذه الكلم بأنَّها أَفْعَال، لرَفْعِها الضمير البَارِز، واسْتغنَى غالبًا (بتَرَكَ) عن (وَذَرَ، ووَدَعَ)، وبالترك عن (الوَذْر، والوَدْع)، وبِتَارَكَ عن (وَازَر، ووَادَعَ)، وقرأ أبو بحرية[1]: (مَا وَدَعَكَ) [الضحى: ٣] بالتخفيف، وفي الحديث: "ذَرُوا

(١) قرأ الجمهور: (ما ودعك) بتشديد الدال؛ وعروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبلة: بتخفيفها، أي ما تركك.

واستغنت العرب في فصيح كلامها بترك عن ودع ووذر، وعن اسم فاعلهما بتارك، وعن اسم مفعولهما بمتروك، وعن مصدرهما بالترك، وقد سمع ودع ووذر. [البحر المحيط: ٤/١١]

الحَبَشَة ومَا وَذَرَتْكُم"، وفيه: " لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَام عَنْ وَدْعِهم الجُمعة "[١].

وعند البهاري في الأفعال التي لا تَتصرَّف: مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ، وقَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَة، وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ، و(نكرَ) ضِدّ عَرفَ، و(بِسِوَى))، قال ابن الحاج: بمعنى: يسَاوِي.

وذَكَرَ هذين ابن كيسان في تعريفه (القسم الثاني من الجَامِد): وهو المُبوَّب له، وذلك: (نِعْمَ، وبِئْسَ) وما جَرَى مجراها، وصِيَغ التَّعَجُّب.

---

(١) ذكره الإشبيلي في الأحكام الكبرى ٤٧٥/٢.

بَاب (نِعْمَ وبِئْسَ)[1]

أَوْرَدُوا الخِلاف فِيهِمَا على طَرِيقَتَيْن:

إحداهما: أنَّ مَذْهَب البصريِّين والكسائي أنَّهما فِعلان، وذهب الفراء، وكثيرٌ من الكُوفيِّين، إلى أنَّهما اسمان، وعلى هذه الطَّرِيقَة ذَكَرَ أَكْثَرُ أصحابنا الخلاف فيهما.

والطريقة الثانية: أَنَّ الخِلافَ إِنَّما هو بَيْنَ الفَرِيقَيْن بعد إِسْنَادِ (نِعْمَ، وبِئْسَ) إلى الفاعل؛ فذهب البصريون إلى أنَّ (نِعْمَ الرَّجُل) جُمْلَة، وكذلك: (بِئْسَ الرَّجُل)، وذهب الكسائي إلى أَنَّهُمَا اسمان مَحْكِيَّان بمنزلة (تَأَبَّطَ شَرًّا)، و(بَرَقَ نَحْره).

فـ (نِعْمَ الرَّجُل) عنده اسم للمَمْدُوح، و(بِئْسَ الرَّجُل) اسم للمَذْمُومِ، وهُمَا جُمْلَتَان في الأصل، نَقْلا عن أَصْلِهما وسُمِّيَ بهما.

وذهب الفراء إلى أنَّ الأصل: رَجُلٌ نِعْمَ الرَّجُل زَيْدٌ، ورَجُلٌ بِئْسَ الرَّجُلُ بَكْرٌ،

---

(١) نِعْمَ وبِئسَ فعلان ماضيان كان أصلهما نِعَمَ وبِئَسَ فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق وهما: العين في (نِعَم) والهمزة في (بِئَس) فصار: نِعِمَ وبِئِسَ كما تقول: شهد فتكسر الشين من أجل إنكسار الهاء ثم أسكنوا لها العين من (نَعُمَ) والهمزة من (بئس) كما يسكنون الهاء من شهد فيقولون شهد فقالوا: نِعْمَ وبِئْسَ ولذكر حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها والتسكين لعين الفعل موضع آخر ففي نعم أربع لغات: نَعِمَ ونِعِمَ ونِعْمَ ونَعْمَ فنعم وبئسَ وما كان في معناهما إنما يقع للجنس ويجيئان لحمد وذم وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف وهما يجيئان على ضربين:

فضرب: يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم.

الضرب الثاني: أن تضمر فيها المرفوع وهو اسم الفاعل وتفسره بنكرة منصوبة.

أما الظاهر فنحو قولك: نعم الرجل زيداً وبئس الرجل عبد الله ونعم الدار دارك فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما.

أما زيد: فإن رفعه على ضربين:

أحدهما: أنك لما قلت: نِعم الرجل فكأن معناه محمود في الرجال وقلت: زيد ليعلم من الذي أثنى عليه فكأنه قيل لك: من هذا المحمود قلت: هو زيد.

والوجه الآخر: أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعاً بالإبتداء ويكون (نعم) وما عملت فيه خبره وليس الرجل في هذا الباب واحداً بعينه إنما هو كما تقول: أنا أفرق الأسد والذئب لست تريد واحداً منهما بعينه إنما تريد: هذين الجنسين. [الأصول ١/١٠٢]

حُذِفَ الموصوف وأُقِيمت الصِّفَة مقَامه؛ فـ (نِعْمَ الرَّجُل، وبِئْسَ الرَّجُل)، رَافِعَان لـ(زَيْدٍ، وعمرو)، وكما أنَّكَ لو قُلت: مَمْدُوحُ زَيْدٍ، ومَذْمُومُ عَمْرو، لكَانَا مَرْفُوعَيْن بِهِمَا.

و(نِعْمَ، وبِئْسَ) لإنشاء المَدْحِ والذَّمِّ، ولا يَعْمَلان في مَصْدَرٍ ولا ظرف.

وقد يَقْطَع الاستمرار بـ (كَانَ)، تقول: لَقَدْ كَانَ نِعْمَ الرَّجُل، ويدُلُّ على الصَّيْرُورة، فتقول: لَقَدْ صَارَ نِعْمَ الرَّجُل، وأَصْلُهُمَا فَعِل، وقد يَرِدَان كذلك.

ويُقال: (نِعْم، وبِئْس) بإسكان حرف الحَلْق، و(نِعْمَ وبِئْسَ) بكسر الفاء، هو الكثير في السَّماع.

وحَكَى الأخفش، وأبو علي: (بَيْسَ) بفتح الياء، وإبدال الهمزة ياء على غَيْرِ قِيَاسٍ، و(نِعِم، وبِئِس) بكسر فاء الكلمة، اتباعًا لحركة العين.

ويَظْهَرُ أَنَّ تَجْوِيزَ هذه الأَوْجُه بعضها بالسَّماع وبعضها بالقِيَاسِ، وهو (نَعْم) بفتح النون وسكون العَيْن، و(بَأْس) كذلك و(بِئِس) بكسرهما، وفي تعليقة الصفار: أجاز السيرافي: بِئْسَ، وبِئِس، وبَأْسَ، والمسموع إنَّما هو (بِئْسَ) بالهمزة وتَرْكه.

وسُمِعَ: (نَعِيم الرَّجُل زَيْدٌ) بالإِشْبَاع، وأجازوا في كُلِّ ما كان على وَزْنِ فَعِلَ، فِعْلا كان أو اسمًا، إذا كانت عَيْنُه حَرْفَ حَلْقٍ، الأَوْجُه الأَرْبَعَة التي في (نِعْمَ)، نحو: (سَئِمَ، وشَهِدَ، ونَهِمَ، وسَخِرَ، ووَغِرَ، ووَحِرَ، وفَخِذَ، وفَئِرَ، ووَحِلَ، وسَهِلَ، ووَعِرَ، وزَعِرَ).

وذلك بشرطيْن: أن لا تكون العربُ شَذَّتْ في فَكِّهِ، نحو: (لَحِحَتْ عَيْنُه)، أو اتَّصَل بآخر الفِعل ما يسكن له، نحو: شَهِدْتُ، أو كان اسم فَاعِل من فِعْل مُعتَلّ اللام، نحو: ضَحٍ، من قولهم: ضَحِيَ الثَّوْبُ ضُحًى فهو ضَحٍ: إذا اتَّسَخَ، وَسَخٍ من سَخِيَ البعير: ظَلَعَ من وُثُوبِهِ بالحَمْلِ الثقيل، فلا يَجُوزُ تَسْكِين العَيْن.

وفَاعِل (نِعْمَ، وبِئْسَ) ظَاهِرٌ مُعَرَّفٌ بـ (أل)، نحو: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى﴾ [الأنفال: ٤٠]، و﴿وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، أو مُضَافًا إلى ما هُمَا فيه مُباشرًا، نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، أو بواسطة

نحو[(١)]: [الطويل]

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

و(أل) هذه ذهب الجمهور إلى أنَّها جنسية، فقال قومٌ: حَقِيقَة، فالجنس كله هو الممدوح، و(زَيْدٌ) مندرجٌ في الجنس؛ لأنَّه فَرْدٌ من أَفْرَادِه. قال سيبويه: لأنَّك تُريد أن تَجْعَلَهُ من أُمَّةٍ كُلُّهُم صَالِحٌ.

وقال قوم: هِيَ جِنسيَّة مَجَازًا، جَعَلْتَ (زَيْدًا) جَمِيع الجنس مُبَالَغَة.

وذهب قوم إلى أنَّها عَهْدِيَّة في الذهن، لا في الخارج، وذهب قومٌ إلى أنَّها عهدية شخصية، وهو مذهب أبي إسحاق ابن مَلْكُون من أصحابنا، وأبي منصوب الجواليقي من أهل بغداد، ومحمد بن مسعود من نُحاة غزنة، ورجَّحَه الأستاذ أبو عبد الله الشلوبين الصغير.

وقال خطاب: لا يَكْفِي تَصَوُّره، بل وُجُوده في الخارج في أشخاص، و(أل) عنده جنسية، قال: لو قلت: نِعْمَت الشَّمْسُ هذه، ونِعْمَ القمر هذا، لم يجز، فلو قلت: نِعْمَ الشَّمْسُ هِنْدٌ، ونِعْمَ القَمَرُ زَيْدٌ، جاز على التشبيه، ولو قلت: نِعْمَ القَمَر ما يَكُون لأرْبَع عشرة، ونِعْمَت الشَّمْسُ شَمْس السعود، جَازَ.

وقال أيضًا: وقد يجوز: نِعْمَ الزَّيْد زَيْد بن حَارِثَة، ونِعْم العُمَرُ عُمَر بن الخَطَّاب؛ لأنَّكَ أَرَدْتَ وَاحِدًا من جَمَاعةٍ، فصار جَيِّدًا حَسَنًا لِكُلِّ مَنْ له هذا الاسم. انتهى.

---

(١) من قصيدة لأبي طالب بن عبد المطلب في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم.
وزهير: هو ابن أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، وأمه عاتكه بنت عبد المطلب.
اللغة: "حسام" السيف القاطع، وسمي بذلك لأنه يحسم الخلاف بين الناس، "حمائل" جمع حمالة -بالكسر- وهي علامة السيف، "زهير" اسم رجل.
المعنى: يمدح ابن أبي أمية بأنه صادق المودة، وبأنه إذا قال لم يجد من يرد عليه قوله بالتكذيب؛ لأن الناس جميعا يعلمون صدقه، ثم شبهه بالسيف الذي يفرد عنه حمائله، يشير إلى أنه نسيج وحده لا مشارك له في صفاته.
الشاهد فيه: "نعم ابن أخت القوم" حيث جاء فاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل.
انظر: الأشموني ٣٧١/ ٢، وابن هشام ٨٢/ ٣، وذكره السيوطي في الهمع ٨٥/ ٢.

وإذا جاءت (ما) بَعْدَ (نِعْمَ، وبِئْسَ)، فإمَّا أن يكون ما بعدها اسم أو فِعْل؛ إن كان بعدها اسم نحو: بِئْسَ مَا تَزْوِيجٌ ولا مَهْر، ونِعْمَ مَا زَيْدٌ.

فقيل: مذهب البصريين: أنَّ (مَا) تَمْيِيز نكِرَة غير مَوْصُوفةٍ، وقد أَضْمَرُوا في الفعل والمرفوع بعد (ما)، هو المخصوص بالمدح أو بالذَّمّ.

وقيل: (ما) معرفة تامَّة، فاعل بالفعل، وهو قول سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، وأحد قولي الفراء، ورُوِيَ عن الكسائي.

قال سيبويه في (غَسَلْتُهُ غَسْلا نِعِمَّا)؛ أي: نِعْمَ الغُسْلُ.

وقال الكسائي في (بِئْسَ مَا تَزْوِيجٌ): بِئْسَ التَّزْوِيجُ.

وقال المبرد في (دَقَقْتُه دَقًّا نِعِمَّا)؛ أي: نِعْمَ الدَّقُّ.

وقال قومٌ منهم الفراء: ما بَعْد (نِعْمَ، وبِئْسَ) كالشَّيْءِ الواحد، لا مَوْضِعَ لَهَا مِن الإعْرَابِ، فالمَرْفُوعُ فَاعِل (بنِعْمَا وبِئْسَمَا)، ومَنْ قَالَ: بَئِسَت المَرْأَة هِنْدٌ، لم يَقُلْ: بَئِسَت مَا هِنْدُ، ومن أجاز: نِعْمَتُ المَنْزِل مَكَّة، لم يَلْزَمه أن يقول: نِعْمَتْ ما جَارِيَتك.

فتَحْصل فيما إذا جاء بَعْدَها اسمٌ، ثلاثة أقوال: النَّصْبُ على التَّمييز، والرفع على الفاعل، والتركيب مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب.

وإنْ وَقَعَ بعد (ما) فِعْلٌ، نحو: نِعْمَ ما صَنَعْتَ؛ ففيها عشرة أقوال:

أحدها: أن يكون (ما) فَاعِلا اسْمًا، تامَّة معرفة، والمخصوص محذوف والفعل صفة له، التقدير: نِعْمَ الشَّيْءُ شَيْءٌ صَنَعْتَ، وهذا هو مذهب المُحَقِّقِين من أصحاب سيبويه.

الثاني: أن يكون (ما) نكِرَة منصوبة على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف، التقدير: نِعْم شَيْئًا شَيْء صَنَعْتَ.

الثالث: أَنَّ (مَا) نكِرَة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفة لـ (ما) والمخصوص محذوف، وهو مَذْهَبُ الأخفش، والزجاج، وتبعهما الزمخشري.

الرابع: أَنَّها مَوْصُولَةٌ والفعل صِلَتها، والمخصوص محذوف، قاله الفارسي.

الخامس: أَنَّها موصولةٌ، وهي المخصوص، و(ما) أُخْرَى تَمْيِيز محذوف، التقدير: نِعْمَ شَيْئًا الَّذِي صَنَعْتَهُ، وهو قول الفراء.

السادس: أَنَّ (ما) تَمْيِيز، والمخصوص (مَا) أُخْرَى موصولة، والفعل صِلَة لـ(ما)

الموصولة المحذوفة، وهو قول الكسائي.

السابع: أنَّه لا حَذْفَ هنا، و(ما) مصدرية، وتأويله: بِئْسَ صُنْعُكَ، ولا يحسن في الكلام (بِئْسَ صُنْعُكَ)، حتى تقول: بِئْسَ الصُّنْعُ صُنْعكَ، كما تقول: أَظُنُّ أَنْ تَقُومَ، ولا تقول: أَظُنُّ قِيَامكَ.

الثامن: ما ذَكَرَه ابن مالك، عن الفراء والفارسي: أنَّ (ما) فاعلة موصولة، يُكتفَى بها وبصلتها عن المخصوص.

التاسع: أنَّ (ما) كَافَّة لـ (نِعْمَ)، كما كَفَّتْ (ما) (قَلَّ)، فصارت تدخُلُ على الجملة الفعلية.

العاشر: أنَّ (ما) نكِرَة موصوفة مَرْفُوعَة، ويجوز أن يتبع فاعل (نِعْمَ، وبِئْسَ) الظاهر بعطفٍ وبدلٍ، يجوز مُباشرتهما لـ (نِعْمَ، وبِئْسَ)، ولا يجوز وَصْفُه عند البصريين، وأجازه قومٌ منهم ابن السراج، والفارسي، ولا يجوز توكيده توكيدًا معنويًّا باتفاقٍ.

وقال ابن مالك: ولا يَمْتَنِعُ التأكيد اللفظي، فتقول: نِعْمَ الرَّجُلُ الرَّجُل زَيْدٌ. انتهى.

ومن ذَهَبَ إلى أنَّ (أل) عهدية شخصية، فلا يبعد أن يجيز: نِعْمَ الرَّجُلُ نَفْسُه زَيْدٌ، وينبغي أن لا يجوز التأكيد اللفظي إلا بسماعٍ من العرب.

وقال ابن أبي الربيع: لا يجوز أن يُفصل بين (نِعْمَ) وفاعلها بشيءٍ، ولا بظرفٍ، ولا مجرورٍ، لا تقول: نِعْمَ في الدَّارِ الرَّجُلُ زَيْدٌ، ويجوز: نِعْمَ الرَّجُلُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ.

وفي " البسيط ": يَصِحُّ الفَصْلُ بين الفعل والفاعل؛ لتَصَرُّفِه في رَفْعِهِ الظاهر والمضمر، وعدم التركيب. انتهى.

فإن كان معمولا للفاعل، نحو: نِعْمَ فِيكَ الرَّاغِبُ زَيْدٌ، فأجازه الكسائي، ومنع من ذلك الجمهور، وقد جاء في الشِّعر ما يدلُّ على الجواز، قال(١): [الوافر]

فَبَادَرْنَ الدِّيَارَ يَزِفْنَ فِيهَا ... وَبِئْسَ مِنَ المَلِيحَاتِ البَدِيلُ

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٣٠.

ووَجَدْتُ في شِعر العرب الفَصل بـ (إذًا)، قال[١]: [الطويل]

أَرُوحُ وَلَـمْ أُحْـدِثْ لِلَيْلَـى زِيَـارَةً لَبِـئْسَ إِذًا رَاعِـي المَـوَدَّةِ والوَصْـلِ

وبالقَسَمِ؛ قال[٢]: [الرمل]

بِـئْسَ عَمْـرُ الله قَـوْمٌ طُرِقُـوا فَقَـرَوْا أَضْـيَافَهُم لَحْمًـا وَحِـرْ

وقال ابن الحاج في تعليقه على المقرب: قال الصَّيمري: أَمَا أَنَّ تقدُّمَه على التمييز، نحو: نِعْمَ فِيكَ رَاغِبًا زَيْدٌ، فجَائزٌ بإجماع.

قال ابن السرا ج: وفيه نظر، وأَمَّا (نِعْمَ طَعَامُكَ آكِلا زَيْدٌ)، فلا يجوز.

وقال أبو علي في " التذكرة ": نِعْمَ فِيكَ الرَّاغِبُ زَيْدٌ؛ (فِيكَ) يتعلَّق بـ (نِعْمَ). انتهى.

ولا يكون فاعلها نكرةً مُفْرَدةً ولا مُضافة، هذا مذهب سيبويه وعامَّة النحويين، إلا في الضرورة، وأجاز ذلك الكوفيون، والأخفش، وابن السراج، ونقل الأخفش: أنَّ ناسًا من العرب يرفعون بهما النكرة المفردة.

ونقل في " الأوسط ": أنَّ ناسًا من العرب يرفعون بهما النكرة، إذا أضافوهما إلى نكرة، يقولون: نِعْمَ أَخُو قَوْمٍ أَنْتَ، فمن قال ذا قال: نِعْمَ أَخُو قَوْمٍ وصاحبهم أَنْتَ، إذا جعلت الثاني نكرة، فإن جعلته معرفة، لم يجز.

وقال الفراء: يجوز رَفْعُ النَّكِرَة المضافة إلى نكرةٍ ونصبها، تقول: نِعْمَ غُلامُ سَفرٍ غُلامك، ونِعْمَ غُلامَ سَفرٍ غُلامكَ، ومن كلام الحارث بن عباد: (نِعْمَ قَتِيلٌ أَصْلَحَ الله بِهِ بَيْنَ ابْنَي وَائِل).

وجاء في الشِّعر كون الفاعل نكرة مفردة، ونكرة مضافة، وأجاز بعض النُّحاة أن يكون الفاعل ما أُضِيفَ إلى ضمير ذي (أل)، نحو[٣]: [الطويل]

(١) انظر: ديوان الحماسة ١١٢/٢.

(٢) انظر: المعاني الكبير ١٦٠/١.

(٣) قائله: لم أقف على قائله.

اللغة: "أخو الهيجا" أي: صاحب الهيجاء، وهو كناية عن ملازمته الحرب وشدة مباشرتها، والهيجاء -ممدود- اسم للحرب، وقصرت هنا للوزن، وروي "نعم شهابها"، والشهاب: الشعلة من النار الساطعة.

فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا ونِعْـمَ شِـهَابُهَا

والصحيح المنع، وهذا يُحفظ ولا يُقاس عليه، وقالت العرب: نِعْمَ رَجُلا زَيْدٌ؛ فذَهَبَ سيبويه ومعظم البصريين إلى أنَّ في (نِعْمَ) ضميرًا مُستكنًّا، هو فاعل بـ (نِعْمَ)، و(رَجُلا) تمييز لذلك الضمير.

وذهب الكسائي والفراء أنّه لا ضمير ثَمَّ، والفاعل نِعْمَ هو زَيْدٌ، والمنصوب عند الكسائي حال، وتبعه دُرَيْود.

وعند الفراء تمييزٌ من قَبِيل المنقول، والأصل: رَجُلٌ نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، حُذِفَ (رَجُل) وقامت صِفَته مقامه، ثُمَّ نُقِلَ الفعل إلى اسم الممدوح، فقيل: نِعْمَ رَجُلا زَيْدٌ، ويقبح عنده تأخيره، ويجوز عند الكسائي تأخير المنصوب، فتقول: نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلا، ويمتنع تقديمه عِنْدَهُما على (نِعْمَ).

وفي " البسيط " عن الكوفيّين: أَنَّ انْتِصَاب (رَجُلا) هو على التفسير للممدوح، ولا يُقدِّرُون فاعلا، وكأنَّكَ قُلت: زَيْدٌ المَمْدُوح رَجُلا.

وذهب ابن الطراوة إلى أنّه لا إِضْمَارَ في الفعل، وأنَّ الفاعل محذوف، وقاله أبو سعد علي بن مسعود صاحب " المستوفي "، قال: المشهور أنَّ فَاعِل (نِعْمَ) محذوف بشريطة التفسير، فكأنَّ التقدير: نِعْمَ الرَّجُل رَجُلا زَيْدٌ. انتهى.

والقائلون بأنَّ: في (نِعْمَ) ضَمِيرًا، والمنصوب بَعْدَهُ تمييزًا، اختلفوا، فمن قال: (أل) في (نِعْمَ الرَّجُل) جِنْسٌ، اختلفوا هنا، فقال بعضهم: الضمير هنا شَخْصٌ، كأنَّك قلت: زَيْدٌ نِعْمَ هُوَ رَجُلا، وقيل: هو جنسٌ، ومن قال بأنَّ: (الرَّجُل) (أل) فيه عَهْدِيَّة شَخْصِيَّة، قال: الضمير هنا شخص.

وإذا فَرَّعْنَا على أنَّ في (نِعْمَ رَجُلا زَيْدٌ) ضَمِيرًا، فقالوا: يمتنع أن يُعطف عليه، وأن يُبْدَلَ منه، وأن يُؤكَّد بضميرٍ أو غيره، لا يجوز: نِعْمَ هُوَ رَجُلا زَيْدٌ.

وأَمَّا ما رُوِيَ من نحو: نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أَنْتُم، فشاذ، و(هُمْ) تأكيد للضَّمِير المُستكِنّ في (نِعْمَ) على المعنى، وهذا المنصوب بعد (نِعْمَ) تقدَّم الخلاف فيه، أَهُوَ حَالٌ أو

=

الشاهد فيه: "نعم شبابها" حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه الألف واللام.
انظر: الأشموني ٣٧١/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ٨٥/ ٢.

تَمْيِيزٌ، والتَّفْرِيعُ على أَنَّهُ تَمْيِيزٌ، وهو مُؤَخَّرٌ عن (نِعْمَ)، وأَمَّا تَأْخِيره عن المَخْصُوص، فتقول: نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلا.

فذهب البصريُّون إلى المنع من ذلك، وذهب الكوفيُّون إلى جواز ذلك، وهو قَبِيحٌ عند الفراء، وما رُوِيَ مِنْ قَوْلِ بعضهم: (نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلا) شاذ.

وقد مَنَعَ سيبويه ذلك في كتابه، وشَرْطُ هذا التمييز أنْ يكون مُبَيِّنًا للنوع الذي قُصِدَ به المدح أو الذَّم، فلا يجوز: نِعْمَ غَيْرُكَ زَيْدٌ، ونحوه ممَّا هُوَ مُتوَغِّل في الإبهام، كـ (مِثْل، وأَيّ).

وأَنْ لا يكون فيه معنى المفاضلة، فلا يجوز: نِعْمَ أَفْضَلُ مِنْكَ زَيْدٌ، ولا نِعْمَ أَفْضَلُ رَجُل.

وألا يكون عَامًّا في الوجود، فلو قُلْتَ: نِعْمَ شَمْسًا هذه الشَّمْسُ، ونِعْمَ قَمَرًا هذا القَمَرُ، لم يجز، فلو قلت: نِعْمَ شَمْسًا شَمْسُ هذا اليوم، ونِعْمَ قمرًا قمر هذه اللَّيْلَة، جاز، ويلزم ذكر هذا التمييز، ولا يجوز حذفه، نَصَّ على ذلك سيبويه، وأجازه بعضهم على قِلَّة.

وقال بعض أصحابنا: (فَبِهَا ونِعْمَتْ) شاذ، وخرَّجَه ابن عصفور على تقدير: فبالرُّخْصَة أَخَذَ، و(نِعْمَت) رُخْصَة الوضوء، وابن هشام على تقدير: ونِعْمَت الفعلة الآخِذُ بالسُّنَّة.

ويجوز وَصْفُ هذا المفسر، فتقول: نِعْمَ رَجُلا صَالِحًا زَيْدٌ، وقالوا: حَسُنَ إِيمَانًا نَفْعُكَ، ورَجُحَ عَقْلا رَدْعُك، قاله في " البسيط ".

وإذا كان المُضْمَر مُفسَّرًا بمُؤنَّث، فنَصَّ أبو غَانِم في كتابه " المحلى " على إلحاق التاء، فتقول: نِعْمَتْ جَارِيَةٌ جَارِيَتك، وبِئْسَتْ جَارِيَةٌ جَارِيَتك.

ونَصَّ خَطَّاب على التَّخْيير في ذلك، فتقول: نِعْمَ جَارِيَةٌ هِنْدٌ، وبِئْسَتْ جَارِيَة جُمَل، أَجْرَى الضمير مجرى الظاهر المُؤنَّث، تقول: نِعْمَ المَرْأَة هِنْدٌ، ونِعْمَت المَرْأَة هِنْدٌ.

ونَصَّ ابن أبي الربيع على أَنَّها لا تُلحق، لا تقول: نِعْمَت امْرَأَةٌ هِنْدٌ، إنَّما يُقال: نِعْمَ امْرَأَةٌ هِنْدٌ؛ استغناء بتأنيث المفسر.

وقال ابن أبي الربيع: لا يجوز الفصل بين (نِعْمَ، وبِئْسَ) ومُفسّر المضمر، لا

تقول: نِعْمَ في الدَّارِ رَجُلا زَيْدٌ، والصحيح جوازه، قال تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا﴾ [الكهف:٥٠].

وأجاز المبرد، وابن السراج، والفارسي، الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلا زَيْدٌ.

وظاهر كلام سيبويه أنَّه لا يجوز، وبه قال السيرافي، وجماعة، واختاره ابن عصفور.

ومِمَّا وَرَدَ من ذلك في النَّثْرِ قول الحارث بن عباد: نِعْمَ القَتِيلُ قَتِيلا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وتَغْلِبَ، هكذا جاء (قَتِيلا) بالنَّصْبِ، ومِمَّا وَرَدَ في النَّظْمِ قول الشاعر[١]: [البسيط]

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ ... رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

وفَصَّلَ بعض أصحابنا، فقال: إِنْ أَفَادَ التمييز معنًى لم يُفِدْهُ الفاعل، جاز الجمع بينهما، نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلا فَارِسًا زَيْدٌ.

ولا يجوز دُخُول (مِنْ) على هذا التمييز، لا يُقال: نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ زَيْدٌ، فإن جاء فضَرُورَة.

ولا يجوز أن يكون فاعل (نِعْمَ، وبِئْسَ) موصولا، نَصَّ عليه الجرمي في "الفرخ"، وهو مذهب الكوفيين، وكثير من البصريين.

وأجاز المبرد والفارسي، إسنادهما إلى (الذي) الجنسية، وجاء ذلك في كلام العرب، قال الشاعر[٢]: [الطويل]

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "بذلت" أعطت، "بإيماء" بإشارة، مصدر: أومأ إلى الشيء.

المعنى: أن هندا تستحق الثناء والتقدير لو تفضلت برد التحية بالنطق أو بالإشارة، ويعد ذلك منها بذلا ومنحة.

الشاهد فيه: "نعم الفتاة فتاة" حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو "الفتاة"، وبين التمييز وهو "فتاة"، وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل، ولكن الغرض منه التأكيد لا رفع إبهام شيء.

انظر: الأشموني ٣٧٦/ ٢، وابن هشام ٨٥/ ٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٣/٣.

لَعَمْرِي لَئِنْ أَنْـزَفْتُمْ أَوْ هَجَـرْتُمُ   لَبِئْسَ الَّذِي مَا أَنْتُمْ آلَ أَبْجَـرَا

وأجاز ذلك قومٌ في (مَنْ، ومَا) المَوْصُولتَيْن، وظاهر قول الأخفش أنَّه يُجيز: نِعْمَ الذي يَفْعَلُ زَيْدٌ، ولا يجيز: نِعْمَ مَنْ يَفْعَلُ زَيْدٌ.

والضمير المرفوع بـ (نِعْمَ) المُفَسَّر بالنكرة، عند سيبويه والبصريين مُفرَدٌ دائمًا، سواء أكان مُفسَّرًا بمفردٍ، أم مُثنًّى، أم مَجْمُوع.

وأجاز قومٌ من الكوفيين تَثْنِيَتَه وجَمْعه، مُطابقًا للتمييز، تقول: أَخَوَاكَ نِعْمَا رَجُلَيْن، وقَوْمُكَ نِعْمُوا رِجَالا، ورَوَى ذلك الكسائي عن العرب.

وحكى الأخفش عن بعض بني أسد: نِعْمَا رَجُلَيْن الزَّيْدَان، ونِعْمُوا رِجَالا الزَّيْدُون، ونِعْمَتُم رِجَالا، ونِعْمَن نِسَاءُ الهِنْدَات، ثم قال: لا آمن أن يكون فيهم التَّلْقِين. انتهى.

ورُوِيَ: نِعْمَ بِهِمْ قَوْمًا؛ أي: نِعْمَ هُمْ، زَادَ الباء في الفاعل، وقالوا: نِعْمَ عَبْدُ الله خَالِدٌ، وبِئْسَ عبد الله أَنَا إن كان كذا، وشَهِدْتُ صفِّين وبِئْسَتْ صِفُّون.

وخُرِّجَ على حذف التمييز، و(نِعْمَ، وبِئْسَ) مُسندان إلى ضمير، و(عبد الله، وصِفُّون) هُمَا المخصوص، وعلى هذا خَرَّجَهُ ابن مالك؛ لاعْتِقَادِه جَوَازَ حَذْف التمييز.

وأجاز الجرمي أن يُقاس على (نِعْمَ عبد الله خَالِدٌ)، فتقول: نِعْمَ عبد الله زَيْدٌ، فـ(عبد الله) مَرْفوعٌ بـ (نِعْمَ)، و(زَيْدٌ) المخصوص.

وإن كان فاعل (نِعْمَ) مُضافًا إلى (الله) وهُوَ عَلَم، ومنع ذلك عامَّة النُّحَاة، سواء كان (عبد الله) عَلَمًا، أم كان وَاحِدًا من العبيد، أُضِيف إلى الله تعالى، وجاء في الشِّعر[(١)]: [الرمل]

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "طرقوا" من الطروق وهو إتيان الأهل ليلا، "فقروا" أطعموا، "وحر" -بفتح الواو وكسر الحاء- الذي دبت عليه الوحرة، والوحرة -بفتح الواو والحاء- وزغة تكون في الصحراء، وهي صغيرة حمراء لها ذَنَب دقيق، وسكنت الراء للضرورة.

الشاهد فيه: "بئس قوم الله" حيث ورد فاعل بئس اسما مضافا إلى علم، وهو لفظ الجلالة.

انظر: الأشموني ٢٧٢/ ٢.

بِــئْسَ قَــوْمُ الله قَــوْمٌ طُرِقُــوا فقَــرَوْا أَضْــيافَهُم لَحْمًــا وَحِــرْ

وجاء أيضًا ما ظاهره إسناد (بِئْسَ) إلى اسم الإشارة مَتْبوعًا بذي اللام، قال[1]: [البسيط]

بِــئْسَ هَــذَا الحَــيُّ حَيًّــا نَاصِــرًا لَيْــتَ أَحْيَــاءَهُمْ فِــيمَنْ هَلَــكْ

والمخصوص بالمدح والذم يجوز حَذْفُه، إذا دَلَّ عليه الدليل، نحو قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]؛ أي: أيُّوب، و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]؛ أي: نحن، وذهب بعض المتأخِّرين إلى أنَّه لا يجوز حَذْفُه إلا إذا تقدَّمَ ذِكْرُه، والأكثرون لم يَشْتَرِطُوا في جَوَازِ حَذْفه التقديم.

ويجوز أن يُذْكَر قبلهما مبتدأ، نحو: زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وزَيْدٌ نِعْمَ رَجُلا، وجَوَّزُوا في قول من قال باسْمِيَّة (نِعْمَ، وبِئْسَ) إعرابهما مبتدأ والمخصوص الخبر، والعكس.

وإذا كان (زَيْدٌ) مُبتدأ، فالجملة بعده في موضع الخبر، والعموم هو الرابط؛ لأنَّ (أل) للجنس.

وقال ابن السيد: الرابط هو (هُوَ) محذوف، فالتقدير: زَيْدٌ هُوَ نِعْمَ الرَّجُل.

وقال ابن الطراوة: نِعْمَ الرَّجُلُ تَحَمَّلَ الضمير؛ لأنَّ التركيب أَصَارَ الجُمْلَة اسْمًا بمعنى الممدوح أو المذموم، فتحمل الضمير الذي تحمَّلاه.

ومن قال بأنَّ: (أل) للعَهْدِ، جَعَلَ الرَّابِط تكرار المبتدأ بِاسْمٍ، هو المبتدأ من حيث المعنى، وإذا قلت: زَيْدٌ نِعْمَ رَجُلا؛ فتجئ هذا المذاهب، إلا مذهب ابن الطراوة، فالرَّابط هو الضمير الذي رَفَعَتْهُ (نِعْمَ، وبئس) ثُمَّ حُذِفَ.

وتَدْخُل بعض النَّوَاسِخ على هذا الاسم، تقول: كَانَ زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، وإِنَّ زَيْدًا نِعْمَ الرَّجُلُ، وظَنَنْتُ زَيْدًا نِعْمَ الرَّجُلُ.

ويجوز أن تُؤخِّر المخصوص بعد (نِعْمَ وبِئْسَ)، فتقول: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، فـ(زَيْدٌ) مبتدأ، والجملة قَبْلَهُ خبرٌ عنه، كحاله إذا تقدَّمَ، هذا مذهب سيبويه والأخفش.

وقيل: خَبرٌ مُبتدأ محذوف تقديره: هُوَ زَيْدٌ، ونُسِبَ هذا إلى سيبويه، وقال به جماعة، منهم الجرمي، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي، وابن جني، والصيمري.

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٣٥.

وأَجَازَ جَمَاعَةٌ أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: زَيْدٌ هُوَ، أَوْ زَيْدٌ المَمْدُوح، وذَكَرَ ابن عَصْفُور أَنَّ هَذَيْن الإعْرَابَيْن مذهب الجمهور.

وذهب أبو سعد صاحب " المستوفى ": إلى أنَّه بَدَلٌ مِن (الرَّجُل)، قال: ولا يلزم أنْ يُقال: نِعْمَ زَيْدٌ؛ لأنَّه قد يَجُوزُ في الاسم إذا وَقَعَ بَدَلا، ما لا يجوز فيه إذا وَلِيَ العامل، فإنَّهم قد حَمَلُوا (إنَّك أَنْتَ قَائِمٌ) عَلَى البَدَل، وإن كان لا يجوز (إنَّ أَنْتَ)، وإِنْ كَانَ (الرَّجُل) كُلِّيًا، و(زَيْدٌ) خَاصّ، فيكون من بدل الاشتمال. انتهى.

وإن تَأَخَّرَ جاز أن يكون معمولا لبعض النَّوَاسِخ، نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ كَانَ زَيْدٌ، ونِعْمَ الرَّجُلُ ظَنَنْتُ زَيْدًا، فتكون الجُملة في مَوْضِع خَبَر (كَانَ)، وفي مَوْضِع المفعول الثاني لـ (ظَنَّ).

والغالب كَوْن المَخْصُوص مَعْرِفَة، أو قَرِيبًا من المعرفة بالتخصيص، نحو: نِعْمَ الفَتَى رَجُلٌ مِن قُرَيْش، وقالوا: نِعْمَ البَعِيرُ جَمَلٌ، ونِعْمَ الإنْسَانُ رَجُلٌ، ونِعْمَ مَالا أَلْفٌ، ونِعْمَ المَالُ أَرْبَعُون.

والمخصوص يَصْلُحُ الإخبار به عن الفاعل، مَوْصُوفًا بالممدوح بعد (نِعْمَ)، وبالمذموم بعد (بِئْسَ)، كقولك في (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ): الرَّجُلُ المَمْدُوح زَيْدٌ، وفي (بِئْسَ الوَلَدُ العَاق أَبَاهُ): الوَلَدُ المَذْمُومُ العَاق أَبَاهُ، قاله ابن مالك.

ولا يسوغ هذا إلا إذا رَفَعَ (نِعْمَ، وبِئْسَ) الظَّاهر، أَمَّا إِذَا رَفَعَ المُضْمَر، فلا يَصْلُحُ ذلك فيه، بل يَعتبرُ ذلك في التمييز، فإذا قُلت: نِعْمَ رَجُلا زَيْدٌ، فالإخبار بما ذُكِرَ يكون في التمييز، فتقول: الرَّجُلُ المَمْدُوح زَيْدٌ، وكذا في (بِئْسَ).

وما ذَكَرَهُ هو معنى ما ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، من أَنَّ شَرْطَ المخصوص أَنْ لا يكون أَعَمّ، ولا مُساويًا، بل يكون أَخَصّ، فلو قلت: نِعْمَ الرَّجُل الإنسان، أو نِعْمَ الرَّجُل المَرْء، لم يجز.

فإِنْ بَايَنَهُ أُوِّلَ، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الجمعة:٥]؛ أي: مَثَلُ الذين كَذَّبُوا، حَذَفَ (مِثْل) وهو المخصوص بالذم، وقام (الَّذِينَ) مقامه.

وقد يُحذف المخصوص وتَخْلُفُه صفته اسمًا، نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ حَلِيمٌ كَرِيمٌ؛ أي: رَجُل حَلِيم كَرِيم، أو فعلا.

قال ابن مالك: ويَكْثُر ذلك إذا كانت الصفة فعلا، نحو: نِعْمَ الصَّاحِبُ تَسْتَعِينُ بِهِ فيُعِينُكَ؛ أي: رَجُلٌ تَسْتَعِينُ بِهِ، وهذه المسألة فيها خلاف.

أجاز ذلك الكسائي، وأجاز: نِعْمَ الرَّجُلُ عِنْدِي، ومَنَعَ ذلك فيها أَكْثَرُ النُّحَاة، وأمَّا قوله(١): [الرجز]

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ

فأُوِّلَ على أنَّ التقدير مَقَامٌ مَقُولٌ فِيهِ، أو يُقال فيه: أَمْرِسْ أَمْرِس، حَذَفَ المخصوص وصِفَته، وأبقى مُتعلِّق الصفة، وهذا في غاية الشذوذ.

وإذا كان المُذكَّر كُنِّي به عن مُؤنَّثٍ، أو المؤنث كُنِّيَ به عن مُذكَّرٍ، جاز أن يُعامل معاملة ما كُنِّي به عنه، تقول: هذه الدَّارُ نِعْمَت البَلَدُ، وهذا البَلَدُ نِعْمَ الدَّارُ، ويجوز في الأوَّلِ (نِعْمَ البَلَدُ)، وفي الثانية (نَعِمَتْ الدَّار).

وتَرْكُ التاء أَجْوَدُ، إذا كان الفاعل مُذكَّرًا قد كُنِّي به عن مُؤنَّثٍ، والأحسن في (نِعْمَت الجَارِيَة أُخْتكَ) التاء، وكذا في التَّثْنِيَة، وتَرْكُ التَّاء أَحْسَنُ في الجماعةِ من النساء، نحو: نِعْمَ النِّسَاءُ أَخَوَاتكَ.

ويلحق بـ (نِعْمَ، وبِئْسَ) **في الأحْكَامِ** (فَعُل) مَوْضُوعًا، كـ (لَؤُمَ، وظَرُفَ)، أو محولا من (فَعَل، وفَعِل) إلى (فَعُل): (عَقُل، وبَخُس)؛ فيُثبت لـ (فَعُل) أحكام (نِعْمَ، وبِئْسَ)، ويَصِيرُ المُتعدي من (فَعَلَ، وفَعِلَ) بالتحويل إلى (فَعُل) لازمًا، نحو: سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ.

ونَصَّ النُّحاة على أنَّ العرب شذَّت في ثلاثة أفعال، فلم تحولها واستعملتها استعمال (نِعْمَ، وبِئْسَ)، وهي: (عَلِمَ، وجَهِلَ، وسَمِعَ): عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وجَهِلَ الرَّجُلُ بَكْرٌ، وسَمِعَ الرَّجُلُ خَالِدٌ، إذا أرادوا المبالغة في عِلْمِه، وجَهْلِه، وسَمْعِه، كذا قال الكسائي: أنَّه يجوز أن يُبْنَى على (فَعُل)، إلا في هذه الأفعال الثلاثة، ومن النَّحويين مَنْ أَجَازَ فيها: سَمُع، وجَهُلَ، وعَلُم، بضَمِّ عَيْن الكلمة.

وقال خطَّاب الماردي في كتاب " الترشيح ": إنْ تَعَجَّبْتَ من الرباعي فصاعدًا، أو الألوان والعاهات، فإنَّهم عَدَلُوا فيه عن الأصل في هذا الباب، واستغنوا فيه بأَفْعَل

---

(١) انظر: إصلاح المنطق ٨٢/١.

الفعل فعله، تقول: أَشَدُّ الحُمْرَة حُمْرَته، وأَسْرَع الانْطِلاق انْطِلاقَه، وأَفْحَشُ الصَّمم صَمَمه.

وكان القياس أن يقولوا: لَفحش الصَّمَم صممه، ولشِدَّة الحُمْرَة حُمْرَته؛ فيرفعونه من حيث رفعوا (لَكَرُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، ولكنَّهم استغنوا عنه بما ذَكَرْت لك. انتهى.

وإذا استعمل (فَعُل) هذا لِمَدْحٍ أو ذَمٍّ؛ فمذهب الفارسي وأكثر النحويين: إِلْحَاقهَا بباب (نِعْمَ، وبِئْسَ) فقط، فتَثْبُتُ له جَمِيعُ أحكام (نِعْمَ، وبِئْسَ).

وذهب الأخفش والمبرد أنَّه يجوز إِلْحَاقه بباب التَّعجُّب، وحكى الأخفش الاستعمالَيْن له في " الكبير" عن العرب، تقول: حَسُنَ الرَّجُلُ، ولَحَسُنَ زَيْدٌ، فِي معنى: مَا أَحْسَنه.

وكَيْفِيَّة بناء (فعل) جارية مجرى (نِعْمَ، وبِئْسَ)، أو مُرادًا بها التعجُّب إن كان صَحِيح العين واللام، وأَجْرَيْتَهُ مجرى (نِعْمَ)، نحو: حَسُنَ الوَجْهُ وَجْهُكَ؛ فيجوز فيه إِقْرَار ضَمَّة العَيْن، وتَسْكِينها ونقلها إلى فاء الكلمة، وإِنْ أَجْرَيْتَهُ مجرى فِعل التَّعجُّب، جاز الضَّمُّ والتسكين، ولا يجوز النقل، تقول: لَحَسُنَ الرَّجُلُ، في معنى: مَا أَحْسَنه.

وإن كان مُضاعفًا فالإدْغَام، تقول: لَحُبَّ الرَّجُلُ، ويجوز النَّقْل إلى الفاء، نحو: لَحِبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ.

وإن كان مُعْتَلّهما من باب (قُوَّة)، قُلِبَت الضَّمَّة كسرة واللام ياءً، نحو: لَقِوَى الرَّجُل زَيْدٌ، أو من باب (شَوَى)، قُلِبَت الياء واوًا، وتَفْعَلُ به ما فَعَلْتَ بباب (قوة)، فتقول: لَشِوَى الرَّجُلُ زَيْدٌ، ويجوز التسكين فيهما، فتقول: لَقِوْى ولَشِوْى، ولا تُدْغَم.

وإن كان مُعتلّ العين، نحو: (جَادَ، وبَاعَ)، لَزِمَ قَبْلَها أَلِفًا، فتقول: إذا كان حَسن القول والبيع: قال الرَّجل زَيْدٌ، وبَاعَ الرَّجُلُ بَكْرٌ، وإن كان مُعْتَلّ اللام على (فَعُل) وَصْفًا، نحو: سَرُوَ، قلت: سَرُوَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، ويجوز التسكين.

أو على (فَعَل، أو فَعِل) نحو: رَمَى، وغَزَا، وخَشِيَ، ولَهِيَ؛ فذهب الجمهور إلى تحويلهما إلى (فَعُل)، فتَظْهَرُ الواو في ما أصله الواو، نحو: غَزُوَ، وتنقلبُ الياء فيما أصلها ياء واوًا، فتقول: رَمُوَ، وخَشُو، ولَهُو.

وإذا سَكَنَتْ عين الكلمة ممَّا لامُهُ يَاء، لم تُرَدّ اللام إلى أَصْلِها من الياء، وذهب بعض النُّحاة إلى أنَّ هذا النوع يُقَرُّ على حاله، فتقول: لَرَمْيَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، ولَغَزَى الرَّجُلُ بَكْرٌ، وذَكَرَه أبو بكر في الأصول عن الكسائي، وذكر سيبويه، والأخفش، وغيرهما، القلب فيه.

وقالت العرب: لَقَضُو الرَّجُلُ زَيْدٌ، ويجوز دخول اللام على (فَعُل)، كان مُستعملا استعمال (نِعْمَ)، أو مُرادًا به التعجب، وإذا كان (فَعُل) مُرادًا به التعجب، جاز جرُّ فَاعِله بالياء، نحو: حَسُنَ بِزَيْدٍ رَجُلا، تُريد: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلا، حكى الكسائي عن العرب: مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جُدْنَ أَبْيَاتًا، وجَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتًا.

وفاعل (فَعُل) هذا يكون معرفة ونكرة، وكَثُرَ جرّه بالباء في الشِّعر، ويُضمر على وفق ما قَبْله من إِفْرَادٍ، وتثنية، وجمع، نحو: زَيْدٌ لَكَرُمَ، وهِنْدٌ لَكَرُمَتْ، والزَّيْدَان كَرُمَا رَجُلَيْن، والزَّيْدُون كَرُمُوا رِجَالا، تريد معنى: مَا أَكْرَمُ.

وقال خطاب: اللام لام قَسَم، ويجوز حَذْفها: كَرُمَ الرَّجُلُ، وشَرُفَ الغُلام، يعني: ما أَكْرَمَهُ، وما أَشْرَفَهُ، ولا يَقَعُ هذا الفعل في التَّعجُّب إلا على ما فيه أَلِف ولام، خَاصَّة في قول الأخفش ومَن وَافَقَه.

وقد رأَيْتُ في كتاب " المُقْتَضَب " لأبي العباس: أَنَّه يَجِيءُ: كَرُمَ زَيْدٌ، وشَرُفَ عَمْرو، وهُوَ يُريد التعجب، ولا أدري ما قوله.

باب (حَبَّذَا) [1]

أصل (حَبَّ): فَعَلَ، وهو مُتعَدّ، ثُمّ بُنِيَ على فَعُل لإنشاء المدح، فلا يَتعدَّى، وقد جاء بَعْدَهُ فَاعِلا ليس اسم إشارة، كقوله[2]: [الكامل]

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحَبَّ مَنْ يَتَحَبَّبُ وَعَـدَتْ عَـوادٍ بَعْـدَ وَلْيِـكَ تَـشْعَبُ

وإذا كان بعدها (ذا) ولم تلحظ إشارته، بل أُرِيدَ المدح، كان (ذا) مفردًا، لا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يُؤنَّث، تقول: حَبَّذَا زَيْدٌ، حَبَّذَا هِنْدٌ، حَبَّذَا الزَّيْدَان، وحَبَّذَا الزَّيْدُون.

واختلف النُّحاة في الإعراب في (حَبَّذَا)؛ فذهب ابن درستويه، وابن كيسان، والفارسي في " البغداديات "، وابن برهان، وابن خروف، إلى أنَّ (ذَا) فاعل، ونُسِبَ إلى الخليل وسيبويه، وهذا قول مَنْ لَمْ يَدَّع التركيب، وأُفْرِدَ لأنَّه كالمثل، أو أُريدَ به جنس شَائِع، أو على حذفٍ؛ أي: (حَبَّذَا أَمْرُ زَيْد) أَقْوَال.

وذهب المبرد، وابن السراج، والسيرافي، والأكثرون، إلى أنَّهما تَرَكَّبَا، وصَارَا اسْمًا وَاحِدًا مَرْفُوعًا بالابتداء، ونُسِبَ هذا إلى الخليل وسيبويه.

وذهب قومٌ منهم الأخفش، وخطاب الماردي، إلى أنَّهما تَرَكَّبَا وصَارَا فِعْلا، والمخصوص هو الفاعل.

وقالت العرب: لا تُحَبِّده، وتَدْخُل (لا) على (حَبَّذَا)، فتكون للذَّمِّ، قال[3]: [البسيط]

لا حَبَّـذَا أَنْـتِ يَـا صَـنْعَاءُ مِـن بَلَـدٍ ولا شـعُوبُ هَـوًى مِنّـي ولا نُقُـمُ

ودخول (لا) على (حبَّذَا) مُشكلٌ على كُلِّ إعراب (حَبَّذَا).

---

(١) (حَبَّذَا): اختَلَفُوا فِيهِ؛ فَالأقرَبُ مِمَّا قَالُوا: أَنَّ (حَبَّ) فِعلٌ عَلَى تَقدِيرِ (حَبُبَ)، وَ(ذَا) فَاعِلٌ لَهُ، وَأَنَّهُ خُلِع مِنْهُ مَعْنَى الإشَارَةِ، وَجُعِلَ بِمَنْزِلَةِ قَولِكَ: (الشَّيء)، فَإِذَا قُلتَ: (حَبَّذَا زَيدٌ)، كَأَنَّكَ قُلتَ: (حَبَّ الشَّيءُ زَيدٌ)، فَحُكمُهُ عَلَى هَذَا يَكُونُ حُكمَ: (نِعمَ الرَّجُلُ زَيدٌ). وَلا بُدَّ لَهُ مِن مَعرِفَةٍ أَو جَارٍ مَجرَى المَعرِفَةِ، فَلَوْ قُلتَ: (حَبَّذَا رَجُلٌ)، وَسَكَتَّ عَلَيْهِ، لَم يَكُن شَيئًا، فَإِنِ اجتَمَعَ مَعرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ نَصَبَ النَّكِرَةَ البَتَّةَ، وَرَفَعَ المَعرِفَةَ، كَقَوْلِكَ: (حَبَّذَا رَجُلا زَيدٌ).
وَقَد يَدخُلُ (مِنْ) عَلَى النَّكِرَةِ، فَيُقَالُ: (حَبَّذَا زَيدٌ مِن رَجُلٍ). [شرح الجمل ١٨٩/١]

(٢) البيت لسَاعِدَة بن جُؤَيَّة، انظر: أمالي القالي ٢٣٩/١، وخزانة الأدب ٤٣١/٩.

(٣) البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث.، وانظر: ديوان الحماسة ١٥١/٢.

ومَنْ قال بأنَّه: اسْمٌ مُرَكَّب أَعْرَبَهُ مبتدأ، والمخصوص الخبر، قاله المبرد، أو عكسه، واختاره الفارسي، ومَنْ أعرب (ذَا) فاعلا، فالمخصوص مبتدأ والجملة خبر، والرَّابِطُ اسم الإشارة.

وقال ابن كيسان: ليس مبتدأ، بل هو بَدَلٌ من (ذَا) لازم التبَعِيَّة، وهو اختيار ابن الحاج، قال: ولا يلزم مِنْهُ (حَبَّ زَيْدٌ)؛ لأنَّه اسْتُعْمِلَ استعمال الأمثال.

وقال بعضهم: هو عَطْفُ بيان، وقيل: مُبْتَدأ محذوف الخبر، وقيل: خبر مُبتدأ محذوف، وقاله الصيمري.

وذهب دريود إلى أنَّ (ذَا) صِلَة، يعني: زَائِدًا، ولَيْسَ اسْمًا مُشَارًا إليه، بدليل حَذْفِهِ في[1]: [الرجز]

فَحَبَّــذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا

ولا يدخل على (حَبَّذَا زَيْدٌ) النَّوَاسِخ، ولا يُقدم المخصوص بخلاف (نِعْمَ)، لا تقول: (كَانَ حَبَّذَا زَيْدٌ) لا برَفْعِ (زَيْدٍ) ولا نَصْبه، ولا تقول: زَيْدٌ حَبَّذَا.

ويَجِيءُ قَبْل المَخْصُوص وبعده اسم نكرة منصوب، نحو: حَبَّذَا رَاكِبًا زَيْدٌ، وحَبَّذَا زَيْدٌ رَاكِبًا، وتَأْخِيره عند الفارسي أَوْلَى، وتقديمه عند ابن مالك أَوْلَى.

وهذا المنصوب يُطَابِقُ المخصوص في إِفْرَادٍ، وتثنية، وجَمْعٍ، وتَذْكِيرٍ، وتَأْنِيثٍ.

واختلف النُّحَاة في هذا المنصوب بعد (حَبَّذَا)؛ فذهب الأخفش، والفارسي، والربعي، وخطاب، وجماعة من البصريين، إلى أنَّه منصوبٌ على الحال لا غير، وسواء أكان جَامِدًا أَمْ مُشْتَقًّا.

وذَهَبَ أبو عمرو ابن العلاء إلى أنَّه منصوبٌ على التمييز لا غير، جامدًا كان أو مُشتقًّا.

---

(١) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لعبد الله بن رواحة - رضي الله عنه -.
و (بدِينا) - بكسر الدّال - أي: ابتدأنا، وهي لغة الأنصار.
والشّاهد فيه: (حَبَّ دينَا) حيث جاء (حَبَّ) للمدح مفتوحَ الحاءِ مع غير (ذا)؛ وكان الأصل ضمّ حائه.
انظر: شرح الكافية الشّافية ١١١٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٨٠٢/٢، وابن النّاظم ٤٧٧، واللّسان (بدا) ٦٧/١٤، والمقاصد النّحويّة ٢٨/٤، والهمع ٤٦/٥، ٤٨، والأشمونيّ ٤٢/٣، والدّرر ٢٢١/٥، والدّيوان ١٤٢.

وأجاز الكوفيُّون، وبعضُ البصريين، نَصْبَهُ على التمييز، وفَصَّلَ بعض النحاة، فقال: إن كان مُشتقًّا فهو حال، وإن كان جامدًا فهو تمييز، والذي يَظْهَرُ أنَّه إن كان جامدًا كان تمييزًا، وإن كان مُشتقًّا فمقصدان للمُتكلِّم، إن أَرَادَ تقييد المُبالغة في مَدْحِ المخصوص بوَصْفٍ كان حالا، وإن أَرَادَ عَدَم التقييد، بل تَبْيين جِنْس المُبَالغ في مَدْحِه كان تمييزًا، مثال الأول[1]: [البسيط]

يَا حَبَّذَا المَالُ مَبْذُولا بِلا سَرَفٍ ... فِي أَوْجُهِ البِرِّ إِسْرَارًا وإِعْلانَا

ومثال الثاني: حَبَّذَا رَاكِبًا زَيْدٌ، وهذا يَدْخُلُ عليه (مِنْ)، فتقول: مِنْ رَاكِبٍ.

وفي " البسيط ": جَوَاز نَصْبه على إِضْمَار أَعْنِي، فلا يكون تمييزًا ولا حالا، وهو قولٌ غريب.

وإذا كان النصب على الحال؛ فإن كانت الحال لاسم الإشارة، نَاسَبَ أن يَلِيهِ، فتقول: حَبَّذَا رَاكِبًا زَيْدٌ، وإن كانت الحال من المخصوص، نَاسَبَ أن يليه، نحو: حَبَّذَا زَيْدٌ رَاكِبًا.

وإذا كان النَّصبُ على التمييز، فالأحسن أَنْ يَلِي (ذَا)، ولا يكون بعد (زَيْد)، ولا شَكَّ أنَّه يُقال: حَبَّذَا رَجُلا زَيْدٌ، وحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلا، وحَبَّذَا رَاكِبًا زَيْدٌ، وحَبَّذَا زَيْدٌ رَاكِبًا.

وقال ابن خروف: تقديم التمييز على المخصوص أَحْسَن، وسَوَّى بين التقديم والتأخير في الحال.

وقال الجرمي في " الفرخ ": إذا كان المنصوب تمييزًا، قَبُحَ تقديمه قبل (زَيْد)، وجعله مُتصلا بـ (ذَا)، وإن كان حالا؛ فإن شِئت قدَّمْتَ، وإن شئت أَخَّرْتَ.

وهذا بناء من الجرمي على أنَّ (زيدًا) فاعل بـ (حَبَّذَا)، قال: والتمييز إنَّما يكون بعد الفاعل، وهذا يدلُّ على أنَّه لا يجوز عنده: امْتَلأَ مَاءُ الإِنَاء.

وحكى الفارسي عن الكوفيين: أنَّهم لا يُجيزون (حَبَّذَا رَجُلا زَيْدٌ).

وحَذْفُ المخصوص بعد (حَبَّذَا) قليل، ومنه:

فحَبَّذَا ربًّا.................

أي: الإله.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٦٠٣.

وزعم ابن مالك: أنَّه قد يُستغنى بالتمييز عن (ذَا)، واستدَلَّ بقوله:

وحَـــبَّ دِينَـــا.....................

ولا دليل في ذلك؛ إذ قوله: (وحَبَّ دِينًا) من باب (نِعْمَ رَجُلا)؛ أي: وحَبَّ دِينًا دِينَنَا، أَضْمَرَ في (حَبَّ) كما أَضْمَرَ في (نِعْمَ)، و(دِينًا) تمييز لذلك المضمر، وحَذَفَ المخصوص لدلالة المعنى عليه.

ومن ذهب إلى أنَّ (ذَا) فاعل في (حَبَّذَا)، لا يجيز إتباعه، لا بِنَعْتٍ، ولا تَأْكِيدٍ، ولا بَدَلٍ، ولا عَطْفٍ، ويجوز ذلك في المخصوص، ويجوز أن يكون المخصوص اسم إشارة مُخالف في الرتبة لـ (ذا)، والفَصْلُ بالنِّدَاء بَيْنَ (حَبَّذَا) والمخصوص، وقد جَمَعَ ذلك في قوله(١): [الطويل]

فَقُلْـتُ وفِـي الأَحْـشَاءِ دَاءٌ مُخَـامِرٌ   أَلا حَبَّـــذَا يَـــا عَـــزَّ ذَاكَ التَّـــسَاتُرُ

ويجوز تأكيد (حَبَّذَا) التأكيد اللفظي، أنشد أبو الفتح في " المنصف "(٢): [المتقارب]

أَلا حَبَّـــــذَا حَبَّـــــذَا حَبَّـــــذَا   حَبِيـــــبٌ تَحَمَّلْـــــتُ فِيـــــهِ الأَذَى

وما كان على (فَعَل) أصلا أو تحويلا، يجوز نَقْلُ ضَمَّة العين إلى الفاء، إذا أُرِيدَ به مَدْحٌ أو ذَمٌّ، كان فَاؤُه حَرْفَ حَلْقٍ كحُسْن، وحُبّ، ولا كَضرب، فإن كان مُضعَّفًا وأُسند إلى ما يَسْكُنُ آخر الفعل له، لم يجز النقل، نحو: حَبُبْتَ يَا هَذَا، وحَبُبْتَ يا هِنْدُ.

وفي " النهاية ": يجوز أن تَعْمَلَ (حَبَّذَا) في الظرف، كما عَمِلَتْ في التمييز والحال، ولا تَعْمَلُ في المصدر؛ لأنَّه غير مُتصرِّفٍ، فلا مصدر له.

ولا يجوز: حَبَّذَا إِلا إِخْوَتكَ القَوْم، ويجوز: حَبَّذَا القَوْمُ إِلا إِخْوَتكَ، إن جعلت (القوم) بدلا، وإلا لم يجز، ويجوز أن يَعْمَلَ في المفعول له والمفعول معه، نحو: حَبَّذَا زَيْدٌ إِكْرَامًا له، وحَبَّذَا وعَمْرًا زَيْدٌ. انتهى.

ولا يُقدَّمُ على شيء من هذه التراكيب إلا بسماعٍ من العرب.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤١/٣.

(٢) انظر: الكامل في اللغة ٥٩/٤.

باب صيَغ التعجب[1]

صيغة (مَا أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ بِهِ، وأَفْعَل).

فأمَّا (مَا أَفْعَلَهُ) فنَحْو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا؛ فـ (ما) مبتدأ إجْمَاعًا، إلا خِلافًا شَاذًّا عن الكسائي: أنَّه لا مَوْضِعَ له من الإعراب.

ومذهب الخليل، وسيبويه، وجمور البصريين: أنَّ (مَا) نكِرَة تامَّة بمعنى: شيء، وما بعدها خَبَرٌ.

وذهب الفراء، وابن درستويه، إلى أنَّ (مَا) استفهامية دَخَلَها معنى التعجب، وتأوَّلَهُ ابن درستويه على الخليل، ونَسَبَ كونها استفهامية ابن مالك إلى الكوفيين.

وعن الأخفش في (مَا) ثلاثة أقوال:

أحدها: كقَوْلِ جُمْهُور البصريين.

والثاني: أنَّ (مَا) مَوْصُولَة والفِعل صِلَته، والخبر محذوف وَاجِبُ الحذف، والتقدير: الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا عَظِيمٌ، وحكى البهاري: أنَّه مذهب الكوفيين، وحكاه ابن بابشاذ عن طائفةٍ منهم.

والثالث: أنَّ (ما) نكِرَةٌ موصوفة الفعل صِفَتها، والخبر محذوف وَاجِب الحذف، التقدير: شيءٌ أَحْسَنُ زَيْدًا عَظِيمٌ.

و(**أَفْعَل**)؛ مَذْهَبُ البصريين والكسائي: أنَّه فِعْلٌ، و(زَيْدًا) مفعول به، والهمزة في

---

(١) التَّعَجُّبُ: مَعنًى مِنَ المَعَانِي الَّتِي تَعرِضُ فِي النُّفُوسِ، كَالنَّفي، وَالاستِفهَامِ، وَالتَّمَنِّي، وَلَم يَضَعُوا لَهُ حَرفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَمَا وَضَعُوا: (هَلْ، وَمَا، ولَيتَ) لِمَعَانِيهَا، وَلَكِنَّهُم جَعَلُوا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ مَوضِعَ كَلامٍ قَصَرُوهُ عَلَيْهِ، وَلَزِمُوا فِيهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، فَلَم يُجَوِّزُوا وَضْعَ لَفظَةٍ مَوضِعَ أُخرَى، وَلا تَقدِيمَ بَعضِ أَجزَائِهِ عَلَى بَعضٍ، وَذَلِكَ أَن أَتَوا بِـ (مَا) عَلَى مَعنَى: (شَيءٍ) مُبْهَمًا هَكَذَا غَيرَ مَوصُولٍ، وَلا مَوصُوفٍ، وَبَنَوا مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي أَرَادُوا التَّعَجُّبَ مِنْهَا، مِثَالَ: (أَفْعَلَ) الَّذِي يَكُونُ هَمزَتُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَجَعَلُوا ضَمِيرَ (مَا) فَاعِلَهُ، وَالمُتَعَجَّبَ مِنْهُ مَفعُولا لَهُ، فَقَالُوا: (مَا أَحسَنَ زيدًا)، أَي: شَيءٌ جَعَلَهُ حَسَنًا، فَصَارَ هَذَا الكَلامُ عَلَى هَذَا النَّظْمِ دَلِيلا عَلَى التَّعَجُّبِ. هَذَا تَقدِيرُ (مَا أَفعَلَ).

وَأَمَّا (أَفْعِلْ بِهِ)، فَهُوَ كَلامٌ مَوضُوعٌ أَيضًا عَلَى وَجهٍ مَخصُوصٍ، لا يُستَعمَلُ عَلَى ذَلِكَ الوَجهِ إِلا فِي التَّعَجُّبِ، فَصَارَ لِذَلِكَ دَلِيلا عَلَيْهِ. [شرح الجمل ٧٦/١]

(أَفْعَل) للتَّعْدِيَة، وفي (أَحْسَن) ضمير فَاعِل يَعُودُ على (ما)، وهو مُذكَّرٌ غَائِبٌ مُفْرَدٌ، لا يُتْبَعُ لا بِعَطْفٍ، ولا يُؤكَّدُ بضَمِيرٍ ولا بِنَفْسٍ، ولا ببدَلٍ.

ومذهب الكوفيّين غير الكسائي: أنَّ (أَفْعَل) اسْمٌ، وانْتَصَبَ الاسْمُ بَعْدَه، في قول الفراء ومن وَافَقَه من الكوفيين، على حَدِّ ما انْتَصبَ في قولهم: زَيْدٌ كَرِيمَ الأب، فأصله في نحو: ما أَظْرَفَ زَيْدًا: زَيْدٌ أَظْرَفُ مِنْ غَيْرِهِ، إلا أنَّهم أَتُوا بـ (مَا)، فقالوا: مَا أَظْرَفَ زَيْدًا، على سبيل الاستفهام، نَقَلُوا الصفة من (زَيْدٍ) وأسندوها إلى ضمير (ما)، وانتصب (زيد) بـ (أَظْرَف)؛ فرقًا بين الخبر والاستفهام.

والفتحة في (أَفْعَلَ) فتحة إعراب، وهو خبرٌ عن (ما)، وإنَّما انْتصبَ لكَوْنِه خلاف المبتدأ الذي هو (ما)؛ إذ هو في الحقيقة خبرٌ عن (زيد)، وإنَّما أَتَى بـ (ما)؛ ليعود عليها الضمير.

والخبر إذا كان خلاف المبتدأ، كان مُنتصبًا بالخلاف على مذهب الكوفيين في: زَيْدٌ خَلْفَكَ، وزعم بعض الكوفيين: أنَّ (أَفْعَلَ) اسم مَبْنِيٌّ، لِتَضَمُّنه معنى التعجب.

وأمَّا (**أَفْعِلْ بِهِ**) نحو: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، فاتَّفَقُوا على أنَّه فِعْلٌ، إلا ما في كلام ابن الأنباري من تصريحِهِ بأنَّه اسمٌ.

ومذهب جمهور البصريين: أنَّ صورته صورة الأمْر، وهو خبرٌ في المعنى والهمزة فيه للصَّيْرُورَة، ومعناه: أَحْسَنَ زَيْدٌ؛ أي: صار حَسَنًا، في معنى: ما أَحْسَنَ زَيْدًا، والمجرور في موضع الفاعل، والباء زائدة لازمة، إلا مع (أَنْ) وصِلَتها فجاء حَذْفُها.

وفي " النهاية ": لا يجوز حَذْفُ الباء من (أَنْ، وأَنَّ) في التعجب، بل تقول: أَحْبِبْ إليَّ بأَنْ تَزُورَنِي، وأَهْوِنْ عليَّ بأَنَّ زَيْدًا يَغْضَبُ، وفي شِعْر الشريف الموسوي إسقاطها، قال[1]: [الكامل]

أَهْوِنْ عَلَيَّ إِذَا امْتَلأتُ مِن الكَرَى ... أَنِّي أَبِيتُ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

وفي كلام علي بن أبي طالب كَرَّم الله وَجْهه، حَذْفُ الباء من (أَنْ)، وقد جاء[2]:

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٤٨.

(٢) البيت للعبّاس بن مرداس - رضي الله تعالى عنه -.
والشّاهدُ فيه: (وأحبب إلينا أن تكون المقدّما) حيث فصل بين فعل التّعجُّب (أحبب) وفاعله الّذي =

[الطويل]

وَقَـالَ أَمِيـرُ المُـسْلِمِين تَقـدَّمُوا وأَحْبِـبْ إِلَيْنَـا أن تَكُـونَ المُقَـدَّمَا

يريد: (بأَنْ)، فحذف الباء.

وجاء[1]: [الطويل]

تَـرَدَّدَ فِيهَـا ضَـوْءُهَا وشُـعَاعُهَا فَأَحْسِنْ وأَزْيِـنْ لامْـرِئٍ أَنْ تَـسَرْبَلا

يريد: بِأَنْ تَسَرْبَلَ.

وذهب الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن خروف، إلى أنَّه أَمْرٌ حَقِيقَةً، والهمزة للنَّقْلِ، و(بِزَيْدٍ) مفعول، والباء زائدة.

و(المخاطب) قال ابن كيسان، وتبعه ابن الطراوة: وهو ضمير المصدر الدَّال عليه الفعل، كأنَّه قيل: يَا حَسَنُ أَحْسِنْ بِزَيْدٍ؛ أي: الْزَمْهُ ودُمْ بِهِ.

وقيل: الفاعل ضمير المخاطب، ولم يبرز باختلاف المخاطب من تثنيةٍ، وجمعٍ، وتأنيثٍ؛ لأنَّه جرى مجرى المثل. ورُبَّمَا أُكِّدَ (أَفْعِلْ) بالنون، نحو: أَحْسِنَنْ بِزَيْدٍ.

واختلفوا فيما كان على (فَعَلَ، وفَعِلَ)، إذا صُيِّرَ إلى (فَعُل)، هل يُحَوَّلُ قَبْلَ التصيير إلى (أَفْعل) إلى (فَعُل)، ثم تَدْخلُ عليه همزة النقل؛ فقيل: يُحَوَّلان إلى (فَعُل)، وقيل: لا يُحَوَّلان، وهو ظاهر كلام سيبويه.

وتصحيح عَيْن (أَفْعَل، وأَفْعِل)، وفَكّ (أَفْعَل) المُضَعَّف، وَاجِبٌ عند الجمهور، تقول: مَا أَبْيَنَ الحَقّ ومَا أَنْوَرَهُ، وأَبْيِنْ بِالحَقِّ وأَنْوِرْ بِهِ، وأَجْلِلْ بِزَيْدٍ.

وذهب الكسائي إلى جواز التصحيح في (أَفْعِل) كمذهب الجمهور، وإلى جواز

=

هو المصدر المؤوّل من (أنّ) وما بعدها بالجارّ والمجرور (إلينا) الّذي هو معمولٌ لفعل التّعجُّب؛ وهذا جائزٌ - في الأصحّ - على مذهب النّحويّين.

انظر: شرح التّسهيل ٣/٣٥، ٤١، وشرح الكافية الشّافية ٢/١٠٩٦، وابن النّاظم ٤٦٥، والارتشاف ٣/٣٤، والجنى الدّاني ٤٩، وتوضيح المقاصد ٣/٧٤، والمساعد ٢/١٥٠، والمقاصد النّحويّة ٣/٦٥٦، والتّصريح ٢/٨٩، والدّيوان ١٤٢.

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٤٨.

الإعلال، فتقول: أَطْوِلْ بهذه النَّخلَة وأَطِلّ بِهَا.

وإلى جواز الفكّ في (أَفْعِل) كمذهب الجمهور، وإلى جواز الإدغام، فتقول: أَجْلِلْ بِزَيْدٍ وأَجِلَّ بِهِ.

وجواز تصغير (أَفْعَل) نحو: مَا أُحَيْسِنَ زَيْدًا، هو نَصُّ الكوفيِّين والبصريِّين واقْتِيَاسه، وتقول في تصغير (مَا أَحْيَا زَيْدًا): مَا أُحَيِّي، أصله: مَا أُحَيْيَ.

وقول ابن مالك: وشَذَّ تصغير (أَفْعَل)، مقصورٌ على السماع، خلافًا لابن كيسان في اطِّرَاده، قول مَنْ لَمْ يَطَّلِع على كلام النُّحاة في هذه المسألة.

وأمَّا تصغير (أَفْعِل) نحو: (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) فلا يجوز، وأجاز ابن كيسان تصغيره، فتقول: أُحَيْسِن بِزَيْدٍ، قياسًا على: ما أُحَيْسِن زَيْدًا.

ويجوز حَذْفُ المُتعَجَّب منه بأَفْعَل للدلالة عليه، تقول: زَيْدٌ مَا أَعَفَّ، تريد: ما أَعَفَّهُ، و(أَفْعِل) نحو: زَيْدٌ أَحْسِنْ بِهِ وأَجْمِلْ؛ فمذهب سيبويه أنَّه لا يجوز حَذْفُ الفاعل المجرور ولا جَارِّه، وأجاز ذلك ناس منهم أبو الحسن.

وزعم الفارسي، وقوم من النُّحاة: أنَّه لم يُحذف الفاعل في (أَفْعَل)، بل حُذِفَ حرف الجر، فاسْتَتَر الفاعل في (أَفْعَل).

وزعم بعض أصحابنا: أنَّه لا يجوز الاقتصار على الاسم بعد (أَفْعَل، وأَفْعِلْ) إلا في باب التنازع، نحو: مَا أَحْسَنَ وأَجْمَل زَيْدًا، وأَحْسِنْ وأَجْمِلْ بِزَيْدٍ، ويعني: أنَّ كُلَّ فِعْلٍ منهما يَطلُبُ مفعولا، فلا يجوز أن يُقْتَصَرَ على اسمٍ وَاحِدٍ في باب التنازع، قال: على خلافٍ فيه.

والمُتعَجَّب مِنْهُ: مُخْبَرٌ عنه في المعنى، فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مُختصَّة، فإن كان مُعَرَّفًا بـ (أل) للعهد، نحو: مَا أَحْسَنَ القاضي، تريد: قَاضِيًا بَيْنَكَ وبين المخاطب عَهْدٌ فيه، فأجاز ذلك الجمهور، ومنعه الفراء.

وإن كان (أَيًّا) الموصولة بفعل ماضٍ، نحو: مَا أَحْسَنَ أَيُّهم قَالَ ذَلِكَ؛ فمنعها الكوفيون والأخفش، وأجازها غيرهم.

فإن وَصَلْتَ بمضارعٍ، جازت عند الجميع، نحو: مَا أَحْسَنَ أَيُّهم يَقُولُ ذَلِكَ.

وتقول: مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ مَا كَانَ زَيْدٌ، والمعنى: مَا أَحْسَنَ مَا كَانَتْ كَيْنُونَة زَيْدٍ؛ فالأولَى في موضع نَصْبٍ، والثانية في موضع رَفْعٍ، أجاز ذلك هشام، ومنعها غيره.

وقال النحاس: هي جائزةٌ على أَصْلِ البصريِّين.

وتقول: مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، إن كان (كان) تامَّة، ونَصْب (ضاحكًا) على الحال جَازَتْ عند الجميع، وإن كان (كان) ناقصة، أجازها الفراء، ومنعها البصريون.

وتقول: مَا أَحْسَنَ مَا ظَنَنْتُ عبد الله قائمًا؛ (قائمًا) عند البصريين خبر، فلا يجوز حَذْفُه، وهو عند الفراء حال، فإن شِئْتَ لم تَأْتِ به.

وتقول: مَا أَحْسَنَ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ، أجازها الكسائي، ومنعها الفراء والبصريون؛ فإن جعلت (أَحَدًا) بمعنى: وَاحِد، صَحَّت المسألة.

وتقول: مَا أَحْسَنَ مَا لَيْسَ يَذْكُرُكَ زَيْدٌ؛ قال بعض أصحابنا: يجوز، قال: لا يجوز: مَا لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا، وهو مذهب البغداديين.

وتقول: مَا أَحْسَنَكَ وَجْهًا، ومَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلا، تَنْصِبُ (وَجْهًا، ورَجُلا) على التمييز، وأَمَّا (أَفْعَل) فتقدَّم الكلام فيه في آخر باب (نِعْمَ، وبِئْسَ)، وفي كَيْفِيَّة بنائه.

ولا يُؤكَّد فعلُ التَّعجُّب، هذا مذهب الجمهور، وأجاز الجرمي تَأْكِيدَهُ، فتقول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِحْسَانًا، وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ إِحْسَانًا، والقياس يقتضيه، لكنَّه والله أعلم، لم يُسمع من العرب، وهذه الصِّيَغ ثلاثة كما ذَكَرْنَا.

وزاد الكوفيون (أَفْعَل) بغير (مَا) مُسندة إلى الفعل، نحو قوله[1]: [الطويل]

وَمُـرَّةُ يَحْمِـيهم إِذَا مَـا تَبَـدَّدُوا ويَطْعَـنُهُم شَـزْرًا فَأَبْرَحْـتَ فَارِسـا

أي: مَا أَبْرَحْتَ فَارِسًا.

وزاد بعض النُّحاة في صِيَغِ التَّعجُّب: (أَفْعَل مِنْ) كذا، ولا تتَصَرَّف هذه الصِّيَغ، لا تُستعمل مِنْ (مَا أَفْعَلَه) مُضارِع ولا أَمْر، ولا من (أَفْعِلْ بِهِ) مَاض ولا مضارع، ولا من (أَفْعَل) مضارع ولا أمر.

وشذَّ هشام، فأجاز في (مَا أَفْعَلَ زَيْدًا) أنْ يُؤتَى له بمضارعٍ، فتقول: ما يُحْسِن زَيْدًا، وما قاله قِيَاسٌ، ولم يُسمع، فوَجَبَ اطِّرَاحُه.

ولا يُفصل بين (أَفْعِل) ومعموله، ولا بين (أَفْعِل) ومعموله، بشيءٍ لا يتعلق

---

(١) انظر: الخزانة ٣/٢٤٨.

بهما، لو قلت: مَا أَحْسَنَ بِمَعْرُوفٍ آمِرًا، وما أَقْبَحَ في الصلاة ضَاحِكًا، تُريد: آمِرًا بِمَعْرُوفٍ، وضَاحِكًا في الصلاة.

قال ابن مالك: لا خِلافَ في مَنْعِ الفصل بذلك، فإن تعَلَّقَ بهما غير ظَرْفٍ أو حَرْفُ جَرٍّ، فقال ابن مالك: لا خِلافَ في مَنْعِ إيلائهما إيَّاه، تقول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا مُقْبِلا، وأَكْرِمْ بِهِ رَجُلا، فلو قلت: مَا أَحْسَنَ مُقْبِلا زَيْدًا، وأَكْرِمْ رَجُلا بِهِ، لم يجز بإجماع، وكذا قال ابْنُه في " شرح الخلاصة " لأبيه: لا خِلافَ في امتناع الفصل بَيْنَهُ؛ أي: بَيْنَ الفِعل، والمُتعَجَّب منه بغير الظَّرف، والجار والمجرور كالحال والمنادَى، وما ذَكَرَاهُ ليس بصحيح.

ذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بَيْنَهُما بالحال، والجرمي إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر، نحو: مَا أَحْسَنَ إِحْسَانًا زَيْدًا، ومذهب الجمهور المَنْع في المسألَتَيْن.

وأمَّا الفصل بالمنادى، فقال بدر الدين بن مالك: لا خِلافَ في مَنْعِ ذلك. وقال أبوه أبو عبد الله ابن مالك: قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لمَّا قُتل عمار بن ياسر: (أَعْزِزْ عَلَيَّ أَبَا اليَقْظَان أَنْ أَرَاكَ صَرِيعًا مُجَدَّلا)، مُصَحّح لجواز الفصل بالنِّدَاءِ.

وإِنْ تعَلَّقَ الظَّرفُ أو المجرور بالفعل؛ فذهب الجرمي، والفراء، والأخفش في أحد قولَيْه، والمازني، والزجاج، والفارسي، وابن خروف، والأستاذ أبو علي الشلوبين، إلى جواز الفصل، وهو الصحيح المنصور، وسَوَّى الأستاذ أبو علي بَيْنَ (أَفْعَل) و(أَفْعِل) في ذلك.

وذهب الأخفش في أَحَدِ قولَيْه، والمبرد، وأكثر البصريين، إلى المَنْعِ، واخْتَارَهُ الزمخشري، ونَسَبَهُ الصيمري إلى سيبويه.

وإذا تعَلَّقَ بالمفعول ضميرٌ يَعُودُ على المجرور، وَجَبَ تقديم المجرور، نحو قولهم: مَا أَحْسَنَ بالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ.

و(١): [الطويل]

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ ... صَبُورًا ولَكِن لا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

---

(١) قال العيني ٣/ ٦٦٢: احتج به الجرمي وغيره ولم يذكر أحد منهم اسم قائله.

وزعم بعضهم: أنَّ الفصل بالظرف والمجرور قَبِيح.

وأجاز ابن كيسان الفصل بـ (لولا)، نحو: مَا أَحْسَن لَوْلا بُخْلُه زَيْدًا، وأَحْسِنْ لَوْلا بُخْلُه بِزَيْدٍ.

ولا حُجَّة له على ذلك، ولا يجوز تقديم شيء مِنْ معمول (أَفْعل) التعجب على الفعل، ولا على (مَا).

وإن كان يجوز في نَحْوِه من التركيب الذي ليس فيه تَعَجُّب، نحو: (زَيْدٌ عَمْرًا ضَرَبَ) بلا خلاف، و(عَمْرًا زَيْدٌ ضَرَبَ) بخلاف.

ولا يجوز تأكيد المضمر في (أَحْسَنَ)، ولا في (أَحْسِنْ)، على مَذْهَبِ من اعتقد فيه ضميرًا، ومن عَلَّلَ امتناع ذلك بأنَّه فَصَلَ بين العامل والمعمول، أجاز تأكيده مُتأخرًا، نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا نَفْسه.

وإذا اختلف مُتعلّق (مَا أَفْعَل)، فلا يجوز حَذْفُ (ما)، لو قلت: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وأَقْبَحَ خَالِدًا، كان قَبِيحًا، و(أَفْعَل) مسلوب الدلالة على المُضِيّ، وزمانه حال، وحَكَاهُ ابن بابشاذ، وابن الدهان، عن المبرد.

فإذا أَرَدْتَ الماضي المُنْقَطِع، قلت: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا، وقيل: هو بمعنى الماضي المُتَّصِل بزمان الحال؛ فإن أَرَدْتَ الماضي المنقطع، أَتَيْتَ بـ (كان)، وهذا قول الأكثرين.

وقال ابن الحاج: يَظْهَرُ لي أنَّ (ما أَحْسَنَهُ، وأَحْسِنْ بِهِ) صَالِحٌ للأزمنة الثلاثة، وجائز أن يُقيَّد بكلِّ واحدٍ منهما، كقولك: ما أَحْسَنَ زَيْدًا أَمْس، وغَدًا، والآن.

إلا أنَّهم يُقيِّدُون في (مَا أَحْسَن) إذا أرادوا المضي بـ (كان)، وفي المستقبل بـ(يكون)، نحو: مَا أَحْسَنَ ما يَكُونُ زَيْدًا، وقال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨]، ف (يَوْمَ) ظرف مُستقبَل.

واختلفوا في الوَصْفِ المُتعجَّب منه، هل هو وَاجِبُ الثبوت وقت التعجب، أو جائزه على قَوْلَيْن؛ ومَنْ قَالَ بالجواز، قال منه: مَا أَطْوَلَ مَا يَكُونُ هذا الزَّرْع، وما أَحْسَنَ ما تَكُونُ هذه الجَارِيَة.

ومذهب أكثر البصريين والكوفيين: أنَّ (كان) الدَّاخِلَة بين (ما) و(أفعل) زائدة، لا اسم لها ولا خبر، واختاره الفارسي.

وذهب السيرافي، وتبعه خطاب الماردي، إلى أنَّها زائدة، وهي تامَّة.

و(فاعلها)؛ قال السيرافي: ضَمِير المصدر الدَّال عليه (كان).

وقال خطاب: ضميرها عائدٌ على غير (ما)، ولكن يعود على مجهول، تقديره: كَانَ الأمْرُ.

ومذهب الجرمي: أنَّها (كان) الناقصة، واسمها ضمير (ما)، وخبرها (أَفْعَل)، وعَزَاهُ بعضهم إلى البصريين، ولا يَصِحُّ ذلك.

وحُكِيَ زيادة (يَكُونُ) بين (ما) و(أَفْعَل)، قالوا: ما يَكُونُ أَهْوَنَ زَيْدًا، وما يَكُونُ أَحْسَنَ زَيْدًا.

وذهب الكسائي، والفراء، والأخفش، إلى زيادة (أَمْسَى، وأَصْبَحَ) بينهما، حكى من كلامهم: مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا. وهذا شاذ عند جمهور البصريين، وذهب الفراء إلى جواز ذلك في كُلِّ فِعْل يحتاج إلى اسمٍ وخبرٍ.

وعن الكُوفِيِّين أنَّهم قاسُوا على (كان) سائر أخواتها، ما لم يُناقِض معنى الفعل المزيد معنى التعجب، وأجاز بعض النحاة زيادة كل فعل لا يتعدَّى ممَّا لا يناقض، نحو: مَا قَامَ أَحْسَن زَيْدًا، إذا أردت: (ما أَحْسَنَ قِيَامُ زَيْدٍ) فيما مَضَى.

وحكى الكسائي عن العرب: (مَا مَرَّ أَغْلَظَ أَصْحَاب مُوسَى)، يعنون: مُوسَى الهادي من بني العباس، ومنع هذا الفراء، ومعناه: ما أَغْلَظَ مُرُور أَصْحَاب مُوسَى، وحكى الكسائي: ما يَخْرُجُ أَطْوَله.

وأجاز الكسائي: ما أَظُنُّ أَظْرَفَكَ، وما ظَنَنْتُ أَظْرَفَكَ، بجَعْلِ (أَظُنّ) نَاصِبَة في المعنى لـ (مَا) ولأظْرَف، وتُوقع (أَظْرَفَ) على الكاف.

وأجاز هشام ذلك في الظَّنِّ وأخواته، ولا يُجيز جمهور البصريين أن يُفصَلَ بين (ما) والفعل، إلا بـ (كان) فقط، وتقول: مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ، وما أَحْسَنَ ما يَكُونُ زَيْدٌ؛ (ما) مَصْدَرِيَّة، و(زَيْد) مرفوع على الفاعليَّة، أَوْقَعْتَ التعجب على الكَوْن، والمراد ذَاتَ زَيْد تَجَوُّزًا.

و(كان) تامَّة، وأجاز المبرد وجماعة أن تكون ناقصة، و(ما) بمعنى: الذي، ومن مَنَعَ مِنْ وُقُوعِ (ما) على شَخْص مَنْ يَعْقِل، مَنَعَ هذه المسألة، ولو قُلت: مَا أَحْسَنَ مَنْ كَانَ زَيْدًا، جاز.

وتقول: مَا أَحْسَنَ مَا كَانَتْ هِنْدٌ وأَجْمَله، تُعِيد الضمير على الكون، عَطَفْتَ الفعل، ومُتعَلِّقه على الفعل، ومتعلقه، ويجوز أن تقول: وأَجْمَلهَا، تُعِيدُ الضمير على (هِنْدٍ)، قاله الأخفش.

وتقول: ما كَانَ أَحْسَن ما كَانَ زَيْد، يجوز على التوحيد في رَفْع (زيد) ونَصْبه، ولا يجوز: (مَا كَانَ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ زَيْدٌ) للتَّنَاقُضِ.

وإذا كان المجررو المتعلق بهما فَاعِلا من حَيْثُ المعنى، تعَدَّى (أَفْعَل، وأَفْعِل) بـ (إلى)، نحو: مَا أَحَبَّ زَيْدًا إلى عَمْرو، وما أَبْغَضَ عَمْرًا إلى بَكْرٍ، وما أَمْقَتَ بَكْرًا إلى خَالِدٍ، وأَحْبِبْ بِزَيْدٍ إلى عمرو، وكذا (أَبْغَضَ، وأَمْقَتَ) أصله: أَحَبَّ عَمْرٌو زَيْدًا، وكذا أَبْغض وأمقت.

وإن لم يكن فَاعِلا في المعنى، فإمَّا أن يكون من مفهم عِلْمٍ أو جَهْلٍ، فيَتعدَّى بالباء نحو: مَا أَعْرَفَ زَيْدًا بالفِقْهِ، وما أَبْصَرَهُ بالشِّعْرِ، وأَبْصِرْ بِزَيْدٍ بِالفِقْهِ، وأَجْهِلْ بخَالِدٍ بالنَّحْوِ.

وإلا فإن كان مُتعدّيًا، كان باللام نحو: مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرو، وما أَمْقَتَ زَيْدًا لخَالِدٍ، وما أَبْغَضَ زَيْدًا لِبَكْرٍ.

قال ابن مالك: وأَضْرِبْ بِزَيْدٍ لعَمْرو، وهذا مُشْكَل؛ لأنَّ معناه: أَضْرِبْ زَيْدًا؛ أي: صَارَ ذَا ضَرْبٍ، والهمزة للصَّيْرُورَة، و(أَفْعَل) الذي للصَّيْرُورَة لا يتَعَدَّ، فلا يجوز هذا التركيب إلا بِسَمَاعِه من العرب.

وإن كان مُتعدِّيًا بحرف جرٍّ، فيتعدَّى به نحو: ما أَعَزَّ زَيْدًا عَلَيَّ، وما أَزْهَدَ عَمْرًا في الدُّنْيَا، وأَعْزِزْ بِزَيْدٍ عَلَيَّ، وأَزْهِدْ بِبَكْرٍ في الدُّنْيَا.

وإن كان فيَتعَدَّى إلى اثنين من باب (كَسَا)، اقتصرت على الذي كان فاعلا، فقلت: ما أَكْسَى زَيْدًا، وما أَعْطَى عَمْرًا، وجاز أن تُعَدِّيه بعد ذلك إلى أَحَدِ المفعولَيْن باللام، نحو: مَا أَكْسَى زَيْدًا لعَمْرو، ومَا أَكْسَى بَكْرًا للثِّيَابِ.

فإن جاء من كلامهم: ما أَعْطَى زيدًا لعمرو الدَّرَاهِم، وما أَكْسَى زَيْدًا للفُقَرَاءِ الثِّيَاب؛ فمذهب البصريين أنَّه ينتصب بإضمار فِعْلٍ، تقديره: أَعْطَاهُ الدَّرَاهِم، وأَكْسَاهُم الثِّيَاب.

ومذهب الكوفيين أنَّه منصوب بنفس فِعْل التعجب، وأجاز ابن كيسان: ما

أَعْطَى زَيْدًا لعمرو المال، وحكاه ابن الدهان عن الكوفيين.

وإن كان من باب (ظَنَّ)، اقتصرت على الفاعل فقط: ما أَظُنُّ زَيْدًا ومَا أَزْعَمَ عَمْرًا، هذا مذهب البصريين، وأجاز بعض النُّحَاة: ما أَعْلَمَنِي أَنَّكَ قائمٌ، أو بِأَنَّكَ قَائِمٌ. قال ابن الحاج: ولا أَعْلَم ما يمنع منه. انتهى.

وأجاز الكوفيون ذكرهما بشَرْطِ دُخُول اللام على الأول ونصب الثاني، هذا إن أَمِنَ اللَّبْس، نحو: مَا أَظُنُّ زَيْدًا لبَكْرٍ صَدِيقًا.

وإِنْ خِيفَ لَبْسٌ، أَدْخَلْتَ اللامِ على كُلٍّ من المفعولَيْن، نحو: ما أَظُنُّ زَيْدًا لأخِيكَ لأبِيكَ، أصله: ظَنَّ زَيْدٌ أَخَاكَ أَبَاكَ.

وخَلَّطَ ابن مالك في النَّقْلِ في شَرْحِه لمَّا شَرَحَ من " التسهيل "، فقال عن البصريين: إن كان يتعدَّى إلى اثنين من باب (كَسَا)، أو من باب (ظَنَّ)، جَرَرْتَ الأول باللام، ونصبت الثاني بإضمار فِعْلٍ، تقول: ما أَكْسَى زَيْدًا للفُقَرَاءِ الثِّيَاب، وما أَظُنُّ عَمْرًا لبِشْرٍ صَدِيقًا، تقديره عندهم: يَكْسُوهُم الثِّيَاب، ويَظُنُّهُ صَدِيقًا.

وقال عن الكوفيين: أَنَّهم لا يُضْمِرُون، بل يَنْصِبُون الثاني بفعل التعجب، فذَكَرَ عن البصريين تَسَاوِي الحُكم في باب (كَسَا، وظَنَّ)، ولم يَذْكُر التفصيل عن الكوفيين.

وفي " البسيط ": إنْ كان من باب (ظَنَّ)، جاز شرطُ الاقتصار على الفاعل، فإن كان في موضع المفعولَيْن (أنَّ)؛ لأنَّه يتعدَّى إليها بحرف جرٍّ، تقول: ما أَعْلَمَنِي بأَنَّكَ فَاضِلٌ.

فصل

صِيَغُ التعجب تُبنَى من فعل ثلاثي مُجرَّد، تامٌّ مُثْبَت، مُتَصَرِّف قابل معناه للكثرة، غير مبنيٍّ للمفعول، ولا مُعَبَّر عن فَاعِلِه بأَفْعَلَ فَعْلاء.

القيد الأول: كَوْنه يُبنَى من فِعْلٍ، تَنْبِيهٌ على خطأ مَنْ قال مِن (الكلب): ما أَكْلَبَهُ، ومن (الحِمَارِ): مَا أَحْمَرَهُ، ومن (الجِلْف): مَا أَجْلَفَهُ، فبَنَى ذلك من الاسم.

وقال ابن مالك: وقد يُبْنَى من غير فِعْلٍ، قالوا: أَقْمِنْ بِهِ؛ أي: أَحْقِقْ، اشْتَقُّوه من قولهم: هُوَ قَمِنٌ بكذا؛ أي: حَقِيقٌ.

وقالوا: ما أَذْرَعَ فُلانَة، بمعنى: ما أَخَفَّها في الغَزْلِ، وهو من قولهم: امْرَأَةٌ ذَرَاع،

وهي: الخفيفة اليد في الغَزْلِ، ولم يُسمع منه فِعْلٌ، وهذان وما أشبههما شواذ، لبنائهما من غير فعل. انتهى.

ودَعْوَاهُ أنَّ (ما أَذْرَعَهَا) لم يُسمع منه (فعل) غير صحيحة، وقال ابن القطاع: ذَرَعتْ المرأة: خَفَّتْ يَدَاهَا في العمل، فهي ذَرَاعٌ.

القيد الثاني: كَوْنه ثلاثيًا احترازٌ من أن يكون رُباعيًا أَصْلا، أو مزيدًا، نحو: دَحْرَجَ وتَدَحْرَجَ.

القيد الثالث: كونه مُجَرَّدًا، احترازٌ من أن يكون غير مُجَرَّدٍ، بل فيه مزيد، وذكروا ممَّا جاء من ذلك: ما أَغْنَاهُ، وما أَفْقَرَهُ، وما أَتْقَاهُ، وما أَقْوَمَهُ، وما أَمْكَنَهُ، وما أَمْلأَهُ، وما آبِلَهُ، وما أَشَدَّهُ، وما أَحْوَلَهُ، وما أَخْصَرَهُ، وما أَشْهَاهُ، وما أَحْيَاهُ، وما أَرْفَعَهُ؛ من: (اسْتَغْنَى، وافْتَقَرَ، واتَّقَى، واسْتَقَامَ، وتَمَكَّنَ، وامْتَلأَ، وتَأَبَّلَ، واشْتَدَّ، واحْتَالَ، واخْتَصَرَ، واشْتَهَى، واسْتَحْيَا، وارْتَفَعَ).

وحكى هشام: ما أَحْوَجَهُ، وذكر أنَّه قيل: فَقِرَ، وغَنِيَ، وتَقِيَ، وشَهِيَ، وحَيِيَ، وارْتَفَعَ؛ بمعنى: اشْتَهَى، واسْتَحَى، ورَفَعَ.

وقَامَ بمعنى: اسْتَقَامَ، ومَكَن بمعنى: تَمَكَّنَ، ومَلأ بمعنى: امْتَلأ، وأَبِلَ بمعنى: تَأَبَّلَ؛ أي: كَثُرَتْ إِبِلُه وشَدُدَتْ.

فإن كان المزيد على وزن (أَفْعَل)؛ فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّه لا يجوز البناء للتعجب مِنْهُ مطلقًا، وهو مذهب أبي الحسن، والجرمي، والمازني، والمبرد، وابن السراج، والفارسي في " الأغفال ".

والثاني: أنَّه يجوز مُطلقًا، ونُقل عن الأخفش، ونُسب إلى سيبويه، وصَحَّحَه ابن هشام الخضراوي.

وقال ابن مالك: هذا مذهب سيبويه والمُحَقِّقين من أَصْحَابِه، وهذا مُخالفٌ لِمَا حَكَيْنَاهُ من المَنْعِ عن جمهور البصريين الذين ذكرناهم.

والثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة في (أَفْعَل) للنَّقل، فلا يجوز أن يُبْنَى منه صِيغَة التعجب، أو لا تكون للنقل فيجوز.

قال ابن الحاج: هذا التفصيل الذي فَصَّلَه، يَعْنِي: ابن عصفور، شيء لم يَذْهَبْ إليه أَحَدٌ، ولا ذَهَبَ إليه نحوي. انتهى.

ومن المَسْمُوع منه ممَّا هَمْزَتُه للنَّقل، قولهم: مَا آتَاهُ للمَعْرُوفِ، وما أَعْطَاهُ للدَّرَاهِم، وما أَوْلاهُ بالمَعْرُوفِ، وما أَضْيَعَهُ لِكَذَا.

ومن المسموع ممَّا همزته لَيْسَتْ للنقل، قولهم: (ما أَنْتَنَهُ) في لُغة من قال: أَنْتَنَ، وما أَخْطَأَهُ، ومَا أَصْوَبَهُ، وما أَيْسَرَهُ، وما أَعْدَمَهُ، وما أَسَنَّه، وما أَوْحَشَ الدَّار، وما أَمْتَعَهُ، وما أَسْرَفَهُ، وما أَفْرَطَ جَهْله، وما أَظْلَمَهُ، وما أَضْوَاهُ.

وقال خطاب: قد يتعَجَّبُون من لفظ الرباعي على غير قياسٍ في قولهم: ما أَعْطَاهُ، وما أَوْلاهُ، وما آتَاهُ للمَعْرُوفِ، ولكنَّها شاذَّة تُحفظ حفظًا، ولا يُقاس عليه، ثم قال خطاب: وتقول: أَعْطِ بِزَيْدٍ، وأَوْلِ بِهِ، وآتِ بِهِ، كما قلت: ما أَعْطَاهُ، وما أَوْلاهُ، وما آتَاهُ. انتهى.

القيد الرابع: كونها تامًّا، احتراز من الناقص، نحو: (كان، وظلَّ، وكاد، وكرب)، ونحوهنَّ من النَّواقص، ذهب الجمهور إلى أنَّه لا يجوز التعجب منها، وحكى جواز ذلك عن الفراء صاحب " البسيط "، وأبو مروان عبد الله بن هشام الحضرمي في كتابه "الانتخاب ".

وقال أبو بكر ابن الأنباري: تقول: (ما أَكُون عبد الله قَائِمًا) مرفوعة بـ (ما) في (أَكُون)، واسم (كان) مُضمَرٌ فيها، و(عبد الله) منصوب على التعجُّب، و(قائمًا) خبر (كان).

وأَكْوِنْ بعبد الله قَائِمًا، وأَكْوِنْ بعبدي الله قَائِمَيْن، وأَكْوِنْ بعَبِيد الله قِيَامًا، وحكى ابن الدهان: أنَّ الكوفيين يُجيزون: مَا أَكْوَنَ زَيْدًا لأخِيكَ، ولا يُجيزون (لَقَائِم).

القيد الخامس: كَوْنُه مُثبتًا، احترازٌ من أن يكون منفيًا، فإنَّه لا يُبنَى منه.

القيد السادس: كونه مُتصرِّفًا، احترازٌ ممَّا لا يتصرَّف، نحو: (يَذَر، ويَدَع)، فلا يُقال: مَا أَوْذَرَهُ للشَّرِّ، ولا أَوْذِرْ بِهِ، ولا لَوَذَر الرَّجُل.

وشذَّ قولهم: ما أَعْسَاهُ، وأَعْسِ بِهِ، ومعناه: ما أَحَقَّهُ، وأَحْقِق بِهِ؛ قال ابن مالك: بَنُوا فعل التعجب من (عَسَى)، وهو فعل غير متصرفٍ.

القيد السابع: كون مَعْنَاهُ قابلا للكثرة، احترازٌ ممَّا لا يَقْبَلُ الكثرة والزيادة، نحو: (مَاتَ، وفَنِيَ، وحَدَثَ)، فلا يُقال: ما أَمْوَتَ زَيْدًا، ولا أَمْوِتْ بِهِ.

قالوا: وشذَّ من الألفاظ التي لا تَقْبَل الزيادة قولهم: مَا أَحْسَنَهُ، وما أَقْبَحَهُ، وما

أَطْوَلَهُ، وما أَقْصَرَهُ، وما أَشْنَعَهُ، وما أَحْمَقَهُ، وما أَنْوَكَهُ.

وقال ابن مالك: وقد يُبْنَى مِنْ فَعِلَ، فهو أَفْعَل: إذا أَفْهَم عُسْرًا أو جَهْلا، فذكر بناءه من (حَمِقَ، ورَعِنَ، وهَوِجَ، ونَوِكَ)؛ ولذا قال: جَرَتْ في التعجب والتفضيل مَجْرَى جَهِلَ وعَسِرَ، وإن كان مُذكَّرها على (أَفْعَل) والمُؤنَّث على (فعلاء).

وأقول: إنَّ هذه التي عَدُّوها من الشَّوَاذ، وأنَّها لا تَقْبَلُ الزيادة، ليس كما قالوا، بل هذه كلها تَقْبَلُ الزِّيَادَة، وهي من المُشْكَل.

قال ابن الحاج: حَكَى اللغويون، وصاحب " المحكم ": عَاقَلْتُ الرَّجُلَ؛ أي: غَلَبْتُهُ في العَقْلِ، فهذا تصريحٌ بالمُفَاضَلَة.

والتعجب مِنْ (ما أَهْوَجَهُ) وشبهه، جائزٌ حسنٌ، وأَمَّا (ما أَشْنَعَهُ) فراجعٌ إلى معنى الحمق، ولست أعلم أنَّ أَحَدًا من النُّحاة عَدَّد في الشواذ ما عَدَّدَه، يعني: ابن عصفور، ولم يَسْلَمْ له مثال ممَّا أَوْرَدَهُ أنَّه شاذ.

وذَكَرَ مكي في " المُشْكَل ": أنَّ الفراء حكى: ما أَعْمَاهُ، وما أَعْوَرَهُ، بمعنى: ما أَقْبَحَ، لا على ظاهر اللَّفْظ.

ونصَّ سيبويه على جواز: (ما أَهْوَجَهُ، وما أَرْعَنَهُ، وما أَشْنَعَهُ، وما أَنْوَكَهُ، وما أَحْمَقَهُ)، ودلَّ كلامه على أنَّه لا يَعْتَقِدُ أنَّها شاذَّة.

وكذلك نَصَّ السيرافي في تَفْسِير هذا الموضع، ونَصَّ سيبويه على جواز: مَا أَحْسَنَهُ، وعلى جَوَاز: مِحْسَانٌ، وهو من ألفاظ المبالغة في حسن.

وصِفَات الله تعالى لا تَقْبَلُ الزِّيَادَة، فلا يجوز التَّعجُّب منها، لا يُقال: ما أَعْلَمَ الله، وقالت العرب: ما أَعْظَمَ الله وأَجله، وقال الشاعر[1]: [البسيط]

---

(١) البيت لحندج بن حندج المري، وهو من قصيدة لامية.

الشرح: "أن يدني" من دنا يدنو إذا قرب "على شحط" بالشين المعجمة والحاء المهملة، أي: على بعد من شحط يشحط بفتح الشين وسكون الحاء، وهنا حركت الحاء للضرورة "داره الحزن" بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة، وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحزن في الأصل ما غلظ من الأرض "صول" بضم الصاد المهملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهري.

الشاهد: في قوله "أن يدني" حيث أثبت الشاعر الياء في ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٤٥.

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي على شَحَطٍ   مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

وتأوَّل النُّحَاة قول العرب وهذا.

القيد الثامن: كَوْنه غير مَبْنِيّ للمفعول، احترازٌ ممَّا يُبْنَى للمفعول، لا يجوز: ما أَضْرَبَ زَيْدًا، وأَنْتَ تتعجَّبُ من الضَّرْبِ الذي حَلَّ بِهِ.

وعَلَّلَ خطَّاب الماردي مَنْعَ ذلك باللَّبْس، قال: فإذا لم يُلْبِس، جاز، وقد قال كعب: فَلَهُوَ أَخْوَفُ عِنْدِي.

وما صَحَّ فيه (أَفْعَلُ مِنْ) صَحَّ فيه (مَا أَفْعَلَهُ)، وتبع ابن مالك خَطَّابًا، فقال: وقد يُبْنَيَان من فعل المفعول، إنْ أَمِنَ اللَّبْس، نحو: ما أَجَنَّه، وما أَنْحَتَهُ، وما أَشْغَفَهُ.

وهو من أَفْعَل التفضيل أكثر منه في التعجب، كـ (أَزْهَى مِنْ دِيك)، و(أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْن)، وأَشْهَرُ مِنْ غَيْرِهِ، وأَعْذَرَ، وأَلْوَمَ، وأَعْرَفَ، وأَنْكَرَ، وأَخْوَفَ، وأَرْجَى من شَهر، وعَذِرَ، ولِيمَ، وعَرِفَ، ونكِرَ، وخَيفَ، ورُجِيَ.

وإذا لم يلبس، فلا يقتصر فيه على السماع، بل يُحكم باطِّرَاده في فعل التعجب، وأفعل التفضيل. انتهى.

وقَصْرُ ذلك على السماع قول الجمهور، والمسموع: مَا أَشْغَلَهُ، وما أَجَنَّهُ، وما أَوْلَعَهُ، وما أَحَبَّهُ، وما أَخْوَفَهُ، وما أَزْهَاهُ، وما أَعْجَبَهُ بِرَأْيِهِ، وما أَبْخَتَهُ، وما أَشْغَفَهُ، وما أَخْصَرَهُ؛ من: (شُغِلَ، وجُنَّ، وأَوْلَعَ، وحَبّ، وخِيفَ، وزُهِيَ، وأَعْجَبُ، وبُخِتَ، وشُغِفَ، واخْتُصِرَ)، وفي (اخْتُصِرَ) شذوذان: بناؤه من المزيد، وكونه من المفعول.

وزاد بعضهم في الشاذ: ما أَبْغَضَهُ، وما أَمْقَتَهُ؛ من (أَبْغَضَ)، ومِنْ (أَمْقَتَ). وقد سُمع فيها: (بَغُضَ، ومَقُت مُقَاتة)، فلا يكون (ما أَبْغَضَهُ، وما أَمْقَتَهُ) شاذًّا، وحكى سيبويه والنحويون: بَغُضَ.

و(وَلِعَ الرَّجُل) بمعنى: أُولِعَ، حكاه ابن القوطية وغيره.

القيد التاسع: كَوْنه غير مُعَبَّر عن فَاعِلِه بأَفْعَل فَعْلاء، كان عَيْبًا كـ (بَرِصَ، وبَرِشَ، وحَوِلَ، وعَمِيَ، وعَوِرَ)، ومن المحاسن كـ (شَهِلَ، وكَحِلَ، ودَعِجَ، ولَمِيَ، وشَنِبَ).

واختُلِفَ في العاهات والألوان؛ فذهب جمهور البصريين إلى أنَّه لا يُتعجَّب من العاهات، وأجاز ذلك الأخفش، والكسائي، وهشام، نحو: ما أَعْوَرَهُ.

وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز من الألوان، وأجاز ذلك الكسائي وهشام مُطلقًا، نحو: ما أَحْمَرَهُ.

وأجاز بعض الكوفيين ذلك في السَّوادِ والبياض، خاصَّة دُون سائر الألوان، وسَمع الكسائي: (مَا أَسْوَدَ شِعْره)، ومن كلام أُمِّ الهيثم: (هو أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الغُرَاب)، وفي الحديث من صِفَة جَهنَّم: " لَهِيَ أَسْوَدُ مِن القَارِ "[1]، وفي الشِّعر[2]: [الرجز]

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

و[3]: [البسيط]

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

وهذا عند البصريين شاذ لا يُقاس عليه.

وقال ابن الحاج: عندي جواز اقْتِيَاس (ما أَفْعَلَهُ) في السَّوَادِ والبَيَاض، ولا يُقتصر على مُورد السَّماعِ فيها، بل أقول: ما أَبْيَضَ زَيْدًا، وما أَسْوَدَ فُلانًا في الكلام والشِّعْر. انتهى.

وهي نَزْعَةٌ كُوفيَّة.

وقال ابن عصفور تابعًا لصاحب " الغرة ": ومن الأفعال ما استوفى شروط ما يتعجَّب منه، ولكنَّ العرب اسْتَغْنَت عن التَّعجُّبِ منه بغَيْرِه، وذلك: (قَامَ، وقَعَدَ)، و(جَلَسَ) ضد: (أَقَامَ)،..... و(قَالَ): من القَائِلَة، فتقول: ما أَحْسَنَ قِيَامَهُ، وكذا باقيها.

وقال ابن الحاج: أمَّا القِيَامُ، والقعُودُ، والجُلُوسُ؛ فمَعَانٍ لا يجوز التعجب منها؛ لأنَّها ممَّا لا يُتصوَّرُ فيها الزيادة والنقص، فلا يُرَجَّحُ قيامٌ على قيامٍ، فيما يدلُّ عليه لَفْظ قِيَام، وكذا القعود والجلوس.

فأمَّا ما تكَرَّر فِعْلُهُ وكَثُرَ، كأَنْ يَقُومُ إنسانٌ مرَّات عِدَّة، وآخر أَقَلّ منها أو أكثر

---

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (٢/٩٩٥، رقم ١٨٠٥).

(٢) من رجز ينسب لرؤبه وهو في ملحقات الديوان ص١٧٦ وفي جمل الزجاجي ١١٥ وشرح المفصل ٦/ ٩٣، ٧/ ١٤٧، الخزانة ٣/ ٤٨١.

(٣) انظر: الخزانة ٨/٢٣٣.

منها، فيمكن التعجب بأكثر أو أَقَلّ، لا بلفظ الفعل نفسه، فأمَّا قوله[١]: [الطويل]

وإِنِّــي لَقَــوَّامٌ مَقَــاوَمَ لَــمْ يَكُــنِ جَرِيــرٌ لا مَــوْلَى جَرِيــرٍ يَقُومُهَــا

فمنقول من الانْتِصَابِ للقِيَامِ بالأمر والاضطِّلاع به، وذَكَرُوا فيها (غَضِبَ)، وحَكَى الأخفش عن بعض العرب: ما أَغْضَبَهُ، قال: وسَأَلْنَا عَنْهُ تَمِيمًا وقَيْسًا، فلم يَقُولُوه.

ومَنْ عَدَّ (نَامَ) فِيهَا، فليس قوله بصحيح، حكى سيبويه: ما أَنْوَمَهُ، وقالت العرب: (هُوَ أَنْوَمُ مِنْ فَهْد)، و(أَنْوَمُ مِنْ غَزَال).

وذكر ابن الأنباري خِلافًا في جواز التعجب من الشكر، وما لا يُتعجب منه لِفَقْدِ الشروط، أَتَى بما يُتعجب مِنْهُ، ونَصَبَ مصدر ذلك الفعل، نحو: مَا أَحْسَنَ حُمْرَةُ زَيْدٍ، وأَحْسِنْ بحُمْرَتِهِ، وما أَسْوَأَ عَوَرَ زَيْدٍ، وأَسْوِئ بِعَوْرِهِ.

وما أَبْيَنَ بُلْجَة عمرو، وأَبْيَن بِبُلْجَتِهِ، وما أَحْسَنَ اسْتِخْرَاجِ زَيْدٍ للدَّرَاهِمِ، وأَحْسِن باسْتِخْرَاجِهِ، وما أَفْجَعَ مَوْتُ زَيْدٍ، وأَفْجِعْ بِمَوْتِهِ، وما أَحْسَنَ كَوْن هِنْد مُتجَرِّدَة، وأَحْسِنْ بِكَوْنِ هِنْد مُتجرِّدة، وما أَشَدّ دَحْرَجَته، وأَشْدِدْ بدَحْرَجَتِهِ.

وإن لم يكن له مصدرٌ مشهور، جَعَلْتَ الفعل في صِلَة (ما) المصدرية، فقلت: ما أَكْثَرَ مَا يَذَرُ زَيْدٌ الشَّرَّ، وأَكْثِرْ بِمَا يَذَرُ زَيْدٌ الشَّرَّ، وكذا إن كان الفعل بُنِيَ للمفعول، تقول: مَا أَكْثَرَ ما ضُرِبَ زَيْدٌ، وأَكْثِرْ بِمَا ضُرِبَ زَيْدٌ.

وإن لم يُلْبس وكان له مصدر، أَتَيْتَ بالمصدر، فقُلت: ما أَكْثَرَ شُغْل زَيْد، وأَكْثِرْ بِشُغْلِهِ. وما اسْتوفَى الشروط، جاز فيه ذلك، تقول: ما أَكْثَرَ ضَرْبُ زَيْدٍ لعَمْرو، وأَكْثِرْ بِضَرْبِ زَيْدٍ لعَمْرو.

فإن كان المَانِعُ كَوْنه مَنْفِيًّا، جَعَلْتَه في صِلَةِ (أَنْ)، نحو: مَا أَقْبَحَ أَنْ لا تَأْمُرَ بالمَعْرُوفِ، وأَقْبِحْ بِأَنْ لا تَأْمُرَ بالمَعْرُوف.

فإن كان الفعل من باب (كان) ولَزِمَهُ النفي، لكَوْنِه وُضِعَ كذلك، وهو (لَيْسَ)، أو لكَوْنِه لا يُسْتعمَلُ، لا مَقْرُونًا به، أو بحَرْفِ النَّهي، أو الدُّعاء؛ ففيه خلاف، ذهب البغداديون، وابن السراج، إلى إجَازَة: مَا أَحْسَنَ مَا لَيْس يَذْكُرك زَيْدٌ، وما أَحْسَنَ مَا

---

(١) البيت للأخطل، وانظر: الديوان ٢٧٦/١.

لا يَزَال يَذْكُرنَا زَيْدٌ، والجمهور على المَنْعِ.

ولا يجوز حَذْفُ همزة (أَفْعَل)، وشَذَّ من كَلامِهم: مَا خَيْرَ اللَّبَن للصَّحِيح، وما شَرِّه للمَبْطُون، وفي الشِّعر[1]: [الكامل]

مَا شَدَّ أَنْفُسَهُم وأَعْلَمَهُمْ بِمَا ... يَحْمِي الذِّمَارَ بِهِ الكَرِيمُ المُسْلِمُ

وسُمِعَ (ما خَيْرَكَ، وما حَسْبَك)، وسَمِع الكسائي: (ما خَبثَهُ).

قال النحاس: والقياس على ما حُذِفَتْ منه الهمزة، خَطأٌ عند البصريين، ولا يجوز حَذْفُ نون الوقاية من نحو: (مَا أَظْرَفَنِي، ومَا أَحْسَنَنِي)، وحكى الكُوفيُّون: (ما أَحْسَنَنِي) بالحَذْفِ.

وقال ابن عصفور: يجوز إِثْبَاتُها وحَذْفُها، فلو كان آخر الفِعْل نُونًا، نحو: (مَا أَحْسَنَنِي، وما أَلْيَنَنِي)، جاز الفَكُّ والإدغام، فتقول: مَا أَلْيَنِّي، فلو لقى ضمير المتكلمين، نحو: مَا أَحْسَنَنَا، وَجَبَ الفَكّ.

فلو كانت (ما) نافية، وَجَبَ الإغام، أو استفهامًا، جاز الفكُّ وجاز الإدغام، مُشَارًا إلى الصفة بالإشمام لزُومًا.

وما شَذُّوا فيه فقالوا: (ما أَفْعَلَهُ)، نحو: ما أَمْلأ هذه القِرْبَة، وما أَمْكَنَهُ عند الملك، لا يُقال فيه: فَعُل في التعجب، لا يُقال: لَمَلُؤَت القِرْبَة، ولا لَمَكُنَ زَيْدٌ.

ومن ذهب إلى أنَّه يجوز التعجب ممَّا كان على أفعل، وهمزته ليست للنَّقل، وجعل ذلك مَقِيسًا، لا يُجيز أن يُبْنَى منه التعجب، فلا تقول: لَخَطُؤَ الرَّجُلُ، ولا لَصَابَ الرَّجُلُ، وإن كانوا قالوا: مَا أَخْطَأَهُ، ومَا أَصْوَبَهُ.

وتقول: ما أَحْسَنَ زَيْدًا لا مَا أَشْرَفَهُ، وما أَحْسَنَ زَيْدًا لا أَشْرَفَهُ، منع الكسائي من إجازتها.

وقال أبو جعفر النحاس: هذا جائزٌ على أصول البصريين، وتقول: مَا أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زَيْدًا؛ وفيها ثلاثة مذاهب ذُكِرَت في باب الإعمال، وقد انقضى القول في صِيَغِ التعجب المبوب له في النحو.

وقد جاء التعجب مُتضمِّنًا جُملا لم تكن له في أصل الوضع، فمن ذلك قولهم:

---

(١) لم أقف عليه، وانظر: المخصص ٤ /١٧.

سُبْحَان الله، ولا إله إلا الله، وسُبحان الله مَنْ هو؟ ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّمَا رَجُل، وزَيْدٌ ما زَيْدٌ، وَيْلمه رَجُلا، ولله دَرُّهُ فَارِسًا، وحَسْبُكَ بِهِ فَارِسًا، وكَفَاكَ بِزَيْدٍ رَجُلا، وسُبْحَانَ الله رَجُلا، ولَكَ أن تدخل (مِنْ) في هذه الأربعة: والعَظَمَة لله مِنْ رَبٍّ.

ويجوز في: (حَسْبُكَ بِزَيْدٍ) حَذْفُ الباء وتَرْفَع (زَيْدًا)، واعْجَبُوا لِزَيْدٍ رَجُلا، ومِنْ رَجُلٍ، وكاليَوْمِ رَجُلا، وكَاللَّيْلَةِ قَمَرًا، وكَرَمًا، وصَلَفًا، ويَا للمَاءِ، ويَا للدَّوَاهِي، ويا حُسْنه رَجُلا، ويَا طِيبهَا من لَيْلَةٍ، ويَا لَكَ فَارِسًا، وإِنَّكَ مِنْ رَجُلٍ لعَالِمٍ.

ولا تُحْذَفُ (مِنْ): ومَا أَنْتَ مِنْ رَجُلٍ، وقيل: تُحْذَفُ (مِنْ): (ومَا أَنْتِ جَارَة)، خرَّجُوه على أنَّ (جَارَة) تمييز، وما أَنْتِ مِنْ جَارَة، ولله أَنْتَ، ووَاهًا لَهُ، ولله لا يُؤَخَّر الأَجَلُ.

و(وَا) في أسماء الأفعال، وأَيُّ رَجُلٍ زَيْد، و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ [المرسلات: ١٢]، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].

و(١): [الكامل]

يَـا صَـاحِبَيّ دَنَـا الـرَّوَاحُ فَـسِيرَا لا كَالعَـشِيَّةِ زَائِـرًا ومَـزُورَا

فصل

الفعل لازمٌ ومُتعدّ

والتعدِّي: تَجَاوُزُ الفعل فاعله إلى مفعول أو أكثر، فإن تعدَّى إلى غيره من المنصوبات، لم يُسَمّ مُتعدِّيًا، ويُبْنَى منه اسم مفعول، نحو: مَضْرُوب، ومَقْتُول.

وقد يكون الفعل الواحد لازمًا ومُتعدِّيًا بنفسه، نحو: (فَغَرَ فَاهُ)؛ أي: فَتَحَهُ، و(فَغِرَ فُوه)؛ أي: انْفَتَحَ.

ومُتعدِّيًا بنفسه تارَةً، وبحرف جَرٍّ أُخْرَى، نحو: (شَكَرْتُ زَيْدًا، وشَكَرْتُ لِزَيْدٍ)، وكذلك (نَصَحْتُ).

ولمَّا تَسَاوَيَا في الاستعمال، صَارَا قِسْمًا بِرَأْسِه؛ خلافًا لمن مَنَعَ هذا القِسَم، وزَعَمَ أنَّ الأصل فيه حَرْف الجر، وكَثُرَ فيه الأصْلُ والفرع، وصَحَّحَ هذا القول ابن عفصور، ورَدَّه عليه الشلوبين الصغير.

---

(١) البيت لجرير، وانظر: الديوان ١/٢٨٤.

وقيل: أَصْلُ هذا القسم أنْ يَتعدَّى بنفسه، وحرف الجر زائد.

وزعم ابن درستويه: أنَّ (نَصَحَ) يتعدَّى لواحد بنفسه، وللآخر بحرف الجر، والأصل: نَصَحْتُ لِزَيْدٍ رَأْيَهُ، وما زعم لَمْ يُسْمَع في مَوْضِعٍ.

وفي كتاب " البهي " المنسوب للكسائي: أنَّك تقول: شَكَرْتُ لَكَ، ونَصَحْتُ لَكَ، ولا تقول: شَكَرْتُكَ، ولا نَصَحْتُكَ، هذا كلام العرب؛ قال تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا لِي﴾ [البقرة: ١٥٢]، و﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢]. انتهى.

وجاء في شِعر النابغة (نَصَحْتُ) مُعدًّى بغير اللام، قال[1]: [الطويل]

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا وِصَاتِي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِم وَسَائِلِي

وذَكَرُوا من هذا: كِلْتُ زَيْدًا، وكِلْتُ لِزَيْدٍ، وزِنْتُ زَيْدًا، ووَزَنْتُ لِزَيْدٍ، ووَعَدْتُ زَيْدًا، ووَعَدْتُ لِزَيْدٍ.

وقد يُعَلَّقُ اللازم بمفعول به معنًى، فيُعَدَّى بحرف الجر مخصوصًا، ومَدْرَكُ هذا السماع نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وغَضِبْتُ عَلَى عَمْرو.

ويُبْنَى منه اسم مفعول مُعدًّى بالحرف، نحو: زَيْدٌ مَمْرُورٌ بِهِ، وعَمْرو مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ، فإِنَّ الفِعل لا يَقْتَضِيه بخُصُوصِه، نحو: خَرَجْتُ إلى زَيْدٍ.

فقال ابن هشام الخضراوي: لا يُسَمَّى هَذَا تَعَدِّيًا، بخلاف (خَرَجْتُ من الدَّارِ)، فيُسَمَّى تعدِّيًا، لِضَرُورَةِ أنَّ الخرُوجَ يقتضي مَخْرُوجًا منه، والصحيح أنَّه يُسمَّى مُتعدِّيًا، وإن كان لا يقتضيه بخصوصه والحكم سواء.

وقد يَنْحَذِفُ الحرف شذُوذًا، نحو: لَقَضَانِي، يُريد: لَقَضَى عَلَيَّ، أو لكثرة الاستعمال نحو: دَخَلْتُ الدَّارَ، فيُقاس عليه: دَخَلْتُ البَلَدَ والبَيْتَ، وإن لم يَكثر قِيل: ولَمْ يُقس عليه، نحو: ذَهَبْتُ الشَّامَ وتَوَجَّهْتُ مَكَّةَ، ومطرنَا السَّهْلَ والجَبَلَ، وضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْر والبَطْن، أو لتَضمُّنِ معنًى يُوجب ذلك، نحو قول نصر بن سيار: أَرَحِبَكُم الدُّخولَ في طَاعَةِ ابن الكرماني؛ أي: أَوَسِعَكُم.

وحُكِيَ أنَّ بعض العرب قال في (كَاثَرْنَاهُم): كَثَرْنَاهُم، وهو قبيح، وإذا أَشْرَبْتَ

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ١٤٣، ومعاني القرآن للفراء: ٩٢/١، وأدب الكاتب: ٢٧٦، والاقتضاب: ٦٢٢/٢، وتاج العروس (نصح) وبلا نسبة في: المخصص: ٢٤٥/١٤.

اللازم معنى فَعَلَ مُتَعَدّ، فأَكْثَر ما يكون فيما يتعدَّى بحرفِ الجَرِّ، فيصير يتعدَّى بنفسه، فمِن النُّحاة من قاس ذلك لكثرته، ومنهم من قَصَرَهُ على السَّماع.

وقد جاء تَضْمِينُ ما يتعدَّى معنى اللازم، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]؛ أي: يَخْرُجُون ويَنْفَصِلُون.

واطَّرَدَ حَذْفُ حرف الجر المُتعين مع (أَنَّ، وأنْ)، نحو: غَضِبْتُ أن تَخْرُجَ، وعَجِبْتُ أَنَّكَ تَقُومُ؛ أي: مِنْ أَنْ تَخْرُجَ، ومن أَنَّكَ تَقُومُ؛ فإن أَتَيْتَ بصريح المصدر، لم يجز الحذف، نحو: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ؛ فإن لم يتعيَّن الحرف، لم يجز الحذف، وذلك بأن يكون الفعل يتعدَّى بحرفيْن مُخْتَلفِي المعنى، نحو: رَغِبْتُ في أَنَّكَ تَقُومُ، ورَغِبْتُ عن أَنْ تَقُومَ.

وإذا حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ من (أَنَّ، وأَنْ)؛ ففي " كتاب سيبويه " النَّص عن الخليل: أنَّ مَوْضِعَهُ نَصْبٌ.

واتَّفق ابن مالك، وصاحب " البسيط "، على أنَّ مذهب الكسائي أنَّه جَرٌّ، وأنَّ الفراء قال: هُوَ فِي مَوْضِع نَصْب، قال في " البسيط ": أكثر النحويين على أنَّه في موضع نصب.

ووَهِمَ ابن مالك، وصاحب " البسيط "، فنقلا: أنَّ مذهب الخليل أنَّه في موضع جر، ووَهِمَ ابن مالك فنَقَلَ: أنَّ مذهب سيبويه أنَّه في موضع نصب كالفراء.

ولم يُصرِّح سيبويه فيه بمذهب، إنَّما ذَكَرَ مذهب الخليل أنَّه في موضع نَصْبٍ، ثم قال: لو قال إِنْسَانٌ: إنَّ (أَنَّ) في موضع جَرٍّ، لكان قولا قوِيًّا، وله نظائر، نحو قولهم: لاهِ أَبُوكَ، فإن كان الذي جُرَّ بحرفٍ غير (أنَّ، وأَنْ)، لم يجز حَذْفه.

قال الأخفش الأصغر فيما نَقَلَ ابن مالك: يجوز الحذف والنصب فيما لا لَبْسَ فيه، نحو قوله[1]: [الطويل]

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ ... وأَخْفَى الَّذِي لَوْلا الأسَى لَقَضَانِي

والصحيح أن يُتوقَّف فيه على السماع، وأَوْرَدَ أصحابنا خِلافَ الأخفش، هذا

(١) البيت لأعرابي من بني كلاب في الكامل: ٤٦/١-٤٧، ولعروة بن حزام في الدرر: ١٣٦/٤، وبلا نسبة في: إيضاح شواهد الإيضاح: ١٨٢/١، والجني الداني: ٤٧٤، ومغني اللبيب: ١٩٠ وهمع الهوامع: ٣٥٦/٢، وخزانة الأدب: ١٣٢/٨.

علىٰ غير ما أَوْرَدَه ابن مالك، أَوْرَدُوه فيما يتعدَّى إلى اثنين: أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر.

قالوا في هذا: لا يجوز حَذْفُ الحرف إلا مع (أَنَّ، وأَنْ)، وفي أفعال مسموعة، وهي: اخْتَارَ، واسْتَغْفَرَ، وأَمَرَ، وسَمَّى، وكَنَّى، ودَعَا، وزَوَّجَ، وصَدَّقَ، وعَيَّرَ، وهَدَى، وفَرَقَ، وفَزِعَ، وجَاءَ، واشْتَاقَ، ورَاحَ، وتَعَرَّضَ، ونَأَى، وحَلَّ، وخَشُنَ.

تقول: اخْتَرْتُ زَيْدًا مِن الرِّجَالِ، واسْتَغْفَرْتُ الله من الذَّنْبِ، وأَمَرْتُ زَيْدًا بِالخَيْرِ، وسَمَّيْتُ وَلَدِي بِأَحْمَد، ودَعَوْتُ وَلَدِي بِزَيْدٍ، وكَنَّيْتُهُ بِأَبِي الحَسَن، وزَوَّجْتُهُ بِامْرَأَةٍ، وصَدَّقْتُ زَيْدًا في الحَدِيثِ، أو في القِتَالِ، أو في ظَنِّي، وعَيَّرْتُ زَيْدًا بِسَوَادِهِ، وهَدَيْتُ زَيْدًا إلى الطَّرِيقِ، وفَرَّقْتُ مِنْ زَيْدٍ، وفَزَعْتُ مِن بَكْرٍ، وجِئْتُ إلى البَصْرَة، واشْتَقْتُ إلى زَيْدٍ، ورُحْتُ القَوْمَ، ورحت إليهم، وتَعَرَّضت مَعْرُوفه، وتعرضت لمَعْرُوفِه، ونَأَيْتُهم، ونَأَيْتُ عنهم، وحَلَلْتُهم، وحَلَلْتُ بِهِم، وخَشُنَت صَدْره، وخشنت بصَدْرِه.

ويجوز حذف الحرف من هذه، وزعم الجرجاني: أنَّ من باب (اختار) قولهم: كِلْتُه كَذَا وكذا، ووَزَنْتُهُ كذا دِرْهَمًا، أصله: كِلْتُ له، ووَزَنْتُ له، حَذَفَ اللام كما حذف (مِنْ، والباء) في (اخْتَارَ، وأَمَرَ)، فتعدَّى الفعل إلى مفعولين، وجرى مجرى (أَعْطَيْتُ) في الظاهر؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، والمعنى: كَالُوا لَهُم، ووَزَنُوا لهم، ولم يَذْكُر المَكِيل والمَوْزُون.

وزعم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي: أنَّ (اسْتَغْفَرَ) ليس أَصْلها التَّعْدِيَة إلى الثاني بحرف الجر، بل الأصل أن يتعدَّى إليه بنفسه، وتَعْدِيَته بـ (مِنْ) إنَّما هو بِتَضْمِينِه طَلَب التَّوْبَة والخروج من الذنب.

وزعم علي بن سليمان الأخفش، وتبعه ابن الطراوة: أنَّه يجوز حذف الحرف إذا تَعيَّنَ، وتعيَّنَ مكانه قِيَاسًا على تِلك الأفعال، فأجاز: بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكِّينِ، فإن اخْتَلَّ الشَّرْطَان أو أحدهما، مُنِعَ نحو: رَغِبْتُ الأمْرَ، لا يجوز؛ لأنَّه لا يُعلم هل أَرَدْتَ: رَغِبْتُ في الأمْرِ، أو رَغِبْتُ عن الأمْرِ.

وكذلك لا يَجُوز: اخْتَرْتُ إِخْوَتَكَ الزَّيْدِين؛ لأنَّ كل منهما يصلح لدخول (مِنْ) عليه، والصحيح أنَّه لا يجوز ذلك، وإن وُجِدَ الشرطان فلا يُقال: أَحْبَبْتُ الرِّجَال زَيْدًا، ولا اصْطَفَيْتُ الرِّجَال عَمْرًا، تريد: مِن الرِّجَال.

وقولهم[(١)]: [الوافر]

تَمُــرُّونَ الــدِّيَارَ وَلَــمْ تَعُوجُــوا كَلامُكُـــمْ عَلَـــيَّ إِذًا حَـــرَامُ

و: [الطويل]

تَحِـنُّ فَتُبْـدِي مَـا بِهَـا مِـنْ صَـبَابَةٍ وأُخْفِي الَّذِي لَوْلا الأَسَى لَقَضَانِي

و[(٢)]: [الطويل]

فَبِـتُّ كَـأَنَّ العَائِـدَاتِ فَرَشْـنَنِي هَرَاسًـا بِـهِ يُعْلَـى فِرَاشِي ويُقْـشِبُ

يريد: على الدِّيَارِ، ولَقَضَى عَلَيَّ، وفَرَشَ لي، ضَرُورة شِعْر لا يُقاس عليه، ولا خِلاف في شذُوذِه[(٣)]: [الطويل]

إِذَا قِيـلَ أَيُّ النَّـاسِ شَـرُّ قَبِيلَـةٍ أَشَـارَتْ كُلَيْـبٍ بِـالأَكُفِّ الأَصَـابِعِ

و[(٤)]: [الكامل]

وَكَرِيمَـةٍ مِـنْ آلِ قَـيْسِ أَلَفْتُـهُ حَتَّـى تَبَـذَّخَ فَـارْتَقَى الأَعْـلامِ

يُريد: إلى كُلَيْبٍ، وإلى الأَعْلامِ.

---

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانه: ٢٧٨/١، بلفظ: (أتضمون الديارَ ولا تُحيًّا)، وتصلح شاهداً كذلك على نزع حرف الجر وانتصاب الاسم، لكن قال الأخفش الأصغر عن هاتين الروايتين: إنهما ليستا بشيءٍ، وروى البيتَ بلفظ مررتم بالديارِ ولم تعوجوا، وبهذه الرواية يسقط الاستدلال على الحذف والإيصال. ينظر: الكامل ٥٠/١، وخزانة الأدب: ١٢١/٩ - ١٢٢. والبيت برواية: (تمرون الديار) بلا نسبة في: شرح المفصل: ٨/٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣١٢/١، وشرح الكافية: ١٤٠/٤، ومغني اللبيب: ١٣٨، ٦١٦، وشرح ابن عقيل: ٤٠٧/١.

(٢) البيت للنابغة، وانظر: الديوان ١٦/١.

(٣) البيت للفرزدق في: ديوانه: ١٤٠، وهو فيه برفع كليب، على تقدير: هذه كليب، ويروى: (أشرَّت كليباً) ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. ينظر: خزانة الأدب: ١١٥/٩، والبيت مروي بجر (كليب) في: شرح الجمل لابن خروف: ٤٩٤/١، وشرح الكافية الشافية: ٦٣٥/٢، وشرح الكافية: ١٤٠/٤، وتخليص الشواهد: ٥٠٤، ومغني اللبيب: ١٥، ٨٤٣.

(٤) البيت بلا نسبة في: حروف المعاني: ٨٢، وشرح ابن عقيل: ٥٣٨/١، وشرح الأشموني: ٢٣٤/٢، وهمع الهوامع: ٣٨٣/٢، والدرر اللوامع: ١٩٢/٤.

وذهب السهيلي إلى أنَّه لا يجوز الحذف، إلا إذا تؤوّل في الفعل معنى فعل يَصِل بنَفْسِهِ، وبشرط ألا يُفْصَلَ بين الذي يُحذَفُ منه الحرف، فلا تقول: أَمَرْتُكَ يَوْمَ الجُمعَة الخير.

وبشرط ألا يكون على حَذْفٍ، فلا تقول: أَمَرْتُكَ زَيْدًا، تريد: بِزَيْدٍ؛ أي: بِأَمْرِهِ وشَأْنِهِ، ولمَّا كان معنى (أَمَرْتُكَ): كَلَّفْتُكَ، جاز، ولم يشترط أصحابنا ما اشترطه السهيلي.

والتعدِّي تارَةً يكون بالهمزة، وتارة بالتضعيف، فإن كان الفعل لازمًا، صار مُتعدِّيًا إلى واحدٍ، وإن كان يتعدَّى إلى واحدٍ، صار يتعدَّى إلى اثنين، نحو: كَفَلَ زَيْدٌ عَمْرًا، وأَكْفَلْتُ زَيْدًا عَمْرًا.

وإن كان يتعدَّى إلى اثنين، وليس من باب (عَلِمَ)، لم يتعَدَّ إلى ثلاثة، نحو: كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا، لا بهمزة ولا بتضعيف، بإجماع.

وفي التعدي بالهمز مذاهب:

أحدها: أنَّه سماعٌ في اللازم والمُتعدِّي، وهو مذهب المبرد.

الثاني: أنَّه قياسٌ فيهما، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي.

والثالث: أنَّه قِيَاسٌ في اللازم، إذا لم تَدْخُل عليه الهمزة لمعنى آخر، سماع في المتعدي، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

وقال السهيلي: وقد ذَكَرَ الفعل اللازم النقل بالهمزة، مذهب سيبويه: أنَّه مسموع، ومذهب غيره: أنَّه مقيس على الإطلاق.

والرابع: أنَّه مَقِيسٌ في كُلِّ فِعْلٍ إلا في باب (عَلِمَ)، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة.

وقال السهيلي: الصحيح التفصيل، فإن كان الفعل يَكْتَسِبُ منه الفاعل صفةً في نفسه، لم تكن فيه قَبْلَ الفعل، نحو: (قَامَ، وقَعَدَ)؛ ففي مِثْل هذا يُقال فيه: أَفْعَلْتُه؛ أي: جَعَلْتُه، على الصِّفَة نحو: أَنَمْتُهُ، وأَقَمْتُهُ.

وإن كان لا يصير على هيئةٍ لم يكن عليها، ولا حصل في ذاته وَصْفٍ بَاقٍ، نحو: اشْتَرَيْتُ زَيْدًا مَاءً، قَبُح التعدي، وكذلك لا تقول: أَذْبَحْتُهُ الكَبْشَ؛ أي: جَعَلْتُهُ يَذْبَحُه؛ لأنَّ الفاعل لم يصر على هَيْئَةٍ لم يكن عليها.

وفي التعدي بالتضعيف مذهبان:

أحدهما: أنَّه سماعٌ من اللازم والمتعدي.

والثاني: أنَّه قِيَاسٌ، ونقل ابن هشام: أنَّه لا خِلافَ أنَّ النَّقلَ بالتضعيف لا يُقاسُ، ولا يَتعدَّى ما سُمِعَ منه غير صحيح.

وقد يتَعَاقَبُ التضعيف والهمزة، نحو: أَنْزَلْتُ الشَّيْءَ ونَزَّلْتُهُ، وأَبَنْتُ الشيء وبَيَّنْتُهُ، والصحيح أنَّ معناهما واحد.

وذهب الزمخشري، والسهيلي، ومن وَافَقَهُما، إلى أنَّ التعدية لا تدلُّ على التكرير، وأنَّ التعدية بالتضعيف تدلُّ على تكرار في الفعل وتمهُّل.

وفي " البديع ": تضعيف الفعل اللازم والمتعدي للتكثير، وقد جاء عنهم بالعكس، قالوا: (مَجَدَتِ الإبِل) مُخَفَّفًا: إذا عَلَفْتَها مِلْءَ بَطْنِها، و(مَجَّدْتُهَا) مُشَدَّدًا: إذا عَلَفْتَهَا نِصْفَ بطنها، وهذا البَادِ قد شَبِعَتْ غَنَمُه: إذا أَكَلَتْ أَكْلَ الشَّبَع، وشَبِعَتْ غَنَمُه: إذا أَكَلَتْ نِصْفَ الشَّبَع.

وقد تكون التعدية بالتضعيف، حيث لا يكون بالهمزة، نحو: قَوَّيْتُ الشَّيء وهَيَّأْتُهُ، وحَكَّمْتُ فلانًا، وطَهَّرْتُ الشيء، ما لم تكن عَيْنُ الكلمة همزة إلا شاذًّا، نحو: أَنْأَيْتُ وأَثْأَيْتُ، والشاذ نحو: ذَأَبْتُ، ومنه[1]: [الطويل]

يُدِيرُ قَطَاةً كَالمَحَالَةِ أَشْرَقَتْ ... إِلَى سَنَدٍ مِثْلَ الغَبِيطِ المُذَأَّبِ

وقَلَّ ذلك في غير الهمزة من حُرُوف الحلق عَيِّنَات، نحو: أَذْهَبْتُهُ، وأَلْحَمْتُه، وأَسْعَدْتُه، وأَوْعَلْتُه، وأَدْخَلْتُه.

وقد يَتعاقَبُ في هذا النوع (أَفْعَل، وفَعَّل)، نحو: أَوْهَنَهُ، ووَهَّنَهُ، وأَنْعَمَهُ، ونَعَّمَهُ، وزاد بعض النحاة في المُعدَّيات بالحركة: ذَهَبَ زَيْدٌ، وذَهَبْتُ بزَيْدٍ؛ أي: أَذْهَبْتُه.

وزاد بعضهم تضعيف اللام، وهو غريب، وكذلك: صَعَّرَ خَدَّه وصَعْرَرْتُه، والسين والتاء نحو: حَسُنَ زَيْدٌ واسْتَحْسَنْتُه، وقَبُح الشيء واسْتَقْبَحْتُه، وطَعِمَ زَيْدٌ الخُبْز واسْتَطْعَمْتُهُ الخبز.

وأَلِف المُفاعلة نحو: سَارَ زَيْدٌ وسَايَرْتُهُ، والمعتبر بحركة العين: شَتَرَتْ عَيْنُ

---

(١) البيت لامرئ القيس، انظر: الديوان ١/٦٩.

الرَّجُل، وشَتَرَهَا الله، وكُسِيَ زَيْدٌ الثَّوْبَ، وكَسَى زَيْدٌ عَمْرًا ثَوْبًا، ولا ينقاس شيء من التعدية بهذه.

ومن الأفعال ما جاء ثلاثيه مُتعدِّيًا، وبالهمزة قاصرًا، خلاف المعهود من ذلك: أَكَبَّ الرَّجُلُ، وكَبَبْتُه أَنَا، وأَقْشَعَ الغَيْمُ، وقَشَعَتْهُ الرِّيحُ، وانْسَلَّ رِيشُ الطَّائِر، ونَسَلْتُهُ أَنَا، وأَنْزَفَت البِئْرُ، ونَزَفْتُهَا أَنَا، وأَمْرَتِ النَّاقَة: دَرَّ لَبَنُهَا، ومَرَيْتُهَا أَنَا، وأَشْنَقَ البَعِير: رَفَعَ رَأْسَهُ، وشَنَقْتُهُ أَنَا، وأَجْفَلَ الظَّلِيمُ، وجَفَلْتُه أَنَا.

وتعدَّى الفِعل تارَةً يكون إلى وَاحِدٍ، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وتارَةً إلى اثنين، فأصل أحدهما حرف الجر، وهو (اختار) وما ذُكِرَ معه، وتارة إلى اثنين بنفسه، وذلك نحو: كَسَا وأَعْطَى، وتارة إلى اثنين وأصلهما مبتدأ وخبر، وتارة إلى ثلاثة مفاعيل، وهو (أَعْلَمَ) وأخواته.

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

مَذْهَبُ الجمهور: أنَّ (ظَنَّ) وأَخَوَاتها داخلةٌ على المبتدأ والخبر.

ومذهب السهيلي: إلى أنَّها ليست داخلةً عليهما، بل هي مع مَفْعُولَيْها كـ(أَعْطَيْتُ)، في أنَّها اسْتُعْمِلَت معهما ابتداءً.

ومذهب الفراء: أنَّها لمَّا طَلَبَت اسميْن، شُبِّهَتْ بما طَلَبَ اسْمَيْنِ من الأفعال؛ أحدهما: مفعول به، والثاني: حال، فشُبِّه الثاني في هذا الباب بالحال.

وتدخل هذه الأفعال على ما تَدْخُلُ عليه (كَانَ)، وقد تَدْخُلُ على ما لا تَدْخُلُ عليه (كان) من المبتدأ، نحو: أَيُّهم أَفْضَلُ؟ وغُلامُ مَنْ عِنْدَكَ؟ تقول: أَيُّهم ظَنَنْتُ أَفْضَلُ؟ وغُلامُ مَنْ ظَنَنْتُ عِنْدَكَ؟

وحذف مفعوليْها إن كان اقْتِصَارًا، فهو حَذْفٌ لغير دَليلٍ؛ فأربعة مذاهب:

أحدها: مذهب الأخفش والجرمي: وهو المنع.

والثاني: الجواز مُطلقًا، وهو مذهب الأكثرين.

والثالث: مذهب الأعلم: وهو التفصيل، فأجاز ذلك في (ظَنَّ) وما في معناها، ومَنَعَ في (عَلِمَ) وما في معناها.

والرابع: المَنْعُ قِيَاسًا، والجواز في بعضها سماعًا، وهو اختيارُ أبي العلا إدريس، وزعم أنَّه مذهب سيبويه، فلا يتعدَّى الحذف إلى غير (ظَنَنْتُ، وخِلْتُ، وحَسِبْتُ)، وهو مسموع في هذه الثلاث، ومنه: ظَنَنْتُ ذَاكَ، إشارة إلى المصدر، وقوله تعالى: ﴿وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢].

وإن حَذَفْتَ أحدهما اقْتِصَارًا، فلا يجوز بلا خلاف، وإن حذفتهما اختصارًا، وهو حَذْفُ الشيء لدليلٍ عليه، جاز، وإن حَذَفْتَ أحدهما اختصارًا، جاز عند الجمهور على قِلَّةٍ.

وذهب ابن ملكون إلى أنَّه لا يجوز، فإذا قُلت: زَيْدًا ظَنَنْتُه قَائِمًا، فالتقدير: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، حَذَفْتَ (ظَنَنْتُ) لدلالة (ظَنَنْتُه)، و(قائمًا) لدلالة (قائمًا)، ومن مَنَعَ حذف أحد المفعولَيْن، قَدَّرَ فِعلا غير (ظَنَنْتُ) ممَّا يتعدَّى إلى واحد، فتقول: اتَّهَمْتُ زَيْدًا ظَنَنْتُهُ قَائِمًا، أو عَرَفْتُ، أو لابَسْتُ زَيْدًا عَلِمْتَهُ قَائِمًا، وهو خلاف قول الجمهور.

وأمَّا (ظَنَنْتُ ذَاكَ) مُقتصرًا عليه، فهو إشارة إلى المصدر، هذا مذهب سيبويه والبصريين.

وقال الفراء، وابن كيسان، والمازني، وجماعة من الكوفيين: هو إشارة إلى الحديث، أَجْرَتْهُ العرب مجرى المفعولَيْن، يقول القائل: كان من الأمْرِ كذا وكذا، فتقول: ظَنَنْتُ ذَاكَ.

وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظَنٌّ، أو يَقِينٌ، أو كِلاهما، أو تحويل، فالذي يُفِيدُ الظَّنّ (حَجَا يَحْجُو)، وهي مشتركة بين معانٍ كثيرة، فإذا كانت بمعنى (ظَنَّ)، تَعَدَّت إلى اثنين، و(زعم) بمعنى: ظَنَّ، وهي مشتركة.

وذكر صاحب " العين ": أنَّ الأحسن في (زَعَمَ) أنْ تُوقع على (أَنْ)، قال: وقد تُوقع في الشِّعر على الاسم.

قال السيرافي: والزَّعْمُ: قولٌ يقترن به اعتقادٌ، صَحَّ أو لم يَصِح. و(جَعَل) بمعنى: اعْتَقَدَ، وهي مشتركة.

وممَّا فيه خلافٌ (عَدَّ)؛ مذهب الكوفيين: أنَّها من أفعال هذا الباب، وهو اختيار ابن مالك، وأبي الحسين ابن أبي الربيع، وقيل: هي بمعنى: (ظَنَّ) بالتضمين، أو مِنْ حَسِبَ الشيء وعَدَّهُ مَجْدًا وسُؤْدَدًا، وقد حَسِبَهُ مَجْدًا وسُؤْدَدًا.

وقال ابن هشام: قالت الجماعة: لا يَصِحُّ أن يتعدَّى (عَدَّ) إلى اثنين، لا لغة ولا استعمالا. انتهى.

و(هَبْ) غير مُتصرِّفٍ، ذهب ابن مالك إلى أنَّها بمعنى: ظَنَّ، ولا تتصرَّف، فلا يُستعمل منها ماضٍ، ولا مُضَارع، ولا اسم فاعل، ولا أمر باللام، ويتَّصِلُ بها الضمير لمؤنَّثٍ، ومثنّى، ومجموع.

والذي يُفيد اليقين (عَلِمَ)، وهي مشتركة، و(وَجَدَ) بمعنى: عَلِمَ اليقينية، قال تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

و(تَعَلَّم): قال ابن مالك: بمعنى: اعْلَمْ، ولا يتصرَّف، وهو شيء قاله الأعلم، وحَكَى يعقوب: تَعَلَّمْتُ أَنَّ فُلانًا خَارِجٌ، بمعنى: عَلِمْتُ، فالصَّحِيح أنَّها تتصرَّف، وتَقَدَّمَ ذلك في الأفعال التي لا تتصرَّف.

والذي فيه خِلافٌ في هذا القسم: (دَرَى)، ذهب الكُوفيُّون إلى أنَّها من هذا

الباب، وتبعهم ابن مالك، ولم يَذْكُر أصحابنا (دَرَى) فيما يتعدَّى إلى اثنين، فإن كان سُمع ذلك فيها فلَعلَّهُ بالتضمين.

والمحفوظ في (دَرَى) أنَّه يتعدَّى لواحدٍ بحرف الجر، نحو: مَا دَرَيْتَ بِهِ، ولذلك حِينَ عُدِّي بالهمزة، بَقِيَ الثاني مصحوبًا بالباء، قال تعالى: ﴿وَلا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦].

والذي يُفيد الظَّنّ أو اليقين: (ظَنَّ)، فالمشهور استعمالها في غير المُتيَقِّن، وهو تَرْجِيحُ أحد الجائزين، وتُستعملُ أَيْضًا، قالوا: في المتيقن، ومنه: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

وزعم بعض النُّحاة أنَّ الظَّنَّ بمعنى اليقين، مجازًا، ولا يجوز أن يُؤكَّد إذ ذَاكَ بالمصدر، كما لا يُقال: قال الحَائِطُ قَوْلا.

وذهب الأستاذ أبو بكر محمد بن ميمون في كتابه المسمى " نَقْع الغلل ": إلى أنَّ الظَّنَّ بمعنى: (العِلْم) غير مشهور في لسان العرب، ولا مُعوَّل عليه في حكاية من حكاه عن العرب، وتأوَّلَ ما أَوْهَم ظاهره وُرُود ذلك.

وزعم الفراء: أنَّ الظَّنَّ يكون شَكًّا، ويَقِينًا، وكَذِبًا.

وأكثر البصريين: أنَّ الظنَّ لا يكون كَذِبًا، إنَّما يكون عندهم شَكًّا ويَقينًا، ومن الكذب عند الفراء قول الكُفَّار: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢].

وعند البصريين: هو الشَّكُّ، وفرَّقَ بعضهم بَيْنَ الشَّكِّ، والظَّنِّ، واليقين؛ فقال: الشَّكُّ: اسْتِوَاء الأَمْرَيْن عِنْدَكَ، فإن ترَجَّحَ أَحَدُهما فظَنَّ، أو اعْتَقَدْتَهُ بدليل فيَقِين، وتجيء (ظَنَّ) بمعنى: اتَّهَمَ، فيتعدَّى إلى واحدٍ.

و(حَسِبَ) أكثر استعمالها في غير المُتيَقِّن، كقوله تعالى: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]، ونُقِلَ استعمالها في المتيقن، ومنه قول الشاعر[1]: [الطويل]

حَسِبْتُ التُّقَى والحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رباحًا إِذَا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلا

ومصدر (حَسِبَ): حِسْبَان، وقد جَاءَتْ (حَسِبَ) لازِمَة، قالوا: حَسِبَ الرَّجُلُ: إذا احْمَرَّ لَوْنُهُ وابْيَضَّ كالبَرَص، وكذا إذا كان ذَا شُقْرَة.

---

(١) قاله لبيد العامري، انظر: الديوان ١/١١٩.

و(خَالَ) يَخَالُ، وأكثر استعمالها في غير المتيقن، وقد تُستعمل في معنى عَلِمْتُ، قال الشاعر(١): [الطويل]

إِذَا النَّاسُ قَالُوا مَنْ فَتًى خِلْتُ أَنَّنِي ... عُنِيتُ فَلَمْ أَكْسَلْ ولَمْ أَتَبَلَّدِ

ومصدر (خَالَ): خَيْلٌ، وخَالٌ، وخَيْلَةٌ، ومَخِيلَةٌ، ومَخَالَة، وخَيَلان، وخَيْلُولَةٌ، والاشتقاق من الخَيَالِ: وهو الذي لا يَتحَقَّقُ.

ويكون (خَالَ) أيضًا بمعنى: تَكَبَّرَ، وخَالَ الفَرَس: ظَلَعَ، ومُضارعها: يَخَالُ.

وقيل: تأتي بمعنى: نَظَرَ، ومضارعها: يَخِيلُ، قال(٢): [الطويل]

فَظَلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُخِيلُهُ ... ومِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرِقَانِ

أي: أَنْظُرُ إليه، فأمَّا خَالَ يَخُولُ بمعنى: عَهِدَ، فمن ذوات الواو.

و(رأى) بمعنى: عَلِمَ، وبمعنى: ظَنَّ، قال: يُقال: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦ - ٧]؛ أي: يَظُنُّونَهُ ونَعْلَمُهُ؛ فإن كانت بمعنى: أَبْصَرَ، أو بمعنى: أَصَابَ الرِّئة، تعدَّتْ إلى واحدٍ، وإن كانت بمعنى: اعْتَقَدَ؛ فمذهب الفارسي: أنَّها تتعدَّى إلى واحدٍ، ومذهب غيره: أنَّها تتعدَّى إلى اثنين.

والذي يُفيد التحويل: (صَيَّرَ، وأَصَارَ)، وهُمَا مَنْقُولان من (صَارَ) أُخْت (كَانَ)، فقلت: (صَيَّر) بالتضعيف، و(أصار) بالهمزة.

وفي " البسيط ": إذا كانت (صَيَّر) بمعنى: انْتَقَلَ، تعدَّتْ إلى واحدٍ بنفسه، وإلى الآخر بحرف الجر، نحو: صَيَّرْتُكَ إِلَى مَوْضِعِكَ.

ومثال تعديها إلى اثنين، قوله(٣): [الرجز]

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وابن مالك هو الذي ذكر (أَصَارَ) بمعنى: صَيَّر، ولم يذكر شاهدًا.

و(جَعَلَ) بمعنى: صَيَّرَ، قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]،

---

(١) البيت لطرفة، انظر: الديوان ١/١٥.

(٢) انظر: الخزانة ٥/٢٦٤.

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز آخر أربعة أبيات موجودة في زيادات ديوان رؤبة ص١٨١، وقد ينسب لحميد الأرقط.

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧]، وقال النابغة الجعدي: [الطويل]

وذُو التَّاجِ مِنْ غَسَّان يَنْظُرُ جَاهِدًا   لِيَجْعَلَ فِينَا جَدّنَا هُوَ أَسْفَلا

فهي في هذا دَاخِلَة على المبتدأ والخبر، ولذلك جاء الفصل بينهما.

وفي " البسيط ": وهذه إمَّا تَصْيِيرٌ لِمَا له نِسْبَةٌ إليه، أو إلى ما يكون له ذاتًا أو كالذات؛ فالأوَّل لا بُدَّ فيه من أَحَدِ حروف النسبة، كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢].

والثاني: تَصْيِيره في الفعل بالذَّاتِ، نحو: جَعَلْتُ الطِّينَ خَزَفًا، وقد تدخل فيه (مِنْ)، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠]، أو بالصفة: جَعَلْتُه عَالِمًا.

وإمَّا في الاعتقاد: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف:١٩]، وأمَّا في النيابة عن الشيء: جَعَلْتُ البَصْرَة بَغْدَاد، والكِتَاب خَزًّا، وإمَّا في التسمية: جَعَلْتُ حُسْنِي قَبِيحًا.

وهي إذا كانت بهذه المعاني، لم تُؤَثِّر إلا في المفعول الأول؛ لأنَّه وَقَعَ به ذلك، ولا يُستغنَى عن الثاني؛ لأنَّه كالابتداء والخبر في الأصل، أو ما هو منزل مَنْزِلَته. انتهى ملخصًا.

وفي " البديع ": وتكون بمعنى: (ظَنَّ)، كقولهم: اجْعَل الأَسَدَ ثَعْلَبًا وَاهْجُمْ عَلَيْهِ. انتهى.

و(وَهَبَ) غير مُتصرِّفٍ، حكى ابن الأعرابي: وَهَبَنِي الله فِدَاكَ؛ أي: صَيَّرَنِي فِدَاكَ.

و(رَدَّ)، قال تعالى: ﴿يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]؛ أي: يُصَيِّرُونكُم.

و(اتَّخَذَ) يتعدَّى إلى اثنين، بمعنى: صَيَّر، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وإلى واحدٍ، قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت:٤١]، هذا مذهب الفارسي.

وذهب ابن برهان إلى أنَّ (اتَّخَذَ) لا يتعدَّى إلى واحدٍ، وأنَّه لا يعملها إلا

تتعدَّى إلى اثنين، الثاني فيهما بمعنى الأول.

و(تَخِذَ) مِثل: اتَّخَذَ، قال تعالى: ﴿لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، وقال الشاعر(١): [الوافر]

تَخِذَت غُرَانَ إِثْرَهُم دَلِيلا وَفَرُّوا فِي الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

غران: اسم جبل. انتهى.

وفي " البسيط ": (اتَّخَذَ) يتعدَّى إلى واحدٍ بمعانٍ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، و﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا﴾ [الأنبياء: ١٧]، واتَّخَذْتُ خَاتمًا؛ أي: لَبِسْتُ، واتَّخَذْتُ مَالا؛ أي كَسِبْتُ.

ويُجمع ذلك كله معنى المُلابسة، وبمعنى (جَعَلَ) المُصَيِّرة: ﴿لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١].

والفرق بين تَصْيِير (جَعَلَ) وتصيير (اتَّخَذَ): أنَّه في (اتَّخَذَ) لا يتغيَّرُ المفعول به تَغْيِيرًا في نَفْسِه، ويتعدَّى إليك منه شيءٌ، وفي (جَعَلَ) قد لا يَلْزَمُ أن يكون ذلك فيه، نحو: جَعَلْتُ الرَّجُلَ عَالِمًا، وإذا قُلت: اتَّخَذْتُه حَبِيبًا أو صَاحِبًا، عَادَ عليك منه شيءٌ، ولا تقول: اتَّخَذْتُ الطِّينَ خَزَفًا.

و(تَرَكَ) فيها خِلاف، منهم من قال: يتعدَّى إلى اثنين بمعنى: (صَيَّر)، ومنهم من قال: لا يتعدَّى إلا إلى واحدٍ، وإن وُجِدَ بعدها منصوبٌ كان حالا.

و(أَكَانَ): قال ابن مالك: أَلْحَقَ ابن أفلح بأَصَارَ (أَكَانَ)، المنقول من (كان) بمعنى: (صَارَ)، ولا أَعْلَمه مسموعًا. انتهى. ولا أدري مَن ابن أفلح.

وزعم جماعة من المتأخرين منهم خطَّاب الماردي: أنَّه قد يجوز أن يُضَمَّن الفعل الذي يتعدَّى إلى واحدٍ معنى صَيَّرَ، ويُجعل من هذا الباب، فيجوز أن يُقال: حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّار بِئْرًا، بمعنى: صَيَّرْتُ، قال خطاب: ولا يكون (بِئْرًا) تمييزًا؛ لأنَّه لا يحسن فيه (مِنْ).

---

(١) قاله أبو جندب الهذلي من قصيدة "ديوان الهذليين ٣/ ٩٠" وشرح أشعار الهذليين للسكري ١/ ٣٥٤.

غران: اسم موضع -على وزن سحاب- قال السكري هو واد.

وكذلك أجاز: بَنَيْتُ الدَّارَ مَسْجِدًا، وقَطَعْتُ الثَّوْبَ قَمِيصًا، وقَطَعْتُ الجِلْدَ نَعْلًا، وصَبَغْتُ الثَّوْبَ غَمَامِيًا؛ لأنَّ المعنى فيها: صَيَّرْتُ.

قال ابن مالك: وأَلْحَقُوا - قال: يعني: العرب - بِرَأْيِ العِلْمِيَّة: الحُلْمِيَّة، قال: فأَدْخَلتهما على المبتدأ والخبر ونصبتهما مفعولَيْن، واستدلَّ بما لا يَقْطَعُ بادِّعَاء ما ادَّعاه وتأَوَّلْنَاه.

وأمَّا (سَمِعَ)، فإن دَخَلَتْ على مسموعٍ، تعدَّت إلى واحدٍ، نحو: سَمِعْتُ كَلامَ زَيْدٍ.

وإن دَخَلَتْ على غير مسموعٍ؛ فمذهب الجمهور: أنَّها تتعدَّى إلى واحدٍ، ويكون ما بعده حَالًا، نحو: سَمِعْتُ زَيْدًا يتَكَلَّمُ؛ أي: في حَالِ تَكَلُّم، وهو على حَذْفِ مضافٍ؛ أي: صَوْتُ زيد في حال تَكَلُّمه.

وذهب الأخفش والفارسي إلى أنَّ الثاني في موضع المفعول الثاني، وقد يُضمَّن (سَمِعَ) معنى: أَصْغَى، فيتعدَّى بـ (إلى)، قال تعالى: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى﴾ [الصافات: ٨]، وبمعنى: اسْتَجَابَ، نحو: سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَه.

وأَمَّا (ضَرَبَ)، فذهب قوم إلى أنَّها بمعنى: (صَيَّرَ) مع المَثَل، قال تعالى: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلا مَا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]، وذهب قومٌ إلى أنَّه لا يجوز، وأجاز بعضهم كونها بمعنى (صَيَّرَ) مع غير المثل، في نحو: ضَرَبْتُ الفضَّة خَاتمًا، وضَرَبْتُ الطِّينَ خَزَفًا.

وذهب هشام إلى جَعْلِ (عَرَفَ، وأَبْصَرَ) من هذا الباب، وابن درستويه إلى جَعْلِ (أَصَابَ، وصَادَفَ، وغَادَرَ، وأَلْفَى) من هذا الباب، والصحيح أنَّها لسيت من هذا الباب.

وقال بعض الناس: يَصِحُّ أن يكون (خَلَقَ) بمعنى: (جَعَلَ)، فيكسبها ذلك قوَّة التعدِّي إلى اثنين، فيكون قوله: (ضَعِيفًا) من قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨] مفعولا ثانيًا. انتهى.

ولا أعلم نحويًّا ذَهَبَ إلى أنَّ (خَلَقَ) يتعدَّى إلى اثنين، فيكون من هذا الباب.

وذُكر في " المُفْتَاح " فيما يتعدَّى إلى اثنين: (تَوَهَّمْتُ، وتَيَقَّنْتُ، وشَعَرْتُ، ودَرَيْتُ، وتَبَيَّنْتُ، وأَصَبْتُ، واعْتَقَدْتُ، وتَمَنَّيْتُ، ووَدِتُّ، وهَبْ بمعنى: حَسِبَ)،

ويحتاج في جَعْلِ هذه من الباب إلى صِحَّة نَقْلٍ عن العرب.

وهذه الأفعال نَوْعَان: قَلْبِيَّة وغير قلبية؛ فالقلبية تَخْتَصُّ بالإلغاء والتعليق، والإلغاء تَرْكُ العمل لغير موجبٍ، وحَيْثُ يكون الإلغاء والإعمال اختلفوا؛ فذهب الجمهور إلى أَنَّك مُخيَّرٌ بين الإلغاء والإعمال.

وذهب الأخفش إلى أنَّه ليس على التخيير، وإنَّما هو لازم إذا ابْتَدَأْتَ، لتُخْبِرَ بمدلول ذلك الفِعل من شَكٍّ أو غيره، فتُعْمِلُ الفعل على كُلِّ حالٍ، سَوَاء قَدَّمْتَه، أو وَسَّطْتَه، أم أَخَّرْتَه، فإن ابْتَدَأْتَ وأَرَدْتَ جَعْلَ الخبر في شَكٍّ أو غيره، أَلْغَيْتَ وابْتَدَأْتَ.

وذهب ابن درستويه، وابن كيسان، إلى نحو ما ذهب إليه أبو الحسن، لكن إذا وَسَّطْتَ؛ فإن قَدَّمْتَ الاسم، لم تلغ، وأَعْمَلْتَ الفعل في ضَمِيرِه ونَصَبْتَ ما بعده، فقُلت: زَيْدًا ظَنَنْتُه قَائِمًا، وإن قَدَّمْتَ الخَبَر وظهر فيه الرفع، أَلْغَيْته أَيْضًا، نحو: قَائِمٌ ظَنَنْتُ زَيْدًا.

فإن كان مجرورًا أو جُملة، أَعْمَلْتَ ونَوَيْتَ في موضع المجرور والجملة نصبًا، نحو: فِي الدَّارِ ظَنَنْتُ زَيْدًا، وأَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ عَمْرًا، ولا يجوز الرفع عنده هنا، وقوله[1]: [البسيط]

أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي ... وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرَ

من أَقْبَحِ الضَّرُورات.

وذهب بعض النحويين إلى أَنَّك إذا ابْتَدَأْتَ معتمدًا على ما دلَّ عليه الفعل من شَكٍّ أو يَقِينٍ، أَلْغَيْت على كُلِّ حالٍ، سواء وَسَّطْتَ أو أَخَّرْتَ، وإن ابتدأت لا معتمدًا على ذلك ولم تُقدِّم الفعل، كنت مُخيَّرًا.

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِلعِينِ المُنْقَرِي، وَاسْمُهُ: مُنَازِل بن رَبِيعَة.
وَقَالَ صَاحِبُ " زهر الآداب ": اسْمُهُ: الحُسَيْن بن إِبْرَاهِيم. يَهْجُو رُؤْبَة بن العَجَّاج، وَقِيلَ: يَهْجُو العَجَّاج.
الشاهدُ فيه: إِلْغَاءُ (خِلْتُ) لِتَوَسُّطِهَا، وَرَفْعُ (اللُّؤْم) بِالابْتِدَاءِ، (وَبِالأَرَاجِيزِ) مَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِأَنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدَأ.
انظر: الحيوان ٢٧٦/٤، وفرحة الأديب ١١٩/١.

والتفريع على مذهب الجمهور في أنَّ الإلغاء والإعمال على سبيل التخيير، فنقول: الفعل إِنْ وَقَعَ صَدْرَ كَلامٍ، فلا يجوز عند جمهور البصريين إلا الإعْمَال.

وذهب الأخفش، ومحمد بن الوليد، وأبو بكر الزبيدي، وابن الطراوة، والكوفيون، في نَقْلِ أصحابنا عن الكوفيين إلى: أنَّه يجوز الإلْغَاءُ، والإعمال عندهم أحسن.

وعن الفراء كقول جمهور البصريين: لا تُلغى مُتقدِّمة.

واختلفوا من هذا الأصل في مسائل:

إحداها: ظَنَنْتُ يَقُومُ زَيْدًا، وظَنَنْتُ قَامَ زَيْدًا؛ ذهب الكوفيون الأخفش إلى أنَّه لا يجوز النصب، وأجاز ذلك سائر البصريين.

الثانية: أَظُنُّ نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدًا، ووَجَدْتُ نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدًا؛ ذهب الفراء إلى جواز ذلك، وهو مُقتضَى قول البصريين، ولم يجز الكسائي ذلك في (أَظُنّ)، وأجاز ذلك في (وَجَدْتُ).

الثالثة: ظَنَنْتُ قَائِمًا زَيْدًا؛ أجازها البصريون، ومنعها الكوفيون إن أَرَدْتَ بقائِمٍ الفعل، وإن أَرَدْتَ به الخلف، جازت عند أكثرهم، وقال ابن كيسان: هي قبيحة.

الرابعة: أَظُنُّ آكِلا زَيْدًا طَعَامك، أجازها البصريون، ومنعها الكوفيون.

الخامسة: طَعَامك أَظُنُّ آكِلا زَيْدًا، أجازها البصريون والكسائي، وقال الكسائي: النِّيَّة فيه: أَظُنُّ زَيْدًا آكِلا طَعَامكَ.

وقال الفراء: لا يجوز.

وإن لم تتصدَّر وتقدَّمَت على الاسميْن، نحو: مَتَى ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا، فلم يَذْكُر سيبويه فيه إلا الإعمال، وذكر غيره فيه الإلغاء على قِلَّةٍ، على تفصيل في ذلك، وهو إمَّا أن تكون (مَتَى) معمولة للخبر، فيجوز الإلغاء والإعمال، أو معمولة لـ(ظَنَنْتُ)، فلا يجوز إلا الإعمال.

ولو تقَدَّمَت على (ظَنَنْتُ) المتقدمة على الاسميْن ما لا يكون معمولا، لا لها ولا للخبر، فالإعمال نحو: أَتَظُنُّ زَيْدًا مُنْطَلَقًا، ولا يجوز الإلغاء.

ولو دَخَلَ على ظَنَنْتُ المُتقدِّمَة عليهما لام (إِنَّ)، وَجَبَ الإلغاء، وهو مقابلة الصور التي قَبْلَها، وذلك نحو: إِنَّ زَيْدًا لَظَنَنْتُ أَبُوهُ مُنْطَلق، حكاها الأخفش.

وإن تقدَّمَ الاسمان على الفعل، نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ، أو تَوَسَّطَ هو بينهما، نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ؛ فإمَّا أن تَدْخُلَ على الاسم لام الابتداء، فيجب في مسألة لام الابتداء الإلغاء، نحو: لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ، ولَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ.

أو يُنْفَى الفعل، فيجب في مسألة النَّفي الإعمال، نحو: زَيْدًا مُنْطَلقًا لَمْ أَظُنّ، وزَيْدٌ لَمْ أَظُنّ مُنْطلقًا.

أو لا تَدْخُلُ ولا يُنفى، فيجوز الإعمال والإلغاء، نحو: زَيْدًا ظَنَنْتُ مُنطَلِقًا، وزَيْدًا مُنْطَلِقًا ظَنَنْتُ، وإن شئت أَلْغَيْتَ فرفعت الاسمين.

فأمَّا قوله[1]: [البسيط]

ومـا إخَـالُ لَـدَيْنَا مِنْـكَ تَنْـوِيلُ

فالنَّفْي دخل على جُملة الابتداء، ثم اعترض بـ (إخال)، فبَنَى أولا على نَفْيِ (التنويل)، ثم اعترض بـ (إخال).

ولو كان الخبر جملة اسمية، أو جملة شرطية، وتقدَّمت جُملة الابتداء على الفعل، نحو: زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ، وزَيْدًا ظَنَنْتُ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، وإن تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ خِلْتَ عَمْرًا، جاز الإعمال والإلغاء، وحيث جاز الإعمال والإلغاء وتوَسَّطَتْ، فقيل: الأرجح الإعمال، وقيل: هُمَا سواء، وإن تأَخَّرَتْ فالإلغاء أَوْلَى عند الجميع.

وللفراء كلام فيه تفصيلٌ وطول، ومُلَخّصه: أنَّها إذا تَوَسَّطَتْ أو تأَخَّرَتْ، جاز الإعمال مع التَّوَسُّطِ، وينبغي إذا تأَخَّرَتْ أن تُلْغَى، ولا يُقْدَمُ على الإعمال إلا بسمَاعٍ، وإن كان القياس يَقْتَضِيه. وتقول: زَيْدٌ ظَنَنْتُ مَالَهُ كَثِيرٌ، يجوز فيه الإعمال والإلغاء، وزعم الفراء: أنَّ الإلغاء قَبِيحٌ.

وإذا قُلت: ظَنَنْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فخَرَّجَهُ سيبويه على حَذْفِ لام الابتداء، كأنَّه قال: لَزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ، وكانت (ظَنَنْتُ) مُعَلَّقَة، والجملة في موضع نَصْبٍ، وخرَّجَه غيره على إضمار الأمر، كأنَّه قال: ظَنَنْتُهُ؛ أي: الظَّنّ، والجملة في موضع المفعول الثاني لـ(ظَنَنْتُ).

وقد تنازع ابن هشام وابن عصفور في هذا التركيب؛ فقال ابن عصفور: لا

---

(١) من قصيدة كعب بن زهير المشهورة والرواية في الديوان ص٩.

يُحفظُ إلغاء (ظَنَنْتُ)، أو شيء من أَخَوَاتِها إذا وقعت صَدْرًا.

وقال ابن هشام: جاء عنهم مثل: عَلِمْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وقد عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ، وقد أجاز سيبويه في كتابه على التأويل الذي ذَكَرْنَاه عنه، وجوازه لا يدلُّ على سماعه.

وقد يقع المُلغَى بين معمولي (إنَّ)، نحو قوله(١): [الكامل]

إِنَّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ ... وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الحِبِّ مُغْتَفَرُ

وبين (سَوْفَ) ومصحوبها، نحو قوله(٢): [الوافر]

ومَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

يريد: وسَوْفَ أَدْرِي.

وبين متعاطفين، نحو قوله(٣): [الطويل]

فَمَا جَنَّة الفِرْدَوْس أَقْبَلْتَ تَبْتَغِي ... ولَكِنْ دَعَاكَ الخُبْزُ أَحْسِبُ والتَّمْرُ

ومن الإلغاء قول الآخر: [الطويل]

وَمَا خِلْتُ يَجْذِبُنِي الشّقاقُ ولا الحذر

برفع (الشقاق).

وإذا وقع الفعل بين فِعْلٍ ومرفوع، نحو: قَامَ أَظُنّ زَيْدٌ؛ فالبصريون على جواز الإلغاء والإعمال.

وقال الكوفيون: لا يكون إلا الإلغاء، والاسم مرفوعٌ على الفاعلية لا على الابتداء.

وقال بعض المتأخرين: المسألة من باب الإعمال، فلَكَ أن تُعمل (ظَنَّ)، ولك أَنْ تُعمل (قَامَ، أو يقوم).

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/٥٥٣.

(٢) البيت لزهير. انظر: الديوان ١/٧٣، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/١٣١، وتحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر ١/١٤، وتاج العروس ٢٤/٤٣٤، ولسان العرب ١٢/٤٦٩، والإيضاح في علوم البلاغة ١/٣٥٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٦/٤٧.

وقال ابن هشام: الصحيح ما رآه الكوفيون، وتوكيد المُلغَى يكون بصريح المصدر، وبضمير المصدر، وبإشارةٍ إلى المصدر.

فإذا أكَّدْتَه بالمصدر غير مضافٍ إلى ضمير المتكلم، نحو: زيدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا، فهو قبيحٌ، أو مضافًا إلى الياء فضعيفٌ، وإن أكَّدْتَه بضمير المصدر، نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُه قَائِمٌ، وهو أحسنٌ من تأكيده بصريح المصدر، وضمير المصدر يكون مفردًا مُذكَّرًا.

وأجاز هشام، وأصحاب سيبويه، تأنيث الضمير، نحو: زَيْدٌ أَظُنّهَا قَائِمٌ؛ أي: أَظُنُّ الظَّنَّة.

ومنع الفراء تأنيث الضمير إلا مع المؤنث، نحو: هِنْدٌ أَظُنُّهَا قَائِمَة، والهاء للظَّنَّة.

وأجاز هشام تَثْنِيَة الضمير وجَمْعه، فتقول: زَيْدٌ أَظُنُّها ذَاهِبَيْن؛ أي: أَظُنُّ الظَّنَّيْن، وزَيْدًا أَظُنُّ ذَاهِبٌ؛ أي: أَظُنُّ الظَّانَّات، وأجاز أيضًا: زَيْدٌ ظَانّ أَنَا قَائِمٌ، وزَيْدٌ أَنَا ظَانّ قَائِمٌ، تُلْغِي (الظَّنّ).

وإن كان في جُمْلة اسميَّة كما تُلْغِيه في جملة فعلية، فإن أراد المصدر جاء بالهاء، فقال: زَيْدٌ ظَانُّه أَنَّكَ قَائِمٌ، وإن شاء قال: أَنَا ظَانُّهَا، يريد: الظَّنُّ، و(ظَانُّهُنَّ)، يريد: الظَّانَّات.

وقال الفراء: كلام العرب: زَيْدٌ ظَانًّا أَنَا قَائِمٌ بالنَّصْبِ؛ لأنَّ الظَّنَّ مُعلَّقٌ بالجُمْلَةِ.

وقال النحاس: جَعَلَ الفرَّاء (ظَانًّا) مَصْدَرًا، مثل: عَائِذًا بِكَ؛ أي: عَوْذًا، وفَاعِل مصدر لا يُقاس عليه. والذي أجازه هشام لا يَحْسُن، إلا أن يكون من كلامين، فتقول: زَيْدٌ ظَانّ أَنَا قَائِمٌ؛ أي: زَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَانّ ذلك.

وإنْ أَكَّدْته بإشَارَةٍ إلى المصدر: زَيْدٌ ظَنَنْتُ ذلك مُنْطَلِقٌ، فقد ذكره سيبويه، وباتفاقٍ هو أحسن في الإلغاء من لفظِ المصدر، عند من يُجِيز إلْغَاءَهُ، وهو ظاهر كلام سيبويه: أنَّه أَضْعَفُ في الإلغاء من الضمير.

وقال الزجاج: الهاء أَضْعَفُ، وتوكيد الجملة بمصدَرِ الفعل بدلا مِنْ لَفْظِهِ منصوبًا، فيُلْغَى وجُوبًا نحو: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنُّكَ، وزَيْدٌ ظَنُّكَ مُنْطَلِقٌ، نَابَ (ظَنُّكَ) مَنابَ (ظَنَنْتُ)، ونصبه نصب المصدر المُؤكّد للجُمَلِ، فإلْغَاؤُه وَاجِبٌ، فلا يجوز: زَيْدًا أَظُنُّكَ مُنطَلقًا، ولا يجوز تقديمه، وأجاز ذلك الأخفش إذا أَلْغَيْتَ الظَّنّ، ونَصَبْتَ (ظَنَّكَ) بالفعل.

وملخص هذا الكلام في المصدر: أنَّه لا يخلو أن تأتي بالفعل معه أو لا، إن أَتَيْتَ بالفعل كان مُؤكّدًا للفعل، ثُمَّ الفعل إن كان مُتقدِّمًا، فالإعمال نحو: ظَنَنْتُ ظَنًّا زَيْدًا قَائِمًا.

وسواءٌ أَتَيْتَ بصَرِيح المصدر، أم بضَمِيرِه، أم باسم إشارة إليه، وإن تَوَسَّطَ أو تأخَّرَ، فالفصيح الإعمال، ويجوز الإلْغَاءُ، وهو قليلٌ جدًّا، فإن أَتَيْتَ بصَرِيح المصدر، كان جائزًا على قُبْحٍ، أو بالضَّمِير أو اسم الإشارة، كان دون صريح المصدر في القبح.

وإن لم تَأْتِ بالفعل، فإمَّا أن يتقدَّمَ المصدر، أو يتوسَّطُ أو يتأخَّر، ولا يكون إذ ذاك إلا صريح المصدر، لا ضميره ولا اسم إشارة إليه، فإن توسط أو تأخَّر، فالإلغاء، وهو إذ ذاك بدلٌ من الفعل المُلغَى، فلا يجتمع معه، وإنَّما يجتمع مع الفعل العامل، ولا يكون بدلا من الفعل العامل، فيعمل لكَوْنِه بدلا منه.

وذهب المبرد، والزجاج، وابن السراج، إلى جواز إعماله، فتقول على مذهبهم: زَيْدًا ظَنُّكَ مُنْطَلِقًا، وزَيْدًا مُنْطَلقًا أَظَنُّكَ، فتعمله؛ لأنَّه عندهم بدلٌ من الفعل العامل، وإن تقدَّمَ، فالصحيح أنَّه لا يجوز التقديم.

وأجاز الأخفش وغيره التقديم، واخْتَلَفَ مُجِيزوه في جواز إعماله، فمنهم من أجاز ذلك، فتقول: ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا، والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم، أنَّه لا يجوز الإعمال.

وهذا التفريع كله على مذهب من يرى أنَّك مُجيزٌ في الإلغاء، وتقدَّم أنَّه مذهب الجمهور، وأمَّا على مذهب الأخفش، ففيه ذلك التفصيل السابق.

ويَقِلُّ القبح في (مَتَى ظَنُّكَ زَيْدٌ ذَاهِبٌ)، كما يَقِلُّ في (مَتَى تَظُنُّ زَيْدٌ ذَاهِبٌ)، ومن أَجَازَ الإعمال في (ظَنُّكَ زَيْدًا ذَاهِبًا)، كان عنده هنا أَجْوَزَ.

وتقول: مَتَى ظَنُّكَ زَيْدًا ذَاهِبًا، وممَّن ذهب إلى إجازة ذلك مع (متى)، ومنعه إذا لم تكن (متى): ابن عصفور، وإذا كانت (متى) خبر المصدر (ظَنَّ)، نَصَبت فقلت: مَتَى ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا.

وأجاز الأخفش والفراء إعمال المنصوب في الأمر والاستفهام، نحو: ظَنُّكَ

زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وكما تقول: ضَرْبًا زَيْدًا، وأَظُنُّكَ زَيْدًا مُنطَلقًا، وكما تقول(١): [الكامل]

أَعَلاقَــةً أُمَّ الوَلِيــدِ بَعْــدَ مَــا   أَفْنَــانُ رَأْسِــكِ كَالثَّغَــامِ المُخْلِـسِ

قال صاحب " الملخص ": وكذا لو وَسَّطْتَ (ظَنًّا) أو أَخَّرْته، فالإعمال، ولا يجوز الإلغاء.

فإن بَنَيْتَ الكلام على الإخبار بلا عملٍ لـ (ظَنَّ)، جاز، كما تقول: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنٌّ، تريد: ظَنٌّ هذا موجودًا.

وتقول: أَظَنًّا زيدًا مُنْطَلَقًا، ليس إلا الإعمال، فإن تَوَسَّطَتْ أو تأَخَّرَتْ، جاز الإلغاء والإعمال، كما جاز في الخبر. انتهى.

وما ذُكر من الإعمال والإلغاء في هذه الأفعال، ذَكَرابن مالك: أنَّه لا يكون الإلغاء فيما كان غير متصرفٍ منها، نحو: هَبْ، إن كانت بمعنى: (ظَنَّ)، و(تَعَلَّمَ) عند ابن مالك بمعنى: اعْلَمْ، ولم يتعرَّض من أصحابنا لذِكْرِ الإلغاء فيها.

والتعليقُ هو تَرْكُ العَمل في اللفظ، لا في التقدير لمانع، ويكون ذلك في أفعال القلوب من هذا الباب مطلقًا، سواء كان بمعنى العِلْم أَمْ بمعنى الظَّنّ.

وذهب ابن كيسان، وثعلب، وحُكي عن المبرد: إلى أنَّه لا يعلق الظن وما كان نحوه.

وزعم أبو العلا إدريس: أنَّه رأي سيبويه.

وذهب بعض النحاة أنَّه حَسَنٌ في (عَلِمْتُ)، قبيحٌ في غيرها.

والمعلقات استفهام داخلٌ على الجملة، نحو: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ عَمْرو، وعَلِمْتُ أَخَرَجَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ، أو اسم ضُمِّن معنى الاستفهام نحو: عَلِمْتُ أَيُّهُم قَائِم، أو مُضافًا إليه نحو: غُلامُ أَيِّهم أَنْتَ، أو تالي لام ابتداء نحو: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وظَنَنْتُ لَعَمْرو مُنْطَلِقٌ.

---

(١) قاله المرار الفقعسي يخاطب نفسه "أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٢، الكامل ١/ ٢٠١، سيبويه ١/ ٦٠، الخزنة ٤/ ٤٩٣".

(أم الوليد) تصغير وليد، ورواه بعضهم بدون تصغير وهو بالتصغير أقوى في وزن البيت.

و(الثغام) نبت تبرز منه خيوط طوال دقاق، و(المخلس) الذي اختلط بياضه بالسواد، فإذا صار أبيض كله، قيل: ممحل، فيكون أشبه بالشيب. أفنان الشعر: خصله.

الشاهد: قوله "أم" حيث نصب بقوله "علاقة".

أو (ما) النافية نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، و(إِنْ) النافية: ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلا قَلِيلا﴾ [الإسراء: ٥٢]، و(إِنَّ) وفي خبرها اللام، نحو: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِم.

وشذَّ المازني، فأجاز فتح الهمزة مع اللام.

وذكر ابن السراج والنحاس من المعلقات (لا)، نحو: أَظُنُّ لا يَقُومُ زَيْدٌ.

وذكر ابن مالك فيها لام القَسَم، نحو[1]: [الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي   إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

ولم يذكر أصحابنا (لا)، ولا (لام القسم).

وقال في " الغرة ": ولا تُعلَّقُ لام القسم، كما تقول: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ، فتفتح (أَنَّ).

وفي هذه الجُمل التي هي مُصدَّرَة بـ (إِنَّ) المكسورة، وفي خبرها اللام، أو بلام الابتداء، أو بلام القسم، أو بـ (ما) النافية، أو بـ (لا)؛ خلاف.

فمذهب سيبويه، والبصريين، وابن كيسان: أنَّها في موضع نصب.

وذهب الكوفيون إلى إضمار القَسَم بين الفعل وبين هذه الجُمل، فتكون لا

---

(١) هو للبيد بن ربيعة العامري.

الشرح: "منيتي" المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى يمني بوزن رمى، ومعناه قدر، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسما، "لا تطيش" لا تخيب بل تصيب المرمى دائما، "سهامها" السهام: جمع سهم.

المعنى: إني موقن أنني سألاقي الموت حتما، لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبدا.

الشاهد: في "علمت لتأتيني منيتي" على أن لام الابتداء علقت علمت عن العمل أي منعته من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه؛ لأن ما له صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده.

انظر: ابن الناظم ص٨٢، والمكودي ص٤٧، والسيوطي ص٤٤، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ١٥٤، وابن هشام ٢/ ١٥٤٣، وأيضا ذكره في مغني اللبيب ٢/ ٥٧، وقطر الندى ص٣٢٥، وشذور الذهب ص٢٧٩، والأشموني في شرحه للألفية ١/ ١٦١، والشاهد رقم ٧١٦ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٥٦.

موضع لها من الإعراب، فإن كان مَسْمُوعًا عن لسان العرب: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وعَمْرًا مُنْطَلِقًا، كما أجازه من أجازه من البصريين، كان حُجَّةً على الكوفيين.

وأمَّا (لَوْ)، قال الشاعر[1]: [الطويل]

وَلَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا ... يُرِيدُ ثَرَاءَ المَالِ أَمْسَى لَهُ وَفْرُ

فزعم ابن مالك: أنَّ (لَوْ) مُعَلِّقَةٌ للفعل، كما علقت لام القسم.

وقال بعض أصحابنا: إنَّ هذه الأفعال تُضَمَّن معنى القسم، فتتلقَّى بما يتلقَّى به القَسَم، وتعلق إذ ذاك عن العمل، وهذا جنوح لمذهب الكوفيين.

فإذا ضُمِّنَتْ معنى القَسَم، لم تكن الجُمل لها موضع من الإعراب، وصحَّحَ هذا القول ابن عصفور، ولا يُعرفُ النَّقل عن الكوفيِّين أنَّ تِلْكَ الجُمْلَة القَسَمِيَّة التي ادَّعُوا إضمارها قبل تلك الحروف، وجوابها في موضع المعمول.

ونَقَلَ بعض أصحابنا عن غير معين مضمر بين هذه الأفعال وهذه الحروف، وأنَّه وجوابه معمول للفعل.

وفي " البسيط " ما مُلَخَّصه: ذَهَبَ الخليل وجماعة إلى أنَّه يُعلَّقُ بـ (ما) النافية كالاستفهام، تقول: عَلِمْتُ ما عبد الله قَائِمٌ.

وهو يجوز مع العمل في بعضٍ، والإلغاء عن بعضٍ، نحو: عَلِمْتُ زَيْدًا ما أَبُوهُ قَائِمٌ، فيه خلاف، واختلف المُجَوِّزُون؛ فقيل: لا يكون إلا في التَّمِيمِيَّة دُون الحجازية، وقيل: يجوز.

وقيل: إنَّ (لا) بمعنى: (ما) يجوز أن تُعَلِّقَ، نحو: عَلِمْتُ لا رَجُلَ في الدَّارِ ولا امْرَأَة، وهل تَكُونُ فيه (لا) التَّبرئة (ما) في الحجازية. انتهى.

وفي " كتاب الصفار البطليوسي ": الذي يُعلَّقُ به، يعني: من الحروف، اللام الداخلة على المبتدأ والخبر، واللام المَقْرُونَة بـ (إنْ)، واللام الداخلة على الفعل، نحو: (لَيَقُومَنَّ) في جواب القسم، و(ما، ولا) في جوابه، على خلافٍ في (ما، ولا). انتهى.

وكنت قد ذَكَرْتُ في كتاب " مَنْهَج السَّالِك ": أنَّه ظهر لي من جُملة الحروف

---

(١) البيت لحاتم الطائي، وانظر: الديوان ١/٢٨.

المُعلَّقة (لَعَلَّ)، ومنه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]، و﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ [عبس: ٣]، و﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١].

ورأيت مصبّ الفعل في هذه الآيات على جُمْلَةِ التَّرجِّي، فهو في موضع نَصْبٍ بالفعل المُعلَّق، إلا أَنِّي وَقعْتُ لأبي علي الفارسي على شيء من هذا، قال وقد ذَكَر: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾، و﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾، ما نَصّه: والقول في (لَعَلَّ) وموضعها: أنَّه يجوز أن يكون في موضع نَصْبٍ، وأنَّ الفعل لمَّا كان بمعنى العِلْم، عُلِّقَ عمَّا بعده، وجاز تعليقه؛ لأنَّه مثل الاستفهام في أنَّه غير خَبرٍ، وأنَّ ما بعده مُنقطِعٌ عمَّا قبله ولا يَعملُ فيه. انتهى ما كتبناه من كلام الفارسي في هذه المسألة.

وفي " **النهاية** ": **التعليق يكون مع ثلاثة أشياء:**

لام الابتداء.

و(ما) **النافية**، نحو: عَلِمْتُ ما عَمْرو ذَاهِبٌ أو ذَاهِبًا، فإن قُلت: عَلِمْتُ ما يَقُومُ زَيْدٌ، لم يكن تعليقًا؛ لأنَّه يكون في مَوْضِعِ لَوْ سُلِّطَ عليه الفعل، لتَنَاوَلَ المفعولَيْن فعمل فيهما، وذلك لأنَّه فِعْلٌ وفَاعِل.

و(عَلِمْتُ) إنَّما تدخل على المبتدأ والخبر، قال تعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]، قيل: هذا جواب قَسَم، ويَصِحُّ **أن يكون** تعليقًا، وإذا قلت: عَلِمْتُ لَيَذْهَبَنَّ عَمْرو، لم يَكُنْ تَعْلِيقًا أَيْضًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

والثالث: **الاستفهام** مع الهمزة وأسمائه، ويجوز إذا عَلَّقْتَها بالاستفهام، أنْ تُوقِعَ بعدها الفعل والفاعل، كقولك: عَلِمْتُ مَتَى تَذْهَبُ، كأنَّك قُلت: أَغَدًا تَذْهَبُ أَمْ بَعْدَ غَدٍ.

وتقول: لَزَيْدٌ قَائِمٌ وعَمْرًا جَالِسًا، تَعْطِفُ على اللام وما بعدها، ولا تجعلها داخلة في التعليق، ولو عَطَفْتَ على ما بعد اللام رَفَعْتَ. انتهى.

وذكر النحويون في هذا الباب ما يُعَلَّقُ من أفعال القلوب وغيرها، ولَيْسَت كُلُّ أفعال القلوب يجوز تعليقها؛ ألا ترى أنَّ (أَرَادَ، وكَرِهَ، وأَحَبَّ، وأَبْغَضَ) من أفعال القلوب ولا تُعلَّق.

وممَّا ذكر فيه التعليق، أفعال ليست من أفعال القلوب أَنَا أذكرها، فمنها: (نَظَرَ) البصريَّة؛ فذهب ابن عصفور، وابن مالك، إلى أنَّه يجوز تعليقها، وتَبِعَا في ذلك ابن خروف.

وقال أستاذنا أبو جعفر ابن الزبير: لم يَذْهَبْ أحدٌ إلى تعليق (نَظَرَ) غير ابن خروف، وجَعَلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]؛ قال: ولا يُعدَّى النظر بـ (إلى)، إلا إذا كان بمعنى الإبصار.

و(أَبْصَر): قال ابن مالك: نحو قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥ - ٦]، ولا يَتعَيَّن أن يكون تعليقًا، وسأل هذا كالمتعلق عليه يُعَلَّق، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، لمَّا كان السؤال سَبَبًا للعِلْمِ، أُجْرِيَ مجرى العِلْم.

وترى في قولهم: أَمَا تُرَى أَيُّ بَرْقٍ هَاهُنَا، ذكره سيبويه؛ فذهب المازني، وتبعه ابن مالك، إلى أنَّ (تَرَى) هنا بَصَريَّة، وأَمَّا شراح " الكتاب " فحَمَلُوا ذلك على أنَّ (تُرَى) بمعنى: تَعَلَّم.

و(تَبَصَّرَ) من قول الشاعر(1): [الطويل]

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

والظاهر أنَّه من إِبْصَارِ العَيْن، فتُبْصِرُ فيه من إبصار العَيْن.

وممَّا عُلِّقَ: (اسْتَنْبَأَ) بمعنى: اسْتَعْلَمَ؛ أي: طَلَبَ العِلم في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلا﴾ [هود: ٧]، فجعله ابن مالك تعليقًا، ولا يتعَيَّن؛ إذ يجوز أن تكون مَوْصُولَة، بُنِيَتْ وحُذِفَ صَدْرُ صِلَتها.

وأجاز يونس في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، أنَّه عَلَّقَ (لَنَنْزِعَنَّ) وإن لم تكن من أفعال القلوب، ولا من باب النظر ولا السؤال.

ومذهب سيبويه في الآية: أنَّها موصولة، بُنِيَتْ وحُذِفَ صدر صلتها.

---

(١) البيت لامرئ القيس، انظر: الديوان ١/ ٣٤.

ومذهب الخليل: أنَّه على سبيل الحكاية بقولٍ محذوفٍ، ومفعول (لَنَنْزِعَنَّ) محذوف.

وذكر ابن مالك تعليق (نَسِيَ)، واستدلَّ بما لا يُفيد التعليق، وإذا تقدَّمَ على الاستفهام أَحَد المفعولين، نحو: عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ، فنَصْبُ (زَيْدٍ) مُتَّفقٌ عليه، وهو المختار، واختلفوا في رَفْعِه، فأجاز ذلك سيبويه، ومَنَعَ ذلك ابن كيسان.

ورَفْعِه يمتنع بعد (أَرَأَيْتَ) بمعنى: أَخْبِرْنِي، كقولك: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ؟ فنَصْبُ (زَيْدٍ) مُتَّفق عليه، وأَرَأَيْتَكَ عَمْرًا أَعِنْدَكَ هُوَ أم عِنْدَ فُلان، والجُملة التي بعد المنصوب في مَوْضِع المفعول الثاني.

ولَيْسَتْ (أَرَأَيْتُ) مُعلَّقة عنها، بل هي كالجُمْلَة في (عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ)، هذا مذهب سيبويه.

وزعم ابن كيسان: أَنَّ الجُملة الاستفهاميَّة في موضع بدلٍ من المنصوب.

وزعم كثير من النُّحاة: أنَّ (أَرَأَيْتَ) تُعَلَّق كثيرًا، وانتقدوا على سيبويه قوله: إنَّها لا تُعلَّق، واستَدَلُّوا بآياتٍ من القرآن، وَقَعَ فيها ما ظاهره التعليق، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إلا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وتَأَوَّلَ ذلك من (انْتَصَرَ) لمذهب سيبويه.

و(أَرَأَيْتَ) هذه كثيرة الدوران في القرآن، وكلام العرب، ونحن نَذْكُر ما وَقَفْنَا عليه من أَحْكَامِها، فنقول: يَجُوزُ حَذْفُ الهمزة منها، وهي عين الكلمة، فتقول: أَرَيْتَ، وبه قرأ الكسائي، وتَلْزَمُ الخِطَاب، فلا يجوز: أَرَى زَيْدٌ عَمْرًا ما صَنَع.

وجَاءَتْ (أَرَأَيْتَ) لَيْسَ بعدها منصوبٌ ولا استفهام، بل جُملة مُتصدِّرَة بالفاء، كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ﴾ [الكهف: ٦٣].

فزعم أبو الحسن: أنَّها أُخْرِجَتْ عن بابها بالكُلِّيَّة، وضُمِّنَتْ معنى (أَمَّا) أو تَنْفِيهِ، فالفاء في جواب (أَرَأَيْتَ) على التَّضْمِين المذكور.

وزعم أَبُو الحسن: أَنَّ العرب لا تحذفُ معمول (أَرَأَيْتَكَ) التي بمعنى: أَخْبِرْنِي، حتَّى تُؤكّد التاء في (أَرَأَيْتَكَ)، فتقول: أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ مَا صَنَعْتَ، وأَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وزَيْدًا ما صَنَعْتُمَا.

وزعم أَنَّ هذا التوكيد يَقُومُ مقام المفعول، بدليل أَنَّهم يَعْطِفُون عليه المنصوب،

وزعم أنَّهم لا يقولون: أَرَأَيْتَكَ أَنْتَ وزَيْدٍ، قال: وهذا كُلُّه سماعٌ من العرب.

وزَعَم أبو الحسن: أنَّ (أَرَأَيْت) هذه لا بُدَّ بعدها من الاسم المُسْتَخبر عنه، وتَلْزَمُ الجملة التي بعده الاستفهام.

وقد ذَكَرْنَا في الشرح الكبير تخريج ما ذَكَرَهُ أبو الحسن، على خِلاف ما تأوَّلَهُ هو، واعْلَمْ أَنَّ اسم الاستفهام يَبْقَى على حَالِه من الإعراب، إنْ رَفْعًا فَرَفْعٌ، وإن نَصْبًا فنَصْبٌ، على ما كان عليه قبل دخُول (ظَنَنْتُ) وأَخَوَاتها، نحو: عَلِمْتُ أَيُّ النَّاس صَدِيقك، وعَلِمْتُ أَيُّهم ضَرَبْتَ، وعَلِمْتُ أَيَّ قِيَامٍ قُمْتَ، وعَلِمْتُ أَيْنَ خَالِدٌ، وعَلِمْتُ مَتَى قَامَ زَيْدٌ، وعَلِمْتُ أَيْنَ ضَرَبْتَ زَيْدًا، وعَلِمْتُ كَيْفَ ضَرَبْتَ زَيْدًا، وعَلِمْتُ غُلامَ أَيُّهم ضَرَبْتَ.

وأَصْلُ التعليق عن العمل أن يكون في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، التي يَصِحُّ فيها أَنْ تُلغَى، ثُمَّ الفعل إن كان ممَّا يَتعدَّى بحَرْفِ الجر كـ (تَفَكَّر) في قوله[1]: [الطويل]

حـزق إِذَا مَـا القَـوْم أَبْـدُوا فُكَاهَـةً تَفَكَّــرَ إِيَّــاهُ يَعْنُــون أَمْ قِــرْدَا

فالجُملة في موضع نَصْبٍ على تقدير إسقاط حرف الجر، وإن كان يتعَدَّى إلى وَاحِدٍ في موضع مفعوله، نحو: عَرَفْتُ أَيُّهم زَيْدٌ.

وذَهَبَ ابن السراج، وأبو علي، وابن الباذش، وابن طاهر، وجماعة، إلى أنَّه لا يكون التعليق إلا فيما جاز إلغاؤه، وما عَدَاهُ فبالحَمْلِ عليه.

وذهب السيرافي وجماعة إلى أنَّه يجوز في أَفْعَال القلوب مُطلقًا، سواء أَكَانَ مِمَّا يُلغَى أو ممَّا لا يُلْغَى؛ فعلى القول الأوَّل يكون (فَكَّر، وتَفَكَّرَ، وعَرَفَ) يتضَمَّنُ معنى ما يَتعدَّى إلى اثنين، وإن كان يتعدَّى إلى اثنين سَدَّتْ الجُمْلَة مَسدّ المفعولين.

وإن كان يَتعدَّى إلى وَاحِدٍ، وجَاءَتْ بعده جملة الاستفهام؛ فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّها في مَوْضِع بَدَلٍ من المنصوب قَبْلها، وهو مذهب السيرافي، واختيار ابن عصفور، قال: وهذا بَدَلُ شَيءٍ مِنْ شيءٍ على حذفه مُضاف، التقدير:

---

(١) لجامِع بنِ عَمْرو الكلابِيّ، انظر: زهر الأكم ٢١٨/١، وسر صناعة الإعراب ٧٢٣/٢، واللسان (حزق)١٠/٤٦.

عَرَفْتُ قِصَّة زَيْدٍ، أو أَمْرَ زَيْد أَبُو مَنْ هُوَ، وقال ابن الضائع: هو بَدَلُ اشْتِمَال.

والثاني: أَنَّ الجُملة في موضع نصبٍ على الحال، وهو مذهب المبرد، والأعلم، وابن خروف.

والثالث: أنَّ الجُمْلَة في موضعِ المفعول الثاني على تَضْمِينِ الفعل معنى ما يتعدَّى إلى اثنين، وهو مذهب أبي علي، فيما حكاه عنه ابن جني، وتبعه أبو عبد الله ابن أبي العافية، وهذا المذهب جارٍ على ما تقدَّمَ ذِكْرُه من قول ابن السراج، ومَنْ ذُكِر معه.

وتَخْتَصُّ القلبية من هذا الباب بجواز كون فاعلها ومفعولها ضَمِيرَيْن مُتَّصِلَيْن، مُتَّحِدي المعنى، وقد يكون الأول مُسْتَكِنًّا نحو: ظَنَنْتُنِي خَارِجًا، وأَنْتَ ظَنَنْتُكَ خَارِجًا، وزَيْدٌ أَظُنُّهُ خَارِجًا.

وفي إجراء القَوْلِ، إذا كان بمعنى الظَّنّ، مجرى الظَّن في ذلك نظر، فتقول: قُلْتُنِي قَائِمًا.

ولو وَضَعْتَ مكان الضمير الأول النَّفس، فقلت: ظَنَنْتُ نَفْسَك عَالِمَة؛ فذهب أكثر النحويين إلى أنَّه لا يجوز ذلك، وذهب ابن كيسان إلى جوازه.

ورأي الحلمية والبصرية كذلك، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف:٣٦]، وقال[1]: [الكامل]

---

(١) من شعر قطري بن الفجاءة: (٧٨ هـ /٦٩٧ م): وهو جعونة بن مازن بن يزيد الكناني المازني التميمي أبو نعامة.

شاعر الخوارج وفارسها وخطيبها والخليفة المسمّى أمير المؤمنين في أصحابه، وكان من رؤساء الأزارقة وأبطالهم.

من أهل قطر بقرب البحرين كان قد استفحل أمره في زمن مصعب بن الزبير، لما ولي العراق نيابة عن أخيه عبد الله بن الزبير. وبقي قطري ثلاث عشرة سنة، يقاتل ويسلّم عليه بالخلافة وإمارة المؤمنين والحجاج يسير إليه جيشاً إثر جيش، وهو يردهم ويظهر عليهم.

وكانت كنيته في الحرب ابا نعامة و(نعامة فرسه) وفي السلم أبو محمد.

قال صاحب سنا المهتدي في وصفه: كان طامة كبرى وصاعقة من صواعق الدنيا في الشجاعة والقوة وله مع المهالبة وقائع مدهشة، وكان عربياً مقيماً مغرماً وسيداً عزيزاً وشعره في الحماسة كثير. له شعر في كتاب شعر الخوارج.

انظر: أمالي القالي ١/ ١٩٠، والسمط: ٨٠٦، والتبريزي ١/ ٦٨، وشرح النهج ٢/ ٢٦٦، ١/ ٣١٣، والخزانة ٢٥٩/٤، والحصري ٤/ ١٦٣.

فَلَقَــدْ أَرَانِــي للرِّمَــاحِ دَرِيئَــةً مِــنْ عَــنْ يَمِينِــي تَــارَةً وأَمَــامِي

ولا يجوز في غير ذلك، لا تقول: ضَرَبْتُنِي ولا ضَرَبْتُكَ، ولا زَيْدٌ ضَرَبه، تُريد: ضَرَبَ نَفْسَهُ، بل تأتي في مثل هذا بالنَّفس، وسُمِعَ: (فَقَدْتُنِي، وعَدِمْتُنِي، ووَجَدْتُنِي)، وشذَّ قوله(١): [البسيط]

قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي ويَمْنَعُنِي صَوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يَضْبَحْنَ وَالهَامِ

فقال: أَحْرُسُنِي، يريد: أَحْرُسُ نَفْسِي.

وإذا كان الفاعل مُتَّصلا مُفَسَّرًا بالمفعول، امتنع ذلك في باب (ظَنَّ)، فلا يجوز: زَيْدًا أَظُنُّ قَائِمًا، وفي غير باب (ظَنَّ)، لا تقول: زَيْدًا ضَرَبَ.

فإن كان مُنفَصِلا، جاز في باب (ظَنَّ) وفي غيره، نحو: مَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا إلا هُوَ، وما ظَنَّ قَائِمًا إلا إِيَّاهُ، وما ضَرَبَ زَيْدًا إلا هُوَ، وما ضَرَبَ زَيْدًا إلا إِيَّاهُ؛ وهذه مسائل منثورة من هذا الباب.

أجاز سيبويه وأصحابه، والفراء: أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ، ولم يُجيزوا: أَظُنُّ قِيَامكَ، وأجاز ذلك الكسائي، إذا قُلت: أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ؛ فمذهب سيبويه أنَّه لا حَذْفَ فيه.

وذهب أبو الحسن، والمبرد، إلى أنَّ المفعول الثاني محذوف وتقديره مُستقِرًّا.

وحكى الفراء: أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ خَيْرٌ لَكَ، وأَظُنُّ خَيْرًا لَكَ أَنْتَ قَائِمٌ.

وأجاز الكسائي والفراء: أَظُنُّ أَنْ يَذْهَبَ زَيْدٌ، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا بعوض، نحو: (قَدْ، والسِّين، وسَوْفَ).

أَظُنُّ يذهب زَيْد، يمتنع، إلا على مذهب من مذاهب الفراء في قراءة من قرأ(٢):

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/٥٦٣.

(٢) قرأ حمزة: (ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا) فزعم جماعة من النحويين، منهم أبو حاتم، أن هذا لحن لا تحل القراءة به، ولا يسمع لمن عرف الإعراب أو عُرِّفَهُ. قال أبو جعفر: وهذا تحامل شديد. وقد قال أبو حاتم أكثر من هذا، قال: لأنه لم يأت ليحسبن بمفعول وهو يحتاج إلى مفعولين. قال أبو جعفر: القراءة تجوز، ويكون المعنى: ولا يحسبن من خلفهم الذين كفروا سبقوا. فيكون الضمير يعود على ما تقدم إلا أن القراءة بالتاء أبين. قال الفراء: وفي حرف عبد الله بن مسعود: (ولا يحسب الذين كفروا أنهم سبقوا أنهم لا يعجزون). ويروى: (ولا تحسب الذين) بفتح الباء، وهذا على إرادة النون الخفيفة، كما قال الشاعر:

=

(وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ سَبَقُوا) [الأنفال: ٥٩]، بمعنى: أَنْ سَبَقُوا، وحذف (أَنْ) لَمَّا عاد الذِّكْرُ على الفاعلين، و(الذين) في موضع رفع، وشَبَّهَهُ بقوله: يُرِيدُ يَقُومَ، بمعنى: يُرِيدُ أَنْ يَقُومَ.

و(ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّه قَائِمٌ) بكسر (إِنَّ)، في مذهب البصريّين لا غير، وأجازه الكوفيون مع فتح (أَنَّ). وقال ابن كيسان: يَجِبُ فَتْحُ (أَنَّ) على البدل.

وأجاز الفراء حَذْفَ حرف الاستفهام مع الشَّكِّ، قال: وتُضْمِرُهُ العرب في حُرُوفِ الشكِّ خَاصَّة، فيقولون: تُرَاكَ مُنْطَلِقًا، ونَظُنُّكَ تَخْرُجُ، وامْتَنَعَ في (ضَرَبْتُ، وقَتَلْتُ)، وسَائِرِ الأَفْعَال.

وتَابَعَهُ قطرب في هذا، وزَادَ أَنَّه أَجَازَ ذلك في غير هذه الأفعال، ومذهب سيبويه أَنَّ ذلك لا يجوز.

وزعم الأخفش الصغير: أَنَّ ما أجازه الفراء إِنَّما أَخَذَهُ من كلام العَامَّة؛ لأَنَّهم يقولون: تُرَى ذلك قائمًا؟ فأمَّا عن العرب فلا يُعرف.

(لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمٌ) امْتَنَعت المسألة، لا بالرَّفْع ولا بالنصب، إن رَفَعْتَ جَمَعْتَ بين مُتَعَاقِبَيْن، وإن نَصَبْتَ أَدْخَلْتَ لام الابتداء على الجملة الفعلية، ذكر هذه المسألة صاحب "الملخص".

تقول: أَظُنُّ زَيْدًا ذَاهِبًا بحَقِّي بَاطِلا، بنصب (الباطل)، وأجاز الفراء رَفْعَ (البَاطِلِ، وزَيْد)، وجَعَلَ (ذَاهِبًا) بمعنى: أَنْ يَذْهَبَ.

وقال: لا يَجُوزُ (أَظُنُّ زَيْدٌ قَائِمًا) بمعنى: أَنْ يَقُومَ؛ لأنَّ (أَنْ) تكتفي من شَيْئَيْن،

=

وسبح على حين العشيات والضحى ولا تحمد المثرين والله فاحمــدا

وإن شئت كسرت الدال. وقرأ عبد الله بن عامر: (أنهم لا يعجزون) بفتح الهمزة. واستبعد أبو حاتم، وأبو عبيد هذه القراءة، قال أبو عبيد: وإنما تجوز على أن يكون المعنى: ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون. قال أبو جعفر: الذي ذكره أبو عبيد لا يجوز عند النحويين البصريين، لا يجوز: حسبت زيدا أنه خارج. إلا بكسر (إن)، وإنما لم يجز، لأنه في موضع المبتدأ، كما تقول: حسبت زيدا أبوه خارج. ولو فتحت لصار المعنى: حسبت زيدا خروجه. وهذا محال، وفيه أيضا من البعد أنه لا وجه لما قاله يصح به معنى إلا أن تجعل (إلا) زائدة، ولا وجه لتوجيه حذف في كتاب الله جل وعز إلى التطول بغير حجة يجب التسليم لها، والقراءة جيدة على أن يكون المعنى: لأنهم لا يعجزون. [إعراب القرآن للنحاس: ١٠٣/٢]

فلا بُدَّ من شيئَيْن إذا حَذَفْتَها، فتقول: ظَنَنْتُ قَائِمًا أَنَا، وأَظُنُّ زَيْدٌ قَائِمًا هُوَ.

(عَبْد الله ما عَلِمْتُ عَالِمٌ) أَجْمَعُوا على جوازها، واختلفوا في: عبد الله مَا رَأَيْتُ عَالِمًا، أو مَا ظَنَنْتُ، فمَنَعَ ذلك الفراء، وابن كيسان، وأجاز ذلك غيرهما.

(أَزَيْدٌ زَعَمْتُ أنَّه مُنْطَلِقٌ)، هذا لا خِلاف في جوازه، فإن نَصَبْتَ (زَيْدًا)، فهو خَطَأ عند البصريين.

وأَجَازَ ذلك الكسائي، وحَكَى عن العرب: كَمْ زَعَمْتُ أَنَّكَ سَائِرٌ، ومَنْ زَعَمْتُ أَنَّكَ ضَارِبٌ، على أَنَّ (كَمْ، ومَنْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ، وتَأَوَّلَهُ مُخَالِفُوه على أنَّ ذلك في موضع رَفْعٍ، والتقدير: سَائِرُهُ، وضَارِبُهُ، و(أَنَّ) لا تعمل في شيء قبلها، ولا تُفَسِّرُ عاملا.

(كَمْ زَعَمْتَ أنَّ الحَرُورِيَّة رَجُلا)، حكاه الكسائي على أنَّ (كم) في موضع رفعٍ، وتابعه الأخفش.

(ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، لا خِلافَ في جوازها، فإن قَدَّمْتَ (مُنْطَلِقًا) على (زَيد)؛ فالبصريون يرفعون على التقديم والتأخير، وهو خطأ عند الكوفيين، وتقدَّمَت هذه المسألة في وسط الفصل الرابع من باب المضمر، في أوائل شرح " التسهيل ".

(ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ظَنًّا حَسَنًا)، لا خلاف في جوازها، فلو قلت: ظَنَنْتُ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قَائِمًا، أجازها البصريون، ومنع ذلك الكوفيون.

(ظَنَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الجُمعة قَائِمًا وظَنَنْتُ زَيْدًا خَلْفَكَ قَائِمًا)، إن جعلت الظَّرْفَ ظرفًا للمفعول، جَازَتْ بلا خلاف؛ وإن جَعَلْتَهُ ظرفًا للظَّنِّ، أجاز ذلك البصريون، ومنعه الكوفيون.

(ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا ظَنًّا حَسَنًا قَائِمٌ)، لا خِلافَ في منعها.

(طَعَامَكَ ظَنَنْتُ أَنَّ عبد الله آكِلٌ)، منعها الجمهور، وأجازها الكسائي.

(ظَنَنْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، لا يجوز إلا كَسْر (إِنَّ) عند البصريين، وأجاز ابن كيسان الفتح بدلا من الهاء، والهاء كنايةٌ عن الخبر، كأنَّك قلت: ظَنَنْتُ ذلك أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

(أَظُنُّ عبد الله مُخْتَصِمًا وزَيْد)، قال الفراء: وأكثر النحويين: لا يجوز في (زَيْد) النصب، وأجاز بعضهم على أن يكون مفعولا معه.

(أَظُنُّ عبد الله مُختصِمًا فزَيْدٌ)، أو ثُمَّ زَيْدٌ، أو زَيْدٌ، لا يجوز شيء من هذا عند

الفراء والبصريين، وأجاز الكسائي: أَظُنُّ عبد الله ثُمَّ زَيْدًا مُخْتصمَيْن، وكذلك الفاء والواو، وأنكر الفراء ذلك عليه.

(أَظُنُّ عبد الله وأَظُنُّ زَيْدًا مُخْتَصِمَيْن)، أجاز ذلك الفراء على أن تُلغَى (أَظُنُّ) الثانية، قال: فإن تَوَهَّمت التكرار كان محالا، والقول عند البصريين أَنَّهما واحدٌ.

(أَنَا ظَانٌّ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ)، وإن شئت حذفت التنوين وأَضَفْتَ، فإن قلت: أَنَا ظَانٌّ أَنَّكَ تَقُوم، كان حذف التنوين قبيحًا، قال الفراء: وإن كان في شِعر أجزتهما.

(أَنَا ظَانٌّ أَنَّكَ لَقَائِمٌ)، لم تجز الإضافة، فإن قلت: أَنَا قَائِلٌ إِنَّكَ لَقَائِمٌ، ولَتَقُومَنَّ، ولَزَيْدٌ قَائِمٌ، وما زَيْدٌ بِقَائِمٍ، جاز حذف التنوين والإضافة.

(أَخَوَاكَ مَظْنُونَان أَنْ يَذْهَبَا)، قال الفراء: هي خطأ، وهذا جائزٌ على مذهب البصريين، غير أنَّ الأجود أن يُقال: أَخَوَاكَ يَظُنُّ أن يَذْهَبَا، وأَخَوَاكَ مَظْنُونٌ أَنْ يَذْهَبَا؛ أي: مَظْنُونٌ ذِهَابهمَا، فإن قلت: مَظْنُونَان أَنْ يَذْهَبَا، كانت (أَنْ) بدلا من الضمير في (مَظْنُونَان).

قول العرب: عَرَفْتُ أَيُّهُم في الدار، (عَرَفْتُ) تَقْتَضِي حُصُول المعرفة، و(أَيُّهم في الدار) استعلام مَنْ فِي الدَّارِ، وهذا الكلام يدافع أوله آخره؛ إذ حصول المعرفة يُنافي طلبها، وهذا استفهام في الصورة، ليس باستفهام في الحقيقة.

فصل

أصل القول إذا دَخَل على الجُمل أن تُحكَى على حالها

كانت الجملة اسمية أو فعلية، فإذا كانت اسمية جاز أن تُحكى، وجاز إن كانت ممَّا تدْخُل عليه (ظَنَّ)، أن تُجْرَى مجرى الظَّن في العِلم بلا شرطٍ عند سُلَيْم، فتقول: قال زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلقًا، كما تقول: ظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا مُنطلقًا.

ويجوز أن تجري مجرى الظَّن عند أكثر العرب بشروط:

أحدها: أن يكون مُضارعًا، وأجاز السيرافي إجراءه مجرى الظَّن مَاضِيًا بباقي الشروط التي ستأتي، فتقول: أَقُلْتَ زَيْدًا مُنطَلِقًا؟

وسيبويه لم يَسْتَثْنِ إلا القول، فيظهر منه اختصاصه بالمضارع.

وزعم الكوفيون: أنَّ الأمر من القول للمُخَاطب يَجْرِي مجرى الظَّنّ في لغة غير سُلَيْم، كما يجرُون المضارع مجراه، إذا اجتمعت الشروط التي في المضارع،

ومنه[(١)]:

ومَــنْ يُنَازِعهــا فَقُلْــهُ قَــدْ فَلَــج

أي: فنَظُنّهَا.

وقال الفراء: لم أَرَ العرب أَوْقَعَت القول بالنصب في شيءٍ من الفعل إلا في التاء، خَاطَبَتْ بها أو أَمَرَتْ، فإنَّهم لا يقولون: أَتَقُول زَيْدًا مُنْطَلِقًا.

الشرط الثاني: أن يكون المضارع لخِطَابٍ، نحو: أَتَقُول، فإن كان مُسندًا لغائب، ظاهر، أو مضمر، أو متكلم، فالحكاية على لغة سُلَيْم.

الشرط الثالث: أن يكون بعد استفهام بأيِّ أداة، كان الاستفهام كالهمزة، و(متى)، وغيرهما.

الشرط الرابع: أن تتَّصِلَ الأداة بتقول، أو تنفصل بظرف، أو مجرور، أو أحد المفعولَيْن، أو حال، ممَّا يكون معمولا لـ (أَتَقول).

فإن فصلت بما ليس بمعمولٍ، وهو الأجنبي، نحو: أَأَنْتَ تَقُول زَيْدٌ مُنْطلقٌ، لم يجر مجرى الظَّن، وكانت الحكاية وَاجِبَة، ولم يجز في (زَيْد) إلا الرفع، وهذا على مذهب سيبويه، وأجاز الكوفيون وسائر البصريين فيه النصب.

الشرط الخامس: ذَكَرَه ابن مالك، وهو أن تكون للحاضر، وفسَّرَه هو بأنْ يكون للحال، ولم يشترط أصحابنا هذا الشرط، بل إطلاقهم يدلُّ على أنَّه يجوز أن يكون للحال وللاستقبال.

الشرط السادس: نَبَّه عليه السهيلي، وهو ألا يكون الفعل عُدِّي باللام لمعمولٍ، نحو: أَتَقُول لِزَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلقٌ، فلا يجوز إلا الحكاية، وهنا مسألة تجمع فيها الشروط، ولا تعمل (أَتَقُول) النصب، ذكرها خطَّاب.

قال: ولو قال قائل: إنَّ هذا يقول زَيْدٌ مُنطلقٌ؛ فسألته عن تصحيح ما يُحكى عنه رَفَعْتَ أَبدًا، وذلك قولك: أَتَقولُ زَيْدٌ مُنطلقٌ، والمعنى: هل أَمْرُكَ كما بَلَغَنِي أَنَّكَ تقول زَيْدٌ مُنطلقٌ.

وذكر أبو القاسم الثمانيني: أنَّه لغة لبعض العرب، يُعملون القَوْل إِعْمَال الظَّنّ،

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٩٩/٦.

بشرط الاستفهام فقط، كان للمُخاطب أو للغائب.

وفي " النهاية ": أنَّ بعضهم أَلْغَى الاستفهام، فتقول: تقولُ زَيْدًا مُنطلقًا، فتبقى الشروط الثلاثة، ومن أَجْرَى القول مجرى الظَّنّ، جَوَّز فيه ما جاز في الظَّنِّ، مِنْ كَوْنِ الفاعل والمفعول كشيءٍ واحدٍ، ومن الإلغاء والتعليق. انتهى.

وإذا وقعت (إنَّ) بعد القول الذي يقتضي القياس، أنَّ مَنْ أَعْمَلَه إعمال الظَّنّ أن يفتحها كما بعد الظَّنِّ، ومن أَجَازَ الحكاية بعد (أَتَقُول) يَكْسِرُها كما يَكْسِرُها بعد القول، عَارِيًا من شَرْطِ الإعْمَال.

واختلف نَقْلُ النُّحاة عن العرب في ذلك؛ فحكى البصريون فتحها في لغة سُليم وغيرها، وحكى الكوفيون أنَّها تُفتح في لغة سليم، وتُكسر في لغة غيرهم.

ومذهب الجمهور، واختيار أبي الفتح: أنَّه لا يَعملُ عمل الظَّن حتَّى يُضَمَّن معنى الظن في اللغة السُّلَيْمِيَّة وغيرها، فإن لم يُضَمَّن معنى الظن، لم يَعْمَل أصلا، ولا تُفتح (أَنْ) بعده.

وذهب الأعلم، وابن خروف، وصاحب " البسيط ": إلى أنَّ القول قد يجري في العمل مجرى الظن دُون معناه، وتجوز الحكاية، وإن اجتمعت الشروط فتقول: أَتَقُول زَيْدٌ مُنطلقٌ، وكذا في لغة سُليم، ليس العمل عندهم مُتحتمًا، بل جائزًا.

ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه، كالدعاء، والنداء، والوصية، والقراءة، نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، و:﴿دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ﴾ [يونس: ٢٢]، فهذا وما أشبه، عند البصريين على إضمار القول.

وقال الكوفيون: هي وأمثالها مَحْكِيَّةٌ بالنداء، والدعاء، وما أشبه ذلك.

واختار ابن عصفور مذهب الكوفيين، وقد يُضاف (قولٌ، وقائل) إلى الكلام المحكي، وذلك أن (قولا) مصدر يُضاف إلى مفعوله، إذا كان مُقدَّرًا بحرف مَصْدَرِي والفعل، كقوله[1]: [الخفيف]

قَوْلُ يَا لِلرِّجَالِ يُنْهِضُ مِنَّا ... مُسْرِعِينَ الكهُولَ والشُّبَّانَا

(١) انظر: مغني اللبيب ١/٥٥١، وهمع الهوامع ١/٦٥٦.

و(قائل) اسم فاعل، فحيث يجوز إضافة اسم فاعل، نحو إضافته كقوله[(١)]: [الكامل]

فَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ   حَتَّى مَلَلْتُ ومَلَّنِي عُوَّادِي

وقد يُغنِي القول عن المحكي في صِلَة، نحو قوله: [الخفيف]

لَمْ يا عمرو لَمْ تَعُذْ بالذي قُلْـ   ـتَ فَتَلْقَاهُ إذا خَذلت نَصِيرَا

تقديره: قلت: إنِّي أَعُوذُ بِهِ، أو قُلت: إنَّكَ عَائِذٌ بِهِ.

وإذا دخل القول على مفردٍ، فإن كان مفردًا في اللفظ لا في التقدير، حُكِيَ على حسب ما يكون فيه من الإعراب، نحو قوله[(٢)]: [الطويل]

إِذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ طَعْمُ مُدَامَةٍ   مُعَتَّقَةٍ مِمَّا تَجِيءُ بِهِ التُّجُرْ

يُرْوَى برفع (طَعْم)، فالتقدير: طَعْمُه طَعْمُ مُدَامَة، وبالنصب، فالتقدير: ذُقْتَ طَعمَ مُدَامَةٍ.

وإن كان مفردًا في اللفظ والتقدير مصدرًا، عَمِلَ فيه النصب نحو: قَالَ زَيْدٌ قَوْلا، واسمًا لجُمْلَةٍ نحو: قَالَ زَيْدٌ حَقًّا، وقال بَاطِلا؛ فقيل: انْتَصَبَ على أنَّه نَعتٌ لمَصْدَرٍ محذوف، وقيل: نَصْبَ المفعول به.

وإذا قلت: قَالَ فُلانَة شِعْرًا، أو قَالَ خُطْبَةً؛ فقيل: فينتصب نَصْبَ المصدر النَّوْعِي، نحو: رَجَعَ القَهْقَرَى، وقيل: نَصْبَ المفعول به.

وإن كان مُفردًا أُرِيدَ به مُجرَّد اللفظ، نحو: قال زَيْدٌ كَلِمَةً، وقال زيدٌ عمرًا؛ فذهب الزجاجي، والزمخشري، وابن خروف، وتبعهم ابن مالك، إلى جواز إعمال القول فيه.

وذهب غيرهم إلى أنَّه لا يجوز، ولا يُحفظ من كلامهم: قال زيدٌ ضَرَبَ، ولا قال لَيتَ، ولا قال عمرًا؛ وإنَّما يقع القول في كلامهم لحكاية الجملة.

والأصل أن تُحكى كما سُمِعَت، فإذا قال زيدٌ: عمرو مُنطلقٌ، أو انْطَلَقْتُ، قُلت: قال زيدٌ: عمرو منطلقٌ، أو قال زيدٌ: انْطَلَقْتُ.

---

(١) البيت لبشار بن برد، وانظر: الديوان ٥٩٩/١.

(٢) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ٦٩/١.

ويجوز أن تحكي على المعنى بإجماع، فتقول: قال زَيدٌ مُنطلقٌ عمرو والمُنْطَلِقُ عمرو؛ فإن كانت الجملة مَلْحُونة حَكَيْتَها على المعنى بإجماع، فتقول في قول زيد: عمرو منطلقٌ وقام زَيْدٌ، قال زَيْدٌ عمرو مُنطلقٌ وقام زيدٌ، بالرفع في (عَمْرو، وزَيْد).

واخْتلفُوا في حكايتها على لحنها، فمجوز ومَانِعٌ، وإذا حَكَيْتَ كلام مُتكلِّم عن نَفْسِه نحو: قول زيد: انْطَلَقْتُ؛ فلَكَ أن تَحْكِيه بلَفْظِه من غير تَغْيِيرٍ، فتقول: قال فُلانٌ انْطَلَقْتُ، ويجوز أن تقول: قال فلانٌ انْطَلَقَ، أو أنَّه انْطَلَقَ، أو أنَّه مُنطلقٌ.

ومن غريب النقل: أنَّ القول قد يجيء في كلام العرب صلة للكلام، ولا قول هناك حقيقة، تقول الفصحاء من العرب: قال الحائط فسَقَط، وقالت النخلة فتحَرَّكَت.

وقد يقول الفصيح من العرب: قُلت بعيْنِه فبَخَصْتُها، وقلت بحَقِّه فمطلت، وقلت بزَيْدٍ فأكْرَمْتُه، وإذا رأيتَ في خَاتمه مكْتُوبًا جعفرًا.

وعَلَّقت به فعلا يتعلَّقُ به، كـ (قَرَأْتُ، ورَأَيْتُ، ولَمَحْتُ)، ونحوها ممَّا يتعلق باللفظ أو بالكناية، نحو: كَتَبَ؛ فإن كان قد قِيل بالشكل رَفْعًا أَضْمَرْتَ له رَافِعًا، أو نصبًا أضمرت له نَاصِبًا، على حسب ما يُناسب صاحب ذلك الخاتم، وصارت الجملة المقدر فيه الرافع أو الناصب، مَحكيَّة بذلك الفعل، كأنَّه في الرفع صاحبه؛ أي: صاحب الخاتم جعفرًا، وجعفرٌ صاحبه، وفي النصب: اقْصُدُوا جعفرًا، كما أنشدوا[1]: [المتقارب]

وأَصْـفَرُ مِـنْ ضَـرْبِ دَارِ الملُـو ... كِ يَلُـوحُ علـى وَجْهِـهِ جَعْفَـرَا

أي: اقْصُدُوا جَعْفرًا، أُسْنِدَ (يَلُوحُ) إلى الجملة، وهو فاعل بـ (يَلُوح).

ويجيء الحال من هذه الجملة المُقدَّرة، فتقول: قَرَأتُ في خَاتِمه منقوشًا جَعْفرًا مكتوبًا، باعتبار الكلام، و(مكتوبة) باعتبار الجملة، فتُذكَّر وتُؤنَّث.

وإن كان المنقوش في الخاتم صورة، والفعل ممَّا يَتعلَّق بالصورة كـ (رَأَيْتُ)، فإنَّك تَعْرِبُ وتَصِفُه بما يُناسب أن يكون وَصْفًا للصُّورَةِ المنقوشة، وتقول: رَأَيْتُ في خَاتِمه أَسَدًا مفتوح الفم، ونظرت في خاتمه إلى أسد مفتوح الفم، ولا يُوصف بوصفٍ حقيقي كأبْخر.

(١) انظر: الأصول في النحو ٢/ ١٤٠.

باب الأفعال المُتعدِّيَة إلى ثلاثة مفاعيل[1]

وهي (أَعْلَمَ، وأَرَى) المنقولان من (عَلِمَ، ورَأَى) بمعناهما المُتعَدِّيَيْن، فتقول: أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا كَبْشَكَ سَمِينًا، وكذلك أَرَى، وهذان الفعلان مُجْمعٌ على تعديتهما إلى ثلاثة، وزاد سيبويه: (نَبَّأَ)، وقال ابن هشام: (وأَنْبَأَ).

وذكر الفارسي والجرجاني هذه الأربعة، وزاد الفراء: (أَخْبَرَ، وخَبَّر).

وزاد الكوفيون: (حَدَّثَ)، قالوا: ولم يُحفظ عن العرب ما يتعدَّى إلى ثلاثة غيرها.

ولم يذكر المتقدمون من البصريين: (أَخْبَرَ، وخَبَّر، وحَدَّثَ)، وقد ذَكَرَهُمَا جماعةٌ من المتأخرين، كالزمخشري، وأكثر أصحابنا.

---

(١) الأفعَالُ المُتَعَدِّيَةُ إِلَى ثَلاثَةِ مَفعُولِينَ لا تَتَجَاوزُ أَربَعَةً، وَهِيَ: (أَعْلَمتُ، وَأَرَيتُ، وَأَنْبَأتُ، وَنَبَّأتُ).

ثُمَّ إِنَّهَا تَختَلِفُ فِي كَونِهَا أَصْلا فِي ذَلِكَ، وَغَيرَ أَصلٍ، فَـ (أَعلَمتُ)، وَ(أَرَيتُ) - إِذَا كَانَ مِن رُؤيَةِ القَلبِ - كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا أَصلٌ فِي التَّعَدِّي إِلَى ثَلاثَةِ مَفعُولِينَ؛ وَذَاكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن (عَلِمْتُ)، وَ(رَأَيتُ) - إِذَا كَانَ مِن رُؤيَةِ القَلبِ - يَتَعَدَّى إِلَى مَفعُولَينِ، كَقَوْلِكَ: (عَلِمتُ زَيدًا مُنطَلِقًا، وَرَأَيتُ زَيدًا كَرِيمًا)، وَإِذَا كَانَا أَصْلا فِي التَّعَدِّي إِلَى مَفعُولَينِ وَجَبَ أَن يَكُونَ (أَفْعَلْتُ) مِنهُمَا أَصْلا فِي التَّعَدِّي إِلَى ثَلاثَةِ مَفعُولِينَ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مِن شَأنِ نَقلِ الفِعلِ بِهَمزَةِ التَّعَدِّي أَن يَزِيدَ فِي الكَلامِ مَفعُولا، فَإِذَا كَانَ (فَعَلتُ) غَيرَ مُتَعَدٍّ، كَانَ (أَفْعَلْتُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا كَانَ (فَعَلتُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُولَين، كَقَوْلِكَ فِي (حَفَرتُ بِئرًا): (أَحْفَرْتُ زَيدًا بِئرًا). وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ إِذَا كَانَ (فَعَلتُ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُولَينِ أَن يَتَعَدَّى (أَفْعَلْتُ) إِلَى ثَلاثَةِ مَفعُولِينَ.

إِلا أَنَّ هَاهُنَا أَمرًا، وَهُوَ: إِنَّ نَقلَ (فَعَلتُ) المُتَعَدِّي إِلَى مَفعُولَينِ، بِالهَمزَةِ لا يَتَجَاوَزُ هَذَينِ الفِعلَينِ، أَعنِي: (عَلِمتُ)، وَ(رَأَيتُ)، فَلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ فِي (حَسِبتُ زَيدًا عَاقِلا): (أَحسَبتُ زَيدًا عَمرًا عَاقِلا)، كَمَا قُلتَ: (أَعلَمتُ زَيدًا عَمرًا عَاقِلا)، وَلَيْسَ امتِنَاعُ ذَلِكَ لأَنَّهُ يَستَحِيلُ فِي المَعْنَى، بَل لأَنَّهُ لَم يُستَعمَل، وَلِصِحَّتِهِ فِي المَعْنَى أَجَازَ أَبُو عُثمَانَ أَن يُستَعمَلَ عَلَى القِيَاسِ.

وَأَمَّا (نَبَّأْتُ) وَ(أَنبَأتُ)، فَلَيسَ لَهُمَا أَصلٌ فِي التَّعَدِّي إِلَى ثَلاثَةِ مَفعُولِينَ؛ وَذَلِكَ لأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا (نَبَأَ) مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُولَينِ كَـ (عَلِمَ) حَتَّى يَجِبُ أَن يُعَدَّى (أَفْعَلَ، وَفَعَّلَ) إِلَى ثَلاثَةِ مَفعُولِينَ، وَإِنَّمَا الأَصلُ فِيهِمَا أَن يَتَعَدَّيَا إِلَى مَفعُولٍ بِأَنفُسِهِمَا، وَإِلَى مَفعُولٍ ثَانٍ بِحَرفِ الجَرِّ، كَقَوْلِكَ: (أَنبَأتُ زَيدًا بِكَذَا، وَنَبَّأْتُهُ بِكَذَا)، مِثلَ: أَخبَرتُهُ بِكَذَا، ثُمَّ يُتَّسَعُ فَيُحذَفُ حَرفُ الجَرِّ مِن المَفعُولِ الثَّانِي، فَيُقَالُ: (أَنبَأتُ زَيدًا كَذَا، وَنَبَّأتُ زَيدًا كَذَا)، وَعَلَى ذَلِكَ قَولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا﴾ [التحريم: ٣]. [شرح الجمل ٨٣/١]

وذكر الحريري: (عَلَّمَ) المتعدية بالتضعيف، المنقولة من (عَلِمَ) المتعدية إلى اثنين.

وذكر ابن مالك: (أَدْرِي) في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الانفطار:١٧]، قال: (أَدْرِي) بمعنى: أَعْلَم.

وقال ابن هشام اللخمي: (أَدْرِي) يَتعدَّى إلى ثلاثة.

وزاد الأخفش قِيَاسًا، واختاره ابن السرج: أَظُنُّ، وأَحْسَبُ، وأَخَالُ، وأَزْعُمُ، وأُوجِدُ.

وزاد بعضهم: (رَأَى) الحلمية، واختاره ابن مالك، وقال: سَمَاعًا، كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلا﴾ [الأنفال: ٤٣].

وزاد ابن هشام اللخمي: (عَرَّفَ، وأَشْعَرَ) المنقولَيْن من (عَرَفَ، وشَعَرَ) المتعدِّيَيْن إلى اثنين.

وزاد عبد القاهر: اسْتَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا دِرْهَمًا، وقال في " النهاية ": ولا يَبْعُد أن يقول: أَكْسَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ثَوْبًا؛ أي: جَعَلْتُه يَكْسُوه، إلا أنَّهم لم يذكروا النَّقلَ، إلا فيما يتعدَّى إلى اثنين من باب (ظَنَنْتُ).

فأمَّا (أَنْبَأَ، ونَبَّأَ)، فقال ابن ولاد: يُستعملان على أصلهما، فتقول: أَنْبَأْتُه عن كذا وبكذا، وكذا أَنْبَأَ، قال: وتُستعمل (أَعْلَم) استعمالهما، فتقول: أَعْلَمْتُ زَيْدًا بأَمْرِكَ وعن خَبَرِكَ.

وقال صاحب " اللباب ": وذهب بعضهم إلى أنَّ (أَنْبَأَ) تتعدَّى إلى اثنين بنفسها، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ [التحريم: ٣].

وقال الأستاذ أبو علي بالثلاثة التي ذكرها سيبويه، وهي: (أَعْلَم، وأَرَى، ونَبَّأَ)، وقال في (أَنْبَأَ، وأَخْبَرَ، وخَبَّر، وحَدَّث): الأصل تعديتها بحرف الجر؛ فإن سُمع تعديتها إلى ثلاثة فاتِّساع إلى ثلاثة.

وزعم أنَّ (حَدَّثَ) إنَّما سمعوا تعديتها إلى ثلاثة، في قوله[1]: [الخفيف]

أَوْ مُنِعْتُم مَا تَسْأَلُون فَمَنْ حُدِّ ... ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلاءُ

(١) من معلقة الحارث بن حلزة اليشكري. والخطاب لبني تغلب. انظر: الديوان ١/ ١٤.

ولا دليلَ فيه؛ لأنَّه إنَّما وَصَلَ بالتَّضْمِين.

وأمَّا (عَلَّمَ) في قول الحريري، فالذي ذَكَرَ أصحابنا: أنَّ (عَلَّمَ) المتعدية إلى اثنين، لم تنقل إلا بالهمزة، وأنَّ (عَلِمَ) المتعدية إلى واحد، لم تنقل إلا بالتضعيف، ليفرق بذلك بين المَعنيَيْن، ولم توجد متعدية إلى ثلاثة في لسان العرب.

وأمَّا (أَدْرِي) فمنقولة بالهمزة من (دَرَى) المتعدية بحرف الجر، فتتعدَّى إلى واحد، وإلى آخر بحرف الجر، كقوله تعالى: ﴿وَلا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦].

وأَمَّا (أَرَى) الحلمية، فمَبْنِيٌّ على أنَّ (رَأَى) الحلمية تتعدَّى إلى اثنين، ولا يَصحُّ، بل ما ادُّعِيَ أنَّه مفعولٌ ثانٍ أو ثالثٍ، منصوبٌ على الحال، وما يتعدَّى إلى ثلاثة يجوز حَذْفُها اختصارًا، أو حذف اثنين منها اختصارًا، أو حذف كل منهما اختصارًا.

وأمَّا الحَذْفُ اقْتِصَارًا، فإن كان الأول؛ فذهب المبرد، وابن السراج، وابن كيسان، وخطاب الماردي، والأكثرون، إلى أنَّه يجوز حَذْفُه اقتصارًا، ويجوز أن يُقتصر عليه، وتَحْذِفُ المفعولَيْن الأخِيرَيْن، فتقول: أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِينًا، ولا تَذْكُر: مَنْ أَعْلَمْت، وأَعْلَمْتُ زَيْدًا، ولا تذكر: مَا أَعْلَمْتُه، ورُوِيَ هذا عن المازني.

وأجاز الجرمي الاقتصار على الأول دون الأخيرَيْن، وذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز أن يُقتصر عنه ولا عليه، وهو قول ابن الباذش، وابن طاهر، وابن خروف، والأستاذ أبي علي، وابن عصفور.

ونُقل عن الأستاذ أبي علي أيضًا: أنَّه لا يجوز أن يُقتصر على الأول، فتقول: أَعْلَمْتُ زَيْدًا، ولا عليه وعلى أحد الآخرين، ويجوز الاقتصار على الآخرين، وحذف الأول.

وهذان المفعولان الأخيران أصلهما المبتدأ والخبر، واختلفوا في إلغاء الفعل عنهما، فيرجعان إلى أصلهما من المبتدأ والخبر؛ فذهب قومٌ إلى جواز الإلغاء، سواءٌ بُنِيَ الفعل للفاعل، أم بُني للمفعول، وهو اختيار ابن مالك.

وذهب قومٌ إلى المنع مطلقًا، وهو قول الأستاذ أبي علي، وتبعه صاحب "البسيط "، وابن أبي الربيع، وعبد العزيز بن زيد بن جمعه، من معاصرينا من نُحاة بغداد، وفصَّل أبو بكر خطاب، وتبعه الجزولي، فقال: إن كانت مَبْنِيَّة للفاعل فلا

يجوز إلغاؤها، وإن كانت مبنية للمفعول جاز إلغاؤها.

قال خطاب: زَيْدٌ نُبِّئْتُ عَالِمٌ وأَخُوكَ أُعْلِمْتُ؛ ففيه أُلْغِيَت للتَّوَسُّط، وإن شئت أَعْمَلْتَ، وقال: زَيْدٌ أَنْبَأْتُ عَمْرًا خَيْرَ النَّاس أَعْلَمْتُ، ولا يجوز إلغاؤها، توسَّطَت أو تأخَّرَتْ.

وأمَّا التعليق على المفعولَيْن؛ فذهب أكثر النحويين إلى أنَّه لا يجوز، وهو اختيار ابن أبي الربيع، وابن جمعه، وذهب بعضهم إلى جوازه، وهو اختيار صاحب " البسيط "، وابن مالك.

وإذا بَنَيْتَ هذه الأفعال للمفعول، صارت كـ (ظَنَنْتُ)، فتقول: أُعْلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وحُدِّثْتُ عَمْرًا مُنطلقًا، والخلاف والتقسيم الذي في مفعولي (ظَنَنْتُ) بالنسبة إلى الحَذْفِ، اقتصارًا واختصارًا، جاز هنا.

وتَسُدُّ (أَنَّ، وإِنَّ) مَسَدَّ المفعولَيْن، بَنَيْت للفاعل أو للمفعول، كما سَدَّتَا في (ظَنَنْتُ)، ولا يتَّصِل ضمير الشأن بـ (أَعْلَمْتُ)، كما يتصل بـ (ظَنَنْتُ).

وممَّا جاء مَبْنِيًّا للمفعول ولم يُبْنَ للفاعل: (أُرَى) بمعنى: أَظُنُّ، تقول: أُرَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا؛ أي: ظَنَنْتَ، فهو مُسندٌ من فعل مَبْنِيّ للفاعل، لم يُنطق به أيضًا بـ (أَظْنَنْت) التي (أُرَيْتَ) بمعناها.

وحُكم المضارع حُكم الماضي في ذلك، فتقول: أُرَى زَيْدًا ذَاهِبًا، ونُرَى زَيْدًا ذَاهِبًا؛ فمفعولها الأول لا يكون إلا ضمير مُتكلم، أو ضمير مخاطب، نحو قولهم: (كَمَا تُرَى الحَرُورِية رَجُلا).

ويصل هذا الفعل إلى نصب الضمير المتصل مع أنَّه رافع الضمير، وهو: تَقُولُ أُرَانِي سَائِرًا، ومَتَى نُرَاكَ سَائِرًا، ومَتَى تُرَيَانكُمَا سَائِرَيْن، ومَتَى تُرَونكُم سَائِرِين، ومَتَى تُرَيْنَكِ سَائِرَة، ومَتَى تُرَيَانكُمَا سَائِرَتَيْن، ومَتَى تُرَيْنَكُنَّ سَائِرَاتٍ.

باب التنازع

ويُسمى أيضًا باب الإعمال، اقْتَضَى عاملَيْن أو ثلاثة، من الفعل أو شِبهه مُقْتَضى، لم يَمْنَع مَانِعٌ لفظي من العمل فيه، والتقديمُ في المقتضى هو أَكْثَرِيّ لا شرط، خلافًا لمَن اشْتَرَطَ التقديم، فقد أجاز الفارسي توسُّطه.

وقد ذكر بعض أصحابنا تقدُّم المعمول، نحو: أَيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ، أو شَتَمْتَ؛ فعلى هذا لا يكون التقدم في المقتضى شرطًا، والعامل قد يكون جِيء به للتوكيد، نحو: قَامَ قامَ زيدٌ.

و[1]: [الطويل]

هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ ... وهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

فأجَازَ فيه الإعمال الفارسي، وتبعه الجرجاني، وأبو الحسن ابن أبي الربيع؛ فقال الفارسي: ارتفع (العَقِيقُ) بـ (هيهاتَ) الثانية وأَضْمَرْتَ في الأول، أو بالأولَى وأَضْمَرْتَ في الثانية.

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِجَرِير يَهْجُو الفَرَزْدَق، وَيَمْدَحُ عَبْد العَزِيز بْن الوَلِيد بْن عَبْد المَلِك بْن مَرْوَان.
الشاهد فيه: (هَيْهَات): وَهُوَ اسْمٌ لِبُعْدَ، وَهُوَ أَحَدُ الأَسْمَاء الَّتِي يُسَمَّى بِهَا الفِعْلِ فِي الخَبَرِ.
وَفِيهِ لُغَات: هَيْهَاةَ، هَيْهَاةً، هَيْهَاتِ، هَيْهَاتٍ، أَيْهَاتَ، أَيْهَاتًا، أَيْهَاتِ، أَيْهَاتٍ، أَيْهَاتَ، أَيْهَى.
فَمَنْ فَتَحَ كَتَبَهَا بِالهَاءِ؛ لأَنَّهَا وَاحِدَةٌ: كَأَرْطَأَةٍ وَعَلْقَاةٍ.
وَمَنْ كَسَرَ كَتَبَهَا بِالتَّاءِ؛ لأَنَّهَا جَمَاعَةُ (هَيْهَات).
وَمَنْ نَوَّنَ اعْتَقَدَ تَنْكِيرَهَا، وَتَصَوَّرَ مَعْنَى المَصْدَرِ النَّكِرَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: بُعْدًا بُعْدًا. وَمَنْ لَمْ يُنَوِّن اعْتَقَدَ تَعْرِيفَهَا، وَتَصَوَّرَ مَعْنَى المَصْدَرِ المَعْرِفَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: البُعْدَ، فَجَعَلَ التَّنْوِينَ دَلِيلَ التَّنْكِير، وَعَدَمَهُ دَلِيلَ التَّعْرِيف.
و(هَيْهَاة) مِنْ ذَوَاتِ الأَرْبَعَةِ المُضَعَّفَةِ مِن اليَاءِ، مِنْ بَابِ: حَاحَيْت وَصِيصِية، وَأَصْلُهَا بِوَزْنِ (القَلْقَلَة) و(الحَقْحَقَة)، فَانْقَلَبَتِ اليَاء أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاح مَا قَبْلَهَا، فَصَارَتْ (هَيْهَاة)؛ كَالسِّلْقَاة والجَعْبَاة، وَإِنْ كَانَت اليَاء الَّتِي انْقَلَبَتْ عَنْهَا أَلِفُ سِلْقَاةٍ وَجَعْبَاةٍ زَائِدَة، وَيَاءُ (هَيْهَيَةٍ) أَصْلا، فَلَمَّا جُمِعَتْ كَانَ قِيَاسُهَا عَلَى قَوْلِهِمْ: أَرْطَيَاتٍ وَعَلْقَيَاتٍ، أَنْ يَقُولُوا فِيهَا: (هَيْهَيَاتٍ)، إلا أَنَّهُمْ حَذَفُوا هَذِهِ الأَلِف لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، لَمَّا كَانَتْ فِي آخِرِ اسْمٍ مَبْنِيّ، كَمَا حَذَفُوهَا فِي: ذَانِ، وَاللَّتَانِ، وَتَانِ؛ لِيَفْصِلُوا بَيْنَ الأَلِفَاتِ فِي أَوَاخِرِ المَبْنِيَّة وَالأَلِفَاتِ فِي أَوَاخِرِ المُتَمَكِّنَةِ، عَلَى هَذَا حَذَفُوهَا فِي: أُولات وَذَوَات؛ لِتُخَالِفَ يَاءَ حَصَيَاتٍ وَنَوَيَاتٍ.
انظر: سمط اللآلئ ١/١٠٤، وشرح ديوان الحماسة ١/٣١٠، وأوضح المسالك ٤/٨٧.

وقال أبو الحسن: قَامَ قَامَ زَيْدٌ، (زَيْدٌ) فَاعِلٌ بالثاني، وفَاعِلُ الأول مُضمَرٌ، كأنَّه من باب الإعمال، أو يُقال: إنَّ (زَيْدًا) فاعل بـ (قَامَ) الأوَّل، والثاني لا يحتاجُ إلى مُسند إليه؛ إذ لم يُؤْت به لذلك، إنَّما جِيءَ به للتوكيد، قال: وهذا الوجه الثاني حسن.

وشَرَط كَوْن المُقتضَى لِغَيْرِ تَوْكِيدٍ، ابن مالك، وصاحب " البسيط "، والاقتضاءُ أَعَمُّ من الاقتضاءِ باتفاق الإعراب واختلافه.

وشَرَط ابن عَصْفُور في المقتضى التصرف، فعلى هذا لا يجوز في فعلي التعجب، والكثير أن يكون المقتضى عاملين، وقد يكون ثلاثة، نحو[١]: [الطويل]

سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ ولَمْ تُعْطِ سَائِلا فَسِيَّان لا ذَمٌّ عَلَيْكَ ولا حَمْدُ

وشَبَهُ الفعل هو اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل، والمقتضى أَعَمُّ من أن يكون أَجْنَبِيًّا أو سَبَبِيًّا.

فإن كان سَبَبِيًّا؛ فإمَّا أن يَكُون مَرْفُوعًا أو غير مرفوعٍ، إنْ كان غير مرفوعٍ، لم يمتنع التنازع، نحو: زَيْدٌ أَكْرَمُ وأَفْضَلُ أَبَاهُ، وإن كان مرفوعًا، نحو: زَيْدٌ قَامَ وقَعَدَ أَبُوهُ، وزَيْدٌ قَائِمٌ وقَاعِدٌ أَبُوهُ؛ فذهب بعض النحويين إلى أنَّه لا يكون في هذا التنازع، وبه قال ابن خروف، وابن مالك.

ولم يَذْكُره مُعْظَم النحويين ولا شرطوه، وقال الأستاذ أبو علي: ولَيْسَ مِنْه[٢]: [الطويل]

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

و(غَرِيمُهَا) مُبْتَدَأ، وكذا قال ابن السيد: الوَجْهُ عندي أن يكون (غَرِيمهَا) مبتدأ،

---

(١) البيت للحطيئة، وانظر: الديوان ١/ ٤٦.

(٢) هَذَا البَيْتُ لِكُثَيِّر بن عَبْد الرَّحْمَن الخُزَاعِيّ، صَاحِبِ عَزَّة.

الشاهد فيه: إعْمَالُ الفِعْل الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: (فَوَفَّى غَرِيمَهُ)، وَتَقْدِيرُ الكَلامِ: (قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ غَرِيمَهُ)، فَحَذَفَ مِن الأَوَّلِ لِدَلالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ، عَلَى مَا أَصلَ فِي كِتَابِهِ أَبُو عَلِيّ رحمه الله. وَلَوْ أَعْمَلَ الأَوَّلَ لَقَالَ: فَوَفَّاهُ غَرِيمَهُ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ غَرِيمَهُ فَوَفَّاهُ، فَيُعِيدُ الضَّمِيرَ عَلَى الظَّاهِرِ المُتَقَدِّمِ.

انظر: ابن هشام ٢/ ٢٥، والأشموني ١/ ٣٠٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٠٢.

و(مَمْطُولٌ) خبرٌ مُقدَّم، و(مُعَنًّى) صفةٌ له.

وقد خرَّجَهُ بعضهم على الإعمال، ومنهم الفارسي، فتحصل أنَّ المسألة فيها خلاف، وقُلنا: لم يَمْنَع مَانِعٌ... إلى آخره؛ لأنَّه لا يكفي الاقتضاء، حَتَّى لا يكون يَمْنَعُ من العمل مَانِعٌ لفظي، نحو قوله[1]: [البسيط]

كَــأَنَّهُنَّ خَــوَافِي أَجْــدَلٍ قَــرِمٍ وَلَّــى لِيَــسْبِقَه كــالأمْعَزِ الخَــرَبُ

فهذا مِنْ إِعْمَالِ الأوَّل، ولا يجوز أن يكون من إعمال الثاني؛ لأنَّ (الخَرَبَ) حِينئذٍ يكون مُفسِّرًا للضمير الذي في (وَلَّى).

ولام (كَيْ) تمنعه أَنْ يَتخَطَّاهَا إلى تَفْسِيرِه، فإنَّه لا يَتقدَّمَ ما بعدها عليها، فكذلك لا يُفَسَّرُ ما بعدها ما قبلها؛ لأنَّ المُفسَّر نائِبٌ مَنَابَ المُفسَّر، فكأنَّما قد تقدَّم ما بعدها عليها.

وهذا الاقتضاء من جِهَةِ المعنى أَقْوَى ما يكون بحرف العطف، ولذلك يمتنعُ: ضَرَبَنِي ضَرَبْتُه زَيْدٌ؛ لأنَّه لا رَابِط، ويجوز الإعمال في قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]؛ إذ العامل الثاني جواب الأول، فهو مرتبطٌ به.

وإذا كان الاقتضاء على ما شَرَطْنَاه، عَمِلَ في المقتضى واحدٌ من العامِليْن، لا كِلاهُمَا، خلافًا للفراء في زَعْمِه: أَنَّ في مِثْل: قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ العَامِل، هو كِلا الفعليْن.

فلو كان العطفُ بـ (أو) أو غيرهما، ممَّا لا يَجْمَعُ بين الشَّيْئَيْن، لم يجز أن يشترك العاملان في العمل، نحو: قَامَ أو قَعَدَ زَيْدٌ، وصار من باب الإعمال.

وعلى الإعمال خَرَّجوا قوله[2]: [الطويل]

---

(١) البيت لذي الرمة، وانظر: الديوان ١/ ١٧.

(٢) البيت لذي الرمة.

و(الأثافي): جمع أثفية؛ وهي: الحجارة الّتي توضَع عليها القُدور. و (البلاقع): الخالية.

والشّاهدُ فيه: (ثلاث الأثافي) حيث أراد تعريف هذا العدد فأدخل الألِف واللاّم على الاسم الثّاني.

انظر: إصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ٢/ ١٧٦، ٤/ ١٤٤، والجُمل ١٢٩، والمخصّص ١٧/ ١٠٠، ١٢٥، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٨، وشرح المفصّل ٢/ ١٢٢، ٦/ ٣٣، واللّسان (خمس) ٦/ ٦٧، وتذكرة النُّحاة ٣٤٤، والهمع ٥/ ٣١٤، والدّرر ٦/ ٢٠١، والدّيوان ٢/ ١٢٧٤.

وهَـلْ يَرْجِـعُ التَّـسْلِيمَ أو يَكْـشِفُ ثَـلاثُ الأثَـافِي والرُّسُـوم البَلاقِـعُ

ولا خِلاف بَيْنَ البصريّين والكوفيين في جواز إعْمَال السابق والمجاور، واخْتَارَ الكوفيون إعمال السابق، واختار البصريون إعمال المجاور.

ونَقْلُ سيبويه يدلُّ على أنَّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأنَّ إعمال الأول قليل.

قال ابن مالك: ومع قِلَّتِه لا يكاد يُوجد إلا في الشِّعر، بخلاف إعمال الثاني، فإنَّه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضَمَّنَه القرآن في مواضع كثيرة. انتهى.

وإذا أَعْمَلْـتَ الثـاني؛ فإمَّـا أن يكـون الأوَّل طَالِـبَ مرفـوعٍ، أو منـصوبٍ، أو مجرورٍ؛ إن كان طَالِبَ منصوبٍ أو مجرورٍ، نحو: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ، ومَرَرْتُ ومَرَّ بِي زَيْدٌ؛ فأجاز ذلك بعض النحويين.

ولا يُضمر في الأول، وهو مذهب أصحابنا، والأكثرين، ومن النحويين من يُضمر فيقول: ضَرَبْتُه وضَرَبَنِي زَيْدٌ، ومَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي زَيْدٌ، ومَنَعَ من جواز إضْمَارِه الكوفيون.

وخصَّ أصحابنا إضماره بالشِّعر، ما لم يُلْبِسْ بحذفه، أو يكون طَالِبَ النصب من باب غير (ظَنَّ)، فإن أُلْبِسَ، أُبْرِزَ الضمير، نحو: اسْتَعَنْتُ بِهِ، واستعان على زَيْدٍ ومِلْتُ إِلَيْهِ، ومَالَ عَنِّي زَيْدٌ.

وإن كان من باب (ظَنَّ)؛ فثلاثة مذاهب:

إضْمَارُه قَبْل الذِّكْر نحو: ظَنَنْتُهُ وظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، أو مُؤخرًا نحو: ظَنَنْتُنِي وظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ.

وزعم ابن الطراوة: أنَّ الإضمار في باب (ظَنَّ) لا يجوز، فَمَنَع ما أدَّى إليه من مسائل ظَنَّ؛ إذ ليس للمضمر تَفْسِيرٌ يعودُ عليه، فالضَّمير متصلا أو منفصلا، عائدٌ على (قَائِم) وليس (إِيَّاهُ)، وتقدَّمه إلى مثله الكسائي، فمنع: ظَنَنْتُ وظَنَنْتُه زَيْدًا قائمًا، والذي ينبغي أن يُتَّبَعَ في ذلك السماع.

فإن كانت العرب اسْتَعْمَلَت مثل هذا الإضمار اتُّبع، وإلا تَوقَّف في إجازة ذلك، وإن كان طَالِبَ مرفوعٍ؛ فمذاهب:

أحدها: أنَّه يُضْمَرُ قَبْل الذِّكر، فيستكِنُّ في فِعْلِ الواحد، ويَبْرُزُ في التَّثْنِيَة

والجمع، فتقول: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا، وضَرَبَتْنِي وضَرَبْتُ هِنْدًا، وضَرَبَانِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْن، وضَرَبَتَانِي وضَرَبْتُ الهِنْدَيْن، وضَرَبُونِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِين، وضَرَبْنَنِي وضَرَبْتُ الهِنْدَات؛ وهذا مذهب سيبويه والبصريين، وحكى أبو زيد، وسيبويه، وغيرهما: ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ.

وذهب محمد بن الوليد إلى أنَّه ليس إضمارًا قبل الذكر، والتقدير عندهُ في نحو: ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ: ضَرَبْتُ قَوْمَكَ وضَرَبُونِي؛ فالضَّمير المُتقدِّم لَفْظًا هو منويٌّ به التأخير.

فأمَّا ما قاله سيبويه من نحو: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ؛ فقال: جائزٌ، وهو قبيحٌ أن تَجْعلَ اللفظ كالواحد، قال: كأنَّك قُلت: ضَرَبَنِي مَنْ ثَمَّ وضَرَبْتُ قَوْمَكَ، وتَرْكُ ذلك أجودُ وأحسن، وهو رديءٌ في القياس.

المذهب الثاني: مذهب الكسائي في مشهور ما نُقل عنه، وهشام، وتابعهما من أصحابنا أبو زيد السهيلي، وأبو جعفر ابن مضاء صاحب كتاب " المشرق في النحو": أنَّ الفَاعِلَ محذوف لا يُضمر.

وقد نُقِلَ عن الكسائي: أنَّه مُضمرٌ مُستترٌ في الفعل، مُفردٌ في الأحوال كلها، وأنَّ ما نَقَلَهُ البصريون عن الكسائي: أنَّه يَحْذِفُ الفاعل، لا يصح.

المذهب الثالث: أنَّ مثل هذا التركيب باطلٌ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر، أو إلى الحذف للفاعل، وهو مذهب الفراء، ويجبُ على مذهبه إعمال الأول في هذه المسألة.

وعن الفراء أيضًا: أنَّ مِثْل: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا، يَقْصِرُه على السماع ولا يجعلُه قِيَاسًا، وعنه أيضًا: أنَّ إصلاح هذه المسألة أَنْ يَعْمَلَ الأوَّل، أو يُضمر الفاعل بعد الجملة المعطوفة، فتقول: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ، وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْن هُمَا.

وذَهَبَ أبو ذر مصعب ابن أبي بكر، فيما أدَّى إلى الإضمار أو الحذف، إلى اختيار إعمال الأول دون إعمال الثاني، وإذا أَعْمَلْت الأول؛ فإمَّا يكون الثاني طالب مرفوعٍ، أو منصوبٍ، أو مجرورٍ، إن كان طَالِبَ منصوب أو مجرور؛ فالمنقول عن البصريين والكوفيين جواز الحذف على اختلاف بينهم.

قال في " المقنع ": تقول: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهم قَوْمَكَ، هذا لا خلاف فيها، فإن

قُلْت: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ، جاز عند الكوفيين على قول من قال: زَيْدٌ ضَرَبْتُ، وهو عند البصريين جَيِّد حسن على الحذف، وزَيْدٌ ضَرَبْتُ، قَبِيحٌ جِدًّا.

وفي " الإفصاح ": مذهب أبي علي: إضمار معمول الثاني، ومذهب السيرافي: جواز حذفه جوازًا مُطَّرِدًا.

وإن كان طَالِبَ مرفوع، نحو: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدًا، أَضْمَرْتَ، ويَبْرُزُ الضمير في التثنية والجمع، فتقول: ضَرَبْتُ وضَرَبَانِي الزَّيْدَيْن، وضَرَبْتُ وضَرَبُونِي الزَّيْدِين، وضَرَبْتُ وضَرَبْنَنِي الهِنْدَات، فيُطابق الضمير في إعمال الأول.

وفي إعمال الثاني في مذهب سيبويه، إذا كان طالب مرفوع؛ فإن أدَّت مُطابقته إلى مُخالفة خبرٍ، ومخبرٍ عنه؛ فالإظهار مثاله: ظَنَّانِي مُنطلقًا وظَنَنْتُ الزَّيْدَيْنِ مُنْطَلِقَيْنِ، وظَنَنْتُ وظَنَّانِي قَائِمًا الزَّيْدَيْنِ قَائِمَيْن، ولا يُجيز المبرد إلا هذا، وهو إظهار كل معمول لطالبه، وتخرج المسألة أن تكون من باب التنازع.

وأجاز الكوفيون هذا الوجه، وأجازوا وَجْهَيْن آخرين:

أحدهما: حَذْفُ الضَّمِير، فتقول: ظَنَّانِي وظَنَنْتُ الزَّيْدَيْنِ قَائِمَيْن، وظَنَنْتُ وظَنَّانِي الزَّيْدَيْن قَائِمَيْنِ إِيَّاهُ، حَذَفَ (قَائِمًا) لِدَلالَةِ (قَائِمَيْن) عليه.

والوجه الآخر: أن تَضْمِرَه مُؤَخَّرًا مُطابقًا للمخبر عنه، نحو: ظَنَنْتُ وظَنَّانِي الزَّيْدَيْن قَائِمَيْن إِيَّاهُ، وظَنَّانِي وظَنَنْتُ الزَّيْدَيْن قَائِمَيْنِ إِيَّاهُ، وأجاز بعض أصحاب أبي العباس إضماره مُتقدِّمًا، فتقول: ظَنَنْتُ وظَنَّنِي إِيَّاهُ أَخَوَيْكَ مُنْطَلِقَيْن.

وإن طابق في باب (ظَنَّ)، قُلت: ظَنَنْتُ وظَنَنْتُهُ زَيْدًا قَائِمًا، أو ظَنَنْتُ وظَنَّنِي إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا، ولا يجوز حَذْفُ الضمير عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين.

وفي " البسيط ": إذا أُعْمِلَ الأوَّلُ، تَرَجَّحَ إِعْمَالُ الثاني في جَمِيعِ مَعْمُولاته، ولَكَ حِينَئذٍ أن تُقدِّمَ منها ما شِئْتَ مُنفصلا، كما تقدَّمَ منها ما لم يَتَنَازَعُوا فيه، تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ، وزَيْدًا ضَرَبَ خَالِدًا، على معنى: ضَرَبَ زَيْدٌ خَالِدًا، وضَرَبَ خَالِدٌ زَيْدًا.

وقد يجوز الاشتغالُ فيه، فترفع وتقول: ضَرَبَ زَيْدٌ، وزَيْدٌ ضَرَبَهُ خَالِدٌ، وكذلك تقول: ضَرَبْتُ وإِيَّاهُ ضَرَبَ عمرو خَالِدًا، والأحسن أن يَبْقَى المفعول الذي لم يتنازع في موضعه.

وإن كان العَامِلُ الثاني قَدَّمْتَهُ للأول ولا تُؤخِّره، فتقول: ظَنَّانِي شَاخِصًا،

وظَنَنْتُ الزَّيْدَيْنِ شَاخِصَيْن، ولَكَ أَنْ تُؤَخر، لَكِنَّهُ قبيح.

وإن أَعْمَلْتَ الأوَّل، جاز تقديمه وتأخيره، كقولك: ظَنَّنِي وظَنَنْتُهُمَا شَاخِصَيْنِ الزَّيْدَان شَاخِصًا.

وفي الثاني: يَقبحُ الفَصلُ، فلا يُؤَخَّرُ معموله، فلا يقول: ظَنَّنِي وظَنَنْتُهُمَا الزَّيْدَانِ شَاخِصًا شَاخِصَيْن، وفي الجمع كذلك، نحو: ظَنَّنِي وظَنَنْتُهُم شَاخِصَيْن الزَّيْدُون شَاخِصًا. انتهى.

وفي كَوْنِ التَّنازع فيه أكثر من وَاحِدٍ، خِلافٌ؛ ذهب الجرمي إلى أنَّه لا يكون فيما يتعدَّى إلى ثلاثة، ولم يُسمع عن العرب ذلك، لا في نَثْرٍ ولا في نَظْمٍ، وأجاز ذلك الجمهور، والمازني، وجماعة.

وعن الجرمي أَيْضًا: أنَّ التَّنازع لا يكون فيما يطلبُ اثنين، والصحيح جواز ذلك؛ ففي " كتاب سيبويه " حكاية عن العرب: مَتَى رَأَيْتَ أَوْ قُلْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، على إعمال (رَأَيْتَ) وحَذْفِ مطلوب (قُلْتَ)، وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، على طلب (قُلْتَ).

وقال المبرد: لو أَعْمَلَ الأول لقال، أو قلت: هُوَ هُوَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا.

وإذا تنازع ثلاثة، وهو أكثر ما سُمع في هذا الباب، وزعم ابن خروف، وتبعه ابن مالك: أنَّه يكون العمل للثالث، ويُلغَى الأول والثاني.

وادَّعى ابن خروف أنَّه اسْتَقْرَى ذلك في الكلام، فوَجَدَهُ مثل ما قال، واستقراؤُه استقراءٌ نَاقِص.

وقد جاء إعمال الأول، والإضمار في الثاني والثالث، كقول أبي الأسود الدؤلي[1]: [الطويل]

كَسَاكَ ولَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ ... أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجَزِيلَ ونَاصِرُ

أَعْمَلَ (كَسَاكَ) ورفع به (أَخٌ)، وأضمر في الثاني في قوله: (ولَمْ تَسْتَكْسِهِ)، وفي الثالث في: (لَهُ).

وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول، والثاني، والثالث، قبل أن يختلف ابن خروف وابن مالك؛ قيل: لَكِنْ يُحفظ سماعًا في إعمال

(١) انظر: الخزانة ٢٧٩/١.

الثاني، وإلغاء الأول والثالث، لكن نَصَّ على الإجماع في جوازه.

وقال بعض أصحابنا: إنَّ البصريين يَخْتَارُون إِعْمَال الآخر، وإنَّ الكوفيين يختارون إعمال الأول، وسَكَتُوا عن إعمال الأوْسَط، وهذا النقل مُعارِضٌ بالإجماع على أنَّه يجوز.

وتقول: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ ومَرَّ بِي زَيْدٌ؛ فإن أَعْمَلْتَ (مَرَّ بي)، أَضْمَرْتَ فَاعِلا في (ضَرَبَنِي)، وأَبْرَزْتَ ضمير المفعول في (ضَرَبْتُ)، فقلت: وضَرَبْتُه.

وإن أَعْمَلْتَ (ضَرَبَنِي)، أَضْمَرْتَ الفاعل في (ومَرَّ بِي)، والمفعول في (ضَرَبْتُ)، فقلت: وضَرَبْتُهُ.

وإِنْ أَعْمَلْتَ الثاني لِكَوْنه أَسْبَق من الثالث، نَصَبْتَ (زَيْدًا)، وأَضْمَرْتَ في (ضَرَبَنِي) وفي (مَرَّ بِي) على مذهب سيبويه، وحَذَفْتَ على مذهب الكسائي، وامْتَنَعت المسألة على مذهب الفراء.

إلا أن تُؤخّر الضمير، على ما نَقَل بعضهم عنه في إصلاح المسألة بتأخير الضمير عن المُفسر؛ فعلى هذا القياس تقول: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ ومَرَّ بِي زَيْدًا هُوَ هُوَ، فيكون (هُوَ) الأول فاعلا بـ (ضَرَبَنِي)، والثاني فاعلا بـ (مَرَّ بِيَ).

والتأنيث، والتثنية، والجمع، يجري هذا المجرى، وإذا جوَّزنا التنازع في باب (أَعْلَم)، قلت في إعمال الأول: أَعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُه إِيَّاهُ إِيَّاهُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا.

وفي إعمال الثاني: أَعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ إِيَّاهُ، هذا على قول من لم يجز الاقتصار على المفعول الأول.

ومن أجاز، تقول في إعمال الأول: أَعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُه زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا، وفي إعمال الثاني: أَعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قائمًا.

وكذلك إنْ قَدَّمْتَ (أَعْلَمْتَ) على (أَعْلَمَنِي)، يجوز فيه التفريع على المذهبين، فتقول في إعمال الأول على رَأْيِ من لا يقتصر: أَعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِي إِيَّاهُ إِيَّاهُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا، وفي إعمال الثاني: أَعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ إِيَّاهُ إِيَّاهُ.

وفي إعمال الأول على رأي من يقتصر: أَعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِي زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا، وفي إعمال الثاني: أَعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِي زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ.

وقال أبو زكريا يحيى بن معط: إِنْ أَعْمَلْتَ الأول قُلت: أَعْلَمْتُ وأَنْبَأْتُهُمَا

إِيَّاهُمَا مُنْطَلِقَيْن الزَّيْدَيْن العَمْرَيْن مُنْطَلِقَيْن، ليس لك إلا ذلك، لا ستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، فلم يَبْقَ للثالث إلا إعادته.

ثُمَّ قال بَعْد: ألا تَرَى أنَّك لو قُلت في باب المخالفة: أَعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمْرًا شَاخِصًا، وَقَعَت المنازعة في ثلاثة، وتَبَيَّنَ ذلك أن تُعْمِل الأول، فتقول: أَعْلَمْتُ وأَعْلَمْتُه زَيْدًا بَكْرًا شَاخِصًا، فلم تقع المنازعة في معمول واحد، بل في ثلاثة. انتهى.

وإذا كان العامل من الفعل لا يتصرَّف، ولم يجز فيه الإعمال، فلا يكون في (حَبَّذا) ولا في (نِعْمَ، وبِئْسَ)، لو قلت: نِعْمَ في الحَضَر وبِئْسَ في السَّفَر الرَّجُل زَيْدًا، لم يجز.

واختلفوا في فعل التعجب، فأجاز ذلك المبرد، وقال في كتاب " المدخل " له: وتقول: ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زَيْدًا، إذا نَصَبْتَهُ بـ (أَجْمَل)، فإن نصبته بـ (أَحْسَن)، قلت: ما أَحْسَنَ وأَجْمَله زَيْدًا، وإلى مذهب المبرد ذهب صاحب " المحلى في النحو "، وهو أبو غانم المظفر بن أحمد.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّه لا يجوز التنازع في فعل التعجب.

وقال ابن مالك: والصحيح عندي جوازه، لكن بشرط إعمال الثاني.

وكذلك: أَحْسِنْ وأَعْقِلْ بِزَيْدٍ، قال: ويجوز على أَصْلِ مذهب الفراء: أَحْسِنْ وأَعْقِلْ بِزَيْدٍ، على أن تكون الباء مُتعَلِّقة بـ (أَحْسِنْ، وأَعْقِل) معًا. انتهى.

وقالت العرب: مَا قَامَ وقَعَدَ إلا زَيْدٌ، ويُقاس على هذا التركيب، فزعم بعضهم: أنَّه ليس من باب الإعمال، وأنَّه من باب الحذف، وأنَّه على تأويل: مَا قَامَ أَحَدٌ ولا قَعَدَ إلا زَيْدٌ.

وفاعل (قَعَدَ) ضمير أحد المُقدَّر، ولذلك لا يُثنَّى، ولا يُجمع، ولا يُؤنَّث، وإن كان ما بعد (إلا) مُثنًّى، أو مجموعًا، أو مُؤنَّثًا؛ قيل: وإلا زَيْدٌ، بدلٌ من (أَحَد) المحذوف أو من الضمير.

وزعم بعض النحويين: أنَّه من باب الإعمال.

وقال بعض أصحابنا: مَا قَامَ وقَعَدَ إلا أَنْتَ، لا يكون من الباب على مذهب سيبويه؛ لأنَّ الفاعل هنا لا يَصِحُّ إضماره، ولا يُجيز حذف الفاعل، ويكون من الباب

على مذهبي الكسائي والفراء؛ ففي مذهب الكسائي على الحذف للفاعل، وعلى مذهب الفراء لارتفاعه بالفعلَيْن معًا.

والمتنازعان لا بُدَّ أن يكون الأول، يجوز الفصل بينه وبين مَعْمُوله بالعامل الثاني، فإن لم يجز الفصل أصلا، لم يجز التنازع كالمضافين، فلا تقول: رَأَيْتُ غُلامًا وضَارِبًا زيدًا، تريد: غُلامَ زَيْدٍ وضَارِبًا.

والمعمول في التنازع فاعل ومفعول، خاصّ أو عامّ، الفاعل لا يتنازعه فِعلا مُتكلِّم، ولا مخاطب، ولا مختلطٌ منهما، وفِعْلا الغائب يتنازعان، وما اتَّصَلَ بهما من المفعولات لا يَقعُ فيهما التنازع، ولا يتنازعُ فِعْلا مُتكلِّم ومخاطب الفاعل، إلا في صُورَةِ الغائب عند الفصل، نحو: مَا قَامَ ولا قَعَدَ إلا أَنَا وأَنْتَ.

ولا ضمير المفعول إلا بالفصل، نحو: مَا أَكْرَمَ، ولا أَعَزَّ إلا إِيَّايَ، وما نُكْرِمُ ولا نُعِزُّ إلا إِيَّاكَ، ولا يكون هذا للاختلاط بينهما وبين الغائب لاختلاط الفاعل.

وأمَّا المفعول به الصَّرِيح، فيُنازعه ثلاثة أصناف والمختلطُ منها، وما تنازع منها الفاعل، جاز ذلك فيه وفي المفعول معًا، نحو: ضَرَبَ وأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا.

فإن كان أحدهما مُتعدِّيًا والآخر لازمًا، جاز أن يُفصل بينهما، نحو: قَامَ وأَكْرَمَ عَمْرًا زَيْدٌ، فيجوز رفع (زَيْد) بالأول وبالثاني.

فلو قُلت: قَامَ وأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا، فقيل: يتَعَيَّنُ الثاني، وقيل: لا يتعيَّنُ، وفي معنى ذلك إذا بُنِيَا للمفعول أو أحدهما، والمجرور يتنازعه الثلاثة والمختلط؛ فإن كان لأحدهما فظاهر، نحو: ضَرَبْتُ ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ.

وإن كان لُكِلٍّ واخْتَلَفَا في الحرف، نحو: انْفَصَلْتُ ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ، أو اتَّفَقَا واتَّفقَا في المعنى، نحو قولك: صَلَّى اللهُ وبَارَكَ على مُحَمَّدٍ، أو اختلفا فيه نحو: قُمْتُ وذَهَبْتُ بزَيْدٍ، تريد: قُمْتُ بسَبَبِ زَيْدٍ؛ فلا يجوز إلا إِنْ فُهِمَ مِن قوَّةِ الكلام، كقولك: أَطْعَمْتُكَ ووَهَبْتُكَ لله.

وما يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ يتعدَّى إلى اثنين، ومع الفاعل، نحو: ضَرَبَ وأَعْطَى ثَوْبًا عَبْد الله عَمْرًا، ولو قَدَّمْتَ الفاعل لتَعَيَّنَ الثاني.

وباب (ظَنَنْتُ) مع باب (أَعْطَيْتُ)، إذا كان مَفْعُولاهُمَا شَخْصَيْن، نحو: أَعْطَيْتُ وظَنَنْتُ سَالِمًا صَبِيحًا؛ قيل: يتنازعان، وقيل: يَبْعُدُ؛ إذ أحدهما خبر والآخر غير خبر،

كما لا يكون أحد المُتنازعيْن خَبَرًا والآخر دُعَاءً، نحو: غَفَرَ الله ووَهَبْتُكَ لِزَيْدٍ.

ويبعدُ التنازع بين (ضَرَبَ) و(كَان)، لعَدَمِ المُنَاسَبَة، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ وكَانَ عَمْروٌ أَخَاكَ.

مسائل من هذا الباب

أَعْطَيْتُ وأَعْطَانِي أَخُوكَ دِرْهَمَيْن؛ مَفْعُولا (أَعْطَيْتُ) يجوز الاقتصارُ على كُلِّ واحدٍ منهما، فهل يجوز أن يكون الأوَّلُ مُعْمَلا بالنسبة إلى (دِرْهَمَيْن)، فتنصب (الدِّرْهَمَيْن) به، ومَلْغِيٌّ بالنسبة إلى الفاعل الذي هو (أَخُوكَ)، ويكون الثاني مُعْمَلا بالنسبة إلى الفاعل، ومَلْغِيٌّ بالنسبة إلى (الدِّرْهَمَيْن)؛ فتكون قد حَذَفْت مفعول الأول ومفعول الثاني.

اخْتُلِفَ في ذلك؛ فذهب الكُوفيُّون إلى جواز ذلك، وذَهَبَ البصريون إلى أنَّه خَطأٌ.

كَلَّمْتُ وكَلَّمَنِي أَخُوكَ كَلِمَتَيْن، هي من مباداة ما قبلها؛ فعند البصريين لا يجوز أن يَنْتَصِبَ (كَلِمَتَيْن) إلا بالفعل الثاني، ويجوز عند الكوفيين النَّصب بالفعل الأول، إذا كانت في آخر الكلام، وهو خَطأٌ عند البصريين.

فإن قلت: كَلَّمْتُه أو كَلَّمَنِي كَلِمَتَيْن أَخُوكَ، فجِئْتَ بـ (كَلِمَتَيْن) مُتوَسِّطَة، فلا اختلاف بين النحويين في أَنْ تَنْصِبَ (كَلِمَتَيْن) بالثاني لا غير.

(مَتَى رَأَيْتَ وقُلْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) النَّصْبُ بالأَوَّلِ، وتَحْذِفُ من الثاني ولا تُضْمِرُ فيه؛ وإِنْ أَعْمَلْتَ الثاني وهو (قُلْتَ)، رَفَعْتَ الجُزْأَيْن على الحكاية، وحَذَفْتَ مفعولي (رَأَيْتَ)، هذا مذهب سيبويه.

وزَعَم المبرد: أَنَّك تقول: على إِعْمَالِ الأول (مَتَى رَأَيْتَ)، أو قُلت: هُوَ هُوَ زَيْدًا قَائِمًا، و(ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ) أَعْمَلْتَ الثاني، فحَذَفْتَ من الأول.

والأصل: ضَرَبْتُ زَيْدًا وضَرَبَنِي زَيْدٌ، ولا يجوز الأصل إلا على قِلَّةٍ، نحو قوله[1]:[الرجز]

يَمْنَعها شَيْخٌ بِخَدَّيْهِ الشَّيْبُ   لا يَحْذَرُ الرّيبَ إِذَا خِيفَ الرَّيْبُ

(١) البيت لأبي السميط حارثة بن سراقة بن معد يكرب من كندة، انظر خبره والرجز في الطبري ٢/ ٥٤٣.

وكلام العرب على الإعمال.

وأجاز بعض النحويين تأخير المفعولَيْن بعد المرفوع، وذلك على إعمال الفِعلَيْن في الاسمَيْن الظَّاهِرَيْن، فتقول: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي قَوْمَكَ قَوْمُكَ، تريد: ضَرَبْتُ قَوْمَكَ وضَرَبَنِي قَوْمُكَ.

والشَّائِعُ في لسان العرب حَذْفُ مفعول الأول، ولا يُؤتَى به ظاهرًا؛ فَضَرَبْتُ وضَرَبُونِي قَوْمُكَ، أجاز سيبويه رَفْع (قَوْمُكَ) على أنَّه فَاعلٌ، والواو علامة جَمْعٍ، وعلى أن يكون بدلا من المضمر، واسْتَقْبَحَ هذا الوجه الفارسي.

وأَجَازَ سيبويه أيضًا: ضَرَبُونِي وضَرَبْتُهُم قَوْمَكَ، بنصب (قَوْمَكَ) على البدل من ضمير (ضَرَبْتُهُم)، فيكون البدل قد فَسَّر ضَمِيرَيْن:

أحدهما: مرفوع، وهو الواو في (ضَرَبُونِي).

والآخر: مَنْصُوب، وهو الهاء في (ضَرَبْتُهم).

وهذا غَرِيبٌ جِدًّا، أَنْ يُفَسّر وَاحِدٌ ضَمِيرَيْن مُتقدِّمَيْن عليه في الذِّكْر، ولا يُوجد هذا في الضمائر التي يُفَسّرها ما بَعْدَها، وينبغي التَّوَقُّف في إِجَازَةِ مثل هذا حتى يُسمع من العرب.

تكلَّمَ سيبويه على الوجوه الجائزة في المسألتَيْن اللَّتَيْن يَدُورُ عليهما الباب، وهُمَا: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ؛ فأَمَّا الأولَى فأجاز فيها خمسة أَوْجُهٍ:

فعلى إعمال الثاني، الرَّفْعُ مِن ثلاثة أَوْجُه:

على الفَاعِل بـ (ضَرَبَنِي)، وهو الظاهر.

وعلى البدل من الضمير المستكن في (ضَرَبَنِي)، والجمع والتثنية على هذين الوَجْهَيْن.

والثالث: على أنَّ الواو، والألف، والنون، علامة، والاسم بعدها هو الفاعل.

وعلى إعمال الأول وَجْهَان:

أحدهما: مُطَابقة الضَّمِير في (ضَرَبَنِي) المنصوب بَعْدَهُ.

والثاني: أَنْ لا يُطابقَ في الجمع.

وأمَّا المسألة الثانية؛ فعلى إعمال الثاني وجهان:

أحدهما: أن يُضمِرَ في (ضَرَبَنِي) ما يُطابق المُفَسّر، وينصب ما بعد (ضَرَبْتُ).

الثاني: أن تُسَلَّطَ (ضَرَبْتُ) على ضميرٍ مُطابق للمُفَسّر، مع نصب المفسر، مع مطابقة الضمير في (ضَرَبَنِي).

وعلى إعمال الأول الرفع من ثلاثة أَوْجُه:

أحدها: أن تُضْمِرَ في (ضَرَبْتُ) مُطابقًا للمفسر، ويرفع ما بعد ذلك الضمير بـ(ضَرَبَنِي).

الثاني: أَنْ تَحْذِفَ ذلك الضمير المنصوب من الوَجْهِ الذي قَبْلَهُ.

الثالث: أَنْ تُضمِرَ في (ضَرَبَنِي) مطابقًا للمفسر، والظاهر المرفوع المفسر بدلٌ من ذلك الضمير أو فاعل، والألف، والواو، والنون، علامات التثنية والجمع، قال امرؤ القيس[1]: [الطويل]

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِن المَالِ

ذهب الكوفيون، وجمهور البصريين، إلى أنَّه ليس من الإعمال، لاختلاف المقتضى؛ لأنَّ (لَمْ أَطْلُبْ) لا يقتضي القليل، بل مفعوله محذوف، وهو معطوفٌ على جواب (لو)، فلو اقتضى القليل لفَسَدَ المعنى.

وذهب بعض البصريين إلى أنَّه من باب الإعمال، وأنَّه معطوفٌ على جواب (لَوْ)، والتقدير: لو سَعَيْتَ لأدْنَى مَعِيشَةٍ، لَمْ أَطْلُبْ قَلِيلا مِن المَالِ؛ لأنَّ (قَلِيلا مِن المَالِ) يُمكِّنِني دُون طَلَبٍ، ولأكَّد لحصول القليل عندي، فلا أَحْتَاجُ إلى تطلبه.

وذهب الأستاذ أبو ذر مصعب ابن أبي بكر الخشني، والأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون، والأستاذ أبو علي الشلوبين، إلى أنَّه مِن الإعمال، قالوا: لا يَكُونُ

---

(١) المعني: يقول: لو كان سعيي في الدنيا لأدنى حظ منها، كفتني البلغة من العيش، ولم أتجشم ما أتجشم.

الشاهد: في "كفاني........ أطلب قليل"؛ حيث إن كفاني ولم أطلب وجها على قليل وأعمل الأول مع إمكان إعمال الثاني. وهذا ليس من باب التنازع؛ لأن الواو عاطفة، ويجوز أن يكون من باب التنازع إن جعلنا الواو للحال، ولو كان سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له، وإليه ذهب أبو علي. ا. هـ العيني ٣/ ٣٥.

انظر: الأشموني ١/ ٢٠١، والمكودي ص٦١. وذكره السيوطي في همع الهوامع ٢/ ١١٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٧٩، والشاهد رقم ٤٩ من خزانة الأدب، وسيبويه ١/ ٤١، وابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٢٠٥.

(ولَـمْ أَطْلُـبْ) معطوفًـا على جـواب (لَـوْ)، وهـو (كَفَـانِي)، بـل يكـون علـى استئناف الجملة؛ أي: وأَنَا لَمْ أَطْلُبْ قَلِيلا من المالِ.

وتكـون معطوفـة علـى الجملـة المُنعقـدة مـن (لـو وجوابهـا، قـال النابغـة[1]: [البسيط]

رَدَّتْ عَلَيْـــهِ أَقَاصِـــيه ولَبَّـــدَهُ ضَـرْبُ الوَلِيـدَةِ بِالمِسْحَاةِ فـي الثَّأَدِ

ويُـرْوَى بـضَمِّ رَاء (رَدَّت) ولا إشـكال، وبفـتح الـراء، فخرَّجَـه شـيوخنا علـى الإعمـال؛ فالعامـل الأول هـو (رَدَّتْ)، والعامـل الثـاني هـو المـصدر المـضاف إلـى الفاعل، وهو (الوَلِيدَة)، أَعْمَلَ الثاني وأَضْمَرَ الأول، وتقديره قبل هذا التركيب: رَدَّتْ الوَلِيدَةُ عليه أقاصيه ولبَّدَهُ ضَـرْبُها؛ أي: ضَـرْبُ الوَلِيـدَة إِيَّاهُ، والتنازع في مثل هـذا التركيب غريب.

ويجوز التنازع في الظرف؛ فتقول في إعمال الثاني: سِرْتُ وذَهَبْتُ اليَوْمَ، وفي إعمال الأول: سِرْتُ وذَهَبْتُ فِيهِ اليَوْمَ.

وفي المصد إن أَعْمَلْتَ الثاني قلت: إِنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْكَ ضَرْبًا شَدِيدًا، وإِنْ أَعْمَلَتْ الأول قُلت: إِنْ تَضْرِبْ زيدًا أَضْرِبْكَ ضَرْبًا شَـدِيدًا، ولا تنازع في الحال؛ لأنَّها لا تُضْمَرُ.

وزَعَمَ ابن معط: أنَّه يجوز التنازع فيها، ولكن تقول في مثل: (إِنْ تَزُرْنِي أَلْقكَ رَاكِبًـا) علـى إعمـال الأول: إِنْ تَزُرْنِـي أَزُرْكَ فـي هـذه الحـال راكبًـا، علـى معنـى: إِنْ تَزُرْنِي رَاكِبًا أَلْقَكَ في هذه الحال، ولا يجوز الكناية عنها، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول. انتهى.

وأجـاز بعـض النُّحـاة التنـازع في (لَعلَّ، وعَسَى)، تقـول: لَعَلَّ وعَسَى يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ، على إعمال الثاني، ولو أَعْمَلَ الأول لقال: لَعَلَّ وعَسَى زَيْدًا خَارِجٌ.

وأجاز السيرافي تنازع المصدريْن في قوله[2]: [الخفيف]

أَرَوَاحٌ مُـــــوَدِّعٌ أَمْ بُكُـــــورٌ أَنْـــتَ فَـــانْظُرْ لأيِّ ذَاكَ تَـــصِيرُ

---

(١) انظر: الديوان ١/١٨.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/٢٢٠، وهمع الهوامع ٣/١٢٦.

ومَنَعَ بعض النُّحاة التَّنَازع في المَضْمَر، وأجازه أكثرهم.

وفي " النهاية ": لا تنازع في المفعول له، ولا الحال، ولا التمييز، ولا في الحرفيْن، وتقول في المفعول معه: قُمْتُ وسِرْتُ وعَمْرًا، إنْ أَعْمَلْتَ فيه (سِرْتُ).

وإن أَعْمَلْتَ (قُمْتَ)، قُلت: قُمْتُ وسِرْتُ وإِيَّاهُ وعَمْرًا.

ويَصحُّ تنازع اسمي الفعل، نحو: (نَزَالِ ومَنَاع زَيْدًا) إذا أَعْمَلْتَ الثاني. فإن أَعْمَلْتَ الأول قُلت: نَزَالِ ومناعه زَيْدًا، ولا يَصحُّ تنازع المصدريْن.

فإذا قُلت: سَرَّنِي إِكْرَامُكَ وزِيَارَتكَ زَيْدًا، وَجَبَ نصب (زَيْدًا) بالثاني، ولا يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله. انتهى.

فإن كان المصدر في معنى الأمر أو في معنى الخبر، فَيَنْبَغِي أن يجوز الإعمال بأَيِّهما أَرَدْتَ.

باب المحمول على فعل واجب الإضمار

المنصوبات على ثلاثة أقسام:

قِسْمٌ ينتصبُ بفعلٍ واجب الإضمار، وذلك كُلُّ فِعْلٍ إذا أَضْمَرْتَهُ، لم يكن على إِضْمَارِهِ دَلِيلٌ من لَفْظٍ مُتقدِّم أو بساط حال.

وقِسْمٌ ينتصب بجائز الإضمار، وهو ما على إضماره دليلٌ.

وقِسْمٌ ينتصب بواجب الإضمار، وهذا على قِسْمَيْن:

قِسْمٌ مبوب له في النحو، وهو باب الاشتغال، وباب النداء، وباب الاختصاص، وباب التحذير والإغراء.

وقِسمٌ غير مبوب له، وهو قد ذُكِرَ في أبواب مُتفرّقة، والمقصود هنا: جَمْعُ ما تفرَّق، فمنه: امْرَأً ونَفْسَه، وشَأْنَكَ والحَجَّ، ورَأْسَهُ والحَائِطَ؛ فالأول بإضمار (دَعْ)، والثاني (بِهِ)، وبواسطة الواو على معنى (مَعَ).

وأَهْلَكَ واللَّيْلَ؛ أي: بَادِرْ أَهْلَكَ، أو بَادِرْ اللَّيْلَ، أو بَادِر أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْل.

ووَيْحَهُ وأَخَاهُ، ينتصب (وأَخَاهُ) على ما ينتصب عليه (وَيْحَهُ)، وسيأتي.

وشَأْنَكَ وزَيْدًا، وما أَنْتَ وزَيْدًا؛ أي: مَا شَأْنَكَ ومُلابسة زَيْدًا، وما أَنْتَ وملابسة زيدًا.

والمصادر الموضوعة موضع فِعل الأمر، تنتصب بفعلٍ من لفظها، وما وُضِعَ من الفعلِ موضع فِعل الدعاء، وهي: سَقْيًا، ورَعْيًا، وخَيْبَة، وجوعًا، وعَقْرًا، وسُحْقًا، وبُعْدًا، وأُفَّةً، وتُفَّةً، ودَفْرًا، وتَعسًا، وتَبًّا، وبَهْرًا.

ممَّا له فِعلٌ من لفظه انتصب به، وما لا فمِن معناه: ونَوْعًا، لا يُستعمل إلا تابعًا لـ(جوعًا)، وتُرْبًا، وجَنْدَلا.

و(فَاهًا) لفِيكَ على معنى الدعاء؛ أي: جَعَلَ الله في (فِيهِ) تُرْبًا، ووَضَعَ في (فِيهِ) جَنْدَلا؛ أي: أَمَاتَهُ الله، وجَعَلَ الله فَم الدَّاهِيَة لفِيهِ، و﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤] صِفَتَان مَنْصُوبتان بمُضْمَرٍ على الحال.

وإذا قُلت لمن هو في حال تَنَعُّم: هَنِيئًا لَكَ، فكأنَّك قُلت: أَدَامَ الله لَكَ من النَّعِيم ما أَنْتَ فيه هنيئًا، وكذلك مريئًا، ولا تُستعمل إلا بعد (هَنِيئًا)، وقيل: يُستعمل وَحْدَه ولا يُحفظ ذلك.

و(**سبحان الله وريْحَانَهُ**) بِفِعْلٍ من معناهما، لا من لفظهما، ومعنى سُبحان: تَنْزِيهًا، وريْحَانَهُ: اسْتِرْزَاقَهُ. و(معاذ الله) بلفظ فِعْلِه؛ أي: أَعُوذُ بالله مَعَاذًا.

و(**عَمْرَكَ الله**)؛ أي: أَسْأَلُكَ بِبَقَاءِ الله، وهو مصدرٌ من (**عَمَّر**) على حَذْفِ الزيادة، يعني: تَعْمِيرًا؛ أي: سَأَلْتُكَ بِعَمْرِ الله؛ أي: بِبَقَائِه.

و(**قِعْدَكَ الله**) معناه: حَفِظَكَ الله، بِفِعْلٍ مِنْ معناه، و(وَيْحَهُ، ووَيْلَهُ، وعَوْلَهُ، ووَيْسَهُ، ووَيْبَهُ)، بأفعال من معناها، ومعنى (وَيْحَهُ، ووَيْسَهُ): رَحْمَةً لَهُ، ومعنى (وَيْبَهُ، ووَيْلَهُ): حَسْرَةً لَهُ، وعَوْلَهُ اتباعٌ لِوَيْلَهُ، ولا يُستعملُ بغير (وَيْلَهُ)، وقيل: اسْتُعْمِلَ من (وَيْلَ، ووَيْحَ، ووَيْس) أَفْعَال، فهي منصوبة بـ (وَالَ، ووَاحَ، ووَاسَ)، وما اسْتُدلَّ به، قيل: مَصْنُوع، ولا يُعلم قائل البيت الذي استدلَّ به.

حَنَانَيْكَ، ولَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، وهَذَاذَيْكَ، ودَوَالَيْكَ، ومعنى (سَعْدَيْكَ): إجابةً بعد إجابةٍ؛ أي: إِسْعَادًا لأمْرِكَ بعد إِسْعَادٍ، و(لَبَّيْكَ): لزُومًا لطَاعَتِكَ، من أَلَبَّ بالمكان: أَقَامَ بِهِ، ولَزِمَ تُنْصَبُ بِفِعْل من معناها.

وهذه المصادر مُثَنَّاة بلا خِلاف إلا (لَبَّيْكَ)؛ فمذهب سيبويه أنَّه تَثْنِيَة (لَبَّ)، ومذهب يونس أنَّه مُفردٌ، والتثنية هنا للتكثير لا لشفع الواحد؛ أي: تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ، وكذلك باقيها.

وليست الكاف حَرْف خطاب، فتُحذف النُّون لِشَبَهِ الإضافة، خلافًا للأعلم.

(**لَكَ الشَّاءُ شَاةً بِدِرْهَمٍ**) نَابَ المجرور عن الفعل، والمعنى: مُستقرًّا لَكَ الشَّاء، أَخَذْتُه بدرهم فزائدًا، أو بِدِرْهَم فصاعدًا؛ أي: فزاد الثمن صاعدًا، فهو في موضع الحال.

(كَرَمًا، وصَلَفًا)؛ أي: أُكْرِمُ كَرَمًا، وأَصْلَفُ صَلَفًا، كل مَصْدَرٍ أو صفة بعد أمَّا، فيشترط أن لا يكون بعد (أَمَّا) ما يَعْمَلُ فيه.

فأمَّا (أَمَّا سَمِينًا فسَمِينٌ) فبِفِعْلٍ مُضْمَر، وهو ما في (أَمَّا) من معنى الفعل، وانتصب مَصدرًا في موضع الحال في لغة الحجاز، ولذلك إذا دخلت عليه (أل) رَفَعُوه، ومفعول من أَجْلِه في لغة تميم، ولذلك إذا عرفوه بَقِيَ منصوبًا، ويُقال: أَمَّا عِلْمًا فمَا أَعْلَمهُ، وأَمَّا عِلْمًا فلا عِلْمَ لَهُ، وذلك بفعلٍ مضمر.

المصادر التشبيهات: إن أُرِيدَ بالأول الفعل الذي هو علاجٌ، لا إخراج الصوت،

انتصب ما بَعْدَهُ به، وليس من هذا الباب، وإن أُرِيدَ به الصفة، وأَرَدْتَ بالثاني الفعل، انتصب بفِعْلٍ من لَفْظِه؛ أي: يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَار، وإن أَرَدْتَ به الصفة لا المصدر، فبإضمار فعلٍ من غير لَفْظِه؛ أي: يُخْرِجُهُ صَوْتَ حِمَار.

مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؛ أي: تَذْكُر زَيْدًا، و(كِلَيْهِمَا وتَمْرًا) يُستعمل لِمَنْ خُيِّرَ بين شَيْئَيْن فطلبهما جميعًا؛ أي: أَعْطِنِي كِلَيْهِمَا وزِدْنِي تَمْرًا.

وهذا ولا زَعَمَاتِك؛ أي: ولا أَزْعُم زَعَمَاتِكَ؛ أي: هذا هو الحَقُّ، و(نُعْمَةَ عَيْنٍ، ونَعَامَ عَيْنٍ، ونُعْمَى عَيْنٍ، وكَرَامَةً ومَسَرَّةً)، أسماءٌ وُضِعَت موضع المصادر، تُنْصَبُ بمضرٍ من لفظها؛ أي: أُنْعِم به عَيْنَكَ إِنْعَامًا، وأَسُرُّكَ به مَسَرَّة وأُكْرِمُكَ كَرَامَةً.

(ولا كَيْدًا، ولا هَمًّا، ولا غَمًّا، ولا رَغْمًا)؛ أي: لا أَفْعَلُ كَيْدًا، ولا أَكِيدُهُ كَيْدًا؛ أي: لا أُقَارِبه، وأي: لا أَهِمُّ بِهِ هَمًّا، ولا أُرْغِمُكَ بِهِ رَغْمًا، ولا أَغُمّكَ به غَمًّا.

أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وقَيْسِيًّا أُخْرَى؛ أي: أَتَتَحَوَّلُ. أَعْوَرَ وذَا نَابٍ؛ أي: أَتَسْتَقْبِلُونَ، يُقال لإنْكَارِ الجَمْع بَيْنَ قَبِيحَيْن.

كُلُّ اسمٍ يَنْتَصِبُ بمضمرٍ على معنى الأمر، قد تقدَّمَ النهي عن ضِدِّه، وهي: انْتَهِ أَمْرًا قَاصِدًا، ووَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ، و﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]؛ أي: وَأْتِ أَمْرًا قَاصِدًا، وَأْتِ أَوْسَعَ لَكَ مِن وَرَائِكَ، وَأْتُوا خَيْرًا لَكُم، وأجاز الفراء أن يكون (خيرًا) صفة لمصدرٍ محذوف؛ أي: انْتِهَاءً خَيْرًا لَكُم.

المصادر المَوْضُوعَة موضع الخبر في المبالغة: مَا أَنْتَ إِلا سَيْرًا؛ أي: تَسِيرُ سَيْرًا، ومَا أَنْتَ إِلا شُرْبَ الإِبِل؛ أي: تَشْرَبُ شُرْبَ الإِبِل، ومَرْحَبًا وأَهْلا وسَهْلا؛ أي: صَادَفْتَ رَحْبًا وسَعَةً وأَهْلا؛ أي: مَنْ يَقُومُ لَكَ مَقَام أَهْلِكَ، وصَادَفْتَ لينًا وخَفْضًا لا حَزَنًا.

سُبُّوحًا قُدُوسًا رَبُّ المَلائكَةِ والرُّوح؛ أي: ذَكَرْتَ سُبُّوحًا؛ أي: مُبَرَّأً مُنَزَّهًا ممَّا يَنْسِبُه إليه المُلْحِدُون، وذَكَرْتَ قُدُوسًا؛ أي: مُقَدَّسًا مُطَهَّرًا. إِنْ تَأْتِنِي فَأَهْلِي اللَّيْل والنَّهار؛ أي: تَجِدُ مَن يَقُومُ مَقَامَ أَهْلِك في النَّهار واللَّيْل.

كُلُّ شَيْءٍ ولا هَذَا، وكُلُّ شَيْءٍ ولا شَتِيمَة حُرٍّ؛ أي: ائْتِ كُلَّ شَيْءٍ ولا تَأْتِ هذا، أَقْرَب كُلَّ شيءٍ ولا تَقْرَب شَتِيمَة حُرٍّ.

دِيَارُ فُلانَة؛ أي: اذْكُر. أَقَائِمًا وقَدْ قَعَدَ النَّاس، وأَقَاعِدًا وقَدْ سَارَ الرَّكْبُ، وعَائِذًا

بالله، وبابه من الأسماء الموضوعة موضع الفعل في الخبر، وذلك مَوْقُوفٌ على السَّماعِ، وفيه وَجْهَان:

أحدهما: أن يكون حَالا مُؤكَّدة نَابَتْ مناب الفِعل العامل فيها، والآخر أن تكون مصادر، نحو: العَاقِبَة والعَافِيَة، فتكون بمنزلة أَقِيَامًا وأَقُعُودًا.

وأَدْخَلَ أبو القاسم الزجاجي في هذا الباب ما ليس منه، فمن ذلك: حَمْدًا وشُكْرًا، وغُفْرَانَكَ، وَسَعَةً، ورَحْبًا، وهي من قَبِيلِ ما انْتصبَ بفعل يجوز إظهاره وإضماره، وكذلك: كَلَّمْتُه مُشَافَهَةً ولَقِيتُهُ فُجَاءَةً وكِفَاحًا، ولَقِيتُه عِيَانًا، وقَتَلْتُهُ صَبْرًا، وأَتَيْتُه رَكْضًا وعَدْوًا ومَشْيًا.

فمَنْ رَاعَى أن هذه المصادر منتصبةٌ بأفعال مضمرة، جعلها من هذا الباب، ومن راعى أنَّ العامل فيها هو هذا الفعل الظاهر، لم يجعلها من هذا الباب، وفي هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال خِلافٌ، مذهب سيبويه: قصرها على السَّماع، ومذهب المبرد: القياس فيها، إذا كان الفعلُ دَالا على المصدر.

باب الاشتغال[1]

يَنْتَصِبُ الاسمُ السابق المُفْتَقر لِمَا بَعْدَهُ بعَامِلٍ يُفَسِّرُه العَامِلُ في ضَمِيرِه أو مُلابسه، لَفْظًا أو معنًى، بحيث لَوْلا اشتغاله لَعَمِلَ في ذلك الاسم، فلو تأَخَّرَ الاسم نحو: ضَرَبْتُه زَيْدًا، أو لم يَفْتَقِرْ لِمَا بَعْدَهُ نحو: زَيْدٌ في الدَّارِ فَأكْرِمه، لم يدخل في هذا الباب.

والعامل في الضمير أو في الملابس، فِعلٌ مُتصرِّف، أو اسم فَاعِل، أو اسم مفعول، أو جمع سالم لمُذكَّر ولمُؤنَّث، لا اسم فِعلٍ، ولاصِفَة مُشبَّهَة، ولا فِعْل جَامِد، وقد أجاز ذلك سيبويه في (لَيْسَ)، فقال: أَزَيْدًا لَسْتَ مِثْله، ومَنَعَ ذلك غيره.

وحَكَى ابن كيسان في كتاب " الحقائق ": أنَّ بعض الكُوفيِّين، والمازني، لا يُجيزون دخول (لَيْسَ)، ولا كان في باب الاشتغال، ولا يُجيزون: أَزَيْدًا لَسْتَ مِثْله، ولا عَمْرًا كُنْتَ مثله، وأنَّ المبرد لا يجيز ذلك في (ليس). انتهى.

وفي دخول جمع التكسير في هذا الباب خِلافٌ، وفي المصدر العامل ثلاثة مذاهب:

أحدها: دخوله في هذا الباب، سواءٌ كَانَ مُنحلا لحَرْفٍ مصدري، أو كان في باب الأمر والاستفهام، فتقول: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ قَائِمًا، وأَمَّا زَيْدًا فضَرْبًا إِيَّاهُ، وأَزَيْدًا ضَرْبًا أَخَاهُ.

وفي كتاب " النقد " لابن الحاج: الكُوفيُّون يُجيزون الاشتغال في المصدر، نحو: كَانَ جَزَائِي زَيْدًا أَنْ أَضْرِبَهُ، وكذلك: زَيْدًا ضَرَبْتُه قَائِمًا. انتهى.

الثاني: أنَّه لا يَدْخُل في هذا الباب، والاسم السابق يَجِبُ رَفْعه على الابتداء.

الثالث: التفصيل، فلا يَدْخُلُ إذا كان منحلا، وإن كان بدلا دَخَلَ، وأجاز المبرد أَنْ يعمل فيما قَبْله، إذا كان نكرةً غير مَوْصُوفَةٍ، فيجوز أن يُفسّر عاملا.

---

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: (فَصْلٌ مِنَ المَنْصُوبِ بِاللازِمِ إِضْمَارُه مَا أُضْمِرَ عَامِلُه عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَربتُهُ. كَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَربتُهُ. إلا أَنَّكَ لا تبرِزُه اسْتِغْنَاءً بِتَفْسِيرِه). [التخمير ٢٩٦/١]

وقال ابن خروف: إذا كان بدلا من فِعله فُسِّر، ولا يَعْمَلُ فيما تقدَّمَ، ومثال عمله في الضَّمِير: زَيْدًا ضَرَبْتُه، ومثاله في اسم الفاعل: زَيْدًا أَنَا ضَارِبُه.

ومثاله في اسم المفعول: زَيْدًا الدِّرْهَم مُعْطًى إِيَّاهُ، ومثاله في جمع السلامة: زَيْدًا أَنْتُمْ ضَارِبُوهُ، وزَيْدًا أَنْتُنَّ ضَارِبَاتِهِ، ومثال جمع التكسير في مذهب من أجازه: زَيْدًا أَنْتُمْ ضُرَّابه، وزَيْدًا أَنْتُنَّ ضَوارِبُه.

ومثال ما يُنصب من حَيْثُ المعنى: زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ؛ أي: لابَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وأَلْفَيْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ.

والسَّبَبِي أحد خمسة أشياء: مُضَافًا للضمير نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، أو مُشتملا عليه صِفَته نحو: هِنْدًا ضَرَبْتُ رَجُلا يَبْغَضُهَا، أو صِلَته نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُ الَّذِي يُهِينُه، أو معطوف عليه عطف بيان نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمرًا أَخَاهُ، أو عطف نسق بالواو نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وأَخَاهُ.

والمضافُ إلى وَاحِدٍ من هذه الخمسة، كالمُضاف إليه، والبدل، والعطف بغير الواو، ولا يكون سَبَبِيًّا، هذا هو المشهور.

وأجاز قومٌ العطف بـ (ثُمَّ)، وبـ (أَوْ)، فأَجَازُوا: ضَرَبْتُ عَمْرًا ثُمَّ أَخَاهُ، وضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ أَخَاهُ، ولو أُعِيدَ العامل فقِيل: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وضَرَبْتُ أَخَاهُ، لم يكن ذلك سَبَبِيًّا، إلا أن نُوِيَ بإعادته التوكيد.

وقد جاء الرَّبطُ بتِكْرَارِ الاسم، وذلك في الشِّعْرِ في نحو قولك: زَيْدًا لَقِيتُ زَيْدًا فَأَكْرِمْهُ، وقياس قول الكسائي في اسم الفعل، أنْ يدخل هذا الباب، فتقول: زَيْدًا ضرَابه، وزَيْدًا عَلَيْكَهُ.

ويجب الرفع على الابتداء في صور:

إحداها: أن يكون العامل مَوْصُولا، نحو: زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُه، وأَذَكَرٌ أَنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أُنْثَى؟

الثانية: أن يكون العامل صفة، نحو: لا رَجُلَ تُحَيِّه يُهَانُ.

الثالثة: أَنْ يَكُون مُضَافًا إليه، نحو: زَيْدٌ يَوْم تَرَاهُ يَفْرَحُ.

الرابعة: أَنْ يكون شَرْطًا، نحو: زَيْدٌ إِنْ تَزُرْهُ يَمْنُنْ عَلَيْكَ.

ومن أجاز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط، نحو: زَيْدًا إِنْ تَكْرِمْهُ

يُكْرِمْكَ، أجاز أن يَدْخُلَ ذلك في الاشتغال، فتقول: زَيْدًا إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ.

ومن زَعَمَ أنَّ تقديم معمول الشرط على الأداة لا يجوز بلا خلاف، فهو وَاهِمٌ.

فأمَّا معمول الجواب؛ ففي تَقْدِيمه على فعل الجواب وَحْده مذاهب:

المَنْعُ قول الجمهور، فلا يجوز أن تقول: زَيْدًا أَخَاهُ أكرمُ.

والثاني: الجواز مُطلقًا، وهو مذهب الكسائي.

والثالث: التفصيل بين أن يكون ظَرْفًا أو مجرورًا، فيجوز تقديمه، أو غيرهما فلا يجوز، وهو مذهب الفراء؛ وعلى هذه المذاهب يُبنى جواز الاشتغال ومَنْعه.

والصورة الخامسة: أن يُسْنَدَ العامل إلى ضمير الاسم السابق، وهو ضمير مُتَّصِل نحو: أَهِنْدٌ ظَنَنْتُهَا قَائِمَةً؛ أي: ظَنَنْتُ نَفْسَها، فلو انفصل الضمير، جاز أن يكون من باب الاشتغال، نحو: هِنْدٌ لَمْ نَظُنَّهَا قَائِمَة إلا هِيَ.

السادسة: أن يَلِيَ الفعل أداة الاستثناء، نحو: مَا زَيْدٌ إلا يَضْرِبُه عَمْرو.

السابعة: أَنْ يَلِيه مُعَلِّق، نحو: زَيْدٌ كَيْفَ وَجَدْتُه، وزَيْدٌ مَا أَضْرِبه، وزَيْدٌ أَيّ أَضْرِبُه، والدِّرْهَمُ لمُعْطِيكَه عمرو، فإن كان يلي (لا)؛ فمُرتَّب على الخلاف في جواز تقديم معمول ما بعد (لا) عليها، فمَنْ جَوَّزَ ذلك، أجازه في الاشتغال، فتقول: زَيْدًا لا أَضْرِبُه.

الثامنة: أَنْ يَلِي لام القَسَم، نحو: زَيْدٌ لأَضْرِبَنَّهُ، هو مبنيٌّ على الخِلاف في جواز: زَيْدًا لأَضْرِبَنَّ، فمَنْ أجاز ذلك أجاز هنا، فقال: زَيْدًا لأَضْرِبَنَّهُ.

التاسعة: أن يَلِيه حَرْف نَاسِخ، نحو: زَيْدٌ لَيْتَنِي أَلْقَاهُ.

العاشرة: أَنْ يَلِي (كَمْ) الخبرية: زَيْدٌ كَمْ لَقِيتُهُ.

الحادية عشرة: أَنْ يَلِيهِ أداة تحضيض، أو عرض، أو تَمَنٍّ بـ (أَلا)، نحو: زَيْدٌ هَلا ضَرَبْتَهُ، وزَيْدًا أَلا تُكْرِمَهُ، والعون على الخير أَلا أَجِدَهُ؛ هذا مذهب سيبويه.

وزعم قومٌ منهم الجزولي: أنَّ هذه الثلاثة ممَّا يترجَّحُ النصب، فيختار: زَيْدًا هَلا ضَرَبْتَهُ، وعَمْرًا أَلا تُكْرِمهُ، والعَوْنَ على الخير أَلا أَجِدَهُ.

الثانية عشرة: إذا وَلِيَ الاسم (إذا) الفُجَائِيَّة، نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُه عَمْرو؛ وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّه يجوز فيه الاشتغال.

الثاني: أنَّه لا يجوز فيه إلا الابتداء.

الثالث: التفصيل بين أن يكون الفعل قد دخل عليه (قَدْ)، فيجوز فيه الاشتغال، أو لا تدخل عليه (قد)، فيمتنع.

الثالثة عشرة: أن يَلِي الاسم واو الحال، نحو: جَاءَ زَيْدٌ وعمرو يَضْرِبُه بَكْرٌ.

الرابعة عشرة: أَنْ يُفصل بين الاسم والفعل بأَجْنَبِيٍّ، نحو: زَيْدٌ أَنْتَ تَضْرِبُه، وهِنْدٌ عَمْرو يَضْرِبُهَا.

ومذهب سيبويه وهشام: أنَّه لا يجوز في (زَيْد، وهِنْد) إلا الرفعُ على الابتداء.

وأجاز الكسائي فيه الاشتغال، قِيَاسًا للفعل على اسم الفاعل؛ إذ هو موضع الاتفاق، نحو: زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ.

الخامسة عشرة: أن يكون الفعل دَخَلَتْ عليه السِّين أو (سَوْفَ)، نحو: زَيْدٌ سَأَضْرِبُه، وهِنْدٌ سَوْفَ أَضْرِبُهَا؛ فذهب الجمهور إلى أنَّه يجوز تقديم معمول الفعل على حَرْفِ التَّنْفِيس، نحو: زَيْدًا سَأَضْرِبُ، فيجوز فيه الاشتغال.

وذهب ابن الطراوة، وتلميذه السهيلي، إلى أنَّ حَرْفَ التنفيس من حروف الصدر، فلا يجوز فيه إلا الابتداء.

السادسة عشرة: أن يَلِي الاسم (لَيْتَمَا)، نحو: لَيْتَمَا زَيْدًا أَضْرِبُهُ؛ فقال ابن مالك: يَجِبُ في الاسم الرفع على الابتداء، بِنَاءً منه على أنَّ (لَيْتَمَا) لا يليها الفعل، وقد تقدَّمَ الكلام في ذلك في باب (إِنَّ) وأخواتها.

السابعة عشرة: مَعْمُولُ جواب الشرط إذا تقدَّمَ على أداة الشرط، نحو: زَيْدًا إِنْ يَزُرْكَ تكرم، فأجاز الأخفش تقديمه عليهما، إذا كان الجواب مجزومًا، فعلى هذا يجوز الاشتغال، فتقول: زَيْدًا إِنْ يَزُرْكَ تُكْرِمْهُ.

وإن كان الفعل مرفوعًا، جاز فيه الاشتغال، وجاز تقديمه على (إِنْ)، نحو: زَيْدًا إِنْ زَارَكَ تُكْرِم، فيجوز (تُكْرِمُهُ) على الاشتغال؛ لأنَّ الفعل ليس جَوَابًا له عند سيبويه.

فلو كان جوابًا حقيقة، لكونه جوابًا لـ (إِذَا)، لم يجز التقديم، نحو: إذا جَاءَكَ زَيْدٌ تُكْرِمُ عَمْرًا، فلا يجوز: عَمْرًا إِذَا جَاءَكَ تُكْرِمُ، ولا يجوز فيه الاشتغال، ويُرَجَّحُ الرفع إذا كان العطف على جُمْلَةٍ اسمِيَّة، نحو: زَيْدٌ مُنطلقٌ وعمرو أَضْرِبُهُ.

وإذا فَصَلَ بين الهمزة والاسم مبتدأ، نحو: أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبه؟ خلافًا للأخفش.

وإذا كان النفي بحرفٍ يختص، نحو: زَيْدٌ لَمْ أَضْرِبْهُ، وزَيْدٌ لَنْ أَضْرِبَهُ، خِلافًا لابن السيّد، فإنَّه يختارُ النَّصْب على الرفع.

وإذا لم يَكُنْ مُوجب، ولا مرجح، ولا مُسوى، نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وأَيْنَ زَيْدٌ لَقِيتُهُ؟ وكُنْتُ زَيْدٌ لَقِيتُهُ، وحَسِبْتَنِي زَيْدًا ضَرَبْتُه.

واختار الكسائي النَّصب، إذا تقدَّمَ على الاسم اسمٌ هُوَ فَاعِلٌ في المعنى في الفعل، نحو: أَنَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وأَنْتَ زَيْدًا ضَرَبْتُه، ويجوز النَّصْبُ على الاشتغال، إذَا تَلا الاسم ما يَختصُّ بالفعل، وذلك الظرف المستقبل، وهو (إِذَا)، نحو: إِذَا زَيْدًا لَقِيتُهُ فَأَكْرِمْهُ. وأجاز الأخفش والكسائي مجيء المبتدأ بعد (إِذَا).

و(إِنْ) من أَدَوَاتِ الشَّرْط، بشرط كَوْنِ لَفْظِ الفعل مَاضِياً، نحو: إِنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ، وإِنْ زَيْدًا لَمْ تَلْقَهُ فَلا تَلُمْهُ؛ فإن كان الفعل مَجْزُومًا، فلا يجوز ذلك إلا في الشِّعر، نحو: إِنْ زَيْدًا تَلْقَهُ فَأَكْرِمْهُ.

وأَمَّا غير (إِنْ) من أدوات الشرط، فلا يجوز أن يَلِيه الاسم إلا في الشِّعر، ولا ينقاس في الشِّعر، وقاسَهُ الكوفيُّون في الشِّعر، بشرط أن يكون الاسم المُتقدِّم غير أداة الشرط في المعنى؛ فإن كان إِيَّاهُ لم يجز، نحو: مَنْ هُوَ يَقُم أَقُم مَعَهُ.

وأجاز الكسائي أن تَلِي الابتداء أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هَلْ مُرَادُكَ نِلْتَهُ؟ ومَنْ أَمَةَ الله يَضْرِبُهَا؟ ولا يجوز أن تلي الاسم مع وجود الفعل إلا في الشِّعر، هذا مذهب سيبويه.

وأجاز الكسائي أن تَلِي الاسم، وإن وُجِدَ الفعل، نحو: هَلْ زَيْدٌ ضَرَبْتَ؛ فعلى مَذْهَبه يجوز فيه الابتداء والاشتغال؛ وقال سيبويه: لَوْ قُلْتَ: أَيُّهُم زَيْدًا ضَرَبَ قَبُحَ.

ويُختار النصب في صور:

إحداها: أَنْ يَلِيه فِعْلُ أَمْرٍ، نحو: زَيْدًا اضْرِبْهُ، وزَيْدًا لِيَضْرِبْهُ عَمْرو، أو فِعل خبر معناه الأمر، نحو: الأَوْلادَ يُرْضِعْنَ الوَالِدَات، وسواءٌ كان ما قَبْل الأمر يُراد به العموم أم الخصوص، نحو: اللَّذِينَ يَأْتِيَانِكَ اضْرِبْهُمَا، وزَيْدًا اضْرِبْهُ.

وقال ابن بابشاذ، وابن السيد: يختار الرَّفْعُ في العموم، والنَّصْبُ في الخصوص، ومن فُرُوعِ الأَمْر: (زَيْدًا أَسْمِعْ به) في التعجب، يَجِبُ فيه الرفع على الابتداء في قول الفَرِيقَيْن.

الثانية: ما جَرَى مجرى الفعل من المصادر، نحو: زَيْدًا جَدْعًا لَهُ، وعَمْرًا عَقْرًا لَهُ، والله حَمْدًا لَهُ، والمجرور هنا مَنْصُوبٌ في المعنى.

وفي كتاب " النقد " لابن الحاج: مَثَّل سيبويه: أَمَّا زَيْدًا فَجَدْعًا لَهُ، وأَمَّا بَكْرًا فَسَقْيًا لَهُ، ولَيْسَ من ذُلِكَ (زَيْدًا دَرَاكِهِ)؛ لأنَّ أسماء الأفعال لا يَتقدَّمُ عليها معمولها عند سيبويه والفراء.

وأمَّا الكسائي فيجيز ذلك، فأمَّا (أَمَّا زَيْدًا فَجَدْعًا لَهُ)، فمِمَّا يُفَسِّر ولا يُعمل عند الفراء، ونَصَّ سيبويه على أنَّه لا يَعْمَلُ في آخر باب اسم الفعل، وأَعْمَله فيما قَبْله المبرد، إذا كان نكرةً غير موصوف. انتهى.

الثالثة: أَنْ يَلِي الاسم نَهْيٌ، نحو: زَيْدًا لا تَضْرِبْهُ، والخَبَرُ في معنى النَّهي، نحو قوله[1]: [البسيط]

القَـــائِلِينَ يَـــسَارًا لا تُنَـــاظِرْهُ غِـشًّا لِسَيِّدِهِمْ فِـي الأمْـرِ إِذَا أَمَـرُوا

الرابعة: في الدُّعاء كان بصيغة الأمر، نحو: زَيْدًا لِيَجْزِه الله خَيْرًا، وزَيْدًا أَصْلِحْ شَأْنَهُ يَا رَبِّ. وبغير صِيغَة أمر، نحو: زَيْدًا قَطَعَ الله يَدَهُ، وعَمْرًا أَمَرَّ الله عَلَيْهِ العَيْشَ.

الخامسة: أن يَلِي الاسم همزة الاستفهام، نحو: أَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وأَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ، كان الفعل من باب الظَّنّ أو من غيره، نحو: أَعَبْدَ الله ظَنَنْتُهُ قَائِمًا.

وقال الفراء: الرفع في باب (ظَنَّ) وَجْه الكلام، وسواء أَكَانَ الاستفهام عن الفعل أم عن الاسم، نحو: أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ، ونحو: أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرًا.

وذهب ابن الطراوة إلى التفصيل، فقال: إِنْ كَانَ عَنِ الفِعْل اخْتِيرَ النَّصْبُ، وإن كان عن الاسم اخْتِير الرَّفْع، وهذا الحُكم مُختصّ بالهمزة على مذهب سيبويه.

وذهب الأخفش إلى التسوية بين الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام، في اختيار النصب، نحو: أَيُّهُم زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، ومَنْ أَمَةَ الله ضَرَبْتها، ومِثل: إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، قولك: أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُه.

السادسة: أن يَلِي الاسم حرف نفي لا يختص بالفعل، نحو: مَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، ولا عَمْرًا ضَرَبْتُه ولا بِشْرًا، وفيه ثلاثة مذاهب:

---

(١) البيت لزهير، انظر: الديوان ٥٣/١.

مذهب الجمهور: أنَّه يُختار فيه النصب على الرفع، واختاره ابن عصفور، وابن مالك.

والثاني: يُختار فيه الابتداء على النصب، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

والثالث: هُمَا مُسْتَوِيَان، وهو مذهب ابن الباذش، وابن خروف، وإن كان حَرْفُ النفي مُختَصًّا بالفعل، فلا يَلِيه الاسم إلا في ضَرُورَة، نحو: لَنْ زَيْدًا أَضْرِبَ، ولَمْ زَيْدًا أَضْرِبْ.

السابعة: أن يلي الاسم (حَيْثُ)، نحو: حَيْثُ زَيْدًا تَلْقَاهُ يُكْرِمك.

الثامنة: أن تكون الجملة مَعْطُوفة على جملة فِعْلِيَّة، نحو: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا ضَرَبْتُهُ، وضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرًا كَلَّمْتُهُ، وكُنْتُ أَخَاكَ وزَيْدًا أَكْرَمْتهُ، وعَمْرًا ضَرَبْتُ وعَمْرًا صَحِبْتُهُ، ولَسْتُ أَخَاكَ وعَمْرًا كُنْتُ لَهُ أَخًا.

وقال الفراء في (لَيْسَ): الرفع لا غير، وفي مِثْل الحمل على الفعل إذا تقَدَّمَتْ جُملة فعليَّة: ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرٌو قَامَ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْرٌو ذَهَبَ، وضُرِبَ زَيْدٌ وعَمْرو أكْرِم؛ ترفع بإضمار فعل.

ويُجْرَى مجرى حرف العطف (حَتَّى، ولَكِن، وبَلْ)، نحو: ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، ومَا أَنْتَ زَيْدًا ولَكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ، ومَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ خَالِدًا لَقِيتُ أَخَاهُ.

وقال ابن مالك: ضَرَبْتُ زَيْدًا حَتَّى بِشْرٌ ضَرَبْتُه، يَجِبُ رَفْعُ (بِشْر) لزَوَالِ شَبِيهة (حَتَّى) الابتدائية بالعاطفة؛ إذ لا تَقعُ العاطفة إلا بَيْنَ (بَعْض، وكُلّ)، ولم يعتبر سيبويه وغيره هذا الشرط.

التاسعة: إذا كان الرَّفْعُ يُوهِمُ وَصْفًا مُخِلا عند بعضهم، قالوا: كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، في قراءة الجمهور (كُلَّ) بالنصب.

قالوا: رُجِّحَ بالنَّصب؛ لأنَّه لو رَفَعَ لاحْتَمَلَ أن يكون (خَلَقْنَاهُ) صِفَة، واحْتَمَل أَنْ يكون خبرًا، والنَّصْبُ يَزِيلُ احْتِمَالَ الوَصْفِيَّة؛ إذ الفِعلُ إذا كان صِفَة لا يُفسِّر.

ولم يَعْتَبِرْ سِيبَوَيْه هذا الذي ذَكَرُوه أن يكون مُرجِّحًا للنَّصب، بل قال: جَاءَ هذا

على (زَيْدًا ضَرَبْتُه)، وهو عربي كَثِير، قال: وقد قَرَأَ بعضهم[1]: (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) [فصلت:١٧] بالنَّصْبِ.

ودعوى ابن خروف، وابن عصفور، ضَعْفَ هذه القراءة، لم يَذْكُره سيبويه، وقال: القِرَاءَة لا تُخَالِفُ لأنَّها السُّنَّة.

وعن الأخفش: أَنَّ (خَلَقْنَاهُ) صِفَةٌ، ولا يكون ذلك إلا مع قِرَاءة الرفع، وقد قُرِئَ بالرَّفْعِ.

العاشرة: أَنْ يكون جَوَابًا لاسم استفهام منصوب، نحو قولهم: أَيَّهُم ضَرَبْتَ، أو مَنْ ضَرَبْتَ، فتقول: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، فيُختارُ فيه النَّصْبُ، فلو قال: (أَيُّهم ضَرَبْتَهُ) بالرَّفْعِ، فالجواب: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) بالرفع عند سيبويه، ولا يُجيز النَّصب إلا على حَدِّ (زَيْدًا ضَرَبْتُه)، ابتداء غير جواب.

وجَوَّزَ الأخفش الرفع على حَدِّ ما يجوز في العطف في الجملة في ذات الوجهيْن، وممَّا جَرَى مجرى الاستفهام المضاف إلى اسم الاستفهام، تقول: ثَوْبُ أَيّهم لَبِسْتَ؟ فتقول في الجواب: ثَوْبُ زَيْدٍ لَبِسْتُه.

وممَّا جَرَى مجرى جواب الاستفهام، وإن لم يَكُنْ جَوَابًا لاسم استفهام، تقول: هَلْ رَأَيْتَ زَيْدًا؟ فيقول: لا، ولَكِنْ عَمْرًا لَقِيتُهُ، فعمرو لَيْسَ مَسْئُولا عنه، لكِنَّهُ لمَّا كان في الجملة جَوَابًا، جَرَى مجرى الأوَّل، وكذا لا بَلْ عَمْرًا لَقِيتُهُ، أو نَعَمْ عَمْرًا لَقِيتُه، فلو كان الفعل غير خَبَرٍ، لم يَكُنْ الحمل على مُرَاعَاة الأول، بل على الأصل، نحو قوله: هَلْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ؟ فتقول: لا وَلَكِنْ عَمْرًا امْرُرْ بِهِ.

ويَتَسَاوَى الرفع على الابتداء، والنصب في العطف على جُملةٍ ذات وَجْهَيْن؛

---

(١) المعروف من قراءة الأعمش:(وأما ثمود) بالصرف على أنه اسم(للحي)، إلا أن أبا حاتم روى عن أبي زيد، عن المفضل، عن الأعمش، وعاصم أنهما قرآ:(وأما ثمودا) بالنصب، وهذه القراءة معروفة عن عبد الله ابن أبي إسحاق، والنصب بإضمار فعل على قول يونس، قال: زيدا ضربته، وذلك بعيد عند سيبويه، وعلى ذلك أنشد:

فأما تميم تميـــم بن مر فألفاهم القـــوم روبى نياما

قال الضحاك: (وأما ثمود فهديناهم): أخرجنا لهم الناقة تبيانا وتصديقا لصالح صلى الله عليه وسلم، (فاستحبوا العمى على الهدى) قال: أي: استحبوا الكفر على الإيمان. [إعراب القرآن للنحاس ٣٩/٤]

أي: اسميَّة الصدر فعليه العجز، إلا إذا كانت تَعجُّبِيَّة، ولا يلحظُ فيها الجملة الفعلية، أو فُصِلَ بـ (أمَّا)، فيُختار الرفع في المعطوف، نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وعَمْرًا أَحبّهُ، وزَيْدٌ ضَرَبْتُه، وأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرَمْته.

وإذا عُرِّيت عن هذين، جاز أن تراعى صدر الجملة، فتَرْفَع في العطف، وجاز أَنْ تُراعَى الصغرى فتَنْصِب، وإذا رَاعَيْتَ الصغرى؛ فإمَّا أن يكون في الجملة المعطوفة ضميرٌ، يعود على الاسم الأول الذي في الجملة الأولَى أو لا.

إن كان فيها ضَمِيرٌ، جازت المسألة بلا خلاف، نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُه وهِنْدًا أَكْرَمْتُهَا في دَارِهِ، وإن لم يكن ضمير نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وهِنْدًا أَكْرَمْتُهَا؛ فأربعة مذاهب:

أحدها: أنَّه لا تجوز المسألة، وهو مذهب الأخفش، والزيادي، والسيرافي.

والثاني: أنَّه يجوز، وهو مذهب جماعة من القدماء، والفارسي، وهو ظاهر كلام سيبويه.

والثالث: إن كان العطف بالواو أو بالفاء، جَازَتْ، وإلا فَلا، وهو مذهب هشام.

والرابع: إنْ كَانَ العَطفُ بـ (ثُمَّ) جَازَ، وإلا فلا، وهو مذهب الجمهور، والفعل اللازم في الجملة الأولَى، كالمتعدِّي في اعْتِبَار العطف على الجملة الصغرى، نحو: زَيْدٌ قَامَ وهِنْدٌ كَلَّمْتهَا في دَارِهِ.

واسم الفاعل كالفعل يَلحظُ الفعل، تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، وعَمْرٌو كَلَّمْتُهُ؛ فينصبُ مراعاةً لاسم الفعل، وكأنَّه قال: زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْرًا، يُنزَّلُ اسم الفاعل منزلة الجملة الصغرى.

ويجري مجرى العطف (حَتَّى)، تَقُولُ: القَوْمُ ضَرَبْتُهم حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، فالرَّفْعُ مراعاةً لصَدْرِ الجُمْلَة، والنَّصب مُراعاةً للعجز، والنَّصب في هذا الباب فيه مذاهب:

أحدها: أَنَّ الفعل هو النَّاصِب للاسم والضمير، وهو مذهب الفراء.

الثاني: أنَّ الفعل نَاصِبٌ للاسم على إلغاء العائد، وهو مذهب الكسائي.

والثالث: أنَّه منصوبٌ بفِعْلٍ يُفسِّره العامل في الضمير أو السَّببي، فتارَة يُقدَّرُ مِن لَفْظِ الفعل، حَيْثُ يُمكن نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، يُقَدِّرُهُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُه. وإنْ لم يمكن، فمن المعنى نحو: زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، يُقَدِّرهُ: لَقِيتُ أو لابَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وفي مِثْلِ: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، تُقدِّرُهُ: أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ.

ورُتَبُ النَّصب مُتفاوِتَة فـ (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، أقوى من (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، وهذا أحسن مِن (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، وهذا أَحْسَنُ مِنْ (زَيْدًا مَرَرْتُ بِأَخِيهِ).

وزعم ابن كيسان في (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) أَحْسَنُ مِنْهُ في (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، وحَمْلُ ما يتعدَّى بحرف جَرٍّ على ما يتعدَّى بنفسه في نصب الاسم السابق، نحو: زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، لاشْتِرَاك النَّصْب والجَر في أَشْيَاء.

وأَجَازَ بعض النحويين جَرّ الاسم السابق بمثل ما جُرَّ الضمير، فأجاز: بزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ، وعلى زَيْدٍ غَضِبْتُ عَلَيْهِ، والصَّحِيحُ أَنَّه لا يجوز، ولو وجد كان ما بعده بدلا.

وإذا كان المُفسّر للنَّاصِب في الأول اسم فاعل، نحو: زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ، ودَخَلَ على الأول ما يَعتَمِدُ عليه اسمُ الفاعل، نحو: أَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ، فيجوز أن يُقدَّرَ فِعلا، نحو: أَتَضْرِبُ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ؛ فيجوز أن يكون التقدير اسم فاعل لِصِحَّة اعتماده.

قيل: ويختار أن يكون (أَنْتَ) مرفوعًا به؛ لأنَّ ذلك المُقدَّر إمَّا مبتدأ أو خبرًا مُقدَّمًا، وهو في كل ذلك حال مُفتقر إليهما، أمَّا على الفاعلية أو على الابتداء.

ويرتفع (ضَارِبُه) الثاني على إضمار مبتدأ؛ أي: أَنْتَ ضَارِبُهُ، وفي هذا نظر؛ إذ فيه حذف مُبتدأ وخبر.

وقال ابن مالك: وقد يُضمر مطاوع للظاهر، فيَرْفَعُ السابق، نحو قوله[1]: [الطويل]

---

(١) البيت: للبيد بن ربيعة العامري، وهو من قصيدته المشهورة التي يقول فيها:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

الشرح: "فانتسب" من الانتساب، "تهديك" أي: تعرفك، "القرون" جمع قرن -بفتح القاف- قال الجوهري: القرن من الناس أهل زمان واحد، ويقال القرن ثلاثون سنة وقيل مائة سنة "الأوائل"، جمع أول وهو نقيض الآخر، وأصله أوأل على وزن أفعل، مهموز الأوسط، فقلبت الهمزة واوا وأدغم ويقال: ووأل على وزن فوعل فقلبت الواو الأولى همزة.

المعنى: إن غاية الإنسان الموت فينبغي له أن يتعظ بأن ينسب نفسه إلى عدنان أو معد فإن لم يجد من بينه وبينهما من الآباء فليعلم أنه يصير مصيرهم، فينبغي له أن ينزع عما هو عليه والعواذل هنا حوادث الدهر.

الشاهد: في "فإن أنت" حيث انفصل الضمير، لما أضمر العامل وهو فعل الشرط.

انظر: السيوطي في همع الهوامع ١/ ٦١، ٢/ ٥٩.

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ نَفسُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّــكَ تَهْــدِيكَ القُــرُون الأَوَائِــل

التقدير: فإن لم تَنْتَفِعْ، حَذَفَ الفعل فانفصل الضمير.

وأَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حمامها، تقديره: إِنْ مَاتَتْ نَفْسٌ؛ لأَنَّه لازِمٌ لقوله: (أَتَاهَا حمامها)، ولا يُجوّزُ ذلك أصحابنا، ولا يُجيزون: إِنَّ الإِنَاءَ كَسَرْتَهُ فَاغْرمْهُ، على تقدير: إِنْ كُسِرَ الإِنَاء، وتَأَوَّلُوا: فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمك، بوُجُوهٍ مذكورة في الشرح.

وقال في " الترشيح ": إِنَّ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، نَصَبْتَ بإضمار فعل، وإن رَفَعْتَهُ بإضمار (كان)، جاز، أو بإضمار فعل لم يُسَمّ فاعله من لفظ ما بعده، كأَنَّك قلت: إِنْ ضَرَبَ ضَرْبَتُه، وهذا قول أبي العباس، وكان ابن العريف يُنْكِرُ هذا ويرفعه، وذلك غلط منه. انتهى.

وابتداءُ المسبوق باستفهام دَاخِلٌ على أجنبي من المسبوق، نحو: أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ، وأَهِنْدٌ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ؛ فعَنْ سِيبَوَيْه: أَنَّه يُبطِلُ حُكم الاستفهام في اختيار النصب في (زيد)، فيكون (أَنْتَ، وهِنْد) مبتدأين، وما بعده خبر.

وذهب الأخفش إلى لحظ الاستفهام، فرفع (أَنْتَ) بفعلٍ مُضْمَر، وكذلك (هند)، وينصب بذلك الفعل (زَيْدًا) في المسألتيْن، وكأَنَّ همزة الاستفهام بَاشَرَت (زَيْدًا)، فاخْتِيرَ نصبه.

وقد رَدَّ على الأخفش، ابن ولاد، وابن طاهر، وابن مضاء، بما هو مذكور في الشرح، وقال قومٌ: لا خلاف بين سيبويه والأخفش، بل هُمَا مقصدان، إن دخلت الهمزة على (أَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتُه) حال رفع (زيدٌ)، اختير الرفع في (زَيْد) يكون (أَنْتَ) مبتدأ.

وإن أَدْخَلْتَها حال نصب (زَيْد)، كان النصب مُختارًا، وكان (أَنْتَ) مرفوعًا بالفعل المضمر الناصب لزَيْدٍ، ومن فَسَّر مذهب الأخفش، فَسَّرَ بأن الفعل الرافع هو بنفسه الناصب لـ (زيد).

وقال شيخنا أبو الحسن الأبذي في تقدير مذهب الأخفش: أَنَّ التقدير: أَضَرَبْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ضَرَبْتَهُ، فُسِّرَ رَافِعًا للضمير، لمَّا حُذِفَ انفصل الضمير، فصار (أَنْتَ)، وفسر ناصبًا لـ (زَيْدًا)، فصار المحذوف فِعْلَيْن، فِعلا رَافِعًا وفعلا ناصبًا، وهذا قول لم يسبقه إليه أَحَدٌ ممَّن قَرَّرَ مذهب الأخفش.

وفي " البسيط ": الأخفش يُفرِّقُ بين أن يكون الاسم الفاصل ضميرًا في الفعل، نحو: أَنْتَ زَيْدًا تَضْرِبُه؛ فيبقى على ما كان عليه مِن طَلَبِ الفِعْل وتعلّقه بالاسمَيْن، و(أَنْتَ) مرفوعٌ، و(زَيْد) منصوب، والنَّصبُ الاختيار.

وإن لم يكن له فيه ذِكْر، وافق سيبويه على الابتداء في (زَيْد)، ورَجَّحَه على النصب، نحو: زَيْدٌ أَخُوهُ يَضْرِبُهُ؛ فلو كان الفاصل بين الهمزة والاسم ظرفًا، أو مجرورًا، أو حرف عطف، لم يُعَدّ فَاصلا، وكان النصب هو المختار، مثاله: اليَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُه، وما في الدَّارِ زَيْدًا تَضْرِبُه، فَأَوْ زَيْدًا يَضْرِبُه.

وقد يُفَسّر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قَبْلَه، إن كان من سَبَبِه، وكان المشغول مُسندًا إلى غير ضميرهما، مثال ذلك: زَيْدٌ أَخُوهُ يَضْرِبُهُ، وزَيْدٌ أَخُوهُ يَضْرِبُه عَمْرو؛ فـ (زَيْدٌ) مبتدأ، و(أَخُوه) مبتدأ ثان، والجملة بعده خبرٌ عنه، وهو وخبره خبرٌ عن الأول.

ويجوز نصب الاسم الثاني بلا خِلاف على الاشتغال، فتقول: زَيْدٌ أَخَاهُ يَضْرِبُه، وزَيْدٌ أَخَاهُ يَضْرِبُه عَمْرو، والتقدير: تَضْرِبُ أَخَاهُ تَضْرِبُه، ويَضْرِبُ أَخَاهُ يَضْرِبُه عَمْرو.

وفي نصب (زَيْد)، وهو الذي كان مبتدأ أَوَّلا، خلاف؛ ذهب سيبويه والأخفش إلى جواز النَّصب، فتقول: زَيْدًا أَخَاهُ يَضْرِبُه، وزَيْدًا أَخَاهُ يَضْرِبُهُ عَمْرو، والتقدير: تَضْرِبُ زَيْدًا تَضْرِبُ أَخَاهُ تَضْرِبُه، ويَضْرِبُ زَيْدًا يَضْرِبُ أَخَاهُ يَضْرِبُهُ عَمْرو، ففَسَّرَ (تَضْرِبُه، ويَضْرِبُه) نَاصِبًا (أَخَاهُ) مُقدَّرًا، وفَسَّرَ هذا الناصب المقدر نَاصِبًا لـ (زيد).

وذَهَبَ قومٌ من القدماء إلى أنَّه لا يجوز في (زَيْد) إلا الرفع على الابتداء، ولا يُجيزون فيه النصب على الاشتغال؛ لأنَّ المُفَسِّر لا يكون مُفَسّرًا.

وهذه المسألة قِيَاسِيَّة لا نَصَّ فيها بالنصب عن العرب، والقياس يَقْتَضِي منع النَّصب، وهو الذي نَخْتَارُ.

فإن أُسْنِدَ الفعل إلى ضمير (زَيْد)، أو إلى ضمير (أَخِيهِ)؛ فصاحبُ الضَّمِير مرفوع بمُفَسِّر المشغول، وصاحب الآخر منصوب به، مثال ذلك: زَيْدٌ أَخُوهُ يَضْرِبُهُ، إنْ جَعَلْتَ الفاعل في (يَضْرِبُهُ) ضمير (زَيْد) والهاء للأخ، رَفَعْتَ (زَيْدًا) ونَصَبْتَ (أَخَاهُ)؛ فالمرفوع للمرفوع والمنصوب للمنصوب، وقلت: أَزَيْدٌ أَخَاهُ يَضْرِبُهُ، التقدير: لَيَضْرِبَ زَيْدٌ أَخَاهُ يَضْرِبُهُ.

وإن جَعَلْتَ الفاعل في (يَضْرِبُهُ) ضمير الأخ، والهاء لـ (زَيْد)، رفعت (الأخ)، ونصبت (زَيْدًا)، فقلت: أَزَيْدًا أَخُوهُ يَضْرِبُهُ؛ والفعل المُقدَّر في الصورة الأولى رَافِعٌ لـ(زيد) نَاصِبٌ لـ (أَخِيه)، وفي هذه الصورة ناصبٌ لـ (زَيْد) رافعٌ لـ (أَخِيه).

واخْتَلَفَ النُّحَاة في أصل كبير في هذا الباب، وهو أنَّ الضمير أو السَّبَبِي، إذا انْتصبَ من وَجْهٍ غير الوجه الذي انتصب عليه الاسم السابق، هل يجوز أن يكون من باب الاشتغال، أو شرطه أن يَنتصِبَ من جِهَةٍ وَاحِدَةٍ؟

فذهب ابن كيسان، والفارسي، وأبو زيد السهيلي، والأستاذ أبو علي في أحد قوليْه، إلى اشتراط ذلك إنْ نُصِبَ على الظرف، أو على المفعول به إن نُصِبَ عليه.

فلو كان الضمير أو السببي يَنْتَصِبُ على الظرف، أو على المفعول له، أو المصدر، أو الخبر، أو المفعول معه، لم يجز أن ينتصب السابق على المفعول به، فلا يجوز: زَيْدًا قُمْتُ إِجْلالا لَهُ، أو زَيْدًا جَلَسْتُ مَجْلِسَه، أو زَيْدًا قُمْتُ وأَخَاهُ، أو زَيْدًا كُنْتُ غُلامه، أو زَيْدًا قُمْتُ مَقَامه، لم يجز في (زَيْد) إلا الرفع فقط.

وذهب سيبويه، والأخفش، والأستاذ أبو علي في أحد قوليْه، إلى أنَّه يجوز نَصْبُه، وإن كان الضمير والسببي قد يَنْتَصبَان من غير الوَجْهِ الذي انتصب المشغول عنه.

ومنه المسألة التي ذَكَرَها ابن مالك، وهو: زَيْدٌ ظَفَرْتُ بِهِ، إِذَا كَانَتْ الباء سَبَبِيَّة، وكان المَظْفُور به غير (زَيْد)، وحكى أَنَّهُ يجوز في (زَيْد) النَّصْب، خلافًا لابن كيسان، وهذه المسألة فرعٌ من ذلك الأصل.

وحُكم رافع الاسم المشغول عنه العامل، لَفْظًا أو تقديرًا، في تفسير رَافِع السابق حُكم النَّاصِب، فيَنْقَسِمُ بانقسامه وَاجِبُ الرَّفْع على الابتداء، نحو: زَيْدٌ قَامَ.

وأجاز ابن العريف، وقومٌ منهم المبرد، رَفْعَه على الفاعليَّة بفعلٍ مُضْمَرٍ يُفسِّرُه الفعل بعده، وتقديره: قَامَ زَيْدٌ قَامَ.

وممَّا يُرجَّحُ فيه الرَّفعُ على الابتداء، نحو: خَرَجْتُ فإذَا زَيْدٌ قَدْ ضَرَبَهُ، وما يَجبُ فيه الحمل على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، التقدير: إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ، وإذا انْشَقَّت السَّمَاءُ انْشَقَّتْ.

وكذلك: هَلا زَيْدٌ قَامَ، ولَوْ غَيْركَ قَالَهَا يا أَبَا عُبَيْدَة، وما يُرَجَّحُ فيه الحَمْلُ على الفعل، نحو: أَزَيْدٌ قَامَ، هذا ظاهر مذهب سيبويه.

ومذهب الجرمي: الحَمْلُ على الابتداء، وحَيْثُ زَيْدًا يَقُومُ قُمْ، وأَنْتَ قُمْ، وزَيْدٌ لِيَقُمْ، ومَا زَيْدٌ قَامَ، في مذهب مَنْ رَجَّحَ النَّصب في: مَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ.

وذكر السيرافي: في أنَّ الحملَ على الفعل في (أَزَيْدٌ قَامَ) مَرْجُوحٌ، ونَصَّ سيبويه على رجحَانه، وهو مذهب الأخفش.

ومن مُثُلِ سيبويه: أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ؛ فمذهب سيبويه: أنَّه مرفوعٌ على الاشتغال، ولا يجوز نَصْبُه؛ لأنَّ المجرور في موضع رفعٍ، والتقدير: أَذُهِبَ زَيْدٌ أَذُهِبَ بِهِ، ويجوز رفعه على الابتداء ولا يجوز النصب.

وذهب المبرد، وابن السراج، والسيرافي، إلى أنَّه يجوز في (زَيْد) النَّصْب على أن يكون (بِهِ) في موضع نصب، ويكون مفعول (ذُهِبَ) المصدر الذي تَضَمَّنَهُ الفعل؛ فقَدَّرَهُ ابن مالك نكِرةً؛ أي: ذُهِبَ ذَهَابٌ، والذي يقتضيه النَّظر أن يُقدَّرَ معرفة؛ أي: الذِّهَاب، كما قَدَّرَهُ في قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، فكَنُّوا عنه بالضمير.

وكذلك قَدَّرُوه في قولهم: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ؛ أي: كَانَ هُوَ؛ أي: الكَذِب.

والفعل الذي اشتغل عن الاسم، إن كان من باب (ظَنَّ، وفَقَدَ، وعَدَمَ)، وما يستوي فيه الابتداء، والحملُ على الفعل جُملة ذات وَجْهَيْن، نحو: زَيْدٌ قَامَ وعَمْرٌو قَعَدَ؛ فـ (عمرو) على اعتبار الكبرى مُبتدَأٌ، وعلى اعتبار الصغرى فاعلٌ بفعل مضمر، تقديره: وقَعَدَ عمرو قَعَدَ، على ما تقَرَّرَ فيها حالة النصب ضميرًا، وسببي حُمِلَ عليه، نحو: أَزَيْدًا ظَنَنْتُهُ قَائِمًا، وأَزَيْدًا ظَنَنْتُ أَخَاهُ قَائِمًا.

أو ضميران مُتَّصِلان، حَمَلْتَ على المرفوع، لا على المنصوب، نحو: أَزَيْدًا ظَنَنْتُهُ قَائِمًا.

أو مُنْفَصِلان حَمَلْتَ على أَيِّهما شِئْتَ، نحو: أَزَيْدٌ إِيَّاهُ لَمْ يُظَنّ إلا هُوَ قَائِمًا.

أو أحدهما مُتَّصِل والآخر منفصل، والمتصل مرفوع، حُمِلَ عليه لا على غيره، نحو: أَزَيْدًا لم يُظَنّ إلا إِيَّاهُ قَائِمًا، أو مَنْصُوبًا حَمَلْتَ على أيهما شِئت، نحو: أَزَيْدًا لَمْ أَظُنّهُ إِلا هُوَ قَائِمًا، والسَّببيَّان حَمَلْتَ على أَيِّهما شِئت: أَزَيْدًا ظَنَّ أَخَاهُ أَبُوهُ قَائِمًا.

أو ضَمِير مُتَّصِل مرفوع وسببي، حَمَلْتَ عليه لا على السببي، نحو: أَزَيْدٌ ظَنَّ أَخُوهُ قَائِمًا، أو منصوب حَمَلْتَ على أيِّهما شئت، نحو: أَزَيْدٌ أَظُنُّهُ أَخُوهُ قَائِمًا، أو منفصل حَمَلْتَ على أيهما شئت، نحو: أَزَيْدٌ لَمْ يُظَنّ أَخَاهُ إِلا هُوَ قَائِمًا، و(فَقَدَ، وعَدَمَ) كـ (ظَنَّ) في هذا التقسيم.

وإن كان من غير باب (ظَنَّ، وفَقَدَ، وعَدِمَ)، والاسم ضميرًا وسببي حُمِلَ عليه، أو ضميران مُتَّصلان فلا تَجُوزُ المسألة، أو منفصلان فعلى أيهما شئت، نحو: أَزَيْدًا إِيَّاهُ لم يُضْرَب إلا هُوَ.

أو أحدهما مُتَّصِل والآخر مُنْفَصِل، حَمَلْتَ على المنفصل، نحو: أَزَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْهُ إِلا هُوَ.

أو سَبَبِيَّان فعلى أيِّهما شِئْتَ، نحو: أَزَيْدًا إِيَّاهُ ضَرَبَ أَخُوهُ، وأَزَيْدٌ إِيَّاهُ ضُرِبَ أَخُوهُ.

أو متصل حُمِلَتْ عليه لا على السببي، فتقول والضمير منصوب: أَزَيْدًا ضَرَبَهُ أَخُوهُ، وتقول والضمير مرفوع: أَزَيْدٌ ضُرِبَ أَخَاهُ.

وخالف ابن الطراوة، إذا كان الضميرُ منصوبًا والسببي مرفوعًا، فزعم أنَّه جائز، مُستدلا بقول الشاعر: [الطويل]

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمكَ فَانْتَسِب ... لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُون الأَوَائِل

قال: حُمِلَ على السببي، كأنَّه قال: فإِنْ لم يَنْفَعك، فعدَّى فِعل المضمر المتصل إلى مُضْمَره المنفصل، وقد أُوِّلَ (أَنْتَ) على وُجُوهٍ ذُكِرَت في الشرح، واعتبار هذه المسائل أَنْ تضعَ الاسم السابق موضع ما حَمَلْتَهُ عليه إن أَمْكَنَ.

وإن لم يمكن، حَذَفْتَ ما حملته عليه وتركته موضعه، نَاوِيًا به التأخير؛ فإن جَازَت المسألة بعد ذلك، فهي جائزة قَبْلَه، وإلا فهي مُمْتَنَعَة.

وفي " البسيط " ما ملخصه: شَرْطُ المشغول عنه أن يكون ممَّا يَقْبَلُ أن يُضمر وأن يَتقدَّمَ، ولا يصحُّ الشغل عن الحال، والتمييز، والمصدر المُؤكَّد، ومجرور كاف التشبيه، و(حتى)، وغير ذلك ممَّا امْتَنَعَ إِضْمَارُه.

والظرف إن كان على التوسُّع في الفعل، جرى مجرى المفعول به واتصل بالفعل، نحو: (يَوْمَ الجُمعَة صُمْتُه) رَفْعًا ونَصْبًا، إمَّا على الصفة، وإمَّا على الظرف؛

فإن كان على الظَّرْفِ قُلت: يَوْمَ الجُمعَة أَلْقَاكَ، فيه فرق بينه وبين المُتوَسِّع فيه.

والمصدر إن كان مُتَّسعًا فيه، جاز الشغل عنه، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا الضَّرْبَ الشَّدِيد، فتقول: (الضَّرْبُ الشَّدِيد ضَرَبْتُه زيدًا) رفعًا ونصبًا.

والمفعول معه بمنزلة المجرور، تقول: الخَشَبَة اسْتَوَى المَاء وإِيَّاهَا، فتصير بمنزلة: زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وأَخَاهُ؛ أي: لابَسَ المَاءُ الخَشَبَة.

وأمَّا المفعول من أجله، فإن كان اسمًا فكالمجرور، نحو: الله أَطْعَمْتُ لَهُ. وإن كان مَصْدَرًا، فإن جَوَّزْنَا إضماره جاز، وإلا فلا، كمَسْأَلَتِه في الإخبار.

وتجري هذه المشغول عنها في الفصل، والأدوات، والأحكام، على ما تقدَّم.

باب النداء[1]

النِّدَاءُ لُغَةً: الدُّعاء.

(١) الحروف التي ينادى بها خمسة: يا وأيا وهيا وأي وبالألف وهذه ينبه بها المدعو إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنه أو للإنسان المعروض أو النائم المستثقل وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلا عليك توكيداً وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء إلا في المبهم والنكرة فلا يحسن أن تقول: هذا وأنت تريد: يا هذا ولا رجل وأنت تريد: يا رجل ويجوز حذف: يا من النكرة في الشعر.

والندبة يلزمها: يا ووا (ووا) يخص بها المندوب.

وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك وتعرض فيه الإستغاثة والتعجب والمدح والندبة وسنذكر ذلك في مواضعه والأسماء المناداة تنقسم على ثلاثة أضرب: مفرد ومضاف ومضارع للمضاف بطوله.

شرح الأول: وهو الاسم المفرد في النداء الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة فالمعرفة: هو المضموم في النداء والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: إحداهما: ما كان اسماً علماً قبل النداء نحو: زيد وعمرو فهو على معرفته.

وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء نحو: يا رجل أقبل صار معرفة بالخطاب وأنه في معنى: يا أيها الرجل.

فهذان الضربان هما اللذان يُضَمّان في النداء تقول: يا زيد ويا عمرو ويا بكر ويا جعفر ويا رجل أقبل ويا غلام تعال.

فأما: يا زيد فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء وهو في النداء معرفة كما كان ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه ويحيل قول من قال: أنه معرفة النداء فقط إنك قد تنادي بإسمه من لا تعلم له فيه شريكاً كما تقول: يا فرزدق أقبل ولو كنت لا تعرف أحداً له مثل هذا الاسم ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به.

ومن قال إذا قلت: يا زيد أنه معرفة بالنداء فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي أما حسنة: فأن يعني: أن أول ما يوضع الاسم ليعرف به الإنسان أنه ينادي به فيقول له أبوه أو من سماه مبتدأ: يا فلان وإذا كرر ذلك عليه علم أنه اسمه ولولا التكرير أيضاً ما علم فمن قال: أن الاسم معرفة بالنداء أي: أصله أنه به صار يعرف المسمى فحسن وإن كان أراد: أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر فقد بينا وجه الإحالة فيه ويلزم قائل هذا القول شناعات أخر عندي.

=

واصْطِلاحًا: الدُّعَاء بحرُوفٍ مَخْصُوصَة، وتُكْسَرُ نُونُ النِّدَاء وتُضَمّ، وهَمْزَتُه مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ، كهي في كِسَاء، ومذهب الجمهور أنَّها حُرُوفٌ.

وذهب بعض النُّحاة إلى أنَّها أسماءُ أَفْعَال، تَتحَمَّلُ ضميرًا مُستكِنًّا فيها، وأَعَمُّهَا استعمالا: (يَا) يُنادَى بها القريب والبعيد، والهمزة للقريب، و(آ) حكاها الأخفش والكوفيون، وزعم ابن عصفور: أنَّها للقريب كالهمزة، و(أَيْ) زعم المبرد وجماعة من المتأخرين: أنَّها للقريب كالهمزة، و(آي) حكاها الكسائي.

وذكر سيبويه روايةً عن العرب: أنَّ الهمزة للقريب وما سواها للبعيد، وما هو للبعيد: (أَيَا، وهَيَا).

وزعم ابن السكيت، وتبعه ابن الخشاب: أنَّ هاء (هَيَا) بَدَلٌ من همزة (أَيَا).

و(وَا) ذَكَرَ سيبويه والجمهور: أنَّها مُختَصَّةٌ بالنَّدبة، وقيل: تُستعمل في غيرها.

والنداء إنشاءٌ، وقيل: إن كان بالصِّفَةِ فهو خبر، نحو: يَا فَاسِقُ.

والمُنَادَى منصوب لفظًا أو تقديرًا، إلا إن كان مُسْتَغاثًا به، أو مُتعجَّبًا منه، فيَدْخُلُ عليه لام الجر، ونَاصِبُهُ عند الجمهور فِعْلٌ مُضْمَر بعد الأداة، تقديره: أُنَادِي، أو أَدْعُو.

=

وأما قولك: يا رجل. فهذا كان نكرة لا شك فيه قبل النداء وإنا صار بإختصاصك له وإقبالك عليه في معنى: يا أيها الرجل فرفع وإنما ادعى من قال: أن: يا زيد معرفة بالنداء لا بالتعريف الذي كان له.

قيل: أنه وُجِد الألف واللام لا يثبتان مع (يا) في التعريف في التثنية ألا ترى أنك تقول يا زيدان أقبلا ولولا يا لقلت: الزيدان إذا أردت التعريف وإنما حذفت الألف واللام استغناء بيا عنهما إذ كانتا آلة للتعريف كما حذفنا من النكرة في النداء أيضاً.

ووجدنا ما ينوب عنهما فليس ينادي شيءٌ مما فيه الألف واللام إلا الله عز و جل.

قال سيبويه: وذلك من أجل أن هذا الاسم لا تفارقه الألف واللام وكثر من كلام العرب.

وأما الاسم النكرة الذي بقي على نكرته فلم يتعرف بتسمية ولا نداء فإذا ناديته فهو منصوب تقول: يا رجلا أقبل ويا غلاماً تعال وكذلك إن قلت: يا رجلا عاقلا تعالى فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها ومعنى هذا أنك لم تدع رجلا بعينه فمن أجابك فقد أطاعك ألا ترى أنه يقول: من هو وراء حائط ولا يدري من وراؤه من الناس: يا رجلا أغثني ويا غلاماً كلمني كما يقول: الضرير يا رجلا خذ بيدي فهو ليس يقصدٌ واحداً بعينهِ بَل من أخذَ بيدهِ فهو بغيتُهُ. [الأصول: ١/٢٢٦]

وهو إنشاءٌ كـ (أُقْسِمُ) في باب القسم، وقيل: النَّاصِبُ الأَدَاة، وهي اسم فعل، وقيل: الحرف نفسه، وقيل: الحرف بنِيَابَتِه عن الفعل، وهو مذهب الفارسي، ويَلْزَمُ الحرف إذا نُودِي (الله) بغير ميم مُشدَّدَة.

والمُستغاث به والمُتعجَّب منه، نحو: يَا لَزَيْد لعَمْرو، ويَا لَلْمَاءِ، والمندوب، ونَصَّ البصريون على أنَّه يَلْزَمُ اسم الإشارة واسم الجنس، إلا في شذوذٍ أو ضَرُورَةٍ.

وجاء منه أَلْفَاظ، منها: أَعْوَرُ عَيْنَكَ والحَجَرَ، وافْتَدِ مَخْنُوقُ، وأَصْبِحْ لَيْلُ، وأَطْرِقْ كَرَا، وثَوْبِي حَجَرُ، واشْتَدِّي أَزْمَة تَنْفَرِجِي، وجاء في الشِّعر: [الطويل]

كليــه وجَريــه ضِــبَاع وَابْــشِرِي بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدِ اليَوْمَ نَاصِرُهْ

و[1]: [الطويل]

فَقُلْــتُ لَــهُ عَطَّــارُ هَــلا أَتَيْتَنَــا بِنُــورِ الخزَامَــى أو بِخُوصَــةِ عَــرْفَجِ

وفي جواز حَذْفِه من النكرة غير المقبل عليها، خِلافٌ، نحو: رَجُلا خُذْ بِيَدِي، ويجوز حَذْفُه ممَّا سوَى ذلك، كالعَلَمِ، والموصول، وغيرهما.

واختلفوا في جواز حَذْف المُنَادَى، وإبقاء الأداة تَدُلُّ عليه، والذي يَقْتَضِيه النَّظرُ المنع، وفي جواز الحال من المُنادَى على مذاهب:

أحدها: الجواز مُطلقًا، وهو مذهب المبرد، وابن طاهر، وابن طلحة من المتأخرين.

الثاني: المنع، وهو مذهب الكوفيّين وبعض البصريين.

الثالث: التفصيل بين أن تكون الحالُ مُؤكَّدة أو مَبْنِيَّة، فلا يجوز، وهو مذهب الأخفش، والمازني، والفارسي.

ولا نَصَّ عن سيبويه في إجازةٍ ولا منع، وجاء في الشِّعر[2]: [البسيط]

يَــا أَيُّهَــا الرَّبْــعُ مَبْكِيًّــا بِــسَاحَتِهِ كَـمْ قَـدْ بَـذَلْتَ لِمَـنْ وَافَـاكَ أَفْرَاحَـا

و(مَبْكِيًّا) حال.

---

(١) انظر: زهر الأكم ١/١٢٦.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١/٩٣٢.

قال ابن مالك: وقد يَعْمَلُ عامل المنادَى في المصدر، والظرف، والحال، وأنشد في المصدر(١): [البسيط]

يَا هِنْدُ دَعْوَةَ صَبٍّ هَائِمٍ دَنِفٍ ... مُنِّي بِلُطْفٍ وَإِلا مَاتَ أَوْ كَرِبَا

ولا يُفصل بين الحرف والمنادى.

وقال ابن مالك: قد يُفصل بالأمر، كقول جداية بنت خالد النخعية تُخاطب أُمّها لطيفة: [الوافر]

أَلا يَا فَابْكِ شَوَّالا لَطِيفًا ... وَأَذْرِي الدَّمْعَ تَسْكَابًا وكِيفًا

تُريد: يا لطيفة، فرَخَّمَت.

والمنادى غير المجرور باللام ينقسم إلى مُفرد، ومضاف، ومُشبَّه بالمضاف، ويُسمَّى المطول والممطول، والمفرد في هذا الباب.

وفي باب (لا) هو قسمٌ للمضاف والمطول، فالمُفْرد إن كَانَ مَبْنِيّ الوضع أو مَحْكِيًّا، بَقِيَ على حاله، نحو: رَقَاشِ، وسِيبَوَيْه، وهَؤُلاء، وبَرَقَ نَحْرُه.

وفي جواز ندائه مُضمرًا لضمير النَّصب، نحو: (يَا إِيَّاكَ)، وبضمير الرفع نحو: (يَا أَنْتَ) خِلافٌ، والصحيح المنع.

وفي ندائه مُشارًا مَصْحُوبًا بحرف الخطاب، نحو: (يَا ذَاكَ) خِلافٌ، منع من نِدَائِه السيرافي، ووَافَقَهُ سِيبَوَيْه في كَلامِه أنَّ (أُولَئِكَ) يُنادَى، فإن لم يصحبه الحرف، فلا خلاف في جواز ندائه.

ولا يُنادَى ضمير مُتكلِّم، ولا ضمير غائب، لا يُقال: (يَا أَنَا)، ولا (يَا هُوَ).

وإن كان مُعْرَبًا في الأصل، بُنِيَ على ما يُرْفَعُ به، تقول: يَا زَيْدُ، ويَا رَجُلُ، ويَا زَيْدَان، ويَا زَيْدُون، ويا مُصْطَفُون؛ وذهب بعض الكُوفيّين إلى تَثْنِيَة المُثنَّى والمجموع على حدِّ المضاف، فنَادُوهما بالياء، نحو: يَا زَيْدَيْن، ويا زَيْدِين، يا مُصْطَفَيْن.

ولمَّا تُنزِّل (عَشَر) في اثْنَتي عشر، و(عَشَرَة) في اثنتي عَشَر، مَنْزِلَة النون، كان

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٣٨.

نداؤُها بالألف، فتقول: (يا اثْنَا عَشَر، ويَا اثْنَتَا عَشَرَة)، وأجرى ذلك الكوفيون مجرى الإضافة، فقالوا: (يَا اثْنَيْ عَشَر، ويا اثْنَتَيْ عَشَرة).

وحركة (يَا زَيْدُ) حركة بناء، خلافًا للكسائي والرياشي في زَعْمهما أنَّها حركة إعْرَاب، وما كان عَلَمًا نحو: يَا زَيْدُ، فهو بَاقٍ على تعريفه بالعَلَمِيَّة، وهو مذهب ابن السراج.

وذهب المبرد والفارسي إلى أنَّه يُسلب تعريفه بالعلمية، ويصير معرفة بالإقبال عليه والخطاب.

وفي نِدَاءِ النكرة غير الموصوفة خِلافٌ، مذهب البصريين: جواز النداء مُطلقًا، مُقبل عليها وغير مقبل.

ومذهب المازني: إنْكَارُ وجود النَّكِرَة غير مُقبلٍ عليها في النداء.

ومذهب الكسائي، والفراء، وعامَّة الكُوفيِّين: أنَّه إن كَانَ خلفًا من موصوف، جاز نِدَاؤُها، وإلا فلا.

وزعموا أنَّ مِنْ شَرْطِ النكرة غير المقبل عليها، أن تكون موصوفة، أو خَلفًا من موصوف، فلا يجوز عندهم: يَا رَجُلا، وزعموا أنَّه ليس بمسموعٍ.

وإذا وَصَفْتَ النكرة؛ فمذهب البصريِّين: أنَّه يجبُ نَصْبها، قَصَدْتَ وَاحِدًا بِعَيْنِه أَوْ لا.

ومذهب الكسائي: جَوَاز الرَّفْع والنصب فيها.

ومذهب الفراء: التفصيل بين أن يكون فيه ضَمِير غَيْبَة، فيجب النَّصْبُ نحو: يَا رَجُلا ضَرَبَ زَيْدًا، أو ضَمِير خِطَاب، فيجب الرفع نحو: يَا رَجُلُ ضَرَبْتَ زَيْدًا.

ونَقَلَ ابن مالك عن الفرَّاء: أنَّه قال: النَّكِرَة المقصودة، الموصوفة المناداة، تُؤْثِرُ العرب نَصْبَها، نحو: يَا رَجُلا كَرِيمًا؛ فإذا أَفْرَدُوا، رَفَعُوا أَكْثَر ممَّا ينصبون. انتهى.

وما جَاءَ في الشِّعر من قوله[1]: [الوافر]

---

(١) هو للأحوص.
و(النّخلة) هُنا: كناية عن المرأة. و(ذات عرق): موضعٌ بالحجاز.
والشّاهدُ فيه: (عليك ورحمة الله السّلام) حيث قدّم المعطوف وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه وهو (السّلام) للضّرورة الشّعريّة.
=

أَلا يَـا نَخْلَـةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ عَلَيْـكِ ورَحْمَـةُ الله الـسَّلامُ

و[1]: [الطويل]

أَدَارًا بِحُـزْوَى هِجْـتَ للعَـيْنِ عَبْـرَةً فَمَـاءُ الهَـوَى يَـرْفَضُ أو يَتَرَقْـرَقُ

قال المازني: لا تكون غير مُقبلٍ عليها.

وقال الكوفيون: نَكِرَة غير مقبل عليها.

وقال ابن الطراوة: معرفة وما بعدها صلة لموصول محذوف، تقديره: أَلا يَا نَخْلَةً التي مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، وأَدَارًا التي بِحُزْوَى.

وفي تعريف النكرة المُقبل عليها خِلافٌ، فقيل: بالإقبال، وقيل: بـ (أل) المحذوفة، وناب عنها حرف النداء.

ويجوز وَصْفُ المُنادَى المَبْنِيّ على الضمِّ، وهو مذهب سيبويه، والخليل، والأكثرين.

وذَهَبَ الأصمعي، وقومٌ من الكُوفيّين، إلى أنّه لا يجوز وَصْفُه.

وقال الفارسي: يجوز، والقياس أن لا يجوز.

والمضاف والمشبَّه به منصوبان، ولا يَخْلُوا المضاف من أن يُضاف إلى معرفة، نحو: يَا غُلامَ زَيْدٍ. أو إلى نكرة، فإن كانت مَحْضَةً نحو: يَا أَخَا رَجُلٍ، ويَا أَخَا صِدْقٍ، فهو نكِرَة، ولا يجوز أن يُقْصَدَ به وَاحِد بِعَيْنِه فيُعَرِّفه بالنِّدَاءِ.

وقال الجرجاني: يَصِحُّ أن يكون معينًا.

واسم الفاعل الماضي مِنْ قَبِيلِ مَا أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ، فإن كان بمَعْنَى الحال والاستقبال، أو كان صِفَةً مُشبَّهَة، فقيل: يَجْرِي مجرى المضاف إلى النكرة، فلا يُقصد تعريفه في النِّدَاء.

وقيل: يجري مَجْرَى (يَا ضَارِبًا رَجُلا)، فيكون مُطَوَّلا.

=

انظر: مجالس ثعلب ١٩٨/١، والأُصول ٣٢٦/١، ٣٤٤، ٢٢٦/٢، والجُمل ١٤٨، والخصائص ٣٨٦/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٢٧٦/١، واللّسان (شيع) ١٩١/٨، والمغني ٤٦٧، والمقاصد النّحويّة ٥٢٧/١، والتّصريح ٣٤٤/١، والخزانة ١٩٢/٢، وحواشي ديوان الأحوص ٢٣٩.

(١) البيت لذي الرمة، وانظر: الديوان ٤٥٦/١.

ونَصَّ سيبويه في اسم الفاعل على أنَّه بمنزلة المطول لعروض الإضافة، وينبغي أن تُقاس الصفة المُشبَّهة عليه، وإن أُضِيفَ إلى معرفة، فإن كان ضمير المتكلم، جاز نحو: يَا غُلامِي، إن كان المخاطب، لم يجز، لا يُقال: يَا غُلامُكَ.

وإن كان ظاهرًا والمُضاف إليه (أُمّ، أو عَمّ)، فسيأتي حُكمه، أو غير ذلك، فلا يجوز الفصل بينهما إلا في ضرورة، نحو[1]: [البسيط]

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ ... يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأقْوَامِ

نَصَّ عليه سيبويه.

والمشبه بالمضاف: وهو المطول، هو ما له عَمَلٌ فيما بعده، ويُعطف نحو: يَا ضَارِبًا رَجُلا، ويَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ، ويَا عِشْرِين رَجُلا، و(يَا زَيْدًا وعَمْرًا) مُسَمًّى به.

وشرط المعمول أن يكون مَلْفُوظًا به، فإن كان مُستترًا في الاسم المُنادَى، نحو قولك: (يَا ذَاهِبُ) تُنَادِي وَاحِدًا بِعَيْنِه؛ ففيه ضميرٌ مستتر، ولا يكون مطولا فينصب.

فلو عَطَفْتَ على الاسم المُنادَى، فقُلْتَ: يَا ذَاهِبُ وزَيْدُ، بَنَيْتَهُمَا على الضَّمِّ.

فلو عَطَفْتَ على الضمير المُستكِنّ في (ذَاهِب)، قُلت: يَا ذَاهِبًا وزَيْدٌ، تُرِيد: يَا ذَاهِبًا هُوَ وَزَيْدٌ، وصار مطولا؛ لأنَّه عاملٌ في (زَيْدٍ) بوساطة حرف العطف.

ولو قُلت: يا مُشتركًا وزَيْدٌ، لم يكن في (مُشترك) إلا النَّصب.

وقال الفارسي: لو قلت: يا ثلاثة وثلاثين، وهُمَا مُسَمًّى بهما، نَصَبْتَ للطول، ولو نَادَيْتَ جماعة هذه عِدَّتهم، قُلت: يَا ثلاثة والثلاثون، أو يا ثلاثة والثلاثين، كما تقول: يَا زَيْدُ والنَّضْرُ، والنَّضْرَ.

وقال ابن خروف: وهذه الأسماء الأعلام تَبْقَى على ما كانت عليه قَبْلَ التسمية بها من رَفْعٍ، أو نَصْبٍ، أو خفضٍ؛ فإن كانت مِن مرفوعٍ، قُلت: يا ثلاثة ويا ثلاثون.

وقد أجاز بعضهم تكرير (يا) في الثلاثين التي في حال العَلَمِيَّة، ومنع ذلك سيبويه.

ومن قَبِيلِ المضاف قولك في الصفة المُشبَّهة: يَا حَسَنَ الوَجْه، ويَا جَمِيلَ الأنْف؛ فلا يجوز فيه حالة الإضافة إلا النَّصب.

---

(١) البيت للنابغة، وانظر: الديوان ٧٩/١.

وأجاز أحمد بن يحيى فيه الضم، فتقول: يَا حَسَنُ الوَجْه، كَأَنَّهُ لم يَعْتَدّ بالمُضافِ إليه، وتقول: يَا زَيْدَ بْن عمرو؛ فلَكَ في (زَيْد) الفتح، وهو اختيار البصريين.

وقال ابن كيسان: هو أكثر في كلام العرب.

وزعم المبرد: أنَّ الضَّمَّ أَجْوَدُ، وحركة (ابن عمرو) حركة إعراب، إذا فَتَحْتَ (يَا زَيْدَ) في قول الجمهور؛ لأنَّه مُضافٌ إلى ما بعده.

وقال عبد القاهر: هِيَ حَرَكَة بِنَاء؛ لأنَّك رَكَّبْتَهُ مع (زَيْد)، وجعلا بمنزلة (يَا ابْنَ أُمّ، ويَا ابْنَ عَمّ). انتهى.

وشرطُ الفتح أن يكون (ابْن) صفة للمنادَى العَلَم، مُضافًا إلى عَلَمٍ، ولم يفصل بَيْنَهُ وبين مَنْعُوتِه.

فلو كان (ابْن) بَدَلا، أو عَطْفَ بَيَان، أو مُنادَى مُضافًا، أو مفعولا بفعل مُضمر، أو كان قَبْل (ابن) غير علم، نحو: يَا غُلام ابن زَيْد، أو كَانَ مُضافًا إلى غير علم، نحو: يَا زَيْد ابْن أَخِينَا، أو كان مفصولا بَيْنَه وبَيْن مَنْعُوته، نحو: يَا زَيْدُ الكَرِيم ابن عمرو، لَمْ يَكُن في (زَيْد) المُنادَى إلا الضَّمّ، ولو كانت الضمة مُقدَّرَة، نحو: يَا مُوسَى بْن زَيْد، فالظَّاهِر عند الفَرَّاء يُجيز فيه تقدير الفتحة.

وقال ابن مالك: لا يُنْوى تبديل الفتحة بالضَّمة.

وفي " النهاية ": وقال الله تعالى: ﴿يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٠]؛ فَأَلِف (عِيسَى) في مَوْضِع فَتْحٍ، حَمْلا للقرآن على أَشْيَعِ القَوْلَيْن. انتهى.

وحكى الأخفش تَبَعِيَّة حركة (ابن) لضَمَّة (زَيْد)، فتقول: يَا زَيْدُ بن عَمْرو، كما تَبِعَتْ حركة زَيْد لحركة (ابن) في الفتحة، حين قالوا: يَا زَيْد بن عمرو، ولو وَصَفَ بغَيْر (ابن)، لم يجز فيه إلا الضَّم، نحو: يَا زَيْدُ الكَرِيم.

وأجاز الكوفيون فَتْحَهُ إذا وَصَفَ بغير (ابن)، وكان الوَصْف مُفْرَدًا، نحو: يَا زَيْدُ الكَرِيمُ، وإذا كان (ابْن) صِفَةً بين مُتَّفِقِي اللفظ غير عَلَمَيْن، نحو قولك: يَا كَرِيمُ ابْن كَرِيم، ويَا شَرِيفُ ابْن شَرِيف، ويَا كَلْبُ ابْنَ كَلْب، ويَا وَثَنُ ابْنَ وَثَن، ويا كَلْبُ بن الكَلْب، يَا وَثَنُ بْنَ الوَثن، ويَا ضُلّ بْنَ ضُلّ؛ فمذهب البصريين: أنَّه لا يجوز في المُنادَى إلا الضَّم.

ومذهب الكوفيين جواز الضم، والفتح كحال العَلَمَيْن إذا كان بينهما (ابْن) صفة، ومن إجراء ذلك مجرى العَلَمَيْن، ما أنشده الفراء: [الكامل]

يَا غَنَمُ بْنَ غَنَمٍ مَحْبُوسَةٍ فِيهَا ثُغَاءٌ ونَعِيقٌ وحَبَقْ

وإذا سَمَّيْتَ (بِدَاعٍ، أو بمُسْلِمَات، أو بِزَيْدَيْن، أو بِزَيْدِين)، حَاكِيًا إعرابهما، قُلت في لغة من قال: (يَا زَيْدَ بن عَمْرو) بفتح الدال، يا دَاعِيَ بْنَ عَمْرو، ويا مُسلماتِ بن عمرو، ويَا زَيْدَيْنِ بْنَ عَمْرو، وعلى لُغَة مَنْ ضَمَّ، تقول: يَا دَاعُ بن عَمْرو، ويَا مُسْلِمَاتُ بْن عَمْرو.

ومَنْ جَعَلَ الإعراب في النون، قال: يَا زَيْدَان بن عَمْرو، يَا زَيْدُون بْن عَمْرو، ويَا زَيْدَيْنِ بن عَمْرو، وتقول: يَا حَارُ بْن عَمْرو؛ فِيمَنْ نَوَى المحذوف، على لُغة: يا زَيْدُ بن عَمْرو، ويَا زَيْدَ بن عَمْرو؛ فإنْ بَنَيْتَ (يَا حَار) قُلت: يَا حَارَ بْن زَيْد، ويَا حَارُ ابْن زَيْد؛ لأنَّك لم تَنْوِ المحذوف، فكانت الراء تمام الكلمة.

وإذا وَقَعَ (ابْنٌ) صِفَة بَيْن عَلَمَيْن بالشَّرط الذي تقدَّمَ في النداء، وَجَبَ في غير النِّدَاء أن تَحْذِفَ تَنْوِين العَلَم الأول، وتَحْذِف أَلِف (ابْن) في النداء وغيره، نحو: جَاءَ زَيْدُ بْن عمرو، ورَأَيْتَ زَيْد بْن عَمْرو، ومَرَرْتُ بزَيْدِ بْن عَمْرو، ولا يُثبت التنوين إلا في ضرورة، نحو قوله[1]: [الرجز]

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَه

وليس حَذْف التنوين منه لتركيب الصفة والموصوف، فوَقَعَ وَسَطًا، فحذف وبقي نون (ابن) حرف الإعراب، والدَّالُّ تابعٌ للنون تبعيَّة الميم في قولك: (مُرْءٌ، ومَرْأً، ومِرْءٍ)، وليس من شروط العَلَمَيْن تكبيرهما، خلافًا لبعض المتأخرين، واشتراطُ التذكير فيهما صَحِيح.

فلو كان الثاني مُؤَنَّثًا تَعَيَّنَهُ التنوين، نحو: زَيْدٌ بْن عَلِيَّة، وحُذِفَ في (عمرو ابن هند) لكثرة الاستعمال.

---

(١) هو مطلع أرجوزة للأغلب العجلي يقصد به امرأة من العرب اسمها " كلبة " وقد عناها بقوله "جارية". وكانت بينه وبينها مهاجاة وفي الأرجوزة التي منها الشاهد فحش كثير.

انظر: سيبويه ٢/ ١٤٨، والمقتضب ٢/ ٣١٥، والخصائص ٢/ ٣٩١، وابن الشجري ١/ ٣٨٢، وابن يعيش ٢/ ٦، والمقرب ١٤٧، والخزانة ١/ ٣٣٢، وهمع الهوامع ١/ ١٧٦

وفي الوَصْفِ بـ (ابْنَةٍ) خِلافٌ، أُجْري في النداء وغيره، إذا وَقَعَت بَيْنَ عَلَمَيْن، مجرى (ابن)، حكاه ابن كيسان، وقال: مَوْضِعُ السَّماع هو في (ابْن)، لا في (ابْنَة)؛ فالنَّحويُّون في النِّدَاءِ يَرْفعون الأول، ويَنْصِبُون (ابْنَة)، قال: والقياس على (ابْن) حَسَن.

وفي الوصف بـ (بِنْت) في غير النداء وَجْهَان:

أحدهما: حَذْفُ التنوين، تقول: هَذِهِ هِنْدُ بِنْتُ عَاصِم، حُذِفَتْ لِكَثْرَة الاستعمال، وحُذِفَ في (هَذِهِ هِنْدُ ابْنَةُ زَيْدٍ) لِكَثْرَة الاستعمال، ولالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن، وإذا قُلت: يَا رَقَاشِ ابْنَةَ عَمْرو، فَلا تُغَيِّر حركة البناء، ويكون الفتح للاتِّبَاعِ تقديرًا.

وفُلان ابْنُ فُلان، كـ (زَيْدُ بْنُ عَمْرو)، وتقدَّمَ أنَّ (فُلانًا) عَلَم كِنَايَة عن عَلَمٍ، وهو عَلَم جِنْس؛ إذ صار كناية عن كُلِّ عَلَمٍ.

وقال المبرد: لا خِلافَ في حَذْفِ التَّنْوِين مِن فُلان ابن فُلان، وحَكُوا سَمَاعه عن العرب. انتهى.

وفي نحو نِدَاء المَنْقُوص المُعيَّن بالنداء، خِلافٌ، وذَهَبَ الخليل إلى أنَّه يحذف تَنْوِينه، فتَعُودُ الياء التي حُذِفَت لأجل التنوين، فتقول: يَا قَاضِي، وتُقَدَّرُ الضَّمَّة في اليَاءِ، كما تُقدَّرُ في الألف في (يَا فَتَى).

وذهب يونس: إلى أنَّه لمَّا حُذِفَ التنوين في النداء، بَقِيَ على حالته من غَيْرِ رَدِّ الياء، فالضَّمَّة مُقدَّرَة في الياء المحذوفة، فإن كان المنقوصُ قد حُذِفَ منه، فلم يَبْقَ إلا أصل وَاحِدٌ، ثَبَتَت الياءُ إِجْمَاعًا، نحو: (مُرٍ، ويَفٍ) مُسمًّى بهما، فتقول: يَا مُرِي، ويا يَفِي.

والمُنادَى المضموم قد يُنوَّنُ اضطرارًا، واختيار الخليل، وسيبويه، والمازني: بَقَاءُ ضَمّه.

واختيار أبي عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، والجرمي، والمبرد: نَصْبُه، وكِلاهُمَا مَسْمُوعٌ عن العرب.

قال ابن مالك: عندي أنَّ بقاء الضَّمَّة أَرْجَحُ في العَلَمِ، والنَّصب رَاجِح في النكرة المُعيَّنة. انتهى.

وإذا نُعِتَ المضموم المُنوَّن في الضرورة بالمُفرد، جاز في النَّعت الرَّفْع

والنَّصب، وإذا نُعِتَ به المنصوب، لم يجز في النَّعت إلا النَّصب.

ولو نَوَّنْتَ مَقْصُورًا، نحو: يَا فَتًى، فإن اعتقَدْتَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ، لـم يجز في نَعْتِه إلا النصب، وإن اعتقَدْتَ أنَّه مَضْمُومٌ، جاز في نعته الرفع والنصب.

ويظهر من كلام سيبويه أنَّ ذلك الخلاف ليس على الاختيار، بل على التَّحَتُّم، بين الخليل ومن خَالَفَه؛ ألا تَرَى قول سيبويه: ولَمْ نَسْمَعْ عَرَبِيًّا يَقوله، يعني: النَّصب مع التنوين.

وليس للنَّافِي حُجَّة على المُثْبِتِ، وكِلاهُمَا مَسْمُوعٌ عن العرب، والمُنادَى إن كان في أَوَّلِه (أل) وكان محكيًّا، نحو: كتَسْمِيَتك (الرَّجُلُ قَائِمٌ)، جَازَ نداؤُه، فتقول: يَا الرَّجُلُ قَائِمٌ أَقْبِلْ.

وإِنْ سَمَّيْتَ بِذِي (أل) من الموصولات، كتَسْمِيَتك بـ (الَّذِي رَأَيْتُ)؛ فذهب سيبويه إلى أنَّه لا يُنادَى، وذهب المبرد إلى جواز نِدَائِه.

وإن كان لفظ (الله)، جاز نِداؤُه بقطع الهمزة ووَصْلها، فتقول: يَا أَلله، ويَا الله.

وإن كان (اللَّهُمَّ)، جاز نداؤه، إلا أنه لا يُبَاشر (يَا) في مذهب البصريين، وزَعَمُوا أَنَّ الميم المُشدَّدة في آخره عِوَضٌ من حَرْفِ النداء، فلا يجتمعان، وأجاز الكوفيون أن تُبَاشِره (يَا)، وعندهم أنَّ الميم المشدَّدة بَقِيَّةٌ من جُمْلَة محذوفة، قدَّرُوها (أُمَّنَا بِخَيْرٍ)، وهو قول سَخِيف لا يَحْسُنُ أن يقوله من عنده عِلْم.

وإذا قُلت: (اللَّهُمَّ)، اختلفوا في جَواز وَصْفه؛ فذهب سيبويه والخليل إلى أنَّه لا يجوز وَصْفُه.

وذهب المبرد والزجاج إلى جَوَاز وَصْفِه، وإذا وُصِفَ عندهما بمُفْرَدٍ، جاز فيه الرفع والنصب.

ولا يُستعمل (اللَّهُمَّ) إلا في النداء، وشَذَّ استعماله في غير النداء، وشَذَّ أيضًا حَذْفُ (أل) منه، وهو كثيرٌ في الشِّعر؛ قال[1]: [الرجز]

لاهُمَّ إِنَّ جُرْهُمًا عَبَادُكَا

وقال آخر: [الرجز]

---

(١) انظر: الحيوان ١/١٨٧، والمحاسن والمساوئ ١/٤٨.

لاهُمَّ هذا رَابِـعٌ إِنْ تَمَّا

وقال الآخر(١): [الرجز]

لاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ

وقال آخر(٢): [الرجز]

لاهُمَّ إِنَّ الحَارِثَ بْنَ جَبَلَـهْ

وفي " **النهاية** ": **يُسْتَعْمَلُ (اللَّهُمَّ) على ثلاثة أنحاء:**

أحدها: أَنْ يُراد به النِّدَاء المحض، كقولهم: اللَّهُمَّ أَثِبْنَا.

الثاني: أَنْ يَذكره المُجيب تمكينًا للجواب في نفس السائل، يقول لك القائل: أَزَيْدٌ قَائِمٌ، فتقول أَنْتَ: اللَّهُمَّ نَعَم، أو اللَّهُمَّ لا.

الثالث: تُستعمل دَلِيلا على النُّدرة، وقِلَّة وُقُوع المَذْكُور، كقولك: أَنَا لا أَزُورك اللَّهُمَّ إِلا إِذَا لَمْ تَدَعْنِي؛ ألا ترى أنَّ وقوع الزيارة مَقْرُونًا بعدم الدُّعَاء قَلِيل. انتهى.

وإن كان غير هذا بـ (أل)؛ فثلاثة مذاهب:

الجواز مُطلقًا، وهو مذهب الكوفيين والبغدايين.

والمنع مطلقًا، إلا في ضَرُورَة الشِّعر، وهو مذهب البصريين.

والتفصيل بَيْنَ أن يكون ذُو (أل) مُشبَّهًا به، فيجوز نحو: يَا الأَسَدُ شِدَّةً، أو ليس مُشبهًا به فيمتنع، فلا يُقال: يَا الرَّجُل، وهو مذهب ابن سعدان.

وفي " النهاية ": العَلَمُ الذي فيه (أل) في ندائه، خِلاف؛ قيل: يُحذفُ ويُنَادَى، وقيل: لا يُنادَى، وهو الظَّاهِرُ؛ لأنَّ نِدَاءَهُ وحَذْفَ (أل) تَغْيير لصِيغَةِ العَلَم، ويُنادَى

---

(١) قائله: هو رجل من اليمانيين.

وتمامه: (فلا يزال شاحج يأتيك بِجْ).

اللغة: "حجتج" الأصل: حجتي، بإبدال الجيم من الياء، وهي جعجعة قضاعة، "شاحج" البغل الذي يشحج، أي: يصوِّت، "بج" أي: بي.

المعنى: يريد: يا اللهم إن كنت قبلت حجتي، فلا يزال بي شاحج هذه صفته.

الشاهد فيه: "لاهم" حيث حذف "أل" من اللهم شذوذا.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٤٤٩/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٥٥/ ١.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٣٢٠/١.

بـ(أَيّ) فيُبنَى على الضَّمِّ، وتلزم بعدها هاء التنبيه مَفْتُوحَة الهاء، وضمّها لُغة بني مالك من بني أسد.

وقد قُرِئ[1]: (يَأَيُّهُ السَّاحِرُ) [الزخرف: ٤٩] بالضَّمِّ، وذلك إذا لم يكن بعدها اسم إشارة.

والجمهور على أنَّ (أَيَا) هذه يجيء بعدها اسم جنس بـ (أل)، أو موصول ذُو (أل)، أو اسم إشارة نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، و﴿يَأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]، ويَا أَيُّهَا ذَا الرَّجُل، وهذا التابع هو وَصْفٌ، وقيل: عطف بيان.

قال ابن السيد: وهو الظاهر.

ولا يكون هذا التابع إلا مَرْفُوعًا، خِلافًا للمازني، إِذْ يُجِيز فيه الرفع والنصب، قالوا: والنَّصبُ فيه مخالفٌ لكلام العرب.

وذكر ابن الباذش: أنَّ النَّصْبَ فيه مسموعٌ عن بعض العرب، فلو كان في التَّابع (أل) للَمْحِ الصِّفة، كالنَّضْر، والحَارِث، والعَبَّاس؛ فمذهب الجمهور أنَّه لا يجوز: يَا أَيُّهَا الحَارِث، وهُوَ عَلَمٌ، و(أل) فيه للَمْح الصفة، وقد أجازه الفراء، والجرمي، ونَصَّ عليه.

وقال سيبويه في آخر باب الحكاية، التي لا تُغَيَّرُ فيها الأسماء عن حالها، ما نَصُّه: ولا يجوز أن تقول: يَا أَيُّهَا الذي رَأَيْتُ، كَمَا لا يجوز: يَا أَيُّهَا النَّضْرُ، وأَنْتَ تُريد الاسم الغالب.

ومُراد سيبويه: إِذَا سُمِّيَ بـ (الذي رَأَيْتُ)، لا يجوز أن يُوصف به (أَيّ)، وإذا أَتْبَعْتَ (أَيًّا) هذه باسم الإشارة، فشرطه أن يكون اسم الإشارة مَنْعُوتًا بذي (أل).

وما ذهب إليه ابن عصفور، وابن مالك، من الاقتصار على اسم الإشارة وَصْفًا لـ (أَيّ)، ولا نعت لاسم الإشارة، بَنَيَاهُ على بَيْتٍ نادرٍ شَاذّ، لا تُبْنَى على مِثله

---

(١) قرأ ابنُ عامرٍ: (أَيُّهْ المُؤْمِنُونَ) ويقفُ كَذَلِكَ اتباعًا للمُصحف؛ لأنَّها كَذَلِكَ كتبت، وكذلك: (أَيُّهَ الثَّقَلَانِ) (ياَيُّهَ السَّاحِرُ).

وقرأ الباقون: (أيُّها) بألِف. ويجب عَلَى قرائهم أن يَقِفوا بألِفٍ إِذَا اضطُر إِلى ذَلِكَ.

قَالَ ابنُ مُجاهِدٍ، لا ينبغي لأحدٍ أن يتعمَّد الوقف عَلَيْهِ، لأن الألف قد سقطت لالتقاء الساكنين لفظًا. قَالَ: وحدَّثني مُحَمَّد بْن يحيى الوراق، عن محمد بْن سعدان، عَنْ الكسائي، "أَيُّهَا المؤمنون " وقف بألف. [إعراب القراءات السبع وعللها ١٠٨/٢]

القواعد، وهو قول الشاعر[١]: [الرمل]

أَيُّهَـذَان كُـلا زَادكُمَـا ... ودَعَـانِي وَاغِـلا فِـيمَنْ وَغَـلْ

وفي " النهاية ": ويَجُوزُ أنْ يُوصفَ (أَيّ) باسم الإشارة، فتقول: يَا أَيُّهَذَا، ويَا أَيُّهَذَان، ويَا أَيُّهَؤُلاء، وأَيُّتهَذِه، ويَا أَيّتهَتَان، ويَا أَيّتهَؤُلاء، ويجوز (يَا أَيُّهَذَا الجَمَّة) بدلا من (أَيّ) لا صِفَة لِهَذَا، ويجوز (يَا أَيُّهَذَا أَبُو القَاسِم) عطف بَيَان؛ لأنَّه لا يَحِلُّ محل الأول. انتهى.

وهي تَرَاكِيبُ تحتاجُ إلى سَمَاعٍ من العرب، واختلفوا إذا لَحقَ اسم الإشارة كَافُ الخطاب، أَيَجُوزُ أن يُوصَفُ بِه (أَيّ)؛ فذهب ابن كيسان إلى جواز ذلك، فتقول: يَا أَيُّهَذَا الرَّجُل، ويَا أَيُّهَذَاكَ الرَّجُل، قال: وَهُوَ أَقَلُّ مِنْ (يَا أَيُّهَذَا الرَّجُل).

وذَهَبَ السيرافي إلى مَنْعِ ذلك، وما ذهب إليه الجرمي، والفارسي، وابن جني، من اسْتِضْعَافِ نَعْت (أَيّ) باسْمِ الإشارة، لا يُلتَفَتُ إليه؛ لأنَّهُ مُخالِفٌ للسَّماع.

وذهب الكوفيون، وابن كيسان، إلى أنَّ (هَا) دَخَلَتْ للتَّنْبِيهِ على اسم الإشارة، على اختلاف في التقدير، فقال الكُوفيُّون: (أَيّ) مُنادَى ليس بموصوف، فإذا قال: (يَا أَيُّ)، الْتَبَس اسْمُه، ثُمَّ قال: هُوَ هَذَا الرَّجُل اسْتَأْنَفَ لبيَان (أَيّ) لإبهامه.

فإذا قال: يَا أَيُّها الرَّجُل قَائِمًا، يُريد: يَا أَيُّهَذَا الرَّجُل، وحَذْفُ (ذَا) اكتفاء بهاء (منها)، لدَلالَة (الرَّجُل) عليها، ولا يجوز عندهم: يَا أَيُّ الرَّجُل، فلا بُدَّ عندهم من اسم الإشارة، وهُمَا (مَعَهُ)، أو محذوفًا اسم الإشارة وإبقاءها، اكتفاءً به من اسم الإشارة.

وقال ابن كيسان: (أَيّ) مُنَادَى، وهذا تَبْيين لَهُ، و(الرَّجُل) تَبْيين لاسم الإشارة، فإذا قالوا: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ؛ فـ (هَا) عنده يُرَادُ بها (هَذَا)، فإذا حَذَفُوهَا اكْتَفُوا بـ (هَا)

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "دعاني" تركني، "واغلا" -بالغين- وهو الذي يدخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ إلى ذلك الشراب، الوغل "وغل" -يغل- أصله: يوغل؛ لأنه من وغل، حذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة.

الشاهد فيه: "أيهذان"، حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة.

انظر: الأشموني ٤٥٤/ ٢، والمكودي ص١٢٧، وذكره السيوطي في الهمع ١٧٥/ ١.

التنبيه منها، و(الرَّجُل) نَعْتٌ لها، كما هو نَعْتٌ لـ (ذَا)؛ لأنَّ المعنى (ها) وهذا واحدٌ، ولزم على هذا المذهب إجازة (يَا أَيُّ الرَّجُل)؛ فذهب إلى إجازته، ولا يُحفظ من كلامهم.

وذهب الأخفش في أحد قوليْه إلى: أنَّ (أَيًّا) في النداء موصولة، والمرفوع بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوف، والجملة صِلَةٌ لـ (أيّ)، ولذلك الْتَزَمَ رفعُ ما جاء بعدها؛ لأنَّه خَبرٌ لمبتدأ محذوف. انتهى نقل هذا المذهب.

ولا يُوصف (أَيّ) بغير ما ذكرنا من اسم الجنس، والموصول، واسم الإشارة، على ما تقدَّم، فلا تقول: يا أَيُّها صَاحِبُ الفَرَس، ولا يا أَيُّها أخا عمرو.

فإن تكَرَّرَ الوصف وجعلته وَصْفًا لوَصْف (أيّ)، فالرفع، وإن كانت مُضافة فتقول: يا أَيُّها الرَّجُلُ الطَّوِيل، ويا أَيُّها الرَّجُلُ ذُو الجمة.

فإن جعلت الصفة الثانية وَصْفًا لـ (أَيّ)، وكانت مضافةً، فالنَّصب، تقول: يَا أَيُّها الرجل ذَا الجمة على الموضع، وإن كانت مُفرَدَة، جاز الرفع حَمْلا على لفظ (أَيّ)، والنَّصْبُ حملا على موضع (أَيّ)، ويجوز العطف عليها، نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وزَيْدٌ أَقْبِلا.

وإذا كان التابع مُؤنَّثًا، اخْتِيرَ إثباتُ التاء، نحو: يَا أَيَّتُهَا المَرْأَةُ، ولا يلحقها شيءٌ من علامات الفروع إلا التاء، لا علامة تَثْنِيَة ولا جَمْع، قال تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

والذي تَقْتَضِيه القواعد، وإطلاق النُّحاة أنَّه يجوز في (أَيّ) أَنْ يُعطف عليه عطف بيان، وعطف النسق، وتوكيد، ويبدل منها، واسم الإشارة يجري في أحد اسْتِعْمَالَيْه مجرى (أَيّ)، فلا يُكتفَى به، فتُوصَفُ إذ ذاك باسم الجنس.

وبالموصول ذي (أل)، وقيل: ذلك مَخْصُوصٌ بها، إذا نُعِتَتْ بـ (أل)، فيجب رفع نَعْتها، وإنَّمَا يكون مُكتفًى بها إذا نُعِتَت بما ليس فيه (أل)، وذُكر أنَّه المُتفهِّم من كلام سيبويه.

وقال السيرافي: يجوز فيه الاعتباران، فتقول: يَا هَذَا الطَّوِيلُ، وإن أَرَدْتَ الاكتفاء قُلت: يَا هَذَا الطَّوِيلُ، إن شِئْتَ، وعلى هذا الاعتبار تقول: يا هَذَان زَيْدٌ وعمرو، ويا هؤلاء زَيْدٌ وبَكْرٌ وخَالِدٌ.

إن أَرَدْتَ البدل بَنَيْتَ، أو عطف البيان، فالرفع والنصب، والعطف فيه كالتثنية، تقول: يَا هَذَان الزَّيْدَانِ. انتهى.

وإذا قَدَّرْتَ اسم الإشارة وَصْلَةً لِنِدَاءِ ما فيه (أل)، لم يجز في نَعْتِهِ إلا الرفع، ومن ذلك قوله(١): [الكامل]

يَـا ذَا المُخَوِّفُنَـا بمَقْتَـلِ شَـيْخِهِ حُجْـرٍ تَمَنِّـيَ صَـاحِبِ الأَحْـلامِ

وإذا كان مُكتفًى به في النِّدَاءِ، جاز في الصِّفَةِ الرَّفْعُ على اللَّفْظِ، والنَّصب على الموضع.

وليس نصب الصفة على الموضع بمسموعٍ من كلامهم، وإنَّما قاله النحويون بالقياس على التقدير الذي ذَكَرْنَاهُ، وهو ألا تَجْعَلَ اسم الإشارة وَصْلَة لنداء ما فيه (أل)، وأن يكون مُكتفًى به، وتقدَّمَ مذهب السيرافي: أنَّ اسم الإشارة إذا لَحِقَته كَافُ الخطاب، لم يجز نِدَاؤُه.

ومذهب سيبويه، وابن كيسان: الجَوَاز، فتقول: يَا هَـذَا الرَّجُلُ، ويَا ذَاكَ الرَّجُلُ، ويَا ذَلِكَ الرَّجُلُ، ويَا ذَانِكُمَا الرَّجُلان، ويَا أُولَـئِكُم الرِّجَال، ويَا أُولَئِكَ الرِّجَالُ، وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعًا عن العرب، وانقضى الكلام في تابع (أَيّ) واسم الإشارة.

وأمَّا غيرهما من المُناديَات، فإن كان كالمرفوع، ويشملُ النكرة المقصودة والعَلَمُ المفرد ممَّا يُبنَى على ما يُرْفَعُ به، والمَبنيُّ لا بسبب النداء كـ (حَذَامِ)، ومعد يكرب، في لُغة مَنْ بَنَاهُمَا.

ولا يخلو تابع هذا النوع من أن يكون مُضافًا أو غير مضافٍ، إن كان مضافًا وَجَبَ نَصْبُهُ مُطلقًا، تقول: يَا زَيْدُ أَخَا عَمْرو، ويَا زَيْدُ نَفْسَه، ويَا زَيْدُ عَائِذَ الكَلْبِ، ويَا زَيْدُ وغُلام بِشْرٍ، ما لم يكن كـ (الحَسَن الوَجْه) ممَّا إِضَافَته غير مَحْضَة، فيجوز الرفع على اللفظ، والنَّصبُ على الموضع، فتقول: يَا زَيْدُ الحَسَنُ الوَجْه، ويَا زَيْدُ الضَّارِبَ الرَّجُل.

---

(١) هذا من شعر عبيد بن الأبرص الأسدي من فحول شعراء الجاهلية. وكان قومه هم الذين قتلوا حجرا، والد امرئ القيس وكان امرؤ القيس جادا في الأخذ بثار أبيه.
انظر: الكتاب ١/١٣٠، وخزانة الأدب ٢/١٨٦

فإن كانت الإضافة محضة وَجَبَ النَّصب.

وأجاز الكسائي، والفراء، وأبو عبد الله الطوال، وتبعهم ابن الأنباري: الرَّفْع في نَعْت مُضاف إضافة مَحْضَة، نحو: يَا زَيْدُ صَاحِبُنَا.

وأجرى الفراء التوكيد بالمضاف مجرى النَّعت بالمضاف إضافة محضة، فأجاز فيه الرفع والنصب، نحو: يَا زَيْدُ نَفْسَهُ ونَفْسُهُ، وتقول: يَا تَمِيمُ كُلُّهُم وكُلَّهُم، وقد سُمِع الرَّفْعُ، فأُوِّل على القَطْعِ؛ أَيْ كُلُّهُم أو كُلُّكُم مَدْعُو.

ومذهب سيبويه والجمهور: وجُوب النَّصْب والنَّعت بالمضاف المذكور.

وأجاز الفراء في المعطوف المضاف، الرفع قياسًا، نحو: يَا زَيْدُ وَغُلامَ بشر، وحُكم العطف بالمطول حُكم النعت بالمضاف، فيجب نصبه، تقول: يَا زَيْدُ وخَيْرًا مِنْ عَمْرو أَقْبِلا؛ هذا مذهب الجمهور.

ويجوز إدخال (يا) عَلَيْهِ، فتقول: يَا زَيْدُ ويَا خَيْرًا مِن عَمْرو أَقْبِلا، ومَنَعَ أبو عثمان عَطْفه على (يَا زَيْد) من غير (أل)، أو إِدْخَال (يَا) عليه، فتقول: يَا زَيْدُ والأَخِيرُ أَقْبِلا، ويَا زَيْدُ ويَا خَيْرًا من عَمْرو أَقْبِلا.

فإن كان التابع غير مُضافٍ، جاز فيه الرفعُ والنَّصْب، نحو: يَا رَجُلُ الطَّوِيلُ ويَا غُلامُ بِشْرٍ، ويَا دَارُ جَمْعَاء لَقَدْ بَانَ أَهْلُكَ، ويَا رَجُلُ والغُلام سَيْرًا، ويَا زَيْدُ الطَّوِيل ويَا زَيْدُ بَطة، ويَا دِيَارُ جَمْعَاء لَقَدْ هَلَكت.

والنَّصُّ عن الكُوفيِّين: أَنَّه لا يَجُوزُ في النَّعْتِ إِلا النَّصْب، فتقول: يَا زَيْدُ الطَّوِيل.

وحكى أحمد بن يحيى عن الفرَّاء: أَنَّه لا يُجيز في التَّوْكِيد بالمُفْرَدِ إلا النَّصب، فتقول: يَا تَمِيمُ أَجْمَعِين.

وقال الأستاذ أبو علي: مَنَعَ قَوْمٌ الرَّفعَ في نحو: يَا زَيْدُ والنَّضْرَ، وقالوا: لا يَجُوزُ إِلا النَّصب، والسَّماعُ يَرُدُّ عليهم.

بل قد قال الجرمي في " الفرخ ": أكثر قول العرب الرفع في (يَا زَيْدُ العَاقِلُ). انتهى.

وفي جواز وَصْف المُفْرَد المقصود، خِلافٌ، الأكثرون على المنع، ذكر سيبويه عن يونس: أَنَّهم وَصَفُوهُ بالمَعْرِفَة، وأَجْرُوه مجرى العَلَم المفرد في جواز رَفْعِ نَعْتِه

ذي (أل) ونصبه، فإن أُضيف نعته، فكنعت العَلَم إذا أُضيف، والتوكيد وعطف البيان كالنعت، وعطف النسق المفرد يجوز فيه الرفعُ والنصب.

وزعم الأخفش: أنَّ تابع النكرة المقصودة من النعت والتوكيد، لا يجوز فيه إلا الرفع، فتقول: يَا رَجُلُ العَاقِلُ، ويا رِجَالُ أَجْمَعُون، وزعم أيضًا في الأشهر من قوليْه: أنَّ الاسم العَلَم المَبْنِيّ على الضَّمِ، لا يجوز في نعته إلا النَّصب على الموضع، ولا يتبعُ على اللفظ أصلا، وأنَّ الحركة في (يَا زَيْدُ العاقل) بالضَّمِ، حركة إتباع لا حركة رفع.

وثمرة الخلاف تظهر في النَّعْتِ المضاف بعد النعت المُفْرَد؛ فعلى مذهب الأخفش: يَا زَيْدُ العَاقِلُ ذَا الجمَّة، لا يكون في (ذا الجمة) إلا النَّصب، كَانَ نَعْتًا للمُنَادَى، أو نَعْتًا للعَاقِل، ويُفَصَّلُ على مذهب الجمهور، فإن كان (ذُو الجمة) نَعْتًا للعاقل رَفَعْت، وإن كان نعتًا للمُنادَى نَصَبْتَ.

وفي " النهاية ": أنَّ مِن النَّحويّين من يَعتقدُ بناء الصفة، إذا رفعت في نحو: يَا زَيْدُ الطَّويلُ؛ لأنَّ حَرَكَتها كحركة المنادى. انتهى.

وزعم الكوفيون: أنَّ النصب في (العاقل) من (يَا زَيْدُ العَاقِلَ)، ليس على الموضع، وأنَّ العرب أَرَادَتْ نِدَاء النَّعت، فلمَّا لم يَدْخُله النداء نَصَبْتَهُ.

وإن كان وَصْفًا موطئًا، نحو: يَا زَيْدُ زَيْد الطَّوِيلَ؛ فلَكَ الحَمْل على الموضع نَصْبًا، وهو أَرْجَح، نَصَّ عليه سيبويه، ولك الحَمْلُ على اللفظ، ورَجَّحَهُ أبو عمرو، كِلاهُمَا مسموعٌ عن العرب.

ويجوز فيه القطع، إمَّا على إخبار، وإمَّا على نداء، والأصمعي يُوجِبُ القطع، فإن كان التابعُ بَدَلا مُفردًا نكرة نَصَبْتَهُ ونَوَّنْته، نحو: يَا زَيْدُ رَجُلا صَالِحًا، أو نَكِرَةً مُقبلا عليها، أو اسم إشارة، أو ذَا (أَلْ)، لم يجز إبدالها منه، لا تقول: يَا زَيْدُ هَذَا، ولا يَا زَيْدُ الرَّجُلُ. وإن كان غير ذلك، جاز وضُمَّ ولا يُنوَّن، نحو: يَا زَيْدُ بَطَّةُ.

وإن كان التابع منسوقًا نكرة، نَصَبْتَ ونَوَّنْتَ، وقلت: يَا زَيْدُ وغُلامًا، أو مقبلا عليها؛ فذهب الأخفش وخطاب إلى أنَّه لا يجوزُ العطفُ، فلا تقول: يَا زَيْدُ ورَجُل.

وأجاز المبرد ذلك، أجاز في " المُقتضب ": (يَا ثَلاثَة وثلاثُون) بالرَّفع، إذا أَرَدْتَ: يَا أَيُّها الثلاثة ويَا أَيُّها الثلاثون، أو اسم إشارة؛ فذهب المبرد إلى جواز ذلك، نحو: يَا زَيْدُ وهَذَا، كما أجاز: يَا زَيْدُ ورَجُلُ.

ويقتضي مذهب الأخفش وخطاب: المنع، وإن كان غير ذلك عاريًا من (أل)، جاز العطف بلا خلاف، نحو: يَا زَيْدُ وعَمْرُو، ولا تُنَوَّنُ (عَمْرًا).

وأجاز المازني والكوفيون: (يَا زَيْدُ وعَمْرًا) بالنَّصْب، قاله ابن مالك.

وقال ابن أصبغ: وحُكِيَ ذلك عن المازني، ويجوز في قياس قول الكوفيون: (يَا زَيْدُ وعَمْرٌو) بالرَّفْعِ والتنوين.

وفي " البديع ": إن لم يكن في المعطوف أَلِف ولام، فحُكمه حُكم ما لو ابْتَدَأْتَ به، تقول: يا زَيْدُ وعَمْرٌو، ويا عبْدَ الله وزَيْدُ، ويا زَيْدًا وعَمْرٌو أَقْبِل، ويَا زَيْدُ لا عَمْرُو، وقد جوَّزَ المازني والأخفش فيه النَّصب. انتهى.

وإن كان في المنسوق (أل)، جاز بإجماع الرَّفْع والنصب، نحو: يَا زَيْدُ والحَارِثُ، فإن كان ذُو (أل) عطف على نكرة مُقبل عليها، فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش ومن تبعه، إلا الرفع، وهو محجوجٌ بقولهم: يَا فُسَقُ الخَبِيثُ والخَبِيثَ، بالرَّفع والنَّصب.

والرفع في ذي (أل) رَاجِحٌ عند الخليل، وسيبويه، والمازني، ومَرْجُوحٌ عند أبي عمرو، ويُونس، وعيسى، والجرمي.

وأمَّا المبرد ففي " المقتضب ": أنَّه ذَهَبَ إلى اختيار مذهب أبي عمرو وأصحابه، والتفصيل بين أن تكون فيه (أل) للَمْح الصفة، فيختار مذهب أبي عمرو، حكاه ابن السراج.

وإن كان المُنادَى مُضافًا، وأَتْبَعْتَهُ بعَطْفِ بيان، أو توكيد، أو وَصْف، فلا يكون إلا نَصْبًا، نحو: يَا غُلامَ زَيْدٍ العَاقِلَ، ويَا غُلامَ زَيْدٍ صَاحِبَ عَمرو، ويَا أَخَا زَيْدٍ عَبْد الله، ويَا أَخَا زَيْدٍ كَرْزًا، ويَا أُخْوَة زَيْدٍ أَجْمَعِين، ويَا أُخْوَة زَيْدٍ كُلَّهُم.

أو يُبْدَلُ مُفردٌ بُنِيَ على الضمِّ، نحو: يَا غُلامَنَا زَيْدُ، ولا يكون البَدَلُ إلا ممَّا يُمكن أن يُبَاشِرَهُ حَرْفُ النِّدَاء؛ فلا يجوز: يَا عَبْدَ الله الرَّجُلُ الصَّالِح، ولا يَا غُلامَ زَيْدٍ رَجُل، ولا يَا غُلامَ زَيْدٍ هَذَا.

أو بعَطْفِ نَسَقٍ فكالبَدَل، تقول: (يَا أَخَانَا وزَيْدُ) بالضَّمِّ بلا تَنْوِين، وأجاز الكوفيون فيه النَّصب مُنوَّنًا، وهي في قِيَاسِ قول المازني أَحْرَى بالجواز من مسألة: يَا زَيْدُ وعَمْرًا، ويَا أَخَانَا وعَبْدَ الله، وامْتَنِع يَا غُلام زَيْدٍ ورَجُل، ويَا غُلامَ زَيْدٍ وهذا،

وجاز أن يكون مُعرَّفًا بـ (أل) فيجب نَصْبُهُ، تقول: يَا غُلامَ والرَّجُلَ أَقْبِلا.

وحُكم تابع المُنادَى المطول، حُكم تابع المُنادى المضاف سواء، فقِسْ عليه، تقول في المطول مُسَمًّى بِهِ، أو نكِرَة مَقْصُودَة: (يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ الكَرِيم)، تَصِفه فيهما بالمَعْرِفَة؛ فإن لَمْ تَقْصِدهَا فبِالنَّكِرَةِ، كالنكرة غير المقصودة، كما تقول: يَا رَجُلا قَائِمًا.

والمُنَادَى المضاف إِضَافَة غير مَحْضةٍ؛ فذهب ابن السراج إلى أنَّه كالمُنادَى الذي إضافته غير محضة.

ومذهب الأخفش والمبرد: أنَّه مَحْكُومٌ له بحُكْمِ الانفصال، فهو من قَبِيلِ المُنادَى المطول، وتَابعُ تابع المُنادَى، إن كان من تَابع العَلَم المَبنِيّ، وما في معناه مُعْرَبًا؛ فالحَمْلُ عليه نحو: يَا زَيْدُ الطَّوِيل ذُو الجمَّة، إن جَعَلْتَهُ تَابِعًا للطَّوِيلِ، فإن جعلته للمُنادَى، أو على نداءٍ ثانٍ، نَصبْتَ، وتقول: يَا زَيْدُ ذَا الجمَّة الطَّوِيلَ، نَصبْتَ.

وتقول: يَا هَذَا الطَّوِيلُ ذُو الجمَّة، إِنْ أَرَدْتَ الاكتفاء، أَجْرَيْتَهُ كالعَلَمِ، وما كان مَبْنِيًّا، فتابعه يَجْرِي مجرى التابع الأول المبني، تقول: يَا زَيْدُ وعَمْرُو العَاقِلُ والعَاقِلَ، ويَا هَذَا زَيْدُ الطَّوِيلُ، و(الطَّوِيل) على البدل والاكتفاء.

وما كان مِنْ تَوَابِع المُبْهَمَات اللازمة، فهي مُعْرَبَة ليس إلا، كان تَابعُ التابع مُضَافًا أو لم يكن، تقول: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الجمَّة، ويَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدٌ، ويَا هَذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ، وتقول: يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ الجِسمُ، إِنْ جَعَلْتَهُ نَعْتًا للطَّوِيلِ، فإن كان (الطَّوِيلُ) مرفوعًا، رَفَعْتَ (الجِسْمَ)، وإن كان مَنْصُوبًا نَصَبْتَهُ، وإن كان مُضَافًا نَصَبْتَهُ.

وإن كان (الجِسْمُ) نَعْتًا لـ (زَيْد)، جاز رَفْعُهُ على اللَّفْظِ، ونَصْبه على الموضع، وتقول: يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ وذو الجمَّة، فالجمهور على أنَّه لا يجوز فيه إلا النَّصْب، فتقول: و(ذَا الجمَّة) سواء عَطَفْتَهُ على الصِّفَة، أم على الموصوف.

وقال المازني: إِنْ عَطَفْتَ (ذا الجمَّة) على (الطويل)، رَفَعْتَ كما في الصفة، وإن كان في تابع المُنادَى ضميرٌ، جِيءَ به غائبًا أو مُخاطبًا، تقول: يَا زَيْدُ نَفْسُه، ويا تَمِيمُ كُلُّهُم، ويا زَيْدُ نَفْسُكَ، ويا تَمِيمُ كُلُّكُم.

وقال الأخفش: لا يَأْتِي إلا ضَمِير غَيْبَة، فأمَّا قول العرب: (يَا تَمِيمُ كُلُّكُم) بالرَّفْعِ؛ فعلى الابتداء، التقدير: كُلُّكُم مَدْعُوٌّ، وبالنَّصب فعلى المفعول؛ أي: كُلَّكُم

دَعَوْتُ، قال: ويجوز في هذا القياس: يَا زَيْدُ نَفْسُكَ ونَفْسَكَ، وهو قَبيحٌ.

وإن كان المُنادَى المبنيّ (أَيًّا)، ووَصَفْتَ بموصوفٍ بـ (الذي)، فيجوز أن يعود الضمير غائبًا، وأن يعود مُخاطبًا، وأنشد أحمد بن يحيى[1]: [الطويل]

فَيَا أَيُّهَا الصَّمَدُ الَّذِي كُنْتُ مَرَّةً　　نحلكَ سقيت الأَهَاضِيبَ مِنْ صَمَدِ

ويجوز: الذي كان مَرَّة (نحلة)، أَجْرَى (أَيُّها) مجرى (أَنْتَ)، كما قال[2]: [الطويل]

أَأَنْتَ الهِلالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً　　سَمِعْنَا بِهِ والأَرْحَبِيُّ المُغَلَّبُ

وتقول: (يَا زَيْدُ زَيْدُ) الضَّمّ على نِدَاءٍ ثانٍ، كأَنَّه قال: يَا زَيْدُ يَا زَيْدُ، وهو على رأي سِيبويه، وبالرفع مُنَوَّنًا عطف بيان على اللفظ، وبالنَّصْبِ مُنَوَّنًا عطف بيان على الموضع، وتقول: (يَا رَجُلُ زَيْدُ) بالرَّفْعِ والنَّصب، و(يَا رَجُلُ عَبْد الله) بالنَّصب؛ إِذْ عَطْفُ البيان يجري مجرى النعت.

ومن زعم أنَّ ضَمَّة (يَا رَجُلُ) إعرابية، لم يجز إلا الرفع، كان مُفردًا أو مُضافًا، فتقول: يَا رَجُلُ زَيْدُ، ويَا رَجُلُ عَبْدُ الله، وأَكْثَرُ النحويِّين يجعلُ الثاني في (يَا زَيْدُ زَيْدُ) بدلا.

قال ابن مالك: وذلك عندي غير صَحِيحٍ، وإذا تكَرَّرَ لَفْظُ المنادَى مُضافًا، وكَانَا عَلَمَيْن، نحو[3]: [البسيط]

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُم　　لا يُلْقِيَنَّكُم فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

و[4]: [الرجز]

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ

جاز في المُنادَى الضَّم على أنَّه مُنادَى مُفرَد، وهو الوجه والأكثر، وتَنْصِبُ الثاني على أنَّه مُنادَى ثانٍ مُضاف، أو مَفْعُولا بإِضْمَارِ أَعْنِي، أو عطف بَيَان، أو

---

(١) البيت للصمة القشيري، وانظر: الأشباه والنظائر ٨٩/١.

(٢) انظر: الزاهر ٢٣٢/٢.

(٣) البيت لجرير، وانظر: الديوان ٢٨٥/١.

(٤) رجز ينسب إلى عبد الله بن رواحة -رضي الله عنه- "الديوان ص٩٩".

تَوْكِيدًا، ذَكَره ابن مالك، ولم يَذْكُره أصحابُنا، أعني: التوكيد، وقد أَبْطَلْنَاهُ في الشَّرْحِ، وأجاز السيرافي نَصْبَهَا نَعْتًا وتأَوَّلَ فيه الاشتقاق.

وجَاءَ في المُنادَى النَّصْب، فتقول: يَا زَيْدُ زَيْدَ عَدِيٍّ؛ وفيه مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه: وهو أنَّ (يَا زَيْدُ) مُضافٌ إلى عَدِيّ، و(زَيْدُ) الثاني مُقحمٌ بين المُنادَى المضاف وما أُضِيفَ إليه، وأَصْلهما عنده: يَا زَيْدُ عَدِيّ زَيْدَهُ، فحَذَفَ الضَّمِير، وأَقْحَمَ بَيْنَ (زَيْدِ) المُنادَى و(عَدِيّ)، وقد قدَّرَهُ بضعهم (يَا زَيْدُ عَدِيّ زَيْدَ عَدِيّ)، فحَذَفَ (عَدِيّ)، وأَقْحَمَ (زَيْدًا) بين (زَيْدِ، وعَدِيّ).

المذهب الثاني: مذهب المبرد: وهو أنَّه حُذِفَ (عَدِيّ) الأول لدلالة الثاني عليه، وأُقِرَّ وهو غير مُضافٍ لفظًا بغير تَنْوِينٍ، إقراره حين كان مضافًا لفظًا.

المذهب الثالث: مذهب الأعلم: وهو تركيب الاسْمَيْن فصارَا وَاحِدًا، وفَتْحَتُهُمَا فَتْحَةُ بِنَاء، وأُضِيف المُنادَى المُركَّب، كما قالوا: مَا فَعَلَتْ خَمْسَةَ عَشْرِكَ.

والإِعْرَابُ على مذهب سيبويه أنَّه منصوبٌ على التوكيد؛ إذ هو مُقْحَمٌ.

وعلى مذهب المبرد: بَدَلٌ، أو عطف بيان، أو مُنادَى مُستأنف، أو توكيد، وجاز التوكيد؛ لأنَّ المحذوف مُرادٌ، فصَارَ بَدَلا لَفْظِيًّا.

وعلى مذهب الأعلم في مَوْضِعِ نصب مُنادَى مُضاف، فإن لم يَكُونَا عَلَمَيْن، وكَانَا المُسمَّى جنس، نحو: يَا رَجُلَ رَجُلَ القَوْم؛ فذهب البصريون إلى أنَّه يَنتصبُ بغير تنوين كالعَلَمَيْن، فتقول: يَا رَجُل رَجُلَ القوم، ومنع الكوفيون نَصْبَهُ، ولم يختلف الجميع في جواز ضَمِّه.

أو كَانَا صِفَتَيْن نحو: يَا صَاحِبَ صَاحِبَ زَيْدٍ، ويَا صَاحِبَ صَاحِبَاي؛ فذهب البصريون إلى أنَّه يَنتصبُ بغير تنوين، وذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يَنتصبُ إلا مُنوَّنًا، فتقول: يَا صَاحِبًا صَاحِبَ زَيْدٍ، ولم يختلف الجميع في جَوَازِ ضَمِّه مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ.

وإذا أَضَفْتَ الثاني إلى ضمير مُفرد مُتكلِّم، نحو: يَا زَيْدَ زَيْدِيّ؛ ففي جواز ذلك نظر، أو جمع نحو: يَا زَيْدُ زَيْدَنَا؛ فذهب سيبويه والجمهور إلى جواز ضَمّ الأول، وأجاز ذلك الكسائي والفراء.

ولا خلاف في جواز الضَّم والنصب في الاسم الأول من قولك: يَا زَيْدُ زَيْدُ عَمْرو، ويَقتضِي مذهبُ الفراء أَنْ يكون الأول والثاني مَعًا مُضافيْن إلى الثالث، قال

ذلك في قوله[1]: [المنسرح]

يَـا مَـنْ رَأَى عَارِضًـا أُسَـرُّ بِـهِ بَـيْنَ ذِرَاعَـيْ وجَبْهَـةِ الأَسَـدِ

لكِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بذلك في (يَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرو).

فصل

تقدَّمَ الكلام على إضافة المُنادَى إلى ياء المُتكلِّم

في آخر فصل من باب الإضافة، وكذا تقدَّم إنْ أُضيف المنادى إلى مضاف إلى الياء، نحو: يَا غُلامَ غُلامِي، وإِذَا أُضِيف (ابْنُ، أو ابْنَة) إلى (أُمّ، أو عَـمّ) مُضافًا إلى الياء؛ فالغَالِبُ الاستعمال دون (يَا) بفتح الميم أو كسرها.

فأمَّا الفتح؛ فذهب سيبويه، والبصريون، إلى أنَّهما اسمان جُعِلا اسمًا وَاحِدًا مُركَّبًا كـ (بَعْلَبَك)، وبُنِيَا على الفتح، وقيل: الأصل: (يَا ابْن أُمَّى)، بفتح ما قَبْل الياء وانْقَلَبَتْ أَلِفًا وحُذِفَتْ، وهذا قول الكسائي، والفراء، وأبي عبيدة، قالوا: أَصْلُه: (عَمَّى)، تحَرَّكَت اليَاءُ وانْفَتَحَ ما قبلها، فانْقَلَبَت أَلِفًا، فحُذِفَتْ لكثرة الاستعمال.

ووجه جواز حذفها: أنَّ التي انْقَلَبَتْ عنها، وهي الياء، يجوز حذفها، فكذلك يجوز حَذْفُ ما انقلبت عنه، وهي الأَلِف، وهذا الخلاف في (ابْن أُمّ).

وأمَّا الكَسْرُ فظاهرُ قول الزجاجي وغيره: أنَّه ممَّا اجْتزئ فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة مِنْ (أُمّ) بغير تركيب.

وأصحابنا يعتقدون أنَّ (ابْنَ أُمّ، وابْنَة أُمّ، وابْنَ عَـمّ، وابْنَةَ عَـمّ) حَكَمَت العربُ

---

(١) البيت للفرزدق يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد.

الشرح: "عارضا" أي: سحابا، "أسر به" أفرح به ويروى: "أكفكفه" يكفكف دمعه: يمسحه مرة بعد أخرى ليرده، ويروى: "أرقت له" بمعنى سهرت لأجله، "بين ذراعي" أراد بذراعي وجبهة الأسد الكوكبين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجبهة الأسد منزلان من منازل القمر، والذراع والجبهة من أنواء الأسد.

الشاهد: في "ذراعي وجبهة الأسد"، حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

انظر: الأشموني ٢/ ٣٢٦، والمكودي ص٩٢، وابن هشام في المغني ٢/ ٤٥، وابن يعيش ٣/ ٢١، والشاهد رقم ١٣٦ من الخزانة، وسيبويه ١/ ٩٢، والخصائص ٢/ ٤٩٧.

لهما بحُكم اسمٍ وَاحِدٍ، وحذفوا الياء كحَذْفِهِم إيَّاهَا من (أَحَدَ عَشَر) إذا أضافوه إليها، وكَسْرُ الميم والفتح لُغتان فصِيحَتان قُرِئَ بهما في السبعة.

وربَّما تُثبت الياء، فقيل: يَا ابْن أُمِّي، أو قُلِبَتْ أَلِفًا، فقيل: يَا ابْنَ أُمَّا، وهُمَا لُغتان قَلِيلَتان، وأجاز أبو عمرو قَلْبَ هذه الياء أَلِفًا في النداء وغيره.

وقال ابن زيدان في كتاب " التمشية ": في (يَا ابْنَةَ عَمِّي) خَمْس لُغات: يَا ابْنَةَ عَمِّي، عَمَّا، وعَمِّ، وعَمَّ، والخامسة فيها خِلافٌ.

وتقول: يَا أَبَتِ، ويَا أُمَّتِ، وهذه التاء عِوَضٌ من ياء الإضافة عند البصريين، فلا يجتمعان إلا في ضرورة، وأجاز الجمع بينهما في الكلام كَثِيرٌ من الكوفيين، وتُكسر التاء وتُفتح، وقُرئ بهما، والكسر أَفْصَحُ، واختلفوا في ضَمِّها، فأجازه الفراء، وأبو جعفر النحاس، ولم يُجِزْه الزجاج.

وقال سيبويه: سَأَلْتُ الخليل عن قولهم: يَا أَبَتِ، ويَا أُمَّتِ، ويَا أَبَتَاهُ، ويَا أُمَّتَاهُ؛ فزعم أنَّ هذه التاء بمنزلة الهاء في (عَمَّةُ، وخَالَةُ).

وزعم أنَّه سَمِعَ مِن العرب مَنْ يقول: (يَا أُمَّةُ لا تَفْعَلِي) بالضَّمِّ، ومذهب البصريين الوقف على هذه التاء بالهاء، ومذهب الفراء بالتاء، وبالتاء وَقَفَ عليها أبو عمرو ابن العلاء، وقرأ أبو جعفر(١): (يَا حَسْرَتَايَ) [الزمر: ٥٦] بفتح الياء، جمع بين العوض والمعوض.

قال ابن جني: ومِنْ ذلك: (يَا أَبَتَاهُ) في قوله(٢): [الرجز]

---

(١) قرأ جمهور الناس: « يا حسرتى » والأصل « يا حسرتي »، ومن العرب من يرد ياء الإضافة ألفاً فيقول: يا غلاماً ويا جاراً. وقرأ أبو جعفر بن القعقاع: « يا حسرتايَ » بفتح الياء، ورويت عنه بسكون الياء، قال أبو الفتح: جمع بين العوض والمعوض منه. وروى ابن جماز عن أبي جعفر: « يا حسرتي » بكسر التاء وسكون الياء. قال سيبويه: ومعنى نداء الحسرة والويل، أي هذا وقتك وزمانك فاحضري. [المحرر الوجيز ٥/٤٨٥]

(٢) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وهو من الرجز.

وصدره: تقول بنتي قد أنى أناكا

اللغة: "قد أنى أناكا" قد حان وقتك وزمانك.

المعنى: تقول بنتي: يا أبتي قد جاء زمان سفرك، علك تجد رزقا.

انظر: سيبويه ٢٩٩/ ٢، وفي المغني ٢/٢٠٢، والإنصاف ١٣٦/ ١.

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَـاكَا

وقالوا في: (أَبَا) المقصور: يَا أَبَتِ، وتقول في الكناية عن نكرة: مَنْ يَعْقِلُ يَا هَنُ.

وقال ابن عصفور: قد يُكَنَّى به عن معرفة من يَعْقِلُ، ومعناه: يَا رَجُلُ، ويَا إِنْسَانُ.

وحكى أبو حاتم تثنيته، وجمعه، وتأنيثه، تقول: يَا هَنُ، ويَا هَنَان، ويَا هَنُون، ويَا هَنْت، ويا هَنْتَان، ويا هَنَات، وتَلحقُ آخرهنَّ هاء السَّكت، فتقول: (يا هَنَاهْ) سَاكِنَة، وبالضَّمِّ وبالكَسْرِ، ويَا هَنَانِيَهْ، ويا هَنُونَاهْ، ويا هَنْتَاهْ، ويَا هَنْتَانِيَهْ، ويا هَنْتَاتُوهْ.

وذكر الأخفش في " الأوسط " تَثْنِيَته أيضًا، وجَمْعَهُ مُلْحَقًا فيه الألف والهاء، وغير ملحق، قال: وإن أَضَفْتَهُ إلى نَفْسِكَ لم يكن فيه إلا وجهٌ واحد، تقول: يَا هَنُ أَقْبِلْ، ويَا هَنِيّ أَقْبِلا، ويَا هَنِي أَقْبِلُوا، وللمَرْأَة: يا هَنْت أَقْبِلِي، ويَا هَنْتِي أَقْبِلا، ويَا هَنَات أَقْبِلْنَ.

واختلفوا في مادَّة هذه الكلمة على خمسة أقوال:

أحدها: أنَّ أصلها (هـ ن هـ) من باب (سَلَس)، وهو مذهب أبي زيد.

الثاني: أَنَّ أصلها (هـ ن و)، فالهاء في (هَنَاه) بَدَلٌ من الواو.

الثالث: أنَّ الهاء بدلٌ من همزة، والهمزة بدلٌ من واو، فالهاء بدلٌ من بدلٍ، وهو مذهب ابن جني.

الرابع: أنَّ الألف والهاء زائدتان، لكن في نفس البناء على حَدِّ زيادة الهمزة في (أَحْمَر)، فوزنه (فَعْلاه)؛ إذ أصله: هَنَوَاه، تحرَّكَت الواو وانْفَتَحَ ما قبلها، فقُلِبَت أَلِفًا، فحُذفت لالتقاء السَّاكِنَيْن، أو حُذِفَت لام الكلمة أو لا، وزِيدَ في بناء الكلمة الألف والهاء.

الخامس: أن تَكُون الهاء هاء السكت، والألفُ قبلها الألف التي تلحق في مثل: يَا زَيْدُ، إِذَا نَدَبْتَ، وهو مذهب الفراء، ونَسَبَهُ بعضهم إلى أكثر النُّحاة.

ولو ذهب ذَاهِبٌ إلى أنَّ أصل (هن) ومادته (هَـ نَ نَ)، مُستدلا بما حَكَى أبو الخطاب من قولهم: (يا هَنَاتَان) في التثنية، يريد: يَا هَنَان، لكان مذهبًا، فـ (هَنَان) فَعَال من المضاعف، و(هَنُ) محذوف منه، ولا الْتِفَات إلى زَعْمِ المازني أنَّه لا

يعرف (هَنَانَيْن)، ولا رأى يَعْرِفُه؛ لأنَّ أبا الخطاب ثِقةٌ مَأْمُونٌ فيما نَقَلَ.

قال ابن خروف: و(هَنُ) كناية عن إنسان، يُقال: (أَتَانِي هَنُ ابْنُ هَن)، وللأُنْثَى منه إذا وَصلَت، قلت: هَنْت، فإذا وَقَفْتَ قلت: هَنَهْ، وتقول: هذه هَنَهْ مُقْبِلَةٌ، وقد نَسَبُوا إلى (هَنٍ) جميعًا، فقالوا: الهَنِيِّين. انتهى.

ومن زَعَمَ أنَّ الهاء أصليَّةٌ، أو بدلٌ من أصلٍ، أو بدلٌ من بدلٍ، أو زائدة في نفس البِنْيَة، يقول في التثنية: يَا هَنَاهَان، ويَا هَنْتَاهَان، ويَا هَنَاهُون، ويَا هَنْتَاهَات؛ وهذا شيء لم يُسمع من العرب، إنَّما سُمِعَ ما حكاه أبو حاتم من قولهم: يَا هَنَانِيَهْ... إلى آخره.

باب الاستغاثة والتعجب والشبيه بها

ما صَحَّ أن يكون مُنادَى، صَحَّ أن يكون مُستغاثًا به ومُتعجَّبًا منه، وأجمعوا على جواز أن يكون بـ (أل)، نحو: يَا للهِ، ويَا للرِّجَال، ويَا لِلْمَاءِ، ولام المُستغاث به والمتعجَّب منه مَفْتُوحَة.

ومذهب سيبويه: أنَّها ليست زائدة، وتتعلَّقُ بفعل النداء.

ومذهب ابن جني: أنَّها تتعلَّقُ بحرف النداء، واختيار ابن خروف أنَّها زائدة، فلا تتعَلَّقُ بشيءٍ.

ولامُ المُسْتَغاث لأجله على أصلها من الكسر، وفيما تتعلَّقُ به أقوال:

أحدها: بفعل النِّدَاء.

الثاني: بفعل محذوف، تقديره: أَدْعُوكَ لِزَيْدٍ.

والثالث: بمَحْذُوفٍ في موضع الحال؛ أي: مَدْعُوًّا لِزَيْدٍ، وهو مذهب ابن الباذش.

وقد يُجَرُّ المُستغاث من أَجلِه بـ (مِنْ)، نحو قول الشاعر(1): [البسيط]

يَا للرِّجَالِ ذَوِي الألْبَابِ مِنْ نَفَرٍ ... لا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُم دِينَا

وقد يُحذف المُستغَاثُ من أجله، كقول عمر رضي الله عنه، لمَّا طَعَنَهُ فيروز لَعَنَهُ الله: (يَا لله يَا للمُسْلِمِين)، كما يُحذف المُستغَاثُ به، فيَلِي (يا) المستغاث من أجله، نحو قوله(2): [البسيط]

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "ذوي الألباب" -جمع لُب بضم اللام- وهو العقل "النفر" الرجال من ثلاثة إلى عشرة "السفه" خفة العقل "المردي" فاعل من أردى من الإرداء، وهي الدناءة.

الشاهد فيه: "من نفر" حيث جر المستغاث من أجله بكلمة "من".

انظر: الأشموني ٤٦٣/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٨٠/ ١.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "أبوا" -من الإباء- وهو الامتناع "مثابرة" مواظبة ومداومة "التوغل" -بتشديد الغين- وهو التعمق في الدخول في الشيء "البغي" الظلم.

=

يَـــا لأنَـــاسٍ أَبَـــوْا إلا مُثَـــابَرَةً عَلَـى التَّوَغُّـلِ فِـي بَغْـيٍ وَعُـدْوَانِ

التقدير: يَا لَقَوْمِي لأنَاسٍ.

وقد يجرُون المستغاث به مجرى النداء فيَأْمُرُونَه، كما قال(١): [المديد]

يَـا لَقَـوْمِي أَنْـشِرُوا لِـي كُلَيْبًـا يَـا لَبَكْــرٍ أَيْــنَ أَيْــنَ الفِــرَارُ

ويَسْتَفْهِمُونَه، كما قال(٢): [الخفيف]

يَـا لَقَـوْمٍ مَـنْ للعُلـى والمـسَاعِي يَـا لَقَـوْمٍ مَـنْ للنَّـدَى والـسَّمَاحِ

وإذا عَطَفْتَ على المُستغاثِ به ولـم تُكرِّر (يَا)، جُرَّ المعطوف بلام مكسورة على الأصل، أو كَرَّرْتَ فمَفْتُوحَة، نحو: يَا لَزَيْدٍ، ويَا لَبَكْرٍ لِخَالِدٍ.

وإذا أَدْخَلْتَ (يَا) على المُضْمَرِ، فاللام مَفْتُوحَة، إلا مع الياء، كحال ذلك في غير الاستغاثة والتعجب، فإذا قُلت: (يَا لَكَ)، احْتَمَلَ أن يكون مُستغاثًا به، ومُستغاثًا من أجله، وقيل: في قوله(٣): [الطويل]

=

الشاهد فيه: "يا لأناس" فإنه مستغاث به اتصل بيا، مجرورا باللام المكسورة وحذف منه المستغاث "يا لقومي لأناس".

انظر: الأشموني ٤٦٤/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٨١/ ١.

(١) البيت للمهلهل بن ربيعة.

والمعنى - كما قال الأعلم في تحصيل عين الذّهب ٣١٩ -: "يا لبكر أدعوكم لأنفسكم مطالبًا لكم بإنشار كُليب وإحيائه؛ وهذا منه استطالةٌ ووعيدٌ؛ وكانوا قد قتلوا كُليبًا أخاه في أمر البَسوس".

والشّاهد فيه: إدخال لام الاستغاثة مفتوحةً على (بكر)؛ للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، وكانت أولى بالفتح؛ لوُقوع المنادى موقع الضّمير، ولام الجّر تُفتح مع الضّمائر.

انظر: الكتاب ٢١٥/٢، واللاّمات ٨١، والخصائص ٢٢٩/٣، والتّبصرة ٣٥٩/١، وتحصيل عين الذّهب ٣١٨، وشرح الرّضيّ ١٣٤/١، واللّسان (لوم) ٥٦١/١٢، ٥٦٣، والخزانة ١٦٢/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٣٦/١.

(٣) قائله: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: "مغار الفتل" محكم الفتل "بيذبل" -بفتح الياء وسكون الذال وضم الباء- اسم جبل.

الشاهد فيه: "فيا لك" حيث جاءت اللام فيه للاستغاثة، وفتحت اللام فيه مع أنه مستغاث من أجله.

انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٤٦٣/ ٢.

فَيَـا لَـكَ مِـنْ لَيْـلٍ كَـأَنَّ نُجُومَـهُ بِكُـلِّ مُغَـارِ الفَتْـلِ شُـدَّتْ بِيَـذْبُلِ

اللام فيه للاستغاثة والتعجب، استغاث به منه لطُولِه، كأنَّه قال: يَا لَيْلُ مَا أَطْوَلَكَ.

وإذا قُلت: (يَا لِي)، فقال ابن جني: يجوز في قول الشاعر[1]: [الطويل]

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِن النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

أن يكون مُستغاثًا به، كأنَّه استغاثَ بنفسه من النَّوَى، وأن يكون مستغاثًا له، وحَذَفَ المستغاث به.

وذهب ابن عصفور إلى أنَّه لا يجوز في (يَا لِي)، حَيْثُ ما وَقَعَ الضَّمِير إلا أن يكون مُستغاثًا له، والمستغاث به محذوف.

والمستغاث به لا يكون إلا مَعْلُومًا، ولا يَدْخلُ عليه ولا على المتعجب منه من حروف النداء إلا (يَا) خَاصَّة، ولا يجوز حَذْفُها فيهما. وقَلَّ وُرُودُ (وَا) في التعجب، كقول عمر رضي الله عنه: (وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْن العَاص).

وإذا وَلِيَ (يَا) اسْم لا يَصلحُ للنِّدَاءِ إلا مَجَازًا، جَازَ فَتْحُ اللام اعْتِبَارًا بَكَوْنِه مستغاثًا به، وكسرها باعتبار كونه مستغاثًا مِنْ أَجْلِه، وكون المستغاث به محذوف، رُوِيَ عن العرب في قولهم: يا لَلْعَجَب، ويا للدَّوَاهِي، ويا لَلْمَاء، ونحوها بفتح اللام وكسرها.

وربَّما اتَّحَدَ المستغاث به والمستغاث من أجله، كقولك: يَا لَزَيْدٍ لِزَيْد؛ أي: أَدْعُوكَ لتَنْتَصِف من نَفْسِك.

وليست لام الاستغاثة بَقِيَّة (أل)، وأَنَّ الأصل يَا (أل) زَيْد، فيكون (زَيْد) مخفوضًا بالإضافة، وحكى ابن مالك: أنَّها بقيَّة (أل) عند الكوفيين، وقاله صاحب "النهاية " عن الفراء.

---

(١) قائله: هو أبو الطيب -أحمد بن الحسين- المتنبي.
اللغة: "النوى" -بفتح النون والواو مقصورا- البعد "ما أصبى" من صبا يصبو إذا مال، ومنه الصبى؛ لأنه يميل إلى كل شيء.
الشاهد فيه: "ويالي من النوى" فإن اللام فيه لام الاستغاثة وهي مكسورة.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٤٦١/ ٢.

وحكى الفراء: أَنَّ من الناس من زَعَمَ أنَّ اللام في (يَا لَزَيْد) وأشباهه، لَيْسَتْ لام جر، بل هي بقيَّةٌ من (أل)، فظاهر حكايته أنَّه لَيْسَ مذهب الكوفيِّين، وأنَّه لا يقول بذلك؛ لأنَّه من رُءُوس الكوفيِّين.

وتُعاقب اللام أَلِفٌ كأَلِف المندوب، فتقول: يَا زَيْدًا لِعَمْرو، ولا يُجْمَعُ بينهما، فلا يجوز: يَا لَزَيْدَا لِعَمْرو، والأصل في الاستغاثة اللام.

وتقول: يَا عَجَبَاهُ، إذا أرادوا تأكيد التعجُّب، والألِف معَاقبة للام الإضافة، وربَّما استغنى عن لام الاستغاثة، والتعجب، ومعاقبها، تقول: (يَا زَيْدُ، ويَا عَجَبُ)، كما يُنادَى بصورة النِّدَاء المُطْلَق.

و(يَا لَزَيْد، ويَا لِلْعَجَب، ويَا زَيْدَاهُ، ويَا عَجَبَاهُ) إذا وَقَفْتَ، و(يَا زَيْدًا، ويَا عَجَبًا) إذا وَصَلْتَ، وإذا وَصَفْتَ المستغاث به، جَرَرْتَ الصفة، تقول: يَا لَزَيْد الشُّجَاعِ للمَظْلُومِ.

وفي " النهاية ": لا يبعد نَصبُ الصِّفَة حَمْلا على المَوْضِع؛ لأنَّ الجار والمجرور لا بُدَّ له من شَيْءٍ يَتعلَّقُ به.

بَابُ النُّدْبَةُ

النُّدْبَةُ: مَصْدَرُ نَدَبَ الميتَ إِذَا تَفَجَّعَ عَلَيْه، وَذَكَرَ خِلالَهُ الجميلة في معرض المدح، والنُّدْبَةُ مِنْ كَلامِ النساءِ غالبًا، وَحَرْفُ النُّدْبَةِ (يا)، و(وا) وهي أَكْثَرُ النُّدْبَةِ مِنْ (يا) ولا يجوزُ حَذْفُهما.

والمنادى المندوب مفقودٌ حقيقةً، كقول الباكي على ميت: وَازَيْدًا، أَوْ يا زَيدًا، أَو حكمًا: كقول الخنساء وَمَنْ أُسِرَ معها مِنْ آل صخر، وصخر غائبٌ لا يُرْجَى حضوره: (واصَخْرَاه واصَخْرَاه) أَوْ تَوَجُّعًا لكونه محلَّ أَلَمٍ؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

فَوَاكَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّني ... وَمِنْ عَبَراتٍ ما لَهُنَّ فَنَاءُ

أَوْ سبب ألم، كَقَوْلِهِ[2]: [الكامل]

تَبْكِيهم دَهْمَاءُ مَعْوِلَةً ... وتَقُول سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَهْ

ولا يكونُ المندوبُ مضمرًا، ولا اسمَ إشارةٍ، ولا موصولا بصلة لا تُعَيّنه، ولا اسم جنس مفردًا على مَذْهَبِ الجمهور، وَأَجَازَ الرياشي: نُدْبَة اسم الجنس المفرد، وجاء في الأثر: (وَاجَبَلاه).

وفي كتاب " الإنصاف ": يجوزُ نُدْبَةُ النكرةِ، والأسماء الموصولة.

وقال البصريون: لا يجوز؛ فَإِنْ لَم يكن مفردًا جاز؛ نحو: وَاغُلامَ زَيْدَاه، وَيُنْدَبُ العلمُ، وَلَوْ كان مسمًّى بالجملة والمركب، والموصول الذي فيه (أل)، إذا كانت صلته تعينه؛ نحو: (وَامَنْ قَتَلَهُ ابْنُ ملجماه) يعني: عليًّا كرم الله وجه.

ولا تَلْحَقُ نَعْتَ المندوب خلافًا ليونس، والفراء، وابن كيسان وغيرهما من الكوفيين، فَتَقُول على مذهبهم: وَازَيْدُ الظريفُوه، ويجوزُ الظريفاه، ولا ينعتُ (أَيُّها) خلافًا لخلف الأحمر، فلا يجوز: يا أَيُّها الطويلاه، ويا أَيُّها الرَّجُلاه، ولا المجرور

---

(١) قائله: لم أقف على قائله.

الشاهد: قوله "واكبدا" حيث ختم بألف الندبة للتوجع.

انظر: الأشموني ٤٦٤/ ٢.

(٢) من قصيدة قالها عبيد الله بن قيس الرقيات في رثاء أخويه. انظر: الديوان ص٩٩.

بإضافة نعته قياسًا على قوله: [السريع]

كَـمْ قائـلٍ يـا أَسْـعَدَ بْـنَ سَـعْدَاه كُــل امــرِئٍ بَــاكٍ عَلَيْــكَ أَرَاهُ

خلافًا لِمَنْ أَجَازَهُ، وفي " النهاية ": إذا وَصَفْتَ العلمَ المندوب بـ (ابن) مضافًا إلى علم، فلا خلاف في جَوَازِ إلحاق علامة الندبة؛ نحو: يَا زَيْدُ بن عَمْرَاه؛ لأنَّ ابنا جرى مع الأول مجرى اسم واحد، وقال[1]: [الهزج]

ألا يــــا عَمْـــرُو عَمْـــرَاهُ وَعَمْــــرُو بْــــنُ الزُّبَيْــــرَاهُ

وبغيره من الأوصاف، فالخلافُ فيه بين الخليل، وسيبويه، ويونس، وقياس قول الخليل وسيبويه: أَنْ لا يلحقَ توكيد المندوب، ولا عطف البيان، وأقول: يَلْحَقُ البدل؛ لأَنَّهُ قائمٌ مقام الأول، فتقول: واغُلاما زَيْدَاه؛ لأنَّ (وا) فِي التقدير داخلة عليه.

وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَيْه ما فيه (أَلْ)، أَوْ ما لَيْسَتْ فيه، جاز إلحاقُ علامة الندبة، تقول: يَا زَيْدُ والحارِثَاهُ، ووازَيْدُ وَعُمَرَاه، وإلحاقها عُمَرًا أَحْسَنُ لجواز دخول حرف الندبة عليه؛ انتهى.

وَيُضَمُّ في الندبة إِنْ كانَ مِمَّا يُضَمّ؛ نحو: وَازَيْدُ، وينصبُ إِنْ كان مِمَّا ينصبُ؛ نحو: واعَبْدَ الله، واضربا رءوسَ الأعداء، واثَلاثَةً، وثلاثِينَاه، وإذا دَعَت الضرورةُ إلى تنوين المضموم نُوِّنَ باقيًا على ضَمِّه أَوْ منصوبًا؛ نحو قوله[2]: [الرجز]

وافَقْعَسًا وَأَيْـنَ مِنِّي فَقْعَسُ

وَزَعَـمَ بَعْـضُ أهـل الكوفـة أَنَّ العـربَ تُعَـوِّضُ مـن علامـة الندبـة التنـوين فـي الوصل، فيقولون: وَازَيْدًا، واعَمْرًا، تشبيهًا له بالمنصوب، وهو مَذْهَبُ الفراء، وابن الأنباري، وَيَتَعَيَّنُ عند خوف اللبس؛ نحو قولك: وَازَيْدٌ نادبًا، وبحضرتك مَنْ اسمه زيد، فَلَوْ قُلْتَ: يا زَيْدٌ التبس، ويجوزُ أَنْ يلحقَ آخرَ المندوب (ألفًا)، فتلحق المفرد،

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٦٧.

(٢) بيت من مشطور الرجز قال الكسائي: إنه لرجل من بني أسد وذكر بعده بيتا آخر هو: (أإبلي يأخذها كروس)

وفقعس: اسم حي من أسد، وكروس: اسم رجل وهو في الأصل الغليظ.

انظر: مجالس ثعلب ١/٥٤٢، والعيني ٤/ ٢٧٢.

والمضاف، والمطول، والموصول، والمركب تركيب مزج، أو مع صوت والجملة تقول: وَازَيْدَاه، واغُلامَ زَيْدَاه، وَاثلاثَةً، وثلاثيناه، وامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَماه، وامَعْدِي كَرِبَاه، واسيبويهَاه، واتَأَبَّطَ شَرَّاه، واثنا عَشَرَاه، في مُسَمًّى باثنى عشر، كما تَقُول فيمن اسمه رَجُلان: وارَجُلانَاه هذا مذهب سيبويه.

وقال الكوفيون: واثْنَى عَشَرَاه، كما تقول: يا غُلامَى زَيْدَاه، وأجاز ابن كيسان القولين معًا.

وفي " النهاية ": مذهب البصريين، واثنا عَشَرَاه، ولا يجيزُ ذلك الكوفيون؛ لأنَّ (عَشَر) بمنزلة نون اثنين، وألفُ الندبة بمنزلة المضاف إليه فتناقضا، وَتُفْتَحُ للألف متلّوها إنْ كانَ متحركًا بِضَمَّةٍ؛ نحو: واعُمَرَاه، أَوْ بِكَسْرَةٍ؛ نحو: يا عَبْدِ الملِكَاه، وأجاز الكوفيون، وتبعهم ابن السراج: أَنْ تكونَ علامة الندبة تابعة، فتقول: واغلامَ الرَّجُلِيه، وحكوا من كلامهم: (واهَلاكَ الْعَرَبِيَهْ)، يعنون: العَرَبَاه؛ فَإِنْ أُلْبِسَ وافقناهم؛ نحو: وَاغُلامَكِيه.

وما آخره همزة، والخلافُ في المكسور والمضموم، يأتي إنْ شاء الله تعالى، ويحذفُ إنْ كانَ ألفًا؛ نحو: وامُوسَاهُ، واحترزوا عن عَلامَةِ الندبة بالألف، وأجاز الكوفيون قياسًا قَلْبَ الألف، فقالوا: وَامُثَنَّياه، ولا يجوزُ عندنا.

والعرب اجتزأت بألف، أو تنوينًا؛ نحو: واغُلام زَيْدَاه هذا مذهب سيبويه، وأجاز الفراء بعد هذا وجهين:

أحدهما: واغُلامَ زَيْدِنِيه.

والآخر: واغُلامَ زَيْدَنَاه.

فَتُثْبِتهُ وتحركه إنْ شِئْتَ بالكسر، فتقلب له الألف يَاءً أو بالفتح، وأجاز وجهًا.

ثالثًا: واغُلامَ زَيْدِيه.

فَإِنْ كانَ المندوبُ مضافًا إلى ياء المتكلم، وما قبلها ساكن مدغم، أو غير مدغم فلا سبيلَ إلى كَسْرِهِ، فَتَقُول: واقَاضِيَّاه، واغُلامَياه، واعَصَيَاه، وامُثَنَّايَاه، فإنْ كانَ قبلها مكسور، فَمَنْ حَرَّكَ الياءَ قال: وَاغُلامَيَاه، وَمَنْ سَكَّنَ قال في مذهب سيبويه: واغُلامَيَّاه.

وعلى مذهب المبرد: واغُلامَاه، وَمَنْ أَبْدَلَ في النداء، فقال: يا غُلامَاه، ويا أَبَتَاه

فإذا نَدَبَ حَذَفَ هذه الألف، وَأَتَى بألِفِ النُّدبةِ، فَقَالَ: واغُلامَاه، وَمَنْ ضَمَّ في النداء في المضاف إلى الياء، فقال: يا زَيْدُ يريدُ يَا زَيْدِي لَمْ يَقُل في الندبة: وازَيْدُ؛ يريدُ: وازَيْدِي.

وَأَمَّا جواز (واغُلامِ) في الندبة، فالكسرُ دليلٌ على الياء المحذوفة، فَإِنْ كانَ المضافُ إلى الياء آخره ألف أُقِرّت، ولا يجوزُ قَلْبُها على لغة (هَوَيَّ) بخلاف ألف الاثنين تُقْلَبُ وتدغم، فتقول: وَاغُلامَيَّاه، وَتَقُول في (رَحَاي)، وَارَحَايَاه فلا تقلبُ، وما آخره ياء ساكنة، أو واو تَقْبَلُ الحركة حُرِّكَتْ بالفتح؛ نحو: وَامَنْ يَرْمِيَاه، وَاغُلام القاضياه، وَامَنْ يَغْزُوَاه، أَوْ لا تَقْبَلُ حُذِفَتَا، فَتَقُول في يا غُلامَهُو: وَاغُلامَهُوه، وفي يَا مَنْ اسْتعين به: وامَنْ اسْتُعِينَ بِهِيه، وَذَهَبَ الكوفيون إلى حَذْفِها ساكنين كائنين ما كانا وَرَدّ الحركة مِنْ جِنْسِ علامة الندبة إلا إنْ خِيفَ لَبْسٌ، فيقلبونها من جنسِ حركة المحذوف وتليها في الغالب سالمةً؛ أي: باقية ألفًا، أَوْ منقلبة بحسب الحركة التي قبلها إن كسرة (فَيَاءً) أو ضمة ف (ألفًا) وهاء ساكنة، وقد لا تلحق، فتقول: وَازَيْدَا ومذهب سيبويه، وعامة النحويين أَنَّه لا يجوزُ إثبات هذه الهاء في الوصل.

وأجاز الفراء إثباتها فيه متحركة بالضم وبالكسر، وما جاءَ من ذلك هو عند البصريين من إجراء الوصل مجرى الوقف الذي لا يجوزُ إلا في الضرورة، وَزَعَمَ ابْنُ مالك أَنَّه قَدْ يُسْتَغْنَى عنها وَعَنِ الألف فيما آخره ألفٌ وهاء، فَلا يُقَالُ في عبد الله: واعَبْدَ اللَّهاه، وَلا وَاجَهْجاهَاه، قال لما فيه من الثقل.

وهذا الذي مَنَعَهُ صَرَّحَ أَصْحَابُنا بخلافه، قالوا: وتقولُ في نُدْبَةِ مَنْ اسمه عَبْدُ الله: وَاعَبْدُ اللَّهاه، وقواعدُ باب الندبة، وإطلاقُ النحاة في نُدْبَةِ الأعلام يُجيزُ ذلك، فيحتاج في المنع إلى دليلٍ واضح، ولا نعلم له سلفًا في منع ذلك.

وما آخره همزة لتأنيث أَوْ غَيْرِ تأنيث، فحكمه في لحاق الندبة حكمُ ما آخره حرف صحيح، فَتَقُولُ في نُدْبَةِ (زكرياء): وَازَكَرِيَّاءَاه، وفي نُدْبَةِ مَنْ اسمه عِلْبَاء: وَاعِلْبَاءَاه، والكوفيون يَحْذِفُون الهمزةَ إذا كانت للتأنيث، يقولون: وَازَكَرِيَّاه (واوَرْقَاه) فتنحذفُ الألفُ لاجتماعها مع ألف الندبة.

ويبدلُ من ألف الندبة مناسبُ ما وليته من كَسْرَةِ إضمار أو يائه، أو ضمته، أو واوه تَقُول في نُدْبَةِ غُلامك مُضافًا لضمير المؤنث، وَأَنْتِ، وَفَعَلْتِ مُسَمًّى به: واغُلامَكِيه، وَاأَنْتِيه، وافَعَلْتِيه، وفي نُدْبَةِ مُسَمًّى بِقُومي: واقُومِيه، وَمُسَمًّى بـ (قاموا):

واقامُوه، وفي نُدْبَةِ غلاميه: وَاغُلامَهُوه، بحذف الياء، والواو لعلامة الندبة، وتقول: وانْقِطَاعِ ظَهْرِهِيه، واظَهْرِهُوه على اللغتين في (بِهي)، و(بِهُو)، وَذَهَبَ السيرافي إلى: أنه لا يجوزُ نُدْبَةُ ما أضيف إلى ضمير الخطاب، كما لا يجوزُ نداؤه في غَيْرِ الندبة، والندبةُ نداءٌ.

قال بَعْضُ أصحابنا: وهي كما قال، ولا يجوزُ نُدْبَتُه إلا إِنْ سُمِعَ من كلامهم، وَمَا أَظُنُّكَ تجده، انتهى.

قال ابْنُ مالك: وَرُبَّما حَمَلَ أَمْنُ اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرةِ والياء، وذلك في قول امرأة لعمر بن أبي ربيعة: نَظَرْتُ إلى كَعْثَبي، فَرَأَيْتُه مِلْءَ العينِ، وَأُمْنِيَّةَ المتمنّي، فَصِحْتُ: يا عُمَرَاه، قال عُمَر: يا لَبَّيْكَاه، ولا دليل في هذا على (وَاغُلامَكَاه) إذا لَمْ يخف لبس، إذ لَيْسَ لَبَّيْكَ منادى ولا مندوبًا، وإنما هو جوابٌ لنداء المرأة، وتأنيثه فَأَشْبَعَ حركَةَ الكاف، وأتى بَعْدَها بهاء السكت، وقد استدل بهذه القصة، وقولها: (يا عُمَرَاه)، ابْنُ مالك على جواز لحاق الألف المنادى خاليًا من تعجب واستغاثة وندبة، وَذَكَرَ أَنَّ غير سيبويه أَجَازَ ذلك، ولا حُجَّة فيه؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يكونَ قولها: (يَا عُمَرَاه) من المندوب المفقود حُكْمًا لتنزيله منزلة المفقود حقيقةً، فيكونُ كقول الخنساء: (واصَخْرَاه، واصَخْرَاه) وهو غائبٌ عنها.

وإذا نَدَبْتَ مُسَمًّى بالمثنى فَتَحْتَ النونَ، فَقُلْتَ: وَازَيْدَانَاه، وَأَجَازَ الكوفيون هذا، وَأَنْ يقال: وَازَيْدَانِيه، وتقول في (رَقَاشِ): وَارَقَاشَاه، وَأَجَازَ الكوفيون: وَارَقَاشِيه، ولا يُسْتَغْنَى بالفتحة عن ألف، فَتَقُول: يا عُمَر بَلْ يلحقها، فتقول: واعُمَرَاه، والمجموعُ كالمثنى، تقول: وَازَيْدَانَاه، وَعَن الكوفيين: أَنَّهم يجعلون ذلك كالمضاف، فيقولون: وَازَيْدِيناه، وَاقِنَّسْرِيناه.

وفي " النهاية ": لا يجيزُ الكوفيون نُدْبَةَ جَمْعِ السلامة؛ لأنَّ الألفَ عندهم بمنزلة المضاف إليه، والنون لا تحذف في الندبة فلذلك لَمْ يجيزوه، وإذا عَلَّلْنَا بهذه العلة فَإذا كَانت النونُ معتقبة الإعراب، فينبغي أَنْ يجوزَ الندبة على رأيهم، فتقول: واقِنَّسْرِيناه؛ لأنَّ (الياءَ) تَلْزَمُ إذا كانت (النون) حرف إعراب، وإذا سَمَّيْتَ (رَجُلا) بـ(هِنْدَات)، قُلْتَ: (وَاهِنْدَتَاه) بفتح التاء المجاورة ألف الندبة، وَإِنْ كَانَتْ هذه التاء لا تدخلها الفتحة، انتهى.

وفي " النهاية ": أيضًا لا تَجُوزُ نُدْبَةُ الموصولِ، وَأَجَازَ الكوفيون ذلك واحتجوا

بقولهم: (وَامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاه)، ولا حُجَّة فيه؛ لأنَّه بمنزلة (واعَبْدَ الْمُطَّلِبَاه) إذ كان ذلك شاعَ عند العرب، إِنَّما شَاعَ يعرف من قول النادب أَنَّهُ عبد المطلب، انتهى.

وإذا اجتزأتَ بكسرةِ المضاف إلى ياء المتكلم عن الياء، وَنَدَبْتَ وَعَطَفْتَ عَلَيْهِ مثله، وَطَرَحْتَ الألف من الأول، لَمْ يَجِبْ رَدّ الياء عند الجمهور، فتقول: (واغلامَ وحسَنَاه)، وأوجب الردّ الفراء، فتقول: (واغُلامِي وَحُسْنَاه)، وتقول في نُدْبَةِ مثنى: (وامُثَنَّاه) بحذف التنوين والألف لألف الندبة، وعن الكوفيين قولان:

أحدهما: أَنَّ الاجتزاء بألف المثنى عن ألف الندبة، وعنهم تحريك التنوين وحذف الألف، فتقول: (وامثناه) وحكوا من كلام العرب ذلك.

باب أسماء لازمت النداء[1]

فَلَمْ يُتَصرّف فيها بغير النداءِ مِنْ ابتداءٍ، أو فاعلية، أو مفعولية، أو خبرية، وهذا الباب مَسْمُوعٌ، ومقيس. المسموع: (يا أَبَتِ، ويا أُمّتِ، وَهَنَاه، واللّهُمّ) وَتَقَدَّمَ الكلامُ عليها، و(فُلُ)، و(فُلَةُ)، ومذهب الكوفيين: أَنَّ أصلهما: فُلان، وفلانة فَرُخّما، ولا يجوزُ عند البصريين أَنْ يكونَ أصلهما ذلك فرخما، وزعم الأستاذ أبو علي، وابن عصفور، وصاحب " البسيط "، وابن مالك: أَنَّ قولهم: (يا فُلُ) كنايةٌ عن العلم، كقولهم: (يا فُلان)، وَأَنَّهُ لا يستعملُ محذوفًا إلا في النداء، وهُو لا يعزلُ عن كلام سيبويه: وذلك أَنَّ قولك: (يا فُلُ ويا فلة) لَيْسَا كنايةً عن العلم؛ بَلْ هُمَا كناية عَنْ قولك: يا رَجُلُ، ويا امرأةُ، فهما كناية عَنْ نكرة مَنْ يعقل من جنس الإنسان؛ بمعنى: يا رجلُ ويا امرأة.

و(فُلُ) مِمَّا حُذِفَ منه حَرْفٌ، وَبُنِيَ على حرفين بمنزلة (دَمٍ)، وليس أَصْلُه (فلانًا)، إذْ لَيْسَ يقول أحد: يا فُلا أقبل، وإذا عنوا امرأة، قالوا: (يا فُلَة)، وهذا الاسم اخْتُصّ بالنداء، وَبُنِيَ على حرفين؛ لأَنَّهُ موضعُ تخفيف، ولا يكونُ إلا كناية لمنادى؛ نحو: يا هَنَاه، ومعناه: يا رَجُلُ.

وَأَمَّا (فُلان) فكناية عن اسْمٍ سُمِّي به المحدث عنه خاص غالب، وقد اضْطُرّ شاعرٌ فَبَنَاهُ على حَرْفَيْنِ في غَيْرِ هذا الموضع. قال[2]: [الرجز]

---

(١) معنى ملازمتها النداء أنها لم تستعمل في غيره إلا في ضرورة. وهي ضربان: مسموع، ومقيس. فمن المسموع: "يا أبت" و"يا أمت" و"اللهم". و"هناه" بالضم والكسر. [انظر: توضيح المقاصد ١١٠٤/٣]

(٢) هذا البيتُ من الرّجز المشطور، وهو لأبي النّجم العجليّ.
و(اللّجة): الجَلَبة واختلاطُ الأصوات في الحرب.
والشّاهدُ فيه: (عن فل)، أصلُه: فلان، فرخّمه بحذف النّون في غير النّداء للضّرورة الشّعريّة، ثمّ حذف الألف؛ لأنّها زائدة.
انظر: الكتاب ٢٤٨/٢، والمقتضب ٢٣٨/٤، والأُصول ٣٤٩/١، والجُمل ١٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٣٧/٢، وشرح المفصّل ٤٨/١، ١١٩/٥، والمقرّب ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٩٢/٣، والخزانة ٣٨٩/٢، والدّيوان ١٩٩.

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ

هذا ملخص كلام سيبويه في هذا الموضع، وكذلك لَوْ سُمِّي بـ (فُلُ) المختص بالنداء، ثُمَّ صُغِّر لقيل: (فُلَيّ) تَجْعَلُهُ من باب (دَمٍ)؛ لأنَّ أصله (فلان)، فَتَرُد النون، إِذْ لَيْسَ المعنى المعنى، ولا المادة المادة، فَحُمِلَ على الأكثر، وهو أَنْ تكونَ لامه المحذوفة حَرْفَ عِلَّةٍ.

والمقيسُ ما بُنِيَ على (مَفْعَلان)، وعلى (فَعَل)، وفَعَال؛ نحو: يا مَلأَمَان، وَيَا مَكْذَبَان، ويَا مَخْبَثَان، ويا مَلْكَعَان، وأكثرُ ما يأتي في الذم، وقالوا: يا مَطْيَبَان، ويا مَكْرَمَان، للعزيز المكرم حَكَاهُ سيبويه، والأخفش، فلا التفات لزعم (ابن السيد) أَنَّ (يا مَكْرَمان) تَصْحِيفُ يا مَكْذَبَان.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أصحابنا إلى أَنَّ بناءَهُ على مَفْعَلان لا ينقاسُ، وَسُمِعَ في الذم (يَالُؤْمَان) ويا مَلأم، ويا نَوْمَان، ولا ينقاسُ ما جاء على هذا الوزن، وقد استعمل (مَلأم) صفة، قال النداب الحرمازي: [الرجز]

إنَّ فُقَيْمًا نَجْلُ فحل مَلأمِ

أَزبّ خوان قصير المنسم

وحكى أبو حاتم عن العرب: (هَذَا زَيْدٌ مَلأَمَانُ)، (وهذه هِنْدٌ مَلأَمَانَةٌ)، غير مصروفين، وَزَعَمَ أَنَّ ذلك صفةٌ.

وقال ابنُ عصفور: هُما عَلَمَان فامتنع (مَلأَمَان) للتعريف، وزيادةُ الألف والنون، و(ملأمانة) للتعريف والتأنيث، فتبعيتهما على طريقة البدل.

وقال ابنُ الضائع: ينبغي أَنْ يُقَالَ (يا مَلأَمَان) مما اختص به في النداء عند أكثر العرب على ما رَوَىَ أكثرُ الأئمة، ورواية من رواها في غير النداء لا ينافي ذلك.

وقال الأخفش في " الأوسط ": فَأَمَّا (مَفْعَلان)؛ نحو: يَا مَكْرَمَان، وما بُنِيَ على هذا البناء إذا جَعَلْتَهُ للمرأة لحقت فيه الهاء؛ نحو: مَكْرَمَانَة وَمَخْبَثَانَة، وهذا يجعله معرفة، تَقُول: هذا مكرمان مُقْبِلا، وهذه مَكْرَمَانَة مُقْبِلَة، انتهى.

وقال الجرمي: يقولون: هَذَا مَكْرَمانُ مُقْبِلا، وَمَلأَمَانُ ذَاهِبًا، وَمَلْكَعَانُ قاعدًا، فيجعلونه معرفة، ولا يصرفونه، ويجرونه مجرى الأسماء، وكان أصله الوصف،

وقال: لا نَعْلَمُ أحدًا من العرب، يَقُول: هذا رَجُلٌ مَكْرَمان يا فتى، كُلُّهم يجعلونه اسمًا، ولا يجعلُهُ وصفًا، قال: ولا ينكر أَنْ يجعله بَعْضُ العرب على أصله، فيجعله وصفًا ولكن لَمْ أسمعه، انتهى.

وروى ابن سيده: أَنَّهُ يقالُ: رَجُلٌ مَكْرَمان، وَمَلأمَان، وامرأة مَلأمَانة فجاء ذلك تابعًا لنكرة، فَإِنْ كانَ يصح ذلك، فهو بَدَل معرفة من نكرة على ما زَعَمُوا مِنْ أَنَّ ذلك علم.

وأقول: ما حَكَاهُ أبو حاتم، وابْنُ سيده لَيْسَ بمشهور، وهو مخالفٌ لما نَقَلَ الأئمة فيحتاجُ إلى تأويل، بِأَنْ يكونَ منادى مضمرًا فيه القول، والتقدير: هذا زَيْدٌ مقولٌ فيه، أَوْ مدعو: يا مَلأمَان، وكذا في المؤنث، وكذا رجل مقول فيه أو مدعو: يا مَلأمَان، حَذَفَ القولَ، وَحَذَفَ الحرفَ، فناسب الحرف الحذف كما ناسب في قوله تعالى: ﴿أَكَفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] حَذَفَ الفاء والقول؛ أَيْ: فَيُقَالُ: أكفرتم.

وَإِنْ كَانَ حَذْفُ الحرف من النكرة المقصودة قليلا، فَقَدْ جاءَ منه ألفاظٌ، قاسَ عَلَيْها الكوفيون، وَأَمَّا (فُعَل) فَسُمِعَ منه: يا لُكَع، يا خُبَث، يا فُسَق، يا غُدَر، معدولات عن أَلْكَع، وهو اللئيم الأصل، وعن خبيث، وعن فاسق، وعن غادر.

وَأَمَّا (فَعَال) فنحو: يَا فَسَاقِ، ويا خَبَاثِ، وَيَا فَجَارِ، مذهب سيبويه، والمبرد أنه يَنْقَاسُ ذلك في (فُعَل وَفَعَال)، ويظهرُ من كلام ابن مالك: أَنَّ يا (فُعَل) لا ينقاسُ، ولا نعلمُ خلافًا في اقتياس (فَعَال) فنقول: يالآمِ، يا نَجَاسِ، يا قَذَارِ؛ بمعنى: لئيمة، ونجسة، وقذرة، وَأَمَّا حتى يلي الناس لُكَعُ ابن لكع، وقوله[1]: [البسيط]

يَدْعُوهُ سِرًّا وإعلانًا لِيَرْزُقَهُ ... شَهَادَةً بِيَدَيْ مِلْحَادَةٍ غُدَرِ

فَوَصْفٌ كَحُطم، و(لُبَد) ألا تَرَى صرف (ابن لكع)، وجعل (غُدَر) صفة لنكرة، فعلى هذا لا يكونان من المختص بالنداء.

(١) انظر: الكامل في اللغة ٣/ ٢١٤.

باب ترخيم المنادى

الترخيم[1]، لغة: التسهيل.

---

(1) الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ولا يكون في مضاف إليه ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم منون في النداء ولا يرخم مستغاث به إذا كان مجروراً لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب هذا قول سيبويه والمعروف من مذاهب العرب.

والترخيم يجري في الكلام على ضربين: فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في: حارث: يا حار أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت.

وفي مسلمة: يا مسلم أقبل وفي جعفر: يا جعف أقبل تدع الفتحة على حالها وفي يعفر: يا يعف أقبل وفي برثن: يا برث أقبل تترك الضمة على حالها وفي هرقل أقبل تدع القاف على سكونها والوجه الآخر أن تحذف من أواخر الأسماء وتدع ما بقي اسماً على حياله نحو: زيد وعمرو فتقول: في حارث يا حار وفي جعفر يا جعفُ أقبل وفي هرقل: يا هرق أقبل.

وكذلك كل اسم جاز ترخيمه فإن كان آخر الاسم حرفان زيدا معا حذفتهما لأنهما بمنزلة زيادة واحدة وذلك قولك: في عثمان: يا عثم وفي مروان يا مرو أقبل وفي أسماء يا أسم أقبلي وكذلك كل ألفين للتأنيث نحو: حمراء وصفراء وما أشبه ذلك.

إذا سميت به وكذلك ترخيم رجل يقال له: مسلمون تحذف منه الواو والنون وكذلك رجل اسمه مسلمان قال سيبويه: فأما رجل اسمه بنون فلا يطرح منه إلا النّون لأنك لا تصير اسماً على أقل من ثلاثة احرف ومن قال يا حار قال يا بني فإن رخمت اسما آخره غير زائد إلا أن قبل آخره حرفاً زائداً وذلك الزائد واو ساكنة قبلها ضمة أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو ألف ساكنة حذفت الزائد مع الأصلي وشبه بحذف الزائد ولم يكن ليحذف الأصل ويبقى الزائد وذلك قولك في منصور: يا منص أقبل تحذف الراء وهي أصل وتحذف الواو وهي زائدة وفي عمار يا عمَّ أقبل وفي رجل اسمه عنتريس: يا عنتر أقبل فإن كان الزائد الذي قبل حرف الإعراب متحركاً ملحقاً كان أو زائداً جرى مجرى الأصل.

فأما الملحق فقولك في قَنَّور: يا قنو أقبل وفي رجل اسمه هبينح يا هبي أقبل لأن هذا ملحق بسفرجل وسنبين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله.

وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميته بحولايا وبردرايا يا حولاي أقبل ويا بردراي أقبل لأن الحرف الذي قبل آخره متحركاً فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء التي للتأنيث فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلى إسم ولا يكون ما قبلها ألا مفتوحاً والهاء لا تحذف إلا وحدها كان ما قبلها أصلياً أو زائداً أو ملحقاً أو منقوصاً وحذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام العرب من الترخيم فيما لا هاء فيه وكذلك إن كان اسماً عاماً غير علم. [الأصول: ١/٢٣٠]

يقال: صوتٌ رخيم؛ أَيْ: لَيِّنٌ سَهْلٌ.

واصطلاحًا: يكون في باب التصغير، وَتَقَدَّمَ تصغيرُ الترخيم في بابه، وفي باب النداء، وهو المقصود هنا، وهو حَذْفُ آخر الاسْمِ في النداء، ولا يُرَخَّمُ مندوبٌ لحقته علامةُ النُّدْبَة، أَوْ لَمْ تلحقه نَصَّ على ذلك سيبويه، ولا مستغاث به جُرّ، فَإِنْ لَمْ يُجَرّ فقد سُمِعَ ترخيمه في قوله[١]: [الوافر]

تَمَنَّانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطٌ أَعَامِ لَكَ ابْنُ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدِ

وَأَجَازَهُ ابْنُ خروف.

وقال ابن الضائع: هذا ضرورة، وفيه نداؤه بغير ياء، وَقَدْ سُمِعَ ترخيمه مجرورًا باللام، قال الشاعر[٢]: [الرمل]

كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لَتَيْمِ الله قُلْنَا يَا لِمَالِ

يُريد يا لِمَالِك، والمنادى إِمَّا أَنْ يكونَ مُعْرَبًا، أو مبنيًّا، إِنْ كانَ معربًا فلا يجوزُ ترخيمه خلافًا للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه المنادى بحذف آخر المضاف إليه، والمسموعُ من ذلك حَذْفُ التاء من العلم المضاف إليه المنادى؛ نحو قوله[٣]: [الطويل]

---

(١) قائله: هو الأحوص بن شريح الكلابي.

اللغة: "تمناني" تمنى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول "لقيط" فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة "ليقتلني" اللام للتعليل ويقتل فعل مضارع منصوب بأن بعد لام التعليل والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر فيه "أعام" الهمزة للنداء عام منادى مستغاث به مرخم وأصله يا عامر "بن" صفة لعامر "صعصعة" مضاف إليه. الشاهد: قوله "أعام" فإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستغاثة، وقد رخم إذ أصله "أعامر".

انظر: الأشموني ٤٧١/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٨١/ ٢.

(٢) قائله: هو مرة بن الوراغ من بني سعد.

الشاهد: قوله "يا لمال" فإنه منادى مرخم مستغاث به وفيه اللام.

انظر: الأشموني ٤٧١/ ٢.

(٣) البيت لزُهير بن أبي سُلمى، من قصيدة قالها لبني سليم وقد بلغه أنّهم أرادوا الإغارة على غَطَفان.

و(عكرمة): هو عكرمة بن خَصَفَةَ بن قيس بن غيلان. و(الأواصِر) جمع آصِرة؛ وهي: القَرابة.

=

خُذُوا حَظَّكُم يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنا والرَّحْمُ بالغيبِ تُذْكَرُ

وَخَرَّجَ سيبويه ما وَرَدَ مِنْ هذا النوع من الترخيم في غير النداء ضرورة، وَحَذْفُ آخر المنادى المضاف نادرٌ؛ نحو قوله[1]: [البسيط]

يَا عَلْقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقامَتُنا هَلْ كَانَ مِنَّا إِلَى ذِي الغمرِ تَسْرِيحُ

وَأَنْدَرُ منه حَذْفُ المضاف إليه بِأَسْرِهِ[2]: [السريع]

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُني ساعَةً فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائدًا لِلْقَنَيِص

يُرِيدُ: يا عَبْدَ عمرو، وعبد عمرو عَلَمٌ له، فَإِنْ كَانَ مبنيًّا فَإِمَّا أَنْ يكونَ مبنيًّا بسبب النداء، أَوْ بغير سبب النداء، إِنْ كانَ مبنيًّا بِغَيْرِ سبب النداء فلا يُرَخَّمُ؛ نحو: حَزَامِ وَرَقاشِ.

وفي " النهاية ": يجوزُ ترخيمُ (حَزَامِ)، وَإِنْ كانَ النداءُ لَمْ يؤثر فيها البناء ظاهرًا؛

=

والشّاهدُ فيه: (يا آل عكرم) حيث رخّم المضاف إليه المنادى؛ واستدلّ به الكوفيّون على جواز ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه.

وذهب البصريّون إلى منع ذلك؛ وعلّتهم في المنع: أنّ المضاف إليه ليس هو المنادَى، ولا ترخيم عندهم إلاّ للمنادى؛ وأجابوا عن هذا وما هو مثله أنّه محمُولٌ على الضّرورة.

انظر: الكتاب ٢٧١/٢، والأُصول ٤٥٧/٣، والتّبصرة ٣٧٢/١، وأمالي ابن الشّجريّ ١٩١/١، ٣١٥/٢، والإنصاف ٣٤٧/١، والتّبيين ٤٥٤، وشرح المفصّل ٢٠/٢، وشرح الجمل ٥٧١/٢، والخزانة ٣٢٩/٢، والدّيوان ١٥٩.

(١) قائله: لم ينسب لقائل.

الشاهد: قوله: "يا علقم الخير" فإن الشاعر رخم علقمة، والحال أنه مضاف، والخير مضاف إليه.

انظر: الأشموني ٤٦٨/ ٢.

(٢) قائله: هو عدي بن زيد.

اللغة: "موكب" -بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف- والموكب القوم الركوب على الإبل، والجمع مواكب "رائدا" من الرود وهو الطلب، يقال: بعثنا رائدا يرود لنا الكلأ أن ينظر ويطلب "القنيص" -بفتح القاف وكسر النون- هو الصيد.

الشاهد: قوله "يا عبد" فإنه منادى مضاف مرخم؛ لأن أصله يا عبد هند فرخمه بحذف المضاف إليه.

انظر: الأشموني ٤٧٠/ ٢.

لكن حَلَّت محل ما يبنى فيه مثلها، وَيَدُلّ على ذلك قولهم: يَا حَزَامِ الكريمةُ، برفع الصفة كما تَرْفَعُهَا في يا زينبُ الكريمةُ، انتهى.

وَإِنْ كانَ مبنيًّا بسبب النداء، فَإِنْ كانَ مِمَّا لازَمَ النِّدَاءَ فلا يُرَخَّم؛ نحو: مَلأمَان وَمَكْرَمَان، فَأَمَّا قولهم: يا مَلأمُ فَلَيْسَ ترخيمًا؛ بَلْ هو مبني على مَفْعَل من اللؤم، وَإِنْ كانَ مِمَّا لَمْ يَلْزَم النداء، فَإِمَّا أَنْ يكونَ فيه تاءُ التأنيث، أَوْ لا تكون فيه، فَإِنْ كانَتْ فيه فَإِمَّا أَنْ يكونَ علمًا أو نكرَة مقصوَة، فَإِنْ كَانَ علمًا جاز تَرْخِيمُهُ، سواء كان ثنائيًّا؛ نحو: هِبَة أَوْ أزيد؛ نحو: فاطِمَة، فَتَقُول: يا هِبَ أقبل، ويا فاطِمَ أَقْبِلِي، وَزَعَمَ ابْنُ عصفور: أَنَّهُ لا يجوزُ ترخيمُ: صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة؛ لأنَّه كنايةٌ عن المجهول الذي لا يُعْرَفُ، وإطلاقُ النحاة يخالفه؛ لأَنَّهُ وَإِنْ كانَ كناية عَنْ مَجْهُولٍ؛ فَإِنَّهُ عَلَمُ (جنس) بدليل منعه الصرف للعلمية والتأنيث، فحكمه حكم (أُسَامَة)، وَإِنْ كانَ نكرةً مقصودة، فَمَذْهَبُ سيبويه جواز ترخيمها.

وَمِنْهُ قَول العرب: (يا شَا ادْجُنِي)، يُرِيدُ: يا شاة أَقِيمي لا تَبْرَحِي، وَذَهَبَ المبردُ إلى أنه لا يجوزُ ترخيمُها ولا تُرَخَّمُ فلة، ولا النكرة غير المقصودة؛ نحو قول الأعمى: يا امرأَةُ، خُذِي بِيَدِي، وإذا عَوّضْتَ التاءَ من ياء الإضافة؛ نحو: يَا أَبَتِ، ثُمَّ ضَمَمْتَ التاء، فَقُلْتَ: يا أَبَةُ جازَ تَرْخِيمُه، فتقول في لُغَةِ (يا حَارِ): يا أَبَ، وعلى لغة يا حارُ: يَا أَبُ، لَمَّا كانت التاءُ على غَيْرِ لفظ الياء جاز الترخيمُ، وصار شبيهًا بالمفرد المبني على الضم؛ نحو: يا طَلْحَةُ.

وإذا رَخَّمْتَ ما فيه التاءُ من المحذوفة فاؤه اللازم رَدَّها مِمَّا أَصْلُه السكون؛ نحو: شِيَةٌ وَدِيَةٌ على لُغَةِ مَنْ ينتظرُ الحرفَ قُلْتَ: يا شِيَ، وعلى لغة من لا ينتظر قُلْتَ في مذهب سيبويه: يا وشِيَ تبقى العينَ على حركتها، وفي مذهب الأخفش والمبرد يا وشْيَ تردها إلى أصلها من السكون، وَإِنْ لَمْ يكنْ فيه هاءُ التأنيث، فَإِمَّا أن يكونَ نكرةً مقصودةً أَوْ علمًا، إن كانَ نكرةً مقصودة لَمْ يَجُزْ ترخيمه خصوصًا إِنْ كانَ ثنائيًّا أو ثلاثيًّا.

وأجاز بَعْضُ النحويين ترخيمَ ما زَادَ على ثلاثة، فَأَجَازَ فِي غَضَنْفَر: يَا غَضَنْفَ؛ فَإِنْ كانَ علمًا فـ (إِمَّا) أَنْ يكونَ مركبًا تركيبَ المزج، أَوْ تركيب الجملة، إِنْ كانَ مركبًا تركيبَ الجملة، فـ (نَصَّ) سيبويه على أَنَّهُ لا يجوزُ ترخيمه، وَزَعَمَ ابْنُ مالك: أَنَّ سيبويه أَجَازَ ترخيمَ الجملة، وَكَرَّرَ ذلك في تصانيفه، وهو غلط منه، وسوء فهم على سيبويه.

وَإِنْ كان مركبًا تركيبَ المزج؛ نحو: مَعْدِ يكرب، فالذي يَقْتَضِيه القياسُ أَنَّهُ لا يجوزُ تَرْخِيمُه؛ لأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى المضاف، والمضاف إليه، فالبصريون منعوا ترخيمه، ودعوى الكوفيين في جواز ترخيمه عام، والمسموع خاصٌ، وَقَدْ تقدم الكلام في ذلك.

وإن بُنِيَ على الفتح، فهو بناءٌ لا بسبب النداء، فلا ينبغي أَنْ يُرَخَّم، وَإِنْ أُعْرِب إعراب ما لا ينصرف، فكانَ بناؤُهُ بسبب النداء، فالمنقول عن العرب أَنَّها لَمْ ترخمه ألبتة وإِنَّما رَخَّمَهُ النحويون بالقياس، ولذلك اختلفوا في مسائل منه، وفي كيفية الترخيم بالمركب من العدد إذا سُمِّي به أَجَازَ البصريون ترخيمه، وَمَنَعَ منه الفراء.

والمركبُ الذي آخره (وَيْه) أجازَ البصريون تَرْخِيمَهُ وَمَنَعَ منه أَكْثَرُ الكوفيين، وَأَجْمَعَ البصريون على جَوَازِ ترخيمه، بِحَذْفِ الثاني، فتقول: يا حَضْرَ، ويا خَمْسَةَ، ويا سيبَ إِنْ كانَ على لغة مَنْ ينتظر، وَأَمَّا على لُغَةِ مَنْ لا ينتظر، فتقول: يا حضرُ، ويا خَمْسُ، ويا سِيبُ.

وَذَهَبَ الفراء فيما آخره (وَيْه) أَنَّهُ لا يَحْذِفُ إلا الهاء خاصةً، فتقول: يا سيبوا ويا عمروا، وَذَهَبَ ابْنُ كيسان إلى: أَنَّه لا يجوزُ حَذْفُ الثاني؛ بَلْ إِنْ حَذَفْتَ الحرفَ والحرفين، فَقُلْتَ: يا بَعْلَبَ أقبل، ويا حَضْرَمَ، لَمْ أَرَ به بأسًا، وإذا وَقَفْتَ على المركب المرخم، فقال الأخفش: بِرَدّ المحذوف؛ لأَنَّهُ محكوم لَهُ بحكم تاء التانيث، كما تَرُدّ الهاءَ في يا طَلْحَ إذا وقفت، فَتَقُول: يا طَلْحَهْ، وهي عنده هاء التأنيث لا هاء السكت.

فَلَوْ كانَ المرخمُ المركب آخرُهُ تاء التأنيث، وَحَذَفْتَ الثاني، وَقَفْتَ بالتاء، فَقُلْتَ: يا خَمْسَةْ، وقيل: تَقِفُ بالهاء، فتقول: يا خَمْسَه، وَإِنْ كانَ اثنا عَشَر، أَوْ اثنتا عشرة مُسَمّى بهما ورخمتهما حذفت الألف مع العجز.

وَشَرْطُ ما عُرّي من تاء التأنيث في جَوَازِ ترخيمه عَلَمِيَّتُهُ، وهو إِمَّا أَنْ يكونَ ثلاثيًّا أَوْ أَزْيدَ، فإن كانَ ثلاثيًّا، فَإِمَّا أَنْ يكونَ ساكن الوسط أو متحركه، إِنْ كانَ ساكنَ الوسط؛ نحو: بَكْر، وَهِنْد، فالمشهورُ أَنَّهُ لا يجوزُ ترخيمه وَأَجَازَ ذلك الأخفش، وَبَعْضُ الكوفيين، ووهم ابنُ عصفور في قوله: إِنَّهُ لا يجوزُ ترخيمه قولا واحدًا، والخلافُ فيه نَقَلَهُ ابْنُ هشام، وَأَبُو البقاء العكبري، وصاحب " النهاية "، وابن الخشاب، عن هشام.

وإن كانَ متحركَ الوسط، فالمشهورُ أَنَّهُ لا يجوزُ ترخيمه، وأجازَ ذلك الكوفيون، والأخفش، وعن الكسائي أيضًا أَنَّهُ لا يجوزُ ترخيمه، وَإِنْ كانَ زائدًا على ثلاثة، فَإِمَّا أَنْ يكونَ كناية، أو غير كناية، إِنْ كانَ كناية جازَ تَرْخِيمُهُ قالوا في فُلان: يا فُلا، وَمَنَعَ الجرمي ترخيم طامِرُ بن طامر، وَإِنْ كان علمًا عند الفارسي.

وَإِنْ كان غَيْرَ كناية، فَإِمَّا أَنْ يكونَ ما قبل آخره حَرْفٌ صحيح أَوْ حَرْفُ علة، إِنْ كَانَ حَرْفًا صحيحًا، فَإِمَّا أَنْ يَكونَ ساكنًا أو متحركًا، إِنْ كانَ ساكنًا؛ نحو: هِرَقْل، وَقِمَطْر رُخِّم بحذفِ آخره، فَتَقُول: يا هِرَقْ وَيا هِرَقُ، وزعم الفراء: أَنَّهُ يحذفُ مع الآخر الساكن، فتقول: يا هِرَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ساكن رُخِّم بحذف آخره؛ نحو: شَمَرْدَل، وَجُرْشُع، وَجُنْدَب.

فَلَوْ سَمَّيْتَ بـ (سُفَيْرِج) تصغير (سَفَرْجَل)، فَقَالَ الأخفش في ترخيمه: يا سُفَيْرِل برَدّ اللام، وقال المبرد: يَا سُفَيْر بحذف الجيم، ولا يَرُدّ اللام، وَإِنْ كانَ حَرْفَ علة، فَإِمَّا أَنْ يكونَ متحركًا، أَوْ ساكنًا إِنْ كان متحركًا حُذِف بترخيم آخره فقط؛ نحو: هَبَيَّخ، وَقَنَوَّر، وَمُسَرْوِل، وَحَوْلايا، وَبَرْدَرَايا.

وَذَهَبَ الكوفيون في مثل (بَرْدَرَايَا) مما آخره ثلاث زوائد إلى حَذْفِ الثلاثة في الترخيم، وقياس قولهم حذفُهم الثلاثة في ترخيم (رَغَبُوتي، وَرَهَبُوتي)، وَإِنْ كانَ ساكنًا، فَإِمَّا أن يكونَ قَبْلَهُ حرفان أو أَزْيَد، إِنْ كانَ قبله حَرْفَان، وحرف العلة لَيْسَ حَرْفَ مَدّ رُخِّم بِحَذْفِ آخره؛ نحو: جِرْوَل، وَعِثْيَر، وَإِنْ كَانَ حَرْفَ مَدّ؛ نحو: ثَمُود، وَعِمَاد، وَسَعِيد، فَمَذْهَبُ البصريين: أَنَّه يُرَخّم بِحَذْفِ آخره فقط واختلف النقلُ عن الفراء، فَنَقَل ابنُ مالك أَنَّهُ بحذف الأخير، وحرف اللين من ثلاثتها، وَنَقَلَ غَيْرُه عن الفراء أَنَّهُ في ثَمُود بحذف الأخير، وحرف المد، وفي نحو: سَعِيد، وَعِمَاد، بِحَذْفِ الأخير فقط، وَذَكَرَ ابْنُ كيسان: أَنَّ مِن النحويين مَنْ يقول في ترخيم (سَعِيد): ياسَعِ بحذف الأخير والياء.

وَإِنْ كانَ ما قبل حرف العلة أَزْيَدَ مِنْ حَرْفَيْنِ، فَإِمَّا أَنْ يكونَ حرف (مد) أو (لا) إِنْ كانَ حَرْفَ مَدّ؛ نحو: مَنْصُور، وَشِمْلال، وَقِنْدِيل، فَتَرْخِيمُهُ بحذف آخره مع حرف المد، فَتَقُول: يا مَنْصُ، وَيا شَمْلَ، وَيَا قِنْدِ إلا إِنْ كانَ حرف المد منقلبًا عن أصل؛ نحو: مُخْتَار، وَمُنْقَاد، فترخيمه بِحَذْفِ آخره فقط.

وَنَقَل الزعفراني عن الأخفش: أَنَّهُ يُجْرِيه مُجْرَى (عِمَاد)، فيحذف آخره،

وحرف المد، وَأَجَازَ الجرمي أَنْ تَقُولَ في ترخيم (مُنْقَاد): يَا مُنْقَ بحذف الألف والدال، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ حرف مد؛ نحو: فِرْدَوْس، وَغُرْنَيْق، فترخيمه بحذف آخره فقط.

وَذَهَبَ الفراء، والجرمي إلى ترخيمه بِحَذْفِ آخره، والواو والياء وإجرائه مجرى مَنْصُور، وَقِنْدِيل، وَشِمْلال، وَذَكَرَ الجرمي أَنَّ هذا مذهب أكثر النحويين، وَإِنْ كانَ في آخر الاسم زيادتان زيدتا معًا، فإمَّا أن يكونَ أولاهما متحركة، أو ساكنة إِنْ كانَتْ متحركة؛ نحو: عَفَرْنَى، فالمشهور أَنَّهُ لا يُرَخَّمُ إلا بحذف الأخير فقط، فَتَقُول: يا عَفْرَن، وَإِنْ كانَتْ ساكنة، وذلك ألفا التأنيث؛ نحو: حَمْرَاء والألف والنون؛ نحو: سَكْرَان، وَنَدْمَان، وَعُثْمَان، وَسِرْحان، وعلامة التثنية؛ نحو: زَيْدَان، وعلامة الجمعين؛ نحو: زَيْدُون، وَهِنْدَات، وياء النسب؛ نحو: طائِفِيّ، والواو والتاء؛ نحو: مَلَكُوت، حُذِفَتْ الزيادتان معًا إلا إِنْ كانَ بحذفهما يبقى الاسْمُ على حَرْفَيْنِ فلا تحذفُ إلا الزيادة الأخير فقط، وذلك نحو: يَدَان وَبَنُون، مسمًّى بهما، تَقُول: يا بَنُو، ويا بَنِي، ويا يَدَا، وقيل في (يدان) بحذفهما معًا، فتقول: يا يَدَ، وفي " النهاية ": لَوْ سَمَّيْتَ بِيَدَيْنِ وَبِدَمَيْنِ، قُلْتَ: يا يَدَا، أو يا دَما، وَيُقْتَصَرُ على حذف النون، وَمَنْ رَأَى أنك تقول في ترخيم غَدِيّ وَيَدَيّ مسمًّى بهما يا يَدَ، وَيا غَدَ، وهو السيرافي، قال: هاهنا يَا يَدَ، وَيَا دَمَ، وَيَا يَدُ، وَيَا دَمُ، انتهى.

وَزَعَمَ بَعْضُ النحويين: أَنَّ ما آخره حرف مدغم في لام الكلمة زائد؛ نحو: قِرَشَبّ ترخمه بحذف المدغم، تَقُول: يا قِرَشَ نُزِّلا منزلة ما زِيدًا معًا، ومنع الكوفيون من ترخيم ما سُمّي بِهِ من مثنى ومجموع على حَدِّه، ومذهب البصريين: جواز ترخيمه كما سبق سواء أجعل الإعرابُ في الآخر أَمْ أُعْرِبَ بحرفين.

فصل الترخيمُ على لغتين

لغةُ مَنْ ينتظرُ الحرف، وَلُغَةُ مَنْ لا ينتظر.

ويقال: لُغَةُ مَنْ نَوَى المحذوف، ولغةُ مَنْ لا ينوي، ويقال: لُغَةُ يا حارِ، ولغة يا حَارُ، والأعرف الأكثر تقديرُ ثبوت المحذوف، والمحذوف منه مرادٌ، ولذلك إذا وَصَفْتَهُ رَفَعْتَ الصفةَ، فقلت: يا حارُ الظريفُ، وَقَدْ مَنَعَ قَوْمٌ منهم الفراء، والسيرافي، واستقبحه ابن السرج وصفَ المرخم، وَمَذْهَبُ سيبويه والجمهور الجواز، والترخيمُ فيما كان آخره هاء، أَوْ كانَ مَالِكًا وحارِثًا وَعَامِرًا أَكْثَرُ من الترخيم فيها، وَدَعْوَى

الكسائي، والفراء أَنَّهُما لَمْ يسمعا الترخيمَ فيما لَيْسَ في آخره زيادة مِنْ أسماءِ الناس إلا في هذه الثلاثة، غيرُ صحيحة؛ بَلْ رَخَّمَت العربُ خالدًا وَيَزِيد ولميس، وَمَذْهَبُ البصريين: جواز ترخيم الأسماء على لُغَةِ مَنْ نوى، فيبقى على حركته أو سكونه؛ نَحْو: يَا جَعْفَ، وَيَا هِرْقَ، وخالف الكوفيون فيما آخره بعد ساكن، فَلَمْ يُرَخّموه إلا على لُغَةِ مَنْ لا ينوي، يقولون: يا هِرْقُ وَتَقَدَّم نَقْلُنا عن الفراء، أَنَّهُ يحذفُ الأخير والساكن قَبْلَهُ، فيقول: يا هِر.

والذي آخره مدغم إمّا أَنْ يكونَ للحرف المدغم أَصْلٌ في السكون، أو لا أصل له، فَإِنْ كانَ له أصلٌ؛ نحو: مُحْمَرٌ، وَمُجدّ فترخيمه بحذف آخره، تقول: يا مُحْمَرْ وَيا مُجِدْ، وذهب الفراء إلى أَنَّهُ تعودُ إليه حركةُ الأصل، فتقول: يا مُحْمَرِ وَيا مُجَدِ؛ إذ الأصل: مُحْمَرِرْ وَمُجَدِدْ، وَإِنْ لَمْ يكنْ لَهُ أصلٌ في السكون؛ نحو: خِدَبّ، وَهِجَفّ، فترخيمه بحذفِ آخره، فيبقى ما قبله ساكنًا هذا مَا لَمْ يكن قبل المدغم حَرْفُ مَدّ؛ فَإِنْ كانَ حَرْفَ مدّ، فإمَّا أَنْ يكونَ له حركة في الأصل أَوْ لا، إِنْ كانَتْ لَهُ حركة في الأصل؛ نحو: رَادّ، وَمُضارّ، وثمودّ مُسَمًّى به، و(تَمِيدّ) لغة في (تَمادّ)، وَمُدَيْقّ، وَأُصِيمّ، فتقول: يا رَادِ، وَيَا مُضَارِ اسم فاعل، ويا مُضَارَ إِنْ كان اسم مفعول، وَيَا ثَمُود، وَيَا تَمِيدِ، ويا مُدَيْق وَيَا أُصَيْم؛ لأنَّ الأصل: رَادِدْ، وَمُضَارِر، وَمُضارَر، وَثَمُودِد، وَتَمِيدِد، وَمُدَيْقِق، وَأُصَيْمِم.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ في الحركة فَإِمَّا أَنْ يكونَ له تصرف يتحرك فيه أَوْ لا، إِنْ كانَ لَهُ؛ نحو: مُحْمَارّ، قُلْتَ فيه: يا مُحْمارِ؛ لأَنَّهُم قالوا في تفكيك فعله على لُغَةٍ: لَمْ يَحْمارِرْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ له تصرف؛ نحو: أَسْحَارّ وهو نَبْتٌ، وغيره، فإذا سُمِّي به، ثُمَّ رُخّم، فَمَذْهَبُ سيبويه أَنَّكَ تحذفُ الراءَ الأخيرة، وَتُحَرّك الساكنة بالفتح، فَتَقُول: يا أَسْحَارَ. واختلفوا عَنْ سيبويه: هَلْ هذا على سبيل التحتم دُونَ تجويز الكسر، وهو قَوْلُ السيرافي، وجماعةٌ عن سيبويه، أو على سبيل الاختيار، وتجويز الكسر، وهو قول الأستاذ أبي علي، واختلف النقلُ عن الفراء، فَنَقَلَ ابْنُ عصفور الكسر في (الرّاء) على أصل التقاء الساكنين، وهو قول الزجاج، وَنَقَلَ صاحبُ " رءوس المسائل ": أَنَّه يُسْقِطُ كل ساكن يَبْقَى بعد الأخير، حتى ينتهي إلى متحرك، فـ (على) هذا تقول: يا أَسْحَ.

وفي " النهاية ": إذا تَكَرَّر الأصل الواحد، وَلَيْسَ لأولهما أَصْلٌ فِي الحركة؛

نحو: مَعَدّ وَجُبُنّ وَبِلِزّ، وَطُرْطُبّ وَسُمِّي به، وَرُخّم بَقِيَ الساكنُ على سكونه، وَبَيْنَ العلماء خلافٌ في (مَعَدّ)، وَفِي (مُسْوَدّ) فَمَنْ يَقُول: الزائدُ الأوَّل، حُذِفَ الآخر لتطرفه، ثُمَّ يُحْذَفَ الذي قبله؛ لأنَّه حَرْفٌ صحيح لفظه لفظ الآخر المحكومُ لَهُ بأصالته، وَمَنْ قال: الزائدُ الثاني حذفه، وأبقى ما قبله، وهذه المسألة ذكرها سيبويه في (مُحْمَرّ)، وَ(مُسْوَدّ) انتهى.

وفي ترخيم قاضُون، وَمُصْطَفَوْنَ خلافٌ، فَذَهَب الأكثرون إلى رَدّ المحذوف، فَتَقُول: يا قاضِي، ويا مُصْطَفَى، وَذَهَبَ قَوْمٌ إلى أَنَّكَ تَقُول: يا قاضِ، وَيَا مُصْطَفَ، وَيَتَعيّن الترخيمُ على لغة مَنْ ينتظر الحرف في الصفات التي التاء فيها فارقةٌ بَيْنَ المذكر والمؤنث كَذَاهِبَةٍ وَعَاذِلَة، فَتَقُول: يا عاذِلَ أَقْبِلي، وَلَوْ سُمّي به مذكر جازَ الترخيمُ على اللغتين فلا يعتبر اللبسُ في الأعلام، فإذا رَخَّمْتَ (عَمْرَة) جازَ ذلك على اللغتين، وَإِنْ كان يلتبسُ يا عُمر بنداء من اسمه عَمْرٌو، وكلام ابن مالك يَدُلُّ على اعتبار اللبس في العلم، وَلَوْ كانَت التاءُ ليست للفرق؛ نحو: رَبْعَة جاز الترخيمُ على اللغتين، وَذَكَرَ ابنُ أصبغ أَنَّ مَذْهَب سيبويه: أَنّه لا تُرَخّم الصفاتُ الشائعة المؤنثة بالهاء على تقدير مَنْ لَمْ يُرَاع المحذوف مِنْ غَيْرِ اعتبار لبس ألبتة، قالَ: وأجازَ الفراءُ: ترخيمه على لُغَةِ مَنْ لَمْ يُرَاع المحذوف، إذا كانَ مما لا يلتبس به المذكرُ بالمؤنث.

واختلف النحويون إذا كان يَلْزَمُ تقدير حذف تمامه عَدَمُ النظير هَلْ يجوزُ ذلك أَمْ لا، فَذَهَب الأخفش، وكثيرٌ من النحويين إلى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ الباقي في الكلمة الصحيحة، أَوْ المعتلة بَعْدَ الإعلال له نظيرٌ من الكلم التامة، وَذَهَبَ السيرافي وغيره إلى أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ ذلك فعلى المذهب الأول لا يجوزُ على تلك اللغة ترخيم (عَرْقُوَة) ولا (حِذْرِية)، ولا (طَيْلَسان)، ولا (حُبْلَوى) ولا (حَمْرَاوي)، لِصَيْرُورَةِ ذلك إلى فِعْلَو وَفِعْلَى، وَ(فَيْعِل) في الصحيح، وصيرورة ألف (فَعْلَى) مبدلة من واو، وَهَمْزَةُ فَعْلاء مبدلة مِنْ واوٍ، وهي لا تكونُ إلا مبدلة من ألف.

ونُقِلَ الخلافُ عن الكوفيين في تَرْخِيم؛ نحو: (خَطَايا) و(زَوَايا)، فمنع الكسائي مِنْ ترخيمه على لُغَةِ مَنْ لا يُرَاع المحذوف، وَأَجَازَهُ الفراء، وَتَقُول على لُغَةِ مَنْ لا ينتظر المحذوف: يا جَعْفُ، ويا هِرَقُ، ويا (حَارُ)، فتظهر الضمةُ لصحة الحرف ويا ناجِي تُقَدّر الضمة لاعتلال الحرف، فَإِنْ وَصَفْتَ المبني على الضمة

الظاهرة بـ (ابن)، وَأَتْبَعْتَ الحركةَ لـ (ابن) فَتَحْتَ، فَقُلْتَ: يا حارَ بن عمر تُريد: يا حارُ ابن عمر، وتقول في (ثَمُود): يا ثَمِي، وفي (عِلاوَة وَسِقَايَة وَطُفَاوَة): يا علاءُ، ويا سقاءُ، وَيا طُفَاءُ وَفِي قَطَوان: يا قَطَا، وفي شاةٍ: يا شاهِ، وفي (غاوى): يا غاوُ، ولا تبدلها همزة، وفي سوَةٍ إذا نَقَلْتَ: يا سَوُ، وفي سُفَيْرِج علمًا: يا سُفَيْرل على مَذْهبِ الأخفش تَرُدّ اللام المحذوفة لأجل التصغير وجوبًا وكذا كُلّ خماسي مُرَخّم سُمّي به، وَذَهَبَ الأكثرون إلى: أَنَّهُ لا يُرَدّ المحذوف، ولو سَمَّيْتَ بـ (سَفَرْجَل) على هذه اللغة، قُلْتَ: يَا سَفَرْجَ، وَمَنَعَ من ذلك سعيد بن المبارك بن الدهان، وَمَذْهَبُ السيرافي في جَوَازِ ذلك على ما تَقَدَّم، وَمَنْعُ ترخيم (طَيْلِسان) تَقَدَّمَ أَنَّهُ قول الأخفش، وَكَذَا عِنْدَهُ، وَعِنْدَ المازني، والمبرد ترخيم (حُبْلَوى) على هذه اللغة، وَفَرَّقَ بَعْضُ أصحابنا، فَأَجَازَ ذلك في سَفَرْجَل وشبهه وَمَنَعَهُ في حُبْلَوِيّ، و(طَيْلَسَان).

وفي " البديع ": أَمّا ترخيمُ (سُعود) علمًا فلا يصحُّ عند سيبويه على الضرب الثاني، وكذا سَفَرْجَل علمًا، وَ(قُذَعْمِل)، وَ(هُنْدَلع) عِنْدَ سيبويه، وَإِنْ كانَ في الكلمة اعتلالٌ مخالفٌ للقياس أُقِرّ على حَالِهِ تَقُول في (حَيْوَة): يا حَيْوَ، وفي اسْتِحْوَاذ وَاسْتَحْوَذَ: يا اسْتَحْوَ، ويا اسْتَحْوُ، وفي ترخيم (القَوَد): يا قَوُ، وتقول في قاضِيَة: يا قاضِي، فَلَوْ رَخَّمْتَ يا قاضِي المرخم من قاضِيَة، ففي " البسيط ": الظاهر التزام لغة: يا حَارُ كما قال: [الرجز]

أَنّك يَا مُعاوِ يا ابنَ الأفْضَلِ

وإذا كان الاسْمُ ثنائيًا ذا لينٍ، فَإِنْ عُلِمَ لَهُ ثالث رُدّ، فتقول في ترخيم (ذات) يا ذَوَا، وفي ترخيم (شاةٍ): يا شاهُ، وَإِنْ جُهل له ثالث ضُعّف؛ نحو: لات تَقُول: يا لاء، وإذا رَخَّمْتَ ما فيه التاء من الأعلام؛ نحو: طَلْحَة، وعائِشَة جازَ على اللغتين، فتقول: يَا طَلْحُ وَيَا طَلْحَ، وَمَنْ لَمْ يُرَخّم بَنَاهُ على الضمّ كالأسماء المفردة غيره، ومنهم مَنْ فتح التاء، فقال: يا طَلْحَةَ، قال[1]: [الطويل]

---

(١) البيت للنابغة الذّبيانيّ.

و(كِليني): دَعيني وَهمّي. و(أُميمة): تصغير ترخيم أُمامة، وهي بِنْتُه. و(ناصب): بمعنى منصب من النّصب؛ وهو التّعب.

=

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيه بَطِيءِ الكَوَاكِبِ

وللنحاة كلامٌ كثير في هذه الفتحة، وهل هُو مُرَخَّم أو غير مرخم، فَذَهَب بَعْضُهم إلى أَنَّهُ نَصَبَ المنادى على أَصْلِهِ وَلَمْ يُنَوّنه؛ لأَنَّهُ غير منصرف، وهذا الذي اخترناه، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّهُ بَنَاهُ على الفتح؛ لأنَّها حركةٌ تُشَاكِلُ حركة إعرابه لَوْ أُعْرِبَ جَرَى مَجْرَى: لا رَجُلَ في الدار، وأنشد هذا القائل[1]: [الرجز]

يا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي

فالفتح، وَذَهَبَ الأكثرون إلى أَنَّهُ أَقْحَمَ التاءَ مفتوحة، ولأبي علي قولان:

أحدهما: أَنَّ التاءَ زِيدَتْ وَحُرِّكَتْ اتباعًا بالفتح لحركة الحاء؛ يعني: في طَلْحَة؛ لأنَّ الحاءَ حَشْوُ الكلمة، وَحَرَكَتُها لازمةٌ، فأتبعَ حركةَ الآخر حركة الأول، وهو عكس يَا زَيْدَ بن عمرو.

والثاني: أَنَّهُم زادوا التاء بَيْنَ الحاء وفتحها، فالفتحةُ التي في التاء هي فتحة الحاء، ثُمَّ فُتِحَت الحاءُ إتباعًا لحركة التاء، ولا تجري الألفُ الممدودة للتأنيث مَجْرَى التاء فتفتح، فَتَقُول: يا عَفْرَا، كما قُلْتَ: يَا سَلْمَةَ، وَقَدْ أَجَازَ ذلك قَوْمٌ، وليس بمسموع.

وإذا وَقَفْتَ على المرخم بِحَذْفِ التَّاءِ أَلْحَقْتَهُ هَاءً ساكنةً، وَهَلْ هِيَ التاء التي كانت حُذِفَتْ أَمْ هاء سَكْتٍ فيه خلاف، ويجوزُ على قِلَّةٍ أَنْ تقفَ بغير هاءٍ، حكى سيبويه: يَا حَرْمَلْ؛ يُرِيدُ، يا حَرْمَلَه، ومنه قولهم: (سطى مَجَر طرطب عجر)؛ يريد يا مَجَرَّه، وظاهرُ كلام سيبويه جواز أن لا تلحق هذه الهاء إذا وقفتَ على المرخم بحذف التاء.

=

والشّاهد فيه: (أُميمة) حيث أقحم الهاء بعد حذفها ضرورة، فترك المنادى على حاله قبل الهاء.

انظر: الكتاب ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣، والجُمل ١٧٢، والبغداديّات ٥٠١، ٥٠٣، والأزهيّة ٢٣٧، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٠٦/٢، وشرح المفصّل ١٢/٢، ١٠٧، ورصف المباني ٢٣٧، والمقاصد النّحويّة ٣٠٣/٤، والهمع ٩١/٣، والخزانة ٣٢١/٢، والدّيوان ٤٠.

(١) قائله: لم ينسب إلى قائل، وهو شطر من الرجز، وقيل: هذا ليس بشعر.

الشاهد: قوله: "يا ريحَ" فإنه منادى مفرد، وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح.

انظر: الأشموني ٤٦٩/ ٢.

وقال ابنُ عصفور: لا يُقَاسُ على ما سُمِعَ من ذلك.

فأما قول الشاعر[(١)]: [الوافر]

قِفِـي قَبْـلَ التفـرق يـا ضُـبَاعا

فقالوا: هذه الألف عوضٌ من الهاء المحذوفة في الوقف، والْمُرَخّمُ بِحَذْفِ التاء يجوزُ أَنْ يُرَخَّمَ ثانيًا بِحَذْفِ ما يلي التاء، هذا مَذْهَبُ سيبويه وَمَنَعَ ذلك عامة النحويين، وأجازَ سيبويه ذلك على لُغَةِ مَنْ لَمْ يُرَاعِ المحذوف إذا بقي بَعْدَ الترخيم الثاني على ثلاثة أحرف، وبمذهب سيبويه وَرَدَ السماع، قال[(٢)]: [الطويل]

أَحَـارِ بْـنَ بَـدْرٍ قـد وَلِيـتَ وِلايَـةً فَكُـنْ جُـرَذا فيهـا تَخـونُ وَتَـسْرِقُ

وقال آخر[(٣)]: [الكامل]

يَـا أَرْطَ إِنَّـكَ فَاعِـلٌ مَـا قُلْتَـهُ والمـرءُ يَـسْتَحِي إِذَا لَـمْ يَـصْدُقِ

يُرِيدُ: يا حارثةُ بن بَدْرٍ، ويا أَرْطاة بن سُهَيَّة، رُخِّم أَوَّلا بِحَذْفِ التاء على لغة مَنْ لَمْ ينو، ثُمَّ ثانيًا بحذف التاء والألف على لغة مَنْ نوى، وَجَعَلَ سيبويه من ذلك قول

---

(١) هو للقطاميّ.

و(ضباعا): ترخيم ضُباعة: اسم امرأة؛ وهي: ضُباعة بنت زفر بن الحارث الكلابيّ.

انظر: الكتاب ٢٤٣/٢، والمقتضب ٩٤/٤، والأُصول ٨٣/١، والجمل ٤٦، واللّمع ٨٧، وشرح المفصّل ٩١/٧، وشرح التّسهيل ٣٥٦/١؛ والمغني ٥٩١، والهمع ٩٦/٢، والخزانة ٢٨٤/٩، والدّيوان ٣٧.

(٢) قائله: هو أنس بن زنيم يخاطب به الحارث بن بدر الغداني حين ولاه عبيد الله بن زيادة سرّق "إحدى كور الأهواز".

اللغة: "جرذا" -بضم الجيم وفتح الراء- وهو ضرب من الفأر ويجمع على جرذان.

الشاهد: قوله: "أحار" حيث أريد به حارثة، فأولا رخمه بحذف الهاء على لغة من لم ينوِ رد المحذوف وثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف.

انظر: الأشموني ٤٦٩/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٨٣/ ١.

(٣) قائله: هو زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية.

الشاهد: قوله: "يا أرط" حيث أريد يا أرطاة، فأولا رخمه بحذف التاء على لغة من لم ينوِ رد المحذوف، وثانيا رخمه بحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو الألف.

انظر: الأشموني ٤٧٠/ ٢، والسيوطي في الهمع ٨٤/ ١.

الشاعر[١]:

أَنَّكَ يَا مُعَـاوِ يا ابْنَ الأَفْضَلِ

حَذَفَ التاءَ ثُمَّ ثانيًا الياء، وحكى ابن كيسان: أَنَّ بعضَ المنشدين له من العرب ينشد يا مُعَاوِ، فيقطع الكلمة في النداء على الواو، ثُمَّ يقول: يا ابْنَ الأفضل، وَذَهَبَ ابن الطراوة إلى أَنَّ أَصْلَهُ: يا مُعَاوِيّ، منسوبًا حَذَفَ ياءي النسب، فبقي: يا مُعَاوِ، والممدوح هو يزيد بن معاوية لا معاوية.

ولو ذَهَبَ ذاهبٌ إلى أَنَّ المؤنثَ بالتاء يجوزُ في ترخيمه وجهان:

أحدهما: حَذْفُ التاء وهو الكثير، والأقل حذفها بما قبلها كالحذف مِنْ مَنْصُور، لكانَ قولا، وتقدير أَنَّ الشاعرَ في البيت الواحد نوى الترخيمَ أَوَّلا، ثُمَّ نوى الترخيم ثانيًا في الكلمة الواحدة حالة النطق، يحتاجُ إلى وَحْي يسفرُ عن هذا التقدير.

وَلَمَّا كان الترخيمُ في النداء على وجهين كان الترخيمُ في غير النداء ضرورة على ذينك الوجهين، وَشُرِط فيه أَنْ يكونَ مِمَّا يصلحُ للنداء فلا يكون (بأل)، ولا في مضاف، فمثل[٢]: [الرجز]

قَوَاطِنًـا مَكَّــة مِـنْ وُرْقِ الْحَمـى

و[٣]: [الكامل]

عفــت الْمَنَــا بِمُتَــالِعٍ فَأَبَــانِ   فَتَقَادَمَــتْ بِــالْحُبْسِ وَالــسُّوبَانِ

و[٤]: [البسيط]

---

(١) انظر: الخزانة ٢/٣٣٤، والكتاب ١/١٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩، وأمالي القالي ٢/١٩٩، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٠٦، والخصائص ٣/١٣٥، ٢/٤٧٣، والمحتسب ١/٧٨، والإنصاف ٢/٥١٩، وشرح المفصّل ٦/٧٥، وضرائر الشّعر ١٤٣، والمقاصد النّحويّة ٣/٥٥٤، ٤/٢٨٥، والدّيوان ١/٤٥٣.

(٣) انظر: تاج العروس (موش) ١٧/٣٩٠.

(٤) البيت لعلقمة الفحل، وانظر: الديوان ١/١١٩.

كَـأَنَّ إِبـرِيقَهم ظَبْـيٌ عَلَـى شَـرَفٍ   مُقَـــدَّمٌ بِـــسَبَا الكَتَّـــانِ مَلْثُـــومُ

يُريد: الحَمَام في أَحَدِ التخريجين، وَعَفَت المنازلُ وَبِسَبَائِبِ لَيْسَ بترخيم، وَشَذَّ ترخيمُ ما فيه (أل) للضرورة؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

لَعَمْـرِي لَـئِن أُمُّ الحَكِـيم تَرَحَّلَـتْ   وَأَخْلَـتْ لِخَيْمَـاتِ العُـذيب ظِلاَلَهـا

يُريـد: العُذَيْبَـة، فَرَخّم وفيـه (أل)، ومثـالُ مـا رُخّـم على تقـدير التمـام، قولـه[2]: [الطويل]

لَـنِعْمَ الفَتَـى تَعْشُو إِلَـى ضَـوْءِ نَـارِهِ   طَرِيفُ بْنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَر

يُرِيدُ: طريفُ بْنُ مالـك، ومثالُ مـا رُخّـم على تَقْدِير مراعـاة المحذوف قولـه[3]: [البسيط]

إِنَّ ابْـنَ حَـارِثَ إِنْ أَشْـتَقْ لِرُؤْيَتِـهِ   أَوْ أَمْتَدِحْـه فَـإِنَّ النَّـاسَ قَـدْ عَلِمُـوا

يُريد ابن حارثة، وَزَعَمَ المبرد أَنَّ ذلك لا يجوزُ على تقدير مراعاة المحذوف، وهو محجوجٌ بالسماع، وَزَعَمَ بَعْضُ النحويين أَنَّهُ إذا رُخّم في غَيْرِ النداءِ عُوِّض من المحذوف، وأنشد[4]: [الرجز]

---

(١) انظر: القرط على الكامل ١/١٧٦.

(٢) البيت لامرئ القيس، وانظر: الديوان ١/٥٤.

(٣) البيت للمُغيرة ابن حبناء التّميميّ.
والشّاهدُ فيه: (حارث) حيث رخّم (حارثة) وتركه على لفظه مفتوحًا كما كان قبل التّرخيم، وذلك في غير النّداء ضرورة.
انظر: الكتاب ٢/٢٧٢، والأُصول ٣/٤٥٨، والتّبصرة ١/٣٧٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٢٠، وأسـرار العربيّـة ٢٤١، والإنـصاف ١/٣٥٤، والمقـرّب ١/١٨٨، وشـرح الكافيـة الـشّافية ٣/١٣٧١، وابن النّاظم ٦٠٣، والمقاصد النّحويّة ٤/٢٨٣.

(٤) من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل، ويقال: صنعه خلف الأحمر.
والمنهل: أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب، ثم استعمل في المورد من الماء، والحوازق: يروى بالحاء المهملة والزاى، وهى الجوانب، ويقال: الحوازق: الجماعات، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه، والضفادى: الضفادع، واحدها ضفدعة، والجم: أصله الكثير، وما اجتمع من الماء في البئر، ويراد به هنا ماء المنهل لاضافته إلى الضمير العائد إليه، والنقانق: جمع نقنقة، وهو الصوت المتكرر.
=

وَلِضَفَادِي جَمِّـهِ نَقَانِقُ

وَلا يُشْتَرَطُ في ترخيم غير المنادى ضرورة علمية، ولا هاء تأنيث ألا تَرَاهُم قالوا[1]: [الخفيف]

لَـيْسَ حَـيٌّ عَلَـى الْمَنُـونِ بِخَـالِ فَلِـــوَى ذِرْوَةٍ فَجنـــى ذيـــالِ

يُرِيدُ: بخالدٍ، وَلا يُرَخَّمُ في غَيْرِ ضرورة منادى عارٍ من الشروط إلا ما شَذَّ من قولهم: يا صَاحِ، وَلَمْ يُسْمَعْ ترخيمه إلا على لُغَةِ مراعاة المحذوف، وَلَمْ يُسْمَعْ يكاد إلا مرخمًا: وحتى حَذَفُوا منه حَرْف النداء.

وَمَذْهَبُ ابن جني، وابن خروف أَنَّ أَصْلَهُ: يا صاحبي ثُمَّ قالوا فيه على أحد اللغات: يا صاحِبُ ثُمَّ رَخَّمُوه، ومذهب الأستاذ أبي علي: أَنَّهُ نكرة مقبل عليها وَمِمَّا شَذَّ قوله:

أَطْرِق كَـــرَا.....

وفيه قولان: المشهور أَنَّهُ ترخيمُ كَرَوان على لغة: يَا حَارُ، فَشذوذٌ مِنْ كونه نكرة مقبل عليها، وَمِنْ حَذْفِ حرف النداء.

والقول الثاني: أَنَّهُ لا ترخيم فيه، وَأَنَّ (الكَرَا) ذَكَرُ الكروان، وهذا قولٌ للمبرد، وشذوذه حَذْفُ حرف النداء منه.

مسائل من الترخيم

(غاوَة) اسم موضع تَقُول في ترخيمه: يا غاوَ، ويا غَاوُ، ولا تهمز؛ لأنَّ ألفه عينُ الفعل وكذلك آية، وغاية بخلاف طُفَاوَة تَقُولُ: يا طُفَاو، وَيَا طُفَاء فتهمز، ولو سَمَّيْتَ بمسئول على لُغَةِ تميم وَرَخَّمْتَ قُلْتَ: يا مَسْئُو وزنه مَفْعُ، وفي لغة الحجاز بحذف الهمزة، فتقول: يا مَسُ بحذف الواو واللام؛ لأنَّ الهمزةَ المخففة في نية الثبوت، فَقَدْ

=

والاستشهاد بالبيت في قوله " ضفادي " حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع.

انظر: المقتضب ١/٥٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٦٢.

(١) قائله: هو عبيد الأبرص.

الشاهد: قوله "بخالِ" حيث إنه رخم النكرة وأصله بخالد.

انظر: الأشموني ٤٧٦/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٨١/ ١.

بَقِيَ بَعْدَ الحذف ثلاثة أحرف ولو سَمَّيْتَ (بِيَعِد) فلا يجوزُ ترخيمه، وَإِنْ كَانَ أصله: يَوعد بخلاف (يَسَل) مُسَمًّى به؛ فإنَّهُ يجوزُ تَرْخِيمُه، والفرق أَنْ يَسَل مستعمل أَصْلُه في لغة تميم، وَيَعِد لَمْ يستعمل أصله في لُغَةٍ (ما)، ولو قيل: إنَّ يَسَل لا يجوزُ ترخيمه على لغة الحجاز لَمْ يبعد؛ لأنَّ التخفيفَ في لغتهم لازم ولو سَمَّيْتَ (بأَرَى) وأخواته فلا يجوزُ ترخيمه؛ لأنَّ العربَ مجمعون على التخفيف إلا في الشعر، وَلَوْ سَمَّيْتَ بيقوم وَرَخَّمْتَ، قُلْتَ: يَا يَقُو، ويا يَقِي.

باب الاختصاص[1]

الباعثُ على الاختصاص فَخْرٌ، أو تواضعٌ، أَوْ زيادةُ بيان، وهو اسْمٌ ظاهر بعد ضمير متكلم يَخُصُّه، أَوْ يشاركه فيه. وذلك الاسْمُ: أَيُّها موصوفة باسْمِ جنس لا باسْمِ إشارة، ولا بِحَرْفٍ فِي النداء، ولا خِلافَ في متبوعها أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، ومثال ذلك: بِيَ أَيُّها الفارسُ يُسْتَجَارُ، واللَّهُمّ اغْفِر لنا أَيَّتُها العصابة.

و(أَيُّ) هذه مبنيةٌ على الضم كحالها في النداء، وليست منادى، وَزَعَم السيرافي أَنَّها في الاختصاص معربة، فتحتمل عِنْدَهُ أَنْ تكونَ خَبَرَ مبتدأٍ كَأَنَّهُ قال بَعْدَ قولك: أَنَا أَفْعَلُ ذلك هو أَيُّها الرجل؛ أي: المخصوصُ به، ويحتمل عنده أَنْ يكونَ مبتدأ، تقديره: أَيُّها الرجل المخصوص؛ أَنَا المذكور، وَذَهَبَ الأخفشُ أَنَّهُ منادى، قَالَ: ولا ينكرُ أَنْ يُنَادِيَ الإنسانُ نَفْسَه، أَلا تَرَى إلى قول عمر رضي الله تعالى عنه: (كُلُّ النَّاسِ أَفقَهُ مِنْكَ يَا عُمَرُ) انتهى.

وَمَوْضِعُ (أَيُّها) نَصْبٌ على الاختصاص عِنْدَ الجمهور، ولا يكونُ ذلك في ضمير الغائب لا يجوز: اللَّهُمّ اغْفِر لَهُم أَيَّتُها العصابة، قَالَهُ المبرد، وغيره. فَأَمَّا مَا وَقَع في الكتاب: (على المضارِبِ الوضعيةُ أَيُّها البائع)، ففي كتاب " الصفار " للبطليوسي: أَنَّ هذا فسادٌ وَقَعَ في الكتاب، وَرَدَّهُ أبو سعيد، والصواب: على الوضعية أَيُّها الرجل، وَقَدْ رُوِيَ هكذا.

---

(١) الاختصاص: ما جيء به على صورة هي لغيره توسعا، كما يرد الأمر بصيغة الخبر والخبر بصيغة الأمر. والباعث على الاختصاص فخر أو تواضع أو زيادة بيان.
والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشارك فيه، وذلك الاسم ثلاثة أنواع:
الأول: أيها وأيتها نحو: "أنا أفعل كذا أيها الرجل" و"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" وأي هنا مبنية على الضم، ويلزم وصفها باسم جنس معرف بأل واجب الرفع على ما تقدم في النداء.
الثاني: المعرف بالإضافة؛ كقوله صلى الله عليه وسلم "نحن معاشر الأنبياء لا نُورَثُ".
قال سيبويه: أكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان.
الثالث: المعرف بأل كقولهم: "نحن العربَ أقرى من الناس للضيف". [انظر: توضيح المقاصد ٣/١١٥٠]

وقال الفارسيُّ: لا عِلْمَ لِي بوجه ذلك، وَقَدْ أُوّل بِأَنَّهُ وَضَعَ الظاهر موضع المضمر، ويكونُ المعنى على الوضعيةِ أَيُّها البائع، أَوْ يكون التقدير: على المضاربِ الذي هو أنا، وأنت الوضعيةُ أَيُّها البائع.

وَمِنْ ذلك أسماءٌ نُصِبَتْ على الاختصاص، ولا يدخلُ عليها، ولا على (أَيّ) في الاختصاص حَرْفُ النداء، وَلا يُزَادُ على الاسمِ الذي بَعْدَ (أَيُّها) لا يُقالُ: أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ أَيُّها الرجلَ الكريم، وهكذا ما يَتَعَلَّقُ به من أحكام النداء، وموضع المخصوص هنا نَصْبٌ على الحال، والناصبُ فِعْلٌ قَدَّرَهُ سيبويه؛ أعني: وقال أبو عمر: والعربُ تَنْصِبُ في الاختصاص أربعة أسماء، ولا تنصبُ غيرها، والأربعة: بَنُو فلان، و(أَهْل)، و(آل)، و(مَعْشَر)؛ انتهى.

وهذه مضافة، وبالألف واللام؛ نحو: نَحْنُ العربَ أَقْرَى الناس للضيف، وَقَدْ جاءَ علمًا قال[1]: [الرجز]

بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَاب

وَقَدْ يلي هذا المنصوب ضميرُ مخاطب؛ نحو: بِكَ اللهَ نَرْجُو الفضلَ، وَسُبْحَانَك اللهَ العظيم، نَصَبُوه على بِكَ أَقْصِدُ اللهَ، وَبَعْدَ سُبْحَانَك على أَذْكُر، أَوْ أُسَبّح، وَفِي جَوَازِ البدل مِنْ كاف الخطاب (فَيُجَرّ) خلاف المشهور المنع، ولا يدخلُ في هذا الباب نكرة، ولا اسْمُ إشارة لا يجوز: أَنَا قَوْمًا نَصْنَعُ كذا، ولا إِنّي هذا أَفْعَلُ.

قال سيبويه: ولا يجوز أَنْ تَذْكُرَ إلا اسمًا معروفًا، وقال: أَكْثَرُ الأسماء دخولا في هذا الباب بَنُو فلان ومعشر مضافة، وَأَهْلُ البيتِ، وَآلُ فلان، انتهى.

قال الشاعر[2]: [البسيط]

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وهو من الرجز.
اللغة: "الضباب" -بفتح الضاد وتخفيف الباء- هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء.
المعنى: ضرب الضباب مثلا لغمة الأمر وشدته أي: بنا تكشف الشدائد في الحرب وغيره.
الشاهد: قوله: "تميما" فإنه منصوب على الاختصاص، والتقدير: أخص تميما.
انظر: الأشموني ٤٧٩/ ٢، وذكره سيبويه ٢٥٥، ٣٢٧/ ١ والسيوطي في الهمع ١٧١/ ١، والشاهد ١٥٠ في الخزانة.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ٣٠.

إِنَّـا بَنِـي مِنْقَـرٍ قَـوْمٌ ذَوُو حَـسَبٍ فينـا سَـراةُ بنـي سَـعْدٍ ونادِيهـا

وقال[١]: [الرجز]

نَحْـنُ بَنَـاتِ طَـارق

نَمْـشِي علـى النَّمَـارِق

وقال[٢]: [الكامل]

لَنَـا مَعْـشَرَ الأنْـصارِ مَجْـدٌ مُؤَثَّـلٌ بِإِرْضَـائِنا خَيْـرَ الْبَرِيَّـةِ أَحْمَـدَا

والمنصوبُ على الاختصاص لا يجوز أَنْ يَتَقَدَّمَ على الضمير إنَّما يكونُ بعد الضمير حَشْوًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ما نُسِب إِليه أَوْ أخيرًا.

---

(١) الرجز لهند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان ت ١٤هـ. وقالت هذا الرجز يوم أحد. انظر: سيرة ابن هشام ٢/ ٦٨، المنجد في اللغة ١/٢٥٠.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٣٠.

باب التحذير والإغراء

تَقَدَّمَ الكلامُ فيه في باب المفعول به، فصل فيما يعمل الفعل أو المشبه، وذلك المصدر، واسم الفاعل، والمثال، واسم المفعول، واسم الفعل، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة.

باب المصدر(1)

هو قسمان: بَدَلٌ من الفعل نائبٌ منابه، وَمُنْحَلٌّ لحرفٍ مصدري، والفعلُ والبدلُ من الفعل لا يظهرُ معه الفعلُ، وفيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: لا يَنْقَاس، وَنَسَبَهُ أَكْثَرُ المتأخرين إلى سيبويه، وَأَنَّهُ يَقْصِرُه على السماع.

والثاني: أَنَّه ينقاسُ في الأمر، والدعاء، والاستفهام بتوبيخ وغير توبيخ، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبر المقصود به الإنشاء، أو الوعد وهو اختيار ابن مالك في الشرح، مثال الأمر(2): [الطويل]

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

---

(1) المصدر: اسمٌ يقع على الأحداث، كـ(الضّرب) و(القتل) و(الإكرام)؛ وهو أصل الأفعال، وسُمِّيَ مصدرًا؛ لصدورها عنه، وهو المفعول المطلَق.
والمفاعيل خمسةٌ؛ لأنَّ الفاعل لا بُدَّ له من فِعْلٍ به صار فاعلاً؛ وذلك أصله المصدر، كقولك: (ضربت زيدًا ضربًا) ولا بُدَّ لذلك من الوقوع بغيره؛ وهو المفعول به، وهو مقيّدٌ بالباء، ولا بُدَّ لوقوع ذلك من وَقْتٍ وَمَكَانٍ؛ وهو المفعول فيه، ولا بُدَّ لذلك الفاعل من غَرَض فَعَلَ الفِعْلَ لأجله؛ وهو المفعول له، ويحتمل مصاحبًا لِمَا يقتضيه الحال؛ وهو المفعول مَعَه؛ فكلٌّ منها٤مُقَيَّدٌ بشيء. [انظر: اللمحة في شرح الملحة ١/٣٤٧]

(2) البيت للأحوص، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، وفي الحماسة لأعشى همدان، وقال الجوهري: لجرير، والأظهر كما في الحماسة، وهو من الطويل.
الشرح: "ألهى الناس": شغلهم وأورثهم الغفلة، "جل أمورهم" -بضم الجيم- معظمها وأكثرها، "ندلا" مصدر: ندل المال، إذا خطفه بسرعة، "زريق" اسم رجل أو قبيلة.
المعنى: أن هؤلاء اللصوص يخرجون للسرقة والاختطاف وقت اشتغال الناس بمهامهم، يوصي بعضهم بعضا بسرعة الخطف والاحتيال كخطف الثعالب، وقد ضرب المثل بالثعلب في هذا فقيل: "أخطف من ثعلب".
الشاهد: في "فندلا"، حيث ناب مناب فعله وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبا والتقدير: اندل ندلًا.
انظر: ابن الناظم ص١١٠، وابن هشام ٢/ ٣٨، وابن عقيل ١/ ٣١٩، والأشموني ١/ ٢١٢، والمكودي ص٦٤، والسيوطي ص٥٩، وسيبويه في كتابه جا ص٥٩.

والدعاء[١]: [البسيط]

يَـا قَابِـلَ التَّـوْبِ غُفْرَانًـا مـآثِـمَ قَـدْ أَسْـلَفْتُها أَنـا منهـا خَـائِفٌ وَجِـلُ

والاستفهام:

أعلاقـــــــةً أُمّ الوليــــــــد

والتوبيخ بغير استفهام[٢]: [الطويل]

وِفَاقًا بَنِى الأهْـوَاءِ وَالْغَـيِّ وَالـوَنَى وَغَيْــرُكَ مَعْنِــيٌّ بِكُــلِّ جميــلِ

والإنشاء[٣]: [الخفيف]

حَمْـــدًا اللهَ ذا الجـــلالِ وَشُـــكْرًا وَبِـــدَارا لأمْـــرِهِ وَانْقِيَـــادا

والوعد[٤]: [البسيط]

قَالَـت نَعَـم وَبُلُوغًـا بُغْيَـةً وَمُنًـى فالـصَّادقُ الحـبّ مَبْـذُولٌ لَـهُ الأمَـلُ

المذهب الثالث: أنَّهُ ينقاسُ في الأمر والاستفهام فقط، وبه قالَ بَعْضُ أصحابنا، وحكاه ابْنُ مالك في باب (ظَنَّ) عن الأخفش والفراء.

وقال ابنُ مالك في المذهب الثاني الذي اخْتَارَهُ، ومثَّلَ بالمثُل التي مثَّلْنَا بها، قال: فهذه الأنواعُ عند الأخفش والفراء مُطّردَةٌ صالحةٌ للقياس على ما سُمِعَ منها، انتهى.

وهذه المصادرُ منصوبةٌ بأفعال منها واجبةُ الإضمار، وفي " الإفصاح ": أَنَّ قولك: ضَرْبًا زَيْدًا الناصب له عِنْدَ سيبويه فِعْلٌ مِنْ غَيْرِ لفظ المصدر: تقديره ألتزمُ ضَرْبًا زَيْدًا، فهو منصوبٌ على أَنَّه مفعولٌ بِفِعْلٍ مضمرٍ ملتزم إضماره، وغير سيبويه يَرَى أَنَّهُ منصوبٌ بِاضْرِبْ مضمرَة، انتهى.

واخْتُلف في العامل في المعمول[٥]، فَذَهَبَ سيبويه، والأخفش، والفراء،

---

(١) لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به. انظر: الأشموني، ٢/ ٢٨٥.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١/١١٠٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان ١/١١٠٣.

(٤) انظر: حاشية الصبان ١/١١٠٣.

(٥) يعملُ المصدرُ عَمَلَ فعلهِ تَعدّياً ولزوماً.

=

والزجاج، والفارسي، إلى: أَنَّ العامل في المعمول، والناصب لَهُ هو المصدرُ نفسه، وَذَهَبَ المبرد، والسيرافي، وجماعةٌ إلى أَنَّ النَّصْبَ في المعمول هو بذلك الفعل المضمر الناصب للمَصْدَرِ، وَانْبَنَى عَلَى هَذَا الاختلاف، الاختلافُ في جواز تقديم هذا المعمول على المصدر، فَمَنْ رَأى أَنَّه منصوبٌ بـ (اضْرِبْ) المضمرة، أَجَازَ التقديم، فَتَقُول: زَيْدًا ضَرْبًا، وَبِهِ قال المبرد، وابن السراج، وعبد الدايم القيرواني، وَقَدْ تُأُوِّلَ ذلك على سيبويه، وَمَنْ جَعَل العمل للمصدر، اختلفوا هل يَجُوزُ التقديم، فَنَقَل ابْنُ أصبغ عن الأخفش جَوَاز ذلك، وَنَقَل غَيْرُه من الأخفش المنع، والأحوط أَنْ لا يُقْدَمَ على التقديم إلا بسماع، وَمَنْ جَعَلَ ضَرْبًا زيدًا منصوبًا بالتزم مضمرة فـ(ضربًا) يَنْحَلُّ لحرف مصدري والفعل فلا يجوز تقديم معموله عليه، وَمَنْ جَعَلَ العمل في المفعول للمصدر، واختلفوا في تَحمّل المصدر ضميرًا أَوْلا يتحمل.

وقال ابن مالك: والأصح مساواة هذا المصدر اسم الفاعل في تَحَمُّل الضمير، وجواز تقديم المنصوب به، والمجرورُ بحرف يتعلق به، انتهى.

=

فإن كان فعلهُ لازماً، احتاجَ إلى الفاعلِ فقط، نحو "يُعجبُني اجتهادُ سعيدٍ".

وإن كان مُتعدِّياً احتاجَ إلى فاعلٍ ومفعولٍ بهِ. فهو يتعدَّى إلى ما يتعدَّى إليه فعلُه، إمّا بنفسهِ، نحو "ساءَني عصيانُك أباكَ"، وإمّا بحرف الجرِّ، نحو "ساءَني مُرورُكَ بمواضعِ الشُّبهةِ". واعلم أن المصدرَ لا يعملُ عملَ الفعلِ لشبههِ به، بل لأنهُ أَصلُهُ.

ويجوزُ حذفُ فاعلهِ من غيرِ أن يتحمّلَ ضميرَهُ، نحو "سرَّني تكريم العاملينَ". ولا يجوزُ ذلكَ في الفعلِ، لأنهُ إن لم يَبرُز فاعلُهُ كان ضميراً مستتراً، كما تقدَّم في باب الفاعل.

ويجوزُ حذفُ مفعوله، كقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة:١١٤]، أي استغفار إبراهيمَ رَبَّهُ لأبيه.

وهو يعملُ عملَ فعلهِ مضافاً، أو مجرَّداً من "أَلْ" والإضافةِ، أو مُعرَّفاً بأل، فالأولُ كقوله تعالى ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الحج:٤٠]. والثاني كقوله عزَّ وجلَّ ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد]. والثالثُ إعمالُه قليلٌ، كقولِ الشاعر

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغـيرَةِ أَنَّني ... كَرَرْتُ، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا

وَشُرِط لإعمال المصدر أن يكون نائباً عن فعلِهِ، نحو "ضرباً اللصَّ"، أو أن يصحَّ حُلولُ الفعل مصحوباً بأَنْ أو "ما" المصدريتين مَحلَّهُ. فإذا قلتَ "سرَّني فهمُكَ الدَّرسَ"، صحَّ أن تقول "سرَّني أن تفهمَ الدرسَ". وإذا قلتَ "يَسرُّني عملُكَ الخيرَ"، صحَّ أن تقول "يَسُرُّني أن تعملَ الخيرَ". وإذا قلتَ "يُعجبُني قولكَ الحقَّ الآنَ"، صحَّ أن تقولَ "يعجبني ما تقولُ الحقَّ الآن". غيرَ أنهُ إذا أُريدَ به المُضيُّ أو الاستقبالُ قُدِّرَ بأنْ، وإذا أُريدَ به الحالُ قُدِّرَ بِمَا، كما رأيتَ.

وَقَدْ جاء المصدر عاملا، وهو خبرٌ صرف، قال(١): [الطويل]

وقوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيِّهم ... يَقُولُون لا تَهْلَك أَسًى وَتَجمّلِ

وَجَاءَ نَوْعٌ من هذا المصدر النائب عن الفعل (مُصَغَّرًا)، وهو رُوَيْدًا فِي أَحَدِ استعمالاته، وتجوزُ إضافَتُه إلى الفاعل، فَتَقُول: رُوَيْد زَيْدٍ عمرًا، وإلى المفعول، رُوَيْد زَيْد، واختلفوا في النصب به، فَذَهَب المبرد إلى أَنَّهُ لا يجوزُ كما قال في ضَرْبًا زيدًا.

وَذَهَبَ غيره إلى الجواز، وإلى جواز تقديم معموله، فتقول: زَيْدًا رُوَيْدًا، والمصدرُ المنحل لحرف مَصْدَرِي والفعل، فَقَدَّرَ بَعْضُهم الحرف (أَنْ)، وَزَادَ بَعْضُهم (ما)، و(أَنْ) توصل بالماضي والمستقبل، و(ما) توصلُ بالماضي، وبالحال.

قال ابن فاخر: إذا أَعْمَلْنَا المصدرَ، وهو حالٌ قَدَّرْنَاهُ بما والفعل؛ لأنَّ (ما) المصدرية لَيْسَتْ للمصدر، انتهى.

وَقَدَّرَهُ سيبويه بـ (أَنْ) الناصبة لضمير الشأن، فَيُقَدّر في الماضي أَنَّهُ ضَرَب، وفي قسيميه أَنَّهُ يَضْرِبُ، وَيَضْرِبُ يصلح للحال والاستقبال.

وَزَعَمَ ابْنُ مالك: أَنَّ التقديرَ بالحرف لَيْسَ شَرْطًا في العمل، وقال: لكن الغالب أَنْ يكونَ كذلك، وَقَدْ رَدَدْنَا عَلَيْه في الشرح، وَلَمَّا كانَ هذا المصدر يَنْحَلُّ لِحَرْفٍ مصدري والفعل لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَقَدَّمَ شيءٌ مِنْ معمولاته عَلَيْه، وحكى ابن السراج: جَوَازَ تقديم مفعوله عَلَيْه؛ نحو: يُعْجِبُني عَمْرًا ضَرْبُ زَيْدٍ، والجمهور على مَنْعِ ذلك، ولا يَتَقَدَّرُ عَمَلُه بزمان، بَلْ يعملُ ماضيًا وحالا ومستقبلا، وَحُكِيَ عن ابن أبي العافية أَنَّهُ لا يعملُ ماضيًا، وَلَعَلَّهُ لا يَصِحّ عَنْه، ولعمله شروط:

أحدها: أَنْ يكونَ مظهرًا، فَلَوْ أُضْمِرَ لَمْ يَعْمَلْ، وَأَجَازَ الكوفيون إعْمَالَهُ مُضْمَرًا وَأَجَازُوا: مُرُوري بِزَيْدٍ حَسَن، وهو بعمرو قبيحٌ، فـ (بعمرو) عندهم متعلق بـ (هُو)، ولا يوجدُ في كلام العرب: يُعْجِبُني ضَرْبُ زَيْدٍ عمرًا، وهو بَكْرًا، وَأَجَازَ الفارسي

(١) انظر: المزهر في علوم اللغة ١/١٤٥، ومختصر المعاني ١/٢٨٦، والإيضاح في علوم البلاغة ١/٣٧١، والبديع في نقد الشعر ١/٥٠، والشعر والشعراء ١/١٨، والصناعتين ١/٢٢٩، والمثل السائر ٢/٣٥٠، ٣٥١، وتاريخ النقد الأدبي ١/٢٩٧، وتحرير التحبير ١/٨٠، وجمهرة أشعار العرب ١/٢٩، وخزانة الأدب ٢/٣٨٠، وصبح الأعشى ٢/٣١٩، ومعاهد التنصيص ١/٨.

فيما حَكَى عَنْهُ عاصمُ بن أيوب، وابْنُ ملكون، وابْنُ جني فيما حكى عنه ابن هشام، وابن مالك: جواز إعماله مضمرًا في المجرور، لا في المفعول الصريح، وقياسُ قولهما: يقتضي جوازَ إعماله في الظرف، وَقَدْ أَجَازَهُ جماعةٌ.

الشرط الثاني: أَنْ يكونَ مفردًا، فَإِنْ ثُنّي لَمْ يَجُزْ إعماله لا يجوزُ: عَجِبْتُ من ضَرْبَيْك زَيْدًا، وَإِنْ كانَ مجموعًا جمع تكسير، فأجازَ قَوْمٌ إعماله، وهو اختيارُ ابن هشامِ اللخمي، وابنُ عصفور، وابن مالك، وَسُمِعَ من كلامهم: (تَرَكْتُه بِمَلاحِس البقر أَوْلادَها)، و[1]: [الطويل]

وَقَدْ وَعَدَتْكَ مَوْعِدًا لَوْ وَفَتْ بِهِ مواعيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ

وَذَهَبَ قَوْمٌ إلى أَنَّهُ لا يجوزُ إعماله مجموعًا وهو مذهبُ أبي الحسن ابن سيده، وَإِيَّاهُ أَخْتَارُ، ويئول، ما وَرَدَ مِمَّا يقتضي ظاهره أَنَّه يعملُ مجموعًا، وفي "البسيط ": قَدْ يكونُ مجموعًا عاملا في التمييز؛ نحو: عَجِبْتُ من تَصَبُّبَاتِك عَرَقًا.

الشرط الثالث: أَنْ يَكُونَ مكبرًا، فلا يجوزُ أَنْ تقول: عَجِبْتُ مِنْ ضُرَيْبِكَ زَيْدًا.

الشرط الرابع: أَنْ لا يكونَ محدودًا فلا يَجُوز: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبَتِك زَيْدًا.

الشرط الخامس: أَنْ لا يتبعَ بتابعٍ قَبْلَ أخذه متعلقاته، فلا يجوزُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِك، الشديد زَيْدًا، وَلا مِنْ شُرْبِكَ وَأَكْلِك الماء، ولا مِنْ ضَرْبِك نفسه زَيْدًا، وَلا مِنْ إتيانك مَشْيك زَيْدًا، فَلَوْ أَخَّرْتَ هذه التوابع بَعْدَ أَخْذِ المصدر متعلقاته جاز، وما جاءَ مِنْ إعماله متبوعًا بِتَابعٍ قبل أَخْذِهِ متعلقاته فشاذ لا يُقَاسُ عليه.

وهذا المصدرُ كَفِعْلِهِ في التعدي واللزوم، وهو يكونُ مضافًا وَمُنَوَّنًا، و(بأل): المضافُ لا خلافَ في إعماله بَيْنَ البصريين والكوفيين، وفي كَلامِ بعض أصحابنا إشعارٌ بالخلاف، وهذا المضافُ تجوزُ إضافته إلى الفاعل، وَتَرْك المفعول؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤-٥]، وإلى المفعول وَعَدَمِ ظهور الفاعل؛ نحو: قوله تعالى: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤].

وَمَذْهَبُ البصريين: أَنَّ الفاعلَ محذوفٌ، ومذهب الكوفيين: أَنَّهُ مضمرٌ في المصدر، وَمَذْهَبُ أبي القاسم بن الأبرش: أَنَّهُ مَنْوِيٌّ، ولا يقالُ هو محذوف، ولا

---

(١) البيت لعلقمة، انظر: الديوان ١/ ١١١.

مضمر بَلْ منوي إلى جَنْبِ المصدر، وَتَجُوزُ إضافَتُهُ إلى الفاعل مع وجود المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَأَكْلِهِمْ أَمْوال النَّاسِ﴾ [النساء: ١٦١]، وهذا الاختيار، وَأَجَازَ سيبويه، والجمهور إضافته إلى المفعول مع وجود الفاعل؛ نحو: عَجِبْتُ من شُرْبِ اللبنِ زَيْدٌ، ومنه قراءة يحيى بن الحارث الذماري، عن ابن عامر: (ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ) [مريم: ٢] برفع (عبده)، و(زكريا).

وَذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى أَنَّ ذلك لا يجوزُ إلا في الشعر، وتجوزُ إضافةُ المصدر إلى الظرفِ المتسع فيه، فَيَعْمَلُ بعده عمل المنون؛ نحو: عَرَفْتُ انتظارَ يَوْمِ الجمعة، زَيْدٌ عمرًا، ذَكَرَهُ سيبويه، وَمَنْ مَنَعَ مِنْ ذكر الفاعل، والمصدر منون مَنَعَ هذه المسألة ونحوها.

والْمُنَوَّنُ مذهبُ البصريين أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يَرْفَعَ الفاعلَ، وينصبَ المفعول إِنْ كانَ الفعلُ متعديًا، ويرفع الفاعل إِنْ كانَ لازمًا؛ نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْرًا، ويجوزُ تقديمُ المفعول على الفاعل، تَقُول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ عَمْرًا زَيْدًا، وَعَجِبْتُ مِنْ قيامٍ زَيْدٌ، وَتَقُول: عَجِبْتُ مِنْ إِعْطَاء زَيْد عَمْرًا دِرْهَمًا، وَمِنْ ظَنِّ زَيْد عَمْرًا قائمًا، وَمِنْ إِعْلامٍ زَيْدٍ عَمْرًا كَبْشَكَ سَمِينًا.

وأجاز الجمهور أَنْ تَنْوِي في هذا المصدر أَنْ يَرْفَعَ المفعول الذي لَمْ يُسَمّ فاعله، فأجازوا: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٌ عَلَى أَنْ يكونَ (زَيْدٌ) مفعولا لَمْ يُسَمّ فاعله، وعلى هذا تَجُوزُ إضافته؛ نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ على أنه لَم يُسَمّ فاعله، وَذَهَبَ الأخفش إلى أَنَّ ذلك لا يجوز، وحكاه ابنُ أبي الربيع عن أكثر النحويين، وَأَنَّهُ لا يجوزُ في المفعول إلا النصب، وإلى هذا كان يَذْهَبُ الأستاذ أبو علي، انتهى.

والذي أَخْتَارُه أَنَّهُ إِنْ كانَ المصدرُ لِفِعْلٍ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ إلا مبنيًا للمفعول جاز ذلك، فَتَقُول: عَجِبْتُ مِنْ جُنونٍ بالعلم زَيْدٌ، ويجوزُ مع المنون أن لا تذكرَ الفاعلَ، فيجيء فيه الخلافُ أهو محذوف، أَوْ مضمر، أَوْ ينوى إلى جَنْبِ المصدر؛ نحو قوله تعالى: ﴿أو إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، وَذَهَبَ السيرافي إلى أَنَّه يجوزُ أَنْ لا يُقَدَّرَ فاعلٌ ألبتة.

وينتصبُ المفعولُ بالمصدر، كما ينتصبُ التمييزُ في عشرين درهمًا، وَذَهَبَ الفراءُ إلى أَنَّهُ لا يجوزُ ذِكْرُ الفاعل مع المصدر المنون ألبتة، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ من العرب، والفراءُ سامعُ لُغَةٍ.

وقال هشام: عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِ الخبيص، إذا كُنْتَ تخاطبه قال: إلا أَنَّكَ تَنْصِبُ بإضمار (تَأْكُلُ)، فمذهبه أَنَّ المنونَ لا يَعْمَلُ أَصْلا، وهذا مَنْقُولٌ عن الكوفيين ذَهَبُوا إلى أَنَّ المصدرَ المنون لا يعملُ، وَأَنَّهُ إِنْ وَقَعَ بعده مرفوعٌ أَوْ منصوبٌ، فهو على إضمار الفعل يُفَسِّرُهُ المصدرُ من لفظه وتنوينه صار كـ (زَيْدٍ) و(عمرو).

وقال الفراء: إنْ رَأَيْتَهُ في شِعْرٍ فعلى كلامين، وَلَيْسَ مِنْ كلام العرب إلا مستكرهًا في الشعر. وَيَرُدُّ عليه قوله تعالى: ﴿أو إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾ [البلد:١٤-١٥]، ومن فروع مذهب الكوفيين أَنَّهُ يجوزُ عِنْدَهُم في المنون أَنْ يكونَ السابق المفعول، والمتأخر الفاعل؛ نحو: يُعْجِبُنِي ضَرْبٌ فِي الدَّارِ زَيْدًا بَكْرٌ، وَأَنَّهُ إِذَا نُوِّن، وَذُكِرَ بَعْدَهُ الفاعل، أَوْ المفعول، فسبيله أَنْ يُفْصَلَ بينهما وبينه، فيقال: يُعْجِبُنِي قيامٌ أمس زَيْدٌ، وهو أحسنُ من قولك: قيامٌ زَيْدٌ.

وَأَنَّه إِذَا رُفِعَ الاسم بعد المصدر المنون المحجوز اخْتِير أَنْ يكونَ لك في المدح، أو الذم؛ نحو: عَجِبْتُ مِنْ قِرَاءَةٍ في كُلّ حالٍ القرآنُ؛ أي: يقرأُ القرآن، وَأَنْكَرْتُ صَيْدًا في كُلّ ساعةِ صلاةٍ ظبيٌ؛ أي: يُصادُ ظبي، فهذا أَجْوَدُ عندهم من قولك: يَسُوءني ضَرْبٌ في كُلِّ حالٍ زَيْدٌ، أي: يَضْرِبُ زَيدٌ، وذهب الكوفيون إلى: إجازةِ خَفْضِ الاسمِ بعد المصدر المنون، فَتَقُول: يعجبني ضَرْبٌ زَيْدٍ، التقدير: ضرب ضَرْب زَيْدٍ والمعرف باللام فيه مذاهب:

أحدها: أَنَّهُ لا يجوزُ إعماله، وهو مَذْهَبُ الكوفيين، والبغداديين، ووافقهم جماعة من البصريين كابن السراج، وما ظَهَرَ بَعْدَهُ من معمول، فهو لعاملٍ يُفَسّره المصدرُ كما في المنون حتى إنّهم أجازوا خَفْضَ الاسمِ بعده على تقدير: مصدر محذوف، وقالوا: قالت العرب: يُعْجِبُنِي الإكرامُ عِنْدَكَ سعد بنيه؛ أي: أَكْرَمَ سعدٌ بنيه.

الثاني: أَنَّهُ يجوزُ كالمصدر المنون، فيرفع به الفاعل، وينصبُ المفعول تقول: عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زيد عمرًا، ولا قُبْحَ في ذلك، وهو مذهب سيبويه، وَنَقَلَهُ ابن أصبغ عن الفراء.

الثالث: أَنَّهُ يجوزُ إعماله على قُبْحٍ، وهو مذهب الفارسي، وجماعةٌ من البصريين.

الرابع: التفصيلُ بَيْنَ أَنْ يعاقب الضمير (أل)، فيجوزُ إعماله، أَوْ لا يعاقب فلا

يجوز، وهو مذهبُ ابن الطراوة، وأبي بكر بن طلحة، وإيَّاهُ أختار مثال المعاقبة: إِنَّكَ وَالضَّرْب خالدًا المسيء؛ أَيْ: وَضَرْبُك، ومثال غير المعاقبة، عَجِبْتُ من الضَّرْبِ زَيْدٍ عَمرًا ولا نعلمُ خلافًا في أَنَّ (أَلْ) في هذا المصدر للتعريف إلا ما ذَهَبَ إليه صاحبُ " الكافي "، وَفِي "الإفصاح": أَنَّه ينبغي أَنْ تُدَّعى زيادتها، وادَّعَى أَنَّ المصدرَ المنون معرفةٌ، وَأَنَّ المضافَ أيضًا معرفة، وَأَنَّ الإضافةَ فيه للتخفيف، وَمَذْهَبُ الزجاج، والفارسي، والأستاذ أبي علي: على أَنَّ إعمالَهُ منونًا أقوى، وَذَهَبَ الفراءُ، وأبو حاتم أَنَّ الأحسن المضاف ثُمَّ المنون، وَذَهَبَ ابْن عصفور إلى أَنَّ إعمالَ ذي (أل) أقوى من أعمال المضاف في القياس، والذي أقول: أَنَّ إعمالَهُ مضافًا أَحْسَنُ من قسيميه، وإعمال المنون أَحْسَنُ من إعمال ذي (أل).

ومجرورُ المصدر يُتْبَعُ على لَفْظِهِ كان فاعلا في المعنى أَوْ مفعولا؛ نحو: يُعْجِبُني أَكْلُ زَيْدٍ الظريفُ الطعامَ، وَأَكْلُ زَيْدٍ نَفْسُه الخبزَ، وَشُرْبُ زَيْدٍ أخيك الماء، وَشُرْبُ زَيْدٍ وعمرو الماءَ، ويعجبني شُرْبُ اللبن الصرف زَيْدٌ، وَشُرْبُ اللبن كله زَيْدٌ، وَشُرْبُ اللبن لبن الضأن زَيْدٌ، وَشُرْبُ اللبن والعسل زَيْدٌ.

وَأَمَّا الإتباعُ على المحل فثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه، والمحققين من البصريين أَنَّهُ لا يجوز.

الثاني: مَذْهَبُ الكوفيين، وجماعة من البصريين أَنَّهُ يجوزُ إلا أَنَّ الكوفيين في الإتباع على محل المفعول المجرور يلتزمون ذكرَ الفاعل، ولا يجيزونَ هنا عندهم حذفه، فتقول: عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الماء واللبن زَيْدٌ.

والثالث: مذهب الجرمي، وهو التفصيل، فَأَجَازَ ذلك في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد، وَمَنْ جَوَّزَ الإتباعَ على المحل من البصريين، فالاختيارُ عندهم الحمل على اللفظ، وَأَمَّا الكوفيون فكذلك إِنْ لَمْ يُفْصَلْ بين التابع والمتبوع بشيء، فَإِنْ فُصِلَ اعتدل عندهم الحملُ على اللفظ، والحمل على المحل؛ نحو: يُعْجِبُني ضَرْبُ زَيْدٍ عمرو وَبَكْرًا بنصب بكر وخفضه، وقيامُك في الدَّار نَفْسُك وَنَفْسِكَ، بالجرّ، والرفع على حَدٍّ سواء في الجودة هذا ما لَمْ يَكُن المفعول المضاف إليه المصدر ضميرًا، فالعطفُ على الموضع، ولا يجوزُ على اللفظ، إلا في ضرورة الشعر؛ نحو: يُعْجِبُني إكرامُكَ زَيْدٍ عَمْرًا بنصب (عمرو) خاصة.

وكذلك: سَرَّني جُلُوسُك عندنا وَأَخُوك.

وقال ابْنُ الأنباري: لَوْ قُلْتَ: قيامُك في الدَّارِ وزيد كَانَ مستكرهًا ولا يستحيل.

وقال الفراء: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ عَبْدِ الله ومحمدٌ مستكره، ويجوزُ في الشعر، وكذلك النعت والتوكيد عنده؛ فَإِنْ فَرَّقْتَ حَسُنَ عنده، تقول: عَجِبْتُ من ضَرْبِ عَبْدِ الله زيدًا وعمروٌ، وقال هشام: لا يجوزُ إلا أَنَّهُ لَمْ يقل في الشعر، واختلفوا في جوازِ حَذْفِ المصدر المنحل، وإبقاء معموله، فأجازه بَعْضُهم ومنعه البصريون، وما جاء مِنْ المصادر على (تَفْعَال) يجوزُ إعمالُه، والمرادُ به التكثير؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الخمورَ وَلَذَّتِي ... وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتْلَدِي

وَاسْمُ المصدر يقال باصطلاحين: أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مَفْعَل أَوْ مَفْعِل، وَمِمَّا زَادَ على صيغة المفعول منه؛ نحو قوله[2]: [الوافر]

وَمَغْزَاهُ قَبَائِلَ غَائِظَاتٍ ... إِلَى الذِّهْيَوْطِ فِي لَجِبٍ لُهَامِ

وقوله[3]: [الوافر]

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافي

فهذا النوعُ لا خلاف نعلمه في جواز إعماله، وحكمه حكم المصادر في تقسيمه إلى مضاف، وَمُنَوَّن، وذي (أل)، وجميع أحكام المصدر المتقدم.

والاصطلاح الثاني: ما كان أَصْلُ وضعه لغير المصدر كالثواب، والعطاء، والدُّهن، والخبز، والكلام، والكرامة، والكُحْل، والرعي، والطحن، ونحوها، وهي أسماء أُخِذَتْ مِنْ مواد الأحداث، وَوُضِعَتْ لما يُثَابُ به، وَيُدْهَنُ به، ولما يُكْرَمُ به، وللجملة من القول، وَلما يُكْحَلُ به، وَلما يُرْعَى، ولما يُطْحَنُ بِهَذا النوع.

وَذَهَبَ البصريون إلى أَنَّهُ لا يعمل، ولا يجري مجرى المصدر، وَذَهَبَ الكوفيون، والبغداديون إلى إجرائه مجرى المصدر، وإعماله عمله، وَسُمِعَ منصوبٌ بَعْدَ بعض هذه الألفاظ؛ نحو قوله[4]: [الوافر]

---

(١) البيت لطرفة، انظر: الديوان ١/١٦.

(٢) البيت للنابغة، انظر: الديوان ١/٨٦.

(٣) البيت لجرير، وانظر: الكتاب ١/٤٧.

(٤) البيت للقطامي، وانظر: الديوان ١/٣٧.

أَكُفْــرًا بَعْــدَ رَدِّ الْمَــوْتِ عَنِّــي   وَبَعْــدَ عَطَائِــكَ المائَــةَ الرِّتَاعَــا

وقوله(١): [الطويل]

لأنَّ ثَــوَابَ الله كُـــلَّ مُوَحِّـــدِ   جِنَانـا مِـنَ الْفِـرْدَوْسِ فِيهَـا يُخَلَّـدُ

و(٢): [الوافر]

قَـالُوا كَلامُـكَ هِنْـدًا وَهِـيَ مُـصْغِيَةٌ   يَـشْفِيكَ قُلْـتَ صَـحيحٌ ذَاك لَـوْ كانـا

وقال أبو ثروان: أَتَيْتُه لِكَرَامته إيَّاي، فأجاز الكسائي والفراء، وهشام: عَجِبْتُ مِنْ كرامتك زَيْدًا، وَمِنْ طعامك طعامًا، واستثنى الكسائي من ذلك ثلاثة ألفاظ فلم يعملها،، وهي: الخُبْزُ، والقوتُ، والدهن، فلا تقول: عَجِبْتُ مِنْ خُبْزِك الخبزَ، ولا من دُهْنِكَ رَأْسَكَ، ولا مِنْ قُوتك عيالك، وَأَجَازَ ذلك الفراء.

قال هشام: ولا يمتنعُ القياس، انتهى.

وقالت العربُ فيما رُوي عنهم، مثل: أَعْجَبَنِي دَهْنُ زَيْدٍ لِحْيَتَهُ، وَكُحْلُ هِنْدٍ عَيْنَها، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦] والكِفاتُ ما يُكْفَتُ فيه الشيءُ؛ أَيْ: يُجْمَعُ وَيُحْفَظُ.

وهذه المنصوبات عند البصريين محمولة على إضمار فِعْلٍ يدل عليه هذه المأخوذات من مواد الأحداث، ويأتي المصدرُ دالا على الماهية، ولا يلحظُ فيه عمل؛ نحو قولك: العلمُ حسنٌ، فهذا إذا أضيف، فقيل: عِلْمُ زَيْدٍ يعجبني، والمخفوض لا يقضى عَلَيْهِ برفعٍ ولا نصب فـ (زيدٌ) معرف للعِلْم، وصار كقولك: خَاتمُ زَيْدٍ يعجبني، ولا يؤكد هذا المصدر ولا ينعتُ المخفوض، ولا يعطفُ عليه إلا مثل ما يستعمل مع المخفوضات الصحاح، وَمِنْ غَرِيب النقل في المصدر ما ذَكَرَهُ في " النهاية ": مِنْ أَنَّه إِذَا قُلْتَ: أَتَيْتُهُ رَكْضًا، إِنْ فَرَّعْتَ على مذهب البصريين، وهو أَنَّ (رَكْضًا)، في معنى راكض جازَ إعمالُهُ تقول: أَتَيْتُه رَكْضًا فَرَسِي؛ أي: راكضًا فرسي، وَإِنْ فَرَّعْتَ على قول الكوفيين، وهو أَنَّ التقدير: اركُض رَكْضًا، وبه قال أبو علي في " الإيضاح " لم يجز إعماله؛ لأنَّه كان يكون كَضَرَبْتُ ضربًا، انتهى.

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، انظر: الديوان ١/٣٣٩.

(٢) انظر: شرح الشذور لابن هشام ٢٧ والمطالع السعيدة للسيوطي ١/٣٩ وشرح الأشموني ٢/٢٨٨.

باب اسم الفاعل[1]

قال أبو بكر: أنا ضاربٌ زَيْدًا، لا خلاف أَنَّ (زَيْدًا) منصوبٌ بـ (ضارب)، وَأَنَّ تعديه جائز، انتهى.

---

(١) يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ الفعلِ المُشتق منه، إنْ متعدياً، وإنْ لازماً. فالمتعدّي نحو "هل مُكرِمٌ سعيدٌ ضُيوفَه؟". واللازمُ، نحو "خالدٌ مجتهدٌ أولادُهُ".
ولا تجوزُ إضافتُهُ إلى فاعلهِ، كما يجوز ذلك في المصدر، فلا يقالُ "هلْ مُكرِمُ سعيدٍ ضُيوفَهُ".
وشرطُ عمله أن يقترنَ بألْ. فإن اقترنَ بها، لم يحتج إلى شرطٍ غيره. فهو يعملُ ماضياً أو حالا أو مستقبلا، مُعتمداً على شيءٍ أو غيرَ معتمدٍ، نحو "جاء المعطي المساكينَ أمسِ أو الآن أو غداً".
فإن لم يقترن بها، فشرطُ عملهِ أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكون مسبوقاً بنفيٍ، أو استفهام، أو اسمٍ مُخبَرٍ عنه بهِ، أو موصوفٍ، أو باسمٍ يكون هوَ حالا منه، فالأولُ، نحو "ما طالبٌ صديقُكَ رفعَ الخلافِ". والثاني نحو "هلْ عارفٌ أخوكَ قدرَ الإنصافِ؟". والثالث نحو "خالدٌ مسافرٌ أبواهُ". والرابعُ نحو "هذا رجلٌ مجتهدٌ أبناؤُهُ". والخامسُ نحو "يَخطُبُ عليٌّ رافعاً صوتَهُ".
وقد يكونُ الاستفهامُ والموصوفُ مُقدَّرينِ. فالأولُ نحو "مُقيمٌ سعيدٌ أم مُنصرفٌ؟" والتقديرُ أمقيمٌ أم منصرفٌ؟ والثاني كقول الشاعر:

كناطِـحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيوهِنَها ... فَلَمْ يَضِرْها، وَأَوهى قَرْنَـهُ الْوَعِلُ

أي كوعلٍ ناطحٍ صخرةً. ونحو "يا فاعلا الخيرَ لا تنقطع عنه، أي يا رجلا فاعلا.
واعلم أنَّ مبالغةَ اسم الفاعل تعملُ عملَ الفعلِ، كاسم الفاعل، بالشروطِ السابقةِ، نحو "أنتَ حَمُولٌ النائبةَ، وحَلالٌ عُقَدَ المشكلاتِ".
والمثنّى والجمعُ، من اسمِ الفاعل وصيَغ المُبالغة، يعملان كالمُفرد منهما، كقوله تعالى ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأحزاب:٣٥]، وقولهِ ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾ [القمر:٧].
وإذا جُرَّ مفعولُ اسم الفاعل بالإضافةِ إليه، جازَ في تابعهِ الجرُّ مراعاةً لِلفظه، والنصبُ مراعاةً لمحلهِ، نحو "هذا مُدرِّسُ النحوِ والبيانِ، أوِ البيانَ" ونحو "أنت مُعينُ العاجزِ المسكينِ، أو المسكينَ".
ويجوزُ تقديمُ معمولهِ عليه، نحو "أنتَ الخيرَ فاعلٌ"، إلا أن يكونَ مقترناً بأل "هذا المُكرمُ سعيداً"، أو مجروراً بالإضافةِ، نحو "هذا وَلد مُكرمٍ خالداً"، أو مجروراً بحرفِ جرّ أصليّ، نحو "أحسنتُ إلى مُكرِمٍ عليّاً"، فلا يجوزُ تقديمهُ في هذه الصُّوَر. أمّ إن كان مجروراً بحرفِ جرّ زائد فيجوزُ تقيمُ معمولهِ عليه، نحو "ليسَ سعيدٌ بسابقٍ خالداً"، فتقولُ "ليس سعيدٌ خالداً بسابقٍ"، لأنَّ حرفَ الجرّ الزائدِ في حكم الساقط.

وفي " كتاب أبي الحسن الهيثم " ما نصه: وقال بَعْضهم: نصبُ (زَيْدٍ) في قولك: هذا ضاربٌ زيدًا؛ بمعنى: يَضْرِبُ لا بضارب؛ لأنَّ معنى (ضاربٌ) يَضْرِبُ الآن، أَوْ سَيَضْرِبُ غدًا؛ لأنَّ الاسمَ لا يعملُ إلا في الاسْمِ كَمَا أَنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداءِ، والابتداءُ معنًى من المعاني لا تعملُ فيما بعدها، انتهى.

ونقول: اسْمُ الفاعل يَعْمَلُ مفردًا، ومثنى، ومجموعًا جمع سلامة، وجمع تكسير، وفي "البسيط": إذا كانَ مثنى، أَوْ جَمْعَ سلامة لمذكر في موضع يفردُ فيه الفعلُ، فلا يعملُ تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضاربَاهُ الزيدان، وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ ضاربُوهم إخوتك صارَ كالاسمِ، كقولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخَوَاهُ الزَّيْدَان، وعليه: أَوْ مُخْرِجيّ هم، فلا يجوزُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضاربين غِلْمَانُه زَيْدًا؛ بَلْ يُقْطَعُ على مذهب سيبويه، والخليل، وجماعة من النحويين، وخالف المبرد، فقال: إنه يعمل، انتهى.

وسيأتي في آخر باب الصفة المشبهة إسناد الصفة إلى الظاهر إن شاء الله تعالى، ولعمل اسم الفاعل في المشهور شروط:

أحدها: أن يكون مكبرًا، فلا يجوزُ هذا ضُوَيْرِبٌ زَيْدًا، هذا مذهب البصريين والفراء، وَذَهَبَ الكسائي، وباقي الكوفيين إلى جَوَازِ إعماله مصغرًا، وتابعهم أبو جعفر النحاس.

وقال ابن عصفور: إذا كان الوصفُ لا يستعملُ إلا مصغرًا وَلَمْ يُلْفَظْ بِهِ مكبرًا جاز إعمالُه قال الشاعر(١): [الطويل]

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ ... تَرَقْرَقُ فِي الأَيْدِي كُمَيْتٍ عصيرُها

في رواية مَنْ جَرّ (كُمَيْت)

---

(١) قائله هو مضرس بن ربعي.

اللغة: "راح" هو الخمر ومن أسمائه المدام وله أسامٍ كثيرة، "ترقرق" من ترقرق الشيء إذا تلألأ ولمع، "كميت" من الكمتة وهي الحمرة الشديدة التي تضرب إلى السواد من شدة حمرتها.

الشاهد فيه: "كميت عصيرها" حيث رفع "كميت" "عصيرها"، فإن قوله: "كميت" وصف لم يستعمل إلا مصغرا، وقد عمل في قوله: "عصيرها" حيث رفعها.

انظر: السيوطي في الهمع ٩٥/ ١.

الثاني: أَنْ لا يوصفَ قَبْلَ العمل، فلا يجوزُ: هذا ضاربٌ عاقِلٌ زيدًا، هذا مذهب البصريين والفراء، وَذَهَبَ الكسائي وباقي الكوفيين إلى جَوَازِ إعماله، وَإِنْ تَأَخَّرَ معمولُهُ عن الوصف، فَإِنْ تَقَدَّمَ معمولُه على الوصف جازَ بلا خلاف؛ نحو: هذا ضاربٌ زيدًا عاقل، وأجاز الكسائي أيضًا تقديم المعمول على اسمِ الفاعل وصفته، وَأَجَازَ: هذا زَيْدًا ضارِبٌ؛ أي: ضاربٍ، فـ (زيدًا) منصوب بـ (ضارب)، وَقَدْ وُصِفَ بأي ضاربٍ، وهي صفةٌ لا يفصلُ بينها وبين موصوفها بشيء لا بمعمول، ولا غيره، وَوَافَقَ بعض أصحابنا الكسائي في هذه المسألة، فأجاز: أنا زيدًا ضاربٌ، أي: ضارب، ومنع أنا ضاربٌ؛ أي: ضارب زيدًا.

وأجاز أبو إسحاق: مَرَرْتُ بِرَجلٍ ضاربٍ زيدًا ظريفٍ، ثم عمرًا، قال: لَيْسَ هذا فصلا؛ لأني أنوي بالعطوف التقديم، وَأَجَازَ هذا في كل حروف العطف.

الثالث: أَنْ يكونَ معتمدًا على أداةِ نَفْيٍ صريح؛ نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا، أو مئول؛ نحو: غَيْرُ مُضيّع نَفْسه عاقلٌ، أو استفهام؛ نحو(١): [المتقارب]

أَنَــاوٍ رِجَالُــكَ قَتْــلَ امْــرِئٍ مِـنَ العِـزّ فِـي حُبّـكِ اعتـاضَ ذُلا

أَوْ مُقَدَّر؛ نحو(٢): [الخفيف]

لَيْـتَ شِـعْرِي مقِيمُ العـذرَ قَـوْمِي أَمْ هُــمُ لِــي فِــي حُبّهــا عاذِلُونــا

أي: أَمُقِيم، أَوْ رافعًا خبرًا لذي خبر؛ نحو: هذا ضاربٌ زيدًا، وكان زَيْدٌ ضاربًا عَمْرًا، وَإِنَّ زَيْدًا ضاربٌ عمرًا، أَو صفة لموصوف ملفوظ به؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارب عَمْرًا، أَوْ مقدرًا؛ نحو(٣): [الطويل]

---

(١) قائله. لم أقف على اسم قائله.
اللغة: "ناو" فاعل من نوى ينوي.
الشاهد فيه: "أناوٍ رجالك"، فإن قوله: "ناو" اسم فاعل وقد عمل عمل فعله، حيث اعتمد على حرف الاستفهام.
انظر: شذور الذهب ص٤٠٣، والهمع ٩٥/ ٢.
(٢) انظر: همع الهوامع ٦٩/٣.
(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة.
و (الجمرة): مجتمع الحصى بمنى. و (البيض) النِّساء. و (الدُّمى): صور الرُّخام؛ شبّه بها =

وَكَـمْ مـالئٍ عَينيـه مِـنْ شـيء غيـره ... إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ البيضُ كالدُّمَى

أي: وَكَمْ رَجُلٍ مالئٍ، أو حالا؛ نحو: جَاءَ زَيْدٌ راكبًا فرَسَهُ، أو ثانيًا لـ (ظن)، وأخواتها؛ نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا ضَاربًا عَمْرًا، أَوْ ثالثًا لأعلم وأخواتها؛ نحو: أَعْلَمْتُ زَيْدًا بِشْرًا ضاربًا عمرًا، ولو تَقَدَّمَ اسْمُ فاعل على ما هُو خبرٌ لَهُ وَتَأَخَّرَ عَنْهُما المفعول؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضاربٍ أَخُوه زيدًا، على معنى: أَخُوه ضاربٌ زَيْدًا، كان قبيحًا، وَمِنْهُم مَنْ أَجَازَهُ على ضعف، وزعم السهيلي: أَنَّهُ يقبحُ إعماله في المفعول إذا جَعَلْتَهُ فاعلا أو مبتدأ، أَو أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ عواملَ الأسماء، كحروف الجزاء، وجعلته مفعولا، ولذلك شَرَطَ في إعماله أَنْ يعتمدَ على أداة نَفْيٍ، أو استفهامٍ، أَوْ يقع صفةً، أَوْ صلةً، أو حالا، أو خبرًا، قال: ويجوز؛ نحو:

وَكَـــمْ مـــالئٍ عينيـــه

وَكُلّ مُكْرِمٍ زَيدًا فَأَكْرِمْهُ، وَلا يشبه مثل: هذا غلامٌ ضاربٌ زيدً، وفي " البسيط": وَأَمَّا ما هُو معمول للتابع غير الحقيقي، فهل هُو في حُكْم ما هو تابع؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ ضاربٍ أخوه زيدًا، وهذا رَجُلٌ غَيْرُ ضاربٍ أَخُوه زيدًا، فَجَوَّزَهُ بَعْضُهم، وبعضهم لَمْ يجوزه بَلْ قال: يحتاجُ في هذا إلى اعتماد، وَزَعَمَ ابْنُ مالك: أَنَّ مِنْ وجوه الاعتماد أَنْ يعتمدَ على حَرْفِ النداء، وأنشد[1]: [الطويل]

فَيَـا مُوْقِـدًا نـارًا لِغَيْـرِكَ ضَـوْؤُها ... وَيَا حَاطِبًا فِي غَيْرِ حبلك تَحْطِبُ

=

النّساء؛ لأنّ الصّانع لها لا يبقي غاية في تحسينها، وتلطيف شكلها، وتخطيطها؛ ويُراد مع ذلك السّكينة والوَقار.

والمعنى: كثيرٌ من النّاس يتطلّعون إلى النّساء الجميلات المشبهات للدّمى في بياضهنّ وحسنهنّ وقت ذهابهنّ إلى الجمرات بمنى، ولكنّ النّاظر إليهنّ لا يستفيد شيئًا. والشّاهد فيه: (مالئ عينيه) حيث عمل اسم الفاعل ـ وهو (مالئ) ـ النّصب في المفعول به؛ بسبب الاعتماد على موصوف محذوف تقديره: شخص مالئ.

انظر: الكتاب ١٦٥/١، وشرح أبيات سيبويه للنّحّاس ١٣٢، والجمل ٨٧، وتحصيل عين الذّهب ١٣٥، وابن النّاظم ٤٢٥، وابن عقيل ١٠٢/٢، والمقاصد النّحويّة ٥٣١/٣، والدّيوان ٤٥٩.

(١) انظر: همع الهوامع ٣٦/٢.

ورَدَّ عَلَيْهِ ابْنُه، وقال: هذا معتمدٌ على موصوف محذوف، وَلَيْسَ حرف النداء معتمدًا عليه وأجاز بَعْضُهم الاعتمادَ على (إِنَّ)، فأجازَ: إِنَّ قائمًا زَيْدٌ، فـ (قائمًا) اسمُ إِنَّ، و(زَيْدٌ) الخبر، وَنَسَبَهُ الصميري إلى البصريين، وَلَوْ تَبَاعد المفعول عن اسم الفاعل المعتد بتقدمه صدر الكلام؛ نحو: زَيْدًا جارِيَتُك أبوها ضاربٌ، فأكثر النحويين، ومنهم المبرد على إجازة ذلك، وَبَعْضُ النحويين يقول: لا يعملُ والحالة هذه.

وفي " النهاية ": عَبْدُ الله أَبُوه زَيْدًا ضاربٌ، وَعَبْدُ الله زيدًا أبوه ضاربٌ يجوزان باتفاق، وزيدًا عبد الله أبوه ضاربٌ، منهم من أجازه، وهو ضعيفٌ لكثرة الفصل؛ ولأنَّ تقديمَ (ضاربٌ) على عبد الله ضعيف، فتقديمُ معموله أَضْعَفُ ومنهم مَنْ مَنَعَهُ، انتهى.

وَذَهَب الكوفيون، والأخفش إلى: أَنَّهُ لا يشترط في عمله الاعتماد على شيء مِمَّا تَقَدَّم، فَأَجازوا إعماله مِنْ غَيْر اعتمادٍ؛ نحو قولك: ضاربٌ زيدًا عندنا.

الشرط الرابع: المضي، ولا يخلو اسْمُ الفاعل مِنْ أَنْ يكونَ فيه (أل)، أو (لا)، إِنْ لَمْ تَكُنْ، فَذَهَبَ البصريون إلى أَنَّه إذا كانَ مَاضيًا لَمْ يَعْمَل في المفعول، واختلفوا: هل يَرْفَعُ الظاهرَ، فالظاهر مِنْ كَلامِ سيبويه أَنَّهُ يرفعُ الفاعل الظاهر، والمتعدي في ذلك، واللازم سواء، فتقول: مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ أبوه أمس، وَبِرَجُلٍ ضاربٍ أبوه أمس، وَذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى أَنَّه لا يرفعه، وأنه صار كالفاعل، وهو مذهب ابن جني، واخْتَارَهُ الأستاذ أبو علي، وأكثر المتأخرين.

وَإِنْ كان الفاعلُ مضمرًا، فحكى ابن عصفور: الاتفاقَ على أَنَّه يَرْفَعُهُ، وَلَيْسَ كما ذكر؛ بَلْ مَذْهَبُ الجمهور ذلك، وَذَهَبَ أبو بكر بن طاهر، وابن خروف تلميذه إلى أَنَّهُ لا يرفعه، ولا يَتَحَمَّلُهُ، والذي تلقفناه من الشيوخ أَنَّه لاشتقاقه يَتَحَمَّل الضمير، فَلو كان اسم الفاعل ماضيًا، وهو مِمَّا يتعدَّى إلى اثنين، أو ثلاثة أَضَفْتَهُ إلى الأول؛ نحو: هذا مُعْطِي زَيْدٍ درهمًا، فذهب الجرمي، والفارسي والجمهور إلى: أَنَّ الثاني منصوبٌ بفعلٍ مضمر يُفَسِّرُهُ اسمُ الفاعل، تقديره: أَعْطَاهُ درهمًا، وَذَهَبَ السيرافي، والأعلم، وابن أبي العافية، وأبو جعفر ابن مضاء، والأستاذ أبو علي، وأكثرُ أصحابه إلى أَنَّهُ منصوبٌ باسم الفاعل نفسه، وإن كانَ بمعنى المضي.

والخلافُ في باب (ظن)، كالخلاف في باب أَعْطَى، فتقول: هذا ظانٌّ زَيْدًا

منطلقًا أمس، وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع، مثل هذا إذا أُرِيدَ به المعنى، وَجُعِلَ فِي صلة (أل)، فَتَقُول: هذا الظانُّ زَيْدًا منطلقًا أمس، وَحكاه أيضًا عَن الأستاذ أبي علي، وَذَهَبَ الكسائي، وهشام وأبو جعفر بن مضاء إلى أَنَّهُ يعملُ ماضيًا، فتقول: هذا ضاربٌ زَيْدًا أمس، فإن كانت (أل) في اسمِ الفاعل؛ نحو: الضاربُ فمذاهب:

أحدها: مذهب الجمهور أَنَّ (أل) فيه موصولة، ويعمل ماضيًا وحالا، ومستقبلا؛ نحو: هذا الضَّارِبُ زَيدًا أمس، أَوْ الآن، أَوْ غدًا، وعلى هذا لا يجوزُ تقديمُ معموله عَلَيْه.

الثاني: ذَهَبَ قَوْمٌ، منهم: الرماني إلى أَنَّهُ لا يعملُ حالا ولا مستقبلا، وإنما يعمل ماضيًا.

الثالث: ذَهَبَ الأخفش إلى أَنَّهُ لا يعمل، وَأَنَّ (أل) ليست موصولة؛ بل هي معرفة كهي في الغلام، والرجل، وَأَنَّ ما انتصبَ بعده ليس مفعولا، بل هو منتصبٌ على التشبيه بالمفعول به، وفي " النهاية ": هذا زَيْدٌ الضاربُ يجوزُ على قول أبي عثمان أَنَّ (أل) في (الضارب) للتعريف تُنزلت منزلة الجزاء، واختصت بالاسم اختصاص (قَدْ)، والسين، وسوف بالفعل، فكما جازَ زَيدًا قد ضَرَبْتُ كذلك جاز هذا، انتهى.

فصل

يضافُ اسم الفاعل المجرد مِنْ (أل)، إنْ كان حالا، أَوْ مستقبلا، لا إن كان ماضيًا إلا على مذهب مَنْ يُجيزُ إعماله ماضيًا، إلى المفعول الظاهر؛ نحو: هذا ضاربُ زيدٍ، وهؤلاء ضُرَّاب زَيْدٍ، وهؤلاء ضارباتُ زَيْدٍ، وإلى شبيه المفعول؛ نحو ما قال الخليل: هو كائِنُ أخيك، فَأَضَافَهُ إلى الخبر، فيسقطُ التنوين مما هو فيه، ونون المثنى؛ نحو: هما ضَارِبَا زَيْدٍ، ونون الجمع؛ نحو: هم ضاربُو زَيْدٍ.

وشذَّ الفصلُ بين اسم الفاعل ومجروره بالمفعول، كقراءة من قرأ[1]: (مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهِ) [إبراهيم: ٤٧] بنصب (وَعْدَه)، وَجَرّ (رُسُلِهِ) باسمِ الفاعل (مُخْلِف) مضافًا إليه، ويجوزُ النصبُ في المفعول، فيثبت التنوينُ والنون؛ نحو: هذا ضاربٌ

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥/٢٧٥.

زيدًا، وهذان ضاربان زيدًا، وهؤلاء ضاربون زَيْدًا، فأما قول الشاعر[1]: [الخفيف]

رُبَّ حَـيٍّ عَرَنْـدَسٍ ذي طَـلالٍ لا يزالـونَ ضـاربينَ الرِّقـابِ

بخفض (الرِّقَابِ)، فمئول على ضاربي الرقاب، حُذِفَ لدلالة (الضاربي) عَلَيْه، ولا يجوزُ حَذْفُ النون والنصب إلا شاذًّا كقراءة من قرأ: (إنا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ) [القمر:٢٧] بنصب (الناقة)، فظاهرُ كلام سيبويه: أَنَّ النصبَ أولى من الجر.

وقال الكسائي: وَيَظْهَرُ لي أَنَّ الجرَّ أولى من النصب لما بيناه في الشرح، فإنْ فُصِلَ بَيْنَ اسم الفاعل والمفعول وَجَبَ النصبُ، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] فإن كان المفعول ضميرًا متصلا باسم الفاعل؛ نحو: زَيْدٌ مُكْرِمُك، وهذان مكرماك، وهؤلاء مُكْرِمُوك، فمذهب سيبويه، والمحققين أَنَّه تَجبُ الإضافة والضمير مجرورٌ، وَذَهَبَ الأخفش، وهشام إلى: أَنَّهُ في موضع نصب، وزال التنوين والنون لإضافة الضمير، لا للإضافة، ويظهرُ الفرق بين المذهبين في العطف، فيجيزُ الأخفش: هذا ضاربُك وَزَيْدًا، وقال تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، فـ (أَهْلَكَ) معطوفٌ على الكاف، إذ هي في موضع نَصْبٍ عندهما وَمَنْ مَنَعَ ذلك أَضْمَر ناصبًا؛ أي: وَنُنَجِّي أَهْلَكَ، أَوْ جَعله عطفًا على موضع الكاف، وأجاز هشام إثباتَ التنوين والنون؛ نحو: هذا ضاربُنك، وهذان ضارِبَانْكَ، وهؤلاء ضاربُونك، وهذا ضاربُني، وهؤلاء ضاربُوني، فَإِنْ لَمْ يَتَّصِلِ الضمير باسم الفاعل كان في مَوْضِع نَصْبٍ؛ نحو: الدرهم زيْدٌ مُعْطِيكه فـ(الهاء) في موضع نصبٍ.

واسم الفاعل ذو (أل) إنْ كان مثنى، أَوْ مجموعًا جمع السلامة لمذكر، يجوز أن يُضاف إلى المفعول مطلقًا سواءٌ أكان نكرة أم معرفة بأي جهة تعرف إذا كان يليه؛ نحو: هذان الضَّارِبا رَجُلٍ، والضَّاربا زيد، والضاربو رَجُلٍ، والضاربو زَيْدٍ؛ فإن لم يله فالنصب؛ نحو: هذان الضاربان في الدار زيدًا، وإذا ولي جاز إثباتُ النون فتنصب وَحَذْفُها فتجر، وَتُقَدّر حَذْفَها للإضافة، وهو الأكثر، أو تنصبُ، وَيُقَدَّرُ حَذْفُها لطول الصلة، فَإِنْ كانَ اسم الفاعل الذي فيه (أل) مفعوله (بأل)، أو مضافًا إلى ما فيه (أَلْ)، أَوْ إلى ما فيه ضمير (أل) جَازَتْ إضافَتُهُ إلى ما يليه؛ نحو: هذا الضّاربُ

(١) انظر: الخزانة ٦١/٨.

الرَّجُلِ، و(١): [الطويل]

أَبَأْنَـا بِهَـا قَتْلِـي وَمَـا فِـي دِمَائِهـا ... شِـفَاءٌ وَهُـنَّ الـشَّافِيَاتُ الحَـوائِمِ

وهـم الـضُرَّابُ الرِّقـاب، وَهَـذَا الـضَّارِبُ غـلام المـرأة، والمـرأة جـاء الـضَّارِبُ غلامها، وفي هذا خلافٌ، ذَهَبَ المبرد إلى مَنْعِ الجر، وَأَوْجَبَ النصب، والصحيح الجواز، والأفصحُ في هذه المسائل الثلاث تَرْكُ الإضافة والنصب، فَإِنْ كانَ المفعولُ نكـرةً، أَوْ معرفًا بِغَيْـرِ (أل) كتعريـف العلمية، أو الإشـارة، أو المـضاف لـضمير اسـمِ الفاعل، فالفراء يُجْرِي ذلك مجرى المضاف لواحد من تلك الثلاثة، فيقول: هذا الضَّاربُ رَجُلٍ، والضَّارِبُ زَيْدٍ، والضَّارِبُ ذَيْنِك، والضارب عَبْدِهِ، فيجيزُ في هذه كلها الجر، والصحيح وجوب النصب.

فإنْ كَانَ اسْمُ الفاعل غَيْرَ مثنى، ولا مجموع بالواو والنون؛ نحو: جاء الضَّارِبُك والـضُّرّابُك، والـضَّارِباتِكَ، فَـذَهَبَ سيبويه، والأخفـش إلـى أَنَّـه فـي موضـع نَـصْبٍ، وَذَهَبَ المبرد في أحد قَوْليه، والرماني إلى: أنَّه في موضع جَرّ، وأجاز الفراء فيه النصب والجر؛ فإن كـان اسْمُ الفاعل مثنى، أو مجموعًا بالواو والنون؛ نحو: جاء الزَّائِرَاك، والْمُكْرِمُوكَ، فقال ابنُ مالك: جائزٌ فيه الوجهان بإجماع، وَدَعْوَى الإجماع باطلة؛ بل الخلاف في المسألة، ذهب سيبويه إلى جواز الوجهين، وَذَهَبَ الجرمي، والمازني، والمبرد، وجماعة إلى أَنَّهُ في موضع جَرٍّ فقط، ولا يجوزُ إثباتُ النون مع الضمير إلا في ضرورة؛ نحو(٢): [الطويل]

هـم القـائلونَ الخيـرَ والآمِرُونَـهُ ... إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَمَا

---

(١) البيت للفرزدق، وانظر: الديوان ١/ ٩٤.

أَبَأْنا: قتلنا، والضمير في "بها" و "هن" للسيوف "الحوائم" العِطَاش التي تحوم حول الماء جمع حَائِمة.

(٢) لم أقف على قائله.

والشّاهدُ فيه: (والآمرونه) حيث أثبت نون الجمع مع الضّمير للضّرورة الشّعريّة.

انظر: الكتاب ١/ ١٨٨، والكامل ١/ ٤٦٨، ومجالس ثعلب /١٢٣، وتحصيل عين الذّهب ١٥٧، وشرح المفصّل ٢/ ١٢٥، وضرائر الشّعر ٢٧، واللّسان (طلع) ٨/ ٢٣٦، والهمع ٥/ ٣٤٢، والخزانة ٤/ ٢٦٩.

وقياسُ مذهب هشام في جواز ضارِبُونك أَنْ يجيزه مع (أل).

وَإِذا أَتْبَعْتَ معمولَ اسم الفاعل الصالح للعمل، فإما أَنْ يكون منصوبًا أو مخفوضًا، إن كان منصوبًا كان التابع منصوبًا؛ نحو: هذا ضاربٌ زَيدًا وَعَمْرًا، وَأَجَازَ الكوفيون والبغداديون: الخفضَ، فتقول: ضاربٌ زَيْدًا وَعَمْرٍو، وَإِنْ كان مخفوضًا، والتابعُ نعتٌ أو توكيد، فيجبُ في التابع الخفض؛ نحو: هذا ضاربُ زَيْدٍ، العاقلِ نَفْسِه، ومنهم مَنْ أجاز النصب على الموضع، والجر على اللفظ، أو بدل، أو عطف واسم الفاعل عارٍ مِنْ (أَلْ) فالجر والنصب؛ نحو: هذا ضاربُ زَيْدٍ أخيك، وعمرٍو، ويجوزُ: أخاكَ وعمرًا، وهذا عِنْدَ مَنْ لَمْ يشترط المحرز للموضع كالأعلم، وَمَنْ شَرَطَهُ فلا يجيز النصب، بل إنْ نَصَبَ في العطف أَضْمَرَ لَهُ ناصبًا، وهو ظاهرُ قول سيبويه، وَإِنْ كان مقرونًا بـ (أَلْ)، وهو مثنى أو مجموع بواو ونون.

فقال ابن عصفور، وشيخنا أبو الحسن الأبذي: يجوزُ الخفضُ على اللفظ، والنصب على الموضع؛ نحو: هذان الضاربا زَيْدٍ أخيك، وَعَمْرٍو، والضاربُو زَيْدٍ أخيك وعمرٍو، ويجوزُ النصبُ في البدل والمعطوف.

وما أَجَازَهُ من النصب لا يجوزُ كَفَقْدِ المحرز لموضع النصب، وَإِنْ كانَ مفردًا، أو مكسرًا، أَوْ بألف وتاء، والتابعُ عَارٍ مِنْ (أَلْ)، ومن الإضافة إلى ما هي فيه، أَوْ إلى ضمير يَعُودُ على ذي (أل)، فالنَّصْبُ؛ نحو: هذا الضارب الرجل أخاك وَزَيْدًا، وكذا الضُّرَّاب والضَّارِبَات، وَأَجَازَ سيبويه العطفَ على اللفظ، وَمَنَعَهُ المبرد، وَإِنْ لَمْ يَكُن التابع عاريًا مِمَّا ذُكِرَ؛ نحو: جاءني الضاربُ الغلام والجارية، والضاربُ الغلام وجارية المرأة، وجاءني الضاربُ المرأة وجاريتها جاز النصبُ والجر.

قال ابن مالك: المسائل الثلاث جائزة بلا خلاف.

وليس كما قال، بل في الثانية والثالثة، وهما هذا الضارب الجارية وغلام المرأة، وهذا الضارب المرأة وغلامها.

وقال ابن عصفور: خالف فيهما المبرد، فَلَمْ يَجُزْ فيهما إلا النصب على الموضع، نوحكى الأستاذ أبو علي عن المبرد جواز: هذا الضارب الرجل وغلامه، بالجر على اللفظ، فاختلف النقلان عن المبرد.

ويجوز تقديمُ معمول اسمِ الفاعل عَلَيْه، فتقول: هذا زَيْدًا ضاربٌ؛ إلا إن كانت فيه (أل)، فأجازَهُ بعضهم، وَتَأَوَّلَه بعضهم، وذلك في الظرف، والمجرور؛ فإن كان اسم الفاعل مجرورًا بإضافة، أو بحرف جرٍ غير زائد؛ نحو: هذا غلام قاتلٍ زيدًا، وَمَرَرْتُ بضارب زيدًا، فلا يجوز التقديمُ، أو بحرف جر زائد جاز؛ نحو: لَيْس زيدٌ بضاربٍ عمرًا، فيجوز (عمرًا) بضاربٍ، وَمَنَع ذلك المبرد، جعل الزائد في ذلك كغير الزائد.

وأجاز بعض النحاة التقديم إذا كان اسم الفاعل أضيف إليه غير، أو حق، أو جد؛ نحو: هذا غير ضارب زيدًا، أو حق ضارب زيدًا، أو جد ضارب زيدًا، فأجاز تقديمه على غير، وحق، وجد، فتقول: هذا زيدًا غير ضارب، وكذلك حق وجدّ، فإن كان اسم الفاعل خبرًا لمبتدأ؛ نحو: هذا ضاربٌ زيدًا، جاز تقديم المفعول على المبتدأ، إذا كان المبتدأ عاريًا من مانع تقديم، فتقول: زيدًا هذا ضارب، فإن كان فيه مانعٌ؛ نحو: لزيدٌ ضاربٌ عمرًا فلا يجوز عمرًا لَزَيْدٌ ضارب؛ فإن كان المعمول لشيء من سببه؛ نحو: زيدٌ ضارب أبوه عمرًا، فأجاز تقديمه على المبتدأ: البصريون والكسائي، فتقول: عمرًا زيدٌ ضاربٌ أبوه، وَمَنَع من ذلك الفراء.

فَإِنْ كان اسم الفاعل خبر مبتدأ، وهو من سبب المبتدأ؛ نحو: زيدٌ أبوه ضارب عمرًا، فأجاز التقديم البصريون، ومنعه الكسائي والفراء، فإن كان اسم الفاعل، وما عُطِفَ عليه من اسم فاعل خبرًا عن مثنى، أو مجموع؛ نحو: هذان ضارب زيدًا وتاركه، وهؤلاء ضارب زَيْدًا وسالبه، ومسالمه، فالمنصوص أنّه لا يجوز تقدُّم المفعول على اسم الفاعل لا يجوز: هذان زيدًا ضارب وتاركه، ولا هؤلاء زيدًا ضارب وسالبه ومسالمه.

ويجوزُ فصيحًا في مفعول اسم الفاعل المتأخر أن يُجَرّ باللام، تقول: زيدٌ ضاربٌ لعمرو، وَإِنْ كانَ ذلك لا يجوزُ في الفعل إلا نادرًا، أَوْ في ضرورة وكذا في المصدر، والمثال؛ نحو: سَرَّنِي ضَرْبُ زَيْدٍ لعمرو ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

باب المثال

المثالُ هـو مـا حُـوِّل مـن اسـمِ الفاعـل للمبالغـة إلـى فَعُـول، وفعَّـال، وَمِفْعـال، وَفَعِيل، وَفَعِلْ، وَغالبُ تحويلها من الثلاثي المجرد، وَشَذَّ بناؤها من أَفْعَل سُمِعَ منه: مهوان، وَمِعْطَاء، وَمِهْدَاء، وَرَشّاد، وَجَزّال، وَزهُوق، وَدرَّاك، وَسآر، وَنَذِير، وأليم، وسميع مِنْ أَهَانَ، وَأَعْطَى، وَأَهْدَى، وَأَرْشَدَ، وَأَجْزَلَ، وَأَزْهَقَ، وَأَدْرَك، وَأَسْأَرَ، وَأَنْذَرَ، وَآلم، وَأَسْمَع، كقوله[1]: [الوافر]

أَمِـنْ رَيْحَانَـة الـدَّاعِي الـسَّمِيعُ ... يُـؤَرِّقني وَأَصْـحَابِي هُجُـوعُ

يُريد: المسمع، وفي كتاب " بغية الآمل " عن أبي بكر بن طلحة: أنَّ هذه المثل تتفاوت في المبالغة، فَضَرُوب لِمَنْ كَثُر منه الضرب، و(فَعَّال)، لمن صارَ له كالصناعة، وَمِفْعَال لِمَنْ صَارَ له كالآلة، وَفَعِيل لمن صار له كالعطية، والطبيعة، وَفَعِل لِمَنْ صار له كالعاهة، ولم يتعرض لهذه المتقدمون، انتهى.

فَأَمَّا: فَعُول، وَمِفْعَال، وَفَعَّال، وَفَعِيل، فجاء النصبُ بعدها في النثر حكى الكسائي: أَنْتَ غَيُوظٌ ما عَلِمْتَ أكبادَ الرجال، وحكى سيبويه: إِنَّهُ لمنحارٌ، بَوَائِكَها، وَأَمَّا العسلَ فَأَنَّا شَرَّاب، وَسُمِعَ بعض العرب: أَنَّ الله سميعٌ دُعاءَ مَنْ دعاه، وحكى وهو سميعٌ الدُّعاء، وحكى اللحياني في " نوادره ": إنهُ سميعٌ دُعايَ، وَدُعاءَك.

وقال بعضُ العرب: وهو حفيظٌ عِلْمَك وعلم غيرك.

وحكى ابْنُ سيده عن العرب: هو عليمٌ عِلْمَك وعِلْمَ غيرك، وأما (فَعِل) فلا أعلمُ أحدًا حَكَاهُ في النثر إِنَّما حَكَى مِنْهُ سيبويه في الشعر[2]: [الكامل]

حَـذِرٌ أَمُـورًا لا تُخَـافُ وآمِـنٌ ... مَـا لَـيْسَ مُنْجِيَـهُ مِـنَ الأَقْـدَارِ

و[3]: [الكامل]

---

(١) قاله عمرو بن معد يكرب الزبيدي انظر: تجرد الأغاني، القسم الثاني (١/١٦٥١).

(٢) انظر: الخزانة ١٥٩/٨.

(٣) قاله لبيد، انظر: الخزانة ١٧٢/٨.

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ   بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

وذكر غيره في الشعر[1]: [الوافر]

أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُونَ عِرْضِي   جِحَاشُ الكِرْمَلَيْن لَهَا فَدِيدُ

واختلف النحاةُ فيما كانَ من هذه الأمثلة الخمسة مُتَعَدِّيًا فِعْلُه، فَذَهَبَ الكوفيون إلى أَنَّهُ لا يجوز إعمالُ شيءٍ منها في المفعول، وَإِنْ وُجِدَ مفعولٌ بَعْدَها فهو على إضمار فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ المثال، وَأَنَّ ذلك المفعول لا يجوزُ تقديمه على المثال المذكور فلا يجوزُ عندهم: هذا زيدًا ضَرُوبٌ، وعلى هذا لا يجوزُ أزيدًا أنت ضَرَّابُهُ إلا بالرفع.

وَذَهَبَ سيبويه إلى جواز إعمالها الخمسة، وَمَنَعَ أكثرُ البصريين من إعمال فَعِيل وَفَعِل منهم المازني، والزيادي، والمبرد، وأجاز الجرمي إعمالَ فَعِيل دُونَ فَعِل.

وقال أبو عمرو: يَعْمَلُ (فَعِل) على ضَعْفٍ، وخالف في فَعِيل، قال تقول: أنا حَذِرٌ زَيْدًا، وَفَرِقٌ عَمْرًا؛ يريد: مِنْ زَيْدٍ وَمِنْ عمرٍو، والذي أختاره جواز القياس في فَعُول: وفعَّال، وَمِفْعَال، والاقتصارُ في فَعِيل، وَفَعِل على المسموع.

فلا يجوزُ: هذا لَبِيس الثيابَ، ولا ضَرِبٌ عمرًا، وَأَمَّا (فَعِيل) فَأَعْمَلَهُ ابْنُ ولاد

---

(١) قائله هو زيد الخيل الذي سماه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- زيد الخير، وكان يلقب بالخيل؛ لكثرة خيوله.

اللغة: "مزقون" جمع مزق -بفتح الميم وكسر الزاي- وهو مبالغة مازق من المزق، وهو شق الثياب ونحوها، "عرضي" -بكسر العين- وعرض الرجل: جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه، "جحاش" -بكسر الجيم- جمع جحش وهو ولد الحمار، "الكرملين" -بكسر الكاف- اسم ماء في جبل طيئ، "فديد" -بالفاء- الصوت.

المعنى: بلغني أن هؤلاء القوم يتطاولون عليَّ وينالون عرضي بالقدح والذم، ولست أعبأ بهؤلاء، فهم عندي كالجحوش التي تَرِد هذا الماء وتتزاحم عليه، وهي تنهق وتصيح وتحدث جلبة.

الشاهد فيه: "مزقون عرضي"، أعمل "مزقون" وهو جمع مزق -بفتح الميم وكسر الزاي- الذي هو صيغة مبالغة بمعنى ممزق في قوله: "عرضي" عمل فعله.

انظر: الأشموني ٣٤٢ / ٢، وابن هشام ١٨/ ٣، وابن عقيل ٨٨/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ٧٧/ ٢.

وتبعه ابْنُ خروف: فأجاز: أَزَيْدٌ شَرِيبُ الخمرَ، وطبيخُ الطعامَ، وسمع إضافة (شريب) إلى معموله، قال حسَّان(١): [الكامل]

لا تَنْفُرِي يا نَاقُ مِنْهُ فَإِنَّهُ ... شَرِيبُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لِحُرُوبِ

وعلى هذا لا يبعدُ عمله نصبًا، وَأما (فعَّال) فَسُمِعَ من اللازم حَسَّان وَوَضَّاء؛ أي: كثير الحسن، وكثير الوضاءة، ومن المتعدي: رَجُلٌ قَرَّاء؛ أي: كثيرُ القراءة، ولا نَعْلَمُ أحدًا أعملَ (قُرَّاء) في مفعول، فلا يجوز: زيدٌ قَرَّاء السور، وتثني هذه الأمثلة وتجمعُ فَمَنْ أَجَازَ إعمالها مُفْرَدَةً أَعْمَلَها مثناة ومجموعة، فـ (فَعُول) يُجْمَعُ على (فُعُل)، قال(٢): [الرمل]

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُم فِي قَوْمِهِم ... غُفُرٌ ذَنْبَهُم غَيْرُ فُخُرْ

ولا يؤنث، ولا يجمع بالواو والنون، ويجمعُ (مِفْعَال) على مفاعيل، قال(٣): [البسيط]

شُمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزْورِ مَخَا ... مِيصِ الْعَشِيَّاتِ لا خُورٍ وَلا قَزَمِ

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٧٦.

(٢) البيت لطرفة. انظر: الديوان ص٥٥.

وفي البيت روايات منها ما ذكره المصنف ومنها ما روى "فجر" بالجيم قال الأعلم ١/ ٥٨ "الرواية الأولى أصح" مع أنها رواية أبي زيد في النوادر ص١٠ والزجاجي في الجمل ص١٠٦.

(٣) قائله كميت بن معروف الأسدي، وهو من البسيط.

اللغة: "شم" -بضم الشين وتشديد الميم- جمع أشم من الشمم، وهو ارتفاع قصبة الأنف. والمراد: أنهم سادات كبار، "مهاوين" جمع مهوان -بكسر الميم- وهو الضامر البطن، وأراد به الجائع، "العشيات" جمع عشي، "لا خور" -بضم الخاء وسكون الواو- جمع أخور وهو الضعيف، "قزم" بفتح القاف والزاي.

المعنى: وصف قوما بالعزة والكرم فيقول: هم شم الأنوف أعزة، ويهينون للأضياف والمساكين أبدان الجزور، ويؤخرون العشاء تربصا على ضيف يطرق، فبطونهم خميصة في عشياتهم لتأخيرهم الطعام.

الشاهد فيه: "مهاوين أبدان الجزور"، فإن "مهاوين" جمع اسم فاعل الذي للمبالغة، وقد عمل عمل فعله حيث نصب "أبدان الجزور".

انظر: سيبويه ٥٩/ ١، وابن يعيش ٧٤/ ٦، والهمع ٩٧/ ٢.

وَيَجُوزُ جَمْعُهُ بالواو والنون، وفعَّال، وَلا يُكَسَّر، وَيُجْمَعُ بالواو والنون، وقال(1): [الطويل]

رَأَى النَّاسُ إلا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ ... خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ المخارِجِ

وَفَعِيل، وَفَعِل يُجْمَعان بالواو والنون، وَيُؤَنَّثان هما وَفعَّال، وَمِفْعَال بالتاء إذا دخلت التاءُ لتأكيد المبالغة في فَعُول؛ نحو: فَرُوقة، وَمِفْعَال؛ نحو: مِجْذَامة، وَفَعَّال؛ نحو: علامة، استوى في ذلك المذكر والمؤنث، ولا يعملُ شيءٌ منها في المفعول، ولا يكونُ شيءٌ من تلك الأمثلة الخمسة للمبالغة إلا فيما يمكن فيه التكثير، فلا تقول: زيدٌ قَتَّالٌ عَمْرًا، ولا زَيْدٌ موات، ويجوزُ زَيْدٌ قتَّالٌ الأبطال.

وحكمُ هذه الأمثلة عِنْدَ مَنْ يَرَى إعمالها حكم اسم الفاعل، أحكامًا وشروطًا واتفاقًا واختلافًا؛ إلا ما ذهب إليه ابن طاهر، وتلميذه ابن خروف أنه يجوز إعمالها ماضية، وَإِنْ عريت من (أَلْ)، وَإِنْ كانَا لا يقولان بإعمال اسم الفاعل العاري من (أل) إذا كانَ ماضيًا.

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/٥٤٣.

باب اسم المفعول[1]

يعملُ عمل الفعل الذي لَمْ يُسَمَّ فاعله فَيَرْفَعُ المفعول، الذي يَرْفَعُهُ الفعلُ لفظًا؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مضروب أَبُوه، وما يقومُ مقام الفاعل في الفعل المبني للمفعول يَقُوم لاسمِ المفعول حتى المجرور على الخلاف الذي فيه، تَقُول زَيْدٌ ممرورٌ به، وَمَرْغُوبٌ عَنْهُ، وَحُكْمُهُ حكم اسم الفاعل في الشروط، وفي الْحَمْلِ على الموضع، واتصال الضمائر اتفاقًا واختلافًا، وغير ذلك من أحكامه، تَقُول: زَيْدٌ مشروبٌ ماؤه وَمَمْرُورٌ به، وَمَكْسُوٌ أَبُوه جُبَّةً، ومظنونٌ أبوه قادمًا، ومعلم أَبُوه زَيْدًا ذاهبًا، وَمِن اعتماده على موصوف منوي قوله[2]: [الطويل]

وَنَحْـنُ تَرَكْنَـا تَغْلِـبَ ابْنَـةَ وائِـلٍ ... كَمَـضْرُوبَةٍ رِجْـلاهُ منقطـعِ الظَّهْـرِ

أي: كَرَجُلٍ مَضْرُوبَةٍ رجلاه، وَذَكَرَ ابْنُ مالك: أَنَّه قَدْ يضافُ مرفوعه إليه؛ نَحْوَ: زَيْدٌ مضروبُ الظَّهْرِ، بخلاف اسم الفاعل، فلا تجوزُ إضافةُ مرفوعه إليه، لا تقول في (زَيْدٌ ضاربٌ أبوه عَمْرًا): زَيْدٌ ضاربُ أبيه عمرًا، والصحيح أَنَّ إضافةَ مثل مضروبُ الظَّهْرِ لَيْسَتْ مِنْ رَفْعٍ، وإنما هي مِنْ نَصْبٍ - وَسنبين ذلك في باب الصفة المشبهة إن شاء الله تعالى، ويبين فيه إن شاء الله تعالى كيفية الإضافة مما يتعدَّى إلى أكثر واحد، والخلاف في ذلك -.

وَقَدْ جَاءَتْ ألفاظٌ بمعنى المفعول على فِعْل؛ نحو: ذِبْح، وَرِعْي، وَطِحْن، وَطِرْح، وَعلى فَعَل؛ نحو: قَنَص، وَنَقَص، وَلَفَظ، وَلَقَط، وعلى فُعْلَة: أُكْلَة، وَغُرْفَة، وَلُقْمَة، وَمُضْغَة، فـ (ذِبْح) بمعنى: مَذْبُوح وكذا باقيها ولا ينقاسُ هذا، فلا تقول:

---

(١) (اسمُ المَفعُولِ): يَعمَلُ عَمَلَ (يَفعَلُ) مِن فِعلِهِ، وَكُلُّ اسمِ مَفعُولٍ، سِوَى (مَفعُولٍ)، أَي: سِوَى لَفظِ: (مَفعُولٍ)، نَعنِي: سِوَى هَذِهِ اللَّفظَةِ، تَجرِي عَلَى (يُفعَل) مِن فِعلِهِ، فَـ (مُكرَمٌ) عَلَى وَزنِ (يُكرَمُ)، وَ(مُستَخرَجٌ) عَلَى وَزنِ (يُستَخرَجُ)، وَ(مُحتَقَرٌ) عَلَى وَزنِ (يُحتَقَرُ)، وَ(مُضَارَبٌ) عَلَى وَزنِ (يُضَارَبُ)، وَ(مُدَحرَجٌ) عَلَى وَزنِ (يُدَحرَجُ)، وَكَذَا الجَمِيعُ، وَقَالُوا: إنَّ مَفعُولا أَيضًا فِي التَّقدِيرِ جَارٍ عَلَى (يُفعَلُ)؛ لأنَّ الوَاوَ غَيرُ مُعتَدٍّ بِهَا، وَإِنَّمَا زِيدَت؛ لأَنَّهُم قَد رَفَضُوا بِنَاءَ (مَفْعَلٍ) فِي كَلامِهِم؛ فَلَم يَجِيء مِنْهُ إلا (مَكْرُمٌ) فِي (مَكْرُمَةٍ). [شرح الجمل ١٧٣/١]

(٢) البيت لابن مقبل، وانظر: الديوان ٤٩/١.

ضَرْب ولا قَتْل في معنى مَضْرُوب، ولا مَقْتُول، وَلا هو ضَرْب، وَلا ضَرْبَة في معنى: مضروب، ولا يجري شيءٌ من هذه مجرى اسم المفعول في العمل، فيرفع ما بعده، لا يقال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِبْح كَبْشُه، لا يقال: مَذْبُوحٌ كَبْشُه، وفي كلام ابن عصفور ما يَدُلُّ على الجواز ولا ينبغي أَنْ يُقْدَمَ عَلَيْهِ إلا بالسماع، وَيَجِيء فعيل الذي لا يَدُلُّ على اسْمِ الفاعل؛ بمعنى: مفعول؛ نحو: قَتِيل وَجَرِيح، وَخَصِيب، وَرَمِى، وَصَرِيع.

ولا يعملُ عملَ المفعول، فلا يُقال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَريعٍ غلامُه؛ أي: مَصْرُوع، وأجاز ابْنُ عصفور إعماله إعمال مفعول، ويحتاجُ إثباتُ ذلك إلى السماع.

وفي " النهاية ": فَعِيل بمعنى: مفعول كـ (قَتِيل)، وبمعنى: (مفعل) كـ (عقيد) من أَعْقَدْتُ العسلَ، وجمعهما يَعْمَلُ، فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَتْلَى رجالُهُ وَعَقْدَى إِبِلُه، انتهى.

ولا ينقاسُ بناءُ فعيل بمعنى: مفعول، قال بَدْرُ الدين ابن مالك بإجماع، وذكر أبوه جمال الدين أَنَّ في اقتياسه اختلافًا، وقد ينوبُ فَعِيل عَنْ مُفْعَل، قالوا: أَعْقَدْتُ العسلَ، فهو عقيد؛ أي: مُعْقَد، وَأَعَلَّهُ المرضُ فهو عليل؛ أي: مُعَلّ، وَلا يَعْمَلُ هذا أيضًا عمل مفعل.

باب الكلمات المختلف فيها:

أهي أسماء، أو أفعال، أو غيرها

وذلك؛ نحو: مَهْ، وَنَزَالِ، وَبَلْهَ، وسيأتي ذكرها كلمة كلمة إن شاء الله تعالى.

ذَهَبَ الكوفيون إلى أَنَّها أفعالٌ حقيقةً مرادفة لِمَا تُفَسّرُ بِهِ.

وَذَهَبَ جمهورُ البصريين إلى: أنها أسماء، وَيُسمونها أسماء أفعال.

وَذَهَبَ بعضُ البصريين إلى أَنَّها أفعالٌ اسْتُعْمِلَت استعمالَ الأسماء، وجاءَتْ على أبنيتها، واتَّصَلَت الضمائرُ بها اتّصالها بالأسماء.

وَذَهَبَ أَبو القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس إلى أَنَّ نحو: مَهْ، وَصَهْ، وَبَلْهَ مِمَّا لَيْسَ أصله ظرفًا، ولا مصدرًا أفعال، وما أصله مَصْدَرٌ، أَوْ ظرف، فهو منصوبٌ على إضمار فِعْلٍ لا يجوزُ إظهاره.

وَذَهَبَ بعضُ المتأخرين إلى أَنَّها لَيْسَتْ أسماءً، وَلا أَفْعَالا، وَلا حروفًا؛ فَإِنَّها خارِجَةٌ عن قسمة الكلمة المشهورة، وَيُسَمّيها خالفة، فهي قسمٌ رابع من قسمة الكلمة، واختلفَ الذين قالوا: إنها أسماء أفعال[1]، فقيل: مدلولها ألفاظ أفعال لا أَحْدَاث، ولا أَزْمَان، وتلك الأفعالُ هي التي تدل على الحدث والزمان.

فـ (مَهْ) اسْمٌ للفظ اسْكُتْ، وقيل: تَدُلُّ على معاني الأفعال من الحدث والزمان،

---

(١) اسمُ الفعل كلمةٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعلُ، غيرَ أنها لا تقبل علامتَهُ. وهو، إما أن يكون بمعنى الفعلِ الماضي، مثل "هيْهات"، بمعنى "بَعُدَ" أو بمعنى الفعل المضارع، مثل "أُفٍّ"، بمعنى أَتَضجّر، أو بمعنى فعلِ الأمر، مثل "آمينُ"، بمعنى استَجِبْ.

ومن أسماءِ الأفعالِ "شَتَّانَ" بمعنى افترقَ، و "وَيْ"، بمعنى أعجَبُ، و "صَهْ" بمعنى اسكُتْ، و"مَهْ" بمعنى انكفِفْ، و "بَلْهَ" بمعنى دَعْ واترُكْ، و "عليكَ"، بمعنى الزَمْ، و "اليكَ عني"، بمعنى تنَحّ عني، و "إليك الكتابَ"، بمعنى خُذْهُ، و "ها وهاكَ وهاءَ القلمَ" أي خُذْهُ.

واسمُ الفعل يلزم صيغةً واحدةً للجميع. فنقول "صَهْ"، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقتهُ كافُ الخطاب، فيراعى فيه المخاطبُ فتقول "عليكَ نفسَكَ، وعليكِ نفسَكِ، وعليكُما أنفسَكما، وعليكم أنفسَكم، وعليكنَّ أنفسَكنَّ، وإليكَ عني، وإليكِ عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكنّ عني، وهاكَ الكتابَ وهاكِ الكتَابَ، وهاكُما الكتابَ، وهاكمُ الكتابَ، وهاكنَّ الكتابَ". [جامع الدروس ١٢٧/١]

فـ(مَـهْ) مـرادف لـ (اسْكُتْ) قيـل: هـو ظـاهِرُ مـذهب سـيبويه، وأبـي علـي وجماعـة، فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة.

وقيـل: هـي أسـماءٌ للمـصادر، ثُـمَّ دخلهـا معنـى الطلـب والأمـر، فَتَبِعَـهُ الزمـان وَدَخَلَها معنى الوقوع بالمشاهدة، ودلالة الحال في غَيْرِ الأمر، فَتَبِعَهُ الزمان.

فـ(مَهْ) اسم لقولك سكوتًا، وكذلك باقيها، فيكون إطلاقُ أسماء الأفعال عليها؛ يعني به: المصادر، وهي أفعالٌ لا الأفعال التي قسيمة الأسماء.

وهذه الكلمات قسمان: بسيط ومركب.

البسيط قسمان: قِسْمٌ مختلف في اقتياسه، وَقِسْمٌ مسموع.

فالذي اختلفَ في اقتياسه قسمان:

١- ما جاء على فَعَال.

٢- وما جاء على فَعْلال.

أَمَّا ما جاء على فَعَالِ؛ نحو: نَزَالِ، وَحَذَارِ، وَمَنَاعِ، وَنَعَاءِ، وَشبهه، وبناؤُهُ على الكسر، وَبَنُو أسد يبنونه على الفتح، وحكى ابْنُ دريد بيتًا فيه نَزَّال بالتشديد، وَتَقُول: نَزَّال إلى زَيْدٍ، وَنزَال على زَيْدٍ، وَنَزَالِ الوادي، فذهب سيبويه، والأخفش إلى جواز القياس عليها من كُلّ فِعْلٍ ثلاثي مُجَرَّد متصرف تام، فَلَوْ كان الثلاثي غَيْرَ مجرد من الزيادة؛ نحو: اقْتَدَرَ فلا يُبْنَى مِنْهُ فَعَالِ وكذا من غير المتصرف، وغير التام فلا تقول: وَذَارِ، وَلا كَـوَانِ قائمًـا، وَسُـمِعَ مِـنْ غيـر المجـرد: بَـدَارِ مِـنْ بـادَرَ، وَدَرَاكِ مَـنْ أَدْرَكَ، وَقَاسَ على دَرَاكِ أبو بكر بن طلحة فَأَجَازَ أَنْ يُبْنَى فَعَالِ مِنْ كل فعل يكون على وزن أَفْعَل، كما جَازَ بناؤه في التعجب.

وَذَهَبَ المبرد إلى: أَنَّهُ لا يَنْقَاسُ شيءٌ من الثلاثي، وَلا غَيْرُهُ على وزن فَعَالِ، فلا تقول: قَعَادِ، ولا ضَرَابِ؛ تُرِيدُ: اقْعُدْ وَاضْرِبْ.

وَأَمَّا ما جاء على (فَعْلال) فَسُمِعَ من كلامهم: قَرْقَار، وَعَرْعَار، وَجَرْجَار، وهي عند سيبويه، والأخفش من فَعْلَل التي هي فعل، وقاسَ عليها الأخفش، فَأَجَازَ: قَرْطَاس، وَأَخْرَاج، مِنْ قَرْطَس، وَأَخْرَجَ، وَمَنَعَ سيبويه من القياس على ذلك.

وَذَهَبَ أبو العباس إلى أَنَّ (قَرْقَار)، و(عَرْعَار) لَيْسَا من (قَرْقَر)، ولا (عَرْعَر)، وَأَنْكَرَ أَنْ يكونَ اسْمَ فِعْلٍ مسموعًا من رباعي، و(قَرْقَار) عنده حكاية عن صوت

الرعد، كما قال الشاعر[١]: [الرجز]

يُمْنَـاهُ واليـسرى علـى الثَّرْثَـارِ

قَالَـتْ لَـهُ ريـحُ الـصَّبا قَرْقَـارِ

و(عَرْعَار) عنده صَوْتُ الصبيان إذا لَعِبُوا، وَالْعَرْعَرَة لعبةٌ لأبناء العرب يتداعون إليها بهذا اللفظ، كما قال[٢]: [الكامل]

مُتَكَنِّفِـيْ جَنْبَـيْ عُكَـاظَ كِلَيْهِمـا ... يَـدْعُو وَلِيـدَهُم بهـا عَرْعَـار

وَحُكِيَ عن أبي عمرو، والمازني مثل قول المبرد أَنَّهُما حكايتا صَوْتٍ، وفي كتاب "الفرق" لقطرب: وَمِنْ زَجْرِ العرب الناقة عِنْدَ الطلب لتسكن، قَرْقَار، وَقَرْقر، ويقال للريح: قَرْقر تَسْكُن بذلك.

والقسمُ المسموع: ثنائي الوضع، وثلاثي، وأزيد.

الثنـائي منـه: (مَـهْ)، و(صَـهْ)، و(هَـا)، وَ(وَيْ)، وَ(وَا)، وَ(بَـخْ)، وَ(قَـطِ)، وَ(قَـدِ)، وَ(دَعٍ)، وَ(لَعًا).

[(مَهْ) و(صَهْ)][٣]

فَـ(مَهْ): انْكَفَف.

وَ(صَـهْ): اسكت، وقد تكسرها، وهما منونة وغير منونة، فتقول: مَهٍ، وصَهٍ،

---

(١) هذا في وصف سحاب هبت له ريح الصبا فهيجت رعده، فكأنما قالت له: قرقر بالرعد أي صوت به، وقد نسبه الجوهري إلى أبي النجم العجلي، وأورده بعده: واختلط المعروف بالإنكار.
انظر: الخزانة ٢٧٨/٦.

(٢) من قصيدة للنابغة الذبياني، وكان صديقا لعمرو بن المنذر، وقوم النابغة من أعداء عمرو، وكانوا قد اعتزموا حربه فبعث إليه النابغة يحذره ويخبره بأنهم متجهون إلى حربه وأنهم نزلوا بعكاظ ومعهم أولادهم يلعبون في كل مكان ينزلون به.
انظر: الديوان ٤٠/١.

(٣) (صَه، وَمَه): فَكِلاهُمَا صَوتٌ، وَلا يَكُونُ لَهُمَا عَمَلٌ فِي الظَّاهِرِ؛ لأَنَّهُمَا اسمَانِ لِفِعلٍ غَير مُتَعَدٍّ؛ لأَنَّ (صَهٍ) اسمٌ لِـ (اسكُت)، وَ(مَهٍ) اسمٌ لِـ (اكْفُف)، وَمِثلُهُمَا (إِيهٍ) فِي كَونِهِ صَوتًا، إلا أَنَّهُ اسمٌ لِفِعلٍ مُتَعَدٍّ؛ لأَنَّهُ بِمَعْنَى (هَاتِ).

=

وَمَهٍ، وَصَهٍ، ويأتي الكلام على حكم التنوين فيهما، وفيما نُوِّن من هذه الكلمات إِنْ شاء الله تعالى.

ويقال: صَاهْ بألف بين الصاد والهاء، والهاء ساكنة، ويقال: صَهْصَيْتُ، وَأُصْهِيَ صَهْصَاة، إذا قُلْتَ: صَهْ.

[(ها)]

وها: خُذْ، وكل هاءَ كل منهما هكذا لمفرد ومثنى ومجموع مذكر ومؤنث، أو تأتي بكافِ الخطاب، فتقول: هاكَ، وهاكِ، هاكُمْ، هَاكُمَا، هاكُنّ، أَوْ بالهمز قبل كاف الخطاب، فتقول: هاءَكَ، وهاءَكِ، هاءَكُما، هَاءَكُم، هاءَكُنّ، وَتَخْلُفُ الكافُ همزة تُصَرّف تصرف الكاف، فتقول: هاءَ، هاءِ، هاؤُما، وهاؤُم، هاؤُنّ.

فهي في هذه الأوجه الخمسة اسْمُ فِعْلٍ، وتلحقها الضمائر، فتكونُ فِعْلا فتجري مجرى عاطٍ؛ نحو: هاءَ، هائِي، وهائِيَا، هاءُوا، هائين، ومجرى هَبْ: هَأْ، هِيء، هَأَا، هَأُوا، هَأْنَ، ومجرى خَفْ: هَاءَ، هاءِي، هاءَا، هاءُوا، هاءَنْ، وَتَقُول على هذه اللغة: ما أَهَاءُ؛ أي: ما آخذ، وحكى الكسائي أنه إذا قيل للرجل منهم هاء، قال: إِلامَ أَهَاءُ بفتح الهمزة، وإلامَ إِهَاءُ.

[(وَيْ)]

وَ(وَيْ): أَعْجَبُ، وفيها تَنَدُّم، وتلحقها كافُ الخطاب، فتقول: وَيْكَ قال عنترة[1]: [الكامل]

=

وَفِي هَذِهِ الثَّلاثَةِ حُكمٌ مَخصُوصٌ، وَهُوَ أَنَّهَا تُنَوَّنُ، وَالتَّنوِينُ فِيهَا يَكُونُ دَلِيلا عَلَى التَّنكِيرِ، وَمَعْنَى التَّنكِيرِ: أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: (صَهٍ)، كَأَنَّكَ قُلتَ: (افعَل سُكُوتًا)، تَأمُرُهُ بِأَن يَسكُتَ سَاعَةً مَثَلا، وَإِذَا قُلتَ: (صَهْ)، كَانَ المَعْنَى: افعَلِ السُّكُوتَ، تُرِيدُ: أَن تَأمُرَهُ بِتَرْكِ الكَلامِ عَلَى الإطلاقِ. وَإِذَا قُلتَ: (إِيهٍ) بِالتَّنوِينِ، كَانَ المَعْنَى: هَاتِ حَدِيثًا، وَإِذَا قُلتَ: (إِيهِ)، كَانَ المَعْنَى: هَاتِ الحَدِيثَ. [شرح الجمل ٨٣/١]

(١) اللغة: "قيل" بكسر القاف بمعنى يقول، ويروى: "قول الفوارس".

الإعراب: "ولقد" اللام للتأكيد وقد للتحقيق "شفى" فعل ماض "نفسي" مفعول به والياء مضاف إليه "وأبرأ" فعل ماض عطف على شفى "سقمها" مفعول به والهاء مضاف إليه "قيل" تنازع فيه الفعلان شفى وأبرأ فأعمل الثاني وأضمر في الأول "الفوارس" مضاف إليه "ويك" أصله ويلك والكاف للخطاب مجرورة بالإضافة "عنتر" منادى مرخم يا عنترة فحذف منه

=

وَلَقَـدْ شَـفَا نَفْـسِي وَأَبْـرَأَ سُـقْمَها　　　قِيـلُ الفَـوَارِسِ وَيْـكَ عَنْتَـرَ أَقْـدِمِ

وَزَعَم الكسائي: أَنَّ (وَيْكَ) محذوفة من (وَيْلَكَ)، فالكافُ على قوله ضمير مجرور، فَأَمَّا قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ﴾ [القصص: ٨٢] فَعِنْدَ أبي الحسن؛ أَيْ: أَعْجَبُ؛ لأنَّ اللهَ يَبْسُطُ، وعند الخليل وسيبويه: أَنَّ (وَيْ) وحدها، و(الكاف) للتشبيه.

[(وا)]

وَ(وَا) بمعنى: التعجب والاستحسان، قال(1): [الرجز]

وَا بِأَبِي أَنْتِ وفُـوكِ الأَشْنَبِ

[(بخ)]

و(بخ) عَظُم الأمرُ وَفَخُم، وَتُقَالُ وحدها، ويجوزُ أَنْ تُكَرَّرَ، فتقول: بَخٍ بَخْ، فتحرك الأول منونًا، وَتُسَكّن الثاني، وإذا أَفْرَدْتَ قُلْتَ: بَخْ ساكنة، وَبَخٍ، وَبَخِ.

وقال يعقوب: بَخْ بَخْ، وَبَهْ بَهْ.

وقال الداودي: يُقَالُ: إذا حَمَدَ الله.

وقال غَيْرُهُ: يقال عِنْدَ الإعْجَاب، وفي " الترشيح ": وللشيء إذا رضيته: بَخٍ بَخْ ساكن الثاني؛ لأنَّه معرفةٌ وَبَخٍ بَخٍ مُنَوّن مكسور لالتقاء الساكنين، وكذلك ما أشبهه من الأصوات الثنائية، انتهى.

=

حرف النداء "أقدم" أمر من قدُم يقدُم بالضم فيهما.

الشاهد: قوله: "ويك" حيث دخلت على "وي" كاف الخطاب.

انظر: الأشموني في ٤٨٦/ ٢، وفي شرح المفصل ٧٧/ ٤.

(١) قائله: ينسب لراجز من تميم، وهو من الرجز.

اللغة: "فوك" فمك "الأشنب" من الشنب وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان "ذر" فرق ورش "الزرنب" نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

المعنى: يعجب من جمال محبوبته ويقول لها: أفديك بأبي ويصف فمها بالعذوبة ورقة الأسنان والرائحة الطيبة.

الإعراب: "وا" اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والفاعل أنا "بأبي" جار ومجرور خبر مقدم "أنت" مبتدأ مؤخر "وفوك" الواو للاستئناف فوك مبتدأ مرفوع بالواو والكاف مضاف إليه "الأشنب" صفة له.

الشاهد: قوله "وا" فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب.

انظر: الأشموني ٤٨٦/ ٢، وابن هشام ٢٩٢/ ٣، وذكره السيوطي في الهمع ١٦٠/ ٢.

[(قَطْ)، و(قَدْ)]

و(قَطْ)، و(قَدْ) بمعنى واحد، قيل: الدّالُ بَدلٌ من الطاء، وقيل: منقولة من (قَدْ) الحرف، فإذا انتصب ما بعدهما كانا اسْمَي فِعْلٍ، تَقُول: قَطْ عَبْدَ الله درهمٌ، وَقَدْ زَيْدًا دِرْهَمٌ، وَهُما مبنيّان على السكون وَتَلْحَقُهما نون الوقاية، فتقول: قَطْنِي وَقَدْنِي، وحكى الكوفيون: أَنَّ من العرب من يَقُول: قَطْ عبد الله درهمٌ، وَقَدْ عَبْدِ الله درهمٌ، وبِجَرِّ (عبد الله) وإضافة (قَطْ)، و(قَدْ) إليه، وإعرابهما مبتدأين، وَ(دِرْهَمٌ) الخبر ومعناهما حسب، وإذا انتصبَ ما بعدهما فَهُما اسما فِعْلٍ، ومعناهما: لِيَكُفَّ، وقال في " البسيط ": قَطْكَ اسْمٌ، بمعنى: حَسْب؛ أي: اكْتَفِ، وهي ساكنة الطاءُ مفتوحة الكاف، وإذا أَضَفْتَهُ إلى نَفْسِكَ، قُلْتَ: قَطْنِي وَقَطِّي، وَقَطِ بالكسر لِتَدُلّ على الياء، وإذا أَضَفْتَهُ إلى غيرك، قُلْتَ: قَطْكَ، وَقَطْكُما، وَقَطْكُم، وَقَطْكُنّ، انتهى.

[(دَعْ)]

و(دَعْ) لا يخاطبُ بها إلا العاثر، فيقال له: دَعْ؛ أَيْ: قُمْ وانْتَعِش، وَقَدْ يُنَوّنُ، فيقال: دعًا، ويقال: دَعْدَعًا ولعًا للعاثر؛ بمعنى: دَعْ، وَلَمْ يستعملْ (دَعْدَعا) وَلَعًا إلا منونين.

وفي " كتاب قطرب ": وتقول: دَعْ دَعْ، وَيُقَالُ: لَعًا لَعًا لَكَ، وَلَعًّا لك بالتشديد، وَدَعْ دَعًّا؛ يُرِيدُ: دَعْ دَعْ، ويقال: دَعْدَعْتُ بالرجل أُدَعْدِعُ بِه دَعْدَعَةً إذا قُلْتَ لَهُ: دَعْ دَعْ، وَلَعْلَعْتُ به لَعْلَعَةً إذا قُلْتَ لَه لعًا لعًا.

وَزَعَمَ ملك النحاة أبو نزار: أَنَّ (دَهْ) من قول[1]: [الرجز]

وقُـــــوَّلٌ إلا دَهٍ فَـــــلا دَهِ

اسم فعل، وَأَنَّ معناه في كلام العرب صَحّ، أَوْ يَصِحّ، وتقدير دعواه، والردّ عليه مذكور في كتاب " التذكرة " من تأليفنا.

والثلاثي: (تَيْدَ)، و(هَيْتَ)، و(بَلْهَ)، و(إيهًا)، و(إيهٍ)، و(وَيْهًا)، و(بسّ)، و(واهًا)، و(أُفّ)، و(إخّ)، و(كخّ)، و(هاءُ)، و(بَجَلْ)، و(لبى)، و(هاهِ)، و(إيتَ)، و(لَبِّ) قيل بمعنى: أَمْهِل.

---

(١) من رجز لرؤبة بن العجاج. انظر: الخزانة ٦/٣٥٨.

[(تيد)]

وحكى البغداديون: تَيْدَكِ زَيْدًا، فاحتمل أَنْ يكونَ مَصْدرًا، والكاف مجرورة، واحتمل أَنْ يكونَ اسْمَ فعل، فالكافُ للخطاب، وَيَظْهَرُ من كلام ابن مالك أَنَّها لا تكونُ إلا اسْمَ فِعْل.

وقال الفارسي: أَرَى أَنْ يكون مأخوذًا من التُّؤَدَة، فـ (الفاء) واوٌ، وَأُبْدِلَتْ منها التاء، وَالعينُ همزة أُلْزِمَت بَدَلُ الياء، وهذا الذي قَالَهُ متكلف، والغالبُ على أسماء الأفعال عَدَمُ الاشتقاق، وَيُقَال: تَيْدَ زَيْد، وَهَيْتَ؛ أي: أَسْرِع وَعَجِّل.

[(هيت)]

وقال صاحبُ " اللباب ": (هَيْتَ) اسم فعل، معناه: جئتُ لك، وَبُنِيَ لوقوعه موقع الماضي، فعلى هذا يكونُ خبرًا، لا أمرًا، ثُمَّ قال: ويكون بمعنى الأمر، ومنها لغات: هَيْتَ، وَهَيْتِ، وَهِيتَ، وَهَيّا، وَهَيّاء، وَهَيَّكَ، وَهَيَّكِ، وَهَيْكَ.

وفي كتاب " الفرق " لقطرب: وَتَقُول في حَثّ الإنسان تشبيهًا بسوق البهائم: هَيًّا هَيًّا، وَهِيًّا هِيًّا، قال الشاعر[1]: [الرجز]

وَقَــدْ دَجَــا الليـــــلُ فَهَيَّاهَيَّـــا

مَـــا دَامَ فـــيهن فَـــصِيــلٌ حَيَّـــا

وتقول: هَيْتَ لك، ولا يلحقها ضميرٌ، وتقول: هَيْتَ لَكَ، وَلَكُما، وَلكُم، وَلَكُنّ، واللام للتبيين؛ نحو: سَقْيًا لَكَ، ويقال: هَيَّتَ بِهِ، وَهَوَّتَ بِهِ؛ أي: صاحَ بلفظ هَيْتَ، وَلَيْسَ فِعْلا لَهُ.

[(بَلْهَ)][2]

وَ(بَلْه) أي: دَعْ.

---

(١) ينسب لابن ميادة في الخزانة ٤/ ٦٠، واللسان "جلذ. ولم ينسب في كتاب سيبويه ١/ ٢٨.

(٢) (بَلْهَ): مَصدَرُ فِعلٍ مَترُوكٍ، وَيُنصَبُ مَا بَعدَهُ، ويُجَرُّ، فَإِذَا نُصِبَ مَا بَعدَهُ، كَانَ قَد جُعِلَ اسمًا لِ(دَعْ)، وَإِذَا جُرَّ مَا بَعدَهُ، كَانَ قَد استُعمِلَ مَصدَرًا عَلَى أَصلِهِ، وَأُضِيفَ إِلَى المَفعُولِ، مِثلُ: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، الأصلُ: اضرِبُوا الرِّقَابَ ضَربًا، ثُمَّ حُذِفَ الفِعلُ، وَأُضِيفَ المَصدرُ إِلَى المَفعولِ. [شرح الجمل ١/ ١٨٢]

قال سيبويه: بَلْهَ زيدًا؛ أي: دَعْ زَيْدًا، أَوْ تكون مصدرًا، فَتُضَافُ تَقُول: بَلْهَ زَيْدٍ؛ أَيْ: تَرْكُ زَيْدٍ، وهو مضافٌ للمفعول.

وقال أَبُو علي: هو مضافٌ للفاعل، قال: وَلَوْ أَظْهَرَ الفاعلَ لقيل: بَلْهَ زَيْدٌ، ويقال: بَلْهَ وَبَلْهِ مبنيًّا على الفتح، وعلى الكسر، ومن استعماله مَصْدَرًا ما حكى الشيباني أبو عمرو: وَمَا بَلْهَكَ كَذَا، وروى أَبُو زيد فيه القلبَ إذا كان مَصْدَرًا، تقول: بَهْلَ زَيْدٍ، وحكى أبو الحسن الهيثم فيه فَتْحَ الهاء واللام، فَتَقُول: بَهَلَ، وحكى أبو زيد: أَنَّ مِنَ العرب مَنْ يُدْخِلُ عليه (مِنْ) فيقول: إنَّ فلانًا لا يطيق أَنْ يَحْمِلَ الفِهْرَ، فَمِنْ (بَلْه) أَنْ يأتِيَ بالصخرة؛ يُريد: فَكَيْفَ يطيقُ أن يحملَ الصخرة، وأجاز قطرب وأبو الحسن: أَنْ تكونَ بمعنى (كَيْفَ) تقول: بَلْهَ زَيْد؛ أي: كَيْفَ زَيْدٌ، وذكرها أبو الحسن في حروف الجر في الاستثناء؛ نحو: قامَ القومُ بَلْهَ زيد، وَزَعَم الدينوري: أَنَّها من أدوات الاستثناء، تقول: قامَ القومُ بَلْهَ زَيْدًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إلا زَيْدًا، و(بَلْهَ) لَيْسَتْ مشتقة، وَزَعَم العبدي: أَنَّها مشتقةٌ من لفظ البَلَه، وَتَقَدَّمَ لنا الكلامُ على (بَلْهَ) في آخر باب الاستثناء.

[(إيهًا) وَ(هِيهًا)]

و(إيهًا) وَ(هِيهًا) ومن العرب من يقول: إيهَ فلا يُنَوّن، ومعناه: طلبُ الكف عَنْ فِعْلٍ، وَإِذا قُلْتَ: إيهًا، قُلْتَ: أَيَّهْتُ بِهِ أَوِيَّةً تَأْيُّهًا، و(إيهٍ) وَمِن العرب مَنْ لا ينون، فيقول: إيهِ، ومعناه: زِدْ أَوْ حَدِّث.

وقال قطرب: وقالوا في زَجْرِ الخيل: إيهِ إيهِ، وَقَدْ أَيَّه بها، ولا يستعملُ مفعول بَعْدَهُ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ بَعْضُ الشعراء المولدين، فقال(١): [البسيط]

إِيــهٍ أَحَاديــثَ نَعْمَــانٍ وســاكِنِهِ   إِنَّ الحـديثَ عَـن الأَحْبَـابِ أَسْـمَارِ

وما أَظُنُّهُ يَصِحُّ.

[(وَيْهًا)]

و(وَيْهًا) تَسَلُّط.

وقال ثعلب: (وَيْهًا) إِذَا زَجَرْتَهُ على الشيء، وَأَغْرَيْتَهُ به.

---

(١) انظر: الخزانة ١٩٨/٦.

وقال أبو منصور محمد بن علي الجبان الرازي: (وَيْهًا) اسم لقولك: انْزَجِر أَوْ أَغْرِ.

وقال ابنُ درستويه، وأبو الحسن الهروي: وَيْهًا حَضٌّ لا غير ولا يكونُ زَجْرًا.

وقال قطرب تقول: وَيْهَكَ يا فلان، و(إيهَكَ) إذا زَجَرْتَهُ وَنَهَيْتَهُ، وَ(إِيهًا وَيْهًا).

وقال يونس: سَمِعْتُ (وَيْهَكَ فلانًا) بمعنى: خُذْ فلانًا.

وفي " الترشيح ": (إيهًا) اكْفُف، وَوَيْها في الإغراء، و(واهًا) في الاستطابة هُنّ نكرات، ولذلك نُوّن.

وَ(بَسٍّ): ارْفُق.

و(واهًا): أَعْجَبُ، قال[1]: [الرجز]

وَاهًـا لِـسَلْمَى ثُـمَّ وَاهًـا وَاهـا

[(أُفّ)]

وَ(أُفّ) أَتَضَجّرُ.

وفي " البسيط ": معناه: التَّضَجُّر، وقيل: الضَّجَر، وقيل: تَضَجَّرْتُ، ويقال: أُفَّةً وَتُفَّةً تُنْصَبُ دعاءً على الشخص، نَصْبَ المصادر التي هي بدلٌ من اللفظ بالفعل، وَيُقَالُ: أُفَّةٌ بالرفع مبتدأٌ محذوف الخبر، ومعناه كمعناه منصوبًا، وقالت العرب: أُفٍ لك، وَأُفٌّ لِزَيْدٍ أَعْرَبُوه، ورفعوه بلام الجر، وقالوا: أُفًّا لِزَيْدٍ أجروه مجرى (وَيْلا لِزَيْدٍ)، وَمَنْ عَطَفَ على المكسور في هذا عَطَفَ على الحكم، وحقيقةُ الإعراب، فيقول: أُفٍّ، وَنَكَدٌ، وَمَقْتٌ، فيرفع المعطوفَ بالحمل على الأصل، ولا يبنى على اللفظ الخفض، وكذاك (هَيْهَاتِ)، لقصدك والسُّحْق بكسر التاء، والمعطوفُ على (هَيْهَاتِ) مرفوعٌ، ومثله: وَيْلٌ لَهُ، وَبُعْدٌ، انتهى.

وفي (أُفٍّ) لغات نسردها مضبوطة بالشكل: أُفَ، أُفِ، أُفُ، أُفَّ، أُفِّ، أُفُّ، أُفًّا، أُفٍّ، أُفٌّ، أُفًا، أُفٍ، أُفٌ، أُف، أُفّ، أُفّي بغير إمالة، و(أُفِّي) بالإمالة المحضة، وَ(أُفِّي) بالإمالة بين بين، والألفُ في هذه للتأنيث، أِفّي، أُفُّوْه، أُفُّهْ، أُفِّهْ، أُفَّهْ، فهذه اثنان وعشرون لغة مع الهمزة المضمومة.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ١/١٦١، ومغني اللبيب ١/٤٨٣.

إِفُ، إِفَ، إِفِ، إِفٌ، إِفا، إِفٌّ، إِفِّ، إِفًّا، إِفِي، بالإمالة، إِفِّي فهذه إحدى عشرة لغة مع الهمزة المكسورة: أَفْ، أَفِّ، أَفِ، أَفِ، أَفِي، وَيُقَالُ أَفَّفَ أُفًّا، إذا قيلَ ذلك، وقالوا: أُفًّا لَهُ كما تَقُول في الدعاء عليه: جَدْعًا لَهُ، وَقَدْ أَتَى به سيبويه في كتابه، وَتَقُول: كان الأمرُ على إِفِّ، وإِفَّانِهِ؛ أيْ: على حينه وأوانه.

وَ(إِخّ)، وَ(كِخّ) أتكرَّهُ.

و(هاء) أُجِيبُ.

[(بَجَل)]

وَ(بَجَل)، حَرْفٌ بمعنى: (نَعَم) في الطلب والخبر.

واسم فعل بمعنى (اكْتَفِ)، وتلحقها نونُ الوقاية؛ نحو: بَجَلَنِي.

واسم بمعنى: (حَسْب) فلا تلحقُ نون الوقاية، قال[(1)]: [الطويل]

أَلا إِنَّنــي شَــرِبْتُ أَسْــوَدَ حَالكَــا أَلا بَجَلــي مِــنَ الــشَّرَابِ أَلا بَجَــلْ

وَ(لَبَى) خفيفةُ الباء؛ بمعنى: أُجِيبُك.

و(هاه) بمعنى: قارَبْت.

و(إِيتِ)، يقال: إيت لهذا الأمر، وَ(وَيْت) اسم فعل لـ (عَجِبْتُ).

وَ(لَبّ) ذَكَرَ ابْنُ مالك عند الكلام في الشرح على (لَبَّيْكَ) أَنَّ (لَبّ) اسم فعل؛ بمعنى: أَجَبْتُ، وَرَدَدْنَا عليه ذلك ثَمَّةَ.

[(حَسْبُ)]

ومما فيه خلاف (حَسْبُ) تقول العرب: (حَسْبُك درهمان)، فزعم الجرمي أَنَّ (حَسْبُ) في معنى الأمر، والضمةُ في الباء ضَمَّةُ بناء، والكاف حرف خطاب لا موضع لَهُ من الإعراب، وقيل: الضَّمَّة ضَمَّةُ بناءٍ، والكافُ في موضع جَرٍّ، وهي مفعولة في المعنى، وَلَمْ يمنع البناء الإضافة، كما قالوا: اضْرِبْ أَيَّهُم قائمٌ، وذهب المازني إلى أَنَّ (حَسْبُك) مبتدأ، و(دِرْهَمَان) خَبَرُهُ، وَذَهَبَ بعضهم إلى أنه مبتدأ، و(دِرْهَمان) معموله، تقديره: لِيَكْفِك دِرْهَمان، ولا خبر له؛ لأَنَّه فيه معنى الأمر، ولذلك جَزَمَ في (حَسْبُكَ يَنَمْ الناس) وَتَقَدَّمَ الكلامُ على (حَسْبُك يَنَمْ الناس) في باب المبتدأ والخبر.

---

(١) البيت لطرفة، وانظر: الديوان ١/٤٦.

القسم الزائد على ثلاثة: (رُوَيْد)، و(أَوَّه)، و(آمين)، و(مَهْيَم)، و(حَمْحَام)، و(هَمْهَام)، و(مَحْمَاح)، و(بَحْبَاح)، و(أَوْلَى)، و(فداء)، و(النّجاء)، و(هَيْهَات)، و(دُهْدُرَّيْن)، و(سَرْعَان)، و(وَشْكَان)، و(شَتَّان)، و(بُطان).

[(رويد)]

فـ (رُوَيْدَ) [(١)] اسم فعل؛ بمعنى: أَمْهِل، وهو مبنيٌّ على الفتح، وبمعنى: دَعْ، ومنه: لَوْ أَرَدْتَ الدراهمَ لأعْطَيْتُكَ رُوَيْدَ ما الشعر؛ أي: فَدَع الشِّعْر، زَادَ (ما) قبل المفعول، ويجوزُ أَنْ لا تزادَ، كما قال[(٢)]: [الطويل]

رُوَيْدَ بني شَيْبَان بَعْض وَعِيدِكُم ... تَلاقُوا غَدا خيلي على سَفَوَانِ

وهو تصغيرُ (إِرْوَاد) تصغير ترخيم، لا تصغير (رُود) بمعنى: المهل، خلافًا للفراء في دَعْوَاه ذلك، والفاعلُ مستتر كَحَالِهِ في أَسْمَاءِ الأفعال، وفي " النهاية ": (رويدًا) تصغير (مُرْود)؛ لأنَّ اسمَ الفاعل مُصَغَّرٌ، وَأَمَّا المصادر فَلا تُصَغَّرُ قبل التسمية، انتهى.

وَلَوْ عُطِفَ عَلَيْه أُكِّد، فَقُلْتَ: رُوَيْدًا أَنْتَ وَزَيْدٌ عَمْرًا، ويكونُ مصدر ينوبُ مناب الفعل، وَيَبْقَى على إعرابه، ويضافُ إلى الفاعل؛ نحو: رُوَيْدَكَ زَيْدًا، وإلى مفعول حُكِيَ من كلامهم: رُوَيْد نَفْسِهِ على معنى رُوَيْدًا نَفْسَهُ، وَتَقَدَّمَ الخلافُ في النصب

---

(١) فِي (رُوَيد) وَجهَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَن يُستَعمَلَ مَصدَرًا صَحِيحًا، فَيُقَال: (رُوَيْدَكَ زَيدًا)، عَلَى أَن يَكُونَ الكَافُ ضَمِيرًا مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ: (ضَرْبَكَ زَيدًا)، تُرِيدُ: (اضرِبْ زَيدًا ضَربًا)، ثُمَّ تَحْذِفُ الفِعلَ، وَتُضِيفُ المَصدَرَ إِلَى الفَاعِلِ، فَأَنتَ فِي هَذَا الوَجهِ، تَقُولُ: (رُوَيْدَكَ نَفسِكَ زَيدًا)، فَلا تَقُولُهُ فِي الوَجهِ الأَوَّلِ، وَيُضَافُ فِي هَذَا الوَجهِ إِلَى المَفعُولِ، فَيُقَال: (رُوَيدَ زَيدٍ)، كَأَنَّكَ تَقُولُ: (إِمهَالَكَ زَيدًا)، تُرِيدُ: أَمْهِلْهُ إِمْهَالا، ثُمَّ تَحْذِفُ الفِعلَ، وَتُضِيفُ المَصدَرَ إِلَى المَفعُولِ، وَحَكَى صَاحِبُ الكِتَابِ عَنِ العَرَبِ: رُوَيْدَ نَفْسِهِ.

وَالوَجهُ الثَّانِي: أَن يُستَعمَلَ صِفَةً، كَقَوْلِهِم: (ضَعْهُ وَضْعًا رُوَيدًا)، كَأَنَّهُ قَالَ: وَضْعًا هَيِّنًا. [شرح الجمل ١/١٨٢]

(٢) قائله: هو ودَاك بن نميل المازني.

اللغة: "رويد" دع أو اترك "سفوان" بفتح السين والفاء: اسم موضع.

الشاهد: قوله: "رويد بني شيبان" حيث جاء رويد من غير زيادة كلمة ما بعده.

انظر: ابن هشام في المغني ٨٦/ ٢، وفي شرح المفصل ٤١/ ٤.

إذا كان مَصْدَرًا ويكونُ أيضًا معربًا صفةً لِمَصْدَرٍ، قالوا: سار سَيْرًا رُوَيْدًا، فقيل: هو الذي اسْتُعْمِلَ مَصْدرًا وُصِفَ به، وَقَعَ مَوقع (مرود) كما وصفوا (بِرِضًى)؛ أي: مَرْضِيّ، وقيل: لَيْسَ (إِيَّاه)، بَلْ هو تصغير (مُرود) تصغير ترخيم.

وينتصب أيضًا (رُوَيدًا) حالا، قالوا: سارُوا رُوَيْدًا، فـ (رُوَيْدًا) حال من ضمير المصدر المحذوف الذي دَلَّ على إِضْمَارِهِ الفعل التقدير: سارُوهُ؛ أي: ساروا السَّيْرَ في حالِ كَوْنِهِ (رُوَيْدًا)، وكونه (نَعْتًا) لِمَصْدَرٍ محذوف قول ضعفاء المعربين، قَدَّروه: سارُوا سَيْرًا رُوَيْدًا.

[(أَوَّه)]

و(أَوَّه) بمعنى: أَتَوَجَّع، ويقال: أَوِّهِ، وَأَوَّهْ، و(آوَّه)، وَأَوَّتَاهُ، وآوِيَّاهُ، وَ(أَوِّ)، وَ(أَوْهِ)، و(آوُوهْ)، و(آوِّ)، و(آوِ)، وآهْ، وآهِ، وإذا صُرِفَ الفعلُ منه في: أَوَّهَ، وَتَأَوَّهَ.

وَ(أَمِين)، و(آمين): اسْتَجِبْ.

و(مَهْيَم) وهي استفهام، معناه: ما وَرَاءك، وقيل: أَحدَثَ لك شيء.

و(هَمْهَام)، وما بعدها رَوَى الكسائي أَنَّه سَمِعَ أعرابيًا يقول: إذا قِيلَ لَهُ أَبَقِيَ عندكم شيءٌ، يقُول: هَمْهَام؛ أي لَمْ يَبْقَ شيء، وقيل: هي اسم لـ (فَنِيَ).

[(أَوْلَى)]

و(أَوْلَى لك): اسْمٌ لِدَنَوْت من الهلاك قالَهُ الأصمعي.

وفي " البسيط ": (أَوْلَى) المستعمل في الوعيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَولَى لَكَ﴾ [القيامة:٣٤] هو بمعنى وَلِيَهُ الهلاكُ، وما يَكْرَهُه، ولا يكونُ اسمًا للفعل لا يُعْرَبُ، وقد حكى أبو زيد: رَفْعَهُ مؤنثًا في قولهم: (أَوْلاهُ) فهو علمٌ كـ (أَحْمَد) اسْتُعْمِلَ علمًا في الوعيد، فامتنعَ من الصرف، وَمَنْ أَدْخَلَ التاءَ جعله اسمًا مؤنثًا، كـ (أَرْمَلَة)، و(أَضْحَاة)، وامْتَنَع من التنوين للعلمية في الوعيد والتأنيث، فـ (على) هذا لا يكون اسْمَ فعل.

[(فِدَاءٍ)]

وَ(فِدَاءٍ) اسم (لِيَفْدِك) تَقُول العرب: فداءً لَكَ أبي وأمي، وَيُرْوَى قوله[1]: [البسيط]

---

(١) من معلقة النابغة الذبياني. انظر: الديوان ١/٢٢.

مَهْـلا فِـدَاءً لَـكَ الأقْـوامُ كُلُّهُـم وَمَـا أُثَمّـرُ مِـنْ مَـالٍ وَمِـنْ وَلَـدِ

بالكسر اسم فعل مبني، وبالفتح على المصدر، وبالرفع على الابتداء والخبر؛ أي: الأقوام فادُونَ لك، وَأَجَازَ أبو علي في (فِدَاء) أَنْ يكونَ بمنزلة قول العرب: فِدَاءِ بالمد والكسر، وَكَسْرُه يَدُلُّ على بنائه، وبناؤه يَدُلُّ على أنه اسم فعل، وكأنَّه قال: التقدير نفسي، وقال الهجري: فِدًى بالضم والفتح مقصور، وبالكسر ممدود ومقصور.

و(النَّجَاءَ) اسْمُ لأنْجُ، وتلحقها كافُ الخطاب، فتقول: النَّجَاءَك، قالَهُ ابن طاهر، وقيل: لَيْسَ اسْمَ فِعْلٍ، بل هو من المصادر النائبة عن الفعل.

[(هيهات)]

و(هَيْهَاتَ) اسم فعل لـ(بَعُد)، خلافًا لأبي إسحاق؛ إذ جَعَلَها بمعنى البعد، فهي في موضع رَفْعٍ؛ نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، وَفُتِحَتْ لأنَّها بمنزلة الأصوات، انتهى. وتكرارها توكيدٌ في الآية، وقوله[1]: [الطويل]

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِجَرِير يَهْجُو الفَرَزْدَق، وَيَمْدَحُ عَبْد العَزِيز بْن الوَلِيد بْن عَبْد المَلِك بْن مَرْوَان.
الشاهد فيه: (هَيْهَات): وَهُوَ اسْمٌ لِبَعُدَ، وَهُوَ أَحَدُ الأَسْمَاءِ الَّتِي يُسَمَّى بِهَا الفِعْل فِي الخَبَرِ.
وَفِيهِ لُغَات: هَيْهَاةَ، هَيْهَاةً، هَيْهَات، هَيْهَاتٍ، أَيْهَات، أَيْهَاتًا، أَيْهَاتِ، أَيْهَاتٍ، أَيْهَات، أَيْهَى.
فَمَنْ فَتَحَ كَتَبَهَا بِالهَاءِ؛ لأَنَّهَا وَاحِدَةٌ: كَأَرْطَاةٍ وَعَلْقَاةٍ.
وَمَنْ كَسَرَ كَتَبَهَا بِالتَّاءِ؛ لأَنَّهَا جَمَاعَةُ (هَيْهَات).
وَمَنْ نَوَّنَ اعْتَقَدَ تَنْكِيرَهَا، وَتَصَوَّرَ مَعْنَى المَصْدَرِ النَّكِرَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: بُعْدًا بُعْدًا. وَمَنْ لَمْ يُنَوِّن اعْتَقَدَ تَعْرِيفَهَا، وَتَصَوَّرَ مَعْنَى المَصْدَرِ المَعْرِفَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: البُعْدَ، فَجَعَلَ التَّنْوِينَ دَلِيلَ التَّنْكِير، وَعَدَمَهُ دَلِيلَ التَّعْرِيفِ.
و(هَيْهَاة) مِنْ ذَوَاتِ الأَرْبَعَةِ المُضَعَّفَةِ مِن اليَاءِ، مِنْ بَابِ: حَاحَيْت وَصِيصِية، وَأَصْلُهَا بِوَزْنِ (القَلْقَلَة) و(الحَقْحَقَة)، فَانْقَلَبَتِ اليَاء أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاح مَا قَبْلَهَا، فَصَارَتْ (هَيْهَاة)؛ كَالسِّلْقَاة والجَعْبَاة، وَإِنْ كَانَت اليَاء الَّتِي انْقَلَبَتْ عَنْهَا أَلِفُ سِلْقَاةٍ وَجَعْبَاةٍ زَائِدَة، وَيَاءُ (هَيْهَيَةٍ) أَصْلا، فَلَمَّا جُمِعَتْ كَانَ قِيَاسُهَا عَلَى قَوْلِهِمْ: أَرْطَيَاتٍ وَعَلْقَيَاتٍ، أَنْ يَقُولُوا فِيهَا: (هَيْهَيَاتٍ)، إلا أَنَّهُمْ حَذَفُوا هَذِهِ الأَلِفَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، لَمَّا كَانَتْ فِي آخِرِ اسْمٍ مَبْنِيّ، كَمَا حَذَفُوهَا فِي: ذَانِ، وَاللَّتَانِ، وَتَانِ؛ لِيَفْصِلُوا بَيْنَ الأَلِفَاتِ فِي أَوَاخِرِ المَبْنِيَّةِ وَالأَلِفَاتِ فِي أَوَاخِرِ المُتَمَكِّنَةِ، عَلَى هَذَا حَذَفُوهَا فِي: أُولات وَذَوَات؛ لِتُخَالِفَ يَاءَ حَصَيَاتٍ وَنَوَيَاتٍ.
انظر: سمط اللآلئ ١/١٠٤، وشرح ديوان الحماسة ١/٣١٠، وأوضح المسالك ٤/٨٧.

هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العقيق وأهله

أي: بَعُدَ بَعُدَ، وَجَعَلَها ثَعْلَبُ كلمةً واحدَة مركبة كـ (بَيْتَ بَيْتَ)، وخلافًا للمبرد، إِذْ زَعَمَ أَنَّهَا ظَرْفٌ غَيْر متمكن، وَبُنِيَ لإبهامه، وتأويله عنده في البعد، وترك التنوين والبناء، قال: وَمَنْ جَعَلَها نكرةً في الجمع نَوّن، فقال: هَيْهَاتٍ، وإذا ضُمّت فقيل: هَيْهَاتُ، فَمَذْهَب أبي: علي أَنَّها تُكْتَبُ بالتاء، ومذهب ابن جني: أَنَّها تُكْتَبُ بالهاء، وَذَكَر الحسنُ محمد بن الصاغاني: فيها ستًّا وثلاثين وَجْهًا: هَيْهَاتَ، وَأَيْهَاتَ، وَهَيْهَان، وَأَيْهَان، وهايهاتَ وأيَهَانَ كُلُّ واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر، ومكسورته، ومفتوحته، وَكُلُّ واحدةٍ منونة وغير منونة، فَتِلْكَ ستة وثلاثون وجهًا.

وقيل: هَيْهَاتًا، وَأَيْهَاء، وَأَيْهَاكَ، والكاف للخطاب: وَأَيْهًا، وَهَيْهًا، ويفتح الحجازيون تاء (هَيْهَاتَ)، ويقفون بالهاء، وتكسرها تميم وأسد، ويقفون بالتاء، وَبَعْضُهم يضمها، وَتَقَدَّمَ الخلافُ في كتبها إذا ضُمّت.

[(دُهْدُرَّيْن)]

(**دُهْدُرَّيْن**) اسم الباطل، وفي الأمثال: (**دُهْدُرَّيْنِ سَعْدُ الْقَيْنِ**)، و(**سَعْدُ**) مرفوعٌ به؛ أَيْ: باطِلٌ سَعْدُ الْقَين، و(**دُهْدُرَّيْنِ**) تثنية لا شفع الواحد، وإنما هي توكيد، كأنه قيل: باطلٌ، باطل، وقيل: الدُّهْدُرّ، والدُّهْدُنّ: الباطل، وأصله: أَنَّ (الْقَيْن) مضروبٌ به المثل في الكَذْبة، ثم إِنَّ (قَيْنًا) ادّعى أَنَّ اسمه سعد زمانًا، ثم تَبَيّن أَنَّ دَعْوَاهُ كاذبة، فقيل له ذلك؛ أي: جَمَعْتَ باطلين يا سَعْدُ، فـ (دُهْدُرَّيْن) نصبٌ بفعلٍ مضمر وهو جَمَعْتَ، و(سَعْدُ) منادى مفرد، و(القَيْن) صفة له.

وقال أبو محمد بن بري: قَدْ رَوَاهُ قَوْمٌ مفصلا (**دُهْدُرَّيْن سَعْدُ الْقَيْن**)، وَفُسّر بِأَنَّ (دُهْ) فِعْلُ أَمْرٍ (من الدُّها)، قدمت لامُهُ إلى مَوْضعِ عَيْنِهِ فصار (دُوهْ)، ثُمَّ حُذِفَت الواوُ لالتقاء الساكنين فصار: دُهْ، و(دُرَّيْنِ)، من دُرَّيْد إذا تَتَابَع، والمعنى: بالِغ في الكذب يا سَعْدُ، انتهى.

وقال الأصمعي: لا أدري ما أصله، وعلى هذا لا يكون (دُهْدُرَّيْنِ) في هَذَيْنِ القولين اسم فعل.

[(سُرْعَان)]

و(**سُرْعَان**) بمعنى: سَرُع، وَتُفْتَحُ سِينُهُ وَتُضَمّ، وَتُكْسَرُ، وتفتح نونها وتضم،

والراءُ مسكّنة على كُلِّ حال، وَمِنْ كلامهم: (سَرْعَانُ ذِي إهَالَة)، و(سَرْعَان) خَبَرٌ محض، وَخَبَرٌ فيه معنى التعجب.

ذكر الجوهري: سرعان ما صَنَعْتُ كذا؛ أي: ما أَسْرَعَ، وقد استعمله بَعْضُ شعرائنا بهذا المعنى، قال[1]: [البسيط]

سَرْعَان ما عاثَ جَيْشُ الكفرِ وَاحْرِبا عَيث الدبا في مغانيها التي كَنَسا

[(وَشْكَان)]

و(وَشْكَان) مُثَلَّثَةُ الواو معناه: سَرُعَ، وقيل: قَرُب، ويقال: وَشِكَ يَوْشُك وَشْكا؛ أَي: سَرُع، وَ(يُوشَكُ) من أفعال المقاربة ماضيه أَوْشَكَ، ويقال في وَشْكَان: أَشْكَان، وفي مصدر (وَشَكَ): أُشْكا، بإبدال الهمزة المضمومة واوًا، و(الشين) في (وُشْكَان) ساكنةٌ على كل حال، ويستعمل (وُشْكَان) أيضًا مصدرًا، تقول: عَجِبْتُ من وشكان ذلك الأمر؛ أي: من سُرْعَتِهِ.

[(شَتَّانَ)]

و(شَتَّانَ) اسم لِتَبَاعَدَ، وقيل: اسْمٌ لـ (بَعُد)، وزعم الزجاج أَنَّهُ مَصْدَرٌ جاء على فَعْلان، وهو واقعٌ موقع الفعل، وَزَعَمَ الأصمعي أَنَّهُ مثنى، وهو مثل (سِيَّان)، فَتَقُول: شَتَّان الزَّيْدَان، وَشَتَّان زيدٌ وعمرٌو، وَسُمِعَ: شتَّان ما زَيْدٌ وعمرٌو، ولا يجوزُ عنده: شَتَّان ما بَيْنَ زَيْدٍ وعمرو، والصحيح جوازه، وهو مسموعٌ من العرب.

وحَكَى صاحبُ " اللباب "، وصاحبُ " البسيط ": أَنَّ الأصمعي جَوَّزَ أَنْ تكونَ بمعنى: (بعد) فَتقُول: شَتَّانَ ما بَيْنَ زَيْدٍ وعمرو، وَأَنَّ غَيْرَه منع من ذلك، والنقل الأول عن الأصمعي نَقَلَهُ صاحبُ " التمهيد " وابن عصفور، وشيخنا أبو الحسن الأبذي.

أَمَّا (بُطآن)، فاسْمٌ لـ (بَطُؤ) تَقُول: (بُطآن ذا خروجا)، وفيه معنى التعجب؛ أي: ما أَبْطَأَ.

القسم الثاني من القسمة الأولى، وهو المركب.

وينقسم قسمين:

---

(١) انظر: نفح الطيب ٤/٤٥٧.

١- قسم مركبٌ من جارٍّ ومجرور.

٢- وقسمٌ مركب مِنْ غيرهما.

فالمركب من غيرهما: (هَلُمَّ وَحَيَّهَل).

[(هَلُمَّ)]

أَمَّا (هَلُمَّ)؛ فقال البصريون: هي مُرَكَّبَةٌ مِنْ (ها) التي للتنبيه، و(لَمَّ) التي هي فعل أمر من قولهم: لَمَّ الله شعثه، حُذِفَت ألفُها تخفيفًا، وَلَزِمَ الحذفُ وَلَمْ يضر التركيب؛ إذ المعنى: أَجْمِعْ نَفْسَك إلينا، وهو أحدُ معانيها.

وقال الخليل: لَمْ يُبْقِها التركيبُ على أصلها.

وقال الفراء: هي مركبة مِنْ (هَلْ) التي للزجر، وَأُمّ بمعنى: أقصد، فالهمزةُ أُلْقِيَتْ حركتُها على الساكن قبلها، وَحُذِفَتْ هِي، فقيل: هَلُمَّ، وَذَكَرَ بَعْضُ من عاصرنا أَنَّ تركيبها إجماعٌ وَذَكَرَ في " البسيط " أَنَّ منهم مَنْ قال: ليست مركبة، وهو قولٌ لا بأس به؛ إذ الأصل: البساطة حتى يقومَ دليلٌ واضحٌ على التركيب.

وذكر في البسيط: أَنَّهم نَطَقُوا بالأصل على ما ادَّعاهُ البصريون، فقالوا: هَالُمّ، ولغةُ الحجاز استعمال هَلُمّ: اسم فعل، فَيَسْتَكِنُّ فيها الضميرُ كسائر أسماء الأفعال، وميمها مفتوحة مُشدَّدَة، ولغةُ بني تميم اتِّصَال الضمائر بها، فتقول للمذكر: هَلُمّ.

وحكى الجرمي عَنْ بعضِ تميم فيها الكسر، فيقولون: هَلُمِّ، وتقول للمؤنث: هَلُمِّي، وللاثنين: هَلُمَّا، ولجمع المذكر العاقل: هَلُمُّوا، وللمؤنثات: هَلْمُمْنَ، هذا نَقْلُ البصريين، وأكثرُ الكوفيين في المؤنثات، وَزَعَمَ الفراء: أَنَّكَ تَقُول في (هَلُمَّنَّ) بفتح الميم، وزيادة نون ساكنة بَعْدَها وقاية لفتح الميم، ونون الضمير، فتدغمُ فيها النونُ الساكنة وما ذكره شاذٌ، وعن أبي عمرو: أَنَّهُ سَمِعَ العرب تقول: هَلُمِّينَ يا نسوة: بكسر الميم مشددة، وزيادة ياء ساكنة بعدها نون الإناث، وَعَلَيْهَ جاءَ قَوْلُ أبي الطيب[1]: [الطويل]

قَصَدْنَا لَهُ قَصْدَ الحبيبِ لِقَاؤُهُ إلينا وَقُلْنَا للسُّيوفِ هَلُمّنَّا

---

(١) انظر: شرح ديوان المتنبي ١/٢٣٠.

"هلمنا" فعل أمر على لغة تميم والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للتوكيد.

الشاهد: قوله: "هلمنا": حيث اتصلت به نون التوكيد.

وحكي عن بعضهم (هَلُمُّن) بضم الميم، وهو شاذ، وفي " النهاية ": ومن النحويين من يقول: هَلُمَّين في أمر المؤنث، يزيد قبل نون الإناث ياء، تبقى معها ميم (هَلُمّ) على فتحها، وأظنه مرويًّا عن العرب، وقال أيضًا: وَتُنْقَلُ حركة الميم إلى اللام، كما تَقُول: ارْدُدْنَ، ولا يحضرني شاهدٌ في شيء من ذلك، إلا أَنّي رَأَيْتُ في شعر أبي تمام بيتًا، والظاهر الوثوق بقوله: وإنْ كُنَّا لا نَسْتَشْهِدُ به، قال(1): [الطويل]

هَلُمَّن اعْجَبُوا من ابنة النَّاسِ كلهم ذريعته فيما يحاولُ خامِلُ

وَأَكْثَرُ النحاة على أَنَّها في لغة بني تميم، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَنَّها في لُغَتِهِم اسم فعل، وإذا أَلْحَقْتَها النونَ الشديدة، قلت: هَلُمَّنَّ، وَهَلُمِّنّ، وَهَلُمّانّ، والقياسُ على هذا في جمع الإناث أَنْ تَقُولَ: هَلْمُمْنانِّ، وَهَلُمّ تستعملُ متعدية؛ بمعنى: أَحْضِر، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، وقاصرة بمعنى: أقبل، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب:١٨]، وَتَقُول: هَلُمَّ إلى الثريد، وباللام (هَلُمَّ) للثريد.

ومنهم مَنْ حَذَفَ الحرفَ فينصبه، تَقُول: هَلُمَّ الثريدَ؛ أي: إيت الثريدَ، وتقول: هَلُمَّ لَكَ، وَلَكِ، وَلكُما، وَلكُنّ، والمضمر الذي هو الكاف، هو المضمر الذي في (هَلُمَّ)، والتقدير: إرادتي لَكَ.

وفي " البديع " تصنيف محمد بن مسعد الغزني: هَلُمَّ لَكُم جَازَ أَنْ تكونَ بمنزلة لام ذلك، وأنْ تكونَ لامَ جَرٍّ دخلت على الاسم، ويتبين ذلك بالتوكيد، فإذا قلت: هَلُمَّ لك نَفْسِكَ بالجر، فـ (الكاف) اسْمٌ، واللام حرف جَرّ، وَإِنْ رَفَعْتَ فالكاف حرفُ خطاب، واللام عمادٌ كما في ذلك، والرّفْعُ أولى؛ بدليل أَنَّ المعطوفَ لا يكونُ إلا مرفوعًا مع إبراز الضمير؛ نحو: هَلُمَّ لكُم أنتم وَزَيْدٌ، انتهى.

وفيه بَعْضُ تلخيص، وقد اشتقوا منها، وهي مركبة فِعْلا، حكى الأصمعي: أَنَّهُ يقالُ للرجل: هَلُمَّ إلى كَذَا، فَتَقُول: لا أَهَلُمّ بفتح الهمزة والهاء، وضم اللام، وفتح الميم المشددة، وَتَقُولُ أيضًا: إلام أَهَلُمّ.

ذَكَرَ أَبُو علي أَنَّهُ يُقَالُ للرجل: هَلُمَّ كَذَا، فَتَقُول: لا أَهَلُمُّه؛ أَيْ: لا أُعْطِيه، قَالَهُ الجوهري، وقال أيضًا: كانَ ذلك عَامَ كذا (وَهَلُمَّ جرًّا)، معناه: تَعَالوا على هَيْنِكُم

(١) انظر: ديوان أبي تمام ٨٣٩/١، وفيه: (هَلمُّوا اعجبُوا...).

مثبتين، وانتصابُ (جَرًّا) على أَنَّهُ مصدر في موضع الحال؛ أي: جارين قالَهُ البصريون.

وقال الكوفيون: مَصْدَرٌ؛ لأنَّ معنى (هَلُمّ): جُرُّوا، وقيل: انتصبَ على التمييز، وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهُ عائذ بن يزيد في جواب جندلة، قال(١): [الوافر]

فَإِنْ جَاوَزْتُ مُقْفِرَةً رَمَتْ بِي ... إِلَى أخرى كَتِلْكَ هَلُمَّ جَرًّا

وقال المؤرج بن الزمار التغلبي(٢):

المطعمينَ لَدَى الشِّتَاءِ ... سدائفًا مِلْنيب تَمْرَا

في الجاهلية كانَ سؤ ... دد وائل فَهَلُمَّ جَرًّا

يقالُ للشيء الكثير: (هَلُمّ جَرًّا).

[(حَيَّهَل)]

و(حَيَّهَل) مركبةٌ مِنْ (حَيّ) ومعناها: أَقْبِل، وَهَل، وَهَلا.

قال ابنُ هشام: بمعنى عَجِّل، وقيل: هَلْ بمعنى: قر، وَتَقَدّم، وقيل: (هَلْ) يَظْهَرُ أَنَّها صَوْتٌ للإبل ركبا، وصار كـ (خَمْسَةَ عَشَر) مفتوحتين، وَسُمِّي بمجموعهما الفعل، تقول: حَيَّهَل الثريدَ؛ بمعنى: ائْتِ الثَّريدَ واحْضُره.

وقال بعضهم: حَيَّهَل الصلاة؛ أَي: اقصدوا الصلاة فهذه متعدية، ويجوزُ أن تكون لازمة، فَتُعَدّى بـ (إلى) على معنى تعالى إلى كذا، أو بالباء؛ بمعنى: أسرع بكذا، أو بـ (على) على معنى أَقْبِل على كذا.

وفيها لغات: حَيَّهَل، وَحَيَّهْل، وقد يُنونان، فلا يكون إذ ذاك إلا بمعنى ائْتِ، وإذا وَقَفُوا فبالألف، أَوْ بهاء السكت، و(حَيَّهَلا) بإثبات الألف وصلا ووقفًا من غير تنوين، قال الشاعر(٣): [الطويل]

---

(١) انظر: مجمع الأمثال ٤٠٢/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤١٣/٣.

(٣) نسبه سيبويه في ٥٢/٢ للنابغة الجعدي وتبعه بعض العلماء وشراح شواهده، وقال جماعه أنه لمزاحم العقيلي، شاعر إسلامي.
انظر: الخزانة ٢٤٦/٦، والمخصص ١٩٨/٢، والمفصل ١٩٧/١.

بِحَـيَّهَلا يُزْجُـونَ كُـلَّ مَطِيَّـةٍ ... أمـامَ المطايـا سَـيْرُها المتقـاذِفُ

وَحَيَّهَلا، وحكى أبو زيد: حَيَّهَلَك بكاف الخطاب، وَقَدْ يُفرد كل واحد منهما، ويختص (حي) باستحثاث العاقل، و(هَلا) لاستحثاث غير عاقل، وَيَقِلُّ استعمالها للعاقل وتصل (حَيّ) بـ (عَلَى) خاصة، فَتَقُول: حَيَّ على الثريد، ويُقال: هل الثريد، وإلى الثريد، وتغلب حالة التركيب أن يكون استحثاثًا لِمَنْ يَعْقِلُ تغليبًا لـ (حي)، ومنهم مَنْ يُغَلِّب (هَلَ) فيستحثُ بها ما لا يعقل.

وفي " النهاية ": إذا قلت حيَّ هل أمرًا، فقيل في (حي)، وفي (هل) ضميران؛ لأنَّهُما في الأصل اسما فعلين، فَكُلُّ واحد منهما يَسْتَحِقُّ الضمير، وقيل: فيهما ضميرٌ واحد؛ لأنهما بالتركيب صارًا كالكلمة الواحدة، وَيَدُلُّ على ذلك أَنَّ (حي) لا يتعدى، و(هل) لا يتعدى، فَلَمَّا ركبا تعدَّيا، فدَلَّ على أَنَّ حُكْمَ الإفراد قد زال، وقوله[1]: [الطويل]

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دارٍ فَظَلَّ لَهُم ... يَـوْمٌ كَثِيـرٌ تَنَادِيـه وَحَيَّهَلُـه

أَضَافَهُ إلى الضمير وَأَعْرَبَهُ.

والمركبُ من جار ومجرور قسمان:

١- مركب مِنْ حَرْفٍ ومجروره.

٢- ومركب مِنْ ظَرْفٍ ومجروره.

فالأول: (عَلَيْكَ)، و(إِلَيْكَ)، و(عَلَيَ)، و(إليّ)، و(كذاك)، و(كما أنت).

والمركب من ظرف ومجروره: (عِنْدَك)، وَ(لَدَيْكَ)، وَ(دُونَك)، وَ(بَيْنَكُما)، وَ(وَرَاءَك)، وَ(أَمَامَك)، وَ(مَكَانَك)، وَ(بَعْدَك)، هذا هو المسموع.

[(عَلَيْكَ)]

أَمَّا (عَلَيْكَ) فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى، قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]؛ أي: أَلْزَمُوا أَنْفُسَكُم، وَيَتَعَدّى بالباء، تَقُول: عليك بزيد، وَقَدَّرَهُ بَعْضُهم: خُذْ زَيْدًا مِنْ **عَلَيْكَ**، وبعضهم أَمْسِكْ **عَلَيْكَ** زَيْدًا، وَأَمَّا (عَلَيَّ)، فتقول: عَلَيَّ زيدًا؛ أي: أَوْلِني زَيْدًا، وَضَعَتها العربُ موضع فِعْلٍ يتعدّى إلى اثنين، وَشَذّ إغراءُ الغائب في قولهم: عَلَيْه

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٥٢/٢.

رَجُلٌ لَيْسَنِي، وأجاز بعضهم إغراءَ الغائب.

[(إلَيْكَ)]

وَأَمَّا (إلَيْكَ) فمعناه: تَنَحّ، وإلَيَّ؛ معناه: أَتَنَحّى أو انْتَحَيْتُ، وهو لازم عند البصريين، وَزَعَم الكوفيون، ويعقوب ابن السكيت: أَنَّهُ يَتَعَدَّى، فَتَقُول: إلَيْكَ زَيْدًا؛ أي: أَمْسِك زَيْدًا.

[(كَذَاكَ)]

وَأَمَّا (كَذَاكَ) فنحو قوله[1]: [الوافر]

أَقُولُ وَقَدْ تَلاحَقَت المطايا ... كَذَاكَ الْقَوْلَ إنّ عَلَيْكَ عَيْنا

أي: أَمْسِكَ القولَ، وَإِنَّما يَقُول هذا الرجل: كَشَفْتُ إليه أَمْرًا فَجَعَل يخبرُ محاسن أحواله، فَقُلْتَ زاجرًا لَهُ، ومنتهرًا: كذاك القول؛ أي: كُفّ القول.

وَأَمَّا (كَمَا أَنْتَ) فَسَمِعَ الكسائي: كَما أَنْتَ زَيْدًا؛ أي: انْتَظِرْ زَيْدًا، وكما أَنْتَنِي؛ أي: انْتَظِرنِي.

وَأَمّا (عندك) فتكونُ متعدية؛ نحو: عِنْدَكَ زَيْدًا؛ أي: (خُذْ)، ولازمة، فتقول: عندك؛ أي: تَوَقّف.

وَ(**لَدَيْكَ**) حكاها الجوهري، وهي متعدية، تقول: لَدَيْكَ زَيْدًا.

و(**دُونَكَ**) متعدية، تقول: دُونَك زَيْدًا؛ أي: خُذْ ولازمه بمعنى: (تَأَخّر).

و(**وَرَاءَكَ**) تَأَخَّر.

و(**أمامك**) تقدم.

و(**مكانك**) اثبت، وسمع الفراء: (مكانك بي وكما أنتني)؛ أي: انْتَظِرْني، فتكون (مَكَانَكَ) لازمة ومتعدية، وَبَعْدَكَ تَأَخّر تُحَذّره شيئًا خَلْفَه.

وحكى **الكسائي: الإغراء** بِـ(بَيْنَ)، وحكى أنّه سمع من كلامهم: بَيْنَما البعيرُ فَخُذَاه؛ أي: أَمْسِكا البعير، ولا حجة فيه لجواز أن يكون من باب الاشتغال،

---

(١) قائله: هو جرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث.
الشاهد: قوله: "كذاك" فإنه اسم فعل ومعناه أمسك.
انظر: الخصائص ٣/٣٧، وتاج العروس (لحق) ٢٦/٣٥٢.

والبصريون يقصرون الإغراء بالظروف على المسموع، وَأَجَازَ الكسائي، والكوفيون في نَقْلٍ قياس بقية الظروف على المسموع؛ نحو: خَلْفَكَ وَقُدَّامَك.

وأجاز ابن كيسان القياسَ على لَدَيْكَ، و(دُونَكَ) ما هو بمعناهما، وهو عِنْدَكَ، ومنع قياس (خَلْفَكَ) وَ(قُدَّامَك) على عِنْدَكَ، وَقَدْ ذكرنا أَنَّ الإغراءَ بـ (لَدَيْكَ) مسموعٌ فلا يحتاج إلى قياسه.

وأسماءُ الأفعال كلها مبنية حتى إنَّ أبا الفتح زَعَمَ أَنَّ حَرَكَةَ كاف مثل (عَلَيْكَ) وَ(دُونَك) حركة بناء، ولا ينقاسُ تنوينها، ولا اتصالها بكاف الخطاب، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع.

و(**كافُ الخطاب**) لا موضعَ لها من الإعراب، ولا نَعْلَمُ خلافًا في ذلك، بخلاف (عَلَيْكَ) و(دُونَك) وأخواتها، فَمَذْهَبُ الكسائي: أنها في موضع نصب.

ومذهب الفراء: أنها في موضع رفع، فلا يجوزُ توكيدها بالمجرور.

ومذهب البصريين: أَنَّها في موضع جَرٍّ، وَذَهَبَ طَاهِرُ بْن بابشاذ إلى أَنَّها حَرْفُ خطاب فلا موضعَ لها من الإعراب، كهي في (حَيَّهَلَك).

وإذا قُلْنَا أَنَّها في موضع جَرٍّ، فلك أَنْ تؤكدَ الكافَ بالمجرور، فتقول: عَلَيْكَ نَفْسِكَ زَيْدًا، وَلَكَ أَنْ تؤكد الضمير المستكن، فَتَقول: عَلَيْكَ أَنْتَ نَفْسِكَ زَيْدًا، فلا بُدّ مِنْ تأكيده بالضمير المنفصل، ولك أَنْ تَجْمَعَ بينهما، فتقول: عَلَيْكَ نفسك أَنْتَ نفسك زيدًا، وَتَقُول: هَلُمّ لك نَفْسِك، إذا أَكّدْتَ الكافَ، فإن جَمَعْتَ بين التوكيدين، فقلت: هَلُمّ أَنْتَ نَفْسَك، لك نَفْسِك، ولا تَقُول هَلُمّ لك نَفْسِك أَنْتَ نفسك، ولا عليك أَنْتَ نَفْسُك نَفْسِك؛ بل الترتيب في جمع التوكيدين كما ذكرنا.

وَ**مَذْهَبُ الأخفش**: أَنَّ أَسْمَاء الأفعال لا مَوْضِعَ لها من الإعرابِ، وَنَسَبَهُ صاحبُ "الكافي " إلى الجمهور، وَذَهَبَ سيبويه، والمازني، وأبو علي الدينوري إلى أَنَّها في مَوْضِع نَصْبٍ، والقولان عن الفارسي، وَذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى أَنَّها في مَوْضِع رَفْعٍ على الابتداء، وَأَغْنَى الضميرُ المستكن فيها عن الخبر، كما أَغْنَى الظاهرُ في (أقائمٌ الزيدان)، ومذهب جماعة إلى أَنَّ أسماء الأفعال كلها معارف ما نُوّن منها، وما لم يُنَوّن، وهو تعريفُ علم الجنس، ومذهب جماعة أَنَّ ما لَزِمَه التنوين منها نكرة، وما لم يدخله تنوينٌ ألبتة معرفة، وما جاز فيه دخوله يكونُ نكرَةً إنْ دَخَلَه، معرفَةً إن لَمْ يدخله، فالأول كـ (واهًا)، والثاني: (كَبْلَهْ)، والثالث: (كَمَهْ).

ومذهبُ البصريين: أنَّه لا يجوزُ تقديمُ مفعوله عَلَيْه، فلا يجوزُ: زيدًا عَلَيْكَ، ولا زيدًا رُوَيْدَ، وَأَجَازَ ذلك الكسائي، وفي نَقْلٍ أَجَازَه الكوفيون إلا الفراء، ولا يجوزُ حَذْفُ اسم الفعل وإبقاء مفعوله، وَأَجَازَه بعضهم، وفي كلام سيبويه ما يَدُلُّ ظاهِرُهُ على الجواز؛ لكن تأَوَّلَهُ الشيوخ، والمغرى به إنْ كان ضمير متكلم، أو غائب جاز اتّصالُه وانفصاله، تقول: زَيْدٌ عَلَيْكه وَعَلَيْكَ إيَّاه، وَعَلَيْكَنِي، وَعَلَيْكَ إيَّاي، وَإِنْ كانَ ضمير مخاطب، فالانفصال فقط، ويؤتى بالنفس، فتقول: عَلَيْكَ إيَّاكَ، وَعَلَيْكَ نَفْسَكَ.

فصل في أسماء الأصوات

وهي إمَّا لِزَجْرٍ عن شيء، أو إقدام على شيء، وإما لحكاية صَوْتِ حيوان، أو صَوْتِ اصطكاك أجرام، فـ (لِزَجْرِ) الخيل (هَلا) و(إِجِدْ إِجِدْ) و(هِجِدْ، هِجِدْ) وَتَقَدَّمَ ذكرُ ابن مالك لها في فصل (الأفعال التي لا تتصرف)، وَذَكَرَهُما قطرب، وَزَادَ (وَإِجْدَم)، فَزَادَ فيه الميم، يقال: أَجْدَمْتَ الفرسَ إجْدَامًا إذا قُلْتَ لها ذلك.

قال ابن الرقاع[1]: [الخفيف]

هُنّ عُجْمٌ وَقَدْ عَرَفْنَ مِنَ الْقَوْلِ هَبِّي وَاجْدَمِي وَيَايَ وَقُومِي

وَهَبِّي، و(يايَ)، و(يَايَا)، و(هَلا هَلا)، و(هَلَ هَلَ)، و(هَلْ هَلْ)، ولزجر الإبل: (هَيَه)، و(هَادِ)، و(دَهْ)، و(عَهْ)، و(عَاهِ)، و(عِيهِ)، و(حَوْبُ حَوْبُ)، و(حَوْبَ حَوْبَ)، و(حَوبًا حَوبًا)، و(حَابْ حَابْ)، و(جَهْ جَهْ)، و(جَهٍ جَهٍ)، و(جَاهِ جَاهِ)، (حَلْ حَلْ)، و(حَلِ حَلِ)، و(حَلٍ حلٍ).

وفي " كتاب قطرب ": (داهْ داهْ) يا ناقةُ بالإسكان، وبالكسر أيضًا، ودَهْ و(دَهْ) يا ناقة، وَدَهٍ دَهٍ، يا ناقة، وَتَدَهْدَهْتُ الناقة، قُلْتَ لها: دَهْ دَهْ، ومن زَجْرِ الإبل للتسيير: هِيجى، وَهِيسى، وَأَيًّا أَيًّا، وَأَيّا، وللبعير هِيجِ، وَعَاجِ، و(حَلِّ حَلِّ)، (حَابِ وجَاهِ)، وللناقة: (جَابٍ جَابٍ) يا ناقة، وعاجٍ عاجٍ، و(عاجِ) يا ناقةُ لا عُجْتِ، وَجَاهِ يا ناقة لاجُهْتِ، ولزجر البغل (عَدَسْ)، وَقَدْ عَدَسْتُ البغلَ عَدَسًا إذا قُلْتَ لَهُ ذلك.

وَزَعَمَ أُنَاسٌ أَنَّ (عَدَسًا) اسم للبغلة، وأَدْخَلُوا عليه العوامل، واحتمل أن يكون

---

(١) انظر: التمام في تفسير أشعار هذيل ٢٦/١.

اللفظُ مشتركًا بين دلالته على الفعل، ودلالته على اللفظ الذي يُزْجَر به، ولزجر الحمار (عَدًّ)، و(حَرّى).

وقال قطرب: وقال بعضهم: (حَرِ) فِعْلٌ وتثنية (حَرّيا) تَجْعَلُه من التحري، وهو الْقَصْدُ.

وقال بعضهم: هي زَجْرَةٌ لا تثنى، وقال الشاعر[1]: [الرجز]

قَـدْ تَرَكَـتْ حَيْــه وَقَالَـتْ حَـرّ

شَـمْطَاءُ جاءَتْ مِـنْ أَعَـالِي الْبَـرّ

وَحَيْه، وَحَيْهِ، وَساهٍ، وارْبق، وسِئى وَسَأ قال[2]: [الرجز]

لَـمْ تَـدْرِ مـا سَـأْ لِلْحَمِــير وَلَـم

تَـضْرِبْ بِكَـفِّ مُخَابِــطِ الـسَّلَمْ

وَسَأْسَأْ، وهَابْ، وهابَ، وللأتان: زِرْزِرْ.

وقال قطرب: وَمِنْ زَجْرِ الحمار والفرس: هَبْ هَبْ، وهابٍ هابٍ، و(هَابِ) (هابِ) قال الجعدي[3]: [الرمل]

فَظَنَنّـــا أَنَّـــهُ غالبـــه فَرَدَدْنَـاهُ بِهـابٍ ثُـمّ بِهَـلُ

وقال أبو داود: [المتقارب]

غَـدَوْنَا نُبَغّـي بـه الأبَـدَاتِ نُؤَيّـه مِـنْ بَـيْن هـابٍ وَهَـلَ

وفي زجر الخيل: (يَأْيَأْ)، وَقَدْ يَأْيَأْتُ، بها يَأْيَأَةً شديدة.

وَلِزَجْرِ الغنم: (إسّ)، و(هِسّ)، و(هَجِّ)، و(فَاعِ).

وللضأن: جَحْ، جَحْ، وَجَهْ جَهْ.

وللعنز: عَزْ، وَعَيْزَ، وَحَيْزِ، وَحَزْ.

---

(١) انظر: المخصص ٢٤٨/٢، وتاج العروس (حيه) ٣٧٣/٢٦.

(٢) انظر: تاج العروس (سأ).

(٣) انظر: حلية الفرسان ٣٩/١.

وللبقر: وَحْ، وَقِس.

قال قطرب: وَلَمْ يسمعْ غيرهما.

وللكلب، وللأسد: هَجٍ، هَجٍ، وَهَجْ هَجْ.

وفي " كتاب قطرب ": يقال ذلك للرجل إذا زَجَرْتَهُ: هَجَاجَيْكَ، و(هَجَا هَجَا)، وللكلب: قُوْس قُوْس، وَقُسْ قُسْ، وَقَوْشٌ قَوْشٌ، وقد قَشْقَشْتُ به، وَقَوْقَسْتُ به.

وللسِّنَّور: غِسٌّ غِسٌّ.

ولذي الجناح: كَشْ وَدِحْ.

وللنعامة: (عَوْسَج).

وأما الذي للإقدام على شيء، وهو الذي عَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ مالك، بالدعاء فللفرس: أَوْ، وللرُّبَع: دَوْهِ، وللجَحْشِ: عَوْهِ، وللغنم: بُسٌّ، وللإبل الموردة: جَوْتَ وَجِيء، وللتَّيس المنزّى: تُؤْ، وَتَأَ، وللبعير الذي يُنَاخُ: نَخْ مخففًا ومشددًا، ولصغار الإبل المسكنة: هِدَع، وللحمار المورد: سَأْ وَتُشُؤْ.

وقال قطرب: وللحمار إذا دَعَوْتَهُ للعلف: تَشُؤْ تَشُؤْ، وَتَشَأْ، وتقول: وَقَدْ شَأْشَأْتُ به إذا فَعَلْتُ ذلك به، انتهى.

وللخيل إذا دَعَوْتَها للعلف: هَأَهَأَ، وَقَدْ هَأْهَأَ بالخيل يُهَأْهِئُ بها هَأْهَأَة، وَيُقَالُ لَهَا عِنْدَ النَّزَا: أُهُؤْ أُهُؤْ.

وللفرس الأنثى: أَهِيبْ أُهِيب.

وللإبل عند الرّعي: يَايَهْ يَايَهْ.

وللبعير عند الضراب: هِيخْ وَهِيخْ، وَقَدْ هَيَّخْتُ بِالبعير أُهَيّخُ، ويقال في مثل ذلك: إِخْ إِخْ.

وللبعير البارك: ارْحَبِي ارْحَبِي ليقوم.

وَمِنْ زَجْرِ الإبل عند الضِّراب: قِلِخْ قِلِخْ، **وللتَّيس عند السفاد** حُؤْحُؤْ، وَحُوْحُوْ، وَحَي حَي، وَحِي حِي، وَقَدْ حَأْحَأْتُ بِهِ، وَخَأْخَأْتُ.

ولتحريض السِّنَّور: أُسُد أُسد، وتقول: أَسَدْتُه وآسَدْتُه.

وَأَمَّا حكاية صوت حيوان: فَغَاقِ للغراب، وماءِ للظبية و(عَاءِ) لصوت الضبع، وخَازِبَازِ لصوت الذباب، وَقَدْ تَقَدَّم هذا اللفظ، وَأَنَّهُ مشترك بين معان وفيه لغات.

وفي " الترشيح ": فإن كان الصوت المحكي ثلاثيًا ساكن الوسط، كَسَرْتَ آخره

لالتقاء الساكنين، وَلَمْ تنونه إِنْ أَرَدْتَ المعرفة، وَإِنْ نكّرْتَ نَوَّنْت، تقول: قال الغراب: غَاقِ.

وقال الحجر: طَاقِ.

وقال الغزال: ماءِ تُريد المعرفة، وَمَعْنَاهُ: قالَ هذا الصوت بِعَيْنِهِ، وَإِنْ نكَّرْتَ نَوَّنْتَ، فَقُلْتَ: غَاقٍ، وَطاقٍ، وَمَاءٍ، والمعنى: قال صَوْتًا يُشْبِهُ هذا، انتهى.

وَ(شِيبِ) لشرب الإبل، وَ(طيخ) للضاحك، و(عِيطِ) للمتلاعبين، وَأَمَّا حكايةُ اصْطِكَاك أَجْرَام، فـ (طَقْ) لوقع الحجارة، و(قَبْ)، و(قَبْ) لوقع السيف، و(طَاقِ) للضَّرْبِ، و(خَاقِ بَاقِ)، لِضَرْبِ الفرجين عند العَوْد وهو الجماع، و(قاشِ ماشِ)، و(حَاثِ بَاثِ) لِصَوْتِ القماش المتفرق وغيره. والكلامُ على معاني هذه الكلمات هو مِنْ عِلْمِ اللغة، وَلَمَّا تَعرَّض لها بعضُ المصنفين من النحاة، تَعَرَّضْتُ لها، وحظُ النحوي منها إنما هو النظر حكمها من البناء، وهي مفردة مبنية لشبهها بالحروف، لكونها لا عاملة، ولا معمولة وليست مركبة، بخلاف أسماء الأفعال، فَإِنَّها مركبةٌ لتحملها الضمير، أو رفعها الفاعل الظاهر؛ بَلْ هِيَ شبيهةٌ بالأسماء المفردة قبل العقد والتركيب؛ نحو: زَيْدٌ بَكْرٌ خالد، وَقَدْ عومل بَعْضُها معاملة المتمكن فَأُعْرِب؛ نحو قوله(١): [الرجز]

إِذْ لِمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ

كَأَنَّهُ قال: مِثْلَ جَنَاحِ غُرَاب، وهذا شاذٌ لا يقاسُ عليه، فَأَمَّا (مِضّ)، فقيل: هو اسم فعل (لا عُذْر)، والمرادُ به: الرد مع أطماع، وفي أمثالهم: (إِنَّ في مِضٍّ لَمَطْمعا).

وقال ابن مالك: (مِضّ) عُبّر به عَنْ صَوْتٍ مُغْنٍ عَنْ (لا)، وهو اسم بُنِيَ لِسَدِّهِ مَسَدّ الحكاية، انتهى. وذلك الصَّوْتُ هو مع ضم الشفتين بمعنى (لا)، وَيُسْأَلُ الرجل حاجته فَيُعْوِجُ شفتيه، وقال(٢): [الرجز]

سَأَلْتُ هَلْ وَصْلٌ فَقَالَتْ

وَحَرَّكَتْ لِي رَأْسَهَا بِالنَّغْضِ

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢١١/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ١١٢/٣.

باب أفعل التفضيل[1]

هو الوصفُ المصوغ على أَفْعَل دالا على زِيَادَتِهِ فِي محل بالنسبة إلى محل آخر، فالوصفُ جِنْسٌ، وعلى (أَفْعَل) يَشْمَلُه، ويشملُ باب أَفْعَل فَعْلاء: إِمَّا وجودًا؛ نحو: أَدْعَج وَدَعْجَاء، وَإِمَّا امتناعَ خِلْقَة؛ نحو: آدَر، ودالا على زيادته احترازٌ من هَذَيْنِ. وصوغه مِمَّا صِيغَ منه فِعْلُ التعجب، وما شَذّ هناك شَذّ هنا، فَمِمّا جاءَ مِنْهُ من غير فعل: (أَقْمِنْ بِكَذَا)، و(أَلَصُّ مِنْ شِظَاظ)، وأميرُ مِنْ كَذَا؛ أَيْ: أَمِيرٌ، وَأَوَّل، وآخر، وَمِمَّا جاءَ على أفعل التفضيل، وهو مختلفٌ في اقتياسه في التعجب: أَضْيَعُ مِنْ كذا، وَأَعْطَاهُم للدراهم، وَأَوْلاهُم بالمعروف، وَأَكْرَمُ لِي مِنْ زَيدٍ، وَأَفْلَس من ابن المذلق، وَمِنْ أَفْعَل فَعْلاء: (أَسْوَدُ مِنْ حَنَك الغُرَاب)، و(أَبْيَضُ من اللبن)، و(أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَة)، و(أَهْوَجُ مِنْ زَيْدٍ)، و(أَنْوَكُ مِنْهُ)، وَمِمَّا بُنِيَ للمفعول: هو (أَخْصَرُ) من اخْتُصِر، و(أَصْوَبُ) مِنْ أُصِيب بمكروه، و(أَشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْنِ)، و(أَشْهَرُ)، و(أَعْرَفُ)، و(أَنْكَرُ)، و(أَرْجَى)، و(أَخْوَفُ)، و(أَزْهَى).

قال ابن مالك: ويجوزُ قياسًا أَنْ يُبْنَى للمفعول إذا لَمْ يلبسْ، فيقال: لا أَظْلَمُ مِنْ قتيل كَرْبلاء.

وَكَثُر حَذْفُ همزة (أَفْعَل) فِي (خَيْرٍ وَشَرّ)، ولا تدخلُ عليهما (أَلْ)، فيقال: الأَخْيَر وَالأَشَرّ، كما يقال: الأَفْضَل، ولا يقال: الْخَيْرَى، والشّرى، كما يُقال الفُضْلَى، ولا الخيرون، كما يقال: الأَفْضَلُون، ولا الخير كالفضل، وقد ثبتت كقراءة مَنْ قرأ: ﴿مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُّ﴾ [القمر: ٢٦]، وقول[2]: [الراجز]

بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الأَخْيَرِ

(١) قَالَ جَارُ اللهِ: (أفعل التفضيل: قياسه أن يُصاغ من ثلاثي غير مزيدٍ فيه مِمَّا لَيْسَ بلونٍ ولا عَيْبٍ لا يُقَالُ فِي أَجَابَ، ولا أنطلق ولا في سَمُرَ وَعَوِرَ: هو أجوب منه ولا أطلق، ولا أَسْمَرُ ولا أَعور، لكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يُصاغ أفعلِ مِمَّا يُصاغ منه، ثُمَّ يُميِّز بمصادرها كقولك: هو أجودِ منه جوابًا، وأسرع انطلاقًا، وأشدُّ سمرة وهو أَقْبَحُ عَوَرًا). [التخمير ١/٨٣]

(٢) انظر: المحتسب ١/١٥٥، وهمع الهوامع ٣/٣١٩.

وعلى مَنْ أَثْبَتَ الهمزة، فقال: الأَخْيَر جاء في قول جرير: الأَخَاير. وجاء في الشعر[١]: [البسيط]

وَزَادَنِـي كَلَفًـا بِالحـبِ أَنْ مُنِعَـت وَحَبُّ شـيءٍ إِلَى الإنْسَانِ مَا مُنِعَـا

يُريد: وَأَحَبُّ شيء، ومما لا يصحُّ أَنْ يبنى منه أفعلُ التفضيل فَتُوُصِّل إلى معنى التفضيل فيه بما تُوُصِّل إليه في التعجب، وَيَنْصِبُ مَصْدَرَ ذلك، فتقول: هو أَحْسَنُ بَلْجَةً مِنْ زَيْدٍ، وَأَشَدّ دَحْرَجَةً.

وَأَفْعَلُ التفضيل على ثلاثة أقسام: معرف (بأل)، ومضاف، ونكرة معها (مِنْ) ملفوظًا بها أو مقدرة.

القسم الأول: وهو **الذي (بأل)** يطابقُ ما قبله في التذكير والإفراد وفروعهما تقول: زَيْدٌ الأَفْضَلُ، والزَّيْدَان الأَفْضَلان، والزَّيْدُون الأَفْضَلُون، أَوْ الأَفَاضل، وَهِنْدٌ الفضلى، والهندان الفُضْلَيَان، والهنودُ الفُضْلَيات، أَوْ الْفُضَل.

وفي " المستوفى " لأبي سعيد الفرخان ما نصه: وَأَمَّا مع الألف واللام، فَقَدْ تُثَنَّى وَتُجْمَعُ وتؤنث، تقول: الأَفْضَلان، والأَفَاضِل، والفُضْلَى، وَإِنْ كُنْتَ لا تَسْتَغْنِي في الجمع عنها والتأنيث عن اعتبار السماع، فَإِنَّ الأشرفَ والأظْرَف لَيْس بمستعمل الجمع منهما والتأنيث استعمال الأَفَاضِل، والفضلى، والأطاوِل والطولى من الأطول، والأفضل، وأيضًا الأكرم، والأمجد، قد سُمِعَ منهما الأكَارم والأمَاجِد، وَلَم يُستعمل (الكُرْمَى). و(الْمُجْدَى)، انتهى.

ولا يُسْتَعْمَلُ ذو أل بِمِنْ الداخلة على المفضول، فَأَمَّا قول الأعشى[٢]: [مجزوء البسيط]

---

(١) انظر: جمهرة الأمثال ٣٨٣/١.

(٢) قائله: هو الأعشى ميمون، من كلمة له يهجو فيها علقمة ويمدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي وقعت بينهما.

اللغة: "حصى" عددا، "الكاثر" الكثير، والأكثر حصى كناية عن عدد الأعوان والأنصار، "العزة" القوة والغلبة.

المعنى: لست يا علقمة أكثر من عامر عددا وأعوانا وأنصارا، وإنما تكون الغلبة ويتم النصر لمن عنده جنود أكثر وأعوان ونصراء.

انظر: شرح التّسهيل ٥٧/٣، وشرح الكافية الشّافية ١١٢٩/٢، وابن النّاظم ٤٨٠، وأوضح المسالك ٢٩٥/٢، ٢٩٦، وابن عقيل ١٦٦/٢، والتّصريح ١٠٣/٢، والأشمونيّ ٤٥/٣.

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصَا وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فمئول على زِيَادَةِ (أَلْ)، أَوْ على إضمار أكثر؛ أَيْ: وَلَسْتُ بالأكثرِ أَكْثَرُ منهم حصًا، حُذِفَ لدلالة الأول عَلَيْه، فَلَوْ كانَتْ (مِنْ) غير داخلة على المفضول جاز أن تَتعلَّق بذي (أل)؛ نحو قول الكميت[1]: [الخفيف]

فَهُم الأَقْرَبُون مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُم الأَبْعَدُون مِنْ كُلِّ ذَمِّ

كما يَتَعَلَّقُ حرفُ الجر بِغَيْر (مِنْ)؛ نحو: هُم الأبصرون بالعلم.

القسم الثاني: وهو المضاف فإما إلى نكرة، وإما إلى معرفة، إن كان مضافًا إلى نكرة، فإما إلى جامدة، وإما إلى مشتقة، إن أضيف إلى جامدة كان مفردًا مذكرًا دائمًا، وما بعدها مطابقٌ لما قبلها في إفرادٍ وتذكير وفروعهما، تقول: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهنود أفضل نساء، والمعنى: أنه أفضل من كل رجل قِيس فَضْلُه بفضله، وفي التثنية: أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ قيس فضلهما بفضلهما، وفي الجمع أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ رِجَال قِيس فَضْلُهم بفضلهم، فَحُذِفَ (مِنْ)، وَ(كُلّ)، وَأُضِيف (أَفْعَل) إلى ما كان كُلّ مضافًا إليه، وكذا في المؤنث.

وفي " البديع " لمحمد بن مسعود الغزني: إنْ كانَت الإضافةُ حقيقية عُرِّفَت، وصارت صفةً كالتي فيها اللام، وَتُثَنّى وَتُجْمَعُ وَتُؤنث، كقوله تعالى: ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧] ولا ينتصب بَعْدَهُ التمييز، وإن كانتْ غَيْرَ حقيقية لَمْ تُعَرَّف، وتكونُ صفة للفعل كالمعرّى عن اللام، ولا تُثَنّى ولا تُجْمَعُ ولا تؤنث، وينتصبُ عنه التمييز، قال[2]: [البسيط]

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبّ حَتَّى لا حَرَاكَ بِهِ وَهُنّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا

والمضافُ إليه في هذا النوع، إنْ كانَ نكرَة كانَ بلفظِ الواحد واحدًا كان مَعْنَاهُ أو مثنى، أو مجموعًا؛ نحو: أنت أفضل رَجُلٍ، أَنْتُما أَفْضَلُ رَجُلٍ في الناس، أَنْتُم

---

(١) انظر: حاشية الصبان ١/١٢٥٠.

(٢) البيت لجرير، انظر: الديوان ١/٦٦٠، والحماسة البصرية ١/١٤٣، والأغاني ٧/٣٢٥، والجليس الصالح ١/١٥٣، والعقد الفريد ٣/٥٨، والمبهج ١/١٢٠.

أفضل رَجُلٍ، قال تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا أولَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١]، وذلك لأنه في الحقيقة اسم تمييز أضيف إليه المميز تحقيقًا، كـ (مائة رجل)، و(ألف درهم)، وقد أجازوا قياسًا لا سماعًا أن يُثَنّى المضاف إليه، وَيُجْمَعُ؛ نحو: مَرَرْتُ برجلين أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَبِرِجَالٍ أَفْضَلُ رجال، انتهى.

ولا يجوزُ أَنْ تكونَ النكرةُ المضاف إليها أَفْضَلُ إلا من جِنْسِ ما أُسْنِدَ إليه أَفْعَل، فلا يقال: زَيْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَة، وَزَعَمَ الفراء أَنَّه يجوز أن يُؤنث (أَفْعَل) وَيُثَنَّى إذا أضيف إلى نكِرَةٍ مدناة من المعرفة بصلةٍ وإيضاح، فتقول: هِنْدٌ فُضْلَى امْرأةٍ تَقْصِدُنا، ودَعْدٌ حُورى إنسانة تَلُمُّ بنا، والهندان فُضْلَيَا امْرَأَتَيْن تَزُورانِنا، وَأَجَازَ الفراء أيضًا تأنيثَ المضاف إلى نكرة، وتثنية المضاف إليه مع كَوْنِ كلمة التفضيل خبرًا عن مفرد، فأجاز: هِنْدٌ فُضْلَى المرأتين تَزُورَانِنا، وأجاز الفراء: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ خَيْرِ رَجُلَيْنِ يَكُونَانِ وَيَكُون، وَبِرِجَالٍ خَيْرِ رِجَالٍ يَكُونون، وَيَكُون، وَقَدْ حَمَل التثنية، والجمعَ على معنى (مِنْ) إذا هو مكان يغلب عليه مجيء (مِنْ)، وَزَعَمَ ابن الأنباري أَنَّ النكرة بعد (أَفْعَل) إذا كان تُخَالِفُ ما قَبْلَ أَفْعَلِ جاز فيها النصب والجر، تقول: أَخُوكَ أَوْسَعُ دارٍ ودارًا، وأبسط جاهٍ وجاها، والله أصدق قيل وقيلا. وهذا شيءٌ لا يُنْقَلُ فيه عن شيوخنا إلا تحتم النصب، ولا تجوز فيه الإضافة، قال: فلو صَرَّحْت بمن لم يكن فيه إلا النصب، وإن أُضِيفَ إلى نكرة مشتقة، فـ (كإضافته) إلى نكرة جامدة، فتقول: زَيْد أَفْضَلُ عالم، والزيدان أفضل عالِمَيْن، والزيدون أفضل عالمين، وَهِنْدٌ أفضل قرشية، والهندان أفضل قرشيتين والهنود أفضل قُرَشيَّات.

وزعم ابن مالك أنه يجوز إفرادُ المشتق مع جمعية ما قبل (أفعل). قال ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا أولَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] قال: وَقَدْ تَضَمَّن المطابقة، والإفراد ما أنشد الفراء من قول الشاعر(١): [الكامل]

وَإِذَا هُمُو طَعِمُوا فَأَلأم طاعِمِ ... وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ

وَإِنَّما جاز الوجهان مع المشتق؛ لأنه و(أفعل) مقدران بـ (من) والفعل، ومن المعنى بها جَمْعٌ يجوز في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ والجمع باعتبار المعنى، انتهى.

---

(١) انظر: الاشتقاق ٤١٧/١.

ويدلُّ قوله مع كون الأول غير مفرد، وتعليله أنَّه يجوز الإفراد، والمطابقةُ إذا كان قبل (أَفْعَل) تثنية فَتقُول: الزَّيْدَان أَفْضَلُ مؤمن، وَأَفْضَلُ مؤمنين، وَقَدْ تئول (أَوَّل كافر) على حَذْفِ مَوْصُوف جمع في المعنى، تقديره: أَوَّلُ فريق كافر، وَأَمَّا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ * ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: ٤-٥] فالإنسان هنا عام، و(أَلْ) فيه للجنس، فأعاد الضمير في (رَدَدْنَاهُ) إلى لَفْظِهِ، وَجَمَعَ (سافلين) حَمْلا على المعنى وَحَسَّن ذلك كونه فاصلة.

وفي " الترشيح ": وإذا عَطَفْتَ على النكرة المضاف إليها أفعل، قلت: هذا رَجُلٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ وَأَعْقَلُه، وهذه أَكْرَمُ امرأة عندنا وَأَعْقَلُه، وهؤلاء أَكْرَمُ نساء وَأَعْقَلُه، وَأَفْضَلُ رِجَالٍ وَأَعْقَلُه، تُذَكِّرُ الضميرَ في الاثنين والجمع، والواحد من المذكر والمؤنث، ذَكَّرْتَه على التوهم كَأَنَّك قُلْتَ (مَنْ) في أول الكلام وهكذا تَفْعَلُ مع النكرات.

فَإِنْ أَضَفْتَ (أَفْعَل) إلى معرفة ثَنَّيْتَ وَجَمَعْتَ وهو القياس، فقلت: هذ أَكْرَمُ الرجالِ وَأَفْضَلُهم، وَأَكْرَمُ الرجلين وأحسنهما، وَأَكْرَمُ النساء وَأَفْضَلُهن، وَقَدْ أَجَازَ ناسٌ الإفراد في هذا، وهو قول الشاعر[1]: [الوافر]

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدًا ... وَسَالِفةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالا

كَأَنَّهُ قال: وَأَحْسَنُ مَنْ ذكرنا، وَإِنَّما يكونُ هذا في النكرات، وقال ابن الحضار: إِنْ وَصَفْتَ النكرةَ بِظَرْفٍ كان ضميرها جمعًا أبدًا، تقول: مَرَرْتُ بِأَعْقَلِ رَجُلٍ عندكم، وَأَنْبَلِهِم، وهذا أَعْقَلُ رَجُلٍ ثَمَّ وأنبلهم، و(دريود): يجري هذا الموصوف مجرى غيره من النكرة في إجازة الإفراد والجمع في ضميره.

وإِنْ كانَ مضافًا إلى معرفة، فالذي عَلَيْهِ الجمهور أَنَّ (أَفْعَلَ) إذا أُضِيفَ إلى معرفة لا يَخْلُو من التفضيل ألبتة، ويكونُ بَعْضَ ما يُضَافُ إليه، وَتَارَةً تفرد، وَإِنْ كانَتْ مضافَةً إلى جَمْعٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وتارَة يُجْمَعُ، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقال تعالى: ﴿مَا نَرَاكَ إِلا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ﴾

---

(١) البيت لذي الرمة، انظر: الكامل في اللغة ٤٢/٣، وخزانة الأدب ٣٩٥/٩، وشرح ديوان الحماسة ٢٢٠/١، والجمل في النحو ٧٥/١، والخصائص ٤١٩/٢.

[هود: ٢٧]، وفي الحديث: " أَلا أُخْبِرُكم بِأَحَبِّكُم إِلَيَّ وَأَقْرَبكُم مِنِّي مجالس يوم القيامةِ: أحاسنُكم أخلاقًا "(١) إلى آخره. فَأَفْرَدَ (أَحَبّ)، و(أَقْرَب) وجمع (أَحَاسن) وعلى هذا القياس، تقول: أَخَواكَ أَحْسَنُ الثلاثة، وأَحْسَنَا الثلاثة، وَهِنْدٌ أَحْسَنُ النساء، وَحُسْنَى النساء، والهندان أَحْسَنُ النساء، وَحُسْنَيَا النساء، والهنودُ أَحْسَنُ النساء، والهنود أَفْضَلُ النساء أَوْ فُضْلَيَات النساء.

وفي ثبوت الإفراد، والمطابقة في " لسان العرب " رَدٌّ على ابن السراج؛ إذ زعم أَنَّه يتعين الإفراد، والضمير العائد على المضاف إليه أفعل التفضيل مطابقٌ، وقد جاء مفردًا، قالت العرب: هو أحسنُ الرجال وَأجمَلهُ، وقال الشاعر: [الوافر]

فَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً ... وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُمْ قَذَال

ذُكِّر على معنى: مَنْ خَلَق، وَمَنْ يخلق.

وَذَهَبَ أبو عبيدة: إلى أَنَّ (أَفْعَل) التي أصلها أَنْ تكونَ للتفضيل قَدْ يخرُج إلى معنى فاعل وَفَعِيل، ولا يلحظ فيها معنى التفضيل، وَتَبعَ أبا عبيدة ناسٌ من المتأخرين، وذكر بعضهم أنها تكون بمعنى الصفة المشبهة.

قال ابنُ مالك: وتأويله باسم فاعل، أو صفة مشبهة مطَّردٌ عند أبي العباس، والأصحُّ قَصْرُهُ على السماع.

وقال محمد بن مسعود الغزني: أَفْعَلُ التفضيل ينصبُ المفعول به قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هو أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧]، فـ (مَنْ) مفعولٌ به، وقوله تعالى: ﴿أَهْدَى سَبِيلا﴾ [الإسراء: ٨٤] مفعولٌ به لا تمييز، ولزومُ الإفراد والتذكير فيما وَرَدَ كذلك أكثر من المطابقة، ومثال الإفراد والتذكير قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلا﴾ [الفرقان: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [طه:١٠٤]، ومثال المطابقة قول الشاعر(٢): [الطويل]

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/١٠٤، رقم ٢٧٢)، وأحمد (٢/١٨٥، رقم ٦٧٣٥)، قال الهيثمي (٨/٢١): إسناده جيد. والخرائطي في مكارم الأخلاق (٣٢/٢٦).

(٢) قائله: هو الفرزدق.

اللغة: "أسود العين" اسم جبل، "ألائم" -جمع ألأم- بمعنى لئيم، والأصل الشحيح النفس.

المعنى: ذم الشاعر هؤلاء بأنهم لا يكونون كراما إلا أن يزول الجبل من موضعه، وأنهم لئام

إذا غَابَ عَنْكُم أَسْوَدُ العينِ كُنْتُم كِرامًا وَأَنْتُم ما أَقَامَ أَلائِمُ

فـ (أَلائم) جَمْعُ (أَلأَمُ) بمعنى: لَئِيم.

وقال في الشرح: إلا أنَّ تَرْكَ جمعه أَجْوَدُ، انتهى.

وإذا كان مِنْ (مُتَعَدٍّ)، فالصحيحُ أَنَّه لا ينصبُ المفعول به، واختلفوا إذا كان للتفضيل، وهو مضافٌ إلى معرفة في الأفصح.

فقال أبو بكر ابن الأنباري: الإفرادُ والتذكيرُ أَفْصَحُ؛ أعني: تثنية ما أُضِيف إليه وجمعه، وتأنيثه عن تَثْنِيَةِ أَفْعَل في جمعه وتأنيثه. وقال: هذا المؤثر عن العرب.

وَزَعَم أَبُو منصور الجواليقي: أَنَّ الأفصح من الوجهين المطابقة، فَرَدَّ على ثعلب حيث قال في " الفصيح ": فاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنّ. قال: وكان الأولى أَنْ يقول فاخْتَرْنَا فُصْحَاهُنّ؛ لأنَّه الأَفْصَحُ كما شرط ثعلب في كتابه، و(ثعلب) بَنَى على مذهب ابن الأنباري، وكون (أَفْعَل) أَحَدُ ما يُضَافُ إليه، هو مَذْهَبُ ابن السراج والفارسي.

ومذهب الكوفيين: أَنَّ الإضافةَ على تقدير (مِنْ)، فتبنى على هَذَيْنِ المذهبين جَوَازَ: يوسفُ أَحْسَنُ أخوته وَمَنْعَهُ، فـ (مذهب) البصريين أَنَّه لا يجوز؛ إذ (يُوسف) لَيْسَ بعضًا من إخوته، ومذهب الكوفيين جوازه؛ إذ تقديره عندهم: أَحْسَنُ من إخوته، وقالوا: عَلِيٌّ أَفْضَلُ أهل بيته، وَنُصَيْبُ أَشْعَرُ أهل بلدته، وَتَأَوَّلَ ذلك البصريون على أَحْسن أخوته.

وَأَمَّا (عَلِيٌّ أَفْضَلُ أَهْل بيته)، و(نُصَيْب أَشْعَرُ أهل بلدته)، فـ (عَلِيّ) بَعْضٌ مِنْ أَهْلِ بيته، و(نُصَيْب) بَعْضٌ من أهل بلدته، وَقَدْ شَذَّ قوله: [الرجز]

يَا رَبِّ مُوسى أَظْلَمُني وَأَظْلَمُه

=

مدة إقامة الجبل في موضعه، ولما كان الجبل لا يزول عن موضعه فكأن الشاعر يقول لهم: إنكم لئام أبد الدهر.

الشاهد فيه: "ألائم" فإنه جمع ألأم الذي هو اسم تفضيل مجرد من أل والإضافة، وإنما جاز جمعه؛ لأنه انسلخ عن معنى التفضيل، فلما انسلخ عن معنى التفضيل صار كاسم الفاعل والصفة المشبهة، وكل منهما يوافق ما يجري عليه.

انظر: الأشموني ٣٨٨.

إذْ أضافَهُ إلى ما لَيْسَ بعضًا منه، وكان قياسه أَنْ يقول: أَظْلَمَنا، وَقَدْ شَذَّ أيضًا إضافته، ومجيء (مِنْ) بعده، قال[١]: [المنسرح]

نَحْنُ بغَرْسِ الوَدِيّ أَعْلَمُنا   مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

يريد: أَعْلَمُ مِنّا، وَلَمْ يَعْتَدّ بالإضافة إلى الضمير، وَمِنْ مسائل المضاف إلى معرفة قول سيبويه: هما أَفْضَلُ الناس اثنين، المجرور هنا نائبٌ عن التنوين. وانتصابُ (اثنين) كانتصابِ الوجه في: هذا أَحْسَنُ الناس وَجْهًا.

وقال الأخفش: هما هنا الاثنان، وانتصابُ (اثنين) على تقدير: هما أَفْضَلُ الناس إذا أضيفوا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ.

وَقَدْ رَدّ هذا الوجه عَلَيْه أحمد بن يحيى بما هو مذكورٌ في كتاب " التذكرة " من جمعنا.

وقال الأخفش: يجوزُ أَنْ يكونَ الاثنان غيرهما، فيجري مجرى هو أَحْسَنُ الخلق وَجْهًا، وهذا كما قَالهُ سيبويه.

وقال ابن الأنباري: ويجوزُ في مذهب الكوفيين: هما أَعْلَمُ الناس اثْنَيْنِ.

وفي " البديع ": أَفْضَلُ القوم، وَأَفْضَلُ من القوم، أُعْطِيَا بعض أحكام التعجب؛ لأنَّ معناهما المبالغة، والشيءُ يُحْمَلُ على نظيره، ولهذا امْتَنَعَ بَعْضُهم من ظهور المصدر معه، فلا يجيز: زَيْدٌ أَفْضَلُ الناس فَضْلا، وَأَكْرَمُهُم كرمًا، قال: ما جاء منه مظهرًا؛ فإنَّه منصوب بفعل آخر يدل عليه المذكور، كقوله[٢]: [البسيط]

---

(١) قائله: هو سعد القرقرة، وقيل: قيس بن الخطيم.

اللغة: "الودي" -بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء- صغار النخل، "ركض الجياد" الركض: تحريك الرجل، يقال: ركضت الفرس برجلي؛ إذا استحثثته ليعدو، والجياد -بكسر الجيم- جمع جواد، "السدف" الضوء والظلمة.

الشاهد فيه: "أعلمنا منا" حيث إن "أعلم" أفعل تفضيل وقد أضيف إلى ضمير المتكلمين، وجاءت بعده من الجارة للمفضول المتعلقة بأفعل التفضيل، وذلك ممتنع مع أفعل المضاف.

انظر: الأشموني ٣٨٦/ ٢، وذكر في المغني ٣٩/ ٢.

(٢) البيت لطرفة بن العبد، ديوانه ١١٧/١.

قوله " لؤما " مفعول مطلق، لكن ناصبه ليس هو قوله " ألأمهم " الذي هو أفعل تفضيل، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه " ألأمهم " وتقدير الكلام - على هذا -: فأنت اليوم ألأمهم تلؤم لؤما.

=

أَمَّـا المُلُـوكُ فأَنْـتَ الْيَـوْمَ أَلأمُهُـمْ   لُؤْمًـا وَأَبْيَـضُهُمْ سِـرْبَالَ طَبَّـاخِ

القسم الثالث: هو النكرة الملفوظ معها (مِنْ) أَوْ المقدر بها.

مثال الملفوظ بها: زَيْدٌ أَفْضَلُ من عمرو.

ومثال المقدر بها: (اللهُ أَكْبَرُ) تُريد: من كل شيء، ولا يخلو ما فيه من مشاركة المفضل في المعنى، كما تَقُول: سيبويه أنحى من الكسائي، أو تقدير مشاركته، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]، وقال[(١)]: [الراجز]

عُجَيِّـزٌ لَطْعَـاءُ دَرْدَبِـيسُ

أَحسَن مِـنْ مَنْظَرِهـا إبلِـيسُ

إلا إِنْ كان يَقْصِدُ به التهكم، فلا مشاركة ولا حقيقة، ولا مجازًا؛ نحو قول الراجز[(٢)]:[الرجز]

لأكْلَـةٌ مِـنْ أَقِـطٍ وَسَـمْنِ

أَلْـيَنُ مَـسًّا فـي حـوايا الـبَطْنِ

مِـنْ يَثْرِبِيَّـاتٍ قِـذَاذٍ خُـشْنِ

وتقول: أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيّ مِنْ أَنْ أَضْرِبَك.

قال أبو بكر مبرمان في الحواشي التي أملاها على شيء من كتاب سيبويه: إنْ قَدَّرْتَهُ على لَفْظِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ معنى؛ لأنه يصير: أَنْتَ أكرمُ عليّ من الضرب، فهذا لا معنى له، وتهذيبُ الكلام أَنْ يُبَيّن لَهُ ما هذا الكلام جواب له، هذا جواب قول القائل يُريد أَنْ يَضْرِبَني، فَقُلْتَ له أَنْتَ نافيًا لكلامه، أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيّ مِمن يجبُ أَنْ يقولَ هذا، أو تقدير في نَفْسِهِ، انتهى.

وَحَذْفُ (مِنْ)، والمفضول للدلالة كثيرٌ، وَأَكْثَرُ حذفه إذا كان (أفعل) خبرًا

=

انظر: الحلل ١/١٢٢، ومجمع الأمثال ١/٧٨، وأساس البلاغة ١/٢٨٢.

(١) انظر: اللسان (دردبس) ٦/٨١.

(٢) انظر: إصلاح المنطق ١/١٦١.

لمبتدأ، كقوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هو أَدْنَى بِالَّذِي هو خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، أو لكان وأخوتها، كقوله[1]: [الطويل]

سَقَوْنَاهُم كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا ... وَلَكِنَّهُم كَانُوا على الْمَوْتِ أَصْبَرا

أَوْ لـ (إنّ) كقولك وَقَدْ ذُكِرَ زيد وعمرو: إنَّ زَيْدًا أَفْضَلُ، تُريد: من عمرو، أَوْ ثانيًا لـ (ظَنَنْتُ) وبابه، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هو خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، وَيَقِلُّ الحذفُ إذا كان غَيْرَ خَبَرٍ كالمعطوف على المفعول؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أو حالا؛ نحو قوله[2]: [الطويل]

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلا ... فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلا

يريد: دَنَوْتِ أَجْمَلَ من البدر، وَقَدْ خِلْنَاكِ مثله، أَوْ صفَةً، قال رجلٌ من طيئ: [الخفيف]

عَمَلا زاكِيًا تَرَخَّى لكي تُجْزَى ... جزاءً أَزْكَى وَتَلْقَى حَمِيدا

أي: أَزْكَى من العمل الزاكي، هذا كُلُّهُ مسموع.

وَأَجَازَ البصريون الحذفَ مع الفاعل؛ نحو: جاءني أَفْضَلُ، ومع اسم (إِنَّ)؛ نحو: إِنَّ أَفْضَلَ زَيْدٍ، وَمَنَعَ الرماني الحذفَ إلا مع الخبر.

وقال الكوفيون تَسْقُطُ (مِنْ) مِنْ أَفْعَل وهو خبر، والاختيارُ في الصفة ظهور (مِنْ)، ويجوزُ الحذفُ على قُبْحٍ، ولا يجوزُ عندهم: جاءني أَفْضَلُ ولا إِنَّ أَفْضَلَ زيد.

وكثر تقديمُ (مِنْ) ومجرورها على أَفْعَل في الشعر بحيث يصحُّ القياسُ عليه، وَزَعَم الفارسي أَنَّ تقديم ذلك ضرورة.

وقال الفارسيُّ: وأصحابه إِنَّ عَبْدَ الله لَمِنْكَ أَفْضَلُ مستقبح.

وقال الفراء: إِنَّ عَبْدَ الله مِنْكَ لأَفْضَلُ أَقَلُّ قبحًا من الأولى، وإِنَّ مِنْكَ عَبْدَ الله لأفضلُ أَحْسَنُ من التي قبلها، انتهى.

---

(١) انظر: ديوان الحماسة ٤٢/١.

(٢) انظر: شرح الأشموني ١٨٢/١، وشرح ابن عقيل ١٧٧/٣.

فَلَوْ دَخَلَتْ (مِنْ) على اسْمِ استفهام؛ نحو: قولك مِمَّن أَنْتَ أَفْضَلُ وَمِنْ أَيِّ الناس زَيْدٌ أَفْضَلُ، وَجَبَ التقديم على الجزأين فلا يجوزُ التأخير، ولا التوسط.

قال ابن مالك: ذَكَرَ أصل هذه المسائل أبو علي الفارسي في " التذكرة "، وعلى هذا الأصل تَقُول: مِمّن كان زَيْدٌ أَفْضَلَ، وَمِمَّن ظننتُ زيدًا أَفْضَل، وهي من المسائل المغفول عنها، انتهى.

ثُمَّ إنَّ أبا علي الفارسي مَنَعَ مِنْ جَوَازِ هذه المسألة في المسائل الحلبيات، قال: (أَفْعَلُ) هذا لا يَقْوَى قوة الفعل فَيَعْمَلُ فيما قَبْلَهُ، ألا تَرَى أَنَّكَ لا تجيزُ مِمَّن أَنْتَ أَفْضَلُ، وَلا مِمَّن أفضلُ أَنْتَ، فَتَقَدَّمَ الجارُ عَلَيْه لِضَعْفِهِ أَنْ يعملَ فيما تَقَدَّمَهُ، انتهى.

وَإِذْ وَقَعَ فيه الخلافُ من الفارسي، فينبغي المنع حتى يُسْمَعَ مثلُ هذا التركيب عن العرب، وَإِنْ كانَ القياسُ يقتضي جوازه، ويجوزُ الفصلُ بين (أفعل)، وَ(مِنْ) بمعمولٍ لأفْعَلَ مِنْ جارٍ ومجرور، وَظَرْفٍ، وتمييز مثال ذلك قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦] قال الشاعر: [الكامل]

فَلأَنْتَ أَسْمَحُ للعُفَاة بِسُؤْلِهم عِنْدَ المصائبِ مِنْ أَبٍ لِبَنِيهِ

وَزَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا من عمرو، وَقَدْ يُفْصَلُ بغير المعمول له كالفصل بالمنادى، قال جرير[1]: [الكامل]

لَمْ يَلْقَ أَخْبَثَ يا فَرَزْدَقُ مِنْكُم لَيْلا وَأَخْبَثُ بالنهار نَهَارَا

وبـ (لو) وما اتَّصَلَ بها قال[2]: [الكامل]

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لنا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

و(أَفْعَلُ مِنْ) هذه تكونُ بهذه الصيغة، لا تؤنث، ولا تُثَنَّى، ولا تُجْمَعُ، ولا

---

(١) انظر: الديوان ١/ ٢١٤.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "أطيب" أعذب، "بذلت" سخيت، "موهبة" -بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء أو كسرها- نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء، والجمع مواهب.

الشاهد فيه: "أطيب" فإنه أفعل التفضيل، وقد فصل بينه وبين من الجارة للمفضول بلو.

انظر: الأشموني ٣٨٥/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٠٠٤/ ٢.

تُعَرَّفُ، تقول: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ بكر، والزيدان أَفْضَلُ مِنْ بكر، والزيدون أَفْضَلُ مِنْ بَكْر، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ، والهندان أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ، والهنودُ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ.

وإذا كان أَفْعَلُ له متعلق غير (مِنْ) الداخلة على المفضول، وَجَمَعْتَ بينهما جاز تقديمُ (مِنْ) التي دَخَلَتْ على المفضول على ذلك المتعلق؛ نحو: زَيْدٌ أَضْرَبُ من عمرو لخالد، وجوازُ تقديم ذلك؛ نحو: زَيْدٌ أَقْرَبُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ مِنْ عمرو، فلو اختلف المتعلقُ؛ نحو: زَيْدٌ أَضْرَبُ لعمرو مِنْ خالدٍ لجعفر، وَزَيْدٌ أَبْصَرُ بالنحو مِنْهُ بالفقه، فالذي يَظْهَرُ أَنَّهُ لا يجوزُ تقديم المجرور الثاني على (مِنْ) لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَضْرَبُ لعمرو لجعفر من خالد، أَوْ زَيْدٌ أَبْصَرُ بالنحو بالفقه مِنْهُ لم يجز، ويجوزُ تقديمُ ما تعلق بِهِ عليه، كما جاز تقديم (مِنْ) ومجرورها عليه؛ نحو: زَيْدٌ بالفقه أَبْصَرُ من عمرو، زَيْدٌ لخالد أَضْرَبُ من بكر.

وَحُكْمُ (أَفْعَل) هذا إِنْ كانَ ما بُنِيَ منه متعديًا إلى فاعل في المعنى تَعَدَّى إليه بـ(إلى)؛ نحو: زَيْدٌ أَحَبُّ إلى عمرٍو مِنْ خالد، وَأَبْغَض إلى بَكْرٍ مِنْ خالد، وَأَمْقَتُ إلى بكر مِنْ خالد؛ إذ الفعلُ: أَحَبّ عَمرٌو زيدًا، وَأَبْغَض بكرٌ زيدًا، وَمَقَتَ بَكْرٌ زَيْدًا، أو مفهم علم أَوْ جهل تَعَدَّى إليه بالباء؛ نحو: زَيْدٌ أَعْلَمُ بالنحو من عمرو، وَزَيْدٌ أَجْهَلُ بالنحو مِنْ زَيْدٍ، أو متعديًا إلى مفعول مِنْ غَيْرِهما تَعَدَّى إليه باللام؛ نحو: زَيْدٌ أَضْرَبُ لعمرو مِنْ بكر، أَوْ إلى مجرور بحرف، فبالحرف الذي كان يَتَعَدَّى به؛ نحو: زَيْدٌ أَعَزُّ عَلَيّ مِنْ عمرو، وَزَيْدٌ أَزْهَدُ في الدنيا مِنْ خَالِدٍ.

وَمِنْ فُرُوعِ أفعل التفضيل (أَوَّلُ وآخِرُ)، وَلَمَّا كانَ لهما بَعْضُ أحكام يخالفان فيه نظائرهما أُفْرِدَا بالذكر، فـ (الأَوَّلُ) يكونُ اسمًا ويكونُ صفَةً، فإذا كان اسمًا جَرَى مَجْرَى (أَفْكَل)، وهو مصروفٌ، تقول: ما لَهُ أَوَّلٌ ولا آخِرٌ، وفي محفوظي: أَنَّ مؤنثه: أَوَّلَةٌ بالتاء مصروفة.

وَإِنْ كانَ صفةً؛ بمعنى: (أَسْبَق) كان لَهُ حكمُ أفعل التفضيل، فَيُضَافُ إلى نكرة؛ نحو: هذا أَوَّلُ رَجُلٍ وَرَدَ إلينا، قال تعالى: ﴿إِنَّ أولَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦]، وَتَسْتَعْمَلُ بـ (من)؛ نحو: ما رَأَيْتُهُ مُذْ أَوَّلَ مِنْ أمس، وَيُضَافُ إلى معرفة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا أولُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وَتَدْخُلُ عليه (أَل) تَقُول: الأَوَّلُ، والأَوَّلان، والأَوَّلُون، والأوائِل، والأولى، والأولَيان، والأولَيات، والأول، وَمِمَّا يَخُصُّهُ من أحكام أَنَّهُ إذا نَوَيْتَ إضافته جاز أَنْ يبنى على الضم، تقول: ابْدَأ بهذا أَوَّلُ

تُريد: أَوَّلُ الأشياء، ولا يجوزُ ذلك في غَيْرِهِ لا تقول: ابْدَأ بهذا أَسْبَقُ تُريد: أَسْبَقُ الأشياء، وتقول: ما رَأَيْتُه أَوَّلَ مِنْ أَمْس، على معنى: ما رَأَيْتُه يَوْمًا أَوَّلَ مِنْ أمس.

وقال اللحياني: تَقُول العرب: مضى عامُ الأول بما فيه والعامُ الأَوَّلُ وعامُ أَوَّلٍ، وعامُ أَوَّلَ، وَعامٌ أَوَّلٌ، وعامٌ أَوَّلُ، تضيفُ العام إلى (أَوَّل) فتصرفُ ولا تصرفُ، وَتَرْفَعُه على النعت فَتَصْرِفُ ولا تَصْرِفُ، ويكونُ ظرفًا واسمًا، تقول: ابْدَأ بهذا أَوَّلُ، فتبنيه على الضم، والحمدُ لله أَوّلا وآخِرًا يُعْرَبُ ويصرفُ نكرة، وَفَعَلْتُ ذلك عامًا أَوَّلَ، وَعَامَ أَوَّلَ، وَأَوَّلُ، واختلفوا في وزن (أَوَّل) فقال الكوفيون: أصله (أَوْأَل)، قُلِبَت الهمزةُ واوًا، وَأُدْغِمَت الأولى فيها، وقيل أصله: (وَأْوَل) على فَوْعَل، قُلِبَتْ الواوُ الأولى همزة، ثُمَّ أُبْدِلَتْ عَيْنُ الكلمة واوًا، وَأَدْغَمْتَ واوَ (فَوْعَل) فيها والصحيح أَنَّ وزنه (أَفْعَل)، وَأَنَّ الفاءَ والعينَ واوان.

وَأَمَّا (آخر) فَأُلْحِق بـ (أَوَّل) الوصف، فيما لَهُ مع الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان، فَتَقُول: الآخر، والآخران، والآخَرُون، والأواخِر، والأُخْرَى، والأُخْرَيان، والأُخْرَيات، والأُخَر؛ إلا أَنَّهُ يُطَابِقُ في التعريف التنكير، فيجري على النكرة نكرة، وعلى المعرفة معرفة، تقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَرَجُلٍ آخر، وَرَجُلَيْنِ آخرين، ورجال آخرين وكذلك في المؤنث، وكان يقتضي في التنكير أَنْ يلازمَ الإفراد والتذكير ولا يُؤَنَّثُ، وَلا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلا مُعَرَّفًا، ولا يكونُ معه (مِنْ) وتاليها، فلا تقول: وآخرُ مِنْ زَيْدٍ، ولا يضافُ كما يضاف (أَوَّل) تقول: هذا أَوَّلُ فارسٍ، وَأَوَّلُ أَصْحَابك، ولا يقال: آخر رَجُلٍ، وَلا آخر أَصْحَابِك، وَزَعَمَ بَعْضُهم أَنَّهُ لا يستعملُ (الآخر) إلا في الأخير خاصة، والصحيح أَنَّهُ يقالُ في غَيْرِ الأخير، تَقُولُ: حَضَرَنِي ثَلاثَةٌ: أحدهم: قُرَشِيّ، وأما الآخر: فَأَنْصَارِيّ، وَأَمَّا الآخر: فـ (تميمي).

وَقَدْ تُنَكَّرُ (الدنيا)، و(الْجُلَّى) لشبههما بالجوامد، وهما تَأْنِيثُ الأَدْنَى والأَجَلّ، قال(١): [الرجز]

فِي سَعْيِ دُنْيَا طالَمَا قَدْ مُدَّتِ

وقال(٢): [البسيط]

---

(١) من أرجوزة للعجاج، انظر: الخزانة ٢٩٦/٨، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٢/٣.

(٢) ورد في شعر المرقش الأكبر، وفي شعر بشامة بن حزن النهشلي.

انظر: الخزانة ٣٠٠/٨، وشرح ديوان الحماسة ١٢٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٢/٣.

وَإِنْ دَعَـوْتَ إِلَـى جُلَّـى ومكرمِـة ... يَوْمًـا كرامًـا مِـنَ الأَقْـوَامِ فادْعِينَـا

فأما من قرأ(١): (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حسْنًا) [البقرة: ٨٣]، فقال أبو بكر ابن الأنباري: اتفق النحويون على رَدّ هذه القراءة، وَخَرَّجَها غَيْرُهُ على أَنَّها، وقولهم: سُوءى، ومصدران كالرُّجْعَى، تَقُول في المصدر: الحُسْن والحُسْنَى، والسُّوء والسُّوءَى، والعُذْرُ والعُذْرَى، جاءَتْ مَصْدَرًا على فُعْل وَفُعْلَى؛ بمعنى واحد.

وَ(أَفْعَلُ) التفضيل يَرْفَعُ الضمير، وَلُغَةٌ لبعض العرب يَرْفَعُ الظاهرَ، حكاه سيبويه، والفراء وغيرهما، تَقُول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ منه أَبُوه، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ الناس أَبُوه، بِرَفْعٍ (أَفْضَل) فيبقى مفردًا مذكرًا في الأولى، وَإِنْ ثُنّي السببي، أَوْ جُمِعَ، أَوْ أُنّث.

ويجوزُ الإفرادُ والمطابقة للمرفوع في الثانية، وَتَجُرّ (أَفْضَل) فيرتفعُ (الأَبُ) به حَكَى الفراء عن العرب (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْرَهِ الناسِ بِرْذَوْنُهُ)، بخفض (أَفْرَه)، ورفع (البِرْذَوْن).

قال: وهذا كَمَا يُقَالُ: أَنْتَ مِنْ أَجْوَد الناس وَأَهْوَنه عَلَيْه الكثير.

وقال هشام: مَنْ قال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُكُم أَبُوه، رَفَعَ (أَفْضَل) بالأب فَإِنْ قال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْسَنِكُم الكُحْل في عَيْنِه، خَفَضَ (أَحْسَن)، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَكَذلك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَطْيَبِكُم طعامُه بخفض (أطيبكم)، لافتقاره إلى رَجُلٍ، والاختيارُ إذا

---

(١) قرأ حمزة والكسائي « حَسَناً » بفتح الحاء والسين، قال الأخفش: هما بمعنى واحد كالبخل والبخل، قال الزجاج وغيره: بل المعنى في القراءتين وقولوا قولاً حسناً بفتح السين أو قولاً ذا « حُسن » بضم الحاء، وقرأ قوم « حسنى » مثل فعلى، ورده سيبويه لأنه أفعل وفعلى لا تجيء إلا معرفة إلا أن يزال عنها معنى التفضيل وتبقى مصدراً كالعقبى، فذلك جائز، وهو وجه القراءة بها، وقرأ عيسى بن عمر وعطاء بن أبي رباح « حُسُناً » بضم الحاء والسين، وقال ابن عباس: معنى الكلام قولوا لهم لا إله إلا الله ومروهم بها، وقال ابن جريج: قولوا لهم حسناً في الإعلام بما في كتابكم من صفة محمد صلى الله عليه وسلم، وقال سفيان الثوري: معناه مروهم بالمعروف وانهوهم عن المنكر، وقال أبو العالية: معناه قولوا لهم الطيب من القول وحاوروهم بأحسن ما تحبون أن تحاوروا به، وهذا حض على مكارم الأخلاق، وحكى المهدوي عن قتادة أن قوله تعالى (وقولوا للناس حسناً): منسوخ بآية السيف. [المحرر الوجيز ١/١٠٩]

رَفَعَ الظاهرَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنْ عَلَيْه، فَتقولُ: مَرَرْتُ بِرَجُل أَفْضَلُ منه أَبُوه، ويجوزُ أَفْضَلُ أَبُوه مِنْهُ فلو انتصب (الأبُ)، فالاختيار تقديم (مِنْ) عَلَيْه، فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ أبًا، ويجوزُ: أَفْضَلُ أَبًا مِنْكَ، وتأخيره بعد المنصوب أَحْسَنُ من تأخيره بعد المرفوع.

ويجوزُ عند جميع العرب أَنْ يَرْفَعَ أَفْعَلُ التفضيل الاسْمَ الظاهر فاعلا المفضل على نفسه، باعتبار كَوْنِهِ في محلين، وقبله ضميرٌ يعودُ على موصوف بأَفْعَلَ، وبعده ضمير المرفوع، وَقَدْ تَقَدَّم الجملة نَفْيٌ، مثال ذلك: ما رَأَيْتُ رَجُلا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكحلُ مِنْهُ في عين زَيْدٍ، فالضميرُ في (عَيْنِهِ) عائدٌ على رَجُلٍ و(أَحسَن) صفة له، والضميرُ في (مِنْهُ) عائدٌ على الكحل، والمجرورات الثلاثة متعلقة بـ (أَحْسَنَ).

وقال الشاعر[1]: [الخفيف]

مـا عَلِمْـتُ امْـرَأً أَحَـبّ إليـه البَـذْ ... لُ مِنْـــهُ إِلَيْـــكَ يَـــا ابْـــنَ سِـــنَانِ

ويجوزُ حَذْفُ المجرورين المتأخرين لفهم المعنى، وَتَقَدُّم ما يعودُ إليه ضمير المجرور المتأخر، قال الشاعر[2]: [الطويل]

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاع وَلا أَرَى ... كَـوَادي الـسِّبَاعِ حـين يُظْلِـمُ وَادِيـا

أَقَـــلَّ بِـــهِ رَكْـــبٌ أَتَـــوْهُ تَئِيَّـــةً ... وَأَخْـوَفَ إلا مَـا وَقَـى اللهُ سـارِيَا

يُريد: (أَقَلَّ منه) رَكْبٌ بوادي السِّبَاع، فَحَذَفَ المفضول للعلم به، ومحل الأقلية: وَقَدْ يُحْذَفُ ما دَخَلَتْ عَلَيْه (مِنْ)، وَتَدْخُلُ على المحل، فَتَقُول: ما رَأَيْتُ رَجُلا أَحْسَن في عَيْنِهِ الكحلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ، تقديره: مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ، حَذَفَ المضافَ، وَأَقَامَ المضافَ إليه مقامه، وَمِنْ ذلك قولهم: (ما رَأَيْتُ كَذِبَةً أَكْثَر عليها شاهد مِنْ كَذِبَة أَميرٍ على مِنْبَر) التقدير: مِنْ شُهُود كَذِبَة أمير، حَذَفَ (شهود) وأقام المضاف إليه مقامه.

ويجوز أَنْ تَدْخُلَ (مِنْ) على صاحب المحل، فَتَقُول: ما رَأَيْتُ رَجُلا أَحْسَنَ في عينه الكحلُ مِنْ زَيْدٍ، تقديره: مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ، حَذَفَ المضافين، ويجوزُ حَذْفُ

(١) انظر: همع الهوامع ٩٢/٣.
(٢) انظر: الخزانة ٣٢٩/٨.

المجرور الأول إذا كانَ معلومًا، ومن المسموع في ذلك قول بعضهم: مَا رأَيْتُ قومًا أَشْبَه بَعْضٌ بِبَعْضٍ مِنْ قَوْمِك، تقديره: ما رَأَيْتُ قَوْمًا أَبْيَنَ فيهم شَبَهُ بعض ببعض مِنْهُ في قومك حَذَفَ المجرور الأول وهو فيهم، وَحَذَفَ الضميرَ المجرور مِن العائد على شِبْهِ وَبَعْض، وَأَدْخَلَ (مِنْ) على شِبْه، فَصَارَ التقدير: مِنْ شِبْه بَعْضٍ قومك بِبَعْضٍ، ثُمَّ حَذَفَ (شِبْه)، و(بَعْض)، وأدخلت (مِنْ) على قَوْمِك، فَصَارَ على تقدير حَذْفِ اسمين.

وَمَنَعَ النحاةُ غير الأعلم أَنْ يَرْتَفِعَ الكحلُ وما أشبهه على الابتداء، و(أَحْسَنُ) خَبَرُهُ والعكس، وقالوا: جَرَيان (أَفْعَل) صفة لِمَا قَبْلَهُ ضروري، فَلَوْ أَخَّرْتَ المرفوعَ، فَقُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْسَنُ في عَيْنِه منه في عين زيد الكحل جاز، فيكون (الكحلُ) مبتدأ، و(أَحْسَنُ) خبره كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الكحلُ أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، وَذَكَرَ هذه المسألة المبرد.

قال ابْنُ مالك: وَلَمْ يَرِدْ هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بِأَفْعَلَ التفضيل إلا بَعْدَ نَفْيٍ ولا بَأْسَ باستعماله بَعْدَ نهي، أَوْ استفهام فيه معنى النفي، كقولك: لا يَكُن غَيْرُك أَحَبَّ إليه الخيرُ مِنْهُ إليك، وهل في الناس رَجُلٌ أَحَقّ به الحمد مِنْهُ بمحسنٍ لا يَمُنّ، انتهى.

والأولى الاقتصارُ فيه على مَوْرِدِ السماع، ولا يقاسُ عليه؛ إذ رَفْعُ أفعل التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ على أَنَّ إلحاقَ ما ذكر ظاهر في القياس، وَأَفْعَلُ هذا، وَإِنْ كانَ مشتقًا مِنْ مَصْدَرٍ يَتَعَدَّى فِعْلُه إلى مفعول به؛ فإِنَّهُ لا يَنْصِبُ المفعول به فَأَمَّا قوله: [الطويل]

فَمَا ظَفَرَتْ نَفْسُ امرئ تَبْتَغِي   بِأَبْذَلَ مَنْ يَحْيى جَزِيلَ المواهبِ

فعلى إضمار فِعْلٍ، تَقْدِيره: يَبْذُلُ جَزِيلَ المواهب، وهذه فروع للكوفيين، فتقول: أَفْضَلُ مِنْكَ كانَ هذين فيحتمل وجوهًا: أحدها: كان.

الثاني: كانا.

الثالث: أَفْضَلُ مِنْكَ كان هذان.

والرابع: أَفْضَلُ بالرفع وكانَ زائدة.

وكذا في المؤنث تقول: أَفْضَلُ مِنْكَ كان هاتَيْنِ، وكانتا هاتَيْنِ، وَأَفْضَلُ مِنْكَ

كانت هاتان، وَأَفْضَلُ مِنْكَ كَانَ هاتان، على إلغاء كان، وتقول: ما فَعَلْتُ الخَيْرَى، والخُورى، ومنه خَيْرَى نسائها وَخُورى نسائها، مَنْ ضَمّ أَلْحَق الحرفَ بنظائره، وَمَنْ فَتَح كَرِهَ الانتقال عَن الياء إلى الواو، فَفَتَح الخاء لِتَصحَ الياء، وَأَبْطَلَ هشام: خَيْرَى النساء هِنْدٌ، وما فَعَلْتُ الحَمْرَى، ثُمَّ جَوَّزَ ذلك في بعض حالاته، وَتَقُول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرِ ما يكون، بخفض (خير) نعتًا لرجل، وتضيفه إلى (ما)، والضمير في (يكون) عائدٌ على الرجل.

وَيُثَنّى الضميرُ ويجمعُ، فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ خَيْرِ ما يكونان، وبرجالٍ خَيْرِ ما يَكُونون، فإنْ وُجّهَتْ (ما) إلى تأويل مَا، أَوْ شيء أَلْزَمَ يكون التوحيد عند تثنية رَجُل وجمعه، فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ خَيْرِ ما يكون، وبرجالٍ خَيْرِ ما يكون، قَالَهُ الفراء، وهو كلامُ العرب، وهو طريقُ القياس إلا أَنَّ من الكوفيين مَنْ صَرَّحَ بالتثنية في (يكون) وجمعه وَإِنْ كانَ الضميرُ لـ (ما).

وَتَقُول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرُ ما يَكُون شَرُّ ما يَكُون). فيه وجوه. وأجاز الفراء: مَرَرْتُ برجلين خَيْرُ رَجُلَيْنِ يكونان وَيَكُون، وبرجالٍ خَيْرُ ما يكونون ويكون: وتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرِ ما يكون شَرّ ما يكون وفيها وجوه:

أحدها: بِرَفْعِ خَيْر، و(شَرّ) على أَنَّ (ما) مصدر، في كلا الموضعين، ويكون لِرَجُل، والتأويل: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرُ حاليه شَرّهما.

الثاني: رَفْعُ (خير)، وَنَصْبُ (شَرّ) و(ما) الأولى مصدر، والذي في يكون يَرْجِعُ على رجل.

و(ما) الثانية بتأويل مِنْ شيء، والذي في يكون الثاني يَرْجِعُ على (ما)، والتقدير: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خير كَوْنِهِ في حالة شرارته.

الثالث: خَفْضُ (خَيْرٍ) على النعت، وَنَصْبُ (شر) على الوقت، ويكون الأول لـ(ما)، والثاني لـ (رجل).

الرابع: نَصْبُ (خير) على الوقت، وخفضُ (شر) على النعت، ويكونُ مع الخفض لـ(ما) ومع المنصوب لـ (رجل)، وتمثيله: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وقت حضوره متكلم ويجوزُ أَنْ يَنْصِبَ (خير ما يكون) على الحال، وتمثيله: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حسنًا راكب.

الخامس: نَصْبُ (خير) على الوقت، وَرَفْعُ (شر) بالوقت وتمثيله: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يوم الخميس قيامه.

السادس: فَإِنْ نَصَبْتَ (خَيْرًا) على الحال، وَرَفَعْتَ (شرًّا) بالحال، وأجرى مجرى: مَرَرْتُ برجلٍ مسرعًا قيامه، كانَ ذلك صحيحًا عند الكسائي، وفاسدًا عند الفراء.

السابع: خَفْضُ (خير) على النعت لـ (رَجُلٍ) و(ما) بمعنى: شيء، والعائدُ مِنْ يكون مُنْصَرِفٌ إلى (ما)، فَوَقَعَ (شَرٌّ) بمعنى: (خير)، و(ما) مع شر مذهبها المصدر، ورجوعُ الضمير مِنْ (يكون) الثاني إلى رَجُلٍ، وتلخيص المسألة: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خير شيء يكونُ شَرّ كونه، فهو في التمثيل: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ منك أبوه؛ فإنْ زِيدَ فيها نعتٌ آخره، فقيل: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرَ ما يكون خَيْرٍ منك خيرَ ما تكون احتملت أحد عشر وجهًا:

الأول: نَصْبُ (الخيرين) وخفضُ (خير) المتوسط على النعت لـ (رجل)، و(خَيْرُ) الأول والثالث مذهوبٌ بهما مذهب الوقت وَ(مَا) في يكون، وتكون الأول منهم لرجل، والثاني للمخاطب.

الثاني: نَصْبُ الأول، والثالث على الحال، وَخَفْضُ الثاني على النعت والكونُ الأول والثاني لَهُما، والمسألة في التمثيل؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ متكلمًا خير منه ساكنًا.

الثالث: رَفْعُ (الخيرين) مبتدأ وخبرًا، و(ما) الأولى مَصْدَرٌ، وَنَصْبُ (خير) الأخير على الحال، و(ما) غَيْرُ مصدر. وتمثيله: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خير كونه خير من كونك في حال خَيْرِك، وَحُذِفَ (الكون) مِنْ خَيْر منك؛ لكثرة الاستعمال، ووضوح المعنى، كما قالوا: أَنْتَ الدُّخان أَشَدُّ عَلَيْكَ من الضبع، وهم يريدون أَشَدّ عليك مِنْهُ على الضبع، وَكُنْتُ أَرَاكَ أَعْقَلَ مِمَّا أَنْتَ، وهم يعنون كما كنت أَرَىَ عَقْلَكَ أَكْمَلَ مِنْ عَقْلِك، فَنَابَتْ (ما) عن المصدر وكان الذي بَعْدَها صلتها وَفُهِمَ القصد.

الرابع: رفع الأول بالثالث، والثالثُ ينصبُ على الحال، و(ما) الأولى مصدر، والثانية غير مصدر، و(خيرًا منك)، ينصبُ على خَيْرِ الكون الأول، والكون الثاني تام مبنيٌّ على الحدوث وهو بمنزلة: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ متكلمًا خير كونه فاضلا لك في خَيْرِ كونك؛ أي: في خَيْرِ حدوثك وَخَلْقِك، وما في المتقدم والمتأخر مصدر، ويصلحُ على هذا المعنى ارتفاع الأول، والثالث على قياس خروجنا خروجهم وقيامنا يوم الخميس، وانتصاب (خير) على خير الكون الأول.

السادس: ارتفاعُ الأول بالثالث، وانتصابُ الثالث على الحال، وانتصاب الثاني

على (خير) الكون، والحال رافعة المصدر، وهي في التمثيل مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خير كونه مقدّمًا عليك في حال تناهي خيرك و(ما) في كُلّ ما يُنْصَبُ على الحال غير مصدر.

السابع: ارتفاعُ (خير) الأول بـ (خير) الثالث، وانتصاب (خير) الثالث على الوقت، وانتصاب الثاني على الحال، والكون الأول بمنزلة الثاني يبنى على التمام.

الثامن: ارتفاع الأول بالثالث، والثالث بالأول، وانتصاب الثاني على الحال.

التاسع: أَنْ يُرْفَعَ الأول بالثالث، وَيُنْصَبَ الثالث على الحال، وكذلك الثاني وتمثيله: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قيامُه مُسْرِعًا قاصدًا إليك، فـ (قاصد) رافع القيام و(مسرعا) داخلة في صلة المصدر.

العاشر: رَفْعُ الأول، وَنصبُ الثاني على الحال، ونصب الثالث على الوقت.

تمثيله: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرِ كَوْنِهِ مُفَضَّلا عليك في تناهي خيرك وَقْتَ تزيد فضلك؛ فإنْ نُصِبَ الثالث على الحال، فأمكن ذلك، وكان الثاني رافعَ الأول والثالث صلة غير رافع.

الحادي عشر: تَرْفَعُ الثالث، وتخفضُ الثاني على النعت وتنصبُ الأول إما على الوقت، وإما على الحال.

وتمثيله: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْرِعًا خير منك أبوه؛ فَإِنْ نُصِبَ الأول والثاني، وَرُفِعَ الثالث بالأول فَذَلِكَ على معنيين: إنْ كانَ انتصاب الأول على الوقت فهو مِمَّا يجوزُ باتفاق؛ لأنَّ الوقتَ يَرْفَعُ أولا وآخرًا، وَإنْ نُصِبَ الأول على الحال، وَرُفِعَ الثالث به، فهو مِمَّا يجوزُ في قول الكسائي، ولا يصلحُ في قول الفراء؛ لأنَّهُ لا يُرْفَعُ عنده الحال إِلا مؤخرة، فإن تَقَدَّمَتْ زايلها هذا المعنى.

وتقول: مَسْجِدُكَ أَحْسَنُ (ما) يكون مُسْرَجَةً قناديلُهُ شمل ستة عشر وجهًا:

الأول: هذا، و(ما) بمعنى (متى)، و(مُسْرَجَةٌ) خبر يكون، و(قناديله) مرفوعة بـ (مسرجة).

الثاني: أَنَّ يَكُون تامة. و(مُسْرَجَةً) حال من (ما).

الثالث: حال من الضمير في (يَكُون).

الرابع: نَصْبُ (مُسْرَجَةً) على المدح؛ بمعنى: أَذْكُر (مسرجة).

الخامس: رَفْعُ (مُسْرَجَةٌ) على المدح للضمير أو للمسجد.

السادس: خَفْضُ (مسرجة) على النعت لـ (ما).

السابع: رَفْعِهِ على الترجمة عن المخفوض، بإضمار هو على مَرَرْتُ برجلٍ أخوك.

الثامن: رَفْعُ (القناديل) بالكون، و(مُسْرَجَةً) خبر الكون، وَعِلَّةُ تذكير (يكون) أَنَّهُ فَصَل بَيْنَهُ وبين صاحبه بفاصلٍ سَدَّ مَسَدّ تاء التأنيث، وَيُشَبّه بقولهم: حَضَرَ القاضي امرأة.

التاسع: تأنيثُ ما تَكُون لتأنيث القناديل تلخيصه: وَمَسْجِدُكَ أَحْسَنُ شيء يكون قناديله مُسْرَجَة.

العاشر: مسرجًا قنادِيلُهُ حَمْلا للقناديل على القِنْدِيل كما حُمِلَتْ الأبصار على البصر في قوله تعالى: ﴿خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ﴾ [القلم: ٤٣].

الحادي عشر: مَسْجِدُك أَحْسَنُ ما يكون مُسْرَجَة قناديله؛ أي: في أَحْسَن كونه، وَأَحْسَنُ ما يكون مصدر.

الثاني عشر: أَحْسَنُ ما يكون على الحال من المسجد.

الثالث عشر: نَصْبُ (أَحْسَنَ) على المدح بتأويل اذكر.

الرابع عشر: رَفْعُه على المدح بتأويل (هو).

الخامس عشر: رافع (المسجد) أَحْسَنُ، و(مُسْرَجَةٌ) نعت أَحْسَن. وأصله: مَسجدُكَ أَحْسَنُ ما يكون ومسرجة قناديله، فحين نَزَعْتَ (الواو)، جرى الذي بعدها على إعرابِ الذي قبلها، كما يقال: عَبْدُ الله عاقلٌ ولبيب؛ فإنْ تَرَكْتَ (الواو) قلت: عَبْدُ الله عاقلٌ لبيب.

السادس عشر: رَفْعُ (أحسن) بمسرجة، وَرَفْعُ (المسجد) بالراجع من (يكون)، و(ما) مصدر، وينصبُ (مسرجة) على الحال من الضمير الذي في (يكون) وَيُقَدَّرُ (مَسْجِدُك) أحسن كونه في حال إِسْرَاجِ قناديله.

وَتَقُول: أَطْيَبُ ما يكون البسرُ هذان الشهران هذان اليومين فيه ستة أوجه:

أحدها: نَصْبُ هَذَيْنِ الشهرين هذين اليومين، البسرُ اسم الكون، وهذين الشهرين، وقتٌ معلق بالكون، والكونُ مبنيٌّ على الحدوث، ومستغن عن الخبر، وهَذَيْنِ اليومين، رافع (أَطْيَب)، وخبره، وانتصابه على الوقت.

الثاني: نَصْبُ هَذَيْن الشهرين على خَبَرِ الكون، وهذين اليومين على الوقت، وخبر (أطيب) هذين اليومين، تلخيصه: أَطْيَبُ ما يكونُ حضور البسر، وظهوره هَذَيْنِ الشهرين في هذين اليومين، كما قالت العرب: الصَّيْدُ شَهْرَا ربيع؛ يريدون: شهوة الصيد، والرغبة فيه هذان الشهران.

الثالث: أَطْيَبُ ما يكون البُسْرُ هذان الشهران هَذَيْنِ اليومين تَجْعَلُ هذان الشهران، اسْمَ الكون، و(البُسْر) خبر الكون، وَهَذَيْنِ اليومين خَبَرُ (أَطْيَبُ)، وهذا مبنيٌّ على أَنَّ: الصيدَ شَهْرَا ربيع، وكان الصيدُ شهري ربيع، وكان الصيدُ شهرا ربيع.

الرابع: أَطْيَبُ ما يكون البسرُ هذان الشهران هذان اليومين، فجعل في (يكون) مجهولا، ورَفَعَ (البُسْرَ) بهذان الشهران، ويجعل هذين اليومين خبر أطيب.

الخامس: أَطْيَبُ ما يكون البُسْرُ هَذَيْنِ الشهرين رَفَعَ (هذان اليومان) بأطيب كما يُقَالُ قيامُكَ يوم الخميس، ويبنى الكونُ على التمام وَنَصَبَ هذين الشهرين على الوقت، وَلَيْسَا خبرًا لشيء.

السادس: أَطْيَبُ ما يكونُ البسرُ هذان الشهران هذين اليومين، تَرْفَعُ هذان الشهران بأطيب، و(الكون) مستغنٍ عن الخبر وَتنصبُ (هذين اليومين)، وهما من صلة الخبر كما يقال: مَوْعِدُكَ يومُ الخميس نصفُ النهار، والخبرُ (يوم الخميس)، و(نصف النهار) صلة للخبر، مستقرٌّ على نَصْبِ الأوقات.

وتقول: عَبْدُ الله أَفْضَلُ ما يكون عالمًا فيه أوجه:

أحدها: أَنْ يُرْفَعَ (عبد الله) بالراجع من الكون، ويرفع (أفضل) بـ (عالم)، و(ما) مصدر، والكون حدوث.

الثاني: عَبْدُ الله أَفْضَلَ ما يكونُ عالمٌ، رَفْعُ (عبد الله) بعالم، وتنصب أفضل ما يكون على الوقت، و(ما) مصدر.

الثالث: أَنْ تنصبَ (أفضل ما يكون) على الحال، و(ما) غير مصدر، فإذا نُصِبَ على الوقت طابَقَ الضمير في (يكون) للمبتدأ في تثنية وجمع وتأنيث، وإذا نَصَب على لحال لَمْ يطابق.

الرابع: عَبْدُ الله أَفْضَلُ ما يكون عالِمٌ، رَفَعَ (عالم) بـ (عبد الله) وَرَفَعَ (أفضل ما يكون) على المدح بإضمار (هو)، والضمير في يكون لـ (ما).

الخامس: انتصابُ (أَفْضَلَ) في هذا التركيب على المدح، وَتَقُول: الولدُ أَوَّلُ ما يكون نطفةً، والهلالُ أول ما يهلُّ ابن لَيْلَة، والبسرُ أَوَّلُ ما يكون بَلَحًا، والحبُّ أَوَّلُ ما يكون لجاجًا، جازت فيه الخمسة الأوجه السابقة في عَبْدُ الله أَفْضَلُ ما يكون عالمًا، وَزِيدَ سادس هنا هو ممنوعٌ في عَبْدُ الله أَفْضَلُ ما يكون عالمًا وهو أَنْ يُرْفَعَ (عَبْدُ الله) بالراجع مِنْ يكون، وَتَرْفَع (أَفْضَل) بعالم، وعالمًا بأَفْضَل، ويجوز هنا البسرُ أَوَّلُ ما يكونُ بَلَحٌ رافعُ البُسْر العائدُ مِنْ يكون، و(البلحُ) رافعه (أَوَّلُ) فامتنعت تلك؛ لأنه لا يقال: أَفْضَلُ كون الرجل عالمًا وجازت هنا؛ لأَنَّهُ يُقَالُ: البسرُ أَوَّلُ كَوْنِهِ بَلَحٌ، والكَوْنُ يوصف بالبلح عند الاتساع، ولا يوصف (الكون) بأوصاف الناس، لا باتساع ولا غيره، تقول: الشمسُ أول ما تطلع حمراء.

(أوَّل) نصب على الوقت، التقدير: الشمس في أول طلوعها حمراء، ويجوز رفع أول بحمراء، ونصب (حمراء) على الحال ويجوز رفع (أول)، و(حمراء)، و(أول) مذكر، و(حمراء) مؤنث، والأصل: موافقة الخبر للمبتدأ.

قال الفراء، وأصحابه: (حمراء) حكاية تلخيصه: الشمسُ أَوَّلُ ما تطلعُ أَنْ يقال: هي حمراء، ف (حَمْرَاءُ) صفة الشمس، وَرَافِعُها هي المضمرة.

وقال هشام: لَيْسَ حكاية، ولا في الكلام إضمار، و(أَوَّلُ) مرفوعٌ بحمراء، وهي أنثى؛ لأَنَّهُ من سبب المؤنث فأجرى مجرى المؤنث، وبني على قولهم: بَعْضُ جبّتك متخرقة، واختار أحمد بن يحيى جوابَ هشام، وَلَمْ يُعِب قول الفراء، و[1]: [الكامل]

الْحَــرْبُ أَوَّلُ مَــا تَكُــونُ فُتَيَّــةً ... تَــسْعَى بِزينتهــا لِكُــلِّ جَهُــولِ

يحتمل ما احتمل: الشمسُ أَوَّلُ ما تطلع حمراء.

وقال هشام: الشمس أَوَّلُها أحمر صحيح، برفع (أول)، وترتفع به، وَإِنْ نَصَبْتَ (أحمرا) حالا؛ لأنَّ انتصابَ (أحمر) على الحال، وَلَمْ يذكر فعلا ينصبه.

---

(١) انظر: العقد الفريد ١/٢٦، والشعرى والشعراء ١/٧٦.

باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل

المتعدي في العمل، تَقَدَّمَ الكلامُ في علم التصريف على ما جاءت عليه الصفات من الأبنية مقيسها، وغير مقيسها، ولا التفات لِقَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّها لا تجيء على فاعل، فلا تَجْرِي على المضارع؛ بَلْ يَكُون كَحَسَن وشَدِيد، وَقَدْ جاءَتْ على (فاعل)، ومنه: ضامِرُ الكشح، وساهِمُ الوجه، وخامِلُ الذكر، وحائِلُ اللون، وظاهِرُ الفاقة، وطاهِرُ العرض.

واختلفوا إذا ارْتَفَعَ ما بَعْدَها[1]، فقيل: هي مشبهةٌ باسم الفاعل كَحَالِها إذا انْتَصَبَ ما بَعْدَهَا أو انْجَرّ، وهو ظاهِرُ كلام أبي الفتح، واختيار الأستاذ أبي علي، وقيل: بَل الرفع يَحْمِلُها على الفعل، ولا تكونُ مشبهة إلا إذا انْتَصَبَ ما بَعْدَها، أو انخفض، وهو اختيار ابن عصفور.

والفرقُ بين القولين أَنَّهُ في القول الأول: لا يجوزُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ أَبُوه أَمْسِ، ويجوزُ في القول الثاني، واختلفوا في رُتَبِ الرفع والنصب والخفض، فَذَهَب ابْنُ السيد، والأستاذ أبو علي إلى أَنَّ (الرفعَ) أوَّل، و(النَّصْبَ) ناشئٌ عن الرفع، و(الخفضُ) ناشئٌ عن النصب.

---

(١) تعملُ الصفةُ المشبهةُ عملَ اسم الفاعلِ المتَعدِّي إلى واحدٍ، لأنها مُشبَّهةٌ به ويُستحسَنُ فيها أن تُضافَ إلى ما هوَ فاعلٌ لها في المعنى، نحو "أنتَ حَسَنُ الخُلُقِ، نَقِيُّ النفسِ، طاهرُ الذَّيلِ".
ولكَ في معمولها أربعةُ أوجُهٍ
١- أن ترفعهُ على الفاعليّة، نحو "عليٌّ حسَنٌ خلقُهُ، أو حسَنٌ الخُلُقُ أو الحسنُ خُلقُهُ، أو الحسنُ خُلُقُ الأبِ".
٢- أن تنصبهُ على التّشبيهِ بالمفعولِ به، إن كان معرفةً، نحو "عليٌّ حسنٌ خُلقَهُ، أو حَسَنٌ الخُلُقَ، أو الحسنُ الخُلُقَ، أو الحسَنُ خُلُقَ الأبِ".
٣- أن تنصبهُ على التمييز، إن كانَ نكرةً، نحو "عليٌّ حسنٌ خُلقاً، أو الحسَنُ خُلقاً".
٤- أن تَجرَّهُ بالإضافة، نحو "عليٌّ حَسَنُ الخُلُقِ، أو الحسنُ الخُلُقِ، أو حسنُ خُلُقهِ، أو حسَنُ خُلقِ الأبِ، أو الحسن خُلُقِ الأبِ".
واعلم أنهُ تمتنعُ إضافةُ الصفة إذا اقترنتْ بألْ، ومعمولها مُجرَّدٌ منها ومنَ الإضافة إلى ما فيه "ألْ"، فلا يُقالُ "عليٌّ الحسنُ خُلقهِ، ولا العظيمُ شدَّة بأسٍ". ويقال "الحسنُ الخُلُقِ، والعظيمُ شدَّةِ البأسِ".

وَذَهَبَ الأستاذ أبو الحسن الدباج، وابْنُ هشام الخضراوي إلى أَنَّه يمكن أن تكونَ الإضافةُ مِنْ رَفْعٍ، ويمكن أن تكونَ مِنْ نَصْبٍ، وذهب السهيلي إلى أَنَّ الخفضَ ناشئٌ عن الرفعِ، والنصب ناشئٌ عن الخفض.

واختلفوا في زمان هذه الصفة المشبهة، فذهب الأخفش والسيرافي إلى أَنَّها تكونُ أبدًا بمعنى الماضي، وَذَهَبَ ابْنُ السراج، والفارسي: إلى أَنَّهُ لا يكونُ بمعنى الماضي، وسواءٌ رَفَعْتَ أَمْ نَصَبْتَ؛ بَلْ تُفِيدُ الاتصاف في الحال لا تُفِيدُ مُضِيًّا، ولا استقبالا، وهو اختيارُ الأستاذ أبي علي، وَذَهَبَ أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وَأَجَازَ أن تَقُول: مَرَرْتُ برجل حاضر الابن غدًا.

وفي " النهاية ": قولهم في الصفة المشبهة لا تُوجَدُ إلا حالا؛ أي: لأنها دالة على معنى غريزي ثابت، فلو أريد بها الماضي والمستقبل لَنَافَى موضوعها، ولأجل ذلك تكون معها الأسماء التي تَدُلُّ على المعاني الثابتة التي لا تتغير كالأعور، والأعمى، والأسود، والأبيض، انتهى.

واتفقوا على أنها لا تعمل مضمرة، ولا يَتَقَدَّمُ معمولها، وفي " النهاية ": الصفة المشبهة تَنْصِبُ المصدرَ، والظرفين، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتميز، والمستثنى، والمشبه بالمفعول، انتهى.

وهذه الصفة أقسام:

الأول: ما هو صالحٌ للمذكر والمؤنث معنى ولفظًا؛ نحو: حَسَن، وقبيح، وحسنة، وقبيحة، فهذا يَجْرِي على مثله وعلى ضده، تقول: مَرَرْتُ برجل حسن الأب، وبرجل حسن الأم، وبامرأة حسنة الأم، وبامرأة حسنة الأب.

القسم الثاني: ما هو صالحٌ معنى لا لفظًا، وهو ما اشتركا فيه من حيث المعنى، ولم يشتركا من حيث اللفظ وذلك، وذلك نحو: كبر الردف، فيقال منه للمذكر: رجل آلَى، وللمؤنث: امرأة عَجْزَاء، يجري على مثله، تَقُول: مَرَرْتُ برجلٍ آلَى، وامرأة عجزاء البنت.

القسم الثالث: ما هو صالح لها مِنْ حيث وزن اللفظ لا من حيث المعنى؛ نحو: الخصا في المذكر، والحَيْضُ في المؤنث، فهذا يجري على مثله فقط، تقول: مَرَرْتُ برجل خَصِيّ الابن، وبامرأة حائض البنت، و(فعيل)، و(فاعل) مما يشترك في وزنهما المذكر والمؤنث.

القسم الرابع: هو ما اختص بالمذكر لفظًا ومعنى؛ نحو: آدر، وبالمؤنث لفظًا ومعنى؛ نحو: رَتْقاء، تقول: مررت برجل آدر الابن، وبامرأة رَتْقَاء البنت.

فهذه الأقسام الثلاثة لا تَجْرِي إلا على مثلها.

وقال ابن مالك عن الكسائي، والأخفش: أنهما يجريان جريان هذه الأقسام على ضدها، فتقول: مررت برجل عَجْزَاء بنته، وبامرأة آلى ابنها، وَبِرَجُلٍ حائضٍ بنته، وبامرأة خَصِيّ ابنها، وَبِرَجُلٍ رتقاء بنته، وبامرأة آدر ابْنُها.

وَنَقَلَ بعض أصحابنا اتفاق النحاة على أَنَّ ما لفظه ومعناه خاص بالمذكر أو بالمؤنث؛ نحو: آدَر وَعَذْرَاء، أَوْ معناه خاص بالمذكر أو المؤنث، واللفظُ من حَيْثُ الوزن صالح لهما؛ نحو: خَصِيّ وحائض لا يشبهُ إلا خصوصًا، فيجري المذكر على المذكر، والمؤنث على المؤنث، وإنَّ الخلافَ إِنَّما هو عَن الأخفش في الصفة التي هي مشتركة في المعنى واللفظ خاصٌ بأحدهما؛ نحو: آلى وَعَجْزَاء.

وَأَمَّا ما ذَكَرَهُ ابْنُ مالك عن الكسائي مِنْ إجَازَةِ ما ذَكَرَهُ في الأقسام الثلاثة فقد خَالَفَهُ أَبُو جعفر النحاس في بَعْض الصور.

قال أبو جعفر: أَجَازَ الأخفش: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حائض المرأة حصحص الدار، وبامْرَأةٍ خَصِيّ الزوج، ولا يجيزُ ذلك الكسائي ولا الفراء، ولا أَحَدٌ من البصريين غير الأخفش.

وقال الجرمي في " الفرخ ": محال أن تَقُولَ: مَرَرْتُ بامرأة خَصِيَّة البعل، وَبِرَجُلٍ حائضِ المرأة لا يكونُ من (الخصا) تأنيث، ولا من (الحيض) تذكير. قال: وكذلك إذا كان الوصفُ مجموعًا، والموصوفُ مفردٌ وبالعكس؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كرام آباؤُهُ، لا تقول كرام الآباء، ومررتُ برجلٍ كريم أعمامهم لا تقول: كريمُ الأعمام، وَمِن الناس مَنْ أَجَازَ هذا كله اعتمادًا على أَنَّ المعنى لا يلبس.

ومعمول هذه الصفة أنواع:

أحدها: أَنْ يكونَ نكرَة؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ، حَسَنٍ وَجْه.

الثاني: أَنْ يكونَ مقرونًا بـ (أل)؛ نحو: حَسَنُ الوجه.

الثالث: أَنْ يكونَ مضافًا إلى مقرون بـ (أل)؛ نحو: حَسَنُ وَجْهِ الأخ.

الرابع: أَنْ يكونَ مضافًا لضمير الموصوف؛ نحو: حسن وجهه.

الخامس: أَنْ يَكُونَ مضافًا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف؛ نحو: حَسَنِ الشّامة خَدِّه.

السادس: أَنْ يكونَ مضافًا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف؛ نحو: حَسَنَةِ وَجْهِ جاريتها جميلةِ أَنْفُهُ.

السابع: أَنْ يكونَ مضافًا إلى ضمير معمول صفة أخرى؛ نحو: حَسَنِ الوجنة جميل خالها.

الثامن: أَنْ يكونَ ضميرًا بارزًا متصلا؛ نحو: حَسَنِ الوجه جميلِهِ.

التاسع: أَنْ يكون سببيًا موصوفًا؛ نحو: رَأَيْتُ رجلا طويلا رمحٌ يَطْعَنُ به، وَلَمْ يذكر أصحابنا هذا النوع، وذكره صاحب " التمهيد "، وابن مالك، والصحيح جوازه.

العاشر: أَنْ يكونَ مضافًا إلى ذلك الموصوف؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حديدِ سنانِ رُمْحٍ يَطْعَنُ به.

الحادي عشر: أَنْ يكونَ سببيًا موصولا؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جميل ما اشتملت عليه الثياب، وَأَوْرَدَ أَصْحَابُنَا خلافًا في هذا النوع، وَتَأَوَّلُوا ما وَرَدَ مِمَّا يقتضي ظاهره وجود هذا النوع، وَذَكَرَ بَعْضُهم أَنَّ بَعْضَ النحاة أجاز ذلك في (مَنْ) و(ما) والصحيح جوازه.

الثاني عشر: أَنْ يكونَ مضافًا لذلك الموصول؛ نحو قول الشاعر[1]: [البسيط]

فَعُجْتُهَا قِبَلَ الأَخْبَارِ مَنْزِلَةً ... وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ

ثُمَّ المعمول: إِمَّا أَنْ يكونَ مضمرًا أو ظاهرًا، إِنْ كان مضمرًا مرفوعًا استتر في الصفة مرفوعًا؛ نحو: مؤثر الثَّغْرِ صاف: يريد: صاف هُو - أي: الثغر -، أو غير مرفوع، وباشَرَتْهُ الصفةُ، خاليةً مِنْ (أَلْ) غير متصل بها ضمير غيره، فالضميرُ مجرورٌ؛ نحو: حَسَنُ الوَجْهِ جَمِيلِه، وَأَجَازَ الفراء التنوين والنصب، فتقول: جميل أَبَاه، أو متصل بها ضمير غيره، فالنَّصْبُ على التشبيه؛ نحو: ما رَوَى الكسائي: هُم أحسنُ الناس وُجُوهًا وَأَنْضَرهُمُوها، لا خلافَ في نَصْبِ هذا الضمير العائد على وجوه، أَوْ مقرونة (بأل)، وهي متصرفة في الأصل؛ نحو: الحسنِ الوجهِ الجميله،

---

(١) البيت للفرزدق، وانظر: الحماسة البصرية ١/٥٥.

ففي هذا الضمير خلافٌ: قيل: في موضع نصب، وقيل: في موضع جر، وقيل: بالتفصيل على حسب إعراب معمول الصفة الأولى ففي نحو: الحسن وَجْهًا الجميلهِ، الهاءُ في موضع نَصْبٍ، وفي مثل: الحسنِ الوجه الجميله، فالضميرُ يجوزُ فيه النصب والجر، أو غير متصرفة في الأصل، وَقُرِنَتْ بـ (أل)؛ نحو: الحسنِ الوجه الأحْمَرِهِ، فالضميرُ في موضع نَصْبٍ عند سيبويه، وَيَظْهَرُ من كلام الفراء ترجيحُ النصب على الجر، وعن المبرد الجر، ثُمَّ عَادَ إلى النصب، أَوْ لَمْ تقرن بـ (أل)؛ نحو: رَأَيْتُ رجلا حسنِ الوجه أَحْمَره، تَعَيَّن الجرُّ، وَأَجَازَ الكسائي فيه الجر والنصب، وتبعه ابن مالك ولَمْ يُجِزْ فيه أحدٌ من القدماء النصب إلا الكسائي، ويظهرُ الفرقُ بين النصب والجر أَنَّك إذا قَصَدْتَ الإضافة، قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أحمر الوجهِ لا أَصْفَرِهِ، وإذا لم تَقْصِدُ الإضافة، قُلْتَ: لا أَصْفَرَهُ، وَإِنْ كانَ المعمولُ ظاهرًا موصوفًا أو موصولا، فالرفعُ والنصبُ كما كانت الصفةُ مقرونةً بـ (أل)، أَوْ غير مقرونة والجر إنْ كانَتْ غَيْرَ مقرونة (بأل).

وإنْ كان الظاهر غَيْرَ موصوف ولا موصول، وهو مقرون بـ (أل)، أو مضاف إلى مقرون بـ (أل)؛ نحو: حَسَنُ الوجه، وَحَسَنُ وَجْهِ الأخ، فالأجودُ الخفض، ثم النصب، ثُمَّ الرفع على الخلاف الذي سيأتي في الرفع، أو الصفة مقرونة مثناة أو مجموعة جمع سلامة لمذكر، وَتَثْبُتْ النون فالنصب؛ نحو: مَرَرْتُ بالرجلين الحَسَنَيْنِ الوجوه الطويلين أنوف الوَجْهِ، وبالرجال الحسنين الوجوه الطويلين أنوف الوجوه، أَوْ تُحْذَفُ النونُ فالجر والنصب.

وَذَهَبَ بَعْضُ أصحابنا إلى أَنَّهُ لا يجوزُ حَذْفُ النون من الصفة ونصب المعمول، وظاهر كلام سيبويه جواز حَذْف النون والنصب، وَإِنْ كانَتْ غَيْرَ مثناة، ولا مجموعة ذلك الجمع؛ نحو: الحسن الوجه، والحسن وَجْهِ الأخ، فالأجودُ النَّصْبُ على التشبيه، وأجاز بَعْضُ البصريين النَّصْبَ فيه على التميز، وهي نزعةٌ كوفية ثُمَّ الجر، ثُمَّ الرفع على الفاعلية، والضميرُ محذوفٌ، تقديره: منه.

هذه مَذْهَبُ سيبويه والبصريين، ومذهب الكوفيين: أَنَّ (أل) عوضٌ من الضمير، وَنَسَبَهُ صاحبُ "رد الشارد " إلى سيبويه والبصريين،وذهب الفارسي في " الإيضاح": إلى أَنَّ ارْتِفَاعَه على البدل من الضمير المستكن في الصفة على زعمه، وَجَوَّزَ في "البغداديات " هذا الوجه، وَأَنْ يَرْتَفِعَ على الفاعلية، وَإِنْ كانَ المعمولُ مَجردًا أو

مضافًا إلى مُجَرّد، والصفةُ مقرونة بـ (أل)، ومثناة أَوْ مجموعة ذلك الجمع فكالمعمول مقرونًا بـ (أل)، أَوْ مضافًا إلى مقرون، والخلافُ في حَذْفِ النون، والنَّصْبُ هنا مثله هناك، وَإِنْ كانت غَيْرَ مثناة، ولا مجموعة ذلك الجمع، وَثَمَّ رابطٌ مذكور؛ نحو: الرَّجُلُ الحسنُ وجه مِنْهُ، أَوْ الحسن خالٍ وجنته منه فالرفعُ، ويجوز النصب ضرورة، ولا يجوز الخفض، أو محذوف فلا يجوز إلا النصب فقط، أو غير مقرون بـ (أل)، وَصَرَّحْتَ بالرابط؛ نحو: حَسَنُ وَجْهٍ مِنْهُ، وَحَسَنُ وَجْهِ أَخٍ منه، فالرفعُ ويجوزُ الجرُّ والنصب ضرورة، أَوْ لَمْ يصرح فالاختيار الخفض؛ نحو: حَسَنُ وَجْهٍ، ويجوزُ النصب؛ نحو: حَسَنٌ وَجْهًا، ويمتنع الرفع، وأجازه الكوفيون، وبعض البصريين.

وَإِنْ كان المعمول مضافًا إلى ضمير الموصوف والصفة مقرونة بـ (أل) مثناة أو مجموعة ذلك الجمع، وَأُثْبِتَتْ النون؛ نحو: الحَسَنَيْنِ وجُوهُهما، أَوْ الحَسَنَيْنِ وُجُوهُهم، فالرفع على لغة أكلوني البراغيث، والنَّصْبُ في الشعر، ولا يجوز الخفضُ أو حذفتها فالرفع على تلك اللغة، والنصب والجر في الضرورة، أو غير مثناة، ولا مجموعة ذلك الجمع؛ نحو: الرجل الحسنُ وَجْهُهُ فالرفع، ويجوزُ النصبُ ضررورة، ويمتنع الجرُّ، أَوْ غير مقرونة بـ (أل)؛ نحو: حَسَنٌ وَجْهُهُ فالرفع، ويجوز النصب، ويجوز النصب والجر ضرورة، وأجازهما الكوفيون، وَمَنَعَ المبرد الجر، وتلقفنا عن شيوخنا أَنَّ ما تَكَرَّرَ فيه الضمير من المسائل أو عرى منه فهو ضعيف، وما وُجِدَ فيه ضميرٌ واحدٌ قوي إلا ما وَقَعَ الاتفاق على مَنْعِهِ وهو مثل الحسنُ وَجْهٍ، والحسنُ وَجْهِهِ، وقد نظمت هذا الذي تلقفناه في أرجوزتي المسماة "غاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب " ولم تكمل، فقلت: [الرجز]

عَرِّفْهُمَا أَوْ عَرِّفَنَ أَوْ نَكِّرْنَ ... للوصفِ أَوْ معمولِه وَلْتُعْرِبَن

مَعْمُولَه بِضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَه ... أَوْ فَتْحَةٍ تَبْلُغ ثَمَانِيَ عشره

يَقْبُحُ ما حَذَفْتَ منه المضمرا ... أَوْ كَانَ فيه مضمرٌ تَكَرَّرا

وَنَحْوَ داجي شِعْرِهِ قَدْ وَرَدا ... نَثْرًا وَنَظْمًا فاتْرُك المبرِّدا

وَنَصْب شِعْرِهِ دليلُ الجَرّ ... والنصب في النثر أتى والشِّعر

ويمنع اثنان لهم بالحسن ... غداره لا بالقبيح ذقن

وفي " النهاية ": يَجُوزُ عندي: مَرَرْتُ بالرجل الحسنِ وَجْهه؛ لأنَّ الهاءَ في (وَجْهِهِ) قامَتْ مقامَ الرجل، فكَأَنَّكَ قُلْتَ: بالرجل الحسن وجه الرجل، وهذا جائزٌ؛ لأنَّ المضافَ إلى ما فيه الألف، واللام كالألف واللام ألا تَرَى أَنَّا نَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الحسن وَجْهِ الأخ، فيكون كقولك: مررت بزيد الحسن الوجه، انتهى.

وَتَقَدَّمَ لنا أَنَّ مثل (الحسن وجهه) ممنوع باتفاق.

وفي الفَصْلِ بَيْنَ هذه الصفة ومعمولها مرفوعًا، أو منصوبًا خلافٌ؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ نيّر في الحَرْبِ وَجْهُهُ، أَوْ وجهًا، وَبِرَجُلٍ نَيّر عند الكفاح وَجْهِهِ، أَوْ وجهًا، ويجوزُ أن يتبعَ معمولُ هذه الصفة بجميع التوابع إلا الصفة كذا قاله الزجاج، وتبعه متأخرو أصحابنا.

وفي الحديث: " أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليمنى "[1] وَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بغير الصفة فعلى اللفظ إن رفعًا فرفع، وَإِنْ نَصبًا فنصب، وَإِنْ جرًّا فجر؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ وَأَنْفُه، أَوْ حَسَنٌ وَجْهًا وَأَنْفًا، أَوْ حَسَنُ وَجْهٍ وَأَنْفٍ، وأجاز الفراء أَنْ يُتْبَع المجرور على موضعه من الرفع، فَأَجاز: مَرَرْتُ بالرجلِ الحسنِ الوجه نَفْسه، وهذا قوي اليد والرجل، بِرَفْعِ نفسه والرجل، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الحسنُ وَجْهِهِ نَفْسُه، وقوي يده ورجله، وَقَدْ صَرَّح سيبويه بمنع ذلك، وَأَنَّهُ لَمْ يسمع منهم.

وَأَجَازَ البغداديون الخفضَ في المعطوف على المنصوب، تَقُول: هذا حسنٌ وَجْهًا وَيَدٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: حَسَنٌ وَجْهٍ وَيَدٍ، وَنَصَّ النحاةُ على أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ على مجرورها نَصْبًا لا تقول: هو الحسنُ الوَجْهِ والبدنَ بِجَرِّ الوجه، ونصب (البدن)، وتخالف اسم الفاعل المتعدي في هذا؛ فَإِنَّه يجوزُ: هذا ضاربُ زَيْدٍ وَعَمْرًا بنصب (عمرو)، وَإِن اختلفوا في تخريجه.

وفي امتناع حَذْفِ هذه الصفة، وإبقاء معمولها، فَيَجُوزُ فِي اسْمِ الفاعل؛ نحو: أنا زَيْدًا ضَارِبُهُ يريدُ: أنا ضاربُ زَيْدًا ضارِبُهُ، وفي امتناع تقدم معمولها عليها، ويجوزُ ذلك في اسْمِ الفاعل المتعدي بشرطه المذكور في بابه، وفي امتناع أَنْ يكونَ معمولها أجنبيًّا ويجوزُ في اسم الفاعل؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضاربٍ زيدًا، بل معمولها دائمًا سببي، ويقبحُ أَنْ يُحْذَفَ موصوفها، وَتُضَافُ إلى ضمير؛ نحو: مَرَرْتُ

---

(١) أخرجه البخاري (٣/١٢٧٠، رقم ٣٢٥٧).

بِحَسَنٍ وَجْهِهِ، والصفةُ إذا كان معناها للموصوف حقيقة رفعت ضميره، وَتَقَدَّمَ الكلامُ على ذلك في باب النعت.

وإنْ كانَ معناها للموصوف مجازًا وهو في الحقيقة للسببي كهو في هذا الباب، طابقَ الضميرُ الموصوف في إفرادٍ وتذكيرٍ وفروعها، تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حسن الوجه، وَبِرَجُلَيْنِ حَسَنَيْنِ الوجوه، وَبِرِجَالٍ حسنين الوجوه، وبامرأة حَسَنَةِ الوجه، وبامْرَأَتَيْنِ حَسْنَتَيْ الوجوه، وبنساءٍ حسان الوجوه؛ فَإِنْ رَفَعَت الصفةُ السببي جَرَتْ في ذلك مجرى الفعل، تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ حَسَنٍ غلاماهما، وبرجالٍ حَسَنٍ غلمانُهم، وبامْرَأَةٍ حسن غلامها، وبرجلٍ حسنة جاريَتُه، وبنساءِ حَسَنٍ غلمانُهُنَّ، كما يقال: حَسُن وَحَسُنَتْ، وَإِنْ أمكن تكسيرُ الصفة رافعةً سببيًّا مجموعًا فالتكسير أولى من الإفراد.

وسواءٌ أكان الموصوفُ مفردًا أم مثنى، أَمْ مجموعًا؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حسانٍ غلمانه، وبرجلين حسانٍ غلمانهما، وبرجال حسانٍ غلمانُهُم، فهذا أولى مِنْ أَنْ تقولَ: حَسَنٌ في هذه الصور والموصوف المؤنث في ذلك كالموصوف المذكر، تقول: مَرَرْتُ بامرأة حسان غلمانُها وبامرأتين حسانٍ غلمانهما، وبنساءٍ حسان غلمانُهُنّ، فـ (حسان) أولى مِنْ (حَسَنٍ) في هذه الصور.

وإنْ لم يمكن التكسيرُ فالإفراد؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شُرَّاب غلمانُهُ، ويجوز (شَرَّابين) على لُغَةِ أكلوني البراغيث، وجماعُ القول في السببي أنه إن كان مفردًا أفرد الوصف؛ نحو: مررت برجل قائمٍ أبوه، أو مثنى أُفْرِدَ في الفصيح؛ نحو: مَرَرْتُ برجل قائمٍ أَبَواه، ومررت بِرَجُلٍ أعور أبواه، وتجوز التثنية على لغة:

ألفتيـــا عَيْنَـــاك..................

فتقول: بِرَجُلٍ قائمين أبواه، وَأَعْوَرَيْنِ أبواه.

وَفَصَّل الكوفيون، فقالوا: إن كانت الصفة لا تُجمع بالواو والنون وَجب تثنيتهما؛ نحو: بِرَجُلٍ أعورين أبواه، أَوْ مما تجمع بها أفردت؛ نحو: بِرَجُلٍ حسنٍ أبواه، وإن كان السببي جمعًا والصفة مما تُجمع الجمعين، أو جمع تكسير فقط فالأحسن التكسير؛ نحو: بِرَجُلٍ كِرَام أَعْمَامه، وصبر آباؤه، ويجوز الإفراد؛ نحو: بِرَجُلٍ كريمٍ أعمامه، وَصَبُور آباؤه، ويضعفُ فيها جمع الجمعين: برجل كريمين آباؤه على لغة أكلوني البراغيث.

والسببي غير العاقل كالسببي العاقل؛ نحو: برجلٍ حسن أثوابه، وحسان أثوابه، وَأَوْجَبَ الكوفيون جَمْعَ التكسير فيما لا يجمعُ بالواو والنون لعاقل، ولغير عاقل، فيقولون: بِرَجُلٍ عُورٌ قومه، وحسان أثوابه، ولا يجيزون أَعْورَ قومه، ولا حسن أثوابه.

وما ذكرنا من أَنَّ التكسير فيما يجمعُ الجمعين أَحْسَنُ من الإفراد، هو نص سيبويه في بعض نسخ الكتاب، وهو مذهب المبرد، واختاره أبو موسى الجزولي، وابن بطال صاحب كتاب " التمهيد "، وابن مالك.

وذهب الجمهور إلى أن الإفراد أحسن من جمع التكسير، وهو اختيار الأستاذ أبي علي، وشيخنا أبي الحسن الأبذي، وفصَّل بعضهم، فقال: إن كانت الصفةُ تابعة لجمع فالتكسير أَوْلَى من الإفراد؛ نحو: برجال حسانٍ آباؤه وإنْ كانت تابعةً لمفرد، أو مثنى كان الإفراد أَحْسَنَ من التكسير؛ نحو: مَرَرْتُ برجلٍ حسنٍ آباؤه، وَبِرَجُلَيْنِ حَسَنٍ آباؤهما.

وفي بعض نسخ الكتاب أَنَّ ما جُمِعَ الجمعين، فالأجودُ فيه التكسير، فـ (حسانٍ غلمانُهُ) أجود من حَسنٍ غلمانه، وما جمع بالواو والنون؛ نحو: منطلق ومنطلقين، فالأجود أن يُجْعَل مثل الفعل المقدم؛ نحو: مررت برجلٍ منطلق قومه.

وذكر السيرافي أَنَّ هذا الفصل لَيْسَ من كَلامِ سيبويه، وفي " البسيط ": أن المبرد قال: جمع السلامة أولى من جمع التكسير، فبـ (رَجُلٍ) حسنين غلمانُه أَحْسَنُ مِنْ حسان غلمانُهُ، وإذا رَفَعَت الصفة السببي ذا (أل)، فلا يعطى حكم المضاف للضمير، مثال ذلك: مَررت برجلٍ حَسَنَةٍ العينُ قبيحِ الأنف، كَأَنَّكَ قُلْتَ: حسنةٌ عَيْنُه قبيحٌ أنفه، وحكى جواز ذلك الفراء. قال: والعربُ تجعل (أل) عوضًا من الإضافة وأجاز ابن مالك تفريعًا على ما حكى الفراء أَنْ تَقُول: مَرَرْتُ برجلٍ حسان الغلمان، وبرجل كريمة الأم، وبامرأة كرامِ الآباء، وبامْرَأَةٍ كريمِ الأب كما تقول: حسان غلمانُه وكريمةٍ أُمُّه، وكرامٍ آباؤُها، وكريمٍ أَبُوها، ثُمَّ أجاز الجر في السببي ذي (أل)، وتحمل الوصف ضميرًا عائدًا على الموصوف.

وتقدم النقلُ عن الجرمي أَنَّهُ لا يجيزُ: برجلٍ كرام الآباء، ولا برجالٍ كريم الأعمام، وعلى ذلك أصحابنا لا يجيزون إذا رفعت الصفة الضمير، وانجر المعمول، أو انتصبَ؛ إلا مطابقة الصفة للموصوف، وَتَقَدَّم الخلافُ لبعض النحاة فيه اعتمادًا

على أنَّ المعنى في الحقيقة للسببي، فهو كحاله إذا رُفِعَ بالصفة، وإذا كان الفعلُ يَتَعَدّى إلى مفعولين أو ثلاثة، فلا يُجْرَى اسمُ فاعله، ولا اسمُ مفعوله مجرى الصفة في هذا الباب، تقول: زيدٌ معطٍ أبوه عمرًا دِرْهمًا، وزيدٌ معطًى أبوه درهمًا، فلا يجوز مُعْطِ الأب عمرٍ درهمًا، ولا معطى الأب درهمًا.

وكذا المتعدي إالى ثلاثة؛ فإن تعدَّى إلى واحد بحرف الجر؛ نحو: مررت برجل مارٍّ أبوه بزَيْدٍ، فأجاز الأخفش فيه التشبيه، فتقول: مارّ الأب بِزَيْدٍ، واختاره ابن عصفور، وذهب الجمهور إلى المنع، وإنْ تَعَدَّى إلى واحد بنفسه، فحكى الأخفش إجازته، عَنْ طائفةٍ من النحاة يقولون في هذا ضاربٌ أبوه زيدًا: هذا ضاربُ الأب زَيْدًا، وَذَهَبَ كثيرٌ من النحاة إلى المنع، وَفَصَّل آخرون، فقالوا: إنْ لَمْ يُحْذَفْ المفعولُ اقتصارًا فلا يجوزُ، إنْ حُذِفَ جاز، وهو اختيار ابن عصفور، وابن أبي الربيع؛ نحو قوله(١): [البسيط]

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلامًا وَإِنْ ظُلِمَا وَلا الكَـــرِيمُ بِمَنَّـــاعٍ وَإِنْ حُرِمَـــا

وقوله(٢): [الرجز]

الْحَزْنُ بَابًا وَالعَقُـورُ كَلْبَا

لم يَذْكُرْ مفعولَ الراحم، ولا مفعول العقور، وفي " كتاب الصفار البطليوسي ":

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "ظلاما" على وزن فعال -بتشديد العين- مبالغة ظالم، "مناع" كذلك مبالغة مانع، ولكن المعنى هنا ليس بذي ظلم، وليس المراد به المبالغة، "ظلما" على صيغة المبني للمجهول، "حرما" على صيغة المبني للمجهول.

المعنى: أن من اتصف بالرحمة واستشعر قلبه الرأفة بالناس، لا يقسو عليهم وإن قسوا عليه، ولا يسيئهم وإن أساءوا إليه، وأن من اتصف بالكرم وامتلأت نفسه بمحبة البذل لا يمنع عن أحد رفده، وإن كان الناس لا يعاملونه هذه المعاملة.

الشاهد فيه: "ما الراحم القلب"، فإن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله "القلب"، وإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقا للفارسي.

وقال جماعة: إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا فلا، وفي البيت حذف مفعوله اقتصارا.

انظر: الأشموني ٣٤٦ / ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٠١/ ١٠.

(٢) الرجز لرؤبة، انظر: الديوان ١٥/١، والكتاب ١٠٢/١.

أنه لا خلاف في جَوَازِ ذلك، إذا حذف المفعول؛ إنما الخلافُ إذا ذكر المفعول.

وقال الفارسي في " التذكرة ": مَنْ قالَ: زَيْدٌ الحسن عينين فلا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: زَيْدٌ الضارب أَبَوَيْنِ، والضاربُ الأبوين، والأبوان فاعل على قولك: الحسن الوجه، وَلَمْ يُقَيِّد الفارسي بأمن اللبس، وتبعه ابن مالك إلا أَنَّه قَيَّدَ جواز ذلك بأمن اللبس، والأحوط أَلا يُقْدَمَ على اقتياس ذلك، حتى يكثر فيه السماعُ.

واسْمُ المفعول المتعدي فعله إلى واحد يَدْخُل في هذا الباب تقول: زيدٌ مضروبٌ ظَهْرُه مهزولٌ فصيلُهُ، ويجوز: مضروبُ الظهر مهزولُ الفصيلَ بالنصب والجر، وهو مرفوعٌ من باب الصفة فأحكامه، أحكامه ولا نعلمُ خلافًا في ذلك، وَقَدْ يجري الجامدُ لتأويله بمشتق مجرى المشتق في هذا الباب، ومنه المنسوب، تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هاشميّ أَبُوه، وهاشميَ الأبَ بالنَّصْبِ والجر، وهو مُطَّرِدٌ في هذا ومن ذلك قوله[1]: [الوافر]

فَلَـوْلا اللهُ وَالْمُهْـرُ الْمُفَـدى لأبْـتَ وَأَنْـتَ غِرْبَـالُ الإِهَـابِ

وقوله[2]: [الرجز]

مِئْبَـرَةِ العُرْقُـوبِ إشْـفَى الْمِرْفَـقِ

وقوله[3]: [البسيط]

فَرَاشَةُ الْحِلْـمِ فِرْعَـوْنُ العذَابِ وَإِنْ تَطْلُـبْ نَـدَاة فَكَلْـبٌ دُونَـهُ كلـبُ

يريد: مُثَقَّبُ الإهاب، حديدة العرقوب، وحديدة المرفق، وطائش الحلم، ومهلك العذاب، وأرى هذا قليلا فلا ينبغي أن يقاس عليه، وأورده ابن مالك مورد القياس، فقال مثاله: وَرَدْنَا مَنْهلا عَسَلا ماؤُهُ، وَعَسَلَ الماء؛ أَيْ: حلو، أَوْ مَرَرْتُ بِقَوْمٍ

---

(١) ينسب لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ونسب في الوحشيات ص٨ إلى غفيرة بنت طرامة.
انظر: الخصائص ٢/ ٢٢١، ٣/ ١٩٥، العيني ٣ / ١٤٠، همع الهوامع ٢/ ١٠١، الدرر ٢/ ١٣٦ الأشموني ٣/ ١٦.
والضمير في "أبت" يعود للحارث بن هشام
وفي المقاصد النحوية قال العيني ٣/ ١٤٠ قائله: المنذر بن حسان من قصيدة بائية من الوافر.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٢٢١، والمحكم ١٠٥/٨.

(٣) لم ينسب لقائل معين. انظر: الدرر اللوامع ٢/ ١٣٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٠١.

أَسَدٍ أَنْصَارُهم، وَأَسَدِ الأنصار؛ أي: شجعان، وَمَرَرْتُ بِحَيّ أقمار النساء، أو أقمار نساؤهم؛ أي: حسان، انتهى.

وكانَ قَدْ ذَكَرَ في باب النعت أَنَّ غَيْرَ المطرد النعت بالمصدر، والعدد والقائم بِمُسَمّاه معنًى لازم تنزله منزلة المشتق، وَفَسَّرَهُ بأسد؛ لَكِنَّهُ خالفَ قوله هذا في باب الصفة المشبهة حيث مثل: بِعَسَلٍ، وَبَأَسَدٍ، وبأقمار.

وَأَمَّا (مَشْيُوخَاء)، و(مَعْلُوجَاء)، فأجاز الفارسي الرفعَ بهما كما جاز: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أعور أبوه، وَمَنَع من ذلك غيره، و(مَشْيُوخَاء، وَمَعْلُوجَاء) اسْمَا جَمْع وذكرهما سيبويه في " الصفات "، واشتقاقُ (مَشْيُوخَاء) من الشيخ، وَمَعْلُوجَاء من العلج، وهو في الأصل الغليظ، والوصف به على توهم أصله.

وفي " النهاية ": أَكْثَرُ أبنية الصفة: أفعل التفضيل، وأفعل فعلاء، وَفَعِيل وَفِعَال، وَفُعَّال، وَفِعِّيل، وَفُعَّل، وَفُعَّيْل، وَفَيْعِل؛ نحو: أَكْرَم مِنْ زَيْد، وَأَسْوَد، وظريف، وَطِوَال، وَحُسَّان، قال العجاج[1]: [البسيط]

طَالَ الثَّوَاءُ على رَسْم بيمئُودِ   أَقْوَى وَعَهْدٌ جديدٌ غير مَزْدُودِ

دَارَ الفتاةِ التي كُنَّا نَقُولُ لَهَا   يَا ظبيةً عُطُلا حُسَّانَة الجيدِ

وَفِسِّيق، وَزُمَّل، وَزُمَّيْل، وَسَيِّد، ومن أبنيتها فَعْل كـ (صَعْب)، و(فُعْل)كـ(مُرّ) و(فَعِل)، كـ (حَلِف)، وفَعَل كـ (حَسَن)، وفَعُل كـ (عَجُل)، وفُعُل كـ(جُنُب)، وفِعَل كـ(عِدًى).

ومنها ما لا يجري على الفعل من الصفات الرباعية والخماسية كـ (سَهْلَب)، و(فُلْفُل)، و(ضِرْزِم)، و(سِبَحْل)، و(هِبْلَع)، و(شَمْرْدَل)، و(خُبَعْثن)، و(جِرْدَحل)، و(صَهْصَلِق) وهذه كلها معدوات في الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ لأنها تدل على معانٍ، انتهى.

واختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي كما شُبّه وصفه باسم الفاعل المتعدي، فَأَجَازَ ذلك بَعْضُ المتأخرين، فتقول: زَيْدٌ تفقأ الشحمُ، أصله: تفقأ شَحْمُه، أَضْمَرْتَ في تَفَقّأ، وَنَصَبْتَ الشحمَ تشبيهًا بالمفعول به، وَمَنَع من ذلك الأستاذ أبو علي، وهو الصحيح إذ لَمْ يَثْبُتْ من لسان العرب ولا حجة في قوله: (تهراق الدماء) إن صح؛ لاحتماله التأويل.

---

(١) انظر: الكامل في اللغة ١٢٨/٣.

باب حروف المعاني وحصرها

الحرفُ الذي هو قسيم الاسم والفعل: رَسْمُ كلمة تَدُلُّ على معنى في غَيْرِها فقط.

(**فكلمة**) جنسٌ يشملُ الاسم والفعل والحرف، وَتَدُلُّ على معنى في غَيْرِها، فصل يَخْرُجُ به أكثر الأسماء، والفعل.

و(**فقط**) يخرجُ به ما دلَّ على معنى في نَفْسِهِ، وفي غَيْرِهِ وذلك أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام.

والحرف بسيط، ومركب، **البسيط أحادي**، وثنائي، **وثلاثي**، ورباعي، وخماسي:

الأحادي: الواو، والفاء، والباء، والتاء، واللام، والكاف، والهمزة، والسين، و(مِ)، و(مُ).

والثنائي: أَمْ، وَأَوْ، وبَلْ، و(لا)، وما، وَإِنْ، وأَنْ، وَلَنْ، وَمِنْ، وَعَنْ، وَفِي، وَمُذْ، وَلَوْ، وَلَمْ، وَأَيْ، وآ، ويَا، و(وا)، وَقَدْ، وَهَلْ، وَهَا، وَكَيْ، وَمَع، و(أل).

والثلاثي: عَلَى، وإلى، ورُبّ، وَعَدَا، وَخَلا، وَمُنْذُ، وَإِنَّ، وَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَسَوْفَ، وأيّ، وَأَيَا، وَهَيَا، وإذن، وَألا، وَأَجَل، وَبَجَل، وَنَعَم، وَبَلَى، وَثُمَّ.

والرباعي: حتى، وَحَاشَا، وَإِلا، وإمَّا، وَأَمَّا، وَلَعَلَّ، وَكَلا.

والخماسي: لَكِنّ. والمركب: كَأَنَّ، وَلَوْلا، لَوْمًا، وَإِلا، وَهَلا، و(إذ ما) على مذهب سيبويه، و(لَمَّا) على مذهب سيبويه أَنَّهَا حَرْفٌ لا ظرف، وذهب أبو القاسم حسين بن العريف: إلى أَنَّ (لَمَّا)، وَ(رُبَّما) مركبة لا بسيطة.

فما كانَ من حروف العطف، أَوْ النداء، أَوْ حروفُ الجر أو النواصب، أو الجوازم، فقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليه في بابه وَتَقَدَّمَ ذكرُ الخلاف في بَعْضِهِ من جهة ذاته، ومن جهة معناه، وَنَحْنُ نذكرُ ما لَمْ يَتَقَدّم لنا فيه كلام، أو تقدم، ولم يشبع الكلام فيه، فَمِنْ ذلك (قَدْ).

[(قد)]

(**قد**) تَدْخُلُ على الماضي المتصرف لتقريب زمانه من الحال، وَتُفِيدُ التحقيق، وعلى المضارع الخالي من ناصب، وجازِمٍ، وَحَرْف تنفيس ولا يفيدُ تقليلا فيه؛ بَلْ

يَدُلُّ على التوقع فيما يمكن فيه ذلك، ويجوزُ تقديمُ منصوب الفعل عَلَيْها، مثال ذلك: زَيْدًا قَدْ ضَرَبْتُ، وَزَيْدًا قَدْ أَضْرِبُ.

فَإِنْ كَانَ المضارعُ لا يمكن فيه التوقع كان بمعنى الماضي، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] أي: قَدْ عَلِمَ، والفصلُ بالمعمول بَيْنَ قَدْ والفعل قبيحٌ؛ نحو: قَدْ زَيْدًا رَأَيْتُ.

قال سيبويه: وهو مستقيم قبيح؛ يعني: أَنَّهُ مستقيمٌ في المعنى، قبيحٌ في التركيب، وجاء الفصلُ بينهما بالقسم في الشعر؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

أَخَالِدُ قَدْ واللهِ أَوْطَأْتُ عَشْوَةً ... وَمَا قَائِلُ المعروفِ فِينا يُعَنَّفُ

وقوله[2]: [الطويل]

قَدْ أَرْسَلُوني فِي الكَوَاعِبِ رَاعِيا ... فَقَدْ وَأَبى راعِي الكواعِبِ أَفْرِسُ

وجاء حَذْفُ الفعل الماضي بَعْدَ (قد)؛ لدلالة المعنى عليه؛ نحو قوله:

.... وَكَأَنْ قَدِ

يُريد: قَدْ زَالَتْ، وَزَعَم ابْنُ مالك: أَنَّها قَدْ يرادفها (هَلْ)، وَمَثَّل ابْنُه بدر الدين بقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١] وبقول الشاعر:

أَهَلْ رَأَوْنَا بوادي القُفِّ ذِي الأَكَمِ

قال يُريد: قَدْ أَتى، وَقَدْ رَأَوْنَا، وهذا شيءٌ قالَهُ الكسائي، والفراء، وبعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾، وَقَدْ رَدَدْنَاهُ في الشرح.

[(هَلْ)]

ومن ذلك: (هَلْ) وَتُسَاوِي همزةَ الاستفهام في دخولها على التصديق الموجب؛ نحو: هَلْ قامَ زَيْدٌ، وَأَزَيْدٌ قَائِمٌ.

ويجوزُ إبدالُ الهمزة (هاءً) قال ابنُ السكيت: تَقُولُ العرب: هَزَيْدٌ منطلقٌ تريد: أَزيدٌ منطلقٌ؛ فإن كانَ منفيًّا جاز دخولُ الهمزة عليه دون هل نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٣٣٠.

(٢) انظر: المحكم ٦/٤٢٦.

صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] أَلَمَّا أُحْسِن إليك، ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦].

[ومن البسيط:[1]]

أَلا طِعَـــانَ أَلا فُرْسَـــان عاديـــةً

فَإِنْ كـانَ النـافي (إنْ) فـلا يُحفظ دخـول الهمزة، ولا هـل عليهـا؛ نحـو: أَإِنْ قـامَ زيدٌ، ولا هَلْ إِنْ قام زَيْدٌ، فَلَوْ فُهِمَ النفيُ مِنْ (غَيْرٍ) جاز دخولهما؛ نحـو: أَزَيْدٌ غير قـائم؟ وهـل زَيْـدٌ غيـر قـائم؟ فـإِنْ طُلِـبَ بالاسـتفهام تعيـين، أو تـوبيخ، أو إنكـار، أو تعجب كانَ بالهمزة دون (هَلْ)؛ نحو: أَزَيْدٌ قامَ أَمْ عمرو، وقوله[2]: [الرجز]

أَطَـــربًا وَأَنْـــتَ قِنَّـــسريّ

وَأَزَيْدينه، وَتَنْفَرِدُ (هَلْ) دون الهمزة بِأَنْ يُرَادَ بالاستفهام بها الجحد؛ نحو: هَلْ يَقْـدِرُ على هـذا غيـري؛ أي: مـا يَقْـدِرُ، وَيُعَيّنه دخـول إلا؛ نحـو: ﴿وَهَـلْ نُجَـازِي إِلا الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

---

(١) صدر بيت: قائله: حسان بن ثابت الأنصاري، وهو من قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي.

وعجزه: (إلاّ تَجَشُّؤكُم حَوْلَ التّنانيرِ)

الشرح: "طعان" من طاعن تطاعن مطاعنة وطعانا، "فرسان" الفوارس جمع فارس وهو جمع شاذ لا يقاس عليه "عادية" من العدو -بالعين- ويقال بالغين المعجمة من الغدو، "تجشؤكم" -بالجيم والشين- من تجشأت تجشؤا وهو من الجشاء، وهو دليل الامتلاء من الطعام، "التنانير" جمع تنور وهو ما يخبز فيه.

المعنى: يقول هذا لبني الحارث بن كعب ومنهم النجاشي وكان يهاجيه فجعلهم أهل نهم وحرص على الطعام لا أهل غارة وقتال.

الشاهد: في "ألا طعان" حيث جاء فيه التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها.

انظر: ابن الناظم ص٧٧، والأشموني ١/ ١٥٣، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٤٧، وذكره ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٦٦، وسيبويه في كتابه ج١ ص٣٥٨.

(٢) هَذَا الشَّطْرُ لِلعَجَّاجِ.

الشَّاهِدُ فيه قولُه: (أَطَرَبًا) لَفْظُهُ لَفْظُ الاسْتِفْهَامِ، وَمَعْنَاهُ: الإثْبَاتُ؛ يُوَبِّخُهُ عَلَى طَرَبِهِ وَهُوَ شَيْخٌ.

اللُّغَةُ: (الطَّرَبُ): خِفَّةٌ تُصِيبُ الرَّجُلَ عِنْدَ السُّرُورِ وَعِنْدَ الجَزَعِ، وَهُوَ هُنَا الجَزَعُ. و(القِنَّسْرِيُّ): الشَّيْخُ الكَبِيرُ المُسِنُّ، وَإِنَّمَا هُوَ قِنَّسْرٌ، فَزَادَ اليَاءَ لِتَوْكِيدِ مَعْنَى الصِّفَةِ وَلَيْسَتْ لِلنَّسَبِ. انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٢٠٦.

[الطويل]

وَهَـلْ أَنَـا إلا مِـنْ غَزِيَّـة إِنْ غَـوَتْ غَوَيْــتُ وَإِنْ تَرْشُــدْ غَزِيَّــةُ أَرْشُــدِ

أي: ما يُجَازَى، وَمَا أَنا إلا من غَزِيَّة، ولا يجوز: أزيدٌ إلا قائمٌ، ولا أقام إلا زيدٌ، وتقول: هَلْ يَكُونُ زَيْدٌ إلا عالمًا، ولا يجوز: أَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ إلا عالمًا، ولا أَلَيْسَ زَيْدٌ إلا عالمًا.

[الهمزة]

وانفردت الهمزةُ بتصدرها على واو العطف وفائه، و(ثُمَّ)؛ نحو قوله تعالى: ﴿أولَـمْ يَـسِيرُوا﴾ [الـروم: ٩]، ﴿أَفَلَـمْ يَـسِيرُوا﴾ [الحـج: ٤٦]، ﴿أَثُـمَّ إِذَا مَـا وَقَـعَ﴾ [يونس:٥١] وَتَقَدَّمَ الكلامُ على هذه المسألة في عَوَامِلِ الجزم، وَبأَنَّها لا تُعَادُ بَعْدَ (أَمْ) تَقُول: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ، ولا يَجُوزُ أَمْ أَقَعَدَ، وتعادُ بَعْدَ (أَمْ) هَلْ، تَقُول: هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ هَلْ قَامَ عمرٌو، ويجوزُ أَنْ لا تعادَ، فتقول: أَمْ قامَ عمرٌو. وتنفردُ الهمزةُ أَيْضًا بِأَنَّها تكونُ في التسوية دُونَ هَلْ؛ نحو: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عندك أَمْ عمرو، وبدخولها على (إن) قال تعالى: ﴿أَإِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠].

وَأَجَازَ بَعْض النحاة أَنْ تكونَ (هَلْ) للتسوية كالهمزة، فتقول: عَلِمْتُ هَلْ قام زيدٌ أم عمرٌو، ويحتاجُ ذلك إلى سماع من العرب.

ولتأصُّل الهمزة استعملت في التقرير دون (هَلْ) على ما ذَكَر سيبويه فتنقلُ النفي إلى الإثبات في ثلاثة أدوات: لَمْ، وَلَمَّا، وَلَيْسَ، وَيَدْخُلُها معانٍ من الإنكار، والتعجب، والتجهيل، والتوبيخ.وزعم بَعْضُهم أَنّ الفرقَ بين الهمزة، وَهَلْ: أَنَّ الهمزةَ لا يُسْتَفْهَمُ بِها إِلا وقد يَهْجِسُ في النفس إثباتُ ما يُسْتَفْهَمُ بها عَنْهُ، بخلاف (هَلْ) فإنّه لا يترجّح عنده لا النفي، ولا الإثبات، وذكر بعضهم أَنَّ (هَلْ) تَأْتِي تَقْرِيرًا وإثباتًا في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥]، وَمِنْ ذَلِكَ حروف التنبيه، وهي: ها، وَيَا، وَألا، وَأَمَا.

[(ها)]

أَمَّا (ها) فأكثرُ استعماله مع ضمير رَفْعٍ منفصل مبتدأ مخبرٌ عنه باسْمِ إشارة؛ نحو قوله تعالى: ﴿هَأَنْتُمْ أولاءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، وها أَنَذا قائمًا، وها هو ذَا قائمًا، وَشَذَّ دُخُولُها على ضمير مبتدأ لَمْ يُخْبَرْ عَنْهُ باسم إشارة؛ نحو قوله:

أَبَا حَكَمٍ هَا أَنْتَ عَمٌّ فجالد

وقال الفراء: لا يكادون يقولون: أَنَا هَذَا، وقد يقولون: ها أَنَا ذَا، وحكى أبو الخطاب ويونس: ها ذا أَنَا، وَأَنَا هَذَا.

وقال الزجاج: الأكثرُ والأحسنُ أن يستعمل (ها) مع المضمر، ولو قلت: ولا زَيْدٌ ذا، وهذا زَيْدٌ جاز بلا خلاف، انتهى.

ويجوزُ دخولُ (ها) بَعْدَ (أي) في النداء وَقَدْ يجيءُ بعدها اسم إشارة، وَقَدْ لا يجيء؛ نحو: يا أيها الرجلُ، ويا أَيُّهذا الرجلان، ولا يحفظ: أَيُّها ذان الرجلان، ولا يا أَيُّهؤلاء الرجال، والقياسُ يقتضي جوازه، ودخول (ها) على المشار هو بشرط أَنْ لا يكونَ للبعد، ولا يجوزُ (ها) ذلك، و(ها) هُنَالك، وقد جاء استعمالُها مع غير الضمير واسم الإشارة؛ نحو قوله[1]: [البسيط]

هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إِلا تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَها قَدْ تاهَ فِي البَلَدِ

وَأَمَّا (يا) فَتَدْخُلُ على المنادى؛ نحو: يا عَبْد الله، ويجيءُ بعدها الأمر، و(لَيْتَ) و(رُبّ)، وَأَمَّا (أَلا)، و(أَمَا)، فأكثر ما يكون للاستفتاح، وقد يكونان معه للتنبيه، وكثيرًا ما تجيء (أَلا) قَبْلَ المنادى، و(أَمَا) قبل القسم، وَقَدْ تُبْدَلُ همزةُ (أَلا) هاءً فتقول: هَلا، وهمزة (أَمَا) هاءً أَوْ عَيْنًا، فيقال: هَمَا، وَعَمَا، وَقَدْ تُحْذَفُ ألفها، فيقال: أَمْ، وَهَمْ، وَعَم.

ومن ذلك حروف الجواب: أَجَل، وَبَجَل، وَنَعَم، وَبَلَى، وَأَيْ، أما (أجل) فهي جوابٌ في تصديق الخبر، ولتحقق الطلب، وذلك تقول لمن قال: قام زَيْدٌ: أَجَل، وَلِمَنْ قالَ: اضْرِبْ زَيْدًا: أجل.

قال الشاعر[2]: [الكامل]

لَوْ كُنْتَ تُعْطَي حينَ تُسْأَلُ سَامَحَتْ لَكَ النَّفْسُ وَاحْلَوْلاكَ كُلُّ خليلِ

أَجَلْ لا وَلكِن أَنْتَ أَشْأَمُ مَنْ مَشَى وَأَثْقَلُ مِنْ صَمَّاءَ ذاتِ صَلِيل

---

(١) البيت للنابغة، انظر: الديوان ١/ ٣٢.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٥٦.

ولا تكونُ جوابًا للنهي، ولا للنفي هكذا في كتاب " رَصْف المباني في حروف المعاني".

وقال غيره: (أَجَل) تصديقٌ للخبر ماضيًا كانَ أو غيره موجبًا أو غيره، ولا تجيءُ جوابًا للاستفهام، وعن الأخفش أَنَّها تكونُ في الخبر والاستفهام؛ إلا أَنَّها في الخبر أَحْسَنُ مِنْ (نَعَم)، و(نَعَم) في الاستفهام أَحْسَنُ منها.

وَأَمَّا (بَجَل) الحرفية فبمعنى: نَعَم، وَتَقَعُ في الطلب والخبر.

[(نعم)]

وَأَمَّا (نَعَم) فكنايةٌ تُكْسَر عينها، والجمهور يفتحونها، وحكى النضر بن شميل إبدال عينها حاءً، فتقول: نَحَم، وهي لتصديق مخبر، تقول: قام زَيْدٌ، فتقول: نَعَم، ولإعلام مُستخبر، فتقول: هل جاء زَيْدٌ، فيقول: نَعَم؛ أي: جَاءَ، ولوعد طالب تَقُول: اضْرِبْ زيدًا، فتقول: نَعَمْ؛ أي: أَضْرِبُهُ، والنفي كالموجب، والسؤال عن المنفي كالنفي، تقول: ما قام زَيْدٌ، وَأَمَّا قام زَيْدٌ، فالجواب: نَعَم، ففي الموجب والسؤال عَنْهُ تَصْدِيقٌ للثبوت، وفي النفي عَنْهُ، والسؤال عنه تَصْدِيقٌ للنفي، وَزَعَمَ بَعْضُ النحاة أَنَّ (نعم) تكونُ حَرْفَ تذكير لما بَعْدَها، ولذلك إذا وَقَعَتْ صدر الجملة بعدها؛ نحو قوله: نَعْمْ هذه أطلالهم.

[(بلى)]

أَمَّا (بَلَى) فهو حَرْفٌ ثلاثي الوضع مرتجل، والألفُ من سنخ الكلمة، وَلَيْس أصلها: بَل التي للعطف، فَدَخَلَت الألفُ للإيجاب، أو للإضراب والرَّدّ، أو للتأنيث كالتاء في (رُبّت) وَ(ثَمّت)، خلافًا لزاعمي ذلك، و(بَلَى) تثبتُ النفي المجرد، تقول: ما قام زَيْدٌ، فَإِنْ أَرَدْتَ تصديقه، قُلْتَ نَعَمْ، أَوْ تكذيبه، قلت: بلى، وَتُثْبِتُ النفي المقرون بأداة الاستفهام سواء أَرَدْتَ الاستفهامَ عن حقيقة النفي، أَمْ أَرَدْتَ التقرير.

فإذا أَرَدتَ تصديقهما، قُلْتَ: نَعَم، وإنْ أَرَدْتَ تكذيبهما، قُلْتَ: بَلَى، أَجْرَت العربُ التقرير مجرى النفي، قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أَجْرَى (أَلَسْتُ) مجرى (لَسْتُ)، فأجيب بـ (بَلَى)، ولذلك قال ابن عباس لو

قالوا: نَعَم كَفَرُوا، وأما قول جحدر[1]: [الوافر]

أَلَـيْسَ الليـلُ يَجْمَـعُ أُمَّ عمـرٍو وَإِيَّانَـا فَـذَاكَ بنـا تَـدَانِي

نَعَـمْ وَتَـرَى الهِـلالَ كَمَـا نَـرَاهُ وَيَعْلُوهَـا النهـارُ كمـا عَلانِـي

فَلَيْسَ نصًّا في أَنَّ التقريرَ يُجَابُ بـ (نَعَم)، وَأَمَّا (أَيْ) فبمعنى (نَعَمْ)، تكونُ لِتَصْدِيق مُخْبِرٍ أَوْ إعلام مُسْتَخْبِرٍ، أَوْ وعد طالِبٍ؛ لكنها مختصة بالقسم، و(نَعَمْ) تَكُون مع قسم وغيره قال تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣].

وَحَرْفُ القسم (الواو)، ولا يجوزُ فيها إلا إثبات الياء فإذا وليها (والله)، وَحَذَفْتَ واوَ القسم، جاز حَذْفُ الياء، فَتَقُول: إالله وإثباتها مفتوحة، فتقول: أَيَ الله، أو ساكنة، فتقول: أَيْ الله، فتجمعُ بين ساكنين.

وَتَقَدَّم في باب إنّ وأخواتها أَنَّ (إِنَّ) تكونُ حَرْفَ جواب وذكرنا الخلاف في ذلك، و(جَيْرِ) فيها خلافٌ منهم مَنْ قالَ إِنّها حَرْفَ جواب، ومنهم مَنْ قال إِنّها اسمٌ.

وَمِنْ ذلك (كَلا) مَذْهَبُ الجمهور أَنَّها بسيطة، وَزَعَمَ ثعلب أَنَّها مركبةٌ من كافِ التشبيه، و(لا) التي للرّد، وَزِيدَ بَعْدَ الكاف لامٌ لتخرجَ مِنْ معناها التشبيهي.

وَمَذْهَبُ الخليل، وسيبويه، وعامة البصريين أَنَّها حَرْفُ رَدْعٍ وَزَجْرٍ، وَمَذْهَبُ الكسائي، وتلميذه نصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن وصال أَنَّها تكونُ بمعنى حقًّا، ومذهب النضر بن شميل: أَنَّها بمعنى (نَعَمْ)، وَمَذْهَبُ عبد الله بن محمد الباهلي أَنَّ (كَلا) على وجهين:

أحدهما: أَنْ يكونَ رَدّ الكلام قبلها، فيجوزُ الوقفُ عليها، وما بعدها استئناف.

والآخر: أن تكون صلة الكلام فتكون بمعنى (أَيْ).

ومذهب أبي حاتم، والزجاج أَنَّ (كَلا) للاستفهام بمنزلة (ألا) وعن أبي حاتم أنها تكون للاستفتاح؛ بمعنى: حقًّا، ومن حَيْثُ هي رَدْعٌ وَزَجْرٌ كان لها معنى كبير في الألفاظ.

ومن ذلك أدوات التحضيض وهي (لَوْلا) غير الامتناعية، و(لَوْمَا)، و(هَلا)

(١) من قصيدة لجحدر بن مالك الحنفي، قالها وهو في سجن الحجاج الثقفي.
انظر: الخزانة ٢١١/١١.

و(أَلا)، ولا يليها إلا فعلٌ ظاهر؛ نحو: لَوْلا ضَرَبْتَ زَيْدًا، أو مضمر يفسره ظاهر؛ نحو: لَوْلا ضَرَبْتَ زيدًا، أَوْ مضمرًا؛ نحو: (لَوْلا الكَميّ المقَنَّعا).

يُريد: لَوْلا تَعُدُّون الكمي، أَوْ معمول فعل ظاهر؛ نحو: هَلا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، أَوْ معمول فعل مضمر يفسره ظاهر؛ نحو: هَلا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ.

وَذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية بَعْدَ هذه الحروف؛ نحو: هَلا زَيْدٌ قَائِمٌ، وكثيرًا يأتي للتوبيخ؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ والمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، ومثال ما عُرى عن التوبيخ قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

وزعم علي بن عيسى، والنحاس: أَنَّ لَوْلا تأتي بمعنى (ما) النافية، وَحَملا على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]؛ أي: ما كانَتْ قريةً آمنت.

باب الحقيقة والمجاز

لَمْ نَرَ أحدًا من النحويين وَضَعَ هذا الباب، وبعض أصحابنا وهو أبو إسحاق البهاري ذَكَرَ من ذلك شيئًا في كتابه " إملاء المنتحل في شرح كتاب الجمل " وصاحبُ " النهاية " ذَكَرَ من ذلك شيئًا في كتابه، وَنَحْنُ نلخص ما ذَكَرَاهُ في هذا الباب، فَنَقُول: الحقيقةُ ما استعمل في الموضوع لَهُ، أَوَّلا، والمجازُ ما استعملَ في غير الموضوع لَهُ أَوَّلا.

وَمِنْ أَقْسَامِهِ الاستعارة، كقوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، والقلب كقولهم: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، والحذف كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢]، والزيادة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] زَادَ الكافَ والتشبيه كقوله تعالى: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾ [النور: ٣٩]، وَقَلْبُ التشبيه؛ نحو[1]: [الوافر]

يَكُـــونُ مزاجَهـــا عَـــسَلٌ ومـــاء

والكناية كقوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، والتعريض كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ﴾ [الأعراف: ٦٧]، والانقطاع من الجنس، كقوله تعالى: ﴿إلا إِبْلِيسَ﴾ [الإسراء: ٦١]، وتسميةُ الشيء بما يقابله، كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وتسمية الشيء بالسبب فيه، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، والتسميةُ بما يئول إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، وإضافة الشيء إلى ما لا يستحق ذلك، كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، والإخبارُ عن الشيء ووصفه بغيره، كقولهم: نهارُهُ صائم وَلَيْلُه قائم، وَوُرُود المدح في صُورَةِ الذم، أو الذم في صورة المدح، كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، وقالوا:

---

(١) البيت لحسان بن ثابت.

انظر: الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، والأصول ٦٧/١، ٨٣، والجمل٤٦، والمحتسب ٢٧٩/١، وشرح المفصّل ٩٣/٧، وشرح التّسهيل ٣٥٦/١، والمغني ٥٩١، والخزانة ٢٢٤/٩، والدّيوان ١٧/١.

ما أَشْعَره قاتَلَهُ الله، وَأَخْزَاهُ اللهُ ما أَفْصَحَهُ، وورود الأمر بصيغة الخبر أَوْ الخبر بصيغة الأمر، كقوله تعالى: ﴿يُرْضِعْنَ أولادَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وورود الواجب أو المحال في صورة الممكن، كقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩]، وقول امرئ القيس[١]: [الطويل]

لَعَلَّ مَنَايَانا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا

والتنبيه كقولهم: العسلُ أَحْلَى من الخل، والأمثال كقولهم[٢]: (الصيف ضَيَّعْتِ اللبن)، والتقديمُ والتأخير، كقوله تعالى: ﴿والذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٤-٥] وتجاهل العارف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أو إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أو فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، انتهى ما لخص من كلام البهاري.

وأما صاحب " النهاية "، وهو أبو المعالي الموصلي ابن الخباز، فَذَكَر رسمًا للحقيقة، وهو لَفْظٌ يستعملُ لشيء وَضَعَ الواضع مثله لمثله لا عينه لعينه كالأسد لليث، ثم قال: وعلامتها سَبْقُ الفهم إلى معناها، وقال: المجاز لَفْظٌ يستعملُ لشيءٍ بينه وبين الحقيقة اتصال، وذلك كاتصال التشبيه، كاستعمال الأسَد للشجاع، واتصال التسبب كاستعمال السَّمَاء للنبات، أَوْ اتّصَال البعضية كاستعمال الحافر لِذِي الحافر، أَوْ اتِّصَال الكلية كاستعمال العالم لبعضه، أو كاتّصال العموم كاسْتِعْمَال الحجر للياقُوت، أو اتصال الخصوص كاسْتِعْمَال السيف للسلاح، أَوْ اتّصَال الإضافة كاستعمال القرية لأهلها، أَوْ اتّصَال الاشتمال كاسْتِعْمَال الشيء لِمَا هو يَشْتَمِلُ عليه؛ نحو: الغائط للعَذِرَة، والخيلُ للفرسان، والسلاحُ للمتسلح، والثوب للابس في قولهم: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُه، وليس في الدار إلا الأواري، وَلَمْ ينج من الحرب فلان إلا فَرَسه، وعلامةُ المجاز قرينة تصرف الفهم عن معنى الحقيقة إليه، وذكر متوسطًا بَيْنَ الحقيقة والمجاز، قال: وهو لَفْظٌ يستعملُ لشيءٍ وضع الواضعُ مثله لعينه كالأعلام للأشياء المعينة كـ (مكة) للبقعة المعينة، قال: والحقيقة لغوية كالأسد

---

(١) انظر: الديوان ١/١٠٧.

(٢) المثل في فصل المقال: ٣٥٧، ٣٥٩، والميداني ٢: ١٠ وجمهرة العسكري ١: ٥٧٥، والمستقصي: ١٢١ والزاهر ٢: ٢٣٥ والوسيط: ٤٨ والشربشي ٥: ١٣٦. ويروي أيضاً "الصيف ضيحت اللبن " بالحاء بدل العين يريد: الصيف أفسدت اللبن.

لليث، وعرفية كالمنارة للمئذنة، وشرعية كالصلاة لعبادة مخصوصة، انتهى كلامه، وأكثر ما تكلم في هذه المسألة في أصول الفقه وعلم البيان، وَنَظَمْتُ أنا في ذلك:

اللفظُ إنْ أُرِيدَ منه الظاهر ... حقيقةٌ مجازه مغاير
لا بُدّ مِنْ عَلاقَةٍ تكون ... بينهما تقرب أو تبين
مثاله ما قال بَعْضُ العربان ... صارَ الثريدُ في رءوس العيدان
أَرادَ بالثريد حَبّ السنبله ... سماه بالشيء الذي يئُول لَه
وفي الأعم جَعَلُوا مداره ... كنايةً تمثيلا استعاره
كناية إنْ ثَبَتَ المعنى لما ... يكونُ عن وجوده قد لزما
كقولهم يُتْعِبُ هِنْدًا رِدْفُها ... كثل ما يُرِيحُ دَعْدًا عِطْفُها
وذا رماد قَدْرُه جليل ... وذا نِجَاد سَيْفُه طويل
دلا على الجود وطول القامه ... كلاهما لذا وذا علامه
وربما ينسبُ ما يراد ... لشامل لِمَنْ لَهُ المراد
نحو رَقَاشِ الحسن في برديها ... وَحَبَّذا التفاحُ في خَدَّيها
والنحو واللغا لسيبويه ... في قُبَّة مضروبة عَلَيه
تمثيله كنحو إنَّ بِشْرا ... مقدِّمٌ رجلا مؤخر أخرى
إذا يكون فعله تَرَدَّدا ... في فعله أَوْ تركه ما قد بدا
ونحو لَمْ يَبْرَحْ أبو المناقب ... يقبل في ذروته والغارب
إذا غدا مسهلا ما استصعبا ... كَيْمَا يَنَالُ منه ما قَدْ طلبا
وجعلك اسم مشبه به عباره ... عن مشبه ذلك الاستعاره
بشرطِ فقدان أداة للشبه ... وجعلك الشيء لشيء ليس له
نحو مَحَتْ خطا الدُّجَى كَفُّ الصباحِ ... وَقَد جَرَى ريقُ الندا على الأقاح

باب الضرائر

يجوزُ للشاعر في الشعر ما لا يجوزُ في الكلام عند سيبويه بِشَرْطِ الاضطرار إليه، وَرَدّ فَرْعٍ إلى أَصْلٍ، وتشبيه غير جائز بجائز خلافًا لابن جني في كَوْنِهِ لَمْ يَشْتَرِطْ الاضطرار، ووافقه ابن عصفور، قال: لأنَّهُ مَوْضِعٌ قد ألفت فيه الضرائر دليل ذلك قوله[1]: [الرمل]

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى ... وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

فَصَلَ بَيْنَ (كم)، وما أُضِيفَ إليه المجرور، وذلك مِمَّا يختصُّ بجوازه الشعر، وَلَمْ يضطر إلى ذلك؛ إذ قَدْ يَزُولُ الفصلُ بينهما، برفع (مُقْرِفٍ) أَوْ نصبه، وللأخفش؛ إذ يُجيزُ ذلك للشاعر في الكلام، والسَّجْعُ دليلُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب:١٠]، و﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، زادَ الألفَ لتتفق الفواصل كزيادة الألف في الشعر للإطلاق، وفي الحديث: (ارْجِعْنَ مَأْزُورات غَيْرَ مَأْجُورات)، ومن كلامهم: (شَهْرٌ تَرَى، وَشَهْرٌ ثَرَى، وَشَهْرٌ مَرْعَى) حَذَفَ التنوين من (ثَرَى) و(مَرْعَى) اتباعًا لـ (تَرَى).

وقالوا: (الضّيحُ والرِّيح) أَبْدَلُوا الحاءَ ياءً اتباعًا للريح، والأصل: الضِّحّ، حَكَى

---

(١) قائله: هو أنس بن زنيم -من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد-.

اللغة: "بجود" بكرم وسخاوة "مقرف" -بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء- الرجل الذي ليس له أصالة من جهة الأب "نال العلى" أي: بلغ المنزلة العالية "كريم" أراد به الأصل من الطرفين "وضعه" من الوضيع وهو الدنيء من الناس والهاء عوض من الواو.

الشاهد: قوله: "كم بجود مقرف" حيث فصل بين كم ومميزه بالجار والمجرور.

وفيه مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز إلا في الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين، وإليه ذهب المصنف.

والثاني: أنه يجوز في الاختيار، وهو مذهب الكوفيين.

والثالث: أنه يجوز إذا كان الفصل بناقص نحو: "كم اليوم جائع أتاني" و"كم بك مأخوذ جاءني" لا إن كان بتام، وهو مذهب يونس.

انظر: الأشموني ٦٣٥/ ٣، والسيوطي في الهمع ٢٥٥/ ١، والشاهد ٤٨٩ في الخزانة، وسيبويه ٢٩٦/ ١.

ذلك الخليل، وَأَبُو حنيفة، وَلِكَوْنِ السجع يَجْرِي في ذلك مَجْرَى الشعر ساغ للحريري أَنْ يَقُول: (فَأَلْفَيْتُ أبا زَيْدٍ السروجي، يَتَقَلَّبُ في أقاليب الانتساب، وَيَخْبِطُ في أَسَاليبِ الاكتساب) أَشْبَعَ الكسرةَ في أقاليب إتباعًا لأساليب.

والضرائرُ تَنْحَصِرُ في الزيادة، والنقص، والتقديم، والتأخير، والبدل، والزيادة، لِحَرَكَةٍ، وذلك حركة معتل كصحيح، كقوله[1]: [الكامل]

فَعَوَّضَنِي منها غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِيُ عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

وقول الآخر[2]: [الطويل]

إذا قُلْتُ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيه بالوَجْدِ

وَعَيْن ساكنة اتباعًا لما قبلها، كقوله[3]: [البسيط]

إذا تَجَرَّدَ نَوحٌ قامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيمًا بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلِدَا

وغير اتباع، كقوله[4]: [الرجز]

عَلامَ قَتْلُ مُسْلِمٍ تَعَبَّدَا
مُذْ سِتَّةٌ وَخَمْسُونَ عَدَدَا

وَفَكُّ مُدْغَمٍ، كقوله[5]: [الرجز]

ما لِي فِي صُدُورِهم مِنْ مَوْدَدَهْ

وقول الآخر[6]: [البسيط]

---

(١) انظر: لباب الآداب ٣١/١، والتذييل والتكميل ١٤٠/١.

(٢) قال العيني ١/ ٢٤٧ في شرح الشواهد، هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائله رجل من الأعراب وبحثت فلم أعثر له على قائل -وهو من قصيدة ميمية- من الطويل.

(٣) انظر: الخزانة ٤٢/٧.

(٤) انظر: الخصائص ٧٧/٢.

(٥) انظر: تصحيح التصحيف ٦٢/١.

(٦) انظر: تفسير أبيات المعاني ٩٢/١.

لَـمْ يَلْقَهـا إلا بِـشَكَّةِ باسِـلٍ   يَخْشَى الحوادثَ حازِمٍ مُسْتَعْدِدِ

أي: مِنْ مَوَدَّة، وَمُسْتَعِد، وَلِحَرْفٍ، وذلك تنوين منادى مبني على الضم، كقوله[1]: [الوافر]

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها   وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

أو منصوب وهو علم، كقوله: [الرجز]

يَا أَسْوَدًا قَدْ ذَهَبْتَ مِنّي

بِكُلِّ جسمي وَكُلِّ رُوحِي

وتنوين، كقوله: [الطويل]

هَل اللهِ مِنْ سَرْوِ الفَلاة مُريحُني   وَلَمَّا تَقَسَّمْني النهارُ الكوانسُ

ونُون في اسم فاعل متصل بضمير، كقوله[2]: [الطويل]

هُمُ القائلونَ الخيرَ وَالآمِرُونَه

خلافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّها هاءُ السكت حُرِّكَتْ ضرورَة، وتنوينُ (علمٍ) موصوف بـ(ابن) مضافًا إلى عَلَمٍ، كقوله[3]: [الكامل]

فَإِنْ لا يَكُن مَالٌ يثابُ فَإِنَّهُ   سَيَأْتِي ثنائي زَيْدًا بْنَ مهلهلِ

أَو ما جَرَى مجراه؛ نحو: شَرِيفٌ بن شريفة.

---

(١) هو للأحوص، وكان يهوى امرأة ويشبّب بها، ولا يُفصح عنها؛ فتزوّجها رجلٌ اسمه مطر، فتوعّده الأحوص بقصيدة منها هذا البيت.
والشّاهدُ فيه: (يا مطر) حيث نوّن المنادى المفرَد العلَم للضّرورة، وأبقى الضّمّ اكتفاءً بما تدعو الضّرورة إليه.
انظر: الكتاب ٢/٢٠٢، والمقتضب ٤/٢١٤، ومجالس ثعلب ١/٧٤، والجمل ١٥٤، والمحتسب ٢/٩٣، والأزهيّة ١٦٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٩٦، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٠٤، وابن النّاظم ٥٧٠، والخِزانة ٢/١٥٠، والدّيوان ٢٣٧.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٢٨٢.

(٣) انظر: سمط اللآلئ ١/٣٦.

وتنوينُ غير منصرفٍ مطلقًا، كقوله[(١)]: [المديد]

رُبَّ رَامٍ مِـــنْ بَنِـــي ثُعَـــلٍ مُـــتْلِجٍ كَفَّيْـــهِ فِـــي قُتَـــرِهْ

خلافًا للكسائي والفراء في مَنْعِهم ذلك في أفعل التفضيل مقرونًا بـ (مِنْ). وَرُدّ ذلك بِصَرْفِ خَيْرٍ منك، وشرّ منك، وفيه (مِنْ)، وَلَيْسَ واضحًا في الرد، خلافًا لبعض البصريين فيما آخره ألف، وَرُدّ عَلَيْه بقول المثلم بن رياح المري[(٢)]: [الكامل]

إنّي مُقَسِّمُ ما مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ أَجْـ ـــرًا لآخِرَتِـــي وَدُنْيًـــا تَنْفَـــعُ

هكذا رواه ابن الأعرابي بصرف (دنيا)، وَنَقَلَ الأخفشُ في الكبير له، والزجاجي في "نوادره " أَنَّ بَعْضَ العرب يَصْرِفُ ما لا ينصرف في الكلام، وسائر العرب لا يصرفونه إلا في الشعر، والحرفُ اللاحق القافية المطلقة؛ نحو قوله[(٣)]: [الوافر]

أَقِلّي اللومَ عــاذِلَ والْعِتَابَا

وقول الآخر[(٤)]: [الوافر]

مَتَـى كَـانَ الخيَـامُ بِـذِي طُلُـوحٍ سُـقِيتِ الغَيْـثَ أَيَّتُهـا الخِيَـامُنْ

و[(٥)]: [الطويل]

---

(١) مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي. انظر: الديوان ١٢٣/١.

(٢) انظر: الخزانة ٢٩٧/٨، وشرح الأشموني ٣٣٠/١.

(٣) مطلع قصيدة لجرير يهجو بها الراعي النميري الشاعر.
انظر: ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٥٧، وابن عقيل في شرحه للألفية ١/ ٦، والأشموني ١/ ١٢، وسيبويه ج٢ ص٢٢٩، والخصائص لابن جني ٢/ ٩٦، والإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٣٨٥.

(٤) البيت لجرير.
و (ذو طُلُوح): موضع بعينه؛ سُمّي بذلك لِمَا فيه من الطّلح؛ وهو شجر عظيم له شوك.
والشّاهد فيه: (الخيامُنْ) حيث وصل القافية بتنوين التّرنّم بدلاً من الواو التّي للإطلاق.
انظر: الكتاب ٢٠٦/٤، والقوافي ١٠٦، والأصول ٣٨٦/٢، والمنصف ٢٢٤/١، والنّكت ١١٢١/٢، والمرتجل ١١، ١٢، وشرح المفصّل (٣٣/٩)، وشرح الجمل ٥٥٣/٢، والخزانة ١٢١/٩، والدّيوان ٢٧٨/١، وفيه (الخيام) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

(٥) لامرئ القيس. انظر: الديوان ٥/١، وزهر الأكم في الأمثال والحكم ٢١٤/١، والإيضاح في علوم البلاغة ١٤٢/١، ونقد الشعر ٧/١، ولباب الآداب للثعالبي ٣١/١، وسر الفصاحة ٦٥/١،
=

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

والتنوينُ المبدل منه، كقولك: وَالْعِتَابَنْ.

وَأَنْشَدَ أمية بن عبد العزيز بن أبي الصلت في زيادة الألف في (أب) [1]: [الطويل]

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِي شَاحِبًا ... كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيبُ

أَرَادَ يا أَبَتِ، فأقحم الألف، واستغنى بالكسرة عن الياء، وَأَلِفُ (أنا) في الوصل في لُغَةِ غير تميم، وبعض قيس وربيعة؛ نحو قوله[2]: [المتقارب]

فَكَيْفَ أَنَا وانْتِحَالِي القَوافِي ... بَعْدَ المَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا

خلافًا لِمَنْ أَطْلَقَ، وتأوَّلَ قراءةَ مَنْ أثبتها وصلا، مثل: همزة القطع، وهو ابن عصفور.

قال: الفصلُ بَيْنَ النطقين لِقِصَر زمانه خَفِيَ عن السامع، انتهى.

وهذا منه سوء ظن بالقراء على عادَتِهِ، وَأَلِفَ في (مِنْ) الجارة فتصير (مِنَا)؛ نحو قوله[3]:

مِنَا أَنَّ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى ... أَغَابَ شَرِيدَهُم قَتَرُ الظَّلامِ

=

والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٩٠/١، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٣٤/١، وتاريخ النقد الأدبي عند العرب ١٦٩/١، وقواعد الشعر ٣/١، ونقد الشعر ٣٢/١، والوساطة بين المتنبي وخصومه ١١٠/١، وغرر الخصائص الواضحة - ٢٥٢/١، وتحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر ٦/١.

(١) الشاهد فيه: "يا أبات" حيث زاد فيه التاء؛ لأن أصله: يا أبا، بالقصر.
انظر: توضيح المقاصد ١٠٩٣/٢، واللسان (أبي) ٤١٧/١٥.

(٢) هَذَا البَيْتُ لِلأَعْشَى مَيْمُون بْن قَيْس.
الشاهد فيه: إِثْبَات الأَلِفِ فِي قَوْلِهِ: (أَنَا) في حَالِ الوَصْلِ ضَرُورَةً، تَشْبِيهًا بِالوَقْفِ؛ لأَنَّ الاسْمَ مِنْهُ الهَمْزَة وَالنُّون، وَجِيءَ بِالأَلِفِ لِبَيَانِ الحَرَكَةِ فِي الوَقْفِ، فَإِذَا وَصَلْتَ حَذَفْتَ.
انظر: الأصول في النحو ٤٥٤/٣، وشرح ديوان الحماسة ٢١٧/١، والكامل في اللغة ١١٦/١، والقرط على الكامل ١٢٤/١.

(٣) انظر: البديع في نقد الشعر ١١٦/١.

خلافًا لِمَن ادَّعى أَنَّ ذلك لغة، وهو ابْنُ مالك، وتشديدُ الآخر في الوصل، وباب الوقف؛ نحو قوله(١): [الرجز]

أَوْ كَالْحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا

والتِّبْنَ وَالحَلْفَاءَ فالْتَهَبَّا

وواو (هو)؛ نحو قوله(٢): [الطويل]

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها ... وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

وياء هي؛ نحو قوله(٣): [البسيط]

فالنَّفْسُ إِنْ دُعِيَتْ بِالْعُنْفِ آبِيَةٌ ... وَهِيَّ مَا أُمِرَتْ باللطفِ تَأْتَمِرُ

في لغة غير همدان، لا ميم (فم) خلافًا لبعضهم أَنَّ تشديدها لُغَةٌ لقولهم أَفْمَام، وَقَطْعُ هَمْزَةِ الوصل حشوًا؛ نحو قوله(٤): [الرجز]

يَا نَفْسُ صَبْرًا كُلّ حَيٍّ لاقِ

وَكُلُّ اثْنَيْنِ إِلَى افْتِرَاقِ

وأكثر ذلك في أول النصف الثاني من البيت؛ نحو قوله(٥): [البسيط]

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢٥٧/٤.

(٢) لم يتعرض البغدادي في الخزانة لنسبة هذا البيت وكذلك لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به بأكثر من قول بعضهم انه لشاعر من همدان، ومعروف أن هذه لغتهم، وأورده صاحب مغني البيب شاهدا على حذف العائد المجرور بحرف من الصلة.
انظر: الخزانة ٢٦١/٥، ومغني اللبيب ٥٦٧/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٤٢/١.

(٤) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٧٥/٤.

(٥) البيت لحسان.
(وشيكًا): سريعًا. و (الثّأر) الطّلب بالدّمّ، وقيل: الدّم نفسه؛ ويُقال: يا ثارات فلان، أي: يا قتلَة فلان، و يا ثارات عثمان، أي: أهل ثاراته ويا أيّها الطّالبون بدمه. و (عثمان) هو عثمان بن عفّان ـ رضي الله تعالى عنه ـ.
والشّاهدُ فيه: (أللّهُ) حيث قطع همزة الوصل للضّرورة الشّعريّة.
انظر: شرح أبيات سيبويه للنّحّاس ٣٤٩، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٧٦، والمسائل =

لَتَسْمَعُنّ وَشِيكًا في دِيَارِكُم ... أَللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا

والهمزُة في ملأك؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

فَلَسْتُ لإنْسِيٍّ وَلَكِن لِمَلأكٍ ... تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وفي مضارع رَأى البصرية والاعتقادية في لغة غَيْرِ تَيْم اللات؛ نحو قوله[2]: [الطويل]

أَلَمْ تَرَ مَا لاقَيْتُ والدَّهْرُ أَعْصُرُ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ العيشَ يَرْءَ وَيَسْمَعُ

وإلحاقُ نون التوكيد مضارعًا منفيًا؛ نحو قوله[3]: [الرجز]

يَحْسَبُه الجاهلُ مَا لَمْ يَعْلَما

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيّهِ مُعَمَّمَا

أو مُقَلّلا؛ نحو قوله[4]: [المديد]

=

البصريّات ١/٥٩٩، والمنصف ١/٦٨، وشرح ملحة الإعراب ٣١٩، وضرائرُ الشّعر ٥٣، ورصف المباني ١٣٢، والخزانة ٧/٢١٠، والدّيوان ٢١٦.

(١) قائله: هو رجل من عبد القيس يمدح به النعمان بن المنذر. وقيل: قائله: أبو وجزة يمدح به عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وقيل: قائله: علقمة بن عبدة.
اللغة: "لملأك" -بالهمزة- أخرجه الشاعر عن الأصل؛ لأن أصل ملك ملاك،حذفت الهمزة للتخفيف. "يصوب" ينزل.
الشاهد: قوله: "لإنسي" فهي بمعنى إنسان.
انظر: الكتاب لسيبويه ٣٧٩/ ٢.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣٢٩/٤.

(٣) قائله: هو أبو الصماء مساور بن هند العبسي، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبي حيان الفقعسي.
اللغة: "يحسبه" يظنه "معمما" لابسا عمامة.
المعنى: يصف الشاعر قعب لبن علته رغوة حتى امتلأ، يظنه الجاهل الذي لا يعلم الحقيقة شيخا لابسا عمامته وقد جلس وتربع فوق كرسيه.
الشاهد: قوله: "لم يعلما" حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا بعد "لم".
انظر: الأشموني ٤٩٨/ ٢، وابن هشام ٣١١/ ٣، وابن عقيل ٢٩٩/ ٢، وابن الناظم والمكودي ص١٣٦، والسيوطي ص١٠٩، في همعه ٧٨/ ٢، وذكره سيبويه ١٥٢/ ٢، وشرح المفصل ٤٢/ ٩، والإنصاف ٣٨٥/ ٢، والشاهد ٩٤٩ في الخزانة.

(٤) هَذَا البَيْتُ لِجَذِيمَة الأَبْرَش، وَهُوَ جَذِيمَة بْن فِهر بْن غَانِم بْن عَدْنَان، أَصْلُهُ مِنَ الأَزْدِ، وَكَانَ
=

رُبَّمـا أَوْفَيْـتُ فِـي عَلَـمٍ تَـرْفَعْنَ ثَـوْبِي شَـمالات

أَوْ موجبًا لا لام قسم معه؛ نحو قوله(١): [الكامل]

وَأَبُـوكِ بِـشْرٌ مَـا يُفَنَّـدُ أَمْـرُهُ وَإِلَـى بَلَـىً مَـا يَـرْجِعَن جَدِيـدُ

أو جواب شَرْطٍ؛ نحو قوله(٢): [الطويل]

نَبتُّم نَبَاتَ الخَيْزُرَانِي فِي الثَّرَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الخيرُ يَنْفَعا

أو فعله غير مفصول بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأداة؛ نحو قوله(٣): [الكامل]

مَـنْ يُـثْقَفَنْ مـنهم فَلَـيْسَ بآئـبٍ أَبَـدًا وَقَتْـلُ بنـي قُتَيْبَـة شَـافِي

أَوْ اسم فاعل؛ نحو قوله(٤): [الرجز]

يـا لَيْـتَ شِـعْرِي عَنْكُـم حَنِيفـا

أَشَـاهِرُنَّ بَعْـدَنَا الـسُّيُوفا

أي: أَيُشْهِرَنّ، وَمَدُّ المهموز المقصور؛ نحو قوله: [الطويل]

وَكُلُّهـم مُـسْتَقْبحٌ لِـصَوَابِ مَـنْ يُخَالِفُـهُ مستحـسن لِخَطَائِـهِ

=

أَوَّلَ مَنْ مَلَكَ قُضَاعَة بِالحِيرَة، وَأَوَّلَ مَنْ حَذَا النِّعَالَ وَرُفِعَ له الشَّمْعُ، وَكَانَ مَلِكًا وَشَاعِرًا، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: الأَبْرَش وَالوَضَّاح؛ لِبَرَصٍ كَانَ بِهِ، وَكَانَ يُعْظِمُ أَنْ يُسَمَّى بِذَلِكَ، فَجُعِلَ مَكَانَهُ الأَبْرَش، وَهُوَ خَالُ عَمْرو بْن مَعْد يَكْرِب.

الشاهد فيه: دُخُولُ (مَا) عَلَى (رُبَّ)، فَكَفَّتْهَا عَنِ العَمَلِ، وَوَطَّأَتِ المَوْضِعَ لِوُقُوعِ الجُمَلِ بَعْدَهَا، مِن المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ، وَالفِعْلِ وَالفَاعِلِ، وَتَقَعُ بَعْدَهَا المَعَارِفُ وَالنَّكِرَاتُ.

انظر: الأشموني ٤٩٨/ ٢، وابن هشام ٢٧٨/ ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص١٠٩، وفي همعه ٧٨/ ٢، وسيبويه ١٥٣/ ٢، وشرح المفصل ٤٠/ ٩، والمغني ١١٩/ ١، ٩/ ٢.

(١) من شعر لبيد، وانظر: الديوان ١٨/١.

(٢) قائله: هو النجاشي، هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة.

انظر: الأشموني ٥٠٠/ ٢، وسيبويه ١٥٢/ ٢، والشاهد ٩٤٦ في الخزانة.

(٣) انظر: الخزانة ٤١٤/١١.

(٤) انظر: الخزانة ٤٤٧/١١.

وَمَدُّ المقصور مطلقًا خلافًا لأكثر البصريين في المنع مطلقًا، يَرُدّ عليهم سماعُ ذلك من العرب، قال[١]: [الرجز]

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بني السِّعْلاءِ

وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ

أَنْ نِعْمَ مأكولا على الْخَوَاءِ

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ واللّهَاءِ

مَدّ السِّعْلَى والخَوَى واللَّهَى، وهي مقصورة. وقال طرفة[٢]: [الطويل]

لَهَا كَبِدٌ مَلْسَاءُ ذاتُ أَسِرَّةٍ وَكَشْحَانِ لَمْ يَنْقُصْ طواءَهما الحَبَل

وقال العجاج[٣]: [الرجز]

والمرءُ يُبْلِيه بلاءَ السِّرْبَالْ

تناسخُ الإهْلالِ بَعْدَ الإهْلالْ

وَمَذْهَبُ الكوفيين جواز ذلك، وتبعهم ابْنُ ولاد، وابن خروف وزعما أَنَّ سيبويه دَلَّ على جوازه في الشعر، وَرُبَّمَا مَدُّوا، فقالوا: (مَنابِير) قال ابْنُ ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء في الشعر؛ إذْ كانَا جميعًا لَيْسَ مِنْ أَصْلِ الكلمة، وخلافًا للفراء في اشتراطه أَنْ يكونَ لَهُ قياس يوجبُ مَدّه، فأما قراءة طلحة ابن مصرف[٤]: (يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ) [النور: ٤٣] بِمَدّ (سَنَا)، فشاذة، وينبغي أَنْ يعتقدَ فيه

---

(١) انظر: المخصص ٥/١٤

(٢) انظر: الديوان ١/٤٥.

(٣) انظر: المخصص ٥/٦٧.

(٤) قال المبرد وغيره: وقرأ طلحة بن مصرف ويحيى بن وثاب (سناء برقه) بالمد على المبالغة في شدة الضوء والصفاء، فأطلق عليه اسم الرفعة والشرف. وقرأ طلحة ويحيى أيضا بضم الباء من (برقه) وفتح الراء.

قال أحمد بن يحيى ثعلب: وهي على هذه القراءة جمع (برق). وقال النحاس: البرقة المقدار

أَنَّ مَدَّة لغة، أَوْ أراد العلو والارتفاع كما قال[1]: [الطويل]

وَسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سَنَاءً وَبَهْجَةً ... ذَعَرْتُ بِمِدْلاجِ الهجيرِ نَهُوضِ

فلا يكونُ بمعنى الضوء، وزيادة (مَنْ) في استثباتِ الحكاية وَصْلا؛ نحو[2]: [الوافر]

أَتَوْا نارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُم ... فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلامَا

والواو في نحو: لَمْ يَغْزُ واغز؛ نحو قوله[3]: [البسيط]

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وقول الآخر: [الطويل]

أَبَا خَالِدٍ فاكْسُوهُما حُلّتيهما ... فَإِنَّكُمَا إِنْ تَفْعَلا فَتَيَانِ

والياء في نحو: لَمْ يَرْم وارْم في أشهر اللغات؛ نحو قوله[4]: [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُون بَنِي زِيَادِ

لا الألف في نحو: لَمْ يَخْشَ وَاخْشَ خلافًا لبعضهم، واسْتَدَلّ له بقوله[5]: [الطويل]

وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًا

=

من البرق والبرقة الواحدة.

وقرأ الجحدري وابن القعقاع: (يذهب) بضم الياء وكسر الهاء من الإذهاب.

وقرأ الباقون: (سنا) بالقصر و (برقه) بفتح الباء وسكون الراء، و(يذهب) بفتح الياء والهاء من الذهاب، وخطأ قراءة الجحدري وابن القعقاع الأخفش وأبو حاتم.

ومعنى ذهاب البرق بالأبصار: خطفه إياها من شدة الإضاءة وزيادة البريق والباء في الأبصار على قراءة الجمهور للإلصاق وعلى قراءة غيرهم زائدة. [فتح القدير: ٤/٦٠]

(١) انظر: المعاني الكبير ١/١٨٤.

(٢) انظر: الخزانة ٦/١٥٩.

(٣) انظر: الخزانة ٨/٣٦١.

(٤) انظر: الخزانة ٨/٣٦١.

(٥) انظر: منتهى الطلب ١/٧١.

وقول الآخر(١): [الرجز]

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلا تَرَضَّاهَا وَلا تَمَلَّقِ

وَأُوّلَ على أَنَّ (ولا تَرَضَّاهَا) حال، وَأَنَّ ألف (تَرَى) بدلٌ من الياء الساكنة كما قالوا في (يَيْأَس) ياأس، والياءُ في نحو: جَوَارٍ رفعًا وجرًّا؛ نحو قوله(٢): [الكامل]

وَكَأَنَّ بَلْقَ الْخَيْلِ فِي حافَاتِهِ   تَرْمِي بِهِنّ دَوَالِيَ الزُّرَّاعِ

وقول الآخر(٣): [الطويل]

تَرَاهُ وَقَدْ بَزَّ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ   أَمَامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخدِّ أَصْلَمُ

وقال الآخر(٤): [الطويل]

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ   وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى المَوَالِيَا

وقول الآخر(٥): [الكامل]

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلا أَرَى فِي مُدَّتِي   كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ

وقول الآخر(٦): [الطويل]

وَيَوْمًا يُوافِينِي الهوى غَيْرَ ماضِ   وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولا تَغَوَّلُ

وَزِيَادَةُ حَرْفٍ فِي الكلمة على طريق التوهم؛ نحو قوله(٧): [الكامل]

طَلَبٌ لِعُرْقِكَ يا ابْنَ يَحْيَى بَعْدَ ما   تَتَقَطّعَتْ بِيَ دُونَكَ الأَسْبَابُ

---

(١) انظر: الخزانة ٨/٣٦٢.

(٢) انظر: شرح أدب الكاتب ١/١٢٨.

(٣) انظر: ديوان الهذليين ٢/١٤٦، وشرح أشعار الهذليّين ٣/١٢١٩.

(٤) انظر: الخزانة ١/٢٣٤.

(٥) شرحه البغدادي ثم قال: إنه مع كثرة تداوله في كتب النحو واللغة لم أقف على قائله.
انظر: الخزانة ٨/٣٤٣، وأخبار الزجاجي ١/٦٧، وسر الفصاحة ١/٨٤.

(٦) انظر: الكتاب ١/٢٤٤.

(٧) انظر: مغني اللبيب ١/٧٠٨.

ظَنَّ أَنَّ تَقَطَّعَتْ قُطِعَت فَزَادَ التاء، وَحَرْفُ علة كان حذف لالتقاء الساكنين، فعرض تحريكُ أولهما؛ نحو قوله(١): [الرجز]

إيهًـا فِـــدَاءً لَـكَ يَـا فَـضَالَهْ

أَجِــرَّهُ الرُّمْـــحَ وَلا تُهَالَـــهْ

وقال الآخر(٢): [الوافر]

وَسَـائِلَةٍ بِظَهْـرِ الْغَيْـبِ عَنِّـي ... أَعَـارَتْ عَيْنُـهُ أَمْ لَـمْ تَعَـارَا

وقول الآخر(٣): [الرجز]

وَلَـــمْ تَنَـــامِ الْعَيْنَـــا

وهاء سكت وصلا فتضم؛ نحو قوله(٤): [الرجز]

يَـا مَرْحَبَـاهُ بِحِمَـارِ نَاجِيَـهْ

إِذَا دَنَـا قَرَّبْتُـهُ لِلسَّـانِيَهْ

أَوْ تُكْسَرُ؛ نحو قوله(٥): [الطويل]

فَقُلْـتُ أَيَـا رَبَّـاهُ أَوَّل سُـؤْلَتِي ... لِنَفْـسِي لَيْلَـى ثُـمَّ أَنْـتَ حَـسِيبُها

ونون مُشَدَّدَة بَعْدَ الآخر؛ نحو قوله(٦): [الرجز]

أُحِـبُّ مِنْـكَ مَوْضِـعَ الوُشْـحَنِّ

وَمَوْضِـــعَ الإِزَارِ والقَفَـــنِّ

---

(١) انظر: الخزانة ٦/١٧٣.
(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١/١٤٣.
(٣) انظر: الخزانة ٧/٤٣١.
(٤) انظر: الخزانة ٢/٣٤٢.
(٥) انظر: الخزانة ١١/٤٨٦.
(٦) انظر: همع الهوامع ٣/٢٨٦.

وحرف علة نَشَأَ عن إِشْبَاعِ حركة في حَرْفٍ يليه الآخر؛ نحو قوله[١]: [الرجز]

أَعُـــوذُ بـــاللهِ مِـــن العَقْـــرَابِ

الـــشائلاتِ عُقَـــدَ الأذْنَـــابِ

وقول الآخر[٢]: [البسيط]

وَإِنَّنـي حَيْثُمـا يَثْنِـي الهَـوى بَـصَرِي مِـنْ حَيْـثُ مـا سَـلَكُوا أَدْنُـو فَـأَنْظُورُ

وقول الآخر[٣]: [الطويل]

يُحِبُّكِ قَلْبِي مَا حَيِيتُ فَإِنْ أَمُتْ يُحِبُّـكِ عَظْـمٌ فـي التُّـرَابِ تَرِيـبُ

أَوْ لا يَلِيه مطلقًا؛ نحو قوله[٤]: [الطويل]

كَـأَنِّي بِفَتْخَـاءِ الجَنَـاحَيْنِ لِقْـوَةٍ صيود مِن العِقْبَانِ طَأْطَأْتُ شِيمَالِي

يريد: شِمَالِي، وقالوا في الشعر: صَيَارِيف وَسَوَاعِيد خلافًا، للكوفيين في جمع رباعي؛ فَإِنَّهُم يُجيزون الإشباع فيما قَبْلَ الآخر في الكلام، فإنْ كانَ الحرفُ رابعًا في المفرد، أَوْ كانَ الآخرُ مضاعفًا غير مدغم؛ نحو: قَرْدَد، زِيدَت الياءُ قبل آخره في الكلام وما عداه لا يزادُ في الكلام إلا شاذًّا، قالوا: مَشَادِين، وَمَطَافِيل جمع مِشْدَن، وَمِطْفَل؛ إلا فيما كان ما قبل آخر مفرده ساكنًا؛ نحو: سِبَطْر لا يجيزون سَبَاطِير، وللفراء في مضاعف الآخر مدغمًا؛ نحو: مَرَدّ، فلا يجيزُ في جمعه مَرَاديد، وفي فَوَاعِل جمع فاعل يُرَدّ عَلَيْه بقوله[٥]: [الطويل]

عَلَيْهَـا أُسُـودٌ ضَـارِيَاتٌ لَبُوسُـهُم سَـوَابِغُ بِـيضٌ لا يُخَرِّقُهـا النَّبْـلُ

وبقوله[٦]: [الخفيف]

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٨٧/١.

(٢) انظر: الخزانة ١٣٣/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٢٣/١.

(٤) انظر الحماسة البصرية ١٢٢/١، والمعاني الكبير ١١٧/١.

(٥) البيت لزهير، وانظر: الديوان ١٢٢/١.

(٦) انظر: الفصول والغايات ١٣٧/١.

وَسَـــوَاعِيدَ يُخْتَلَـــيْن اخْـــتِلاءً كالمغَـــالِي يَطِـــرْنَ كُـــلّ مَطِيـــرِ

وللكلمة حرفًا (أل) في العلم؛ نحو قوله[1]: [الرجز]

باعَــدَ أُمَّ العَمْــرَيْنِ مِــنْ أَسِــيرها
حــرَّاس أَبْـوَابٍ علـى قُـصُورها

وكاف التشبيه؛ نحو قوله[2]: [الرجز]

لواحِـقُ الأقـراب فيهـا كالمقَـقْ

وأَنْ بَعْدَها؛ نحو قوله[3]: [الطويل]

ويومـــا تُوافينـــا بِوَجْـــهٍ مُقَـــسّمٍ كَـأَنْ ظَبْيَـةٌ تَعْطُـو إلـى وارِقِ الـسَّلَم

وَأَنْ بَعْدَ كيما؛ نحو قوله[4]: [الطويل]

---

(١) قـال فـي الـدرر اللوامـع ص٥٣ ولـم أعثـر قائلـه، وفـي شـواهد المغنـي ص٦٠ قـال: أنـشده الأصمعي ولم ينسبه لأحد، وقيل لأبي النجم، قال الشيباني: اسمه المفضل.
الشاهد: في قوله "أم العمرين" حيث دخلت أل الزائدة على العلم.
انظر: ابن هشام في المغني ١/ ٥، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، والإنصاف ١/ ١٩٨.

(٢) هو لرُؤْبة، يصف به خيلاً.
والشّاهد فيه: (كالمقق) حيث جاءت (الكاف) زائدة.
انظـر: المقتـضب ٤١٨/٤، والإنـصاف ٢٩٩/١، وأسـرار العربيّـة ٢٦٤، وابـن النّـاظم ٣٦٩، واللّسان (مقق) ٣٤٦/١٠، وابن عقيل ٢٧/٢، والأشمونيّ ٢٢٥/٢، والخزانة ٨٩/١، والدّيوان ١٠٦.

(٣) اختلف في نسبته فقال البعض هو لكعب بن أرقم اليشكري، وصححه في اللسان وذكر ثلاثة أبيات بعد البيت، ونسبه آخرون إلى باعث بن صريم اليشكري، ونسبه غيرهم إلى علباء بن أرقم من أبيات في شأن امرأته.
انظر: سيبويه ١/ ٢٨٢ ونسب إلى باغت بن صريم، الإنصاف ٢٠٢، ابن الشجري ٢/ ٣ ابن يعيش ٨/ ٧٢، الخزانة ٤/ ٣٦٤، ٤٨٩، العيني ٢/ ٣٠١، ٤/ ٣٨٤، همع ١/ ١٤٣، ٢/ ١٨.

(٤) الصحيح أن هذا البيت لجميل بن معمر، صاحب بثينة (الديوان ٤١/١) من قصيدة أولها:
عرفت مصيف الحي والمتربعـا كما خطت الكف الكتاب المرجعا
وخطأ البغدادي والزمخشري من نسبه إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه.

فَقَالَتْ أَكُلّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

وفي مضارع خبر (كاد) خلافًا لِمَنْ أَجَازَ ذلك في السعة؛ نحو قوله(١): [الخفيف]

كادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْه إِذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

قال ابن عصفور الصحيح أَنَّ دُخُولَها في خبر كاد ضرورة إلا أَنَّها ليست بزائدة؛ لأنَّ الزائدَ لا يعملُ؛ بل هي مصدرية على حَدّ قولهم: زَيْدٌ إقبالٌ وإدبار، و(إنْ) بَعْدَ (ما) التوقيتية؛ نحو قوله(٢): [الطويل]

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنّ خَيْرًا لا يَزالُ يَزِيدُ

وما بمعنى الذي؛ نحو قوله: [الوافر]

يَرَجِّي المرءُ ما إِنْ لا يُلاقِي وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الخطوبُ

وباءُ الجر حَيْثُ لَمْ تنقس زيادتها، وهذا في فاعل أتاها، وَيَأْتِيك، ونحو قوله:

وَأَوْدَى بِنَعْلِي..................

وقول الآخر(٣): [الرجز]

نَضْرِبُ بالسَّيْفِ وَنَرْجُو بالفَرَجْ

=

انظر: شرح المفصل ١٤/٩، ١٦، وشرح التصريح ٣/٢، وخزانة الأدب ٤٨١/٨، والدرر ٦٧/٤. وبلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ٢٦٧/١، ورصف المباني ٢١٧، والجنى الداني ٢٦٢، ومغني اللبيب ٢٤٢، همع الهوامع ٢١٩/٢.

(١) انظر: مغني اللبيب ٨٦٨/١.

(٢) هو للمَعْلُوط بن بَدَل القُرَيْعِيّ.
والمعنى: يريد أنّك إذا رأيت الفتى يزداد خيرًا كلّما عَلَتْ به السّنّ، فترقّب منه الخير الوافر، وأمّل فيه الأمل البعيد.
والشّاهد فيه: (عن السّنّ) حيث جاءت (عن) بمعنى (على) أي: على السّنّ.
انظر: الكتاب ٢٢٢/٤، وحروف المعاني ٨١، والخصائص ١١٠/١، والأزهيّة ٩٦، وشرح المفصّل ١٣٠/٨، والمقرّب ٩٧/١، وأوضح المسالك ١٧٣/١، والخزانة ٤٤٣/٨.

(٣) انظر: الخزانة ٥٢٠/٩.

و[١]: [مجزوء الكامل]

وَكَذَاكَ لا خَيْرٌ وَلا شَرٌّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمِ

وقول الآخر[٢]: [الكامل]

ظَهَرَتْ نَدَامَتُه وَهانَ بِسُخْطِهَا شيئًا عَلَى مَرْبُوعِها وَعِذَارِها

وَمِنْ في المعرفة النكرة في موجب خلافًا للكوفيين، إذ أَجَازُوا زيادتها في الكلام الموجب مع النكرة، وللأخفش إذ أَجَازَ زيادتها فيه معها ومع المعرفة؛ نحو قوله: [الطويل]

هَوَى بِهِم مِنْ حُبِّهم وَسَفَاهِهِم من الريحِ لا تمري حِسَابًا وَلا قَطْرَا

وقول الآخر[٣]: [الكامل]

وَكَأَنَّما يَنْأَى بِجَانِبِ دَفِّها الوَحْـ ـشِيّ مِنْ هَزَجِ العَشِيّ مُؤَوَّمِ

يريد: الريح، وَهَزَجُ العَشِيّ.

قال ابنُ عفصور، ولذلك أبدل من قوله: مِنْ هزج (هَرٌّ جَنِيب)، فَدَلَّ على أَنَّ هَزَج في موضع رَفْعٍ، انتهى.

وقال الراجز: [رجز]

أَمْهَرَ منها حيةً وَنينانْ

أَيْ: أَمْهَرَها، و(على) نحو قوله[٤]: [الكامل]

أَبَى اللهُ إلا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ

وَفِي عِنْدَ بعضهم؛ نحو قوله[٥]: [الرجز]

---

(١) انظر: المؤتلف والمختلف ٤٥/١.

(٢) انظر: الخزانة ٥٢٥/٩.

(٣) انظر: منتهى الطلب ٤٦/١.

(٤) انظر: المخصص ٢٣٤/٤.

(٥) انظر: الخزانة ١١٨/٦.

أَنَـا أَبُـو سَـعْدٍ إذا الليـل دَجَـا تخـالُ فِـي سَـوَادِهِ يَرَنْـدَجَا

واللامُ في المفعول المتأخر عَنْ عامله الفعل؛ نحو قوله[١]: [الكامل]

وَمَلكْتَ مـا بَـيْنَ العِـرَاقَ وَيَثْـرِبٍ مُلْكًـا أَجَـارَ لِمُـسْلِمٍ وَمُعَاهَـدِ

وَجَاءَ في سَعَةِ الكلام، ومنه: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، قال ابْنُ عصفور: إلا أَنَّهُ لا يَحْسُنُ إلا في الشعر، فلذلك أورد في الضرائر، وما بَعْدَ كاف الجر؛ نحو قوله: [المنسرح]

يَرْكُضْنَ فِي الْمَهْمَهِ اليَبَابِ كَمَا أَقْـرَبِ أَرْضٍ لَهَـا أَبَاعِـدُها

وَبَعْدَ (كما)؛ نحو قوله[٢]: [الطويل]

كَمَا مَا امْرُؤ فِي مَعْشَرٍ غَيْرِ قَوْمِهِ ضَـعِيفُ الكَـلامِ شَخْـصُهُ مُتَـضَائِلُ

وبعد اللهم؛ نحو قوله[٣]: [الرجز]

وَمَـا عَلَيْـكِ أَنْ تَقُـولِي كُلَّمـا

سَـبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْـتِ باللَّهُـمّ مَـا

وبين البدل والمبدل منه؛ نحو قوله[٤]: [الكامل]

فَكَأَنَّـهُ لَهِـقُ الـسَّرَاةِ كَأَنَّـهُ مَـا حاجِبَيْـهِ مُعَـيَّنٌ بِـسَوَادِ

وَأول الكلام أنشد أبو زيد: [البسيط]

ما مَعَ أَنَّـكَ يَـوْمَ الـوِرْدِ ذُو حَـرَزٍ ضَـخْمُ الدَّسِـيعَةِ بالـسَّلْمَيْنِ وَكَّـارُ

يُريد مع أَنَّك فزاد (ما)، وَبَيْنَ الفعل ومرفوعه؛ نحو قوله[٥]: [المنسرح]

لَـوْ بِأَبَـانَيْنِ جَـاءَ يخْطِبُهـا

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٨٥/١.
(٢) انظر: الخزانة ٣٥٢/١١.
(٣) انظر: الخزانة ٢٥٩/٢.
(٤) انظر: الأصول في النحو ٤١٠/١.
(٥) انظر: مغني اللبيب ٤١١/١.

ضُـرِّج مـا أَنْـفُ خاطِـبٍ بِـدَمِ

ولام التوكيد في خبر (إنّ)؛ نحو قوله(١): [الرجز]

أَلَـمْ تَكُــنْ حَلَفْـتَ بـالله العَلِـيّ

إِنَّ مَطَايَــاكَ لَمِـنْ خَيْـرِ الْمَطِـيّ

وقول الآخر: [الطويل]

فَنَـافِسْ أَبَـا المغْـرَاء فيهـا ابـن دَارِعٍ عَلَــى أَنَّــهُ فيهــا لَغَيْــرُ مُنَــازِعِ

وقول الآخر(٢): [الوافر]

وَأَعْلَــمُ أَنَّ تَــسْليمًا وَتركًــا لَلامُتَــشابهان ولا سَــوَاءُ

وَقَرَأَ ابْنُ جبير(٣): (إلا إِنَّهُم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) [الفرقان: ٢٠].

ولكن نحو قوله(٤): [الطويل]

يَلُومُـونني فِي حَـبِّ لَيْلَـى عَـوَاذِلي وَلَكِنَّنِــي مِــنْ حُبِّهــا لَعَمِيــدُ

خلافًا للكوفيين في خَبَر (لكِنّ)؛ فإنَّهُم يجيزون ذلك في السعة، واللام أيضًا في خبر المبتدأ؛ نحو قوله(٥): [الرجز]

أُمُّ الحُلَـيْس لَعَجُــوزٌ شَــهْرَبَهْ

---

(١) انظر: الخزانة ١٠/٣٤٧.

(٢) انظر: الخزانة ١٠/٣٥٣.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن ١/٣٤٦، والزيادة والإحسان ٨/١٣٩.

(٤) انظر: العيني ٢/ ٤٧، وشرح التسهيل ١/ ٦٩.

(٥) هذا بيت من مشطور الرجز اشتهرت نسبته إلى رؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٠.

(أم الحليس) كنية امرأة، و(الحليس) تصغير حِلْس وهو البَرْذَعَة - كساء رقيق يوضع تحت الرَّحْل [العجوز] المرأة المسنة وهو لا يؤنث بالهاء عند أبي يوسف يعقوب بن السكيت، ويؤنث بها عند أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري، فيقال عجوزة تحقيقا للتأنيث وجمعه عجائز وعجز بضمتين، و(الشهربة) بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء وفتح الراء الكبيرة الفانية ويقال شهبرة بتقديم الباء على الراء، لكن يتعين الأول هنا لصحة القافية.

تَرْضَى مِن اللَّحْمِ بَعَظْمِ الرَّقَبَهْ

غير الواقع هو وخبره خبرًا لإنَّ: رَوَى الأخفش عن العرب: إنَّ زَيْدًا وَجْهُه لَحَسَن وهو ضعيف، وفي خَبَرِ (زال) نحو قوله: [الطويل]

وَمَا زِلْتُ مِنْ أَسْمَاءِ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُها لكالْهَائِم المقضي بِكُلِّ زَمَانِ

وأمسى نحو قوله[1]: [البسيط]

مرُّوا عجالى فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدكم قَالَ الذي سَأَلْوا أَمْسَى لَمَجْهُودا

وفي (كَأَنَّ) نحو قوله[2]: [الرجز]

ثُمَّتَ يَغْدُو لكَأَنْ لَمْ يَشْعُرِ

رِخْوَ الإزارِ زُمَّحَ التبحترِ

والواو، والفاء، و(بَلْ)، و(أَمْ)، و(لا)، و(إلا)، مثال زيادة الواو قوله[3]: [الكامل]

فَإِذا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إلا كَحَلْمَةِ حَالِمٍ بِخَيَالِ

وزيادة (الفاء) نحو قوله[4]: [الطويل]

فَرَأَيْتُ مَا فيه فَثُمَّ رُزِئْتُهُ فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْمَرِي

وزيادة (بل) قال العجاج[5]: [الرجز]

بَلْ مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا

---

(١) من أبيات سيبويه الخمسين المجهول قائلها وهو في مجالس ثعلب ١٥٥، والخصائص لابن جني ١/ ٣١٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٦٤، ٨٧ والمقاصد للعيني ٢/ ٣١٠ ولم ينسبه هؤلاء ولا غيرهم ممن استشهد به.

(٢) انظر: الخصائص ٣١٦/١.

(٣) قاله تميم بن مقبل العجلاني، وانظر: الديوان ٢٥٩/١.

(٤) انظر: الخزانة ٤٩٣/٨.

(٥) انظر: الكتاب ٢٠٧/٤، والأصول ٣٨٧/٢، والخصائص ١٧١/١، والنّكت ١١٢٢/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٤٢٨/٣، ورصف المباني ٤١٧، والجنى الدّاني ١٤٦، وشرح التّحفة الورديّة ١١٥، والمغني ٤٨٧، والتّصريح ٣٧/١، والدّيوان ٣٢١.

وهي أول الرجز، وزيادة (أَمْ) نحو قوله(١): [البسيط]

يَا لَيْتَ شِعْرِي أَلا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

أي: يَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ عَلَى العَيْشِ، وَلا مَنْجَى من الهَرَمِ اعتراض، وزيادةُ إلا نحو قوله(٢): [البسيط]

ما زالَ مُذْ وَجَفَتْ فِي كُلِّ هاجِرَةٍ بالأَشْعَثِ الوَرْدِ إلا وَهُو مَهْمُومُ

زاد (إلا) والواو في خبر (ما زال)، وزيادة (لا) في نحو قوله(٣): [البسيط]

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ والدينِ وَقَدْ عَلاكَ مَشِيبٌ حينَ لا حِينِ

أي: حينَ حينٍ؛ أي: في وَقْتِهِ، وفيما استدل به في هذه احتمال، واللام في (لَلَقد) نَحْو قوله(٤): [الرمل]

فَلَئِنْ قَوْمٌ أَصَابُوا عِزَّةً وَأَصَبْنَا مِنْ زَمَانٍ رَنَقَا

لَلَقَدْ كنَّا لَدَى أَزْمَاننا لِصَنِيعين لِبَأْسٍ وَتُقَى

ولكلما، ولـ (لو)، ويأتي في (يا اللَّهُمّ) نحو قوله(٥): [الرجز]

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولي كُلَّمَا

سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ يا لَّلهُمَّا مَا

ارْدُد عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّما

وكذا(٦): [الرجز]

---

(١) انظر: الخزانة ٨/١٦٣.

(٢) انظر: الخزانة ٩/٢٥٣.

(٣) انظر: الخزانة ٣/١٩٤.

(٤) انظر: الخزانة ٩/٥٢٦.

(٥) انظر: الخزانة ٢/٢٥٩.

(٦) انظر: نوادر أبي زيد ١٦٥، والمقتضب ٤/٢٤٢، وشرح أشعار الهذليّين ٣/١٣٤٦، والبغداديّات ١٥٩، واللّمع ١٧٥، والتّبصرة ١/٣٥٦،وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٤٠، والإنصاف ١/٣٤١، وشرح المفصّل ٢/٢١٦، وضرائر الشّعر ٥٧.

إِنِّـي إذا مـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا

أَقُـول يـا اللَّهُـمّ يـا اللَّهُمَّـا

خلافًا للكوفيين؛ فَإِنَّهُم يجيزون ذلك في السعة والنون المؤكدة في غير أماكنها المقيسة؛ نحو قوله[1]: [الوافر]

سَـأَتْرُكُ مَنْزِلِـي لِبَنِـي تمـيمٍ وَأَلْحَـقُ بالحجـاز فأسـتريحا

وَحَرْفُ الجر الموافق كما دخل عليه لفظًا؛ نحو قوله[2]: [الوافر]

فَـلا والله لا يُلْفَـي لِمَـا بِـي وَلا لِلِمَـا بِهِـمْ أَبَـدًا دَوَاءُ

وتعديه؛ نحو قوله: [الطويل]

فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنِني عَنْ بِمَا بِهِ تَصَعَّد في جَوِّ السماءِ أَمْ تَصَوَّبَا

وَحَرْفُ النفي المخالف لَفْظًا؛ نحو قوله[3]: [الوافر]

طعـامُهُم لَـئِنْ أَكَلُـوا مُعَـدٌّ وَمـا إِنْ لا تُحَـاكُ لَهـم ثِيَـابُ

وقال النابغة[4]: [البسيط]

---

(١) هَذَا البَيْتُ لِلمُغِيرَة ابْن حَبْنَاء.
الشاهدُ فيه: نَصْبُ (فَأَسْتَرِيحَا) بِإِضْمَارِ (أَنْ) ضَرُورَةً، وَهُوَ خَبَرٌ وَاجِبٌ.
وَيُرْوَى: لأَسْتَرِيحَا، وَلا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَمَعْنَى البَيْتِ مَفْهُومٌ.
انظر: الكتاب ٣/٣٩، ٩٢، والمقتضب ٢/٢٤، والأصول ٣/٤٧١، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٢٤١، والمحتسب ١/١٩٧، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٤٢٧، وشرح المفصّل ٧/٥٥، وضرائرُ الشّعر ٢٨٤، وشعرُه - ضمن شعراء أمويّون - ٣/٨٣.

(٢) قائله: هو مسلم بن معبد الوالبي الأسدي، وقيل: هو لرجل من بني أسد لم يعين.
الشاهد فيه: "للما" فاللام الثانية توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب وهو شاذ؛ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد لا يكاد يقوم بنفسه، ولو جاء على الصواب لقال: "لما لما به".
انظر: الأشموني ٤١٠/ ٢، وابن هشام ١٥٢/ ٣.

(٣) انظر: الخزانة ١١/١٤٨.

(٤) انظر: الديوان ١/١١٨.

إلا الأواريّ لأيًـا مـا أُبَيِّنُهـا وَالنُّؤْي كالحَوْضِ بالمظلومة الجلَدِ

زَادَ (إِنْ ولا)، وزاد (إِنْ ومَا)، وَفِعْلٌ كان بَيْنَ الصفة والموصوف؛ نحو قوله[1]: [البسيط]

فِي غُرَفِ الجنَّةِ العُلْيَا التي وَجَبَتْ لَهـم هُنَـاكَ بِـسَعْيٍ كَـانَ مَـشْكُورِ

وقول الآخر[2]: [الوافر]

فَكَيْـفَ إِذَا مَـرَرْتَ بِـدَارِ قَـوْمٍ وَجِيـرَانٍ لَنَـا كَـانُوا كِـرَامِ

والمعطوف عليه والمعطوف نحو قوله[3]: [الكامل]

فِـي لُجَّـةٍ غَمَـرَتْ أَبَـاكَ بُحُورُهـا فِـي الجاهِلِيَّـةِ كَـان وَالإِسْـلامِ

وحرف الجر والمجرور؛ نحو قوله[4]: [الوافر]

سُـرَاةُ أَبِـي بَكـر تَـساموا عَلَـى كَـانَ الْمُـسَوَّمَةِ العـرابِ

وَبَيْنَ ما و(أَفْعَل) في التعجب؛ نحو قوله[5]: [الطويل]

أَرَى أُمّ عَمْـرٍو دَمْعُهـا قَـدْ تَحَـدَّرَا بكـاًء عَلـى عمـرٍو ومـا كـانَ أَصْبَرا

وَنَصَّ بَعْضُهم على اقتياس زيادتها في هذا، ولا يُزَادُ مِنْ أخواتها غير أصبح وأمسى، فلا يقاسُ على ما جاء من قولهم: (ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا)، و(ما أَمْسَى أَدْفَأَها)، واسمًا ثبت ضميرُ النصب في العامل الأول في باب الإعمال عند إعمال الثاني؛ نحو قوله[6]: [الطويل]

---

(١) انظر: الخزانة ٢١٤/٩.

(٢) انظر: الخزانة ٢١٩/٩.

(٣) انظر: الخزانة ٤١٨/٥.

(٤) انظر: اللّمع ٨٩، والأزهيّة ١٨٧، وأسرار العربيّة ١٣٦، وشرح المفصّل ٩٨/٧، وشرح الكافية الشّافية ٤١٢/١، وابن النّاظم ١٤٠، ورصف المباني ٢١٨، واللّسان (كون) ٣٧٠/١٣، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، والخزانة ٢٠٧/٩.

(٥) انظر: الخزانة ٢١٤/٩.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٢١/٣.

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيه وَيُرْضِيك صاحبٌ جهارًا فَكُنْ في الغَيْبِ أَحْفَظَ للعهدِ

وأجاز ذلك بَعْضُهم في الكلام، وَمَنْ في مذهب الكسائي؛ نحو قوله[١]: [الكامل]

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّت لَهُ حَرُمَتْ عَلَيْه وَليتها لَمْ تَحْرُمِ

واسم في قول أبي عبيدة؛ نحو قوله[٢]: [الطويل]

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسم السَّلامِ عليكما وَمَنْ يَبْكِ حَوْلا كاملا فَقَد اعْتَذَرْ

وقول الآخر[٣]: [البسيط]

لا يُنْعِشُ الطَّرْفَ إلا ما يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيه باسْمِ الماءِ مَبْغُومِ

أي: ثُمَّ السلامُ عليكما، ويناديه بالماءِ، وَتَأَوَّلَهُ أبو علي على حَذْفِ مضاف؛ أي: ثُمَّ اسم معنى السلام، وباسْمِ معنى الماء وأسماهما السلام والماء.

وَجُمْلة زَعَمَ أبو الفتح ذلك في (قام)؛ نحو قوله[٤]: [الوافر]

عَلَى ما قَامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

وفي (اذهب)؛ نحو قوله[٥]: [المتقارب]

فَإِنْ كُنْتَ سَيِّدَنا سُدْتَنا وَإِنْ كُنْتَ لِلْخَالِ فاذْهَبْ فَخَلَ

---

(١) انظر: الخزانة ٦/١٢٣.

(٢) انظر: الخزانة ٤/٣١١.

(٣) انظر: شرح الأشموني ١/٢٨١.

(٤) قائله: هو حسان بن ثابت.

اللغة: "كخنزير" تعريض بكفره أو بقبح منظره؛ فلذلك خص الخنزير لأنه مسيخ قبيح المنظر سمج الخلق أكال العذرات "تمرغ في رماد" تتميم لذمه لأنه يدلك حلقه بالشجر ثم يأتي بالطين فيتلطخ به وكلما تساقطت منه عاد إليه.

الشاهد: قوله: "على ما قام" حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة.

انظر: الأشموني ٧٥٨/ ٣، وهمع الهوامع ٢١٧/ ٢، وأمالي ابن الشجري ٢٣٣/ ١، وابن يعيش ٩/ ٤، وفي الخزانة ٥٣٧/ ٢، وشرح الشافية ٢٩٧/ ٢.

(٥) انظر: ديوان الحماسة ١/٨٦.

وغيره في (تَكَادُ)؛ نحو قوله: [الكامل]

وَتكَـادُ تَكْـسَلُ أَنْ تَجِـيءَ فِرَاشَـها   فِـي جِـسْمِ خَرْعَبَـةٍ وَلِـينِ قَـوَامِ

و(أكاد) كقول الشاعر(١): [الطويل]

فَـإِنْ لا أَلُـوم الـنَّفْسَ فِيمَـا أَصَـابَها   وَإِنْ لا أَكَـادُ بالـذي نِلْـتُ أَنْجَـحُ

ولا حُجَّة فيما استدلوا به.

النَّقْصُ: لحركة وذلك في حَرَكَةِ بناء ضمة؛ نحو قوله(٢): [الرجز]

إِذَا اعْـوَجَجْنَ قُلْـتَ صـاحِبْ قَـوِّمِ

بالـدَّوِّ أَمْثَـال الـسَّفِـينِ العُـوَّمِ

أي: صاحب، وكسرة؛ نحو قوله(٣): [الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَـوِيقَا

أي: اشْتَرِ، أو إعراب في حَرْفٍ صحيح؛ نحو قوله(٤): [السريع]

فَـالْيَوْمَ أَشْـرَبْ غَيْـرَ مُـسْتَحْقِبٍ   إِثْمًـا مِـنَ اللهِ وَلا وَاغِـلِ

وقول الآخر(٥): [البسيط]

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فالأهوازُ مَوْعِدُكُم   وَنَهْـرُ تِيـري فَـلا تَعْـرِفْكُمُ العَـرَبُ

---

(١) انظر: سمط اللآلئ ١/٢٢٣.

(٢) انظر: الخزانة ٨/٣٥٥.

(٣) انظر: النوادر للأنصاري ١/٣٢، والخصائص ٢/٣٤٠.

(٤) هو لامرئ القيس، قاله حينما أدرك ثأر أبيه فتحلّل من نذره ألاّ يشرب الخمر حتى يثأَر به.
و (المستحقب): المكتسب المحتمل. و (الواغل): الدّاخلُ على القوم يشربون ولم يُدْعَ.
والشّاهدُ فيه: (أشرب) حيث سكّن (الباء) وهي لام الفعل من غير جازم للضّرورة الشّعريّة.
انظر: الكتاب ٤/٢٠٤، والأصمعيّات ١٣٠، والكامل ١/٣١٨ - وفيه (فَالْيَوْمَ أُسْقَى) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، وإصلاحُ المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، والجمهرة (غلو) ٢/٩٦٢، والخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، وشرح المفصّل ١/٤٨، وضرائر الشّعر ٩٤، ١١٠، والتّصريح ١/٨٨، والخزانة ٨/٣٥٠، والدّيوان ١٢٢ - وفيه (فَالْيَوْمَ أُسقَى) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -.

(٥) انظر: سمط اللآلئ ١/١٥٢.

وقول الآخر[1]: [السريع]

رُحْـتِ وَفِـي رِجْلَيْـكِ مَـا فِيهِمَـا ... وَقَــدْ بَــدَا هَنْــكِ مِــنَ الْمِئْــزَرِ

وقول الآخر: [الطويل]

بِكُــلِّ مُــدَمَّاةٍ وَكُــلِّ مُثَقَّــفٍ ... تَنْقَـاه مـن مَعْدِنْـه فـي البحـر جالِبُـه

خلافًا للمبرد، والزجاج فيه، وَفَتْحَةُ آخر الماضي مبنيًّا للفاعل؛ نحو قوله[2]: [الطويل]

فَلَمَّــا تَبَــيَّنْ غَــبّ أَمْــرِي وَأَمــرِهِ ... وَوَلَّــتْ بِأَعْجَــازِ الأمُــورِ صُــدُورُ

ومفعول؛ نحو قوله[3]: [مجزوء الرمل]

ضَــــحِكَ النَّــــاسُ وقــــالوا ... شِــــعْرُ وَضَّــــاحِ اليَمَــــانِي

إِنَّمــــا شِــــعْرِي قَنْــــدٌ ... قَــــدْ خُلِــــطْ بِــــالجُلْجُلانِ

وأحسنه من المعتل اللام؛ نحو: يَفِي وَدَعَا؛ نحو: دَعَا للحساب، وَفَتْحَةُ (هُو)، وهي في لغة غير قيس وأسد؛ نحو قوله[4]: [الوافر]

وَهُــوْ غَيْــثٌ لنــا فِــي كُــلِّ عــامٍ ... يَلُــوذُ بِــهِ الْمُخَــوَّلُ والعَــدِيمُ

وقول الآخر[5]: [الخفيف]

إِنَّ سَــلْمَى هِــي الْمُنَــى لَــوْ تَرَانِــي ... حَبَّــذَا هِــيَ مِــنْ خُلَّــةٍ لَــوْ تُخَــالِي

وَفَتْحَةُ عين فِعْلٍ اسمًا أو فعلا؛ نحو قوله[6]: [الرجز]

علــى مَحَــالاتٍ عُكِــسْنَ عَكْــسَا

(١) انظر: الخزانة ٤/٤٤٠.

(٢) انظر: الخصائص ١/٧٤.

(٣) انظر: اللسان (جلل) ١١/١١٦.

(٤) البيت لزهير، وانظر: التذييل والتكميل ٢/١٢٨.

(٥) انظر: اللسان (خلل) ١١/٢١١.

(٦) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٤/١٨.

إذا تَـــسَدَّاهَـا طِلابَـــا غَلْـــسَا

ومثال الفعل قول الآخر[١]: [الطويل]

وَقَـالُوا تُرَابِـيٌّ فَقُلْـتُ صَـدَقْتُمُ أَبِـى مِـنْ تُـرَابٍ خَلْقَـهُ اللهُ آدَمُ

وَفَعَلات المستحق الفتح؛ نحو قوله[٢]: [الطويل]

وَلَكِـنْ نَظْـرَاتٍ بِعَـيْنٍ مَرِيـضَةٍ أُولاكَ اللَّـوَاتِي قَـدْ مَـثَّلْنَ بِهَـا مَـثْلا

وَحَـذْفُ الفتحـة التـي هـي علامـة إعـراب مـن آخـر المـضارع؛ نحـو قولـه[٣]: [البسيط]

تَـأْبَى قُضَاعَةُ أَنْ تَعْـرِفْ لَكُـم نَـسَبا وَابْنَـا نِـزَارٍ فَـأَنْتُم بَيْـضَةُ الْبَلَـدِ

وذلك من المعتل أحسن؛ نحو قوله[٤]: [الطويل]

فَمَـا سَـوَّدَتْنِي عَـامِرٌ عَـنْ وِرَاثَـةٍ أَبَـى اللهُ أَنْ أَسْـمُو بِـأُمٍّ وَلا أَبِ

ومن آخر الاسم المعتل المنصوب؛ نحو قوله[٥]: [الطويل]

إِنَّ القَـوَافِي يَـتَّلِجْنَ مَوَالِجًـا تَـضَايَقُ عَنْهَـا أَنْ تَوَلَّجَهـا الإِبَـر

وَلِحَرْفِ، وهو حَرْفُ علة آخرًا؛ نحو قوله[٦]: [الكامل]

وَأَخُـو الغَـوَانِ مَتـى يَـشَأْ يَـصْرِمْنَهُ وَيَعُـدْنَ أَعْـدَاءً بُعَيْـدَ وِدَادِ

وقول الآخر[٧]: [الرجز]

كَفَّـاكَ كَـفٌّ مَـا تُلِيـقُ درهمًـا

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٨/٤.
(٢) انظر: همع الهوامع ٢٨٣/٣.
(٣) البيت للراعي النميري، وانظر: الديوان ٦٩/١.
(٤) انظر: الخزانة ٣٤٥/٨.
(٥) البيت لطرفة، وانظر: الديوان ٢٣/١.
(٦) انظر: همع الهوامع ٢٨٣/٣.
(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ٥١٩/٢.

جودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدما

أو حشوًا؛ نحو قوله[(١)]: [الرجز]

والبَكَــرَاتِ الفُــسَّجَ العَطَامِــسَا

أي: العَطَامِيس جَمْعُ (عَيْطَمُوس)، وللاكتفاء بالحركة عنه؛ نحو قوله[(٢)]: [الطويل]

وَأَتْبَعــت أُخْـرَاهم طريـقَ أُلاهُــم   كَمَـا قِيـل نَجْـمٌ قَـدْ هَـوَى مُتَتَـابعُ

وقول الآخر[(٣)]: [المنسرح]

كَأَنَّمــا الأَسْــدُ فــي عَــرِينهِم   وَنَحْــنُ كاللَّيْــلِ جَـاشَ فِـي قَتَمِـهْ

وقول الآخر[(٤)]: [الوافر]

أَلا لا بَــارَكَ الله فِــي سُــهَيْلٍ   إِذَا مَــا اللهُ بــارَكَ فِــي الرِّجَــالِ

والاجتزاءُ بالفتحة عَن الألف أَقَلّ مِن الاجتزاء بالكسرة عن الياء، والضمة عن الواو، وهمزة القطع؛ نحو قوله[(٥)]: [الطويل]

أَبُــوهم أَبِــي والأَمَّهَــاتُ أُمَّهاتِنــا   فَـأَنْعِمْ وَمَتِّعْنِـي بِقَـيْسِ بْـنِ جَحْـدَرِ

وَتَنْوِينُ ما ينصرف محكومًا لَهُ بحكم ما ينصرف وفاقًا للكوفيين، قال الأخطل: [الكامل]

طَلَـبَ الأَزْرَاقَ بالكَتَائِـبِ إِذْ هَـوَت   بِــشَيِبَ غائِلَــةُ النُّفُــوسِ غَــدُورُ

قال الكميت[(٦)]: [الوافر]

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٨٣/٣.
(٢) انظر: الخزانة ٣٢٧/١١.
(٣) انظر: ديوان الحماسة ١٢٢/١.
(٤) انظر: الخزانة ٣٦٥/١٠.
(٥) انظر: همع الهوامع ٢٨٤/٣.
(٦) انظر: اللسان (حبحب) ٢٩٦/١.

يَــرَى الــرَّاءُونَ بالــشَّفَرَاتِ مِنْهَــا كَنَــارِ أَبِـــي حُبَاحِــبَ وَالظُّبِينَــا

والتنوينُ لالتقاء الساكنين في غير المقيس؛ نحو قوله(١): [المتقارب]

فَأَلْفَيْتُـــــه غَيْــــرَ مُـــــسْتَعْتِبٍ وَلا ذاكِـــــــرِ اللهَ إلا قلـــــــيلا

وَصِلَةُ ضمير المذكر الغائب المتحرك بغير حاجز في اللفظ؛ نحو قوله(٢): [الطويل]

وَمَــا لَــهُ مِــنْ مَجْــدٍ تَلِيــدٍ وَمَالَــهُ مــن الــرِّيحِ حَـظٌّ لا الجَنُـوبُ وَلا الـصَّبَا

ولا في الوصل احترازٌ من قوله تعالى: ﴿تَوَلَّى وَنُصْلِهِ﴾ [النساء: ١١٥]، و﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] و﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨] و﴿يَرْضَهُ﴾ [الزمر: ٧] حُذفت صلة الضمير فيها؛ لأنها كانت محذوفة قبل دخول الجازم، فلما حُذف حرف العلة للجازم لَمْ يُعتد بالحذف، فتركت الصلة محذوفة على ما كانت عَلَيْهِ في الرفع مع حَذْفِ الحركة وهو أَحْسَنُ؛ نحو قوله(٣): [الطويل]

فَظِلْتُ لَـدَى البيـتِ العتيـقِ أُخِيلُـه وَمَطْـــوَاي مُـــشْتَاقَانِ لَـــهْ أَرِقَـــانِ

وذلك إجراءٌ للوصل مجرى الوقف إجراءً كاملا، وإقرارها في غير لغة عُقَيْل، وكلاب لغتهم الحذف في الكلام، ومنهم مَنْ يُسَكِّن بَعْدَ الحذف، ونقل يونس، والأخفش أَنَّ الحذفَ، والتسكين لغةٌ لأزد السراة؛ نحو قوله(٤): [البسيط]

أمـــا تَقُـــودُ بِـــهِ شَـــاةً فَتَأْكُلُهـــا أَوْ أَنْ تبيعَــه فــي بَعْــضِ الأراكيــبِ

وحذف الألف من (ها) التي للمؤنث من قبيح الضرائر، وحذفها وإلقاء حركة الهاء على ما قبلها من الضرائر؛ نحو قوله: [الوافر]

---

(١) منسوب إلى أبي الأسود الدولي في شأن امرأة رغبت في الزواج منه فقبل، ثم لم تعجبه فطلقها وقال في ذلك:

أريت امرءا كنت لم أبلــه أتاني فقال اتخــذني خليلا...الخ

انظر: الخزانة ٣٩٩/١١، ودلائل الإعجاز ٢٨٣/١، ومجالس ثعلب ١٢٩/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٥١٦/٢.

(٣) انظر: الخزانة ٢٧٠/٥.

(٤) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢٤٠/٤.

فَـإِنِّي قَـدْ سَـئِمْتُ بِـدَارِ قَـوْمِي　　أُمُـورًا كُنْـتُ فِـي لَخْـمٍ أَخَافَـهْ

أي: أخافها، وَرُبَّما جَعَلُوا ذلك في سعة الكلام، ومنه والكرامةُ ذات أَكْرَمَكُم اللهُ به؛ أي: بِهَا، وواو هو، وياء هي؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

وَأُعْطِيـهِ مَـا يَرْجُـو وَأُوْلِيـه سُـؤْلَهُ　　وَأُلْحِقُـه بـالقومِ حَتَّـاهُ لاحِـقُ

وقول الآخر في الياء[2]: [الرجز]

دارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَـوَاكا

وَنُونَ (مِنْ) إذا لَقِيَتْ لامَ التعريف غير المدغمة؛ نحو قوله[3]: [المنسرح]

أَبْلِـغْ أَبَـا دَخْتَنُـوس مَأْلُكَـةً　　غَيْـرِ الـذي قَـدْ يُقَـالُ مِ الكَـذِبِ

وَأَنْشَد أبو الصلت في حذف الميم من آخر الكلمة[4]: [الوافر]

أَصَـابَهُم الحِمَـا وَهُـمُ عَـوَافٍ　　وَكُـنَّ عَلَـيْهِمُ نَحْـسًا لُعِنَّـهْ

قَالَ أَرَادَ الحِمَام، وأنشد في حذف النون من آخر الكلمة[5]: [الوافر]

أُرِيـدُ صَـلاحَها وَتُرِيـدُ قَتْلِـي　　وَشَـتَّى بَـيْنَ قَتْلِـي والـصَّلاحِ

قال: أراد، وَشَتَّانَ، فَحَذَفَ (النون) ضرورة، وأنشد في حذف الياء من آخر الكلمة[6]: [الرجز]

---

(١) انظر: الخزانة ٩/٤٨٤.
(٢) انظر: الخزانة ٢/٤.
(٣) انظر: الخصائص ١/٣١١.
(٤) انظر: الخزانة ١٠/١٢٤.
(٥) انظر: الخزانة ٦/٢١٦.
(٦) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو لرجل من هذيل لم يسمَّ.
و (تزبّى): اتّخذ زُبْية، والزُّبية: حُفرة بعيدة الغَوْر تُصنع لاصطياد السّبع، إذا وقع فيها لم يستطع الخُروجَ منها.
والشّاهدُ فيه: (اللّذْ) حيث حذف الياء من (الّذي) وأسكن الذّال للضّرورة الشّعريّة.
انظر: الكامل ١/٢٧، وشرح أشعار الهذليّين ٢/٦٥١، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١١، والمقصور والممدود لابن ولّاد ٥١، والأزهيّة ٢٩٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٣/٥٣، والإنصاف ٢/٦٧٢، وشرح المفصّل ٣/١٤٠، وشرح الجُمل ١/١٧١، وشرح الكافية الشّافية ١/٢٥٥.

كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدَا

قال أراد الذي تَزَبَّى، فَحَذَفَ الياءَ وَسَكَّن الذالَ، انتهى.

ونون لكن؛ نحو قوله[١]: [الطويل]

فَلَسْتُ بآتيه ولا أَسْتَطِيعُهُ ... ولاكِ اسْقِني إنْ كانَ ماؤُكَ ذَا فَضْلِ

وَنُون لَمْ تَكُن عِنْدَ لقاء ساكن فيهما؛ نحو قوله[٢]: [الرمل]

لَمْ يَكُ الحقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ ... رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بِالطَّلَلْ

خلافًا ليونس في لَم يَكُنْ؛ فإنَّه يجيزُ الحذف في الاختيار، ونون الأمثلة حالة الرفع؛ نحو قوله[٣]: [المتقارب]

وَإِذْ يَغْضِبُوا النَّاسَ أَمْوَالَهُم ... إِذَا مَلكُوهم وَلَمْ يُغْصَبُوا

وقول الآخر[٤]: [الرجز]

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ... وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والْمِسْكِ الذَّكِي

ونون الوقاية في لَيْتَنِي؛ نحو قوله[٥]: [الوافر]

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي

وَمِنّي وَعَنِّي؛ نحو[٦]: [المديد]

---

(١) انظر: الخزانة ٥/٢٦٠.

(٢) انظر: الخزانة ٩/٣٠٦.

(٣) انظر: الخزانة ٨/٣٤١.

(٤) انظر: الخزانة ٨/٣٤٠.

(٥) هو لزيد الخيل.
و (جابر): رجل من غطفان تمنّى أن يلقى زيدًا ليقتُله كما تمنّى قبله مزيد أن يلقى زيدًا، فتشابهت مناهما.
والشّاهد فيه: (ليتي) حيث حذف نون الوقاية عن (ليت) على النُّدرة.
انظر: الكتاب ٣/٣٧٠، ونوادر أبي زيد ٦٨، والمقتضب ١/٢٥٠، ومجالس ثعلب ١/١٠٦، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٥٠، وشرح المفصّل ٣/١٢٣، والمقرّب ١/١٠٨، وشرح التّسهيل ١/١٣٦، وابن النّاظم ٦٨، وشرح الرّضيّ ٢/٢٣، والدّيوان ١٣٧.

(٦) قال العيني: قائله مجهول لا يعرف، وقال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام: =

أَيُّهَــا الـسَّائِلُ عَــنْهُم وَعَنِــي   لَـسْتُ مِـنْ قَـيْسٍ وَلا قَـيْسُ مِنِـي

وَقَدْنِي؛ نحو(١): [الرجز]

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَـدِي

وَزَعَمَ بَعْضُ الكوفيون أَنَّهُ يَجُوزُ فيما بعد (قَدْ) النصب والخفض، تقول: قَدْ عَبْدِ الله دِرْهَمٌ، وَقَدْ عَبْدَ الله درهَمٌ، فَمَنْ نَصَبَ قال: قَدْني دِرْهَمٌ، وَمَنْ خفض قال: قَدِي دِرْهَمٌ، وأنشد أحمد بن يحيى: [الطويل]

=

وفي النفس من هذا البيت شيء، وبالبحث لم أعثر على قائله، وهو من المديد.

الشرح: "عنهم" عن القوم المعروفين عندهم "قيس" هو ابن عيلان بن مضر بن نزار وهو هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه بمعنى القبيلة.

المعنى: يا من يسأل عن هؤلاء القوم عني، لتعلم أني لا أنسب إلى هذه القبيلة، وليست لها صلة بي.

الشاهد: في "عني ومني" -بتخفيف النون- حيث لم تأت نون الوقاية لضرورة الشعر.

انظر: ابن الناظم ص٢٨، ابن هشام ١/ ٩٠، ابن عقيل ١/ ٦٢، الشاطبي، وداود، الأصطنهاوي، الأشموني ١/ ٥٦، المكودي ص١٨، والسيوطي ص١٧، وأيضا في همع الهوامع ١/ ٦٤ وابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ١٢٥.

(١) قال ابن يعيش: قائله أبو بحدلة، وقال الجوهري: قائله حميد بن مالك الأرقط لعبد الملك بن مروان، يصف تقاعده عن نصرة ابن الزبير وأصحابه ويمدح عبد الملك ويعرض بابن الزبير.

وعجزه: ليس الإمام بالشحيح الملحد.

الشرح: "قدني" كافيني وحسبي "الخبيبين" تثنية خبيب بضم الخاء وفتح الباء وهما عبد الملك ابن الزبير وأخوه مصعب، ويروى بصيغة الجمع، يريد أبا خبيب وشيعته، "الإمام" يريد به عبد الملك بن مروان، "الشحيح" البخيل، "الملحد" الجائر الظالم.

المعنى: حسبي نصر هذين الرجلين، فإن أمامي منزه عما تصف به ذلك المقيم في الحرم من رذيلتي: الشح والإلحاد.

الشاهد: في "قدني وقدي" حيث أثبت النون في الأولى وحذفها في الثانية تشبيها بقطني في الأولى، وبحسبي في الثانية.

انظر: ابن الناظم ص٢٨، وابن عقيل ١/ ٦٣، والأشموني ١/ ٥٧، والمكودي ص١٨، وابن هشام ١/ ٩٠- وأيضا في المغني ١/ ١٤٧، والسيوطي ص١٧ وأيضا في همع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٣٦/ ١٢٤، والشاهد ٤٤٩ في خزانة الأدب والكتاب ج١ ص٣٨٧.

قَدِ القلبَ مِنْ وَجْدٍ برحتُ بِهِ قَدِ وللقلب مِنْ وَجْدٍ بِهَا أبدًا قَدِي

ونون المثنى؛ نحو قوله(١): [الطويل]

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

والمجموع لغير إضافة وتقصير صلة؛ نحو: [الوافر]

يَقُولُون ارْتَحِلْ قَبْلِي قُرَيْشًا وَهُم متكنفو البيتَ الحراما

والنون الخفيفة للتأكيد من غير أن تلقى ساكنًا؛ نحو(٢): [الوافر]

اضربَ عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس

وتخفيفُ المشدد؛ نحو(٣): [المتقارب]

لا وَأَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِيِّ لا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرْ

وَأَلِفُ المقصور، وَيُخَفَّفُ مُشَدَّده وَيُسَكَّن؛ نحو(٤): [الرمل]

وَقبيلٍ مِنْ لُكَيْزٍ حَاضِرٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابنِ الْمُعَلْ

يريد: الْمُعَلّى، وَقَصْرُ الممدود، وهو في الرفع والجر كثير؛ نحو قوله(٥): [الوافر]

بَنَى لِي عَادِيا حِصْنًا حَصِينًا إذا ما سَامَنِي ضَيْمٌ أَبِيتُ

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/١٨٧.

(٢) قائله: هو طرفة بن العبد، وقال ابن بري: مصنوع عليه.

اللغة: "طارقها" من طرق الرجل إذا أتى أهله ليلا "قونس" بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون وهو العظم الناتئ بين أذني الفرس.

انظر: الأشموني ٥٠٥/ ٢، والسيوطي ص١١٠، وذكره المغني ١٧٣/ ٢، وشرح المفصل ٤٤/ ٩، والإنصاف ٣٣٢/ ٢.

(٣) انظر: الخزانة ١/٣٦١.

(٤) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر.

انظر: سيبويه ٢٩١/ ٢، وشرح الشافية ٢٨٥/ ٢.

(٥) انظر: الخزانة ٣/٥٢.

خلافًا للكسائي، والفراء؛ إذ زَعَما أَنَّ العربَ لا تكادُ تقصرُ ممدودًا في رَفْعٍ ولا جر رُدَّ عَلَيْهما بقول السموأل[١]: [الطويل]

فَهُم مَثَلُ النَّاسِ الذي يَعْرِفُونَه   وَأَهْلُ الوفا من حادثٍ وَقَدِيم

وخلافًا للفراء؛ إذ زَعَمَ أَنَّه لا يقصرُ من الممدود إلا ما يجوزُ أن يجيء في بابه مقصورًا رُدّ عليه بقوله[٢]: [السريع]

وَأَنْتِ لَوْ باكَرْتِ مَشْمُولَةً   صَفْرا كَلَوْنِ الْفَرَسِ الأشْقَرِ

والهمزةُ في نحو بَيْدَاء حالة الجر خلافًا لِمَنْ أَجَازَ ذلك في السعة وهمزةُ مئين، وأما قوله:

إن ألقكم قليل لواحد   ما أجل أيضًا ومينا

الأصل: مئِين أَسْكَن الهمزة كما في إبل ثُمّ قَلَبَها ألفًا، وَلَمَّا كانَ قبلها كسرة، انقلبت الألف ياء، فاجتمعت مع حرف الإعراب، حذفت الأولى منها، كما حذفت من عَمِين وَشَجِين، فَإنْ قُلْتَ لِمَ قُلْتَم إنَّ الهمزةَ الساكنة لَمَّا سكنت قُلِبَتْ ألفًا، ثم ياء، وهلا قلبت أَوَّلا ياءً على القياس، قلنا: لأنهم لو جَعَلُوا على القياس لكان في الرفع على أَحَدِ القولين بين بين، وعلى القول الآخر تُقْلَبُ ياءً محضة، وفي النصب والجر بين بين، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ شيءٌ منه علم أَنَّهُ لَيْسَ بتخفيف، وَأَنَّهُ قَلَبَ كما قَلَبَها في قوله[٣]: [الوافر]

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ   يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بالفِهْرِ وَاجِي

و[٤]: [الكامل]

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٧٨/٣.

(٢) قائله: هو الأقيشر، واسمه المغيرة بن عبد الله.
انظر: الأشموني ٦٥٨/ ٣.

(٣) لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص.
انظر: الكامل في اللغة ٢٠٩/١، وزهر الأكم ٢٧٢/١.

(٤) يقوله الفرزدق بعد أن عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق وولى عمر بن هبيرة الفزاري.
انظر: أساس البلاغة ١٥٩/١، والأصول ٤٦٩/٣، والخصائص ١٥٢/٣.

رَاحَــتْ بِمَــسْلَمَة البِغَــالُ عَــشِيَّةً فَــارْعَى فَــزَارةُ لا هَنَــاكِ الْمَرْتَــعُ

وجَازَ بَقَاءُ الاسْمِ على حَرْفٍ واحد لتكثرها بحروف الجمع، وإنّما يَبْعُدُ أَنْ تبقى الكلمةُ الاسمية على حَرْفٍ واحد من البسيط، وَأَيَا فلان في النداء، وسائر الحذف للترخيم في غَيْرِ النداء على لغة مَنْ لا ينوي باتفاق؛ نحو(١): [الطويل]

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ طريفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الجوعِ والخَصَر

وَلُغَةُ مَنْ يَنْوِي باختلافٍ خَالَفَهُ فيه المبرد، وَرُدّ عَلَيْه بقوله(٢): [البسيط]

إنَّ ابْــنَ حَــارِثَ إنْ أَشْــتَقْ لِرُؤْيَتِــهِ

وذلك فيما يجوزُ أَنْ يُرَخَّمَ في النداء كَلام شَرَاحِيل؛ نحو قوله(٣): [الوافر]

وَمَــا أَدْرِي أَظَنّــي كُــلّ ظَــنّ أَمُــسْلِمُنِي إلــى قَــوْمِي شَــرَاحِي

وما لا يجوز كدال خالد؛ نحو(٤): [الخفيف]

لَـيْسَ حَيٌّ علـى المنـون بِخَـالِ

وجيمُ حِجَاج؛ نحو: [الطويل]

تُحَــاذِرُ وَقْــعِ الــسَّوْطِ خَوْصَــاء كَلالٌ فَجَالَتْ فِي حِجَا حاجبٍ ضُمْرِ

وتاء العُذَيْبَة؛ نحو: [الطويل]

---

(١) البيت لامرئ القيس.
انظر: الكتاب ٢/٢٥٤، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٧٠، وابن النّاظم ٦٠٢، وتذكرة النُّحاة ٤٢٠، وأوضح المسالك ٣/١٠٩، وابن عقيل ٢/٢٧٠، والمقاصد النّحويّة ٤/٢٨٠، والتّصريح ٢/١٩٠، والهمع ٣/٧٧، والدّيوان ١٤٢.

(٢) هو للمُغيرة ابن حبناء التّميميّ.
انظر: الكتاب ٢/٢٧٢، والأصول ٣/٤٥٨، والتّبصرة ١/٣٧٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٢٠، وأسرار العربيّة ٢٤١، والإنصاف ١/٣٥٤، والمقرّب ١/١٨٨، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٣٧١، وابن النّاظم ٦٠٣، والمقاصد النّحويّة ٤/٢٨٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٢٦١.

(٤) البيت لعبيد بن الأبرص. انظر: الأشموني ٤٧٦/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٨١/ ١.

خَلِيلَـيّ إِنّ أَمّ العُـذَيْب تَبَاعَـدَتْ فَأَخْلَـتْ لخيمـات العُـذَيْب ظلالَهـا

رُخَّمَ، وفيه (أل)، وفاء كَيْفَ نحو قوله: [البسيط]

أَوْ بَاغِيَـانِ لِبُعْـرَانٍ لَنَـا رَقَـصَتْ كَـيْ لا يَحُـسّانِ مِـنْ بُعْرَانِنَـا أَثَـرَا

وياءُ كَيْمَا؛ نحو[1]: [الكامل]

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الهَـوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

خلافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّها حَرْفُ نَصْبٍ، وَلَمْ يحذف منها شيء.

وَفَاءُ سَوْفَ؛ نحو[2]: [الوافر]

فَـإِنْ أَهْلِـكْ فَـسَوْ تَجِـدُونَ فَقْـدِي وَإِنْ أَسْـلَمْ يَطِـبْ لَكُـمُ المعـاشُ

خلافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ حذفها لغة، وَحَذْفُ أكثر مِنْ حَرْفٍ كآخر المنازل؛ نحو[3]: [الكامل]

دَرَس المنَـــا بمتــــالِع فَأَبَــــانِ

والسَّبَاسِب؛ نحو قوله:

مُقَـــدَّمٌ بِـــسَبا الكتَّــان مَلْثُـــومُ

أي: بِسَبَاني أَوْ بسباسب، وهي الشفق، والحُبَاحِب؛ نحو: [الكامل]

يُبْـدِينَ جَنْـدَلَ حَـائِرٍ لِجُنُوبِهـا فَكَأَنَّمَـا تُـذْكِي سَـنَابِكُها الحُبَـا

والحمام في قوله[4]: [الرجز المشطور]

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٣٥/١.
(٢) انظر: همع الهوامع ٥٩٥/٢.
(٣) انظر: البديع في نقد الشعر ١٤٢/١، سمط اللآلئ ١٠٤/١.
(٤) للعجاج، انظر: الكتاب ٢٦/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩، وأمالي القالي ١٩٩/٢، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٠٦، والخصائص ١٣٥/٣، ٤٧٣/٢، والمحتسب ٧٨/١، والإنصاف ٥١٩/٢، وشرح المفصّل ٧٥/٦، وضرائر الشّعر ١٤٣، والمقاصد النّحويّة ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، والدّيوان ٤٥٣/١.

قواطنًا مَكَّـةَ مِـنْ وُرْقِ الحَمَـا

خلافًا لأبي العلاء المعري، وأبي الحسن ابن سيده؛ إذ زَعَما أَنَّ الحَمَى صفة لموصوف محذوف، تَقْدِيره: مِنْ وُرْقِ الحَمَام الحَمِي؛ أي: المحمى.

والحَذْفُ فِي حَشْوِ الكلمة كالأشل في الأشْهَل؛ نحو قوله: [الرمل]

حــين أَلْقَــتْ بِقُبَــاءٍ بَرْكَهــا واسْـتَحَرَّ القَتْـلُ فـي عَبْـدِ الأَشَـلْ

وَلِكَلِمَةٍ حرفًا، وذلك حَرْفُ جَرٍّ من غير عوض، وإبقاء عمله إلا مع الله مع القسم؛ نحو قوله[1]: [البسيط]

لاهِ ابن عَمِّك لا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنّي ولا أَنْـتَ ديـاني فتخزونـي

و(رُبّ) بَعْدَ الفاء في جواب الشرط؛ نحو قوله: [الوافر]

فَإِمّــا تُعْرِضِــنَّ أُمَــيْمَ عَنّــي وَتَنْزِعــكَ الوُشَــاةُ أُولُــو النّيــاطِ

فَحُــورٍ قَــدْ لَهَــوْتُ بِهِــنَّ عِــينٍ نَـوَاعِمَ فِـي الْمُـرُوطِ وَفِـي الرِّيَـاطِ

وفاؤه في جملة اسمية؛ نحو[2]: [البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الحسنات الله يَشْكُرُها

---

(١) قائله ذو الأصبع العدواني، واسمه: حرثان بن الحارث العدواني وهو أحد بني عدوان، بطن من جديلة، من قدماء الشعراء في الجاهلية.
انظر: ابن الناظم ص١٥١، وابن عقيل ٢/ ١٧، وابن هشام ٣/ ١٤٠، والأشموني ٢/ ١٩٥، والمكودي ٨٣، وداود، والسيوطي ص٧٢، وأيضا في الهمع والإنصاف ٢/ ٢٠.

(٢) قد نسبه سيبويه إلى حسّان بن ثابت - رضي الله عنه -؛ ونسبه المبرّد إلى عبد الرّحمن بن حسّان، وقيل: لكعبِ بن مالك.
والشّاهدُ فيه: (من يفعل الحسنات اللهُ يشكرُها) حيث حذف الفاء الرّابطة من جواب الجزاء؛ والتّقديرُ: فاللهُ يشكرُها؛ وهذا الحذفُ للضّرورة الشّعريّة.
انظر: الكتاب ٦٥/٣، ونوادر أبي زيد ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والأصول ١٩٥/٢، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ١٣٥، والخصائص ٢٨١/٢، والتّبصرة ٤١٠/١، وأمالي ابن الشّجريّ ١٢٤/١، ٩/٢، ١٤٤، وشرح المفصّل ٢،٣/٩، وضرائر الشّعر ١٦٠، وزيادات ديوان حسّان ٥١٦/٢، وديوان عبد الرّحمن بن حسّان ٦١، وديوان كعب بن مالك ٢٨٨.

أَوْ مضارع مرفوع إذْ هو في تقديرها؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِها لا يَضِيرُها

أَيْ: فَلا يَضِيرها، وَحَرْفُ جَرّ حُذِفَ، وَوَصَلَ الفعلُ إلى مجروره، فَنَصَبَهُ فِي غير المواضع التي يجوزُ ذلك فيها في السعة؛ نحو قوله: [الطويل]

فَبِتُّ كَأَنَّ العائِدَات فَرَشْنَنِي

أَي: فَرَشْنَ لِي، والجازمُ وهو (لام) الأمر وإبقاء عمله؛ نحو[2]: [الرجز]

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دارها

تِيذَنْ فإنِّي حَمْؤُها وجارُها

وَ(أَنْ) الناصبة، وإبقاءُ عملها مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَوَّض منها بشيء؛ نحو قوله[3]: [الطويل]

فَلَمْ أَرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نفسي بَعْدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

---

(١) هو لأبي ذُؤيب الهذليّ.
و (الطّوق): الطّاقة. و (مطبّعة): مملوءة بالطّعام؛ ويقصد القرية. و (يضيرها): يضرّها؛ يصف قرية بكثرة طعامها.
والشّاهدُ فيه: (لا يضيرها) حيث جاء مرفوعًا؛ وهو جواب الشّرط.
انظر: الكتاب ٣/٧٠، والمقتضب ٢/٧٢، وشرح أشعار الهذليّين ١/٢٠٨، والأصول ٢/١٩٣، والتّبصرة ١/٤١٤، وشرح المفصّل ٨/١٥٨، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٩١، وابن النّاظم ٧٠٠، وأوضح المسالك ٣/١٩٢، والمقاصد النّحويّة ٤/٤٣١، والخزانة ٩/٥٧، وديوان الهذليّين ١/١٥٤.

(٢) انظر: الخزانة ٩/١٤.

(٣) قائله: هو عامر بن جوين الطائي.
اللغة: "خباسة" بضم الخاء وتخفيف الباء -المغنم، قاله الجوهري "نهنهت نفسي" زجرتها وكففتها.
المعنى: قال الأعلم: وصف ظلامة هم بها ثم صرف نفسه عنها. اهـ.
انظر: الأشموني ٥٧٢/ ٣، وابن الناظم، والمكودي ص١٤٧، والهمع ٣٣/ ١، وسيبويه ١٥٥/ ١، والإنصاف ٣٢٨/ ٢.

أَيْ: أَنْ أَفْعَلَه، وَشَذَّ منه شيءٌ في الكلام يُحْفَظُ، كقولهم: مُرْهُ يحفرها، وخُذْ اللص قَبْلَ يَأْخُذَك، وَأَنْ في خَبَرِ (عسى) عند الفارسي وجمهور البصريين، ويقتضي ظاهِرُ كلام سيبويه جواز ذلك في الكلام؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابن قادِرٍ   بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وحرف النداء من النكرة المقصودة:

كليه وجريه ضباع وَأَبْشِري   بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَد اليومَ ناصره

خلافًا للكوفيين، وَجاء مِنْهُ شيءٌ في الكلام يُحْفَظُ، كقولهم: (افْتَدِ مخنوق)، و(أَصْبح ليل)، و(أَطْرِق كَرَا)، و(ثوبي حجر).

ولا النافية للمضارع فِي غَيْرِ جَوَابِ قسم؛ نحو قوله[2]:

وَقَوْلِي إذا ما أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرهم   تُلاقونه حتى يَئُوبَ المنخَّلُ

وَغَيْرُ داخلة على مضارع؛ نحو قوله[3]: [الطويل]

رَأَيْتُكَ يا ابْنَ الحارِثِيَّةِ كالتي   صِناعَتَها أَبْقَتْ وَلا الوَهَى تَرْقَعُ

أي: لا صِنَاعَتَهَا أَبْقَتْ، وما النافية؛ نحو قوله[4]:

لَعَمْرُو أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً   على قَوْمِها مَا فَتَّلَ الزَّنْد قادِحُ

ونون التوكيد في القسم؛ نحو قوله[5]: [الطويل]

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسِ حَلْفَةً لِيَرُدُّني   إِلَى نِسوةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَاوِدُ

و[6]: [الخفيف]

---

(١) انظر: الخزانة ٩/٣٣١.
(٢) انظر: الخزانة ١٠/١٠٩.
(٣) انظر: همع الهوامع ٣/٢٧٧.
(٤) انظر: مغني اللبيب ١/٥١٣.
(٥) انظر: الخزانة ١٠/٧١.
(٦) انظر: الأشموني ٥٠٠/ ٢، والسيوطي في الهمع ٢٧٩/ ٢.

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا ... قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

خلافًا للكوفيين إِذْ يُجيزون المسألتين في الكلام، وهمزةُ الاستفهام إذا أمن اللبس؛ نحو قوله: [الطويل]

فَأَصْبَحْتُ فيهم آمنًا لا كَمَعْشَرٍ ... أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ ربيعةَ أَوْ مُضَر

وما من إمَّا على خلاف؛ نحو قوله[١]: [المتقارب]

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ ... وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَما

وواو العطف للدليل؛ نحو قوله: [الرجز]

ضَرْبًا طِلَخْفًا في الطُّلَى سَخِينا

وَإِمَّا مِنْ غَيْرِ ما يؤدي معناها؛ نحو قوله[٢]: [الطويل]

تهاضِ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُها ... وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُها

أي: إِمَّا بِدَارٍ، والفاصلُ بَيْنَ أَنْ المخففة والفعل؛ نحو قوله[٣]: [مجزوء الكامل]

إِنِّي زَعِيمٌ يا نُوَيْقَةُ ... إِنْ نَجَوْتِ مِنَ الرَّزَاحِ

---

(١) قائله: هو النمر بن تولب العكلي. انظر: ابن هشام في المغني ٥٦/ ١.

(٢) قائله: هو ذو الرمة -وقيل: الفرزدق- من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف، وهو من الطويل.
اللغة: "تهاض" من الهيض -من هاض يهيض هيضا- أي: نكس بعد أن تماثل للشفاء، ويروى "تلم"، وهو فعل مضارع مبني للمجهول، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة في بيت سابق، ويكون معناه يصيبها اللمم وهو المرض، "تقادم" طال الزمن.
المعنى: وصف الشاعر أن نفسه كلما قاربت البرء وطمع هو في أن تندمل جروحها ويبرأ سقامها تعرضت للانتكاس ورجعت إلى الأسقام بأشد مما كانت عليه؛ وذلك بسبب رؤية الديار التي كانت مسرح هواه.
الشاهد فيه: "بدار" أصله: إما بدار قد تقادم عهدها، وإما بأموات؛ فحذفت "إما" الأولى اكتفاء بإما الثانية.
انظر: الأشموني ٤٢٦/ ٢، والسيوطي في همعه ١٣٥/ ٢.

(٣) انظر: الخزانة ٨/٤٢٣.

وَنَجَــوْتِ مِــنْ عَــرَضِ الْمَنُــو ... نِ مِــنَ الغــدو إلــى الــرَّوَاحِ
أَنْ تَهْبِطِـــينَ بــــلادَ قَـــوْ ... مٍ يَرْتَعُـــونَ مِـــنَ الطِّـــلاحِ

وَفِعْلا (كَانَ) مِنْ غَيْرِ عوض؛ نحو[1]:

أَزَمَـــانَ قَـــوْمِي والجماعـــة

يريدُ: كانَ قَوْمِي، واسمًا وواو الضمير المتصلة بالماضي اكتفاءً بالضمة قبلها؛ نحو[2]: [الوافر]

فَلَــوْ أَنَّ الأَطِبَّــا كَــانُ حَــوْلِي ... وَكَــانَ مَــعَ الأَطبَّــاءِ الأُســاةُ

وياء المتكلم في غير النداء اكتفاءً بالكسرة قبلها؛ نحو[3]:

فَمَـا وَجَـدَ النَّهْـدِيُّ وَجْدًا وَجَدْتُـهُ ... وَلا وَجَـدَ العُـذْرِيّ قَبْـلِ جَمِيـلُ

أَي: قَبْلِي، وَرُبَّما حُذِفَت الضّمةُ؛ نحو قوله[4]: [الرمل]

لَوْ أَنَّ قومي حين ادْعُوهم حَمَلْ

أي: حَمَلُوا والكسرة؛ نحو[5]: [الرمل]

إِنَّ تَقْــوَى رَبِّنَــا خَيْــرُ نَفَــلْ ... وَبِـــإِذْنِ اللهِ رَيْثِـــي وَعَجَـــلْ

أي: عَجَلِي، وضميرُ النصب من العامل الثاني في باب الإعمال إذا أعمل الأول؛ نحو قوله[6]: [الكامل]

---

(١) انظر: الخزانة ١٣٨/٣.
(٢) انظر: الخزانة ٢٣٠/٥.
(٣) انظر: الخزانة ٢٥٧/٥.
(٤) انظر: أصول النحو ١١١/٢.
(٥) من شعر لبيد، وانظر: الخزانة ٣٤٦/٣.
(٦) البيت: لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي -صلى الله عليه وسلم-.
الشرح: "عكاظ" -بضم أوله، بزنة غراب- موضع بمكة كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب، "يعشى" من الإعشاء وهو ضعف البصر ليلا، والمراد هنا ضعف البصر مطلقا، "شعاعه" -بضم الشين- خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه.
=

بِعُكَاظَ يُعْشِي النـاظِرِ ... ـينَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

خلافًا لِمَنْ يُجِيزُ ذلك في الاختيار، والضمير الرابط الصلة بالموصول ولا طول في الصلة؛ نحو قوله[1]: [المنسرح]

لَمْ أَرَ مِثْلَ الفتيانِ في ... غَبَنِ الأيامِ يَنْسَوْنَ مَا عواقِبُها

أو الصفة بالموصوف، ولا طول في الصفة؛ نحو قوله: [الطويل]

أُقَلِّبُ في بَغْدَاد طَرْفِي وَلا أَرَى ... سَنَا الصبحِ أَوْ ديكًا ببغدادَ صائِحُ

بلادٌ بِهَا كانَتْ شَكاتي فَلَمْ أَعُد ... ولو مت ما دامت عليَّ النوائحُ

أي: هو صائحٌ، والمجرور بحرف، وَلَمْ يستوف شروط الحذف لا في صلةٍ، ولا في صفة؛ نحو قوله[2]: [الطويل]

فَأَصْبَح مِنْ أَسْمَاءِ قَيْسٍ كقابضٍ ... على الماء لا يَدْرِي بِمَا هو قابضُ

فَمَرَرْتُ بالذي فَرِحْتُ لا يجوزُ إلا في الضرورة، والرابطُ للخير بالمبتدأ إذا كان حَذْفُها يؤدي إلى التهيئة والقطع؛ نحو قوله[3]: [السريع]

وَخالِدٌ يَحْمَدُ ساداتنا ... بالحق لا يُحْمَدُ بالباطلِ

وضميرُ الشأن والقصة إذا كان اسمًا لـ (إنَّ وأخواتها)؛ نحو قوله[4]: [الطويل]

=

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

الشاهد: في "يعشى... لمحوا شعاعه" حيث تنازع كل من الفعلين شعاعه، فالفعل الأول "يعشى" يطلب فاعلا له، والفعل الثاني "لمحوا" يطلب مفعولا، وقد أعمل فيه الأول، وأعمل الثاني في ضميره ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين: "يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه" ثم صار بعد تقديمهما: "يعشى الناظرين إذا لمحوا شعاعه".

انظر: ابن هشام ٢/ ٢٧، وابن عقيل ١/ ٣١١، والأشموني ١/ ٢٦، والسيوطي ص٥٧.

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥٤/٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٤٩/٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٧٩٦/١.

(٤) انظر: الخزانة ٤٧٥/١٠، واللسان (أذى) ٢٧/١٤.

فَـلا تَـشْتُم المـولى وَتَبْلُـغْ أَذَاتَـهُ فَـإِنَّ بِـهِ تُثْـأَى الأمـورُ وَتُـرْأَبُ

وخبرُ كان لدلالة المعنى عليه؛ نحو[1]: [الوافر]

فَإِنْ قَصَدُوا طريقَ الحقِّ فاقْصِد وَإِنْ جَارُوا فَجُـرْ حَتَّـى يَـصِيرُوا

أي: لك تبعًا، والموصول، وإبقاء صلته؛ نحو: [البسيط]

هَلْ تَتْرُكَنّ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُم وَمَسْحَكُم صُلْبَكُم رَحْمَانَ قُرْبَانَا

خلافًا للكوفيين؛ فإنَّهم يجيزون ذلك في الكلام لدلالة المعنى عليه، ومضاف حَيْثُ لا يَدُلُّ عليه معنى الكلام؛ نحو قوله[2]: [الطويل]

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارثيون بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ

ومضافٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَام المضافُ إليه مقامه؛ نحو[3]: [الخفيف]

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بسجستانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وموصوف، وإقامة صفة مقامه حيث لا يجوزُ في الكلام؛ نحو[4]: [الكامل]

عَبَّاسُ يا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ والذي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ

أَيْ: يا أيها الملِكُ، وقول الآخر[5]:

وَقُصْرَى شَنِجِ الأَنْسَا ءِ نَبَّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٤/١٠٤.

(٢) البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه ١/ ١١٢، وتأويل مشكل القرآن ١/ ٢٠١، وخزانة الأدب ٤/٣٤٢، والدرر ٥/٣٧، وبلا نسبة في: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١/ ٣٨٧، وشرح المفصل ٣/٢٤، وهمع الهوامع ٢/٤٢٨.

معناه: قضى نفسه في وقت التقاء الخيل، وقال: المعنى قضى نحبه يزيد بن هوبر فذكره باسم أبيه.

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات.

انظر: ديوانه ١/٢٠، والحيوان ١/٣٣٢، وشرح المفصل ١/٤٧، وخزانة الأدب ٨/١٠، والدرر اللوامع ٦/٥٧، والمقتضب ٢/١٨٨، والإنصاف ١/٤٥،، ورصف المباني ٣٤٨.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٤٧.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣/١٥٧.

وقول الآخر:

يَرْمِي بكفي كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَر

وعطف على ضميرٍ مرفوع متصل بلا فاصل؛ نحو قوله: [الطويل]

أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ النَّبْـعَ يَـصْلُبُ عُـودُهُ ... وَلا يَـسْتَوِي وَالخِـرْوَعُ المتَقَـصِّفُ

وعلى ضَمِيرٍ مجرور بلا إعادة الجار؛ نحو قوله: [الطويل]

أَرِيحُـوا الـبلادَ مِـنْكُم وَدَبِيـبكم ... بإعراضِـكُم مثـل الإمـاءِ الولائِـدِ

خلافًا للكوفيين في إجازة هاتين في الاختيار، وبجملة بَعْدَ لَمْ؛ نحو[1]: [الكامل]

وَعَلَيْـكَ عَهْـدُ الله إِنْ أَخْبَرْتَـه ... أَهْـلَ السَّيالة إِنْ فَعَلْـتَ وَإِنْ لَـمْ تفعـلِ

وفعلا الشرط والجزاء بعد (إِنْ)، ولا يكونُ في غيرها من أدوات الشرط؛ نحو قوله[2]: [الرجز]

قَالَـتْ بناتُ العَـمّ يـا سَـلْمَى وَإِنْ
كـان عَيِيّـا مُعْـدَما قَالَـتْ وَإِنْ

أَي: وَإِنْ كـان عَيِيًّـا مُعْـدَمًا فَزَوِّجْنِيه، وفـي قـولهم: ألا تَـا وأَلا فـا يُريـدون ألا تركبون وأَلا فارْكَبُوا؛ نحو: [الرجز]

نَـادَوْهُمْ أَلا أَلْجِمُـوا أَلا تَـا
قـالوا جميعًـا كُلُّهُـم أَلا فَـا

وقولهم: وَإِنْ شَرًّا فَأَا، وإلا أن تَأا، يريدون: فأصابك الشر، وإلا أن تأبى الخير،

---

(١) انظر: الخزانة ٩/١٠.

(٢) الرجز لرؤبة. انظر: المقرّب ١/٢٧٧، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٦١٠، وابن النّاظم ٧٠٧، ورصف المباني ١٨٩، والمغني ٨٥٢، والمقاصد النّحويّة ٤/٤٣٦، والتّصريح ١/١٩٥، والهمع ٤/٣٣٦، والأشموني ٤/٢٦، والخزانة ٩/١٤، وملحقات ديوان رؤبة ١٨٦.

قال زهير[(١)]:

بــالخيرِ خَيْــرَاتٍ وَإنْ شَــرًّا فَــأَا وَلا أُرِيــــدُ الــــشّر إلا أَنْ تَــــأَا

(التقديم والتأخير) في حركة في نحو: ضَرَبَهُ بِنَقْلِ الضمة إلى الباء، فتقول: ضَرَبُهْ؛ نحو قوله: [الرجز]

قَــدْ كـانَ شَــيْبَانُ شَدِيــدًا هَبَـصُهْ

حَتَّــى أَتَــاهُ قِرْنُــــهُ فَوَقَــصُهْ

وقال ابن مالك: والوقفُ بالنقل إلى المتحرك لُغَةٌ لخمية، وفي نحو: أَضْرِبُهَا تنقلُ حركة الهاء إلى الباء، وتسكن الهاء، فتقول أَضْرِبُه، كقوله:

فَـإنِّي قَــدْ سَــئِمْتُ بِـدَارِ قَـوْمِي أُمُــورًا كُنْــتُ فِــي لَخْــمٍ أَخَافَــهْ

أي: أخافها، وفيما أَدَّى النقل من الإعراب إلى الساكن قبله إلى بنا معدوم مثاله قول أوس فيما رواه بعض الرواة: [المتقارب]

كُـــنْ صَـــرْخَةً ثُـــمَّ إِسْـــكَاتَةً كَمَـــا طَرَّقَـــتْ بِنفَـــاسٍ بِكُـــرْ

والمشهور في روايته (بِكِر) بكسر الكاف، ولحرف قالوا في كائِعٍ: كاعِي؛ نحو قوله: [البسيط]

حَتَّـى اسْتَفَأْنَا نِسَاءَ الحـيِّ ضَـاحِيَةً وَأَصْـبَحَ المـرءُ عَمْـرٌو مُثْبَتًـا كـاعِي

وفي أوائل: أَوَالِي، قال ذو الرمة[(٢)]:

تَكَــادُ أَوَالِيهــا تُفَــرِّي جُلُودُهــا وَيَكْتَحِـلُ التَّـالِي بِمُـورٍ وَحاصِـبِ

وفي تراقي: تَرَائِق؛ نحو قوله: [الطويل]

هُــم أَوْرَدُوكَ الْمَـوْتَ حَتَّـى لَقِيتَـهُ وَجَاشَـتْ إِلَيْكَ النَّفْسُ بَيْنَ التَّرَائِقِ

وفي شَوَائِع: شَوَاعِي؛ نحو قوله: [الكامل]

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٤٤١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٢٧٦.

وَكَــأَنَّ أُولاهــا كِعَــابُ مُقَــامِرٍ ضُـرِبَتْ عَلَـى شُـزُنٍ فَهُـنَّ شَـوَاعِي

وَفِي اليَوْمِ: اليَمِي؛ نحو قوله[1]: [الرجز]

مَرَوانُ مَرَوانُ أَخُو اليَوْمِ اليَمِي

وفي عائِق: عاقي؛ نحو قوله: [الوافر]

وَلَـوْ أَنِّـي رَمَيْتُـكَ مِـنْ بَعِيـدٍ لَعَاقَـكَ عَـنْ لِقَـاءِ الحـي عَـاقِي

وفي انْتَقَاها: انتَاقهَا؛ نحو قوله: [الرجز]

مِثْلُ القِيَاسِ انْتَاقَهَا الْمُنَقِّي

(القياس جَمْعُ قَوْس) وفي ساءَها: سَآهَا، وفي تشأى: تَشَاء، وفي رَأي: راءَ والكلمة، وذلك الفصلُ بين المتضايفين بظرفٍ؛ نحو قوله[2]: [الوافر]

كَمَـا خُـطَّ الكتـابُ بكـفِّ يَوْمًـا يَهُــودِيّ يُقَــارِبُ أَوْ يُزِيــلُ

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبي الأخزر الحماني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص.
وقوله: اليمي: أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء. ثم قدمت الميم على الواو، فتطرفت الواو إثر كسرة فقلبت ياء، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم، على المبتدأ والخبر، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قلبت الواو ياء لتطرفها حينئذ إثر كسرة.
انظر: أدب الكاتب ٤٧٦/١، والخصائص ٢١٢/٣، والمخصص ٣١٩/٤.

(٢) البيت لأبي حية النميري، واسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة يصف رسم دار.
الشرح: كما خط الكتاب "ويروى": كتحبير الكتاب، "يهودي" إنما خص اليهود؛ لأنهم أهل الكتاب حينذاك، "يقارب" يضم بعض ما يكتبه إلى بعض، "يزيل" يفرق بين كتابته ويباعد.
المعنى: يشبه ما بقي متناثرا من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودي كتابا جعل بعضه متقاربا وبعضه متفرقا.
الشاهد: في "يوما"، فإنه نصب على الظرفية بقوله: "خط"، وقد فصل به بين المضاف وهو "كف" والمضاف إليه وهو "يهودي"، والحال أنه أجنبي، فلا يجوز ذلك إلا في الضرورة.
انظر: ابن الناظم ص١٦٦، وابن عقيل ٢/ ٦٤، والأشموني ٢/ ٣١٨، وابن هشام ٢/ ٢٣٢، والشاطبي، والأصطهناوي، والمكودي ص٩٢، والسيوطي ص٧٩، وفي همعه ٢/ ٥٢، وابن يعيش ١/ ١٠٣، وسيبويه ١/ ٩١، والإنصاف ٢/ ٣٥١.

ومجرور؛ نحو قوله[(١)]: [الطويل]

هُمَا أَخوا فِي الْحَرْبِ مَنْ لا أخا لَهُ

وغيرهما؛ نحو قوله[(٢)]: [مجزوء الكامل]

فَزَجَجْتُهـــــا بِمِزَجَّـــــةٍ زَجّ القَلُـــوصَ أبـــي مَـــزَادَهْ

وبينهما بمعطوفٍ على الاسْمِ المضاف؛ نحو قوله[(٣)]: [المنسرح]

يـا مَـنْ رَأَى عَارِضًـا أرقـتُ لَـهُ بَـيْنَ ذِرَاعَـي وَجَبْهَـة الأسَـدِ

---

(١) هذا صدرُ بيتٍ، وعجزه: إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

نُسِبَ إلى عَمْرَة الخثعميّة، وقيل: لدُرْنا بنت عَبْعَبَةَ، وقيل: لامرأة من بني سعد.

و (النّبوَة) أصلُها: أنْ يضرِب بالسّيف فينبوَ عن الضّريبة ولا يمضي فيها. (فدعاهما): استغاث بهما.

والمعنى: ترثي الشّاعرة أخويها فتقول: كانا لمن لا أخا له في الحرب ولا ناصر، أخوين ينصرانه إذا غشيه العدوّ فخاف أن ينبوَ عن مقاومته.

والشّاهد فيه: (هما أخوا - في الحرب - من لا أخا له) حيث فصَل بين المضاف - وهو (أخوا) - والمضاف إليه - وهو (مَن)- بالجارّ والمجرور- وهو (في الحرب) - للضّرورة الشّعريّة.

انظر: الكتاب ١/١٨٠، ونوادر أبي زيد ١١٥، ١١٦، والخصائص ٢/٤٠٥، وتحصيل عين الذّهب ١٤٩، والإنصاف ٢/٤٣٤، وشرح المفصّل ٣/٢١، وابن النّاظم ٤١٠، والمقاصِد النّحويّة ٣/٤٧٢، والهمع ٤/٢٩٥.

(٢) انظر: الخزانة ٤/٣٨٠.

(٣) البيت للفرزدق يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد.

الشرح: "عارضا" أي: سحابا، "أسر به" أفرح به ويروى: "أكفكفه" يكفكف دمعه: يمسحه مرة بعد أخرى ليرده، ويروى: "أرقت له" بمعنى سهرت لأجله، "بين ذراعي" أراد بذراعي وجبهة الأسد الكوكبين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجبهة الأسد منزلان من منازل القمر، والذراع والجبهة من أنواء الأسد.

الشاهد: في "ذراعي وجبهة الأسد"، حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

انظر: الأشموني ٢/ ٣٢٦، والمكودي ص٩٢، وابن هشام في المغني ٢/ ٤٥، وابن يعيش ٣/ ٢١، والشاهد رقم ١٣٦ من الخزانة، وسيبويه ١/ ٩٢، والخصائص ٢/ ٤٩٧.

وجاء في الكلام: (قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَها)، و(بَرِئْتُ إليك من مائة وعشري النَّخّاسين)، خلافًا للمبرد، إذا زعم أنْ لا فصل.

وَبَيْنَ حَرْفِ الجر والمجرور، قال الفرزدق[1]:

وَإِنّي لأطْوِي الكَشْح مِنْ دُون ما انطوى
وأقطـع بـالخرق الهَبُـوع الْمُـرَاجِمِ

وبين العدد وتمييزه؛ نحو قوله[2]: [المتقارب]

عَلَـى أَنَّنـي بَعْـدَ مَـا قَـدْ مَـضَى ثلاثـون لِلْهَجْـرِ حَـوْلا كَمِـيلا

وَبَيْنَ الصفة والموصوف بِغَيْرِ معمول لأحدهما؛ نحو قوله: [الطويل]

أَمَرَّتْ من الكتّانِ خَيْطًا وَأَرْسَلَتْ رَسُـولا إِلَـى أخـرى جَرِيًّـا يُعِينُهـا

وَبَيْنَ المتعاطفين بِغَيْرِ معمولِ المعطوف عَلَيْه؛ نَحْو قوله: [الرمل]

فَـصَلَقْنَا فِـي مُـرَادٍ صَـلْقَةً وَصُـدَاءٍ أَلْحَقـتهُمْ بالثَّلَـلْ

وبين حرف العطف، والمعطوف بظرف؛ نحو قوله[3]: [المنسرح]

يَوْمـا تَرَاهـا كَـشِبْهِ أَرْدِيَـة الـ ـعَـصْبِ وَيَوْمًـا أَدِيمهـا نَغِـلا

أو مجرور؛ نحو قوله: [الطويل]

مُوَرَّثَـةٍ مـالا وَفِـي الحَـيّ رِفْعَـةً لِمَـا ضَـاعَ فِيـه مِـنْ قُـرُوءِ نِـسَائِكا

وبين أداة الشرط غير (إِنْ) والفعل بالاسْمِ؛ نحو قوله[4]: [الرمل]

صَـعْدَةٌ نَابِتَـةٌ فِـي حَـائِرٍ أَيْنَمـا الـريحُ تُمَيِّلْهَـا تَمِـلْ

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٤٧٣.

(٢) للعباس بن مرداس، وانظر: الديوان ١/١٣٦.

(٣) من قصيدة الأعشى في مدح سلامة ذا فائش، والرواية في الديوان ص ١٧٠ "كشبه أردية الخمس".

(٤) هو لكعب بن جُعَيْل، أو الحسام بن ضِرار الكلبيّ.
انظر: الكتاب ٣/١١٣، والمقتضب ٢/٧٥، والأصول ٢/٢٣٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٨٢، ٣/١٣٠، والإنصاف ٢/٦١٨، وشرح المفصّل ٩/١٠، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٩٩، وابن النّاظم ٦٩٥، والمقاصد النّحويّة ٤/٤٢٤، والأشمونيّ ٤/١٠.

وبين أداة الاستفهام غير الهمزة والفعل بالاسم؛ نحو قوله[(١)]: [البسيط]

أَمْ هَلْ كبيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَته ... إِثْرَ الأحبة يَوْمَ البينِ مَشْكُومُ

وبين الحرف المختص في سعة الكلام والفعل؛ نحو قوله[(٢)]:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أبا يَزِيدَ مقاتلا ... أَدَعَ القتالَ وَأَشْهَد الهيجاءَ

وتقديم المضمر على الظاهر لفظًا ورتبة في غير المواضع المستثناة؛ نحو قوله[(٣)]: [الطويل]

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنّ قَوْمه ... زُهَيْرًا على ما جَرّ مِنْ كُلِّ جانبِ

خلافًا لأبي عبد الله الطوال، وأبي الفتح، وتبعهما ابن مالك، وتقديم المعطوف عليه بشروط في باب العطف؛ نحو قوله: [البسيط]

ثُمَّ اشْتَكَيْتُ لأشكاني وصاحِبه ... قبر بِسِنْجَار أَوْ قبر عَلى قَهَدِ

ووقع في الضرائر لابن عصفور في البسيط تقديمه صدرًا بالفاء، وبـ (و)؛ نحو قوله: [الطويل]

وَإِنّي مَتَى ما أَدْعُ باسْمِكَ لَمْ تُجِبْ ... وَكُنْتَ جَدِيرًا أَنْ تُجِيبَ فَتَسْمَعا

أي: أَنْ تَسْمَعَ، فَتُجِيب، وقول الآخر في (أو): [الرجز]

لا هُمّ أَنَّ عامِرَ بن عمرو

الأعورَ الأعسرَ أو لا أَدْرِي

أَحَدُهما عائِدَة بحجرِ

أي: أحدها عائِدَة بحجر أَوْ لا أدري، وَتقديمُ النعت على المنعوت، كقوله: [الكامل]

مُتَقَلِّدًا لأبيه كانَتْ عِنْدَهُ ... أَرْبَاقَ صَاحب ثَلَّةٍ وَبِهَامِ

---

(١) انظر: الخزانة ١١/٣٠٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/٣٧٣.

(٣) انظر: الخزانة ١/٢٧٥.

قَدَّمَ النعتَ ولَمْ يَكُنْ اسمًا، فَيَقَعُ العاملُ عليه، وهو متقلّد، ويجعل المنعوت بدلا منه يريد: مُتَقَلّد أَرْبَاق صاحب ثَلَّةٍ وَبِهَام كُنْتَ عنده فَقَدّم أَوْ على أحد المنعوتين؛ نحو قوله(١): [الطويل]

وَلَسْتُ مُقِرًّا للرِّجَالِ ظُلامَةً ... أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأكْرَمَانِ وَخَالِيَا

وَتَقْدِيمُ (ما) بَعْدَ إلا عَلَيْها؛ نحو قوله(٢): [المتقارب]

أَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ ... وَمَا اغْتَرَّهُ الشيب إلا اغْتِرَارَا

وتقديمُ المجرور على حَرْفِ الجر؛ نحو قوله(٣): [الطويل]

أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسُ أتاها حِمَامُها ... فَهَلا التي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

وما كَثُرَ فيه التقديمُ والتأخير حتى لا يُفْهَمُ إلا بتدبر كثير قبيح جدًّا لا ينبغي أَنْ يُرْتَكَبَ؛ نحو قوله(٤): [الطويل]

وَمَا مِثْلَه في النَّاسِ إلا مملكًا ... أَبُو أُمِّه حَيٌّ أَبُوه يُقَارِبُه

أي: وما مثله في الناس حَيٌّ يقاربه إلا مملكًا أَبُو أمِّه أبوه، وكذا قوله: [الطويل]

فَلَيْسَتْ خُراسَانُ التي كان خالدٌ ... بِهَا أَسَدٌ إذ كانَ سَيْفًا أَمِيرُها

يَمْدَحُ خالد بن الوليد، وَيَذُمُّ أسدًا وَكَانَا واليين بخراسان وليها (خالد) قبل أسد، والتقدير: فَلَيْتَ خراسان البلدة التي كان خالد بها سيفًا؛ إذ كانَ أسدًا أميرها، وقوله: [الطويل]

فَمَا مِنْ فَتًى كُنَّا مِن النَّاسِ واحدًا ... بِهِ نَبْتَغِي منهم عَدِيلا نبادِلُه

---

(١) انظر: الأشموني ٣٩٢/ ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٢٠/ ٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢١٨/٤.

(٣) انظر: الخزانة ١٥٨/١٠.

(٤) البيت لأبي الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم.
انظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٠٨/١، وبغية الإيضاح ٢٠/١، والإشارات والتنبيهات ١٠/١، وأسرار البلاغة ١٥/١، ٥٦، ودلائل الإعجاز ٦٥/١،، والصناعتين ١٥٤/١، ١٩٧.

أَي: فَمَا مِنْ فتى مِن الناس كُنَّا نبتغي واحدًا منهم عديلا نبادله به، وكذا[١]: [المنسرح]

فَأَصْبَحْتُ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِها ... كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومها قَلَمَا

ونحوه: [الطويل]

لَهَا مُقْلَتَا أَدْمَاء ظُلَّ خَمِيلَةً ... مِن الوَحْشِ ما تنفكّ تَرْعَى عَرَارُها

أي: لَها مقلتا أَدْماء من الوحش ما تَنفكُّ ترعى خميلةً ظلّ عرارُها، والعَرَارُ بالفتح نبتٌ.

---

(١) انظر: الخزانة ٤/٣٨٣.

لِحَرَكَةٍ مِنْ حركة، وذلك فَتْحَةٌ مِنْ كسر قبل ياء المتكلم في غير النداء فتنقلب الياءُ الفًا؛ نحو قوله: [الطويل]

فَيَا لَهْفَ مَا أُمَّا عَلَيْكَ إِذَا غَدا   عَلَى ذُوو الأَضْغَانِ بِالنَّظَرِ الشَّزْرِ

وَمِنْ كَسْرَةٍ نُون الاثنين؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً   فَمَا هِيَ إلا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وفي لُغَةِ مَنْ جعلها بالألف دائمًا؛ نحو قوله[2]: [الرجز]

أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعينانا

وضمة من كسرة فيها مع الألف؛ نحو قوله[3]: [الرجز]

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ

فَالنومُ لا تَأْلَفُهُ العَيْنَانُ

وكسرة من فتحة في نون الجمع؛ نحو قوله[4]: [الوافر]

---

(١) هو لحميد بن ثور الهلاليّ-رضي الله عنه-، من قصيدة يصِف فيها قَطاة.
و (الأحوذيّان): مثنّى أحوذي؛ وهو: الخفيف المشي، وأراد بهما جناحي القَطاة. و (استقلّت): ارتفعت. و (اللّمحة): النّظرة.
والشّاهد فيه: (على أَحْوَذِيَّيْنَ) حيث فتحت نون المثنّى على لغة بعض العرب، وليس الفتحُ هنا ضرورة؛ لأنّ الكسر يصحّ معه الوزن.
انظر: سرّ صناعة الإعراب ٤٨٨/٢، وشرح المفصّل ١٤١/٤، والمقرّب ٤٧/٢، وابن النّاظم ٥٠، واللّسان(حوذ) ٤٨٦/٣،وتخليص الشّواهد ٧٩/١، والتّصريح ٧٨/١، والهمع ١٦٥/١، والخزانة ٤٥٨/٧، والدّيوان ٥٥.
(٢) إن قائله لا يعرف كما زعم العيني، وقيل: هو لرؤبة بن العجاج، والصحيح أنه لرجل من ضبة كما قال المفضل، وهو من الرجز المسدس.
انظر: ابن هشام ١/ ٤٧، وابن عقيل ١/ ٣٦، والأشموني ١/ ٣٩، والسيوطي ص١٢، والمكودي ص١٣، وذكر في المفصل ٣/ ١٢٩.
(٣) انظر: الخزانة ١٠٥/١.
(٤) انظر: الخزانة ٨/٨.

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وبَنِي أبيه وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِين

وَلِحَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ همزة من ألف؛ نحو قوله(١): [الرجز]

صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِق

وَمَنْ ياءٍ حَيْثُ لا يجوزُ في الكلام؛ نحو قوله: [الطويل]

شَرَيْتُ جيادَ الخيل وابتعتُ مقرفًا كَمُشْتَرِئٍ بِالْخَيْلِ أَحْمِرَةً بُتْرا

وَمِنْ يَاءٍ مبدلة من حرف صحيح؛ نحو قوله(٢): [الرجز]

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

أَنْشَبَ مِنْ مآشِرٍ حِدَاءِ

أي: حداد، فأبدل الدالَ ياءً، ولم يتعد بالألف فاصلة، ثم أبدل الياء همزةً لتطرفها بعد ألف زائدة، وَمِنْ واوٍ ساكنة مضموم ما قبلها؛ نحو قوله(٣): [الوافر]

أَحَبُّ الْمُؤْقِدِين إِلَيَّ مُؤْسَى وَحِرْزَةُ إِذْ أَضَاءَهُما الوُقُودُ

ومن هاء؛ نحو قوله(٤): [الرجز]

---

(١) انظر: التخمير ٢/٤٩٧.

(٢) قال العيني: قائله أعرابي من أهل البادية، ونسبه أبو عبد الله البكري في اللآلئ لأبي المقدام الراجز، وهو من الرجز المسدس.
انظر: الأشموني ٣١٦٥٩، وابن الناظم، وابن عقيل ٢١٣٢٩.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٨٩٧/١.

(٤) من الرجز المشطور، ولم يتيسر لنا الوقوف على قائله، وقوله " وبلدة " الواو فيه واو رب، و"قالصة " اسم فاعل من قلص الماء في البئر إذا ارتفع، و " أمواؤها " جمع ماء، و " يستن " معناه يجرى في السنن، وهو الطريق و " رأد الضحى " ارتفاعه، و " أفياؤها " جمع فيء، وهو الظل.
والاستشهاد بالبيت في قوله " أمواؤها " وللعلماء فيه وجهان: أحدهما أن أصلها أمواهها، فقلب الهاء همزة، كما قلبها في المفرد، والوجه الثاني أن هذه الهمزة هي الهمزة التى في الواحد.
انظر: الاشتقاق ٣١٦/١، والمخصص ٤٢٤/٤، وسر صناعة الإعراب ١٠٠/١.

وَبَلْدَةٍ قالِصَــةٍ أَمْوَاؤُها

وَمِنْ حَرْفٍ صحيح (باء) أَرَانب وثعالب؛ نحو قوله(١): [البسيط]

لَهَــا أَشَــارِيرُ مِــنْ لَحْــمٍ تُتَمِّــرُهُ   مــن الثَّعَــالِي وَوَخْــزٌ مِــنْ أَرَانِيهــا

وَعَيْنُ ضفادع؛ نحو قوله(٢): [الرجز]

وَلِضَفَادِي جَمِّــة نَقَانِقُ

وسين خامس؛ نحو قوله(٣): [البسيط]

مَضَى ثلاثُ سنينَ مُنْذُ حُلَّ بِهَا   وَعَام حُلَّتْ وَهَذَا التَّابعُ الخَامِي

وسادس؛ نحو قوله(٤): [الوافر]

إِذَا مَــا عُــدَّ أَرْبَعَــةٌ فِــسَالٌ   فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي

وَثاء ثالث؛ نحو قوله(٥): [الرجز]

---

(١) قائله: هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، يصف فرخة عقاب تسمى غبة كانت لبني يشكر -وهي بالغين المعجمة وفتح الباء المشددة-.
اللغة: "لها" الضمير يرجع إلى الفرخة "أشارير" قطع قديد من اللحم "تتمره" من تمرت اللحم، والتمر -بالتاء- إذا جففتهما "وخز" شيء قليل.
الشاهد: قوله: "الثعالي وأرانيها" فإن أصلهما من الثعالب، ومن أرانبها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء.
انظر: الأشموني ٨٢٤/ ٣، وابن يعيش ٢٤/ ١٠، والهمع ١٨١/ ١، وسيبويه ٣٤٤/ ١.

(٢) من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل، ويقال: صنعه خلف الأحمر.
والاستشهاد بالبيت في قوله " ضفادي " حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع.
انظر: المقتضب ٥٦/١، وسر صناعة الإعراب ٧٦٢/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٧٩/٣.

(٤) ينسب إلى النابغة الجعدى يهجو فيه ليلى الأخيلية، وينسب أيضا للحادرة.
والفسال: جمع فسل، وهو الرذل من الرجال، وقد فسل الرجل فسالة وفسولة.
والاستشهاد به في قوله " سادي " حيث قلب السين ياء وأصله " سادس ".
انظر: المخصص ٢٩٧/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٢/٣، والمغرب ٤٥٢/٢.

(٥) من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل.
انظر: سر صناعة الإعراب ٧٦٥/٢، وهمع الهوامع ٢٧٩/٣.

قَــدْ مَــرّ يَوْمَــانِ وهـــذا الثَّــالِي

وَأَنْـــتِ بالهِجْـــــرَانِ لا تُبَــالِي

ونون إنسان الأولى؛ نحو قوله: [الطويل]

فَيَـا لَيْتَنِـي بَعْـدَ مَـا طَـافَ أَهْلُهـا هَلَكْتُ وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا صَوْتَ إِيسانِ

وضاد تَقَضَّض؛ نحو قوله(١): [الرجز]

تَقَـضِّي البـازي إِذ البــازي كَـسَرْ

وميم يَأْتَمّ الأخيرة؛ نحو قوله(٢): [الطويل]

تَــزُور امْــرَأً أَمَّــا الإلــه فَيَتَّقِــي وَأَمَّــا بِفِعْــلِ الــصالحين فَيَــأْتَمِي

وتاء اتّصَلت الأولى؛ نحو قوله(٣): [الرجز]

وَايْتَـصَلَتْ بِمِثْـلِ ضَـوْءِ الفَرْقَــدِ

ومن همزة خلافًا للمبرد؛ نحو قوله: [البسيط]

إِنَّ الــسِّبَاعَ لَتَهْــدَأُ عَــنْ فَرَائِــسَها وَالنَّــاسُ لَـيْسَ بِهَــادٍ شَــرُّهُم أَبَــدَا

أي: بهادِئ، وألف من همزة مفتوح ما قبلها؛ نحو قوله:

فَــارْعَى فَــرازةَ لا هَنَـاكِ الْمَرْتَــعُ

وجيم من ياء حقيقة؛ نحو قوله(٤): [الرجز]

---

(١) قائله: هو العجاج يمدح به عمر بن عبد الله بن معمر.
انظر: الأشموني ٨٧٩/ ٣، والهمع ١٥٧/ ٢.

(٢) لكثير عزة، انظر: الديوان ٢١٣/١.

(٣) انظر: المحكم ٣٧٤/٨، والمفصل ٥٠٩/١، وشرح الأشموني ١٤٤/٢.

(٤) قائله: هو رجل من اليمانيين.
اللغة: "حجتج" الأصل: حجتي، بإبدال الجيم من الياء، وهي جعجعة قضاعة، "شاحج" البغل الذي يشحج، أي: يصوِّت، "بج" أي: بي.
المعنى: يريد: يا اللهم إن كنت قبلت حجتي، فلا يزال بي شاحج هذه صفته.
الشاهد فيه: "لاهم" حيث حذف "أل" من اللهم شذوذا.
انظر: الأشموني في شرحه للألفية ٤٤٩/ ٢، والسيوطي في الهمع ١٥٥/ ١.

لا هُـمَّ إِنْ كُنْـتَ قَبِلْـتَ حِجَّتـج

وها من ألف (ما)، و(هنا)، وقفا؛ نحو قوله(١): [الرجز]

مِـنْ بَعْـدِ مَـا وَبَعْـدِ مَـا وَبَعْـدِ مَـهْ

وقول الآخر في هنا(٢): [الرمل]

مِـــنْ هَاهُنَـــا وَمِـــنْ هُنَـــه

وشين من جيم؛ نحو قوله(٣): [الرجز]

إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبْـلُ الوِصَـالِ مُـدْمَشُ

ولكلمة من كلمة حرفًا على مذهب الكوفيين (على) من (عَنْ)؛ نحو قوله(٤): [الوافر]

إِذَا رَضِـيَتْ عَلَـيَّ بَنُـو قُـشَيْرٍ ... لعمـــر الله أَعْجَبَنِـــي رِضَـــاها

ومن لام الجر؛ نحو قوله(٥):

رَعَتْـــهُ أَشْـــهُرًا وَخَـــلا عليهـــا ... فَطَـــارَ النّـــيّ فِيهَـــا واسْـــتَعَارَا

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٢٨٠.

(٢) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر.
وصدره: (وقبيل من لكيز شاهد).
اللغة: "قبيل" أي: قبيلة "من لكيز" -بضم اللام وفتح الكاف- وهو لكيز بن أفصى بن عبد القيس "شاهد" ويروى حاضر "رهط مرجوم" قال أبو عبيد بذلك لأنه فاخر رجلا عند النعمان، فقال له النعمان: رجمك بالشرف، فسمي مرجوما، واسمه لبيد.
انظر: سيبويه ٢٩١/ ٢، وشرح الشافية ٢٨٥/ ٢.

(٣) الشاهد: قوله: "مدمش" حيث أبدل الشين فيه من الجيم؛ لأن أصله مدمج.
انظر: الأشموني ٨٧٨/ ٣.

(٤) البيت لشاعر اسمه: القحيب العجلي، يمدح حكيم بن المسيب القشيري، ويتصل به بيت يستشهد به النحويون على زيادة الباء في الحال.
انظر: ابن الناظم ص١٥١، وابن عقيل ٢/ ١٨، وابن هشام ٢/ ١٣٨، والأشموني ٢/ ٢٩٥، والسيوطي ص٧٢، والمكودي ص٨٣، وداود، والسندوبي، والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩.

(٥) انظر: الخزانة ١٠/١٥٣.

وبائه؛ نحو قوله: [الكامل]

وَكَأَنَّهُنَّ رِبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ ... يَسَرٌ يَفِيضُ عَلَى القِدَاحِ وَيَصْدَعُ

وفي نحو قوله: [الطويل]

يَصِيرون فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلى

ومع نحو قوله: [الطويل]

وَبَرْدَانِ مِنْ خَالٍ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا ... عَلَى ذَاكَ مَقْرُوظٌ مِن القَدّ مَاعِزُ

وعن من نحو قوله: [الكامل]

وَلَقَدْ شَهِدْتُ إذ القِدَاحُ تَوَجَّدَتْ ... وَشَهِدْتُ عِنْدَ الليل مَوْقِدَ نارِها

عَنْ ذَاتِ أَوْلِيَةٍ أَسَاوِدَ رَبُّها ... كَأَنَّ لَوْنَ المِلْحِ لون شِفَارِها

أَي: مِنْ أَجْلِ ذاتِ أَوْلِيَةٍ، وَمِنْ بعد نحو قوله[1]: [الطويل]

وَتُضْحِي فَتِيتُ الْمِسْكِ فَوْقَ ... تَئومَ الضحى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ

أي: بَعْدَ تَفَضُّلِي، وإلى مِنْ (مِنْ) نحو قوله[2]:

أَيَسْقَى فَلا يُرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا

أَي: فَلا يُروى مِنِّي، وَمِنْ في نحو قوله[3]: [الطويل]

كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيّ بِهِ الْقَارُ

أي: في الناس، وَمِنْ (مِنْ) إلى نحو قوله[4]: [المتقارب]

أَأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا ... وَشَطَّتْ عَلَى ذِي هَوًى أَنْ تُزَارَا

---

(١) البيت لامرئ القيس، وانظر: التخمير ١/١٦١.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/١٠٥.

(٣) البيت للنابغة. انظر: الأزهيّة ٢٧٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/٦٠٨، ورصف المباني ١٦٩، والجنى الدّاني ٣٨٧، والمغني ١٠٥، والهمع ٤/١٥٤، والأشمونيّ ٢/٢١٤، والخزانة ٩/٤٦٥، والدّرر ٤/١٠١، والدّيوان ٧٣.

(٤) انظر: الخزانة ٣/٢٨٥.

وَمَذْهَبُ البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول: إمَّا بتأويل يَقْبَلُهُ اللفظ، أو تضمين الفعل معنًى ما يتعدَّى به، وما يمكن فيه ذلك، اعتقدوا أَنَّ أحد الحرفين موضوع موضع الآخر، وقد تَقَدَّمَ شيءٌ من ذلك في باب حروف الجر، واسمًا مفردًا من مفرد، مشتق من اسمه؛ نحو قوله: [الطويل]

فَإِنْ تُنْسِنا الأيامُ والدَّهْرُ تَعْلَمُوا ... بَنِي قارِبٍ أَنَّا غِضَابٌ لِمَعْبَدِ

أي: لِعَبْدِ الله بدليل قوله[1]: [الطويل]

تَنَادَوا فَقَالُوا أَرْدَتِ الخيلُ فارِسًا ... فَقُلْتُ أَعَبْدُ اللهِ ذَلِكُمُ الرَّدِي

أو شريكه في المعنى؛ نحو قوله: [الطويل]

حَدَوا بِأَبِي أم الرِّئال فَأَجْفَلَتْ ... نَعَامَتُه عَنْ عارِضٍ مُتَلَهِّبِ

أَيْ: بِأَبِي نعامته، وهي كنيةُ قَطَرِيّ، أَوْ هُو مِنْهُ ينسب؛ نحو قوله: [الكامل]

بِجَلالَةِ تُوفِي الْجَدِيلَ سَرِيحَةٍ ... مِثْلِ الفنيقِ هَنَأْتَهُ بِعَصِيمِ

أي: بهناء، والعصيمُ أَثرُ الهناء، أو مباينه فيستعار له، وأكثره في الذم نحو قوله[2]: [الوافر]

مِنَ الزَّمِرَاتِ أَسْبَل قادِمَاهَا ... وَضَرَّتُها مُرَكَّنَةٌ دَرُورُ

استعار القادِمَيْن للشاة وهما للناقة، وجاء في المدح نحو قوله: [الطويل]

سَأَمْنَعُهما أَوْ سَوْفَ أَجْعَلُ أَمْرَها ... إِلَى مَلِكٍ أَظْلافُهُ لَمْ تُشَقَّقِ

يُرِيدُ: أَقْدَامه.

والغلطُ لا يجوزُ لا في الكلام، ولا في الشعر ومن الغلط، قوله[3]: [الرجز]

والشَّيْخُ عُثْمَانَ أَبُو عَفَّانَ

وَإِنَّما كُنْيَتُه أَبُو عمرو، وعفان اسم أبيه.

---

(١) انظر: الخزانة ١١/٢٨٩.

(٢) البيت لطرفة، انظر: ١/٩٦.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣/٢٨٩.

وَمُفْرَدٌ من مثنى؛ نحو قوله: [الرجز]

بَدَّلَكَ اللهُ بِلَـوْنٍ لَوْنَيْنِ

أي: بِلَوْنَيْنِ لَوْنَيْنِ، وَمِنْ مجموعٍ حَيْثُ لا يجوزُ الكلامُ؛ نحو قوله[1]: [الطويل]

بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ

أَيْ: جُلُودها، ومثنى من مفرد؛ نحو قوله: [الطويل]

عَشِيَّةَ سَالَ المِرْبَدَانِ كِلاهُمَا سَحَابَة مَوْتٍ بِالسُّيُوفِ الصَّوَارِمِ

وإنَّما هُو مِرْبَدُ البصرة، وَمِنْ مجموعٍ؛ نحو قوله: [الطويل]

وما قُمْتُ حَتَّى كَادَ مَنْ كَانَ مُسْلِمًا لِيَلْبَسَ مُسْوَدّى ثيابَ الأعَاجِمِ

أي: مُسْودات، ومجموع من مُفْرَدٍ؛ نحو قوله: [المتقارب]

وَمِثْلُكِ مُعْجَبَةٍ بالشبا بِ صَاكَ العبيرُ بِأَجْسَادِهَا

وَمِنْ مثنى؛ نحو قوله: [الطويل]

أَتَانِي مِنَ الأنْبَاءِ أَنَّ مُجَاشِعًا وآل فُقَيْمٍ والكراديس أَصْفَقُوا

أي: والكردوسان وهما معاوية وقيس ابنا مُرّ بن زيد مناة، وَيُقَالُ لهما الكردوسان، ومعطوفان ومن مثنى؛ نحو قوله[2]: [الرجز]

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحل ضَنْكِ

وَمَعَاطِيف مِنْ جَمْعٍ حَيْثُ لا يجوزُ في الكلام؛ نحو قوله[3]: [الطويل]

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا ويَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرحلِ خامِسُ

---

(١) انظر: ديوان علقمة ١/١٢.

(٢) يُنسب إلى واثِلة بن الأسْقَع - الصَّحابي -، كما يُنسب إلى جحدر بن مالك الحنفيّ.
والشّاهد فيه: (لَيْثٌ ولَيْث) على أنَّ أصل المثنى العطف بالواو؛ فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة كما هُنا؛ فإنّ القياس أن يقول: ليثان، لكنَّه أفردهما وعطف بالواو لضرورة الشِّعر.
انظر: أمالي ابن الشّجريّ ١/١٤، وأسرار العربيّة ٤٨، والمقرّب ٢/٤١، وشرح الجمل ١/١٣٧، واللّسان (درك)١٠/٤٢٠، والهمع ١/١٤٥، والخزانة ٧/٤٦١.

(٣) انظر: الخزانة ٧/٤٣٥، وهمع الهوامع ٣/١٨٨.

وضمير رفع منفصل من مثله متصلا؛ نحو قوله[(١)]:

إِلا يَزِيدَهُـم حبًا إلى هُمُ

أَي: لا يُزيدونهم حبًا إليّ، وَمِنْ ضَمِير نَصْبٍ منفصل؛ نحو قوله[(٢)]: [البسيط]

يَـا لَيْتَنِـي وَهُمـا نَخْلُـو وبمنزلـةٍ حَتّـى يَـرَى بَعْـضُنا بَعْـضًا وَنَـأْتَلِف

وهذا من ضمير متصل؛ نحو قوله[(٣)]: [الرجز]

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّـاكَا

أو بدل النفس؛ نحو قوله: [الهزج]

كَأَنَّا يَوْمًا قُرَّى إِنَّما نَقْتُـلُ إِيَّانَا

الوجه: إِنَّما نَقْتُل أَنْفُسنا، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣] أو ضمير رفع منفصل هو في موضع الجر بكاف التشبيه، نحو قوله[(٤)]: [الطويل]

فَأَحْـسِنْ وَأَجْمِـلْ فِـي أَسِـيرك إِنَّـهُ ضَـعِيفٌ وَلَـمْ يَأْسِـرْ كَإِيَّـاكَ آسِـرُ

أي: كَأَنْتَ، وَضمير نـصب متصل من منفصل مجرور منصوب؛ نحو قولـه[(٥)]: [البسيط]

---

(١) انظر: الخزانة ٢٤٦/٥.
(٢) انظر: الخزانة ٣٣٧/١٠، والتذييل والتكميل ١٤٩/٥.
(٣) انظر: خزانة الأدب ٢٧٥/٥، وأسرار العربية ١٦٠/١، والأصول في النحو ١٢٠/٢.
(٤) لم أقف على قائله.
والشّاهد فيه: (كإيّاك آسر) حيث دخلت (الكاف) على الضّمير المنصوب وهو ضرورة عند الكوفيين وغير جائز عند البصريين.
انظر: مجالس ثعلب ١٣٣/١، وما يجوز للشّاعر في الضّرورة ٢٢٣، وشرح التسهيل ١٧٠/٣ وشرح عمدة الحافظ ٢٧٠/١، والهمع ١٩٧/٤، والخزانة ١٩٤/١٠، والدّرر ١٥٥/٤.
(٥) قال العيني ج١ ص٢٥٣ في شرح الشواهد: هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد، وبحثت فلم أعثر على قائله.
الشاهد: في قوله: "إلاك" فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ضرورة، وكان القياس أن يقول إلا إياك بالضمير المنفصل.
انظر ابن الناظم ص٢٢، وابن عقيل ١/ ٤٧، والشاطبي والسندوبي وداود والأشموني ١/ ٤٨، والسيوطي ص١٤، والمكودي ص١٥، وابن هشام ١/ ٦١، وأيضا ذكره في المغني ٢/ ٧٨، والسيوطي في الهمع ١/ ٥٧، وابن يعيش في المفصل ٣/ ١٠١، والشاهد رقم ٢٨٣، في خزانة الأدب والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥.

أَلا يُجَاوِرُنَــــا إلاكِ دَيَّـــــارُ

أَيْ: إِلا إِيَّاكِ أَوْ بدل النفس؛ نحو قوله(١):

قَدْ بِتُّ أَحْرُسُه وَحْدِي وَيَمْنَعُنِي   صَوْتُ السِّبَاع بِه يَضْبَحْنَ وَالهَامِ

الوجه: أَحْرُسُ نَفْسِي، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [النمل: ٤٤] واسم موضع مضارع خبر كاد؛ نحو قوله(٢): [الطويل]

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئبًا

وموضع أَنْ والفعل خَبَرُ عَسى؛ نحو قوله(٣):

لا تُكْثِرنْ إِنّي عَسِيتُ صَائمًا

وفعل أَمْرٍ خَبَرُ كان؛ نحو قوله(٤): [الوافر]

وَكُونِي بالمكَارِمِ ذَكِّرِيني

أي: تُذَكِّرينني، ومضارع على تقدير أَنْ دونَ عملها موضع المصدر؛ نحو قوله(٥): [المتقارب]

نَفَاكَ الأَغَرُّ ابْنُ عَبْدِ العزيز   وَحَقُّكَ تُنْفَى مِن المَسْجِدِ

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١/١٩٥.

(٢) قائله: تأبط شرًا -ثابت بن جابر بن سفيان- سمي بذلك لأنه أخذ سيفا وخرج فقيل لأمه، فقالت: لا أدري تأبط شرًا وخرج، وهو من قصيدة رائية من الطويل.
الشرح: "أُبتُ" رجعت، "فهم" اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان، "آئبا" راجعا، هو فاعل من آب يئوب "تصفر" تتأسف وتتحزن.
المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتلهف كيف أفلت منها.
انظر: ابن الناظم ص٦٢، ابن هشام ١/ ٢١٦، وابن عقيل ١/ ١٨٥، والأشموني ١/ ١٢٨، والمكودي ص٣٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١٣، والخصائص ١/ ٩٨.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١/٢٠٣.

(٤) انظر: الخزانة ٩/٢٩٦.

(٥) انظر: الخزانة ٨/٥٧٦.

وعند الفارسي مضارع دون تقدير أَنْ موضعه؛ نحو قوله: [الطويل]

وَلا يَلْبَثُ الحُرُّ الكريمُ إذا ارتمت　　به الجَمَزى قَدْ شَدَّ حيزوَمها الصَّقْرُ

سَيَكْسِبُ مالا أَوْ يَفِيء له الغنى　　إذا لَمْ تَعَجِّلْهُ المنيةُ والقَدْرُ

والجملة هي جملة غير خبرية موضع الوصف؛ نحو قوله(١): [الرجز]

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذئبَ قط

أي: بِمَذْقٍ أغبر، وفعلية منفية موضع جملة النهي؛ نحو قوله(٢):

القائلين يَسَارًا لا تُنَاظِرُهُ　　غِشًا لِسَيِّدِهِم في الأمرِ إِذْ أُمِرُوا

ولحكم من حكم، وذلك قَلْبُ الإعراب وغيره من الأحكام؛ نحو قوله(٣): [المتقارب]

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَها　　فَسَوْفَ تُصَادِفُه أَيْنَما

فَإِنْ أَنْتَ حَاوَلْتَ أَسْبَابَها　　فَلا تَتْهَيَّبْكَ أَنْ تُقْدِما

أي: فلا يَتَهَيَّبها، وَأَنْشَد أبو الصلت فيما قلب لفظه، قال: قال بعضهم يرثي عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه: [الرجز]

ضَحُّوا بِه تَضْحِيَةَ الكبشِ الصدع

واجتلبوا عرق دم أن القلع

قال: أَرادَ العلق فَقَلَب، وأنشد أيضًا: [الرجز]

---

(١) قال العيني: ذكره المبرد ونسبه إلى راجز لم يعين اسمه، وقيل: لرؤبة بن العجاج وقد نزل ضيفا بقوم وطال انتظاره للطعام حتى جاء الليل، ثم أتوه بلبن قليل خلطوه بماء كثير، حتى صار لونه مثل لون الذئب في الزرقة.

انظر: الأشموني ٣٦٩/ ٢، وابن هشام ١٢٤/ ٢، وابن عقيل ١٥٠/ ٢، والسيوطي ص٩٣، والمكودي ١١٤. وذكره السيوطي في همع الهوامع ١١٧/ ٢، والشاهد ٧٦ في الخزانة.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٣٧/٦.

(٣) انظر: الخزانة ١٠٩/١١.

بَحْـرُكَ عَـذْبُ المـاء مَـا أَعَقَّــهُ

رَبُّـكَ وَالْمَحْـرُومُ مَـنْ لَـمْ يُـسْقَـهُ

قَالَ: أراد ما أَقَعّه؛ أي: ما أَمَرَّه.

والماءُ القعاع: المر، وأنشد أيضًا:

مِــنْ سَـيْبِ عبـد الله لا عقــاق

أي: لا قعاع فَقَلَب، وأنشد فيما قلب معناه: [البسيط]

حَتَّـى لَحِقْنَـاهُمُ تُعْـدِي فَوَارِسُـنا كَأَنَّنَـــا رَعْـــنُ قُـــفٍّ يَرْفَـــعُ الآلا

أي: يَرْفَعُه الآل فَقَلَب المعنى، وأنشد أيضًا فيه: [البسيط]

فَـصَبَّحَتْهُ كِـلابُ الغَـوْثِ يُؤْسِـدُها مُـسْتَوْضِحُونَ يَـرَوْنَ العَـيْنَ كـالأَثَرِ

فقلب المعنى، يريد الأثر كالعين، انتهى.

وفي قلب الإعراب ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يجوز في الشعر، وفي الكلام اتساعًا، واتكالا على فهم المعنى حكى أبو زيد، إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء، وحكى: أدخلت القلنسوة في رأسي.

والثاني: أنه يجوز في الضرورة مطلقًا.

والثالث: يجوز في الضرورة على تأويل، وهو أن يضمن الكلام معنى يقتضيه، وتأنيث المذكر؛ نحو قوله(١): [البسيط]

سائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِه الصَّوْتُ

وعكسه حَمْلا على المعنى؛ نحو قوله(٢): [البسيط]

---

(١) انظر: الخزانة ٢٠٦/٤، وهمع الهوامع ٢٨٢/٣.

(٢) هو لأبي ذؤيب الهذليّ.

والشّاهدُ فيه: (أباكُنَّ يا ليلى) حيث خاطب الواحد بلفظ الجمع للضّرورة الشّعريّة.

انظر: شرح أشعار الهذليّين ١٢٧/١، وما يجوز للشّاعر في الضّرورة ٢٥، وضرائرُ الشّعر ٢٧٦، واللّسان (مدح) ٥٨٩/٢، (نشر) ٢٠٦/٥، والهمع ٣٤٥/٥، والدّرر ٢٤٥/٦.

لَـوْ كـانَ مِدْحَـةُ حَـيٍّ مُنْشِرًا أَحَـدًا   أَحْيَـا أَبَـاكُنّ يَـالَيْلَي الأمَـاديحُ

خلافًا للكوفيين في إجازتهم في سعة الكلام تأنيث اسم كان إذا كانَ مصدرًا مذكرًا، وكان الخبرُ مؤنثًا مقدمًا عليه؛ نحو قولهم:

كانت رَحْمَةَ المطرُ الذي أصابنا

ولا يجيـزون كانَـتْ شَمْـسًا وَجْهُـك، والعطـفُ علـى التـوهم نحـو قولـه(١): [الطويل]

مَـشَائِيمَ لَيْـسُوا مُـصْلِحينَ عَـشِيرَةً   ولا نَاعِـبٍ إلا بِبَـيْنٍ غُرَابُهـا

ومعاملةُ الاسمِ الذي لَيْسَ بمبتدأ معاملة مبتدأ؛ نحو قوله(٢): [الطويل]

أَقُـولُ لَـهُ كالنُّـصْحِ بَيْنِـي وبينـه   هَـلْ أَنْـتَ بِنَـا فِي الحَجّ مُرْتَجَلانِ

أو الاسم المعمول للناسخ، فيخبرُ عنه كما يخبرُ عنهما؛ نحو قوله: [الطويل]

لَعَلّـي إنْ مَالَـتْ بِـيَ الـرّيحُ مَيْلَـةً   علـى ابْـنِ أبـي الـذِّبّان أن يَتَنَـدَّمَا

وانتصابُ المضارع بعد الفاء في غير الأجوبة الثمانية؛ نحو قوله: [الطويل]

قَـوارِضُ تَأْتِينـا وَيَحْتَقِرُونهـا   وَقَـدْ يَمْـلأُ القَطْـرُ الإنـاءَ فَيَفْعَمَـا

أَوْ بَعْدَ (أو) العاطفة على غير معن: إلا أَنْ نحو قوله: [الطويل]

فَـسِرْ فِـي بـلادِ اللهِ والْـتَمِسْ الغنـى   تَعِـشْ ذا يَـسَارٍ أَوْ تمـوت فَتُعْـذَرَا

أي: تَعِش أَوْ تَمُت، ونصبُ معمول صفة مشبهة مضاف إلى ضمير موصوفها؛ نحو قوله(٣): [الرجز]

---

(١) انظر: كتاب سيبويه: ١٦٥/١، ٣٠٦، والحيوان: ٤٣١/٣، والإنصاف: ١٨٠/١، وشرح المفصل:٥٢/٢، وخزانة الأدب: ١٤٨/٤، وينسب إلى الفرزدق في: كتاب سيبويه: ٢٩/٣، وليس في شرح ديوانه وبلا نسبة في: الخصائص: ٣٥٤/٢، وأسرار العربية: ١٤٨، ومغني اللبيب: ٦٢٢، وشرح الأشموني: ٢٣٥/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣٢٦/٣.

(٣) انظر: الخزانة ٢٢٤/٨.

أَنْعَتُهـــا إِنِّـــي مِـــنْ نُعَّـــاتِها

كُـــومُ الـــذُّرَى وادقـــةٌ سُـــرَّاتِها

خلافًا للكوفيين في إجازتهم ذلك في الكلام وللمبرد في منع ذلك في الكلام، وفي الشعر، واستعمال الاسم استعمالا يكون له في الكلام، ومنه مَهْمَا استفهامًا؛ نحو قوله(١): [السريع]

مَهْمَا لِيَ الليلَـة مَهْمَا لِيَهْ

أي: مَالِيَه و(أَلْ) موصوفة بالمضارع؛ نحو قوله(٢): [البسيط]

ما أَنْتَ بالحكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتهُ وَلا الأَصِيل وَلا ذي الرأى والجَدَلِ

---

(١) هو لعمرو بن مِلْقَطٍ الطّائيّ.
والشّاهدُ فيه: مجيء (مهما) للاستفهام.
وقد ذهب إلى هذا جماعةٌ من النُّحاة - ومنهم ابنُ مالك -؛ واستدلّوا بهذا البيت؛ ولا حُجّة فيه؛ لاحتمال أنّ التّقدير (مَهْ) اسم فعل بمعنى (اكفُف)، ثمّ استأنف استفهامًا بـ(ما) وحدها.
انظر: نوادر أبي زيد ٦٢، والأزهيّة ٢٥٦، وشرح المفصّل ٤٤/٧، وأمالي ابن الحاجب ١٣٥/٣، وشرح التّسهيل ٦٩/٤، والجنى الدّاني ٥١، ٦١١، والمغني ١٤٦، ٤٣٧، والهمع ٣١٩/٤، والخزانة ١٨/٩، وشعر طيّء ٤٥٤/٢.

(٢) قائله الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صعصعة يخاطب رجلا من بني عذرة، هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان.
الشرح: "بالحكم" -بفتح الحاء والكاف- وهو الذي يحكمه الخصمان ليفصل بينهما "ولا الأصيل" أي ولا الحسيب. قال الكسائي: الأصل: الحسب، والفصل: اللسان "الرأي" العقل والتدبر "الجدل" -بفتحتين- القدرة على المحاجّة.
المعنى: لست أيها العذري مقبول الحكم، لأننا لم نحكمك، ولا حسب يشفع لك تدخلك، ولست ذا رأي ناضج ولا حجة قوية تدعم بها قولك فكيف تهجونا وترفع غيرنا؟
الاستشهاد فيه: في دخول الألف واللام في الفعل المضارع تشبيها له بالصفة؛ لأنه مثلها في المعنى، وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته
انظر: ابن الناظم ص٣٧، ابن هشام ١/ ١٧، ١١٨، ابن داود السندوبي، والأشموني ١/ ٧٠ الموصول، وابن عقيل ١/ ٨٩، والمكودي ص١٣ الموصول، والسيوطي ص٢٢ في الموصول والخصائص ٢/ ٣٠٠.

خلافًا لمن أجاز ذلك في الاختيار، وَلِمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا بقية الذي، وبمبتدأ وخبر؛ نحو قوله[١]: [الوافر]

مِـن القَـوْمِ الرَّسُـولِ الله مِـنْهُم

وزعم ابن عصفور أَنَّها في هذا بَقِيَّةٌ مِن الذين، وهو الأظهر، وبظرف نحو قوله[٢]:

مَـنْ لا يَـزَالُ شَاكـرًا على المعَـه

أي: الذي مَعَه.

وسواء نحو قوله[٣]: [الطويل]

تَجَـانَفُ عَـنْ جَـوّ اليمامـة نـاقَتِي وَمَـا قَـصَدَتْ مِـنْ أَهْلِهـا لِـسَوَائكِا

---

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، قال العيني: أنشده ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله. وبالبحث لم أعثر على قائله.
الشاهد: في "الرسول الله منهم" حيث جاء بصلة "أل" جملة اسمية وهي جملة المبتدأ والخبر وهذا شاذ، ومن العلماء من خرج البيت على أن "أل" هنا ليست كلمة تامة، وإنما هي جزء كلمة وأصلها "الذين".
انظر: ابن عقيل ١/ ٨٧٩ والشاطبي، والأشموني ١/ ٧٦، والسيوطي ص٢٢، وكذا في الهمع ١/ ٨٥، وابن هشام في المغني ١/ ٤٨.

(٢) قال العيني: قائل هذا البيت راجز لم أقف على اسمه، وأيضا لم أعثر على قائله. وهو من الرجز المسدس.
الشرح: "المعه" يريد الذي معه.
الشاهد: في "المعه" حيث جاء بصلة "أل" ظرفا وهو شاذ على خلاف القياس.
انظر: ابن عقيل ١/ ٨٩، والشاطبي، وداود، والأشموني ١/ ٧١، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٥، وابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٨٦.

(٣) البيت للأعشى.
و (التّجانف): الميل والانحراف.
والشّاهد فيه: (لسوائكا) على أنّ (سِوى) تكون اسمًا بمعنى (غير) أي: لغيرك.
انظر: الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، والمقتَضب ٣٤٩/٤، وتحصيل عين الذّهب ٦٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٥٩/١، ٢٥٠/٢، والإنصاف ٢٩٥/١، وشرح المفصّل ٨٤/٢، والهمع ١٦٢/٣، والخزانة ٤٣٥/٣، والدّيوان ٨٩.

ووسط غير ظرف؛ نحو قوله[١]:

أَتَتْــهُ بِمَجْلُــومٍ كَــأَنَّ جَبِينَــهُ   صَــلاءةُ وَرْسٍ وَسْــطُها قَــدْ تَفَلَّقَــا

و(ذو) مضافة إلى المضمر؛ نحو قوله[٢]: [الوافر]

صَــبَحْنا الخَزْرَجِيَّــة مُرْهِفَــاتٍ   أَبَــانَ ذَوِي أَرُومَتِهــا ذَوُوهــا

خلافًا لِمَنْ أَجَازَ ذلك في الكلام، وتأكيدُ النكرة؛ نحو قوله[٣]: [المتقارب]

زَحَــرْتَ بِــهِ لَيْلَــةً كُلَّهــا   فَجِئْــتَ بِــه مؤيــدا خَنْفَقِيقــا

خلافًا للكوفيين في إجازتهم ذلك في النكرة المحدودة، والإخبار عن نكرة بالمعرفة؛ نحو قوله[٤]: [الوافر]

كَــأَنَّ سَــبِيئةً مِــنْ بَيْــتِ رَأْسٍ   يَكُــون مزاجَهــا عَــسَلٌ وَمَــاءُ

خِلافًا لِمَنْ أَجَازَ ذلك في باب (إنّ) نحو قوله: [الطويل]

وَجــارُكَ لا يَــذْمُمْكَ إنَّ مَــسَبَّةً   عَلَى المرءِ في الأَذْنَيْنِ ذَمّ المجاورِ

وقول الآخر[٥]:

وَإِنَّ عَنَــاءً أَنْ تُفَهِّــمَ جــاهلا   فَيَحْــسَبُ جَهْــلا أَنَّــهُ مِنْــكَ أَعْلَــمُ

ومجيء الحال من النكرة المتأخرة، والصحيح جواز ذلك على قلة، وقد قاسه سيبويه؛ نحو قوله[٦]: [الطويل]

---

(١) انظر: الخزانة ٩٠/٣.

(٢) البيت لكعب. انظر: زهر الأكم في الأمثال و الحكم ١ / ٥٩، ولسان العرب ١٥ / ٣٦٤، والمفصل في صنعة الإعراب ١ / ١٨، ومفتاح العلوم ١ / ٥٧.

(٣) انظر: الخزانة ١٦٨/٥.

(٤) البيت لحسان بن ثابت.

انظر: الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، والأصول ٦٧/١، ٨٣، والجمل٤٦، والمحتسب ٢٧٩/١، وشرح المفصّل ٩٣/٧، وشرح التّسهيل ٣٥٦/١، والمغني ٥٩١، والخزانة ٢٢٤/٩، والدّيوان ١٧/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٤٠/٥.

(٦) انظر: الخزانة ١٩٥/٣.

وَمَـا حَـلّ سَـعْديّ غريبًـا بِبَلْـدَةٍ   فَيُنْـسَبُ إلا الزِّبْرِقَـانُ لَـهُ أَبُ

والجزمُ بـ (إذا) نحو قوله: [الكامل]

وَإِذَا تُـصِبْكَ مِـن الحَـوَادِث نَكْبَـةٌ   فَاصْـبِرْ فكُـلّ غَيَابَـةٍ سَتَكَـشَّفُ

خلافًا لِمَنْ أَجَازَ ذلك في الكلام، إذا زِيدَ بَعْدَها (ما)، وتثنية (سَبْع) مرادًا به العدد، نحو قوله[1]:

فَلَنْ تستطيعوا أَنْ تُزِيلُوا الذي رَسَا   لنـا عِنْـدَ عـال فَـوْقَ سَـبْعَيْنِ دائـمِ

واستعمال (لا) داخلة على المعرفة غير مكررة خلافًا للمبرد؛ نحو قوله[2]: [الطويل]

بَكَتْ جَزَعا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ   رَكَائِبُهـا أَنْ لا إِلَيْنَـا رِجُوعُهـا

وإجراء ما فيه تاء التأنيث في الوصل مجراه في الوقف في إبدال تائه هاء؛ نحو قوله[3]: [الرجز]

لَمَّـا رَأَى أَنْ لادَعَـهْ ولا شِبَـعْ

واستعمال الفعل استعمال الحرف المشبه له؛ نحو قوله:

قَدْ سَوَّأ النَّاسُ بابًا لَيْسَ بَأْسَ بِهِ   وَأَصْبَحَ الدَّهْرُ ذو العرنين قَدْ جدعا

واستعمال الحرف اسمًا؛ نحو قوله[4]: [الطويل]

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/١٦٠.
(٢) انظر: الخزانة ٤/٣٢.
(٣) قائله: هو منظور بن حية الأسدي -يصف ذئبًا-. انظر: توضيح المقاصد ٣/١٦٢٢.
(٤) هَذَا البَيْتُ لِمُزَاحِمِ العُقَيْلِيّ.
عجزه: (تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بزيزاء مَجْهَل).
الشاهد فيه: كَوْنُ (عَلَى) اسْمًا، بِدَلِيلِ دُخُولِ حَرْفِ الجَرّ عَلَيْهِ.
اللغة: (الظِّمْءُ): مَا بَيْنَ الشُّرْبِ وَالشُّرْبِ، وَهُوَ مُدَّةُ الصَّبْرِ عَنِ المَاءِ. وَيُرْوَى: خِمْسُهَا. وَهُوَ وُرُودُ المَاءِ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَيَّامٍ.
انظر: الكتاب ٤/٢٣١، ونوادر أبي زيد ١٦٣، والمقتضب ٣/٥٣، والأزهيّة ١٩٤، وشرح المفصّل ٨/٣٨، ورصف المباني ٤٣٣، والخزانة ١٠/١٤٧، ١٥٠، وشعره -ضمن مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، المجلّد ٢٢ - ١/١٢٠.

غَدَتْ مِنْ عَلَيْه بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُها

استعمل (على) اسمًا للضرورة، وأجرى الهاء مجرى (فوق) وقول الآخر: [الطويل]

وَهَيْـفٍ تَهِـيجُ الْبَـيْنَ بَعْـدَ تَجَـاوُزٍ ... إِذَا نَفَحَتْ مِـنْ عَـنْ يمين المشارِقِ

وقول الآخر(١): [الطويل]

وَإِنَّـكَ لَـمْ يَفْخَـرْ عَلَيْـكَ كَفَـاخِرٍ ... ضَـعِيفٍ وَلَـمْ يَغْلِبْـكَ مِثْـلُ مُغَلَّـبِ

فـ (الكاف)، وعن، و(على) أسماء عند البصريين، وأما عند الكوفيين فَلَيْسَتْ أسماء؛ بل سادَّة مَسَدّ الاسم، ونائبة عنه خلافًا للأخفش في كتاب التشبيه؛ إذ زعم أَنَّها تكونُ أسماءً في الاختيار.

واستعمالُ الحرف استعمالا لا يكون مثله في الكلام؛ نحو قوله(٢): [الرجز]

وأُمُّ أَوْعَـــالٍ كَهَـــا أَوْ أَقْرَبَـــا

والكاف لا تجر إلا الظاهر، أَوْ تَدْخُلُ على ضمير الرفع فَأَجْرَاهَا مجرى إلى مثل قول الشاعر(٣): [الوافر]

فَـــلا والله لا يلفـــى أنـــاس ... فَتًـى حَتَّـاكَ يـا ابْـنَ أَبِـي يزيـدِ

---

(١) انظر: الخزانة ١٠/١٨٥.

(٢) عجز بيت قائله العجاج، يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء، فرأى الصياد فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.
وصدره: خلَّى الذنَابات شمالا كَثَبا
الشرح: "الذنابات" -بفتح الذال- جمع ذنابة، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه، "كثبا" -بفتح الكاف والثاء- أي: قربا، "أم وعال" -بفتح الهمزة- هي هضبة في ديار بني تميم.
المعنى: أنه جعل الذنابات -أي الحمار الوحشي- عن طريقه في جانب شماله قريبا منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب، أو أقرب.
الشاهد: في "كها"، حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.
انظر: ديوان رؤبة بن العجاج ص٧٤، وجمهرة الأمثال ١/١٤٦، والكتاب لسيبويه ١/١٦٨.

(٣) انظر: الخزانة ٩/٤٧٥، وهمع الهوامع ٢/٢٤٢.

وحكم (حتى) أَنْ لا تَجُرّ إلا الظاهر، فأجراها مجرى إلى.

وَجَعْل اسْم كَأَنْ المخففة ظاهرًا؛ نحو قوله[١]: [الرجز]

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَــاءُ خُلْبِ

أو ضميرًا غير ضمير الشأن؛ نحو قوله[٢]: [الطويل]

كَأَنْ ظَبْيَــةً تَعْطُو

أي: كَأَنَّها، واستعمالُ (لَمْ) استعمال (ما) النافية؛ نحو قوله[٣]: [المتقارب]

وَأَمْــسَوا بِهالِيْــلَ لَــوْ أَقْــسَمُوا ... عَلَـى الـشَّمْسِ حَـوْلَيْنِ لَـمْ تَطْلُـعِ

و(ما) استعملت استعمالَ (لا) لنفي الجنس؛ نحو قوله[٤]:

وَمَــا بَــاسَ لَــوْ رَدَّتْ عَلَيْنَــا تَحِيَّــة ... قليـل على مَنْ يَعْـرِفُ الحق عابها

واستعمال الصفة استعمال الجامد مضافة للعدد من ثلاثة إلى عشرة، والفم بالميم مضافًا؛ نحو قوله[٥]: [الرجز]

---

(١) نسبه بعضهم لرؤبة بن العجاج، والرشاء الحبل الذي يستقى به، والخلب أراد به البئر.
انظر: سيبويه ١/٤٨٠، وابن النّاظم ١٨٣، وأوضح المسالك ١/٢٦٨، وابن عقيل ١/٣٥٧، والتّصريح ١/٢٣٤.

(٢) لعلباء بن أرقم. انظر: الأصمعيات ١/١٧٨.

(٣) انظر: الخزانة ٩/٣.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١/٣٩٩، وهمع الهوامع ١/٤٥٣.

(٥) قائله: رؤبة العجاج، وهو من قصيدة طويلة موجزة.
وصدره: (كالحوت لا يلهيه شيء يلهمه)
الشرح: "يلهمه" أي يبتلعه من اللهام فعال من لهمت الشيء ألهمه إذا ابتلعه، ومنه سمي الجيش لهاما. ظمآن: أي عطشان.
وفي مجمع الأمثال ج٢ ص٤٢١ رقم ٤٧١٣ "يضرب لمن عاش بخيلا مثريا".
الاستشهاد فيه: "فمه" حيث أثبت الشاعر الميم في حالة الإضافة وليس ذلك لضرورة خلافا لأبي عليّ: قال أبو عليّ في البغداديات: "قد اضطر الشاعر فأبدل من العين الميم في الإضافة كما أبدلها منها في الإفراد فقال: وفي البحر فمه. وهذا الإبدال في الكلام إنما هو في الإفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة هذا كلامه". ا. هـ. خزانة الأدب ٢/ ٢١٦.

=

يُصْبِحُ ظمآنَ وَفِي البحرِ فَمُـهُ

واستعماله بالواو، والألف والياء عند أبي علي.

تم

" ارتشاف الضرب من لسان العرب "

في يوم الأحد المبارك آخر شهر جمادى الآخر، سنة سبع وعشرة ومائة وألف، والحمد لله، وصلى الله وسلم على مَنْ لا نَبي بعده.

تَـــمَّ ارتـــشاف الـــضَّرَبِ مــــن اللـــسان العربــــي

للعمـــدة الحبـــر أبـــي حيـــان طـــود العـــرب

علـــى يـــدي عبـــد اللطيـــــف الأزهـــري المـــذنب

فـــي عـــام ســـبعة تلـــت عـــشرًا لهجـــرة النبـــي

ومائـــة بعـــد ألـــــف أرخـــت فـــي الكتـــب

=

انظر: ابن مالك في التسهيل ص٩، والشاهد رقم ٣٢٥ في خزانة الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ج١ ص٤٠.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المطبوعة المنشورة:

- "أساس البلاغة". الزمخشري: جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر (ت:٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة (غ. ت).
- "أسرار البلاغة". الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧٤هـ)، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، ط١، ١٩٩١م.
- "أسرار العربية". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٥م.
- "أسرار النحو". ابن كمال باشا: شمس الدين، أحمد بن سليمان، (ت:٩٤٠هـ) تحقيق: أحمد حسن الحامد، عمّان، دار الفكر، (غ. ت).
- "الأشباه والنظائر في النحو". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
- "أشعار النساء". المرزباني: أبو عبيد الله، محمد بن عمران، (ت:٣٨٤هـ)، حققه: سامي مكي العاني، وهلال ناجي، بغداد، دار الرسالة، ١٩٧٦ م.
- "الإصابة في تمييز الصحابة". العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
- "الأصمعيات". الأصمعي: أبو سعيد، عبد الملك بن قريب، (ت:٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت، ط٥، (غ. ت)
- "الأصول". حسان: تمام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٦م.
- "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن". الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت:١٣٩٣هـ) وتتمته لتلميذه: عطية محمد سالم، اعتنى به: صلاح الدين العلايلي بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م.
- "إعراب القراءات السبع وعللها". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت:٣٧٠هـ) حققه وقدم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.
- "إعراب القراءات الشواذ". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت:٦١٦هـ) تحقيق: محمد ابن السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م.
- "إعراب القرآن".النحاس: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٨م.
- "إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج". تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب اللبناني ط٣، ١٩٨٦م.

- "الأعلام". الزِرِكْلي: خير الدين بن محمود بن محمد، (ت:١٩٧٦)، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٤، ١٩٩٩م.
- "الأغاني". الأصفهاني: أبو الفرج، علي بن الحسين، (ت:٣٥٦هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٩٧م.
- "الأفعال". ابن القطاع: أبو القاسم، علي بن جعفر السعدي، (ت:٥١٥هـ)، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٣.
- "الاقتراح في علم أصول النحو". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب". البطليوسي: أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السِّيْد، (ت:٥٢١هـ) تحقيق:محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
- "ألفية ابن مالك في النحو والصرف". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت:٦٧٢هـ)، بيروت دار الفكر، ١٩٩٦م.
- "الأمالي". القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، (ت:٣٥٦هـ)، بيروت، دار الجيل ط٢، ١٩٨٧م.
- "الأمالي النحوية". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٥م.
- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٨م.
- "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت:٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م.
- "الإيضاح". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.
- "إيضاح شواهد الإيضاح". القيسي: أبو علي، الحسن بن عبد الله (ت:في القرن السادس الهجري)، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م.
- "الإيضاح في شرح المفصل". ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر، (ت:٦٤٦هـ) تحقيق: موسى بناي العكيلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م.
- "الإيضاح في علل النحو". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت:٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م.
- "الإيضاح في علوم البلاغة". القزويني: أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن، (ت:٧٣٩هـ) بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "البيان في غريب إعراب القرآن". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- "البيان والتبيين". الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت:٢٥٥هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٧٥م.

- "تاج العروس من جواهر القاموس". الزبيدي: أبو الفيض، محمد مرتضى، (ت:١٢٠٥هـ) تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٤م.
- "تأويل مشكل القرآن". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت:٢٧٦هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت، المكتبة العلمية، (غ. ت).
- "التأويل النحوي في القرآن الكريم". الحموز: عبد الفتاح أحمد، الرياض، مكتبة الرشد، ط١ ١٩٨٤م.
- "التبيان في إعراب القرآن". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت:٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.
- "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصوالحي، بيروت، المكتبة العربية، ط١، ١٩٨٦م.
- "تذكرة النحاة". أبو حيان: محمد بن يوسف، (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.
- "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م.
- "تصحيح الوجوه والنظائر". العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله، (ت:٣٨٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٧م.
- "تصحيح الفصيح وشرحه". ابن درستويه: أبو محمد، عبد الله بن جعفر، (ت:٣٤٧هـ) تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مطابع الأهرام، ط١ ١٩٩٨م.
- "التطور النحوي للغة العربية". برجشتراسر، (ت:١٩٣٣م)، إخراج: رمضان عبد التواب القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
- "التعريفات". الجرجاني: السيد الشريف، علي بن محمد بن علي، (ت:٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٩٩٨م.
- "تلقيح الألباب في عوامل الإعراب". الشنتريني: أبو بكر، محمد بن عبد الملك، (ت:٥٤٩هـ)، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، جدة، دار المدني، ط١، ١٩٨٩م.
- "التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح". ابن بري: أبو محمد، عبد الله، (ت:٥٨٢هـ) تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ط١، ١٩٨١م.
- "تهذيب الأسماء واللغات". النووي: أبو زكريا، محيي الدين بن شرف، (ت:٦٧٦هـ) عني بنشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "الجامع الصحيح" المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه (صحيح البخاري). البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، (ت:٢٥٦هـ)، حققه: محب الدين الخطيب، ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٠٠هـ.
- "الجمل في النحو". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط٣، ١٩٨٦م.

- "جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام". القرشي: أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب (ت:٢٣٠هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي (غ.ت).
- "جمهرة الأمثال". العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت:٣٩٥هـ) تحقيق: أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه: محمد سعيد بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العربية، ط١، ١٩٨٨م.
- "الجنى الداني في حروف المعاني". المرادي: الحسن بن قاسم، (ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٨م.
- "جواهر الأدب في معرفة كلام العرب". الإربلي: علاء الدين بن علي، (ت:في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار النفائس، ط١ ١٩٩١م.
- "الحجة للقراءات السبع". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت:٣٧٠هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٩٩٦م.
- "حجة القراءات". ابن زنجلة: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، (ت:في القرن الرابع الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧م.
- "حروف المعاني". الزجاجي: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.
- "الحماسة البصرية". البصري: صدر الدين، علي بن أبي الفرج بن الحسن، (ت:٦٥٦هـ) تحقيق: عادل جمال سليمان، القاهرة، ١٩٧٨م.
- "الحيوان". الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (ت:٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٩٦٩م.
- "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". البغدادي: عبد القادر بن عمر، (ت:١٠٩٣هـ) تحقيق: محمد نبيل طريفي، بإشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٨م.
- "الخصائص". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار بيروت، دار الهدى (غ. ت).
- "درة الغواص في أوهام الخواص". الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت:٥١٦هـ) بغداد، مكتبة المثنى، (غ. ت).
- "الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع". الشنقيطي: أحمد بن الأمين، (ت:١٣٣١هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.
- "دلائل الإعجاز". الجرجاني: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧٤هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط٣، ١٩٩٢.
- "ديوان أبي الأسود الدؤلي". صنعة: السكري: أبي سعيد، الحسن، (ت:٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت، دار الهلال، ط٢، ١٩٩٨م.
- "ديوان الأعشى الكبير"، ميمون بن قيس. شرحه وعلق عليه: محمد محمد حسين، بيروت مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧٣م.
- "ديوان امرئ القيس". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٩٠م.

- "ديوان أوس بن حجر". تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٩٧٩م.
- "ديوان جرير". بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.
- "ديوان جميل بثينة". حققه: فوزي عطوي، بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، ط١، ١٩٦٩ م.
- "ديوان حاتم الطائي" = شرح ديوان حاتم الطائي.
- "ديوان حسان بن ثابت". تحقيق: سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٩٨٣م.
- "ديوان الحطيئة". رواه وشرحه: ابن السكيت: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، (ت:٢٤٦هـ)، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٧م.
- "ديوان الحماسة". أبو تمام: حبيب بن أوس الطائي، (ت:٢٣١هـ)، برواية: الجواليقي: أبي منصور، موهوب بن أحمد، (ت:٥٤٠هـ)، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج بيروت، دار الكتب العلمية ط١، ١٩٩٨م.
- "ديوان الخنساء" = شرح ديوان الخنساء.
- "ديوان ذي الرمة". قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٥م.
- "ديوان رؤبة بن العجاج". ضمن (مجموع أشعار العرب) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، ليبسيغ، ألمانيا، ١٩٠٣ م.
- "ديوان زهير بن أبي سلمى" = شرح شعر زهير.
- "ديوان أبي الطيب المتنبي"، بشرح أبي البقاء العكبري، (ت:٦١٦هـ)، المسمى: التبيان في شرح الديوان. حققه: كمال طالب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.
- "ديوان عامر بن الطفيل". رواية: محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بيروت، دار بيروت، ١٩٨٢ م.
- "ديوان عبد الله بن الزَّبِير الأسدي" = شعر عبدالله بن الزَّبِير الأسدي.
- "ديوان عَبِيد بن الأبرص" = عَبِيد بن الأبرص، شعره ومعجمه اللغوي.
- "ديوان العجاج". رواية: الأصمعي: أبي سعيد، عبد الملك بن قريب، (ت:٢١٦هـ) عنى بتحقيقه: عزة حسن، بيروت، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١ م.
- "ديوان عروة بن الورد" = شعر عروة بن الورد.
- "ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي". تحقيق: أيمن ميدان، الكويت، النادي الأدبي الثقافي، ط١ ١٩٩٢.
- "ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي". صنعه: هاشم الطعان، بغداد، مطبعة الجمهورية ١٩٧٠ م.
- "ديوان عمر بن أبي ربيعة" = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- "ديوان عنترة" = شرح ديوان عنترة.
- "ديوان الفرزدق" = شرح ديوان الفرزدق.
- "ديوان القطامي". تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة، ط١ ١٩٦٠ م.
- "ديوان قيس بن الخطيم". تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت، دار صادر، ط٢، ١٩٦٧ م.
- "ديوان كثيِّر عزة". جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١م.
- "ديوان لبيد بن ربيعة العامري" = شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري.

- "ديوان مجنون ليلى". جمعه ورتبه: أبو بكر الوالبي، تحقيق: جلال الدين الحلبي، قدم له: زكي مبارك، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩ م.
- "ديوان النابغة الذبياني". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٣ ١٩٩٠م.
- "ديوان أبي النجم العجلي". صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، الرياض، النادي الأدبي، ١٩٨١ م.
- "ذيل الأمالي والنوادر". القالي: أبو علي، إسماعيل بن القاسم، (ت:٣٥٦هـ)، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.
- "الرد على النحاة". ابن مضاء: أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي، (ت:٥٩٢هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩م.
- "سر صناعة الإعراب". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٩٩٣م.
- "سمط اللآلي في شرح أمالي القالي". البكري: أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت:٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، بيروت، دار الحديث، ط٢، ١٩٨٤م.
- "سنن الترمذي". الترمذي: أبو عيسى: محمد بن عيسى بن سورة، (ت:٢٧٩هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "سنن أبي داوود". أبو داوود: سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت:٢٧٥هـ)، القاهرة دار الحديث، (غ. ت).
- "السنن الكبرى". النسائي: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب، (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.
- "سنن ابن ماجه". القزويني: أبو عبد الله، محمد بن يزيد، (ت:٢٧٥هـ)، حقق نصوصه ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، وخرج أحاديثه وفهرسه: مصطفى محمد حسين الذهبي، دار الحديث، ط١، ١٩٩٨م.
- "شرح أبيات سيبويه". السيرافي: أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت:٣٨٥هـ) تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٤م.
- "شرح الأبيات المشكلة الإعراب"، المسمى (إيضاح الشعر). الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت دار العلوم الثقافية، ط١، ١٩٨٧م.
- "شرح اختيارات المفضل". التبريزي: الخطيب، يحيى بن علي بن محمد بن الحسن، (ت:٥٠٢هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م.
- "شرح أدب الكاتب". الجواليقي: أبو منصور، موهوب بن أحمد، (ت:٥٤٠هـ)، قدم له: مصطفى صادق الرافعي، بيروت، دار الكتاب العربي، (غ. ت).
- "شرح أشعار الهذليين". السكري: أبو سعيد، الحسن بن الحسين، (ت:٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار العروبة، مطبعة المدني، ١٩٦٥م.

- "شرح الأشموني لألفية ابن مالك". الأشموني: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، (ت:نحو ٩٠٠هـ) القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ. ت).
- "شرح ألفية ابن مالك". ابن الناظم: بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، (ت:٦٨٦هـ) عناية: محمد سليم اللبابيدي، بيروت، مصورة من منشورات ناصر خسرو ١٣١٢هـ.
- "شرح التسهيل". ابن مالك: محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتح السيد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
- "شرح التصريح على التوضيح". الأزهري: خالد بن عبد الله، (ت:٩٠٥هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ.ت).
- "شرح جمل الزجاجي". ابن خروف: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي. (ت:٦٠٩هـ) تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.
- "شرح الحدود النحوية". الفاكهي: عبد الله بن أحمد بن علي، (ت:٩٧٢هـ)، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، بغداد، دار الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
- "شرح الجمل في النحو". الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧٤هـ)، تحقيق: خديجة محمد حسنين.
- "شرح شافية ابن الحاجب". الرضي: محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.
- "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب". ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (ت:٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية. (غ. ت).
- "شرح شعر زهير بن أبي سلمى". صنعة: أبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب (ت:٢٩١ هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٨٢.
- "شرح صحيح مسلم". النووي: محيي الدين بن شرف، (ت:٦٧٦هـ) تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط٥، ١٩٩٨م.
- "شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك". ابن عقيل: بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: تركي فرحان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ". ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٧م.
- "شرح الفصيح". الزمخشري: أبو القاسم، محمود بن عمر، (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤١٧هـ.
- "شرح الفصيح". اللخمي: أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن هشام، (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: مهيدي عبيد جاسم، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط١، ١٩٨٨م.
- "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات". ابن الأنباري: أبو بكر، محمد بن القاسم، (ت:٣٢٨هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٠م.

- "شرح كافية ابن الحاجب". الرضي: محمد بن الحسن الاسترابادي، (ت:٦٨٦هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "شرح الكافية الشافية". ابن مالك: محمد بن عبدالله، (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (غ. ت).
- "شرح كتاب سيبويه". السيرافي: أبو سعيد، الحسن بن عبدالله المرزبان، (ت:٣٦٨هـ) حقق الجزء الأول: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٨٦م. وحقق الجزء الثاني: رمضان عبد التواب، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٩٠م.
- "شرح المعلقات السبع". الزوزني: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن الحسين، (ت:٤٨٦هـ) بيروت، مكتبة المعارف، ط٥، ١٩٨٥م.
- "شرح المفصل". ابن يعيش: موفق الدين، يعيش، (ت:٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب (غ. ت).
- "شرح ملحمة الإعراب". الحريري: أبو محمد، القاسم بن علي، (ت:٥١٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، إربد دار الأمل، ط١، ١٩٩١م.
- "شفاء العليل في إيضاح التسهيل". السلسيلي: أبو عبد الله، محمد بن عيسى، (ت:٧٧٠هـ) تحقيق: الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، بيروت، دار الندوة، ط١، ١٩٨٦م.
- "الصحاح" (تاج اللغة وصحاح العربية) الجوهري: إسماعيل بن حماد، (ت:٣٩٣ هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٤ م.
- "صحيح البخاري" = الجامع الصحيح المسند.
- "صحيح الجامع الصغير وزياداته". الألباني: محمد ناصر الدين، (ت:١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٩٨٨م.
- "كتاب الصناعتين"؛ الكتابة والشعر. العسكري: أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: مفيد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٩م.
- "طبقات فحول الشعراء". الجمحي: محمد بن سلام، (ت:٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدة، دار المدني، ١٩٧٤م.
- "العقد الفريد". ابن عبدربه: أحمد بن محمد الأندلسي، (ت:٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- "علل النحو". الوراق: أبو الحسن، محمد بن عبد الله (ت:٣٨١هـ)، تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٩٩م.
- "العين". الخليل: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت:١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت، دار الهلال، (غ. ت).
- "عيون الأخبار". ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت:٢٧٦هـ)، تحقيق: يوسف علي طويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- "القاموس المحيط". الفيروزابادي: مجد الدين، محمد بن يعقوب، (ت:٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة ط٦، ١٩٩٨م.

- "الكامل في اللغة والأدب". المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد، (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م.
- "كتاب سيبويه". سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.
- "كشف المشكل في النحو". الحيدرة: علي بن سليمان اليمني، (ت:٥٩٩هـ)، تحقيق: هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٩٨٤م.
- "اللباب في علل البناء والإعراب". العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (ت:٦١٦هـ) تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٨م.
- "لسان العرب". ابن منظور: أبو الفضل، محمد بن مكرم، (ت:٧١٠هـ)، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٩٩٤م.
- "اللغة والنحو بين القديم والحديث". حسن: عباس، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٧١م.
- "لمع الأدلة في أصول النحو". الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط١، ١٩٥٧م.
- "اللمع في العربية". ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م.
- "ليس في كلام العرب". ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (ت:٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م.
- " مُحِيطِ المحيطِ" أوَّلُ قاموسٍ عَصْرِيٍّ في اللُّغَة العربيّة، (ومُلْحَقٌ بِهِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ لِلْمَوَادِ الحَدِيثَةِ وَالدَّخِيلَةِ وَالمعرَّبَةِ) ". البستاني: بطرس، تحقيق: محمد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩م.
- "مختصر المعاني". التفتازاني: سعد الدين، مسعود بن عمر، (ت:٧٩٣هـ)، تحقيق: محمد عثمان، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٨م.
- "المخصص". ابن سيده: أبو الحسن، علي بن إسماعيل، (ت:٤٥٨هـ)، قدم له: خليل إبراهيم فجال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م.
- "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- "المسائل الحلبيات". الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت:٣٧٧هـ) تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٩٨٧م.
- "المستدرك على الصحيحين". الحاكم: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، (ت:٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠.
- "المسند". ابن حنبل: أبو عبد الله، أحمد بن محمد، (ت:٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث، ط١، ١٩٩٥م.
- "مسند أبي عوانة". أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٨م.

- "المصباح المنير". الفيومي: أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، (ت:٧٧٠هـ)، بيروت مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- "معاني القرآن". الأخفش: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي، (ت:٢١٥هـ)، تحقيق: عبد الأمير محمد الورد، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.
- "معاني القرآن". الفراء: أبو زكريا، يحي بن زياد، (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف تيجاني، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م.
- "معجم الأدباء". ياقوت: أبو عبد الله، بن عبد الله الحموي (ت:٦٢٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.
- "معجم المؤلفين". كحالة: عمر رضا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٣م.
- "معجم المصطلحات النحوية والصرفية". اللبدي: محمد سمير نجيب، بيروت، مؤسسة الرسالة دار الفرقان، ط١، ١٩٨٥م.
- "المعجم المفصل في الإعراب". الخطيب: طاهر يوسف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، بيروت دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٦م.
- "المعجم المفصل في الشواهد العربية". يعقوب: إميل بديع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٦م.
- "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم". عبد الباقي: محمد فؤاد، القاهرة، دار الحديث، ط١ ١٩٨٦م.
- "معجم المقاييس في اللغة". ابن فارس: أبو الحسين، أحمد، (ت:٣٩٥هـ)، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٩٩٨م.
- "المفضليات. الضبي: المفضل بن محمد، (ت:١٦٨هـ أو ١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط١٠، ١٩٩٢م.
- "المقتصد في شرح الإيضاح". الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧٤هـ) تحقيق: كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م.
- "موسوعة أطراف الحديث النبوي". زغلول: محمد سعيد بن بسيوني، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ. ت).
- "النحو الوافي". حسن: عباس، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م.
- "النوادر في اللغة". أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، (ت:٢١٥هـ)، بيروت دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧م.
- "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

فهرس المحتويات

باب القسم ٣
باب الإضافة ٣١
باب المجزوم ٧٥
باب في أدوات يحصل بها التعليق وليست من أدوات الشرط ١٠٤
باب التابع ١١٥
باب عطف البيان ١٤٤
باب التوكيد ١٤٧
باب البدل ١٥٩
باب عطف النسق ١٧١
باب ذِكْر الحروف المُتفق عليها ١٧٧
باب القول في الأفعال وأقسامها ٢١٦
بَاب (نِعْمَ وبِئْسَ) ٢٢٨
باب (حَبَّذَا) ٢٤٣
باب صِيَغ التعجب ٢٤٧
باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ٢٧٢
باب الأفعال المُتعدِّيَة إلى ثلاثة مفاعيل ٣٠١
باب التنازع ٣٠٥
باب المحمول على فعل واجب الإضمار ٣٢٠
باب الاشتغال ٣٢٤
باب النداء ٣٤٠
باب الاستغاثة والتعجب والشبيه بها ٣٦٦
بَابُ النُّدْبَةُ ٣٧٠
باب أسماء لازمت النداء ٣٧٦
باب ترخيم المنادى ٣٧٩
باب الاختصاص ٣٩٥
باب التحذير والإغراء ٣٩٨

باب المصدر ٣٩٩
باب اسم الفاعل ٤٠٩
باب المثال ٤١٩
باب اسم المفعول ٤٢٣
باب الكلمات المختلف فيها ٤٢٥
باب أفعل التفضيل ٤٥٠
باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل ٤٧٢
باب حروف المعاني وحصرها ٤٨٤
باب الحقيقة والمجاز ٤٩٢
باب الضرائر ٤٩٥
الإبدال ٥٤٥
المصادر والمراجع ٥٦٥
فهرس المحتويات ٥٧٥